

طائفة

برواية إفريقية

دراسة في جغرافية المدن



المكتورة

عزيزة محمد علي بدر

طبعة إفريقية

"دراسة في جغرافية المدن"

تأليف

الدكتورة / **عزيزة محمد علي بدر**

مدرس الجغرافيا البشرية

معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

١٩٩٦ - ١٩٩٧

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

تحذير

ممنوع منعاً باتاً على أي جهة أو شخص نقل أو اقتباس أو تصوير جزء أو أجزاء من هذا الكتاب إلا بإذن كتابي من المؤلف ، وإلا تعرض للمساءلة القانونية

بسم الله الرحمن الرحيم

"فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيح عمل
عامل منكم من ذكر أو أنثى"

صدق الله العظيم

(سورة آل عمران آية ١٩٥)



إلى زوجى

إلى أمى

إلى قارتى السمراء.

شكر وتقدير

أتقدم بعميق شكري وعرفاني إلى الأستاذ الدكتور سليمان عبد الستار خاطر رئيس قسم الجغرافيا وعميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية السابق . الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث على ما قام به من جهد ومأسدى إليّ من نصح كما أقدر لسيادته اهتمامه الدائم وتشجيعه المستمر حتى خرج هذا العمل إلى النور .

كما أقدم وافر تقديري إلى الأستاذ الدكتور / محمد عبد الغني سعودي عميد المعهد ورئيس القسم السابق والذي تفضل باختيار الموضوع وتشجيعي على الاستمرار فيه .

ولا يسعني إلا أن أقدم شكري وعرفاني وتقديري إلى كل من مدّ لي يد العون بمصر والمملكة المغربية ، فبمساعدتهم تمكنت من جمع بيانات البحث واستكمالها وأخص بالذكر منهم سعادة سفير جلالة الملك الحسن الثاني بالقاهرة والأستاذ عبد العزيز سعودي الملحق الثقافي بسفارة المملكة المغربية بالقاهرة .

كما يحق لي تقديم الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل بجامعة القاهرة والجامعات المصرية وأخص منهم الأستاذ الدكتور / محمد السيد غلاب الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية وعميده السابق . والأستاذ الدكتور / فتحي محمد أبو عيانه نائب رئيس جامعة الإسكندرية اللذين تفضلا بمناقشة هذه الرسالة.

وفي المملكة المغربية أقدم شكري وعرفاني إلى جامعة عبد المالك السعدي بتطوان ممثلة في عميدها (رئيسها) الأستاذ الدكتور محمد القبلي ، وقيدوم (عميد) كلية الآداب بها وأعضاء هيئة التدريس بقسم الجغرافيا وأخص بالشكر الدكتور أحمد الناي والدكتور عبد العزيز بوليفة والعاملين بمكتبة الجامعة.

كما أقدم شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن عجينة مدير المدرسة العليا للأساتذة بتطوان ، فقد كان لحسن استقباله واستضافته لنا بالمدرسة أفضل الأثر في إمكان استكمال الدراسة الميدانية.

كما أخص بالشكر والتقدير في مدينة طنجة كل من الأستاذ الدكتور الإدريسي شعيب بن يحيوي مدير مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة ، والسيد محمد اليموري والسيدة لطيفة اليموري بها .

ولا يفوتني أن أتقدم أيضاً بالشكر والعرفان إلى الدكتور محمد التمساني بالمعهد الدولي للسياحة بطنجة ، والسيدة ماجدة المرباط بمكتبته . وفي عمالة إقليم طنجة أخص بالشكر كل العاملين بها وعلى رأسهم السيد عبد الحفي العمراني الكاتب العام للعمالة الذي يَسّر لي العديد من الأمور ، وكذلك السيد إيديري محمد رئيس قسم التنسيق والتفتيش بالعمالة الذي كان له فضل كبير في الحصول على البيانات من جهات عديدة بطنجة. كما أتقدم بشكري لرؤساء أقسام الطرق والتطهير والأراضي الخضراء والقسم الاقتصادي وبلدية طنجة بعمالة طنجة، وأتقدم أيضاً بعميق عرفاني وتقديري إلى العاملين بقسم التعمير بعمالة طنجة ، فقد كانوا أصحاب فضل كبير وعلى رأسهم المهندس عبد الحق الإبراهيمي ، ومن المهندسين أخص بالشكر المهندسة أمال لباني والمهندس محمد الشاهي والسيد محمد الهسقوري .

ومن الجهات التي يحق لي تقديم الشكر العميق لها مندوبية وزارة التخطيط بطنجة وعلى رأسها السيد علي العقاوي مندوب الوزارة ونائبه السيد نور الدين الغياتي والسيدة نعيمة الحداد رئيسة قسم التوثيق والإعلام بها ، وكل من الأستاذ بن محمد الزمياني وعبد الكريم إمبرك بقسم الإحصاء والتخطيط

بالمندوبية .

وفي مندوبية وزارة السكنى بطنجة أخص بالشكر فيها المهندس سعيد العلواني مندوب الوزارة بها ، والمهندس فؤاد الحايك . كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر العميق والعرفان والتقدير إلى المهندس محمد درجاج رئيس مصلحة المياه ، والمهندس أحمد السحيباني رئيس مصلحة التجهيزات الأساسية ، والمهندس محمد مراد رئيس قسم تكوين الأطر وذلك بالمديرية الإقليمية للأشغال العمومية بطنجة. وإلى كل من السيد صدقي والسيد أحرسان بالوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة .

كما أتقدم بتقديري وعرفاني إلى السيد بوحسين عبد المجيد الكاتب العام لنيابة التعليم بطنجة ، والسيد بوشعيب بنبورك رئيس قسم الخدمات الطبوغرافية الإقليمية بطنجة . وإلى السيد / فلكاظة عبد الله قائد ورئيس المقاطعة الحضرية الرابعة بطنجة والسيد أحمد أفيلال بها . والسيد القصيري مصطفى قائد ورئيس الدائرة الحضرية بني مكادة - العوامة بطنجة ، والمهندسة نوال الزيدي مديرة الوكالة الوطنية للتجهيز ومحاربة السكن غير اللائق ، والمهندس سعيد أحصاد بالرابطة الوطنية لتطوير خليج طنجة . والسيد مصطفى بوراق بمديرية ميناء طنجة .

أما في مدينة الرباط فأتقدم بشكري وعرفاني إلى كل من قدم يد العون لي بها وعلى رأسهم السيد فاروق الحلو رئيس قسم الدراسات والتخطيط بوزارة السياحة والعاملين بالقسم وأخص منهم السيدة فاطمة إدريسان والسيد أقوضاض علال .

وكذلك السيدة فاطمة الزهراء خاخي رئيسة مصلحة التوثيق والإعلام بوزارة السكنى بالرباط ، والسيدة السعيدة الأبيض بمكتبها . والسيد شداد عزيز بقسم الاستعلامات بوزارة التجارة الخارجية بالرباط ، والعاملين بقسم الجيولوجيا بوزارة الأشغال العمومية بالرباط ، والعاملين بمكتبة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط . ومعهد الدراسات الإفرقية بجامعة محمد الخامس . وغير هؤلاء الكثير ممن قدموا لي المساعدة والعون .

وفي مصر أقدم تقديري وعرفاني إلى كل من الأستاذ عبد العزيز عبد القادر رئيس قطاع المساحة الجيولوجية والسيدة تهنى عبد الفتاح الحمل رئيس قسم الجيولوجيا التصويرية بهيئة المساحة الجيولوجية، فقد كان لإتاحتهما الفرصة لي في استخدام أجهزة قراءة الصور الجوية وتدريبى عليها أثر كبير في الاستفادة منها.

ولايفوتني في هذا المقام تقديم الشكر والعرفان والتقدير إلى زوجي الأستاذ الدكتور مدوح أحمد زكي الذي تحمل المشاق العديدة في جمع بيانات هذا البحث والانتهاه منه، والدكتورة فاتن البنا بقسم الجغرافيا التي طالما استنرت برأيها ، وكذلك الأستاذ متولي عبد الصمد لمساهمته العلمية في إخراج الخرائط، والمهندس عصام عبد المعطي لمساهمته الفنية في إخراج هذا البحث.

كما يحق لي تقديم الشكر والعرفان والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل والزملاء بجامعة القاهرة والجامعات المصرية ، وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور السعيد البدوي عميد المعهد والسادة أعضاء لجنة المناقشة .

الباحثة

د/ عزيزة محمد علي بخت

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	فهرس الموضوعات
	فهرس الاشكال
	المقدمة
أ - ى	
٦٧-٣	الفصل الأول : مدينة طنجة بين الموقع والموضع
٢٥ - ٦	المبحث الأول : الموقع اهميته وخصائصه
٦	اولا: الموقع الطبيعي
٦	ثانيا: الموقع الجغرافي
٦	١- الموقع الفيزيوجرافي
١٧	٢- الموقع الجيوستراتيجي والعلاقات المكانية
٢٠	٣- الموقع العمراني لطنجة
٢٣	٤- الموقع بالنسبة لنطاقات الزلازل
٦٦-٢٦	المبحث الثاني : خصائص موضع مدينة طنجة
٢٦	اولا: تحديد موضع طنجة ونواتها الاصلية
٢٨	ثانيا: البنية والتركيب الجيولوجي
٢٣	ثالثا: مظاهر السطح:
٢٤	١- الكتلة الجبلية كيب إسبارتل - مرشان
٢٨	٢- سهل الفحص وتلاله
٤٢	٣- كتلة أنجرة
٤٤	رابعا: مناخ طنجة:
٤٦	١- ضوابط المناخ
٤٧	٢- عناصر المناخ
٦٢	خامسا: موارد المياه:
٦٢	١- الجريان السطحي
٦٦	٢- موارد المياه الباطنية
١٦٧ - ٧١	الفصل الثاني : نشأة مدينة طنجة ونموها العمراني
١١٥ - ٧٢	المبحث الأول : نشأة طنجة وتاريخها العمراني حتى نهاية القرن التاسع عشر
٧٣	اولا: تحقيق اسم طنجة ونشأتها
٧٨	ثانيا: تاريخ طنجة العمراني منذ نشأتها وحتى الفتح العربي سنة ٧٠٧ م
٧٨	١- طنجة قبل الفينيقيين
٨٢	٢- طنجة في عهد الفينيقيين (١٤٥٠ ق.م. - ٥٥٠ ق.م.)
٨٣	٣- طنجة في العصر القرطاجي (البونيقي) ٥٥٠ ق.م. - ٢٨ ق.م.
٨٤	٤- طنجة في العصر الروماني وحتى الفتح العربي من ٢٨ ق.م. - ٧٠٧ م
٨٩	ثالثا: طنجة منذ الفتح العربي وحتى نهاية القرن التاسع عشر
٩١	١- طنجة منذ الفتح الإسلامي حتى الاحتلال البرتغالي من ٧٠٧ م - ١٤٧١ م (الفترة الإسلامية الأولى)
٩٥	٢- طنجة تحت الاحتلال البرتغالي والإسباني والإنجليزي من ١٤٧١ م - ١٦٨٤ م

٢- طنجة بعد جلاء الإنجليز عام ١٦٨٤ م وحتى نهاية القرن التاسع عشر (الفترة الإسلامية الثانية)

١٠١	
١١٦ - ١٦٧	المبحث الثاني : النمو العمراني لمدينة طنجة في القرن العشرين
١١٦	أولاً : أصل نظام الإدارة الدولية وخصائصه
١٢٢	ثانياً : أثر الوضع العقاري على توسع المدينة
١٢٧	ثالثاً : النمو العمراني خلال الفترة الدولية وحتى ١٩٦٠
١٢٨	١- المرحلة الأولى والمرافق الكبرى.
١٣٠	٢- محاور وضوابط النمو العمراني
١٤٤	رابعاً : النمو العمراني لطنجة بعد الاستقلال

١٧١ - ٣٢٩	الفصل الثالث : سكان مجمعة طنجة الحضرية ووظائفها
١٧٢ - ٢٥٦	المبحث الأول : نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية
١٧٢	أولاً : حجم ونمو سكان مجمعة طنجة :

١٧٢	١- سكان طنجة قبل القرن العشرين
١٧٥	٢- حجم ونمو السكان خلال القرن العشرين وحتى الاستقلال
١٨١	٣- نمو السكان بعد الاستقلال
٢٠١	ثانياً : العوامل المؤثرة في نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة
٢٠١	١- الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات)
٢٠٣	٢- الهجرة وأثرها على نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة
٢١٥	٣- تيارات الهجرة الداخلية وجاذبية طنجة
٢٢٤	ثالثاً : توقعات النمو السكاني بمجموعة طنجة الحضرية حتى عام ٢٠٠١ م
٢٢٩	رابعاً : توزيع وكثافة سكان مجمعة طنجة الحضرية
٢٣٠	١- التوزيع الجغرافي لسكان طنجة
٢٣٩	٢- كثافة السكان في مجمعة طنجة الحضرية

٢٥٧ - ٣٠٣	المبحث الثاني : خصائص سكان طنجة ووظائفها
٢٥٧	أولاً : التركيب النوعي والعمراني لسكان طنجة
٢٦٢	ثانياً : الخصائص الاجتماعية لسكان طنجة
٢٧٥	ثالثاً : الخصائص الاقتصادية لسكان مجمعة طنجة الحضرية
٢٧٦	١- تقدير حجم قوة العمل في طنجة وتوزيعها
٢٨٥	٢- التركيب المهني لقوة العمل وعلاقته بنمط المسكن
٢٩٠	٣- توزيع قوة العمل حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية
٢٩٦	٤- التوزيع الجغرافي للعاملين بالأنشطة الاقتصادية

٣٢٩ - ٣٠٤	المبحث الثالث : تحديد وظائف مدينة طنجة وتخصصها
٣٠٥	أولاً : الوظيفة الصناعية
٣٠٦	١- الصناعة خلال فترة الإدارة الدولية
٣٠٦	٢- الصناعة بعد الاستقلال
٣١٠	٣- وزن الصناعة التحويلية في طنجة وأهميتها الإقليمية
٣١٤	٤- هيكل الصناعة وتخصص طنجة في صناعة النسيج والملابس
٣٢٣	ثانياً : الوظيفة التجارية ونشاط الميناء
٣٢٨	ثالثاً : الوظيفة السياحية

٤٢٣ - ٣٣٣

الفصل الرابع : المسكن خصائصه ومشكلاته

٣٧٨ - ٣٣٦

المبحث الأول : نمو وتوزيع أنماط المسكن في طنجة وضوابطه

٣٣٦

أولاً : نمو وتوزيع أنماط المسكن في طنجة

٣٣٧

١- تغير المساحة المبنية والكثافة السكنية

٣٤٩

٢- توقعات النمر السكاني حسب أنماط المسكن حتى سنة ٢٠٠١

٣٥٣

ثانياً : آليات وضوابط نمو وتوزيع أنماط المسكن

٣٥٤

١- إرث الفترة الدولية

٣٥٤

٢- عدم ملائمة التخطيط لحاجات السكان السكنية

٣٥٧

٣- تحويل الأراضي الريفية إلى حضرية ودور المضاربة العقارية

٣٦٠

٤- دور الدولة وسياساتها الإسكانية

٣٧٠

٥- دور القطاع الخاص في نمو وتوزيع أنماط المسكن

٣٧٤

٦- العلاقة بين دخل الأسرة ونمط المسكن

٤٢٣ - ٣٧٩

المبحث الثاني : تحليل البنية السكنية وشبكات المرافق العامة

٣٧٩

أولاً : أنماط المسكن (تحليل البنية السكنية)

٣٨٢

١- المدينة العتيقة

٣٨٥

٢- المدينة الجديدة على نمط المدينة العتيقة

٣٨٧

٣- السكن الاقتصادي غير المخطط

٣٨٩

٤- السكن الاقتصادي المخطط

٣٩٠

٥- السكن الاجتماعي

٣٩٠

٦- السكن العشوائي المبنى (غير القانوني)

٣٩٦

٧- السكن العشوائي المؤقت (غير قانوني - دور الصفيح)

٣٩٧

٨- سكن جماعي - عمارات

٣٩٩

٩- سكن فردي - قبيلات .

٤٠٢

ثانياً : شبكات المرافق العامة

٤٠٢

١- تزويد طنجة بمياه الشرب

٤١٣

٢- الكهرباء .

٤١٤

٣- شبكة الصرف الصحي وجمع النفايات .

٥٤٠ - ٤٢٧

الفصل الخامس : مورفولوجية مدينة طنجة

٤٥٦ - ٤٣٤

المبحث الأول : مورفولوجية طنجة ونموذج نموها وخطتها

٤٣٤

أولاً : مورفولوجية طنجة ونموذج نموها :

٤٣٤

١- اختبار النماذج التقليدية والحديثة

٤٣٥

٢- طنجة ونموذج نمو المدن المغربية

٤٤١

٣- المورفولوجية الدبلوماسية لطنجة

٤٤٦

ثانياً : خطة مدينة طنجة :

٤٤٦

١- خطة طنجة

٤٤٧

٢- شبكة الطرق ومعايير الحركة

٤٤٩

٣- مداخل مدينة طنجة ومخارجها

٤٥٣

٤٥٧ - ٤٤٠	المبحث الثاني : التركيب الوظيفي واستعمالات الأراضي في مدينة طنجة
٤٥٩	أولاً: التركيب الوظيفي للمدينة العتيقة
٤٧٥	ثانياً: التركيب الوظيفي لمدينة طنجة الحديثة :
٤٧٥	١- مناطق الوظيفة التجارية والإدارية
٤٩٤	٢- المناطق السكنية
٤٩٥	٣- مناطق الصناعة
٥٠٥	٤- مناطق النقل والمراسلات وميناء طنجة
٥١٣	٥- مناطق الوظيفة السياحية والترفيهية والرياضية
٥٢٧	٦- المساحات الخضراء والمكشوفة
٥٣١	٧- المقابر
٥٣٢	٨- الخدمات التعليمية
٥٣٧	٩- الخدمات الصحية
٥٣٩	١٠- خدمات البريد والهاتف والبرق
٥٤٠	١١- خدمة الشرطة
٥٤٣ - ٥٨٠	الفصل السادس : التخطيط الحضري لمدينة طنجة ومستقبلها وشخصيتها
٥٤٣	أولاً: اتجاهات مخطط التنمية الحضرية لمدينة طنجة من ١٩٨١ - ٢٠٠١
٥٥٥	ثانياً: الضوابط والمحددات العامة للتخطيط الحضري والإقليمي بطنجة
٥٥٧	ثالثاً: مستقبل مدينة طنجة على المستوى القومي العالمي
٥٥٦	رابعاً: الهيمنة الحضرية لمدينة طنجة
٥٧١	خامساً: شخصية مدينة طنجة ومشكلاتها
٥٨٣ - ٥٩٩	المراجع :
٥٨٣	المراجع العربية
٥٨٨	المراجع غير العربية
٦٠٠ - ٦٠١	الخرائط والصور الجوية
٦٠٥ - ٦١٦	الملاحق
٦١٧ - ٦١٨	الاختصارات ABREVIATION

فهرس الاشكال والرسوم البيانية

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
٨	الموقع الاستراتيجي لمدينة طنجة وطرق الملاحة العالمية.	١
٩	موقع مدينة طنجة على مضيق جبل طارق.	١-ب
٩	موقع عمالة طنجة في شبه جزيرة طنجة.	١-ج
١٠	المحاصيل المورفوتكتونية لمضيق جبل طارق.	٢
١٢	تيارات المد والجزر في خليج طنجة.	٣
١٤	رواسب قاع خليج طنجة.	٤
١٦	الأقاليم الفيزيوجرافية في شبه جزيرة طنجة.	٥
٢٥	النشاط الزلزالي في المناطق المحيطة بطنجة حتى عام ١٩٦٩م.	٦
٢٧	مورفولوجية نواة مدينة طنجة.	٧
٣٠	التركيب الجيولوجي في منطقة طنجة.	٨
٣١	الرواسب والتكوينات السطحية في منطقة طنجة.	٩
٣٦	الخريطة الكنتورية لمدينة طنجة.	١٠
٣٩	الانحدارات في طنجة.	١١
٤٨	معدلات درجة الحرارة في طنجة (١٩٦٠-١٩٩١).	١٢
٥١	اتجاهات الرياح في طنجة.	١٣-أ
٥٢	نسبة تردد الرياح وسرعتها وفق الاتجاهات المختلفة.	١٣-ب
٥٤	معدل الإشعاع الشمسي والرطوبة النسبية في طنجة.	١٤
٥٧	معدل المطر السنوي وعدد الأيام المطيرة في طنجة من (١٩٦٠-١٩٩٠م).	١٥
٥٨	معدل المطر الشهري في طنجة من (١٩٦٠-١٩٩٠م).	١٦
٥٩	المعدلات الشهرية للمطر والحرارة في طنجة.	١٧
٦١	معدل المطر الشهري حسب محطات الأرصاد المختلفة في طنجة.	١٨
٦٤	الجريان السطحي ومواقع السدود وفرشة شرف العقاب بإقليم طنجة.	١٩
٨١	المواقع الأثرية الرئيسية للحضارات القديمة في طنجة.	٢٠
٨٧	عمران نواة طنجة في الحضارات القديمة.	٢١
٩٣	مدينة طنجة في الفترة الإسلامية الأولى.	٢٢
٩٨	مدينة طنجة تحت الاحتلال البرتغالي في القرن السادس عشر.	٢٣
١٠٤	التكوينات العمرانية بمدينة طنجة في الفترة الإسلامية الثانية.	٢٤
١٢٣	توسع عمالة طنجة وحدود المنطقة الدولية.	٢٥
١٢٣	الميراث العقاري الأجنبي بطنجة في مطلع القرن العشرين.	٢٦
١٣٣	مراحل تطور ميناء طنجة.	٢٧
١٣٣	محاور توسع مدينة طنجة في مطلع القرن العشرين (١٩١٠).	٢٨
١٣٧	شبكة الطرق بطنجة في الفترة الدولية.	٢٨-ب
١٣٩	المساحة المبنية سنوياً من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧م حسب أقطاب البناء بالمتر المربع.	٢٩
١٣٩	تركز الوظيفة المالية بطنجة في الفترة الدولية.	٢٩-ب
١٤٧	تدهور تجارة الذهب والتجارة الخارجية بطنجة.	٣٠

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
١٥٣	التوسع العمرانى لمدينة طنجة حتى عام ١٩٩٠م.	٣١
١٥٥	الحالة العقارية بطنجة عام ١٩٨١م.	٣٢
١٥٨	أسعار الأراضي في طنجة ١٩٨١: (أ) لدى السمسرة. (ب) المسجلة بالمحافظة العقارية.	٣٣
١٦٠	المساحة المبنية ومساحة السقوف المبنية سنوياً في بلدية طنجة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠م.	٣٤
١٧٦	نمو سكان طنجة خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين حتى عام ١٩٦٠م.	٣٥-٣٦.١-٣٦.٢ب
١٧٨	المعدل السنوى لنمو سكان طنجة من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٦٠م.	٣٧
١٨٢	التقسيم الإدارى لعمالة طنجة حتى عام ١٩٩٢م.	٣٨
١٨٤	نسبة بلدية طنجة ودائرة الفحص إلى بلدية ودائرة أصيلة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٩٢م.	٣٩
١٨٤	درجة التحضر في عمالة طنجة والملكة المغربية من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٨١م.	٤٠
١٨٥	نمو سكان عمالة طنجة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٢م.	٤١-أ
١٨٩	حجم سكان طنجة داخل وخارج المدار الحضري.	٤١-ب
١٨٩	حجم سكان مجموعة طنجة (مواطنون وأجانب) عام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨١م.	٤١-ج
١٩٢	المناطق المتجانسة بمجموعة طنجة الحضرية حتى عام ١٩٩٢.	٤٢
١٩٤	المناطق المتجانسة ومجموعاتها في مجموعة طنجة الحضرية (والنطاق المبنى).	٤٢-أ
١٩٦	حجم ونمو سكان مجموعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨١م.	٤٢-ب
١٩٧	معدل النمو السنوى لسكان مجموعة طنجة حسب المناطق المتجانسة في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧١م.	٤٣
١٩٨	معدل النمو السنوى لسكان مجموعة طنجة حسب المناطق المتجانسة في الفترة من عام ١٩٧١-١٩٨١م.	٤٤
٢٠٧	معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بطنجة في الفترة من عام ١٩٦٢ إلى ٢٠٠١م.	٤٥
٢٠٧	حجم سكان مجموعة طنجة حسب محل الميلاد عام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨١م.	٤٦
٢١٠	نسبة أرباب الأسر ذوو الأصول الريفية في مجموعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٨١م.	٤٧
٢١٣	حركة الأسر الوافدة (التحركات السكنية) حسب مجموعات المناطق المتجانسة بمجموعة طنجة عام ١٩٨١م.	٤٨
٢١٩	تيارات الهجرة الوافدة إلى مدينة طنجة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢م.	٤٩
٢٢٢	تيارات الهجرة النازحة من مدينة طنجة إلى المدن المغربية الكبرى من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥م.	٥٠
٢٢٥	توقعات النمو السكاني بمجموعة طنجة الحضرية من عام ١٩٨١ إلى ٢٠٠١م حسب الافتراض الأول.	٥١
٢٣٧	توزيع سكان مجموعة طنجة حسب أقطار المسكن عام ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١م.	٥٢
٢٤٢	كثافة السكان في مدينة طنجة عام ١٩٥٦م.	٥٣
٢٤٣	كثافة السكان في مجموعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٦٠ (ساكن/هكتار).	٥٤
٢٤٤	كثافة السكان في مجموعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٧١ (ساكن/هكتار).	٥٥
٢٤٥	كثافة السكان في مجموعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٨١ (ساكن/هكتار).	٥٦
٢٤٩	كثافة السكان حسب أقطار المسكن عام ١٩٨١م.	٥٧

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
٥٨	درجة التزاحم بمجمعة طنجة حسب أقطار المسكن.	٢٥٥
٥٩	الهرم العمري والتنوع لسكان طنجة عام ١٩٧١، ١٩٨١م.	٢٦٠
٦٠	الهرم العمري - التنوع لسكان مجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة عام ١٩٨١م.	٢٦٠
٦١	نسبة الأمية حسب فئات السن والتنوع والوسط في عمالة طنجة عام ١٩٧١، ١٩٨١م.	٢٦٥
٦٢	نسبة الالتحاق بالدراسة حسب السن والتنوع والوسط بعمالة طنجة عام ١٩٨٢، ٧١م.	٢٦٥
٦٣	توزيع سكان مجمعة طنجة في فئات السن من ١٥-٦٤ حسب المستوى التعليمي عام ١٩٨١م.	٢٦٨
٦٤	الحالة الزوجية لسكان طنجة.	٢٧٠
٦٥	معدل النشاط العمري والتنوع لسكان عمالة طنجة ريف وحضر من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٢م.	٢٨١
٦٦-أ	التوزيع النسبي لسكان مجمعة طنجة حسب نوع النشاط الاقتصادي عام ١٩٧١، ١٩٨١م.	٢٨١
٦٦-ب	المشتغلون والعاطلون من النشاطين اقتصادياً بمجمعة طنجة عام ١٩٧١، ١٩٨١م.	٢٨١
٦٧	التوزيع العمري والتنوع لسكان مجمعة طنجة حسب نوع النشاط وفئات السن عام ١٩٨١م.	٢٨٣
٦٨	التوزيع النسبي للعاملين بمجمعة طنجة حسب أقطار المسكن والحالة المهنية عام ١٩٨٠م.	٢٨٦
٦٩	التوزيع النسبي للعاملين بمجمعة طنجة حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية الكبرى من عام ١٩٦٠-١٩٨٢م.	٢٩١
٦٩-ب	التوزيع النسبي للعاملين بطنجة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والتنوع عام ٧١ - ١٩٨١م.	٢٩٤
٧٠	التوزيع النسبي للعاملين بمجمعة طنجة حسب أقطار المسكن وقطاعات الأنشطة الاقتصادية التفصيلية عام ١٩٨١م.	٢٩٧
٧٠-ب	التوزيع النسبي للعاملين في مجمعة طنجة حسب محل العمل ومحل الإقامة في مجموعات المناطق المتجانسة عام ١٩٨١م.	٣٠٠
٧١-أ	التوزيع النسبي المقارن للعاملين حسب الأنشطة الاقتصادية في المملكة المغربية وعمالة طنجة (حضر) عام ٨٢، ١٩٨١م.	٣٠٩
٧١-ب	تطور العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بمجمعة طنجة من عام ١٩٥٨ إلى ٢٠٠١م.	٣٠٩
٧٢-أ	وزن الصناعة التحويلية في طنجة وفق المتغيرات المختلفة عام ١٩٨٧م.	٣١٣
٧٢-ب	نمو الصناعات التحويلية في طنجة من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠م.	٣١٣
٧٢-ج	تطور عدد العاملين بالصناعات التحويلية وصناعة الغزل والنسيج والملابس بمجمعة طنجة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٨٧م.	٣١٦
٧٣	التوزيع النسبي للصناعات التحويلية في مجمعة طنجة حسب قطاعات الصناعة الرئيسية والمتغيرات المختلفة في المنشآت الأكثر من ١٠ عامل عام ١٩٨٧م.	٣٢٠
٧٤	تطور حركة التجارة الخارجية ببناء طنجة خلال الفترة من ١٩٢٥-١٩٩٠م.	٣٢٥
٧٥	الحركة السنوية والشهرية للمسافرين والسيارات ببناء طنجة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١م.	٣٢٧
٧٦	التوزيع النسبي للمساحة المبنية والسكان وكثافة المسكن والسكان بمجمعة طنجة الحضرية حسب أقطار المسكن.	٣٤٠
٧٧	النطاق المبنى بمجمعة طنجة عام ١٩٦١م حسب أقطار المسكن.	٣٤١
٧٨	النطاق المبنى في مجمعة طنجة عام ١٩٧١م حسب أقطار المسكن.	٣٤٢
٧٩	النطاق المبنى بمجمعة طنجة عام ١٩٨١م حسب أقطار المسكن.	٣٤٣

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
٨٠	التركيب الحضري لمجموعة طنجة عام ١٩٩٠م.	٣٤٧
٨١	إسقاطات النمو السكاني حسب أنماط المسكن بمجموعة طنجة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١م.	٣٥٦
٨٢	خطة لتحديد المناطق في طنجة عام ١٩٩٣م.	٣٥٦
٨٣	عملية تحويل الضواحي والهوامش الريفية إلى مناطق حضرية قانونية وغير قانونية.	٣٥٩
٨٤	أنماط التنمية العقارية المستحدثة من قبل الدولة والقطاع الخاص من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٢م.	٣٦٥
أ-٨٥	متوسط دخل الأسرة حسب نمط المسكن بمجموعة طنجة عام ١٩٨١م.	٣٧٥
ب-٨٥	منحنى التركيز لدخل الأسرة الشهري حسب أنماط المسكن بمجموعة طنجة عام ١٩٨١م.	٣٧٦
ج-٨٥	التوزيع النسبي للأسر حسب الدخل الشهري بمجموعة طنجة عام ١٩٨١م.	٣٧٧
٨٦ (أ، ب، ج، د، هـ)	النسيج الحضري للأنماط السكنية بمجموعة طنجة.	٤٠٠، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٨٨، ٣٨٤
٨٧	عناصر إمداد طنجة بمياه الشرب حتى عام ١٩٩٣م.	٤٠٤
أ-٨٨	تطور إنتاج المياه بطنجة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩١م.	٤٠٧
ب-٨٨	المركب الهيدروليكي بشرف العقاب عام ١٩٩١م.	٤٠٧
٨٩	شبكة توزيع مياه الشرب بمجموعة طنجة حتى عام ١٩٩٢م.	٤١٠
٩٠	تزويد طنجة بالمياه وحجم الاستهلاك وعدد المشتركين من عام ١٩٧٦م إلى عام ١٩٩١م.	٤١٨
٩١	شبكة الصرف الصحي وجمع النفايات بمجموعة طنجة عام ١٩٩٢م.	٤١٨
أ-٩٢	نموذج توابع المدينة.	٤٣٠
ب-٩٢	نموذج تحليل المنطقة الاجتماعية.	٤٣٠
أ-٩٣	نموذج إهلرز لنمو المدن المغربية.	٤٣٧
ب-٩٣	مراحل نمو وتركيب مدينة طنجة مقارناً بنموذج إهلرز لنمو المدن المغربية.	٤٣٩
٩٤	خطة مدينة طنجة.	٤٤٨
أ-٩٤	شبكة الطرق بمجموعة طنجة عام ١٩٩١م.	٤٥١
ب-٩٤	الطرق الرئيسية الموجودة والمخططة.	٤٥٤
أ-٩٥	منافذ وأبواب المدينة العتيقة وإمكانية الوصول إلى مناطقها المختلفة.	٤٦٠
ب-٩٥	شبكة الطرق والمعابر والمساحات في المدينة العتيقة.	٤٦٢
٩٦	التركيب الوظيفي لمدينة طنجة العتيقة عام ١٩٩٢م.	٤٦٦
أ-٩٦	محاور التجارة الحديثة في المدينة العتيقة عام ١٩٩٢م.	٤٦٨
ب-٩٦	محاور الأنشطة والتجارة التقليدية بالمدينة العتيقة عام ١٩٩٢م.	٤٧٠
ج-٩٦	توزيع المرافق والخدمات بالمدينة العتيقة.	٤٧٢
د-٩٦	تركز النشاط التجاري بالمدينة العتيقة ومجموعة طنجة. (يوجد نسخة منفصلة في آخر الرسالة)	٤٧٤
٩٧	استخدامات الأراضي وخطة التعمير بمدينة طنجة عام ١٩٩٢م.	٤٧٦
٩٨	مراكز التسوق الرئيسية بمجموعة طنجة.	٤٨٥
أ-٩٩	مناطق التجارة والإدارة والصناعة الموجودة والمقترحة بمجموعة طنجة من عام ٨١ إلى عام ٢٠٠١م.	٤٩١
ج-٩٩	التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية بمجموعة طنجة.	٤٩٦
١٠٠	ميناء طنجة عام ١٩٩٢م.	٥١١

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
٥١٨	التوزيع الجغرافي للفنادق بجمعة طنجة.	١٠١
٥٢١	موقع مشروع خليج طنجة السياحي.	١٠١-أ
٥٢٣	المنشآت المطابقة وغير المطابقة لخطة مشروع تهيئة خليج طنجة.	١٠١-ب
٥٣٠	المناطق المكشوفة والمخضراء والمقترحة بتصميم التهيئة الحضرية لطنجة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ م.	١٠١-ج
٥٣٦	الخدمات الصحية والتعليمية ولبادات المقاطعات الحضرية بجمعة طنجة حتى عام ١٩٩٢ م.	١٠٢
٥٤٦	طاقة التعمير بموضع طنجة.	١٠٣
٥٥١، ٥٥٠، ٥٤٨	بدائل التخطيط واحتمالات النمر العمراني بجمعة طنجة.	١٠٣-أ، ب، ج
٥٥٤	بدائل واحتمالات مقترحة لموضع الميناء الجديد بطنجة في ظل مشروع الربط القاري.	١٠٤
٥٥٨	مشروع الربط القاري بين أوروبا وإفريقيا عبر طنجة.	١٠٥
٥٦٢	المناطق المقترحة للمنطقة الحرة بطنجة منذ أواخر عام ١٩٩٢ م.	١٠٦
٥٦٥	التقسيم الإداري الجديد لمعالة طنجة بعد عام ١٩٩٢ م.	١٠٧
٥٧٢	مشكلة النحر بشواطئ طنجة حتى عام ١٩٩٢ م.	١٠٨-أ
٥٧٢	مصادر تلوث المياه بشواطئ طنجة وحركة المياه الملوثة عام ١٩٩٢ م.	١٠٨-ب
٥٦٨	جاذبية شراء مواد البناء عام ١٩٩٢ م.	١٠٩-أ
٥٦٨	جاذبية خدمات مصور عام ١٩٩٢ م.	١٠٩-ب
٥٦٩	جاذبية شراء الأدوية عام ١٩٩٢ م.	١٠٩-ج
٥٦٩	جاذبية الأطباء بالقطاع الخاص عام ١٩٩٢ م.	١٠٩-د
٥٧٠	جاذبية الأطباء الأخصائيين (قطاع خاص) بطنجة وتطوان عام ١٩٩٢ م.	١٠٩-هـ
٥٧٠	توزيع الأطباء بأقاليم طنجة - تطوان - العرائش - وشفشاون - عام ١٩٩٢ م.	١٠٩-و

تَقْدِيمٌ

بقلم أ. د/ السعيد البدوي

رئيس قسم الجغرافيا وعميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية

تعتبر المدينة، أياً كانت هذه المدينة، قمة التفاعل الحضاري لمجموعة عديدة ومتنوعة من العوامل، سواء الطبيعية والبشرية، التي تؤدي في النهاية إلى صبغ المدينة بصبغة خاصة، ووظيفة، أو وظائف، محددة وبارزة، وتعطيها طابعها الخاص المتميز، وشخصيتها المنفردة.

وفي نفس الوقت فإن المدينة، كالكائن الحي، تتطور وتنمو في بعض الأحيان، وتذبل وتضمحل في أحيان أخرى، تزدهر في بعض الأوقات، وتخبو وتنكمش في أحيان أخرى، فهي سلسلة متتابعة من التغيرات والتقلبات، ولذا فإننا عندما نركز الضوء بالدراسة على مدينة ما في وقت معين، فإن هذه الدراسة تعطينا صورة فوتوغرافية لهذه المدينة في هذا الوقت بالذات. ولكن الدارس، خصوصاً الجغرافي - يستطيع من خلال دراسة الماضي والحاضر أن يحدد قسماً المستقبل ويوضح توجهات وظيفة المدينة موضع الدراسة .

وتختلف أقدار المدن، كالأفراد والجماعات والدول - فمنها من يتراجع في القدر بحيث تصبح المدينة أحادية الوظيفة أو ثنائية، في حين أن البعض الآخر من المدن يتعدى قدرها مجالها المحلي إلى المستوى الإقليمي، بل العالمي، وتتعدد وظائفها وتزداد وشائجها . ومن هذا الصنف الأخير، مدينة طنجة التي تضرب بنشأتها في أعماق ما قبل التاريخ وبعده.

لقد كان الموقع والموضع لمدينة طنجة بمثابة المغناطيس الذي يجذب القوى الكبرى في العالم - قبل التاريخ وبعده - نحو هذه المدينة للسيطرة عليها أملاً في حصد ميزات وفوائد الموقع والموضع، فمدينة طنجة تقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية، وتطل على مضيق جبل طارق ذي القيمة الاستراتيجية الكبرى، وعلى مرمى حجر - بالفعل - من أقصى جنوب غرب القارة الأوربية، فهي تطل على مضيق، ولكنها توميئ إلى بحر - المتوسط - ومحيط، الأطلنطي. ومع أن أقدامها في إفريقيا إلا أنها ترمق أوروبا عن كثر، ومن هنا رأينا في استراتيجيات الفينيقيين والقرطاجيين ثم الرومان والبيزنطيين، أن طنجة لها مكانة خاصة ومن هنا كان تكالبهم للسيطرة عليها، ولم يفت هذا على العرب والمسلمين حيث فتحوها عام ٧٠٧ ميلادية ووثبوا منها إلى شبه جزيرة أيبيريا وأقاموا الأندلس حيث بزغت حضارة مزدهرة وملك تليد . وتبع ذلك احتلال البرتغال لمدينة طنجة ثم الإنجليز، وانتهى الأمر - نظراً لشراسة الصراع حولها - إلى التدويل في القرن العشرين .

وقد استطاعت الباحثة باقتدار أن تبرز شخصية المدينة وخصائصها موضحة الازدواجية الملحوظة، حيث النمط الأوربي المركزي، في حين أن النمط المحلي يتركز على الهوامش والأجناب .

وقد وظفت الباحثة المعلومات التي حصلت عليها من دراستها الميدانية توظيفاً ممتازاً حيث أبرزت أثر الموقع والموضع في علاقات المدينة المكانية . وفي نفس الوقت استطاعت أن تلتقط خصائص سكان المدينة الناجمة عن هذه العلاقات المكانية الممتدة، كما أنها أوضحت وظائف المدينة المتنوعة عبر بانوراما عمرها المديد.

وفي النهاية نجحت الباحثة في تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المدينة وتستشف من وراء ذلك إمكانيات الحلول ووضع صيغة مقبولة لمستقبل هذه المدينة، إقليمياً ودولياً مستغلة في ذلك حسها الجغرافي وإحاطتها بالموضوع. ولذلك جاء تحليلها علمياً ورؤيتها شاملة، بارك الله لها في هذا العمل العلمي الذي سد فراغاً كان واضحاً في المكتبة العربية، متمنياً لها التوفيق والسداد في خطواتها العلمية القادمة الواعدة.

أ. د/ السعيد البدوي

المقدمة

جغرافية المدن أو جغرافية الحضر من أكثر فروع الجغرافيا الحديثة ديناميكية في مجال البحث ، ومن وجهة النظر العلمية الأكاديمية والتطبيقية مازالت جغرافية المدن من الأفرع الحيوية ولم ينضب معين موضوعات البحث فيها ، والتي تشعبت واتخذت من الجغرافيا التطبيقية مجاهداً لها ، كجغرافية الخدمات واستخدامات الأراضي والتخطيط الحضري .. الخ . كما يحاول الباحث في جغرافية المدن من خلال التحليل المنظم للمعلومات أن يجد الطرق لحل بعض المشكلات التي تعترض نمو المجتمعات العمرانية الحضرية التي يؤدي إليها تلاحم وتلاصق آلاف البشر في مساحات صغيرة تخلف بدون شك حالات اجتماعية شديدة التباين ، وقد أدى قسك جغرافيو المدن بالنتهج العلمي ومنطقية العلاقات التي تربط بين عناصر هذه المشكلات وجوانبها ، وكذلك قدرتهم على فهم واستخدام أدوات البحث وجوانبها ، قدرتهم على فهم واستخدام أدوات البحث المتطورة إلى تحول هذا الجغرافي إلى باحث مشكلة .

وإذا كان لهذا الفرع الجغرافي أهمية عامة بسبب كثافة البيئة الحضرية وتغيرها وتعقدتها عن كل البيئات الأخرى ، فإن له أهمية خاصة في الدراسات الإفريقية حيث مازال النمو الحضري في القارة الإفريقية من أعلى المعدلات وأسرعها ومازالت الهجرة الريفية - الحضرية ، والحضرية - الحضرية تشكل تيارات بشرية متدفقة تزيد من تضخم ونمو المدن وتعمق وتعقد مشكلاتها في ظل ظروف القارة السياسية والاقتصادية والبيئية ، التي تنعكس على حياة البشر بها وعلى تحركاتهم ، وفي المحصلة تزداد المشكلات الحضرية تعقداً .

ومن هنا كان اختيار جغرافية المدن في القارة الإفريقية أمر له ما يبرره ومكماً في نفس الوقت للتخصص الذي انتهجته الباحثة في مرحلة الماجستير عن جغرافية المدن في الجمهورية التونسية ، كما كان ذلك دافعاً لاختيار إحدى مدن شمال إفريقيا ، يضاف إلى ماسبق انتماء الباحثة إلى معهد البحوث والدراسات الإفريقية الذي أوجب عليها دراسة إحدى مدن القارة بهدف تحقيق هدف رئيسي من أهداف هذا المعهد العريق .

* موضوع البحث وأهميته :

وقد دعم من اختيار مدينة طنجة لتكون موضوعاً لرسالة الدكتوراه مالها من موقع فريد ، وخصائص متميزة تنفرد بها المدينة بين سائر المدن ، في العالمين العربي والإسلامي ، وعلى مستوى القارة الإفريقية والقارات الأخرى . وكان تحديد اسم الموضوع بمدينة طنجة محدداً لمجتمع البحث وهو مدينة طنجة حيث طنجة اسم لمدينة وميناء . طنجة ، وخليج طنجة على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق وهو اسم لإقليم أو عمالة طنجة حسب التقسيم الإداري في المغرب ، كما أنه اسم لشبه جزيرة طنجة في شمال المغرب ، والتي تضم عدداً من الأقاليم والعمالات وهي طنجة وتطوان في شمال شبه الجزيرة وإلى الجنوب منها شفشاون والعرائش .

تعد مدينة طنجة من أقدم وأعرق مدن المملكة المغربية وقد ظلت المدينة حبيسة الأسوار منذ أحاطت بها في فترات الحضارات القديمة ، وحتى نهاية القرن التاسع عشر وقد كانت أيضاً من أوائل مدن المغرب خروجاً عن الأسوار وانفتاحاً على الحضارة الأوروبية عبر مضيق جبل طارق وحوض البحر المتوسط . وتتميز طنجة بجغرافية طبيعية ، وبشرية ، وعمرانية ، وسياسية معقدة ، كما تتميز بتاريخ حضري وعمراني معقد أيضاً ليس من السهل تتبعه وسير أغواره وضبط مصادره . إذ يبدأ مع عصور ما قبل التاريخ وفجره متصلاً حتى الوقت الراهن .

وقد لعبت طنجة بفضل موقعها الجيوستراتيجي المتميز كنقطة التقاء بين أوروبا وإفريقيا على واحد من أهم

ب

الممرات البحرية في العالم وهو مضيق جبل طارق دوراً مهماً في هذه المنطقة على مر تاريخها الطويل وخلال كل الحضارات التي تعاقبت عليها ، وكانت باستمرار ذات أهمية استراتيجية - سياسية أكدها الصراع الطويل بين سائر القوى العالمية وفي كل العصور على امتلاك ذلك الموقع الفريد الذي صنعته الجيولوجيا وأكده الجغرافيا واستثمره كل من التاريخ والسياسة الدولية ، فكانت المحصلة مدينة متميزة تاريخياً وعمرانياً واقتصادياً وسياسياً . وقد تميزت المدينة بأهميتها إبان الحضارات القديمة ، ثم خلال الحضارة العربية الإسلامية منذ الفتح حيث كانت نقطة انطلاق جيوش الفتح صوب أوروبا عبر المضيق . وكانت للمدينة أهمية خاصة في حروب الاسترداد مع سقوط الحضارة الإسلامية في الأندلس فكانت المنطقة مسرحاً لحروب صليبية مبررة انتقلت من الشرق إلى الغرب الإسلامي ، وكانت طنجة فاتحة عصر الكشوف الجغرافية والاستعمار في القارة الإفريقية ، فقد وقعت تحت سيطرة البرتغال وإسبانيا والمجترات منذ القرن الخامس عشر ثم عادت إسلامية في أواخر القرن السابع عشر حتى تم تدويلها كمحطة لأهميتها واشتداد الصراع الدولي على امتلاكها .

ومن أهم خصائص طنجة أن آثار كل مرحلة من مراحل تاريخها مازالت واضحة ذات تأثير في مورفولوجية المدينة ، كما كان من خصائصها أيضاً تمثيلها للدور العاصمة الدبلوماسية ومقراً للبعثات الدبلوماسية الأجنبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وارتبط خروجها عن الأسوار بنظام الإدارة الدولية الفريد الذي خضعت له المدينة منذ مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ وبشكل رسمي سنة ١٩٢٣ .

وقد ارتبطت فترة الإدارة الدولية وما قبلها أثناء دورها كعاصمة دبلوماسية بوفود أعداد كبيرة من الأجانب وإن كانت هذه الظاهرة ليست بجديدة على المدينة التي خبرت وفود الأجانب منذ نشأتها الأولى .

وقد تميزت الفترة الدولية في المدينة بازدهار تجاري ومالي وعقاري وعمراني كان له أثره على المدينة التي اقتطعت من وطنها الأم وابتعدت عن ظهريها وانعزلت . كما كان له أثره في اشتداد تيارات النزوح الريفي صوب المدينة للعمل بها منذ فترات مبكرة مما ساهم في نمو المدينة السكاني والعمراني المتميز بالتباين الشديد .

وننتج عن التفاعل بين عناصر البيئة وإمكاناتها الموقعية والموضعية وأحداث التاريخ والصراع السياسي والوضع الدولي أنماطاً سكانية سكنية اقتصادية يصعب دراسة أحدها دون ربطها بالآخر .

يضاف إلى تفرد طنجة وخصائصها تمثيلها للمدن المتوسطة في العالم الثالث وإفريقيا ، فيما تتعرض له من مشكلات عامة وخاصة وفيما يلقي عليها من عبء تجاه تنمية أقاليمها وخاصة بالنسبة لعواصم الأقاليم ، حيث تعد طنجة عاصمة لعمالة طنجة وحاضرة شمال المغرب أي المغرب المتوسطي وأهم أقطاب الجذب به ، إذ تنافس تطوان في ذلك . ويحتاج شمال المغرب المتوسطي إلى تنمية شاملة نظراً لحرمانه من الاهتمام لفترة طويلة ، على النقيض من الواجهة الأطلسية ، وكان ذلك من إرث الاستعمار الذي عمل على تهميش الجبهة المتوسطية التي ازداد تهميشها مع زيادة نشاط التهريب في المنطقة بسبب وجود كل من مستعمرتي سبتة ومليلة الإسبانيتين بها .

وقد أصبحت طنجة مؤهلة لهذا الدور في التنمية لما لها الآن من ثقل اقتصادي وحجم سكاني وهيمنة إقليمية. وتلعب مدينة طنجة في الوقت الراهن دوراً أساسياً في العلاقة بين المجموعة الأوربية الحديثة والمغرب وحوض البحر المتوسط وإفريقيا ، وذلك بتحويلها إلى منطقة تبادل حر حيث من المتوقع تحول أنظار المجموعة الأوربية واهتمامها صوب جنوب حوض البحر المتوسط مع رئاسة فرنسا القادمة للمجموعة الأوربية خلال الدورة الجديدة ،

وذلك بعد أن كانت أنظارها موجهة إلى شرق أوروبا مع رئاسة ألمانيا في الدورة السابقة حتى سنة ١٩٩٥ . وسوف يدعم من هذا الدور إنجاز مشروع الربط القاري بين أوروبا وإفريقيا بالإضافة إلى عدد من المشروعات الأخرى ويبرز ماسبق أهمية مدينة طنجة وسبب اختيارها .

الدراسات السابقة :

يضاف إلى ماسبق ندرة الدراسات العلمية الجغرافية الحديثة عن المدينة وافتقار المكتبة العربية إلى دراسة جغرافية متكاملة تعطي هذا الموقع النادر حقه . ويقتصر ماورد عنها على بعض الإشارات العامة في المصادر التاريخية وأدب الرحلات والتراث والكتب الجغرافية .

أما عن الدراسات السابقة : فقد حظيت مدينة ومنطقة طنجة بالعديد من الدراسات والأبحاث يغلب عليها الطابع التاريخي بالإضافة إلى تلك التي تناولت الوضع الدولي في طنجة بالدراسة . ومعظم هذه الدراسات باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية ، وتوجد عدة دراسات تاريخية مهمة عن مدينة طنجة باللغة الإنجليزية ، أهمها كتيب الأميرالية البريطانية الذي نشر بواسطة قسم الاستخبارات البحرية سنة ١٩٤١ م ، وكذلك الدراسة الخاصة بفترة الاحتلال البريطاني في القرن السابع عشر والتي قام بها روث (Routh) سنة ١٩٢٢م ، وفلدينج (Fielding) سنة ١٩٥٥م ، كما توجد دراسات عامة عن الوضع السياسي والجغرافي للمنطقة في فترات مختلفة أهمها دراسات هارس (Harris) سنة ١٩٢١م ، وباولز (Bowls) سنة ١٩٥٦م ، وكراودر (Crowder) سنة ١٩٥٦م ، وبول (Bull) سنة ١٩٥٧م ، وقد قدم ستبوارت (Stuart) سنة ١٩٥٣م تقييماً مفصلاً عن الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالمنطقة الدولية في كتابه عن طنجة المدينة الدولية . ومن الأبحاث الحديثة بحث فيدون (Vaidon) سنة ١٩٧٧م ، وكذلك "بونز" سنة ١٩٩٠م الذي قدم تقبيلاً للمنطقة الدولية بعد عودتها إلى الحكومة المغربية بينما تجاهلت الدراسات والدوريات الصادرة باللغة الإنجليزية مدينة طنجة منذ الاستقلال ، بالإضافة إلى ذلك هناك بحثين جغرافيين حديثين تم تقديمهما خلال الملتقى العلمي الثالث لمدينة طنجة (طنجة - المجال - الاقتصاد - المجتمع) سنة ١٩٩٢ م بطنجة* أحدهما قدمه دالتون (Dalton) والثاني قدمته (Pearson) من جامعة دربي* .

أما الدراسات والأبحاث الصادرة باللغة الفرنسية فهي عديدة أيضاً وإن ركزت على الجانب التاريخي والاجتماعي . أهمها الدراسات الخاصة بالبعثة العلمية الفرنسية (La Mission Scientifique) التي استقرت في طنجة منذ سنة ١٩٠٤م تحقيقاً لأهداف جيوبوليتيكية- ترجع إلى قبل ذلك - حتى يكون الاحتلال على أسس علمية مبنية على دراسة منظمة للمجتمع المغربي والبحث في معتقداته وعاداته ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المدن والقبائل المغربية ، وقد نشرت البعثة الفرنسية برئاسة جورج سلمون (G. Salmon) هذه الأبحاث والدراسات باسم الوثائق المغربية ، كما نشرت البعثة العلمية مجلة أخرى باسم العالم الإسلامي (La Revue du Monde Musulman) بإشراف ميشولير (Michaux, Bellaire) وقد لعبت هذه المجلة دوراً مهماً بالنسبة للبلدان الإسلامية التي تناولتها بالدراسة منذ سنة ١٩٠٦ م وحتى ١٩٢٧ م ، ثم غلبت عليها الدراسات الإسلامية برئاسة المستشرق لويس ماسينيون (L. Massignon) ، ومن أهم المشروعات التاريخية الأخرى مشروع دركستري (Le Comte de Costries) المتعلق بوضع تاريخ المغرب معتمداً على الوثائق المحفوظة في مختلف

* وقد حضرت الباحة هذا الملتقى بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢م.

مكتبات أوروبا والذي تم قبوله من قبل مجلس إفريقيا الفرنسية (Comité de L'Afrique Française) منذ سنة ١٩٠٠ م، ومن أهم ما قلص عنه هذا المشروع العمل الضخم الذي أطلق عليه : المصادر الدفينة لتاريخ المغرب ، كما نشرت الأبحاث العديدة عن المدن والأقاليم المغربية في مجلة هسبريس (Hespéris) وذلك بهدف خدمة الاستعمار وتوفير المعلومات التي تمكته من إحكام قبضته على المغرب، إلى جانب ذلك هناك دراسات عديدة للمستشرقين من فرنسيين وغيرهم . وقد وردت بهذه الأبحاث والدراسات معلومات وفيرة عن المغرب عامة ومدينة ومنطقة طنجة تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً أمكن الاستفادة منها فيما يخص الفترات التاريخية المختلفة .

يضاف إلى ذلك دراسات فيكتور فيرنه (Vernier V.) سنة ١٩٥٥، ١٩٦٦، ١٩٨٠ م، ثم دراسة آلان فوني (Vernay A.) وآلان بيون (Billon A.) سنة ١٩٦٦ م، وميشو بليمر سنة ١٩٢١ م، ثم دراسات ميشيل بونزيس (Ponsich) الأثرية العديدة، وكلود فرديجو الحضري (Vordugo) أما الدراسات العلمية الجغرافية المتخصصة فهي نادرة بالفعل ولا تتناول مدينة طنجة ذاتها بل تنصب على شبه جزيرة طنجة أو أرياف طنجة وهوامشها وهي رسالة دكتوراه لأحمد الغرياني (El-Garbaoui) عام ١٩٨٠ م، ورسالة ماجستير لعبد العزيز بوليفة (Boulifa) عام ١٩٨٢ م، ورسالة ماجستير لعبد التمسamani (Temsamani) عام ١٩٨٢ م قدمت لجامعات فرنسية.

(أهداف البحث :

أما أهداف البحث فهي محددة في دراسة مدينة طنجة من حيث تطورها العمراني المتراكم عبر تاريخها الطويل مع تحديد تأثير كل فترة أو عصر على عمران المدينة ومدى ارتباط عمران المدينة ببيئتها الطبيعية ، وتتبع الوضع الدبلوماسي والدولي الذي تميزت به المدينة وتحليل آثاره العمرانية والاقتصادية والاجتماعية على المدينة وسكانها مع الاهتمام بعنصر السكان فهوم وخصائصهم وتوزيعهم بهدف تحديد شخصية المدينة ووظائفها ومستقبلها ومورفولوجية المدينة بهدف تحديد مشكلات المدينة المرتبطة بكل عنصر من عناصر الدراسة وتحديد الضوابط والآليات المختلفة التي تتحكم في هذه المشكلات حتى يسهل وضع الحلول والتخطيط لمستقبلها ، وبالإضافة إلى ذلك يهدف البحث إلى تتبع الأهمية الجيوستراتيجية الحديثة للمدينة.

ويشير موضوع مدينة طنجة عدد من القضايا تمس صميم جغرافية المدن في اهتماماتها ، كما تمس العديد من القضايا التي ترتبط بتأثير كل من التاريخ والسياسة الدولية على العمران ووظائف المدن بالإضافة إلى القضايا التي ترتبط بالمدن العتيقة التراثية بين مدنا العربية والإسلامية والتي تمثل واحدة من أهم خصوصيات الحضارة الإسلامية التي تتعرض للكثير من النقص والتجريح من قبل أعلام غربية عديدة وغيرها . كما تتعرض للتدهور والإهمال من قبل مواطنيها في نفس الوقت . وإلى جانب ما تتميز به طنجة لمجدها تقع ضمن مدن العالم الثالث التي تعاني من النمو السريع الذي لا تستطيع عمليات التخطيط مواكبته مما يؤدي إلى انتشار العمران العشوائي وغير القانوني . فهل تعاني طنجة من ذلك ؟ لذلك سيكون هناك تركيز من الهاتمة على إبراز الموضوعات التي تميز مدينة طنجة أو تمس القضايا الجغرافية العامة أو الخاصة التي تثيرها المدينة وذلك بتناولها بشيء من التفصيل والتحليل . وهذه الموضوعات هي : مدينة طنجة العتيقة خلال كل المتغيرات والعصور ، والتعريف بالنظام الدولي والفكرة الدولية والدبلوماسية وآثارها على الهيبة الحضري للمدينة أو المورفولوجية الدبلوماسية ، كذلك تحليل النمو العشوائي

للمدينة من خلال تحليل أليات وخصائص السكن العشوائي في طنجة ووظائف المدينة، مع التركيز على أكثر الوظائف تأثيراً على اقتصاديات المدينة وعلاقاتها الإقليمية والقومية والدولية وذلك من خلال التحليل السكاني والاقتصادي والمكاني لإبراز دور هذه الوظائف ضمن التركيب الوظيفي للمدينة وتحديد مشكلاتها في نفس الوقت.

وبذلك يهدف البحث إلى تحقيق أهداف تطبيقية تتعلق بتحليل الموضوعات المختلفة وتحديد المشكلات المتعلقة بها ومناقشة الجوانب التخطيطية لها سراً تلك التي وضعت بالفعل أو المقترح وضعها مع اقتراح مايمكن وضعه من حلول لهذه المشكلات المرتبطة بالبيئة الحضرية لمدينة طنجة والناجمة عن التفاعل بين السكان والمدينة أو المكان والمتغيرات العديدة المحيطة بهما والمؤثرة فيهما . ومن أهم الفروض والاستفسارات التي تهدف الدراسة إلى التحقق منها والإجابة عليها مايلي :

كان من أهم فرض البحث تمتع طنجة بتخطيط حضري محكم يتوافق مع ماضيها الدولي ووظائفها المالية العالمية ، وعدم معاناة المدينة من مشكلات عديدة تعاني منها مدن العالم الثالث مثل مياه الشرب نظراً لموقعها الجغرافي في أغزر جهات المغرب مطراً ، وكذلك عدم معاناتها من مشكلات النمو العشوائي وغير القانوني المرتبط بعدم التخطيط وتدفقات تيارات الهجرة.

ومن أهم المشكلات التي افترضت الباحثة وجودها انعزال المدينة النسبي عن إقليمها الجغرافي بسبب طول الفترة الدولية . وبالتالي عدم استقطاب المدينة لتيارات هجرة كبيرة ، وضعف هيكلها الاقتصادي وبالتالي تدني مستوى وظائفها واقتصارها على الوظائف غير الأساسية التي تخدم سكانها فقط .

وبالتالي كانت أهم التساؤلات المثارة حول الموضوع ترتبط بمدى تأثير تاريخ المدينة والفترة الدولية على عمرانها ؟ ومدى ارتباط المدينة بإقليمها ؟ وماهو دورها الإقليمي الحالي ؟ وماهي وظائفها البديلة بعد انهيار النظام الدولي وماارتبط به من وظائف ؟ وماهو مستقبلها ؟ وماهي مشكلاتها ؟

منهج البحث ومسالكه وأدواته :

من الصعوبة بمكان التعامل مع مدينة طنجة ومعالجة موضوعها على أنها مدينة عادية ترتبها السادس أو السابع بين مصفوفة المدن المغربية ذات مينا - صغير فقير في حركة التجارة يصنف ضمن موانئ العبور ، كما يصعب معالجة المدينة من زاوية كونها عاصمة إقليم أو عمالة فقط وبالتالي نتبع سكانها ونموها العمراني واستخدمات الأرض فيها ، كما يتبع مع معظم المدن ذات الحجم أو الرضع المشابه فهذا المنظر الضيق لن ينصف المدينة أو يعطيها حقها من البحث والدراسة المعمقة، كما لن يحقق أهداف البحث العديدة المرتبطة بمدينة عريقة ذات تاريخ معقد متشابه ونمو مركب تداخلت فيه متغيرات عديدة ، فكان ذلك داعياً لاستخدام أكثر من منهج ومسلك والاعتماد على أكثر من أداة لإنجاز هذا البحث وتحقيق أهدافه.

وقد اتبعت الباحثة المنهج التاريخي التطوري خلال معظم الدراسة حيث أنه أكثر ملائمة لتاريخ المدينة العريق ومتغيراتها العديدة عبر الزمان ولما للبعد التاريخي من أهمية عند تحليل عناصر البحث المختلفة وتفسير الظواهر المرتبطة بها . ليس فقط من أجل فهم ومعرفة الماضي بل من أجل صياغة الحاضر والتخطيط للمستقبل .

كما اعتمدت الباحثة اعتماداً أساسياً على المنهج الوصفي التحليلي بأنواعه الذي يقوم على جمع البيانات

وتصنيفها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة تأثير العوامل المختلفة على إحداث الظواهر المختلفة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج للوصول إلى كيفية التحكم في هذه العوامل وأيضاً التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة في المستقبل من خلال التحليل المكاني المعتمد على الدراسة الميدانية والمخبرات وتشير الحقائق إلى صعوبة الاعتماد على منهج واحد لمعالجة الموضوعات المتشعبة والمركبة ذات المتغيرات العديدة كموضوع "مدينة طنجة دراسة في جغرافية المدن" حيث لا يجب أن يكون للفكر النظري وجود مستقل خارج نطاقه التطبيقي، لذا كان من الضرورة بكان المزج بين المناهج المختلفة باتباع منهج متكامل شمولي يناسب الدراسات ذات الصبغة أو الطبيعة التطبيقية (كموضوعات جغرافية المدن أو العمران) يسمح في نفس الوقت بدراسة كافة المتغيرات الكلية والجزئية، الخاصة والعامة التي تؤثر في إحداث الظواهر وتطورها وتغيرها، ويتم ذلك بشكل متكامل وشامل مما يزيد من إمكانية تعميم النتائج والتوصيات ويسمح في الوقت ذاته بتتبع وبحث أثر الآليات المتداخلة على الظواهر محل البحث.

يعتمد تطبيق المناهج السابقة على تحقيق العمق من خلال استخدام أدوات وأسلوب المنهج التاريخي في استقراء وتتبع الظواهر محل البحث وتطورها من فترة زمنية إلى أخرى وتتبع التطورات التي لحقت بالفكر الجغرافي وممارسه المختلفة في مجال تعريف الظواهر وتفسيرها وتقنينها وذلك بالعرض لمراحل دراستها وتطور تلك الدراسة منهجياً وأكاديمياً وتطبيقياً.

ويتبع البحث أسلوب الدراسة الشاملة المرتبطة بالمنهج المشار إليه - من استقراء وبحث وتحليل كافة البيانات والمعلومات التي أمكن جمعها عن الظواهر والمسببات والعوامل أو الفروض والبدائل ذات العلاقة بحدوث الظواهر أو بنموها وانتشارها وتنوعها وكشافتها بتحليلها تحليلاً منطقياً بالاقتراب من البواعث والأسباب المحدثة لها وتتبع عوامل وآليات نموها من خلال تأثير هذه الظواهر بعوامل الزمان والمكان ومتغيراتها ودور العوامل الأخرى في هذه الظواهر.

وقد فرض استخدام المناهج السابقة أيضاً الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي والقياس بالمقدار الذي تتطلبه الدراسة بهدف توفير عناصر التوازن والاتساق بين تتبع الظواهر المختلفة من الناحية التاريخية وبين التدليل على حركتها كميّاً وتتبعها قياسياً وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها في شكل مؤثرات وضوابط في غاية الأهمية، ولتحقيق ذلك كان من الضرورة بكان الالتزام بالتدرج المنطقي المتوازن لإيجاد الترابط وتحقيق الاتساق بين دراسة الكل والجزء.

وقد قامت الباحثة باتباع أسلوب راعت فيه ضرورة تحقيق الضرورات السابقة والاستفادة من أدوات المناهج البحثية المختلفة وذلك بالمزج بين النظريات والتطبيقات العملية لها للاستفادة منها وقياس حالة طنجة واختبارها بالنسبة لها، لذلك عرضت الباحثة للجهود النظرية والتطبيقية المرتبطة بالموضوع أو الظاهرة وربطها بالتطبيق العملي في المنطقة أو الظاهرة محل الدراسة، وذلك كمدخل لكل موضوع أو فصل أو مبحث ضمن الإطار الكلي للبحث، وبالتالي يمكن استخلاص النتائج الخاصة بالتشابه أو التمايز بين الظواهر أو المشكلات المرتبطة بطنجة ونظائرها في مناطق أخرى، أو مدى توافقها أو تنافرها مع الأسس والمفاهيم أو القوانين والنظريات والنظم والنماذج المرتبطة

بالموضوعات والظواهر المختلفة . وذلك تحقيقاً لأهداف البحث واختبار فروضه والإجابة على الأسئلة المطارة حول الموضوعات المختلفة .

مصادر الدراسة :

يعتمد هذا البحث على الدراسة الميدانية اعتماداً أساسياً حيث قامت الباحثة بجمع البيانات من مصادرها الأصلية بمدينة طنجة وكل من مدن تطوان ومارتيل والرباط والدار البيضاء عن طريق جمع الوثائق والدراسات والنشرات والخرائط والصور الجوية المنشورة وغير المنشورة من الجامعات والوزارات ومندوبياتها بطنجة والمؤسسات المكتبية الخاصة بالإدارات والقنصليات والمكاتب العامة .. وعائلة وبلدية طنجة. يضاف إلى ذلك الملاحظات الميدانية العلمية واستكمال الخرائط والبيانات من الميدان عن طريق الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية والاستقصاء عن الظواهر المختلفة بطنجة .

وقد أقامت الباحثة لمدة عشرة أيام في النصف الأول من أكتوبر بمدينة تطوان وضاحتها مارتيل حيث مقر جامعة عبد المالك السعدي ، حيث استفادت من مكتبة كلية الآداب بالجامعة واطلعت على أبحاث عديدة قام بها قسم الجغرافيا عن شمال المغرب ومنطقة ومدينة طنجة .

كما حضرت الباحثة الملتقى العلمي الثالث حول مدينة طنجة بعنوان "طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع" في النصف الثاني من شهر أكتوبر بمدرسة الملك فهد للترجمة بطنجة التابعة لجامعة عبد المالك السعدي بتطوان بالتعاون مع كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط وتمويل من مؤسسة "كونراد" الألمانية. وقد استفادت الباحثة أيضاً من المداخلات المقدمة خلال هذا الملتقى العلمي ، كما استفادت من الزيارة الميدانية إلى سد ابن بطوطة وإلى منطقة الشرف خلال هذا الملتقى كما رفعت العديد من عناصر الدراسة من الميدان على خرائط بمقياس ١:٢٠٠٠ و ١:٥٠٠٠ خلال دراستها الميدانية.

وقد قامت الباحثة بتصوير كل الظواهر المرتبطة بموضوعات البحث التي تمكنت من دراستها وزيارتها فوتوغرافياً ، كما أمكن تصور العديد منها بالفيديو وكان ذلك تعويضاً عن عدم إمكان البقاء في طنجة أكثر من ثلاثة أشهر . وقد أعانت هذه الصور والأفلام على توضيح الظواهر والأنماط والمناطق المختلفة مما مكّن الباحثة من تحليلها ومقارنتها ودراستها خلال فترة إنجاز البحث، كما كان الاعتماد على الصور الجوية لسنوات عديدة متتالية أساسياً، ومن أهم مصادر البحث أيضاً التعدادات والنشرات الإحصائية والدراسات الصادرة عن مديرية الإحصاء ومركز الدراسات السكانية (C. E. R. E. D.) بوزارة التخطيط بالرباط حيث مكنت بها الباحثة فترة بغرض جمع البيانات والخرائط والصور الجوية من مصادرها السابقة ومن مديرية المحافظة العقارية والأشغال الطبوغرافية ووزارة الأشغال العامة وقسم الجيولوجيا ووزارة السكنى ووزارة التجارة والصناعة ، كما تم جمع بعض البيانات من مكتبة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط حيث العديد من المصادر التاريخية والجغرافية بالإضافة إلى المجلة الجغرافية المغربية .

ومن المصادر الهامة أيضاً الدراسة المسحية السكانية الاجتماعية الاقتصادية التي قامت بها وزارة السكنى مع مجموعة الثمانية بهدف إنجاز تصميم التهيئة (التخطيط) الحضرية لمدينة طنجة (S. d. a. u.) من ١٩٨١ إلى

٢٠٠١ م . يضاف إلى ذلك عينة من التعداد العام للسكان والمساكن لهلدية طنجة سنة ١٩٨٢ م توازي ١٠ ٪ تم الحصول عليها من مديرية الإحصاء بصعوبة بالغة . وقد واجهت الباحثة صعوبات جمة منذ وقع الاختيار على هذا الموضوع، من أولها وأهمها ندرة المادة العلمية والبيانات الجغرافية التي يمكن الاعتماد عليها، وخاصة وأن هذا النوع من الدراسات يتطلب بحثاً ميدانياً كما لا تتوفر البيانات إلا في مكانها الأصلي، وقد استغرقت عملية البحث عن بيانات ومصادر في مصر فترة ليست بالقصيرة، وقد زاد من صعوبة إنجاز البحث عدم إمكانية السفر إلى المغرب وجمع البيانات من مصادرها الأصلية إلا بموافقة الجهات المختصة بالمغرب عن طريق القنوات الدبلوماسية الرسمية الممثلة في الملحقية الثقافية لسفارة المملكة المغربية بمصر . وقد تمت مكتابة هذه الجهات منذ ٢٩ / ٢ / ١٩٨٨ م وذلك من قبل عمادة المعهد ، واستمرت متابعة هذا الطلب دون جدوى حتى تمت مكتابة الملحق الثقافي مرة أخرى في تاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٩١ م ، وتمت الموافقة على إجراء البحث وجمع البيانات من طنجة والمغرب، وقد حصلت الباحثة على خطاب الموافقة في أواخر مارس سنة ١٩٩٢ م، ويعني هذا ضياع أكثر من أربعة سنوات ، وقد سافرت الباحثة في أوائل أكتوبر سنة ١٩٩٢ م . ولم تنتهي الصعوبات بذلك بل واجهت الباحثة عدة صعوبات بعضها متعلق بالإجراءات المالية بالجامعة- حيث ساهمت الجامعة بمبلغ لم يساهم إلا بحوالي ٢٠ ٪ من تكاليف الدراسة- وكانت الصعوبات الأساسية في عملية جمع المادة العلمية بالمغرب وطنجة وغيرها من المدن حيث رفضت جهات عديدة مساعدة الباحثة - على الرغم من وجود خطابات رسمية وتصاريح بالدراسة - كما أن جهات عديدة لم تسمح إلا ببيانات سطحية ، وقد تمكنت الباحثة من جمع ما أمكن من بيانات بوسائل عديدة منها النقل والتصوير والمعدات الشخصية ... إلخ ، وفي مقابل ذلك هناك العديد من الجهات التي قدمت يد العون للباحثة ، ومن الصعوبات الأخرى ندرة البيانات باللغة العربية أو الإنجليزية ، وارتفاع أسعار الصور الجوية والخرائط مع صعوبة الحصول عليها، وقد حصلت على بعضها من مكتب خاص بالتصوير الجوي والخرائط (جالو) وعلى بعضها الآخر من الرباط.

وقد واجهت الباحثة عقبات عديدة أهمها -بالإضافة إلى ماسبق- ضيق الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الدراسة الميدانية والانتهاء من البحث حيث ضاعت عدة سنوات قبل السفر الذي بدوره لا يمكن إنجاز هذه الدراسة . ومن العقبات الأخرى ندرة البيانات الدقيقة التي ترتبط بتفصيلات البحث يضاف إلى ذلك تضارب العديد منها وخاصة ما يتعلق بالإحصاءات والأرقام السكانية والاقتصادية والعمرانية . ومن أهم الصعوبات العلمية التي واجهت الباحثة أيضاً غر مدينة طنجة خارج حدود البلدية وعدم ضم المناطق النامية خارج الحدود إلى المدينة في التعدادات أو النشرات الإحصائية ... إلخ . وكان من الصعوبة بمكان تجاهل هذه المناطق بما دعى الباحثة إلى التعامل مع مدينة طنجة جغرافياً لإدارياً وبالتالي أطلقت عليها "مجموعة طنجة الحضرية" أي بلدية طنجة والمناطق الحضرية وشبه الحضرية التي تمت ملاصقة أو مجاورة للحدود البلدية ومنها مركز بن ديبان وبني مكادة القديمة وبعض الدواوير (القرى أو العزب) الملاصقة لهلدية طنجة كدوار مغوغا الكبيرة ومغوغا الصغيرة والسانية شرقاً والعروامة جنوباً وبوابة ومسنانة غرباً وغيرها ، وذلك بالاعتماد على الصور الجوية والخرائط والدراسات الميدانية ثم المسح الشامل والمسح بالعينة الذي قامت بهما وزارة السكس .

ومن أهم العقبات أيضاً أن بيانات التعدادات لا يتم طبعها بالمملكة المغربية لكن تصدر بعض الدراسات التي

تتناول موضوعات معينة من مديرية الإحصاء - أو مركز الدراسات السكانية بالإضافة إلى نتائج التعداد العامة ، وعلى الباحثين بالمقرب الحصول على البيانات التعدادية المطلوبة إما بالنقل من الاستمارات الأصلية داخل أرشيف مديرية الإحصاء - بالمكتبة ، أو بالاعتماد على الحاسب الآلي بتكلفة باهظة حيث ساعة العمل بالنسبة للحاسب والمهندس الذي يعمل عليه أكثر من ١٠٠٠ درهم . ورغم ذلك حصلت الباحثة على عينة ١٠ ٪ أي أكثر من ٦٠٠ استمارة لأكثر من ٦٠٠ أسرة من سكان طنجة من طريق عينة حسبتها الباحثة بحيث تغطي كل مناطق المدينة أو بلدية طنجة حيث كان من الصعوبة بمكان الحصول على عينة للمناطق الخارجة عن حدود البلدية . وعلى الرغم من كل ماسبق وغيره حاولت الباحثة بقدر ما استطاعت استكمال هذه الدراسة التي لا ترقى إلى الكمال فهو لله وحده .

مناهج الدراسة :

- تتكون الدراسة من ستة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بدراسة تخطيط طنجة ومستقبلها وأهم النتائج والمشكلات التي اتضحت من خلال فصول البحث المختلفة. وبالتالي نصل إلى تحديد شخصية المدينة .
- يتناول الفصل الأول مدينة طنجة ويبين أهمية الموقع وخصائص الموضع اللذين كان لهما أكبر الأثر في أهمية المدينة جيوستراتيجياً وفي طبيعة نموها وتاريخها العمراني ومشكلاتها الحضرية من خلال مبحثين .
- وقد أفردت الباحثة الفصل الثاني لدراسة النمو العمراني لمدينة طنجة منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن حيث خصص المبحث الأول لدراسة مدينة طنجة منذ نشأتها وحتى نهاية القرن التاسع عشر مع محاولة الوصول لأثر كل عصر أو فترة على عمران المدينة . أما المبحث الثاني فقد تناول بالدراسة طنجة خلال القرن العشرين مع تحليل كافة المتغيرات التي أثرت على عمران المدينة وأعطتها شخصيتها المميزة .
- وقد خصص الفصل الثالث لدراسة سكان مدينة طنجة ووظائفها حيث تناول المبحث الأول دراسة سكان المدينة من حيث فئتهم وتوزيعهم خلال الفترات الزمنية المختلفة ومن خلال عدة مستويات وعلاقات سكانية - سكانية. أما المبحث الثاني فقد تناول بالدراسة خصائص سكان طنجة ديموجرافياً واجتماعياً واقتصادياً بالإضافة إلى محاولة تحديد أهم وظائف طنجة التي اتضح أنها قد أصبحت أهم أقطاب الصناعة في شمال المغرب، وثاني أقطاب الصناعة على مستوى المملكة، وأولى مدن صناعة النسيج والملابس الجاهزة بالمملكة أيضاً، لذلك كان من الضرورة بمكان التفصيل في هذه الوظيفة بالإضافة إلى الوظيفة التجارية وكذلك السياحة اللتان تقابلان العديد من المشكلات ورغم أهميتهما في تنمية المدينة والإقليم وذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل .
- أما الفصل الرابع فهو الفصل الخاص بالسكن في مجمعة طنجة من حيث خصائصه ومشكلاته، وقد اهتم هذا الفصل بدراسة نمو وتوزيع السكن بأنماطه المختلفة وسكانه وتوقعات هذا النمو وإسقاطاته، ثم دراسة آليات وضوابط هذا النمو والتوزيع وسيادة أنماط معينة من السكن ، وتحليل العوامل التي أدت إلى انتشار السكن العشوائي وغير القانوني والمناطق غير المخططة ومقارنة ذلك بأوضاع مشابهة في العالم الثالث وذلك في المبحث الأول. كما تناول هذا الفصل بالدراسة شبكات البنية الأساسية والمرافق العامة في المدينة كشبكات مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات من خلال تحليل خصائصها وتطورها وتحديد مشكلاتها وذلك في المبحث الثاني .

ويتناول الفصل الخامس بالدراسة مورفولوجية المدينة من خلال استعراض أهم نظريات ونماذج النمو العمراني للمدن عامة والمدن القريبة خاصة مع محاولة قياس مدينة طنجة ونموها العمراني من حيث الشكل والتركيب ومراحل النمو بهذه النماذج، كما كان من الضرورة بمكان تحليل المورفولوجية الدبلوماسية للمدينة من خلال الشخصية الدبلوماسية للمدينة والتي اكتسبتها كمحصلة لوضعها كعاصمة دبلوماسية خلال القرن التاسع عشر ومدينة دولية خلال القرن العشرين وحتى الاستقلال سنة ١٩٥٦م وذلك في المبحث الأول منه. ومن أهم عناصر هذا الفصل أيضاً دراسة التركيب الوظيفي للمدينة من خلال تتبع تحليل المناطق الوظيفية والخدمية المختلفة مع إبراز خصائص وأهمية ومشكلات كل وظيفة من هذه الوظائف وارتباطها ببعضها البعض وبالمكان بهدف إبراز شخصية المدينة ومشكلاتها الحضرية من خلال المبحث الثاني .

- أما الفصل السادس فتتضمن تخطيط المدينة ومستقبلها وشخصيتها .

ويضم البحث العديد من الخرائط والأشكال البيانية التي توضح الأفكار والظواهر المرتبطة بالبحث ، وكذلك العديد من الجداول التي تخدم أجزاء البحث المختلفة ، ونماذج من الصور الجوية والفتوغرافية التي حصلت عليها الباحثة أو التقطتها أثناء الدراسة الميدانية .

وقد نوقش هذا البحث مناقشة علنية في ١٩٩٥/٥/٥ بجامعة القاهرة وقد تشكلت لجنة الحكم من الأستاذ الدكتور سليمان عبد الستار خاطر والأستاذ الدكتور محمد السيد غلاب والأستاذ الدكتور فتحي محمد أبو عيانه وقد منحت لجنة الحكم الباحثة درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية بمرتبة الشرف الأولى ، وقد أثرت طباعة هذا العمل بشكله الذي نوقش به حتى يعم نفعه وحيث تستحق مدينة طنجة ذلك .

ولي النهاية لا يحق لي أن أدعي الكمال وحسبي أنني بذلت قدر طاقتي وماتوفيقي إلا بالله فهو نعم المولى ونعم النصير .

د. عزيزة محمد علي بسنر

دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية

بمرتبة الشرف الأولى

الفصل الأول

مدينة طنجة بين الموقع والموضع

المبحث الأول : الموقع اهميته وخصائصه .

المبحث الثاني : خصائص موضع مدينة طنجة .

الفصل الأول

مدينة طنجة بين الموقع والموضع

المدينة : ذلك الكائن الديناميكي، تتكون من عدة نظم يعتمد كل منها على الآخر ويعترب عليه. ولعل أول سؤال يفرض نفسه على دارسي المدينة هو، أين تقع المدينة ؟ وما هي نصائص موضعها ؟ ولماذا نشأت ونمت في هذا المكان ؟ وما هي الأسباب التي ساعدت على نشأتها (١) .

ونأخذ دراسة الموقع الجغرافي للمدينة بعدد أسس يربط الأول بحقائق الموقع الثابتة وعلاقته المكانية، بينما يربط الثاني بإقتصاديات هذا الموقع ومدى استثمارها تبعاً للمتغيرات وأهميتها (٢) ، والتي قد تكون اقتصادية أو سياسية أو إجتماعية (٣) .

ويعتبر «راتزل» أول من فرق بين مفهوم الموقع ومفهوم الموضع عند دراسة المدينة حيث عرف الموضع (Site) بأنه المنطقه التي توجد بها المدينة أي بيئتها المحلية التي تتأثر بها وتؤثر فيها (٤) . كما عرف ستامب (Stamp) الموضع بأنه دراسة البقعة التي نشأت فوقها المدينة مع الإشارة إلى طوبوغرافيتها كعوامل مؤثرة (٥) .

لذا يرى ديفز (Davis) أن الموقع بالمعنى الجغرافي الفعلي، خاصة في جغرافية المدن هو الموقع النسبي (٦) . وقد يستخدم الموقع كمترادف لتعبير (Location) الذي يشير إلى الموقع الإقليمي أكثر من الإشارة إلى الموضع الطوبوغرافي وذلك في رأي فان كليف (Van cleef) (٧) .

ويرى «حمدان» أن الموقع أهم عنصر جغرافي، بل لقد كانت المدن عند الجغرافيين، قبل عصر جغرافية المدن الحديثة ، هي أساساً مواقع المدن، وربما يعدد البعض مع بيرجر (Burger) قلب الجغرافية هو على كل حال من أهم عناصر جغرافية المدن (٨) .

ولقد أصبحت هذه الثنائية المنهجية في دراسة جغرافية المدن - أي الموقع والموضع - من أهم عناصر دراسة المدينة.

وهناك فرق أيضا بين مفهوم كل من الموقع الفلكي (Location) أو الرياضي (Mathematical) ، وبين الموقع الفعالي أو الموقع الجغرافي (Situation) ، الأول يمكن تحديده بكل صرامة ودقة عبر شبكة خطوط الطول

(١) Garner, B.J.' (1970), "Aspects and trends in Geog." in Puthnam, R.G., Talyor; G.J. & Rettle, G.; Geog. of urban places, London, p.4.

(٢) Stewart, C.T.; (1958); "The size & spacing of cities, "Geog. Rev., Vol. 48, pp.222 - 234.

(٣) Andrews, R.B.; (1953), "Mechanics of urban economic base, historical development of the basic concepts", Land economics, Vol. 29, pp.116.

(٤) Smalls. A.E.; (1966). The geography of towns, Hutchinson Univ. Lib., London, p.40.

(٥) Stamp, D.; (1968), Aglossary of geographical terms, Longmans, London, p.42.

(٦) Davis, D.H., (1950). Earth and man, New York, p.439.

(٧) Stamp, D. (1968), op. cit., p. 422.

(٨) حمدان، جمال، (١٩٧٢) ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ص ٢٦٦ .

ودوائر العرض^(١)، ويعتمد تحليل الموقع لاستنباط شخصيته، على محصلة المخطوط الكبرى للجغرافية الإقليمية، بدءاً من خطوط الطبيعة ومعطياتها، كالسواحل والأنهار، والمقارن النهرية ومجاور الجبال، وممراتها النافذه عبر الأودية ثم المخطوط البشرية (البيئة البشرية) التي تتمثل في الحدود السياسية، واللغات، والعناصر البشرية الأخرى كالاديان والأيدلوجيات والأنشطة، ثم إنتهاء بالعلاقات المكانية والإقليمية، بين أقاليم ذات اقتصاديات وخصائص مختلفة، بالإضافة إلى مجاور الإتصال وشبكة المواصلات... الخ.

لذا يلزم تحديد الموقع على خرائط ذات مقياس صغير ١/١٠٠.٠٠٠ أو ذات مقياس ١/٢٠٠.٠٠٠ أو ١/٥٠٠.٠٠٠، ومن الممكن أن تكون الخرائط المليونية كما هو الحال في مدينة طنجة ذات أهمية كبيرة في تحليل قيمة الموقع وأهميته، وتحديد علاقاته، وشبكة اتصالاته ونفوذه^(٢). فيكون الموقع في هذه الحالة هو العنصر المهم لإستكشاف المحصلة العظمى بين شبكة المواصلات العامة في المدينة وبين مكانتها في منظومة الهيراركية الحضرية في الإقليم والدولة، كما تزدى هذه الخرائط لاكتشاف أهمية الموقع الإستراتيجي، بمقارنته بما حوله من مناطق بحرية أو قارية أو ممرات ومضايق... بما يحمله هذا المعنى من علاقات وتداخلات وربما صراعات، كما يعطى الموقع احتمالات عديدة لإختبار عدد من المواضيع، فهناك مواقع سريعة ما تكتسب شخصية يمكن ملاحظتها بمجرد النظر إلى هذه الخرائط. ومن الملاحظ أن المواقع ذات الشخصية البارزة تشترك في صفات وخصائص وتكتسب أهمية خاصة، ومن هذه المواقع مواقع المضائق والممرات الواقعة على مجاور إتصال هامة، و (التي تُصنف طنجة من ضمنها) ومثلها عدن، وسنغافورة، وجبل طارق، وكونها جن التي تشترك معها في اكتسابها أهمية إستراتيجية وتجارية ونقلية هامة، كما قد تصبح بؤراً لإثارة الصراع الدولي، ورغبة من الدول والقوى الكبرى في التحكم فيها بغرض السيطرة على تلك الشراذم التجارية والمواقع الاستراتيجية الهامة.

أما الموضع فهو مسقط رأس المدينة بطبوغرافيتها، وخصائص مناخها، وبيئتها الجيولوجية، وديمورفولوجيتها، وموارد مياهها المحلية، فهو مكان محدد ومحدود قد لا يعتمدى بضعة عشرات من الكيلومترات. ويمكن تحليل خصائص الموضع عملياً من خلال الخرائط ذات المقياس الكبير، والأكثر تفصيلاً مثل الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية والديمورفولوجية بمقياس ١/١٠٠.٠٠٠، ١/٢٥٠.٠٠٠، ١/٥٠٠.٠٠٠، وحتى ١/١٠٠.٠٠٠ على سبيل المثال.

والموضع بكل عناصره بالغ الأهمية، يساهم في وضع تصور لطبوغرافية المدينة والعلاقات الأرضية البارزة فيها، وربما يساهم في وضع شعار للمدينة يختزل خصائصها المحلية*، وفي نفس الوقت يساعد على وضع وتقسيم خطة المدينة، وشبكة مواصلاتها الرئيسية والثانوية، كما يحدد قيمها العقارية (أسعار الأراضي)، ويؤثر في نموها وامتدادها فيما بعد، وقد يكون معوقاً لعملية النمو بما يضم من عقبات موضعية سواء كانت طبوغرافية أو بيئية، أو خاصة بموارد المياه أو عناصر المناخ. حيث يعتبر الماء عنصراً هاماً ومحدد في أحيان كثيرة لقيام العمران خاصة

(١) نفس المرجع، ص ٢٧٧.

(٢) Bastie, J. et Dezert, B.: (1980), "L'espace urbain", Masson, Paris. p.74.

* تتخذ طنجة من مدخل كهف هرقل على المحيط الأطلسي شعاراً لها.

فى المناطق الجافة وشبه الجافة .

والمواضع أنواع شتى ، تقوم فكرتها على إنقطاع التضاريس والمناطق المتباينة^(١)، كما أن قيمته متغيره على مر الزمن ، كما تتغير الأنشطة ، فتتغير تبعاً لذلك قيمة الموضع وأهميته بل مدى مناسبتها للأنشطة الجديدة والظروف والأحداث ومتطلبات السكان والنمو العمرانى .

والعلاقة بين الموضع والتضاريس والمناخ، وعناصر البيئة الطبيعية بصفه عامه، هامه بالنسبه للنمو العمرانى للمدينة ، وخاصة فى أول نشأتها ، كما أن لطبوغرافية المكان وصخوره ومناخه أهمية بالنسبة للعمارة داخل المدينة خارجية وداخلية .

وأن خصائص الموضع ودراستها وتحليلها جيداً أساسية - أيضاً - لعملية التخطيط، وإعادة التخطيط المستمرة، والتي تشمل إستخدامات الاراضى، والمناطق الوظيفية داخل المدينة، بهدف وضع استراتيجيات للنمو ومراقبتها، ذلك لأن المدينة كائن دينامكى، لا يتوقف عند مستوى معين ولا يسير ضمن حدود ضيقة، والواقع أن وسائل الاستشعار عن بعد من خلال الصور الجوية والفضائية ، أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لدراسة المدن ، وخصائص مواقعها ومواقعها ، كما تشمل الظواهر الثابتة ، والمتغيرة وتلك التى لا يمكن رؤيتها مباشرة^(٢) . كما أن وسائل الاستشعار تستطيع مراقبة كثير من الأشكال المورفولوجية للمدينة بمختلف المقاييس ، وأيضاً الأشكال الجيومورفولوجية للمكان، وهى لذلك ولغيره تعد سجلاً تاريخياً مريئاً للخصائص المكانية فى الفترة التى أخذت فيها الصورة ، وبما أن الصور الجوية استخدمت منذ بداية القرن الحالى ، وخلال تلك الفترة حدثت تغيرات واسعة فى كل من البيئة البشرية والبيئة الطبيعية ، فقد أصبحت للصور الجوية قيمة تاريخية كبيرة فى متابعة هذه التغيرات بغية الوصول الى نتائج عامة حولها^(٣) . وتعتمد دراسة موقع وموضع طنجة اعتماداً كبيراً على الصور الجوية .

Ibid., p. 83.

(١)

(٢) العنقرى ، خالد : (١٩٨٦) ، الإستشعار عن بعد وتطبيقاته فى الدراسات المكانية ، دار المربع ، الرياض ، ص ١٤٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

المبحث الأول

الموقع أهميته وخصائصه

يمكن دراسة موقع مدينة طنجة وفق أكثر من منظور، وتحليله عبر أكثر من مستوى، وفيما يلي تعريف لموقع طنجة الفلكي، وتحديد وتحليل الموقع الجغرافي من خلال مستويات ثلاث: أولها الموقع الفيزيوجغرافي، والثاني الموقع الجيواستراتيجي، والثالث الموقع العمراني.

أولاً: الموقع الفلكي Location

تقع مدينة طنجة على خط الطول ٤٩° ٥' غرب جرننش، بينما تقع على دائرة العرض ٤٧° ٢٥' شمال الدائرة الاستوائية، وبذلك تقع ضمن الإقليم المعتدل الدفي. وتنتمي بموقعها غرب حوض البحر المتوسط إلى مناخ البحر المتوسط المعتدل بفعل المؤثرات المحيطية التي تشرف عليها المدينة وتتأثر بها^(١).

ثانياً: الموقع الجغرافي Situation

وتقع طنجة في الطرف الشمالي الغربي من المملكة المغربية، بل ومن قارة إفريقيا، في أقصى غرب الساحل الجنوبي لمضيق جبل طارق، غرب حوض البحر المتوسط عند انفتاحه والتقاءه عبر المضيق (البوغاز) بالمحيط الأطلسي وتمثل بهذا الموقع بوابة إفريقيا والمغرب إلى العالم الخارجي، عبر المضيق والبحر المتوسط، وعبر المحيط إلى العالم الجديد، وهنا ما توضحه الخرائط، ولهذا الموقع أهمية كبيرة جغرافية وتاريخية في ذات الوقت... ويمكن تحليل خصائص هذا الموقع بعلاقاته المكانية وفق ثلاثة مستويات.

١. الموقع الفيزيوجغرافي

تحتل طنجة الجزء الغربي من الساحل الجنوبي لمضيق جبل طارق، وهي لا تبعد عن إسبانيا سوى بحوالي (١٥ كم)، وبذلك تشرف على جبهتين بحريتين، جبهة مضيق جبل طارق المتوسطية شمالاً، وجبهة المحيط الأطلسي الذي تطل عليه غرباً... وإلى جنوبها تمتد تضاريس مقدمة جبال الريف بمرتفعاتها ومنخفضاتها، كما يقابلها عبر المضيق سلسلة جبال البيتيك كورديليرا في إسبانيا، حيث يعتبر شمال المغرب صورة معكوسة في المرآة لجنوب إسبانيا، فقوس جبال الريف، وخلفه حوض نهر سيبو، وخلفهما هضبة المزيتا المراكشية، تعد انعكاساً في المرآة لقوس (البيتيك كورديليرا)، وخلفه سهل الأندلس ثم هضبة المزيتا الإسبانية^(٢).

أما مضيق جبل طارق فيمتد حوالي ١٠٠ كم من الشرق إلى الغرب، ويصل عرضه بيني الطرف الأغر (Trafalgar) شمالاً، وكيب سبارتل (Cap Spartel) جنوباً إلى ٤٤ كم، غرب مدينة طنجة بحوالي ١٠ كم، حيث النهاية الغربية للمضيق، وكذلك أوسع قطاعاته عند إنفتاحه على المحيط، أما المسافة بين مدينة طنجة المغربية ومدينة طريفة الإسبانية فحوالي ١٥ إلى ١٤ كم.

وترجع نشأة المضيق إلى هبوط في القوس الجبلي (بيتك - ريف) السابق ذكره، وقد تكونت طبقات قاع المضيق من الحجر الرملي والصلصال الشستى والحصى، ولا يشكل المضيق حلاً فاصلاً بين المغرب وأوروبا، بل على العكس

(١) خرائط مدينة ومنطقة طنجة.

Walker, D.S.; (1962), The Mediterranean land, London. p.p.276 - 298.

(٢)

تماماً، يمكن إعتباره جسراً يصل بينهما ، وتعد هذه المنطقة من أهم الممرات العالمية ، وذلك منذ العصور التاريخية وما قبلها ، وقد اعتقد سكان المنطقة القدماء فى أن نشأ المضيق ترجع إلى قدرة هرقل (Medekart) * الذى فصل بين القارتين عن طريق شق هذا الزراع البحرى^(١).

ويمكن تحديد الموقع الفزيوجرافى لطنجة من خلال وقوعها على مضيق جبل طارق ، ووقوعها على خليج طنجة غرب الساحل الجنوبى لهذا المضيق ، ثم خلال وقوعها فى الطرف الشمالى الغربى لكل من أفريقيا والمغرب ضمن مقدمه سلسلة جبال الريف ، مع إنفتاحها على الداخل عبر سهل الفحص إلى سهل الهبط، ومنه إلى سهل الغرب حيث قلب المغرب النابض بشرباً واقتصادياً . ويوضح الشكل رقم (١) موقع مدينة طنجة .

(أ) موقع طنجة على مضيق جبل طارق :

يتضح من استقراء الخرائط الطبوغرافية بمقياس ١/١٥٠.٠٠٠ و ١/٢٥٠.٠٠٠ ، وكذلك الصور الجوية والفضائية لمنطقه المضيق، أن طنجة تشغل موقعاً متميزاً بالنسبة لشبه جزيرة طنجة ، - التى يشرف ساحلها الشمالى على المضيق - والمضيق وأوربا ثم المغرب وإفريقيا. ويؤكد حمدان أن المواقع الفزيوجرافية . والتى من أمثلتها مواقع ملاقى الأنهار والممرات البحرية - هى مواقع ثابتة ، سابقة على الإنسان والمدن مستقلة عن وجوده ونشاطه ، فهى هنا ليست نسبة لكنها أولية فى اللاتسكيب الطبيعى، وتتميز بأنها تدعو المدن مبكراً جداً، كما تمتاز بالاستمرارية إلى زمن بعيد ، كما تمتاز بالأهمية، ويمكن أن نسميها بالمواقع الإستراتيجية^(٢) .

طنجة إذاً مدينة ذات موقع فزيوجرافى صنعتها الجيولوجيا ، وأكملت أهميته الجغرافية ، واستثمره كل من التاريخ والسياسة .

وعلى ضفتى المضيق يمكن مشاهدة أعمدة هرقل التى نشأت عندها أعظم مدينتين فينيقيتين: ليكسوس (Lixus) المغربية ، وقادس (Gades) الإيبيرية على المحيط الاطلنطى ، وما لاشك فيه أن هذه المنطقة كانت معبراً استخدمه الإنسان منذ العصر الحجري القديم الأدنى للمرور من المغرب إلى إسبانيا وبالعكس ، واستمرت الحركة عبر المضيق بين أوربا وأفريقيا من خلال المغرب وإيبيريا، وتعتبر نقطة جبل طارق من ضفة المضيق الإيبيرية بالنسبة للبحارة القادمين من البحر المتوسط هى نقطة الالتقاء الأولى، وكان خليج كارتى (Cartea) يعتبر مأوى آمن لسفنهم، فضلاً عن ذلك كانت تمثل إحدى أعمدة هرقل منذ العصور القديمة، وكانت هى المسؤولة عن فتح أبواب المضيق للتجارة.

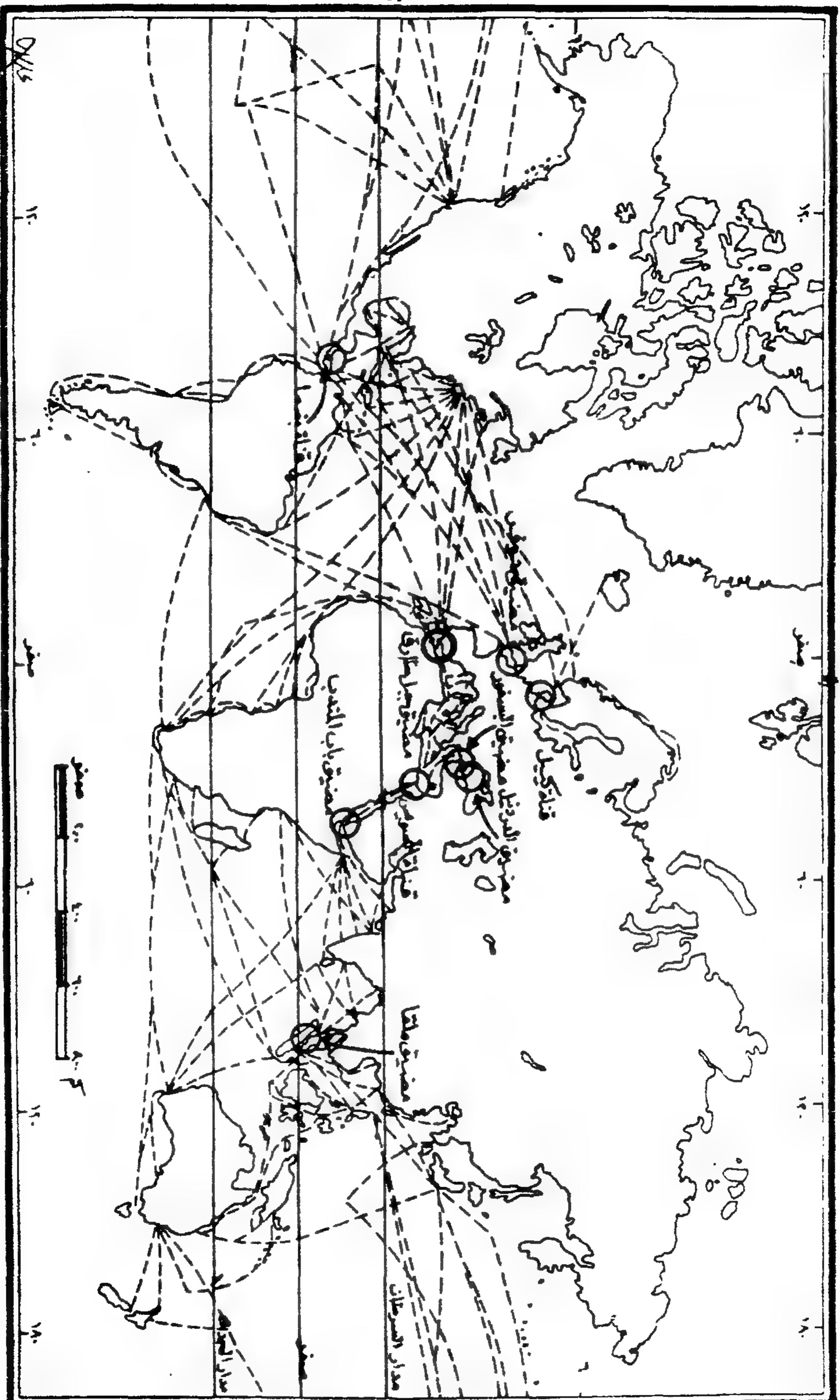
أما من ناحية المغرب أى ضفة الخليج الجنوبية ، التى يمثلها ساحل شبه جزيرة طنجة الشمالى، فقد كان جبل أبيلا (Abilla) غرب مدينة سبتة هو نقطة الالتقاء الثانية ، حيث تربط مدينة سبتة (Sauta) تحت أقدام العمود الثانى، وقد لعبت دوراً هاماً فى توفير مأوى آمن للتجارة على جانبيه شبه جزيرة طنجة (الشرقى والشمالى) حسب اتجاه الرياح. (شكل رقم ١ - ب).

وتعتبر سبتة الميناء الأول والوحيد الذى يشرف على شرق المضيق من ضفته الإفريقية . وبالتقدم غرباً لن نجد

(١) Ponsich, M.; (1970), "Recherches archéologiques à Tanger et dans sa région", Editions du centre national de la recherche scientifique, Paris, VII, P. 7.

(٢) حمدان . جمال : (١٩٧٢) . مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

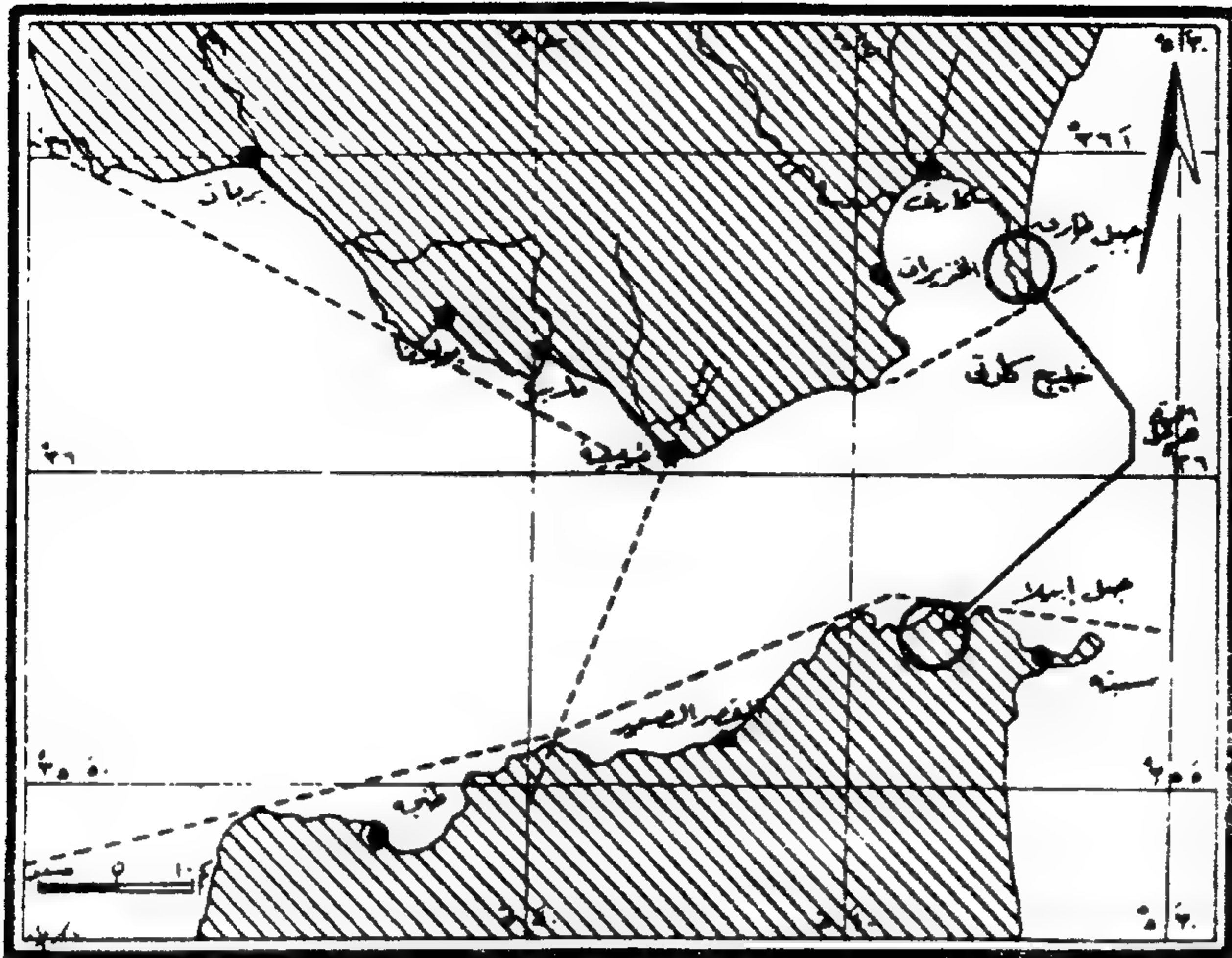
* سيرد تفصيل لذلك فى الموضوع الخاص بنشأة المدينة .



الموقع الإستراتيجي لمدينة طنجة وخط الملاحية العالمية

المصدر: الأطلس العربي

شكل (١١)



شكل (أ) موقع مدينة منبجة على مضيق جبل طارق
المصدر عن: PONSICH, M., (1970), op. cit.



شكل (ب) موقع عمالة منبجة في شبه جزيرة منبجة

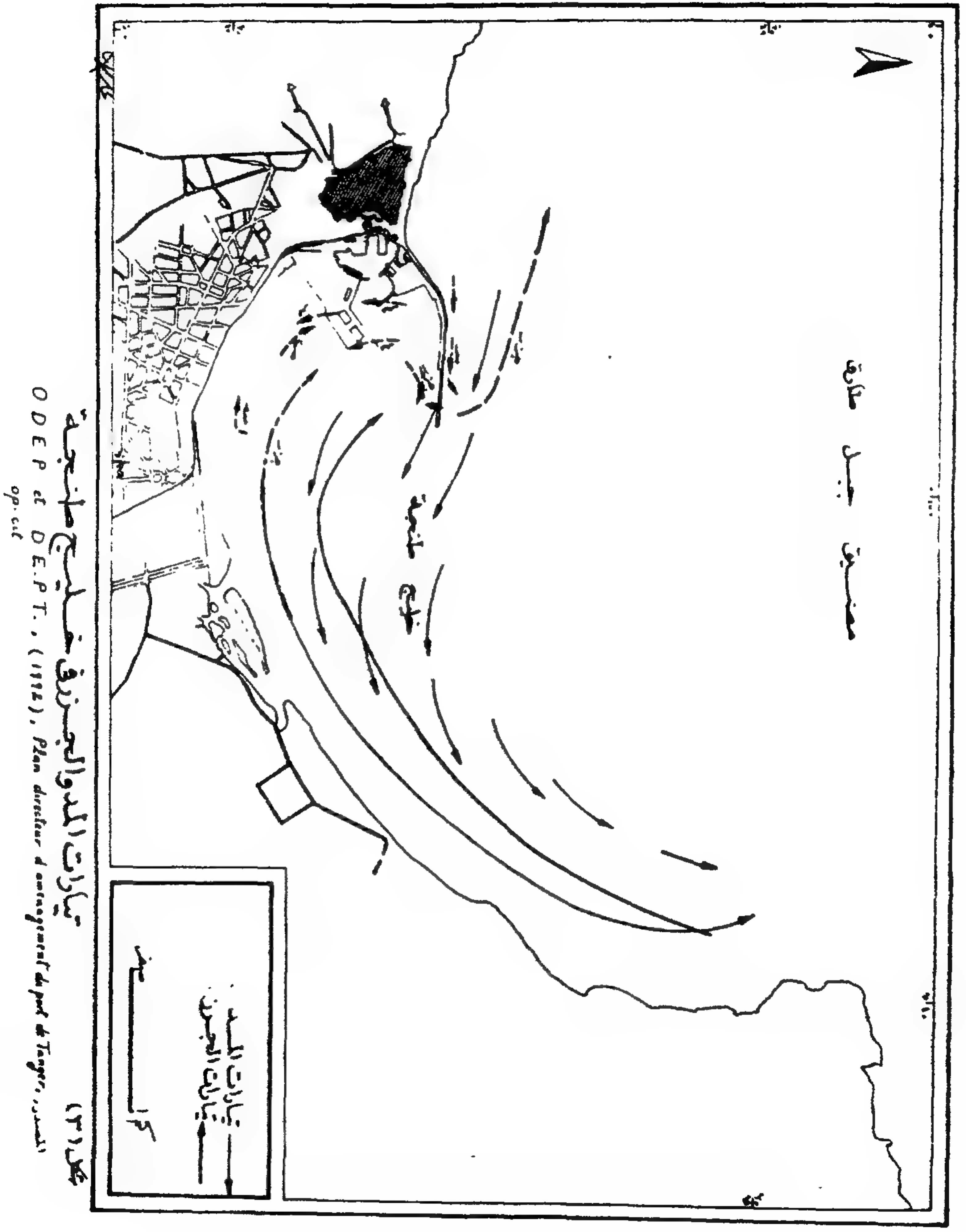
أى ميناء اجتذب البحارة مثله منذ العصور القديمة وحتى هذا العصر. وذلك بسبب الطبيعة الجبلية التي تميز ظهور هذا الشاطئ ، حيث سلسلة جبال الريف والتي تزداد ارتفاعاً بالاتجاه من الغرب إلى الشرق، بالإضافة إلى أن هذه السواحل معرضة لرياح قوية شرقية وغربية، لذا لا يوجد على طول ساحل المضيق الجنوبي من سبتة وحتى نهاية هذا الساحل سوى مرفأ وحيد وآمن ، ألا وهو خليج طنجة حيث تقع مدينة وميناء طنجة ، تحميها كيب اسبارتل من الرياح الغربية نوعاً ما ، وتحميها رأس ملاباطا من الرياح الشرقية نوعاً ما أيضاً.

والواقع أن التباين الفيزيوجرافي واضح بشده بين ضفتي المضيق، حيث لم توفر الضفة المغربية الحفاوة لمرتاديها، فلا تظهر سوى سبتة وطنجة، أما مدينة القصر الصغير (بينهما) فلا تسمح إلا بمرور مراكب الصيد فقط، أما الضفة الأسبانية فتقدم أكثر من موقع ومرفأ هام، حيث جبل طارق ، والجزيرة ، والخزيرات ، وطريفه ، وغيرها حتى الطرف الأغر أقصى غرب الضفة الإسبانية ، وإذا رسمنا خطاً واصلاً بين طريفة الإسبانية ورأس ملاباطا شرق خليج طنجة، فسوف تظهر بوضوح الحدود الطبيعية لمخرج المضيق ، والتي تؤدي إلى المحيط، وتستمر هذه الفتحة في الإتساع بشكل واضح حتى تصل إلى بداية المحيط^(١) . ويوضح الشكل رقم (١-ب ، ٢) مضيق جبل طارق وخصائصه الطبيعية وأهم المواقع على ضفتيه وموقع طنجة بالنسبة له .

(ب) موقع طنجة على خليج طنجة :

ويمثل هذا الموقع البعد الثاني من موقع طنجة الفيزيوجرافي. حيث طنجة هي بوابة المغرب وإفريقيا ، تقع نواتها على نتوء صخري يمثل الطرف الغربي لخليج طنجة ، وهو خليج متسع تمتد حوله المدينة الآن خاصة حول القطاع الغربي منه مع امتداد شاطئ المضيق غرباً صوب كيب سبارتل ، ويوفر خليج طنجة مرفأ ذات أحجام مناسبة للبواخر ، ومع ذلك يعاني من تعرضه للرياح الشمالية الغربية ، والعواصف الغربية والشمالية الغربية ، التي تعوق الملاحة فلا يسمح للسفن الكبيرة ذات الفاطس الكبير بدخول الميناء، كما يتسبب هبوب الرياح الشرقية من مارس إلى أكتوبر في انخفاض منسوب المياه في الخليج مما يعوق الحركة الملاحية ، وتصل هذه الرياح إلى قوة شديدة، كثيراً ما تؤدي إلى جنوح السفن والغرق في بعض الأحيان . هذا على الرغم من أن خليج طنجة يبدو في مظهره مضافاً، إلا أن هذه الصعوبات تواجه البحارة منذ زمن بعيد، وما زالت تواجههم رغم كافة الإنشآت القائمة حالياً لتحسين الميناء مثل حواجز الأمواج (مكسر الأمواج) .

ويتعرض الخليج للمد والجزر، حيث تستقبل طنجة أول تيارات المد يومياً من المحيط الأطلنطي ، وتتميز تيارات المد والجزر بشدتها حيث تصاحبها الدوامات التي تشبه الأمواج العاتية خاصة في المياه العميقة .. بينما تضعف نسبياً داخل مياه الخليج . وتبدأ حركة التيارات والمد والجزر في شمال الخليج بالتيار الغربي قبل حوالي سبع ساعات من ارتفاع مياه البحر بطنجة ، كما يتحرك التيار الشرقي أثناء ارتفاع مياه البحر في الخليج ، وبعد مرور ثلاث ساعات على ارتفاع مياه البحر يتحرك التيار صوب الغرب ، أي في الاتجاه المعاكس للتيار الساري في الاتجاه العرضي ، وتصبح تيارات المد والجزر قوية مصحوبة بالدوامات خاصة في المياه العميقة شمال طنجة ، وتضعف نسبياً في خليج طنجة شكل رقم (٣) . ولا يعتبر خليج طنجة آمناً. إذ يتميز بالإضافة لما سبق بقاع مرتفع يصل عمقه إلى ٨٠٠ م على مسافة ١٥٠ م من نهايته ، كما تتباين خطوط أعماقه ، ولحد الصغور إمتداد الساحل ، وعلى الرغم



من ذلك فالخليج أكثر أمناً من كل مواضع الساحل المغربى على المضيق ، وأكثر أمناً من الكثير من الموانئ المغربية الأخرى على الأطلنطى .

وتتكون أعماق الخليج من الرمال والحصى ، ومناطق صخرية (شكل رقم ٤) ، تتفادى السفن الرسوبها ، لذا كان الميناء غرب الخليج ، ومع ذلك لا يتمتع كما ذكرنا بحماية كافية من الرياح القوية التى تتسبب فى أمواج عالية تصل إلى داخل الخليج وتعرض البواخر الراسية للجنوح ، كما تضطرب عندئذ الاتصالات اللاسلكية ، وقد تفرق الزوارق الصغيرة الراسية قرب الشاطئ ، لذا لم تستطع طنجة أن تكون ميناء كبيراً، حيث كانت فى منافسة دائمة مع موانئ المدن الإسبانية والبرتغالية التى تتمتع بوجود خلجان أكثر حماية وأكثر جاذبية لسفن البحارة منذ العصور القديمة^(١) .

بالرغم من أن الخصائص السابقة موضعية إلا أنها ذات أهمية كبرى فى تقرير أهميه الموقع الفيزيوجرافى للميناء ، وعلاقاته المكانية مع منظومة موانئ ومرافئ المضيق.

(ج) طنجة ومقدمة جبال الريف :

تقع مدينة طنجة وإقليمها على طرف شبه الجزيرة الطنجية الغربى ضمن مقدمة جبال الريف، وهذه المنطقة ليست بسيطة فى تركيبها، لكنها معقدة شديدة التعقيد والصعوبة - رغم عدم ارتفاعها الكبير - حيث تتميز بالانحدارات الشديدة ، والاتواءات الزاحفة ، وصاحبها من تضاريس وعرة ومعقدة ، وعدم توافق فى نظام الطبقات، وذلك بسبب وجود كتلة هرسينية قديمة فى قاع البحر المتوسط وشمال المغرب ، أدت إلى اتخاذ جبال الريف شكلها القوسى المعروف ، وأدت أيضاً إلى تعقد تضاريسها ووعورتها الناتج عن الطبقات الزاحفة والمستقيمة وما يصاحبها من شقوق وكسور وانحدار شديد وتعقد كبير فى البنية والتضاريس^(٢) .

ولقد تضمنت سلسلة جبال الريف خلال الزمن الثالث ظهور طبقات زاحفة أدت إلى أن أصبحت بنيتها الإقليمية تتكون من ثلاث وحدات بنيوية وهى: منطقة أو وحدة جنوب الريف ، ثم وحدة أو منطقة الريف الداخلية التى تتكون من سلاسل كلسية ترتكز على قاعدة من الزمن الأول ، وأخيراً المنطقة الخارجية الريفية التى تتكون من أربع طبقات أحدثها الطية النوميديّة التى احتلت مكانها الحالى فى الزمن الثالث - وتقتل هذه الطبقات المكونة للنطاق التضاريسى الثالث موضع طنجة - وفى أواخر الميوسين إنفتح مضيق جبل طارق، وفى البليوسين تعرضت المنطقة لطفيان بحرى، أعقبه تراكم إرسابات قارية فى فترة الفيلافرانشيا ، واستمرت الحركات التكتونية خلال الهلايوسين ، وقد نجم عنها وعن المحادها بنشاط التعرية تكون الكثير من ملامح السطح الحالية للإقليم .

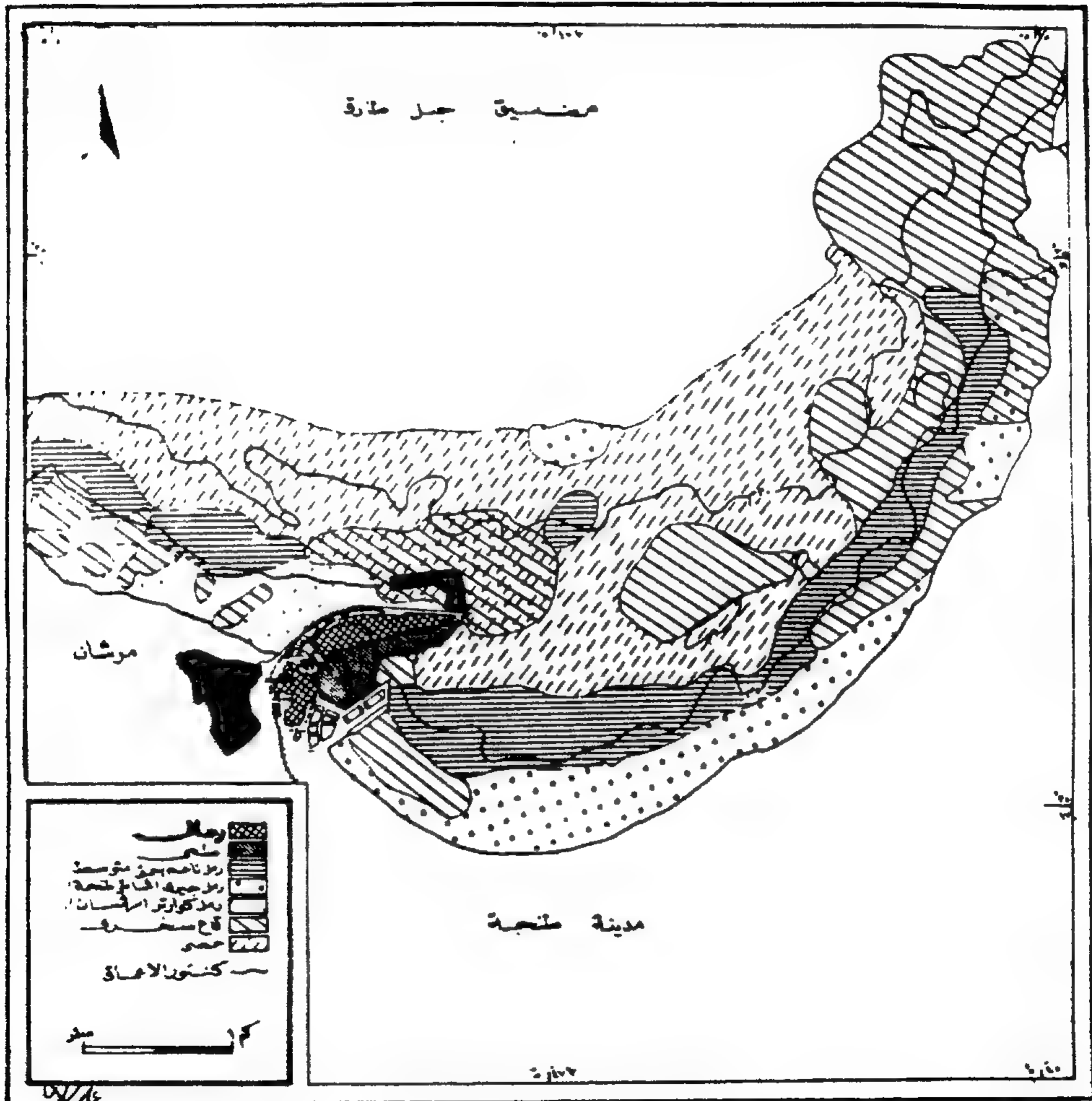
ويمكن تقسيم الإقليم فزيوجرافياً إلى عدة أقسام ثانوية ، حيث يشرف على البحر المتوسط بسلاسل كلسية تقطعها الأودية ، وهى منطقة صعبة الإجتياز قليلة السكان ، تنتهى بجروف ساحلية ويفصل بين السلاسل الكلسية شرق طنجة (أى سلاسل الريف وكتلة أنجرة) ، وبين كتلة كيب سبارتل والجبل الكبير ومرشان (أى كتلة مرتفعات

(١) Humpert, M.; (1971). Geologie et Morphologie, Memoire explicatif de la carte geotechnique de Tanger au 1/25000, Service Geologique de Maroc, Rabat, p.p. 44-46.

Ponsich, M.; (1970), op. cit., p.13.

Plan directeur du port de Tange; (1972), Ministere des travaux publics, plan No. A2-A3 - A4 - A5 .

Walker, D.S.; (1962), op. cit, P. 296 .



رواسب قاع خليج طنجة

شكل (٤)

Humbert, M., (1971), Carte géologique de Tanger au 1:25000

الصدر

غرب طنجة (وبلاد جبالة (جنوب غرب طنجة) منخفض مستطيل تشغله سهول وأحواض سهلية متتابعة حيث فحص طنجة ، ثم دار الشاوي وبنى عروس (جنوب غرب كتلة الحجر) . أما بلاد جبالة عبارة عن منطقة جبلية قليلة الارتفاع، تنتظم تضاريسها في أحواض داخلية وأحواض نصف دائرية في شكل حلقات . (شكل رقم ٥) ويمتد على طول ساحل المحيط الأطلسي حوضين جبلي متسع يمكن تقسيمه إلى عدد من الوحدات الطبوغرافية الكبيرة ، حيث منطقة طنجة التي تتكون من تلال يشرف عليها الجبل الكبير غرباً ، محاذية لساحل المضيق حتى المحيط الأطلنطي حيث كيب سبارتل، ثم يلي ذلك جنوب سهل بوخالف إلى الداخل قليلاً سهل الهبط وبنيتة قديمة أهلاشية (هرسينية) .

أما القسم الثالث فسمى بالساحل الشمالي ويتكون من بعض الهضاب الرملية، ويمتد جنوب مصب وادي بوخالف بمحاذاة المحيط وحتى مصب نهر اللوكس عند مدينة العرائش ، وتتوسط مدينة أصيلة هذا الساحل ، ثم يلي ذلك - جنوب اللوكس - سهل الغرب الأعلى ويستمر صوب الجنوب، وقد شكلت ملامح سطحه من خلال غطاء أصابته التشوهات أثناء البلايستوسين .

يتخلل هذه الوحدات التضاريسية أودية كبيرة ذات قيعان وسهول عريضة تغمرها مياه الفيضانات ، منها وادي الحشف ووادي المهرور ووادي تهادرت، بالإضافة إلى أودية أخرى صغيرة وروافد كثيرة للأودية الكبيرة والصغيرة^(١) ، أما الساحل الأطلسي فهو مرتفع ذو جروف إلى الجنوب من أصيلة، بينما هو منخفض ينجح إلى الهبوط جنوب طنجة^(٢) . ويوضح الشكل رقم (٥) الأقاليم والملاح الفيزيوجرافية لشبه جزيرة طنجة.

نخلص من دراسة خصائص الموقع الفيزيوجرافي أن مدينة طنجة يتووعها على مضيق جبل طارق قنل مع خليجها المرفأ الوحيد الآمن والهادئ نسبياً على طول الساحل الجنوبي للمضيق، الذي يتميز بالجروف الساحلية والظهير المتعرج الوعر الشديد الانحدار. على العكس من مدينة سبتة المعزولة بسلاسل جبال الريف عن داخل المغرب ، والتي يسهل حصارها والاستيلاء عليها وعزلها... وهي محتلة الآن من قبل إسبانيا.

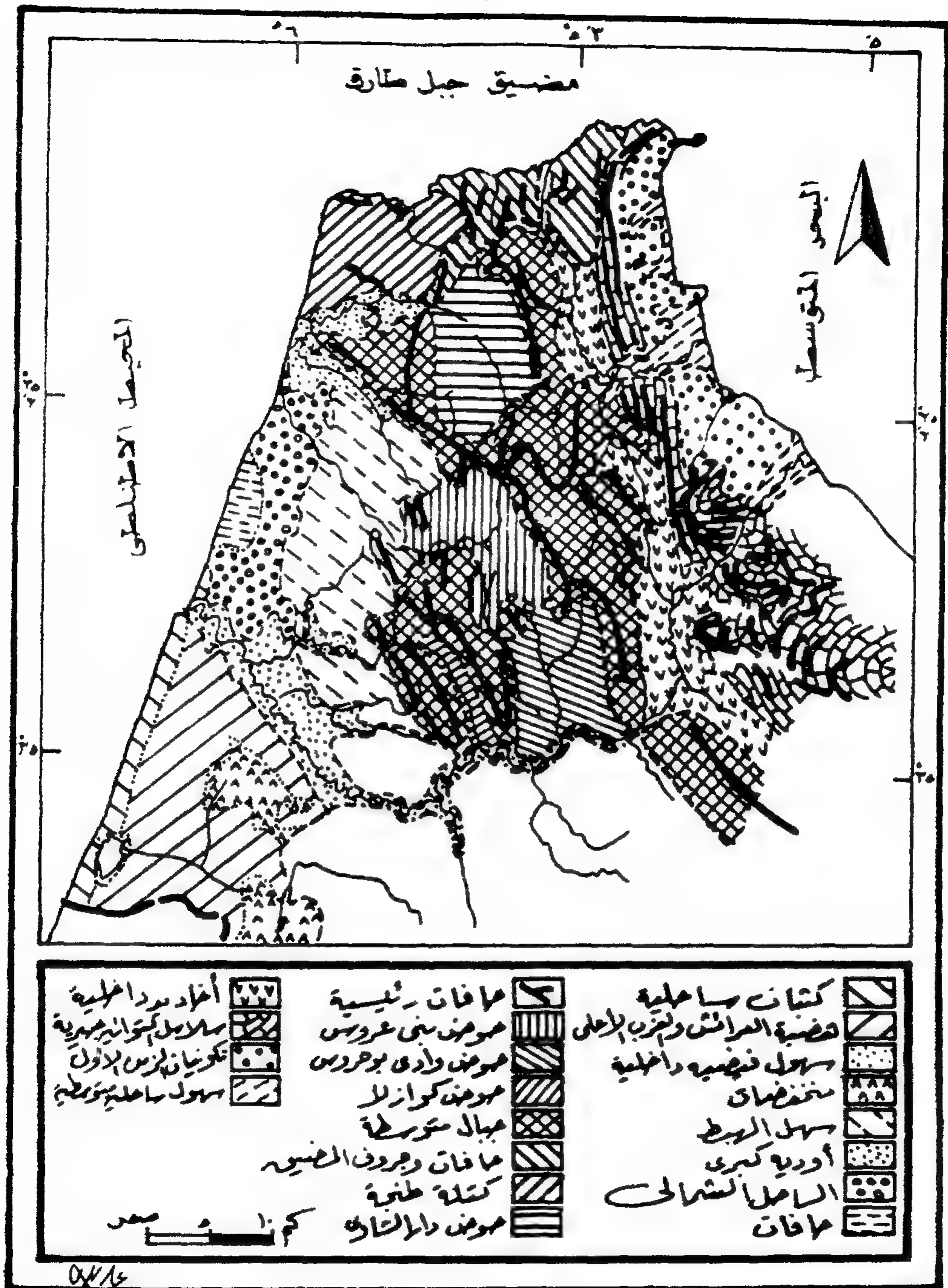
ويتميز المظهر الفيزيوجرافي (كما توضحه الخريطة السابقة) لشبه جزيرة طنجة بوجود ثلاث وحدات تضاريسية تمتد خلالها مدينة طنجة، وهي من الشرق إلى الغرب كتلة الحجر وهي مقدمة جبال الريف ، ثم في الوسط منطقة سهلية وشبه سهلية تمتد بين الكتل المرتفعة شرقها وغربها ، وتبدأ بسهل الفحص* الذي يعد امتداداً لسهل الهبط ، ثم الغرب وإلى جنوب الفحص سهول دار الشاوي وسهول بنى عروس... وفي الغرب تقع كتلة الجبل الكبير كيب سبارتل التي تمتد إلى جنوبها السهول والتلال المتتابعة.

وقد أتاحت سهول فحص طنجة للمدينة الإتصال بالداخل، والإفتتاح عليه، فلم تكن معزولة كمدينة سبتة . وإن كانت معزولة سياسياً خلال القرن الحالي بسبب الوضع الدولي الذي فرض عليها وحتى الاستقلال - كما أتاحت بناء حاجز الأمواج الكبير الحماية والأمان للميناء عن ذى قبل، وتتصل طنجة بالداخل عبر خط سكة حديد إلى الرباط، وطريقين رئيسيين من طنجة إلى تطوان وإلى الرباط عبر سهل الفحص صوب الداخل، بالإضافة لعدد من الطرق

(١) André, A.; (1971), Introduction a la geographie physique de la peninsule Tangitane",

Revue de geographie du Maroc, No. 19, p.p.57 - 76.

(٢) Carte geotechnique de Tanger, (1971), Echelle : 1/25000, Division de la Geologie, Rabat.



شكل (٥) الأقاليم الفزيوجرافية في شبه جزيرة طنجة

المصدر: André, A.; (1971), Introduction à la géographie physique de la péninsule Tangitane, op. cit.

ولقد كان للموقع الفزيوجرافي أثر كبير في تأكيد الموقع الاستراتيجي وأهميته، كما كان له أثر كبير في تحديد وظائفها كمدينة ميناء ومدينة عبور إلى الداخل، وكمدينة سياحية، وعاصمة إقليم، وأهم مدن الشمال. كما كان له أثر كبير أيضاً في اختيارها لتكون طرف هام لمشروعات عامة نفذ بعضها، والآخر في طريق التنفيذ، كمشروع الغاز الواصل إلى أوروبا (نفذ) من الجزائر عبر طنجة، ومشروع الربط القار والدائم، بين إفريقيا وأوروبا عبر طنجة وإسبانيا من خلال المضيق حيث سيتم إنشاء طريق سريع بطول ٦٢٠٠ كم من أمستردام إلى بامالكو (٢). وكذلك مشروع شبكة الكهرباء الموحدة بين شمال إفريقيا وأوروبا.

٢ - الموقع الجيوستراتيجي والعلاقات المكانية:

تحتل طنجة واحداً من تلك المواقع الإستراتيجية الحائلة في العالم العربي وإفريقيا، بل وفي العالم، وهذا الموقع خلد معه المدينة منذ (Tangi) (طنجي) أو طنجيس الرومانية، فهي توأم جبل طارق كمدخل للبحر المتوسط، ومخرج منه أيضاً لذا ظلت تاريخياً وتقليدياً أهم موانئ المغرب، حيث أصبحت موضع منافسات ومؤامرات الدول الكبرى، من أجل توازن القوى في غرب حوض البحر المتوسط، حتى انتهى الأمر بتحويلها ١٩٢٣ (٣). وإذا كان تحليل الموقع، وإبراز شخصيته الإقليمية، وعلاقاته المكانية تظهره الخرائط ذات المقاس الصغير، حيث يتضح الإقليم ثم الدولة أو الإقليم الأكبر (٤). فإن طنجة من ضمن مواقع عالميه قليلة، كلما صغر مقاس الخريطة كلما كانت أكثر إيجازاً لأهمية موقعها الجيوستراتيجي وتأكيد، حيث تمثل طنجة مدن المضائق والممرات البحرية الهامة، التي تشكل نقاط العبور، والاتصال بين كتل اليابس وبعضها، والمسطحات المائية وبعضها، وهي مواقع من صنع الجيولوجيا. وقد أكد ذلك الموقع الفزيوجرافي الذي يكتسب أهمية استراتيجية ترتبط بمدى أهمية الكتل اليابسة أمامه وخلفه، ومدى أهمية المسطحات المائية على جانبيه، وكثافة الحركة عبر الطرق الملاحية التي يشرف عليها هذا الموقع، ويشبه موقع طنجة الجيوستراتيجي موضع مدينة عدن وسنغافورة والبسفور والدردينيل وبورسعيد. (شكل رقم ١).

وتكتسب طنجة أهميتها من خلال موقعها الجيوستراتيجي حيث عرف الفينيقيون أهمية هذا الموقع، وتلاه القرطاجيون، ثم الرومان، فالوندال، فالبيزنطيون، فالعرب، فالبرتغال، فالإنجليز، ثم الإسبان، ثم كل القوى العظمى خلال القرن الماضي والقرن الحالي (العشرين) وحتى الاستقلال ١٩٥٦. وكانت طنجة خلال معظم هذه الفترات عاصمة للدولة، فعاصمة إقليمية، ثم مدينة دبلوماسية، فمدينة دولية، ثم عاصمة إقليمية مرة أخرى* والحديث عن طنجة حديث يوغل في تاريخ المغرب المعروف منه وغير المعروف، فالمدينة من أقدم الحواضر المعروفة في المغرب الأقصى، ذكرها الكاتب اليوناني «هيكاتي دوميلى» وهو جغرافي ومؤرخ، حيث وصفها بأنها مدينة بالقرب من

(١) Oussini, M.; (1988), Tanger. un ville Marocain particulier, Paris, p.p.1-2.

(٢) Groupe huit et S.A.E.M.; (1981), "Shema directeur d'aménagement urbain (S.D.A.U.) Tanger, 1ère part, Maroc, Ministère de l'habitat et L'aménagement du terretoire de l'urbanism, p.p. 17 - 23.

(٣) حمدان جمال، (١٩٦٤)، المدينة العربية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ١٠٩ : ١١٠.

(٤) Bastie, J. et Dezert, B.; (1980), op. cit. P. 74.

أعمدة هرقل وذلك في القرن السادس قبل الميلاد، كما أشار إلى موقعها «حنون» في رحلته المشهورة، وتدل الحفريات على وجود آثار للقرطاجيين في المدينة، كما ذكرت كإحدى المدن الرئيسية في عهد الممالك الموريتانية، التي احتفظت باستقلالها لفترة من الزمن، في ظل اتصالها بروما إثر إنهيار الدولة القرطاجية، ثم أصبحت عاصمة الشطر الغربي من الإمبراطورية الرومانية، الذي أطلق عليه فيما بعد «موريتانيا الطنجية» والتي تتطابق مع الجزء الشمالي من المغرب الحالي. ويدل ذلك على أن طنجة في ذلك الوقت كانت أبرز المدن في المغرب وأشهرها (١).

وفهما سبق إشارة واضحة للدور الاستراتيجي المبكر الذي لعبته طنجة، وتأكيد في نفس الوقت للموقع الجيواستراتيجي، الذي اكتشفته قوى وافدة من أقصى شرق حوض البحر المتوسط ممثلة في الفينيقيين، ثم الرومان، ثم العرب.... إلخ ثم استمر هذا الدور وتلك الأهمية في التاريخ الحديث والمعاصر.

ويذكر «جوليان» أنه كانت للمغرب الأقصى عواصم سياسية أو ملكية تستجيب لحاجات المعيشة، فطنجة وهي ثغر إن لم نقل مستعمرة فينيقية، ثم أكبر مدينة في موريتانيا الغربية، كانت في العصر الروماني عاصمة موريتانيا الطنجية، وسواء كانت تحت سلطان البرتغاليين، أو الإسبان، أو السلاطين، أو خاضعه للنظام الدولي، فإنها استمدت قيمتها من موقعها على مضيق جبل طارق في الموضع الذي يتسع فيه نحو المحيط الأطلسي، فلم تقم بدور عاصمة بقدر ما قامت بدور حارس الخطوط الأمامية بالنسبة للمغرب (٢).

وقد دعم موقع طنجة الفيزيوجرافي موقعها الجيواستراتيجي فقد كانت هناك مدن مغربية أخرى على شاطئ المضيق كمدينة سبتة والقصر الصغير، لكن طنجة كانت أكثر جاذبية وأكثر تشجيعاً لتصبح ميناءً هاماً، كما أنها أسهل اتصالاً ببقية البلاد، إذ يمتد من فحوصها سهل دار الشاوي والهبط والغرب، وهو أمر ما كان ليفيق عن الإدارة الرومانية المتمرسه بالحبرة العسكرية والاقتصادية (٣). وقد أكد دورها الاستراتيجي المبكر أنها تعتبر من أكثر المدن المغربية ذات الاتصالات الخارجية خاصة بأوروبا، وذلك منذ أقدم العصور والحضارات، منذ الفينيقيين حيث كان هناك اتصال مستمر بين شاطئ طنجة وإسبانيا (٤). فلم يكن مضيق جبل طارق أبداً فاصلاً، بل هو كمضيق باب المندب كان معبراً جيولوجياً، أرضياً انتشرت عبره أنواع النباتات والحيوانات حيث يتشابه اللاتسكيب والمظهر العام على جانبي المضيق، كما كان ومازال معبراً بشرياً لم تنقطع العلاقات عبره منذاً وجزراً، فهي عملية «شد حبل تاريخية» حقاً، إذ كان قد قيل أن أوروبا تبدأ عند الصحراء الكبرى، فقد قيل وبإقناع أكثر، «ربما عند البرانس تبدأ إفريقيا»، وطنجة هي المعبر والبوابة في كلتا الحالتين (٥). وبسبب صعوبة موقع سبتة ومنعته وسهولة عزله، فقد قامت بدور المدينة الحربية وكنقطة عسكرية مهمة تتعاون مع طنجة في الإشراف على المنطقة الشمالية من

(١) زهير، محمد، (١٩٩١)، منزلة طنجة بين المدن المغربية في العصور الإسلامية الأولى، ص ٤٣ - ص ٥١، ضمن أعمال ملتقى طنجة الأول، النشر العربي.

(٢) Julien, C.A.; (1975), "Histoire de l'Afrique du nord", Payot, Paris, p.p. 167 - 193.

(٣) زهير، محمد؛ (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٤) Ponsich, M., (1970), op. cit., p.7.

(٥) حمدان، جمال؛ (١٩٧٣)، بين أوروبا وآسيا، دراسة في النظائر الجغرافية، عالم الكتب، القاهرة، ص ٨٧ - ٨٨.

المغرب، والجنوبية من المضيق، وقد قدر طنجة أن تقوم بدور سياسى إدارى تجارى منذ القدم شجعت عليه خصائص موقعها^(١).

وقد تعايشت طنجة مع مختلف الدول التى تعاقبت على حكم المغرب، بل وعرفت انسجاماً معها، وقد تركت كل فترة طابعها على المدينة، كما كانت مقراً للجيوش العربية التى اجتازت البوغاز للشروع فى فتح أيبيريا وفتحها سيطر العرب على العدوتين، وكانت طنجة أيضاً المدينة الدبلوماسية للمغرب (Une ville diplomatique)، ومقراً للبعثات القنصلية الأجنبية فى المغرب خلال القرن التاسع عشر، كما كانت وسيطاً للمبادلات والعلاقات السياسية والتجارية بين المغرب وأوروبا خلال ذلك القرن، وحسباً للصراع والتنافس الدولى عليها منحت عام ١٩٢٣ نظاماً خاصاً للإدارة الدولية (Administration Internationale) مما شجع على هجرة رؤوس الأموال إليها. وتميزت بوفرة الاستثمارات التى تم استثمارها فى العقارات، وودائع الذهب، كما أصبحت مدينة بنكية (VIII de Banques) ^(٢). ويمكن إبراز عناصر شخصية الموقع الاستراتيجى لطنجة، والذى اجتذب القوى الدولية للتنافس عليها فيما يلى :

- وقوع المدينة على الضفة الجنوبية للمضيق حيث تقل المواقع المجاذبة لنشأة المدن بل يندر وجودها مع انفتاح هذا الموقع صوب الداخل.
- الوقوع على أهم شرايين الملاحة الدولية الكثيفة بين حوض البحر المتوسط الذى يتصل بالبحر الأحمر عبر قناة السويس ومنه إلى عالم المحيط الهندى من خلال مضيق باب المندب أى الشرق، وبين المحيط الأطلنطى وما يشرف عليه ويتصل به من قوى ودول تمثل القوى الغربية. (شكل رقم ١).
- ولقد دعم من الموقع الاستراتيجى لطنجة افتتاح قناة السويس ١٨٦٨ حيث ازدادت حركة الملاحة بين الشرق والغرب^(٣).
- ارتباط طنجة بحوض البحر المتوسط حيث كانت أهم حضارات العالم وأقدمها مع اعتماد هذه الحضارات على الملاحة البحرية اعتماداً كبيراً، ووصول هذه الحضارات إلى طنجة واكتشافها المبكر جداً لأهميتها الاستراتيجية على البوغاز.
- وقد دعم من هذا الدور أيضاً الكشف الجغرافى فأصبحت طنجة نقطة هامة على طريق الولوج إلى إفريقيا وإلى عالم المحيط الأطلنطى وما وراءه، والذى كان يسمى فى الحضارات القديمة وقبل الكشف الجغرافى (بحر الظلمات) مما أكد أهمية موضع طنجة المكتشف مبكراً.
- تعتبر طنجة همزة وصل بين عالمين مختلفين أوروبا بدولها الأكثر تقدماً وإفريقيا الأكثر تخلفاً أو الأقل تقدماً، بالإضافة لما يحمله هذا من اختلاقات أخرى كثيرة منها الاختلاقات العرقية، واللغوية، والأيدلوجية،

(١) إقليم طنجة، (١٩٩١)، طنجة بوابة إفريقيا، طنجة، ص ٤.

(٢) Verdugo, C.; (1958), "Ville de Tanger enquête urbaine", Bulletin economique et social du Maroc, vol XXII, No78, 2 me trimester, p.23.

(٣) الرفاس، محمد عز الدين، (١٩٩١)، ميناء طنجة فى خضم الصراع الاستعمارى، ضمن أعمال ملتقى طنجة الأول، طنجة النشر العربى الإفريقى، الرباط، ص ٧١.

والاجتماعية والتاريخية .

لذلك تميزت طنجة بشخصية ذات تفرد جغرافى أكدته وبلورته العناصر السابقة كما دعمته عناصر أخرى حديثة - بالإضافة الى عناصر الموضع. ومن أهمها نظام الإدارة الدولية الذى مرت به المدينة، والضمانات التى حظى بها المستوطنون والمغامرون والمضاربون، بالإضافة للحرية المالية والضرائبية والجمركية التى تمتعت بها المدينة كمحصلة لهذا النظام مما أكسب المدينة شهرة كبيرة جذبت رؤوس الأموال إليها. كما جذبت الكثير من الشخصيات العالمية والمشهرة.

ويضاف إلى ماسبق مناخ المدينة المتوسطى المحيطى المعتدل ، وقربها من أوروبا وخصائص موضع المدينة التى تكسبها جمالاً كمدينة وكمحل إقامة ذى جاذبية محسوسة^(١) .

كل هذه العناصر وغيرها مما سيتضح من سياق البحث - هى المدخل الجيوبولتيكى والبشرى لهذه المدينة التى تنافست على إمتلاكها الدول .

وتمثل طنجة بالفعل بوابة إفريقيا الشمالية الغربية وهى على الرغم من كونها مدينة أى نقطة على الخريطة، إلا أنها تشبه فى موقعها وقيمتها الاستراتيجية موقع مصر وقيمتها الاستراتيجية كبوابة إفريقيا الشمالية الشرقية حيث تنفتح طنجة صوب أوروبا والغرب ، وتنفتح مصر صوب آسيا والشرق « والغرب أيضا » . وطنجة بوابة إفريقيا لأنها بالإضافة إلى ماسبق ميناء العبور الأول فى المغرب للعابرين والمهاجرين والسيارات ، كما أنها تمثل حالياً طرفاً فى مشروع الربط الدائم بين أوروبا وسائر إفريقيا عبر شبكة الطرق البرية. وحسب كل المعايير السابقة، قليلة هى المواقع التى تقارن بها، حتى وإن تشابهت معها فزيوجرافياً، فسنجد أن طنجة فى النهاية تتفوق فى جوانب أخرى سياسية أو تاريخية أو بشرية .

٣- المواقع العمرانى لطنجة.

رغم أهمية موقع طنجة الجيوبولتيكى الفذ. علينا أن نلاحظ تطورها بالنسبة لكتلة المعمر المغمري بينما نلاحظ توسط الدار البيضاء لكتلة المعمر، وقلب الإنتاج لنا تعد طنجة هامشية فى موقعها العمرانى، وهى بهذا تختلف عن مدينة تونس مثلاً، والتى تناظرها فى الموقع الهارز أى موقع عنق الزجاجة، فبينما تستقطب تونس كل أقاليم الحماة والإنتاج فى تونس، لمجد طنجة على العكس من ذلك، فأحد ضلعها إقليمياً فقيراً هو إقليم الريف، والضلع الآخر المنتج على الأطلسى يعتبر بعيداً عنها^(٢). والواقع أن طنجة قد تلهيت عمرانياً بين ارتباط شديد بظهيرها فى فترات طويلة من التاريخ مع توجيه خارجى وخاصة نحو إسبانيا ومنها إلى أوروبا.. وبين انفصال تام عن ظهيرها، خاصة فى فترة الإدارة الدولية، ثم عادت مرة أخرى إلى ظهيرها بعد الاستقلال.

وما زالت المدينة فى محاولة للتكيف عمرانياً مع ظهيرها، لذا فهى حالة مدنية خاصة. ويبرز ذلك عند تتبع حالة الميناء - ووظيفته (كمثال) حيث كان أحد الدعائم التى قام عليها النمو السريع الذى شهدته مدينة

(١) (S.D.A.U.), (1981), op. cit, pp.17 - 23.

(٢)

(٢) حمدان ، جمال ، (١٩٦٤) ، مرجع سابق ، ص.ص ١١٠ - ١١١ .

طنجة من أواسط القرن التاسع عشر، حيث تصدرت طنجة الموانئ المغربية، إلا أن نصيبها من التجارة البحرية المغربية مالها أن شرع في التقلص مع بداية القرن الحالي، حيث تقلص نشاطه من ١٦٪ سنة ١٩٠٣ إلى ٥٪ سنة ١٩٥٥م من جملة التجارة البحرية المغربية، وقد كانت أكبر من ذلك بكثير عبر تاريخها قبل نشأة وتطور المدن والموانئ الأخرى كالدار البيضاء - هنا في الوقت الذي عرفت فيه الموانئ الأطلنطية الوسطى كالدار البيضاء وكلتا ميناء سبتة المتوسطى نشاطاً ورواجاً أسرع في تجارتها البحرية. ويعكس هذا التراجع النسبي التحولات الاقتصادية والجغرافية التي طرأت على المغرب خلال النصف الأول من القرن العشرين، وفي مقدمتها تركيز النشاط الاقتصادي على الساحل الأطلنطى الأوسط^(١).

ويمكن تفسير ذلك في تاريخ المغرب الحديث حيث استعمرت فرنسا المغرب الأوسط والجنوبى، بينما استعمرت إسبانيا شمال المغرب، لذا دعمت فرنسا ميناء الدار البيضاء ليخدم المغرب الفرنسى، ودعمت إسبانيا ميناء سبتة ليخدم المغرب الإشباني، وكان ذلك على حساب مدينة طنجة ومينائها والتي جنى عليها الموقع الجيوستراتيجى، فأصبحت مطعماً للدول والقوى، مما أدى الى تدويلها فكان لذلك أثر هام. وهو عزل المدينة عن باقى البلاد، وفضلت كل من فرنسا وإسبانيا موانئ منطقة نفوذ كل منهما على ميناء طنجة، التي كانت لها نقاط مرور وجمارك عند حدودها عبر المداخل والمخارج مع المغرب الإشباني على طريق طنجة تطوان، والمغرب الفرنسى على طريق طنجة الرباط.

والى جانب دور مدينة طنجة كميناء - كانت مدينة طنجة مدينة سياسية حيث كانت العاصمة الدبلوماسية للمغرب قبل تدويلها، كما كانت عاصمة قبل مدينة فاس، ولعبت دوراً جيوستراتيجياً فى الفترات الكلاسيكية والوسيطة، والحديثة أيضاً. ويقول جمال حمدان عن المدن السياسية: «إن المدن السياسية تقوم وتسقط لا بضوابط طبيعية دائمة فى الجغرافية الطبيعية أو البشرية لكن تقوم عادة حسب الأهواء والصدف التاريخية والتزوات الشخصية»^(٢). وقد تطورت مدينة طنجة من المحلية إلى الإقليمية إلى العالمية، وذلك بسبب موقعها على نقطة انقطاع هامة على شريان ملاحى هام، وكتل يابسة متميزة، وكان تطور الموقع العمرانى والجيوستراتيجى مرتبط بالعلاقات المكانية ومرهونا بها، سواء منها العلاقات الإقليمية (Regional) أو العمرانية (Ecumenical) أو العالمية (الكوكبية) (Geomatical) وغالباً ما تنعكس التغيرات فى العلاقات المكانية على المستوى الإقليمى أو العالمى الدولى على أهميه مواقع المدن التجارية والموانئ بصفة خاصة، فالنمو العمرانى والنفوذ الإقليمى لطنجة لم يكن تراكمياً بل كان مثلبها متغيراً مرهونا بعوامل وقوى معظمها غير محلية فى أغلب الأحوال، تحكمها التغيرات فى العلاقات المكانية.

وطنجة الآن عاصمة إقليمية ميترابوليتانية كما أنها عاصمة الشمال، حيث ورثت أهمية تطوان بعد الاستقلال، وتقع عمرانياً على رأس مثلث مدنى هام، وهو مثلث الدار البيضاء - فاس - طنجة الذى يضم معظم المدن المغربية الكبيرة، حيث يتجمع هنا ثلثا سكان الحضر ويشهد الازدحام على الساحل ما بين القنيطرة والدار البيضاء على مسافة ١٣٠ كم، وهذه المدن فى طريقها نحو الالتحام، وعندئذ يمكن ترشيحها كإحدى المناطق

(١) الرفاس، محمد عز الدين، (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) حمدان، جمال، (١٩٧٢)، مرجع سابق، ص ١٠٩.

الحضرية الضخمة^(١) في العالم العربي وإفريقيا أي ميجالوبوليس (Megalopolis).

وتتصل طنجة بباقي البلاد عبر خط سكة حديد من طنجة إلى الرباط وباقي البلاد. وطريق سهارات رئيسي إلى تطوان رقم (٣٨) وطريق رئيسي إلى الرباط رقم (٧). بالإضافة إلى طرق ثانوية إلى سبتة شرقا وكهف هرقل وكبيب سبارتل ومطار بوخالف غربا والعمامة جنوبا.

وتبعد طنجة عن الرباط العاصمة بحوالي ٢٧٨ كم. وعن الدار البيضاء المدينة والميناء الأول بحوالي ٣٣٩ كم، وعن فاس بحوالي ٣٠٣ كم، وعن مكناس بحوالي ٢٦٧ كم. وعن القنيطرة ٢٣٨ كم. أما أقرب المدن إليها فهي تطوان ٥٧ كم^(٢) وميناء طنجة هو الميناء الأول بالنسبة للمسافرين للما يسمى بالميناء المليونير حيث تقدر حركة المسافرين منه وإليه بأكثر من مليون مسافر سنوياً^(٣).

ولم يعد ميناء طنجة إلى سابق عهده قبل التدخل الأجنبي ثم الفترة الدولية، فليس له مكانة كبيرة في التجارة ونقل البضائع. وذلك بسبب أن ميناء طنجة كان خلال فترة الحماية يصنف ضمن ما يسمى بالموانئ المقطعة أي المنزوعة سياسياً عن ظهيرها الطبيعي وهي أقرب إلى الموانئ المفتوحة (الحرّة) التي تتعدى فيها التسهيلات الاقتصادية، والحرية المالية حدود السلامة القومية، وقد تصل إلى حدود العمليات للأخلاقية، اقتصادياً وبشراً كالتهريب، والتزيف، والجاسوسية والدعارة... الخ.

وبطبيعة الحال ليس من الضروري أن تظهر كل هذه الملامح في كل حال، لكن طنجة وعدن وربما بيروت كانت أو كادت تكون أمثلة صارخة في العالم العربي لهذه العائلة... وكان تدهور طنجة كميناء مقطعة، بسبب منافسة موانئ أخرى، حينما انسلخت عن ظهيرها الطبيعي في المغرب (الفرنسي والإسباني)، مما هدد كيانها، وتركها رأساً بلا جسم، وقد زاد الخطر مع تطور ميناء سبتة وميناء الدار البيضاء. وسبقت الإشارة إلى ذلك. هنا عدا منافسة جبل طارق، والموانئ الأسبانية الأخرى، كل ذلك أدى إلى تدهورها كميناء مقطعة وأصبح مركزاً للتجارة والنشاطات غير المشروعة، وغير الأخلاقية، والجاسوسية (خاصة الصهيونية)، كما كانت السياحة عنصراً هاماً في اقتصاديات الميناء. وكان بها بعض الصناعات الضرورية لكن النشاط المصرفي وودائع الذهب كانت الأساس، وكان ميزانها التجاري رغم ذلك خاسراً لولا الصادرات غير المنظورة^(٤). وتحاول طنجة الآن استعادة مكانتها ومكانة الميناء المفقودة.

أما عن حجم طنجة العمراني، فمؤمها فقد تعرضت أيضاً للذبذبات عديدة، بسبب كل الظروف التي مرت بها المدينة وجعلتها حالة خاصة بين المدن. حيث تميزت بنمو سريع، فقد كان سكانها على سبيل المثال ١٦١.٠٠٠ ساكن سنة ١٩٥١، ثم أصبحوا ١٨٣.٧٣٠ ساكن سنة ١٩٥٥ أي قبل الاستقلال مباشرة^(٥). وفي سنة ١٩٦٠م عقب الاستقلال كان حجم طنجة السكاني ١٤١.٧١٤ ساكن^(٦)، وهنا يعني أن حجم طنجة قد تناقص بعد إعلان

(١) حسين، عبد الرزاق عباس، (١٩٧٧)، جغرافية المدن، بغداد، ص ٣٤.

(٢) المكتب الوطني المغربي للسياحة، (١٩٩٠)، خريطة الطرق مقياس ١/٣.٠٠٠.٠٠٠.

(٣) Delegation Regionale du Nord - Ouest (1990-1991) Annuaire Statistique Region du Nord - Ouest, Tanger, p.69.

(٤) حمدان، جمال، (١٩٦٤)، مرجع سابق، ص ٧٧، ١١٠.

(٥) Verdugo, C.J., (1958), op. cit., p.181 - 209.

(٦) Direction de la Statistique, (1987), la Dynamique demographique des centres urbains Maroc (1960-1982), Centre de etudes et de recherches demographiques, Rabat, p.36.

الاستقلال وعودة طنجة إلى الوطن وفقدانها للنظام الدولي. أى أنها فقدت ١٦-٤٢ ساكن، وكان هذا التغيير الذى أصاب طنجة مؤثراً فى حجمها السكاني، وفى وظائفها، ومورفولوجيتها.. وسمى بزوال طنجة الاقتصادية والاجتماعى والسياسى أيضاً. حيث أدى انهيار اقتصادها بانهيار نظامها إلى هجرة رؤس الأموال وانسحابها، وكذلك أدى إلى هجرة نسبة كبيرة من الأجانب. ثم بعد ذلك أخذت طنجة فى النمو مرة أخرى سريعاً ولكنه كان نمواً بطيئاً بالنسبة لمدن المغرب الأخرى. فقد سجلت طنجة نمواً نسبته ٢٥.٢٪ بين تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٧١، وكانت هذه النسبة أقل نسبة نمو بين المدن المغربية الأكثر من ١٠٠.٠٠٠ ساكن بينما سجلت مدينة أكادير نسبة نمو قدره ١٠٣٪ عن نفس الفترة، وكانت بذلك أكثر المدن نمواً وذلك عقب زلزال أكادير (الطبيعى) وإعادة تخطيطها وتعميرها. كما سجلت مدن أخرى معدلات مرتفعة حيث سجلت سلا (توأم الرباط) ٦٢.٢٪، والمحمدية ٦٠.٥٪. وكان ترتيب طنجة السادس ضمن هيراركية المدن المغربية سنة ١٩٦٠، وكذلك كان ترتيبها السادس أيضاً خلال تعداد ١٩٧١ بحجم سكاني ١٨٧.٨٩٤ ساكن. وفى الفترة من ١٩٧١ إلى تعداد ١٩٨٢ أصبح حجم بلدية طنجة السكاني ٢٦٦.٣٤٦ ساكن مسجلاً بذلك نسبة نمو بلغت ٣١.١٪ وهى أيضاً نسبة نمو منخفضة بالنسبة لباقي المدن المغربية، حيث سجلت أكادير ٥١.٦٪، وسلا ٥٤.١^(١). وهى أعلى نسبة فى هذه الفترة. وكان ترتيب طنجة السابع. وما زالت نسبة النمو فى ارتفاع والمدينة فى ازدياد ويرجع مصدر هذه الزيادة إلى الهجرة الريفية والداخلية بصفة عامة والزيادة الطبيعية، مما يتسبب فى مشكلات اقتصادية وعمرانية عديدة للمدينة ستتضح فى فصول الرسالة الأخرى.

وتعتبر مدينة طنجة عمرانها مدينة أكبر من حدودها الإدارية حيث تتجاوز المنطقة المبنية الحدود الإدارية وتتعداها، فتصبح الحدود الإدارية بذلك حدوداً منكشبة (Under bounded) ^(٢)، حيث حققت المدينة نسبة نمو مرتفعة بلغت ٥.٤٧٪ سنوياً تقريباً خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢، وهى نسبة ارتفعت كثيراً عن الفترات السابقة، كما يتضح أن اتجاه النمو فى ازدياد وارتفاع مما يعد مؤشراً على الاندماج العمرانى لطنجة داخل المغرب حيث أصبحت قطب جذب سكاني، ستتضح معالته فى فصل السكان والنمو العمرانى، كما حظيت المدينة وما زالت تحظى بتسهيلات جهاتية واقتصادية لتشجيع الاستثمار بها بعد زلزالها الاقتصادي عقب الاستقلال. لتصبح قطباً صناعياً واضحاً فى الدولة ^(٣). ويؤكد كل ماسبق ديناميكية طنجة وحراكها الاقتصادي والاجتماعى والسياسى والعمرانى «المتذبذب» والذى بدأ فى النمو المتواصل بعد الاستقلال.

٤- الموقع بالنسبة لنطاقات الزلازل،

وقبل أن نترك موضوع الموقع، هناك ملاحظات أخيرة تتعلق بالموقع الفيزيوجرافى والعمرانى، وهى الموقع بالنسبة لنطاقات الزلازل، ومواصفات البناء، ومدى التوقعات للأخطار التى ترتبط بالنشاط الزلزالي. فقد أوضحت الدراسات السيمولوجية الخاصة بالنشاط الزلزالي فى العالم، أن المغرب يقع فى منطقة نشطة زلزالياً حيث تم تسجيل هزات أرضية فى الماضى والحاضر ومن المتوقع تسجيلها مستقبلاً، وخاصة فى موقع مدينة طنجة وإقليمها، وبالتالي

(١) مصدر الأرقام Ibid, p.36 ويمكن الرجوع إليها بالملحق رقم (١).

(٢) إسماعيل، أحمد على، (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) غرفة التجارة والصناعة بطنجة، (١٩٩٢)، الملحق المتوسطى الثالث للتشارك والتأوله، طنجة مرتجع جهاتى وموقع مثالى للاستثمار، جمعية غرف المتوسط (إسكام)، طنجة، ص ٧.

فمن الضروري أن يكون هناك التزام بتصميم المباني وفقاً للكود الزلزالي في التصميمات الهندسية وهو موجود في المغرب لكن الالتزام به ليس إجبارياً. وبالنسبة لحماية السكان والتجهيزات والمنشآت في الأجزاء المنخفضة من المدينة من الموجات الناجمة عن زلازل المحيط والمضيق والبحر خاصة المحيط الأطلسي (التسونامي) فتعد الأكثر صعوبة. وتعتبر طنجة أكثر المدن المغربية تأثراً بالزلازل وذلك في دراسة أجراها فرناند دي مونتوسيدوي بالور^(١) (Fernand de Montessus de Ballore ١٨٥١ - ١٩٢٣، في تقرير عالي عن الهزات الأرضية من ١٨٩٦، ١٩٠٤، اتضح منها أن مدينة طنجة قد تأثرت بسبع هزات من جملة ٢٩ هزة عام ١٨٩٦، كما أنها قريبة من جبل طارق ومؤثراته الزلزالية، ومن الملاحظ أيضاً أنها تقع ضمن مثلث طنجة، سبتة، تطوان، الذي استأثر بحوالي ٤٨٪ من جملة زلازل المغرب، وبإضافة جبل طارق تكون نسبة الزلازل المسجلة بالمنطقة ٥٤٪ من جملة الزلازل الواقعة ١٨٩٦ وفي سنة ١٩٠٤ سجلت طنجة وحدها ٤٣٪ من جملة زلازل المغرب، أما مثلث طنجة - سبتة - تطوان فقد سجل ٥٢٪ من جملة الزلازل الواقعة في هذه السنة، كما أوضحت الدراسات والتسجيلات أن ذات المنطقة كانت تتعرض للزلازل طوال تاريخها ومسجل بها زلازل يرجع تاريخها إلى ٣٦٥ م وحتى الوقت الحاضر، وقد كان عدد الزلازل ذات التقدير الأكثر من ٤ درجات قد بلغ ٤٩ زلزال. منها هزة مدمرة سنة ١٧٥٥ وكانت قوتها ٨,٧٥ درجة، وأخرى مدمرة سنة ١٧٣٣ قوتها ٦,٧٥ درجة من ١٢ درجة حسب المقياس المتبع^(٢). والشكل رقم (٦) يوضح توزيع الزلازل المسجلة من ١٩١٩ إلى ١٩٦٨ حسب قوتها وتأثيرها على طنجة.

ويقع مضيق جبل طارق في منطقة التقاء اللوحين الإفريقي والأوراسي على طول خط الزلازل الأزور - صقلية. كالآبار ونظراً لتركز منطقة النشاط الزلزالي عند التقاء اللوحين (Tectonic Plates) تم القيام بإحجاز أعمال تكميلية للشبكة الجيوديزية للملاحظات الجيوديناميكية هدفها إجراء دراسة زلزالية تاريخية بغية التوصل لوضع بيان زلزالي للمنطقة المغاربية الإيبيرية. وكذلك وضع شبكة لمراقبة النشاط الزلزالي بالمنطقة وتضم هذه الشبكة عشرة محطات (٥ محطات على كل ضفة) متصلة فيما بينها لاسلكياً لاستقبال المعلومات في الزمن الحقيقي لكل المحطات في آن واحد وذلك منذ أن شرع في هذا البرنامج منذ ١٩٨٧ ولده خمس سنوات على الأقل، وسيسمح هذا البرنامج بدراسة توزيع الزلازل حسب الزمن والمكان، وكذلك سيتمكن من معرفة الخصائص الفيزيائية للأماكن التي يجتازها وستتمكن كذلك من معرفة دقيقة لحدود اللوحين، الإفريقي والأوراسي.

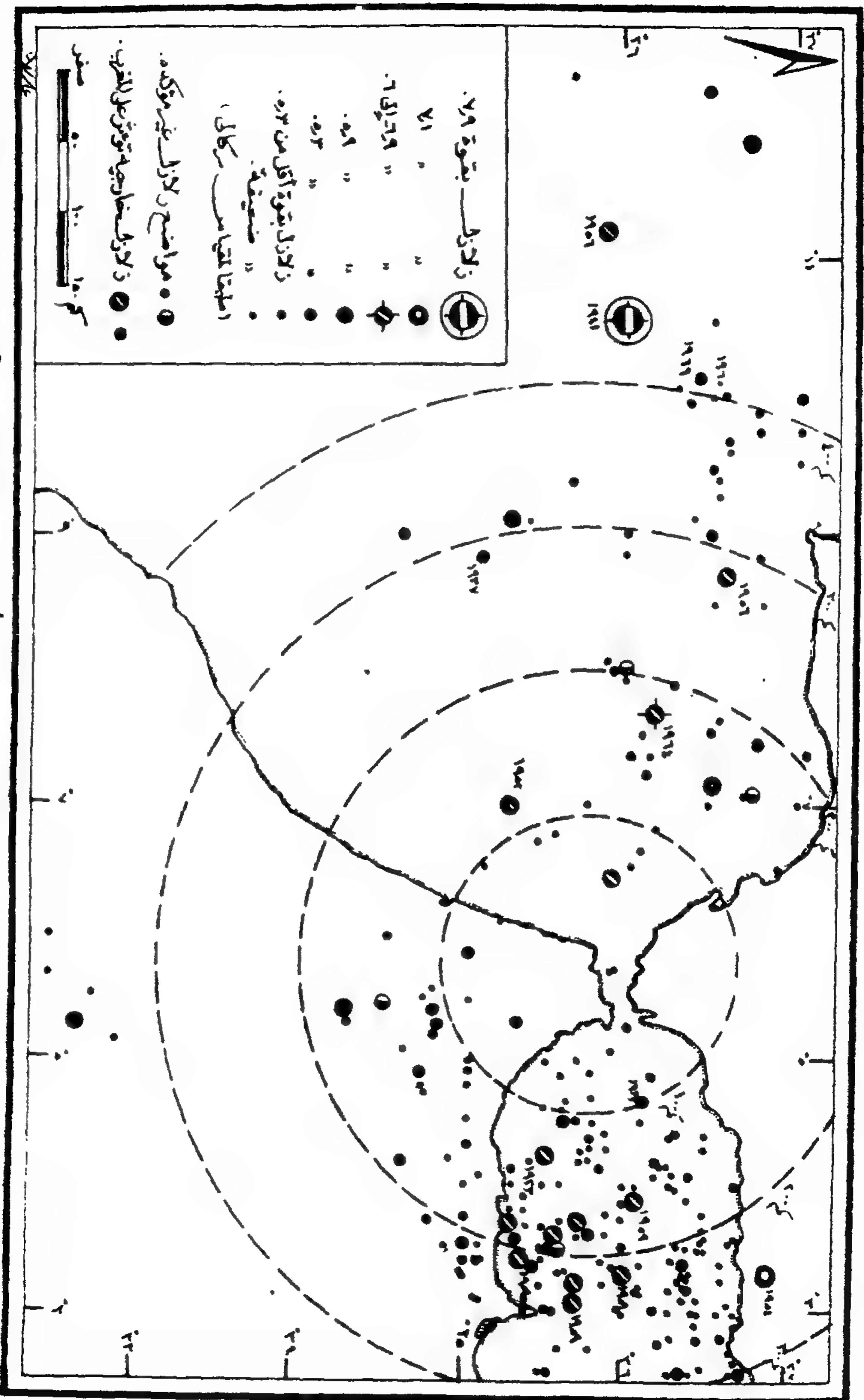
ومن الجدير بالذكر أن أعلى مقياس سجل إلى الآن عبر هذه الشبكة لم يتعد أربع درجات (حسب مقياس ريختر)، وقد وضعت هذه الشبكة ضمن برنامج دراسة الخصائص الفيزيائية الأرضية للمضيق في إطار مشروع الربط الدائم بين المغرب وإسبانيا. والذي يعتمد أساساً على نتائج هذه الدراسة ليربط بين رأسى ملاباطا في طنجة ورأس بالوما في إسبانيا^(٣). ولهذا الربط أثر كبير على مدينة طنجة عمرانياً وسياسياً واقتصادياً سيتضح فيما بعد. وقد تعرضت منطقة طنجة وشمال المغرب إلى هزة أرضية قوتها ٨,٥ بمقياس ريختر وذلك في أواخر مايو ١٩٩٤ أي إبان كتابة هذه الرسالة.

(١) De Ballore, F.M.: (1906), les tremblement de terre; la geographie seismologique, A. colin éd., Paris.

(٢) Stahl, p.: (1971), la seismicite de Tanger et sa Region", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1/25000, service Geologique du Maroc, p.p.101-109.

(٣) الشركة الوطنية لدراسات المضيق - (١٩٩٢)، مشروع توثيق الروابط (S.N.E.D.) الربط القاري بين طنجة وإسبانيا عبر المضيق، الرباط، ص ١٢٠.

محل (٦) (٦) **النشاط الزلزالي في المناطق المحيطة بصلة بطنية حتى عام ١٩٦٩م**
 (المصدر) Stahl, P. (1971), La Sismicite De Tanger et de Sa Region, op. cit.



البحث الثاني

خصائص موضع مدينة طنجة

على الرغم من أن تركيب المدينة الداخلى يعتبر نسيجاً بشرياً بالدرجة الأولى، إلا أنه يعباين من مدينة إلى أخرى، بتأثير عدد من العناصر الطبيعية المرتبطة بالموضع، والتي كثيراً ما يزدى اختلاف تفصيلاتها إلى صور مختلفة للنمو، والوظائف واستخدمات الأراضي في المدن^(١).

(١) تحديد موضع طنجة ونواتها الأصلية:

تمثل طنجة موضعاً جغرافياً يتمتع بحدود طبيعية جيدة، لم تنفصل أجزاءه عن بعضها أبداً على مدى تاريخها الطويل^(٢). وقد أكدت ذلك الأبحاث الأركيولوجية في المنطقة. وتحتل طنجة موضعاً متميزاً في الجزء الغربى من الساحل الجنوبي لمضيق جبل طارق، عند اتصاله بالمحيط الأطلنطى، وعند سواحلها تختلط مياه البحر بمياه المحيط، ويتحدد موضع نواة طنجة الأصلية أو المدينة* بالنظر إلى أى خريطة لمدينة طنجة أو صورة جوية، حيث تبدو متميزة واضحة بمبانيها ودورها الضيقة... الخ، وتحتل نتوءاً بارزاً من شرق هضبة مرشان ومُحدداً في نفس الوقت لطرف خليج طنجة الغربى مما أتاح إنشاء مكسر أو حاجز أمواج كبير منذ القرن الخامس عشر، كما تمت زيادته عدة مرات، وبذلك كون هذا التواء مع حاجز الأمواج مرفأ الميناء المحمى نسبياً من الرياح الغربية، والأمواج والتيارات، أى تأثيرات المحيط الأطلنطى، كما يتيح دخول السفن وخروجها. وتمتد المدينة العتيقة أو نواة طنجة* أو المدينة كما يطلق عليها هناك، مشرفة على الميناء والخليج بضلعها الشمالى الجنوبى (أو الشرقى)، وعلى الساحل الشمالى بجرف ساحلى عمودى عليه يمثل ضلع المدينة الشمالى (ويمتد من الشرق الى الغرب).

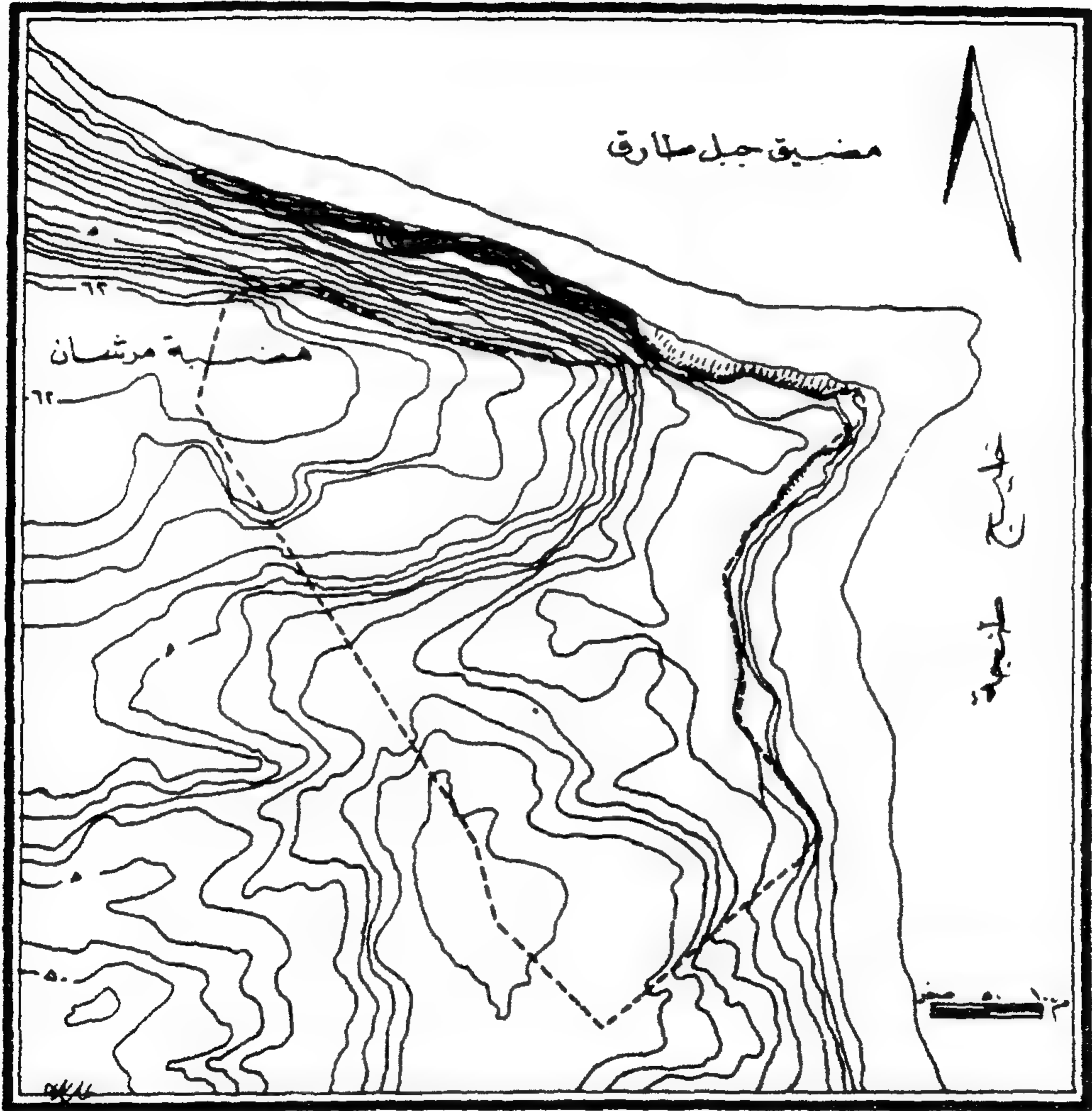
وتأخذ المدينة إجماعاً شمالى غربى - جنوبى شرقى وتشرف على المضيق والخليج من إرتفاع توضحه خطوط الكنتور المميزة للمدينة العتيقة (شكل رقم ٧). ومن الملاحظ أن الموضع الأول لسكن الإنسان في هذه النواة كان في طرف المدينة الشمالى الغربى عند سطح الهضبة في أعلى خطوط كنتورها عند الكنتور ٦٢ م فوق مستوى سطح البحر، ثم أخذت المدينة في الامتداد السكتى صوب الجنوب الشرقى حتى شاطئ خليج طنجة، وكان اختيار هذا الموضع يخضع أكثر من غرض، حيث كان يحقق الحماية والاستكشاف في نفس الوقت لما يأتى من البحر أو من الداخل.

وتوضح الخرائط والصور الجوية أن الكتلة المبنية لمدينة طنجة قد أخذت في الامتداد والتوسع من نواة المدينة باتجاه الداخل، على شكل نصف دائرة يحدها الخليج شرقاً وجنوباً بشرق وساحل المضيق شمالاً بغرب حيث يفرض وجود الساحل هذا الشكل عادة على المدن الساحلية. وتمتد المدينة حالياً من المدينة العتيقة صوب الداخل في جميع الاتجاهات، مع وجود محور ظاهر ومتميز صوب الجنوب والجنوب الغربى. حددته وتحكمت فيه طبيعة موضع طنجة

(١) إسماعيل، أحمد على، (١٩٩٠)، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٤، ص ٢٥١.

(٢) Ponsich, M.: (1970), op. cit., p.10.

* يطلق تعبير المدينة (على اللغات الأجنبية مدينة أيضاً) على النواة الأصلية من المدن في المغرب العربى.



شكل (٧) مورفولوجية نواة مدينة طابجة

PONSICH, M., (1970), *op. cit.*

المصدر: عن

المتميز حيث كتلة جبلية شرقاً وكتلة جبلية غرباً ثم سهل الفحص الذى يبدأ من خليج طنجة صوب الداخل حيث يتسع ويتصل بسهول الهبط والغرب غرباً، وسهل دار الشاوى وبن عروس جنوباً.

وبذلك يمكن تحديد مجال الموضع الطبى لطنجة من رأس ملاهاط شرقاً (طرف خليج طنجة الشرقى) حتى كتلة كيب سبارتل الجبلية غرباً على شاطئ المحيط الأطلنطى مما يتيح لطنجة واجهتين بحريتين : واجهة متوسطية وأخرى محيطية، ويتوسط هاتين الكتلتين الجبليتين وصوب الداخل من خليج طنجة منطقة أقل انخفاضاً تشغلها سهول الأودية العديدة التى تقطعها مكونة لفحص طنجة، ويحدد المنطقة جنوباً وادى كبير نسبياً يمتد باتجاه جنوبى غربى ليصب فى المحيط، وهو وادى المهاره، الذى يتصل بوادى تهادرت، وقد كانت مناطق السهول فى الماضى عبارة عن بحيرات شاطئية لمنطقة بوجادور (بوكندور) وبوخالف على المحيط، ومقوغا والسوانى على الخليج^(١). وما زالت المدينة فى فوها السريع تلتهم البيئة الطبيعية حولها، حيث تتحول الأراضى الزراعية والغابات إلى مناطق سكنية وهوامش حضرية وشبه حضرية.

ثانياً: البنية والتركيب الجيولوجى :

يتميز ظهير طنجة ببنية جيولوجية معقدة شكلتها الالتواءات غير المنتظمة والزاحفة والمستلقية مع سيادة صخور غير منقلبة للماء، وذلك ما اتضح من خلال دراسة الموقع الفيزيوجرافى، ولعل أبلغ دليل على تعقد بنية هذا الموقع والموضع هو النقص الكبير على مستوى الدراسات الجيولوجية^(٢).

وتأتى صعوبة وتعقد بنية طنجة كنتيجة لتداخل أربع طبقات (Nappe)* على أساس صخرى سابق (طية محلية) (Autochton) أو وحدة طنجة، ويزيد من التعقيد والصعوبة الاختلاف الكبير فى التركيب الصخرى بين الطبقات المتداخلة المختلفة، ويكون التداخل والاختلاف بدرجة كبيرة وسريعة على المستوى المساحى الصغير الذى يصل فى بعض الأحيان إلى عدة أمتار^(٣).

ومن استقراء الخريطة الجيوتقنية بمقياس ٢٥٠٠٠/١ وتحليل عناصرها يمكن تحديد امتداد وتوزيع الطبقات الزاحفة السابقة، وكذلك تحديد امتداد وحدة طنجة التى تمثل طية محلية أساسية سابقة أى التواء فى نفس مكان الصخور، أما الطبقات الأربع السابقة فتتنمى إلى مجال الريف الخارجى، حيث تكون الطبقات زاحفة منقلبة وتسمى طبقات الفلايش (Flysch) الذى يعنى طفل التخوم الألبية، بينما تنتمى وحدة طنجة تنتمى إلى مجال الريف الداخلى وتمثل وحدة أصلية^(٤). كما توضح الخريطة المذكورة أيضاً التركيب الصخرى خلال الزمن الرابع وما قبله وكذلك

Ibid., p.10.

(١)

(٢) Andre, A. et Elgharbaoui, A.; (1973), "Aspects de la Geomorphologie Littorale péninsule de Tanger," R.G.M., No.23 - 24, p.p. 137.

(٣) Bryssine, G.; (1971) les sols de la Region de Tanger, Memoir explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1/25000, Service Geologique du Maroc, Rabat, p.148.

(٤) Belfguith, M. et Fadloulah, A.; (1977), "Le Vocabulaire Geographique, Rabat.

A Dictionary of the Natural Environment, (1979) English - Arabic, Prepared by Al - Khatib, A. sh.; to accompany A Dictionary of the Natural Environment by Monk house, F.J. and Small, J.; Lebanon.

* Nappe - طية زاحفة منقلبة و = أيضاً allochton بالفرنسية بينما Autochton - طية محلية .

الطبقات ونظامها.. والأشكال الجيومورفولوجية التي توجد في هذه المنطقة. لذا سيكون الاعتماد على هذه الخريطة أساسيا بالإضافة للخريطة الجيوتقنية ١/٤٠.٠٠٠ والخريطة الطبوغرافية ١/٥٠.٠٠٠ و١/١٠٠.٠٠٠، وذلك لتحليل خصائص البنية والتركيب الجيولوجي ومظاهر السطح في هذا المبحث. إذا يمكن تحديد بنية طنجة وظهرها جيولوجيا في أربع طبقات زاحفة متداخلة بالإضافة إلى وحدة طنجة (Unité de Tanger) وهذه الطبقات (Nappes) هي:

١- طية تيزيران ٢- طية بني إيدر ٣- طية ملوسة ٤- الطية النوميديّة.

وقد أخذت هذه الطبقات في التكون منذ الزمن الثاني وأثناء الزمن الثالث والرابع وما زالت تتشكل بفعل التعرية الشديدة التي تتعرض لها وخاصة التعرية المائية^(١). وفيما يلي تعريف بهذه التكوينات التي يوضحها شكل رقم (٨) وشكل رقم (٩).

أ - طية تيزيران:

وامتدادها في الشرق أكبر وتنتمي للكريتاسي، وتتداخل شمالا باتجاه ساحل المضيق مع طية بني إيدر وطية ملوسة. وتتداخل هذه الطبقات مع بعضها كجزر أبعد ما تكون عن الامتداد المتصل رغم صغر مساحة المنطقة مما يدل على شدة التعقيد، وتركيبها الصخري من الطفل الرمل، والصلصال، والطفل الجيري، والرمل، والحجر الجيري مع صلصال، وطفل متعدد الألوان. وتنتمي هذه التكوينات إلى مقدمة الألب ومعظم هذه التكوينات غير منفذ للماء.

ب - طية بني إيدر:

وامتدادها أيضا في الشرق أكثر من الاتجاهات الأخرى وتمتد مع ساحل المضيق شرق ملاحا وتستمر في الامتداد صوب الجنوب ويقطع سبائكها التداخل مع الطبقات الأخرى النوميديّة في الشمال على ساحل المضيق صوب الجنوب وطية تيزيران وكذلك طية ملوسة، وتنتمي للزمن الثالث وخاصة الأوليوسين .

وتركيبتها الصخرية من الرمل الكلسي والصلصال الرمل مع شطوط جيرية. وهي أيضا في معظمها صخور غير منفذة للماء، كما تتضمن العديد من الشقوق التي تساهم في اختزان بعض الماء.

ج - طية ملوسة:

وتتوزع أيضا شرق مدينة طنجة مع اتجاه عام من الشمال إلى الجنوب محاذية لوحدة طنجة ومتداخلة أيضا مع الطبقات الأخرى وتحتل جانب من خليج طنجة إلى الشرق من وادي ملال ثم إلى الغرب منه في القطاع الأعلى من الوادي. كما تحيط بأجزاء الطية النوميديّة غرب مدينة طنجة (وحدة كيب سبارتل الجبل الكبير)، وشمال وحدة طنجة. كما تظهر إلى الشرق من رواسب واد اليهود (غرب المدينة).

وتتنتمي للكريتاسي الأسفل (مقدمات الحركة الألبية) (Aptien Albien) وكذلك الكريتاسي الأوسط والأعلى والأيرسين (أي خلال الزمن الثاني وأول الثالث).

(١) Humbert, M. et Mariotti, M.V.; (1971), "Etude Geotechnique", p.p.61 - 100, Mem explicatif de la carte geotechnique de Tanger au 1/25000 contribution a la connaissance du Tangerois, (geologie, hydrogeologie, geotechnique, sismicite, oceanographie physique, sols, Vegetation, Implantation humaine), Service Geologique de Maroc, Rabat.



شكل (٨) التركيب الجيولوجي في منطقتة طنجة

المصدر: Humbert, M., (1971), Cart geotechnique de Tanger au 1:25000



وتركيبها الصخرى من الصلصال الطيني الأزرق مع قليل من رمال الكوارتز (كريتاسى) ومن رمال الكوارتز الهنية شديدة الصلابة (مرو) ترجع للكريتاسى أيضا. وكذلك رمال ناعمة مع طفل وصلصال (كريتاسى)، وكذلك الصلصال الجبرى والطيني، والحجر الرملى (ينتمى للأبوسينى) وكذلك طفل وكلس متبادل.

د . الطية النوميديّة :

ويرتبط توزيعها بالمناطق المرتفعة فى شمال غرب طنجة حيث كتلة كيب سبارتل الجبل الكبير، الجبل، مرشان) وكذلك فى شرق رأس ملباطا على ساحل المضيق، كما تظهر على شكل جزر متداخلة مع وحدة طنجة وكذلك مع طية ملوسة، وتنتمى للزمن الثالث الأبوسينى والأولييجوسين وهى أحدث الطيات، تركيبها الصخرى من الحجر الرملى، والحجر الجبرى، مع صلصال وطفل متعدد الألوان، ورمال خشنة، وشطوط رملية وحصوية، وصلصال أحمر.

هـ . وحدة طنجة:

يرتبط توزيعها بالمناطق المنخفضة وتمتد وسط المنطقة بين كتلة أنجرة بطياتها شرقاً، وكتلة كيب سبارتل والجبل الكبير بطياتها غرباً، وتمتد أيضا باتجاه من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، كما يمتد القطاع الأكبر من الكتلة المبنية لطنجة فوق هذه الوحدة من جنوب المدينة العتيقة حتى جنوب كتلة المدينة الحالية أما القطاع الشمالى من طنجة فمبنى فوق الطية النوميديّة. وتنتمى وحدة طنجة للزمن الثانى الكريتاسى والأبوسين من الزمن الثالث، بالإضافة إلى تكوينات الزمن الرابع التى تغطى أجزاء منها وخاصة الرواسب الفيضية والبحرية. تركيبها الصخرى من الطفل الشبسى والصلصال الأزرق، والصلصال الشبسى (صخور طينية) . بالإضافة إلى رواسب الزمن الرابع والتى لمجدها أيضا فى أجزاء كثيرة من مناطق الطيات الزاحفة السابقة. وتغطى رواسب الزمن الرابع هذه أجزاء كثيرة من وحدة طنجة تتكون من التكوينات والرواسب القارية فى السهول الفيضية للأودية (رواسب الفيلافرانشيا)، ثم السلطانى الغربى والحالى، وذلك على ضفاف الأودية، وهى أساسا خليط من الطمي الصلصالى يمثلها داخل مدينة طنجة وادى ملال (حيث المشروع السياحى السكى خليج طنجة)، ثم وادى مغوغا حيث المناطق الصناعية، وادى السوانى الذى يقطع المدينة فى أكتف قطاعاتها السكنية، وادى اليهود من الجنوب إلى الشمال بين هضبة مرشان والجبل، فرواسب وادى الأشجار غرباً الذى يصب قرب كهوف هرقل، فوادى مديونة، وادى بوخالف (حيث مطار طنجة بوخالف) غرباً. وهناك رواسب فيضية أخرى تتكون من الطين والطفل الشبسى تتوزع فى جهات منتشرة بين الأودية وتكوينات وحدة طنجة الظاهرة. أما الرواسب الشاطئية للزمن الرابع فمستقر بمحاذاة السواحل وإلى القرب منها. كما تشغل القطاع الأوسط والشرقى من المدينة باتجاه الغرب بين رواسب وادى السوانى الفيضية وتكوينات الطية النوميديّة شمالا. وتتكون هذه الرواسب من الرمل الجبرى، كما تظهر سطحية ظاهرة فى الأراضى غير المبنية أو غير المرصوفة فى جهات عديدة من المدينة خاصة فى الحى الإدارى وحى المصلى وقرب شارع الجيش الملكى (الكورنشى*).

* وقد شاهدت الباحثة هذه التكوينات ولاحظتها واضحة أثناء التجوال بالمدينة من أجل البحث الميدانى .

ثالثاً، مظاهر السطح :

تقدم منطقة طنجة نموذجاً لمنطقة ديناميكية في جيمورفولوجيتها، كما تختلف فيها التكوينات ما بين تكوينات قديمة، وأخرى حديثة جداً، وخاصة في الرواسب الفيضية للأودية، ومصائد الزمن الرابع، ونظراً لوقوع طنجة في إقليم رطب يتميز بالتساقط الغزير والسريع والمركز أيضاً في فصلين من السنة (الخريف والشتاء)، فإن هذا العامل بالذات له تأثير كبير وما زال في تشكيل سطح الإقليم، خاصة مع خصائص التركيب الصخري السائد الذي يتميز بالتكوينات الرخوة والهشة، كما يتميز بعدم النفاذية، بالإضافة إلى طبيعة الالتواءات المعقدة (زاحطة)، والانحدارات الشديدة وكذلك مع خصائص وطبيعة السهل الطيني والطفلي (الصلصال الشسعي) لفحص طنجة، والذي يتميز أيضاً بالحافات والتلال والمنخفضات الطينية، حيث تؤثر التعرية المائية بشدة في تشكيل المنطقة بنحت المرتفعات، والسفوح المنحدرة، وتمسيق الأودية، كما تصبح التكوينات الرخوة والصلصالية في المناطق المنخفضة مرحلة وسهنة في فصل المطر^(١).

كما أن للرياح السائدة أثر كبير في تشكيل سطح الأرض، وخاصة في منطقة السواحل وخليج طنجة، ويظهر تأثيرها على الشاطئ الصخري، والشاطئ الرمل على السواء، وكذلك الأمواج والتيارات والمد والجزر كلها عوامل طبيعية تتضافر مع التركيب الصخري وطبيعة السطح في جعل هذه المنطقة ديناميكية مورفولوجياً... كما تميزها بالصعوبة التي تعد إحدى أهم خصائص موضع طنجة.

وقد ساهم الإنسان أيضاً في تغيير البيئة الطبيعية، مما أدى لخلق مشكلات جديدة، كما ساعدت عوامل التعرية الأخرى في عملها، فقد أزال الإنسان الغابات، فتعرضت تربة السفوح للانجراف والزحف^(٢). كما أدى بناء وإنشاء كاسر أو حاجز الأمواج الطويل على طرف خليج طنجة الغربي إلى زيادة الإرساب غرب المكسر في اتجاه المضيق غرباً، بينما أدى وجوده إلى زيادة النحر في شاطئ خليج طنجة جنوب وشرق مكسر الأمواج، لذلك يحتاج خليج طنجة لحماية شديدة من تأثير عوامل النحر التي تؤدي إلى تراجع الشاطئ الرمل والصخري المعرض للتآكل والتراجع وتكوين الجروف الساحلية^(٣).

ونظراً لصعوبة موضع طنجة، بالإضافة إلى خصائص المدينة كمدينة تاريخية ومدينة سياحية، تتميز بالنمو العمراني العشوائي الذي انتشر في بيئتها الطبيعية الصعبة. والتي تحتاج لمجهود كبير لإعادة تخطيطها، أو لوضع الخطط للنمو المستقبلي الموجه، فإن دراسة خصائص الموضع المورفولوجية تعد من الأهمية بكان بالنسبة لمدينة طنجة ذات الاختلافات الموضعية الكبيرة والسريعة.

(١) Humbert, M.; (1971), "Geologie et Morphologie", Memoir explicatif de la Cart geotechnique de

Tanger au 1/25000, service Geologique du Maroc, Rabat, p.p.31-45.

(٢) Ionesco, T.; (1971), La vegetation de la Region de Tanger", Memoir explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1/25.000 Service Geologique de Maroc, Rabat. p.p.157 - 163.

(٣) - Group hullt, S.d.a.u., (1981), 3 eme partie chap. 18 "environnement, op. cit., p. 876.

من تحليل خرائط الموضع^(١). والصورة الجوية^(٢). والتي سيكون الاعتماد عليها أساسياً بالنسبة لهذا البحث*
- يمكن تحديد ثلاث وحدات مورفولوجية أساسية تميز مدينة طنجة ومحيطها في إطار الموضع، هذه الوحدات هي.
(من الغرب إلى الشرق):

أ. كتلة كيب سبارتل - مرشان الجبلية .

ب. وحدة الفحص وهي وحدة سهلية تمتد من خليج طنجة صوب الجنوب والجنوب الغربي.

ج. كتلة الحجر وهي وحدة جبلية تمتد شرق طنجة من سواحل خليج طنجة الشرقية باتجاه شمالي - جنوبي،
ويوضح الشكل رقم (١٠) ، خطوط الكنتور ومورفولوجية السطح، كما يوضح الشكل رقم (١١) الانحدار في
مناطق طنجة، ومن متابعة هذه الخرائط يمكن تحليل الخصائص المورفولوجية للوحدات التالية.

١. الكتلة الجبلية كيب سبارتل - مرشان.

وتشرف هذه الوحدة الجبلية على مضيق جبل طارق من الطرف الغربي لخليج طنجة وحتى المحيط الأطلسي
غربا الذي تشرف عليه أيضا من خلال كيب سبارتل. يحد هذه الكتلة من الداخل (جنوباً) الطريق الثانوي رقم ٧٠١
من كهف هرقل على المحيط الأطلسي باتجاه الشرق حتى التقائه بالطريق رقم ٧٠٢ (الثانوي أيضا) والمتجه من
المطار صوب المدينة شرقاً . وتشرف هذه الكتلة بانحدار شديد . يوضعه تقارب خطوط الكنتور . على مضيق جبل
طارق والمحيط، حيث الشاطئ صخري غير مضياف في جل قطاعاته، والحوادث الجبلية والجروف الساحلية عمودية أو
شبه عمودية على ذلك الساحل بارتفاعات مختلفة.. أما الانحدار نحو الداخل فهو متدرج نسبياً نحو سهل هو خالف
ويؤكد وباقى فحص طنجة. ومتوسط الارتفاع من ١٥٠ م إلى ٢٠٠ م وفيما عدا القطاع الشمالي (الغربي) من
هذه الكتلة، نجد أن مورفولوجيتها هضبية. وهي أكثر ارتفاعاً غرباً ويقل ارتفاعها بالاتجاه شرقاً وجنوباً.
ويمكن أن تميز في هذه الوحدة ثلاث قطاعات مورفولوجية ثانوية. وهي:

١. أ. القطاع الشمالي الساحلي : (La Bordure septentrional du Massif)

وتشكل المصاطب والمدرجات والشطوط والحدافات مورفولوجية هذا القطاع، وتتمثل المظهر الأساسي لأهم
المرتفعات، وخاصة في غرب هذا القطاع. ويمحاذاه المضيق وباتجاه الشرق يقل الارتفاع بالاتجاه من كيب سبارتل
أقصى غرب الكتلة وحتى مدينة طنجة العميقة في أقصى شرق الكتلة، أعلى الجبال من الغرب جبل سلوقيا في

(١) - Humbert, M.; (1971); carte geotechnique de Tanger au 1/25000, service geologique du Ma-
roc.

(٢) - Humbert, M.; (1971), Cart de Zonalite Geotechnique Echelle 1/40000, service geologique
du Maroc.

- Gallot, G.; (1989), "Cart ville de Tanger", echelle 1:10.000, cabinet Topographique, Tanger.

- Gallot, G.; (1988), "photo aerienne ville de Tanger", echelle 1:30.000, Tanger.

- Gallot, G.; (1981), "photo aerienne ville de Tanger", echelle 1:17.500, Tanger.

- Gallot, G.; (1973), "photo aerienne ville de Tanger", echelle 1:15.000, Tanger.

- Gallot, G.; (1963), "photo aerienne ville de Tanger", echelle 1:26.000, Tanger.

لغة المصادر بل ندرتها ولكن الباطنة من الحصول على هذه الصور والخرائط بصعوبة بالغة وهي تفني عن الكثير من المصادر الأخرى
بالنسبة لكل رسالة.

أقصى الغرب ٣٢٦ م (حيث قمة جبل رندا)، ثم الجبل الكبير (جبل لكبير) ٢٥٦ م، ثم الجبل الجديد (الجبل) ٢١٢ م، ثم هضبة مرشان ٩٨ م حيث نواة مدينة طنجة، المشار إليها سابقاً في أقصى شرقها مع أعلى كتور، ويتميز هذا القطاع أيضاً بالقباب المحنكة كما يتميز أيضاً بصعوبة اختراقه ويكونه غير مأهول بالسكان وخاصة في الغرب بسبب وعورته وشدة انحداراته، وكثافة غاباته. والشاطئ هنا صخري ذو حافات وتعرّجات، كما تنتشر به الصخور الناتجة عن حطام الصخور من الجبال، والشاطئ معرض للعواصف (Vagues) باستمرار، وتتابع فيه الحافات نحو البحر، وخاصة في الجزء الغربي من كيب سبارتل حتى رأس الحمام (Point pigeon). وباتجاه الشرق نجد نطاقاً أوسع وأخفض نسبياً يقدم منفلاً إلى المضيق وتناقضاً مع النطاق السابق، مع كثافة في النبات أيضاً وانتشار الحدائق والقصور الملكية وقصور الأمراء العرب، هنا المنظر يذيع مكشوف على «البلقدير» ذو طقس مميز.

وبالاتجاه شرقاً حتى رأس اليهود (Pointe des Juifs) يسود الشاطئ الصخري مع اقتراب الحافات من الساحل حيث الحجر الرملي، والذي يستمر باتجاه مرشان حتى المكسر الكبير (حاجز أمواج الميناء)، والإتحدارات كبيرة وخاصة على الساحل، والشاطئ صخري (حجر رملي مع صلصال)، وتكشف هذه الصخور وخاصة على منحدرات الساحل بسبب إنزلاق الحطام والصخور والركام باتجاه المضيق. بين الجبل الجديد وهضبة مرشان يمتد وادي اليهود الذي يمثل عنقاً أو خانقاً بين الجبل والهضبة في قطاعه الأدنى، حيث يصب في المضيق ويقابل مصبه شاطئ رملي صغير يمثل استثناء في شواطئ الوحدة الصخرية. هنا شاطئ متميز ومضيق على طول الشواطئ غير المضيفة، إلا أن وادي اليهود يمثل مصرفاً لنفايات المدينة السائلة مما يهدد أو يهدد الشاطئ والمضيق بالفعل *.

وفي أقصى الغرب جنوب كيب سبارتل على المحيط يوجد شاطئ رملي آخر صغير محمي من الرياح بواسطة كيب سبارتل وهو شاطئ مديونة. وتتميز منطقته الجبل الكبير والجبل الجديد وكيب سبارتل بكثافة الغطاء النباتي^(١). كما تمثل منطقة سياحية ومتنفساً هاماً للمدينة التي فقدت الكثير من خصائصها الطبيعية وغاباتها وأراضيها الزراعية أثناء لموها العشوائي الذي التهم جانباً كبيراً من بيئتها.

١-ب- القطاع الأوسط من كتلة كيب سبارتل - مرشان:

ويمتد هذا القطاع أيضاً من الغرب إلى الشرق جنوب القطاع السابق، وهو قطاع طويل تنصرف مياهه في اتجاه الشرق صوب «وادي اليهود» عبر روافده، كما تنصرف غرباً حيث وادي «البوري» الذي يتجه صوب المحيط حيث وادي وسهل «مديونة» في قطاعه الأدنى.

وتنصرف معظم المياه شرقاً عبر وادي «رحراح» واتجاهه شرقي صوب وادي اليهود، وهو اتجاه معاكس لاتجاه الانخفاض العام وهو شمالي جنوبي. كما تتفجر العديد من الينابيع والعيون الصغيرة بالمياه في هذه المنطقة مما يساعد على ري الحدائق والبساتين القائمة على التكوينات الصلصالية الرملية، وهي ذات

* ملاحظة أثناء الدراسة الميدانية وكذلك

- S.d.a.u., (1981), op. cit., p. 860.

- Ionesco, T.: (1971), op. cit., p. 158.



الخريطة (الكتورية لـ)

Handed, R., (1983). Contour map of the region, 1:50,000. 1:50,000.

(1:50,000)

صورة جوية لمدينة طنجة وبيئتها (١٩٨١) ويظهر موضع مدينة طنجة بامتدادها العمراني على سهل الفحص بين كتلة أنجرة
شرقا والجبل الكبير وكيب إسبارتل غربا ، كما تظهر النواوير المتناثرة والأودية ووادي بوخالف حيث مطار طنجة.



أهمية خاصة في هذا القطاع.

١-ج- القطاع الجنوبي أو الداخلى من كتلة كيب سبارتل - مرشان؛

وهي أيضا منطقة ذات اختلافات مورفولوجية تقسمها الأودية العميقة، ذات نمط التصريف المتشعب وانحدار هذا القطاع صوب هوامشه ويزخر القطاع بأشكال جيومورفولوجية هضبية في مجملها تنخفض بصفة عامة كلما اتجهنا شرقاً، كما تظهر الحافات والمنحدرات الصخرية، أما الهضاب فهي من القرب إلى الشرق على التوالي. هضبة مديونة ٢٥٣م، ثم هضبة سيدى عمار ٢٠٥م، خندق جور ١٣٧م، ثم مرهايار ١٧٦م، ثم كودية إصرار ١٨٢م، ثم هضبة كورياندا (شمال شرق القطاع) بين روافد وادى اليهود (وادى كورياندا) ووادى رحراح (١٥٠م)، كما يتميز هذا القطاع بالقباب المحلبة. وتنحدر الأودية شمالا صوب وادى رحراح (رافد وادى اليهود) وشمال شرق وشرق صوب وادى اليهود، وجنوبا صوب وادى بوخائف، وجنوباً بغرب صوب وادى أشقار. ويشرف هذا القطاع على سهول الفحص من خلال كنتور ١٠٠م، وتنتشر في هذه الوحدة أشكال جيومورفولوجية عديدة منها الحافات ذات الانحدار في جانب واحد (كويستا) والشطوط الرملية حيث تشكل الحافات هيكل السفوح، والمظهر الجانبي للسفوح يبدو منتظماً نسبياً، لوقوعها في منطقة أقل رطوبة وأقل تعرضاً للرياح عن جبهة المضيق، كما أن تركيب هذا القطاع أكثر بساطة. ويعانى هذا القطاع أيضاً من المجراف التربة والانزلاقات الأرضية، والنحت المائى بوضوح حيث تؤدي الأمطار إلى جريان الأودية والمسيلات التي تنحت بشدة في الصلصال، ويؤدي هذا النحت الرأسى إلى نشأة العديد من المسيلات والحدول والمجارى المستقيمة (Sills) والمتوازيه (Rigoles rectuignes) التي تظهر على شكل سلسلة متوالية من النتوءات على قاعدة الرصيف الرملى (سلسلة من النتوءات (Succession de ressouts)^(١)). وتنتمى هذه الكتلة من طنجة إلى الطبقة النوميديّة بتكويناتها من الحجر الرملى الخشن والشطوط الحصوية والصلصال الأحمر. كما توجد رواسب الزمن الرابع، والتي تظهر على سفوح هذه الكتلة ومنحدراتها على شكل حطام صخرى وركامات صخرية وخاصة باتجاه شاطئ كيب سبارتل على المحيط والمضيق، والقطاع الغربى من السفوح المتجهة إلى المضيق. وهي ناتجة عن الانزلاقات الأرضية والتعرية. كما تظهر في القطاع الأوسط منها وفي أجزاء متفرقة من هوامش القطاع الجنوبي، وقيل هنا إلى كونها رواسب رملية جيرية أو صلصالية. مما يؤكد الرأى السابق من أن القطاع الجنوبي أقل رطوبة، وأن الانزلاقات الأرضية والتعرية أشد في القطاع الشمالى عن الجنوبى، وإن كانت شديدة في كل القطاعات^(٢).

ويدخل جزء من هذه الوحدة في النطاق المبنى للمدينة بالفعل وهو الجزء الشرقى منها وحتى الجبل الكبير كما توجد العديد من الدواوير وهوامش طنجة الريفية وشبه الحضرية وهو مجال للاستثمارات السياحية التي ظهرت بالفعل ورصدت إبان البحث الميدانى. وكذلك هناك محاولة للحفاظ على بيئة هذه الكتلة الغابية من الامتداد العمرانى الذى بدأ يزحف عليها، حيث تمثل المواقع الطبيعية جزء شديداً الأهمية في حياة مدينة طنجة، وتعد منطقة الشريط

(١) - Humbert, M.: (1971), Geologie et Morphologie, op. cit., pp. 31-47.

(١)

(٢) - Cart Geotechnique de Tanger (1971), Echelle 1/25000 (lithologie-stratigraphie-Morphologie).

الساحلى من المضيق إلى الأطلنطى ذات طابع فريد، إلا أنها معرضة للتدهور السريع^(١).
ولشواطئ هذه الكتلة أسماء محلية، وهى من الشرق إلى الغرب، شاطئ «بوقنادل» وتشرف عليه المدينة العتيقة وهضبة مرشان، وهو شاطئ صخرى فى معظمه، ثم شاطئ «المرقلة» صخرى فى معظمه إلا من منطقة مصب وادى اليهود الرملى، ثم شاطئ الجبل الكبير وكيب سبارتل وهى شواطئ صخرية أيضا ذات حوائط صخرية عالية رأسية. والشاطئ الخاص بكيب سبارتل يشرف على المحيط حيث دوران طرف إفريقيا الشمالى الغربى من شاطئ المضيق إلى شاطئ المحيط الأطلنطى، ثم شاطئ مديونه، وهو شاطئ رملى يمتد من كيب سبارتل وحتى كهف هرقل^(٢) وهو من الكهوف الكارستية.

٢. سهل الفحص وتلاله:

ويمتد هذا السهل من خليج طنجة ما بين وادى «ملاح» والمينا - صوب الجنوب والجنوب الغربى، وهو محدد طبيعيا بالكتلة الجبلية (كيب سبارتل - مارشان، ومياه خليج طنجة ومن الشرق بتكوينات وتشكيلات الكتلة الجبلية «أنجرة»، والتي تمتد إلى الشرق من وادى «ملاح»، ويتسع السهل باتجاه الداخل. وتقع بهذا السهل محاور الإتصال الرئيسية بين طنجة وباقى البلاد حيث الطريق الرئيسى رقم ٣٨ من طنجة إلى تطوان، والطريق الرئيسى، رقم ٢ باتجاه الرباط، وكذلك خط السكة الحديد الوحيد والرئيسى من طنجة إلى الرباط وداخل الدولة. بالإضافة لعدد من الطرق الثانوية منها الطريق الثانوى ٧٠٢ من المدينة باتجاه مطار بوخالف (فى سهل وادى بوخالف). والطريق رقم ٧٠٣ والطريق ٨٠٠٣ الثانوى صوب الجنوب.

وتعتبر هذه الوحدة المورفولوجية منطقة تجمع لمياه العديد من الأودية التى تنصرف إلى خليج طنجة وساحل المضيق (أى البحر المتوسط) والتى تنصرف إلى المحيط الأطلنطى. حيث تنصرف أودية ملاح وماغوغا، والسوانى واليهود إلى البحر المتوسط، ثم وادى بوخالف وبوكدور ووادى المهاره حيث يتصل بوادى الحشف ويمضيا فى وادى واحد وهو وادى تهادرت صوب المحيط. وتتميز بيئة سهل الفحص بظاهرة مورفولوجية واضحة وهى التلال المستديرة. بالإضافة للأحواض الفيضية، وأهمها حوض ماغوغا العروامة فى الشرق وحوض بوخالف فى الغرب. ويمكن أن نميز فى هذا السهل عدة وحدات مورفولوجية ثانوية مهمة فى نفس الوقت لأن هذا السهل هو مجال نمو طنجة الكثيف والسريع، كما أنه موضع التخطيط، وإعادة التخطيط بسبب النمو العمرانى العشوائى الذى شمل جزء كبير منه وخاصة جنوب وجنوب غرب وجنوب شرق المدينة، وفيما يلى شرح للوحدات المورفولوجية بالسهل.

٢. أ. التلال المرتفعة:

وتتوزع جنوب طنجة باتجاه الشرق، حيث تظهر العديد من التلال المنفردة والمرتفعة والتى يتراوح ارتفاعها من ٨٠م إلى ١٢٠م، وأكثر هذه التلال ارتفاعاً تل بنى أورباغل ١١٥م، ونى تونين ١٢٤م، ونى مكادة القديمة

(١) - Groupe huit, S.d.a.u., (1983), ere partie, op. cit., p. 123.

وكذلك الدراسة الميدانية.

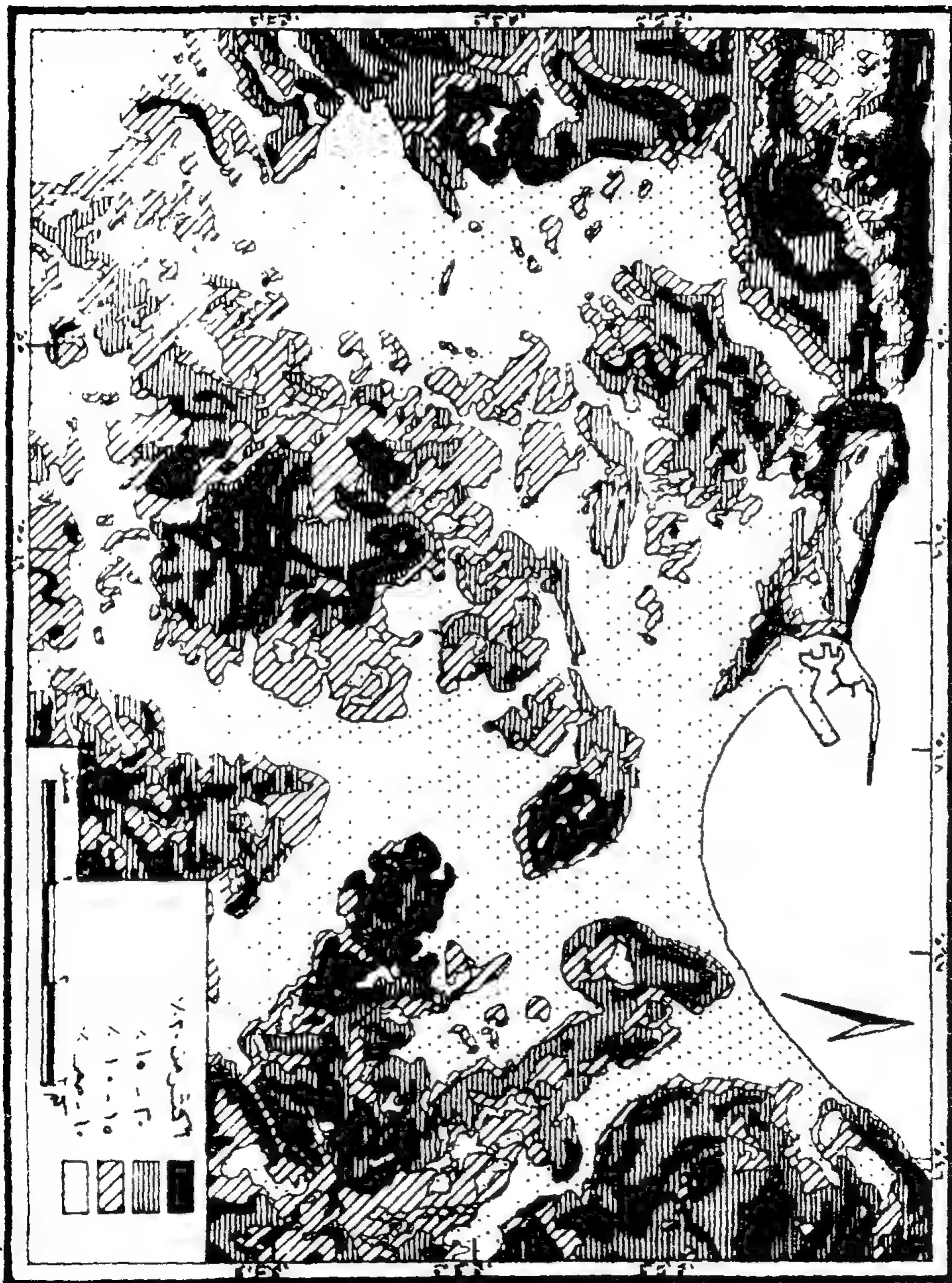
(٢) - S.d.a.u., (1983), 3 ème partie, op. cit., p. 867.



صورة جوية لخليج طنجه (في الستينات من القرن العشرين) وتظهر بعض معالم وحدة طنجة حيث تل الشرف وسهل الفحص ووادي ماغوغا وتل ماغوغا الكبيرة وإلى اليمين تل طنجة البالية ورأس ملاباطا كما يظهر في أعلى الصورة الشاطئ الإسباني .

البحر الأحمر في سلطنة

مكة ()



١٠٠ م ، وتقع بين طريق الرباط الرئيسى رقم ٢ ، والطريق الثانوى رقم ٧٠٣ (العروامة) . وتتكون هذه المنطقة من الطمي الشستى المختلط بالكلس الجديد ، وتعمل عوامل التعرية - وخاصة المائية فى فصل المطر بشدة فى هذه المنطقة ، فتظهر المسيلات (الأودية الصغيرة العميقة) (Profondement Ravin) والتي تعمق فى التكوينات الطينية ، وتنحدر على سفوح التلال فى جميع الاتجاهات ، حيث يكون الجريان شديد بسبب الجاذبية ، وتتركز الرواسب وخاصة فئات الصخور الشستية الطينية فى بعضى التلال والمنخفضات . كما تصود رواسب الصلصال لعدة أمتار ، وإلى الشرق من التلال السابقة تقع هضبة «العروامة» و «عزب أبوكيو» بين وادى عروامة غرباً ووادى ماغوغا شرقاً . (وادى العروامة رافد كبير لوادى ماغوغا) . وتعمل الجارى الصغيرة على تقطيع هذه الهضاب بالتساوى ، واتجاه هذه الأودية شمالى جنوبى وتتصل بوادى ماغوغا* ، وهذه الأودية من الغرب إلى الشرق هى وادى «بن عمار» ، ثم وادى «بن حيون» ، بالإضافة إلى عدد كبير من الروافد والمسيلات الرافدة لهذه الأودية التى تتجه شرقاً لمصرفها وادى ماغوغا أو وادى العروامة الذى يجرى إلى خليج طنجة.

وتتراوح الارتفاع هنا من ٨٠ الى ١٢٢ م (هضبة العروامة) والاتجاه سافلة وادى ماغوغا وإلى الغرب منه عند سهل «بلازاتورو» ساحة الثيران* تصادف بعض التلال المنعزلة والقريبة من قلب مدينة طنجة أهمها تل الشرق المخروطى ١٠١ م ، والذي يمثل موضعاً فريداً يشرف منه على خليج طنجة ومدينة طنجة كلها . وإلى الشرق من سافله وادى ماغوغا يوجد تل طنجة الحالية ٦٣ م ، وإلى شرقه وادى «ملاح» حيث يشرف أيضا على خليج طنجة ومدينة طنجة . وإلى الجنوب من طنجة الحالية بين وادى «ملاح» وامتداده فى وادى «ماسمين» شرقاً ووادى ماغوغا غرباً تظهر التلال والتضاريس بصفة عامة أكثر ارتفاعاً حيث تتراوح بين ١١٠ م و ١٥٥ م لماغوغا الكبيرة و ١٥٥ م ثم كودية بئر طاهرة ١١٤ م شرق ماغوغا ، و كودية لامارا ١٥٣ م فى جنوب شرق المنطقة غرب وادى ماسمين ، ثم كودية الحرشه ١٥٥ م فى الوسط . والتعرية المائية هنا شديدة أيضا تقطع السفوح والحقافات ، حيث تطرد المنطقة إلى أراضى سيئة (bad lands) وتكرر أيضا على السفوح الصلصالية . يبقى من أشكال التلال المرتفعة تل منفرد أكثر صلابه تركيبه الصخرى من الحجر الرملى والجبرى ارتفاعه ١٧٢ م فى أقصى جنوب شرق المنطقة ، ويمثل شكلا مورفولوجيا خاصاً على شكل قبة (dome) تتألف من الفلش (طفل التخوم الأكمية) ، والحجر الجبرى الصلصالى فوق طبقات من المارن (الطمي) وهو تل بني أوسين.

٢ . ب . التلال الوسيطة:

على محور طريق الرباط تمتد التلال الوسيطة بين قمم الكتل التلية المرتفعة وأحواض الأودية الكبيرة فى سهل الفحص (ماغوغا - بوخالف) . ويمكن تميز عدد من التلال الصغيرة ذات الشكل المورفولوجى المميز والتي تظهر على شكل الهوة المستديرة فى اللاتسكيب ، أى أنها تمتد إلى الغرب من وادى ماغوغا (غرب بلازاتورو) حيث تلال بني مكادة الجديدة ، السواتى ، بن ديان ، وتتل مناطق سكنية كثيفة فى جنوب مدينة طنجة.

* وقد أصبح قناة لصرف مياه المنطقة الصناعية والمنطقة السكنية وقد كانت ساحة ليران أسبانية فعلية ومازالت حلبة للمصارعة موجودة وتحولت إلى أرض معارض لطنجة.

وعلى طول طريق الرباط وطريق المطار (٧٠٢) يتكرر نفس المظهر الطبيعي، وكذلك جنوب طريق كهف هرقل باتجاه الغرب. وتمثل المنطقة مظهرا مورفولوجيا مختلفاً عن مظهر كتلة كيب سبارتل، باستثناء ظاهرة مورفولوجية مختلفة وهي منطقة جبيل (Jbilla)، وهي تصغير لكلمة جبل، وارتفاع هذه «الجبيلة» ١٣٤م. كما أنها تنتمي إلى الطبقة النوميديّة ولا تنتمي لوحدة طنجة، ويقع على بعد ٢ كم جنوب غرب الجبل الكبير باتجاه كهف هرقل شمال بوخالف ويبدو مظهر الجبيلة وكأنها نافذة بارزة تشرف على أراضي سهل بوخالف، وتتحكم في مدخلها كما تتوافر بها المياه العذبة^(١).

٢. ج. أحواض الأودية والسهول:

تمتد الأحواض والأودية أسفل قاعدة (أسفل إقدام) التلال الوسيطة حيث يوجد عدد من الأودية الكبيرة التي تنصرف إلى البحر أو إلى المحيط، منها وادي ماغوغا حيث يمثل أكبر أحواض أودية مدينة طنجة، ويمتد في الشرق متخذاً ثلاث اتجاهات، اتجاه شمالياً غربياً، اتجاه جنوبياً شرقياً حيث يسير بمحاذاة طريق تطوان، حيث شيدت المنطقة الصناعية الجديدة على طريق تطوان. ثم اتجاهها شمالياً جنوبياً يلتقي بالاتجاه الأول شمال المنطقة الصناعية ويسير طريق العوامة محاذياً له. وهي منطقة صناعية أخرى مكتملة للأولى ومنطقة سكنية أيضاً، ثم باتجاه القطاع الأدنى للوادي صوب خليج طنجة، وإلى الشرق والجنوب الشرقي من تل الشرف يمتد المحور الثالث للحوض حيث المنطقة الصناعية القديمة. وقد تحول في قطاع كبير منه إلى قناة. واتجاه هذا الحوض العام نحو الخليج، أما الحوض الآخر والهام فهو حوض وادي بوخالف والذي يعد أكثر جهات طنجة استواءً، حيث أقيم مطار طنجة بوخالف خارج النطاق المبنى للمدينة على بعد ٢٠ كم من قلب المدينة. ويمثل هذا الحوض مع القطاع الذي شغلته المنطقة الصناعية على طريق تطوان مناطق مستوية ذات صرف جيد حيث أعالي الأودية، أما سافلة الأودية أي السهول المنخفضة وخاصة خلال فصل المطر. فغالبا ما تتعرض للفيضان (Inondables)، وتحدث هذه الظاهرة في القطاع الأدنى من وادي ماغوغا، وعند إقدام أو حضيض التلال وخاصة تل الشرف وكذلك سهول بوخالف وحول سهبة سيدي قاسم. ويحدد سهول الفحص جنوباً كتله مرتفعة هي جبل دارزهيرو ذو الشكل البيضاوي وتتوافر به العيون العذبة. من الملاحظ أن سهل الفحص بعيد عن الاستواء، كما يتميز بأشكال جيمورفولوجية عديدة ذات صعوبات طبوغرافية، ويعاني من شدة انحدار وتقطع شديد بفعل الأودية والمسيلات والتفاوت في الارتفاعات مما يؤدي إلى وجود مشكلات عند تخطيط المنطقة أو مد شبكات البنية التحتية وخاصة الطرق والصرف الصحي ومياه الشرب... الخ. كما أن النمو العمراني العشوائي الكثيف مع الظروف الطبيعية السابقة بالإضافة إلى نوع التربة والتكوينات يعمل عائقاً ويشكل صعوبة أمام تطوير المنطقة، وعلى سبيل المثال يلزم لإنشاء طريق في هذه المناطق ذات المرتفعات والانحدارات ذات الالتواءات الصغيرة ضرورة تنفيذ عمليات عديدة من الردم والحفر، كما تواجه المشروعات عادة بالسكن العشوائي في هذا القطاع بالذات من مدينة طنجة^(٢). بالإضافة إلى خصائص التربة الرخوة التي تحتاج للحفر بعمق كبير عند وضع أساسات المنشآت. ولشواطئ هذه الوحدة أسماء محلية هي على خليج طنجة من الغرب إلى

(١) - Ibid, p. 36.

(٢) - Ibid, p. 131.

الشرق: شاطئ البلدية طوله ٢٠٠٠ م واتساعه ٢٠٠ م ، ويبعد عن وسط المدينة بمسافة كيلومتراً واحداً ، وهو شاطئ رملي جميل ويبعد شاطئاً سياحياً مهماً في طنجة.

شاطئ خليج طنجة (Blage de la Bale) طوله ١٢٠٠ م وعرضه ٢٠٠ م يبعد عن وسط المدينة بأربعة كيلو مترات مع اتجاه طريق ملاهاط وهو شاطئ رملي جيد ومجهز، إلا أنه يتعرض لمشكلات عديدة.

شاطئ الغندوري طوله ٨٠٠ م وعرضه ٣٠ - ٧٠ م يبعد عن وسط المدينة بحوالي خمسة كيلومترات باتجاه طريق ملاهاط ، وهو شاطئ رملي أيضاً.

أما شواطئ هذه الوحدة على المحيط فهي من الشمال إلى الجنوب : شاطئ مديونة طوله ١٥٠ م وعرضه ٦٠ م يبعد عن وسط المدينة بحوالي ١٥ كم، وهو شاطئ رملي (رمل ناعم) بين كيب سبارتل ورأس الأشقار، وشاطئ روبنسون طوله ٣٥٠ م وعرضه من ٦٠ إلى ١٠٠ م يبعد عن وسط المدينة بسبعة عشر كم، وهو شاطئ رملي (رمل ناعم) بين رأس الأشقار وكهف هرقل ثم شاطئ كوتا (وهي محلة فينيقية قديمة) طوله ١٥٠٠ م وعرضه ١٠٠ إلى ٢٠٠ م، يبعد عن وسط المدينة ١٧.٥ كم، ويمتد إلى الجنوب من كهف هرقل (مغارات هرقل)، ويستمر حتى أصيلة ورغم جمال شواطئ الأطلنطي في طنجة إلا أنها معرضة للعواصف والرياح القوية مما يجعل المياه محفوفة بالأخطار، لذا يتركز النشاط السياحي على شواطئ خليج طنجة، وهناك عدة مشروعات سياحية منها مشروع تهيئة خليج طنجة لتطوير المنطقة السياحية بالخليج بين شاطئ البلدية وشاطئ الغندوري^(١).

وتوجد تكوينات الزمن الرابع البحرية (الشاطئية)، من الرمل الجيري في قطاع من المدينة بين رواسب وادي السواني الفيضية جنوباً وحتى جنوب المدينة العتيقة وامتداد المدينة إلى الغرب منها. وتمثل قطاعاً عريضاً من خليج طنجة صوب الغرب يشمل حي البلاج ووسط المدينة، والحي الإداري، وجزء من حي «المصلى»*.

٣ - كتلة أنجرة

تقع إلى الشرق من خليج طنجة ، ومن سهل الفحص ، وهي كتلة جبلية هامة ، تمثل مقدمة لجبال الريف ، حيث يستمر امتداد سلسلة جبال الريف هذه باتجاه الشرق مع ساحل المغرب المتوسطي كله لتكتمل بأطلس التل في الجزائر ثم إلى تونس.

وتمثل كتلة أو جبال أنجرة منطقة صعبة معقدة بنيوياً وجيولوجياً ، حيث تظهر في الخريطة الجيولوجية ١/٢٥٠٠٠ شديدة التداخل والتعقيد بين كل الطيات الزاحفة التي تشكل بنية هذه المدينة ومنطقتها . وتظهر خطوط كنتورها وعمورة وشدة انحدار وتنوع في الظواهرات المورفولوجية المميزة لها . كما تتميز بارتفاعاتها المختلفة والأكثر ارتفاعاً بالاتجاه للجنوب الشرقي والشرق بصفة عامة . وسواحل هذه الكتلة صخرية ذات انحدار كبير على ساحل المضيق وحتى القصر الصغير حيث الحد الشرقي لعمالة إقليم طنجة ، وهو صخري أيضاً من رأس ملاهاط شمالاً وحتى شاطئ الغندوري الرملي شرق خليج طنجة . وإلى الشرق من وادي ملال توجد مرتفعات تل السانية ١٥٠ م وتمثل مع

تلال الشرف و طنجة الهالية سلسلة التلال والمرتفعات التي تحيط بخليج طنجة - كالسوار - والولوج إلى داخل هذه المرتفعات التي تمثل وحدة أحجرة صعب مرهق بسبب طبيعة السطح ومورفولوجيته المتباينة والمتقطعة والمنفصلة بفعل الأودية العميقة التي قطعت السفوح والمظهر الطبيعي، كما تتركز السيول المتدفقة بشدة في فترة معينة من السنة . مما أدى إلى انجراف شديد للتربة والتكوينات الصخرية التي تتعرض للانزلاق باستمرار إلا أن هذا الانجراف - الانزلاق - أبطأ نسبياً في المناطق المعاد تشجيرها .

وقد ظلت هذه المناطق تفتقر إلى خطوط المواصلات حتى وقت قريب، ثم كان لد الطريق البري (طريق ملاها) أو الطريق الثانوي رقم ٧٠٤ من مدينة طنجة باتجاه القصر الصغير دور كبير في اتصال هذا القطاع بالمدينة، كما ساهم في إنعاش الحركة السياحية حيث أضيفت هذه المنطقة وحتى كيب ملاها إلى الخريطة السياحية، بالإضافة إلى نمو حي سكني جديد وكبير كان مقدراً له أن يكون مشروعاً بقرية سياحية موسمية أصبح سكنا دائماً (فيلات) . وتمتد من هذا الطريق عدة طرق ترابية باتجاه (دوارير) أو قرى الداخل هي من الشمال: طريق باتجاه المنار، ثم باتجاه النوينوش، وباتجاه فدان شابو، وباتجاه عين الزيتونة، ثم جنوباً وصلة من الطريق إلى السانية وهرارش.

وتعد هذه المناطق ضمن هوامش مدينة طنجة^(١) وضواحيها البعيدة الآخذة في النمو السريع والتي تعمل نسبة من سكانها بالمدينة. كما يمتد طريق حديث من المنار صوب الجنوب إلى جبل أوليكا (Dehor oulka) مما قسم متنزهاً سياحياً جديداً ومستقبلاً لطنجة أيضاً^(٢) في تعدد أنماط السياحة بها . ويمتد هذا القطاع من الشمال إلى الجنوب ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

• القسم الأول : من شاطئ المضيق شمالاً وحتى وادي الشط الذي يكمل وادي الحلو إلى مصبه على خليج طنجة شرق وادي ملال. وبهذا القطاع يمكن تمييز جبال سرسور ١٨٤م في الشمال، ثم جبل الصفصاف ٢٠٢م إلى الجنوب من (سرسور)، فجبل المنار غرب الجبلين السابقين ٢٣٧م حيث دوار المنار، ثم جبل النوينوش ٢٧٢م جنوب جبل المنار (حيث دوار نوينوش أيضاً)، وإلى الجنوب من هذه الجبال بشرق يوجد فدان شابو ٢٨٨م حيث (دوار فدان شابو) وتدخل هذه المناطق ضمن مدينة طنجة إدارياً بعد ١٩٩٢.

• أما القسم الثاني: فيمتد من وادي الشط في الوسط إلى وادي ماسبين (امتداد وادي ملال صوب الجنوب الشرقي)، وتتميز بهذا القسم مرتفعات وجبال مثل كبيبا جبل (Kabiba Jble) شمال وسط هذا القسم . ثم جبل زهرون ٣٣٩م (جنوب غرب الجبل السابق) وجبل أوليكا (Dehor oulka) ٣٧٦م إلى الجنوب الشرقي.

وتتميز مورفولوجية وحدة أحجرة بالجروف والشطوط الرملية حيث صخور الطية النوميديّة شمال شرق أحجرة وطنجة في نفس الوقت. وتتعرض التربة للتعرية بسبب الأمطار الغزيرة وشدة الانحدار، وكذلك لانزلاق الصخور بسبب طبيعة تكوينها من الطفل والحجر الرملي الجيري. والأودية هنا عميقة (توضحها الخريطة الكنتورية وخريطة الانحدار أشكال ١٠ و ١١ وكذلك خريطة الرواسب رقم ١٩). وتتميز المنطقة الساحلية أي السفوح الغربية والشالية من الوحدة بانحدار كبير، وخاصة على السفوح الغربية باتجاه المضيق. كما تتميز بانزلاقات صخرية وانجراف شديد

(١) - Cart province de Tanger 1/100000 (Routes), 1988. Tanger.

(٢) - Groupe huit, s.d.a.u., (1983), ere portie op. cit. p. 127.

في التربة يزيد من حدوثه انحدار المسيلات والمجاري المائية^(١). وتنتشر تكوينات الفلايش في هذه الوحدة (طفل التخوم الألبية) كما تغطي تكوينات الزمن الرابع أجزاء متفرقة وكثيرة من هذه الوحدة حيث تظهر رواسب من الرمل الجيري على التكوينات الصلصالية^(٢).

وتعتبر هذه الوحدة المورفولوجية (كتلة الحجر) هامة بالنسبة لمدينة طنجة حيث تمثل مجالا للنمو العمراني بدأ بالفعل باتجاه رأس ملاحا كما تمثل منطقة حساسة حيث تعتبر جزءاً هاماً من مشروع الربط الدائم بين رأس بالوما بإسبانيا ورأس ملاحا بطنجة بالمغرب عبر مضيق جبل طارق وما يرتبط بذلك المشروع من طرق برية سريعة وخطوط سكة حديدية ومنشآت وعمران*.

رابعاً: مناخ طنجة:

تفرض دراسة مناخ المدينة على الباحث التعرض لكل عناصر المناخ، وتحليلها بفرض التعرف على أثرها في التخطيط العمراني للمدينة، وعلى حياة السكان فيها، إذ أن عدداً من العناصر المناخية تؤثر على نشاط السكان وراحتهم، وأبرزها الاختلافات في درجات الحرارة اليومية والسنوية والإشعاع الشمسي وأثره على الجدران والإشعاع الشمسي المفقود، وسرعة الرياح، والغبار، والأمطار وأثرها... وغير ذلك، خاصة وإن أهمية المناخ في حياة الناس وأثره عليها يتضح كلما كان المناخ أميل إلى التطرف، مما يضطر الناس إلى اتخاذ ترتيبات خاصة في حياتهم للتغلب على القسوة التي ترتبط بتطرف المناخ^(٣). وتقتضي دراسة مناخ المدينة وجود عدد من محطات الأرصاد في مواقع متعددة داخل حدود المدينة. وفي أجزاء متباعدة منها لإبراز الفروق المناخية الصغيرة الناتجة عن وجود المنشآت وشبكة الطرق، ونسبة الغبار العالق في الهواء^(٤).

وقد استحوذ المناخ المحلي للمدينة على اهتمام الدارسين، سواءً المختصين بعلوم المناخ أو جغرافية المدن، حتى لقد أصبح هناك ما يسمى بعلم مناخ المدن. فللمدينة مناخها الذي يميزها عما جاورها من أقاليم أخرى يكاد يشتره الإنسان مع اقترابه من حدود عمرائها، وقبل أن تظهر مباينتها في الأفق، حيث يستنشق المرء هواءً مختلفاً، وتبدو السماء أكثر تعتيماً، كما يقل مدى الرؤية، وترتفع الحرارة، وربما يصاحب ذلك صعوبة في التنفس، ويضاف إلى ذلك خصائص أخرى تميز مناخ المدينة عن مناخ الريف المجاور^(٥).

وإذا كانت المدينة تتأثر بالمناخ السائد في إقليمها وتحاول التكيف عمرانياً معه، فإن انتشار العمران المدني ذاته وامتداده من ناحية أخرى، يساهم أيضاً في تغيير المناخ في منطقة المدينة من خلال الإنسان بتغييره للمسطح

(١) - Bryssine, G.; (1971), op. cit., p. 148.

(٢) - Humbert, M.; (1971), *Géologie et Morphologie*, op. cit., p. 39.

(٣) - إسماعيل، أحمد، (١٩٦٩)، "مناخ مدينة أسيرط" المجلة الجغرافية العربية، العدد الثاني، السنة الثالثة ص ١٠٩-١١٠.

(٤) - Griger, R.; (1965), "city climate". in the climate near the Ground, Horvard univ., press, pp. 488-494.

(٥) - Norwing, J.; (1975), "urban climate and human ecology" Journal of Geography, vol. 741, Feb., p. 71.

* ملاحظات ومعايدات شخصية أثناء الدراسة الميدانية. (محادثة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بمحالة طنجة في نوفمبر ١٩٩٢، كما سيلي تفصيل لذلك في موضع لاحق من البحث.

الطبيعي للأرض ، وما يُعنى فوقه من مبان، وما يمد من طرق قهد من أجلها الأرض، كل ذلك يترتب عليه زيادة في نسبة البحر لعدم نفاذ المياه خلال مسام التربة نتيجة لتعديل السطح الطبيعي للأرض، مما يرفع درجة الحرارة وخاصة في وسط المدينة، ومركزها كما تساهم زيادة نسبة المواد العالقة بالهواء. في رفع درجة الحرارة أيضاً، ولا يقتصر هذا الأثر على ارتفاع درجة الحرارة نسبياً بالمدينة بل يمتد إلى التأثير على التساقط، حيث سجلت بعض الحالات ازدياداً في أمطار المدينة بنسبه مقدارها ١٪ أعلى من الإقليم المجاور لها^(١). كما تغير الغازات والنفايات الناتجة عن الصناعة واستخدامات الإنسان ووسائل النقل وغيرها من نسب العناصر المختلفة في الهواء أو ما يطلق عليه تلوث الهواء. ويستخدم السولار كوقود للسيارات في طنجة والمغرب بدلاً من البنزين (لارتفاع أسعاره لاغير) مما يسبب تلوثاً هوائياً كبيراً حيث يستنشق المرء رائحته في الهواء أينما يسير مما يؤثر على التنفس^(٢). وإن كان السولار أقل تلوثاً وضراً عن البنزين لاحتوائه على نسبة أقل من الرصاص . وتعد دراسة موضع المدينة وخصائص بيئتها الطبيعية الطبوغرافية، والجبلية، وترتبتها، ومناخها من العناصر الهامة ضمن الدراسات التمهيدية والتي تعد أساسية في المراحل الأولى لتخطيط المدن الذي يعتمد على نتائجها كثير^(٣).

ولقد أصبح المناخ بمرور الزمن مهتماً للمدن حيث كان وما زال ذا تأثير كبير في تصميم السكن واختيار أماكن الساحات المكشوفة وأماكن الصناعة كما ترتبط الطرز المعمارية بأنماط مناخية عادة.. وفي حالة التخلي عنها تنجم المشاكل التي تظل تبحث لها عن حلول بديلة لتعديل خطأ نتج عن عدم أخذ المناخ في الاعتبار عند الإنشاء^(٤). كما أنه له أثر كبير في موارد المياه التي تزود المدينة بحاجة سكانها وصناعاتها ووظائفها المختلفة سواءً بوفرتها أو ندرتها، وهو أيضاً محدد لنوع النبات الطبيعي حول المدينة، وكذلك ما يزرع في ساحات وجزر شوارع المدينة وحدائقها، كما لا يمكن إغفال دوره في تشكيل سطح الأرض متضافراً مع بنيتها وتركيبها الصخري ودرجة انحدار تضاريسها ولعل طنجة خير مثال على ذلك. وللمناخ تأثير أيضاً على نشاط الميناء من حيث اتجاهات الرياح وسرعتها وقوتها والتي تؤثر في حركة الملاحة بتأثيرها على الأمواج، والتيارات البحرية- وتعتبر إحدى أهم مشكلات ميناء طنجة- ولقد كان مناخ طنجة دائماً أحد عناصر جاذبيتها الخاصة وأهميتها واغرائها لشخصيات عالمية مشهورة، ولرؤوس الأموال والمغامرين بالإضافة إلى خصائصها الأخرى خاصة إبان الفترة الدولية والتي دعمت موقعها الاستراتيجي^(٥). وينتمي مناخ طنجة إلى المنطقة الدفيئة في العروض ذات الجبهة المنذبذة والتي تفصل بين ميدان عمل الرياح التجارية، وميدان عمل الرياح الغربية (العكسية) وتتمثل لذلك نطاق إنتقالى يسود به المناخ الحار في جزء من السنة، وباقي السنة تعثره تقلبات جوية أكثر ميلاً لمناخ المنطقة المعتدلة، ويمكن القول بصفة عامة إن

(١) lowry W. P., (1953), "the climate of cities" in readings from scientific American, cities; their origin, Growth and Human impact, San Fransisco, pp. 141-164.

(٢) ملاحظات أثناء العمل الميداني في طنجة.

(٣) أوزيل، روت، (١٩٧٣)، فن تخطيط المدن ترجمة بهيج شعبان، مراجعة هنري زغيب، دار عوينات، بيروت، باتفاق مع مطبوعات جامعات فرنسا. ص ٢٣.

(٤) Bastie, J. et Dezert, B., (1980), op. cit., pp. 83-87.

(٥) Ouassini, M., (1988), op. cit., p. 1.

المنطقة المعتدلة الدافئة تستعد تأثيراتها الصيفية من الشرق، بينما تستعد تأثيراتها الشتوية من الغرب^(١). ويعد مناخ البحر المتوسط - الذي تنتمي إليه مدينة طنجة - من أكثر أنواع المناخ وضوحاً وظهوراً، وأهم مميزاته الحرارة المعتدلة بصفة عامة^(٢).

ودراسة مناخ طنجة في هذا الجزء من البحث ليست دراسة في المناخ التفصيلي للمدينة، فهذا مجال بحث آخر لكن في هذه الدراسة سيكون التركيز على أهم ملامح المناخ في المنطقة وذلك لمتابعة أثره على عمران المدينة ومورفولوجيتها وموارد مائها.. الخ. حيث يمكن تفسير الكثير من المتغيرات بالرجوع إلى عامل المناخ.

١- ضوابط مناخ طنجة:

يخضع مناخ طنجة لمؤثرات عديدة تتحكم فيه وتميزه بخصائص محلية منها - الموقع الفلكي والجغرافي في مجال زحزحة الضغوط وخاصة الأزوري مع حركة الشمس الظاهرية إلى الشمال صيفاً، وإلى الجنوب شتاءً مما يؤثر على طنجة وإقليم البحر المتوسط كله حيث يتأثر بالرياح الغربية والمؤثرات الرطبة شتاءً، وبالرياح الشرقية الجافة صيفاً. وتتأثر طنجة بالجبهة المحيطية التي تساهم بمؤثراتها في تعديل المناخ الذي يظهر في اعتدال مناخها وعدم ارتفاع حرارة الصيف كثيراً، وأيضاً عدم انخفاض حرارة الشتاء كثيراً، وبالتالي ضيق المدى الحراري بين الصيف والشتاء نسبياً عن جهات أخرى في نفس الإقليم. ويؤثر المحيط على طنجة من خلال تيار بحري يمر عبر مضيق جبل طارق صوب البحر المتوسط وتكون طنجة أول مستقبل له^(٣). وقد أدى وقوع طنجة على واجهتين بحريتين - الجبهة المتوسطية والجبهة المحيطية الأطلسية - إلى اعتدال الحرارة ووفرة الرطوبة حيث التقاء الكتلتين البحريتين.

وكما تتأثر بقربها من أوروبا الغربية حيث تخضع لمؤثراتها المناخية وخاصة في فصل الشتاء حيث الأعاصير والأمطار الغزيرة. وتؤثر طبوغرافية المنطقة وتضاريسها في المناخ لحد ما حيث تحمي رأس ملباطا وكتلة الحجرة خليج طنجة من الرياح الشرقية نوعاً ما ... بينما تحمي رأس سبارتل المدينة من الرياح الغربية بدرجة ما أيضاً، ومع ذلك تتميز طنجة بأنها مدينة ذات رياح شديدة. كما يؤثر الارتفاع أيضاً في كمية الأمطار ووفرته. وتتأثر المدينة بالتيارات الهوائية الطولية للكتل الهوائية سواء الآتية من الشمال إلى الجنوب، أو من الكتل الهوائية القطبية من وسط أوروبا وخاصة شتاءً وهي باردة أو الرياح الجنوبية بالجهة الشمال، أي من الكتل الهوائية الصحراوية الحارة وهي حارة وجافة وتهب صيفاً. وكل من هذين النوعين يجلب تأثيرات مختلفة^(٤)، وهي أنماط من الرياح المحلية وتعرف الرياح الجنوبية الصحراوية بالشيروكو. كما كان لامتداد أودية المنطقة من الشرق إلى الغرب، ومن الجنوب إلى الشمال أثر في توغل المؤثرات البحرية إلى الداخل.

(١) ميلر، أوسن، (١٩٧٢)، علم المناخ، تعريب محمد متولي، الأملح المصرية، القاهرة، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) الصياح، محمد محمودة، (١٩٧٢)، مدخل للجغرافية الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت ص ١٢٨.

(٣) Lacombe, H.; (1971), le detroit Gibraltar océanographie physique, service Geologique du Maroc, Rabat, p. 115.

(٤) El Gharbaoui, A., (1980), "La terre et l'homme dans la peninsule Tingitane", Etude sur l'homme et le milieu naturel dans le Rif occidental, These de doctorat d'Etat et sciences humaines, universite, "Paris 7", p. 60-80.

٢- عناصر مناخ طنجة :

تتميز مدينة طنجة وهوامشها بوجود مراكز جيدة لقياس الأمطار وعناصر المناخ، إلا أن أفضل المعطيات المناخية التي يمكن الأخذ بها والاعتماد عليها في الحصول على معطيات عناصر المناخ المختلفة هي نتائج محطة أرصاد طنجة المدينة، ومحطة أرصاد مطار طنجة (بوخالف). وبعد مرصد مدينة طنجة أقدم محطاتها، ويرجع تاريخ إنشائه إلى سنة ١٨٧٩م وقد بدأ في العمل بكفاءة عالية فيما بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٥٠. أما محطة طنجة مطار بوخالف على ارتفاع ١٥.٤م (La station de tanger - Aerodrome) فتعد أكثر قنصلاً لواقع مناخ طنجة الذي يتميز بمناخ محلي خاص جداً، ولم يبدأ العمل بمحطة أرصاد مطار طنجة إلا منذ عام ١٩٥٠ بتسجيل كمية الأمطار اليومية، ومنذ عام ١٩٥٣ بدأت المحطة بتسجيل درجات الحرارة العظمى والدنيا، ثم متوسط الضغط الجوي، ونسبة الرطوبة، ثم قياس مستوى أو معدلات البخر منذ ١٩٥٥، ثم توافر بها جهاز لتحليل عملية البخر منذ عام ١٩٥٨، ثم استحدثت بها أجهزة تسجيل سرعة الرياح وقوتها واتجاهاتها، وكذلك قياس الإشعاع الشمسي (هليوجراف) منذ ١٩٥٣^(١). بمعنى أن المحطة أصبحت متكاملة ويمكن الاعتماد على معطياتها المناخية التي تغطي فترة زمنية متصلة من ١٩٦٠ - ١٩٩١.

بالإضافة للمحطتين السابقتين يوجد عدد من المحطات خاصة بقياس الأمطار وصبيب الأودية تابعة لمصلحة المياه بوزارة الأشغال العامة.

٢-أ- الحرارة:

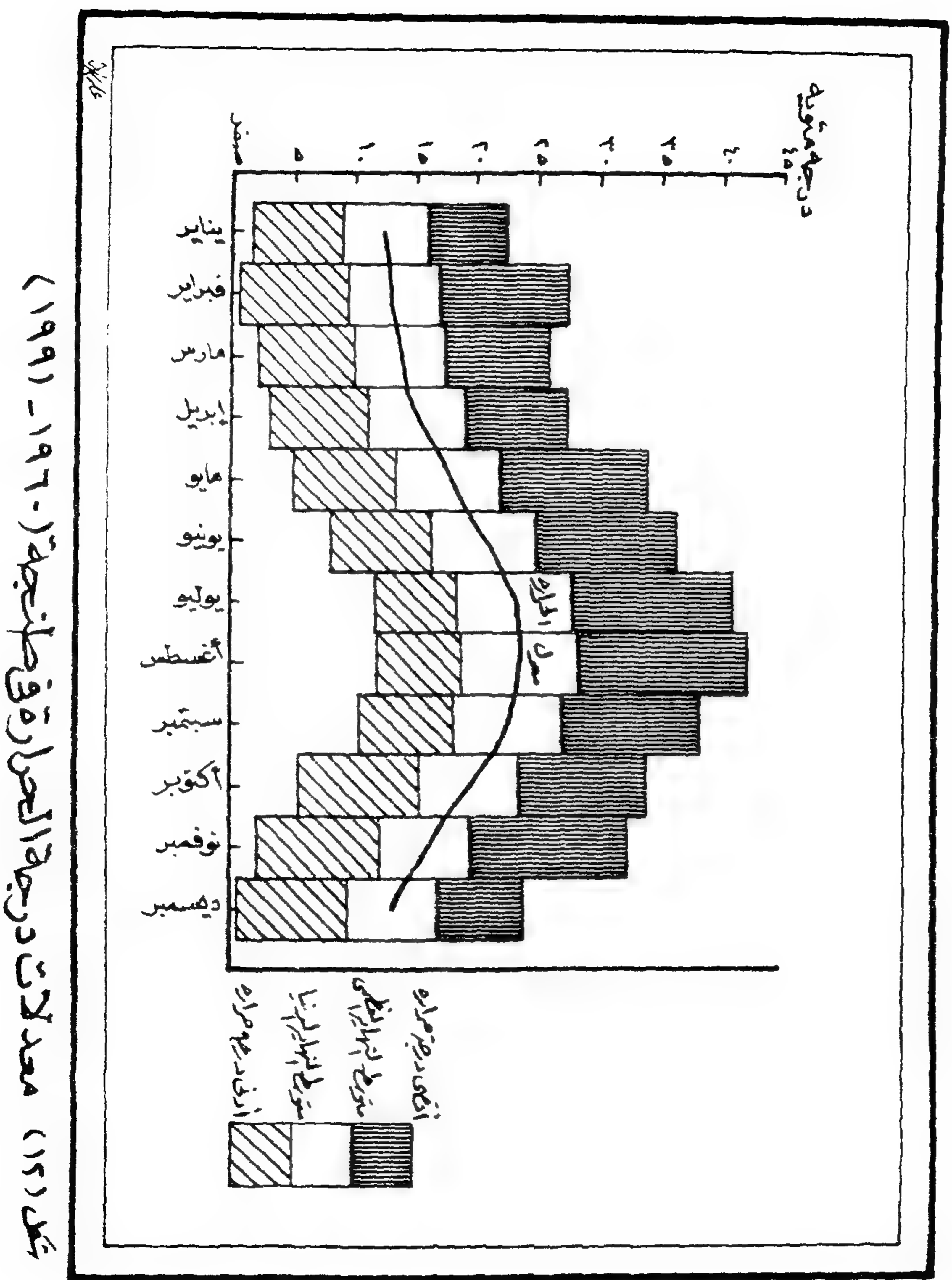
كان لموقع طنجة على جبهتين بحريتين أثر كبير في اعتدال حرارتها مما انعكس على المدى الحراري السنوي الذي سجل متوسطا يقل عن ١٢°م خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩١. والواقع أن الحرارة لا تمثل المشكلة الأكثر تأثيراً في مناخ البحر المتوسط عامة ومناخ طنجة خاصة، وذلك لأنها تتميز بانتظام تعبر عنه المعدلات السنوية خلال فترات مختلفة. فقد كان معدل درجة الحرارة ١٨°م في الفترة ما بين سنتي ١٩٤٦ - ١٩٥٥^(٢)، بينما سجل معدل درجة الحرارة ١٧.٩°م في الفترة ما بين سنتي ١٩٥٣ - ١٩٦٤^(٣)، ثم أصبح معدل درجة الحرارة ١٧.٧°م في الفترة ما بين سنتي ١٩٦٠ - ١٩٩١^(٤)، ومن الواضح أن التغيير طفيف بالنسبة لمعدل الحرارة السنوي بطنجة الأمر الذي يعكس انتظاماً، كما يعكس هذا المعدل اعتدالاً في درجة الحرارة. وبالنسبة لمعدلات درجات الحرارة الشهرية خلال السنة في الفترة ما بين سنتي ١٩٦٠ - ١٩٩١ فتظهر من خلال الشكل رقم (١٢) والملحق رقم (٢) حيث معدلات الحرارة العظمى والحرارة الدنيا، ثم كل من الحرارة العليا المطلقة والدنيا المطلقة خلال الفترة المذكورة. ومن استقراء الجدول والشكل البياني المثل له يتضح أن: بالنسبة لمعدلات الحرارة الشهرية كانت أقل درجة حرارة ١٢.٥°م وسجلها شهر

(١) - Thauvin, J.P., (1971), "Introduction Geographique" Mémoire explicatif de la cart géotech-nique de Tanger au 1/25000, service Géologique du Maroc, Rabat, p. 22.

(٢) - Verdugo, C., (1958), op. cit., p. 184.

(٣) - Thuvtn, J.P., (1971), op. cit., p. 25.

(٤) - Station Meteo. Tanger aerodrome, Renseignements climatologiques period (1960-1991).



يناير، بينما كان أعلى معدل لدرجة الحرارة 23.8°C وسجلها شهر أغسطس. وبالتالي يكون معدل المدى الحرارى السنوى 11.3°C خلال الفترة ما بين سنتى ١٩٩٠ - ١٩٩١. وبالنسبة لمعدلات النهايات الدنيا، نلاحظ أن أدنى معدل كان 8.8°C لشهر يناير، أما أعلى معدل أدنى فكان 19.1°C لشهر أغسطس. وفيما يخص معدلات النهايات العليا (العظمى) فقد كان أعلى معدل 28.5°C فى شهر أغسطس بينما المعدل الأدنى للنهايات العظمى كان 16.2°C لشهر يناير. وأما معدل النهاية الدنيا للحرارة (السنوى) فكان 13.5°C ، بينما المعدل السنوى للنهايات العظمى فكان 21°C . وبالنسبة لدرجات الحرارة المطلقة الدنيا والعظمى فقد سجل شهر يناير أقل درجة حرارة مطلقة خلال الفترة وهى -1.5°C تحت الصفر، بينما كانت النهاية الدنيا المطلقة فى شهر أغسطس 12°C . وكانت الحرارة العليا المطلقة من نصيب شهر أغسطس أيضاً لأعلى درجة مسجلة خلال الفترة وهى 42.3°C ، وأدنى درجة حرارة عليها مطلقة 24.2°C لشهر ديسمبر.

ويظهر من استقراء عناصر الشكل المذكور ذلك الانتظام النسبى لدرجة الحرارة خلال السنة وعدم شدة أو حدة الفروق الحرارية بين متوسطات النهايات العظمى والدنيا، فلم ينخفض معدل النهاية الدنيا عن 8°C كما لم يرتفع عن 28.5°C خلال الفترة ما بين سنتى ١٩٩٠ - ١٩٩١.

نخلص مما سبق باستنتاج هام ونتائج عديدة أهمها أن مناخ طنجة ينتمى لمناخ البحر المتوسط المعدل بتأثير المحيط الأطلنطى. حيث تتقارب درجات الحرارة فى نصف السنة الشتوى الذى يمثله يناير، كما تتقارب فى نصف السنة الصيفى الذى يمثل أغسطس أهم خصائصه الحرارية. وترتفع الحرارة خلال أشهر مايو (الذى يمثل المعدل السنوى)، يونيو، يولية، أغسطس، سبتمبر، أكتوبر. بينما تقل عن المعدل السنوى خلال أشهر نوفمبر، ديسمبر، يناير، فبراير، مارس، إبريل. ومن أهم الخصائص الحرارية فى مناخ طنجة عدم تعرض المدينة للبهلات حرارية شديدة تظهرها المعدلات المذكورة، وذلك بتأثير البحر والمحيط وانخفاض درجات الحرارة النسبية صيفاً فى طنجة بمقارنتها بمدن أخرى داخلية وساحلية فى المغرب، وذلك بسبب التيارات البحرية الباردة نسبياً والمتجهة نحو خط الاستواء، وكذلك التيارات التى تمر عبر المضيق باستمرار، يضاف إلى ذلك الموقع البحرى فى حد ذاته حيث نسيم البر والبحر، وأثر الظروف الطبوغرافية حيث نسيم الأودية وتكون الأودية فى المناطق المرتفعة أكثر حرارة حسب اتجاهها العام بالنسبة للرياح الرطبة المحيطية أو الرياح والتيارات الساخنة الهابة من الجنوب والجنوب الشرقى، ويكون تأثير المحيط الملطف لدرجة الحرارة أكثر وضوحاً حول مضيق جبل طارق.

والنتيجة العامة أن الحرارة لا تشكل مشكلة مناخية لكن تمثل مشكلة أخرى بالنسبة لسكان وعمران ووظائف مدينة طنجة لها تأثير واضح فى ارتفاع نسبة البخر والتبخر فى أشهر الصيف، حيث يتزامن الارتفاع النسبى فى الحرارة مع فصل الجفاف مما يؤثر على موارد المياه الباطنية والمخزنة أمام السدود، وفى الأودية، والتى يجف معظمها صيفاً فى منطقة طنجة^(١). كما أن الصيف هو ذروة الموسم السياحى حيث يشتد الطلب على الماء، يضاف إلى ما سبق أن درجة الحرارة فى طنجة ذات أهمية تجعلها من أشد عناصر الجذب السياحى لاعتدالها وقربها من أوروبا حيث الاختلاف الكبير فى درجة الحرارة وخاصة فى فصل الشتاء حيث تنخفض الحرارة فى أوروبا كثيراً وخاصة بالاجتهاد

صوب الشمال والشرق، ولذلك تعد منتجاً سياحياً طبيعياً يجب استثماره عند التسويق السياحي.

٢-ب. الضغط الجوي والرياح:

يعتبر الضغط عاملاً هاماً من ضمن العوامل المؤثرة في المناخ، كما أنه عنصر هام من عناصر المناخ أيضاً، ينتج اختلافه عن اختلاف درجات الحرارة، كما ينتج عن اختلاف حركة الرياح. والتي ينتج عن اختلاف اتجاهاتها ومصادرها الاعتدال والرطوبة والأمطار أو الجفاف والحرارة المرتفعة الجافة أو المنخفضة والجافة أيضاً.

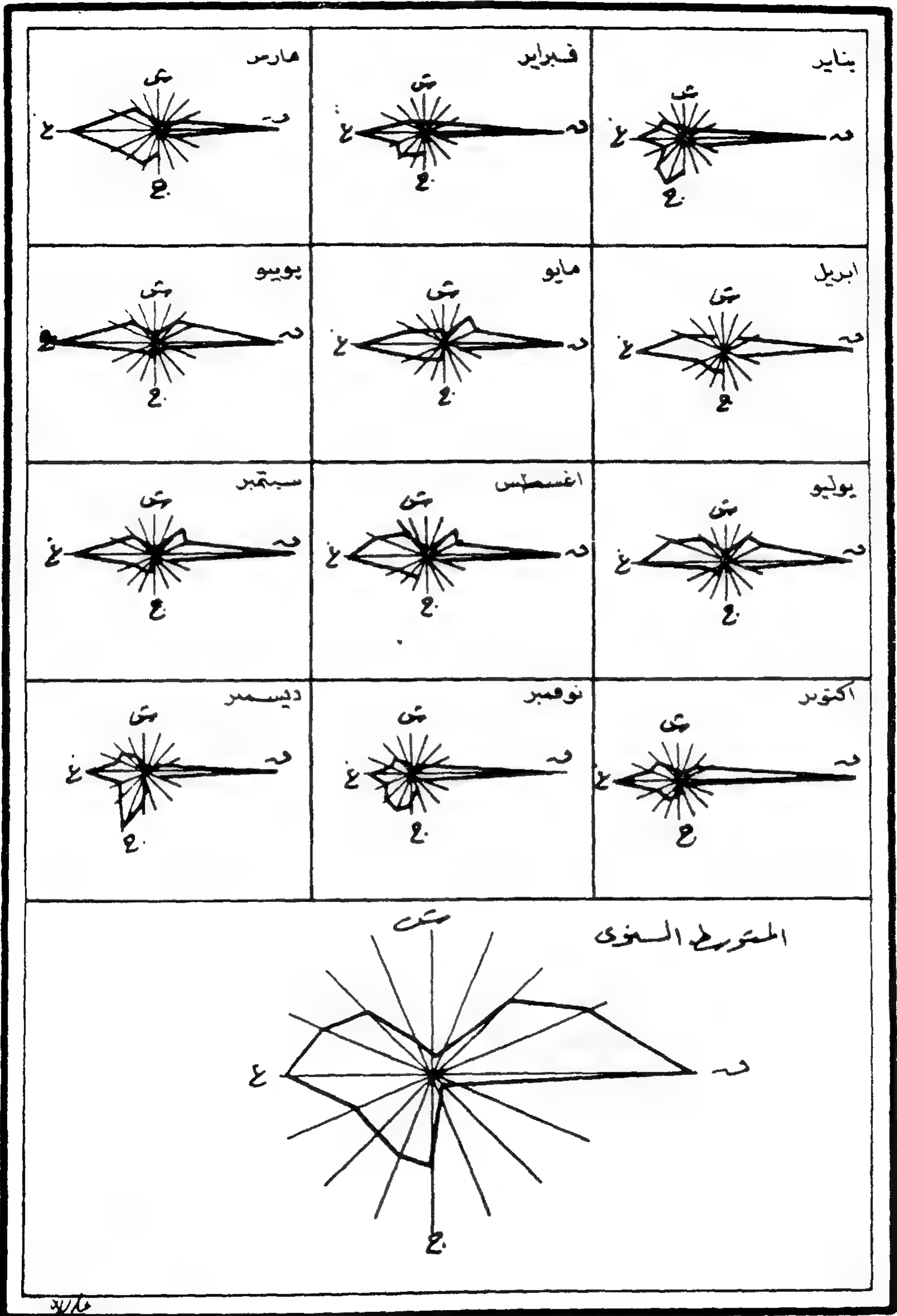
ويؤثر في مناخ طنجة وقوعها في نطاق الضغط المرتفع الأزوري الذي يسيطر على مناخ هذا الإقليم المناخي في (عروض الحيل)، وخاصة وقوعها عند الجبهة المتذبذبة، والتي تتمثل في ضد إعصار يوزع الرياح ما بين جنوبية غربية (عكسية) وشمالية شرقية (محارية) مع حركة الشمس الظاهرية وبالتالي تتحرك نطاقات الضغط تبعاً لذلك، ومنها الضغط المرتفع الأزوري، المؤثر في طنجة التي تتعرض لتأثير الرياح الغربية مرة والشرقية مرة أخرى على مدار السنة. ويوضح الملحق رقم (٣) معدلات الضغط الجوي الشهرية والسنوية على طنجة كما سجلته محطة أرصاد مطار طنجة (بوخالف) خلال الفترة ما بين سنتي ١٩٦٠ - ١٩٩١. ومن استقراء الجدول نلاحظ أن معدل الضغط السنوي على طنجة ١٠١٥.٦ مليبار. بينما تسجل المعدلات الشهرية خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير ومارس فمعدل الضغط الجوي فيه هو ذات المعدل السنوي ١٠١٥.٦ مليبار. وتسجل أشهر ديسمبر، يناير وفبراير أعلى مستويات الضغط الجوي وهي على التوالي ١٠١٧.٢، ١٠١٧.٨، ١٠١٧.٨ مليبار. بينما تسجل أشهر إبريل، ومايو، ويونيه، ويولية وأغسطس وسبتمبر ضغوطاً منخفضة عن المعدل السنوي. أخفضها على الإطلاق معدل شهر أغسطس ١٠١٣.٤ مليبار.

ترتبط معدلات الضغط بمعدلات الحرارة السابقة حيث يسجل شهر يناير أقل درجات الحرارة وأعلى مستويات الضغط، بينما يسجل شهر أغسطس أعلى معدلات درجات الحرارة وأخفض مستويات الضغط.. أي أن هناك ارتباطاً بين الضغط والحرارة، ولأن الحرارة ومعدلها الشهري يعيل إلى الاعتدال.. فإن مستويات الضغط عند طنجة ليست شديدة التطرف لا انخفاضاً بشدة ولا ارتفاعاً بشدة.

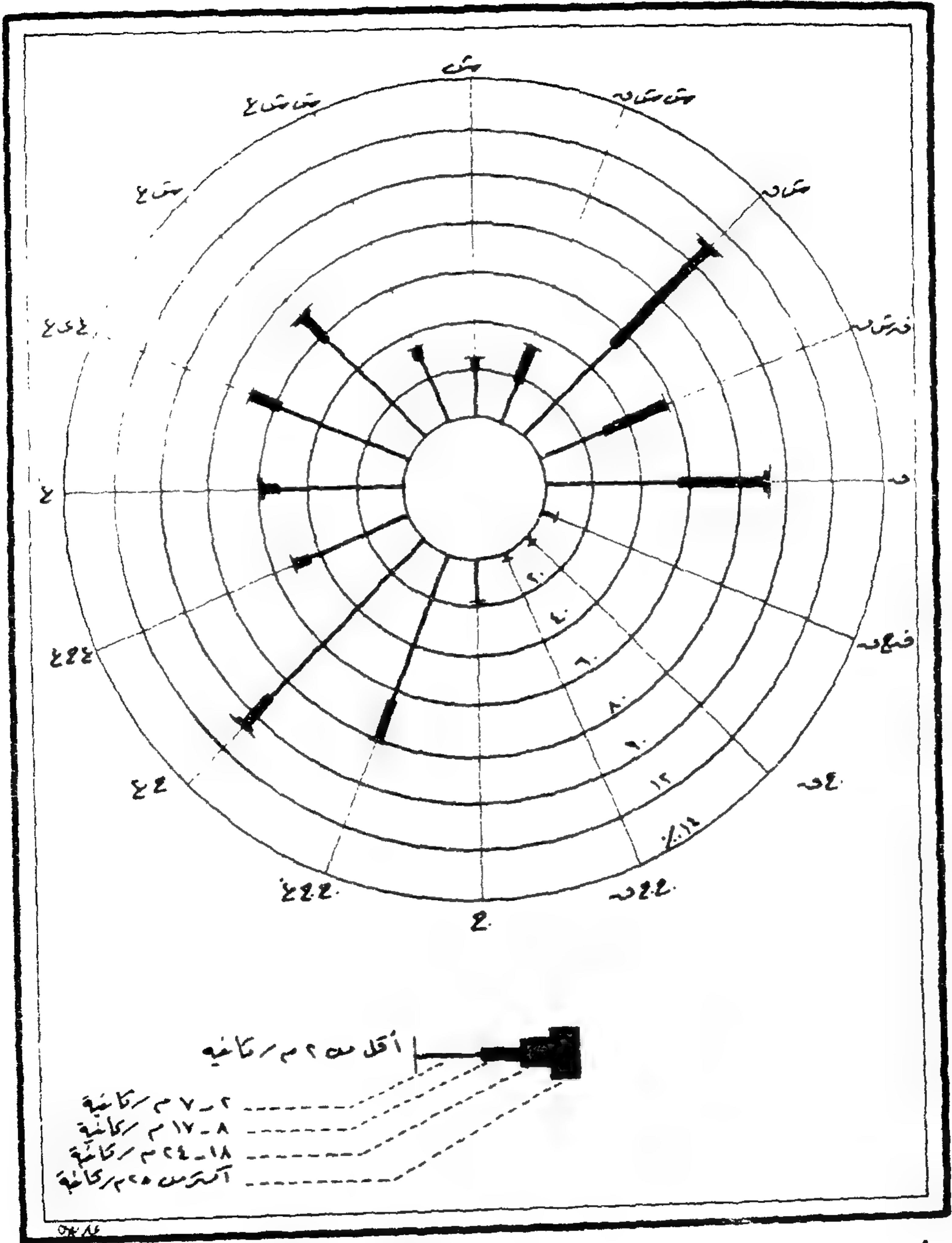
أما الرياح فهي عنصر هام من عناصر المناخ تؤثر مباشرة في مختلف القطاعات العمرانية والاقتصادية، خاصة القطاع السياحي ونشاط الميناء، وموارد المياه في طنجة وغيرها من المدن والجهات. وتتميز طنجة بوقوعها في إقليم متميز برياحه القوية (Une region tres ventee) ومعدل سرعتها أكثر من ٢٢ كم/ساعة^(١). وعند مقارنتها بأكادير مثلاً نجد أن متوسط سرعه الرياح على مدينة أكادير يقدر بحوالي ١ كم/ساعة^(٢). ويمكن سبب تعرض طنجة للرياح القوية في وقوعها بين جبهتين بحريتين في منطقة التقاء كتل هوائية بحرية مختلفة (البحر والمحيط عبر المضيق)، وقارية مختلفة (أوربا وإفريقيا عبر المضيق وغرب حوض البحر المتوسط). ويرتبط نوع الرياح واتجاهها بتنوع التيارات المضطربة التي تمر بمضيق جبل طارق. ويقلب على الدورة الهوائية العامة في فصل الشتاء

(١) - Thourvin, J.P., (1971), op. cit., p. 26.

(٢) - Begdoure, H. et Ibn Seddik. B.; (1986), "Tanger recherche d'un equilibre ville campagne", Travail de 3 eme cycle, unite Bedagogique d' Architecture de Toulouse, p. 17.



شكل (١٣-٢) اتجاهات الرياح في طنجة



شكل (١٢-ب) نسبة تردد الرياح وسرعتها وفق الاتجاهات المختلفة

رياح رطبة ذات اتجاه جنوبى غربى وغربى، وكذلك رياح أكثر شدة شمالية شرقية وشرقية فى فصل الصيف، حيث تسود الرياح الشرقية الحارة لأيام متتالية عدة مرات فى الشهر بسرعة قد تصل إلى ٥٠ كم/ساعة، والسمة الأساسية للرياح بطنجة هي الحدة والقوة بسبب الموقع^(١).

من استقراء الملحق رقم (٤) نجد يوضح معدل سرعة الرياح حسب الشهور، وكذلك يوضح أقصى سرعة مسجلة خلال أشهر السنة واتجاه السرعات القصوى ومن ذلك يتضح مايلى:

تتسم رياح طنجة بالسرعة والقوة حيث يبلغ معدلها السنوى ٦.٢ م/ثانية أو ٢٢.٣٢ كم/ساعة، وتسجل أعلى معدل شهري لسرعة الرياح فى شهر مارس ٢٣.٧٦ كم/ساعة. وكذلك خلال الأشهر التالية له حتى شهر أغسطس بالإضافة إلى شهر فبراير حيث ترتفع سرعة الرياح خلال هذه الأشهر عن المعدل السنوى لسرعة الرياح بينما تقل عنه خلال أشهر أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ويناير. وبالنسبة لأقصى سرعة مطلقة مسجلة خلال الأشهر فى الفترة الزمنية (١٩٦٠ - ١٩٩١) فقد سُجلت فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٠م إذ بلغت سرعة الرياح ٢٢٣ كم/ساعة كأقصى سرعة مسجلة خلال الفترة المذكورة.

وبالنسبة إلى معدل تردد الرياح حسب سرعتها بمنطقة طنجة فتتوزع نسبتها كما يلى: ٥٠٪ من الرياح المترددة على المنطقه ذات سرعة من ٧.٢ كم/ساعة إلى ٢١.٦ كم/ساعة، ثم ٣٠٪ من الحالات ذات سرعة تتراوح بين ٢٥.٢ إلى ٥٠.٤ كم/ساعة، وفى ٢٠٪ من الحالات تنخفض السرعة عن ٧.٢ كم/ساعة، وأما الرياح التى ترتفع سرعتها عن ٥٤ كم/ساعة فلا تعتبر من الحالات السائدة^(٢). وقد تصل إلى أكثر من ٤٥ يوم فى السنة. وبها يحظى كل شهر من شهور السنة أكثر من مرة برياح شديدة السرعة (عواصف REVANCHE). ترتفع سرعتها عن ١٠٠ كم/ساعة، بل أكثر من ٢٠٠ كم/ساعة وذلك خلال الفترة ما بين سنتى ١٩٦٠ - ١٩٩١^(٣). وتأتى الرياح الغربية بالأمطار والرطوبة (وتسمى محليا بالغربى)، أما الرياح الشرقية فهي غالباً قوية شديدة السرعة ترفع الحرارة أحياناً لأكثر من ٤٠ م^٥ (وتسمى محليا بالشرقى). ولها تأثير على الإنسان والمزروعات والمياه، وتتوغل داخل الأراضي المفتوحة عبر سهل الفحص كما تنزامن مع فصل الجفاف والحرارة، وبالتالي يكون تأثيرها كبيراً على معدلات البخر وموارد المياه^(٤). ويقدم الشكل رقم (١٣-أ، ب) تلخيصاً لحالة الرياح فى منطقة طنجة.

٢-٢. الإشعاع الشمسى:

للإشعاع الشمسى أهمية خاصة فى جغرافية المدن وخاصة بالنسبة لمدينة سياحية كمدينة طنجة، كما أن له علاقة بباقي عناصر المناخ حيث يرتبط بالحرارة، والغيوم، والأمطار، كما أن الإشعاع الشمسى يستخدم حالياً كطاقة بديلة لمصادر الطاقة التقليدية كالفحم والبتروول والكهرباء، وذلك لأغراض التسخين والتدفئة وغيره فى المساكن

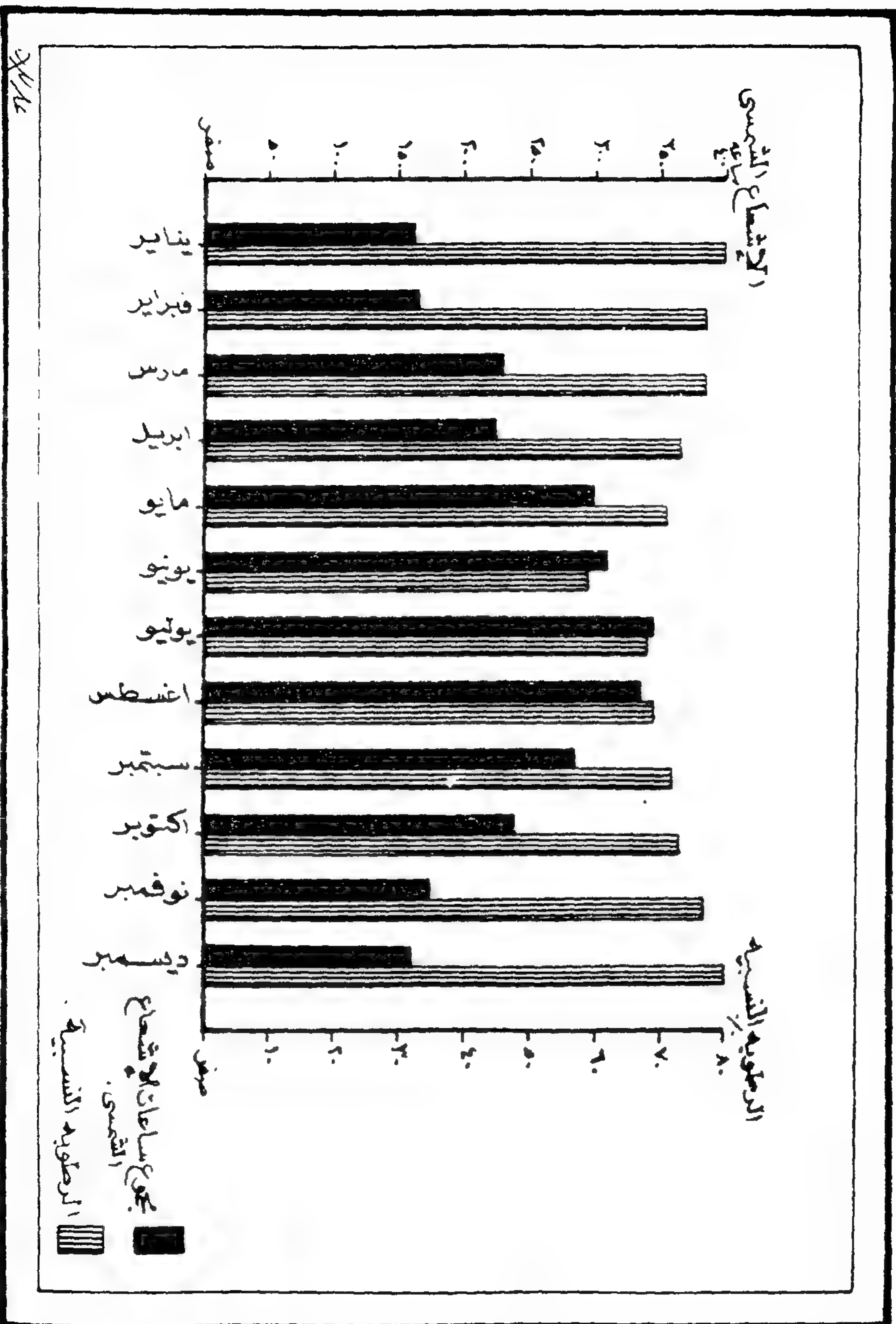
(١) - El Gharbaoui, A., (1980), op. cit., p. 81.

(٢) - Thauvin, J.P., (1971), op. cit., p. 25-46.

(٣) - Station Meteo, Tanger aerodrom, op. cit.

(٤) - boulifia, A., (1986), 'Mutations et organisation D' un Espace peri-urbain: le Fabs de Tanger et sas Bordures (Le Tangerois), Thèse de Doctorat 3 eme cycle, centre interuniversitaire de etude Mediterranee-Mediterraneennes, (Poitiers), pp. 27-28.

شكل (١٢) معدل الإشعاع الشمسي والارطوبية النسبية في كل خمسة



والفنادق والمطاعم والمصانع ... الخ. ويعتبر الإشعاع الشمسي من أهم العوامل المؤثرة في درجة الحرارة بطنجة وخاصة في فصل الصيف وذلك لطول مدة السطوع وخاصة في أشهر مايو ويونيه ويوليه، كما يرتفع في هذه الأشهر عدد ساعات الإشعاع المتواصل ليصل إلى ١٣.٢ ساعة يومياً في شهر يوليه، و ١٣.١ ساعة يومياً في شهر أغسطس، بينما تصل في مايو إلى ٧.١ ساعة يومياً، وفي يونيه ٦.٩ ساعة يومياً. كما تقل نسبة الغيوم إلى أدنى حد لها في أشهر يوليه وأغسطس وسبتمبر. ويتضح ذلك من استقراء الملحق رقم (٥) وبصفة عامة ترتفع ساعات الإشعاع الشمسي خلال أشهر الصيف من إبريل إلى سبتمبر حيث ترتفع عن ٢٥٠ ساعة في الشهر .. بل تتعدى ٢٤٠ ساعة في الشهر خلال أشهر يونيه ويوليه وأغسطس ويمثل شهر يوليه ذروة الإشعاع الشمسي في طنجة وكذلك أغسطس بالنسبة لمعدل ساعات الإشعاع الشمسي الشهري (شكل رقم ١٤). وتصل نسبة الإشعاع إلى حوالي ٦٤٪، أما نسبة الإشعاع العليا فتسجل في أغسطس ٨٠,٣٪ والصغرى في ديسمبر ٤٧,٥٪ (١١). وعلى هذا يمكن تقرير أن عدد الأيام ذات الضباب والتي تكون فيها الرطوبة ضعيفة تبلغ ١٥ يوماً في السنة.

٢-ج- الرطوبة النسبية:

يهتم دارسوا جغرافية المدن، بدراسة العلاقة بين منحني الرطوبة النسبية ومنحني درجات الحرارة لأن لذلك علاقة ببعض مشكلات المدينة ذات الأثر الفعال في حياة سكانها، وخاصة إذا اقترنت الرطوبة بالحرارة المرتفعة، مما يؤثر على كفاءة العمل^(١٢). ويوضح الملحق رقم (٦) معدلات الرطوبة النسبية السنوية والشهرية واليومية في مدينه طنجة.

ومن استقراء الجدول يتضح أن طنجة تتميز بمناخ رطب، ترتفع فيه نسبة الرطوبة السنوية عن ٧٤٪، كما لا يقل معدلها عن ٦٠٪ في أي من شهور السنة (٦٠٪ لشهر يونيه)، بينما تصل إلى ٨٠٪ في شهر ديسمبر ويناير. وتتوافق أعلى معدلات الرطوبة النسبية مع أشهر الشتاء، أي الفصل المطير، من أكتوبر إلى مارس، بينما تسجل أقل معدلاتها في أشهر الصيف من إبريل إلى سبتمبر، حيث فصل الحرارة والجفاف... مما يجعل صيف طنجة مثالي بالنسبة لوظيفة السياحة حيث لا ترتفع حرارة الصيف بشدة إذ يؤدي ارتباط الحرارة بالرطوبة المرتفعة إلى الشعور بالإرهاق. وتقترب معدلات الرطوبة المرتفعة بفترة هبوب الرياح الشرقية الجافة. كذلك يؤثر المد والجزر على نسبة الرطوبة. وبالنسبة للتغيرات اليومية ترتفع نسبة الرطوبة عادة في الساعات الأولى للنهار (الساعة ٦ صباحاً)، ثم تنخفض في الظهيرة (الساعة ١٢ ظهراً)، ثم تعاود الارتفاع حتى الساعة السادسة مساءً، وذلك في كل شهور السنة. وتسجل أعلى نسب الرطوبة صباحاً في شهر يناير، بينما تسجل أقل نسبها في شهر مايو صباحاً أيضاً. وتبقى الأرقام السابقة معدلات ومتوسطات شهرية، لكنها تعد مؤشراً إلى أن التغيرات في نسبة الرطوبة خلال شهور السنة تعد تغيرات طفيفة لا تزيد عن ٢٠٪ بين أعلى الشهور في يناير ٨٠٪، وأقلها في شهر يوليه ٦٠٪، وهي عموماً في مستوى مرتفع نسبياً في كل شهور السنة. يخفف من وطأتها اعتدال درجة الحرارة. ويوضح الشكل رقم (١٤) العلاقة بين معدل الإشعاع الشمسي ومعدل الرطوبة النسبية خلال أشهر السنة في طنجة.

(١) - Thouvin, J.P.; (1971), op. cit., p. 25.

(١١)

(١٢) عبد الرحمن صادق الشريق (١٩٧٣)، مدينة الرياض، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص ٤٩.

٢-٥ . العساقط:

تتنصى طنجة إلى المناخ المعتدل الرطب حيث تمثل مناخ البحر المتوسط أو المناخ شبه المدارى ذو الصيف الجاف والمطر الشتوى حسب تصنيف "كيبين" ولوقوعها على جبهتين بحريتين المتوسطية والمحيطية أثر كبير فى تعرضها للأعاصير والرياح الغربية المحملة بالرطوبة. كما لا يتدخل سطح الأرض بشدة فى مناخ طنجة وخاصة المطر لصغر مساحتها، ولقوة الرياح والأعاصير المحملة بالأمطار، ولعدم ارتفاع التضاريس فيها ارتفاعاً مبالغاً فيه^(١). ويمكن استنتاج أهم خصائص العساقط فى طنجة وإقليمها من استقراء الملحق رقم (٧) والشكل البياني الممثل له رقم (١٥) ومنهما نلاحظ أن معدل المطر السنوى خلال الفترة المناخية مابين سنتى ١٩٦٠ - ١٩٩٠ بلغ ٧٤٤.٧ مليمتراً سنوياً. ومن الملاحظات الهامة تميز كمية المطر السنوى التى تستقبلها طنجة بالذبذبة من سنة إلى أخرى، فقد حصلت طنجة سنة ١٩٦٣ على أمطار وصلت كميتها إلى ١٢٢٧.١ مليمتراً، بينما حصلت سنة ١٩٨٦ على كمية أمطار بلغت ٣٦٧.٦ مليمتراً، أى أن التفاوت كبير بين أعلى كمية وأقل كمية خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ إذ وصل التفاوت إلى ٩٥٩.٥ مليمتراً، بنسبة تفاوت ٧٨.٢٪. ومن الملاحظ أيضاً تركيز كمية المطر الساقطة سنوياً فى فترة محدودة من السنة تظهر من خلال ملاحظة عدد الأيام المطيرة خلال السنة حيث بلغ متوسطها ٨٩ يوماً. ويلاحظ أيضاً اتساع التفاوت بين عدد الأيام المطيرة الأقصى الذى وصل إلى ١٠٩ يوم سنة ١٩٦٠ وعدد الأيام المطيرة الأدنى الذى بلغ ٦٤ يوم سنة ١٩٦٧، أى أن نسبة التفاوت فى عدد الأيام المطيرة حولى ٥٨.٧٪. كما يوضح الشكل (والجدول) أن هناك فترة زمنية شهدت انخفاضاً واضحاً فى كمية الأمطار سنة ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٣، وخاصة فى السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، وهى السنوات التى اشتهرت بجفافها فى المغرب، وتزامنت مع جزء من سنوات الجفاف التى تعرضت لها إفريقيا بصفة عامة خلال العقد الماضى. وتعد هذه الذبذبة بصفة عامة إحدى أهم خصائص مناخ البحر المتوسط فيما يخص المطر بالذات، حيث أن عناصر المناخ الأخرى لا تشكل مشكلة فى مناخ هذا الإقليم .. وإنما تكمن مشكلة الإقليم الأساسية فى قلة مياهه وذبلتها من سنة لأخرى، وتنعكس هذه المشكلة على طنجة التى تعاني رغم المتوسط المطرى الكبير من مشكلة واضحة فى مجال المياه.

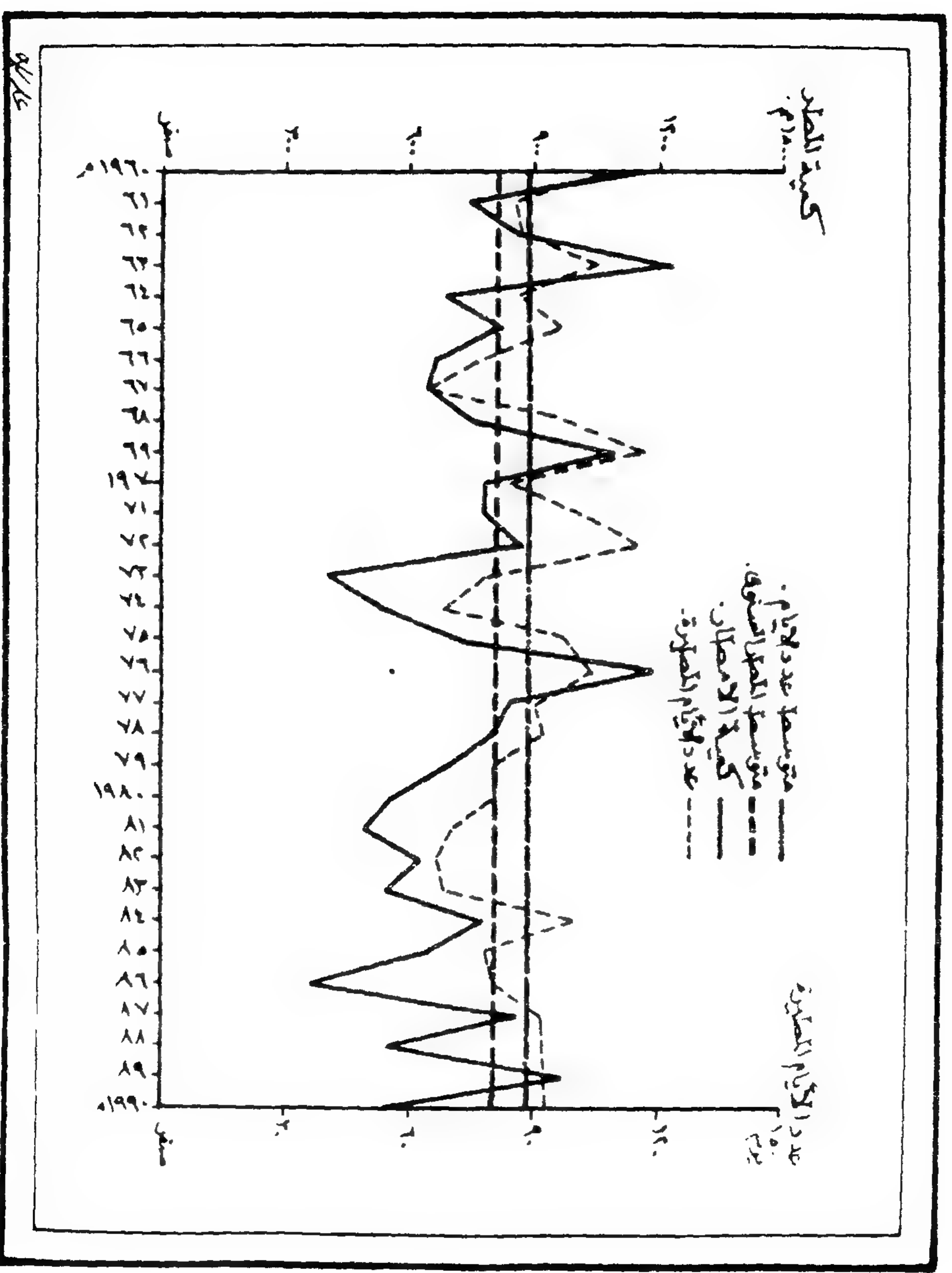
أما عن توزيع الأمطار، فمن المعروف أن أمطار إقليم البحر المتوسط شتوية، ومن استقراء الملحق رقم (٨) والشكل (١٦) الممثل له يمكن استنباط النتائج التالية:

- تتميز أمطار طنجة بالتركيز الواضح فى ستة أشهر تمتد من أكتوبر حتى مارس، ويبلغ أعلى معدل شهري ١٣٦.٤ مليمتراً تسقط فى شهر نوفمبر*، كما يسجل شهر ديسمبر ١١٨.٧ مم، ويمايز ١٠٧.٥ مليمتراً، ثم تأخذ كمية المطر فى التناقص حتى شهري يولية وأغسطس حيث ينعدم المطر تقريباً.
- يتركز حوالى ٨٠٪ من كمية الأمطار الساقطة على طنجة خلال الخمسة أشهر من نوفمبر إلى مارس.
- لا تمثل الأمطار التى تسقط من يونية إلى سبتمبر سوى ٣٠٪ من كمية الأمطار السنوية.

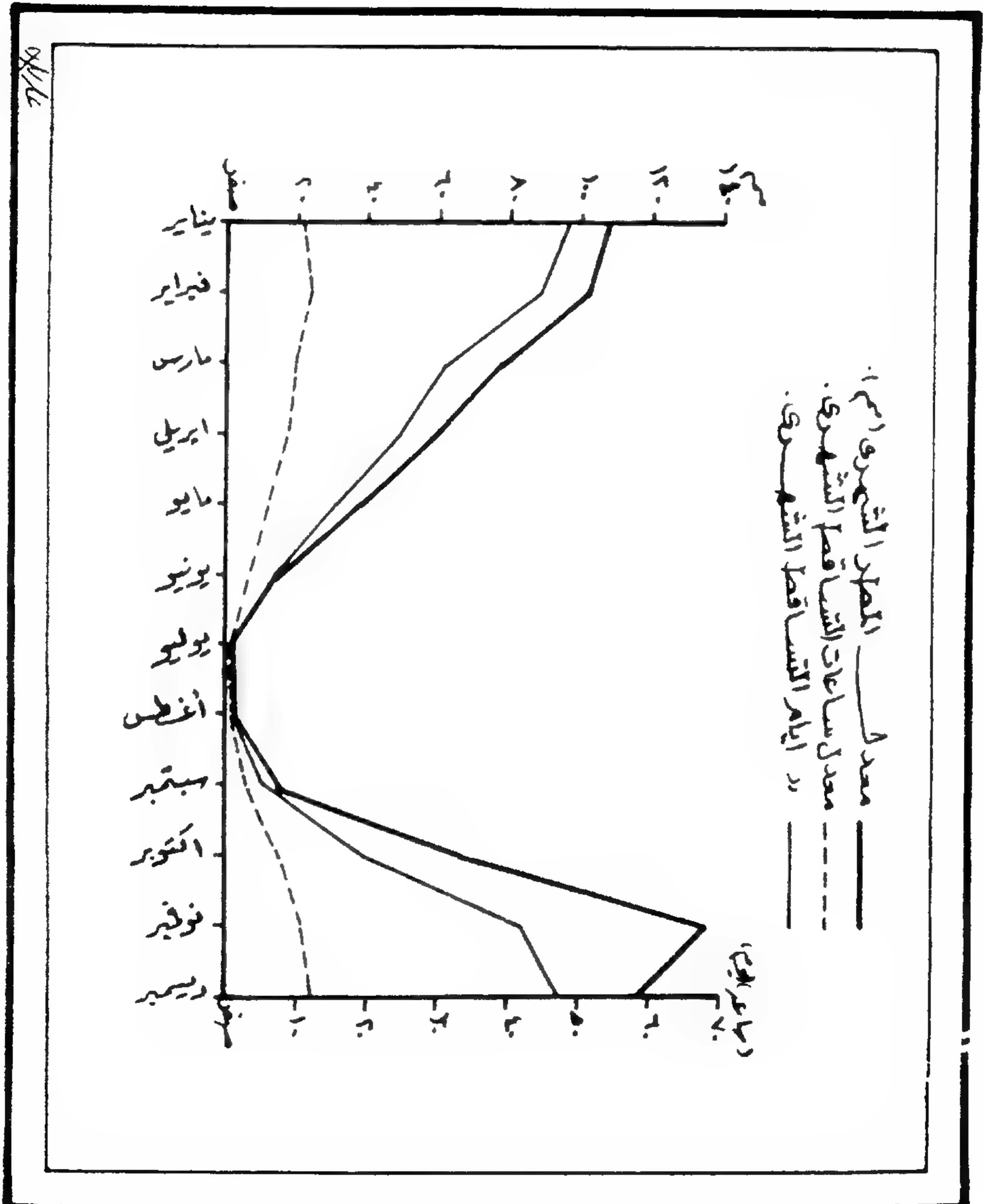
(١) - Ionesco, T.; (1971), op. cit., p. 158.

(١)

* وهو الشهر الذى تزامن مع الدراسة الميدانية التى امتدت من أكتوبر حتى ديسمبر.



شكل (١٥) معدل المثلج السنوي وعدد الأيام الممطرة في منطقة من (١٩٦٠ - ١٩٩٠)م



شكل (١٦١) معدل المطر الشهري في طنجبة من (١٩٦٠ - ١٩٩٠م)

- يصل متوسط التغير خلال الخمسة أشهر الرطبة إلى ٥٠٪ خلال الفترة المناخية (١١).

- عن عدد الأيام المطيرة شهرياً تحظى أشهر نوفمبر وديسمبر ويناير بأكثر عدد من الأيام المطيرة ، وهي على التوالي ١١.١ يوم، ١٢.٢ يوم، ١١.٤ يوم. أما متوسط عدد ساعات التساقط الشهري فيسجل شهر يناير أكبر عدد من ساعات التساقط وهي ٤٨.٣ ساعة، وديسمبر ٤٧.٣ ساعة. وبعد عدد الأيام وساعات التساقط الشهرية مؤشراً لشدة الهطول وتركزه في مدة محددة قد تصل إلى حد السيول مما يترك تأثيراً على الهيئة الطبيعية كعامل تعرية شديد التأثير لاحظنا أثره سابقاً خاصة مع طبيعة التكوينات .

وهناك علاقة واضحة بين الحرارة والأمطار وهي علاقة عكسية حيث يتزامن الفصل المطير مع الفصل الأقل حرارة والفصل الجاف مع فصل الحرارة، ويمتد بذلك الفصل الجاف حوالي خمسة أشهر تقريباً من مايو إلى سبتمبر . وهذا ما يوضحه الشكل رقم (١٧).

ويوجد في طنجة وظهيرها عدد* من المحطات لقياس الأمطار لا يظهر من المقارنة سوى اختلافات طفيفة بين محصلات قياساتها. تتضح من استقراء الشكل الممثل لعدد من هذه المحطات رقم (١٨)، حيث يتضح أن للارتفاع والقرب من الساحل أثر طفيف في ارتفاع كمية الأمطار الساقطة والمسجلة خلال المحطات، وهي محطة مطار طنجة بوخالف على ارتفاع ١٥.٤ م، ومحطة مدينة طنجة ٧٣ م، ومحطة ملوسة شرقاً على ارتفاع ٢١٠ م، ومحطة الفنق جنوباً ٢٤٠ م، بالإضافة لمحطات أخرى تظهر بالجدول، وأعلى معدل سنوي لكمية الأمطار سجلته محطة ملوسة (٩٤٥ م)، وتقع شرق خليج طنجة على ارتفاع ٢١٠ م حيث تواجه الرياح الغربية. وتسجل محطة طنجة المدينة معدل مطر سنوي أكثر مما يسجل في محطة مطار طنجة حيث ترتفع محطة طنجة المدينة ٧٣ م عن سطح البحر وتقع على التلال الموجودة جنوب المدينة.

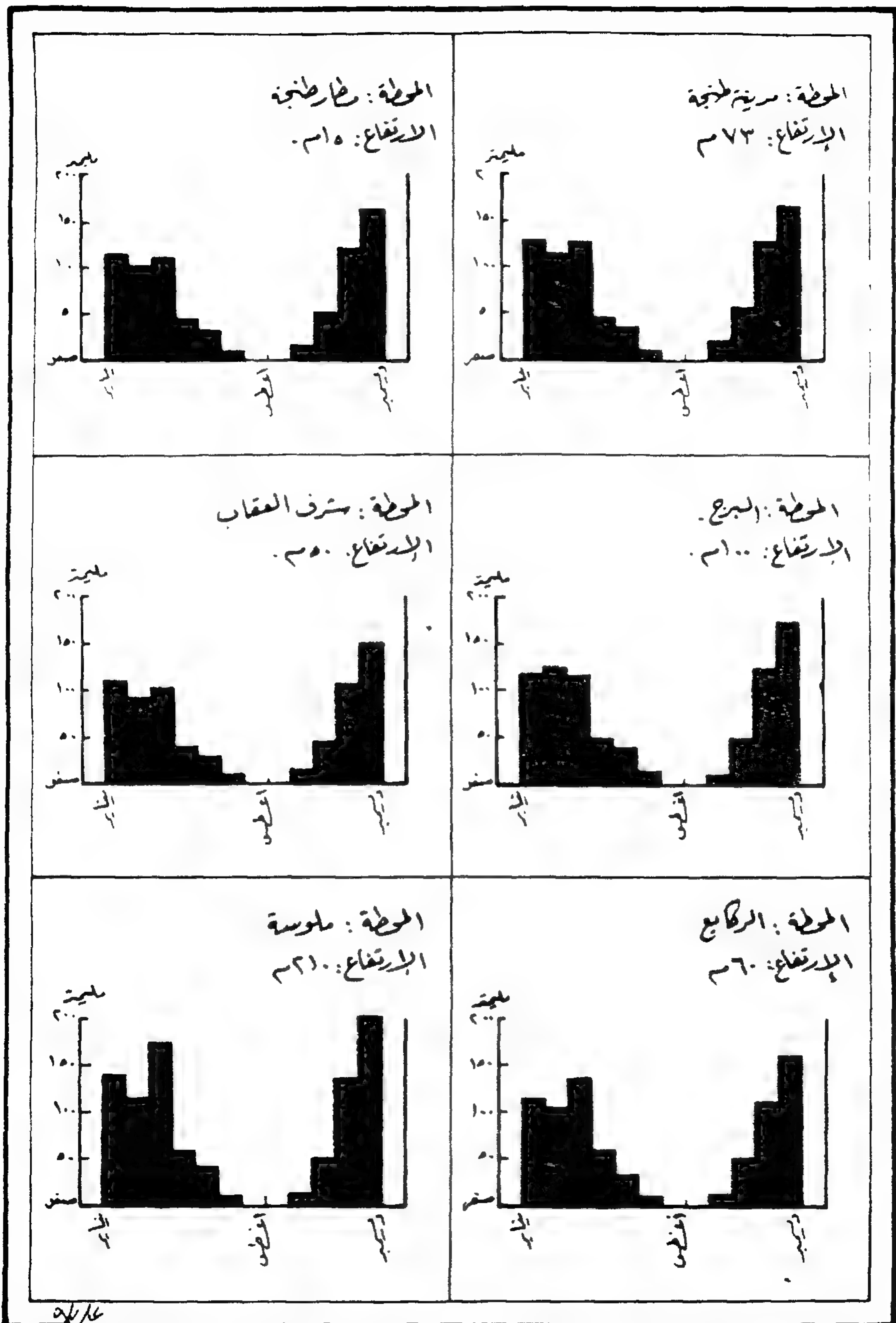
ولأمطار طنجة علاقة وثيقة بعمرانها حيث تؤثر بشدة في عمليات الإنجراف التي تحدث للترية، كما تتسبب في أن تصبح الكثير من المناطق وخاصة في السهل الطيني (الفحص) مرحلة، وخاصة في المناطق العشوائية وغير المخططة والتي تنتشر في طنجة .. كما تؤثر على موارد المياه حيث تجري بها الأودية، لكن قليلاً ما تختزن بسبب طبيعة الصخور غير المنفلة، كما تؤثر الأمطار على النشاط الزراعي في ظهير طنجة، والسياح أيضاً بسبب تركيز الموسم السياحي في الأشهر الخالية من المطر أو القليلة الأمطار، لأنها تعتمد على الشمس والبحر والرحلات للمناطق الطبيعية المجاورة.

بالنسبة للمساكن فقد كان المظهر العام لها يوحى باحتياطها من الأمطار من شكل الأسطح المغطاه بالقرميد والمائلة، حيث يظهر في القللات القديمة. كما يظهر في القللات الحديثة التي تنتشر في حي الجبل، وحي كاليفورنيا، ومرشان، والشرق، وصاربيلا.. الخ. أما العمارات الحديثة فلا يظهر بها هذا الاحتياط، كما لا يظهر في المسكن المغربي المتميز بعدم تجارزه طابقيين أو ثلاث (١). إلا أنها ذات تأثير بالغ في المناطق العشوائية والمشروعات المقامة

(١) محسوب على أساس الأرقام الحام المستخلصة من النشرات الإحصائية السنوية من ١٩٦٠-١٩٩٠ التي تصدر عن مديرية الإحصاء، وزارة التخطيط، الرباط .

(٢) ملاحظات من الدراسة الميدانية.

* تسع محطات .



معدل (١٨) معدل المطر الشهري حسب محطات الارصاد المختلفة في طنجة

فى مناطق ذات انحدار بطل. .

خامساً: موارد المياه:

تعتبر موارد المياه من العناصر الهامة التى يمكن أن تقف حاجزاً أمام النمو والتنمية فى المدينة وإقليمها سواء فى مجال التوسع العمرانى أو السياحى أو الصناعى، بالإضافة لاحتياجات ظهير المدينة الريفى للمياه، وشهد العالم حالياً صراعاً من أجل المياه، كما تعاني طنجة وظهيرها الزراعى من مشكلات المياه ونقصها وعدم كفايتها لتلبية احتياجات الأنشطة المختلفة.

ويتميز التساقط المطرى على طنجة وإقليمها بفرضية الإيقاع خلال الفترة الرطبة التى تمتد على مدى خمسة أشهر، كما تصادف الأمطار الساقطة صخور الإقليم غير المنفذة للماء، من الصلصال والحجر الطينى الشبستى، والحجر الرملى الجبرى والصلصالى فيترتب على هذا سيادة المجرى السطحى على حساب المياه الباطنية (الجوفية) (شكل رقم ١٩) .

٩ - المجرى السطحى (هيدولوجى Hydrologie) :

يتميز المجرى السطحى فى منطقة طنجة بسيادة نظام الأودية الموسمية أو الفصلية ذات الصبيب المتوافق مع فصل الأمطار، والمنعدم أو يكاد صيفاً^(١). ومن استقراء الخريطة الطبوغرافية ١/٥٠.٠٠٠، والخريطة الجيوتقنية ١/٢٥.٠٠٠، والصور الجوية يلاحظ أن طنجة تتمتع بشبكة تصريف سطحى كثيفة تقطع المظهر الطبوغرافى فى كل جزء من طنجة وإقليمها. وينصرف جزء أو عدد من الأودية إلى البوغاز وعدد آخر إلى المحيط*، وفيما يلى تعريف موجز بأهم هذه الأودية من الشرق إلى الغرب- وسنخص بالذكر الأودية الداخلة فى المدار الحضرى للمدينة أو تلك الغربية جداً وذات أهمية فى نفس الوقت شكل رقم (١٩).

وادي ملال:

وهو وادى صغير طوله ١١ كم ومساحة حوضه ٢٢ كم، ودرجة انحداره ٣.٥ ٪، وهى أكبر نسبة انحدار فى الأودية وينبع من كتلة الحجر شرقاً، وكان يصب فى خليج طنجة ولكن تراكم الرمال فيه اضطرته إلى التشعب، كما كانت ضفافه توفر فى موسم الجريان مستنقعات جيدة لصناعة الخزف وذلك منذ العصور القديمة^(٢). أما الآن فيمثل قطاعه الأدنى بحيرة صناعية تظهر جيداً فى الصور الجوية، وهى جزء من مشروع سياحى على خليج طنجة لكنه شبه متوقف، كما تعرضت البحيرة أيضاً لمشكلات من جراء عوامل التعرية فى السفوح والمرتفعات المشرفة عليها. حيث تتعرض للإطماء. كما كان يصرف المياه المستعملة والأمطار من منطقة الحجر ومداشرها**.

(١) - Group hult, s.d.a.u., (1983), 3 eme part, op. cit., p. 857.

(١)

(٢) - Ponsich, M.; (1970), op. cit., p. 15.

(٢)

* وقد سبقت الإشارة إلى العديد من هذه الأودية.

* المدشر اسم يطلق على الأحياء المنتشرة على هوامش المدينة ويطلق عليها أيضاً حومة.

وادي مغوغا:

وهو أطول الأودية التي تصب في مضيق جبل طارق، طوله ١٧ كم، مساحة حوضه ٢٠٧ كم^٢، ودرجة إنحداره ٢٠.١٪، ينبع من منطقة جبال البرج بكتلة أنجرة الجبلية، ويتصل بالعديد من الروافد والمجاري الأخرى (ذكرت سابقاً). ويخترق هذا الوادي عدة مناطق هامة داخل شرق مدينة طنجة وجنوبها، وقد أقيمت على سهوله المنطقة الصناعية على طريق تطوان، كما أن المخطط موضوع لمنطقة أخرى مجاورة على رافده وادي العوامة، وقد حُولَ مآؤه غرباً ليصبح قناة تصرف مياه المنطقة الصناعية والسكنية إلى خليج طنجة. ولم يكن هذا الوادي مصدراً للمياه حيث كانت المياه المالحة الناجمة عن ارتفاع مياه الخليج تدخل إليه، كما كانت مياه مصبه التي كانت تتسرب في الرمال كأنبوب تصبح مالحة، وكان يوفر شواطئ مناسبة لصناعة الخزف أيضاً^(١). ويصب الوادي عبر القناة في خليج طنجة حاملاً نفايات المناطق الصناعية والسكنية العشوائية في جنوب المدينة، وكذلك منطقة مغوغا الصغيرة والمجزر إلى خليج طنجة في وسط المنطقة السياحية، مما يسبب تلوثاً شديداً بالشاطئ^(٢).

وادي السواني:

يخترق هذا الوادي الكتلة السكنية الكثيفة في مدينة طنجة. من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي حيث يصب في خليج طنجة أيضاً، طوله ٤ كم، ومساحة حوضه ١١ كم^٢، وهذا الوادي ليست له أهمية بالنسبة للجريان حالياً، وهو جاف معظم السنة، وتوجد منابعه في هامش كتلة الجبل - كيب سبارتل - مرشان عند دوار البرانس. ويصرف حالياً المياه المستعملة والملوثة من الكتلة الحضرية، وكذلك مياه الأمطار إلى شاطئ خليج طنجة وسط المنطقة السياحية^١.

وادي اليهود :

يبلغ طوله ١١ كم، ويجمع مياه منطقة مساحتها ٢١ كم^٢، ومتوسط انحداره ٧٥.٠٪، ويخترق هذا الوادي (كوادي السواني) الكتلة المبنية للمدينة لكن من الجنوب الغربي إلى الشمال ليصب في مضيق جبل طارق عند شاطئ المرقلة. حيث يخترق القطاع الغربي من المدينة مروراً بالمنطقة الصناعية على طريق الرباط الرئيسي، ثم عذيب الحاج قدور، فالمنطقة الصناعية بمسنانه على طريق المطار، ثم ملعب الجولف في بويانه، وفي قطاعه الأدنى يصب وادي اليهود بين هضبة مرشان والجبل في وادي عميق حتى مصبه. ويقع شرق هذا القطاع حي درادب، ثم مرشان شمالاً، ويقع حي الجبل في غربه. والوادي الآن عبارة عن مصرف رئيسي لقطاع كبير من المدينة إذ يصرّف مياه النفايات المستعملة ومياه الأمطار إلى المضيق على بعد مساحات بسيطة من الشاطئ، كما أن المياه غير معالجة على الإطلاق*. وللوادي روافد عديدة تجمع مياه الجبل ومرشان.

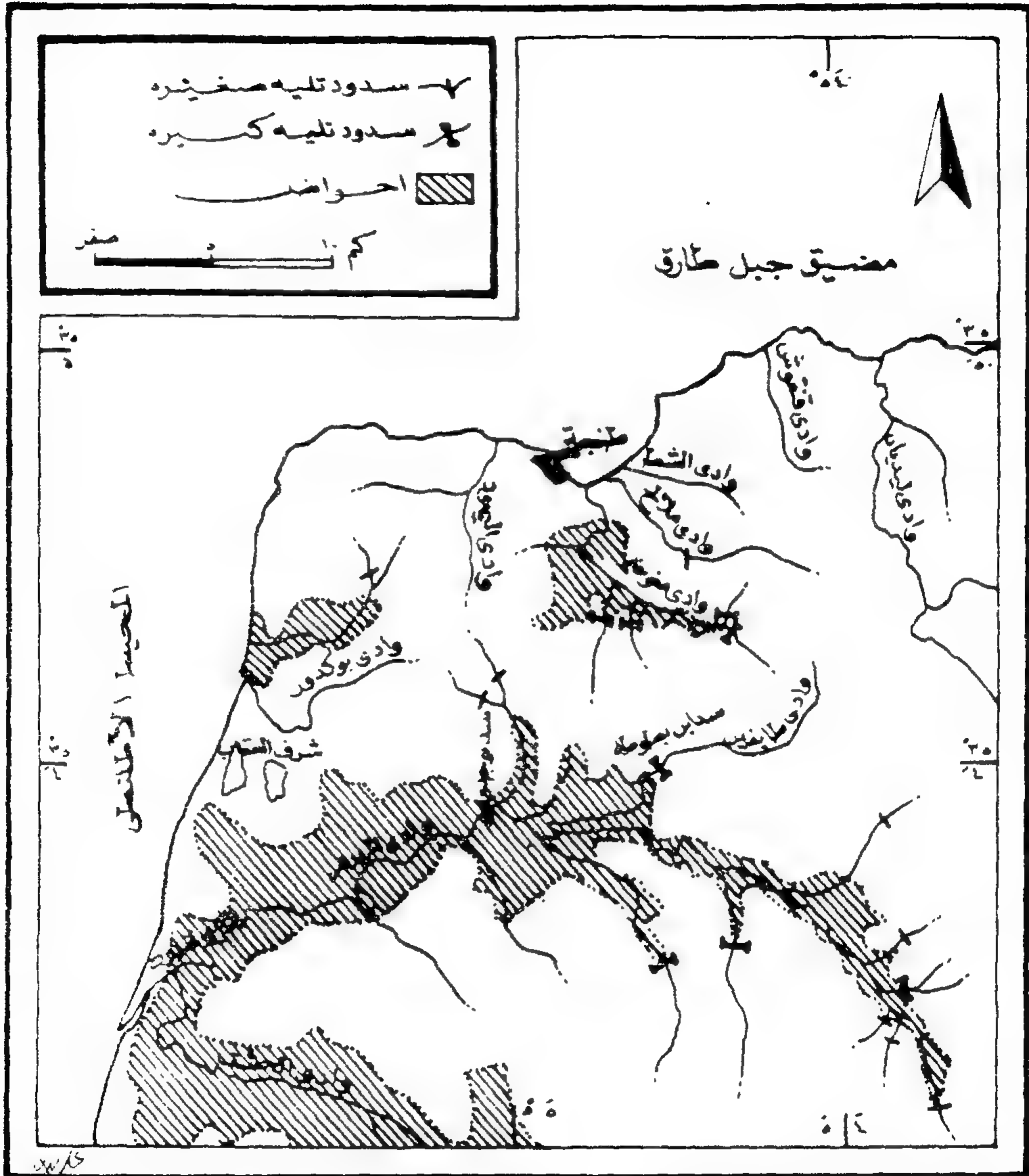
وما سبق يتضح أن هذه الأودية ليست لها قيمة كبيرة كمورد للمياه، لكنها هامة حالياً في عملية الصرف

- Ibid, p. 15.

(١)

(٢) ملاحظة في الدراسة الميدانية.

* محادثة شخصية مع رئيس قسم التطهير بحالة إقليم طنجة السيد حسين الزغلي أثناء الدراسة الميدانية.



شك (١٩) الجريان السطحي ومواقع السدود وفرشه شرق العقاب
بإقليم طنجة

المصدر: Thauvin, J. ; (1971), Hydrologie et Hydrogeologie, op. cit.

سواء للمياه المستعملة في المدن والمداشر أو لصرف مياه الأمطار التي تسقط بكميات كبيرة في الشتاء والحريف على إقليم طنجة. وتعتبر هذه الأودية صغيرة بالنسبة للأودية التي تصب في المحيط الأطلنطي وخاصة جنوب هوامش المدينة. ويمكن تتبعها فيما يلي:

وادي بوخالف:

طوله ١٣ كم، ومساحة حوضه ٣٣ كم ونسبة انحداره ٤٥٪، ويصب قرب مغارات هرقل على ساحل الأطلنطي، وينبع من الحافة الجنوبية لكتلة كيب سبارتل - الجبل الكبير، ويخترق منطقة سهلية تسمى باسمه (سهل بوخالف)، ويجري بطيئاً في سهله المنبسطة حيث توجد بعض أراضي المستنقعات، ولا ينتهي كمصب نهرى محدد، لكنه يتميز بتشعبه إلى جداول صغيرة من خلال رمال الشاطئ. وقد كان كل من وادي بوخالف ووادي بوكدور إلى الجنوب منه في جنوب غرب طنجة، يمثلان بحيرتان شاطئيتان قديمتان تتصلان ببحيرة مغوغا الواقعة على طرف خليج طنجة حيث وادي مغوغا الآن، ثم أصبحت الآن سهولا خصبة واسعة تسمى فحص طنجة تمثل حالياً المجال الهام بالنسبة لنمو مدينة طنجة وتنتشر بها الدواوير (التجمعات الريفية) والمداشر الريفية، وشبه الحضرية، وفي هذه السهول توجد حالياً أهم المناطق الصناعية، وكذلك مطار بوخالف بالإضافة للعديد من المشروعات السياحية. ويستغل وادي بوخالف والأودية الأخرى القريبة منه أو تلك التي ترفده في رى الأرض الزراعية بهذه المناطق من ظهير طنجة، كما توجد بحيرة ساحلية (لاجون) ينتهي إليها الوادي.

وادي بوكدور (بوجدور):

ويمتد إلى الجنوب من وادي بوخالف شبه موازياً له، كما يقاربه من حيث الطول ١٥ كم، وأيضاً في مساحة الحوض ٣٢ كم ٢، إلا أنه أكثر منه انحداراً ٧٠.١٪، وينتهي أيضاً ببحيرة ساحلية كبيرة على ساحل المحيط الأطلنطي.

وادي مهارر (مهارح):

يعد أكبر الأودية في طنجة وظهيرها، وهو جزء من نظام نهرى كبير حيث نظام وادي تهاردت الذي يتكون من اتصال وادي مهارر مع وادي الحشف ليصب في المحيط الأطلنطي. ويبلغ طول وادي مهارر ٦٥ كم، ويجمع مياه حوض كبير مساحته ٤٨٠ كم مع درجة انحدار متوسطها ٧.٠٪.

ينبع وادي مهارر من الشرق حيث سلسلة جبال الريف وكتلة الحجر، وله روافد عديدة تجمع المياه من دار الشاوي، والتل الطيني في العوامة (جنوب طنجة).

ويتميز بانحدارات قوية، وربة غير منفذة ويتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ويصل عمقه إلى ٤.٥ م. وأهم روافده وادي الدفلة (بالعالية أي بأعلى النهر) ووادي الطابفين (بالسافلة أي في القطاع الأدنى بالنهر)، وذلك بصفته اليمنى، .. وكان تجمع المياه بهذا الوادي يسبب فيضانات قوية في سافلة الوادي^(١). وذلك

- Thauvin, J.P.; (1975), "Ressource en eau du Maroc", Tome 1. division de la Geologie Rabat, p. 129.

قبل بناء سد ابن بطوطة سنة ١٩٧٨، حيث أصبح الوادي هام بالنسبة لتزويد مدينة طنجة بالمياه^(١). أما وادي الحشف فهو أكبر الأودية ومساحة حوضه ٦٤٠ كم^٢، وبعد ذو أهمية كبيرة حيث أقيمت عليه حديثاً ثلاثة محطات لقياس الصبيب في إطار مشروعات زيادة الموارد المائية لتزويد مدينة طنجة وأصيلاً بمياه الشرب، والاستخدامات المختلفة، وكذلك لتوفير المياه للاستخدام الزراعي في أرياف طنجة.

وتنتشر في طنجة وظهيرها ظاهرة إنشاء السدود التلية (DES BARRAGES COLLINAIRES) التي أنشئت من أجل احتجاز المياه للزراعة وهذا النوع مناسب بسبب طبيعة طنجة التلية كما تعتبر علامة مميزة للمنطقة وتستخدم الأودية السابقة في الري وخاصة في قطاعاتها البعيدة نسبياً عن الكتلة المبنية للمدينة^(٢).

٢- موارد المياه الباطنية (هيدروجيولوجي HYDROGEOLOGY):

لقد كان من نتائج سيادة الصخور الطينية الطفلية في طنجة وإقليمها أن حُرم الإقليم من إمكانات التسرب الباطني للمياه مما جعل الإقليم فقيراً في مياهه الباطنية، التي لا تظهر إلا في مناطق قليلة على شكل عيون أو ينابيع في منطقة الطية النوميديّة (من الحجر الرملي)، وفي مناطق الرواسب الفيضية التي تحوي طبقات مائية. وتعتمد طنجة اعتماداً كبيراً على فرشة شرف العقاب (CHARF EL-AKAB) التي تتكون من الحجر الرملي الميوسيني، وتقل حوضاً تعتمد عليه طنجة في تزويدها بالمياه منذ بداية القرن العشرين، وبعد عنها بحوالي ١٧ كم في الجنوب الغربي (شكل رقم ١٩)، ومساحته ١٥ كم^٢، وهو حوض مغلق لا تغذيه إلا مياه الأمطار ويصل عمقه إلى ٣٥٠ م، وقد أصبح لا يكفي طنجة أيضاً إلا بعد تغذيته صناعياً^(٣).

بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الخزانات الأخرى الضعيفة التي تظهر على شكل عيون ونبابيع خاصة في مناطق الانكسارات التي تنتشر في الطيات الزاحفة، وخاصة عند التقاء تكوينات الصلصال بالحجر الرملي النوميدي بالفلبش (طفل التخوم الألبية) والكلس، وذلك في الكتل الجبلية الموحدة بمنطقة طنجة حيث كتلة أنجرة شرقاً (من الشمال إلى الجنوب) وكتلة كيب سبارتل- مارشان غرباً (من الشرق إلى الغرب)، ثم جبل دار زهيرة جنوب غرب الفحص وجبل الزينات (جنوب المدينة)، ويتراوح متوسط صبيب هذه العيون بين ٥ و ١٠ لتر / ثانية^(٤). كل هذه العيون ذات أهمية قليلة حيث أدى نظام المطر مع طبيعة الصخور إلى سيادة الجريان السطحي في فصل المطر على حساب التسرب الباطني. ويرتفع منسوب المياه في السهول الفيضية ليصبح قريباً من سطح الأرض شتاءً فتظهر المستنقعات والضايات (المستنقعات الموقتة) صيفاً وتهبط إلى مستوى ١٠ م تحت سطح الأرض، كما إن الاختلاف والتفاوت كبير من عام لآخر نظراً لنهضة الأمطار ونسبة تفاوتها الكبيرة من عام لآخر^(٥).

(١) - Ministère des Travaux publics, (1991), "perçu sur les ressources en Eau de la province de Tanger Direction provinciale de Tanger, p. 6.

(٢) - Thauvin, J.P.: (1971), "Hydrologie et Hydrogéologie" Mémoire explicatif de la cart géotechnique d Tanger au 1/25000, service Géologique du Maroc, Rabat, p. 49.

(٣) - Ibid., p. 47.

(٤) - Thauvin, J.P.: (1975), op. cit., p. 129.

(٥) - Thauvin, J.P.: (1971), op. cit., p. 57.

وتعاني طنجة من مشكلة مياه حيث لا تكفى الكمية المنتجة الكمية المستهلكة، كما لا تلاحق عملية انتاج المياه النمو السريع لمدينة طنجة، كذلك حاجة أرياف طنجة للمياه وحاجة مدينة أصيلا، التي تكاد هي ومدينة طنجة تستحوذان على معظم كمية المياه المنتجة والتي تنتج بطرق معقدة تستغل فيها المياه الجارية والجوفية في آن واحد^(١)، وجدير بالذكر هنا أن الحدود الهيدروليكية لإقليم طنجة، لا تتوافق مع الحدود الإدارية للإقليم، حيث تمتد الأحواض التي تستهلك منها طنجة المياه الى تطوان شرقا والعرائش جنوبا وتتأثر موارد المياه بهذه المناطق، وزيادة الاستهلاك، كما تتأثر بانتشار المقالع الصخرية (الحاجر) حول المدينة مع انتشار العمران وتقدم المدينة، وبذلك تتضرر البيئة الطبيعية كما تتأثر موارد المياه حيث إن الصخر الذي يقلع قابل لاختزان المياه وتعرض المياه للتهفر صيفاً حيث يتزامن الجفاف مع الحرارة، كما تتعرض جوانب سد ابن بطوطة للتمرية، بينما يتعرض قاع البحيرة (أمام السد) للإرساب مع فقدان جزء من مياهه عن طريق التهفر، أى أن موارد المياه في طنجة تعاني من عدة مشكلات بعضها طبيعي وبعضها بشري^(٢) لم تكن متوقعة في موقع يتمتع بموارد مائية وفيرة.

(١) - Boulifa, A.; (1991). "Le monopole de Tanger sur les eaux de sa region", L' eau et la ville, UR-

BAMA, 22, pp. 209-224.

(٢) محادثة شخصية مع المهندس، محمود درجاج مهندس الدولة، ورئيس مصلحة المياه بمدينة طنجة (وزارة الأشغال العامة)، طنجة في أكتوبر (١٩٩٢).

الفصل الثاني

نشأة مدينة طنجة ونموها العمراني

المبحث الأول : نشأة طنجة وتاريخها العمراني حتى نهاية

القرن التاسع عشر .

المبحث الثاني : النمو العمراني لمدينة طنجة في القرن العشرين .

الفصل الثانى

نشأة مدينه طنجة ونموها العمرانى

تعد دراسة البعد التاريخى للمدينة أحد أهم مفاتيح فهم الواقع الحالى لها والتى كثيراً ما يصعب فهمها وتحليل صورتها التركيبية دون الرجوع إلى بعدها الرابع أى الزمن^(١) ، فلا يوجد مكان بدون زمان^(٢) .

والواقع أن دراسة النويات والمراكز العمرانية القديمة والجغرافية التاريخية للمدينة أو للعمران لاتهم جغرافى المدن وحدهم ، بل تتداخل وتتشابك مع عدة تخصصات ، منها علوم الآثار ، والتاريخ ، والحضارة ، والإجتماع ، والأنثروبولوجيا ، والهندسة المعمارية ... إلخ .

ولقد أدى تداخل دراسة المدن العربية الإسلامية من الناحية التاريخية مع تخصص جغرافية المدن من الناحية الجغرافية ، إلى أن أصبحت السمة الجغرافية هى السمة الغالبة على الدراسات العربية فى المدن العربية ، لذا يجد جغرافيو المدن أنفسهم مضطرين إلى التقديم لهذه المدن تاريخياً عند دراستها ويظل من الضرورى الأخذ فى الاعتبار أن هذا التقديم لم ولن يكن بأية حال دراسة أو بحث تاريخى شديد التخصص . فلا تعدو الدراسة هنا سوى تقديم وتعريف بأصول المدينة التاريخية ، لما لذلك من أثر فى تركيبها ونموها ووظائفها وشهرتها . وقد يؤدى ذلك إلى أن يقع البعض فى شرك خطأ المصادر وإعادة ترديد المعلومات التاريخية البسيطة أو المفروضة والمغلوطه من ناحية أخرى ، ولا لوم على الباحثين من غير المؤرخين لأنهم ينفون عادة مجرد الحصول على معلومات جاهزة ، سواء كانت دراسات عمرانية ، عربية ، أو أجنبية ، وبالتالى ربما تتكرر بشكل غير مقصود أو متعمد آراء وتفسيرات تاريخية مصدرها سوفاجية (Sauvagat) ، أو كارديت (Cerdet) ، أو هنرى بيرنيه (Pierenne) ، أو بلا نهول (Planhol) ، أو ألبرت هوراني ، أو شومبرج (Sjoberg) ، وغيرهم من المستشرقين اللذين تحاملوا على المدينة العربية . وذلك دون معرفة سابقة بالنظريات التى فسر بها هؤلاء التمدن العربى الإسلامى^(٣) .

لذا على الباحث أن يكون حذراً عند النقل من هذه المصادر أو عن نقلوا عنهم أيضاً ، كذلك يجب تفنيد الآراء وعدم الأخذ بها بسهولة خاصة فيما يتعلق بالمدينة العربية إبان فترات الحكم العربى الإسلامى .

وما يدفعنا للخوض فى ذلك أن تاريخ طنجة موغل فى القدم ، أكثر من تاريخ أى من مدن المغرب الأخرى^(٤) ، حيث نجد أنفسنا أمام بانوراما لحضارات متواصلة ، قامت فى منطقة طنجة منذ عصور ما قبل التاريخ مروراً بالعصر الفينيقي ، فالهونيقى ، فالرومانى ، ثم الحضارة العربية الإسلامية عقب الفتح وحتى اليوم مع تأثر بالغ بالأحداث الدولية والصراعات العديدة فى أوروبا والعالم العربى والإسلامى من حولها ، يلازم ذلك قلة بل ندرة

(١) Carter, H. (1972), " The study of urban Geography, " Edward Arnold, London, p38.

(٢) حمدان ، جمال ، (١٩٨٠) ، شخصية مصر ، دراسة فى هيكلة المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الجزء الثانى ، ص ٤٧١ .

(٣) ناجى ، عبد الجبار ، (١٩٨٥) ، الاتجاهات الحديثة فى دراسة المدينة العربية الإسلامية مجلة المدينة العربية ، العدد السادس

عشر ، إبريل ص ٧٣ : ٨١

(٤) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، تاريخ المغرب فى القرن العشرين ، ترجمة نهولا زيادة ، مراجعة أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت .

المصادر المتخصصة والعربية منها بشكل حاد - وتتيح لنا دراسات ميشيل بونزيش (Michel Ponsich) القول على أهمية الدور التاريخي والاقتصادي الذي قامت به شبه جزيرة طنجة منذ عصور ما قبل التاريخ ، وحتى نهاية الإمبراطورية الرومانية ، فقد كان دوراً زراعياً ، وصناعياً ، وتجارياً تدل عليه الآثار المكتشفة بفضل العلاقات المستمرة مع شبه جزيرة إيبيريا ، والتي كان للفينيقيين سبق إقامتها^(١) .

وقد نشأت بذلك في طنجة وإقليمها حضارة قوامها مؤثرات مختلفة جعلتها مدينة فريدة من نوعها في المغرب ، وقد أكد التاريخ الوسيط والحديث هذا التفرد لمدينة طنجة ، بل لشبه جزيرة طنجة بآثارها ، فقد كانت أرض المرور والعبور إلى الأندلس ومنها أيضاً ، وكانت مقر تجارة أوروبية مغربية وعلى وجه الخصوص مع إسبانيا خلال فترات الحضارة القديمة^(٢) ، ثم مع العديد من دول أوروبا في الفترات التالية ، ثم كانت طنجة مطمعا للدول الاستعمارية بل حلبة لصراعها على السيطرة والنفوذ العالمي بامتلاك هذا الموقع الفريد . إذ سمح هذا الجزء من القارة الإفريقية بنشأة حضارات متتالية كما تعرض لتغيرات سياسية عديدة تركت بصماتها وآثارها على عمران المدينة ، واقتصادها ، وسكانها .

ويتناول هذا الفصل بالدراسة نشأة طنجة ونموها العمراني خلال الفترات التاريخية المختلفة كما تتضمن الدراسة محاولة لتحديد أهم المتغيرات التاريخية التي أثرت على المدينة وأهم الضوابط التي وجهت نموها العمراني خلال تاريخها حتى عمارتها في الوقت الراهن .

لنا سينقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، يتناول الأول النشأة والتاريخ العمراني حتى نهاية القرن التاسع عشر بينما يتناول المبحث الثاني طنجة خلال القرن العشرين من حيث نموها العمراني وضوابطه واتجاهاته ، ذلك لأن بداية القرن العشرين شهدت النمو والتوسع الكبيرين لمدينة طنجة خارج أسوارها .

(١) Ponsich, M.; (1971). "L'implantation Humaine dans les Tangerois, du paleolithique a la periode Romain", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1-25000, Service Geologique du Maroc, Rabat. p.p. 165.176.

(٢) Brignon , J.; (1971) , " Aprox Historique de la peninsule Tingitane " , R.G.M. , No.19 , p.p.77- 83.

المبحث الأول

نشأة طنجة وتاريخها العمراني حتى نهاية القرن التاسع عشر

أولاً، تحقيق اسم طنجة ونشأتها،

لعل من المناسب هنا أن نحاول تحقيق اسم طنجة ، لتعرف على معناه ، فعادة ما تضاف الأدلة اللغوية التي نتصل بالأسماء ، وخاصة أسماء المدن والمجالات العمرانية ضوئاً على نشأتها . حيث تعتبر مسميات الأماكن تراثاً ثقافياً لبشر عاشوا في تلك الأمكنة لفترة طويلة من الزمن حيث اختزنوا في تلك المسميات خلاصة معارفهم^(١) .

لقد ارتبطت نشأة مدينة طنجة بأساطير عديدة ، تظهر من خلال آداب حضارة الإغريق واللاتين ويستعرض أبرهام لاريدو (Abraham Laredo) في كتابه الذي صدر في ذكره عام ١٩٦٦ تحت عنوان « طنجة من الأسطورة إلى التاريخ » مختصراً ما ورد عن نشأة هذه المدينة في آداب الإغريق واللاتين ، فيذكر أن بعض هذه النصوص ربط تأسيس طنجة بقصة الطوفان وما وقع بعد هذا الحدث مباشرة من صراع بين العملاق أطلس رمز القوة البحرية عند الإيجيين « وبين العملاق « أنطى » ، وأن طنجة حسب ما ذكره « بوفينوس ميلا » في القرن الأول للميلاد اسم أرملة « أنطى » الذي لقي مصرعه على يد « أطلس » ، ويقال أن ابن « طنجة » أي « سوفاكس » - من العملاق « أطلس » الذي قتل زوجها قد بنى مدينة طنجة تذكراً لأمه^(٢) .

وفي رواية أخرى لأسطورة مشابهة اتخذت من المغرب موضع حديقة « هسبريدس » ، كما جعلته موطن « أنتينوس » أو « أطلس » ابن « نبتون » والأرض وعلى شواطئه الشمالية ، حيث موقع طنجة وحيث يلتقي البحر بالمحيط قهر « هرقل » الجبار طنجة وتزوجها وأحبها ابنتها « سوفاكس » الذي بنى مدينة أطلق اسم أمه عليها^(٣) . أما الخط الأسطوري الثاني فيذكره ميشيل بونزيس ، بأن سكان طنجة القدماء كانوا يعتقدون أن نشأتها ترجع لقدرة الإله « هرقل » أو « ميدكارت » الذي فصل القارتين عن طريق شق هذا الساعد البحري^(٤) ، أي مضيق جبل طارق، وذلك بعد أن إشتكى الأفارقة من غزوات جيرانهم في الشمال كما يرى لاريدو^(٥) ، وبرز تأويل أسطوري آخر لأصل اسم طنجة حيث يرجعه إلى اسم أميرة أسست المدينة تذكراً لها حيث تقول الأسطورة ، « كان للحاكم أطلس ابن نبتون ثلاث فتيات ، بعشن في حديقة ذات أشجار تفاحها مذهباً ، وكان يسهر على راحتهن وحش ضار ، وجاء هرقل فتصارع معه حتى قهره بقوته الخارقة ، فزوّج هرقل ابنته « سوفاكس » من إحدى بنات « أطلس » ، فأنمر هذا الزواج ابنة أطلق عليها اسم « تينكو » ، التي ستصبح فيما بعد طنجة الاسم المعروف للمدينة^(٦) .

(١) مصلحي ، فتحى محمد ، (١٩٩٣) ، بحث في جغرافية مصر ، شوبن الكوم ، ص ٥ .

(٢) التوفيق ، أحمد ، (١٩٩١) ، « حول معنى اسم طنجة » ، من أعمال ملتقى طنجة في التاريخ المعاصر بطنجة ١٩٩٠ ، النشر

العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ٣٣ : ٤١

(٣) لاندو ، روم ؛ (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٧

(٤) Ponsich, M.: (1970), Op. Cit, p.9.

(٥) التوفيق ، أحمد (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٤٣

(٦) غرفة التجارة والصناعة بطنجة ، (١٩٩٢) ، مجلة الإزدهار ، عدد خاص عن طنجة ، (دون رقم) ، طنجة ، ص ١٧

أما اللوحة الأسطورية الثالثة ، فتضع طنجة فى سياق حادث الطوفان المذكور فى الكتب المنزلة حيث يعزز هذه الأسطورة أسماء أماكن فى منطقة طنجة تذكر بالأنبياء ، كنوح صاحب السفينة ، وموسى صاحب الخضر « عليهم السلام » ، وذى القرنين صاحب السد وأجوج ومأجوج . وملخص الأسطورة المتعلقة بالطوفان ، أن نوحاً أبا البشر « عليه السلام » قد رست سفينته فوق جبل طنجة - إقراراً بارتفاعه - ومن ذلك المرتفع أطلق حمامه لاختبار مدى إنحسار الماء ، فما لبثت أن عادت وفى منقارها طين ، فصاح النبی فرحاً وهو يقول « الطين جاء » ، ويقال أن اسم طنجة درج من هذه العبارة (١) .

وفى تفسيرات أخرى ورد أن مجمع البحرين عند طنجة ، حيث التقى موسى « عليه السلام » والخضر « عليه السلام » (٢) . وفى شرق خليج طنجة يوجد جبل موسى مشرفاً على المضيق .

ويرى ميشيل بونزيس أن طنجة كانت عاصمة للمملكة الموريتانية البربرية قبل الرومان ، وفى رأيه أن المدينة كان لها نفس الاسم « البونيقى » « القرطاجى » « تنكا Tinga » ، وهو الاسم الذى يرى أنه أطلق عليها أول مرة فى عهدهم منذ وصل إليها القائد « حانون » " Hannon " (٣) . بينما جعلها الإمبراطور كلوديوس سنة ٤٢ م عاصمة للإمبراطورية المسماة بموريتانيا الطنجية ، وكانت تسمى آنذاك « طنجيس » (٤) .

بينما تذكر مصادر أخرى أن أصل نشأة طنجة كان قرية بربرية صغيرة تُدعى « تنكة » ، وذلك قبل أن تصبح مركزاً تجارياً فينيقياً (٥) ، وهذا الاقتراض هو الأقرب إلى الصواب ، وسيتأكد ذلك عند تحقيق معنى اسم طنجة ، ذلك على الرغم من أن معظم الروايات ترجع نشأة المدينة إلى الفينيقيين أو الرومان .

وقد ورد ذكر طنجة عند ليون الإفريقى ، حيث ذكر « أن المدينة قد أسست فى العصور القديمة واستناداً إلى رأى خاطئ لدى بعض المؤرخين فإن هذه المدينة من بناء ملك اسمه شداد بن عاد « بوزيدون أو بوسيدون » ، الذى كانت له السيادة على العالم ، وإنه أراد أن يبنى مدينة شبيهة بالفردوس الأرضى ... إلى آخر الأسطورة ثم يضيف « لكن المؤرخين الشقاة يقولون إن الرومان هم الذين بنوا طنجة على ساحل المحيط فى العصر الذى كانوا يحكمون فيه غرناطة وإسبانيا ، على مسافة ثلاثين ميلاً من أعمدة هرقل (٦) . ويذكر مارمول كريخال فى مؤلفه عن إفريقيا ، أن طنجة مدينة أسسها الرومان ، وإن كانت الحرافات الأهلية تعزوا تأسيسها إلى أمير قوى هو شداد بن عاد (٧) .

(١) التوفيق ، أحمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٤٢

(٢) بن عبد الله ، عبد العزيز ، (١٩٧٧) ، الموسوعة المغربية الأعلام البشرية والحضارية ، معلمة المدن والقبائل ملحق ج ، مطبوعات وزارة الأوقاف ، الشئون الإسلامية ، المحمدية ص ٣٠٤ : ٣٠٨

(٣) Ponsich, M.' (1964), " Exploitation agricoles Romaines de la region de Tanger B. A. M., Rabat, N°5, p. 235.

(٤) لاتدو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٧

(٥) عمالة إقليم طنجة ، (١٩٨٥) ، تراءمه مدينتى طنجة وفارو ، طنجة ، ص ١

(٦) الأفرىقى ، جان ليون ، (وهو الحسن ابن الوزان الزباني) ، (ط ١٩٧٩) ، فى وصف إفريقيا ، ترجمها عن الفرنسية عهد الرحمن حميد ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الرياض) ، ص ٣١٤

(٧) كريخال ، مارمول ، (ألف فى سنة ١٠ هـ ، ٦٣٠ م ، أفريقيا ، الجزء الثانى ترجمة عن الفرنسية : محمد حجي ، محمد زنجير ، محمد الأخضر ، أحمد التوفيق ، أحمد بن جلون ، النشر والتوزيع ، الرباط ، ص.ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

وخلاصة الأمر أن الأساطير والروايات ، اختلفت كما تعددت حول طنجة ، أصلها وتاريخ نشأتها الأولى وكذلك حول اسمها ، ومن وضعه وفي أى عصر أو دولة ، كما اختلفت الآراء حول معنى اسم طنجة .

وقد تعددت الأبحاث الأركيولوجية من أجل الوصول إلى حقيقة نشأة مدينة طنجة ، وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وكذلك الحال بالنسبة لتحديد تاريخ وصول الفينيقيين الذين ارتبطت بهم نشأة طنجة فى عدة مصادر . أما عن أصل اسم طنجة ومعناه ، فقد اقترحت أصول ومعان لاسم طنجة بناءً على ما ورد فى النصوص القديمة من الأساطير ، أو بناءً على اجتهادات فى لغة لغات الأمم التى ارتبطت موقع هذه المدينة بتاريخها . ويرى « أحمد التوفيق » أن المنهج الأثرى متى كان أشمل وأوسع كان أقدر على أن يقترح معنى جديد قد يكون أكثر إقناعاً مما هو مقترح فى المصادر السابقة ، ومن الملاحظ أن اسم طنجة كما ورد فى النصوص التى تحكى هذه الأساطير ، كان متشابهاً لكنه متعدد الرسم والصيغ ، وقد ورد على النحو التالى :

(Tinga) = تينكا أو تنكا ، حيث حرف « ج » = « ك »

(Titga) = تيتكا ،

(Tingis) = تينكيس أو تينكى أى « طنجيس » ،

(Tantdia) = تنتديا .

وينطق الاسم فى العربية « طنجة » بينما هى (Tangier) فى اللغة الإنجليزية ، (Tanger) فى اللغة الفرنسية . ولعل ما يمكن الاهتداء به مما سبق فى نظر « أحمد التوفيق » هما صيغتان وردتا فى نقود الفينيقيين الذين وصلوا إلى طنجة قبل أن يعرفها الإغريق أو اللاتينيون ، حيث لمجد صيغة (Tinga) تينكا ، وصيغة (Titga) تيتكا ، مما يؤكد أن الاسم كان محلياً وأصيلاً من لغة أهل البلد وجده الفينيقيون فكتبوه بشيئ من التعريف ليتماشى مع لغتهم .

أما اسم طنجة كما يكتب ويُنطق اليوم فى العربية ، فقد دخل إلى أقدم النصوص الإسلامية كما يرسم وينطق بها اليوم ، لأن طنجة كانت من أول ممتلكات الفتح الإسلامى للمغرب الأقصى ، كانت مرتكز الجواز إلى الأندلس ، لذا جاء الاسم فى العربية مكتوباً بشيئ من التصحيف ليتماشى مع التعريب .

ويرى « أحمد التوفيق » أن حرف التاء فى آخر الكلمة تاء للتأنيث ، اقتضتها صياغة التعريب ، بينما حرف الطاء فى أولها بدلاً من حرف التاء فربما جاء تفخيماً (طاء تفخيم) إقتضاء الحرف الذى بعده وهو النون ، أما حرف الهيم (معطشة) فى طنجة فهو نفس حرف الجيم الهدوية (غير المعطشة) كما يقال ، فيكون رسم طنجة ونطقها فى اللغة العربية هو رسم مُعَرَّب للاسم الوارد عند الفينيقيين ومن نقل عنهم من اللاتين وهو « تَنكَا » ، أما الصيغة الواردة فى النصوص اللاتينية فهى تنجس .

أما (Tingis) أو تنكس (تنطق فى العربية طنجيس) وهى نفسها الواردة عند الفينيقيين بزيادة حرف السين ، التى تكررت فى أواخر أسماء عدد من المدن فى إيبيريا ، أو فى شمال إفريقيا ، كما وردت فى أوصاف الجغرافيين وغيرهم من كتاب العهد الرومانى ويُذكر أن العلماء المختصين يقررون أن المعرفة بلغة الفينيقيين محدودة جداً ، ولا يستطيع أحد أن يحسم فى طريقة نطقهم لحركات الأسماء ، وما قد يكون فيها من إمالات على غرار إمالة اللبانيين

لفتح الحرف الأخير في بعض الكلمات نحو الكسر .

كما يذكر « أحمد التوفيق » أيضاً في بحثه حول معنى اسم طنجة أن ما ينبغي إبرازه في هذا المقام أن اسم طنجة أو تنكا (Tinga) قد ورد في نقود الفينيقيين مفصلاً شطرين « تن Tin - كا ga » .

وفي محاوله لتفسير معنى اسم طنجة في لغات مختلفة تناولته نجد في اللغة العربية حيث ارتبط الاسم بها مبكراً ، أن مصاد « ط ن ج » مادة قليلة وليس في لسان العرب لإبن منظور سوى كلمة « الطنوج » بمعنى الأسفار ، وفعل « طَنَجَ » بتشديد نونه ويعنى الغريب بمعنى تفان في الكلام ، وهذا يعنى أن الاسم ليس له معنى في اللغة العربية « فهو علم أعجمي » . ومن الملاحظ أيضاً أن المحاولات اللاتينية لشرح معنى اسم طنجة تربطه دائماً بالنسق الأسطوري بأعلامه وروائعه كما حكاه الاغريق ثم الرومان . وهي مُصادرة أجنبية ، وعدم التفات إلى الجذور الأصلية والمحلية ، كما تتضمن جهلاً بالآثار الفينيقية أو تجاهلاً لها ، كذلك فعل من أراد أن يجد للاسم تأريلاً عربياً في عبارة « الطين جاء » المرتبطة بالطوفان . والواقع أن كل من تناولوا اسم طنجة من حيث أصله ومعناه ابتعدوا به عن اللغة المحلية مع أنها أقرب اللغات إليه ، ومثال ذلك أن جودان (Jodin) بحث عن الاسم في أصول لغوية لحوض البحر المتوسط كالإيبيرية^(١) ، بينما لا يجد « أحمد توفيق » مبرراً لعدم البحث عن معنى اسم طنجة في اللغة المحلية وهي « الأمازيغية »* ، والتي لا يجد مبرراً لعدم التيقن بأنها كانت مستعملة في هذه الجهات منذ آلاف السنين وتكلم بها الناس ، وسميت بها الأسماء بالرغم مما قد يكون إعتراها من تطور أو لحقها من الدخيل ، ومرجع ذلك عند « أحمد التوفيق » هو اللغة المتداولة اليوم ، ولكن ليس بالصيغة المتداولة اليوم (ط ن ج) ، حيث لا توحى هذه الأصوات بمعنى قريب في لغة الأمازيغ (إذ أن النطق الحالي باسم معرّب) . بل إن الذي يهذى إلى التأويل الذي يقترحه « التوفيق » هو التعامل مع اسم طنجة بالرسم اللاتيني ، خاصة الوارد في النقود الفينيقية ، ولا سيما تلك الصيغة التي جاء بها الاسم مفصلاً لشطرين Tin - ga أي (تن - كا) .

ويرى أيضاً أن الرجوع إلى الأمازيغية في شرح اسم طنجة لم يغيب عن كل الباحثين في هذا الموضوع ، إلا أنهم تعاملوا معه باعتباره كلمة واحدة (Tinga) ، فذهبوا بذلك للمعنى المباشر للكلمة الذي يعنى السيل ، وربما شجع على هذا التفسير ارتباط اسم طنجة بقصة الطوفان ، ومن ثم ربطوا الاسم بشعب ذى سيلان عند قدم المرتفع الذي تقع فيه طنجة .

ويمثل التداعى بين الدلالات المحتملة والوقائع المذكورة دون تأكيد من صحتها في هذه الحالات إغراءات خطيرة للبحث ، ومن هنا التسبيل أن نجد أقرب الكلمات الأمازيغية في لغة اليوم إلى اسم طنجة هي كلمة « تاضنكة » ومعناها المراجعة الكبيرة العالمية ، ولا تعوز القرائن لترجيح هذا الاسم سواء من جهة وقوع طنجة على مضيق بحرى شديد الارتفاع ، أو من جهة موضعها المشرف عليه والذي يكاد يشبه في شكله موجة من أمواج البحر

Jodin, A.; (1956). Les civilisations du Sud de L'Espagne et L'Eneolithique Marocain, 15' congr. (١) prehist. Fr., poitiers - Angoulême, p.p. 564 - 578.

* الأمازيغ هو الاسم الذي أطلقه الأمازيغ « البربر » على أنفسهم (مؤنثة لمازغت وجمعه أمازيغن) ومعناه الرجال الأحرار ثم التبناء وقد أطلق على قبائل عديدة قبيل الاحتلال الرومانى . والبربر لم يطلقوا على أنفسهم اسم (البربر) بل أخذوه (دون أن يرفضوا استعماله) عن الرومان .

المتلاطم ، أو طرفاً من اليابس يعاند أمواج البحر التي ترتطم عند أقدامه ، وهي كسابقتها لا تدل على حقيقة الاسم المقصود .

أما صيغة (Tin ga) وهي الكلمة المفصلة إلى شطرين « تن كا » ، فقد بحث « أحمد التوفيق » فيها بقصد القياس بخلفيات مماثلة في الصيغة والرسم ، ووجد عدداً من أسماء الأماكن التي لها معنى أمازيغي، وأشهر تلك الأسماء اسم « تنغر » وهو مركب من « تن » وتفيد الوصف والنسب في الأمازيغية وتعني هنا صيغة العائث والضمير يعود على المحلة أو العمارة أو المدينة « ذات » كما في ذات الجندل ، أو ذات الصواري ، أو تعني « التي في » ، أما الشطر الثاني وهو « غرة » فمعناه في الأمازيغية عُرف الجبل ، أو الأكمة أو المرتفع وهو أصلاً بهزمة تحتها ، وكسر في أوله « إغر » ، فهي إذن « تن إغر » ، ولكن الهزمة استثقلت فحذفت فصارت كلمة « تن غر » أو « تنغر » ، وبهذا المثال يمهّد في بحثه للقول بأن طنجة اسم حُرّك لدواعٍ يدخل فيها نسيان المعنى الأصلي أو تناسيه ، فيكون أصل كلمة طنجة تلك المركبة بالقياس على ماسبق من أن (تن) تعني ذات أو المنسوبة إلى ، والشطر الآخر (كا) وأصله (إك) فحذفت الهزمة ، ومعناه في الأمازيغية الأعلى أو فوق أي أن « تن كا » تعني الواقعة في المرتفع أو الأعلى أي ذات الارتفاع ، أي العالية .

وقد ورد في اللوحة التي أنجزتها إدارة الأشغال العمومية عام ١٩٣٧ بأسماء التجمعات السكانية والقرى والقبائل ومجموعات القبائل في منطقة الحماية الفرنسية ، أكثر من مائة كلمة على هذه الصيغة المركبة من « تن » بمعنى ذات أو نسب ، ومن كلمة أخرى تدل على وصف طبوغرافي ، ونصل إلى أن « ك أو كا » بالكسر أو الفتح تفيد العلو والارتفاع كما في كلمة « أكادير » أي « أكبر » (وهي أغادير كما عُربت أو كما تكتب على غير حقيقتها*) بمعنى الحصن أو الجدار المرتفع .

ومن المعروف أن أسماء الأماكن تدل في معظم الأحيان على معانٍ تتصل بالشكل الطبوغرافي للموقع ، ولا يخفى أهمية التحصين وصفة المنعة التي يوفرها العلو بالنسبة للمدن الواقعة على المرات البرية أو البحرية ، وهذا ما يبرز كثرة ورود أسماء مواقع في جميع أنحاء العالم ، وبلغات مختلفة لها معنى الموقع المرتفع أو الحصن العالي ، فطنجة إذاً هي العالية في لغة الأمازيغ أي لغة البربر المحلية ، وهو وصف في حق طنجة حقيقة جغرافية طبوغرافية ، كما أنه وصف لها ورد في الفلكلور الشعبي في « طنجة العالية » ، ربما حافظ على دلالة معناها عبر القرون^(١) .

بقي أن نتعرض لما ذكره البكري عن مدينة طنجة حيث ذكر أن « ... طنجة تعرف بالبربرية وليلى »^(٢) . وقد حقق « أحمد التوفيق » ذلك القول أيضاً بقوله أن البكري قلما لجأ في كتابه إلى شرح معانٍ أسماء الأمكنة التي يدركها ، ولا يُستغرب أن يفعل ذلك بالنسبة لمدينة طنجة اعتباراً لشهرتها من جهة وإلغاز معنى ذلك الاسم من جهة أخرى ، إذ لو كان معناه عربياً لما التفت إليه ، لكن عبارة البكري تتضمن شرح غامض بواضح ، وكان

(١) التوفيق ، أحمد ، (١٩٩١) مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٤٢

(٢) البكري ، أبو عبيد ، (د.ت) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك ، مكتبة المثنى ، بغداد

* من الأهمية بمكان نطق وكتابة الأعلام كما تكتب وتتنطق في اللغة الأصلية لئلا ما بدون تغيير أي من حروفها لأنها تبعدها بذلك عن حقيقتها ومعناها .

غموض اسم طنجة من كون رسمها المعروف في النصوص المتداولة أبعد الاسم عن نطقه المفهوم عند أهل البلد ، أو أن أهل البلد أنفسهم قد تبدلوا وصار الاسم في لهجة الطائرين غير معروف بالمرّة وهذا الاحتمال وارد ، تعززه أمثلة أسماء زناتية أو صنهاجية في المجال المصمودى لا يُعرف معناها اليوم عند أهل البلد الطائرين ، ومثل ذلك صحيح في الحالات المعاكسة (لتبدل الناس ، واختلاف نطق الأعلام) . وعبرة الهكرى تفيد بما لا يتطرق إليه الشك في أن مقصوده هو الشرح اللغوى لمعنى طنجة التى صارت عند أهلها تعنى « وليلى » ، وهذا يعنى أن اسم « طنجة » واسم « وليلى » لهما معنى واحد ، ولما كانت العبارة تقر ذلك التعرّاف بالهيرية ، فمعنى ذلك أن معنى « وليلى » كان معروفاً لا غموض فيه ، و« وليلى » بألف مقصورة ، أو « وليلى » بياء في آخره - وكلاهما جائز في صرف الأمازيغية - « وليلى » من اسم تحمله مدينة شهيرة في شمال المغرب غير بعيدة عن طنجة ، ما تزال أثارها الرومانية باقية ذات حظ في الأبحاث الأركيولوجية .

وبعد بحث مطول ومقارن في اللغة المحلية مع دراسات أخرى حول اسم « وليلى » الذى بحث الغربيون عن معناه في لغات متوسطية إيبيرية أو غيرها بعيداً أيضاً عن اللغة المحلية حيث « وليلى » هي « فولوبيليس » في اللاتينية (Volubiles) وتعنى في اللغات المتوسطية كالإيبيرية مدينة الجبل أو العالية كما توصل « جودان » ويعنى جدر وأصل كلمة « وليلى » في الأمازيغية أيضاً العلو ، والطيران ، والارتفاع ، وبالتالي يكون معنى « وليلى » في لغة الأمازيغ السفح المرتفع . وفي ضوء ذلك يفهم من قول الهكرى أن طنجة تعرف بالهيرية « وليلى » ، بمعنى أن طنجة تعنى ما تعنيه « وليلى » أى المرتفع والمكان العالى ، فطنجة هي العالية كما أن وليلى هي العالية في لغة الأمازيغ ، وكذلك « فولوبيليس » في اللاتينية أيضاً ^(١) . وليس كما ورد في الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية معلمة المدن والقبائل ، حيث جاء فيها « وقد وهم الهكرى فخلط بين طنجة ووليلى ثم نقل عن غيره أن وليلى غير طنجة أنها تقع على مسافة يوم من فاس ^(٢) » .

ثانياً: تاريخ طنجة العمرانى منذ نشأتها وحتى الفتح العربى سنة ٧٠٧ م :

لقد مرت طنجة خلال تلك الفترة الطويلة بعدة أدوار تاريخية ، ترجع أصولها البعيدة إلى عصور ما قبل التاريخ فالحضارات القديمة حتى وصلت جيوش الفاتحين المسلمين . وفيما يلى عرض سريع لتلك الفترات وأثارها العمرانية . إذ بدون البعد الزمنى - فى حياة المدينة - تصبح الجغرافيا الحالية دراسة مبتورة ، وصورة مسطحة لا عمق فيها ^(٣) .

١ - طنجة قبل الفينيقيين :

تمثل طنجة وإقليمها منطقة عريقة فى عمرانها ، سابقة على وصول الفينيقيين إليها ، مما يعنى وجود محلة عمرانية فى هذا الموضع بهذا الاسم ، كما توصلت الأبحاث والاكتشافات الأركيولوجية إلى حقائق كثيرة ومهمة تؤكد

(١) التوفيق ، أحمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٤٣

(٢) بن هيد ا> ، هيد العزى ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ص ٣٠٤ : ٣٠٨

(٣) غلاب ، محمد السيد والجوهري ، يسرى ، (١٩٦٨) الجغرافية التاريخية ، عصر ما قبل التاريخ ونجره ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، المقدمة .

أن وجود الإنسان في إقليم طنجة يعود إلى عصور ما قبل التاريخ ، حيث استوطن الكهوف الكارستية الموجودة على شاطئ المحيط الأطلنطي حيث كيب اسبارتل والأشجار وكهف هرقل وكهف العالية على مسافة « ١٣ » كم جنوب غرب النواة الحالية للمدينة .

كان من أهم الاكتشافات التي أكدت ذلك ملاحظه تشارلز تيسو (Charles Tissot) وجاستون بوشيت سنة ١٨٧٦ للملاع وخصائص عصر ما قبل التاريخ في كهوف كيب اسبارتل^(١) . ثم تأكدت تلك الملاحظات عام ١٩٠٧^(٢) ، ١٩١٢^(٣) على يد بوشيت في رأس الأشجار بكتلة كيب اسبارتل . وتوالت الاكتشافات على يد كوهرل (Koehler) منذ عام ١٩٢٣ واستُكمل شكلها العلمي على يد عام ١٩٣١^(٤) ثم أخذت الاكتشافات تتواصل صوب الداخل حيث الحفريات الأمريكية في نفس القطاع حتى أبحاث هنكن (Hencken) عام ١٩٤٨^(٥) . وأعطت كل هذه الأبحاث والاكتشافات نتائجها اليوم ، وقد استكملها جودان (Jodin) عام ١٩٥٨ : ١٩٥٩^(٦) ، فغطت هذه الأبحاث العصور الحجرية القديمة والمتوسطة والحديثة وعصر البرونز ، وذلك منذ اكتشافات تيسو عام ١٨٧٦ حتى جودان عام ١٩٦٤ . ثم اكتملت وخاصة بعد اكتشاف المقابر الميجاليتية (عصر البرونز) في سهل بوخالف . وقد نشرت نتائج المسح الأثري للمغرب في الأطلس الأركيولوجي على يد ميشيل بونزيش (Michel Ponsich) عام ١٩٦٤^(٧) . وقد كان لتضاريس المنطقة ومورفولوجيتها التي سبقت الإشارة إليها أكبر الأثر في تواجد الإنسان بها ، كما ضبعت تحركاته في كل العصور القديمة من حيث استغلاله الأرض ومجاور تحركاته ، واتصالاته ، ومشكلاته الاقتصادية في تلك العصور المبكرة ، وذلك ما أكدته أبحاث ميشيل بونزيش المدينة ، وإسهاماته الكثيرة في مجال الأبحاث الأثرية في طنجة وإقليمها بالذات* ، والتي توجت برسالة دكتوراه عن البحث الأثري في مدينة طنجة وإقليمها ، والتي شملت مع العديد من الأبحاث الأخرى جل فترات التاريخ القديم وحتى الفتح العربي .

وتؤكد الدراسات الأركيولوجية التي سبقت الإشارة إليها أن هذا القطاع من المغرب قد تعاقبت عليه حضارات

(١) Tissot, C.; (1876), Les Monument megalithiques et les population blond du Maroc, R. anthro-pol., Paris, No 3, p.p. 262-385.

(٢) Buchet, G.; (1907), Not preliminar sur quelques Sépultures anciennes du Nord-Quest du Maroc, Extr. 13, Geo. historique et descrip., no 3, p. 398.

(٣) Buchet, G.; (1912), Recherches archeologiques au-Maroc, t. 3, La coverne Idoles au sud du cap spartel, Arch. Maroc, E. croux, ed., Paris, E. 28. p. 391 et suiv.

(٤) Koehler, H.; (1931), La grotte d'Achakar au cap spartel, Publ. Inst., Et, des religions Evéchém Rabort, p.p. 144.

(٥) Hencken, H.; (1948), The Prehistoric archaeology of Tangier Zone, Morocco, Proceeding of the American philosophical society, vol. 92, No 4, Oct., p.p. 282 - 288

(٦) Jodin, A.; (1958 - 1959), Les grôtttes de'El-Khril à Achakar, province de Tanger, B.A.M., Rabat, t. 3, puble 1960, p.p. 249 - 313.

(٧) Ponsich, M.; (1964), Contribution a l'atlas archologique du Maroc, ragon de Tanger, B. A. M., Rabot, t. 4, p. 631 et Suiv.

* حيث عمل بمصلحة الآثار وكان مدير لها أيضاً بطنجة لنا تركزت أبحاثه عن منطقة طنجة حتى ما بعد الدكتوراه .

متعددة ومتعالية، وكانت شخصية الإقليم الجغرافية المتميزة من أهم العوامل لنشأة الإنسان والحضارة مبكراً بهذا الجزء من المغرب ومن أهم ضوابط استمرارها ، حيث المناخ المعتدل وموقع شبه جزيرة طنجة في مواجهة المحيط وأثر ذلك على التساقط والرطوبة ، فظهر الإنسان في شبه جزيرة طنجة أو في شمال غرب المغرب منذ العصر الحجري القديم الأسفل ، حيث اكتشفت آثاره على سطح هضبة الأشجار Plateau d'Achakar بكتلة اسبارتل ، وفي الحفريات الساحلية التي تنتمي إلى آثار الحضارة الأشبيلية (من ٤٥٠.٠٠٠ إلى ١٢٠.٠٠٠ ق.م) ، كما اكتشفت آثار صناعات موسمية ، أي تنتمي إلى العصر الحجري القديم المتوسط ، حيث سكن الإنسان الكهوف الآمنة في مغارات وكهوف رأس الأشجار حيث مغارات العالية وهرقل ، ثم استمر الإنسان في هذا المكان خلال العصور الحجرية القديمة والمتوسطة وحتى العصر الحجري الحديث الذي كان من أهم الفترات والعصور الحجرية في هذا المكان ، إذ كانت باقي البلاد لا تزال مغطاة بالمستنقعات ، بينما امتاز ساحل الأطلسي غرب مدينة طنجة وإلى الجنوب من رأس سبارتل بوفرة الأسماك ، مما يفسر طبيعة الحياة البشرية في تلك المنطقة في ذلك التاريخ ، حيث عاش الإنسان على الصيد والقنص ، وكانت سلاسل التلال الرملية المنخفضة تحمي المنطقة الداخلية من تيارات المحيط العنيفة ومن الضباب أيضاً^(١). (شكل رقم ٢٠).

وقد انحجبت أول محاور التعمير من ساحل المحيط صوب الداخل مع حدود خطوط اللاجونات حيث سهول بوخالف وبوكدور ، أي جنوب غرب نواة مدينة طنجة الحالية ، كذلك ظلت كهوف رأس الأشجار والعالية وهرقل مسكونة حيث اكتشف جودان آثار عديدة لفخار (سبراميك) مزخرف^(٢) . وتعتبر صناعة الفخار من المميزات الرئيسية للعصر الحجري الحديث^(٣) . كما مارس الإنسان رعي الحيوانات ، وكانت هناك علاقات مبكرة مع جنوب إسبانيا (إيبيريا) كما بدأت ملامح عصر البرونز في الظهور حيث يرجع إليه جوردون تشايلد الانقلاب الثاني الكبير الذي رجة المدنية وجهة جديدة^(٤) ، وتظهر آثار هذا العصر ومعاوره في منطقة طنجة ما بين الجبل الكبير وكتلة اسبارتل شمالاً وحتى جبل دار زهيرة جنوب غرب طنجة ، أي تركزت في سهول أودية بوخالف وبوكدور وحتى وادي تهادرت . واستمرت مناطق السكن في عصر البرونز كما هي إلى الآن في السهول الفيضية حيث محاور عمران العصر الحجري الحديث ، كما استقر الإنسان في مناطق البحيرات ذات الامتداد الكبير ، والتربة الخصبة حيث مارس الزراعة ومنها زراعة الزيتون وتظهر آثار ذلك العصر في مقابر المرسى ، وعين العسل ، وبلاد شريف ، وعين داليا ومصمود^(٥) . وكان ذلك في منتصف الألف الثانية ق.م. حيث سبقت مصر كل بلاد إفريقيا في الدخول إلى عصر البرنز وذلك في الألف الثالثة ق.م^(٦) . (شكل رقم ٢٠).

Ponsich, M.; (1970), op. cit, p.p. 10.

(١)

Jodin, A.; (1958 - 1959), op. Cit., p.p. 249 - 313.

(٢)

(٣) غلاب ، محمد السيد ، والجوهري ، يسرى ، (١٩٦٨) مرجع سابق ، ص ٣٨١

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٢٨

Ponsich, M., (1971), op.cit, p.p. 165 - 176.

(٥)

(٦) ماكيفيدى، كولن، (١٩٧٨)، أطلس التاريخ الإفریقی، ترجمة مختار السويفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢٥١

مركز (٢٠) المواضع الأثرية الرئيسية للحضارات القديمة في طنجة
المصدر / Ponsich, M.; (1971), L'implantation Humaine Dans
Le Tangerois, Du Paleolithique a La Periode Romaine, op. cit.

أما الموضع الأول لمدينة طنجة الحالية ، فكان قرية بربرية موضعها جنوب شرق المدينة الحالية كما كانت محاطة بمستنقعات طنجيس ، غير أنها سرعان ما عرفت تطوراً ملموساً في عهد الفينيقيين^(١) .

٢ - طنجة في عهد الفينيقيين (١٤٥٠ ق.م - ٥٥٠ ق.م) :

تُرجع معظم الأبحاث الأركيولوجية والتاريخية أن الفينيقيين هم الذين أسسوا نواة مدينة طنجة في موضعها الحالي حيث أسس أهل صور مراكز تجارية عديدة على السواحل الشمالية لإفريقيا التي دخلت التاريخ بفضلهم . بينما اختلفت الآراء حول تاريخ الوصول الأول للفينيقيين وبالتالي حول التاريخ الفعلي لتأسيس المدينة . ويذكر "روم لاتنو" أن الفينيقيين أسسوا نواة طنجة الحالية في عام ١٤٥٠ أو ١٥٠٠ ق.م^(٢) ، غير أن تحقيق اسم طنجة قد ألقى الضوء على ارتباط الاسم بالبربر أي قبل الفينيقيين ، ويرى "شارلز أندريه جوليان" أن الفينيقيين قد وصلوا إلى سواحل المحيط في أواخر الألف الثانية ق.م بحثاً عن ذهب السودان من جهة وفضة إسبانيا وتصدير جزر الكستريد ، التي يصل طرفها إلى « ترشيش » ، وفي رأيه أن طنجة الحالية عرفت في عام ١١١٠ ق.م^(٣) .

والواقع أن تاريخ وصول الفينيقيين إلى طنجة وتأسيسهم لها لم يعرف بالضبط ، إلا أنه من المتفق عليه أن طنجة دخلت العصر التاريخي على يد الفينيقيين الذين وصلوا إلى الإقليم على سبيل الاستكشاف أولاً - في رأي "ميشيل بونزيس" كما كان أول احتكاك للفينيقيين بالأهالي في أواخر عصر البرونز في مناطق كهوف ومغارات كتلة سبارتيل ورأس الأشقار ، وذلك في حدود عام ١١١٠ ق.م ، حيث كانوا قد أسسوا قادش (Cadiz) في إسبانيا^(٤) . ويرى بونزيس أن السبب الأول وراء اختلاف التواريخ عند الباحثين في هذا العصر أنهم لم يفرقوا بين المراكز التجارية والمصارف الفينيقية الفعلية ومواقع الاستكشاف الأولى ، ويذكر أيضاً أن القبائل الأولى (البربر) منذ عصر البرونز كانت قد سكنت واستقرت على ضفاف البحيرات الشاطئية الثلاث : بوخالف ، وبوكدور ، ومفوفاً . حيث تم اكتشاف المقابر الخاصة بها متراصة بانتظام ، كما عثر على بعض المقابر الخاصة بالبربر (أي السكان الأصليين) المتأثرين بالحضارة الفينيقية في عين داليا ، والجبيلات ترجع إلى القرن الثامن ق.م ، وقد استقر السكان على طول البحيرات ، حيث لم يكتفوا في هذا الزمن بالصيد والقنص بل كانوا يقومون بالزراعة^(٥) . كما كان واضحاً أن الفينيقيين كان يعبرون إليهم من إسبانيا (من وادي ليكويرف أي الوادي الكبير) بهدف شراء ومقايضة بعض السلع التي لم تكن تتوفر لديهم في عاصمتهم ، فكانوا يعبرون المضيق لإنجاز بعض المبادلات التجارية ، التي كانت تشمل القمح والكروم والزيتون ، وقد عثر على بقايا منها في تلك القبور^(٦) .

(١) الفليظة ، عهد المجيد ، (١٩٩٣) ، طنجة العمران والمعمار ، من أعمال الملتقى العلمي لمدينة طنجة ، الحلقة الثالثة ، طنجة المجال الاقتصاد ، المجتمع ، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، بطنجة ، سنة ١٩٩٢ نشر النار البيضاء ، ص ٢١ : ٣٠ .

(٢) لاتنو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٧

(٣) Joulien, C.A.; (1975), op. Cit., p. 63.

(٤) Ponsich, M.; & Tarradell. M.; (1965), Garum et industries antiques le Salaison en mediterraneé occidentale, Paris, p. 115.

(٥) Ponsich, M.; (1970), op. Cit., p.15.

(٦) Ponsich, M.; (1966), Le trafic du plomb dans le detroit de Gibraltar. Melangs A. piganiol, Paris, p.p. 1271 - 1283

ويرى الأثريون أن أقدم الآثار الفينيقية المكتشفة في إقليم طنجة ترجع إلى القرن السابع ق.م^(١) . ويوضح الشكل رقم (٢٠) ، أن الفينيقيين كانوا قد أسسوا عدة مصارف ومحلات أهمها كوتا (Cotta) ولوكسوس (Kouass) et lixus) ، حيث مارسوا عمليات الصيد وتخليع الأسماك والزراعة والتجارة ، وتقع كوتا جنوب مغارات هرقل بحوالي ٢ كم ، وقد توصل "ميشيل بونزيس" إلى أساس محله كوتا في الموضع الذي حلت محله حالياً القرية الريفية أو دوار جبيلة (Jbila)^(٢) ، بتل أو جبل (Jbila) بفحص طنجة (وقد سبقت الإشارة إليه) ، كما عُثر على آثار فينيقية في طنجة الحالية متمثلة في عمودين فينيقيين بهما نقوش فينيقية ، ومسلّة حجرية منحوتة ، كما عُثر على آثار فينيقية في مغوغا وظهير شاطئ الغندوري بملاباطا ويوضح الشكل رقم (٢٠) المواضع الفينيقية في طنجة .

أما الآثار الفينيقية في موضع نواة مدينة طنجة الحالية ذاتها ، فالملاحظ أن طوبوغرافية هضبة مرشان هي الموجه الوحيد للتطور العمراني والحضاري للمدينة وقد عُثر على الآثار الفينيقية في غرب هضبة مرشان شرق وادي اليهود ، كما عُثر على عدد قليل من المقابر الرومانية ، مما يدل على إندثار الحضارة القديمة أو ما قبل الرومانية بنواة طنجة وإعادة تشييدها من جديد في نفس الحدود من خلال حضارة جديدة^(٣) .

وقد روى هيرودوت ، كيف اكتشف الفينيقيون شاطئ القارة الإفريقية الشمالي الغربي ، حيث ذكر أنهم هم الذين بنوا أصنام هرقل (أعمدة هرقل) بطنجة على طرف مضيق جبل طارق ، كما حملوا إليها صناعة الزجاج وصناعات أخرى^(٤) ، بالإضافة إلى الزراعة وفنون الكتابة .

٣ - طنجة في العصر القرطاجي (البونيقي) (القرطاجي - الموريثاني) ٥٥٠ ق.م - ٢٨ ق.م :

القرطاجيون (Les Carthaginois) هم الشعب الأجنبي الثاني الذي حل بالمدينة بعد الفينيقيين ، وذلك خلال النصف الثاني من القرن الخامس ق.م ، وذلك إبان زمن القائد القرطاجي حَنُون (Hannon) الذي عبر بأسطوله مضيق جبل طارق ، وحل بموضع طنجة ، حيث تم تنظيم الإقليم ، والاهتمام بالزراعة . وكانت طنجة في ذلك العصر مُصدّره للمنتجات ، كما أنشئ الميناء ، وكان ذلك في أواخر القرن الخامس ق.م ، وكان من أهم آثار هذا العصر وتأثيراته العمرانية أن اتجه العمران إلى موضع نواة مدينة طنجة الحالية ، كما أن طوبوغرافية المكان لم تعطى اختيارات كثيرة لإنشاء مرفأ آمن من أجل اقتراب السفن إلا في مواضع محدودة على خليج طنجة ، حيث لا يمكن إتمام عمليات الشحن والتفريغ على الشواطئ الصخرية التي تميز طوبوغرافية المدينة ، ولم يكن ذلك متاحاً إلا على الشاطئ الواقع جنوب شرق نواة المدينة الحالية أمام المخرج الشرقي لمحور الصياغين الحالي ، والذي ينتهي غرباً صوب أرياف طنجة ، حيث تتفرع الطرق التي تصل نواة المدينة بداخل الإقليم ، من ساحة السوق البراني أو السوق الكبير -

Jodin, A., (1964), L'age du Bronze au Maroc, La necropole Megalithique d'El-Mries, B. A. M., (١) t5, p. 14.

Ponsich, M.; (1967), Rouass port antique et Carrefour des voies de la Tingitan, B. A. M., t 7, Ro- (٢) bat, p.p. 369 - 405.

Ponsich, M.; (1970), op. cit, p. 10.

(٣)

(٤) الساتح ، الحسن ، (١٩٧٥) ، الحضارة المغربية عبر التاريخ ، الجزء الأول ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ص ٢٨ : ٤١

المجراندسوكو (Grand Socco) أمام المخرج الغربى لمحور الصباغين الحالى ، كما نشأت فى هذا العهد أيضاً أهم مراكز الملاحة على شواطئ طنجة فانتعشت طنجة وكلما إقليمها^(١) . ويوضح الشكل رقم (٢٠) توزيع المواضع البونيقية ونواة المدينة .

وكانت طنجة فى هذا العهد تمثل معروبوليتان أو قاعدة إقليم ، حيث ازدهرت التجارة فى حوض البحر المتوسط ، وكان الإنتاج أكثر من الاستهلاك فكانت الوفرة ، فظهرت الحاجة إلى التصدير فانتعش الميناء واستقر السكان حول خليج طنجة ، وازدهر السوق البرانى خارج محور الصباغين غرباً ، أمام باب الفحص الحالى ، واستمرت هذه الساحة ذات أهمية عبر كل العصور والحضارات التالية ، وكذلك ساحة السوق الداخلى أو السرق الصغير (Petit Socco) بقيت سوكو كما يطلق عليها المغاربة فى مقابل المجراند سوكو (Grand Socco) أو السوق الكبير ، فكانت أهم معابر المدينة (شكل رقم ٢١) ، كما ساهم نفس العصر فى نشأة عدة مراكز عمرانية هامة فى الإقليم المحيط بمدينة طنجة كما تميز بصناعات هامة من (السيراميك) * الفخار - الخزف الفريد وساعد على انتشارها توافر الطفل فى سهول أودية مغوغا وملال^(٢) .

ولقد وصل العمران فى هذا العصر إلى هضبة مرشان ، ورأس ملاباطا ، ومغوغا حول نواة مدينة طنجة . كما توجد الآثار والمقابر القرطاجية « البونيقية » على هضبة مرشان ، ومعظم هذه المقابر محفورة أو منقورة فى الصخر غرب المدينة العتيقة الحالية قرب شاطئ المضيق ، ويبدو أنها تأثرت بزلزال عام ١٧٧٣ ، كما توجد مقابر لنفس الفترة صوب الداخلى جنوب الشاطئ بحوالى ٢ كم فى الحوض السهل لمغوغا الصغيرة جنوب شرق تل الشرف^(٣) . كما اكتشفت مقابر وآثار تنتمى لنفس الفترة ونفس النمط على ساحل المحيط فى منطقة رأس الأشجار ، كذلك إلى الجنوب الغربى من طنجة قرب المواضع الفينيقية وما قبلها^(٤) . ويطلق « بونيزش » على ذلك العصر اسم العصر القرطاجى - الموريتانى . (شكل رقم ٢٠) .

٤ - طنجة فى العصر الرومانى وحتى الفتح العربى من ٢٨ ق.م - ٧٠٧ م :

انتهت الحروب الأخيرة بين روما وقرطاج عام ١٤٩ ق.م. بانتصار الرومان ، الذين خربوا قرطاج ، وعلى مدى القرنين التاليين لذلك التاريخ إستولى الرومان على كل شمال إفريقيا من مصر إلى مملكة موريتانيا (المغرب الحالية) ، وكانت طنجة « تنكا » عاصمة للمملكة الموريتانية البربرية ، التى كانت لها نفس الاسم البونيقى (Tinga) ، وكانت ذات أهمية فى حوض البحر المتوسط ، كما كان لها علاقات تجارية مع المدن الأخرى ، والأرياف المجاورة ، كما كان لها ميناء هام ، وكانت محاطة بالأسوار المغلقة .

(١) Ponsich, M.; (1964). op. cit. p. 200 - 253.

(٢) Ponsich, M.; (1968), Nécropoles phenicienne de la region de Tanger, Etudes & Trav., d'Archeol. Maroc, Tanger, vol. 3, p. 76.

(٣) Jodin, A.; (1960), Le tombeau de Magogha es - Sghiro, Tanger, B. A. M., Rabat, T4, p.p. 27 - 40.

(٤) Koehler, H.; (1930). Un tomb Ponique au cap spartel, Revue de Musées, Dejon, No 25. p. 10.

* - Céramique = خزف - فخار - صيني، قاموس النهل ص ١٧٩

- Ceramiste = فاخرى - خزاف، النهل ص ١٧٩

وتميزت طنجة بحضارة ترجع جل مهارتها إلى الفترة الفينيقية كالفخار ، وعصر الزيت ، والتخمير ، والزراعة ، تلك المهارات ظلت متداولة منذ الفينيقيين وحتى المملكة الموريتانية الiberية ، حيث يرى بونزيس أن الفترة القرطاجية لم تُضف حضارياً الكثير إلى طنجة ، كما يرى أيضاً أن طنجة كانت خلال تلك الفترة معزولة عن ريفها^(١).

في عام ٣٨ ق.م ، رفعت طنجة إلى مصاف مدن الامبراطورية ، حيث منحت قانون المدن ، وأصبح سكانها يتمتعون بحقوق المواطن الروماني ، وكانت في قمة اندهاشها ، وذلك من عصر بطليموس (آخر الممالك الiberية) إلى عصر كاليجولا ، وكانت طنجة تحت سلطة المملكة الموريتانية الiberية التي أصبحت بدورها موالية للرومان . في عهد يوبا الأول ويوبا الثاني ، أي كانت تحت الحماية الرومانية ، ثم عدل كاليجولا من سياسته عام ٤٠ م فألقى الحماية ، وضم مملكة موريتانيا فعلياً إلى الإمبراطورية الرومانية ، ثم قسمها الملك كلوديوس إلى مقاطعتين إمبراطوريتين هما : موريتانيا الطنجية ، وموريتانيا القيصرية ، وفصلهما نهر الملوية ، وحكمها وكلاء للإمبراطور (بروقنصل) يرجمان للإمبراطور مباشرة وذلك في عام ٤٢ م ، وبذلك بسطت روما نفوذها الفعلي على بلاد الiber كما أسستهم.

وظل هذا الوضع حتى زحف (الوندال*) على شمال إفريقيا ، وتبدأ المنطقة الخاضعة للرومان في المغرب من طنجة بعد أن تنقطع بعد مليلة (Rusadohl) وذلك وراء إقليم الريف ، الذي لم يخضع للنفوذ الإمبراطوري ثم تمتد حتى شالة (Chella) في الرباط ، واسم طنجة هو الذي أعطى المقاطعة اسمها حيث أصبحت منذ ذلك التاريخ عاصمة المقاطعة ، وظل نظام المقاطعات معمولاً به إلى عهد دقلبيانوس .

ولقد ركزت روما على أرستقراطية البلديات لتوطيد استعمارها لبلاد الiber دون اكتراث بهم ، فكانت طنجة وإقليمها بالنسبة لروما مستعمرة للاستغلال أكثر منها مستعمرة لل عمران ، لذلك لم يكن عدد الأجانب في طنجة الرومانية كبيراً ، كما لم يلقن الرومان أساليب الزراعة للiber الذين كانوا يعرفونها جيداً من قبل حيث كانوا يزرعون القمح ، والشعير ، والكروم والزيتون ، واللوز والفاكهة^(٢) .

ولقد بدأت الأبحاث الأركيولوجية تُسّس مدينة طنجة ذاتها وخاصة أبحاث الأستاذ ميشيل بونزيس ، حيث استطاع أن يحدد تصميم وخطة مدينة طنجة الرومانية ، وما احتوته من أحياء وميناء . ومعالم تطابق ما تركه البرتغاليون والإنجليز فيما بعد من مصورات عن المدينة ، كما تمكن بونزيس من اكتشاف ليمس مدينة طنجة (Limes) ، التي كانت تتخللها ثكنات للدفاع عنها وعن ظهيرها في مواجهة سكان الأرياف ، إلا أنه من الصعوبة بمكان إجراء الحفريات الأركيولوجية المكثفة داخل مدينة طنجة العتيقة ، نظراً لكون المدينة العتيقة الحالية تقع فوق المدينة الرومانية القديمة ومع ذلك تم اكتشاف عدة قطع أثرية ونقود وتمثال امرأة ترجع إلى العصور الرومانية القديمة^(٣) .

Ponsich, M.; (1964). op. cit., p. 238.

(١)

Ibid., p. 95

(٢)

(٣) زهير ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٣ : ٥١

* الوندال جماعة تنتمي إلى شمال أوروبا وصلوا إلى جنوب أوروبا وحكموا إسبانيا خلال القرن الرابع والخامس الميلادي ومنها هبوا إلى شمال إفريقيا .

أما اللبمس (Limes) فيعركه جوليان (Julien) بأنه خطأ دفاعياً محصناً تميزت به مدن شمال إفريقيا في عهد الرومان أمكن إكتشافه بالأبحاث الأركيولوجية والصور الجوية ، والتي أمكن عن طريقها أيضاً تحليل اللبمس إلى معطياته ومكوناته الأصلية ، حيث وجد أنه يتكون من ثلاث عناصر رئيسية ، أولها - الخندق فوساتيوم (Fossatum) ، الذي تتخلله أسوار وأبراج ، وحصون ، ومراكز محصنة مبنية بالحجارة أو بالطوب حسب الجهات . ثانيها - أجهزة محصنة تقع أمام الخندق وخلفه . ثالثاً - شبكة من الطرقات تُخط تهماً للضرورات الاستراتيجية ، معنى ذلك أن اللبمس ليس مجرد خطأ دفاعياً ، لكنه وفقاً لهذه النظرية - التي أصبح مسلماً بها في تحصين منطقة ما في العهد الروماني - جهازاً دفاعياً معقداً تسمح الحفريات الأركيولوجية المتعددة بضبط مواضع عناصره^(١) .

وكان رأى جوليان أن مدن نوميديا فقط وامتدادها غرباً هي التي تميزت بوجود هذا النظام الدفاعي المتكامل ، وذلك حتى اكتشفت بونزيش لبمس طنجة ، الذي كان يرى جوليان أن الحاجة لم توجب إنشائه في المغرب الشمالي . واللبمس بناءً على ما سبق ، هو بالفعل الحد الأقصى للجهاز الاستراتيجي الروماني ، بحكم وضعه وتخطيطه أولاً ، كما يعتمد على البيئة الطبيعية المحيطة في التحصين كالغابات والمستنقعات .. إلخ - ثم يشرع الرومان في عملية الاستعمار بعد ذلك .. وهذا يعني أنه كان هناك دور عسكري لطنجة كمدينة محصنة في موقع استراتيجي هام منذ تاريخها المبكر . وكانت تسمى تنكيس (طنجيس) ، كما أصبحت مركزاً للعبادة الرومانية رسمياً في الإقليم ، مما يعني أنه كان لطنجة الرومانية دور ديني^(٢) .

أما عن آثار ذلك العصر ومظاهر عمرانه ، فلقد عثر على عدد قليل من المقابر الرومانية داخل المدينة وغربها ، ومعظم المقابر التي عثر عليها كانت خارج حدود نواة المدينة (شكل ٢١) ، فقد عثر على مقبرة ومعسكر يرجعان إلى أواخر القرن الثالث الميلادي ، بينما بنيت مقابر القرن الثاني على أطراف المدينة القريبة حيث يقل العمران ، أما المقابر المسيحية في القرن الرابع الميلادي فقد تم تأسيسها في نفس المنطقة باستخدام الصناديق القرطاجية الكبيرة^(٣) . ويجمع امتداد طنجة الرومانية نفس امتداد المدينة العميقة داخل السور . على نغز هضبة مرشان الشرقي بزاوية شمالية ، وشمالية غربية ، وجنوبية ، وجنوبية شرقية نحو الساحل إذ أنها تمثل نواة طنجة وأساسها حتى أواخر القرن التاسع عشر عبر كل العصور .

وتضم طنجة معالم عمرانية رومانية ، مازالت أثارها باقية ، فقد راعى المعمارون الرومان أثناء تخطيطهم للمدينة الظروف الطبيعية الخاصة بموضعها وكذلك وظفتها البحرية ، التي كانت أساسية في اقتصاديات المنطقة ، بالإضافة لدورها كعاصمة إدارية وعسكرية^(٤) .

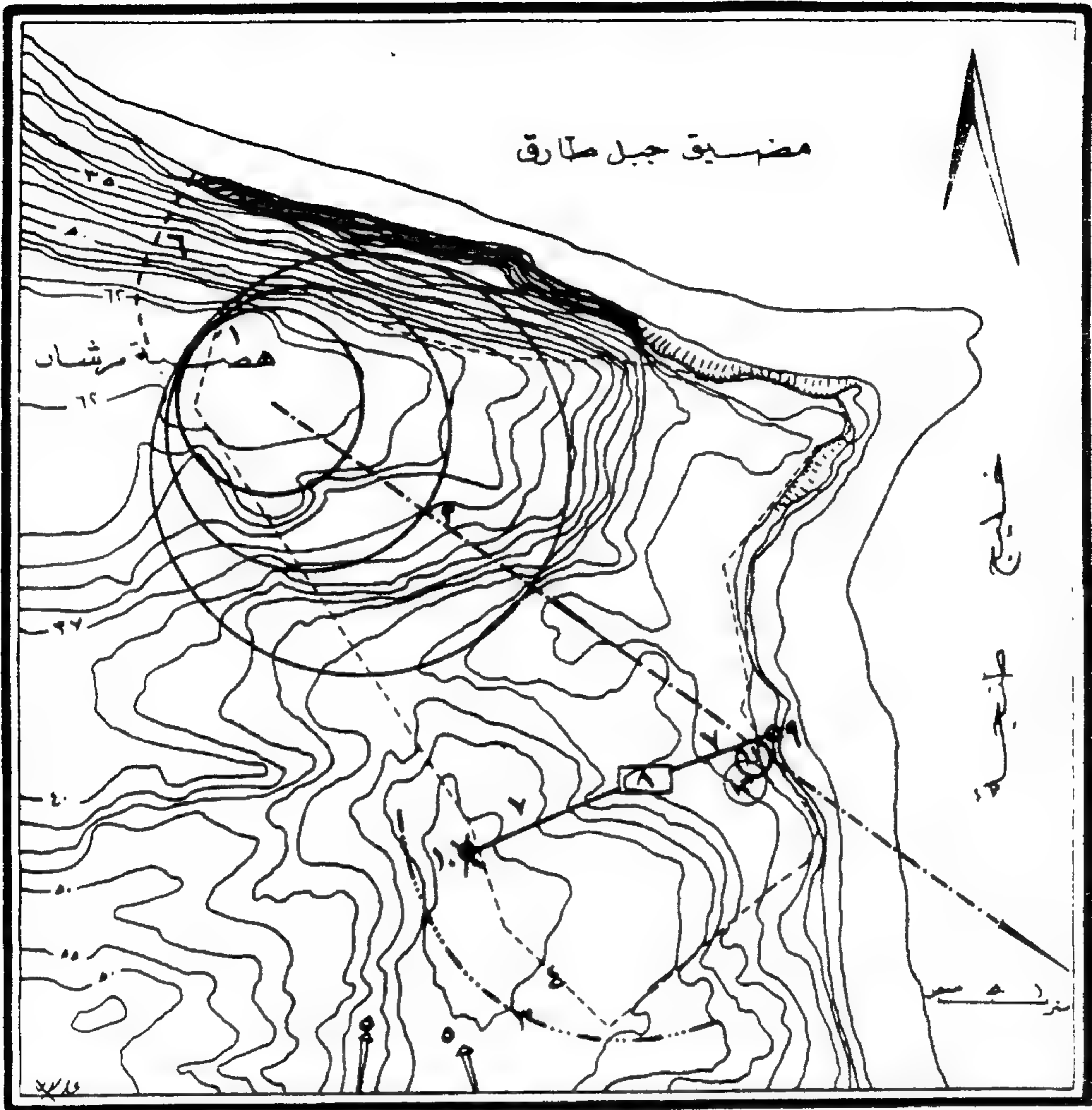
وقد توصل بونزيش وكذلك العديد من الأبحاث الأركيولوجية ، إلى أن المجال العمراني لطنجة الرومانية كان

(١) Julien, C. A.; (1975), op. cit, p.p. 180 - 184.

(٢) Saint Martin, vivien; (1892), Nouveau Dictionnaire de Geographie universelle, librairie Hachette, (٢) Paris.

(٣) Ponsich, M.; (1970), op., cit. p. 11.

(٤) Michaux Bellire, E.; (1908), Fossils dans la nécropole Romaine de Tanger, R. du Monde Musul- man, vol. VI, No 11, Nov., p.p 419 - 432.



- | | |
|----------------------------------|--------------------------------|
| ١- رطاف السك الأول | ٧- محورد يكامانوس ماسيوس |
| ٢- إتمام العمران والنمو | ٨- الصورم (مساحة السوق الصغير) |
| ٣- مران روماني | ٩- باب البحر |
| ٤- محورد المدينة القديمة الحالية | ١٠- باب الإصحاح مالاريسيان |
| ٥- إتمام القادشون من أرياف طوجو | ١١- القابيتول (المعبد) |
| ٦- مقابر بونيقية | ١٢- المسرح |

شكل (٢١) عمران نواة طنججة في الحصارات القديمة

المصدر: بنصرف عن: PONSICH, M.; (1970), o.p. c.t.

يشغل نفس المساحة التي تشغلها حالياً المدينة العتيقة والقصبة داخل السور ، وقد أوضح لنا بونزيش صورة طنجة الرومانية وخطتها شكل (٢١) ، والتي قُسمت في محورين رئيسيين أحدهما عرضي وهو الأهم ، ويصل شاطئ الخليج بالداخل ، والآخر طولي لم يتم اكتشافه تماماً بسبب الكثافة العمرانية الشديدة فوق المدينة الرومانية العتيقة^(١) . أما المحور الأول فهو محور ديكامانوس ماكسيموس (Decumanus Maximus) ، الذي يحل محله الآن محور الصياغين ، وكان يتميز بوجود الساحة العمومية الفوروم (Forum) والمشهورة في تخطيط المدينة الرومانية حيث يلتقي المحوران ، ويشغلها حالياً سوق الداخل أو السوق الصغير (Pottt Socco) بتيت سوكو كما يسمى الآن . أما المسرح (Theatre) فكان يوجد في شرق ذلك المحور وأمامه المعبد (Capitole - Temple) ، ويوجد المسجد الكبير بذلك المكان في الوقت الحالي .

وكان للمدينة منفذين عبر محور ديكامانوس ماكسيموس ، الأول يوجد على الواجهة البحرية ويحل محله مخرج باب المرسى حالياً ، والمخرج أو المنفذ الثاني غرباً ويحل محله باب الفحص حالياً ، أي باب البادية حيث كان يتم التبادل واقتناء المنتجات الزراعية التي كانت تُصدر عبر البحر وذلك من خلال ساحة خارجية ، وتتفرع منها الطرق في اتجاه أنحاء الإقليم ، وهي ساحة السوق البراني أو السوق الكبير (جراند سوكو Grand Socco) السابق الإشارة إليها ، وقد سميت حالياً ساحة ٩ إبريل .

أما المحور الثاني والمتعامد على محور ديكامانوس ماكسيموس فهو محور ديكامانوس مينيموس . (Cardo Maximus, Documanus Menimus) ، وهو المحور الطولي الشمالي الجنوبي الذي يلتقي مع المحور الأول في الفوروم ، أو ساحة السوق الصغير حالياً . وهذا المحور ما زال تحت المباني الحالية لم يكشف عنه تماماً^(٢) ، وإن كانت المدينة العتيقة تتميز الآن بوجود محور طولي يخترق الأحياء السكنية ليصل ما بين ساحة السوق الصغير والقصبة . ومن المؤكد أن معظم آثار المدينة الرومانية توجد تحت المدينة العتيقة الحالية ، فمن المعروف أن مدن موريثانيا الطنجية ، وسائر المدن الرومانية في شمال إفريقيا وغيرها ، قد تميزت بتخطيط ومرافق معينة سواء كانت مدن زراعية أو سكنية أو بحرية كطنجة ، ومن أهم معالم المدينة الرومانية المحاور الطولية ، والعرضية ، والفوروم ، والمسارح (Les theatres) ، والملاعب (Amphitheatres) ، والملاهي (Les Cirques) ، والمعبد (Temple - Cap- Itole) ، والحمامات (Les thermes) التي توجد في كل المدن الرومانية صغيرة أو كبيرة ، والتي مازالت تنتشر في المغرب العربي وفي طنجة إلى الآن .

كما تميزت بوجود قاعات الاجتماعات (Les basiliques Comprenaient) ، وقاعة المجلس البلدي (La curie) ، بالإضافة إلى المكتبات ، والأسواق ، والدكاكين التي كانت تنتشر أيضاً خارج الفوروم الذي يزدهم بها عادة ، هذا بالإضافة إلى المساكن والتحصينات والمنازل والمرافق الأخرى ، فقد كانت طنجة مع ولبلى أو (Volubilis) الرومانية من أهم مدن موريثانيا الطنجية (Mauretanie Tingitane)^(٣)

Ponsich, M.; (1970), op. cit. , p. 10.

(١)

Ponsich, M.; (1971), op. cit., p. 172.

(٢)

Julien, C. A., (1975), op. cit, p.173 - 179.

(٣)

ورغم ذلك فآثار هذا العصر قليلة ولعل أبلغ تعبير عن ذلك ما معناه « أنه كلما حُفرت بئرٌ أو شُقَّت الأرض لوضع أساس الجدران عُثِر دائماً على الأطلال الرومانية ، وهو ما ورد في الموسوعة الجغرافية الفرنسية عام ١٨٩٧^(١) . ويوضح الشكل رقم (٢٠) ، والشكل رقم (٢١) ما سبق شرحه عن طنجة خلال العصر الروماني وبهبتها المحيطة وعناصرها الدفاعية ومواقع وآثار الحضارات القديمة عامة .

ولقد انتشر العمران من كهف هرقل وحتى مرشان في سهول بوخالف ، وبوكدور ، وحتى مستنقعات تهادرت أى حول هوامش مدينة طنجة الحالية ، وكذلك صوب الشرق في اتجاه ملاحا ، أى نفس مواطن العمران السابقة . وكانت لطنجة علاقات تجارية هامة مع ريفها وكذلك مع أسبانيا وروما وسائر دول البحر المتوسط وخاصة عبر مضيق جبل طارق^(٢) . فقد كانت مدينة تجارية ، وعسكرية ، وسياسية ، وإدارية ، وبحرية ملاحية . ولقد عثر على العديد من آثار الفخار والخزف الروماني في مناطق عديدة من هوامش مدينة طنجة^(٣) .

وفي القرن الثالث الميلادي ، قرر الرومان الاتسحاب إلى المنطقة الشمالية من المغرب فقط بسبب تدهور الإمبراطورية الرومانية نتيجة لغزوات الجرمان ، حيث احتفظوا بطنجة وسبتة ولذلك اكتسبت طنجة أهمية خاصة . ثم تعرض شمال إفريقيا لغارات الوندال وامتد احتلالهم لطنجة والمنطقة الشمالية قرابة قرن من الزمن ، حيث أسقطوا الدولة الرومانية ، إلا أن طنجة لم تتأثر بهم كثيراً ، إذ لم يكتشف عنهم أى أثر مادي^(٤) .

كما وقعت طنجة تحت احتلال الجوت (Gout) القوط ، ثم البيزنطيين ، وكان ذلك خلال القرن الخامس الميلادي ، وحتى القرن السابع حيث استولى البيزنطيون على بعض الرؤوس المهمة على الساحل مثل سبتة^(٥) . والواقع أن طنجة كانت تحت النفوذ البيزنطي الذي خلف الدولة الرومانية وكذلك سبتة ، وذلك عند وصول الفتح العربي إلى المنطقة في أواخر القرن السابع الميلادي ، وإلى طنجة في أوائل القرن الثامن الميلادي ، وذلك حسماً لخلاف بين المؤرخين عن وضع طنجة عند قدوم الفتح العربي ، هل كانت تحت سلطة الدولة البيزنطية أم سلطة الجوت في إسبانيا؟^(٦) .

ثالثاً: طنجة منذ الفتح العربي وحتى نهاية القرن التاسع عشر :

اتضح من خلال الدراسة السابقة أن طنجة كانت منذ فترات تاريخية مبكرة محلاً لأطماع أجنبية عديدة ، وذلك بسبب موقعها الجيوستراتيجي حيث حكمت من قبل دول أجنبية عديدة ولم يحد من الأطماع الأجنبية في هذه المنطقة إلا دخول الإسلام إليها على يد عقبة بن نافع الفهري عام ٦٨٢ م ، ثم دخل المسلمون طنجة عام ٧٠٧ م بقيادة موسى بن نصير ، كما أصبحت مركز انطلاق الفاتحين إلى الأندلس من عام ٧١٢ م .

(١) Saint Martin, vivien.: (1892). op. cit.

(٢) Ponsich, M.: (1966), op. cit., p. 1271 - 1283.

(٣) Judin, A. & ponsich, M.: (1967). Nouvelles observations sur la ceramique estampée du Maroc Romain, B.A. M. t.5, Rabat, p.p. 11-45.

(٤) زهير ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥) Verdugo C.: (1958). op. cit, p.184.

(٦) زهير ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

فكان لطنجة أهمية كبرى في أول الفتح ، إذ كانت قاعدة أولى لتحركات جيوش موسى بن نصير وإدارته العسكرية ، وبها وضع رهائن المصامدة تحت الحراسة عام ٨٨ هـ ، وقد عُين طارق بن زياد والياً عليها ، كما اتخذ من المدينة أول مركز لتعليم مبادئ الإسلام . وقد خُطط لفتح الأندلس في طنجة ، وهكذا قُدِّرَ لطنجة أن تلعب دوراً تاريخياً منذ السنوات الأولى للفتح ، فقد كانت عاصمة للمغرب الإسلامي الشمالي^(١) . وقد استمر حكم الدول الإسلامية المتعاقبة على طنجة منذ الفتح العربي ، وحتى الدولة العلوية « الشريفة » الحالية وما زال ، وقد تخلل ذلك التاريخ الطويل أحداث مهمة كان لها أكبر الأثر في عمران المدينة ووظائفها ، كما احتلت غير مرة من قبل البرتغال وإسبانيا والمجترات .

وما دفعنا لتحديد هذه الفترة من بداية الفتح وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، أن طنجة خلال تلك القرون ، ورغم أحداث التاريخ ومتغيراته العمرانية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والأيدولوجية ، ظلت داخل أسوارها التي حددت نواتها بوضوح منذ طنجة الرومانية .

وباستقراء مصادر التاريخ ، اتضح أن طنجة الإسلامية ورثت طنجة الرومانية تماماً بخطتها ووظائفها إلا أنها اكتست واكتسبت خصائص عمرانية إسلامية واضحة منذ الفتح العربي الإسلامي .

والواقع أن النسيج الحضري للمدينة الإسلامية لم يحظ باهتمام المؤرخين والجغرافيين الأجانب أو المغاربة كما يجب على الرغم من كون طنجة أول عاصمة سياسية للمغرب المسلم^(٢) . ومعظم ما كُتِبَ من أعمال الأجانب مؤلفات تهدف أساساً إلى طمس الهوية الإسلامية للمدينة العميقة من خلال التركيز على الفترات الاستعمارية سواء القديمة منها كالفينيقية ، أو القرطاجية ، أو الرومانية ، أو تلك التي تعرضت لها طنجة بعد الفتح الإسلامي حيث تُنسب طنجة إلى الرومان قديماً ، وإلى البرتغال خاصة ، والإنجليز بعد ذلك ، مع إغفال شبه تام للفترات الإسلامية ، رغم كونها الأطول والأكثر تأثيراً ، عمرانياً واقتصادياً ، وثقافياً في المكان والسكان ، حيث ترجع معظم المراجع عمارة المدينة وعمرانها ومنشأتها للفترة البرتغالية ، كما تُظهر الكثير من المصادر نقلاً شديداً وقاسياً تجاه طنجة الإسلامية العربية* ، رغم إظهار المدينة في نفس الوقت على أنها مدينة أوروبية في المغرب ، وهنا يكمن التناقض الصارخ الذي تعاملت به المصادر مع طنجة .

فقد جاهدت طنجة ليهيئ في شرايينها دفق الحياة ، وحينما ظهر الإسلام جاءها المسلمون يحملون معهم شرائع، وشتناً ، ومبادئ ، فساد فيها النظام وازدهرت من بعد انحطاط ، مثلها في ذلك مثل مدن كبرى قديمة لم تندثر وجاهدت حتى جاءها الفتح ، كالاسكندرية ، ومكة ، وصنعا ، وصور ، وتونس^(٣) . ونظراً لطول هذه الفترة ، وتميزها بعدة محطات تاريخية ، وعمرانية ، ووظيفية واضحة في حياة طنجة ، يمكن تقسيمها إلى عدة فترات ثانوية، يمكن إيجازها في النقاط التالية :

(١) رنير ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٨

(٢) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق

(٣) أبو عياف ، عبد الإله ، (١٩٨٠) ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ص ١٨

* سيورد تفصيل لذلك فيما بعد

١ - طنجة منذ الفتح حتى الاحتلال البرتغالي من ٧٠٧ م إلى ١٤٧١ م (أى الفترة الإسلامية الأولى).

٢ - طنجة تحت الاحتلال البرتغالي ، والإسباني ، والإنجليزى .

٣ - طنجة بعد جلاء الإنجليز وحتى نهاية القرن ١٩ (أى الفترة الإسلامية الثانية) .

١ - طنجة منذ الفتح الإسلامى حتى الاحتلال البرتغالي من ٧٠٧ م إلى ١٤٧١ م (الفترة الإسلامية الأولى).

لقد كثرت وتعددت الكتابات التى تغطى هذه الفترة تاريخياً ، لكن ما يهمنا فى هذا المقام هو صورة عمران طنجة ، وأهميتها كمدينة إبان تلك الحقبة من تاريخها ، وهنا ممكن الصعوبة ، حيث على الباحث أن يستشف ذلك من خلال سرد المؤرخين ، ومن خلال الوثائق ، أو الصور القديمة ، أو الخرائط أو أدب الرحلات . كما أن طنجة قتل حالة خاصة بسبب ما تعرضت له من تغيير فى مكونات نسيجها العمرانى وخاصة بعد الاحتلال البرتغالي ، وكذلك بعد تعرضها للتدمير على يد الإنجليز ، ثم تعرضها لتصف المدفعية الفرنسية بعد ذلك أيضاً .

كان لكل ذلك أثر كبير فى صعوبة الوصول إلى حقيقة العمران العربى بمكوناته التفصيلية ، كما تكمن صعوبة ذلك أيضاً فى ندرة الكتابات التى تناولت عمران المدينة فى تلك الفترة ، ومع ذلك يمكن رسم صورة تقريبية لما كانت عليه طنجة فى هذه الفترة .

من المؤكد أن دخول الإسلام بواسطة عقبة بن نافع عام ٦٨٢ م ، ثم استقرار الإسلام فى طنجة تحت إمرة موسى بن نصير عام ٧٠٧ م ، قد أدى إلى تحويل طنجة من مجرد مرفأ تجارى إلى مدينة ذات معايير حضارية إسلامية واضحة ، حيث تكيفت المدينة - وسائر المدن المفتوحة - مع الإسلام وقيمه ومعايير الحضارية والعمرانية . وانعكست معالم هذا التكيف على تكونات المدينة العمرانية والمعمارية ، وقد بدأ هذا النسيج العمرانى الجديد فى الوضوح عند ولاية طارق للمغرب الأقصى ، حيث اتخذ من طنجة أول عاصمة للمغرب الإسلامى . ومع استقرار جيوش طارق بن زياد بطنجة بدأت تظهر الحاجة إلى مساكن ومرافق وأسواق ، وما يصاحب ذلك من ساحات للتجمع ، ومساجد لإقامة الصلاة ، وتعليم أصول الدين ، وكذلك الحال بالنسبة للميناء ومرافقه .. إلخ . وقد أدى ذلك إلى تنشيط المدينة عمرانياً واقتصادياً ، بعد أن كان المحرقة قد دب فى أوصالها عقب سقوط الدولة الرومانية . وكانت تلك الفترة من تاريخ طنجة هى أطول فترة متصلة قضتها طنجة تحت الحكم الإسلامى ، بلغت أكثر من سبعة قرون ونصف قرن ، كانت طنجة خلالها بمثابة قاعدة بحرية ذات أهمية كبيرة ، فقد كانت قادرة على استقبال ستين سفينة عسكرية لنقل الجيوش إلى الأندلس ، وقد تعاقب على حكم طنجة والمغرب دول عديدة ، حيث حكمها الأدارسة فى أوائل القرن التاسع^(١) ، ثم المرابطون (الملتصمون) فى أواسط القرن الحادى عشر ١٠٦١ م - ١١٤٩ م ، وقد أسس دولة المرابطين يوسف بن تاشفين^(٢) . وكانت طنجة فى عهدهم نقطة انطلاق المجاهدين بقيادة يوسف بن تاشفين إلى الأندلس لنصرة المسلمين فى معركة الزلاقة عام ١٠٨٦ م . وقامت دولة لهم فى الأندلس ، ثم خضعت طنجة لحكم دولة الموحيدين عام ١١٤٨ م (٥٤٢ ق هـ) الذين استمر حكمهم فى أواسط القرن الثالث عشر ممتداً من تونس عبر الجزائر

(١) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٩

(٢) الجعل ، شوقى مطا ، (١٩٧٧) ، المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث ، الأجلل المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ص ٧ - ٨

والمغرب إلى الأندلس ، وقد بلغت الحضارة المغربية الإيبرية ذروتها في عصر الموحدين ، واستمرت في ازدهارها أيام خلفاء بني مرين^(١) .

وقد جعل الموحدون من طنجة أهم الموانئ المغربية ، وأشهر المراكز العلمية والتجارية ، والصناعية ، خاصة في صناعة السفن ، كما كانت طنجة في عهدهم منطلقاً للجنود لنجدة مسلمي الأندلس عام ١١٩٦م في معركة الأرك .

ثم استولى بنومرين على طنجة عام ١٢٧٤ م (٧٦٢ هـ) بقيادة أبو يوسف يعقوب المريني بعد حصار المدينة ثلاثة أشهر والمرينية فخذ من قبيلة زناتة وهم عرب صريحون^(٢) .

ولما أطل القرن الرابع عشر كانت إسبانيا قد قضى على تفوقها الإسلامي ، ولم يستطع بنو وطاس خلفاء بني مرين أن يوقفوا البرتغاليين الذين حملتهم سفنهم أفواجا إلى الساحل الأطلسي ، ثم تمكنت الأسرة السعيدية التي قامت في مطلع القرن السادس عشر من إعادة المغرب إلى مكانته السابقة واستمرت هذه النهضة حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، وبعد عام ١٦٦٠ قامت الأسرة العلوية وما تزال إلى اليوم^(٣) .

بالنسبة لعمران طنجة خلال الفترة التي حدثت ما بين الفتح وغزو البرتغال لها - أي الفترة الإسلامية الأولى - فقد أدى الإهتمام بها والذي فرضه أهمية موضعها وموقعها إلى أن تصبح حاضرة إسلامية ذات تخطيط عمراني إسلامي متميز ، وقد أضافت كل دولة حاكمة إليها ، فكانت مركز إشعاع هام في العالم الإسلامي ، كما كانت من أكثر مدن المغرب تشيعة للإسلام وتأثراً به وتأقلت طنجة الإسلامية الجديدة مع الظروف الطبيعية لموضع المدينة ، وكذلك مع ما تبقى من الحضارات السابقة من تخطيط عمراني وعمارة فغبرت المدينة من وظائفها بأسلوب يتناسب مع المبادئ الإسلامية ، كما تم في هذا العصر إنجاز منشآت عديدة جديدة ، تهدمت فيما بعد وتغيرت.

والواقع أن طنجة العربية الإسلامية ورثة طنجيس (تنكيس) الرومانية حافظت على الخطة الرئيسية لطنجة الرومانية والمتماثلة في المحاور الرئيسية العرضي (ديكامانوس ماكسيموس) ، والطولي (ديكامانوس مونيموس) ، حيث كانت هذه المحاور بمثابة استجابة من مخطط المدينة لظروف موضعها وطبوغرافيتها ، ويمثل المحور الأول - وهو الأهم أيضاً في المدينة الإسلامية - وادياً ينحدر انحداراً تدريجياً صوب خليج طنجة ، كما يمثل استجابة لضوابط وظيفية تحكم تخطيط المدينة . ويمكن تميز وحدتين عمرانيتين وظيفيتين قسماً أهم عناصر النسيج العمراني للمدينة في تلك الفترة . أما الوحدة الأولى فهي محور الصايغين الذي اشتهر بهذه الصناعة ، وما يميزه من وجود متنزه أو ساحة حلت محل القروم الروماني . أما الوحدة الثانية فهي وحدة القصبة وساحتها حالياً وتمتد حول هاتين الوحدتين الوحدات السكنية لعامة السكان حول محور الصياغين ، والوحدات السكنية الخاصة حول متنزه القصبة. ويوضح الشكل رقم (٢٢) ، أهم المكونات العمرانية والمعمارية لتلك الفترة .

(١) الفاسي ، علي بن أبي زرع ، (ط ١٩٧٣) . الأتيس المغرب بروح القوط في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، دار المقصور ، الرباط ، ص ١٩

(٢) الجمل ، شولي عطا > (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٨٠٧

(٣) لانتو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢١

المصدر: المخطوطات، عبد الحميد، (١٩٩٣م)، ص ١١١.

ومن أهم ما يميز الوحدة الأولى من معالم ، الأسواق وأهمها سوق الداخل الذى حل محل الفوروم (Forum) الرومانى ، وكانت تُروَّج فى هذا السوق السلع المستوردة عن طريق البحر أو القابلة للتصدير إلى الأندلس . أما السوق الرئيسى الثانى فهو السوق البرانى (الجراندموكو حالياً) الذى توجد ساحته أمام باب الفحص حيث تتصل طنجة بفحصها ، وتعم فى هذا السوق المبادلات التجارية بين أهل الريف وسكان المدينة كما كانت تعم فى العصور السابقة أيضاً . وتوجد سوق أخرى شرق المدينة أمام باب البحر خارج المدينة ، تتجمع فيها البضائع المستوردة ، وعلى طول معور الصياغين تنتشر الأنشطة المختلفة ، ومن أهم المعالم العمرانية والمعمارية فى طنجة آنذاك ما وُجد شرق منتزه أو ساحة السوق الداخل ، حيث المسجد الرئيسى أو الكبير ، وكان يوجد فى نفس موضع الجامع الكبير الحالى . وهو نفس موضع المعهد والمسرح فى العصر الرومانى ، وفى مقابل المسجد كان يوجد قصر الوالى . وتحيط بهذا المعور ، شماله وجنوبه مساكن العامة من ساكنى طنجة ، وقد تمتعت طنجة إبان ذلك العصر بشبكة توزيع لمياه الشرب^(١) .

أما الوحدة الثانية وهى وحدة المنتزه أو القصة فقد شُيّدت أول مرة فى عهد المرابطين وكانت تستخدم كسكن للسلطان وحاشيته ، وكان قصر الوالى بمثابة دار الحكم المركزية عندما كانت طنجة عاصمة للمغرب ، وداراً للحكم الإقليمى فى الفترات الأخرى حين كانت طنجة عاصمة للإقليم الشمالى .

وفى عام ١٣٠٣ م تم بناء قصر جديد للسلطان الموحدى يعقوب بن عبد الله ، فقد اشتهر هذا الموضع دوماً بوجود معظم قصور السلاطين منذ الفترة القرطابية فالرومانية ثم الإسلامية ، ومن المرجح أن يكون ذلك الموضع هو موضع متحف القصة الحالى . وعن أهم ملامح هذه الوحدة العمرانية إلى جانب قصر السلطان دار الحكم المركزية ، ثم ساحة الجند إلى الشرق من القصة . فالأحياء السكنية الخاصة بالحاشية والجند حول القصة والساحة ، وفى الشمال الغربى يوجد باب المنتزه (باب القصة) .

أما الميناء فكان يوجد شمال غرب المدينة وليس شرقها كما هو معروف عن موضع الميناء بطنجة خلال معظم فترات تاريخها ، وكانت المدينة مسورة ومحصنة ، وقد تم استنباط ذلك من العديد من المصادر والصور التى تضمنت وصفاً لطنجة إبان فترات الاحتلال البرتغالى والإنجليزى^(٢) .

ومن أهم مرافق الميناء تلك التى شيدها الموحدون فى القرن الثانى عشر ، بالإضافة لوجود ورشة خاصة بصناعة السفن^(٣) .

وقد وردت طنجة فى كتابات البكرى الذى وصفها بقوله « هى طنجة البيضاء » - القديمة المذكورة فى التواريخ وفيها آثار لأول - كثيرة قصور ، أقباء ، وغيران ، وحمام ، وماء مجلوب فى قنا ، ورخام كثير ، وصخر منجور - وتحتفر خرابيها فيوجد فيها أصناف الجواهر فى قهبر أولية وغيرها من المواضع^(٤) ، وكان أقدم جغرافى تحدث

(١) الفليطة ، عبد المجيد (١٩٩٢) ، مرجع سابق

(٢) De La veronn, Chantal, (1674), " Tanger sous L'occupation Anglais " d'apres un description anuanyn, Paris, p. 50.

(٣) الفليطة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق

(٤) البكرى ، أبى عبيد (المرقى ٤٨٧ هـ) ، مرجع سابق ، ص ١٠٩

عنها في أواخر القرن العاشر الميلادي .

ربأتى الإدريسي بعد الهكوى بقرن فيؤكد أهمية طنجة ، ملجأ على الجانب العمراني والاقتصادي ، ودورها التجاري والصناعي ، إذ يقول « هي مدينة حسنة لها أسواق وصناع وقعة ، وبها إنشاء المراكب وبها إقلاع وحط ، وهي على أرض متصلة بالبحر فيها مزارع وغلات » ، ومن خلال ذلك نلمس دور طنجة على المستوى الحضاري والاقتصادي ، فالخط والإقلاع الذي يذكره الإدريسي مقصود به التجارة مع الأندلس بالدرجة الأولى ، فقد كان التبادل التجاري والثقافي مع الأندلس عاملاً مهماً مكن الحضارة الأندلسية بعناصرها المعمارية والصناعية والاجتماعية من الاستقرار بطنجة ، ومكن المدينة من أن تكون باباً من أهم أبواب عبور البضائع الأندلسية إلى المغرب وهي متنوعة^(١) .

والسؤال هنا لماذا لا نلمس الأثر الأندلسي بصورة ملحوظة في المدينة وسكانها ومجتمعها كما نلمسه في تطوان أو شفشاون أو فاس أو غيرها ؟

الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تكمن في أحداث التاريخ التي مرت بطنجة وشبه جزيرة إيبيريا ومن خلفها أوروبا المسيحية .

فقد حدث انقطاع خطير في تاريخ طنجة إذ عندما تم احتلالها من طرف البرتغال جلا عنها سكانها المغاربة وتم ترحيلهم ، فما كان للمدينة أن تحتفظ بأثر من اتصالها الوثيق والعريق بالأندلس ، بعد أن غير البرتغاليون وبعدهم الإنجليز ما شاء لهم التغيير بالمدينة ، كما ذهبت الأندلس المسلمة فيما بعد أيضاً .

وفي ذلك يصف ليون الإفريقي طنجة فيذكر في نهاية القرن السادس عشر الميلادي ما يلي :

« ما زالت طنجة مدينة متحضرة شريفة مأهولة بأحسن العناصر من السكان ، وقد عاش سكان طنجة في بهوحة من العيش إلى أن سقطت أرزيلا « أصيلا » ، وعندما وصلهم نأ هذا الحادث إحتل كل من سكانها أثمن ما يملكه من أشياء وهرب من المدينة ملتجئاً إلى فاس وحينئذ أرسل قبطان ملك البرتغال ضابطاً احتلها باسم الملك^(٢) .

وهنا يعنى وقوع طنجة تحت الاحتلال البرتغالي وطس معالم عمران الفترة الإسلامية من الفتح وحتى الاحتلال البرتغالي .

٢ - طنجة تحت الاحتلال البرتغالي والإسباني والإنجليزي من ١٤٧١ م - ١٦٨٤ م :

لقد ارتبط تاريخ شمال إفريقية إلى حد كبير بتاريخ أوروبا وخاصة تاريخ البلاد المطلة على مضيق جبل طارق ، بحيث يصعب فهم تاريخ شمال أفريقيا عامة وطنجة خاصة منذ القرن الخامس عشر وحتى وقتنا هذا دون الإلمام بالأحداث التي كانت تتفاعل في هذه الأقاليم الأوربية ، وتلك التي كانت تُسير أمور العالم العربي عامة وإفريقيا بطبيعة الحال .

(١) زهير ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢) الأفرقي ، جان ليون ، (ط ١٩٧٩) ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

ولعل أحداث شبه جزيرة إيبيريا كانت أقوى أثراً من غيرها على مجريات الأمور في المغرب ، فقد كانت شبه الجزيرة تُحكم بواسطة العرب ، ثم استطاعت البرتغال أن تحقق حريتها وتقوم كدولة في القرن الثالث عشر قبل إسبانيا ، مما يفسر سبقها في مضمار الاستعمار والكشف ، بينما ظلت إسبانيا حتى القرن الخامس عشر تطارد العرب والمسلمين ، ولم تسقط غرناطة إلا في عام ١٤٩٢ م ، وأصبحت الأندلس منذ ذلك التاريخ « فردوس العرب المفقود » كما أطلق عليها كتاب العرب .

ولم يقتصر الصراع بين المسلمين والمسيحيين في الأندلس على شبه جزيرة إيبيريا فقط ، بل امتدت آثاره إلى شمال إفريقيا ، حيث صب المسيحيون نار غضبهم على المسلمين في الأندلس وتعقبوهم إلى شمال أفريقيا حيث فر إليها من استطاع الفرار من المسلمين بدينه ، وبقي من عجز عن الفرار .

وقامت حروب طاحنة أطلقوا عليها حروب الاسترداد ، ولم تكن هذه الحروب أقل ضراوة مما دار بين المسلمين والصليبيين من حروب كانت قد هدأت وطأتها في الشرق ، وبدأت تظهر آثارها في المغرب بعنف وإصرار لا يقلان عما كانت عليه في الشرق .

وكان البرتغاليون وعلى رأسهم الأمير هنري الملاح أول من حملوا راية محاربة المسلمين بهدف نشر المسيحية في إفريقيا ، ولقد كان من أهم أهداف الكشوف الجغرافية حيثئذ الوصول إلى بلاد العرب والمسلمين في الشرق لضربهم في تجارتهم وإضعافهم . وقد احتلت البرتغال سبتة في ٢٥ يولييه ١٤١٥ م ، ومنذ ذلك التاريخ لم تعد سبتة إلى حظيرة الوطن . وبعد هذا التاريخ في أهمية تاريخ سقوط القسطنطينية على يد المسلمين في عام ١٤٥٣ م كمحدد لبداية العصر الحديث في رأى « شرقى الجمل » ... ولم تكتف البرتغال بسبتة فالتجته أنظارها إلى طنجة ، وبالفعل وصلت حملة البرتغال الأولى على طنجة عام ١٤٣٧ م وفشلت . وقد اتخذت الحرب بين البرتغال والمسلمين في المغرب صفة الحرب الدينية « الصليبية » ، حيث أضفى عليها انتشار الطرق الصوفية تلك الصفة ، وخاصة أيام المرابطين والموحدين ثم الوطاسيين أحفاد بنى مرين .

وخلاصة ذلك التاريخ أن البرتغال حاولت غير مرة احتلال طنجة ، فاستعصت المدينة على الاحتلال ثلاث مرات . إلا أن البرتغال انتهزت فرصة الخلاف والصراع الدائر بين أحفاد الأدارسة والوطاسيين أيام بنى مرين ، فاستطاعت البرتغال أن تُسقط طنجة بعد أن احتلت أصيلا والعرائش ، وقد سقطت طنجة - ذلك الثغر الذى استعصى عليهم - بسبب الخلافات والصراعات الداخلية ، كما سقطت الأندلس من قبل . ومنذ ذلك التاريخ أصبح ملك البرتغال يُلقب بملك البرتغال والأقاليم البرتغالية فيما وراء البحار ، وقد ظلت طنجة تحت احتلال البرتغال زهاء قرنين ، فقد امتازت طنجة عن سبتة بأنها تمثل رأس حربة يمكن توجيه الهجوم منها على فاس^(١) .

ولم يتروك المزدخون في ربط احتلال السواحل المغربية بمحاولة البرتغاليين ضمان الحصول على القمح لبلادهم ، فقد كانت غلة ضرورية استراتيجية في نفس الوقت^(٢) . وقد تخلل فترة الاحتلال البرتغالي لطنجة فترة أصبحت فيها

(١) الجمل ، شرقى عطا ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٧ - ٧٥ .

(٢) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٧ - ٢٢ .

المدينة مع باقى ممتلكات البرتغال ضمن ممتلكات إسبانيا وذلك عقب هزيمة البرتغال فى معركة وادى المخازن قرب طنجة ١٥٧٨ م . واستمرت تلك الفترة من عام ١٥٨١ م إلى عام ١٦٤٣ م ، ثم عادت للبرتغال بعد الانفصال عن إسبانيا^(١) .

أما عن حالة العمران إبان فترة الاحتلال البرتغالى ، فلقد قام البرتغاليون باتخاذ طنجة مركزاً دائماً ومنحياً لهم فقالوا فى عمارتها وتحصينها ، صوره رقم (أ - ب) ورغم احتفاظ المدينة بطابعها الإسلامى فى بعض جوانبها ، فقد اكتست طنجة فى هذه الفترة مظهراً أوروباً ، وشيدت بها مساكن ذات مميزات معمارية أوروبية برتغالية ، وكذلك كنائس وأديرة . فقد غير البرتغاليون بها ما شاء لهم التغيير . شكل رقم (٢٣) .

فعلى إثر دخولهم المدينة قاموا بتحويل جزء من المسجد الكبير إلى كنيسة كاثوليكية ، وذلك نظراً لإتساعه ، أما باقى مساحته فقد حُولت إلى توابع للكنيسة ومرافق تجارية ، ثم قاموا بهدم بعض الدور ذات العمارة الإسلامية الأصلية وشيدوا مكانها مباني صغيرة مكعبة الشكل تتراوح مساحتها من ٦٠ إلى ٨٠ م ، حيث اشتهرت مساكن مدن البرتغال بصغر حجمها وشكلها المكعب ، فكانت أصغر من المسكن العربى لنا حولوا المسكن العربى الواحد إلى عدة مساكن برتغالية^(٢) ، بعد أن استولوا على مساكن المسلمين نتيجة لهروب أهل طنجة عند دخول جنود البرتغال إليها ، وما زالت هذه الصفة فى المساكن شائعة فى طنجة وفى الأحياء التى بنيت خارج السور فى القرن العشرين مقلدة لنمط المسكن فى المدينة العتيقة* . وقد شيد البرتغاليون قلعة (Castello) بدلاً من القصبه فى العصر العربى^(٣) . كما عمد البرتغاليون إلى إنشاء عدد من المنشآت العسكرية سميت فى فترة الإنجليز بشكنة يورك ، وكانت مقراً لضباط الجيش والحاكم البرتغالى ولم يكن للمدينة حاجز دفاعى متكامل سوى خندق عميق شيدت فوقه قنطرة لتسكن من الدخول والخروج من المدينة ، فتم إصلاح الأسوار المتبقية من الفترات السابقة وكذلك حصونها ، وما زالت هذه الأسوار والحصون بالية ، تظهر فى الصور المعبرة عن هذه الفترة.

وقد قام البرتغاليون ببناء باب جديد بجوار باب البحر القديم الذى أغلق بعد مرور الملك سبستيان منه طبقاً للعادة البرتغالية التى تحث على إغلاق آخر الأبواب التى يعبر منها الملك^(٤) .

وكان لميناء طنجة دور حرسى أكثر منه تجارى فكان يتعامل مع السفن الحربية حيث أضيفت إلى وظائفه السابقة وظيفة مراقبة مضيق جبل طارق من خلال مدخل البحر المتوسط الذى تقع عليه المدينة فقد عاصرت تلك الفترة الكشوف الجغرافية . وقد تم بناء عدد من المخازن التجارية فى الواجهة البحرية للمدينة^(٥) .

وقد ظلت طنجة خلال تلك الفترة أيضاً داخل الأسوار باستثناء بعض التحصينات ، والمخازن ، والمقابر ، وهو

(١) عابدين ، أحمد فتوح أحمد ، (١٩٨٦) ، الصراع البرتغالى المغربى فى الفترة من ١٤١٥ م - ١٨٧٨ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ص ٦١ .

(٢) الجمل ، شرفى عطا ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٧ : ٧٥ .

(٣) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢١ - ٣٠ .

Salmon, G.; (1904), op. cit, vol.1, p.99

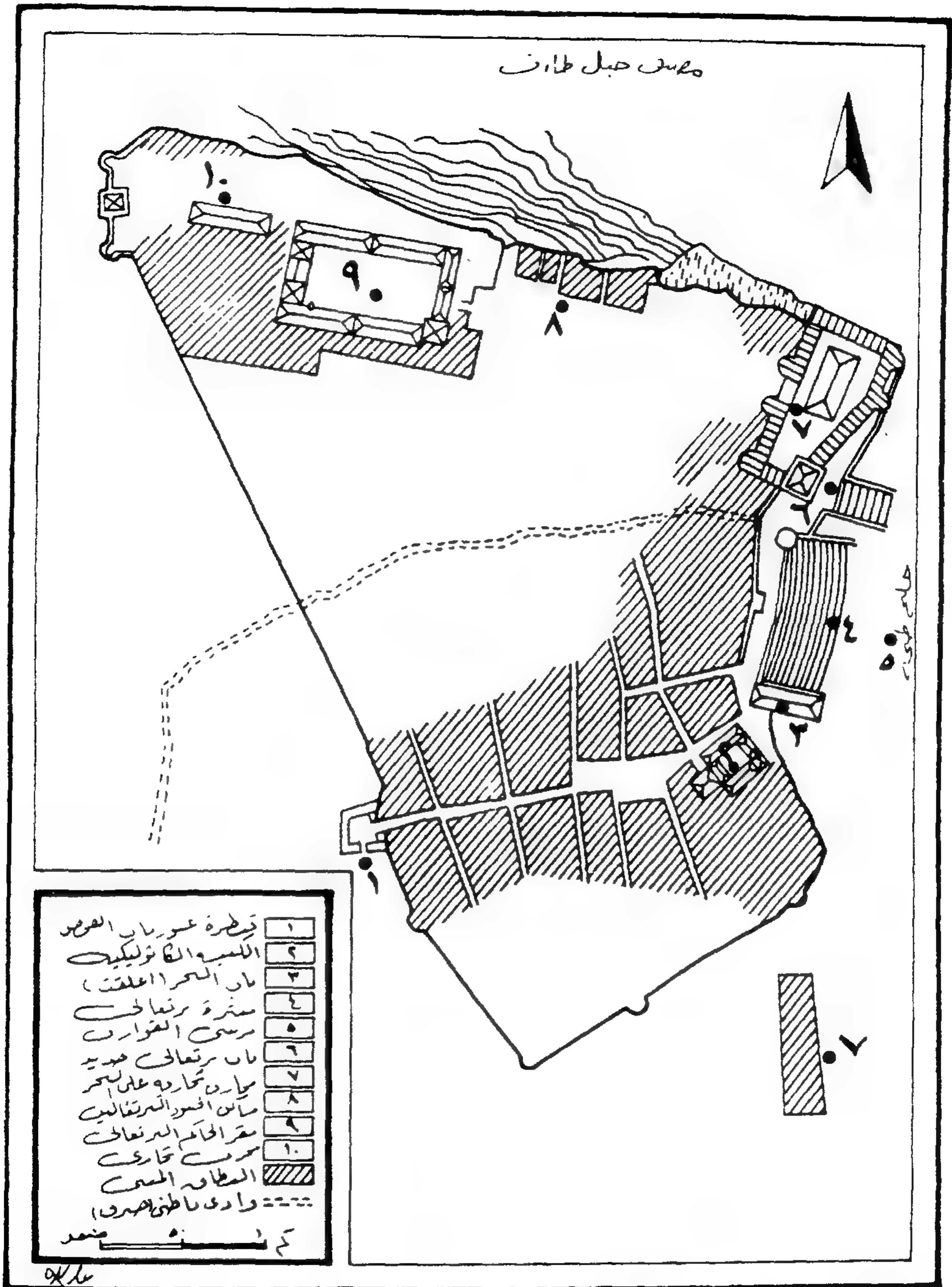
(٤)

Dons, G. F.; (1939), " Tanger à travers les siècles, revue Tanger, Riviera, No3, p.12.

()

Salmon, G.; (1904), op. cit., p.99.

(٥)



شكل (٢٣) مدينة طنجة تحت الاحتلال البرتغالي في القرن السادس عشر

المصدر: المخطط لمحمد المجيد (١٩٩٣) مرجع سابق

الصور الخارجية عن تلك الفترة.

ما يطابق امتدادها في الفترات السابقة ، وكانت المنشآت الجديدة تقام في الأراضي الفضاة داخل السور ، والتي كانت تشغلها إما الحدائق أو الأراضي الرملية .

ومن الجدير بالذكر هنا أن حقبة الاحتلال البرتغالي لطنجة توازي بداية انهيار حكم ملوك الطوائف في الأندلس ، مما أدى إلى سقوط الأندلس على يد الإسبان الكاثوليك الذين حاصروا المسلمين شمالاً وجنوباً ، مما اضطرهم إلى ترك متاعهم والفرار من الأندلس باتجاه شمال إفريقيا الإسلامية وخاصة المغرب عبر إقليم طنجة ، وكذلك فعل اليهود بعد أن طردهم فرديناند وإيزابيلا . إلا أن معظم المسلمين الفارين والنازحين من الأندلس استقروا في مدن تطوان ، وفاس ، والشاون ، والرباط ، ومراكش ... إلخ . ولم يستقر منهم الكثير في طنجة التي كانت تحت الاحتلال البرتغالي مما منعهم من دخولها .. بينما استقر معظم اليهود بطنجة مما يفسر أيضاً أهمية الجالية اليهودية بطنجة . كما يفسر أيضاً عدم تأثر طنجة بالطابع الأندلسي كثيراً^(١) والذي كان النازحون يحملونه معهم . وكانت هجرة اليهود إلى طنجة بداية لإنشاء الأحياء السكنية الخاصة بالجالية اليهودية المهاجرة من الأندلس بجوار مراكز الإنتاج^(٢) .

نعود لتاريخ طنجة حيث كانت قد وقعت تحت الاحتلال الإسباني خلال فترة الاحتلال البرتغالي ، حيث تمت الوحدة بين إسبانيا والبرتغال . وفي أواخر عام ١٦٤٠ م اغتتم البرتغاليون حرب الإسبان مع فرنسا وأعلنوا استقلالهم ... المهم أن طنجة عادت للبرتغال عام ١٦٤٣ م بينما ظلت سبتة تابعة للإسبان .

وتاريخ طنجة خلال ذلك التاريخ كله ، بل على طول التاريخ كان مرتبطاً بكل الأحداث والتغيرات والتحركات في الدول المجاورة ، وخاصة أوروبا عبر المضيق وشمال إفريقيا ، فكانت لالمجترات وهولندا آنذاك أطماع في طنجة التي عجزت البرتغال عن قهرها بسبب اعتراض الأسطول الإسباني لها ، حيث حال بينها وبين طنجة ، ففكرت البرتغال في التنازل عنها لفرنسا مقابل مساعدتها ، إلا أن فرنسا رفضتها حيث رأت في ذلك إضاعة لمالها وحاميتها آنذاك . وكررت البرتغال ذلك العرض ، وفي أثناء ذلك التفت إلى الإنجليز سفينتين برتغاليتين أثناء توجههما إلى طنجة وذلك عام ١٦٥١ م و ١٦٥٢ م ، مما نبه فرنسا لأهمية طنجة ، وطالب ملك فرنسا بتسليم طنجة ، وبذلك كان لدول غرب أوروبا وجنوبها مطامع في طنجة حيث دخلت صراعاتهم بتأكيد المؤرخين^(٣) ، وذلك قبل أن تمتلكها إنجلترا رسمياً . وفي يونيو عام ١٦٦١ م تسلم الإنجليز مدينة طنجة من يد البرتغال ، كصداق للأميرة كاترين براجانس البرتغالية عند زواجها من ملك إنجلترا الملك شارل الثاني . وعلى أثر هذا قام الإنجليز باحتلال المدينة من خلال خمس سفن حربية ، وقد سمح الإنجليز للسكان بالهجرة إلى البرتغال أو الاستيطان بالمدينة ، وعندما احتل الإنجليز طنجة ، نهبوا وهدموا التماثيل والأواني المقدسة في الأديرة والكنائس البرتغالية ، ولم يتركوا من السبع عشر كنيسة التي أسسها البرتغاليون سوى واحدة فقط لعبادة بعض المسيحيين الكاثوليك الذين بقوا في المدينة^(٤) .

وقد أسس الإنجليز ثمانية حصون حول المدينة لتوسيع شبكة الاستعمار ، كما دارت معارك عديدة خلال تلك

(١) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٣ : ٣٩

(٢) زهير ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٩ : ٥٠

(٣) Le Comte de Castries.; (1905 - 1924), les sources inédites de l'histoire du Maroc, " 19 vol- umes ", Paris, vol.1, p.596.

(٤) بن عبد الله ، عبد العزيز ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥

الفترة^(١) . وقد استقدم الإنجليز عدداً كبيراً من المدنيين الإنجليز والأيرلنديين حتى يعنى لهم استعمار المدينة^(٢) .
وبذلك أصبح للإنجليز موطنٌ قدم في إفريقيا لأول مرة ، وهكذا أتيح لهذه المدينة أن تكون نواة لامبراطورية
بريطانية في القارة السوداء ، فقد فتحت أبواب التجارة في أفريقيا على مصراعيها ، وقد أصبحت طنجة حصناً ضد
قراصنة شمال أفريقيا من البربر* الذين كانوا ينشرون اللعنة في البحار . وقد كان الملك شارل يُطلق على طنجة « ألمع
جوهرة في التاج البريطاني » ، إلا أن لمعان هذه الجوهرة أخذ يخفت تدريجياً ، حيث كان جنود المولى اسماعيل لا
يتركون فرصة إلا ويهاجمون ظهير المدينة الذي تحتمى خلفه المدينة ، فكانت صعوبة تزويد الجنود بما يحتاجون إليه
تزداد سنة بعد أخرى ، وقد اشتد الحصار على المدينة بمساعدة مهندسين أوروبيين ، ومن جهة أخرى كان شارل الثاني
يجد صعوبة في إيجاد المال اللازم للاحتفاظ بالمدينة .

المخلاصة أنه في عام ١٦٨٤م اضطرت إنجلترا إلى التخلي عن جوهرة تاجها اللامعة ، وبذلك تمكن الهاشا على
الرفى ، نائب المولى إسماعيل من استعادة طنجة وضمتها إلى المملكة الشريفة العلوية^(٣) .

ولم يُسمح للأجانب بالدخول إلى طنجة بسهولة^(٤) وهنا بدأت فترة جديدة من تاريخ طنجة ، وبالفعل إذا أن
الإنجليز عند مغادرتهم لطنجة قاموا بهدم منشآتها التي شُيّدت في عصرهم ومن قبلهم أيضاً ، حيث استخدموا
الديناميت الذي اكتشفوه في تدمير طنجة ، التي كانت تطع فيها فرنسا حيث اقترح سفير فرنسا بإنجلترا عام
١٦٨٢ م على لويس الرابع عشر ملك فرنسا بيع طنجة لفرنسا نظراً لعزم إنجلترا تحطيمها أو وضعها مرة أخرى
للبرتغال ، احتناء بما تم في شأن مدينة « دنكيرك » التي سلمها شارل الثاني للويس الرابع عشر عام ١٦٦٢ م
مقابل أربعة ملايين جنيه استرليني^(٥) . وكانت أهمية طنجة بالنسبة لهم تكمن في أنها تحكم الحركة في مضيق جبل
طارق بين إفريقيا وأوروبا ، وبين عالم البحر المتوسط والمحيط ، لذا لم يمض وقت طويل حتى عوضتها إنجلترا
باحتيال جبل طارق المقابل لطنجة عام ١٧٠٤ م ، فقد أدركت بريطانيا أن قيمة مضيق جبل طارق وأهميته رهن
بالشاطئ الآخر المواجه له ، خاصة بعد استخدام المدافع البعيدة المدى^(٦) .

ما هي إذا صورة طنجة العمرانية خلال تلك الفترة وقد دُمّرت المدينة فلم يَبْقَ منها إلا أطلال عند دخول
المسلمين إليها مرة أخرى ١٥

لقد أمكن العثور على بعض المصادر والوثائق والصور التي تتضمن تاريخ تلك الفترة ومعالم طنجة خلالها ،
فاستفاد منها المؤرخون كثيراً في رسم صورة طنجة خلال فترة الاستعمار البرتغالي والبريطاني^(٧)

(١) الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد ، (١٩٥٤) ، الإستقصاء في أخبار المغرب الأقصى ، تحقيق ولدى المؤلف جعفر ومحمد ،
الدار البيضاء ، ص ٣١ .

(٢) الفليضة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢١ - ٣٠ .

(٣) لاترو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ - الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد ؛ (١٩٥٤) ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

(٤) Le comte De castries, (1905 - 1925), op. cit., vol.1, p.476

(٥) Dons, G. F, (1939), op. cit., p.12 - 20

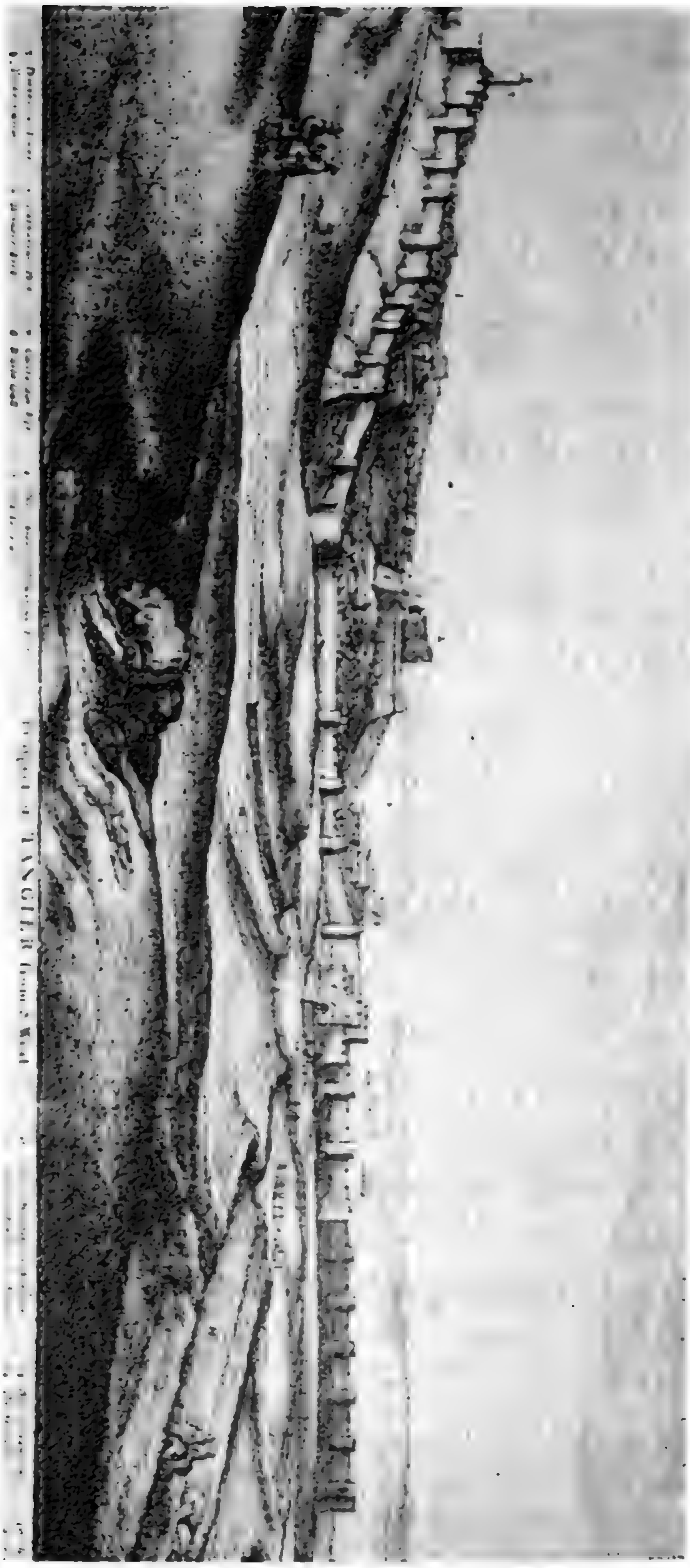
(٦) صبحي ، حسين ، (١٩٦٥) ، التتالي الإستعماري الأوروبي في المغرب ، القاهرة ، ص ١٤٩

(٧) Dons G, F.; (1939) op, cit, p.12



TANGER EN 1678

Assayag, I.J.: (1981) , Tanger un siècle d'histoire, Ed. Marocaines et Internationales, Tanger.
أ- مدينة طنجة أثناء الاحتلال الإنجليزي سنة ١٦٧٨ ، الأصل محفوظ في المتحف البريطاني بلندن .



TANGER AU XVII SIECLE

Assayag, I.J.; (1981) , op. cit.

ب- مدينة طنجة في القرن السابع عشر (صورة من الجنوب الغربي). الأصل محفوظ في المتحف البريطاني بلندن.

وقد جعل وضع طنجة كملكاً خاصاً لملك بريطانيا منها مدينة متميزة عن مثيلاتها من المدن الخاضعة للتاج البريطاني آنذاك ، ففتحت المدينة والميناء في وجه التجارة الحرة ، وأصبح الميناء ذا أهمية كبرى ، حيث تم إصلاح المرسى وتأمين الدفاع عن المدينة ، كما شيد الإنجليز حاجزاً كبيراً لإغلاق الميناء وحمايته من جهة البحر ، وما زالت بعض بقايا هذا الحاجز ظاهرة ، وتعود الملاحه في الميناء الحالي^(١) .

وكان ميناء طنجة من أفضل الموانئ في العالم إبان فترة الإنجليز ، إذ كان يضم مرافق عمرانية عديدة متعلقة به ، كدور لسكن رجال العسكرية البحرية ، ومحكمة خاصة بالمحلفات البحرية ومنازة بالإضافة إلى مركز سرية مدفعية قوية عند مدخل الميناء مكونة من ٤٠ وحدة ، وهذا ما يعلل الوظيفة الحربية لميناء طنجة في ذلك الوقت^(٢) . كما تمتعت المدينة وسكانها بحرية الأديان ، وتمعدت المحاكم وكانت خاضعة للقانون الإنجليزي ، وكان من أهم المرافق التي رصد لها ملك إنجلترا مبالغ طائلة : مرافق الميناء ، ومدينة لعمال الميناء بالشمال الغربي .

وتوضح الصور التاريخية ملامح طنجة في القرن السابع عشر قبل تدميرها بالدفعية الإنجليزية . ونظراً لصغر حجم معظم المساكن البرتغالية ، فقد عمد أثرياء وأعيان الإنجليز إلى هدم بعضها لبناء مساكن واسعة حسب العادات الإنجليزية ، كما تم توسعة ما أمكن من المنازل ، وكذلك إصلاحها ، كما تم بناء كنيستين الأولى بروتستانسية للإنجليز ، والأخرى كاثوليكية للأيرلنديين ، وقد اهتم الإنجليز بإنشاء الحدائق والبساتين الشاسعة ، حيث تم هدم عدد من المساكن البرتغالية لإنشاء حدائق أهمها جنان القبطان (غرب المدينة) ، وما زال ذلك الاسم يطلق على أحد أحياء المدينة المبنية حيث زحف العمران على المدينة بعد ذلك وتكدست بالمباني على حساب المساحات الخضراء .

وعمل الإنجليز على تحصين المدينة ببناء ثلاثة أبراج عسكرية ، الأول بجوار باب القصبه (برج بيتر بورك) ، والثاني قبالة المقبرة اليهودية جنوب المدينة ويطلق عليها « ثكنة بورك » ، والثالث شرقاً بمحاذاة دار الدبغ بالحمام الخليج^(٣) . وقاموا بإصلاح بعض أسوار المدينة ، وأحد قصور القصبه وأنشأوا بها قلعة أيضاً^(٤) .

٣ - طنجة بعد جلاء الإنجليز عام ١٦٨٤م وحتى نهاية القرن التاسع عشر (الفترة الإسلامية الثانية) :

تمد هذه الفترة من أهم فترات تاريخ طنجة ، حيث ترجع إليها ملامح العمران ومكوناته والتي تميز مدينة طنجة العتيقة حالياً ، خاصة بعد هدم المدينة وتخريبها عند جلاء الإنجليز ، ثم بنائها وتعميرها مرة أخرى ، كما بدأت شخصية طنجة الوظيفية والسياسية المتفردة تظهر بوضوح ، فقد أصبحت المدينة العاصمة الدبلوماسية للمغرب ، تمهيداً لوضع آخر أكثر غرابة وتفرداً ، وهو نظام الإدارة الدولية الذي فرض على المدينة مع بداية القرن العشرين . ولعل أهم ما يميز هذه الفترة أيضاً أن طنجة ما زالت تتطور وتتغير داخل أسوارها ، ولم تخرج عنها إلا مع

Saint Martin, vivien, (1992), op. cit.

(١)

De la veronnes, ch, (1674), op. cit., p.p.45 - 60.

(٢)

(٣) الغليظة ، عهد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

De la veronnes, ch.: (1674), op. cit. p.60

(٤)

* هذه الصورة محفوظة في متاحف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

اقتراب نهاية القرن التاسع عشر، مع افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م وازدياد نشاط الميناء^(١) . وكذلك مع بداية تدفق السكان من جهات مختلفة للعمل فيها ثم زيادة عدد الأجانب بالمدينة .

وما زال من الصعوبة بمكان تناول مدينة طنجة بالدراسة من حيث عمرانها ومعمارها ووظائفها دون اعتبار للأحداث والمتغيرات السارية في العالم العربي والإسلامي وأوروبا من حولها^(٢) . حيث انعكس الصراع الدولي والتنافس الاستعماري من أجل بسط النفوذ والسيطرة على هذا الموقع النادر الفريد. ويمكن دراسة تلك الفترة بتغيراتها العديدة من خلال دراسة :

(١-٣) طنجة ووظائفها وأهميتها في الفترة الإسلامية الثانية .

(٣-ب) طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية .

٣ - ١ - عمران طنجة ووظائفها وأهميتها :

قام المولى إسماعيل بتولية الأمير علي بن عبد الله الريني « قائد جيش تحرير طنجة » باشا على المدينة وحاكماً لها من (١٦٨٤ م - ١٧١٣ م أي بعد تحريرها ، كما أعطاه حق التصرف في عدد كبير من الأراضي غير المعصورة ، ساعدته على وضع نظام إدارة جديد للمدينة ، كما ساعدته على القيام بالعديد من المنشآت العمرانية التي تميز طنجة إلى اليوم وكانت ذات ملامح عمرانية إسلامية أصيلة^(٣) . حيث قام على الريني ببناء مسجد القصبة وبذلك يكون هذا المسجد أقدم مساجد طنجة ، ومن الشائع أن هذا المسجد كان كنيسة في نفس الموضع من قبل . أما ثاني مسجد بُني بطنجة فهو المسجد الأعظم أي المسجد الجامع الكبير ، ويميز هذا المسجد بين سائر مساجد طنجة ، بل بين كثير من مساجد المغرب آنذاك بموقعه في مدخل المدينة من جهة الميناء والشاطئ بالقرب من وسط المدينة وقلبها حيث ساحة السوق الداخل ، الذي يتميز بكونه الحى التجارى الهام بالمدينة وكانت تعقد بهذا المسجد حلقات الدرس باستمرار^(٤) . وقد أقيم هذا المسجد على أنقاض الكنيسة التي بناها الإنجليز على أنقاض الكنيسة البرتغالية السابقة ، والتي كانت قد أقيمت مكان المسجد الكبير الذي بنى عقب الفتح على أنقاض المعبد الروماني في العصر السابق على الإسلام ، وكان لهذا المسجد إشعاعه الدينى والثقافى الذى جعل منه المحور الأساسى فى التخطيط العمرانى الإسلامى لمدينة طنجة العميقة ، وتُرى هذا المسجد من معظم جهات طنجة من البحر أو من الداخل حيث يُعد علامة عمرانية مميزة للمدينة ، ويميز بمنزلته ذات الجليلز الملون ، ثم بنيت الزاوية الناصرية .

أما ثالث المساجد القديمة فهو الجامع الجديد ، وقد بنى عام ١٢٦٣ م وكان موضعه من قبل بقعة مهملّة ثم نهّج السكان وتطوعوا لبنائه . وتتميز طنجة بكثرة المساجد والزاويا ، رغم صغر مساحتها . وترجع كل مساجد وزوايا طنجة لفترة ما بعد تحرير طنجة عقب رحيل الإنجليز ، حيث من الصعب العثور على آثار أول مسجد بنى في

(١) الرفاص ، محمد عز الدين . (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ - ٧٧ .

(٢) صبحى ، حسن . (١٩٦٥) ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٣) الفليظة ، عبد المجيد . (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٤) بوسلم ، العربى ، (١٩٩١) ، المسجد ودوره فى البنية الطنجية لمناخضة الإستعمار من أعمال ملتقى طنجة الأول (طنجة فى

التاريخ المعاصر بطنجة عام ١٩٩٠ م) ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٢٥٣ - ٢٦٢ .

عهد الفاتحين الأوائل الذين دخلوا طنجة ، ذلك لأن الغزاة غيروا معالم المدينة الإسلامية - كما اتضح سابقاً - وطرّدوا أهلها المسلمين فأقيمت الكنائس بدلاً من المساجد^(١) . بالإضافة إلى أن معظم الآثار الأقدم مختلفة تحت المنشآت الأحدث^(٢) .

وقد اهتم الباشا على الرينى أيضاً بإعادة بناء القصبة وذلك ببناء مسجدها ، ودار المخزن ، ودار السلطان ، ودار الحكم أو « المشور » ، وقصر الباشا ، وبيت المال ، وثكنة عسكرية ، ووحدات سكنية خاصة بعائلات الجنود « الجورنه »^(٣) ، فاكتملت معالم القصبة وكانت محاطة بأسوار وما زالت تفتح على أحياء المدينة الأصلية بواسطة كل من باب العصا وباب حاحا ، كما تفتح على خارج المدينة بواسطة باب القصبة ، إلا أن القصبة أصبحت الآن حياً سكنياً وساحياً وفقدت مرافقها ووظائفها وتدهورت* .

ويذكر " روم لاندو " في وصف القصبة بالمقرب ما يلي : « يشتهر البربر بفنون العمارة ، فالمدن تبدو كالتقلاع وتسمى أبنيتها قصبات ، تكاد تشبه ناطحات السحاب من حيث أحجامها وأسوارها التي تملأ النفس روعة ، ويبدو أثر العظمة التي ليس لها ما يماثلها ، وجميع هذه الأشياء لا مثيل لها في أي من القارات »^(٤) .

والقصبة من المآثر التاريخية التي ترتبط بحياة المدن خاصة التي تؤدي وظيفة الثغور كنقطة دفاعية . وقد وصفها ابن طوير حيث استلقت نظرة بيت المال الذي كان يتم الاحتفاظ فيه بأموال الديوان في صناديق من الحديد كانت ما زالت موجودة إبان زيارته لطنجة في القرن التاسع عشر^(٥) . وكانت وحدة القصبة السابق شرحها ذات أهمية كبرى بالنسبة للمدينة حيث كانت تضم معظم الهياكل الأساسية لتدبير شئون المدينة اليومية . وقد شجع تخطيط معاور المدينة من جديد على تطوير العمران والمعمار وفق التزام عام بقواعد ومبادئ إسلامية إذ أصبحت مرافق المدينة تمثل نظاماً اقتصادياً متكاملاً تميز بتخصص الوحدات العمرانية . فكانت هناك أماكن للصناعة وأخرى للتجارة ، كما كانت الأزقة والشوارع تتخصص في نوع معين منها أيضاً . ويوضح الشكل رقم (٢٤) التكوينات العمرانية الأساسية في تلك الفترة ومنه تتضح مبادئ العمران في المدن الإسلامية والمتمثلة في طنجة . حيث تسلسل الأزقة والمحاور التي تشكل شبكة الممرات ، حيث تنطلق الأزقة النافذة من المحاور الرئيسية المتخصصة في الأنشطة التجارية ، وتنتهي بالأزقة غير النافذة والتي تُشرف عليها أبواب الدور السكنية . وقد تركزت كل الوحدات التجارية حول المسجد الكبير ، وكانت ساحة السوق الداخل ذات أهمية كبيرة ، وكذلك ساحة السوق البراني خارج المدينة ، أي كان لمحور الصياغين أهميته التي حافظ عليها عبر كل العصور وحتى الآن .

(١) بن جلون ، عهد المجيد ، (١٩٧٤) ، طنجة في وجه العواصف ، مجلة الباحث ، عدد ٣ ، نشر وزارة الأوقاف المغربية ، الرباط ، ص ١٤٨ : ١٥٢

(٢) De la veronnes, ch.: (1674), op. cit, p.51.

(٣) الفليضة ، عهد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٤) لاندو روم ، (١٩٧٣) ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٥) الفليط ، عهد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

* من الملاحظات الميدانية .



نقطة (٢)، التكوينات العمرانية بمدينة طنجة في الفترة الإسلامية الثانية

المصدر: الغليظة، عبد المجيد، ١٩٩٢م، مرجع سابق.

وكان المحتسب* يقوم بتنظيم مختلف الأنشطة التجارية والإنتاجية والتجارية في إطار وحدات عمرانية وإنتاجية متخصصة متمركزة في مواقع تختلف حسب وظيفتها ، فكان الدبغ وسوق الفحم كان في أطراف المدينة بسبب تلويثهما للبيئة أما السمارين** والسوق البراني فموضعهما بالقرب من باب الفحص نظراً لارتباط أنشطتهما بسكان الريف ولتفادي الازدحام بالمدينة إبان فترات انعقاد الأسواق . أما السوق الداخل ، وسوق الزيت ومعارض الصياغين ، والتجارين ، والدرازين ، والشماعين ارتبطت مواضعها بمحور الصياغين والمسجد الكبير (شكل رقم ٢٤).

وقد أدى غياب نظام الحسبة والمحتسب حالياً إلى اضطلال وضياح العديد من هذه الوحدات مما ساهم في اندثار بعض معالم المدينة الإسلامية فيما بعد^(١) .

ولتحصين المدينة قام المسلمون بإصلاح الأسوار المتبقية من العهد البرتغالي - الإنجليزى وأضافوا إليها أسوار أخرى كما قاموا ببناء أبراج عسكرية^(٢) .

وقد لعبت الأحباس (الأوقاف) دوراً بارزاً في ضمان استمرار عمل مختلف مرافق المدينة العلمية والاجتماعية . فقد أوقف الهاشا على الريفى جميع ممتلكاته العقارية الموجودة على جوانب محور الصياغين لفائدة المسجد الكبير ، حتى يواصل إشعاعه العلمى في إطار من الاستقلال المادى ، وكذلك فعل الكثير من أعيان طنجة لصالح المساجد ، والزوايا ودور العلم ، كما قدم الأهالى بعض الدور كأحباس لإيواء اليتامى والمساكين والعجزة عُرِفَت بدور الرحمة ، كما كانت هناك أوقاف خاصة بالتجهيزات العمرانية الأخرى ... إلخ^(٣) .

بالنسبة للمدافن في طنجة فقد وجدت مدافن جنوب المدينة خارج السور خاصة باليهود وما زالت ، ومقابر أخرى خارج المدينة بالإضافة لمقابر داخل المدينة غرب المسجد الأعظم وجنوبه الغربى يوضحها الشكل رقم (٢٤) . كما انتشرت بها السقايات ، جمع سقاية أى سبيل) .

كانت طنجة في تلك الفترة من تاريخها تمثل المدينة العربية الإسلامية ، التى كانت الحصون الدفاعية معلماً رئيسياً لها والتي امتازت بالأسواق وبالتخصص الوظيفى في تركيبها الداخلى^(٤) . وكانت الشوارع ضيقة في المدينة العربية كما كانت أيضاً في مدن أوربا الوسيطة وإن اختلفت الأسباب^(٥) .

واستمر محور الصياغين كأهم محاور المدينة كما اشتهر بكثرة صياغ الذهب والفضة به إلا أن هذا النشاط قد

(١) أفا ، عمر : (١٩٩١) ، طنجة من خلال رحلة أحمد بن طوير الجنة الشنقيطى في القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص.ص ١٦٥ : ١٧٧ .

(٢) Salmon, G.; (1904), op. cit., p.60

(٣) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٤) الشامى ، عبد العال ، (١٩٧٧) ، مدن الدلتا في العصر العربى منذ الفتح العربى إلى الفتح العثمانى - رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ص ٧٨ .

(٥) إسماعيل ، أحمد على ، (ط ١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

* جامع الخراج والضرائب

** البيطارين

اضمحل الآن كما انتقل إلى شارع جانبي متفرع من المحور .

رواق الأمر أن المدينة العربية مدينة تراثية لها مركز حضارى وتاريخى يعبر عن أصالتها المعمارية والاجتماعية فشكل الأتواس والقباب والنقوش على المناخل والجدران والسقوف واستعمال الفضاء الداخلى للبناء ، وهيكمل المحلة السكنية والأسواق والمساجد وغيرها ، نماذج معمارية متميزة يتمثل فيها فكر الإنسان وتراكم إنتاجه وإبداعه وتكيفه مع الطبيعة ، ونمط حياته الاجتماعية ، وقيمه الخلقية والمحلة السكنية العربية الإسلامية التقليدية خير مثال على الخصوصية .

ولقد فقدت المدن العربية الإسلامية الكثير من تراثها وهى تستجيب للتحديث ، والتغيير ، وقد أدى ضيق الأفق التخطيطى إلى مشكلات عديدة ، ونشأت فى نفس المناطق التى أزيل تراثها مشاكل الزحام وانعدام المناطق الخضراء ، وأماكن انتظار السيارات وكثيرة هى الدروس المستفادة من ذلك ، وكثيرة هى المدن العربية الإسلامية التى تعاني من أزمات النقل والسكن والخدمات والمرافق ونقصها .

وتلك أخطاء سببها التخطيط الجزئى وعدم استيعاب المتغيرات المستقبلية بشكل قريب من الواقع ^(١) .
وطنجة خير مثال على ذلك فقد تعرض تراثها للتدهور والاندثار بدون وعى بقيمتها وأصالتها ، وقد تعرضت للتغيير والتبدل فى كل فترة من تاريخها وسيوضح ذلك أكثر فى فصول قادمة .

٣ - ب - طنجة عاصمة المغرب الديموقراطية :

على خط آخر مواز لمحاولة تطوير المدينة عمرانياً وتخطيطها بما يتناسب مع العمران الإسلامى ، كانت الأحداث تتداعى فى اتجاه آخر لطمس هذه الصورة الإسلامية مرة أخرى ، حيث دخلت طنجة خضم الصراع الاستعمارى والتدخل الأجنبى بصورة أخرى مع بداية ظهور دور جديد لطنجة كعاصمة ديموقراطية للمغرب ، ذلك الدور الذى انتهى بتدويلها .

لقد بدأ دور طنجة كعاصمة ديموقراطية للمغرب عندما ألزم المولى إسماعيل الأوربيين بعدم تجاوز الموانئ المغربية إلى الداخل ، وحدد إقامة قناصل الدول الأجنبية فى طنجة ^(٢) بدلاً من تطوان ، وقد ساهم فى ذلك أيضاً إعادة بناء مرسى طنجة مرة أخرى بعد أن كان قد دُمّر إبان قصف إنجلترا لطنجة . فقد حاول المولى عبد الرحمن بعد ذلك أن يعيد للأسطول المغربى مجده بعد فترة من الركود فى عهد المولى سليمان قبل ذلك ، وبالفعل بدأت حركة إحياء الأسطول إلا أن استعمار الجزائر عام ١٨٣٠ م جعل الدول الأوربية تركز أنظارها على المغرب مرة أخرى ، فقام أسطول فرنسا فى أغسطس عام ١٨٤٤ م بإلقاء الحمم على ميناء طنجة وقصفه بالقنابل ، كما قام بإتزال الجنود بها ، وذلك عقب موقعة إيسلى التى هُزمت فيها المغرب أمام فرنسا ، وكانت الحرب قد نشبت بسبب لجوء الأمير عبد القادر الجزائرى إلى المغرب حيث وجد فيها ملجأً له كلما ضيق الفرنسيون عليه الخناق ، ولم يرق ذلك لفرنسا فهاجم جيشها "رجده" ، واستولى عليها ثم استولى على طنجة بعد قصفها ، ثم انسحبت منها بمقتضى معاهدة عام

(١) الرحمانى ، صباح ، (١٩٨٥) ، مبادئ أساسية لتخطيط المدينة العربية ، محلة المدينة العربية ، العدد السادس عشر ، إبريل .

منظمة المدن العربية ، الكويت ، ص ٤٤ : ٤٥

(٢) الجمل ، شوقى عطا ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ : ٢٣٥

١٨٤٤م^(١) . المهم في الأمر أن استيلاء فرنسا على ميناء طنجة ذو الموقع الفريد كان يعنى تهديداً للسيادة البحرية التي كانت تحرص عليها وإنجلترا ودول أوروبا فتعمدت المفاوضات بين دول أوروبا وفرنسا وبين المغرب وفرنسا التي ظل الصدام بينها وبين دول المغرب العربي قائماً^(٢) .

وقد شهدت تلك الفترة أيضاً أطماع الدول الأوروبية في المغرب وثغوره ، ومنها إسبانيا التي كانت قد بدأت تخرج من عزلتها حيث تآقت للتوسع بعد هزيمة المغرب في إسلى ، فرغبت في مد نطاق نفوذها حول ظهير سبتة ، فإصطدمت بقيبله « الأمازيغ » المسلمة ، فتوترت العلاقات بين المغرب وإسبانيا ، واستمر التنافس بين القوى الدولية على بسط النفوذ في المغرب والحصول على أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية . وقد ألع ممثلوا الدول الأجنبية في طنجة على ضرورة إطلاق الحرية للأجانب في المعاملات التجارية في مختلف الموانئ المغربية وفي كافة البضائع^(٣) .

والواقع أنه منذ أن فقدت إنجلترا جوهرة تاجها عام ١٦٨٤ م ، ظل لطنجة شأن من شخصيتها الأوروبية أو الدولية ، فقد كانت أكبر ميناء مغربي كما كانت مرتعاً للأجانب يجرون أزمقتها الملتوية ، يأتي إليها التجار الهولنديون والإسبان والفرنسيون والإنجليز ، فالمرابون من اليهود ، وكذلك صناع من الأجانب متعددي الجنسيات ، بالإضافة إلى أهل الحرف والأعمال اليدوية والعمال ، وذلك أكثر مما كان يرى في أي من المدن المغربية الأخرى .

وفي طنجة أقام أول رجال البعثات الدبلوماسية الأجنبية في المغرب ، فأصبحت طنجة الملتقى الأول لجميع أنواع التبادل التجاري بين المغرب والعالم الخارجي ، وقد أصبحت طنجة في أوائل القرن الثامن عشر عاصمة المغرب الدبلوماسية ، فكان يقيم فيها ممثلوا الدول الأجنبية وكانت الضرورة تفرض عليهم ذلك ، فقد كانت أنسب المدن لسكنائهم ، ولم ترحب بهم فاس كما فضل الأجانب طنجة بمهاجها وقربها من أوروبا .

وكان يقيم بطنجة ممثل خاص لوزير الخارجية المغربية يقوم بدور الوساطة بين رئيسه في فاس وبين الدبلوماسيين الأجانب في طنجة وهكذا تبلورت الأسس التي أصبحت فيما بعد تقرر مصير المدينة .

وقد تميزت طنجة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، بشخصية مبهمه استمرت حتى تنويعها في القرن العشرين ، فكان لها شهرتها كملجأ للجواسيس والعملاء الأجانب والمهربين والمجرمين ، وجميع أنواع المفاشرين ، وكانت نظرة سائر أهل المغرب لها نظرة تتسم بالكثير من عدم الاطمئنان^(٤) .

فكانت طنجة سرقاً رائجاً للمصنوعات الأوروبية وقد اعتبرت في نفس الوقت كما اعتبرت دائماً باب السوق الكبير في إفريقيا السوداء ومنفذاً لها ، فطنجة أصلاً مدينة بوابة وميناء (Ville Portuaire).

وقد تمتع الأجانب في طنجة بامتيازات كثيرة أساسها الحقوق الخارجية ، والتي عرفت بالامتيازات الأجنبية ، ويرجع تاريخها إلى عام ١٣٥٨ م . وفي القرن التاسع عشر حصلت معظم الدول الأوروبية التي كانت ممثلة بها على مثل هذه الامتيازات حيث يتمتعون بالإعفاء الضريبي ، كما كان لهم حق الحماية لمن يطلب منهم الحماية من الأهالي

Julien, C.A.; (1975). op. cit., p.664.

(١)

(٢) الجمل ، شوقي عطا ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ : ٢٣٩

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٣٩

(٤) لاندو ، روم ، (١٩٦١) ، أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة إسماعيل علي وحسين الحوت ، القاهرة ، ص ٢١

، وقد حُد نظام الامتيازات الأجنبية من خلال عدة معاهدات مع الولايات المتحدة عام ١٨٣٤ م ، ومع إنجلترا عام ١٨٥٦ م ، ومع فرنسا عام ١٨٦٣ م ، أدى كل ذلك إلى عقد مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ م الذي ساهم في تعميم الاستفادة من هذا النظام على جميع الدول الأجنبية المثلثة في المغرب ، فكانت وسيلة من وسائل كسب النفوذ في المدينة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من تمتع بامتياز الحماية ليس الفقراء من أهل طنجة بل كانوا من الطبقة المسورة واليهود ، وكان ذلك النظام هو الأساس في عملية تدويل المدينة فيما بعد^(١) .

كما كان للأجانب امتيازات أخرى كبيرة وعديدة كان لها أكبر الأثر في عمران طنجة وخصائصها فيما بعد ، منها حق فتح المدارس ، ومكاتب البريد والتلغراف ، وقد زاد ذلك من تدخلهم في طنجة وتمثلت أهم امتيازاتهم والتي كان لها أكبر الأثر على المدينة في تأسيس مجالس وخلايا دولية تمارس وظائف من المفترض أنها جزء من الاختصاصات الوطنية وليس الأجانب ، وفي مقدمة هذه المجالس المجلس الصحي الدولي الذي تأسس عام ١٨١٠ م ، والذي تعدى أيضاً كل اختصاص له في اتجاه السيطرة على المرافق البلدية في طنجة . كما كان السلطان قد تخلى عن إدارة المصالح البحرية بالمدينة أيضاً ، ومنح حق إدارتها إلى القناصل الأجانب وذلك في أوائل القرن التاسع عشر أيضاً . وبذلك أصبحت لهم سلطة تنفيذية في طنجة ، وقد ازدادت الهيئة القنصلية شأناً عندما أنشأت كل دولة مصلحة بريد مستقلة ، كان أولها مصلحة بريد بريطانيا عام ١٨٥٧ م ، ثم فرنسا عام ١٨٦٠ م ، ثم إسبانيا ، فألمانيا وهكذا . وكانت كل مصلحة صورة مصغرة لأعمال البريد في البلد الأجنبي ، أي تُلصق على الرسائل طوابع بريد فرنسية ، مغربية ، أو فرنسية فقط ، أو إسبانية أو مغربية أو بريطانية تبعاً للمكتب الذي يختاره المرسل^(٢) .

وفي عام ١٨٦٤ م شيدت الدول الأجنبية منارة دولية في رأس سبارتل خارج مدينة طنجة ، وفي السنة التالية عُهد رسمياً إلى الهيئة القنصلية بتسييرها وإدارتها^(٣) .

وبمثل عام ١٨٩٢ م مُنعطفاً حاسماً بالنسبة للتدخلات الأجنبية في طنجة ، والتي كان تأثيرها مباشراً ، ليس على وضع المدينة السياسي والوظيفي فقط بل كان تأثيرها مباشراً على عمران طنجة وعمارتها ، حيث سكن الأجانب طنجة وازداد عددهم وأضافوا إلى مرافقها وعمارتها ، وقد تمثل ذلك المنعطف في حصول الأجانب على اختصاصات وسلطات واسعة ، تمثلت في لجنة الصحة والطرق التي تم تأسيسها عام ١٨٨٧ م ، وقد قام الأجانب عبر مجالسهم المتعددة وخاصة المجلس الصحي واللجان المذكورة بسن سياسة حضرية واسعة لم يحترم فيها الأجانب أصالة المدينة العتيقة .

لقد قام المجلس الصحي بطنجة بإعادة تخطيط الكثير من المعالم الأصلية للمدينة ، ولم يكن يتروك في المطالبة بهدم الأبنية القديمة داخل النسيج الحضري للمدينة العتيقة ، بل أحياناً ما كان يطالب بإضرام النيران في

(١) الزاوي ، محمد أمين ، (١٩٨٨) ، طنجة في عهد الإدارة الدولية ، مجلة دار النهضة ، العدد ١٨ ، طنجة .

(٢) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ : ٢٢٦

(٣) أبو طالب ، محمد ، (١٩٩١) ، طنجة في مذكرات دبلوماسية أمريكية ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ،

الرباط ، ص ١٠٥ : ١١٣

بعض الدور ونقل سكانها بعيداً إلى برج القندورى خارج مدينة طنجة فى اتجاه رأس ملاحا كما حدث بالفعل عام ١٨٩٥ م ، وقد حدث ذلك بعد أن تمكن المجلس من انتزاع ثلاث ظهائر (قرارات) ملكية جديدة ، حصل المجلس بمقتضاها على حق بناء مجزر عمومى ، وحق تنظيف ورصف أزقة المدينة وتزويدها بالماء الصالح للشرب ، فاستغل المجلس هذه السلطات لتغيير المدينة ففتح أبواباً ، وهدم الدور المتداعية ، وكذلك قام بتغيير مواضع الأسواق .

وقد توج الأجانب عبر مجالسهم ونفوذهم هذه العمليات التخريبية بأن قاموا بشراء أملك واسعة داخل المدينة العتيقة ، توضحها رسالة بعث بها عامل طنجة إلى المولى الحسن عام ١٨٨٥ م حيث قال: "وهذا الثغر يقصد طنجة قد ملكه جلة النصارى ، وأهل الحماية بالمال ، ولم يبق للمسلمين إلا القليل ، ولا زالوا شادين فى الشراء " ، وبعد أن حصل الأجانب على الأراضى ، أخذوا فى بناء المساكن والمرافق على الطريقة الأوربية ، وكذلك استغلوا مواضع المساكن المهتمة والأراضى الفضاء فى إنشاء بعض المساكن والمرافق الأوربية ، كمبانى القنصليات الأجنبية ومكاتب البريد والمدارس ، كما اتجهوا إلى توسيع بعض الطرق والأزقة ، وأنشأوا عدداً من الساحات فتمكنوا بذلك من طمس بعض المعالم التى ميزت التخطيط العمرانى الإسلامى لطنجة العتيقة^(١) .

وظهرت صحافة خاصة بالأجانب كانت مرآة تعكس الصراع الدولى عليها ، فكانت مركزاً لدعاية أجنبية مكثفة رسمية وشبه رسمية^(٢) .

وعاث الأجانب بالمدينة فساداً وشجعوا اللصوص وقطاع الطرق وجيوب الانفصال والتمرد ، وكان ذلك بهدف انتزاع المزيد من الامتيازات لتأكيد السيطرة الأوربية على المدينة^(٣) .

وبالتالى استمرت عملية التغيير العمرانى والوظيفى ، وكان لدار النيابة - التى أنشئت عام ١٨٥١ - دور وطنى حيث ضمت وطنيين ساهموا بقسط وافر فى حركة الإصلاح الفكرى والسياسى فى طنجة والمغرب^(٤) . فكان للمدينة بذلك دور سياسى دبلوماسى ، وثقافى وطنى دولى ومغربى .

ويتضح مما سبق أن تدويل طنجة كان نتيجة منطقية لشخصية المدينة التى كانت من أفضل المراكز للاتصال الدولى ، وكذلك نتيجة لاتعدام الثقة المتبادل بين الدول الكبرى التى تنافست عليها والتى كان لها نفوذ ومصالح فى المغرب ، كذلك كان نتيجة للنفوذ الهائل الذى تمتع به قناصل الدول الأجنبية فى إدارة المدينة ، التى كانت ذات علاقات دبلوماسية بدول عديدة وبعيدة مثل روسيا مثلاً التى كانت سفنها الحربية تقوم بزيارات لميناء طنجة منذ أواخر القرن الثامن عشر^(٥) .

(١) الغليظة ، عهد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) بيضا ، جامع ، (١٩٩١) ، صحافة طنجة مرآة للصراع الدولى حول المغرب (١٩٠٠ م - ١٩١٢ م) ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٢١٥ : ٢١٨ .

(٣) رؤوف ، محمد ، (١٩٩١) ، قضية الأمن بطنجة خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٩٩ : ١٠٤ .

(٤) الحديدي ، علال ، (١٩٩١) ، جرائد من التاريخ الدبلوماسى لطنجة خلال القرن التاسع عشر ، تطور وظيفة النائب السلطانى من ١٨٥١ م - ١٩٢٤ م من أعمال ملتقى طنجة الأول النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٥٣ : ٧٠ .

(٥) المطاوى ، عهد الرحيم ، (١٩٩١) ، كتابات روسية حول مدينة طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الأول النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ١٨٧ : ١٩٥ .

وكانت على اتصال دائم ومنتظم عن طريق البريد عبر الخط البحري الدائم من خلال السفن بين طنجة وجبل طارق وقادس أو موانئ أوديا وإفريقيا ، أو من خلال « الكابل » البحري بينها وبين جبل طارق^(١) .

أما ميناء طنجة فقد كان عند منتصف القرن التاسع عشر مجرد موضع على الشاطئ يسمح للسفن أن ترسو فيه بالجهة الغربية من الخليج ، وفي عمق يعراوح ما بين خمسة إلى سبعة قامات ، وعلى مسافة تبلغ ألف ياردة شرق المدينة ، كما تميز بوجود حاجز جيد لتكسير الأمواج ، وهو ليس في الحقيقة سوى بقايا الحاجز القديم الذي خلفه الإنجليز بعد تدميرهم للمدينة ، وكان يمتد من مكان الإنزال مسافة تبلغ ٣٠٠ ياردة داخل الخليج ويوفر مرفأ جيداً لفائدة السفن التي كانت تعرّده بين طنجة وجبل طارق وإسبانيا ، إلا أن انعدام رصيف يمتد في البحر لإنزال البضائع واستقبال المسافرين كان مصدراً لمشاكل عديدة .

أما عن نشاط الميناء فقد انعكست الأحوال السياسية المحيطة بطنجة على نشاطه انعكاساً كبيراً ، وكانت تحتل المركز الأول بين موانئ المغرب في عدد السفن الداخلة والخارجة من الميناء حتى عام ١٨٥٨ ، إلا أن ميناء الصويرة كان قد تفوق عليها في السنوات المذكورة في قيمة الحمولة الخاصة بالصادرات والواردات بسبب استفادته من تصدير الحبوب الزراعية التي سجل تصديرها ارتفاعاً إبان حرب القرم .

ثم جاءت حرب تطوان بين أسبانيا والمغرب ابتداء من ١٨٥٩ م فأدت إلى اضطراب كبير في المبادلات التجارية بين المغرب ومختلف الدول الخارجية .

وكانت مرسى طنجة بحكم قربها الشديد من مواطن العمليات العسكرية أكثر تأثراً بالوضع غير العادي الذي خيم على المنطقة الشمالية وحتى عام ١٨٦٢ م ، إذ مثلت المدينة أهمية تجارية كبرى بالنسبة لبريطانيا كأكبر قوة في زمانها طوال القرن التاسع عشر ، وتحركت الدبلوماسية البريطانية بكل ثقلها للحيلولة دون احتلال أسبانيا لطنجة ، وقد أدت الضغوط البريطانية على الحكومة الإسبانية إلى جانب الجهود التي بذلها النائب البريطاني جون درا موند هاي بطنجة إلى التوصل إلى تسوية ٢٤ أغسطس في تطوان ، والتي نصّت على قبول الطرفين المغربي والإسباني مبدأ الاحتكام إلى رمية المدفع لتعيين الحدود الجديدة للبلدية ، وكانت بريطانيا تعتقد بذلك أنها أمنت استمرارية الحركة التجارية بين طنجة وجبل طارق ، إلا أن التهديدات الجديدة مالبثت أن ظهرت باندلاع حرب المناوشات التي وقعت بين الإنجليز والإسبانيين عند حدود سبتة في سبتمبر ١٨٥٩ م « وقد تمت الإشارة إليها من قبل » ، فتحرّكت الدبلوماسية البريطانية من جديد للحيلولة دون قيام صدام عسكري يكون له أثر سلبي على الحركة التجارية بين طنجة وجبل طارق ... ورغم حصول بريطانيا على تعهدات كتابية من إسبانيا بأنها لن تستعمر في احتلال ذلك الحصن (طنجة) إذا ما وجدت نفسها ملزمة بالإقامة هناك لضمان نجاح كامل لعملياتها العسكرية ، وأكدت أن التجارة لن تتأثر كثيراً بين بريطانيا وطنجة وسيكون ذلك مؤقتاً . وفتح ذلك المجال أمام إسبانيا التي شنت حربها على المغرب وإن كانت تفاصيل ذلك التاريخ لا تهتمنا كثيراً في مجال البحث ، إلا أن ما يهمنا هو كيف تأثر ميناء طنجة بذلك .

لقد أدى اندلاع حرب تطوان إلى لجوء أكثر من ألف شخص إلى جبل طارق منهم أوروبيون من جنسيات مختلفة وعدد كبير من اليهود ، كما اضطر الثواب القنصليون البريطانيون إلى اللجوء إلى جبل طارق أيضاً ، وكانت نتيجة ذلك هي توقف حركة التبادل بين طنجة والمخارج وتوقف الحصول على معلومات دقيقة تتعلق بالمبادلات التجارية بميناء طنجة لمدة سنتين على الأقل ، واضطرت بريطانيا من جديد إلى تقديم وساطتها بين المغرب وإسبانيا ليس حياً في السلم ، بل استجابة لمطالب التجار البريطانيين الذين تضرروا من انهيار حجم المبادلات بالمراسى المغربية وعلى رأسها طنجة لمدة عامين . بعد نهاية الحرب المغربية الإسبانية عام ١٨٦١ م استعادت حركة التجارة نشاطها بصفة تدريجية . كما استعادت طنجة مكانتها بل تفوقت على سائر الموانئ الوطنية على مستوى عدد السفن وكذلك بالنسبة لحجم الواردات ٢٦٨,٠٨٨ جنيه استرليني عام ١٨٦١ م ، والصادرات ١٩٠,٠٦٣ جنيه استرليني وقد حافظت طنجة على تفوقها في حجم الواردات حيث استقبلت عام ١٨٦٢ م ما قيمته ٢٥٤,١٧٣ جنيه استرليني مقابل ٢٢٨,٧٣٧ جنيه استرليني لواردات الصويرة ، إلا أن الصويرة ظلت متفوقة على طنجة في قيمة الصادرات إذ حققت طنجة صادرات قيمتها ١٩٦,٥١٨ جنيه استرليني مقابل ١٢٣,٢٣١ جنيه استرليني بالنسبة للصويرة وذلك في تمام ١٨٦٢ م .

ورغم أن حجم المبادلات قد سجل بميناء طنجة تزايداً ملحوظاً منذ خمسينات القرن التاسع عشر ، فإن طابع المبادلات بين طنجة والمخارج تميز بوجود عجز سنوي مزمن في ميزان طنجة التجاري .

وقد استمر احتلال طنجة للمكانة الأولى على مستوى إعداد السفن التي تتردد عليها وذلك بين عامي ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ م وإن كانت ميناء الدار البيضاء قد بدأت تنافسها في ذلك بصفة تدريجية ، وكانت طنجة تهيمن على نصف حجم واردات المغرب ، ولأول مرة في تاريخ طنجة التجاري نجدها تتفوق على ميناء الصويرة فيما يتعلق بحجم الصادرات حسب التقارير القنصلية البريطانية ، معنى هذا أن طنجة من خلال مينائها قد أصبحت البوابة الرئيسية التي اعتمدت عليها الدول الأوروبية لتحقيق تغلغلها الاقتصادي في أرض المغرب قاطبة ، وتكمن علة ذلك في أن ميناء طنجة لم تعد تكتفي بتصدير منتجات أحواضها فقط ، بل أصبحت تضيف إليها منتجات المناطق الداخلية البعيدة كتافيلالت ، والمنتجات الحرفية لمدينة فاس التي اتخذت من ميناء طنجة منفذاً لها للاتصال بالمخارج ، كما أن البضائع المستوردة إلى طنجة لم تكن موجهة للاستهلاك المحلي ، نظراً لضعف القوة الشرائية بها ، وكانت تشحن إلى فاس ، ثم يُعاد توزيعها من جديد على مدن وقرى أخرى في الداخل أو في أعالي الجبال .

وتأتى على رأس الواردات الطنجية المصنوعات القطنية التي كانت تُجلب في معظمها من مانشستر إلى جانب كميات ضخمة من فرنسا ومن ألمانيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر ، وتأتى في المستوى الثاني مادة الحرير الخام ، ثم السكر من فرنسا ومن بريطانيا وبلجيكا وهولندا ، ثم الشاي الأخضر من بريطانيا ، والبن من إنجلترا أو من لشبونة ، وهناك واردات أقل أهمية كالشموع من فرنسا ، والعقاقير (أى مستلزمات البناء من الحنايد والهيريات .. إلخ ، وذلك حسب الاسم الدارج في المغرب حتى الآن) ، ثم مصنوعات الكتان والأواني الخزفية والمعدنية والألواح الخشبية والرخام ، والورق ، والتبغ ، والخمور .

بالنسبة للصادرات فتحتل « البقلة » المغربية التي كانت تتم صناعتها بفاس المكانة الأولى من بين صادرات طنجة ، ففي عام ١٨٧٢ م تم تصدير ٢٤٩,٤٥٠ زوج بقيمة ٤٤,٢٤٠ جنيه استرليني ، وتم شحن ١,١٣٥ بالة تحتوي على ١٧٠,٢٥٠ زوج في اتجاه جبل طارق انتهى المطاف بها إلى السوق المصرية ، بالإضافة إلى ٢٦٤ بالة صُدرت نحو الجزائر .. كما ساهمت طنجة في تزويد جبل طارق وبعض الدول المجاورة بالمواد الغذائية الضرورية إلى درجة أصبحت تحتل معها نصيباً أساسياً من تجارة طنجة مع الخارج ، منها الثيران واللحوم والدجاج والبيض ، ويأتي جزء منها من جهات بعيدة وخاصة الثيران التي كانت تأتي من الشاوية ، ودكالة ، وحوز مراكش ، وزمور .

وكانت هذه العملية المتفق عليها بين السلطان وبريطانيا على وجه الخصوص تشكل تهديداً للأمن الغذائي لجزء هام من سكان المغرب عامة ، وسكان طنجة ، وأحوازها بوجه خاص ، وأخذت الدول الأجنبية تتنافس على الحصول على رؤوس الثيران ، ذلك رغم تعرض المغرب لعدة سنوات من الجفاف والمجاعات . وكانت طنجة تصدر أيضاً مواد غذائية لا تقل أهمية عن الثيران عبر مينائها كالذجاج والبيض التي فاقت قيمة صادراتها أضعاف قيمة صادرات طنجة من الثيران . وكذلك جلد الماعز والصوف وكذلك التمور ، ولا نجد أثراً لصادرات القمح الذي كانت طنجة تستورده من الموانئ المغربية الأخرى أو من الخارج .

ويرجع العجز في ميزان طنجة التجاري إلى استيرادها سواد مصنعة غالية وتصدير الخامات الزراعية والصناعات التقليدية الأرخص ثمناً والتي استفاد منها الأجانب وأضرروا بالبلاد من خلال طنجة .

وقد استفادت طنجة من موقعها على المضيق وازدادت أهميتها وأهميته بعد فتح قناة السويس . ولذلك ارتفعت حركة الملاحة البحرية عبر المضيق ، وأخذت الشركات الملاحية تحاول استقطاب السوق المغربية عبر طنجة بحثاً عن الزيادة في أرباح خطوطها البحرية ، ومع بداية القرن العشرين كانت حوالي ١٧ شركة بحرية تعمل على ربط طنجة بالخارج بواسطة خطوط متفاوتة الأهمية ، فقد لعبت طنجة دوراً سياسياً مهماً من خلال مينائها الذي استطاع الأجانب من خلاله تنفيذ سياسة واسعة النطاق شملت المغرب^(١) .

(١) Miegé, J. L.; (1991), L'Activité Maritime a Tanger du XIII^e siècle, " Tanger 1800 - 1950 " contribution a L'histoire recente du Maroc 1990, Tanger ", Rabat, p.p. 55 - 75.

- ابن الصغير ، خالد ، الحركة التجارية برسم طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومن أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ١٩٩٠ ، طنجة في التاريخ المعاصر ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ٧٩ - ٩٠ .
- الرفاعي ، محمد عز الدين ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ : ٧٧ .
- جمادي ، قاسم ، (١٩٩١) ، صورة طنجة من خلال أدبيات الجغرافيين الأوروبيين في القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ١٥٥ : ١٦٣ .
- كذلك مجموعة التقارير القنصلية المنشورة ضمن الأوراق البرلمانية البريطانية أهمها :
 - تقرير النائب القنصلي رد حول طنجة ، ١ يناير ١٨٥٧
 - تقرير الوزير المفوض جون درا موند هاي حول المغرب في عام ١٨٥٨
 - تقرير النائب رد حول المغرب في سنوات ١٨٦١ ، ١٨٥٢
 - تقرير النائب رد حول المغرب ١٨٦٣
- ابن الصغير ، خالد ، (١٩٩٠) ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ، ولأده ، ص ١١٧ : ١٥٠ .
- البزاز ، محمد أمين ، (١٩٩٠) ، أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الجزء الثاني ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب ، الرباط ، غير منشورة ، ص ٤٠٨ .

والواقع أنه منذ احتلال سبتة إلى مطلع القرن التاسع عشر ظلت تطوان تمثل أكبر ميناء مغربي على الساحل المتوسطي^(١). غير أن بواذر صراع بين طنجة وتطوان ظهرت منذ القرن الثامن عشر، وقد استفادت طنجة خلال القرن التاسع عشر من مجموعة عوامل حسمت الصراع مع تطوان لصالح طنجة، أهمها أنها أصبحت العاصمة الدبلوماسية. بالإضافة إلى مزايا ميناء طنجة الطبيعية، وموقعها الاستراتيجي على المضيق وخاصة مع بداية إنشاء قناة السويس، وافتتاحها للملاحة^(٢). واستمر ميناء طنجة أهم الموانئ المتوسطية، المغربية وإن نافسه ميناء الصويرة المحيطي على الأطلسي، ثم ظهرت أهمية ميناء سبتة والدار البيضاء فيما بعد.

وقد ورد وصف للمدينة ومينائها في أوائل القرن التاسع عشر من خلال رحلة على باي العباسي* أو (دومينجويو ديا)، ولقد نعت المدينة بأوصاف قاسية لا يتسع المجال لسردها جميعاً، وعلى سبيل المثال يصف المدينة بأنها تبدو من الخارج بمنظر منتظم بما فيه الكفاية، فوق أرض متدرجة الارتفاع والاختفاض، المنازل بيضاء، ومنازل الهيئة القنصلية ذات هندسة معمارية منتظمة، وتحيط بالمدينة الأسوار، وقد شيدت القسبة على مرتفع، والتخليج متسع نسبياً، ومحاط بتلال ذات منظر جميل ثم يضيف مباشرة، « لكن بمجرد أن تضع القدم داخل المدينة يتوقف التقدير والاحترام، ولجهد أنفسنا محاطين بكل حالات الهوس المستهجنة »، ثم يضيف « باستثناء الشارع الرئيسي العريض نسبياً والذي يخترق المدينة بشكل غير منتظم من باب البحر جهة الشرق إلى الغرب فإن بقية شوارع المدينة ضيقة جداً وملتوية جداً، أما الدور فهي منخفضة جداً... وبخلاف منازل القناصل التي تتوفر على شرفات جيدة، فإن منازل المغاربة لا تتوفر إلا على نوافذ صغيرة لا تتجاوز قدماً مربعاً أو على فتحات ضيقة جداً، ويصف أسوار المدينة بأنها في حالة من الحراب المطلق وكذا الخندق الكبير.

واستمر في وصف هذه الصورة القائمة عن المدينة وكذلك مرافقها كما هو الشأن بالنسبة للمسجد الجامع والحمام، فاستهل وصفه لحمام بقوله « والحمام العمومي كره المنظر ذو مظهر بائس »، وقد وصف المسجد الجامع من خلال حكم عام لا يخلو من قسوة ومن شطط أهم ما فيه « إن كل المباني تنسم بخاصية الجهل العظيم، كما أن المباني شيدت بدون تصميم ولا تبصر وبجهل لأوليات قواعد الفن المعماري » والبناء الكلي للمسجد فقير، ويلبس هذا الفقر على مستوى أثاث المسجد نفسه^(٣). بينما أغفل « باديا » الكلام عن جملة مرافق المدينة الأخرى مثل « الأسواق والفنادق والقيسارية والأقمار والطواحين، بل أنه أشار إلى انعدام بعضها بالمرّة. وقد تضمن كتابه وصف تفصيلي للحرف، والزراعة، والإدارة، والتجارة، والنقود، والتجارة الخارجية، والحياة الاجتماعية، السكان، واليهود وغيرهم.

(١) Mission Scientifique au Maroc, (1921), villes et Tribus du Maroc, Vol. VII, p.p. 261 - 262..

(٢) الرفاص، محمد عز الدين، (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٧١ : ٧٧.

(٣) El-Abbassi, Ali Bay, (1814), voyage d'Ali Bay El Abbassi en Afrique et en Asie pendant les années

1803, 1804, 1805, 1806, et 1807; Paris, p.p. 19 - 45.

* على باي العباسي اسم مستعار لأحد جراسيم الأسبان اسمه دومينجويو باديا Domingo Badia تلمص شخصية إسلامية شرقية رفيعة نسباً وزياً حتى يتمكن من القيام برحلة إلى الديار الإسلامية، وذلك في أعوام ١٨٠٣ م - ١٨٠٤ م، وكانت رحلته ذات أهداف سياسية وعلمية لصالح إسبانيا.

وكذلك الهيئة الدبلوماسية والأجانب لكن التزم الصمت حيالهم عنا جملة واحدة تقول « إنهم كانوا يعدّون أمورهم فيما بينهم ويشكلون دولة مستقلة^(١) . كما تناول الحياة الثقافية أيضاً بالوصف .

الخلاصة إن "هاديا" اعتمد على مصدرين في نص رحلته هما الملاحظة أولاً والاستخبار ثانياً ، وهذان المصدرين هما ركيزتا منهج الكتابة الإثنوجرافية ، حيث يوهم الباحث القارئ أنه يقدم حقيقة موضوعية ، إلا أن تقديم الحقيقة الموضوعية تشترط عنصر النزاهة العلمية من بين ما يُشترط ، وهذا الشرط كان منعدماً عند هؤلاء .

ويعتمد هؤلاء الرحالة المفروضون على كتابات السابقين عادة فيتكرر نفس النص ونفس الصورة ، أي التخلف القطري الزمن للشرق مقابل تفوق الغرب ، كمرکز للمعرفة والتقدم ، وبالنسبة لطنجة فقد قدم "هاديا" عنها صورة في غاية القناسة ، وصر ذلك يكمن فيما تعرضت له المدينة من تدمير وإهدار لمخالفاتها ؛ وعآثرها وثقافتها ، أولاً من طرف البرتغال وثانياً من طرف الإنجليز ، حتى استردوها المغاربة بعد كفاح ، لكن استردوها بلا حياة - أو في حالة يرثى لها - وهو ما لزم "هاديا" تجاهه الصمت ، ويرى الخليلي عبد العزيز ، إن المؤرخ بقدر ما يلزمه أن يعيد كتابة تاريخ المغرب بمذهبه وقراءه ومؤسساته ونظمه ، وذلك بالاعتماد على الوثائق المغربية يلزمه في نفس الوقت أن يكون حليماً تجاه نصوص الرحلات وغيرها من الكتابات الأجنبية سواء تعلق الأمر بتقارير القناصل الأجانب أو كتابات المتطفلين على التاريخ ، بما في ذلك الكتابات الاستشراقية المعاصرة^(٢) .

وقد ورد وصف آخر لطنجة من خلال أدبيات الأوربيين وخاصة في الموسوعة الفرنسية الجغرافية عام ١٨٩٢م^(٣) ، لا يخلو من نفس الأوصاف السابقة بعدما يقرب من مائة عام حيث جاء بها : « إذا دخل الإنسان من أحد الأبواب الثلاثة المستعملة لدخول المدينة يشعر بخيبة الأمل التي يشعر بها في جميع المدن الشرقية ، فالأزقة ضيقة ملتوية ذات إنحدار وعر ، غير معبدة ، مزدحمة بعدد كبير من الحوانيت الصغيرة ، وكذلك بالقاذورات غير أنه لولا وجود الأوربيين بها في الوقت الراهن لما أصبحت مدينة طنجة الحاضرة الأكثر صيانة في المغرب » ، ... ، وبالنسبة لوسط المدينة فقد ورد ما يلي :

"وفي وسط متاهة الأزقة ، توجد ساحة ذات أهمية لا بأس بها تدعى السوق ، محاطة بحوانيت صغيرة ودكاكين مفتوحة في جميع الجدران ، وهناك سوق أخرى تقام على أرض غير مستوية خارج المدينتخارج الباب المعروف بباب السوق وهذه السوق ذات رواج كبير" ، وعن وصف مباني مدينة طنجة « من بين مباني مدينة طنجة التي يجب الإشارة إليها القصبة التي تتميز بأجزاء جميلة ، وزخارف طريفة بجوار مباني متداعية وأطلال قلعة ، وهناك الجامع الأكبر الذي تظهر صومعته من بعيد ، والمظلية بالحزف الأخضر ذي الهريق العجيب مع الشمس ، وكذلك بيت المال .. وتوجد جميع مفوضيات الأوربيين ، الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية في مباني واسعة ذات طابع نصف أوروبي ونصف شرقي ، كما توجد بها عدة فنادق للمسافرين .

Ibid, p. 46

(٢) الخليلي ، عبد العزيز ، (١٩٩١) ، طنجة في نهاية القرن التاسع عشر من خلال رحلة على باي العباسي Domingo Badia ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإقليمي ، الرباط ، ص ١٣٣ - ١٤٥ .

Saint Martin, Vivien; (1892), op. Cit.

أما عن المرافق ، فتوجد بها كنيسة كاثوليكية ، وكذلك دار بريد فرنسية وأخرى إسبانية والإنجليزية ، وقد شيدت فرنسا مستشفى بجزء مما وضعه لها الغرب كغرامة حربية عام ١٨٤٤ م ، ومصاريف صيانتها تجمع بالتساوى من مجموع الدول ، كما توجد بها عدة مدارس فرنسية يتردد عليها اليهود .

وتعدّ الإسوطة طنجة بأنها مستودع للسلع إذ ورد بها « طنجة » مدينة وميناء في البوغاز - كانت سيكون لها شأن عظيم لو كانت في يد أمه متحضرة ، هي لهذا السبب سوق مهمة فهي المستودع الذي تتجمع فيه السلع الأوربية الموجهة إلى باقي أنحاء المغرب عبر فاس ، والموجهة إلى أوروبا أيضاً .

والواقع أن مثل هذه الكتابات قد تكون مفيدة لرصد صورة طنجة من خلال الكتابات الجغرافية الأوربية في مرحلة تاريخية مهمة من حياة المدينة والمغرب ، ورغم ذلك لا تخلو من بعض الملاحظات غير الموضوعية ، إذ كانت ضرباً من الجيوبوليتيكا لصالح الاستعمار^(١) وقد كانت هذه الموسوعة تدرس في أوروبا لفترة طويلة .

المبحث الثانى

النمو العمرانى لمدينة طنجة فى القرن العشرين

يمثل دخول القرن العشرين بالنسبة لطنجة بداية تغيرات أخرى عديدة ، سياسية ، واستراتيجية ، وعمرانية ، ووظيفية ، فكما شهد هذا القرن منذ بدايته تزايد التنافس الاستعماري على طنجة مما أدى إلى تدويلها وتميزها بنظمها السياسية والاقتصادية عن باقى مدن المغرب بل ومدن العالم ، شهد هذا القرن أيضا مع بدايته خروج طنجة الفعلى عن أسوارها ونموها الكبير فى اتجاهات عديدة ، ذلك التوسع الذى حددت اتجاهاته وخصائصه وضبطت إيقاعه المتغيرات السياسية والإدارية والاقتصادية ، وكذلك الاجتماعية بل والأيدلوجية التى تعرضت لها المدينة إبان فترة الإدارة الدولية حتى الاستقلال وكذلك بعد الاستقلال وحتى الآن ، كما طُور ميناء طنجة إلى شكله الحالى ، وكذلك مرافق المدينة الرئيسية .

ويمكن دراسة هذا المبحث من خلال عدة عناصر أساسية نظراً لتعدد المتغيرات التى تعرضت لها المدينة خلال توسعها المكاني ونموها العمرانى وطول الفترة الزمنية ... وهذه العناصر هى :

أولا : أصل نظام الإدارة الدولية وخصائصه فى طنجة .

ثانيا : أثر الوضع العقارى على النمو العمرانى بطنجة .

ثالثا : النمو العمرانى لمدينة طنجة خلال الفترة الدولية حتى ١٩٦٠ أى حتى الحصول على الاستقلال .

رابعا : النمو العمرانى لطنجة بعد الاستقلال .

أولا ، أصل نظام الإدارة الدولية وخصائصه (Regime d'Administration International)

كان لابد من أن تُدَوَّلَ طنجة فى النهاية ، ذلك لأن كل دولة أوروبية كانت تتوق إلى احتلالها ، كما لم يكن باستطاعة دولة بمفردها أن تستولى عليها ، فقد كان الحل الوحيد أن يُسمع لهم جميعاً بامتلاكها مشتركين ، فتدويل طنجة كان نتيجة منطقية لشخصية المدينة التى كانت من أفضل المراكز للاتصال الدولى ، ونتيجة لانعدام الثقة المتبادل بين الدول الكبرى التى كانت لها مصالح فى طنجة والمغرب ، وأخيراً للتنفوذ الهائل الذى يتمتع به قناصل الدول الأجنبية فى تسيير دفة شئون المدينة (كما اتضح مما سبق فى الدراسة) ، وقد ورد أول اعتراف رسمى بوضع طنجة الخاص كمدينة دولية فى معاهدة بين إسبانيا وفرنسا عام ١٩٠٢ م إذ أعلن فيها استعداد كل من إسبانيا وفرنسا لقبول حياد المدينة نهائياً^(١) .

وكان ذلك بسبب أطماع كل منهما وسبب النزاع بين إسبانيا والمغرب الناتج عن أطماع إسبانيا فى المغرب ، وكذلك بسبب أطماع فرنسا فى المغرب ورغبتها فى تكوين إمبراطورية تمتد من حوض البحر المتوسط شمالاً إلى الكنفو جنوباً ، ومن المحيط الأطلنطى غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً^(٢) . كما صدر تصريح آخر فرنسى بريطانى صدقت عليه إسبانيا أيضاً عام ١٩٠٤ م ، ورد به أن مدينة طنجة ذات طابع خاص بصفتها مقراً للسلك الدبلوماسى

(١) لاندرو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ : ٢٢٢

(٢) الجمل ، شرقى عطا الله ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ ، ٢٣٤

، لما تتميز بوجود بعض المؤسسات البلدية والصحية^(١) . ولقد أدى الاتفاق الفرنسي البريطاني عام ١٩٠٤ م إلى إثارة غضب ألمانيا التي سارعت عبر قنواتها الدبلوماسية إلى العمل على تدويل المسألة المغربية . ثم جاءت زيارة غليوم الثاني لطنجة عام ١٩٠٥ م وأدت إلى حدوث أزمة سياسية استدعى حلها مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ م^(٢) . فطنجة الحديثة وليدة مؤتمر الجزيرة ، وقد كانت لألمانيا علاقات مع المغرب ، كما كان لها اهتمام خاص بمنطقة طنجة لموقعها الاستراتيجي الهام ، واتضح ذلك من خلال عدة تقارير وعدة أبحاث ألمانية خلال القرن التاسع عشر كما استمرت خلال القرن العشرين^(٣) . وكانت ألمانيا تريد طنجة مستقلة بل كانت تهدد بالحرب في حالة تعرضها للخطر ، وقد نجحت فرنسا في إقناع ألمانيا بغض الطرف عن طنجة مقابل هدية قدمتها لها وهي نصف الكتف^(٤) . وفي مؤتمر الجزيرة تم إسناد عملية تزويد طنجة بالماء والكهرباء لشركة إسبانية ، وكان في ذلك إثارة للولايات المتحدة^(٥) .

وفي ١١ نوفمبر ١٩١١ م بعث السيد « إدوارد جرای » وزير خارجية بريطانيا بذاكرة إلى فرنسا ، أوضح فيها أن حكومة بريطانيا مقتنعة بأن الحكومة الفرنسية ستقبل بالإسهام في توقيع الاتفاقات التي ترمي في النهاية إلى وضع المدينة وضواحيها البلدية تحت إشراف دولي^(٦) . وكانت بريطانيا قد أشارت في أكثر من مناسبة إلى أهمية طنجة بالنسبة لها ، فقد أشار اللورد « تلسون » أن بريطانيا تستطيع بواسطة طنجة من جهة وجبل طارق من جهة أخرى إغلاق البحر المتوسط تماماً ، وكان من تصريحاته أيضاً: إن طنجة يجب أن تظل في يد دولة محايدة أو في يد إنجلترا ، وهذا هو السبب الأساسي في تدويل طنجة ، حيث تمكن البريطانيون بواسطة حملة التدويل من منع فرنسا وإسبانيا ، وألمانيا من الاستيلاء على طنجة^(٧) .

وفي عام ١٩١٢ م أعلنت فرنسا حمايتها على المغرب بموجب الاتفاق الفرنسي الإسباني والذي فرضت فيه فرنسا حمايتها على المغرب (المنطقة السلطانية) وحصلت إسبانيا على شمال المغرب (المنطقة الخليفية) أي الريف . وبذلك حصلت فرنسا على نصيب الأسد فكانت مساحة منطقة حمايتها ٤٤٢,٠٠٠ كم^٢ ، أما مساحة المنطقة الإسبانية في شمال المغرب « الريف » فكانت ٢٢,٠٠٠ كم^٢ أي . وقد صرح الطرفان في الفصل السابع من

(١) الناصري ، محمد المكي ، (١٩٩١) ، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، بطنجة عام ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ١٩ : ٢٢

(٢) بيضا ، جامع ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩

(٣) Rauchenberger, D.; (1991), les origines De L'image du Maroc et de Tanger dans L'Allemagne du 20^{eme} siècle. Tanger (1800 - 1956), contribution a l'histoir recent du Maroc, Rabat, p.p. 179 - 189

(٤) غرفة الصناعة والتجارة ، (١٩٩١) ، « مونوجرافية طنجة » السياق التاريخي ، « محله الإزدهار » عدد خاص « بدون رقم » من مدينة طنجة ، طنجة ، ص ٣

(٥) أبو طالب ، محمد (١٩٩١) ، طنجة في مذكرات دبلوماسية أمريكية ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ١٠٥ ، ١١٣

(٦) الجمل ، شوقي عطا ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ : ٢٣٨

(٧) جنتر ، جون ، (١٩٥٥) ، داخل إفريقيا ، الجزء الأول ، إشراف ومراجعة وتقديم حسن جلال العروس المحامي ، الأنجلو ، القاهرة ، ص ١٧٨

الاتفاقية أن طنجة وضاحتها (إقليم طنجة) عندما تزود بنظام خاص سيكون لها حدود معينة ، وعندما حددت بعد ذلك كان إقليم طنجة محدد في مساحة ٢٧٥ كم^٢ ، وبالتالي كانت لطنجة صفة مخالفة لوضع المنطقتين السابقتين^(١) . وعلى أثر ذلك عينت الدول الأوربية المختلفة لجنة لتحديد الوضع الشرعى (القانونى) للمدينة في عام ١٩١٤م ، لكن الحرب العالمية الأولى حالت دون جعل ذلك الوضع القانونى موضع التنفيذ . وبعد انتهاء الحرب كانت إسبانيا وفرنسا من أكبر الدول المقاومة لفكرة التدويل ، فادعت الأولى أن طنجة يجب أن تكون من توابعها ، وجربت الثانية أن تبذل كل جهد في سبيل ضم طنجة إلى منطقة حمايتها ، ثم تقدم اللورد "كرزن" وزير خارجية بريطانيا باقتراح يعقد بموجبه مؤتمراً في لندن عام ١٩٢٣ م لجعل نظام منطقة طنجة قانونياً ، وأصبحت المنطقة الدولية تشمل مدينة طنجة وورقة من الأراضي تحيط بها (شكل رقم ٢٥) .

ولم تشترك الولايات المتحدة في هذا الأمر رسمياً كما لم تعمل على إعاقة السير في حل مشكلة طنجة بإعطائها هذا القانون وذلك من قبيل الدفاع عن طنجة والحفاظ على مكانتها ، حيث كانت تعترض على نفوذ كل من إسبانيا وفرنسا في مدينة طنجة باعتباره مخللاً ومخالفاً لعقد ١٩٠٦ م^(٢) .

وقد انضمت إلى هذا الاتفاق- الذى يحتوى على ٥٦ فصلاً - دول عقد الجزيرة جميعاً ما عدا الولايات المتحدة وإيطاليا ، وفي ٢٣ أغسطس ١٩٢٤ م تم إعداد المدونات القانونية اللازمة للقضاء الدولى بطنجة ، وفي السنة التالية شرعت لجنة المراقبة في عقد اجتماع ، وبدأ المجلس التشريعى أعماله في نفس اليوم الذى جرى فيه الافتتاح الرسمى للنظام الخاص بمدينة طنجة وهو يوم ١ يونيو ١٩٢٥ م ، وبعد ذلك بثلاث سنوات انضمت إيطاليا إلى نظام الإدارة الدولية لطنجة ، أما الولايات المتحدة فقد انضمت إليه بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ م ، كما أعطى نفس الحق في ذلك التاريخ للامحاد السوفيتى آنذاك لكن لم يمارس حقه^(٣) .

وقد ازدادت مطامع الدول الأجنبية في طنجة بعد تنفيذ هذا النظام الدولى في إدارة المدينة ، وأصبح ذلك النظام دولة داخل الدولة^(٤) ، مستقلاً بسلطته التشريعية في المجلس التشريعى وسلطته القضائية في المحاكم المختلطة (Tribunaux Mixtes) -وهى تشبه نفس نظام المحاكم المختلطة في مصر إبان الاحتلال الإنجليزي- مستقلاً بسلطته المالية في الميزانية والمرافق التى وضعت تحت تصرف النظام من طرف المقرب^(٥) ، ليعتمد بها ويتوسع على حسابها جيش من الموظفين الأجانب يكفى لإدارة دولة بأكملها ، وكان وضع طنجة كما يلي: السكان ٧٢ ألف ساكن (المنطقة الدولية كلها) ، ولا تزيد المساحة عن ٢٧٥ كم^٢ يعنى ٢٠ كم ، شكل رقم (٢٥) ، وهكذا أصبح الأجانب وحدهم هم سادة هذا النظام القائمون عليه ، والمسيرون له ، والمنتفعون به ، ويمزاياء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وخاصة بعد

(١) أنجل ، شولى عطا > ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨

(٢) Guillen, p.; (1991), Aux origines de l'internationalisation de Tanger: les Negotiations sur le statut international (1912 - 1924), Tanger 1800 - 1950, contribution a l'histoire recente du Maroc, Rabat, p.p. 205 - 216.

(٣) أبو طالب ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ : ١١٣

(٤) Guillen, p.; (1991), op. cit., p.p. 205 - 215.

(٥) الناصرى ، محمد المكى ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٩ : ٢٢

(٦) Guillen, p.; (1991), op. cit., p.p. 205 - 215.

التفويض العام والدائم الذي انتزعه الأجانب بالقهر من المغرب ، التي لم يبق لها في هذا النظام سوى الاسم ، ولم يبق للمغاربة فيه إلا فتات الموائد^(١) . كان على طنجة وفق هذا النظام أن تظل محايدة أبداً ، ولا يجوز لها أن تضم إنشاءات عسكرية أو أن تجهّش جيوشاً من أي نوع كان ، وكانت الشؤون الخارجية في يد المقيم العام الفرنسي في الرباط ، بينما كان يقوم على رأس إدارة المدينة مدير من أعضاء الجاليات الهولندية أو البلجيكية أو البرتغالية ، يُنتخب بالنواوبة يساعده مديرون مساعدون ورئيس للشرطة ، وكان المدير رسمياً مديراً لحكومة المنطقة ، لكنه في الحقيقة لم يكن سوى الموظف التنفيذي الرئيسى للمجلس التشريعي الذي لم يكن أعضاؤه ينتخبون من قبل السكان ، بل كانوا يعينون من طرف قناصلهم^(٢) .

أما اليهود فيعينون من خلال جدول تقدمه الجماعة اليهودية ، أما الأعضاء من المسلمين فيعينهم السلطان ، وفي الواقع كان يعينهم الفرنسيون بحكم احتلالهم للمغرب . وكان أكثر أعضاء المجلس من كبار التجار ورجال الأعمال ، فقد كان الارتباط القائم بين التجارة والأعمال من جهة والحكومة من جهة أخرى أكثر حتمية في طنجة الدولية عنه في أي مكان آخر من العالم .

وواقع الأمر أن حكم المنطقة الدولية الفعلي كان بيد لجنة الإشراف « اللجنة التنفيذية » وكانت رئاسة هذه اللجنة دورية سنوية بترتيب حروف الهجاء ، وكان لجميع القناصل منزلة رفيعة يُنظر إليهم نظرة الوزراء المفوضين ، إلا أن قنصل فرنسا يتمثله للدولة التي تسيطر على معظم المغرب كان يتمتع بمركز مرموق لم يتمتع به أي من زملائه^(٣) .

كان المغاربة المسلمون ٤٠.٠٠٠ مسلم يمثلهم في المجلس التشريعي (Conseil municipal) أربعة أعضاء ، بينما كان اليهود ١٢.٠٠٠ يهودي يمثلهم ثلاثة أعضاء (عند Pierre Guillen) ، (بينما يذكر محمد المكي الناصري أنهم أربعة)^(٤) . أما الأجانب فكانوا ١٥.٠٠٠ أوروبي أو أجنبي يمثلهم ٢٨ عضواً وكان ذلك مثالا صارخاً لتهميش المغاربة المسلمين بالذات والذين كانوا أغلبية عدية ، وكانت المحاكم المختلطة حجر الزاوية في هذا النظام القضائي بمنطقة طنجة ، وذلك على حساب القضاء الوطني ، فقد أعطى لها اختصاص عام في المادة الجنائية ، يقتضى الفصل الخامس من ملحق الظهير القضائي ، كما أعطى لها الاختصاص المدني والعقارى ، وقد احتكر الأجانب المناصب القضائية ، كما اقتضت اللغة المتداولة على الفرنسية والإسبانية مع إهمال تام للغة العربية^(٥) .

وقد ظل نظام الإدارة الدولية لطنجة معمولاً به حتى احتلت قوات الجنرال فرانكو الإسبانية طنجة في ١٤ يونيو عام ١٩٤٠ م - وذلك عندما كانت بريطانيا وفرنسا مشغولتين بالحرب مع ألمانيا ، فطرد الحاكم الإسباني

(١) الناصري ، محمد المكي ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٢) Stuart, G.H. (1955), The international city of Tangier, Stanford University Press, (second Edition), p.p. 100 - 114

(٣) لاندو ، روم ، (١٩٩٣) ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ : ٢٢٧

جنتر ، جون ، (١٩٥٥) ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ : ١٨٢

Guillen, p.: (1991). op. cit, p.p. 205 - 215.

(٤) الناصري ، محمد المكي ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٩ : ٢٢

(٥) نفس المصدر ، (١٩٩١) ، ص ١٩ - ٢٢

جميع رجال الإدارة الأجانب من مكاتبتهم والقي لجنة الميناء ، واستولى على أموال المدينة ، واستعاض عن النظام الدولي بنظام ديكتاتوري ، وأصبحت طنجة تحت رعاية إسبانيا جنة للعملاء النازيين يعاونهم في ذلك جماعة فيشي وغيرهم من المقيمين الأجانب الذين كانوا شديدي الاهتمام بتأكيد ولايتهم لألمانيا إذا تم النصر في الحرب العالمية الثانية^(١) .

وعندما استسلمت ألمانيا في ٨ مايو ١٩٤٥ م بدون قيد ولا شرط ، تحققت إسبانيا من نهاية حكمها للمدينة وانهقد مؤتمر باريس لتناول مستقبل المدينة ، وقد أدركت الولايات المتحدة بعد تلك التجارب أهمية السيطرة على غرب حوض البحر المتوسط ، وبالتالي انضمت إلى بريطانيا العظمى وفرنسا في المفاوضات الخاصة بالمدينة^(٢) . وفي غضون أسابيع قليلة تم الاتفاق على أن يعاد لطنجة نظامها السابق ، لكن مع فارق كبير وهو أن تشترك الولايات المتحدة فعلاً في الأمر ، ولم ترسل روسيا ممثلاً دبلوماسياً إلى طنجة ، وانسحبت إسبانيا في ١١ أكتوبر ١٩٤٥ م ، وعاد مندوب السلطان إلى طنجة ، كما عادت السلطات الدولية المختلفة إلى القيام بواجباتها^(٣) . وعاد نظام الإدارة الدولية إلى طنجة ، لكن الجو الطنجي كان قد تغير فقد مارس الطنجيون في غيبة النظام الدولي النشاط الوطني والثقافي بشيء غير قليل من الحرية^(٤) . وفي عام ١٩٤٧ م قام الملك محمد الخامس بزيارة تاريخية إلى طنجة لتأكيد وجودها المغربي وليؤكد على وحدة التراب المغربي وإسلامه في مواجهة السياسة الاستعمارية . وبعد تلك الزيارة أصبحت طنجة مركزاً حيوياً من مراكز الكفاح الوطني والحركة الوطنية ، وفي سنة ١٩٥١ م تم التوقيع على وثيقة الحركة الوطنية في طنجة^(٥) ، وقد سُميت ساحة السوق البراني والسوق الكبير بساحة ٩ أبريل بعد زيارة الملك محمد الخامس وإلقائه خطاباً هاماً بتلك الساحة ، ثم حصل المغرب على استقلاله بموجب معاهدة ٢ مارس عام ١٩٥٦ م .

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ م اتفقت الدول التي تتولى إدارة منطقة طنجة الدولية على إلغاء نظامها الدولي ووضعها تحت سيادة مراكش على أن تمارس هذه السيادة من أول يناير ١٩٥٧ م ، وهذه الدول هي بلجيكا ، وإسبانيا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وهولندا ، والبرتغال ، والمملكة المتحدة^(٦) .

وفي ٢٢ أغسطس صدر قرار ملكي يجعل طنجة منطقة حرة اقتصادياً ، إلا أن ظهور المشاكل الاقتصادية أدى إلى إلغاء القرار الملكي في ١٦ أكتوبر ١٩٥٩ م ، وبذلك اندمجت المدينة فعلياً في إطار الاقتصاد الوطني مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج كما سُمح للمجالية اليهودية المغربية المتمركزة في طنجة بالهجرة إلى جبل طارق ، ومعها العملات الصعبة والمعادن الثمينة ، كما كان لذلك أثر كبير على انهيار المدينة اقتصادياً ، ذلك

(١) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢

(٢) أبو طالب ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ : ١١٣

(٣) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ : ٢٢٣

(٤) الناصري ، محمد المكي ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٩ : ٣٢

(٥) بن سودة ، أحمد ، (١٩٩١) ، التصرف والجهاد من خلال طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة عام ١٩٩٠ ، النشر

العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ٩ : ١٧

(٦) عوده ، عبد الملك ، (١٩٥٩) ، السياسة والحكم في إفريقيا ، القاهرة ، ص ٣٧٥

الانهيار الذى أسمىناه من قبل بزلزال طنجة الاقتصادى .

وكانت طنجة تحت ظل هذا النظام مدينة فريدة غريبة يقول عنها جون جنتر « مدينة طنجة من القرابة بحيث تذكرنى بموانئ المعاهدة فى الصين فى الأيام الغابرة . وكما أن شنغهاى ودم سرطانى سياسى معقد أصيب به وجه الصين ، فإن هذا الوصف ينطبق تقريباً على طنجة بالنسبة لشمال أفريقيا على الرغم من أن طنجة أصغر كثيراً من شنغهاى » . ولقد قيل إن طنجة هى المدينة الوحيدة فى العالم التى يسودها حكم ناجح (١) .

ويرى روم لاتنو أن حكومة دولية يمكن أن تكون شيئاً عملياً على الأقل فى منطقة محدودة المساحة كطنجة ، فقد قهرت منطقة طنجة الدولية بقلة الصراعات العقائدية تلك التى سادت منطقة النفوذ الإسباني ومنطقة النفوذ الفرنسى . ذلك لأن واقع الأمر يقرر إن نظام إدارة طنجة كان من الأجانب واليهام ولم يهتم بالسكان المسلمين وهم الأغلبية . فقد كانت جل الجهود تُبذل لتنشيط مصالح المدينة الاقتصادية وعند تلبيهم ذلك نجده لفائدة الأجانب أيضاً . ولم يكن أساس مدينة طنجة الاقتصادى إنتاجياً بالمعنى الصحيح ، بل يكاد يكون معتمداً على الاستيراد أو التصدير ، وعلى الاتجار بالنقد والذهب ، وكان لاعتماد ضريبة الدخل أو القيود النقدية التى تحكم الحياة المالية فى أكثر البلدان أثر كبير فى ازدهار التجارة الخارجة ، حيث المدينة حرة والرسوم الجمركية المحصلة زهيدة جداً ، وكان العمل بالبورصة يعتمد على الاتصالات الخارجية وعلى رأس المال . وبالطبع لم يكن لدى الأهالى أى من هذين العاملين ، لا الاتصالات الخارجية ولا رأس المال ، فأصبح أهالى طنجة معزولين عن أنشطة طنجة الرئيسية ، فى حين تمتع الأجانب بذلك ، كما كان لفقراء الأجانب يحصلون على مزايا ومعونات من القنصليات الأجنبية ، فكان المستوى المعيشى للجانبايات الأجنبية مرتفعاً باستثناء الجالية الإسبانية الأكبر عدداً فى نفس الوقت . وقد ظهرت هذه الظروف على عمران طنجة ومرفئها كما سيتضح فيما بعد . وتوفرت كل المرافق والخدمات للأجانب بينما لم يتمتع المغاربة سوى بقدر ضئيل دون الحاجة بكثير .

وكانت طنجة فى الفترة الدولية ملجأ آميناً للتهرب من الضرائب والقيود ، كما كانت مرتعاً للإثراء والأعمال المالية (٢) ، وكانت أيضاً مكاناً يفرغ إليه أصحاب الدخل المحدود من الأجانب يتمتعون فيها بجمال الضواحي واعتدال المناخ ، وكان المترددون عليها من الأجانب يعتبرونها جنة التهريب والمغامرات المشتبه فيها ، مع أن أحلام هؤلاء لا تتحقق كثيراً إلا أن الساعين وراء الحظ كانت لمجذبهم المدينة .

ورغم ذلك كانت طنجة ملجأً للسياسيين من المنطقتين الفرنسية والإسبانية فقد أقام فيها الزعيم علال الفاسى سنوات طويلة قبل أن يهرب إلى مصر (٣) .

(١) جنتر ، جون ، (١٩٥٥) ، مرجع سابق ، ص ١٧٨

(٢) Stuart, G. H.: (1947), The problem of Tangier, Yearbook of world affairs, 1, p.p. 92 - 100 .

(٣) لاتنو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ : ٢٢١

ثانياً: أثر الوضع العقاري على توسع المدينة "La situation foncière":

لقد كان لإعلان القانون الخاص بالمدينة والسابق شرحه أعظم الأثر على النظام العقاري الذي ساد مدينة طنجة ، وبالتالى أعظم الأثر على عمران المدينة وتوسعها ومعاور هذا التوسع ، وما زال هذا الأثر إلى الآن . وقد بدأت هذه الأوضاع العقارية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث ظهرت بوادر الوضع الخاص للمدينة ، فقد صاحب ذلك محاولة الشركات الخاصة الأجنبية بالذات والمجموعات البنكية والممولة للمشروعات الإنشائية امتلاك الأراضى بشراء مساحات واسعة بقصد تكوين مخزون عقارى كبير ، كما بدأت العائلات الأجنبية أيضاً فى شراء الأراضى حول مركز المدينة الحديثة ، واحتجاز هذه الأراضى انتظاراً لارتفاع أسعارها مما أشعل نار المضاربة العقارية بالاستيلاء على الأراضى المحضراء وخاصة بعد التطبيق الفعلى لنظام الإدارة الدولية فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٥ م - ١٩٣١ م . وأخذت تزداد حدتها ووصلت إلى قمته فى سنوات ما بين سنة ١٩٤٥ م - ١٩٥٢ م . مما شجع على المضاربة العقارية وزاد من حدتها غياب أى إطار قانونى ، أو تنظيم جمالى ، أو تخطيط حضرى يحكم هذا التوسع ، أو يحمى البيئة الطبيعية والزراعية لطنجة وضواحيها^(١) .

والواقع أن التغيرات العقارية الهامة كانت قد بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حيث انتزعت الأراضى والممتلكات من السكان الأصليين ، وكان الأمر فى غاية الغرابة حيث كان التبادل التجارى ممنوعاً بين المسلمين وغير المسلمين ، وقد استغل الأجانب هذا الأمر كذريعة لاستخدام طرق المشاركة مع السكان المسلمين من الباطن أو اللجوء إلى نظام التوكيلات والإقراض بالربا مع فرض أحكام قضائية على الأراضى ، وأدى ذلك إلى وقوع السكان تحت وطأة الدين الذى كان سبباً رئيسياً فى أن فقد المغاربة ممتلكاتهم شيئاً فشيئاً ، وغالباً ما كان هؤلاء السكان من المزارعين المهددين فى نفس الوقت بمواسم حصاد سيئة . وبذلك كانت طنجة وسكانها مع بداية القرن العشرين أمام مبراث عقارى أجنبى خطير يوضحه الشكل رقم (٢٦) ، حيث يمكن ملاحظة المواقع الهامة والمساحات الواسعة التى تملكها الشركات الخاصة والبنوك من أمثال سانت جوش (St. Goustich) وفابر (Fabres) ، بالإضافة إلى الشركات الاستثمارية والبنوك الكبرى مثل بنك باريس وهولندا ، والبنك الألماني ، وبنك شنيدر - كروزوا - سانت أمجلو فرانكو المجرى (الإنگليزى - الفرنسى - المجرى) ، وشركة المغرب ، يضاف إلى ذلك مساحات كبيرة يملكها أوروبيون من مختلف الجنسيات ، وتمتد هذه المساحات حول خليج طنجة كما تمتد جنوباً ، وفى الجنوب الغربى مطوقة لنواة المدينة العتيقة والأوربية . وكانت هذه الأراضى هى مناطق التطور المستقبلى للمدينة^(٢) ، كما كانت سبباً فى تحديد معاير النمو فيما بعد (شكل رقم ٢٦) .

وقد ظلت عملية الاستحواذ على مخزون عقارى لمواجهة التوسع العمرانى أو للمضاربة العقارية من جانب السلطات الأجنبية مستمرة بدون توقف مما أشعل المناقشة بين الجهات المختلفة ذات المصلحة فى إدارة المدينة . ويرى « فيكتور بيكه » فى كتابه المغرب عام ١٩٢٠ م أن المصالح الفرنسية فى طنجة عديدة وخاصة فى مجال امتلاك

(١) Assayag, I. J.; (1981), Tanger; un siècle d'histoire, Ed. Marocaines et Internationales, Tanger.

p.p. 74 - 75 et 211

(٢) Tamsamani, K. M.; (1983), Les Quartiers populaires dans le developpement urbain: La croissance peripherique de la ville de Tanger, These Doctorat de 3eme cycle, Universite de Paris VIII, Saint Denis, U.E.R. de Geographie, p. 5 - 7.

الأراضي والتجارة والصناعة ، ولكنها لم تظهر فقط بعد توقيع الاتفاقية * وتطبيق نظام الإدارة الدولية على طنجة بل إنها ازدادت ونمت بشكل ملحوظ أكثر من مصالح الدول الأجنبية الأخرى المستفيدة من ذلك النظام ، كما أعطى "بيكيه" بعض الإيضاحات الخاصة بالأراضي التي لازالت في طور البناء لإنشاء المدينة الجديدة والتي كشفت عن مساحة الأراضي التي سلّبت بوضع اليد وأصبحت أملاكاً خاصة للأقلية الأجنبية فيما بعد .

ولقد بدأت التوقعات الخاصة بالأراضي المطلوب توفيرها ونائها لتأسيس المدينة الأوربية الحديثة منذ عام ١٩١٢ م بما قيمته ٦٠ مليون فرنك وكان ٤٠٪ من جملة رأس المال الخاص للعمليات الإستثنائية أملاك فرنسية و ١٣,٣٪ منها تخص الجالية الإنجليزية و ١٠٪ بعد ذلك للجاليات الإسبانية والألمانية .

ثم زادت بعد ذلك عمليات شراء الأراضي من جانب الفرنسيين وبالتالي تقلصت حصة الجاليات الأجنبية الأخرى ، وأصبح الفرنسيون يمتلكون ٧٥٪ من قيمة العقارات والأراضي المملوكة للأوروبيين ، وتعتبر هذه النسب عالية إذا علمنا أن حجم الجالية الفرنسية بما فيهم مواطنوا الجزائر في طنجة قد ارتفع إلى ٣,٥٠٠ نسمة ، فأصبحت سلطة أجنبية مسيطرة على مصالح المدينة^(١) ، مما مثل خطراً على نمو المدينة إذ أصبح من الممكن لها أن تتحكم في اتجاهات حركة نمو المدينة كما يحلو لها حسب تعبير «فيكتور فرنيه» عام ١٩٥٥ م^(٢) . وقد استمر هذا الوضع تقريباً حتى نهاية الفترة الدولية ، حيث عملت سلطة فرنسا لصالحها على حساب مصالح طنجة وسكانها ، وذلك نتيجة لأهمية حجم استثماراتها واتساع نطاق نشاطها الإستثنائي، وفي عام ١٩٥٥ م كانت فرنسا تمتلك حوالي ٤٠٪ من إجمالي رأس المال الخاص لعمليات الإنشاء، بينما كانت أملاك إسبانيا تمثل ٢٠٪، وحصة الإنجليز ١٠٪، والجالية الإيطالية ٥٪. ويوضح الجدول التالي (رقم ١) الحجم السكاني لكل جالية من سكان طنجة ونسبتها إلى جملة السكان ونسبة ما تمتلكه من الأراضي والعقارات بالمدينة. وتوضح الصورة أكثر عند مقارنة نسبة حجم سكان كل جالية إلى نسبة ما تمتلكه.

جدول رقم (١)

تركيب سكان طنجة عام ١٩٥٥ م حسب الجنسية ونسبة الممتلكات العقارية

الجنسية	حجم عدد السكان	نسبتهم ٪ إلى جملة السكان	نسبة الممتلكات العقارية
فرنسيين مسلم	٩٥,٠٠٠	٪ ٩٣,٣٣	٪ ١٠
فرنسيين مسيحيين	١٥,٠٠٠	٪ ١٠,٠٠	٪ ١٥
جملة الفرنسية	١١٠,٠٠٠	٪ ٧٣,٣٣	٪ ٢٥
إسبانية	١٢,٠٠٠	٪ ٨,٠٠	٪ ٢٠
فرنسية	٧,٠٠٠	٪ ٤,٩٩	٪ ٤٠
إيطالية	٢,٥٠٠	٪ ١,٩٩	٪ ٥
إنجليزية	١,٣٠٠	٪ ٠,٨٩	٪ ١٠
جنسيات أخرى	١٧,٢٠٠	٪ ١١,٤٩	-
جملة الأجانب	٤٠,٠٠٠	٪ ٢٦,٦٧	٪ ٧٥
جملة السكان	١٥٠,٠٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

المصدر: الأرقام المطلقة مجمعة من : Vernier, V.; (1955), la Singulier Zone de Tanger, Eurofricaines, Casablanca, p. 322.

تنظيم الجدول والنسب من حساب اللاحقة.

Piquet, V.; (1920), Le Maroc, Armand Colin, Paris, p. 453 - 459.

(١)

Vernier, V.; (1955), La Singulier zone de Tanger, Eurofricaines, Casablanca, p. 322

(٢)

* اتفاق الجزيرة ١٩٠٦ السابق شرحه .

ومن تحليل الجدول يتضح أن نسبة سكان طنجة من المغاربة المسلمين ٦٣,٣٣ ٪ من جملة سكان طنجة التي قدر فيكتور فيرينية سكانها بحوالى ١٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٥ م ، أى أنهم كانوا أغلبية عدية ولم تكن حصتهم من قيمة الممتلكات سوى ١٠ ٪ فقط ، بينما مثل يهود طنجة المغاربة ١٠ ٪ من جملة السكان ، فى حين كانت قيمة ما يملكون من أراضى وعقارات ١٥ ٪ ، معنى ذلك أن جملة المغاربة مساحين ويهود كانت ٧٣,٣ ٪ من جملة السكان وقيمة ممتلكاتهم الربع تقريباً ٢٥ ٪ . فى حين كان الأجانب فى طنجة يمثلون ٢٦,٦ ٪ من جملة سكان طنجة ، بينما كانت قيمة ممتلكاتهم ٧٥ ٪ تتوزع بين أربع جنسيات من الجنسيات المختلفة والعديدة فى المدينة .

وتمثل الجالية الإسبانية نسبة كبيرة من أجانب طنجة إذ بلغت ٣٠ ٪ من جملة الأجانب و ٨ ٪ من جملة السكان ، بينما كانت جملة رأس المال الخاص بها فى العمليات الإنشائية حوالى ٢٠ ٪ فقط ، فى حين كانت الجالية الفرنسية تمثل ٤,٦٦ ٪ من السكان وقيمة رأس المال الخاص بها ٤٠ ٪ من جملة رأس المال المستخدم فى العمليات الإنشائية . مما يعكس فقر الجالية الإسبانية وقوة سيطرة وتحكم الجالية الفرنسية برأس مالها وأملاكها فى طنجة ، ويوضح الجدول أيضاً ضخامة حجم رأس المال المستخدم فى العمليات الإنشائية النسبى لدى الجالية الإنجليزية حيث قدر بحوالى ١٠ ٪ من جملة رأس المال ، بينما يقل حجم هذه الجالية عن ١ ٪ من حجم سكان طنجة .

أما باقى الجنسيات الأجنبية فيبدو من تقدير فيكتور فيرينيه أنها لم تكن تملك شيئاً كبيراً رغم أنهم كانوا يمثلون نسبة كبيرة من جملة الأجانب فى طنجة ، أكثر من ٤٠ ٪ من جملة الأجانب و ١١,٤٦ ٪ من جملة سكان طنجة .

وقد كان للهيئات والمجموعات التمويلية والاستثمارية أثر كبير على نمو المدينة وتوسعها وشكل هذا النمو ومحاوره خلال الفترة من أول القرن العشرين وحتى الاستقلال فكانت هيئة الإسكان التى أنشئت عام ١٩٠٧ م من خلال بنك باريس وهولندا ، بمثابة أول الهيئات التى حاولت وضع تصور حول تطور عملية الإنشاء فى طنجة ، كما كانت من أول المهتمين بوضع تخطيط لنواة المدينة الأوروبية .

ومن الشركات الأخرى التى كانت تملك مساحات كبيرة من الأراضى شركة باقى (Paquet) ، التى كانت تملك مساحات كبيرة فى حى سان فرانسيسكو (San Francisco) ، وكذلك هيئة لالورى (Lalourie) ومقرها شاطئ خليج طنجة ، كما كان يوجد بنك إندوشين (Indochine) ، وشيندر (Schinder) ، وشركة (Saiss) التى كانت بصدد تعمير منطقة واسعة فى طريق الجبل رأس سبارتل ، ثم الشركة المغربية فى مالاباطا فالشركة الحضرية والتى ما إن انتهت الحرب عام ١٩١٤ م حتى وضعت يدها على ممتلكات الألمان والنمساويين التى كانت تحت الحراسة ، ويوضحها الشكل رقم (٢٦) السابق الإشارة إليه .

وقد كان هدف سياسة تملك الأراضى فى طنجة وضواحيها القريبة والبعيدة هو الحصول على الأراضى الصالحة للتعمير فى المدى القصير ، وكذلك من أجل المضاربة العقارية ، كما لم تهمل هذه السياسة الحضرية الهامش الريفى فى إقليم مدينة طنجة (Tangeroise) من أجل المدى البعيد فى نفس الوقت . ويمكن الجزم بأن كل تخطيط لمستقبل المدينة الحديثة قبل الاستقلال ريعه كان يتم على أساس استغلال كل المنطقة الصالحة للسكنى والتوسع الحضرى

بشكل كبير ، حيث تلف مورفولوجية المدينة وضواحيها البعيدة عائقاً كبيراً أمام التوسع مما لا يعطى مجالاً رحباً لتوسعها كما اتضح ذلك عند دراسة خصائص الموضع . وترجع أهمية الملكيات الأجنبية في منطقة طنجة إلى أن الكثير منها يقع في المنطقة المحيطة مباشرة بمدينة طنجة (Peripheri) ، وقد حصلت الحكومة على أجزاء منها بعد الاستقلال عن طريق نزع الملكية (الاسترداد) لاستخدامها في وتوجيهها إلى الإنشآت العامة .

وقد بدأ التفكير في تجهيز تلك المناطق عند البدء في وضع تصورات لتجهيز المنطقة السياحية الواقعة على خليج طنجة على بُعد ٥ كم من المدينة ، حيث ساعد القرار الدستوري الخاص بنزع الملكية والذي تم العمل به عام ١٩٧٠ م و ١٩٧٢ م ، على استعادة مساحات كبيرة من الممتلكات الأجنبية التي ما زالت في حوزة الأجانب مساحات كبيرة منها تعوق عملية تخطيط طنجة بالإضافة إلى أراضي الأحياس أو المحبوس « الأوقاف » ، فمن مجموع ١٧٤ هكتار هلك حوالي ٦٢ ٪ من هذه الأراضي في حوزة الأجانب أي ما يقارب ١٠٧,٨ هكتار ، ومن هذه المساحة ٤٢ ٪ كانت في حوزة بعض الشركات الخاصة و ٢٢ ٪ منها في حوزة صندوق الإيداع والادخار و ٢٠ ٪ ملكية أفراد و ١٦ ٪ تملكها الحكومة الإسبانية (١) .

وقد قدر « آلان بيلون (Alain Billon) المساحة التي يمتلكها الأجانب عام ١٩٦٥ م فوجد أن المساحة الزراعية التي يمتلكها الأجانب كانت نسبتها ٤٣,٦ ٪ من جملة المساحة تتوزع (ضمن الجدول رقم ٢) الذي يوضح توزيع الأراضي الزراعية المستغلة من طرف الأجانب داخل الحدود البلدية لطنجة وفي الجماعات الريفية المحيطة بالمدينة ، وهي جماعة البحراويين شرق وجنوب شرق مدينة طنجة ، ثم جماعة العرومة جنوب المدينة فجماعة إجزناية جنوب غرب وغرب مدينة طنجة . وهي كالتالي :

جدول رقم (٢)

مساحة أملاك الأجانب الزراعية في عمالة طنجة ١٩٦٥

المساحة بالهكتار	الجهة
٨٤٥ هكتار	داخل المدار الحضري (البلدي) Perimetre Municipal
٢٨٢ هكتار	في جماعة البحراويين
٤٥٩ هكتار	في جماعة العرومة
٢,٧٧٥ هكتار	في جماعة إجزناية

المصدر : Billon, A.; (1966), L'économie de Tanger et ses problèmes, Paris, p.92

ولقد أثبت قانون استعادة الأراضي التي سبق أن تملكها الأجانب والذي صدر عام ١٩٧٣ م أهمية تلك المساحات بالنسبة لإجمالي مساحة المدينة عام ١٩٧٣ م وخاصة تلك الأراضي الواقعة خارج كردون المدينة (المدار البلدي أو الحضري في المغرب (Perimetre Municipal) ، فقد كان من الممكن أن يضيف هذا المخزون العقاري الكثير من المزايا والإمكانات الجيدة لنمو المدينة وتخطيطها أو إعادة تخطيطها .

والواقع أن السباق على امتلاك الأراضي في طنجة ظل عائقاً خطيراً أمام توسع المدينة ونموها ، كما يتحكم في محاور توسعها حتى الوقت الراهن إذ ما زالت عملية المضاربة العقارية مستمرة لولا تدخل الحكومة من خلال وزارة الإسكان بالقدر المتاح لها* . فحتى هذه اللحظة لم يتم نمو مدينة طنجة على أساس تخطيط عمراني صحيح ، فقد تابعت عملية النمو السكاني للمدينة تطورها في نفس اتجاه النمو العمراني الذي فرضته الشركات الاستثمارية الكبرى والتي أدت إلى وجود أوضاع عقارية ما زالت تمثل مشكلة كبيرة أمام تخطيط المدينة وتوسعها^(١) .

ثالثاً : النمو العمراني خلال الفترة الدولية وحتى ١٩٦٠ .

عند استقراء تاريخ طنجة العمراني وتتبع نموها وتوسعها واستقصاء محاور هذا التوسع وضوابطه خلال القرن العشرين ، نجد أنفسنا إزاء مرحلتين أساسيتين قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ، وبالأخص قبل وبعد عام ١٩٦٠ م ، ذلك لعدة أسباب (اتضح معظمها سابقاً) . ومن أهم هذه الأسباب : أن هذا التاريخ يمثل نهاية مرحلة اقتصادية وسياسية استمرت أكثر من نصف قرن ، فقد ظلت طنجة بعد نهاية المرحلة الدولية والاستقلال مدينة حرة حتى بداية سنة ١٩٦٠ م ، حيث ألغى قانون المدينة الحرة مما أدى إلى دخولها مرحلة تاريخية واقتصادية واجتماعية وعمرانية واجتماعية جديدة .

وهناك سبب آخر هام لتقسيم تلك الفترة إلى قبل وبعد عام ١٩٦٠ هو أن هذا العام يمثل أول أعوام جمع البيانات الإحصائية ذات القيمة بالنسبة للمدينة ، وبالتالي تتوفر معلومات مصادرها الإحصائية موثوق بها تقدم صورة واضحة عنها وكذلك توافرت صور جوية وخرائط للمدينة تغطي فترة زمنية متصلة . وقد كان للواقع السياسي والاقتصادي بالمدينة أثر كبير على السياسات الحضرية العمرانية وأصبحت ذات طابع مميز ، كما انعكست التحولات السياسية والاقتصادية مباشرة وبوضوح على أساليب النمو الحضري المتبع في كل مرحلة .

وكان النظام العقاري وأساليب الملكية المتبعة وما نتج عنها من مضاربة عقارية واسعة النطاق في طنجة من أهم ضوابط توسع المدينة في تلك الفترة ، بالإضافة إلى ضوابط النظام الدولي المقروض على المدينة ، وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية والأيدلوجية . وتعتبر هذه الفترة ذات أهمية في تاريخ طنجة فقد تم فيها ظهور مركز عمراني أوروبي جديد مجاور للمدينة العتيقة ، كما تم فيها أيضاً تخطيط المدينة الأوربية الحديثة ، ثم نمو مدينة طنجة الحالية حول تلك النواة ، حيث الأحياء الشعبية الخاصة بأهل طنجة والتي اتخذت محاور متميزة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الوضع العقاري السابق شرحه ، والنتائج أساساً عن الوضع الإداري الغريب الذي ميز المدينة والمتمثل في نظام الإدارة الدولية للمدينة .

نفى هذه الفترة من الإدارة الدولية تمت كل عمليات الإنشاء الكبرى التي قامت بها الشركات الهندسية والاستثمارية الكبرى في طنجة ، كما يرجع إلى هذه الفترة أيضاً إنشاء مرافق المدينة الهامة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

- S.d.a.u V.T.; (1983) op. cit, p.65.

- S.d.a.u Tanger, p. 65.

ولنعود لنهاية القرن الماضي ، فنجد أول امتداد لمدينة طنجة خارج أسوارها إلى الغرب منها حول ساحة السوق الهرائي باتجاه هضبة مرشان صوب وادي اليهود ، حيث المنشآت الخاصة بالقنصليات الدبلوماسية وبعض المنشآت العسكرية والإدارية والثقافية ، وبعض الفنادق والقبيلات السكنية المتناثرة وسط الحدائق والغابات ، حيث البهجة الطبيعية حول طنجة العتيقة من جهة الغرب . بالإضافة إلى انتشار المباني على منحدرات هضبة مرشان ، وكانت المدينة تستقبل السفن التجارية وكذلك المسافرين فنشأت بعض مناطق السكنى بجوار الميناء وبجوار أسوار المدينة الشرقية بالإضافة إلى منطقة جنوب السوق الكبير أو الهرائي ، حيث منطقة الاحتكاك بين المدينة وسكان أرياف طنجة ، واستمر ذلك التوسع خارج السور مع بداية القرن العشرين .

وعند تحليل عملية التوسع المكاني والعمراني لمدينة طنجة خلال الفترة من أول القرن وحتى الاستقلال يمكننا التوقف عند عدة تواريخ ، تعنى محطات مهمة في عملية نمو المدينة ونشاطها ومع ذلك يمكن تميز مرحلتين أساسيتين لهذا التوسع العمراني . ارتبطت الأولى بشدة نفوذ القوى الغربية التي كانت تستند إلى القانون الدولي ، وكان من أهم ملامح تلك الفترة وأثارها العمرانية إنشاء البنية الأساسية الكبرى للمدينة الأوربية وخاصة الميناء الجديد ، وخط سكة حديد طنجة - فاس ، كما أنشئ مطار طنجة أيضاً في تلك الفترة ، كذلك شقت شبكة الطرق التي تصل بين مرافق طنجة والأحياء السكنية وقد استمرت هذه المرحلة حتى الحرب العالمية الثانية .

أما المرحلة الثانية فقد مهدت لها المرحلة الأولى حيث شهدت تدفق رؤوس الأموال على أيدي كبار المستثمرين الذين قاموا بعمليات إنشاء كبيرة في طنجة كان لها أكبر الأثر على اتجاهات ومحاوير توسع المدينة ، وذلك حتى نهاية المرحلة الدولية من تاريخ طنجة العمراني والسياسي ، وفيما يلي عرض سريع لهاتين المرحلتين .

١ - المرحلة الأولى والمرافق الكبرى ،

وقد بدأت حينما ظهرت الحاجة الملحة لإنشاء مدينة أوربية جديدة وحديثة على غرار مدن أوروبا ، وبالتالي الحاجة لاستكمال وإنشاء الكثير من عناصر البنية التحتية الكبرى للمدينة ، وقد تم توزيع هذه الأعمال على القوى الرئيسية في طنجة ، وكانت طنجة في نفس الوقت مؤهلة للاستفادة من مشاريع الإصلاح في مجال الأشغال العمومية المقررة بموجب مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦ ، حيث تم إنشاء لجنة للأشغال العمومية ، فقد تم تخصيص ٢,٥ ٪ من الرسوم الجمركية لأشغال الميناء - على سبيل المثال - فقد كانت طنجة في حاجة ماسة لميناء كبير خاصة بعد استكمال قناة السويس وافتتاحها ، مما جعل من طنجة نقطة توقف مهمة على الطريق البحري بين الشرق والغرب ، وفيما يلي عرض سريع لأهم مرافق طنجة والتي ارتبطت بهذه الفترة .

(أ) إنشاء ميناء طنجة الحديث ،

تحمست الدول أو القوى الأوربية بالمدينة لفكرة توسيع الميناء ، ولقد اقترح (Gauthronet)^(١) في دراسته عن الميناء عام ١٩١١ م ، إنشاء ميناء عصري كبير وحاول إبراز أهميته خاصة مع مستقبل ربط الميناء مع سكة حديد طنجة - فاس ، ويوضح الشكل رقم (٢٧) عمليات تطوير ميناء طنجة ، حيث تطور الميناء منذ أول القرن

(١) Gauthronet, E.: (1911), Tanger Son port, Ses Voies de penetration, G. Grassin, Augers, p.p. 29

الحالي ، إلا أنه كان قد عرف تباطؤاً واضحاً خلال تطوره بسبب الظروف السياسية والدولية التي أحاطت بطنجة وعزلتها عن باقي المغرب . ويمثل الحوض الصغير الذي أنشئ فيما بين عام ١٩٠٥ م وعام ١٩١٠ م النواة الأولى للميناء الحديث .

وفي عام ١٩١٤ م تأسست الشركة الدولية لطنجة (Societe internationale pour le Tanger) بهدف إنجاز مشروع الميناء ، وعُهد منها لفرنسا بـ ٣٠ ٪ من جملة الأسهم ، ولإسبانيا وبريطانيا وألمانيا والنمسا بباقي الأسهم ، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عطل المشروع .

وفي عام ١٩٢٠ م أعيد إنشاء الشركة تحت اسم « الشركة الدولية لتنمية طنجة » (Societe internationale pour le developpement de Tanger) . حيث استُثِنَت منها ألمانيا والنمسا ، بينما حصلت فرنسا على النصيب الأكبر من الأسهم بضمها الحصة المخصصة للمخزن المغربي ، وفي السنة التالية استطاعت الشركة أن تحصل على امتياز بناء واستغلال ميناء طنجة لمدة ٧٨ سنة تحت اسم « شركة ميناء طنجة » (Societe du port de Tanger) طبقاً لظهير ٢ يونية ١٩٢١ م .

ولم تبدأ الأشغال الفعلية للميناء إلا عام ١٩٢٥ م لإنشاء حاجز أمواج طوله ١٣٦٠ م ، شُيد على عدة فترات - وقد أنجز الشطر الأول منه عام ١٩٤٤ م - كما شُيد رصيف طوله ١٣٤ م وعمق ٨.٥ م . وفي عام ١٩٢٧ م كان قد تم بناء حاجز أمواج كبير طوله ١٠٠٠ م ، وفي عام ١٩٣٠ م تم إنشاء ميناء داخلي صغير ، كما تم إنشاء محطة وقود وبناء مرسى أو رصيف طوله ١٣٤ م شمالي جنوبي ومرسى طوله ٦٥ م ، كما تم إعداد وتهيئة رصيف آخر ليكون معداً للاستخدام عام ١٩٣٥ م . ولم تُستأنف أشغال إتمام المشروع إلا عام ١٩٤٧ م لتنتهي عام ١٩٥٤ م أي قرب الاستقلال^(١) ، وما زالت عمليات تطوير ميناء طنجة مستمرة لتعدد مشكلاته (شكل رقم ٢٧) .

(ب) سكة حديد طنجة - فاس :

اعتمد نجاح مشروع تجهيز الميناء على ربطه بالمصادر الرئيسية التي تحقق له الإزواج وخاصة فاس . ويعود مشروع السكة الحديد بين طنجة وفاس إلى عام ١٩١١ م ، فقد تضمنت الرسائل التوضيحية التي أعقبت الاتفاقية الفرنسية - الألمانية حول المغرب تعهداً بإعطاء الأولوية لهذا الخط دون باقي خطوط السكة الحديدية الممكنة إقامتها في المغرب ، وطبقاً للهروتوكول الملحق بمعاهدة مدريد في عام ١٩١٢ م بين فرنسا وإسبانيا وُضعت أسس امتياز السكة الحديدية طنجة - فاس ، حيث اتفق على إعطاء المشروع لشركة فرنسية - إسبانية للدراسة والإنجاز والاستغلال مع ضمانه من الدولتين ، وقد كان نصيب فرنسا ٦٠ ٪ من الأسهم ممثلة بالشركة العامة للمغرب ، بينما حصلت إسبانيا على ٤٠ ٪ من الأسهم عن طريق الشركة الإسبانية العامة لإفريقيا وتمت المعاهدة عام ١٩١٤ م .

وتلا ذلك إنشاء الشركة الفرنسية - الإسبانية للسكة الحديد من طنجة إلى فاس في يونه ١٩١٦ م ، وشرع في إنجاز المشروع عام ١٩١٧ م غير أن إقامته تطلب أكثر من عشر سنوات ، إذ لم يُفتتح الخط للعموم إلا سنة

Verdugo, C.: (1958) op. cit., p.p. 186 - 190.

(١)

الرفاس ، محمد عز الدين . (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ - ٧٧

١٩٢٩ م أى بعد ست سنوات من الشروع فى استخدام الخط الحديدى الرباط - فاس الذى لم يتم تسليم امتياز إنشائه لشركة السكة الحديد بالمغرب إلا فى أغسطس ١٩٢٠ ، أى بعد امتياز مشروع طنجة - فاس ، وإذا كانت الأشغال قد تقدمت بسرعة فى منطقة طنجة حيث تم إنشاء الخط فى عام ١٩٢٣ م ، فإن الأعمال قد اتجهت فى منطقة الحماية الفرنسية نحو تسهيل إنجاز الربط بين فاس والرباط ، حيث شرع فى استخدام الجزء الواصل بين فاس وسيدي قاسم منذ عام ١٩٢٣^(١) .

ويعكس هذا التباطؤ فى أشغال الميناء والسكة الحديد تقلص الاهتمام بطنجة التى كانت ضحية للنظام الخاص والذى عزلها عن ظهيرها الإقليمى والقومى ، والذى مثل منعطفاً حاداً فى تاريخها السياسى والاقتصادى والعمرانى والاجتماعى .

ويتضح هذا التغير فى موقف الدول المستعمرة للمغرب من طنجة بجلاء فى موقف فرنسا ، ففى مذكرة سرية لوزارة الحرب الفرنسية فى ١٩٢٨/٨/١ م ورد أن ميناء طنجة لا يمكن أن يكتسب أى أهمية بالنسبة لفرنسا ، ما لم يكن النظام الإدارى المزمع وضعه مطابقاً للمصالح الفرنسية ، كما يتجلى فى نفس الوثيقة مدى التخوف من منافسة ميناء طنجة لميناء الدار البيضاء فى حالة تمتع طنجة بنظام حر^(٢) ، وفى المقابل عمدت كل من فرنسا وإسبانيا على تشجيع موانئ منطقة نفوذ كل منهما حيث طورت إسبانيا ميناء سبتة ، وطورت فرنسا ميناء الدار البيضاء ، وتحولت طنجة إلى ميناء مقتطع معزول عن ظهيره .

(ج) مطار طنجة :

يعد من أقدم مطارات القارة الإفريقية ويقع فى سهل بو خالف جنوب غرب المدينة بالقرب من المحيط على بعد ١٨ كم من قلب المدينة ، وكان من قبل مكاناً مناسباً لنادى الطيران ومركز خدمة فى ١٩٢٤ م^(٣) ، بل من قبلها فى ١٩١٩ م^(٤) . وبعد بناء محطة المسافرين وأماكن الهبوط عام ١٩٢٩ م أصبح مطاراً دولياً ساعد على وفود الأجانب ورجال الأعمال إلى طنجة . وإن اختلفت ظروف إنشائه عن باقى المرافق^(٥) .

٢ - محاور وضوابط النمو العمرانى :

استمرت عملية المضاربة العقارية والاستحواذ على الأراضى منذ بداية تلك الفترة كما اتضح سابقاً . وقد تضاعفت نسبة الإنشاءات الخاصة بالجمالية الفرنسية حتى أصبحت تمثل أكثر من ٥٠ ٪ من المباني التابعة للأجانب فى سنة ١٩١٠ م^(٦) . وخصصت المساحات الشاسعة من الأراضى لسكنى الأجانب ومرافقهم وخدماتهم

Ibid, p. 187.

(١) المرجع السابق ص ٧١ : ٧٧

(٢) Ministère de la guerre, "Note de Renseignement confidentiel", 10 Août 1923 - Archives de Vincennes, sonlr 34, 140.

- الرقاص ، محمد عز الدين ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ : ٧٧

Verdugo, C.; (1958), op. cit., p.187.

(٣)

S.d.a.u, Tanger, 3eme part, p. 600.

(٤)

Verdugo, C.; (1958), op. cit, p.187.

(٥)

Piquet, V.; (1920), op. cit, p. 453 - 459.

(٦)

ليتم تجهيزها لكي تصبح نواة للمدينة الأوربية الحديثة . وكانت طنجة تواجه مشكلة حقيقية وخطيرة بالفعل ، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق التي يتم شق شبكة الطرق وخطوط المواصلات بها والتي ستتحكم بذلك في توجيه حركة التطور العمراني للمدينة وتحديد محاوره فيما بعد . فقد بدأ بالفعل انزلاق مركز المدينة من المدينة العتيقة إلى المدينة الأوربية ، كما بدأت بوادر الازدواجية المدنية في مدن شمال إفريقيا في الظهور ، حيث المدينة العتيقة الإسلامية داخل السور - وعادة في موقع مرتفع - ثم المدينة الأوربية الحديثة إلى جوارها في مستوى أخفض عادة .

وكانت المرحلة السابقة بداية للمرحلة الرئيسية الثانية في تطور مدينة طنجة والتي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد وصف آلان ثرنيه حمى المشروعات والمنشآت بعد الحرب في الصورة التالية (تقوم الطائرة مباشرة من باريس يوم الاثنين لتصل إلى مدينة طنجة خلال ساعات قليلة مجموعة من رجال الأعمال الذين يأتون في عجلة ليعودوا إلى بلادهم يوم الجمعة ، لكن بعد أن يقوموا بتأجير عقارات انتهى إنشاؤها واختيار أراضي جديدة ومهندسي عمارة ليقوموا بإنشاء عمارات أو فيلات ومن ثم يؤسسون شركة أو أكثر ... وهكذا كان الوضع خلال أعوام ١٩٤٧ م ، ١٩٤٨ م ، ١٩٤٩ م - ١٩٥٠ م فظهرت أحياء كاملة للأوربيين وأخرى للوطنيين . وكما بدأت هذه الحمى المصطنعة إنطفأت بعد فترة وجيزة حيث اختفت رؤوس الأموال وهربت عند أول منعطف واجهته المدينة^(١) .

ما هي إذن محاور واتجاهات توسع مدينة طنجة ونموها خلال هذه الفترة ؟

ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال استقراء النتاج من خرائط للمدينة ، وكذلك ما ورد بالمصادر المختلفة عنها . حيث يمكن تتبع التوسع المساحي للمدينة ، وكذلك يمكن التوقف عند عدد من الفترات تمثل منعطفات هامة في عملية توسع المدينة ونموها ، وتعود هذه الفترات إلى نهاية القرن التاسع ودخول القرن العشرين وكانت المدينة داخل السور (La ville Intra - Mures) مع بداية ظهور بعض توسع للمدينة خارجها يلي ذلك الفترة من ١٩٠٠ م إلى ١٩٢٥ م ثم الفترة من ١٩٢٥ م - ١٩٤٥ م ، يليها الفترة من ١٩٤٥ م حتى ١٩٥٦ م أي عام الاستقلال . ولقد تم التعرض لفترة أواخر القرن التاسع عشر سابقاً . وفيما يلي تتبع لمحاور نمو المدينة خلال الفترات التالية :

(أ) أول محاور توسع طنجة من ١٩٠٠ - ١٩٢٥ م :

من استقراء خرائط مدينة طنجة منذ بداية القرن الحالي وحتى عام ١٩٢٥ م يتضح أن ساحة السوق الكبير أو السوق البراني المواجهة لباب الفحص أمام نهاية محور الصباغين الغربية للمدينة العتيقة - قد لعبت دوراً عظيم الأهمية في تلك المرحلة بل وفي كل مراحل تاريخ المدينة . إذ يعتبر هذا السوق بداية خطوط الاتصال بين المدينة والريف ، التي تحقق التوازن في علاقة سكان الأرياف بسكان المدينة . والواقع أن هذا السوق أو الساحة (٩ أبريل حالياً) كان عبارة عن نقطة التقاء الطرق القادمة من ظهير المدينة ، وأهمها طريق تطوان ، وطريق فاس ، وطريق الفحص ، وطريق الجبل . وقد شكلت هذه الساحة محطة لإستقبال القوافل التجارية خلال كل مراحل تاريخ طنجة الطويل والتي سبق وتعرضنا لها بالدراسة . وقد حافظت المدينة العتيقة على ساحتها كمتنفس هام يربطها بظهيرها وما زال . وفي بداية هذا القرن كانت الساحة تتكون من ساحة السوق البراني الحالية بالإضافة إلى حديقة المندوبية .

وقد تقلصت مساحة الساحة فيما بعد وخاصة عندما أقامت بها السلطات الاستعمارية في الفترة الدولية بل ومن قبلها ، خاصة بعد بناء مقر القنصلية الألمانية ومنشآت أخرى . وقد أدى ظهور أحياء جديدة في مرشان حيث مقر الحاكم وكثير من الإنجليز واليهود ، وفي حي الجبل حيث إقامة البرجوازية الأوروبية ، إلى إحداث طريقين جديدين ينطلقان من الساحة إلى الأحياء الجديدة^(١) .

وقد تفرع من ساحة السوق البراني العديد من الطرق التي مثلت في نفس الوقت أول محاور إنشاء مباني طنجة خارج السور ، واتخذت المدينة شكلاً مروحياً يتفرع من ساحة السوق الكبير أمام باب الفحص صوب الغرب والجنوب والجنوب الشرقي ، إذ تحكمت طرق المواصلات ومحاور الحركة وشبكته في ذلك الشكل الإشعاعي النجمي حيث كانت تخدم المنطقة قبل بداية القرن العشرين . ويوضح الشكل رقم (٢٨) محاور توسع المدينة واتجاهاتها سنة ١٩١٠ م والتي يمكن تحديدها فيما يلي (من الشرق إلى الغرب) :

طريق الشاطئ (Rue de la plage) :

وكانت بدايته من السوق الكبير أو البراني موازياً لضلع المدينة العتيقة الجنوبي الغربي ، ثم صوب الشرق محيطاً لمخاض ومقابر اليهود (جنوب المدينة) حتى يتعامد على خط الساحل (زنقة صلاح الدين حالياً) ويستمر في الامتداد موازياً لشاطئ الخليج باسم شارع إسبانيا الذي يمتد باسم شارع الجيش الملكي حالياً (الكورنيش) حيث امتداده مع شاطئ خليج طنجة . وينحدر هذا الطريق انحداراً شديداً هابطاً صوب الشاطئ ، وقد تكونت حوله تكتلات سكنية هامة ، أهم عناصرها الجالية الإسبانية التي شيدت مساكنها حول مدرسة الفونس الثالث عشر - Al-phonse XIII) ، وكذلك شيدت مسرح سرفينتس (Cervantes) عام ١٩١٣م^(٢) ، ومازال موجوداً ، وعلى طول الشاطئ حيث امتداد الشارع تصطف المنازل والفنادق ذات الطراز الإسباني مختلطاً مع الطراز المغربي ، أي نط من العمارة الأوربية المغربية ، حيث أقدم المباني الحديثة المنظمة في هذا الاتجاه .

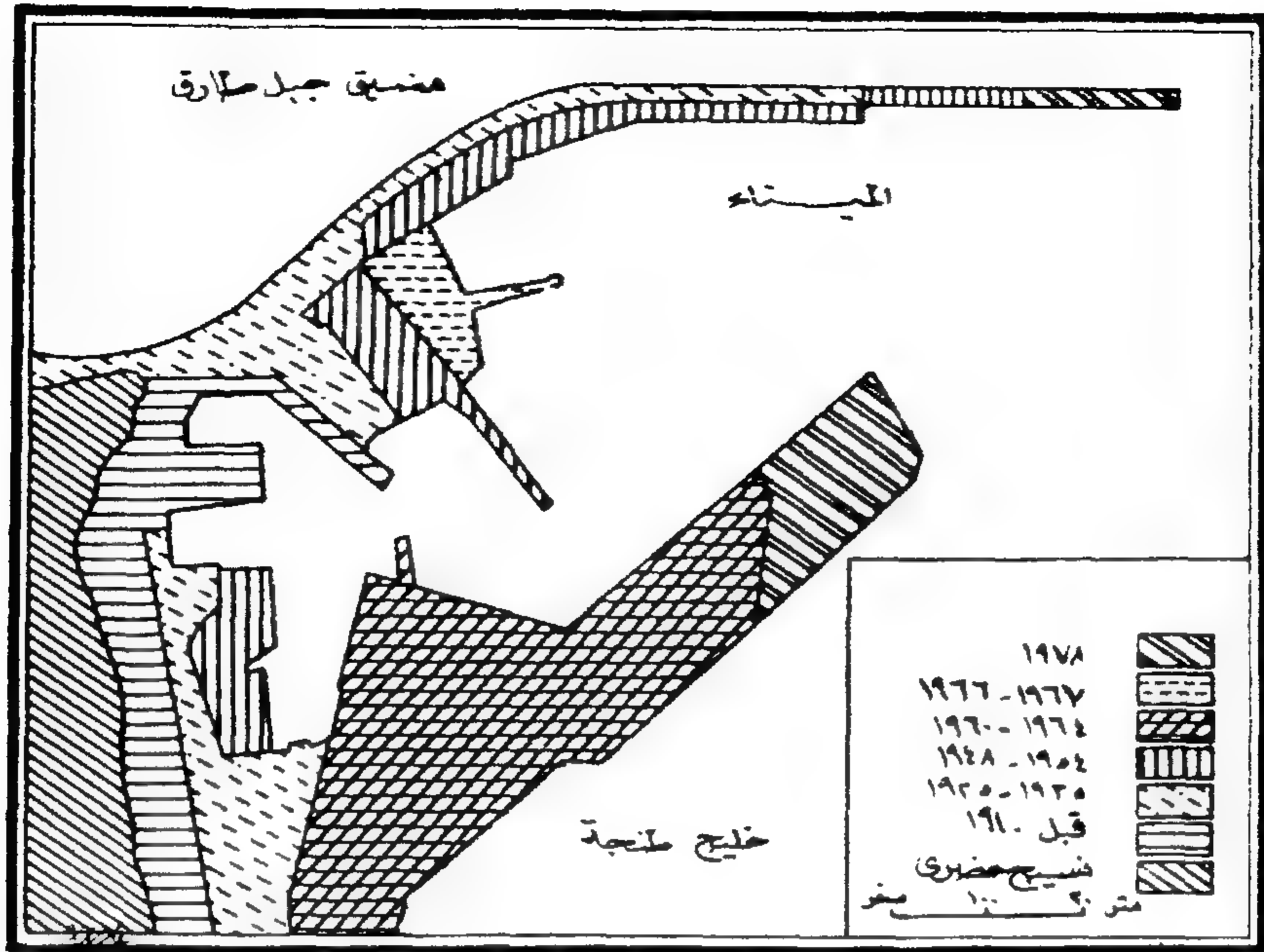
طريق فاس : (Rue de Fas) :

قد اكتسبت اسمه من اسم عاصمة المملكة سابقاً حيث كان يستخدم عند الحاجة إلى للذهاب إلى الملك في المهمات ، وتحف المباني الفخمة الطريق عند مخرجه من ساحة السوق البراني ، ويتمتع الطريق حتى يصل إلى الريف حيث أنشئ فيما بعد حي المصلى الذي يمتد غرب الطريق، وحيث أنشئ فندق فيلا فالنتين (Villa Valentina) . أما الطريق الذي يخدم منطقة غرب طريق فاس فقد ساهم في نشأة طريقين فرعيين أولهما يتصل بطريق فاس وهو شارع هولندا ، والآخر يمتد غرب صوب الساحة شارع إنجلترا ، وقد ظهرت على هذا الطريق منشآت عديدة ، وكانت القنصلية أو المفوضية الإنجليزية (La Légation anglaise) بالقرب من الكنيسة البروتستانتية على هذا الطريق ، كما شيد بعض التجار الأثرياء عدداً لا بأس به من الفيلات بجوار فندق فيلادي فرانس (Villa de

(١) الفليظة ، عهد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ص ٢٨ .

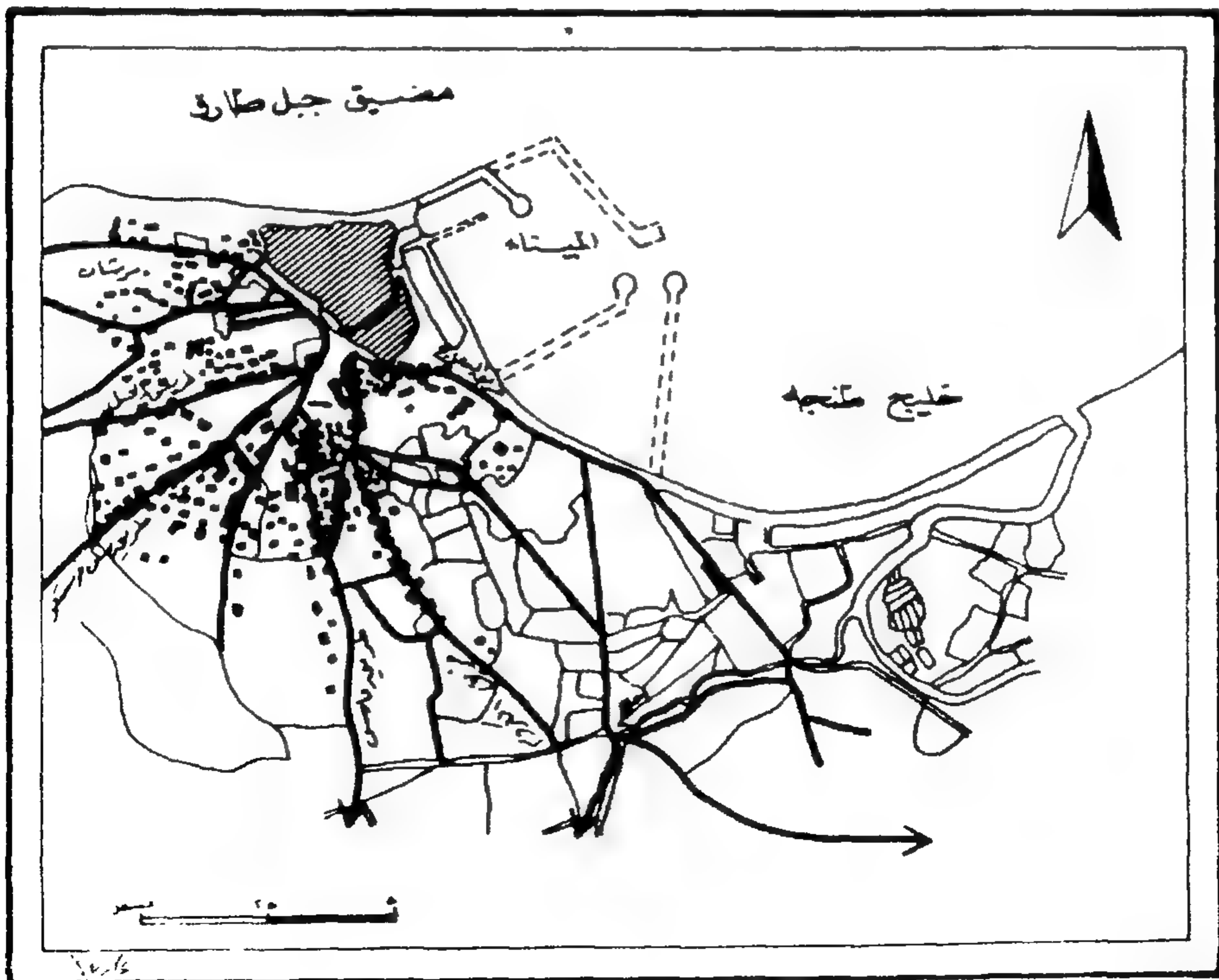
(٢) Chekraun, M.; (1991), Les Mutatuns Urbaines aTanger Dans la premiere Maitie du XX^e Siecle:

Cas du Boulevard Pasteur, Revue Maroc Europe, N°1 "Tanger entre deux mondes". Rabat, p.p.9.



شكل (٢٧١) مراحل تطور ميناء طنجة

المصدر: مديرية ميناء طنجة



شكل (٢٨١) محاور توسع مدينة طنجة في مطلع القرن العشرين (١٩١١)
المصدر: Verdugo, C., (1958), "Ville de Tanger, Enquete Urbaine", op. cit.

(France) ^(١) ذات طابع أوروبي وهولندي خاصة.

ويمتد طريق سان فرانسيسكو من ساحة السوق الكبير أيضاً باتجاه جنوبي غربي وقد اكتسب اسمه من البعثة الفرنسية إسبانية (Fransecicaine) التي كانت قد أنشأت ديراً في تلك المنطقة ، ثم توافدت أفواج كثيرة من الإسبانيين وتجمعت حول المدرسة الإسبانية والمستشفى الإسبانية ويمتد الطريق في اتجاه سوق البقر (March Aux Boeufs- Souq Labqar) حيث تركزت الجالية الإسبانية ، وحيث توجد بعض الفيلات المتناثرة (زنقة سيدي بوعبيد حالياً وامتدادها في شارع بروفيه أو عين قطيوط).

ويخرج من الساحة باتجاه الغرب طريق الجبل الذي كان وما زال يخدم أكثر من نواة عمرانية عالية الكثافة سكانياً ويمر هذا الطريق بحي حسونة الذي يضيح بالمساكن مختلطة الأنماط ، والذي اتخذ اسمه من اسم الوادي الذي يمر به (وادي حسونة) ^(٢) . وقد شيدت بعض الفيلات في القطاع الشمالي من طريق حسونة باتجاه الجبل ، بينما تميز القطاع الجنوبي منه بأنه أكثر شعبية حيث استوطنت به تجمعات إسبانية كبيرة .

وباستمرار السير في هذا الطريق نصل إلي الجبل ثم إلى الحي الملكي الأكثر حظاً ، والذي استقر به بعض الأرامل من الأثرياء أمثال ليدى دريموند (Lady Drumond) ، ومدام ماثيوس (Mme Mathews) وهما من أرامل وزراء سابقين لإيطاليا والولايات المتحدة بطنجة واستقر أيضاً في تلك المنطقة الأرامل الأقل ثراء في فيلات تحيط بها حدائق واسعة كما جذبت المدينة العديد من كبار الشخصيات العالمية ^(٣) .

كما يمتد من ساحة السوق الكبير الطريق الذي يؤدي إلى هضبة مرشان ، والذي يقع في الواجهة الغربية للمدينة العتيقة محاذياً لسورها الغربي باتجاه شمالي غربي ثم يمتد باتجاه الغرب موازياً لشاطئ المضيق . وقد تميزت هضبة مرشان بأول بوادر نمو المدينة خارج أسوارها قبل نهاية القرن التاسع عشر ، كما تميزت بكثافة المساكن بها نوعاً ما حيث سكنها الإنجليز ، وشيئاً فشيئاً تجمع أغلب المغاربة من المسلمين واليهود في هذه المنطقة حيث بدأ ظهور حي درادب على السفح الجنوبي والغربي الشديد الانحدار .

أما الهضبة ذاتها فكانت تشغلها مبان إدارية ومصحات حيث مؤسسة باستير (Pasteur) والمستشفيات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية ، كما يوجد بها أيضاً قسم الشئون الاجتماعية الأهلية ، والمفوضية الروسية والإيطالية .

كما تميزت الهضبة في ذلك الوقت بالأحياء الراقية ، إذ كانت مركز جذب للبعاليات الإنجليزية والفرنسية الميسورة ، كما كانت أولى الأحياء الملكية التي فضلتها العائلات البرجوازية الكبيرة من التجار ورجال الإدارة ، كما سكن بها كبار ملاك الأراضي ووجهاء المدينة ، والشرفاء ، والوزراء ، وممثل السلطان ، والقائد ، وباشاوات المدينة ،

(١) - Allain, J. C.: (1991), Le Double Enjeu de Tanger dans la Strategie Francaise de Telecommunica-
tion Sous - Marines au Debut du XX éme Siecle, "Tanger 1800 - 1956, contribution a l'histoir
recent du Maroc, Rabat, cart p.235, cpp. 217 - 235.

Temsamani, K. M.' (1983), op. cit, p.13.

(٢)

Assayag, I.J.' (1981), op. cit., pp. 74 - 75.

(٣)

Temsamani, K. M., (1983), op. cit., p.14.

كما امتلك الوزراء ، والنواب القدامى مساحات كبيرة من الأراضى . ولم يكن هناك مساكن للمغاربة على سطح الهضبة بل تركزت على السفح المنحدر صوب وادى اليهود بشدة .

وقد تناثرت منشآت عديدة متنوعة بالمدينة الحديثة لكن لم تظهر أى منطقة مخططة حتى نهاية هذه الفترة . وكان مركز المدينة فى ذلك الوقت حول ساحة السوق الهرانى أو السوق الكبير (ويسمى وسط المدينة الغربى حالياً) بالإضافة لمحور الصياغين فى المدينة العتيقة .

(ب) مدينة طنجة الحديثة (Ville Moderne) من ١٩٢٥ - ١٩٤٥ م :

استمر تنفيذ العمليات الإنشائية فى المدينة الأوربية بخطى سريعة منذ عام ١٩٢٥ م وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية كما كانت نهايات حيازات الأراضى المحددة نهاية امتداد المدينة الحديثة جنوباً حول خليج طنجة . وقد حدد هذا المحور نتيجة لأعمال توسيع الميناء السابق ذكرها ، الذى أدى تطور سهر العمل به إلى تحويل النشاط الإقتصادى للمدينة العتيقة تدريجياً باتجاه الشرق - أى صوب الميناء - ثم تحول نحو النواة الجديدة . وقد أدى وفود الأيدى العاملة إلى ظهور حى سكنى جديد محاذى للمدينة العتيقة شرقاً ومشرقاً على الميناء (حى الهلالية) الذى تم ربطه بخط السكة الحديد طنجة - سيدي قاسم - فاس . وقد شهدت تلك الفترة التطويق الفعلى لنظام الإدارة الدولية الذى كان جاذباً لرجال الأعمال ، فشهدت طنجة فترات عديدة طويلة من الازدهار . إذ سبق الأزمة الثانية للصراع الدولى الذى تلاه الاحتلال الإسبانى لطنجة خلال الحرب العالمية الثانية عصر رائع من الرقى والازدهار العمرانى . كما شهدت المدينة تدفق أعداد كبيرة من النازحين الإسبان للاستقرار بها بسبب الحرب الأهلية الإسبانية كما تزايد حجم الأملاك العقارية الخاصة بالجمالية الإسبانية تزايداً ملحوظاً بعد احتلال الجيش الإسبانى لطنجة عام ١٩٤٠ م ، بينما انخفض حجم الجمالية الفرنسية بسبب التعبئة العسكرية^(١) .

وفى الوقت الذى شهدت فيه المدينة نمواً مطرداً لعدد الأجانب ، لم يفد للسكن بها من المغاربة إلا أعداد قليلة ، واقتصرت وجود المغاربة بها على المزارعين من السكان الأصليين وبالتدريج قل توافد الريفيين إليها ، ولم يتزايد عددهم بها إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع بداية مرحلة جديدة^(٢) .

وقد قدرت المصادر المختلفة سكان طنجة فى تلك الفترة حول عام ١٩٤٠ بحوالى ٨٣,٠٠٠ ساكن ، يمثل الأجانب ٣٠ ٪ منهم ، وقدرت الجمالية الإسبانية بحوالى ٧٠ ٪ من جملة الأجانب وحوالى ١٩ ٪ من جملة سكان طنجة ، وكانوا يقيمون فى الأحياء الموجودة بالفعل ، وخاصة حى «البلاج» الذى كان يستقبل الوافدين منهم باستمرار ، وبالتدريج أصبح هذا الحى نشطاً عمرانياً وزادت به حركة البناء وقد تميزت هذه الفترة بالحجاز معظم المرافق الهامة بالمدينة كما شهدت أيضاً ارتفاع الكثافة السكانية فى الأحياء السكنية التى اتسعت مساحة وقد ارتفع عدد سكان حى حسنونة بشكل ملحوظ ، وسرعان ما انقلب مركز العمران الخاص بالمسلمين لصالح الأجانب .

وفى الأحياء الأخرى كالمصلى الذى نشأ على غرار المدينة العتيقة ، غرب طريق فاس ، أخذت المساحة المبنية

Benjelloun, Abdelmajed; (1991), Tanger Entre la paix et la Guerre, L'occupation Espagnole, (١)

(1940 - 1945), Revue Maroc Europe, N°1, "Tanger entre deux Mondes", Rabat, p.p.39 - 76.

Verdugo, C.; (1958), op. cit; p.181 - 209.

(٢)

فى الاتساع ، وكذلك تطور عدد المساكن الشعبية بحى درادب والذى شهدت مساكنه على غرار المدينة العتيقة أيضاً لنا يطلق عليه مع حى المصلى المدينة الجديدة أو (nouvelle medina) .

كما شهد دوار* السوانى احتلالاً من سكان الريف الذين اقتلعوا من منازلهم وطردوا منها فى ظل النظام العقارى السائد ، وكان هذا الدوار يبعد كثيراً عن نواة المدينة والمدينة الأوربية ، فقد كان هامشاً ريفياً داخل الحدود الإدارية الحضرية^(١) وأخذت مبانیه القديمة طابع المدينة العتيقة أيضاً.

وقد ظل حى الجبل جاذباً للأجانب الذين بدأوا بعد ذلك فى الاستقرار بمناطق أخرى مثل سوق البقر والأحساء المجاورة له . وعلى المحور المضاد لحى الجبل ، أى فى اتجاه الشرق ، انتشرت القبيلات على تل الشرف خاصة السفح المواجه لمخليج طنجة والمدينة . وعلى هضبة المصلى أخذت مساكن الجاليات الأوربية فى الانتشار صعوداً شمال وشرق مساكن المغاربة ، حيث تجمعت المساكن حول الطرق المؤدية إلى جنوب المدينة ، أى حول شارع فاس وشارع الكروم (Rue des vignes) ولى العهد حالياً ... إلخ .

وبناءً على ما سبق يمكن الجزم بأن أهم محاور واتجاهات توسع مدينة طنجة فى هذه الفترة كانت جنوب المدينة العتيقة ، أى تركزت على الهضبة شرق المصلى حيث تطورت المدينة الأوربية فى مراحلها الأولى ، ولم يكن عدد المباني كبيراً وتركزت فى بعض المباني الإدارية^(٢) . حيث بداية وسط المدينة الجنوبي الحالى .

وبدأ العمل فى مرحلة لاحقة من أجل شق شبكة طرق جديدة ، فتم وضع مشروع مخطط لإنشاء الطريق الرئيسى بوليفار (Boulevard) . إذ حتى هذه الفترة لم تكن لطنجة خطة حضرية (plan d'urbanisme) بينما كان النمو العمرانى والسكانى كبيراً وكذلك عدد المؤسسات الاستثمارية التى ترغب فى تمويل مشروعات فى نفس الوقت، أى فى الثلاثينات من هذا القرن .

وقد تم مد الطريق الذى يبدأ من ساحة فرنسا جنوب ساحة السوق الكبير حتى يمر عبر ساحة أنتى (Anteè) (محمد الخامس حالياً) ، ليمتد الشارع بإتجاه جنوبى شرقى حتى يتعامد على شارع مدريد (يوسف بن تاشفين حالياً) موازياً لشاطئ خليج طنجة .

وكانت تلك المنطقة قد بدأت بها بعض المنشآت القريبة من البوليفار مثل مسرح سرفنتس شرق بداية بوليفار باستير (Boulevard Pasteur) ودار السلاك منذ بداية القرن الحالى تقريباً . ثم أخذت الشركات فى شراء الأراضى وتمويل المشروع وتنظيمه . وبعد عام ١٩٣٠ أخذت تظهر به المتاجر والمكاتب والمنشآت الحديثة والجديدة ، وأخذت العائلات الثرية فى التردد عليه وخاصة العائلات اليهودية المعروفة مثل بن صير ، وحسان ، وتوليدانو ، وبن تانا ، ومن الإنجليز والفرنسيين والألمان والطلبان والإسبان كذلك^(٣) .

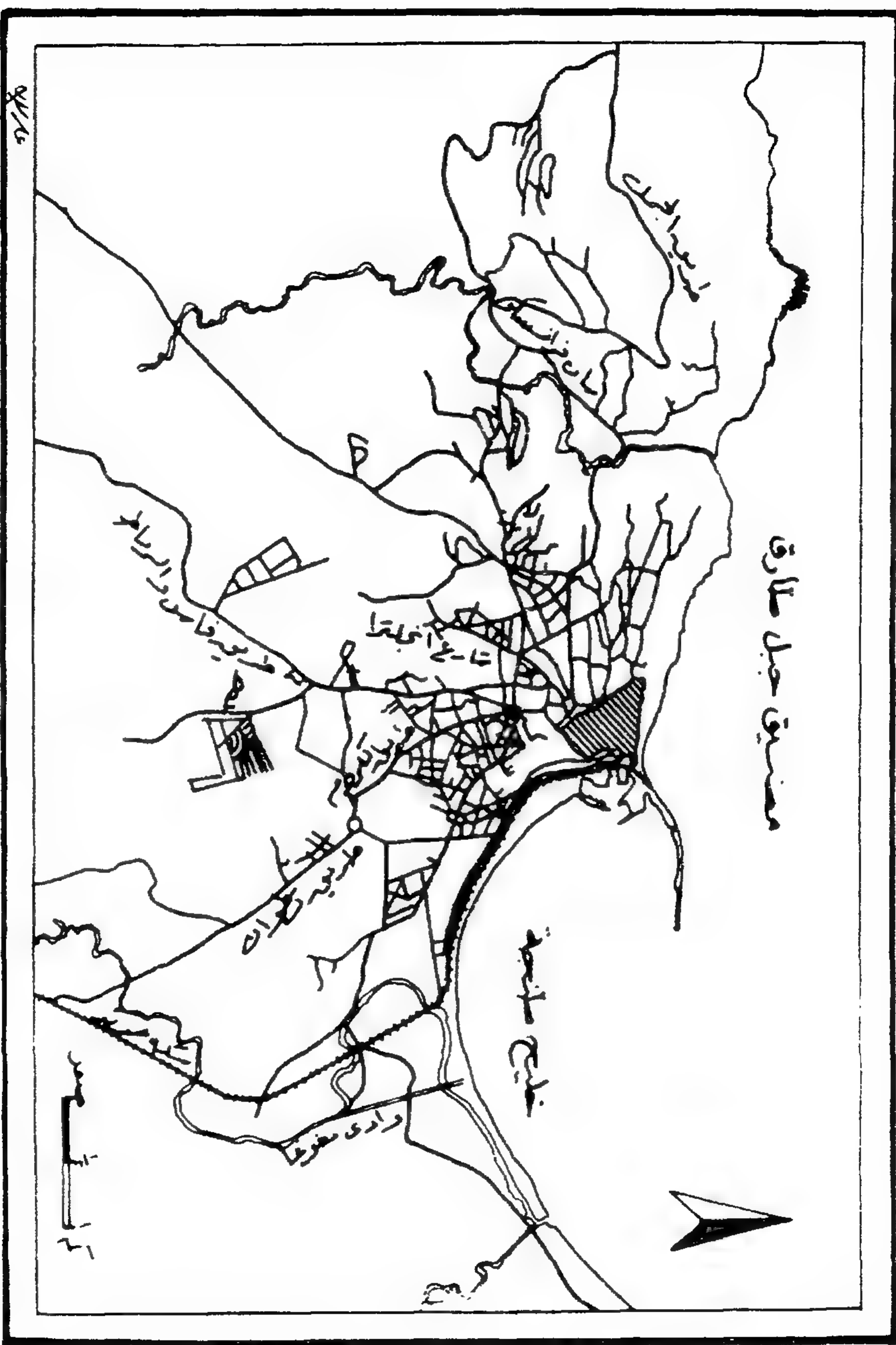
وقد شُقت عدة طرق بشكل عشوائى تصل بين شوارع فاس والكروم وكل من ساحة فرنسا وأنتى فى اتجاه شرقى غربى حتى البوليفار الجديد كما حُطت طرق أخرى تنحدر من البوليفار صوب البلاج أو الشاطئ شرقاً وفى عهد الاحتلال الإسبانى افتتح شارع إسبانيا الكبير الذى يخدم الميناء شمالاً ، ويمتد حتى يتقاطع جنوباً مع شارع

(١) Tamsamani, K. M.; (1983), op. cit, p13.

(٢) Vernier, V.; (1955). op. cit; p.p. 110 - 111.

(٣) Chekraun, M.; (1991). op. cit., p.93.

* دوار = قرية أو تجمع ريفى صغير أو عزبة وجمعه دواوير فى المغرب .



شكل (٢٨-٢) شبكة الطرق بمدينة طنجة في الفترة الدولية
 المصدر: Verdugo, C. (1958), *Ville de Tanger, Enquete Urbaine*, op.cit.

مدريد^(١) ، ويوضح الشكل رقم ٢٨ - ب معارر شبكة الطرق إبان الفترة الدولية.

(ج) طنجة في الفترة ١٩٤٥ م حتى ١٩٥٦ م :

ويطلق على هذه الفترة "فترة ازدهار طنجة العقاري" (Le boom immobilier) كما ظهرت أول مدن أو أحياء الصفيح (bidonvilles) أيضاً في تلك الفترة حيث شهدت طنجة نمواً سكانياً كبيراً على مستوى المنطقة (Tangeroise) وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سنة ١٩٥٤ كما شملت معدلات الزيادة الكبيرة للأجانب والمسلمين أو المغاربة على السواء وبلغ حجم السكان ١٦٠.٠٠٠ ساكن* كمحصلة للازدهار المالي والعمراني الذي تحقّق بعد عودة الإدارة الدولية للمدينة مرة أخرى حيث عادت طنجة كما كانت سابقاً منطقة شديدة الجذب لرؤوس الأموال في مرحلة ما بعد الحرب ، ساعد على ذلك القانون الدولي الذي عاد للمدينة منذ عام ١٩٤٥ م مع الإستقلال عن إسبانيا - والذي سمح لهذه الأموال بحرية التجارة والمضاربة على الأراضي والعقارات ، وكذلك الاستثمار في النشاط العقاري .

كما كانت لحالة التوتر السائد في أوروبا إبان تلك الفترة والناجمة عن الحرب الباردة وخاصة بعد نشوب النزاع حول قضية كوريا (Coreé) أثر في تدفق الأجانب إلى طنجة وتحول اهتمامهم الاستثماري إليها فشهدت طنجة تدفقاً كبيراً لرؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والنمساوية والألمانية والإيطالية وغيرها^(٢) ، كما تدفق عليها مضاربو البورصة ورجال الأعمال بغرض تأمين أموالهم واستثمارها في مشروعات معظمها إنشائية .

وبالتالي شهدت طنجة تطوراً هائلاً في مساحة كتلتها المبنية (Surface construite) وخاصة فيما بين عام ١٩٤٨ م - ١٩٥٢ م يوضحها الجدول التالي رقم (٣) والشكل رقم (٢٩) .

جدول رقم (٣)

المساحة المبنية سنوياً من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧ حسب نمط البناء (بالمتر المربع)

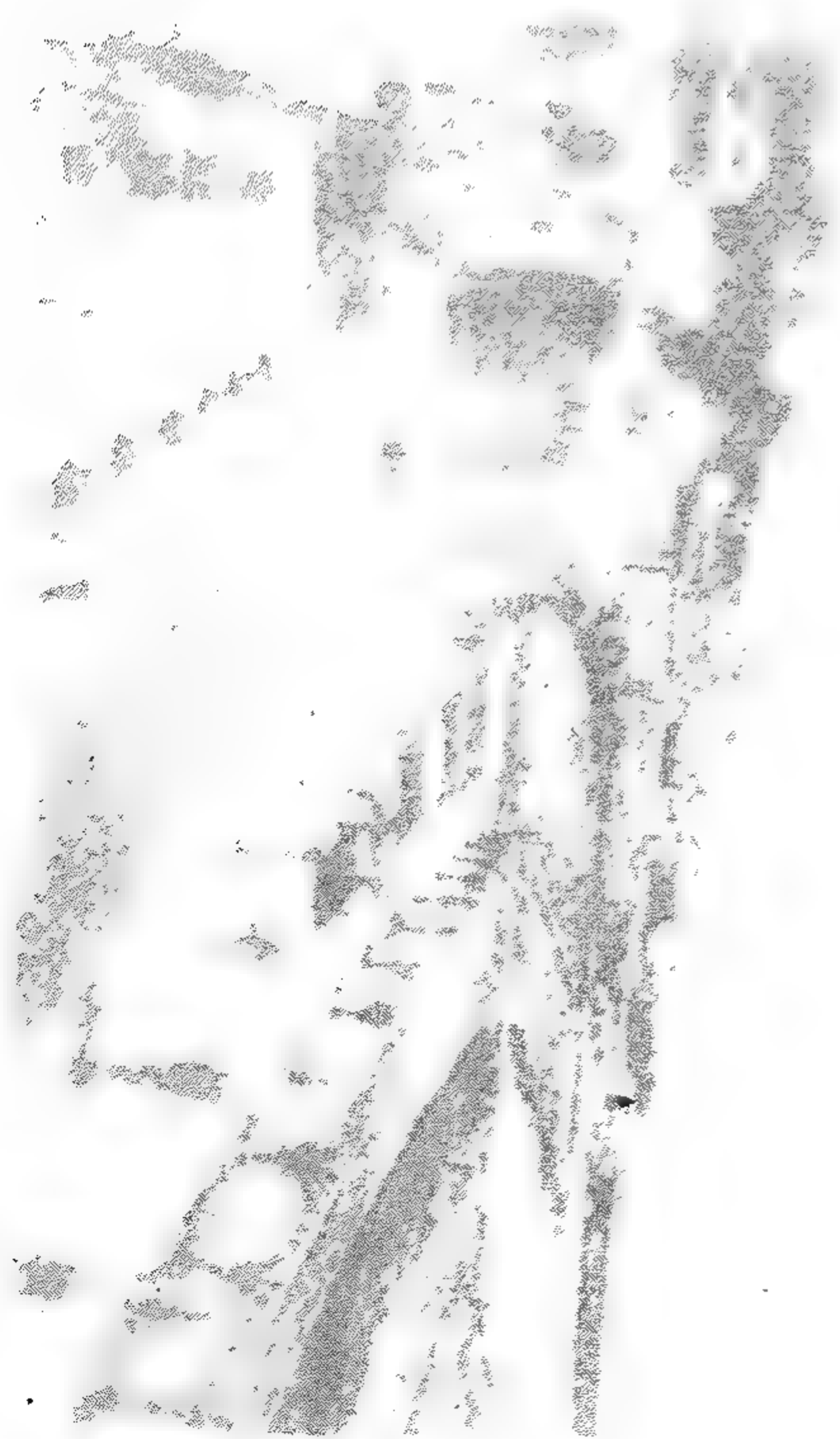
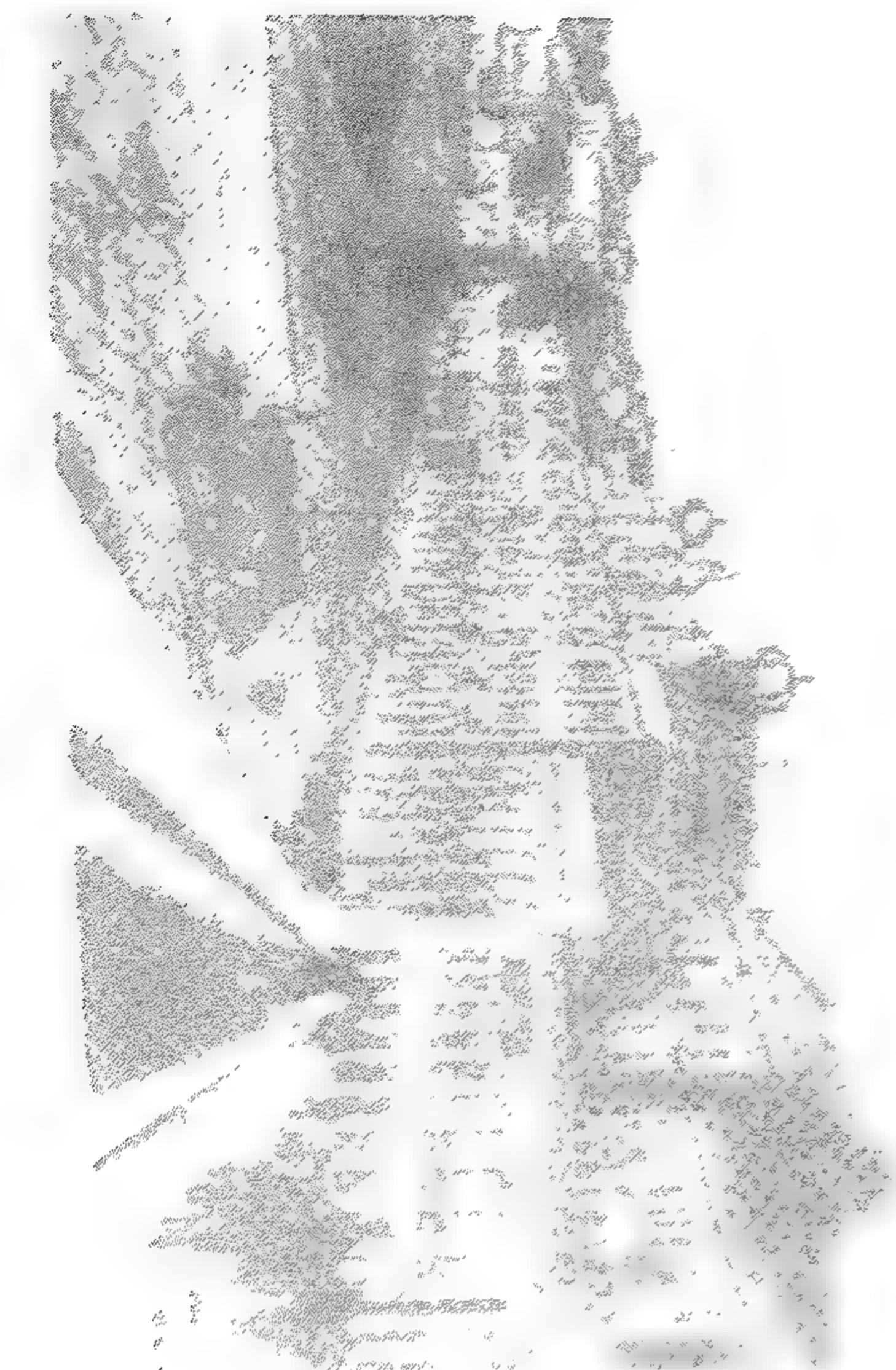
السنة	نمط البناء		الإجمالي
	حديث	تقليدي	
١٩٤٨	٤٨.١٧٦ متر ^٢	١٠.٢٧٠ متر ^٢	٥٨.٤٤٦ متر ^٢
١٩٤٩	٣٧.٩٤٠	٦١.٧٤٠	٩٣.٢٨٠
١٩٥٠	١٠٤.١٨٤	١٢٤.١٨٤	٢٢٨.٩٧٩
١٩٥١	١٥١.٩٤١	١٥١.٠٨١	٣٠٣.٠٢٢
١٩٥٢	١٥٣.٥٩٥	١١٢.٨٥٨	٢٦٦.٤٥٣
١٩٥٣	٤٣.٩٢٠	٨٦.١٩٦	١٣٠.١١٦
١٩٥٤	٢٩.٥٧٥	٩٣.١٩٣	١٢٢.٧٦٨
١٩٥٥	١٥.٩٩٢	٨٣.٦٩٨	٩٩.٦٩٠
١٩٥٦	٦.٨٧٥	٥١.٢٤٦	٦٨.١٢١
١٩٥٧	٦.٦٥٠	٧٦.٩٤٣	٨٣.٥٩٣
إجمالي	٥٩٩.٤٥٩	٨٥١.٤٩٠	١.٤٥٠.٨٦٨

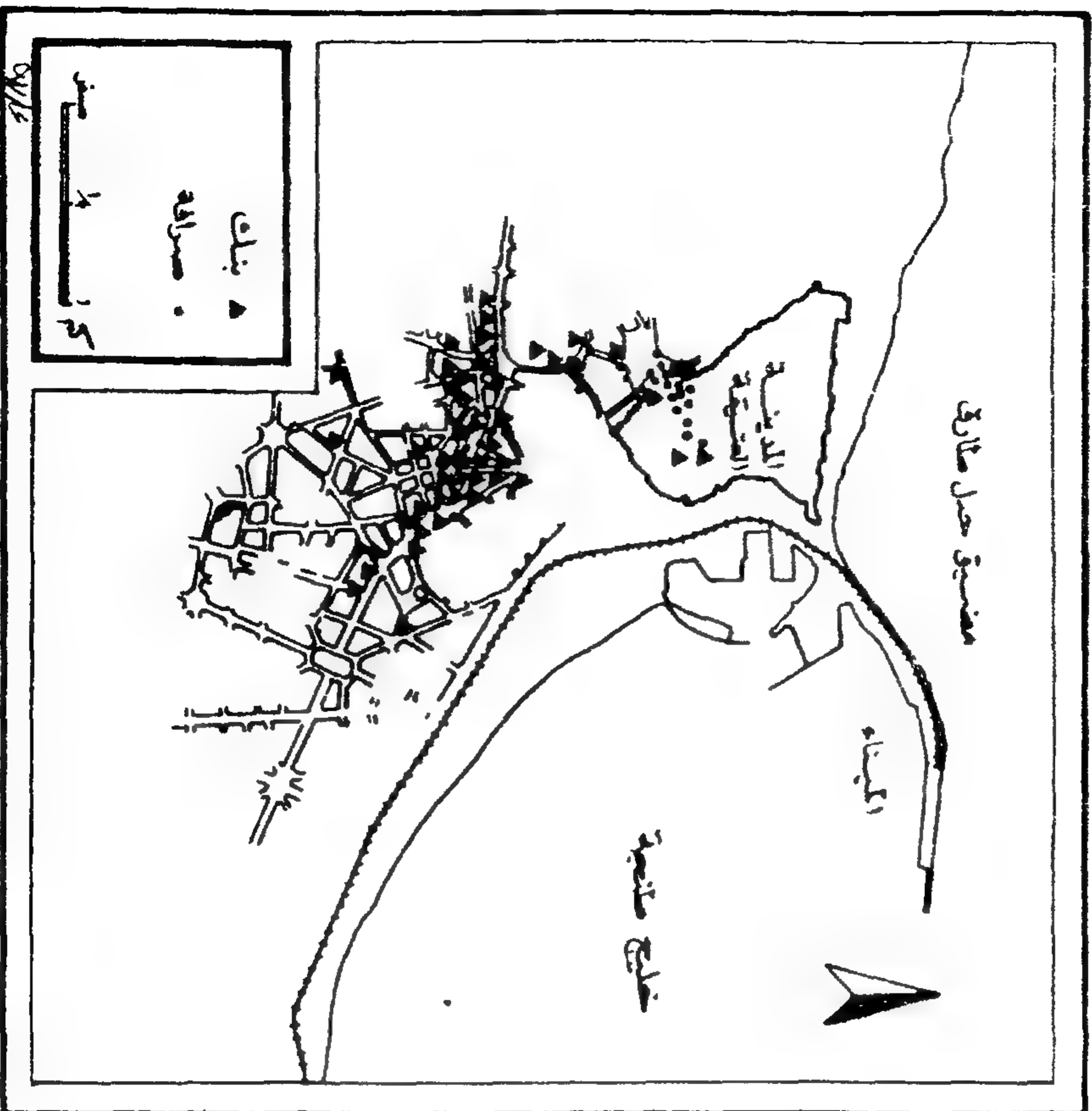
المصدر : Sorre, Max; (1958) probleme d'habitat, Bulletin economique de social du Maroc, vol, xx11, No. 78, p. 201-205.

(١) Vernier, V.; (1955), La Singulier Zon du Tanger, Editions Eurofricaines, Casablanca, P.110 - 212.

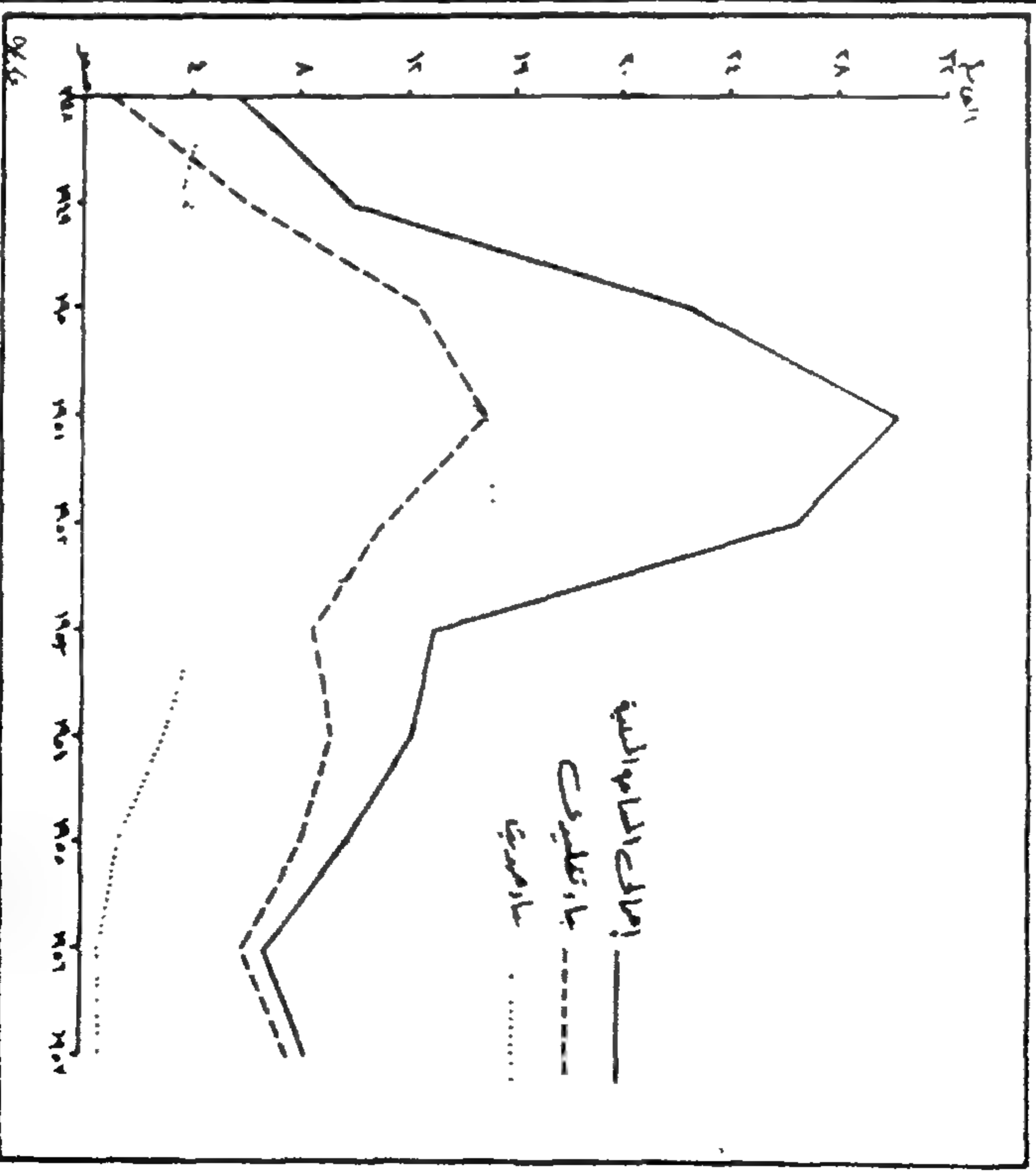
* سيورد تفصيل لذلك في الدراسة الخاصة بسكان طنجة .

- ١ - المدرسة الإسبانية .
٢ - شارع إسبانيا من الجنوب سنة ١٩٤٠ .
٣ - شارع إسبانيا من الشمال سنة ١٩٤٠ .





شكل (٢٩-٥) مركز التخطيط المالية بطنجة في الفترة الدورية
المصدر: Verdugo, C. (1958), "Ville de Tanger Enquète Urbaine, op. cit."



شكل (٢٩-٦) المساحة الحضرية مستوية من ١٩٢٨ إلى ١٩٥٧ حسب نمط التمدد الحضرية

من استقرار الجدول السابق يتضح أن هناك زيادة مستمرة في المساحة المبنية كل عام حتى ١٩٥١ م كما يظهر انخفاض واضح في عام ١٩٥٢ م ناتج عن انخفاض المساحة المبنية في الأحياء الخاصة بمعظم المغاربة أي ذات النمط التقليدي في البناء .

فقد كان إيقاع النمو سريعاً حيث وصلت شبه الزيادة في المساحة المبنية سنوياً إلى ٥١٨ ٪ فيما بين عام ١٩٤٨ م إلى ١٩٥١ م . ونلاحظ أن تلك الزيادة كانت في قطاع السكن الحديث (Moderne) ، وكذلك في الأحياء الشعبية ذات النمط التقليدي (Traditionnal) . مما يعنى أن طنجة قد شهدت نمواً مزدوجاً في هذه الفترة حيث العمارات والمباني الأوربية ذات الطراز الأنيق والمظهر الحديث في جنوب المدينة العتيقة وشرق هضبة المصلى والتي تخص الأوربيين ، بينما كان المغاربة والمهاجرون من الريف يشيدون أحياء سكنهم التقليدية ذات المباني الصغيرة الفقيرة شكلاً وموضوعاً والمنخفضة في هوامش (peripherie) المدينة على حساب الأراضي الريفية الزراعية أو الغابية في مناطق ذات صعوبة طبيعية .

وكانت نسبة زيادة المساكن التقليدية حوالى ١٣٧١ ٪ من عام ١٩٤٨ م إلى عام ١٩٥١ م ، حيث كانت ١٠.٢٧٠ م عام ١٩٤٨ م أصبحت ١٥١.٠٨١ م في سنة ١٩٥١ م ، بينما سجلت نسبة زيادة المساحة المبنية في المدينة الأوربية ٣١٥ ٪ عام ١٩٥١ م عنها في ١٩٤١ م . ومن المؤكد أن قفزة عمرانية إنشائية كتلك كان لها انعكاسها الفوري على أسعار الأراضي وخاصة تلك الصالحة للبناء ، والتي كانت مفضلة بالنسبة للمشروعات الكبيرة وحتى نهاية حدود المنطقة المصورة ، ويوضح الجدول التالي رقم (٤) مدى الارتفاع في أسعار الأراضي في تلك الفترة من حياة طنجة . فقد تضاعفت أسعار الأراضي إلى أكثر من ٢٠٠ و ٣٠٠ ضعف خلال عشر سنوات من ١٩٤١ م إلى ١٩٥١ م في قلب المدينة الجديدة (nouvelle ville) وفي الهوامش أيضاً . وقد تحول مركز النشاط من القلب التجاري القديم إلى المركز الجديد حول شارع الحرية (Rue de la liberté) ، وبوليفار باستير (Bd. pas-teur) والشوارع المؤدية إليه وخاصة شارع بلجيكا . وذلك مع زيادة المشروعات والحركة الإنشائية فالأراضي التي كانت أسعارها مرتفعة قبل الحرب حيث كانت تمثل قلب المدينة ، أصبحت غير مركزية بالنسبة لموقع المدينة الأوربية الحديثة وأصبحت على أطرافها . ومثال ذلك شارع إسبانيا ، وشارع جروتيس (Grotius) ، وشارع بلجيكا . التي كانت تمثل أعلى أسعار للأراضي عام ١٩٤١ م ، بينما كان سعر المتر المربع من الأراضي في بوليفار باستير ١٠٠٠ فرنك ثم أصبح ٢٠٠.٠٠٠ فرنك سنة ١٩٥١ ، وكذلك بوليفار أنتى الذي كان سعر المتر فيه من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ فرنك عام ١٩٤١ وأصبح من ٤٠.٠٠٠ إلى ١٢٠.٠٠٠ فرنك عام ١٩٥١ م ، وكذلك شارع سرفنتس والكروم (Rue des vignes - cervantes) (غرب بوليفار باستير - أنتى) كان سعر المتر ٦٠٠ فرنك عام ١٩٤١ م أصبح ٢٠.٠٠٠ إلى ٤٠.٠٠٠ فرنك عام ١٩٥١ م . وقد شمل ارتفاع أسعار الأراضي كل المناطق المذكورة بالجدول وكان الحد الأدنى ٤ فرنك للمتر^٢ في طريق الرباط الكيلو ١ بينما كان الحد الأقصى للمتر ٤٨٠٠ فرنك في شارع بلجيكا وطريق إسبانيا - جروتيس (L'avenue d'Espagne - Grotius) شرقاً ، وكذلك المنطقة المحيطة بالمحكمة وذلك عام ١٩٤١ م .

كما يظهر من الجدول أن الحد الأدنى لأسعار الأراضي عام ١٩٥١ م كان من ٨٠٠ إلى ١٦٠٠ فرنك وذلك في الحى الصناعى بمفرغة وحى الجبل ، أما الحد الأقصى فأصبح ٢٠٠,٠٠٠ فرنك في بوليفار باستير (Boulevard Pasteur) * بوليفار أنتى (Antee) .

جدول رقم (٤)

تطور أسعار الأراضي في طنجة من ١٩٤١ - ١٩٥١ (فرنك فرنسى)

الموقع	نوفمبر ١٩٤١ (فرنك فرنسى)	نوفمبر ١٩٥١ (فرنك فرنسى)
بوليفار	١,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
بوليفار أنتى	٢٠٠ إلى ٤٠٠	٢٠,٠٠٠ - ١٢٠,٠٠٠
شارع الكوم سرفنتى	٦٠٠	٢٠,٠٠٠ - ٤٨,٠٠٠
شارع عجبسكا	٤,٨٠٠	٢٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠
الحكمة	١,٤٨٠	٣٢,٠٠٠
طريق أسبانيا - جرونيس	٤,٨٠٠	١٦,٠٠٠ - ٢٤,٠٠٠
طريق سرفنتس	٦٠٠	٨٠٠ - ٢٠,٠٠٠
سوق البنت	١,٠٠٠	٨٠٠ - ٩,٠٠٠
مرشنان	٣٠٠	٨٠٠
الشهر	٢٠	٢٤٠٠ - ٤,٠٠٠
الحسود المصرية	٨٠	١٦٠٠ - ٨٢٠٠
طريق الرباط لك	٤	٢٤٠٠ فأكثر
الجبل	٢٠	٨٠٠ - ١٦,٠٠٠
الحى الصناعى (مفرغا)	٣٢	٨٠٠ - ١٦,٠٠٠

Vernier, V.: (1955), p.212.

المصدر :

وقد حصلت شركات التشييد والبناء على امتياز الإثشاء فى أفضل أجزاء المدينة والمحيطه مباشرة بالأراضى المعمورة السابق ذكرها ، واستمرت حالة الانتعاش التى سادت المدينة فترة طويلة معتمدة على أسس اصطناعية حيث توقف النشاط الاقتصادى والتطور العمرانى بعد ذلك بشكل مفاجئ ثم تلاشى مع بداية عام ١٩٥٢ م ، فقد انعكس الوضع السياسى بالمغرب على مستقبل المدينة وتوسعها فلم تعد طنجة المدينة الدولية ملجأ مأموناً لرؤوس الأموال وقد انعكس ذلك على حركة التعمير بالمدينة التى هبطت بالنسبة للمباني ذات الطراز الحديث التى تخص منشآت الأجانب فى المدينة الأوربية، وذلك من مساحة ١٥٣٥٩٥ م^٢ عام ١٩٥٢ م إلى ٦٦٥٠ م^٢ فقط عام ١٩٥٧ م . مما يعنى أن طنجة قد فقدت هويتها بالنسبة للأجانب.

بالنسبة للسكن التقليدى فقد هبط حجم الإثشاء به أيضاً من ٨٥٨ ١١٢ م^٢ عام ١٩٥٢ م إلى ٧٩٩٤٣ م^٢ عام ١٩٥٧ م . مع ملاحظة تفوقه على ما تم بناؤه فى المناطق ذات البناء الحديث ، وبعد ذلك مؤشراً مهماً يدل على استمرار نمو هوامش المدينة ، وقد صاحب تلك الفترة ظهور أول أحياء القصدير أو الصفيح فى طنجة^(١). وواقع الأمر

* حيث تتدرج الشوارع من Rue إلى الأكبر والأعرض avenue ، ثم أكبرها boulevard أو الطريق الباترى ، والزقاق أضيق الشوارع - حارة .

Vernier, V.: (1955), op. cit., p. 110 - 130.

(١)

أن الفترة الدولية كانت تعنى الكثير بالنسبة لمدينة طنجة بحيث يصعب إغفالها عند دراسة التوسع العمرانى ، وكذلك الهيئة الحضرية (Urban Morphology) للمدينة من حيث التطور والخصائص والضوابط أى آليات التوسع ، وميكانيزمات، ذلك بما رسّخت من مفاهيم وقيم اقتصادية ووظيفية واجتماعية وعمرانية في الجوهر والشكل، تركت آثاراً واضحة على الوجه الحضري للمدينة.

فقد كان لهذه الفترة دورها الهام في وضع الأسس والقاعدة التي تطور وفقاً لها نسيج مدينتطنجة الحضري ، فقد كانت مشحونة بالأعمال الإنشائية كما اتضح سابقاً ، وبدون تخطيط مسبق فكانت المحصلة ألقاطاً عمرانية عشوائية مبشرة بغير نسق ولا خطة وغير مندمجة . ويمكن تحديد خطوط العمران ومحاوره وخصائصه كمحصلة للدراسة السابقة خلال تلك الفترة . فيما يلي من نقاط أمكن التوصل إليها كذلك من استقراء المتاح من الخرائط والصورة الجوية :

- ١ - لعل أول هذه النقاط الهامة : عدم وجود خطة شاملة تحكم محاور واتجاهات، وشكل توسع المدينة مما يعكس عدم وجود أيولوجية محددة تحكم السياسة الحضرية في المدينة خلال الفترة الدولية وقبلها بل وبعدها .
- ٢ - رغم ما سبق يمكن تميز اتجاهين لكنهما متضادين يحكمان تنظيم المدينة الحضري وهبتهما .

يرتبط الأول بالمدينة الأوربية بشوارعها العريضة وميادينها وفقط سكنها الفاخر من العمارات والفيلات ذات الطرز الأوربية الأنيقة . وهذه تظهر مخططة (Planification) في جزء منها حيث وسط المدينة الجديدة أو الأوربية وفي حي مرشان ، والجبل حيث سكن الإنجليز والفرنسيون وغيرهم من الطبقات الميسورة . وكذلك أحياء سوق البقر حيث ينتشر سكن متفرق من الفيلات ، وحي البلاج (الشاطئ) أي المدينة الأوربية القديمة غرب المدينة العتيقة ، والمدينة الأوربية الجديدة جنوب المدينة العتيقة وجنوبها الغربى والشرقى ، وتتمتع هذه الأحياء بمرافق جيدة.

أما الاتجاه الثانى فهو نمو المدينة باتجاه الهوامش حيث مناطق السكن العشوائى وغير المندمج من النمط التقليدى الفقير في المرافق والخدمات الذى لا يخضع لتخطيط ما في أحياء مسطر خوش غرباً والسوانى وبوانة وبني مكادة ، وكلها كانت عبارة عن دراوير ريفية تطورت إلى هوامش حضرية وشبه حضرية ، خاصة في اتجاه الجنوب والجنوب الغربى من المدينة.

- ٣ - اتباع الإدارة الدولية في طنجة لسياسة حضرية مزدوجة تظهر بوضوح على النسيج الحضري للمدينة (في اللحمة والسدى) أى على مستوى السكن والسكان أيضاً ، فقد بنيت مناطق سكنى الفئات الميسورة على أساس خطط متفق عليها في وسط المدينة (Centre ville)، وفي الضواحي القريبة ذات الطبيعة الخلابة من الغابات والجبال والأودية وسكان هذه الأحياء غالباً من الأجانب واليهود الأغنياء مثل حي الجبل الكبير وكاليفورنيا.. إلخ. وفي نفس الوقت تركت الأحياء الخاصة بالطبقات الفقيرة من المغاربة والإسبان تنمو وتتسع بشكل عشوائى دون تخطيط مسبق أو إعداد بل كانت تخصص لها المناطق البعيدة نسبياً وغير الصالحة للسكنى- بسبب جيمورفولوجيتها- عن عمد ولم يكن للمغاربة أحياء قريبة من أحياء الأوربيين سوى حي درادب وحي المصلى اللذين شيئا على غرار المدينة العتيقة ونفس لقط مبانيتها وأزقتها الملتوية الضيقة النافذة وغير النافذة في بعض الأحيان، ويعرف هذان الحيان بالمدينة الجديدة (Nouvelle Madèna).

وقد بدأت الإنشاءات بهما خلال الفترة الدولية وهما أيضاً من المناطق الصعبة ذات التحدي الشديد في طنجة. وقد أكدت هذه السياسة الحضرية للإدارة السياسية في المدينة اختيار الجاليات الأجنبية المناطق الصالحة للسكن والعمل على دمجها ضمن شبكات الطرق والمواصلات بهدف حجزها دون النظر إلى تكلفة ذلك نظراً لتباعدتها وتدخلها سكتياً وسكانياً ، ورغم المضاربة على أسعار الأراضي كانت تفصل بين هذه المناطق المختارة بعض الأراضي الفضاء والحدائق والغابات ذلك في نفس الوقت الذي ترك فيه المغاربة المسلمون يبنون دون نظام مما أدى إلى توسع حضري فوضوي ، يتميز بضيق المساحة وكثافة المهاني وعدم وجود طرق أو مساحات خضراء ، كما لم تعمل الإدارة على توفير أى منها في هذه الأحياء الخاصة بالمغاربة . وترتبط هذه الأحياء بخدمات الطرق فقط حيث لا تدخلها هذه الطرق ومن الأحياء القريبة من سكنى الأوربيين درادب والمصلى ، وينطبق الوضع بشكل أسوأ على الأحياء الهامشية* راجع شكل رقم ٢٨ ب.

٤ - من الخصائص التي ميزت عمران مدينة طنجة في تلك الفترة أيضاً أهمية الأراضي البور والفضاء سواء تلك الموجودة على جوانب الطرق المرصوفة أو المنتشرة بالمناطق المحيطة بالمدينة الأوربية . فقد تمكن المضاربون على الأراضي من شركات كبرى ، وبنوك وتجار وعائلات ، من الحصول على مخزون كبير من الأراضي ، إما لتقسيمها أو بيعها بعد ارتفاع أسعارها أو الاحتفاظ بها لمشروعات في المستقبل مما أدى إلى التشتت العمراني الذي يميز المدينة ، والأهم من ذلك أن تظل هذه الأراضي حاجزاً بين المدينة الأوربية وأحياء المغاربة الهامشية بل المهشمة قصداً . مما يؤكد السياسة العمرانية المزدوجة التي مارستها الإدارة الدولية في مدينة طنجة والتي تعكس الإصرار على الفصل التام بين المدينة الأوربية ومساكن المسلمين المغاربة . على الرغم من وجود كل من حي درادب والمصلى ملتصقين بالمدينة الأوربية ، إلا أنهما لا يتصلان بها مباشرة .

٥ - تجاهل القائمون على إدارة طنجة مفهوم المدينة تماماً ذلك المفهوم القائم على عملية الاندماج السكاني والاجتماعي تماماً عند تنظيم المدينة ، كما نجحت الإدارة الدولية في تهميش المغاربة وهم السكان الأصليون ، كما أصبح التهميش عملية رسمية إلى الحد الذي تم معه تشييد بعض الأحياء الشعبية وتنظيمها في مناطق متطرفة بشكل ملحوظ توضحها خرائط تلك الفترة وصورها الجوية . من أجل إعادة إسكان بعض سكان أحياء القصدير التي كانت قد ظهرت قرب المدينة الأوربية كنتيجة لنزوح سكان الأرياف للعمل في التشييد والبناء وغير ذلك في المدينة . ومن هذه الأحياء (Casabarata) كسبراطا وتعني بالإسبانية المنزل الرخيص ، وكذلك حي السواني ، ثم مدينة الصفيح أو القصدير في بني مكادة التي تُعدّ دليلاً على سياسة إدارة طنجة في إقرار سكنى الصفيح للمغاربة حيث منحهم الأراضي التي يُقيمون عليها براكاتهم**.

تظهر سياسة التهميش واضحة في شبكة الطرق من حيث كثافتها وتنوعيتها ، فتلك التي تخدم المنطقة الأوربية واسعة منظمة وكثيفة - ربما بإفراط - وتمر بالأراضي البور والفضاء المحجوزة للأجانب ، بينما تقل ويكاد ينعدم وجودها في الأحياء الهامشية المغربية، حيث تضيق الأزقة ، « زنقات » ، ولا يصل إلى هذه الأحياء إلا فرع

* سيورد تفصيل للبنية السكنية في الفصل الخاص بالسكن .

** البراكعة تعني دار أو سكن الصفيح في المغرب وشمال أفريقيا بصفة عامة .

ثانوى من الطريق الرئيسى .

٦ - صاحب هذه الفترة - كما اتضح سابقاً - ظهور أحياء القصدير (Les bidonvilles) ، حيث أدى الازدهار الحضري السابق إلى ثورة إنشائية وانتشار أنماط مختلفة من السكن ، عمل فيها عدد كبير من السكان أو العمال المغاربة ، بينهم عدد كبير من الريف الطنجى (Campagne Tangeroise) ، وكذلك من نطاق نفوذ إسبانيا (منطقة الريف Rif) . وقد قام هؤلاء بإنشاء أول مدن القصدير فى مدينة طنجة ، فى المنطقة المحيطة مباشرة بالمدينة الأوربية جنوباً على مساحة من الأراضى الخالية وهو حى بوخشخاش القصديرى* - الذى ظل قائماً حتى بداية تسعينيات هذا القرن أمام مبنى العمالة الحالى - وقد أدى وجود مساكن أو دور الصفيح داخل المدينة الحديثة إلى إثارة الكثير من المشكلات حيث اضطرت السلطات إلى طرد الكثير من سكانها بعيداً عن المدينة الأوربية وكان ذلك سبباً فى نشأة حى القصدير الكبير فى بنى مكادة الجديدة فى هرامش المدينة الجنوبية ، وما زال باقياً جزء منه حتى الوقت الراهن .

فقد استمر هذا الإرث من الازدواجية العمرانية ملازماً لطنجة حتى وقت قريب ، وما زالت المدينة تتسم بطابع العشوائية وانتشار السكن غير القانونى ، فقد قامت سياسة الإدارة الدولية على مبدأ العزل الاجتماعى أقل ما يقال فيها أنها سياسة قامت على أساس عنصرى إثنى عرقي وهى نموذج لسياسة الاستعمار فى كل إفريقيا .. وخاصة فى تلك الدول التى اتسمت بالاستعمار الاستيطانى .

فقد فرضت الإدارة الدولية فى طنجة على السكان - بالإضافة لما سبق - الحظر التام للتجول بالنسبة للمغاربة فى شارع إسبانيا وشارع باريس الذى يطوق المصلى غرباً (سيدى محمد بن عبد الله حالياً) وكذا الحى الصناعى بمغوغا ، وكذلك منطقة فيلات أطلنتك بنك (جنوب شارع مولاي إسماعيل الحالى) لأنها شمال حى بنى مكادة الصفيحى .

أما المدينة العتيقة فقد أصابها خلل واضح أثناء تلك الفترة وتكدست بالمباني الحديثة . وانعدمت بها المساحات الخضراء التى تحولت إلى مبانٍ وإدارات .. إلخ^(١) .

رابعاً : النمو العمرانى لطنجة بعد الاستقلال :

١ - حالة طنجة بعد الاستقلال :

لقد واجهت طنجة بعد الاستقلال مشكلات عديدة ، أهمها مشكلة اندماجها داخل النظام الاقتصادى والإدارى المعمول به فى المغرب ، وبعد نقاش طويل فى اجتماع « فضالة » حول دمج المدينة فى الدولة أم تركها منطقة حرة ، صدر القرار الملكى عام ١٩٥٧م بأن تصبح طنجة مدينة حرة إلا أن ذلك لم يمنع أو يزيل ظهور المشكلات والأزمات الاقتصادية الحادة بها ، مما أدى إلى إلغاء المنطقة الحرة فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٥٩ م ، وتدهور^(٢) البيئة اقتصادياً واجتماعياً ، فقد خرجت منها رؤوس الأموال وهربت ، وتدهورت الصناعة والتجارة

(١) الفليضة، عبد المجيد (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ٣٠ .

* وقد أزيلت حالياً وحلت فيها مباني وحدائق فى الحى الإدارى ، وكانت إزالعتها فى فترة قريبة حيث ظلت تظهر فى الصور الجوية حتى وقت قريب ، أى أنها أزيلت فى أواخر الثمانينات.

والسياحة، وتوقف نشاط التشييد والبناء وارتفع معدل البطالة بسبب النزوح إلى المدينة مع انخفاض فرص العمل . ويوضح الشكل رقم (٣٠) حركة الذهب بطنجة وتدهور نشاط الميناء مقارنة بالدار البيضاء كدليل على ذلك الانهيار.

ويرى ماس (Mas) في مقال له حول طنجة هل هي جزيرة منعزلة ؟ (Tanger, un île ?) إن ما حدث لطنجة كان نتيجة منطقية إذ لم يكن من المعقول للدولة مثل المغرب أن تسمح لجزء من أراضيها أن تنعم باقتصاد متميز معزول عن الدولة مقتطع منها ، بينما تعاني الدولة من أزمات مالية خطيرة بسبب تدهور عملتها بعد الاستقلال^(١). الواقع أن الوضع أو التباين الاقتصادي بين طنجة والمغرب لم يكن هو الدافع الوحيد لضم طنجة إلى المغرب وإعادة تهيئها ، فقد كانت هناك أسباب عديدة لا يدركها أو يعترف بها كتاب المغرب ، فهي أسباب وطنية وقومية واجتماعية يتجاهلها معظمهم .

وقد عبر الملك الحسن الثاني عن حالة طنجة عند زيارة المدينة عام ١٩٦٣ م بقوله ، « إذا كانت أكادير أصيبت بزلزال طبيعي ، فإن طنجة أصيبت بزلزال اقتصادي » ، وأعلن عن تدابير مهمة ساعدت المدينة فيما بعد في تخطي جانب من أزماتها^(٢) .

فما هي حالة طنجة عند استقلالها ، وكيف توسعت وما هو نمط نموها وآلياته ومحاوره ؟ من الناحية العمرانية كان التخطيط العمراني للمدينة مشكلة في حد ذاته بالنسبة لمخطط المدن ، حيث اتسم تطور المدينة وتوسعها بالعشوائية ولم يخضع لأي خطة أو تخطيط عمراني ، وهو الأمر الذي كان وما زال يزيد من صعوبة وضع تصور لأي تخطيط عمراني للمدينة في المستقبل .

كما كان ميناء المدينة يعاني من هبوط حاد في نشاطه الذي هبط من ١٨٨.٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ م إلى ٨٠.٠٠٠ طن عام ١٩٦١ م ، كما لم تكن للمدينة صناعة كبيرة ، فقد حرم قانون الإدارة الدولية السابق على طنجة أي استثمار كبير في هذا المجال عدا بعض الصناعات الغذائية البسيطة .

وقد انهارت التجارة أيضاً بسبب إلغاء حرية التبادل التجاري والمالي خاصة في ظل هروب رؤوس الأموال التي فضل أصحابها استثمارها في الخارج . فنشرت فرص العمل في الوقت الذي استقبلت فيه المدينة هجرات واحدة بأعداد كبيرة من الأرياف^(٣) ، ولم تستطع طنجة منافسة المدن الأوربية المجاورة قبل إلغاء النظام الحر بها أو بعده ، فلم تعد طنجة همزة الوصل بين عناصر السوق الدولية كما كانت . يضاف إلى ذلك التطور الحضاري الهائل وقيام أسواق وتجمعات دولية عديدة مثل السوق الأوربية المشتركة ، وبالتالي لم يعد هناك اعتماد أساسي على سوق طنجة الحرة . أما السياحة فقد فقدت بريقها واهتمام الأجانب بها بسبب ضعف السوق الحرة ثم إلغائها ، فقد كانت جاذبيتها تكمن في مدى توفيرها للبضائع المستوردة من مناطق شتى ذلك رغم خصوصية موضعها وجمالها الطبيعي ، وتبلورت مشكلة طنجة آنذاك في كيفية تطوير اقتصادياتها ووظائفها بالاستفادة من موقعها الجغرافي الفريد .

Mas, p.: (1962), Tanger un île ? R. G. M., No.1 et 2, p.153 - 155.

(١)

Provans de Tanger, (1990), Tanger porté de l'Afrique, Tanger, p. 15.

(٢)

Verdugo. C.: (1958), op. cit., p.181 - 209.

(٣)

وقد عالجت عدة أبحاث جغرافية ذات أهمية تلك المسألة ، فأوضح « ماس » بعضها في مقاله المذكور وكان يعتقد فيليبونو (M. Philipponneau) أنه من الممكن تكرار تجربة مدن أخرى مثل برست في فرنسا ، وشانون في إيرلندا ، حيث نجح الأيرلنديون في فرض ضرائب عالية على المشروعات الصناعية الأجنبية .

بينما توقع رينال (Raynal) أن إنشاء صناعات صغيرة متصلة بالمنطقة الحرة هو أحد الخيارات الحكومية والسياسية، ويلتقط لوكوز (Lecoz) هذه الفكرة ويطورها من خلال نظرة الجغرافى ودراسته للأفق المزدوج للمدينة (du double horizon de la ville) ومينائها حيث الظهير (un arrière - pays) على أبواب سهل الغرب وتطوان ، أما البلد الأمامى (un avant - pays) - أو ما يطلق عليها المقدمة أو الظهير* فلا تستطيع طنجة وحدها في ظروفها هذه أن تخدمه بدون الاستعانة بعناصر خارجية ، ويرى أن ظهير طنجة ذو إمكانات محدودة للغاية تجلبه الدار البيضاء ، وتستقطب إنتاجه من الموالح وغيرها للتصدير بينما الظهير يحتاج لتطوير ميناء طنجة حتى يجتذب جزءاً من سواح الترانزيت. وقد قارن تريكار (Tricar) بين الحالات المدروسة في كل من الحسيمة وطنجة مع الحالات الأقل إيجابية في التهيئة أو التنمية العمرانية في فرنسا حيث استخدم (Les moins positifs de l'aménagement du territoire) أسلوب استثمار القروض باهظة الفائدة من أجل مدينة الحسيمة (شمال المغرب) ، التي عملت باستمرار على إيجاد أنشطة بها ، حتى وإن كانت لا تتناسب مع طبيعتها للإبقاء على استمرارية حيوية المدينة، حيث تتميز الحسيمة بطبيعة موضع غير ملائمة تعوق كل تقدم . وتشارك معها طنجة - إلى حد ما - في هذه الخاصية . بينما يرى « ماس » في ذلك أنه من الأفضل لدولة نامية وفي أمس الحاجة إلى الاستثمارات السريعة أن تحتفظ بهذه الاستثمارات لتحقيق إنجازات أكثر فاعلية من خلال سياسة ليهربية اقتصادية تتبناها الحكومة.

ويرد بورديون (Bourdillon) على « تريكار » مشيراً إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين وضع كل من الحسيمة وطنجة، فمدينة الحسيمة يمكنها الاكتفاء بكونها مدينة سياحية صغيرة، ومن ناحية أخرى يمكن للحكومة أن تحد من الجهود المبذولة لتجهيزها دون خوف. ذلك على العكس من مدينة طنجة ذات الحجم السكاني الأكبر - ١٥٠,٠٠٠ ساكن ، والتي تتزايد بسرعة بفعل النزوح الريفي ، فهي في حاجة ماسة لطرح سؤال وإيجاد جواب له بشأن مصير هذا الحجم السكاني الذي من المتوقع أن يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ ساكن ويرى « بورديون » أن الحل يكمن في تقديم المزيد من التسهيلات ، حيث لا يمكن للسياحة وحدها أن تؤمن حياة ٣٠٠,٠٠٠ ساكن وإذا كان ظهير طنجة محدود القيمة الزراعية بسبب ظروفه الجيومورفولوجية غير الملائمة للزراعة ، إذاً لابد من محاولة إنشاء منطقة صناعية ، مع مراعاة عدم تأثيرها على السياحة . كما يرى أنه من الضرورة بمكان مواصلة السياسة الحضرية الضريبية التي بدأت الحكومة في العمل بها^(١).

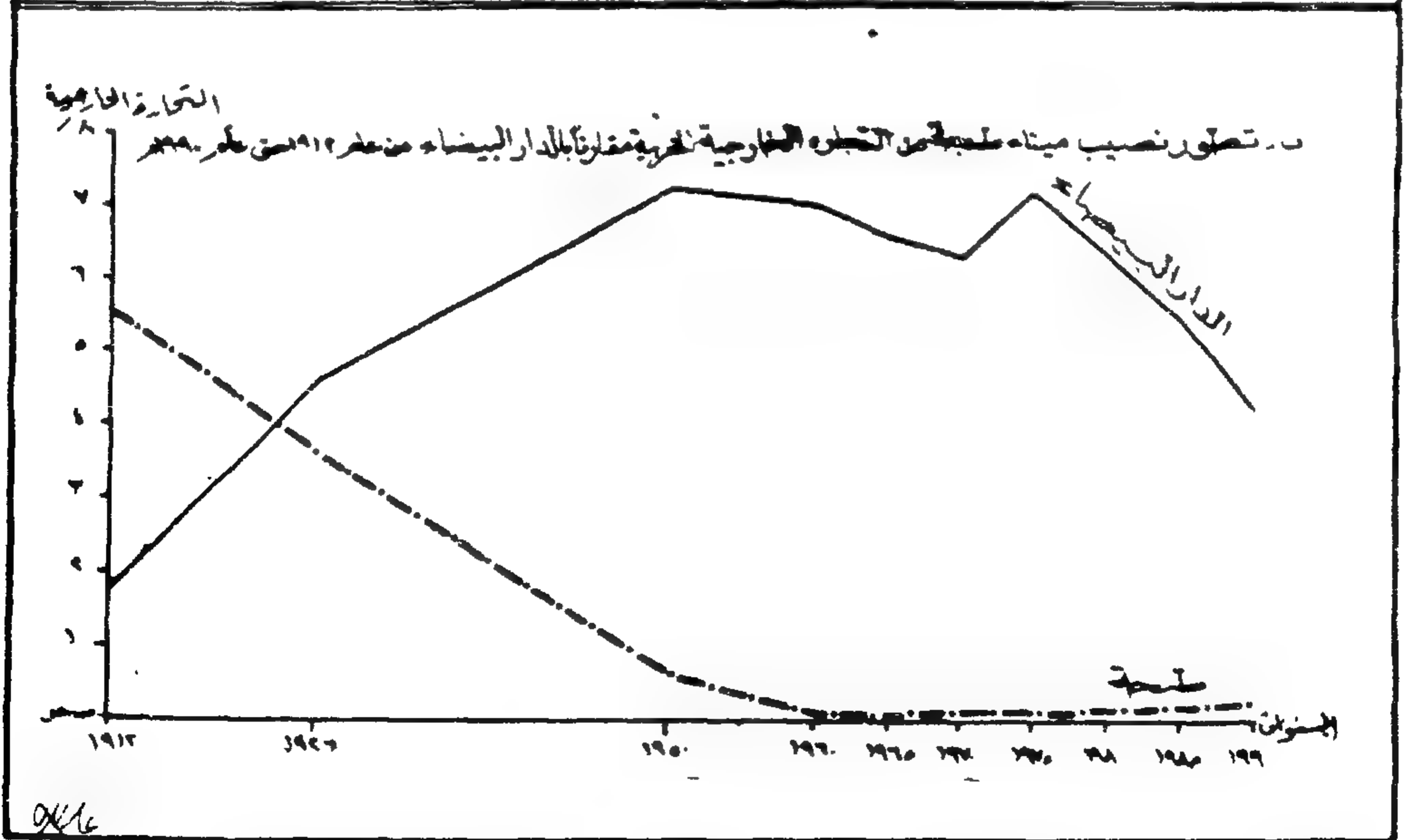
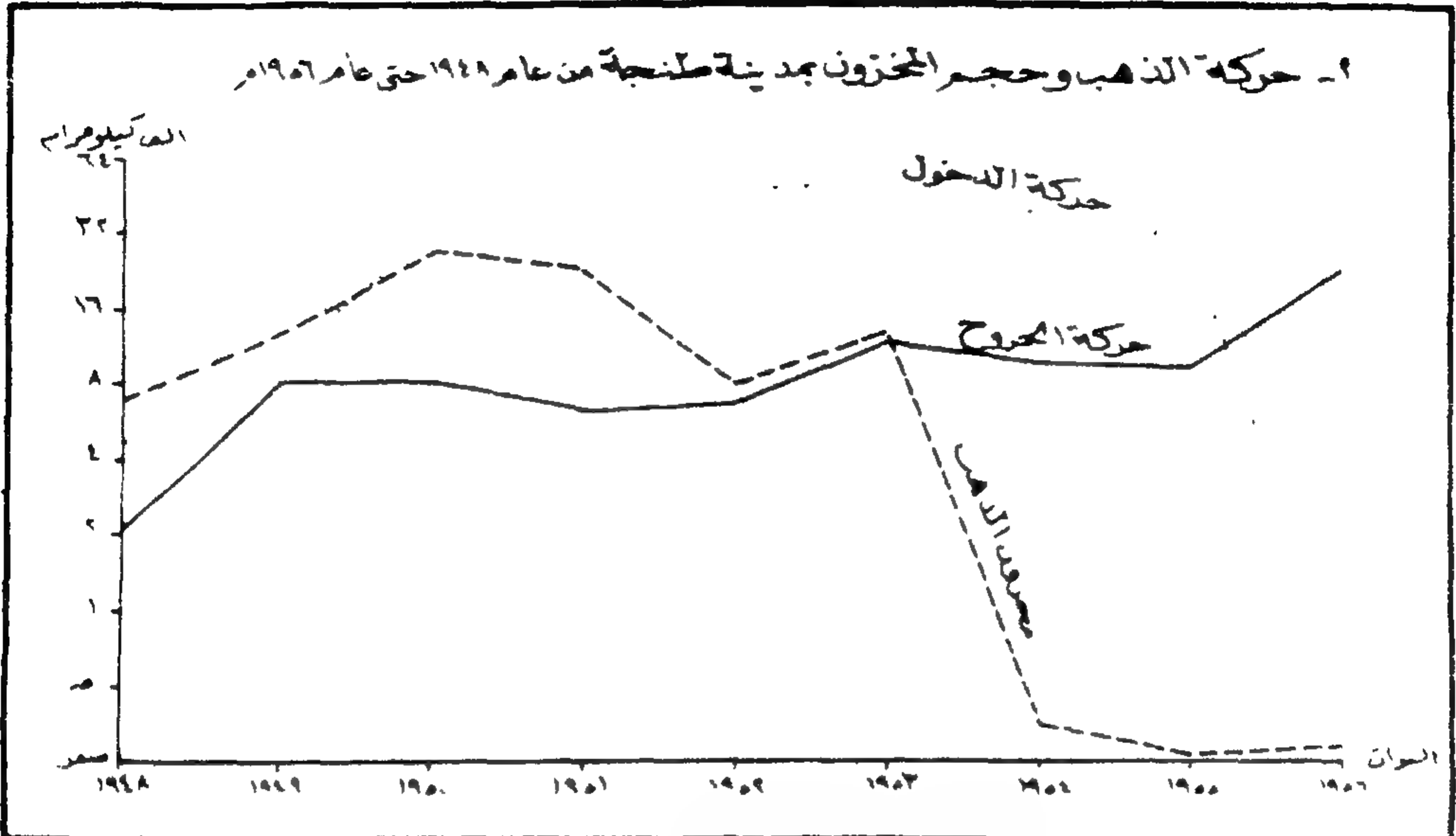
الواقع أن مشكلة طنجة بعد الاستقلال كانت عميقة ، فقد فقدت معظم المزايا المصطنعة التي تمتعت بها في

Mas, p.: (1962), op. cit., p. 153 - 155.

(١)

* وتعنى المناطق والأراضى التي تقع أمام الميناء عبر البحر والتي يرتبط بها الميناء من خلاله بواسطة الناللات البحرية عن :

حسين عبد الرزاق ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص - ٢٠٦



شكل (٣٠) تطور تجارة الذهب والتجارة الخارجية بمدينة طنجة

الفترة الدولية . وأولت ظهرها للخارج واستندارت إلى ظهورها فوجدت نفسها معزولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً عن المغرب .. ذات موضع يتميز بصعوبة اندماج مع الدولة بسرعة ، كما أن خصائصه لا تكفى لإعالة المدينة في تلك الفترة الانتقالية القاسية ، حيث تعزل سلسلة جبال الريف طنجة عن باقي المغرب ، فقد كانت تتوافق مع حدود المدينة الدولية تقريباً ، والتي كانت تفصل بين المحميات الإسبانية والفرنسية ، ولهذا كان ظهور طنجة مختلطاً مع ظهور تطوان حيث الفحص واللوكاس والعرائش وسلسلة جبال الريف ... فكان من المنطقي أن تستقطب موانئ الدار البيضاء أساساً ثم القنيطرة القطاع الجنوبي من هذا الظهير حيث موانئ الأطلنطي التي لا تستطيع طنجة منافستها وخاصة الدار البيضاء التي أصبحت المدينة الأولى اقتصادياً في المغرب في مقابل موارد طنجة التي كانت متواضعة غير كافية ، لكن يمكن تنميتها بقدر من الجهد . وحقيقة الأمر أن مشكلة طنجة كانت قد بدأت بعد عام ١٩٥٣م وخاصة فيما يخص التجارة (الاستيراد والتصدير) وتفاقمت الحالة بعد إلغاء القانون الدولي ، ثم الظهير أو القرار الملكي بإلغاء حرية التبادل بالمدينة ، فانهارت المدينة اقتصادياً ويوضح الشكل رقم (٣٠) تدهور التجارة الخارجية وتجارة الذهب التي كانت أساسية في اقتصاديات المدينة.

وقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لإمداد المدينة بالعديد من التجهيزات (البنية الأساسية) تحت إشراف هيئة الأشغال العامة منها ، تحسين الطرق وخاصة طريق الرباط ، وتطوير شبكات السكك الحديدية واستبدالها بالقطارات السريعة المريحة ، وذلك من أجل الحفاظ على السياحة ، ثم عمليات توسيع الميناء ووضع خطة لتوسيع المطار . وفي مجال الصناعة تم إنشاء العديد من المشروعات الاستثمارية حيث وضعت قوانين استثمار خاصة لتشجيع المدينة ورؤوس الأموال على الاستقرار بالمدينة ، وقد تقرر إنشاء المنطقة الصناعية الجديدة على طريق تطوان عام ١٩٦٤م ، ثم هُيئت فيما بين ١٩٦٧م - ١٩٧٧م وتمتد على مساحة حوالي ١٤٠ هكتار .

كما تقرر تشجيع السياحة بتشجيع الاستثمار السياحي في إنشاء الفنادق والمرافق السياحية ، ومن أهم المشروعات السياحية كان مشروع تجهيز خليج طنجة ، وقد بدأ في الستينات وتمتد على مساحة ٣٦٠ هكتار حول وادي ملال بطول ٣ كم على الساحل ، ويحده في الداخل الطريق الثانوي ٧٠٤ طريق سبتة^(١) ، وقد عهد به لشركة تهيئة خليج طنجة S.N.A.B.T.* ،

(Société National d'Amenagement de la Baie de Tanger).

وقد تم إجراء بعض الإضافات على ميناء طنجة بغرض رفع كفاءته فاستُكمِلت بعض المشروعات الهامة وتم إنشاء مكتب الشحن والتفريغ به عام ١٩٦٩ م . وتمتد المكتب في طنجة بنوع من التسيير الذاتي فيما يخص الشؤون المالية ومن أهم إنجازات هذه الفترة بناء مرفأ جديد يصل طوله إلى ١٥٠ م جنوب الميناء موازياً لحاجز الأمواج وذلك بإطالة الرصيف المينائي عام ١٩٥٨ م ، فأصبح طول الرصيف ٣٣٠ م في المياه العميقة ، وقد انتهت عملية بنائه عام ١٩٦٣ م . تم إنشاء رصيفين مخصصين لرسو سفن شحن الفواكه والتي يتراوح طولها بين ٨٠ : ٩٠ م . تم إنشاء رصيف خاص بالسفن ذات الغاطس الكبير يصل عرضه إلى ١٥٠ م مما أدى لتوفير مساحة أرضية مسطحة تقدر

Group huit, (1983), S.D.A.U.V.T., 1ère partie, op. cit., p75.

(١)

* سيرد تفصيل لإستخدام الأرض ووظائف طنجة في فصول لاحقة .

مساحتها بحوالى ٥ هكتار (٥٠.٠٠٠ م^٢) وأراضى أخرى .

كما تم إنشاء رصيف لرسم ناقلات البترول ، مدعم بحاجز للأمواج بين النقطتين المترتين ١٠٠٠ م و ١٠٥٠ م ، ليكون بإمكانه استقبال السفن ذات الغاطس أقل من ١٢ م وذات الحمولة ٣٠.٠٠٠ طن. كما تم مد حاجز الأمواج بمقدار ١٠٠ م فيصل طوله إلى ١٣٠٠ م عام ١٩٦٣ م ، وقد أدى هذا المد إلى الحد من خطر الرياح الشرقية التى كانت تهدد المرفأ الجديد عندما لا توقفها رأس ملاهاطا .

وقد مكنت هذه المحاولات لتوسيع الميناء من توفير مساحات من الأراضى المسطحة ومن مضاعفة عدد الأرصفة، مما مكن من إقامة عدة مخازن ومستودعات فزادت طاقة الميناء إلى ٤٠.٠٠٠ طن شهريا^(١)، شكل رقم (٢٨)، بالإضافة لما سبق ، حظيت طنجة بامتياز لإنشاء منطقة حرة (Zone Franche) بميناء طنجة لإجراء العمليات التجارية الخاصة بالسفرة الدولية. وذلك بعد صدور ظهير ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ م، وتبع ذلك مرسوم ٣٠ يناير ١٩٦٥ م ، الذى حدد الحدود الجغرافية للمنطقة، والذى ألغى الجمارك على ما يتعلق بالمنطقة الحرة ، ثم صدر قرار ٢ نوفمبر عام ١٩٦٥ م الذى حدد القانون الداخلى للمنطقة، وقد كان الهدف منها تحجراً فى بادئ الأمر ، إلا أنها تشهد حالياً نشاطاً واسعاً فى قطاع صناعة الملابس الجاهزة الذى أصبح يمثل المركز الأول دون منازع فى نشاط المنطقة^(٢) .

يضاف إلى ذلك العديد من الجهود العلمية والبحثية التى ساهمت فى وضع تصورات لتنمية الإقليم والمدينة، وكذلك وضع خطط التهيئة والتنمية العمرانية، فقد قامت وزارة التخطيط والتخطيط المدن قبل وضع التصميم التوجيهى بإجراء دراسة مسحية جيولوجية جيومورفولوجية لتساهم فى وضع أسس التطور العمرانى للمدينة ومنطقتها بأحيائها المختلفة وهوامشها^(٣) .

وقد أثبتت هذه الدراسة ما توصلنا إليه عند دراسة خصائص الموضع أى صعوبة بيئة طنجة بالنسبة لقيام المشروعات التكنولوجية والسكنية مما سيؤدى إلى ارتفاع التكلفة فى جهات عديدة .

كما بدأت الحكومة أيضاً فى وضع سياسات حضرية جديدة بعد الاستقلال من أجل إعادة تخطيط الأراضى ، وتم بالفعل وضع سياسة عمرانية جديدة لتفطية كل المساحة الحضرية التى تمت على أساس دراسة كل الجهات النمو الحضرى وبناء عليها ، تم وضع المخطط الرئيسى من أجل تهيئة الأراضى* .

إلا أن هذه المخطط كان لها مثالب عديدة ستتضح فيما بعد، ولقد انعكست المشكلة الاقتصادية والاجتماعية

(١) Ministère des travaux publics et des communications circonscription du nord, (1973), plan directeur du port de Tanger, Tanger, p.20 - 30.

Plan Directeur d'Amenagement du port de Tanger, (1991).

(٢) Province de Tanger, (1989), Monographie de la province de Tanger, Tanger, p.15 - 18.

(٣) Mas, p.; (1962). op. cit., p. 153 - 155.

* منها :

المخطط الحضرى والبحث الحضرى ١٩٥٨

- Inspection D'urbanisme de la province de Tanger, (1958) Enquete urbains, Tanger.

- Plan de Zoning et d'amenagement general de la ville de Tanger, 1963.

- S.D.A.U.V.T., (1983).

والسياسة التي عانت منها طنجة بعد الاستقلال بشكل واضح على النسيج الحضري للمدينة وتوسعها ومحاوري هذا التمدد والتوسع الحضري الذي اتخذ أشكالاً واتجاهات خالفت المتوقع له في التصميم التوجيهي لسنة ١٩٦٣ م ، الذي توقع نمواً للمدينة تجاه الشرق مع شاطئ الخليج . إلا أن نمو المدينة وتدفقها الحضري اتخذ الاتجاه الجنوبي والجنوبي الغربي وما زال هذا الاتجاه يجذب نمو المدينة أكثر من غيره*.

لما هي إذن ضوابط وآليات هذا النمو، وما هي محاوره وخصائصه خلال الفترة الأكثر حداثة من الاستقلال وحتى تسعينات هذا القرن العشرين ؟

لقد أدت محاولات تنشيط المدينة اقتصادياً (في قطاعات الصناعة والسياحة والتجارة .. إلخ) ، إلى هجرة داخلية كبيرة صوب طنجة ، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية الكبيرة مما أدى إلى تفاقم مشكلة السكن وظهور توسع كبير بالمدينة في اتجاهات عديدة . وقد ساهم في حل مشكلة السكن مؤقتاً وجزئياً رحيل عدد كبير من أفراد الجاليات الأجنبية . وقد تأثر قطاع التشييد والبناء بانهباء اقتصاد المدينة. ثم وضعت سياسة حضرية لوضع خطط لتهيئة الأراضي تعمل على الاستفادة من الأساليب التي كانت تتبعها الإدارة الدولية، ومن ثم لم يحدث تغيير جذري في خصائص البنية الحضرية التي ميزت المدينة خلال الفترة الدولية والتي ظلت قائمة. بل أصبحت تتحكم في توسع المجال الحضري للمدينة بأكمله، بل وفي تخطيطه فيما بعد ، وظل التوسع العمراني يتسم بالتمييز الاجتماعي المكاني ، حيث ظلت الفروق بين الأحياء قائمة ، بل تشعبت هذه الفوارق وتعددت ، بتعدد الشرائح والطبقات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة إلى المدينة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المدينة أيضاً ، حيث استعمرت عزلة المدينة الأوربية عن الضواحي الهامشية الفقيرة^(١) ، إلا أن أسباب هذا الفصل قد تغيرت بعد الاستقلال عنها قبل الاستقلال ، فقد كان الفصل سابقاً على أساس عرقي - مكاني واجتماعي - مكاني حيث كان يتم وفق قواعد اجتماعية عرقية معينة، لكن الوضع الحالي بالنسبة للحفاظ على هذا الفصل ، يقوم على أساس اجتماعي - مكاني « سوسيو - مكاني » قوامه مستوى التدخل وطبيعة العمل ، ومتغيرات عديدة أخرى ترتبط بسلوك المهاجرين ، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية . ومع كثرة المشكلات والمخاطر بدأت الحكومة مع نهاية السبعينات في تنفيذ مشروعات إسكان تهدف إلى خدمة أكبر عدد من الفئات الاجتماعية المختلفة ، فوجهت المشروعات بصفة خاصة إلى الفئات المتوسطة والفقيرة، فبدأ العمل على إزالة مدن الصفيح سواءً عن طريق إنشاء مساكن في نفس موضعها وتجهيتها ، أو عن طريق إنشاء أحياء جديدة ونقل سكان مدن الصفيح إليها**.

ويعترض النمو العمراني للمدينة عدة مشكلات أهمها عدم تناسب الحدود الإدارية للمدينة مع حدودها العمرانية أو الجغرافية وكذلك مشكلة الوضع العقاري بالمدينة ومنطقتها^(٢) .

ويذكر صبحي عبد الحكيم « أن أبرز الصعوبات التي تواجه أي باحث جغرافي . أن تكون الحداثة الإدارية غير

Temsamani, K. M.; (1983), op. cit., p. 24.

(١)

Group huit, (1983) S.D.A.U.V.T., 1ère partie, op. cit., p.61.

(٢)

* سيرد تفصيل لذلك في الفصل الخاص بالسكن.

** سيرد تفصيل لذلك عند دراسة تركيب المدينة الداخلي وكذلك عند دراسة السكن بالمدينة .

بمنطقة مع الحدود العمرانية . فالمعروف إن جميع البيانات أو الإحصاءات الحكومية التى تمثل مصدراً أساسياً من مصادر البحث لا تعترف إلا بالحدود الإدارية ^(١) ، وهى مشكلة كبيرة بالفعل بالنسبة لدراسة طنجة حيث تمثل الكتلة المبنية حالياً خارج المدار الحضرى مساحة كبيرة من المدينة . ونسبة كبيرة من عدد سكانها ، وعدداً كبيراً أيضاً من الأنشطة وخاصة بعد تهيئة المنطقة الصناعية والسياحية ... إلخ .

لقد أوضحت دراسة توسع مدينة طنجة منذ خروجها عن أسوارها وحتى عام ١٩٦٠ م تميز المدينة بتوسع فوضوى متشعبة ، حيث كان التدفق أو الانتساح الحضرى لطنجة يتم على حساب الدواوير الريفية أو شبه الحضرية . تتحكم فيه ضوابط عديدة ، تمثل فى نفس الوقت آليات للنمو والتوسع تحدد شكله ومساره ، وتبعد بالمدينة عن الشكل المثالى أو المتبع (شكل رقم ٣١) .

وإذا كان من أهم خصائص توسع المدينة حتى ١٩٦٠ ذلك الانتشار المفرط (la diffusion demesurée) الذى كان محصلة للاندفاع المدينى بطنجة والذى تمثل فى طفرة إنشائية ذات أثر بالغ على النسيج الحضرى للمدينة (du tissu urbain) وعلى كثافته حيث توسعت المدينة فى اتجاهات عديدة ومستويات سكنية مختلفة ، كما ظهرت لأول مرة مدن القصدير فى طنجة . فقد استمر منوال التدفق الحضرى (le deferlement urbain) بعد عام ١٩٦٠ م فوضوى (anarchique) ومشتتاً وغير مراقب (incontrôle) من طرف السلطات خاصة خلال العشرين عاماً الماضية . فازداد النطاق المبنى للمدينة تشتتاً وفى نفس الوقت مُحدداً (limitée) فى الاتجاه الجنوبى ، يوضح ذلك تتبع توسع المدينة من خلال الصور الجوية لمدينة طنجة وهوامشها لأعوام ١٩٦٣ م ، ١٩٧٣ م ، ١٩٨١ م ، ١٩٨٩ م ، وكذلك خرائط التصميم الحضرى (Plan urban) أو خطة المدينة لسنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٤ م ، ١٩٨٩ م التى أمكن من خلالها تتبع توسع المدينة ، واتجاهات محاوره ، وكذلك أنماط السكن المختلفة والمرتبطة بكل فترة منذ استقلال المدينة وحتى عام ١٩٩٢ م حيث أجريت الدراسة الميدانية للمدينة* ، وقبل استعراض المحاور التفصيلية لنمو المدينة خلال فترات متعددة منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن يمكن التعرف على ضوابط وآليات هذا النمو العمرانى.

٢ - آليات النمو العمرانى وخصائصه:

(أ) تمثل ضوابط الموضع فى طنجة أحد المحددات الهامة فى إعطاء المدينة شكلها المميز باستطالتها وتقدمها (Elongation) صوب الجنوب خاصة ، وتوسعها (Extention) صوب الأطراف بصفة عامة . إذ تتوزع المناطق المرتفعة ذات الإرتدادات الشديدة أكثر من ١٥ ٪ فى الشرق حيث كتلة المنجرة وفى الغرب حيث كتلة كيب سبارتل، لذا لم تجد المدينة متسعاً للنمو إلا فى الحوض السهل بينهما ، أى سهل الفحص ، وامتداده فى الجنوب الغربى حيث سهل بو خالف - بوكدور ، ذلك رغم صعوبة هذا الموضع أيضاً بسبب انتشار التلال ذات الارتفاع والانحدار فى الجنوب ، وفى الجنوب الشرقى والغربى ، وتعرض هذه المناطق لفيضانات الأودية مع صعوبة البيئة الناتج عن طبيعة التكوينات الصخرية غير المنفذة للماء وتعرضها

(١) عبد الحكيم ، صبحى ، (١٩٥٨) ، مدينة الإسكندرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ص ٩ .

* لقد تم الحصول على هذه الصور والخرائط من طنجة والرباط بصعوبة بالغة وبأسعار مرتفعة جداً وخاصة الصور الجوية والخرائط الحديثة

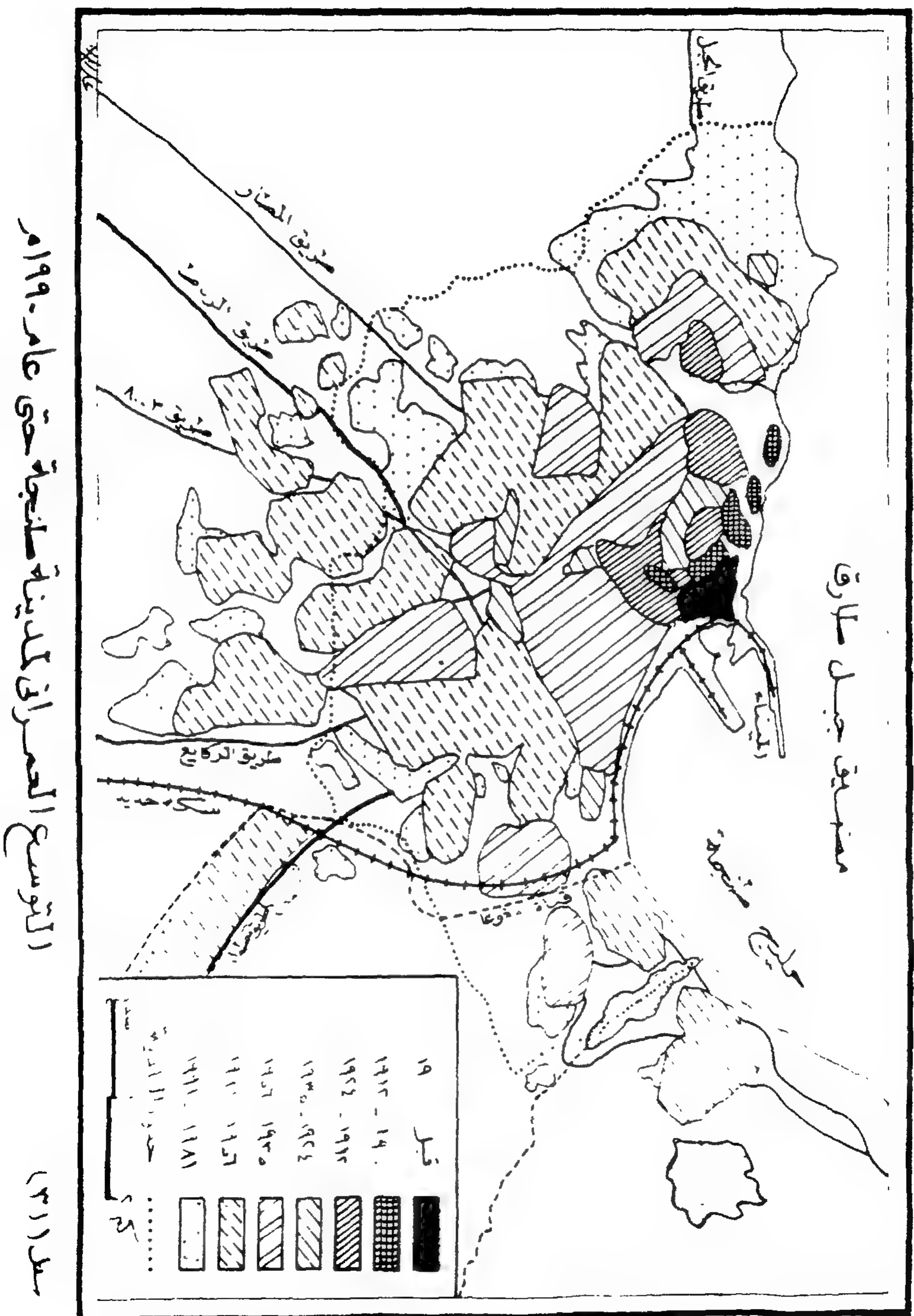
للالتهراء - كما أوضعت دراسة الموضع فى طنجة - وقد شجعت المناطق ذات الانحدار الأقل من ١٥٪
 - فى الفالب - على التوسع فى هذا الاتجاه، بينما يوضع تحليل الصور الجوية الحديثة نمواً للسكن
 العشوائى وغير القانونى على مناطق ذات انحدار كبير يربو على ٢٠ ٪ مثل حومة بن ديبان الجنوبية
 (بهر الشفا والرسي) خارج المدار الحضري وغيرها*. يمكن الرجوع إلى شكل رقم (١٠) ورقم (١١))
 الكتف والانهدار) لتابعة ذلك .

(ب) قتل العوامل البشرية ضوابط لا تقل أهمية عن الضوابط الطبيعية إن لم تتفوق عليها فى بعض الأحيان
 بطنجة إذ ساهمت فى تدعيم اتجاه النمو صوب الجنوب أهمها انفلاق المدينة أمام التوسع الحضري
 السكتى على طول الشاطئ الغربى على المضيق وظهيره فى الجبل والجبل الكبير غرب وادى اليهود ،
 حيث ثبلات حى الجبل ذات المساحات الكبيرة والكثافة المنخفضة، وبذلك كان هذا النمط من السكن أكبر
 مستهلك للبيئة الطبيعية فى طنجة ، وقد بدأ هذا الاتجاه قبل الاستقلال أى خلال الفترة الدولية ومن
 قبلها كما اتضح وازداد بعد الاستقلال بإنشاء مزيد من الثبلات ، والقصور التى يمتلكها الأمراء والملوك
 العرب ،والتي شاهدت الباحة مساحتها الهائلة فى تلك المنطقة**، حيث استهلكت عشرات الهكتارات،
 ويعتكر نفس الوضع على الساحل الشرقى أى شاطئ الخليج حيث مشروعات القطاع السياحي لخليج
 طنجة (La Zone touristique de la baie de Tanger) (S.N.A.B.T.)، الذى يمتد على مساحة
 ٣٥٠ هكتار بالإضافة لارتباط كل من وسط المدينة (بمعناه الواسع) وشاطئ الخليج من مشروع خليج
 طنجة حتى المدينة العتيقة ، بمستويات معيشية مرتفعة وانتشار نمط العمارات فى السكن بينما الأغلبية
 العظمى من طالبى السكن فى سنوات ما بعد الاستقلال وحتى الوقت الراهن تتركز فى المهاجرين الفقراء
 النازحين من الأرياف والمدن الصغيرة الأخرى الذين جذبتهم الأنشطة الاقتصادية المستحدثة فى طنجة
 وطردتهم من ديارهم عوامل طرد عديدة أهمها ظروف الجفاف التى حلت بالبلاد فى العقود السابقة وفقر
 البيئة الجغرافية لشمال المغرب خاصة.

(ج) توضح الصور الجوية الحديثة*** أن التوسع السكتى الجنوبى والجنوبى الغربى والشرقى للمدينة يتميز
 بسيادة العشوائية وتدنى المستوى معمارياً واقتصادياً بالإضافة إلى وجود أنماط أخرى أكثر تنظيماً ذات
 مستوى معمارى واقتصادى أفضل، تنتشر حول الحدود الإدارية داخل المدينة وخارجها خاصة فى الاتجاه
 الجنوبى ، الذى يكاد يظهر وكأنه مدينة أخرى مفصولة عن المدينة الحديثة الأوربية بواسطة طريق الرباط
 وامتداده فى شارع مولاي إسماعيل أى منطقة وادى السوانى خاصة فى الصور الجوية التى تمثل العقود
 التالية للاستقلال وتمثل البؤر العمرانية المنتشرة فى ضواحي طنجة شكلاً من أشكال ضواحي المهاجر

* سيرد تفصيل ذلك فى الفصل الخاص بالسكن .

** أثناء الدراسة الميدانية بطنجة من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٩٢ .



(النوم) (Les quartiers dortoir) حيث تفعلقر إلى معظم التجهيزات العامة (الخدمات العامة والإنتاجية) وذلك حتى قبل سنوات قليلة حيث بدأت سلطات طنجة فى تزويدها ببعض المرافق والخدمات فى إطار عملية تحسين السكن غير اللاتق بطنجة* . من الواضح أن النسيج الحضري لطنجة ظل متميزاً بخاصة الازدواجية الحضرية التى ميزته قبل الاستقلال وتفاقت بعد الاستقلال بسبب النمو العشوائى للضواحي وأطراف المدينة.

من الخصائص الهامة التى تميز النمو العمرانى لطنجة فى هذه المرحلة ذلك التداخل الواضح بين الوحدات الصناعية والسياحية وانتشارها فى هوامش المدينة الريفية فكانت عاملاً من عوامل تشتت عمران المدينة واستهلاكها لبيئتها وإقليمها .

يرجع كل ذلك إلى عدم التخطيط العمرانى الشامل كما يرجع إلى التخطيط الجزئى للمدينة مما أدى إلى انسياع أو تدفق حضري مدمر لأراضيها الزراعية القليلة فى الأصل ، كما حده شكلها وامتدادها ، وبما بلغت الانتباه عند تحليل الصور الجوية والمخارط الخاصة بتلك الفترة أن سمة التشتت لا تميز نمو وتوسع هوامش المدينة فقط بل نجدها ظاهرة واضحة تماماً فى قلب المدينة ووسطها أيضاً حيث تنتشر الأراضى غير المبنية - (Les Terrain non batis) ، كما تنتشر هذه الظاهرة أيضاً على مستوى التجمعات السكنية والمبنية فى طنجة بشكل عام ، مما يؤكد أن الوضع العقارى بمشكلاته المتعددة فى طنجة ما زال يمثل أحد آليات النمو العمرانى الهامة كما تعبر عن آثار الفترة الدولية ويوضح الشكل رقم (٣١) النمو العمرانى لطنجة قبل سنة ١٩٦٠ وبمدها .

(د) يمكن تحديد مشكلات طنجة العقارية فيما يلى : (كما يوضح الشكل رقم (٣٢) الوضع العقارى الحالى لمدينة طنجة) .

مشكلة الأراضى غير المبنية (Les Terrains non batis) يرجع وجود الأراضى الكثيرة غير المبنية داخل الكتلة المبنية للمدينة وخارجها إلى أملاك الأجانب الذين تركوا المغرب ، وقد قدرت هذه الأملاك الخاصة بالأجانب بحوالى ٢٥ ٪ من جملة الأراضى ، وحوالى ٥٠ ٪ من أراضى وسط المدينة كما يمتلك اليهود نسبة كبيرة من هذه الأراضى ، ومنهم أيضاً من هاجر من المغرب^(١) ، وبالتالى فإن احتمال بيع هذه الأراضى ضعيف ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الأراضى لها أثر كبير فى تقاوم عملية المضاربة العقارية .

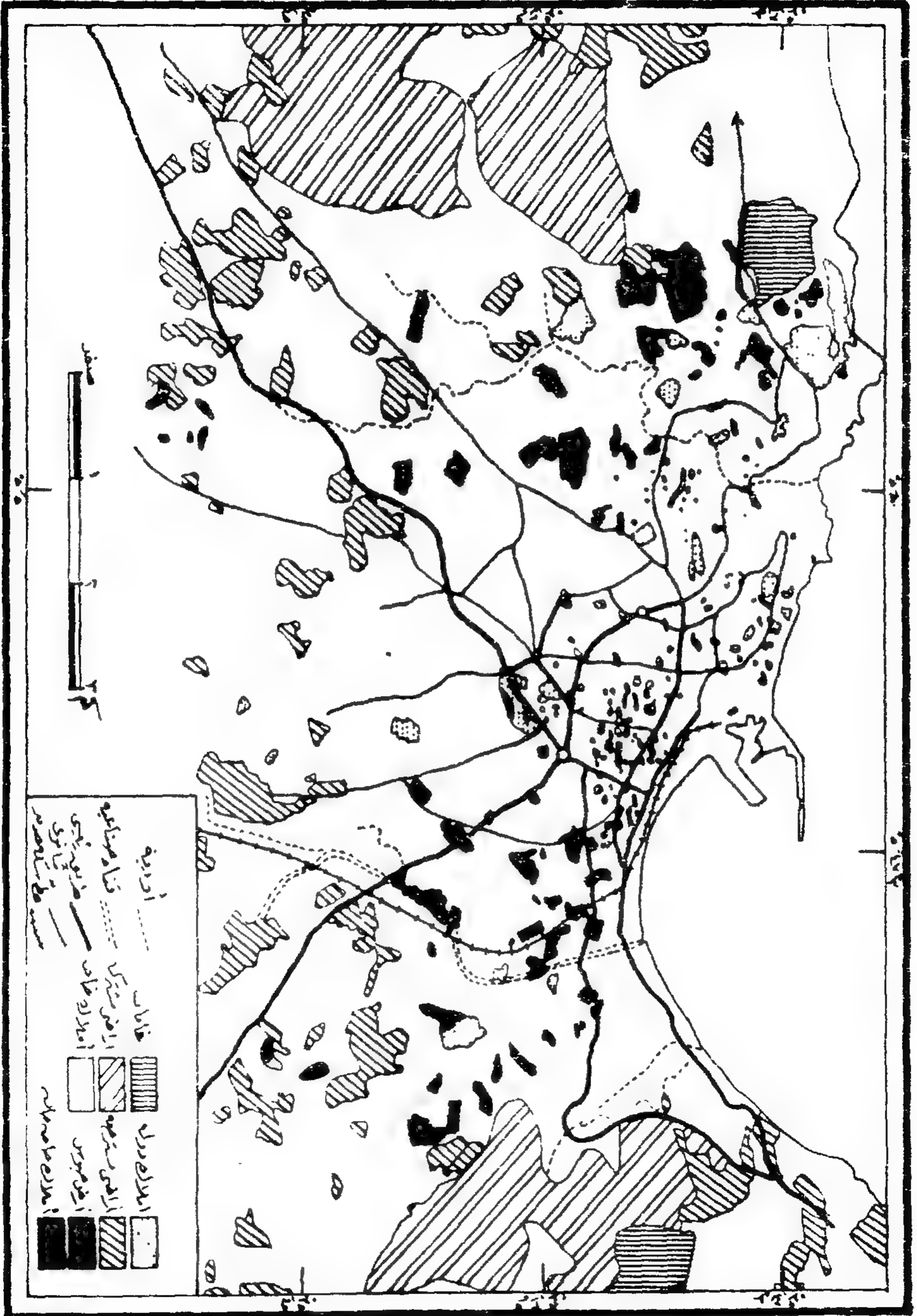
من المشكلات العقارية الأخرى ضياع الأراضى المشتركة الجماعية (Deperdition des Tere Collec-tive) التى تمثل مساحات كبيرة لها أهمية كبرى فى تنظيم المدن حيث أدى غياب قانون وحدود واضحة لذلك إلى انتشار ظاهرة التملك غير القانونى (وضع الهد) لهذه الأراضى ، خاصة فى جماعة العوامة** جنوب طنجة خارج الدار الحضرية التى تعرضت لتدفق حضري من المدينة ، حيث لا يمكن تسجيلها ، بينما فى جماعة إكزنابة غرب

S.D.A.U.V.T., op. cit., p.65 - 68.

(١)

* محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلوانى مندوب وزارة السكنى بطنجة فى أول نوفمبر ١٩٩٢ سيورد تفصيل لذلك فى إطار موضوع السكن بطنجة .

** جماعة ريفية حسب التقسيم الجماعى والإدارى بالمغرب وتقع ضمن عمالة (إقليم) طنجة وكذلك جماعة إكزنابة ... إلخ



شكل (٢٢) الحالة الاقتصادية بمنطقة عام ١٩٨١
 S.d.a. u. V.T. و (١٩٨٣) cit. المصدر

طنجة، يمكن تسجيل هذه الأراضي وفقاً لإجراءات خاصة قائل ما تم استخدامه في ضم الأراضي الريفية للمدينة . مشكلة تخصيص الأراضي المسترجعة أو المستردة (Privatisation des Terres Récupérées) والتي مازالت تحدث كثيراً في المنطقة الممتدة جنوباً . حيث من الضروري أن تتدخل السلطة لإيقاف عملية إعادة التخصيص السريع للأراضي الذي يتم بشكل غير قانوني بعد أن استردتها الدولة .

مشكلة المضاربة العقارية (La spéculation Foncière) الناجمة عن الأوضاع العقارية السابقة والناجمة أيضاً عن زيادة الطلب على الأراضي بسبب الزيادة الديموجرافية الكبيرة للمدينة، وتعد المضاربة العقارية من أهم ميكانيزمات أو آليات هذا التوسع والتشتت العمراني الذي يميز النواحي العمرانية للمدينة حيث تمثل أحد المفاتيح الهامة لتفسير هذه الظاهرة أو المشكلة. ويؤكد هذا الارتفاع المتواصل في أسعار الأراضي الفضاء (terrains inoccupés)، الذي أدى إلى بناء المساكن الاقتصادية والاقتصادية جداً أو (كسبراطا كما يطلق عليها في طنجة) في الهوامش (dan la peripherie) التي ترجع سهولة حيازتها في طنجة إلى زيادة الطلب عليها ، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على أراضي وسط المدينة ومركزها أيضاً ، فلأولى طالبوها وللثانية يريدوها أيضاً . وكما تنتشر هذه الأراضي داخل المدينة إلى جوار المدار الحضري تنتشر أيضاً خارجه .

ولاشتمال المضاربة العقارية في طنجة أسبابه العامة والمتغيرة حسب معطيات كل فترة . ومن أهم أسباب شدة المضاربة العقارية في طنجة الوضع العقاري السابق من أملاك يصعب انتقالها لأنها مملوكة لأجانب أفراد أو شركات أو أراضٍ « حبوس أو أحباس » ، أو أراضٍ من أملاك الدولة ، أو غابات .. إلخ ، وبالتالي عدم وفرة الأراضي المتاحة للتداول بالبيع والشراء . شكل رقم (٣٢) .

بالإضافة إلى زيادة الطلب الناتج عن الهجرة الريفية والحضرية إلى المدينة وإلى هوامشها ، والناتج أيضاً عن رغبة نسبة كبيرة من سكان المدينة نفسها في اقتناء أراضٍ وبناء مسكن يمتلكونه في الهامش أفضل من الإيجار داخل المدينة.

وقد استغل المضاربون الطلب على الأراضي ورفعوا أسعارها ، كما عرضوا أراضٍ لبناء مساكن غير قانونية بأسعار معقولة مخالفة للقوانين في ظل عدم المراقبة العقارية المحكمة من حيث تسجيل هذه الأراضي ، وخاصة في الضواحي البعيدة وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلة سياسة غرض الطرف من قبل السلطات ، والتي إستمرت فترة طويلة نظراً للحاجة الشديدة إلى السكن من قبل النازحين ، والواقع أن أسعار الأراضي في الهوامش لم تظل معقولة بل وصلت إلى مستوى مرتفع بالإضافة إلى ميزة إمكان تقسيمها إلى قطع صغيرة ، كان لذلك أثره في تشجيع النمو العشوائي غير القانوني للمدينة* ، كما أصبح معوقاً لعملية تنظيم المدينة وإعادة تخطيطها .

وببدأ السكن الهامشي عادة بسكن الصفيح انتظاراً لرد فعل السلطات ولقلة الإمكانيات ثم يُشرع بعد ذلك في تحويل سكن الصفيح إلى سكن مبنى. ومع الشروع في بناء منطقة ما يُشرع في بناء مسجد بمئذنة أو بدون ، وذلك لما يوفره المسجد من حماية لسكان الحومة* ، وهي بالنسبة لهم حماية مزدوجة تتمثل في الحماية من الهدم المحتمل حدوثه من طرف السلطات ، وحماية معنوية من مخاطر الانحراف التي تهدد مجتمع أصحاب الأصول الريفية القبلية

* سيرد تفصيل له ضمن دراسة السكن

والهوامش

ذات التقاليد والسلوكيات الملتزمة خاصة في مراحل الهجرة الأولى وقبل الاندماج الكلى في المجتمع الحضري للأجيال التالية .

وعلى سبيل المثال قُدرت المساكن ذات الأصل التصديري بنسبة ٩٢٪ من مساكن حومة بنى ديهان (خارج المدار الحضري) في سنة ١٩٩٢ وفي عام ١٩٨٣ م لم تمثل المساكن المبنية في الحومة سوى نسبة ٧.٠٪ (١١) . كما ترجع المضاربة العقارية وارتفاع أسعار الأراضي في طنجة إلى عدة عوامل أخرى أهمها العمالة المغربية أو الطنجية المهاجرة إلى الخارج وخاصة بلجيكا وفرنسا ، حيث استثمرت هذه الفئة جزءاً من مدخراتها في قطاع التشييد والبناء في طنجة ، وقد ظهرت أحياء جديدة كاملة تخص هذه العمالة المهاجرة أهمها وأسبقها أحياء بلجيكا ولا لا الشافية غرب السواني . ثم أحياء الإدريسية الأول والثاني بين طريق تطوان وبنى مكادة جنوب* المدينة ، وما زال التشييد والبناء مستمراً في هذه الأحياء وغيرها التي لم تظهر إلا في الصور الجوية والخرائط التي ترجع إلى العقدين الثامن والتاسع** ، حيث تمثل في معظمها أنماط اقتصادية تنتمي إلى السكن التقليدي المغربي الحديث . كما أدت المشروعات الاقتصادية الكبرى التي نفذت بالمدينة بهدف تنشيطها بعد انهيار النظام الاقتصادي الحر بها إلى استهلاك مساحات كبيرة من هوامش طنجة ، بينما تتميز في نفس الوقت بضعف نسبة الإشغال وخاصة خلال السنوات التالية لإنشائها (١٢) ، وإن أظهرت الصور الجوية الحديثة ارتفاع هذه النسبة في المنطقة الصناعية على طريق تطوان وكذلك بمنطقة خليج طنجة السياحية وإن كان بدرجة أقل كما أدت هذه المشروعات والتجهيزات السياحية والصناعية إلى زيادة الطلب على الأراضي كما أدت إلى انتشار العمران في مواضعها وقرباً منها بسبب فرص العمل وعامل الوفورات الخارجية وتداعى الوظائف ، فرفعت أسعار الأراضي الزراعية التي تحولت إلى سكن حضري أو شبه حضري ، حيث تقع بعض المناطق السياحية الهامة خارج الدار الحضري ، وكذلك المناطق الصناعية على طرق تطوان والرباط والمطار . ويضاف إلى ما سبق عامل النقل الجماعي*** الذي ساعد على الانتشار العمراني الهامشي . حيث ساهم في انتشار ضواحي النوم أو المهاجع على الطرق الطويلة مما أدى إلى ظهور بؤر سكنية هامشية جديدة ، وكذلك ساهم في رفع أسعار الأراضي (١٣) .

ويوضح الشكل رقم (٣٣) أسعار الأراضي حسب مصلحة التسجيل والدمغة (المحافظة العقارية) ومن خلال أسعار سمسرة الأراضي عام ١٩٨١ م طبقاً لدراسة مجموعة الثمانية ، ويظهر منه التفاوت الكبير في الأسعار بين المصلحة والسمسرة وما زالت أسعار الأراضي في زيادة كبيرة* .

(١) معاهدة شخصية مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكنى في طنجة ، نوفمبر ١٩٩٢ .

(٢) Boulifa, Ab.: (1983). Mutations et organisation D'un espace peri - urbain: les Fahs de Tanger et ses Bordures (le Tangerois). Doctorat de 3ème cycle, uni. de poitiers, p.162 - 165.

(٣) Boulifa, Ab.: (1983). op. cit. , p.163

* معاهدة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمي مدير قسم التعمير بعمالة إقليم طنجة في نوفمبر ١٩٩٢ .

** وقد لوحظت في الدراسة الميدانية ولها صور

*** ويقصد به النقل والواصلات بين مدينة طنجة والجماعات الريفية أو الحضرية بالعمالة أو ما يجاورها .

٣ - المساحة المبنية ومجاور النمو العمراني :

(أ) يرتبط بما سبق تطور المساحة المبنية التي تعبر عن عملية التوسع العمراني المكاني التي شهدتها المدينة بعد الاستقلال . لقد تعرض توسع طنجة بعد الاستقلال لدرجة من التباطؤ تعبر عنها النسب والأرقام التي انخفضت عن مستواها المسجل في عام ١٩٥٦ ، حيث بلغت المساحة المبنية (طبقاً لمساحة السقوف المشيدة) ١٢١ ٦٨١٢١ م^٢ ، وكان الانخفاض ملحوظاً منذ ١٩٦٠ فكانت المساحة المشيدة تمثل ٤١ ٪ ، ٤٤ ٪ ، ٣٥ ٪ ، ٦٠ ٪ ، ٥٤ ٪ ، لسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤^{***} على التوالي من جملة المساحة المشيدة عام ١٩٥٦ ، وكان ذلك محصلة طبيعية لما أصاب طنجة من انهيار اقتصادي كان له أكبر الأثر على قطاع التشييد والبناء الذي كان يمثل أهم قطاعات نشاط المدينة قبل الاستقلال ، ويوضح الشكل رقم (٣٤-أ) مساحة السقوف المبنية^{****} منذ عام ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠ ، وباستقراء الشكل يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

أخذت المساحة المبنية في الارتفاع بصفة عامة بداية من عام ١٩٦٩ ، ولم تنخفض المساحة عن مستوى ١٩٦٩ خلال الفترة التالية وحتى ١٩٩٠ رغم ظهور بعض السنوات التي تميزت بانخفاض ملحوظ في مساحة السقوف المشيدة خاصة سنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ كما يوضح الشكل أيضاً أن سنوات الذروة كانت خلال سنوات ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ ثم سنة ١٩٨٢ ، ثم بداية ارتفاع متواصل من ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٠ .

يمكن تعليل عملية الزيادة المستمرة في النشاط الإنشائي ومساحته إلى عدة أسباب ذكرت من قبل ولعل أهمها ازدهار التجارة والسياحية والصناعية منذ عام ١٩٦٨ ، وبالتالي زيادة عدد المصانع والفنادق والمتاجر والمساكن كرد فعل لمحاولات الإصلاح الاقتصادي السابق ذكرها وبالإضافة إلى النمو السكاني . ومع بداية ١٩٧٣ ازدادت المساحة المبنية كل عام وكانت موجهة منذ بداية تلك الفترة إلى إنشاء سكن اقتصادي ، إرتبط أساساً ببداية توظيف رؤوس أموال العمالة الطنجية والمغربية المهاجرة إلى الخارج في عمليات إنشائية ينتج عنها إنشاء أحياء كاملة خلال ذروة النشاط الأولى أعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وكذلك استمرارها بعد ذلك وخاصة في العقد الأخير . أما انخفاض الحماس النسبي في حركة البناء والتشييد بعد عام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٤ فقد كان انعكاساً لما وضعته الحكومة من قوانين وقواعد بهدف تقنين عملية امتلاك الأراضي ، كما كان المناخ الاقتصادي العام سبباً في حالة الركود النسبي مع بداية ١٩٧٨^(١) ، وإن ظل معدل البناء أكثر من ضعف ما كان عليه ١٩٦٥ .

وقد عاودت حركة البناء ارتفاعها المتواصل حتى ١٩٩٠ ، كما أنها ما زالت مستمرة يلاحظها المتجول في مدينة طنجة بسهولة وعلى كل المستويات الفاخرة والاقتصادية ، المخططة والعشوائية أو العشوية القانونية وغير

Temsamani, K. M.; (1983), op. cit., p.24.

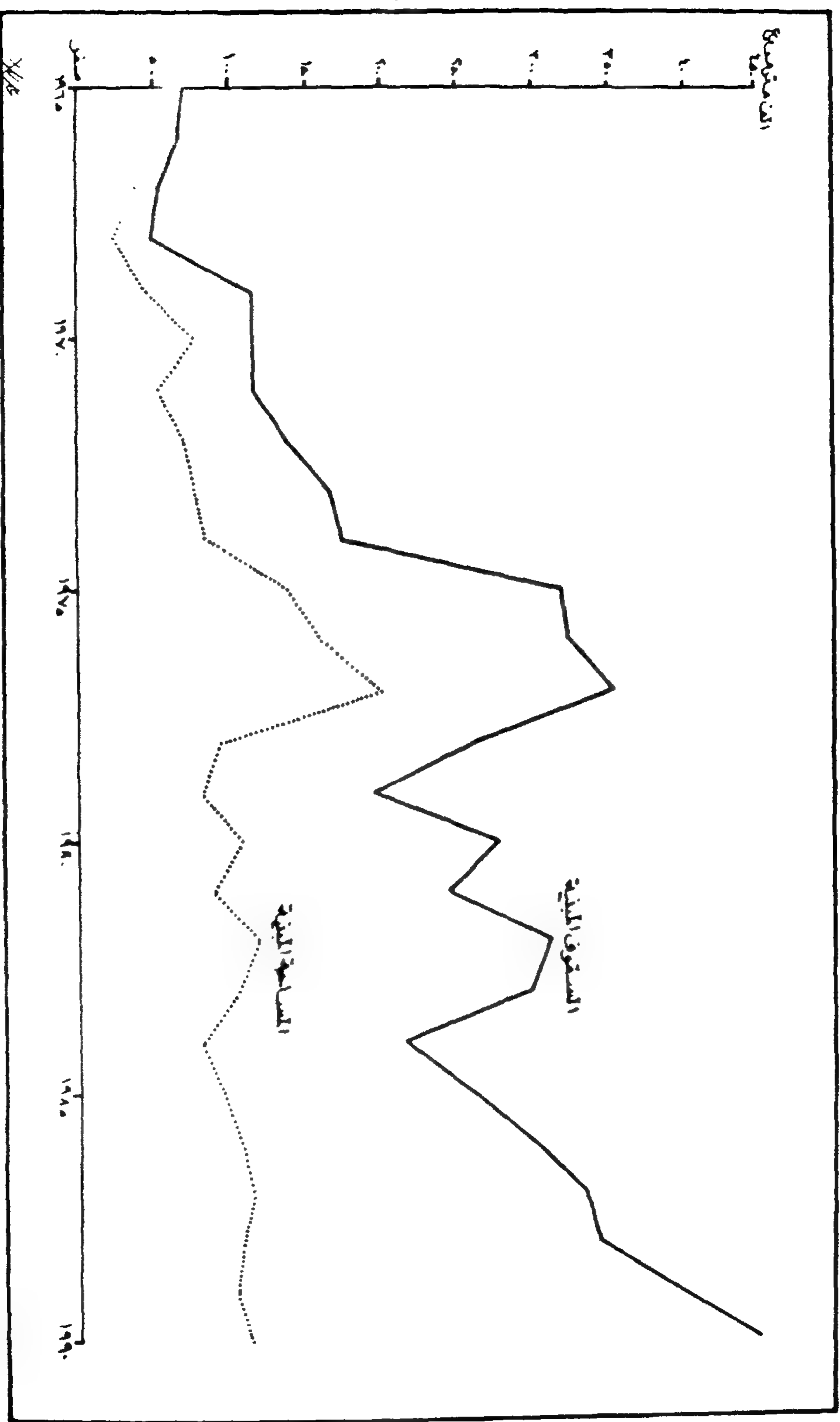
(١)

* محادثة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمي مدير قسم التعمير بمحالة إقليم طنجة في نوفمبر ١٩٩٢ . كما سهره تفصيل لذلك عند دراسة مستقبل المدينة .

** حسب تقدير كلود فيرديجو ، والتصميم الحضري ١٩٥٨ .

*** لم تظهر طنجة في التعدادات والنشرات الإحصائية إلا سنة ١٩٦٥ . خاصة فيما يخص الأرقام الخاصة بالبناء وخلافه .

**** مساحة السقوف وتضم إلى جانب المساحة المبنية مساحات سقوف الطوايق الأخرى التي تكون نفس البناية . حسب التعريف الوارد بالنشرات الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط - مديرية الإحصاء .



شكل (٣٤) المساحة المبنية ومساحة المستوفى المبنية مستقياً في بلدية حانجبة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠ م

القانونية* . تعللها ظوابط وآليات التوسع العمرانى والحضرى السابق وخاصة الهجرة إلى طنجة ، وغزو قطاع الصناعة بها ، ورؤوس أموال العمالة المهاجرة .

ومن الأسباب الأخرى غير المصرح بها علناً أن عملية التشييد الهائلة فى طنجة خاصة فى العقد الأخير ، والملاحظة فى تشييد المباني من الأنماط الفاخرة من نط العمارات والقيلات ، وكذلك السكن المغربى ، تأتى فى إطار تبييض الموارد المالية الضخمة الناجمة عن الأنشطة السرية كالاتجار فى المخدرات (التى تزرع فى جبال الريف) وتسوق وتنقل عبد المضيق إلى أوروبا ، وكذلك تأتى من نشاط التهريب من سمرة وعبر المضيق** . والذى يضر باقتصاد طنجة والمغرب كثيراً.

ولاتعبر الأرقام السابقة عن حقيقة الوضع بالنسبة لتطور المساحة المبنية فى طنجة . حيث لا تعبر الأرقام عن المساحات المبنية خارج المدار الحضرى (الحد الإدارى) للمدينة ، وكذلك لا تعبر عن المساحات المبنية بدون رخص أى المباني غير القانونية ، والتى توضع الخرائط والصور الجوية أنها مساحات كبيرة . كما أنها أيضاً غير مسجلة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها ، وبالتالي تبقى الصورة متقوصة .

مستاور النمو العمرانى بعد ١٩٦٠ :

يكمل الصورة السابقة ولو جزئياً تتبع محاور التوسع المكانى لمدينة طنجة من خلال الصور الجوية ، والخرائط الطبوغرافية ، وخرائط مخطط المدينة المتاحة ، خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٢ ، وهذه الفترات هى :

من ١٩٦٣ - ١٩٧٣ :

يلاحظ من خلال تحليل الصور الجوية لطنجة عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٣ أن توسع طنجة ونموها ظل على نفس النمط من التشتت العمرانى ، وخاصة عند مقارنة هذه الصور بالصور الجوية لطنجة فى الأربعينات ١٩٤٦ والخمسينات من هذا القرن أى أثناء الفترة الدولية حيث يظل الفاصل بين الأحياء الهامشية وقلب المدينة « الأوربية » موجوداً مع ظهور أحياء أعظمها هامشية فى بنى مكادة . ومن الملاحظ أيضاً زيادة الكثافة العمرانية فى المدينة العتيقة التى كادت تنعدم بها المساحات الفضاء ، ارتفعت الكثافة فى منطقة مرشان ، وحسنونة ، وكذلك درادب ، والمصلى وكان اتجاه الامتداد الواضح صوب الجنوب فى أحياء بنى مكادة شرق طريق بنى مكادة (مولاي سليمان) ، وجنوب طريق مولاي إسماعيل ، وحتى الحدود الجنوبية للمدينة . وتوضح الصور الجوية لسنة ١٩٩٣ أن القطاع الأكبر من هذا التجمع السكتى جنوب حى « أتلاتك بانك » يتكون من براكات " مدينة الصفيح الرئيسية فى بنى مكادة ملاصقة للحدود الإدارية لبلدية طنجة وتشغل الأراضى الفضاء مساحة واسعة بين بنى مكادة والمدينة الأوربية وتستمر حتى القطاع الجنوبى منها أى معظم وسط المدينة بمعناه الواسع بين الشاطئ والمصلى وتستمر هذه المساحات الخالية من المباني فى شارع مولاي إسماعيل جنوباً ، إلا من حى بوخشخاش القصديرى جنوب شارع سرفنتيس وحتى

* ملاحظة ميدانية.

** محادثات شخصية مع أكثر من شخصية مسئولة فى طنجة كما أشار الملك الحسن فى خطاب حديث له إلى ضرورة الحد من ذلك
* جمع براكات وهى وحدة السكن الصفيحى أو غير المشيد بالطوب أو الحجر . كما يطلق اسم دور الصفيح على هذه التجمعات السكنية من البراكات كما يطلق عليها أيضاً أحياء التصدير وكلها بمعنى واحد .

شارع مولاي يوسف قريباً من مبنى عمالة طنجة وقد استمر هذا الحى موجوداً حتى بعد ١٩٩٠ ومن محاور العمران الهامة محور السواني - كسبرطا - الحى الجديد فى الاتجاه الجنوبي الغربى من وسط المدينة والمصلى إلى الشمال من وادي السواني وطريق الرباط حتى طريق المطار ويظهر حى السواني القديمة الذى يشبه نط المدينة أكثر هذه المناطق العمرانية كثافة فى صور ١٩٦٣ بالإضافة إلى مناطق السكن الشعبى والصفيح المحيط بالسواني القديمة .

ومن المحاور العمرانية أيضاً المحور الجنوبي الشرقى المحاذى لطريق تطوان حيث تظهر بعض البؤر السكنية المنعزلة ، أهمها حى الثيلات شمال تل الشرف ، مع ظهور حى جديد من سكن الصفيح والسكن العشوائى جنوب غرب تل الشرف إلى الشرق من طريق تطوان (الطريق الرئيسى ٣٨) حيث أحياء حومة الشوك وبن كيران وحومة المرباط وبلازاتورو ، كما تظهر بؤرة عشوائية على تل طنجة الحالية شرق تل الشرف ، وتظهر كل المساحات المحيطة بما سبق خالية ، كما تبدو المسافة المحصورة بين بنى مكادة غرباً ، وساحة الثيران « بلازاتورو » ، والشرف شرقاً خالية تماماً ، وتغطى معظم المساحات السابقة الأراضى الزراعية والغابات ، كما تنتشر بعض الدواير الريفية على هامش المدينة وخارج المدار الحضرى فى هذا الاتجاه بالإضافة إلى المحاور الشمالية الجنوبية السابقة هناك محور عمرانى يمتد من الشرق إلى الغرب حيث نطاق الثيلات من مرشان صوب الجبل الكبير عبر وادى اليهود .

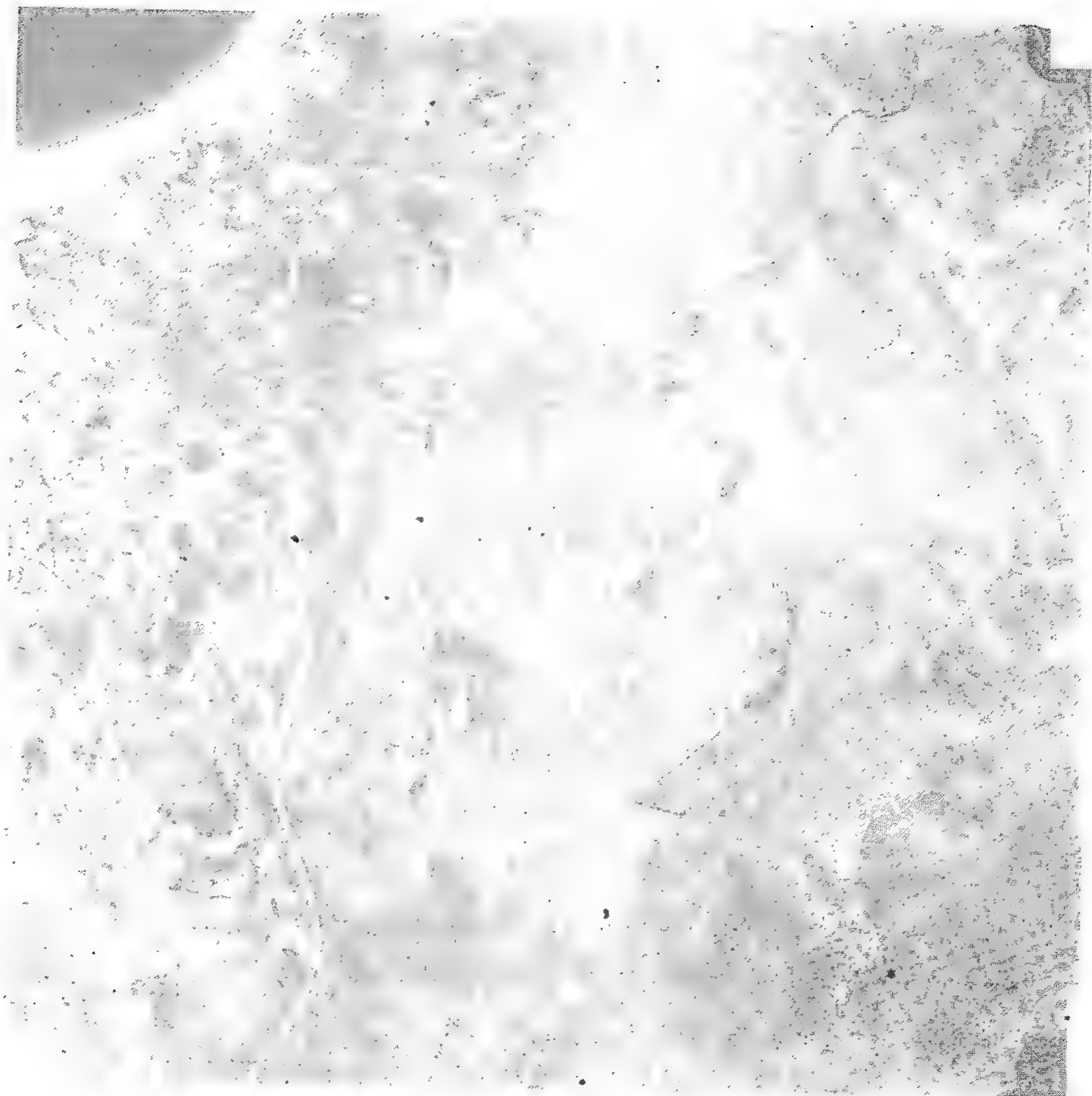
ويتضح من تحليل الصور الجوية الخاصة بسنة ١٩٧٣م أن توسع المدينة ومحاور نموها ظلت ملازمة للاتجاه الجنوبي كأوضاع الاتجاهات ، مع ملاحظة أخرى مهمة وهى أن الفواصل بين البؤر السكنية المتشتتة والتي ظهرت فى صور ١٩٦٣ قد تناقصت مساحتها شيئاً ما ، كما أخذت الأحياء القديمة كمرشان ودرادب ، والمصلى تظهر أكثر كثافة فى عمرانها . وكذلك الحال فى المدينة الأوربية حول بوليفار باستير ، والاتجاه « البلاج » ، ولا تزال مساحة كبيرة من الأراضى فضاء تقطعها شبكة الطرق حول مبنى عمالة إقليم طنجة والكنيسة الفرنسية « سان جون » إلا من بعض المباني المتناثرة بين شوارع مدريد « يوسف بن تاشفين حالياً » ، وحتى ساحة أوربا « ساحة جامعة الدول العربية حالياً » ، وحول بوليفار محمد الخامس شرقاً ، وكذلك حول شارع مولاي يوسف جنوباً ، وشارع جبل طارق حتى ميدان أمستردام ، وامتداده فى شارع كوفيدا « منصور الذهبى حالياً » ، أى فى مساحة كبيرة جنوب شرق المصلى ، وجنوب وسط المدينة الغربى وغرب وسط المدينة الجنوبى أى المناطق المحيطة بقلب المدينة الأوربية كما إنتشرت دور الصفيح على الهامش الجنوبى للمنطقة السابقة فى حى بوخشخاش ، وما زالت الأراضى الفضاء كثيرة ومتصلة إلى الشرق من بوليفار باستير - محمد الخامس إلا من بعض الفنادق الكبيرة المنعزلة والتي تشرف على البلاج عبر شارع إسبانيا وامتداده ، أى شارع الجيش الملكى حالياً (الكورنيش) منها فندق الموحدين ، والأمنية ، وسولازبور وغيرهم . والتي شيدت إبان فترة الازدهار الذى أعقب اتخاذ التدابير الخاصة بإصلاح أوضاع المدينة الاقتصادية . واستمر وجود الأراضى الفضاء حول خليج طنجة إلا من بعض السكن المتناثر والبؤر الصفيحية ، والاتجاه شرقاً تظهر حدود مشروع تهيئة خليج طنجة بين الشاطئ والطريق الثانوى ٧٠٤ « طريق سبتة » ، وتظهر أراضى المشروع خالية إلا من فندق سلاهاطا ونادى البحر المتوسط شرق البحيرة الصناعية فى قطاع وادى ملالح الأدنى . كما تظهر بدايات متواضعة لمساكن بيلابستا غرب المشروع قرب الطريق بجرار السكن العشوائى بدوار طنجة الحالية ، الذى ارتفعت كثافته نسبياً ، وعبر المساحات الحالية إلى الغرب يظهر تل الشرف وقد ازدادت مباني



١- صورة جوية لميناء ومدينة طنجة سنة ١٩٧٠



صورة جوية لجانب كبير من مدينة طنجة سنة ١٩٧٣



٣ - صورة جوية لمدينة طنجة سنة ١٩٧٣

الفيلات على سفحه الشمالى ، واتسع الحى العشوائى على سفحه الشمالى الشرقى .. وتظل المناطق المحيطة بطريق تطوان خالية من العمران وذلك من بداية الطريق حيث ساحة الجامعة العربية « أوربا سابقاً » وباتجاه الجنوب الشرقى ، ولا يظهر سوى ساحة الثيران وحومة المرباط وقد ازداد اتساعاً ، ثم يظهر دوار مفرغة الصفيحة شرقاً ، وإلى الجنوب الغربى منه قريباً من الطريق يظهر دوار مفرغاً الكبيرة خارج المدار الحضرى وعلى هامشه .

وما زالت الأراضى خالية إلى الغرب من طريق تطوان وجنوب شارع مولاي إسماعيل وتستمر حتى كتلة بنى مكادة التقليدية حول طريق بنى مكادة إلا من بعض المباني وفندق بسادينا غرب طريق تطوان مقابل ساحة الثيران باتجاه الميدان ، حيث ظهرت أيضاً أعمدة قليلة من الفيلات فى حى بسادينا الجديد وتمتد فيلات وتجزئات أتلانتك بانك إلى الجنوب من شارع مولاي إسماعيل وشرق طريق بنى مكادة، بينما تفصل مساحة خالية بين هذه الفيلات وبين المساكن الصحية المحسنة (Maison de santé) فى بنى مكادة التى تمت إعادة إيواء سكان دور الصفيح بها حيث تحيط بها شرقاً وجنوباً براكات ومساكن بنى مكادة العشوائية الكثيفة التى تظهر وسط ذلك الفراغ العمرانى كثيرة كثيفة واضحة شرق الطريق وغربه ، وتظهر أحياء البرغاز غرباً على شكل أراضى معدة للمباني وبينها وبين طريق بنى مكادة شرقاً أحياء مبروكة ، وإلى الجنوب منها بير شعبرى ، وتظهر مساكن بنى مكادة الصحية المحسنة ومدينة الصفيح فى بنى مكادة وقد امتدت شرقاً لتحيط شمال محطة راديو طنجة ، كما تظهر مساكن جنوب منطقة العزيفات، وقد بدأت بعض المناطق العشوائية فى الظهور خارج المدار الحضرى ، منها دوار بن ديبان الذى بدأ عام ١٩٦٩ وأخذ فى النمو السكى والسكانى ، وإلى الشرق منه وجنوب بنى مكادة يظهر بداية تجمع حى الجيرارى أى أن المدينة لم تخرج عن مدارها الحضرى كثيراً حسب الصور الجوية عام ١٩٧٣.

أما المحور الغربى والجنوبى الغربى بين طريق الرباط وطريق المطار ، وبين طريق المطار ووادى اليهود فقد ارتفعت كثافة السكن به حيث حى السوانى شرقاً والحى الجديد وكسبراطا ، وكذلك تجزئة ابن بطوطة ، ثم شمال حى السوانى حيث المناطق المبنية حديثاً ، ويتميز العمران خلال هذه الفترة بوجود مساحات واسعة من الأراضى الفضاء بين البؤر السكنية المتناثرة غرب المدينة بين طريق المطار ووادى اليهود مثل أحياء سوق البقر، وعين قطيوط، ثم أحياء مقبرة المجاهدين، وقال فلورى، ثم مسطر خوش ، وعين الحياتى. وكلها محاور قديمة لكن ما زالت مخلخلة بشدة وإن بدأت فى الظهور نسبياً عن ذى قبل وما زالت بؤر مدن الصفيح أو القصدير تنتشر فى المدينة كما ارتفعت الكثافة فى أحياء شمال المدينة حيث مرشان ، ودرادب ، وحسنونة ، وكاليفورنيا غرباً ، وانتشرت عبر وادى اليهود أحياء الجبل الراقية وفيلاته الواسعة وقصوره .

من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ :

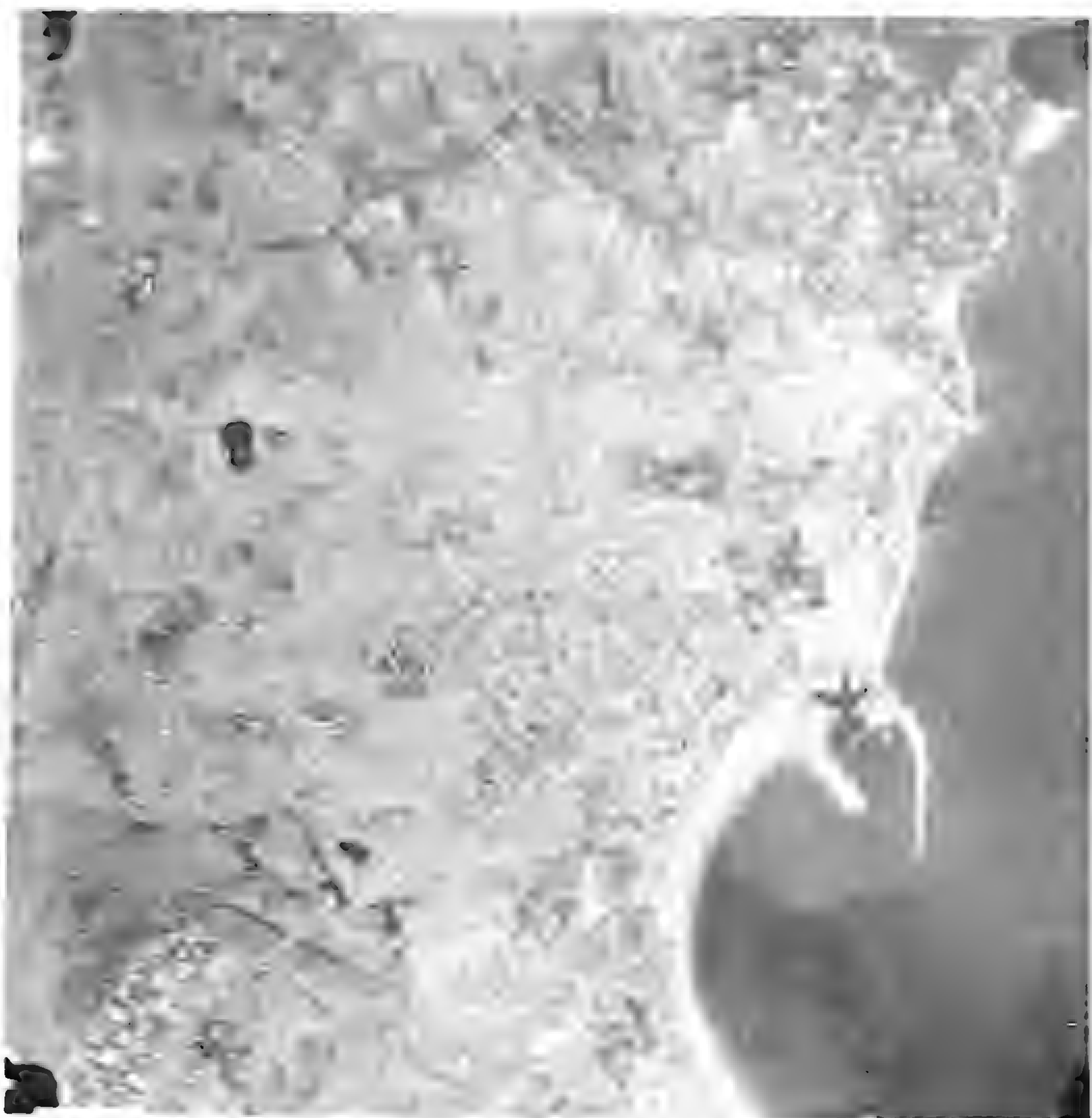
بلاحظ من تحليل الصور الجوية والخرائط التى تعبر عن هذه الفترة ظهور طفرة عمرانية حيث اتسعت المساحة وارتفعت كثافة الأحياء السابقة بلا استثناء . وما زال المحور الجنوبى بمحاوره الثانوية أكثر المحاور اتساعاً وانتشاراً وكثافة داخل المدينة وخارج حدودها ، حيث أنماط السكن الاقتصادى المخطط والعشوائى والسكن الاجتماعى ومدن الصفيح . وخاصة المحور الشمالى الجنوبى بينما يتضح تناقص المساحات الفضاء بشكل واضح ، لكنها ما زالت تمثل ظاهرة واضحة فى عمران طنجة وستظل لفترة قادمة . وأكثر المساحات الفضاء وضوحاً تلك التى تتخلل المدينة

الأوروبية الحديثة ، وامتدادها شرقاً ، وجنوباً بشرق صوب الخليج ، وجنوباً صوب شارع مولاي يوسف ، ثم بين شارع مولاي يوسف وشارع مولاي إسماعيل وادى السوانى كما ارتفعت كثافة السكن صوب وادى اليهود شرقاً فى مرشان ودرادب ، وسان فرانسيسكو ، وكاليفورنيا ، ثم فى المدينة الأوروبية باتجاه الغرب حيث حى المصلى ، كما ارتفعت الكثافة فى محور أحياء منطقة السوانى التى اتسعت حيث ظهرت أحياء بلجيكا ، ولا لا الشافية ، وكستيا ، وإلى الجنوب الغربى منها أحياء ابن بطوطة ، بالإضافة إلى الأحياء القديمة نسبياً فى هذا الاتجاه مثل الحى الجديد ، وكسراطا ، حيث ضواحي المدينة غرب شارع باريس سابقاً « شارع سيدى محمد بن عبد الله حالياً » ، والذي يحيط بالمصلى غرباً ، وتقتد هذه الأحياء حتى طريق الرباط باتجاه الجنوب الغربى وتحيط أحياء السوانى ولا لا الشافية شمالاً ، وكستيا ، وحومة بلجيكا مساحة ٢٠ أغسطس التى ظهرت حديثاً فى إطار إعادة تنظيم المجال الحضرى بطنجة ، ومعظم أنماط السكن هنا من الأنماط التقليدية الحديثة حيث أحياء العاملين فى الخارج ، كما تظهر أيضاً مساكن صغيرة على طول هذا المحور بين الأحياء المذكورة والأحياء الشمالية الأقدم شرق وادى اليهود حيث ارتفعت كثافة السكن نسبياً ، وتظهر على طول هذا المحور الغربى من الشمال إلى الجنوب بعض الأراضى المجهزة للبناء فى تجزئات عديدة ، كما ارتفعت كثافة البناء حول شارع مولاي إسماعيل بين ساحة جامعة الدول العربية شرقاً وساحة المغرب غرباً ، ويمتد هذا المحور شرقاً صوب خليج طنجة حيث بدأت مظاهر العمران فى الانتشار إلا أنها مازالت مغلخلة حسب صور سنة ١٩٨٤ باتجاه الشرق والجنوب الشرقى بين وادى مغوغا وطريق تطوان تظهر الكثافة العمرانية أكثر وضوحاً ، فتظهر شمالاً أحياء القبيلات ثم قبيلات الشرف التى تكاثفت ، ثم الأحياء العشوائياتى حومة الشوك وبن كبران وحومة المرباط ، ثم جنوباً فى مغوغا الصغيرة ومغوغا الكبيرة ، كما تظهر فى هذه الصور لأول مرة المدينة الصناعية غرب طريق تطوان على وادى مغوغا خارج المنار الحضرى للمدينة .

وقد ارتفعت كثافة البناء الاقتصادى أيضاً غرب طريق تطوان حيث محور النمر الأعظم فى المدينة بين طريق تطوان والركايح شرقاً ، وطريق الرباط غرباً* واللذان يلتقيان فى ساحة جامعة الدول العربية فى مثلث عمراني كبير يمثل رأسه ميدان جامعة الدول العربية حيث يفضى منفرج الزاوية ضلعه الشرقى طريق تطوان وفرعه طريق الركايح ، وضلعه الغربى شارع مولاي إسماعيل ويمتد حيث يلتقى بطريق الرباط ، وتتعدد أحياء هذا المثلث وتتنوع وهى من الشمال إلى الجنوب حى القبيلات « بسادينا » وحى السورين ، وهى أحياء جديدة ذات قبيلات جميلة تعد امتداد شرقى لتجزئة حى أتلانتك بانك الموجود فى الصور السابقة جنوب مولاي إسماعيل وشرق طريق مولاي سليمان ، وقد امتد حى القبيلات شرق طريق تطوان مقترباً من قبيلات الشرف التى أخذ عددها فى الزيادة ، وقد اتسعت منطقة بنى مكادة الجديدة وزحف عمرانها شرقاً حيث التحمت بالعزيفات حول راديو طنجة ، والتى ما زالت دور الصفيح بها واضحة فى حى بوحسايين ، وقد ظهرت فى هذه الفترة بين هذه الأحياء والأحياء السابقة وطريق تطوان ، أى تلك المساحة التى كانت خالية فى الصور السابقة فظهرت أحياء عديدة ذات سكن اقتصادى مخطط حيث أحياء الإدريسية الأولى والثانى والذي شُيد بأموال العاملين فى الخارج ، ومازال البناء مستمراً فى هذه المحور .

كما امتدت المدينة فى هذا الاتجاه جنوباً حيث العديد من أحياء العمامة ، وبنى مكادة القديمة غرب طريق

* ستضع هذه الصورة أكثر مع دراسة النمر السكانى .



٤- صورة جوية لمدينة طابجة سنة ١٩٨٧ ويلاحظ زيادة الكثافة العمرانية والبيئات
الغصامي والهوامش والمنطقة العشائية غرب طريق تطوان

العروامة وخارج المدار الحضري للمدينة حيث أحياء الجهيرارى ، والجهيرارى اثنين ، وموجينة، والركابيع، وعين عودة، ويروحوت . كما تمتد غرباً صوب طريق الرباط حيث أحياء فلورنسا وبين ديهان ، وامتداده جنوباً حيث بير الشفا . كما تمتد داخل المدار الحضري أحياء مبروكة والبوغاز غرب شارع مولاي سليمان (طريق بنى مكادة سابقاً) والتي اتسعت مساحتها حتى وصلت إلى طريق الرباط شمالاً بوكادات أن تلتمح بحومة بن ديهان غرباً وكذلك ظهرت التعاونيات التي كان من نتيجتها أحياء وتقسيمات جديدة للأراضي مثل حومة الموظفين وحومة التجار التي كانت قد بدأت منذ الفترة السابقة، وقد ظهر دور الدولة في إعادة هيكلة السكن الصفيح في بنى مكادة، إلا أن يؤثر السكن الصفيح ما زالت واضحة في مناطق عديدة كثيرة من طنجة نتيجة للهجرة الريفية الكبيرة إلى المدينة ، ومازال حتى الصفيح في بوخشخاش واضحاً، وقد بدأت المساكن العشوائية شرق المنطقة الصناعية على طريق تطوان في الظهور - رغم خطورة ذلك - حيث دوار مغوغة الصغيرة ومغوغة الكبيرة شرقاً كما تظهر بعض المصانع على طريق الرباط وعلى طريق المطار غرباً، كما اتسعت المنطقة المعمورة والمهيئة إلى الشرق من وادي ملال على حساب جماعة البحرايين وخاصة في دوار السانية « تل السانية » . أما غرب المدينة فقد عرف نمواً عمرانياً على شكل القيلات والقصور ، كل ذلك كان على حساب بيئة طنجة من الأراضي الزراعية والخضراء والغابات .

من ١٩٨٤ - ١٩٩٢ :

استمر الاتجاه السابق للنمو كما هو تقريباً ، أي ارتفاع في كثافة الأحياء الموجودة واتساعها ، وانخفاض مساحة الأراضي الفضاء داخل المدينة ، واستمرار محور النمو الرئيسى للتدفق الحضري صوب الجنوب والجنوب الغربي ، والشرقى مع ضعف النمو العمراني نوعاً ما شرقاً باتجاه خليج طنجة وغرباً صوب كيب اسبارتيل. ورغم ذلك يمكن ملاحظة أن المساحات الفضاء ما زالت تمثل فاصلاً شبه واضح بين المدينة الأوربية وامتدادها في المدينة الجديدة « المصلى ودرادب » ، وبين ضواحي وهامش المدينة جنوب وادي السواني وخاصة في الصور الجوية لسنة ١٩٨٩م

من الملاحظات الأخرى إزالة حتى بوخشخاش وزيادة الكثافة العمرانية في القطاع الجنوبي من المدينة « الثلث الكبير المذكور سابقاً بين طريق تطوان وطريق الرباط » ، حيث ارتفعت كثافة حتى الإدريسية الثاني وتكاثف نطاق القيلات في بسادينا ، والسوريين، وظهور جامع السورين .

كذلك تكاثف السكن الاقتصادي في حي بلازا أو بلاصاتورو أو ساحة الثيران ، كما ارتفعت كثافة السكن في الشرق « تل الشرف » من القيلات والسكن العشوائي في حومة الشوك ، وحومة بن كيران ، وحومة المرباط . وكذلك في أحياء مغوغة الصغيرة والكبيرة وشرق المنطقة الصناعية التي ازدادت نسبة الإشغال بها حيث تناقصت المساحات الفضاء بين المناطق المبنية . وكذلك ارتفعت الكثافة العمرانية واتسعت المنطقة المبنية في منطقة خليج طنجة شرقاً مع شاطئ الخليج، واستمر الامتداد الجنوبي والغربي على حساب الأراضي الزراعية ، وفي مناطق ذات صعوبة من حيث ارتفاعها وشدة انحدارها وترتيبها أيضاً ، مما يمثل مشكلة عند إعادة تهيئة هذه الأحياء ومدها بالمرافق العامة .

وتوضح صورة جوية حديثة التقطت لطنجة في مايو ١٩٩٢ معظم الكتلة الحضرية لطنجة والتي يظهر بها نسيج

المدينة الحضري أكثر التعاماً حيث أخذت المساحات الفضاء في التناقص الواضح . مما يعنى أن طنجة قد شهدت خلال الخمس سنوات الأخيرة نمواً عمرانياً هائلاً ، يكاد يقضى على كل الفواصل المساحية الكبيرة بين أحياء المدينة ، التي لم تعد معزولة أو هامشية تماماً فقد تطورت ضواحي وأحياء أبعد منها وظهرت العمارات أو وسط المدينة أكثر كثافة ، وما زالت حركة البناء مستمرة وبكثافة خاصة في أحياء الهلاج ، والحي الإداري ، حول شارع يوسف بن تاشفين « مدريد سابقاً » ، وبينه وبين شارع بيتهوفن ، على طول الشاطئ وصوب الداخل حتى بوليفار محمد الخامس ، وغربه حتى أحياء السواني والمصلى كما ارتفعت كثافة الأحياء الجنوبية والتحمت بين طريق الركاب، وتطوان، والرباط. كما زاد التعام الأحياء الجنوبية وانتشارها جنوباً في حي العوامة وعين عودة والركاب وظهر إلى الغرب منه حومة بوحوت، ومازال هذا المحور في النمو جنوباً حتى حومة محمود تقريباً وامتداد دوار بن ديهان الذي تحول سابقاً إلى حي كبير حيث امتد في كل الاتجاهات وخاصة صوب الجنوب حيث بير الشفا والمرسى الذي يمتد باتجاه غربي وجنوبي وتتناثر المباني العشوائية باتجاه دواوير المرسى وين توزين وحرارن على الطريق الجديد « طريق ٨٠٠٣ » الذي يربط شمال بن ديهان بهذه الدواوير جنوباً موازياً لطريق الرباط من الشرق كما ارتفعت كثافة الأحياء القديمة شمال وادي السواني كالسواني، ويلجيك، ولا لا الشافية، ثم ابن بطوطة، والحي الجديد وكسبراط .

وظهرت أيضاً تجزئات جديدة « أراضي مقسمة مهيأة للبناء » بين طريق الرباط وطريق ٨٠٠٣ جنوب غرب المدينة، كما إتسع نطاق دوار عذيب الحاج قنور على طريق الرباط، وقد تكاثف العمران في غرب المدينة من الجنوب إلى الشمال في أحياء « قال فلوري »، المجاهدين، مسطر خوش، وكاليفورنيا، وجنوب درادب في عين الحبان وجنوب طريق الجبل شرق وادي اليهود، بالإضافة إلى ذلك اتسع حي الجبل غرب الوادي حيث القيلات والقصور، وإلى الجنوب منه تمتد منطقة بريانة التي اتسع معمرها. وتبدو الكتلة الحضرية لطنجة واضحة في كل الصور والمخرائط ذات شكل نصف دائري يحيط بنواة طنجة العتيقة ، ومينائها الرابض على طرف خليج طنجة الغربي ، وتمتد إشعاعات هذه النواة مع النطاق المنحني في كل اتجاه إلا أن أوضح الاتجاهات هو المحور الشمالي الجنوبي ثم الجنوبي الشرقي، والجنوبي الغربي وقد استطالت (Elongation) هذه المحاور وخاصة المحور الشمالي الجنوبي وتكاثفت مبانيتها بسرعة فائقة في العشرين سنة الأخيرة ، وخاصة في العشر سنوات الأخيرة مما أدى إلى استخدام تعبير التدفق الحضري بدلاً من الاتساح الحضري -وما زال النمو يتم في غيبة من القانون في معظم الأحوال دون اعتبار لأي عوائق طبيعية أو إدارية أو معمارية، بينما يتميز المحور الشرقي الغربي من المدينة بأنماط عمرانية مغلخلة أو متشعبة فيما عدا مناطق العمران القديم ونطاق العمارات مما يميز طنجة باستمرار خاصية النمو العشوائي الملازم لها منذ الفترة الدولية ، بل منذ خرجت عن أسوارها. ويلاحظ ذلك على المخرائط كما لوحظ مبدائياً .

والواقع أن النمو والتوسع المكاني الحضري للمدينة كانا عكس التوقعات والفرضيات التي توقعت نمواً منتظماً وتخطيطاً حضرياً محكماً لمدينة دولية ذات شهرة بالغة ، ويوضح الشكل (٣٤-ب) النمو العمراني للكتلة المهيمنة (B.U.A.) لمدينة طنجة ومحاور النمو منذ بداية القرن الحالي وحتى ١٩٩٠ . وبعد هذا الشكل اختزالاً مبسطاً لما سبق شرحه خلال هذا الفصل إذ بلغت مساحة طنجة داخل السور ٣٠ هكتار وصلت إلى ٩٠٠ هكتار بعد أن إستعت خارج

الأسوار وذلك سنة ١٩٢١، وتم تحديد « النار الحضري » للمدينة بعد تطبيق نظام الإدارة الدولية عليها ولذلك بلغت مساحتها ٢٤٠٠ هكتار، ومع امتداد المدينة ونموها تغير حدها الإداري « النار الحضري » لتصبح مساحتها ٣٠٠٠ هكتار وذلك سنة ١٩٤٣^(١). وما زال حد بلدية طنجة معمولاً به حتى سنة ١٩٩٢ حيث اتخذت الإجراءات الفعلية لتغير هذا الحد نظراً لنمو المدينة الكبير خارج مدارها الحضري وقد قدرت مساحة المنطقة التي تنتشر عليها المدينة بضواحيها البعيدة وهوامشها بحوالى ٥٠٠٠ هكتار (٥٠ كم)، منها ٣٠٠٠ هكتار (٣٠ كم) تمثل بلدية طنجة أى داخل النار الحضري، وذلك سنة ١٩٨١ ضمن الدراسة الخاصة بوضع تصميم التهيئة أو التنمية الحضرية للمدينة والتي قدرت المنطقة المبنية (B.U.A.) بحوالى ٧١٠ هكتار سنة ١٩٧١ و ١١٠٠ هكتار سنة ١٩٨١ وذلك بالنسبة للمنطقة المبنية المتصلة والمتقاربة داخل المنطقة المحدودة بانتشار ضواحي طنجة^(٢).

Verdugo, C.; (1958). op. cit., p.192.

S. d. a. u., C.; (1983). op. cit., p.100.

(١)

(٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سكان مجمعة طنجة الحضرية

- المبحث الأول : نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية .
- المبحث الثاني : خصائص سكان طنجة ووظائفها .
- المبحث الثالث : تحديد وظائف مدينة طنجة وتخصصها .

الفصل الثالث

سكان مجمعة طنجة الحضرية ووظائفها

يقصد بمجموعة طنجة الحضرية كل التجمع المبنى لطنجة داخل حدودها الإدارية وخارجها، أى المدينة وضواحيها وهوامشها القريبة والملاصقة لهذه الحدود ويعنى التجمع الحضرى فى الكتابات الفرنسية وخاصة عند « بوجيه جازنيه وشابو » المدينة وضواحيها ويطلق عليه (Agglomeration) ^(١) . بينما يعنى فى الكتابات الأمريكية اندماج مدينتين ، كما يعرف التجمع المبنى فى الكتاب الديموجرافى السنوى للأمم المتحدة ، بأنه التجمع الذى يشمل الحواف المدنية (Frangé) ، أو المقاطعات المسكونة بكثافة والتي تقع خارج أو على هامش كتلة المدينة، لكن مجاوره لحدودها ^(٢) ، وهذا ما يقصد به مجموعة طنجة الحضرية بالضبط . حيث أوضح تحليل الصور الجوية المتتابعة لطنجة نموًا عمرانياً كبيراً وسريعاً خارج الحدود الإدارية للمدينة كما يرتبط سكان هذه الهوامش بالمدينة - كما ستأتى الإشارة إليه من خلال الدراسة التالية - يضاف إلى ما سبق إقرار وزارة السكنى بهذه المناطق الممتدة خارج الحدود الإدارية واعتبارها ضمن المدينة جغرافياً وعمرانياً وذلك بدراستها ووضع الخطط لها فى إطار وضع تصميم التهيئة أو التنمية الحضرية لطنجة حيث حددت ٥٠٠٠ هكتار تنتشر عليها المدينة أى مجموعة طنجة الحضرية (Agglomeration) بينما تشغل بلدية طنجة ٣٠٠٠ هكتار فقط - كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

« وتشتمل دراسة المدينة على كل ما يتعلق بالكتل البشرية التى تعمرها وتتنوع فى جهاتها المختلفة من حيث عددها وتوزيعها وكثافتها وتركيبها النوعى والمهنى والعمرانى فى وقت معين وتطور هذا التوزيع والتركيب وحركة هذه العوامل جميعاً فى الزمن ... أى معدل النمو وتطور التوزيع ، أى حركة السكان المكانية . ثم هجرتهم من مكان إلى مكان ... ويرتبط بالدراسة السكانية نوع المسكن من الأوجه المختلفة ^(٣) » .

وترى الباحثة أن دراسة سكان طنجة يمكن أن تتم بمعالجة نمو وتوزيع السكان وخصائصهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تطبيق مفهوم التفاعل المكانية - الاجتماعى (Spatial-Social Interaction) لأن الهدف من هذا البحث ليس دراسة سكان طنجة دراسة أصولية غمضية .. بل يتركز الهدف منها فى دراسة سكان مجموعة طنجة الحضرية فى بيئتها ومدى إستجابتهم لها، وما هى أوجه التفاعل بين السكان ومدينتهم، وما هو سلوكهم الديموجرافى والاجتماعى والاقتصادى فى هذا المكان، وهل هناك ارتباط بين خصائص السكان المختلفة ومناطق المدينة وأنماط المسكن بها ؟ لقد نبع ذلك المسار العلمى للبحث من خلال واقع ان السكان فى المدينة هم المحتوى والمضمون ، بينما المسكن وعمران المدينة هما الوعاء الذى يضم هذا المحتوى ويؤمنان تفاعله ، فبينهما حراكاً اجتماعياً واقتصادياً مستمراً ، وتفاعلاً مكانياً - اجتماعياً دائماً ، يعطى المدينة فى النهاية شكلها وخصائصها ووظائفها ، بل واستمراريتها طالما ما زالت عملية التفاعل المكانية السكانية مستمرة تظهر فى صورة نمو عمرانى وتغير فى شكل المدينة وتركيبها ووظائفها الذاتية والإقليمية .

ويتناول هذا الفصل سكان مجموعة طنجة الحضرية بالدراسة من خلال ثلاث مباحث رئيسية يخصص الأول لدراسة نمو السكان وتوزيعهم، بينما يتناول المبحث الثانى خصائص سكان مجموعة طنجة بالدراسة ويضم المبحث الثالث محاولة لتحديد أهم وظائف المدينة من خلال أهم عناصر إقتصادها الحضرى لما فى ذلك من أهمية قصوى فى عملية التخطيط لمستقبل المدينة ودورها الإقليمى فى إطار التنمية الإقليمية لشمال المغرب الذى تعد طنجة أهم مدنه .

(١) راجع : Beaujeu - Garnier, J. et Chabot, G., (1964), Traité de Géographie urbaine, Colin, Paris.

(٢) كلارك ، جون ، (١٩٨٤) ، جغرافية السكان ، ترجمة شوقي إبراهيم مكي ، دار المريخ ، الرياض ، ص ٩٦

(٣) خاطر ، سليمان عبد الستار ؛ (١٩٧٠) ؛ الخريطون دراسة فى جغرافية المدن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب،

قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة ، ص ٩٦ .

المبحث الأول

نمو وتوزيع سكان مجموعة طنجة الحضرية

يهتم الجغرافيون بدراسة سكان المدن ويستندون في ذلك على كثير من المبررات . ويرى الكثير منهم إننا إذا نظرنا إلى أي مدينة فسنجدها تتكون من منشآت وبشر ، ولقد وجدت هذه المنشآت من قبل الإنسان ولخدمته ، فليس من المعقول إذاً أن نركز على ما صنعه الإنسان ونترك الإنسان وآثاره جانباً . كما أن الإنسان هو المصدر الأساسي والموجه للاقتصاد الحضري ، يمد المؤسسات الإنتاجية بالأيدى العاملة ويديرها حسب إرادته ، كما أن الإنسان هو المستهلك الأول لما تنتجه مؤسسات المدينة^(١) . وكما تتباين المدن من حيث أحجامها بتباين توزيع سكانها داخل الحيز المتاح ، وتتنوع مصادر كسبهم ودورهم الاجتماعية والحضارية والعرقية وغيرها من الخصائص الأخرى .

أولاً: حجم ونمو سكان مجموعة طنجة :

تفتقر مدينة طنجة إلى الإحصاءات والأرقام الدقيقة التي تعبر عن حجمها السكاني وتغير هذا الحجم خلال القرون الماضية، وكانت هناك إشارات عابرة لحجمها السكاني وردت في بعض كتابات المؤرخين والرحالة ، وفي بعض التقارير التي تشير دائماً إلى بضعة آلاف من السكان . ومع خضوع المدينة للأجانب ، ظهرت إحصاءات أكثر دقة عن المدينة كان مصدرها تقارير قناصل الدول الأجنبية التي كانت ممثلة في طنجة ، وكان لطنجة وضعها الخاص كما إتضح سابقاً ، وذلك خلال القرن العشرين وحتى الاستقلال ، وكانت الأرقام الواردة عن المنطقة الدولية مجرد تقديرات كما كان الجزء الشمالي من المغرب خاضعاً لإسبانيا ، وباقي المغرب خاضع لفرنسا ، وبالتالي كانت كل دولة تصدر تقديرات خاصة بمنطقة حمايتها .

ظهر أول تعداد منظم للمغرب الموحد بعد إستقلاله حيث تعداد سنة ١٩٦٠ م ، ثم أعقبه تعداد سنة ١٩٧١م ، فتعداد سنة ١٩٨٢م^(٢) ، وكانت المغرب يصعد إجراء تعداد سنة ١٩٩٢ م ، وتأجل إلى ١٩٩٣ م ، ثم إلى سبتمبر ١٩٩٤م .

١ - سكان طنجة قبل القرن العشرين :

تعرضت مدينة طنجة ومنطقتها خلال تاريخها لأحداث جسام كان لها أثراً كبيراً على النواحي الديموجرافية بها ، فقد هجرها سكانها مع الغزو البرتغالي ، كما دمرت المدينة عدة مرات وتعرضت للقصف عدة مرات - سبقت الإشارة إلى ذلك - ورغم عدم توافر أرقام دقيقة عن تلك الفترات إلا أن الأحداث تشير إلى حدوث عدة متغيرات وذبذبات ديموجرافية عديدة أثرت في النمو السكاني للمدينة ، وفي العصر الحديث تعرضت المملكة المغربية بصفة عامة لعدة أزمات* ديموجرافية ، وكانت طنجة ضمن المدن التي تأثرت بهذه الأزمات . فقد أطل القرن التاسع عشر

(١) حسين ، عبد الرزاق عباس ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

(٢) - Direction de la statistique; (1990). Demographie Marocaine Source des donnees et caracteristiques D'Evolution, C.E.R.E.D., Rabat, p.p.7 - 8.

(*) أزمات جمع أزمة وتعني الشدة والقحط والضييق ، ويقال أزمة اقتصادية أو أزمة سياسية أو أزمة ديموجرافية ... إلخ ، عن المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ، ج.م.ع ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

والمغرب يعانى من انهيار ديموجرافى كبير من الطاعون الجارف الذى داهمه فى نهاية القرن الثامن عشر ، والذى يذكرنا بالطاعون الأسود فى منتصف القرن الرابع عشر . وقد قدر عدد ضحايا هذا الطاعون فى تقرير القنصل الإنجليزى « دجاكسون » بحوالى ٦٥.٠٠٠ ضحية فى فاس ، وبحوالى ٥٠.٠٠٠ ضحية فى مراكش ، وفي أسفى ٥.٠٠٠ ، والصويرة ٥٥٠٠ ، بينما قدر القنصل الفرنسى « بروسونى » ضحاياه فى مدينة الرباط بحوالى ٢٠.٠٠٠ ضحية ، أى ما يعادل ثلثى سكانها فى ذلك الوقت .

ومن المؤكد أن طنجة قد عانت من هذه الكارثة الوبائية . وكان سكانها يقدرون بحوالى ٥٠٠٠ مسلم ، و ٨٠٠ يهودى ، و ١٥٠ مسيحياً ، وذلك فى بداية القرن التاسع عشر . ولكي تتمكن المدينة من تعويض النزيف البشرى الناتج عن الأوبئة السابقة كان من الضروري أن تستقر الأوضاع الديموجرافية بها فترة طويلة . إلا أن المدينة تعرضت دورياً وعلى إمتداد القرن التاسع عشر - كغيرها من مدن وأقاليم المغرب - لسلسلة من الأزمات الديموجرافية تركت كل منها أثراً واضحاً على سكان المدينة . وقد تنوعت ما بين أوازم وبائية وأوازم غذائية « مجاعات » . أما عن تلك الوبائية ففى مقدمتها أزمة ١٨١٨ - ١٨١٩ م الناجمة عن الطاعون ، والذى كانت تتعرض له البلاد كل عشر أو خمسة عشر أو عشرين سنة ، ولم يكن هذا الوباء متوطناً بل كان وافداً من الخارج ، وغالباً ما كانت العدوى تنتقل من الجزائر عبر مضبات وهران وسهول الملوية ، فيظهر الوباء فى المدن الشمالية والشرقية ، إلا أن طاعون ١٨١٨ - ١٨١٩ م مثل حالة إستثنائية إذ تُجمع الوثائق على أنه سرى مباشرة إلى طنجة عبر الطريق البحرى ومع الحجاج ، فقد كانت المدينة تمثل بيئة استقبال مرآية لاحتضان الوباء وتنشيط العدوى ، فقد كانت حالة النظافة بها سيئة ، كما كانت تعاني من سوء تصريف المياه المستعملة ، بالإضافة لإنتشار الخرائب ، مع ضيق الأزقة . كما كان الناس يتجنبون الوباء بالفرار ، مما كان يؤدى إلى زيادة انتشار العدوى . ويفسر ذلك سرعة انتشار الطاعون فى مختلف أحياء المدينة بعد نزول الحجاج مباشرة ، وقد قدر قنصل الدفارك « كراهردى همسو » فى تقريره عن هذا الوباء سنة ١٨١٨ - ١٨١٩ م أن ضحاياه قد بلغوا حوالى ٢٢٣٤ ضحية ، « وقد قدرها القنصل بحصر عدد الجنائز التى قمر أمام نافذة الدار التى يقطنها » ، وذلك خلال ١٤ شهراً ، فكانت الخسارة البشرية حوالى ٢٥ ٪ من جملة سكان قُدرت بحوالى ٩٠٠٠ إلى ١١.٠٠٠ ساكن .

وقد تعرضت طنجة لعدة أوبئة أخرى كالجدري ، والحصبة ، والتيفوئيد ، والدوسنتاريا ، والزهرى ولم تتوافر بيانات عنها ، بينما توافرت أرقام عن وباء الكوليرا الذى ظهر بالمغرب أول مرة فى ١٨٣٤ م ، ويسمى بالمغرب « بركليب » . وقد تعرضت له طنجة ست مرات فى سنوات ١٨٣٤ م ، ١٨٣٥ م ، ١٨٦٨ م ، ١٨٧٨ م ، ١٨٩٥ م ، وفقدت طنجة عدداً لا بأس به من السكان خلال كل وباء فى السنوات المذكورة ، وقد قدر ضحاياه وباء سنة ١٨٥٥ م بحوالى ٨ ٪ من جملة السكان إنذاك والمقدرين بحوالى ٧٥٠٠ إلى ٩٠٠٠ ساكن .

تزامنت هذه الأوبئة مع المجاعات المتعاقبة ، ومن أهم المجاعات تلك التى حدثت فى أعوام ١٨٢٥ م ، ١٨٢٦ م ، ١٨٥١ م ، ١٨٦٨ م ، ١٨٦٩ ، ١٨٨٧ م و ١٨٨٣ م ، حيث كانت أزمة طنجة فى ذلك الوقت أزمة خبز، تُذكرنا بأوازم أوربا الغذائية قبل الصناعة ، والتى كان سببها الغلاء كعامل رئيسى متزامن مع محصول سيئ بفعل الجفاف أو الجراد ، وتشتد الأزمة مع توالى أكثر من موسم سيئ وكان السماسرة والمحتكرون وفى مقدمتهم

المتتمتون بالحماية يعملون على حجب الفلال عن السوق لرفع أسعارها في الوقت الذي كان المخزن* يحول الطعام من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، وقد ساعد موقع طنجة الجغرافي الممتاز على استيراد القمح ... ولا تجود المصادر بتقديرات إجمالية لعدد الضحايا من جراء المجاعات، وهناك فقط بعض إشارات متفرقة في المراسلات الأجنبية المعاصرة في طنجة من ضمنها أن ضحايا الجوع في طنجة كانوا يتراوحون بين ١٠ و ١٥ ضحية يومياً^(١).

من المفترض أن تؤدي المقدمات السابقة إلى افتراض أن الكواكب المalthوسية قد حالت خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين دون حدوث نمو ديموجرافي واضح في طنجة، أو على الأقل تؤدي إلى ظهور ذهبات ديموجرافية يتأرجح حجم السكان بسببها بين هبوط وارتفاع. إلا أن الواقع الفعلي لنمو سكان طنجة قد خالف هذا الافتراض، واستمر نمو سكان المدينة سريعاً، ويوضح الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٣٥) نمو سكان طنجة خلال القرن التاسع عشر. ومن استقراء الجدول يتضح أن عدد السكان قد ارتفع من ٥.٠٠٠ ساكن عام ١٨٠٩ إلى ١٠.٠٠٠ سنة ١٨٥٦ م، أي تضاعف في أقل من خمسين عاماً، ووصل إلى ١٥.٠٠٠ ساكن عام ١٨٧٤ م، أي بمعدل ٥٠ ٪ خلال أقل من عشرين عاماً. وفي نهاية ١٨٨٤ م وصل عدد السكان إلى ٢١.٠٠٠ ساكن، أي أن عدد السكان تضاعف بين عام ١٨٥٦ م وعام ١٨٨٤ م. وتضاعف مرة أخرى في العشر سنوات التالية، أي وصل إلى ٤٠.٠٠٠ ساكن سنة ١٨٩٥ م وإلى ٤٥.٠٠٠ ساكن في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد كان نمو سكان طنجة ومنطقتها ناجماً عن عاملين الزيادة الطبيعية والنزوح الريفي، ورغم حدوث المجاعات والأوبئة، قد عرفت المدينة نمواً كبيراً.

جدول رقم (٥) نمو سكان إيالة طنجة خلال القرن التاسع عشر

السنة	تقدير عدد السكان	السنة	تقدير عدد السكان
١٨٠٩	٥.٠٠٠ ساكن	١٨٧٢	١٤.٠٠٠
١٨١٨	٧.٠٠٠ - ٩.٠٠٠	١٨٧٤	١٥.٠٠٠
١٨٣٤	٩.٠٠٠	١٨٨٤	٢١.٠٠٠
١٨٥٠	٩.٥٠٠	١٩٩٢	٣٦.٠٠٠
١٨٥٦	١٠.٠٠٠	١٨٩٥	٤٠.٠٠٠
١٨٦٦	١٢.٠٠٠	١٩٠٠ - ١٩٠١	٤٥.٠٠٠

المصدر: الهزاز، محمد أمين، (١٩٩١)، الأزمات الديموجرافية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة سنة ١٩٩٠، النشر العربي الإقليمي الرباط، ص ١١٥ - ١٣١.

ولم يكن عامل الجذب في طنجة « والموانئ المغربية عموماً » هو سبب الهجرة الأوحده، بل كان الجفاف الذي ازدادت وطأته بزيادة نشاط تجارة وتصدير الحاصلات الزراعية والثروة الحيوانية إلى أوروبا وراء نزوح سكان الأرياف إلى المدن والجهات الساحلية ومنها طنجة - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك الوضع في موقع سابق - وفي عام ١٨٢٨ م استقبلت طنجة ٣.٠٠٠ مهاجر أو نازح قروي، وخلال مجاعة عام ١٨٧٨ م لجأ إلى المدينة في الأشهر الثلاث الأولى

* الحكومة

(١) الهزاز، محمد أمين، (١٩٩٠)، أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، الجزء الثاني، صفحات متفرقة.

٧٩٧ نازحاً وذلك على سبيل المثال. ولم تكن أصول هؤلاء النازحين صوب طنجة من الريف الطنجي فقط بل كانت تمتد إلى جهات نائية كسوس ودكالة ، وعبد ، والرحامنة وتذكر التقارير أن آلافاً من النازحين قد استقروا في أحواز طنجة بعائلاتهم خلال مجاعة ١٨٦٨ م ، وقد تحولت التلال المحيطة بالمدينة إلى دواوير حقيقية تعج بالآفاقين^(١) . ويعنى ما سبق أن مدينة طنجة وأحوازها (إيالة طنجة) قد عرفت هجرات مبكرة ساهمت في إعادة التوازن الديموجرافى . بل وفي تحقيق نمو ديموجرافى موجب ، وذلك على الرغم من تكرار موجات القحط والأوبئة خلال القرن التاسع عشر . ومن الجدير بالذكر أن المغاربة اليهود بطنجة كانوا يمثلون نسبة كبيرة من السكان قدرت بحوالى ٢٢٠٠ ساكن عام سنة ١٨٥٠ م ، بينما كان عدد الأجانب ٣٠٠ ساكن من جنسيات مختلفة^(٢) . وتقدر عدد اليهود بحوالى ٧٠٠٠ يهودى في نهاية القرن التاسع عشر ينحدر معظمهم من النازحين من إسبانيا يعيشون داخل الملاح أو حتى اليهود ، بينما قدر عدد الأوربيين بحوالى ١٥٠٠ ساكن ، أغلبهم من فقراء الأسبان ، وعدد قليل من رعايا جبل طارق ، ومن رعايا البرتغال ، وإيطاليا ، وفرنسا ، وألمانيا^(٣) . إلا أن طنجة لا تتميز بوجود (الملاح) بالوضوح الذى يظهر به في مدن المغرب الأخرى حسب إتفاق المصادر .

٢ - حجم ونمو السكان خلال القرن العشرين وحتى الاستقلال :

يصعب الحصول على أرقام دقيقة ومضبوطة عن سكان مدينة طنجة ، إذ أن معظم الأرقام الواردة عن طنجة تفيد المدينة والأحواز القريبة والبعيدة نسبياً . ثم أصبحت تنفيذ المنطقة الدولية بعد تحديد حدودها ، قد سبقت الإشارة إلى أن التعدادات الرسمية للمغرب الموحد بدأت بتعداد ١٩٦٠ م ، قد أجرى بالمغرب عشر تعدادات* خلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى الاستقلال ، أو بالأحرى حتى تعداد ١٩٦٠ م ، وبالطبع لم تظهر طنجة في هذه التعدادات أو التقديرات السابقة ، والتي شملت كل من المنطقة الشمالية الإسبانية لسنوات ١٩٣٠ م - ١٩٣٥ م - ١٩٤٠ م و ١٩٥٠ م والمنطقة الجنوبية الفرنسية في سنوات ١٩٢١ م - ١٩٢٦ م - ١٩٣١ م - ١٩٣٦ م و ١٩٥١ م . أما التعداد أو الإحصاء الوحيد الذى أجرى بطنجة فكان سنة ١٩٤١^(٤) ، وأي أرقام سكانية أخرى كانت تقديرات يشوب صدقها الشك نظراً للاختلاف الكبير بين المصادر العديدة التى وردت بها أرقام تخص طنجة خلال الفترة المعنية بالدراسة (قبل الاستقلال) ويمكن التعرف على حجم سكان مدينة طنجة واتجاهات نموها السكانى بصورة تقريبية من خلال الجدول رقم (٦) والذى يوضح سكان منطقة طنجة خلال التقديرات والتعدادات التى أجريت منذ أوائل القرن العشرين وحتى تعداد سنة ١٩٦٠ . كما تتضح به أعداد ونسب اليهود والأجانب ضمن

(١) الهزاز ، محمد أمين ، (١٩٩١) ، الأزمار الديموجرافية في طنجة خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول

بطنجة سنة ١٩٩٠ ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ١١٥ : ١٣١ .

(٢) ابن الصغير ، خالد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧٩

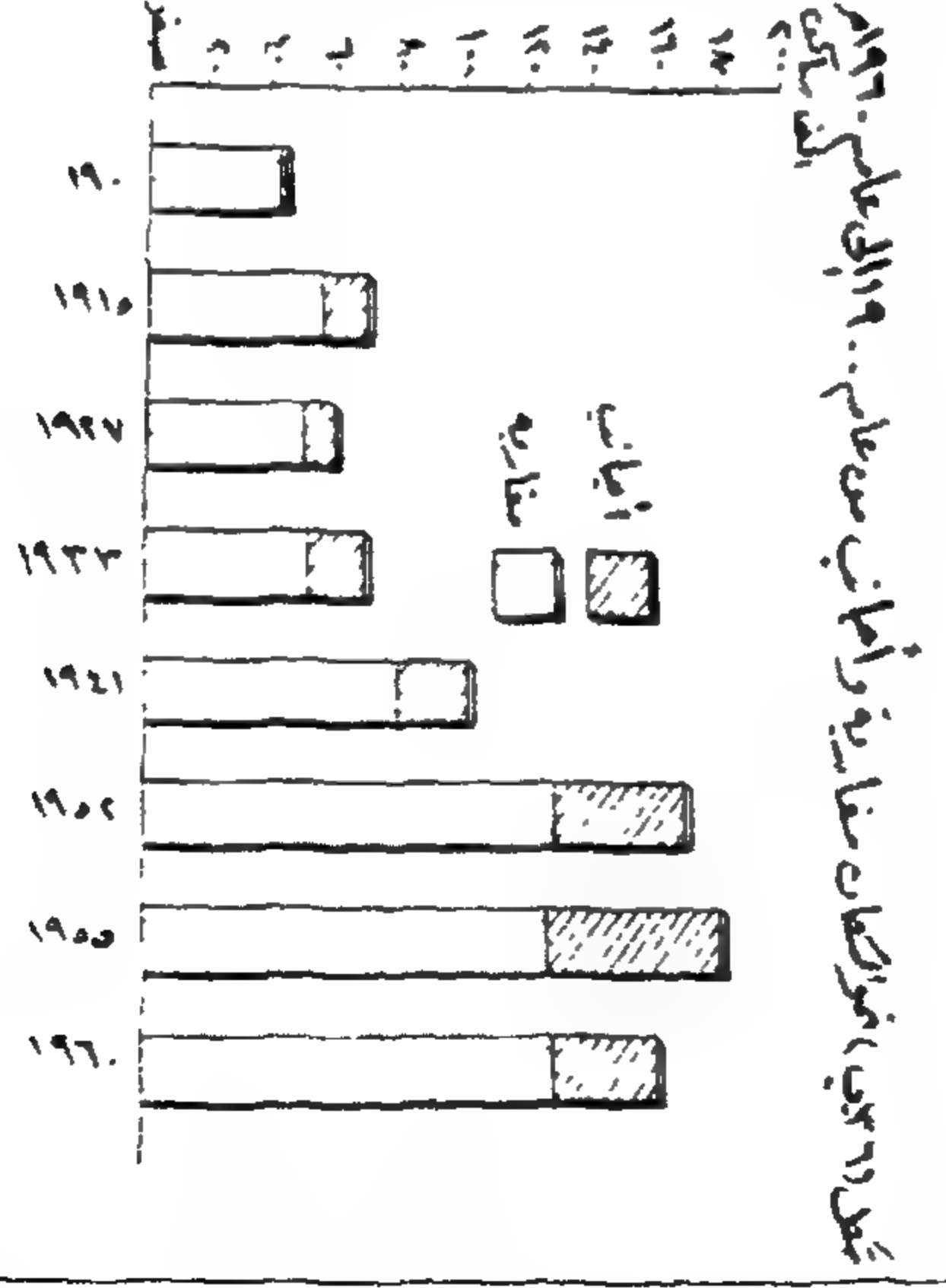
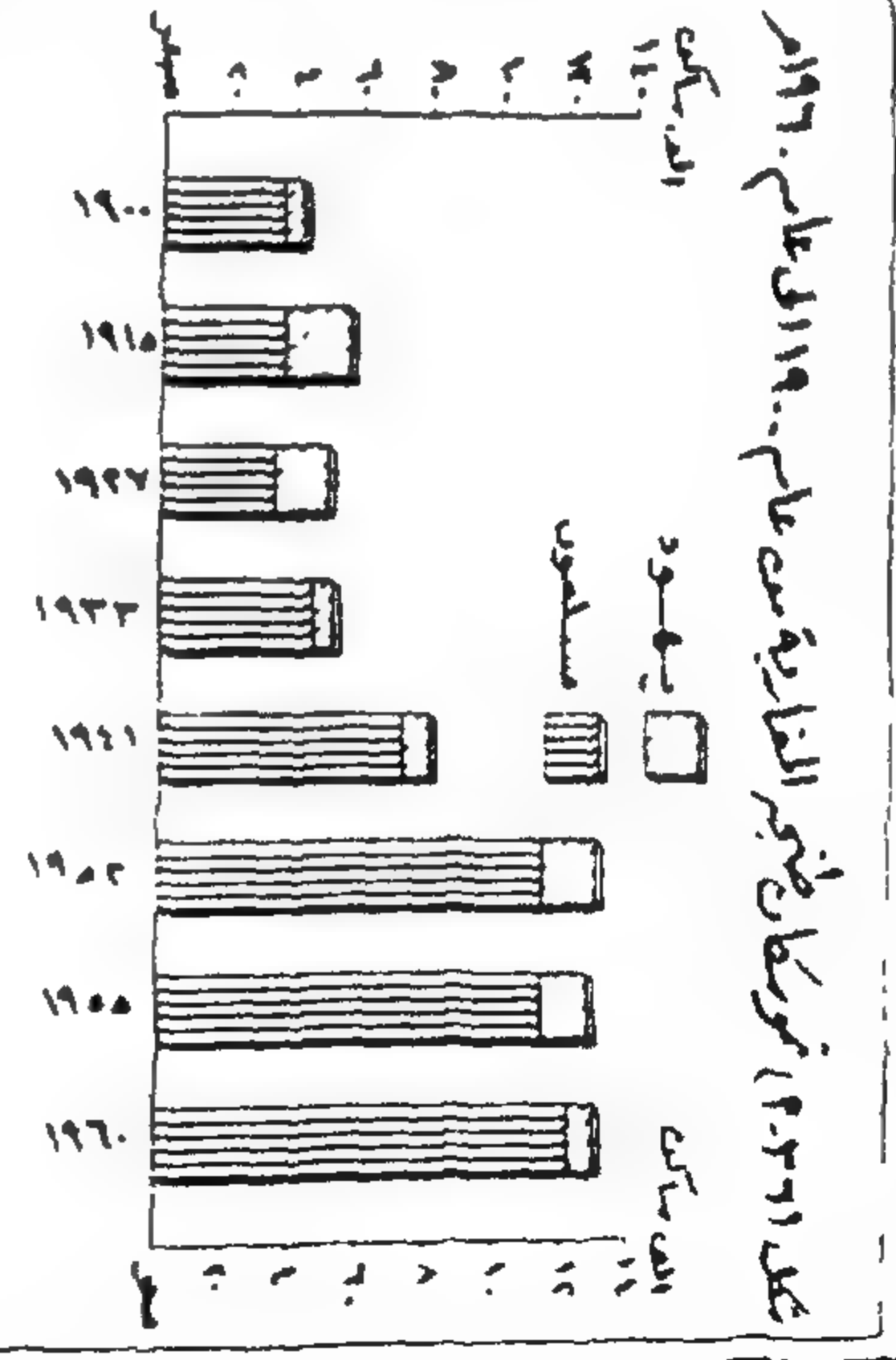
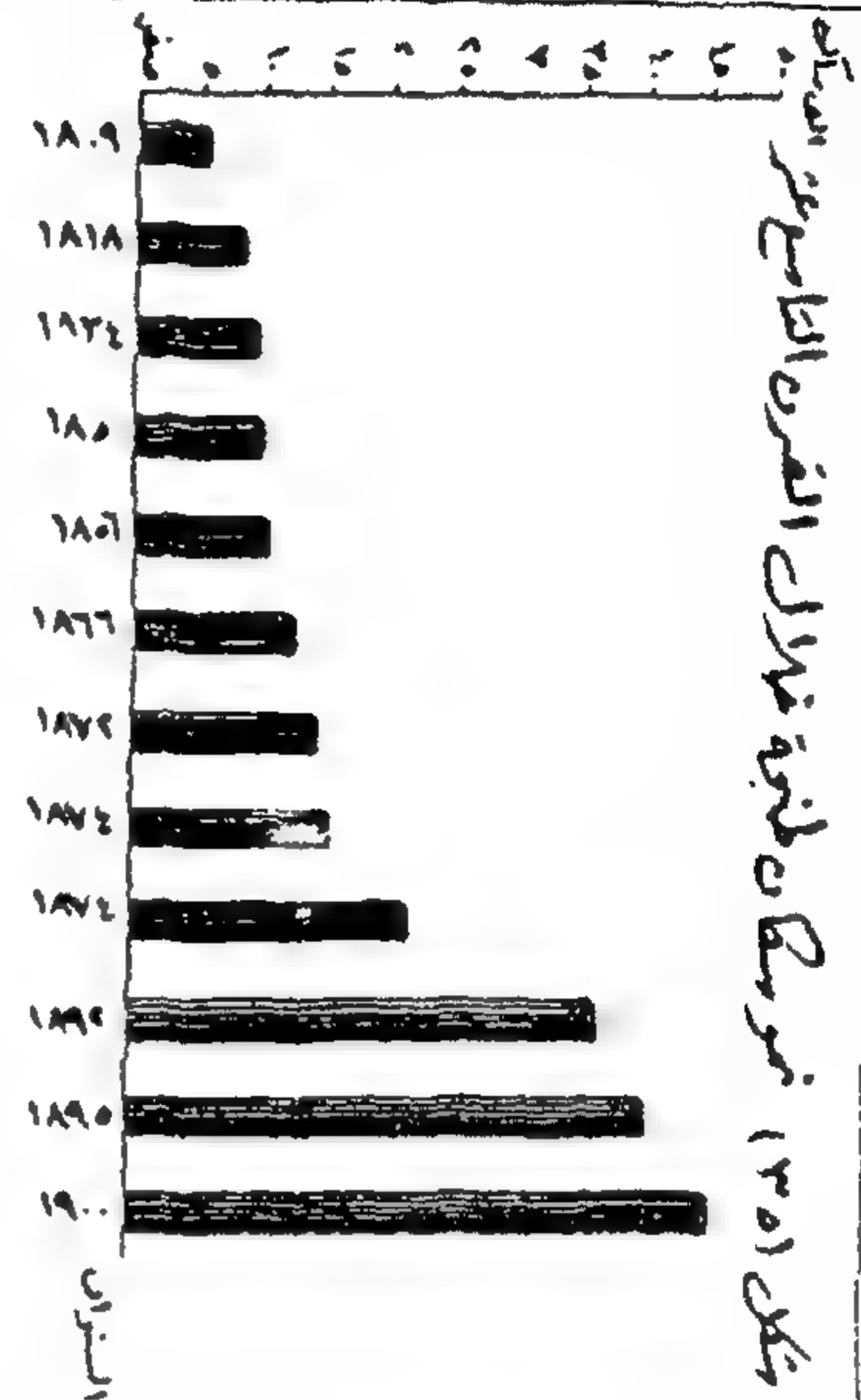
(٣) Saint Martin, vivien.; (1892), op. cit

(٤) مديرية الإحصاء ، (١٩٧١) ، السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة ١٩٧١ ، مجموعة ش .

المجلد الأول ، وزارة التخطيط ، الرباط ، ص ١١ .

(*) ذكرت في المصادر المختلفة على أنها مرة إحصاءات سكانية ، ومرة تقديرات ، ومرة أخرى تعدادات وخاصة في الجزء الثانى

من السكان القانونيون في المغرب (تعداد ١٩٦٠) .



أشكال (٣٥) نمو سكان طنجة الخارجية من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٦٠م
 شكل (٣٦) نمو سكان طنجة وأحياء من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٦٠م
 شكل (٣٧) نمو سكان طنجة وأحياء من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٦٠م

جدول رقم (٦) سكان منطقة طنجة حسب التقديرات والتعدادات من ١٩٠١ حتى ١٩٦٠

السنة	جملة السكان	المغاربة				الأجانب	
		مسلمون (عددهم)	نسبتهم %	يهود (عددهم)	نسبتهم %	(عددهم)	نسبتهم %
١٩٠١	٤٥,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٨١,٠	٧,٠٠٠	١٥,٠	١,٥٠٠	٣,٥
١٩١٥	٧٠,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٥٣,٠	١٩,٠٠٠	٢٧,٠	١٤,٠٠٠	٢٠,٠
١٩٢٧	٦٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٥٨,٠	١٥,٠٠٠	٢٥,٠	١٠,٠٠٠	١٦,٧
١٩٣٣	٧٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٦٥,٧	٦,٤٨٠	٩,٣	١٧,٥٥٢	٢٥,٠
١٩٤١ تعداد	١٠٢,٣٠٦	٧٢,٦٧٠	٧١,٠	٧,١٠٢	٧,٠	٢٢,٥٣٤	٢٢,٠
١٩٥٢	١٧٢,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٦٦,٨	١٥,٠٠٠	٨,٧	٤٢,٠٠٠	٢٤,٥
١٩٥٥	١٨٣,٧٣٠	١١٥,٠٠٠	٦٢,٦	١٢,٠٠٠	٦,٥	٥٦,٧٣٠	٣٠,٩
١٩٦٠ تعداد	١٦٤,٢٣٢	١٢٣,٤٧٨	٧٥,٢	٦,٢٤٦	٣,٨	٣٤,٥٠٨	٢١,٠

المصدر :

Verdugo, C.: (1958) op. cit. p.95.

Statesman's yearbook, (1927), Anuarios estadísticos, Madrid.

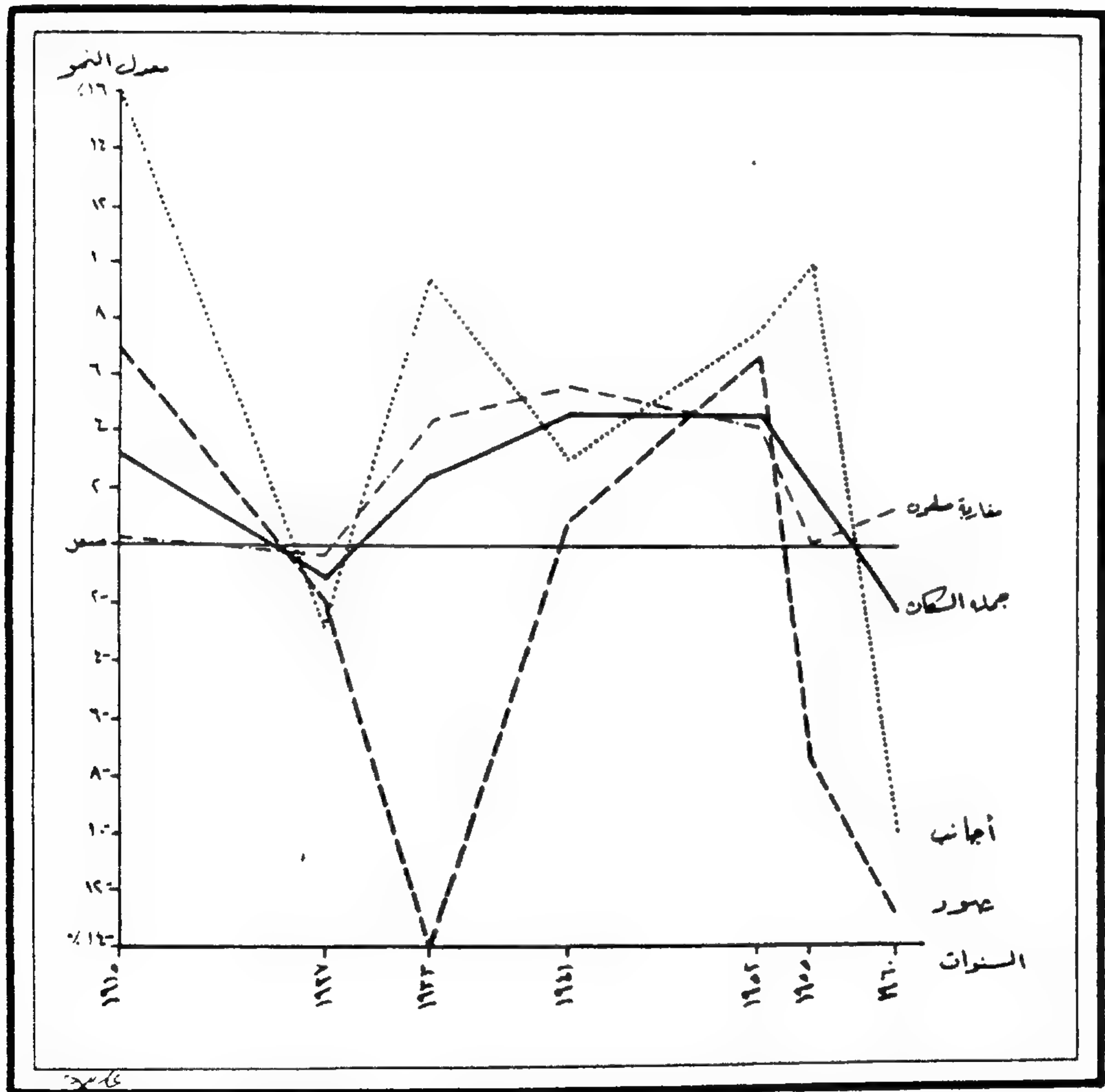
Service central des statistiques, (1960), Resultats du Recensement de 1960, Rabat. p.8 - 9.

جدول رقم (٧) المعدل السنوي لنمو سكان طنجة من ١٩٠١ إلى ١٩٦٠

السنة	معدل النمو السنوي لجملة السكان	معدل النمو السنوي للمغاربة		معدل النمو السنوي للأجانب	ملاحظات
		مسلمون	يهود		
١٩٠١	-	-	-	-	تقدير
١٩١٥	٣,٢	٠,٢	٧,١	١٥,٩	تقدير
١٩٢٧	١,٣-	٠,٥-	٢,٠-	٢,٨-	تقدير
١٩٣٣	٢,٥	٤,٥	١٤,٠-	٩,٤	تقدير
١٩٤١	٤,٧	٥,٧	١,١	٣,١	تعداد
١٩٥٢	٤,٧	٤,٢	٦,٨	٥,٦	تقدير
١٩٥٥	٢,٢	صفر	٧,٤-	١٠,٠	تقدير
١٩٦٠	٢,٢-	١,٤	١٣,٠-	٩,٩-	تعداد

المصدر : من حساب الباحثة على أساس الجدول السابق .

سكان المنطقة . ومن استقراء الجدول المذكور يمكن استنباط بعض الاتجاهات العامة والهامة للنمو السكاني خلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى الاستقلال، لعل أول هذه الاتجاهات وأهمها هو الاتجاه العام نحو الزيادة السكانية منذ بداية القرن وحتى ١٩٥٥، إذ كان عدد السكان حوالي ٤٥٠٠٠ ساكن في بداية القرن ١٩٠١ وصل عددهم إلى ١٨٣٧٣٠ ساكن سنة ١٩٥٥، بمعنى أن السكان قد تضاعفوا أربع مرات خلال ٥٥ سنة كما يلاحظ خلال تلك الفترة أن نمو السكان قد تميز بإحدى اللبنيات السكانية إذ تناقص عدد السكان من ٧٠,٠٠٠ ساكن سنة ١٩١٥ م إلى ٦٠,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٢٧ م، ثم عاود ارتفاعه مرة أخرى . وقد تزامنت فترة التناقص السكاني المذكورة مع الحرب العالمية الأولى، ثم استمر نمو السكان بمعدلات مختلفة في سنوات ما بعد الحرب الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية . ثم ارتفع معدل النمو إلى ٤,٧ ٪ سنوياً وبالتالي ارتفع عدد السكان خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال ، وهي سنوات الازدهار الإقتصادي والعمري والدبلوماسي في طنجة التي



شكل (٣٧) المعدل السنوي لنمو سكان طنجة من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٦٠م

سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق . وقد سجل تعداد سنة ١٩٦٠ تناقصاً في عدد سكان منطقة طنجة بعد الاستقلال إلى ١٦٤.٠٠٠ ساكن لأسباب سبقت الإشارة إليها، ويوضح الشكل رقم (٣٦_أ، ب) نمو سكان منطقة طنجة من سنة ١٩٠٠ - ١٩٩٠ م .

ويوضح الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٣٧) التغيرات التي طرأت على معدلات نمو كل من السكان اليهود والمسلمون المغاربة ، والأجانب إبان الفترة المذكورة والتي كانت تتميز بخضوع طنجة لنظام الإدارة الدولية . وأهم ما يلاحظ أن النمو السكاني لليهود قد تميز بالذبذبة بين ارتفاع وانخفاض وإن كان الاتجاه العام نحو التناقص بقياس عددهم سنة ١٩٥٥ ، والذي كان ١٢.٠٠٠ يهودي بعددهم في أول القرن والذي كان ١٩.٠٠٠ يهودي ، بينما شهدت أعدادهم تارجحاً بين ارتفاع وانخفاض بين أول القرن ومنتصفه وكان عددهم سنة ١٩٢٧ م ١٥.٠٠٠ يهودي أخذ في التناقص بمعدلات كبيرة حتى ١٩٣٣ م وأصبح ٦٤٨٠ يهودي ، ثم ارتفع إلى ٧١٠٢ سنة ١٩٤١ م ، ثم تضاعف في غضون إحدى عشرة سنة حتى سنة ١٩٥٢ إلى ١٥.٠٠٠ يهودي ، ذلك إبان فترة الازدهار العقاري والاقتصادي للمنطقة الدولية - ومدينة طنجة بالطبع - ثم تناقص عدد اليهود إلى ١٢.٠٠٠ سنة ١٩٥٥ بسبب الصراع العربي الإسرائيلي من ناحية ، وانهيار نظام مدينة طنجة وضواحيها من ناحية أخرى ، وتذكر بعض المصادر أن عدد اليهود قبل الاستقلال مباشرة كان ٢٠.٠٠٠ يهودي ممثلون في المجلس التشريعي ويتمتعون باستقلالية قضائية ويصنفون إلى ثلاث فئات ، حيث اليهود الأصليون ولا يتميزون عن المغاربة شكلاً ، ثم اليهود الذين أتوا من إسبانيا في العصور الوسطى ويهود لاجئون من وسط أوروبا ، ولعل فيما ذكره جون جنتر عن اليهود ما يوضح وضعهم إبان الفترة الدولية في طنجة ، إذ قال « وقد سألت الناس عمن يدير شئون طنجة ؟ فأجابوني .. اليهود . ويضيف إلى ذلك أن اليهود كانوا يتميزون بتبوأهم المراكز الهامة ، وكانوا من الطائفة الأرستقراطية في طنجة ، وخاصة ذوو الأصول الإسبانية منهم حيث كانوا طبقة غنية مرفهة أفرادها إسبانيون أكثر من الإسبانين أنفسهم . وكان في طنجة إبان تلك الفترة نواد خاصة ٨٠ ٪ من أعضائها يهود وكان اليهود في طنجة أصحاب بنوك ومصارف ، ولم يحرموا مما حرموا منه في أماكن أخرى غير طنجة ، كما لم يتركزوا في «ملاح»* خاص بهم بوضوح كما كانوا في مدن المغرب الأخرى . كما لم يخضعوا لقوانين المسلمين في طنجة عكس وضعهم في المدن المغربية الأخرى^(١) .

أما الأجانب في طنجة فتوضح الأرقام السابقة في الجدول رقم (٧، ٦) ، والشكل رقم (٣٦ و ٣٧) أن أعدادهم قد تميزت بالزيادة المستمرة منذ أول القرن وحتى سنة ١٩٥٥ م ، إذ قدر عددهم بحوالي ١٥٠٠ ساكن في بداية القرن، تزايدوا إلى أن فاق عددهم ٥٦٧٠٠ ساكن ، أي تضاعفوا خلال تلك الفترة ٣٧ مرة وقد إنخفض عدد الأجانب إبان الحرب العالمية الأولى من ١٤.٠٠٠ ساكن سنة ١٩١٥ إلى ١٠.٠٠٠ ساكن سنة ١٩٢٧ ، ثم عاد وفودهم إلى المدينة ومنطقتها بمعدلات نمو سريعة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ وصل عددهم إلى ٢٢.٥٣٤ ساكن أجنبي سنة ١٩٤١ ، ثم إلى ٤٢.٠٠٠ أجنبي سنة ١٩٥٢ ، وإلى ٥٦.٧٣٠ سنة ١٩٥٥ ، وكانت نسبة الأجانب

(١) جنتر ، جون ، (١٩٥٥) ، داخل إفريقيا ، مترجم ، مرجع سابق ، ص ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٧٥ .

(*) (الملاح) هو إسم حي اليهود في المغرب وهي كلمة مشتقة من الملح ، إذ أن اليهود هم الذين كانوا يكسبون رؤوس أعداء السلطان في الملح بعد قتلهم حتى لا تصاب تلك الرؤوس بالتلف ، وذلك لعرضها على الجمهور .

إلى جملة سكان طنجة ضنيلة في أول القرن إذ لم تتعدى ٣,٥ ٪ ومع استمرار وفودهم إلى المدينة بسرعة كبيرة وأعداد كبيرة - لا تعادل معدلاتها معدلات النمو السكاني للمغاربة - أصبحت نسبتهم ٣٠,٩ ٪ من سكان المنطقة الدولية لطنجة . بينما كانت نسبة اليهود ١٥ ٪ من جملة السكان في أول القرن ، ثم أصبحت نسبتهم ٢٧ ٪ سنة ١٩١٥م، وحوالي ٢٥ ٪ سنة ١٩٢٧م ، ثم تناقصت إلى ٦,٥ ٪، يقابل ذلك نمو سكاني للمغاربة من المسلمين إذ تزايد عددهم من ٣٦,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٠١م إلى ١١٥,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٥٥م. وبذلك نلاحظ أنهم تضاعفوا أكثر من ثلاث مرات، مما يعكس معدلات نمو سكاني أقل من معدل نمو الأجانب خلال الفترة المذكورة، وقد صاحب ذلك تناقص في نسبتهم إلى جملة سكان المدينة ومنطقتها من ٨١ ٪ سنة ١٩٠١ إلى ٦٢,٦ ٪ سنة ١٩٥٥. ونخلص مما سبق إلى أن معدلات النمو قد اختلفت بين المغاربة من المسلمين واليهود وبين الأجانب . وبصفة عامة سجلت معدلات نمو الأجانب قيساً كبيرة وصلت في بعض الأحيان إلى ١٥ ٪ مثلما حدث في الفترة بين ١٩٠١ - ١٩١٥م ، ووصلت أيضاً إلى ١٠ ٪ بين سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٣م ، وكذلك بين سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٥م ، أما معدلات النمو السنوي بين اليهود فقد تذبذبت بين معدلات متباينة أدناها معدل سالب سجل -١٤ ٪ سنوياً بين سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٣م ، بينما سجل أعلى معدل نمو سنوي بين سنوات ١٩٤١ - ١٩٥٢م وكان ٦,٨ ٪ سنوياً. بالنسبة لمعدل نمو المغاربة من المسلمين فقد سجل أيضاً معدلات نمو سنوي متفاوتة ، أدناها معدل سالب وصل إلى -٢ ٪ سنوياً بين ١٩١٥ - ١٩٢٧ وأعلى معدل كان ٥,٧ ٪ سنوياً بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٤١م . بينما سجل نمو سكان طنجة عامة معدلات متفاوتة أيضاً تراوحت بين -٢,٢ ٪ سنوياً بين ١٩٥٥ - ١٩٦٠م ، و -١,٣ ٪ بين سنوات ١٩١٥ - ١٩٢٧ ، وهي معدلات سالبة ، كما سجلت معدلات نمو مرتفعة أيضاً وصلت إلى ٤,٧ ٪ بين سنوات ١٩٣٣ إلى ١٩٥٢م وكاد حجم السكان يصل إلى التضاعف بين ١٩٤١ - ١٩٥٥م ، ويوضح الشكل ورقم (٣٧) معدلات نمو الأجانب واليهود والمغاربة المسلمون .

بالنسبة لمدينة طنجة ذاتها فقد اختلفت التقديرات حول حجمها إذ قدر (كلود فرديجو) سكان طنجة داخل الأسوار بحوالي ٥٠٠٠ ساكن في أوائل القرن الحالي بالإضافة إلى عدة آلاف أخرى متناثرة حول المدينة ، وخاصة في اتجاه هضبة مرشان غرباً معظمهم من الأجانب والأثرياء بالإضافة إلى سكان الدواوير التي سكنها ريفيون ، وكانت مساحة المدينة العتيقة ٣٠ هكتار ، وقد استمر توسع المدينة وبالتالي سكانها حتى وصلوا إلى ٤٠,٠٠٠ ساكن في مساحة ٢٤٠٠ هكتار عام ١٩٣٥م ، ثم إلى ١٤٠,٠٠٠ ساكن على مساحة ٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٦م^(١) وقد أصبح سكان بلدية طنجة ١٤١,٧١٤ ساكن سنة ١٩٦٠ في أول تعداد أجرى للمملكة المغربية مكتحلة بعد الاستقلال^(٢) . من الملاحظ أن منطقة طنجة الخاضعة للنظام الدولي كانت تتميز بإرتفاع درجة التحضر عن سائر أقاليم وعملات المغرب ، إذ بلغت ٨٦ ٪ من سكان المنطقة الذين تركزوا بصفة خاصة في مدينة طنجة وضواحيها ، وقد استمرت طنجة متميزة بهذه الخاصة حتى الآن .

Verdugo, C.: (1958), op. cit., p.195.

(١)

Service central de statistiques, (1960), op. cit., p.8-9.

(٢)

أجرى في المغرب ثلاث تعدادات رسمية وذلك بعد الإستقلال، لذا يمكن تتبع حجم ومعدلات نمو سكان طنجة خلال هذه التعدادات أي ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٢م، كما يمكن على أساسها القيام بنزع من الإسقاطات لسنوات تالية لآخر تعداد.

(أ) حجم ونمو سكان إقليم طنجة :

قبل الخوض في تفاصيل ذلك من المناسب أن نتعرف على مدينة طنجة من خلال موقعها على الخريطة الإدارية حيث بعد ذلك مؤشراً هاماً لما تتمتع به المدينة من أهمية إقليمية، أو لما لا تتمتع به من هذه الأهمية. ومن المجدبر بالذكر أن الحدود الإدارية قد تغيرت عدة مرات، سواء بالنسبة لمدينة أو بلدية طنجة أي (Municipalité de Tanger) أو بالنسبة لإقليم طنجة أو عمالة طنجة أي (Province de Tanger) وسنطلق عليها عمالة طنجة حتى لا يحدث خلط بين الإقليم بمفهومه الجغرافي ومفهومه الإداري في المغرب الذي ينقسم بين أقاليم وولايات وولايات.

بالنسبة لحدود بلدية أو مدينة طنجة لم تتغير منذ أن عدت بعد تطبيق نظام الإدارة الدولية وحتى ١٩٩٢ وبالتالي تتطابق حدودها حتى ذلك التاريخ مع التعدادات الثلاث، أما إقليم طنجة أو عمالة طنجة فقد تغيرت حدودها عام ١٩٧٥م حيث اتسعت عما كانت عليه قبل ذلك التاريخ، وهذا يعني أن تعداد ١٩٨٢م مرتبط بالحدود الحديثة للإقليم، بينما تعدادي ١٩٦٠ - ١٩٧١م مرتبطان بحدود طنجة التي وضعت إبان خضوعها للإدارة الدولية، وقد أضيف لطنجة وأحوازاها بعض الجماعات الريفية (القروية)، ومركزاً حضرياً جديداً وهو بلدية أصلية، لذا كان من الضروري تعديل البيانات الواردة في تعدادي ١٩٦٠ - ١٩٧١م حتى تتوافق مع بيانات تعداد ١٩٨٢م لتسهيل المقارنة بين التعدادات الثلاث عند تناول إقليم طنجة. وهذا يعني أن الأرقام الواردة بهذا الجزء معدلة على أساس الحدود الإدارية الجديدة.

يمثل إقليم طنجة أحد أقاليم وولايات المملكة المغربية والبالغ عددها في تعداد سنة ١٩٨٢م ٣٥ إقليم وولاية، وكان عددها ٢١ إقليم وولاية في تعداد ١٩٧١. أما عدد المدن فقد بلغ ٤٥ بلدية و ٤٠ مركز حضري مستقل^(١) وحسب النشرة الإحصائية السنوية سنة ١٩٩٠م كان عدد الأقاليم ٣١ إقليم والولايات ١٦ عمالة تنظم هذه الأقاليم والولايات في سبع مناطق إقتصادية يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٨) التقسيم الإداري في المغرب حسب الجهات الإقتصادية سنة ١٩٨٢ و ١٩٩٠

الجهات الإقتصادية	الأقاليم والولايات ١٩٨٢ (١)		الأقاليم والولايات ١٩٩٠ (٢)	
	إقليم	ولاية	إقليم	ولايات
منطقة الجنوب	١١		١١	
منطقة تانسفت	٤		٥	٣
منطقة الوسط	٦	٥	٦	٧
منطقة الشمال الغربي	٦	١	٧	٣
منطقة الشرق	٣		٥	٣
منطقة الوسط الجنوبي	٤		٣	
منطقة الوسط الشمالي	٥		٤	

المصدر : (١) مديرية الإحصاء، (١٩٨٣)، السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٨٢، وزارة

التخطيط، الرباط، ص ١٥ : ١٦

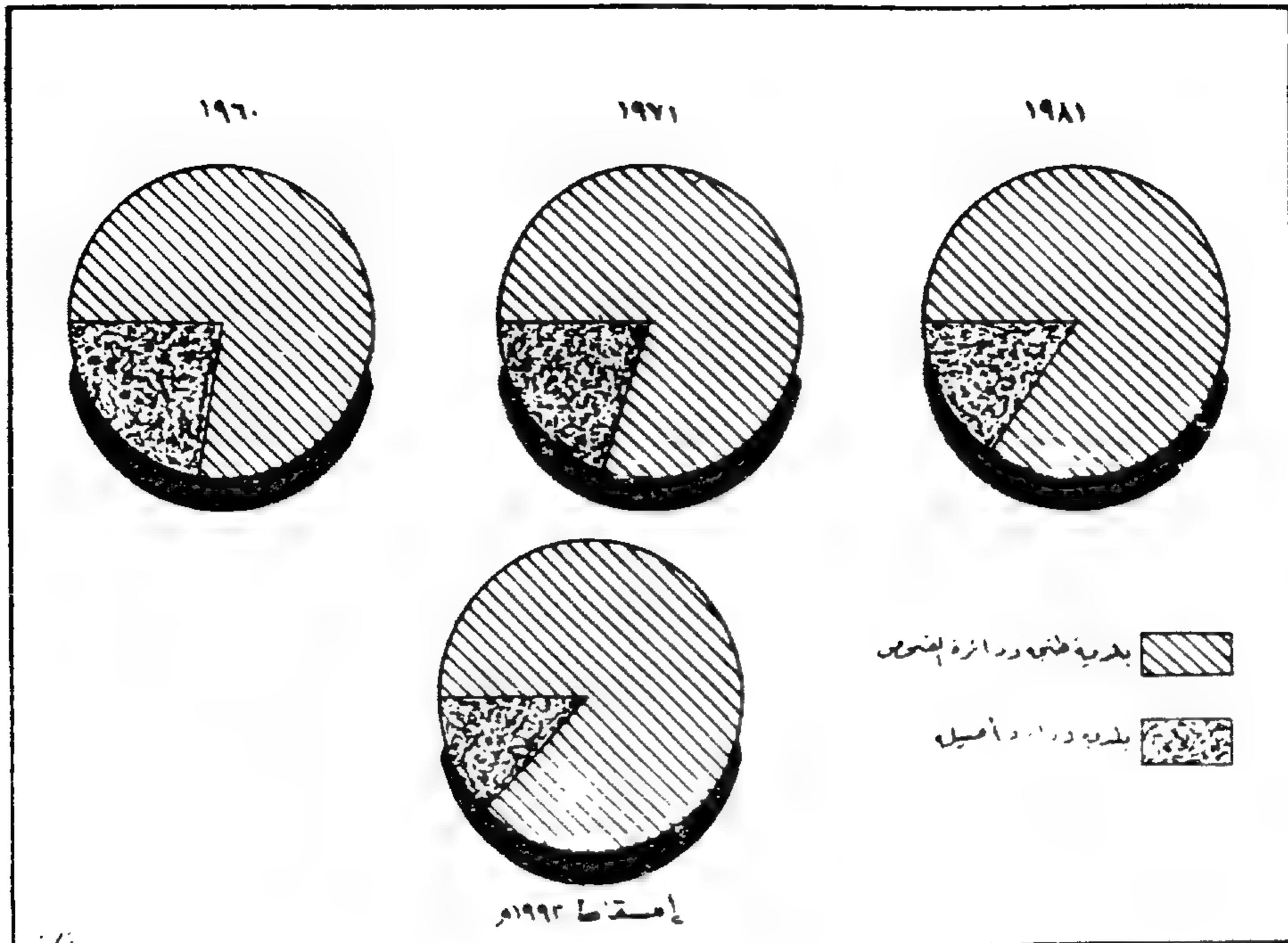
(٢) مديرية الإحصاء، (١٩٩١)، النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، وزارة التخطيط، الرباط، ص ١٣ - ١٦.

تعد عمالة طنجة أصغر أقاليم وعمالات المغرب مساحة ، إذ تبلغ مساحة العمالة الحالية ١١٩٥ كم^٢ وكانت ٤٠٠ كم^٢ قبل سنة ١٩٧٥ . وتقع في الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية ، والتي تعد بدورها أصغر النواحي الاقتصادية مساحة ٢٩,٩٥٥ كم^٢ ، أي ٤,٢ ٪ تقريباً من جملة مساحة المغرب البالغة ٨٥٠,٧١٠ كم^٢ (١) بينما تبلغ مساحة عمالة طنجة ٠,٢ ٪ من جملة مساحة المملكة سنة ١٩٩٠ م ، وتنقسم عمالة طنجة إدارياً طبقاً لتعداد سنة ١٩٨٢ م إلى : بلدية طنجة وبلدية أصيلة (حضر) ثم تسع جماعات قروية تندرج تحت دائرتين هما (شكل رقم ٢٨) وجدول رقم (٩) دائرة فحص طنجة وتضم الجماعات القروية (بحريين عوامة إكزنابة (أو إجزنابة) ، وملوسه ، وبحرا وبين طنجة) إذ تحيط هذه الجماعات ببلدية طنجة ، وتتوسع المدينة على حسابها إذ تعتبر الظهير المباشر أو (أحواز) طنجة ثم دائرة أصلية وتضم الجماعات القروية (دار الشاوي وجماعة المنزلة وجماعة سبت الزينات ، وأحد الغربية ثم جماعة إثنين سيدي اليماني) ، ويتضح من أسماء معظمها أيام السوق الأسبوعي بالجماعة . ويتضح من استقرار الشكل رقم (٣٩) والمجدول رقم (٩) والملحق (١١) أن بلدية طنجة تمثل أكبر وحدة إدارية بحالتها من حيث حجم سكانها إذ بلغت نسبة سكانها ٦٢,٤ ٪ سنة ١٩٦٠ م و ٦٧,٣ ٪ سنة ١٩٨٢ م من جملة سكان العمالة كما تمثل وفحصها حوالي ٨٤,٦ ٪ ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٩٠ ٪ سنة ١٩٩٢ م ، وذلك من جملة سكان العمالة أيضاً .. بينما لا تمثل بلدية أصيلة سوى ٥ ٪ من جملة سكان العمالة ، وتصل مع دائرتها إلى حوالي ١٥ ٪ من جملة سكان عمالة طنجة سنة ١٩٨٢ . ومن الملاحظ تناقص نسبة سكان بلدية أصيلة ودائرتها لحساب طنجة وفحصها باستمرار منذ سنة ١٩٦٠ م ، ومن المتوقع أن يستمر هذا التناقص النسبي حتى سنة ١٩٩٢ م ليصل إلى ١٢,٥ ٪ من جملة سكان العمالة مما يؤكد هيمنة طنجة السكانية على مستوى العمالة أو إقليمها الإداري . كما يتضح أن عمالة طنجة من العمالات الحضرية على مستوى المملكة المغربية ، وذلك ما يوضحه شكل رقم (٤٠) حيث درجة التحضر بكل من عماله طنجة والمملكة المغربية ونسبة بلدية طنجة ودائرتها إلى جملة العمالة سنة ١٩٨٢ م والملاحظ أن نسبة أصيلة ودائرتها قد تناقصت لحساب طنجة وفحصها منذ ١٩٦٠ م إلى ١٩٨٢ م .

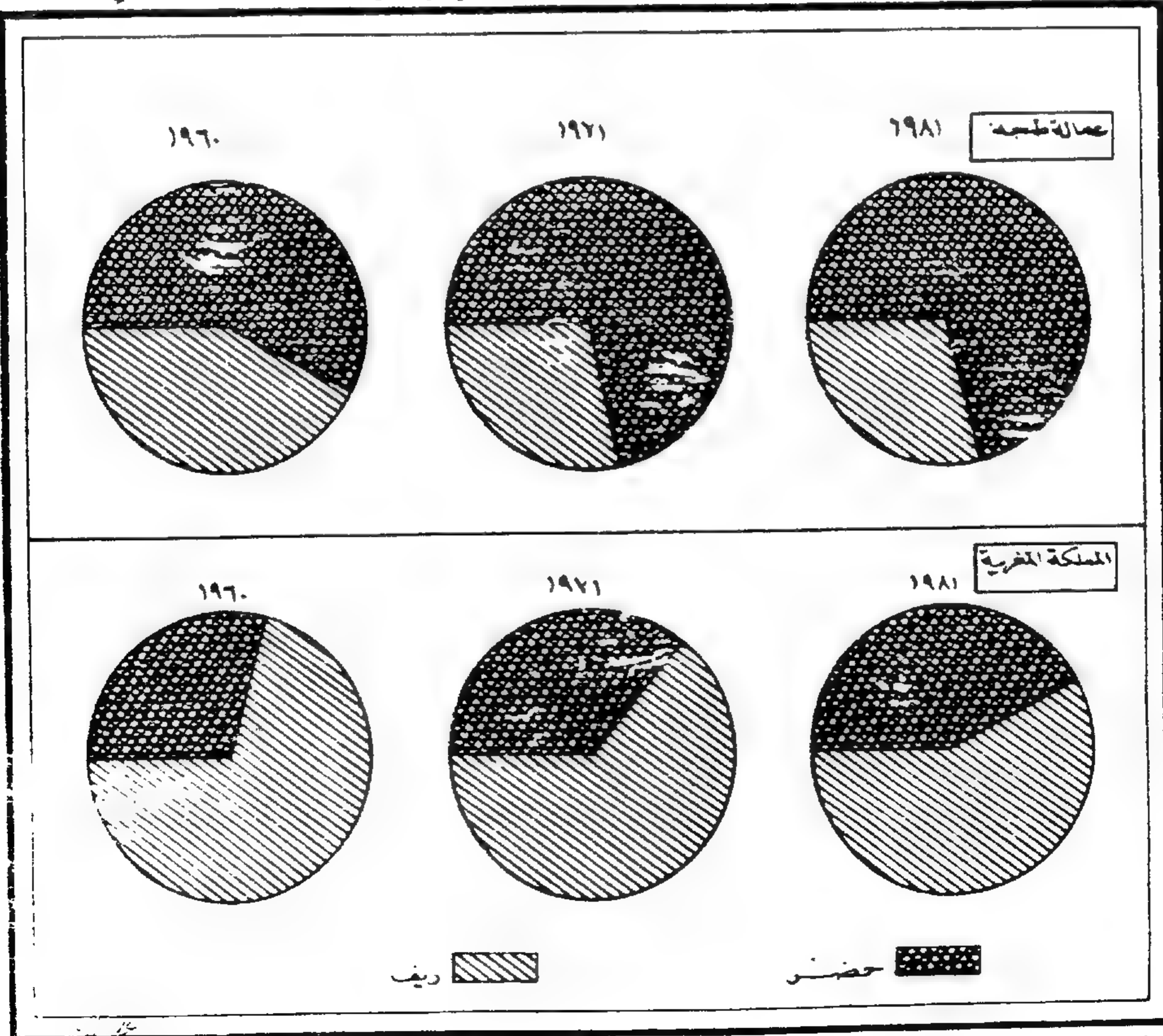
وقد بلغ حجم عمالة طنجة ٢٢٦ ٨٨٩ ساكن عام ١٩٦٠ م ثم زاد عددهم إلى ٢٨٥ ٦٦٠ ساكن عام ١٩٧١ م ووصلوا إلى ٤٣٦ ٢٢٧ ساكن عام ١٩٨٢ م ومن المتوقع أن يصلوا إلى ٦٠١ ١٦٠ ساكن عام ١٩٩٢ م ، ويوضح الملحق رقم (١١) الأرقام المطلقة الخاصة بعمالة طنجة التي حسبت النسب السابقة على أساسها .

تمثل عمالة طنجة إقليماً حضرياً اكتسب طابعه الحضري من الحجم الكبير الذي تمثله مدينة طنجة ضمن الإقليم ، والتي يؤكد واقعها أنها أكبر من ذلك حجماً حيث إمتد قطاع حضري خارج حدودها على حساب دائرة الفحص خاصة في جماعة العوامة جنوباً ، وإجزانابة غرباً ، وبحرا وبين شرقاً ، وقد ظهر ذلك واضحاً عند تحليل الصور الجوية والمخرائط الخاصة بنمو المدينة عمرانياً . كما يبين الشكل رقم (٤١) ذلك النمو السكاني لجملة الإقليم والريف والحضر ، كما يظهر به الحجم السكاني المضاف بالضم الإداري ، ذلك الحجم الذي أظهر منحني النمو مستمراً رغم

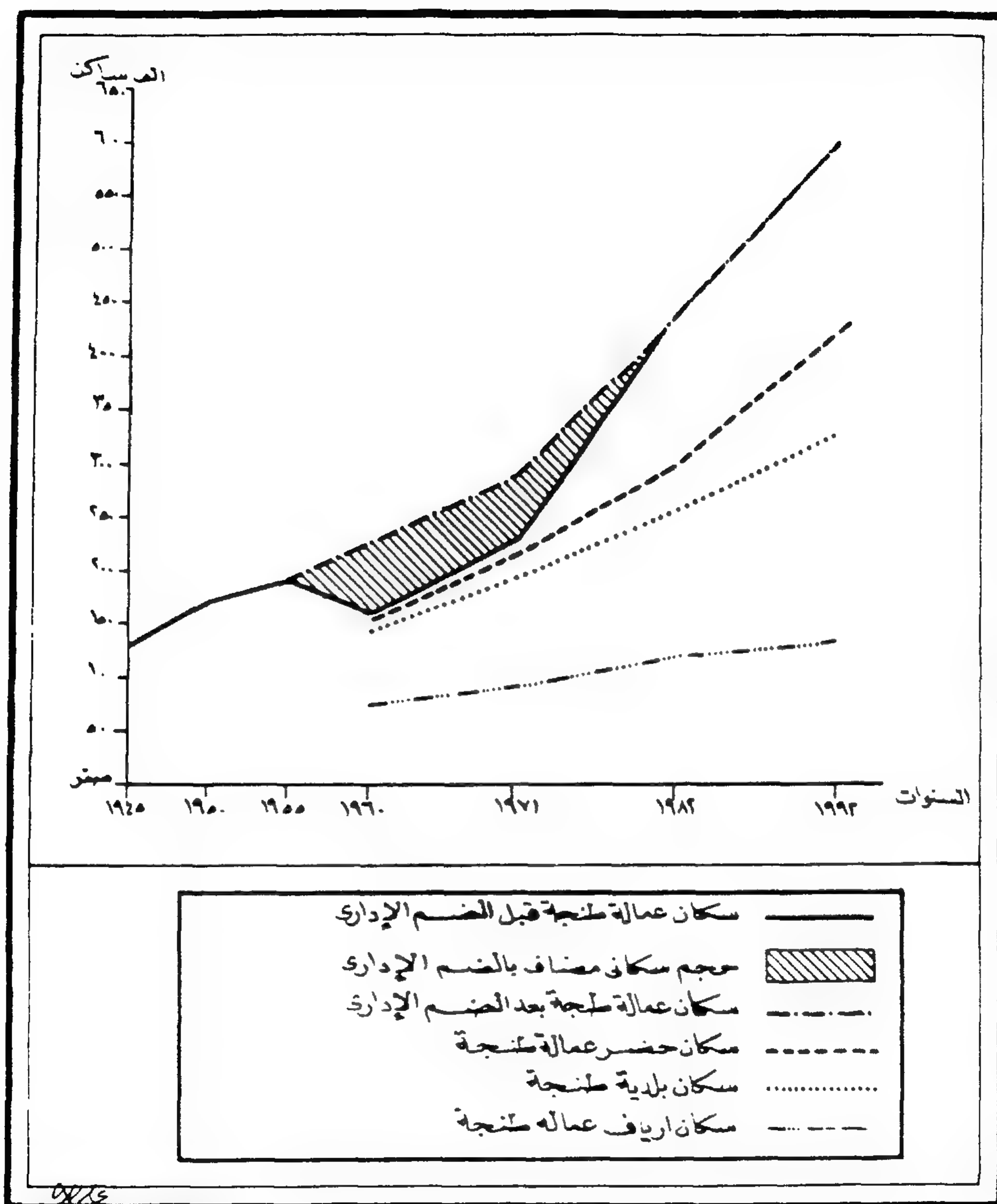
(١) مديرية الإحصاء ، (١٩٩١) ، النشرة الإحصائية السنوية للمغرب ، وزارة التخطيط ، الرباط ، ص ١٣ - ١٦ .



شكل ٢٠١: نسبة بلدية طنجة ودائرة الفخوس إلى بلدية واد أصيلة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٩٢ م.



شكل ٢٠٢: درجة التحضر في عمالة طنجة والمملكة المغربية من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٨١ م.



شكل (٢-٤١) نمو سكان عمالة طنجة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٩٢ م

جدول رقم (٩) نسبة سكان بلدية طنجة ودائرتها إلى بلدية أصيلة ودائرتها من جملة عمالة طنجة

للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨٢ وإسقاط ١٩٩٢

إسقاط (%) ١٩٩٢	تعدادات			البلدية أو الدائرة
	(%) ١٩٨٢	(%) ١٩٧١	(%) ١٩٦٠	
٦٨,٥ ١٩,٠	٦٧,٣ ١٧,٣	٦٧,٤ ١٢,٦	٦٢,٤ ١٥,٥	نسبة بلدية طنجة ون ديهان إلى إقليم (حضر) فحص طنجة إلى إقليم طنجة (ريف)
٨٧,٥	٨٤,٦	٨٠,٠	٧٧,٩	نسبة بلدية طنجة ودائرة الفحص إلى إقليم طنجة
٣,٥ ٩,٠	٤,٣ ١١,١	٤,٨ ١٥,٢	٤,٨ ١٧,٣	نسبة بلدية أصيلة إلى إقليم طنجة (حضر) نسبة دائرة أصيلة إلى إقليم طنجة (ريف)
١٢,٥	١٥,٤	٢٠,٠	٢٢,١	نسبة أصيلة ودائرتها إلى إقليم طنجة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	جملة الإقليم
٧١,٠	٧١,٦	٧٢,٢	٦٧,٢	درجة التحضر

المصدر : من حساب الباحثة على أساس أرقام التعدادات الثلاثة للسكان والسكنى الواردة بالملحق (١١) .

التناقص السكاني الفعلي الذي شهدته المدينة بين ١٩٥٥ - ١٩٦٠م والذي سبقت الإشارة إليه عند معالجة نمو السكان حتى سنة ١٩٦٠م.

بالنسبة لمعدلات النمو السكاني لإقليم طنجة بين التعدادات الثلاثة، فتتضح من الجدول رقم (١٠)، ومن استقرائه نلاحظ أن معدل النمو السكاني كان ٢,٩ ٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م، وكان معدل نمو الحضر ٢,٣٦ ٪ في نفس الفترة أي أقل من معدل النمو العام للعماله، وكان نمو سكان الريف ١,٤٦ ٪ في نفس الفترة أيضاً أي أقل من نمو سكان الحضر ومن نمو جملة السكان، وذلك بسبب الهجرة الريفية الحضرية من أرياف طنجة إلى مدينة طنجة بالذات، تلك الهجرة التي عوضت هجرة الأجانب واليهود والهجرة الخارجية من المدينة - والتي سبقت الإشارة إليها - بالنسبة للفترة بين ١٩٧١ - ١٩٨٢م فقد سجل نمو مدينة طنجة أعلى معدل نمو، إذ يمثل حضر عمالة طنجة ٤,٣٥ ٪، بينما سجل نمو الأرياف معدل قدره ٣,٥٧ ٪، والواقع أن هذه النسبة الكبيرة مضللة إذ أن قديراً كبيراً ممن سجلوا ضمن الأرياف هم حضر يمارسون نشاطهم داخل المدينة أو ضمن مرافقها بينما سجل النمو العام معدل قدره ٣,٨٥ ٪، وهذا يعني زيادة في معدلات النمو بين تعدادي ١٩٧١-١٩٨٢م عنها بين تعدادي ١٩٦٠-١٩٧٠م.

جدول رقم (١٠) معدل النمو السنوي لسكان عمالة طنجة بين

١٩٦٠ - ١٩٧١ و ١٩٧١ - ١٩٨٢ و ١٩٨٢ - ١٩٩٢

معدل النمو السنوي بين الملكة المغربية بين ١٩٨٢ - ١٩٧١	معدل النمو السنوي ١٩٨٢ - ١٩٩٢ إسقاط	معدل النمو السنوي ١٩٧١ - ١٩٨٢	معدل النمو السنوي بين ١٩٧١ - ١٩٦٠	
٢,٤٨ ٪	٣,٢ ٪	٣,٨٥ ٪	٢,٩٠ ٪	جملة السكان
٤,٤٠ ٪	٣,٢ ٪	٤,٣٥ ٪	٢,٣٦ ٪	حضر
١,٤٣ ٪	٣,٠ ٪	٣,٥٧ ٪	١,٤٦ ٪	ريف

المصدر : محسوب على الأرقام السابقة من حساب الباحثة .

إذا ما قارنا معدلات نمو عمالة طنجة بمعدلات النمو السكاني في المملكة المغربية بين تعدادي ١٩٧١ - ١٩٨٢ م ، نلاحظ أن معدلات النمو السكاني في طنجة تزيد عن معدلات النمو السكاني للمملكة ، والتي قدرت بحوالي ٢,٥٨ ٪ سنوياً بالنسبة لجملة السكان وهي أقل من مثيلاتها في عمالة طنجة و ٤,٤ ٪ سنوياً للمملكة (حضر) ، وهي مماثلة تقريباً لإقليم طنجة على « الأساس الإداري » و ١,٤٣ ٪ للريف وهي أقل من مثيلاتها في عمالة طنجة ، وكانت توقعات النمو السكاني بين ١٩٨٢ و ١٩٩٢ م كما يلي: ٢,٧١ ٪ سنوياً لجملة المغرب ، و ٣,٨٥ ٪ للحضر ، و ١,٨ ٪ للريف سنوياً أما درجة التحضر في المغرب فبلغت ٤٢,٧٦ ٪ سنة ١٩٨٢ م^(١) ، وهذا يعني أن درجة التحضر في عمالة طنجة أعلى من مثيلتها على مستوى المملكة شكل رقم (٤٠) .

(ب) حجم ونمو سكان مجمعة طنجة الحضرية بعد الاستقلال :

شهدت مجمعة طنجة الحضرية توسعاً وزخفاً عمرانياً حضرياً شمل مساحة كبيرة داخل الحدود الإدارية للمدينة (المدار الحضري) وخارجها ، وقد اتضح ذلك جلياً من تحليل الصور الجوية والخرائط الخاصة بالمدينة خلال العقود الأربع الفارطة من الزمن والتي أعقبت الاستقلال . وإذا ما حاولنا ترجمة ما أوضحتها الصور الجوية إلى أرقام توضح الوضع السكاني الفعلي لها فسوف نجد في ذلك صعوبات جمة . أهمها أن الأرقام الرسمية سواء المتعلقة بالتعدادات أو بالنشرات والدراسات السكانية التي تصدرها وزارة التخطيط ممثلة في مديرية الإحصاء ، ومركز الدراسات السكانية بالرباط ، أو ممثلة في المندوبية الجهوية للوزارة في الإقليم الشمالي الغربي والموجودة بطنجة تتعلق كلها بمدينة طنجة داخل حدودها الإدارية ، بينما بعد كل نمو خارج المدار الحضري لطنجة ضمن أرياف عمالة أو إقليم طنجة وفي بعض الأحيان بشار إلى (مد شر) بن ديهان كمركز مستقل أو مركز آخر ضمن التصنيف الإداري وهو جزء من النمو العمراني الحضري خارج الحدود الإدارية، ذلك النمو الذي اتسم بالعشوائية وتدنى المستوى المعيشي، كما يمثل في الغالب أقطار سكنية غير قانونية وغير مراقبة وغير مرتبطة في الغالب بالمرافق العامة، لذلك من الصعوبة بمكان الاعتماد على التعدادات فقط في تحليل الواقع الحضري لمجموعة طنجة الحضرية - رغم سهولة ذلك بالنسبة للباحث - خاصة بعد تعداد سنة ١٩٧١ حيث يظهر الامتداد كبيراً خارج الحد الإداري وبالتالي سيعتمد هذا الجزء من البحث وكذلك الأجزاء التالية على مصادر عديدة أهمها التصميم التوجيهي لمدينة طنجة (S.D.A.U.) والدراسة الميدانية المعتمدة على الملاحظة والمقابلات الشخصية والاستقصاءات .. إلخ ، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات الميدانية التي أجريت على مناطق بعينها خاصة المناطق الهامشية وكذلك تقارير وزارة السكنى ودراساتها في هذا الصدد .

لقد تعرضت مدينة طنجة للتناقض في عدد سكانها مع الاستقلال كمحصلة لانتهيار نظام الإدارة الدولية بها وعودة الأجانب وهجرة اليهود ، حيث اتضح من الدراسة السابقة أن عددهم كان كبيراً في طنجة إلا أن المدينة سرعان ما استعادت شبابها السكاني واستمر نمو السكان بها بمعدلات متزايدة في سنوات ما بعد الاستقلال ، ويوضح الجدول رقم (١١) حجم ونمو سكان مجمعة طنجة خلال تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٧١ م . واستقصاء مجموعة الثمانية سنة

(١) Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1988).; Situation Demographique Regionale Au Maroc (١) Analyses Comparatives, Ministère du plan, Rabat, p.p.212 - 220.

١٩٨١م مع ملاحظة أن أرقام ١٩٦٠ ، ١٩٧١م معدلة على أساس النمو العمراني خارج الحدود الإدارية المجمع سنة ١٩٨١م والذي بدأ قبل ذلك بطبيعة الحال. يوضح الجدول أيضاً عناصر السكان الأساسية بطنجة من مغاربة مسلمون ويهود ثم الأجانب، وبالتالي يمكن تتبع معدل نمو تلك الفئات السكانية (بالمقارنة بما سبق قبل الاستقلال) .

جدول رقم (١١) نمو سكان مجموعة طنجة خلال تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١

السكان	التعداد	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨١	معدل النمو السنوي	
					١٩٧١ - ١٩٦٠	١٩٨١ - ١٩٧١
جملة السكان		١٤٥,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠	٣٥٥,٠٠٠	٪ ٢,٦٠	٪ ٦,٣
مغاربة		١١٠,٠٠٠	١٨٣,٥٠٠	٣٥٠,٩٧٥	٪ ٤,٧٠	٪ ٦,٥
مسلمون		١٠٤,٥٠٠	١٨١,٨٠٠	-	٪ ٥,٢٥	-
يهود		٦,٥٠٠	١,٧٠٠	-	٪ ١٢,١٠-	-
الأجانب		٣٤,٠٠٠	٩,٥٠٠	٤,٢٥	٪ ١١,٦٠-	٪ ٨,٦-

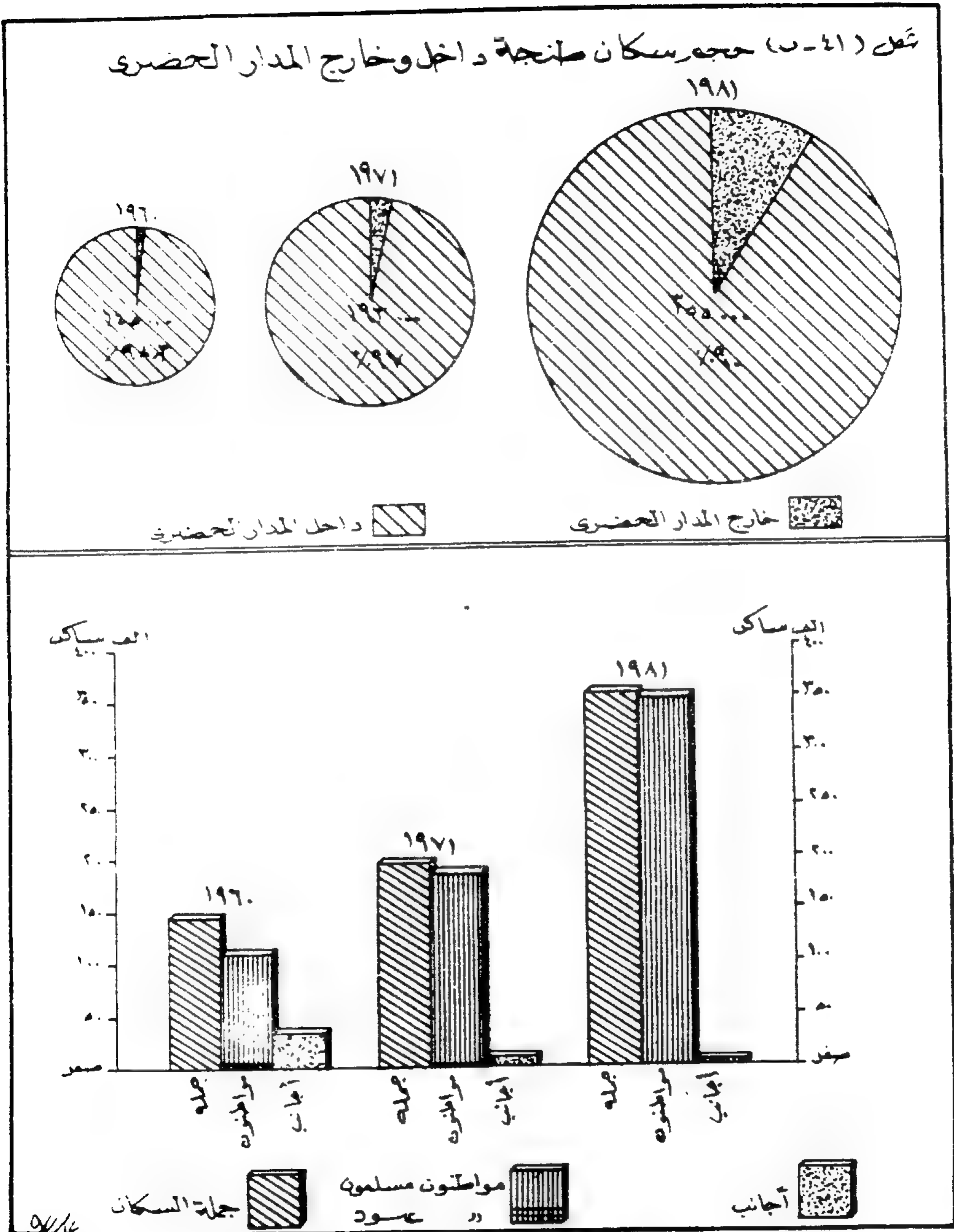
المصدر : الأرقام المطلقة قبل تعديلها مستخلصة من :

- Delegation general á la promotion National et au plan, service central des statistiques, (1960), Resultats du Recensement de 1960, Volume I, Rabat. p 13
- Direction de la Statistique, (1971), Population Legale Du Maroc, D'apres le Recensement General de la population et de l'Habitat de 1982, Rabat. p.4.
- S.D.A.U.V.T, (1983), op. cit., p. 311.

- النسب من حساب الحاجة .

ويمثل تعداد ١٩٦٠م الصورة السكانية لطنجة بعد الاستقلال مباشرة ، كما يعبر أيضاً عن أواخر فترة الإدارة الدولية بها حيث ظلت المدينة - كما ذكرنا آنفاً - تتمتع بكونها مدينة حرة حتى أواخر العقد السادس من هذا القرن، لذا يتضح من استقراء الجدول المذكور أن عدد اليهود والأجانب خاصة كان كبيراً في تعداد سنة ١٩٦٠م . ثم أخذ هذا العدد في التدهور السريع بعد ذلك حتى أصبح عدد الأجانب ٤٠٢٥ ساكن سنة ١٩٨٢م، شكل رقم (٤١-ب،ج) بعد أن كان ٣٤,٠٠٠ أجنبي سنة ١٩٦٠م ، وبالنسبة لليهود فكانوا سنة ١٩٧١م حوالي ١٧٠٠ يهودي ، ولم يذكر لهم عدداً فيما صادفت الباحثة من مصادر تتعلق بالتعدادات أو غيرها بعد هذه السنة بينما كان عددهم ٦٥٠٠ يهودي سنة ١٩٦٠م شكل رقم (٤١-ج) وبالتالي كان نمو الأجانب والمغاربة اليهود سالباً خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١م وبمعدل تناقص كبير وصل إلى -١٢,١٪ سنوياً بالنسبة لليهود ، بينما كان بالنسبة للأجانب -١١,٦٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م و -٨,٦٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١م في مقابل ذلك نلاحظ أن نمو جملة السكان بمجموعة طنجة كان بمعدل ٢,٦٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م ، ولقد كانت هجرة الأجانب العائدة وهجرة اليهود وراء هذا النمو المنخفض نسبياً .. والواقع أن هذا المعدل كان سينخفض عن ذلك كثيراً ، ولم يرفعه سوى المعدل المرتفع لنمو السكان المغاربة الذي وصل إلى ٤,٧٪ سنوياً وخاصة المسلمون منهم الذين وصلت معدلات نموهم السنوية إلى ٥,٢٪ أي ضعف معدل نمو المدينة العام خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧١م .

وبمقارنة نمو مدينة طنجة بنمو عدد من المدن المغربية يتضح أن طنجة قد مثلت أقل معدل على مستوى النمو العام بين مدن المغرب . إلا أن معدل نمو السكان المغاربة والمسلمون خاصة كان من أعلى معدلات النمو بعد الرباط - سلا والدار البيضاء والقنيطرة . حيث كان أعلى من معدل نمو تطوان وفاس ومكناس ومراكش ووجدة وأسفى . وذلك ما يوضحه الجدول رقم (١٢) .



شكل (٤١-ج) حجم سكان مجمعة طنجة (مواطنون وأجانب) عام ١٩٦٠م
١٩٧١م ١٩٨١م

جدول رقم (١٢) معدل النمو السنوي لسكان طنجة مقارناً بالمدن الكبرى
بالمغرب من ١٩٦٠ - ١٩٧١ م

المدن	معدل النمو السنوي العام % ١٩٧١/١٩٦٠	معدل نمو المغاربة المسلمون % ١٩٧١/١٩٦٠	المدن	معدل النمو السنوي العام % ١٩٧١/١٩٦٠	معدل نمو المغاربة المسلمون % ١٩٧١/١٩٦٠
رباط - سلا	٥,٢٥	٧,٠٠	مكناس	٣,٢٥	٤,٥٠
التنيطرة	٤,٥٠	٥,٥٠	تطوان	٣,٠٠	٥,٠٠
الدار البيضاء	٤,٢٥	٥,٧٥	مراكش	٣,٠٠	٣,٥٠
أسفي	٤,٢٥	٤,٧٥	وجدة	٢,٧٥	٥,٧٥
فكاس	٣,٧٥	٤,٥٠	طنجة	٢,٢٥	٥,٢٥

Temsamani, R. M.; (1983), op. cit. p.30.

المصدر :

أما عن معدل النمو السكاني بين ١٩٧١-١٩٨١م، فيلاحظ أن المدينة قد استعادت شباها السكاني، وحققت معدل نمو مرتفع وصل إلى ٦,٣٪ سنوياً، بينما حقق نمو السكان المغاربة وحدهم معدل نمو أعلى وصل إلى ٦,٥٪ سنوياً في مقابل نمو سالب للأجانب كان معدله -٨,٦٪ سنوياً، بمعنى أن عملية التعويض السكاني تمت سريعاً رغم الهجرة الجماعية لليهود والأجانب من المدينة. وقبل الخوض في آليات النمو السكاني وضوابطه وأسبابه، يحسن أن نتعرف على معدلات النمو السكاني في قطاعات المدينة المختلفة حسب أكثر من معيار ستتضح فيما يلي:

(ب) - ١ - حجم ونمو السكان داخل وخارج الحدود الإدارية للمدينة :

تعتبر الصورة السابقة لنمو سكان مجمعة طنجة عن الاتجاه العام للخط السكاني العام بالمدينة وعناصر سكانها. ولكي نقرب من واقع النمو السكاني بالمدينة يمكن معالجة الموضوع من منظور آخر يأخذ في الاعتبار اتجاه نمو المدينة داخل المدار الحضري أي بلدية طنجة فقط (Municipalite)، وكذلك نمو المدينة خارج المدار الحضري أي في الهوامش الحضرية وشبه الحضرية (Peripherique) وهذا ما حاولت الباحثة استنتاجه وإيضاحه في الجدول رقم (١٣) والمبنى على الدراسات العديدة والصور الجوية والمخرائط والتعدادات ونتائج الاستقصاء الخاص بتصميم التهيئة الحضرية لطنجة حيث ورد به تفصيل للسكان حسب المناطق المتجانسة (الأحياء) لمجموعة طنجة كلها. داخل وخارج حدودها الإدارية.

جدول رقم (١٣) حجم ونمو سكان مجمعة طنجة داخل وخارج الحد الإداري من ١٩٦٠ - ١٩٨١

الموقع	حجم السكان			معدل الزيادة السنوي	
	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٧١ - ٦٠ %	١٩٨١ - ٧١ %
داخل المدار الحضري	١٤٢,٤٩٠	١٨٧,٦١٠	٣٢٠,٦٠٠	٢,٥	٥,٣٥
خارج المدار الحضري	٢,٥١٠	٥,٨٥٠	٣٤,٤٠٠	٧,٧	١٨,٠٠
جملة مجمعة طنجة	١٤٥,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠	٣٥٥,٠٠٠	٢,٦	٦,٣٠

المصدر : الأرقام المطلقة مستخرجة من التعدادات ومن S.D.A.U.V.T. والنسب من حساب الباحثة .

نلاحظ من استقراء الجدول أن هامش طنجة خارج حدودها كان ينمو بمعدل نمو سكاني كبير وصل إلى ٧,٧٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ م، في الوقت الذي سجل نمو سكان المدينة داخل المدار الحضري أي بلدية طنجة ٢,٥٪ سنوياً، إلا أن النمو الانفجاري لسكان طنجة كان بين ١٩٧١ - ١٩٨٢ م، حيث سجل الهامش معدل نمو سنوي بلغ

١٨٪ سنوياً تقريباً ، وما زال معدل النمو كبيراً توضحه الصور الجوية . والحقيقة أن بعض مناطق هامش طنجة الخارجى قد فاق معدل نموها السنوى ٢٠ ٪ سنوياً مثل مناطق بن ديبان ، وبنى مكادة القديمة التى بدأت بدوار صغير لا تتعدى مساحته هكتار واحد وسكانه ١٥١٠ ساكن، ثم تتطور إلى ٢١.٤٠٠ ساكن سنة ١٩٨٢م ، وقد فاق عدد سكان هذا الهامش الجنوبي ١٥٠ ألف ساكن حسب تقديرات مندوبية الإحصاء سنة ١٩٩٢م* ، فى نفس الوقت سجل نمو بلدية طنجة معدل نمو أقل من الهوامش وصل إلى ٥.٣٥ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١م ، ويقدر ما ساهمت هجرة كل من اليهود والأجانب الخارجة من طنجة فى تحديد معدل النمو وكبح جماحه ، ساهمت الهجرة الوافدة إلى طنجة من الأرياف والمضر بالمغرب فى استمرار ارتفاع معدلات النمو خاصة فى المناطق الهامشية ذات النمو الكبير الذى سيتضح فيما يلى :

(ب) - ٢ - المجاهات نمو سكان مجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة ولخط السكن :

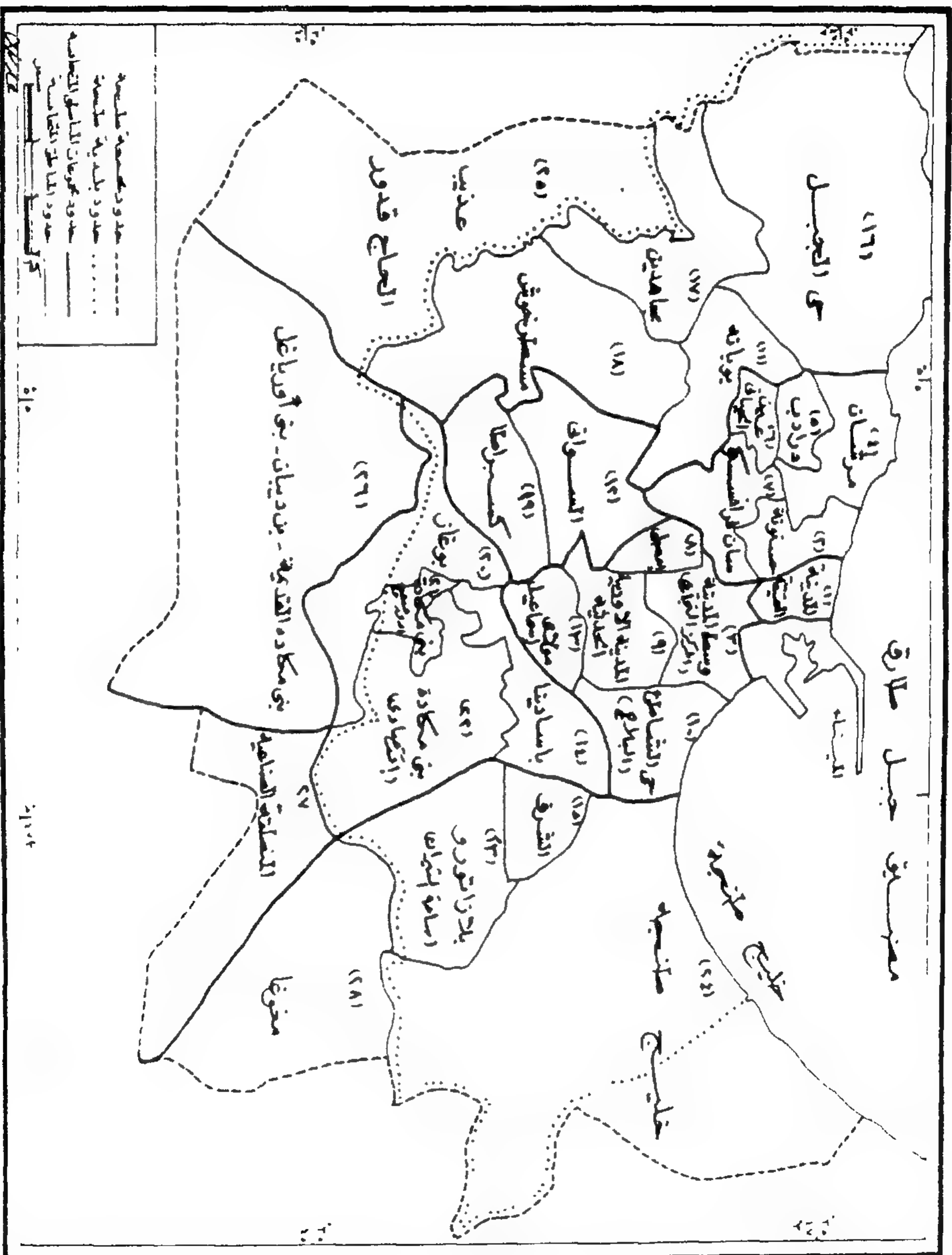
لم يكن نمو مدينة طنجة كمجموعة حضرية متماثلاً أو متجانساً فى كل أحيائها وقاطاعاتها العمرانية ، وكان ذلك التباين من أهم نتائج تحليل النمو العمراني من خلال الصور الجوية ، فإلى أى حد يتوافق ذلك النمو المكاني مع النمو السكاني ؟

تعتمد دراسة السكان والعمران فى هذا البحث على التقسيم الخاص بالأحياء والذى أطلقت عليه مجموعة الثمانية المناطق المتجانسة فى إطار التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية بالمدينة (S.D.A.U.)* والذى قُسمت المجموعة على أساسه إلى ٢٨ منطقة متجانسة ، يُرمز إليها بأحرف "Z.H." وهى الأحرف الأولى لتعبير (Zones Homogenes) ويعتمد هذا التقسيم على التقسيم الإحصائى لتعدادات ١٩٦٠ - ١٩٧١م حتى تسهل المقارنات السكانية - كما تم التقسيم إلى هذه المناطق المتجانسة على أساس نمط السكن السائد وشبه السائد فى كل منطقة متجانسة ، وبالتالي تسهل أيضاً عملية تحليل علاقات الارتباط السكاني - الاجتماعي - المكاني والاقتصادي ، وهى غاية وهدف هذا القسم من البحث ، يضاف إلى ذلك ميزة أخرى هامة حققها الاعتماد على هذا التقسيم وهى أنه يضم المناطق الهامشية التى تقع خارج المدار الحضري، وهذا ما لم تتضمنه أى من الدراسات والإحصاءات والتعدادات الأخرى ، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الخرائط الخاصة بالمناطق الإحصائية للمدينة والتى ترتبط بأرقام التعداد ، أى التقسيم الإحصائى الذى يعد واحداً من ثلاثة تقاسيم للمدينة ، إحداها خاص بالتقسيم الإدارى على أساس القيادات (وزارة الداخلية) ، والآخر خاص بالبلدية ، والثالث هو التقسيم إلى مناطق إحصائية ، وكلها تتعامل مع بلدية طنجة فقط دون اعتبار للنمو خارج المدار الحضري . وتعد البيانات الخاصة بالمناطق المتجانسة محصلة للاستقصاء السكاني السكنى الاجتماعي - الاقتصادي لمجموعة طنجة الذى قامت به وزارة السكنى ومجموعة الثمانية فى إطار الإعداد لوضع تصميم التهيئة الحضرية لطنجة سنة ١٩٨١ - ٢٠٠١م وقد تزامن هذا الاستقصاء مع التعداد العام للسكان سنة ١٩٨٢م*** بفرق عدة أشهر فقط وبالتالي تتطابق نتائجهما إلى حد كبير . ويوضح الجدول رقم (١٤) المناطق المتجانسة بمجموعة طنجة حسب أرقامها وأسمائها وأنماط المسكن بها ثم

(*) معاهدة شخصية مع السيد على العقارى المندوب الجهوى لوزارة التخطيط فى الإقليم الشمالى الغربى بطنجة فى نوفمبر ١٩٩٢م.

(**) S.D.A.U. = Schéma directeur d'aménagement urbain.

(***) وقد تمكنت الباحثة من الحصول على ١٠ ٪ من نتائج تعداد ١٩٨٢م ، حيث لا تطبع نتائج التعداد كاملة فى المغرب ولكن التعامل مع استمارات التعداد الفعلية إما عن طريق الحاسب الآلى أو النسخ اليدوى . ولكل تكلفته الباهظة وصعوباته.



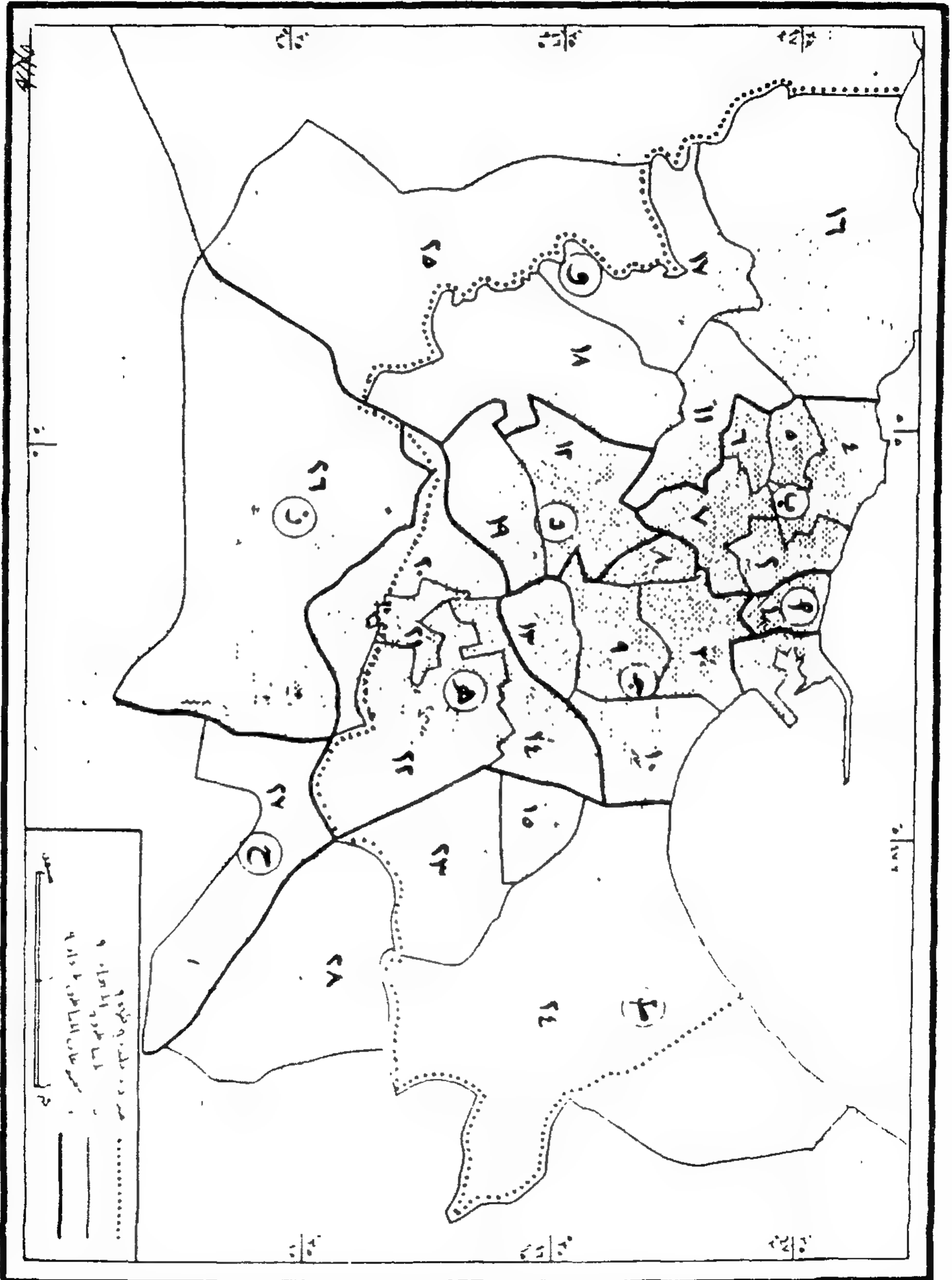
محافظة صلاحي
البلديات المتواجدة في المنطقة
S.d.a.u.V.T., (1983), op.cit.
شمل (١٩٨٣)

حجم السكان بكل منطقة في سنة ١٩٦٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨١م وكذلك معدلات النمو السنوي لكل منطقة متجانسة بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م و ١٩٧١ - ١٩٨٢م . كما يوضح الشكل رقم (٤٢-أ) تقسيم مجمعة طنجة الإدارية حسب المناطق المتجانسة والذي يعد أساساً للتوزيعات الجغرافية التي سيتناولها هذا الفصل بالدراسة .

جدول رقم (١٤) سكان مجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة

ومعدلات النمو السنوي من ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١

رقم	المنطقة المتجانسة حي او دوار	نقط السكن السائد	السكان			معدل النمو السنوي %	
			١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٧١-٦٠	١٩٨١-٧١
١	المدينة العتيقة	نقط المدينة العتيقة	١٩٠٥٠	١٨٣٦٠	٢٧٨٠٠	سالب	٤,٢٥
٢	حسنونة	اقتصادي مخطط	٩٥٢٠	١١٦٠٠	١٣٨٥٠	١,٨	١,٨٠
٣	المركز التجاري (وسط المدينة)	سكن جماعي عمارات	١٥٠٥٠	١١١٩٠	١٦٩٦٠	سالب	٤,٢٥
٤	مرشان	سكن فردي - فيلات	٢٥٩٠	٣٥٦٠	٤٧٥٠	٢,٩	٢,٩٠
٥	درادب	على نقط المدينة العتيقة (ويسمى المدينة الجديدة)	١٢٩٤٠	١٦٧٠٠	٢٤٧٢٠	٢,٣	٤,٠٠
٦	عين الحياتي	اقتصادي مخطط	٢٧٥٠	٤٠٥٠	٨٢٠٠	٣,٥	٧,٣٠
٧	سان فرنسكو	أنماط سكن مختلط	٤٢٥٠	٤٥٧٠	٦٩٣٠	٠,٦	٤,٢٥
٨	المصلى	على نقط المدينة العتيقة (ويسمى المدينة الجديدة)	٢٠٣٢٠	٢١٣٠٠	٢٩٥٣٠	٠,٤	٣,٣٥
٩	المدينة الحديثة	سكن جماعي (عمارات)	٦٨٦٠	٧١٦٠	١٠٨٥٠	٠,٣	٤,٢٥
١٠	حي الهلاج	جماعي مطلق (عمارات)	٢١٧٠	٢٠٢٠	٢١٨٠	سالب	٠,٨٠
١١	بوينة	سكن فردي	١٠٥٠	١٣٠٠	١٨٠٠	١,٩	٣,٥٠
١٢	سواني	اقتصادي مخطط وغير مخطط	١٥٨٣٠	٣٢٤٠٠	٦٢١٤٥	٦,٧	٦,٧٠
١٣	مولاي إسماعيل	جماعي + دور صفيح	٤١٠	١٧٧٠	٢٤٠٠	١٤,٢	٣,٠٠
١٤	باسادينا	سكن فردي - فيلات	٢٣٧٠	٣٣٣٠	٤٥٢٠	٣,١	٣,١٠
١٥	الشرق	سكن فردي - فيلات	٩٧٠	١٣٦٠	٢٤١٠	٣,١	٣,٥٠
١٦	حي الجبل - فيلات	سكن فردي + من ٢٠٠ م ^٢	٣١٦٠	٣١٢٠	٤٢٠٠	سالب	٣,٠٠
١٧	مجاهدين - فيلات	سكن فردي ٦٠٠ - ٢٠٠ م ^٢	٨٦٠	١٨٠٠	٢٢٤٠	٦,٩	٢,٥٠
١٨	مسطر خروش - فيلات	سكن فردي ٣٥٠ - ٦٠ م ^٢	٢٦٧٠	٤٠٠٠	٥٦٠٠	٣,٧	٣,٥٠
١٩	كسراطا - الحي الجديد	إجمالي واقتصادي مخطط	٣٩٨٠	٧٦٠٠	١٢٧٠٠	٦	٩,٢٥
٢٠	بورغاز	اقتصادي مخطط وغير مخطط	صفر	صفر	١٤٣٠٠	صفر	ظهر أول مرة
٢١	بني مكادو الجديدة	دور صفيح - سكن اجتماعي	١٠٤١٠	١٦٤٠٠	٢٤٠٨٥	٣,٩	٤,٢٠
٢٢	بني مكادو	اقتصادي مخطط	٢٩١٠	٩٨٠٠	٢٢٩٧٠	١١,٦	٨,٨٠
٢٣	بلازا تورو ساحة الثيران	عشوائى مبنى ثابت	٧٩٠	١٨٩٠	٨٦٥	٨,٢	١٦,٤٠
٢٤	خليج طنجة	فردي + إقامات + ريف + عشوائى متنوع	١٥٨٠	٢٣٤٠	٤١٥٠	٣,٦	٥,٨٠
	متناثر مشتت	متفرق ومشتت هنا وهناك	-	-	٢٧٧٠		ظهر أول مرة
	جملة السكان داخل الممار الحضري		١٤٢٤٩٠	١٨٧٦١	٣٢٠٦٠٠	٢,٥	٥,٣٥
٢٥	عزيب الحاج قنور	ريفي عشوائى مبنى	١٢٠	٤٧٠	٢٠٠٠	١٢,٥	١٤,٥٠
٢٦	بني أورباغل - بن ديهان - بني مكادو القديمة	عشوائى مبنى واجتماعي	١٥١٥	٤٤٩٠	٣١٤٠٠	١٠,٠	٢٠,٥٠
٢٧	المنطقة الصناعية	منشآت صناعية غير مسكونة	صفر	صفر	صفر	-	
٢٨	مغروفا	ريفي - عشوائى مبنى	٨٨٠	٨٩٠	١٠٠٠	٠,١	١,٢٠
	جملة السكان خارج الممار الحضري		٢٥١٠	٥٨٥٠	٣٤٤٠٠	٧,٧	٪ ١٨
	جملة مجمعة طنجة داخل وخارج الحدود الإدارية		١٤٥٠٠٠	١٩٣٠٠٠	٣٥٥٠٠٠	٢,٦	٦,٣٠



شكل (٩-٢٢) المناطق المتواجدة في مجموعة جزر عاتية وجزر عاتية في مجموعة جزر عاتية (المناطق المتواجدة)

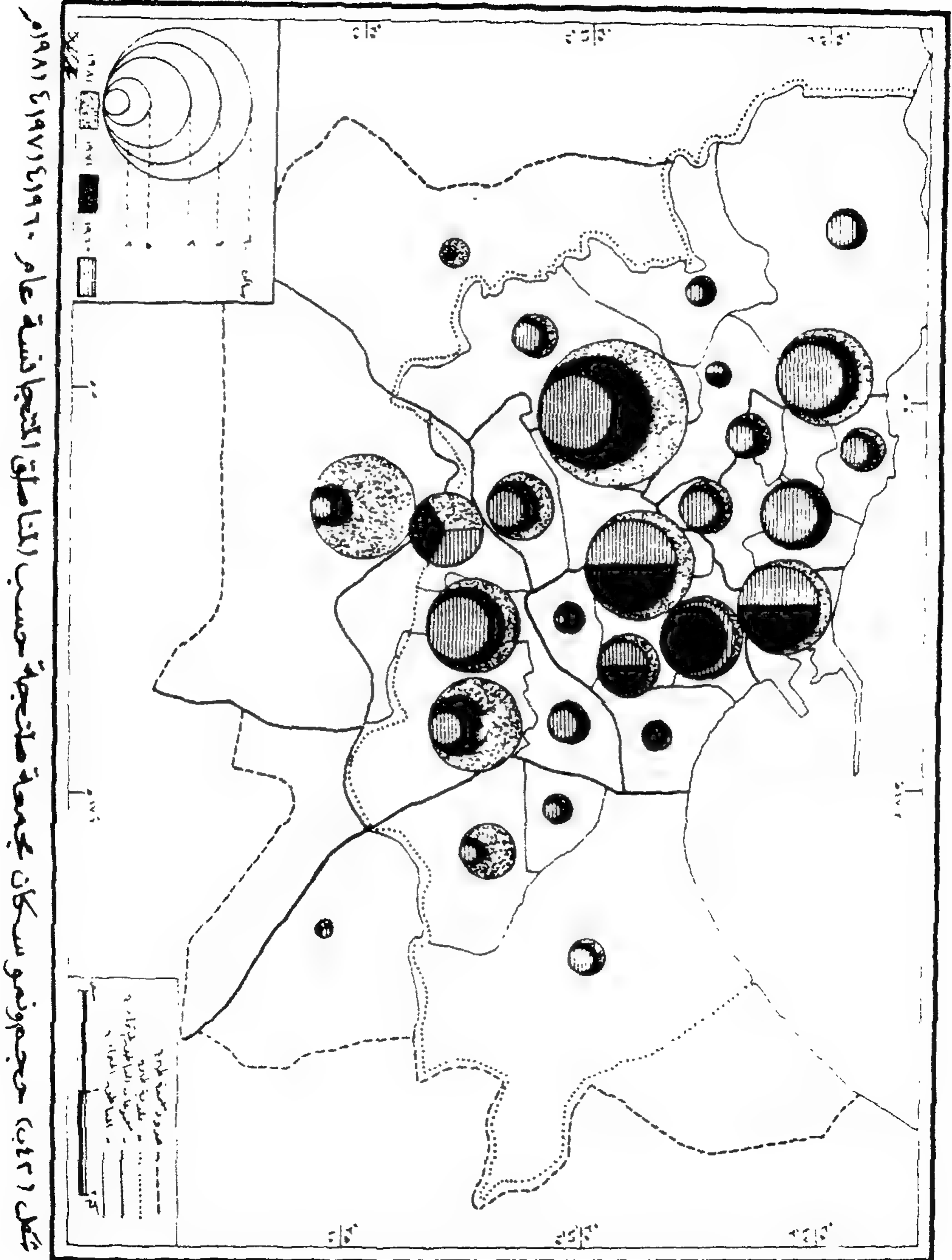
وتوضح الأشكال رقم (٤٢ - ب) و (٤٣) و (٤٤) مدى اختلاف معدلات النمو السكاني ، وتباينها بين مناطق مجموعة طنجة المتجانسة خلال سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ م و ١٩٧١ - ١٩٨١ م ومن استقراء الجدول والخرائط وتحليلها يمكن استنتاج اتجاهات النمو السكاني وتحديدتها كما يلي .

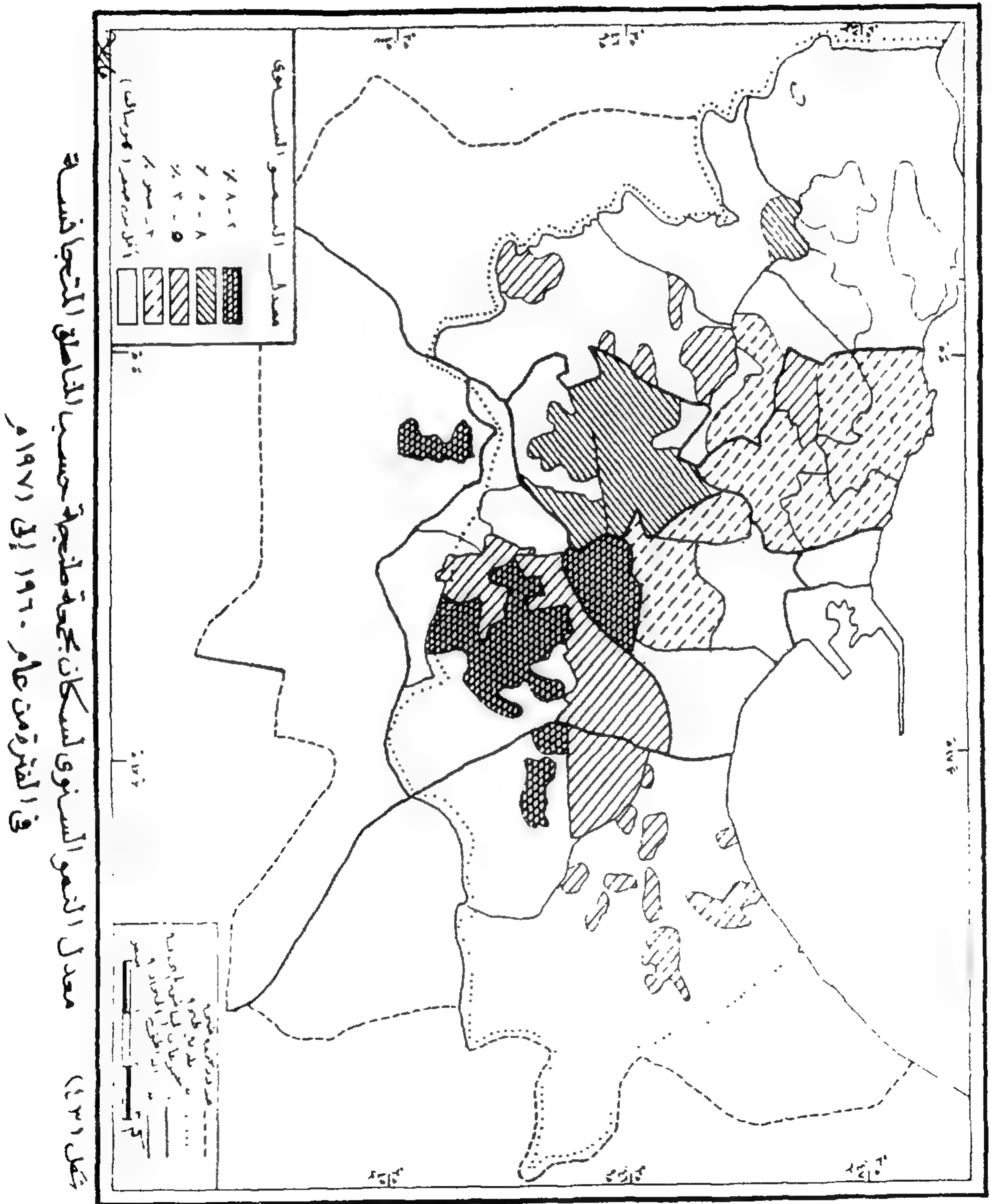
- اتجاه نمو سالب : وظهر هذا الاتجاه في الفترة بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ م ولم يظهر في الفترة الثانية بين ١٩٧١ - ١٩٨٢ م ويمثل هذا الاتجاه المناطق التي تميزت بسكنى الأجانب واليهود ويظهر أساساً في المدينة العتيقة ومركز المدينة والمدينة الأوربية الحديثة حيث حي الشاطئ أو البلاج وتباين أنماط السكن في هذه المناطق بين التقليدي القديم والقبيلات والعمارات .

- اتجاه نمو ضعيف نسبياً (من صفر إلى ٣ ٪ سنوياً) وظهر هذا الاتجاه في المناطق المحيطة بالمدينة العتيقة والمدينة الأوربية الحديثة من الغرب والجنوب كما يحيط بحي الجبل، ويظهر أيضاً في الجنوب الشرقي بمنطقة مغوغا وذلك سنة ١٩٦٠ - ١٩٧١ م بينما تظهر على حافة المدينة الأوربية أي حي البلاج ومولاي اسماعيل جنوباً، ويظهر أيضاً في الشمال حيث مناطق حسونة ومرشان أي المدينة الأوربية القديمة، وتمتد مناطق هذا الاتجاه في النمو أيضاً في مناطق الجبل وامتدادها صوب الجنوب . وكذلك مناطق مغوغا في الجنوب الشرقي، وترجع أسباب ذلك النمو الضعيف نسبياً إلى هجرة اليهود والأجانب . بينما يرجع النمو أساساً في هذه المناطق إلى عملية الإخلال السكاني حيث سجلت معظم هذه المناطق نمواً سالباً في الفترة السابقة . بينما يرجع انخفاض معدل النمو السنوي في الأحياء الشعبية المحيطة بالمدينة العتيقة والمدينة الأوربية إلى هجرة الأجانب الذين تركوا من قبل في مرشان كما سكن فقراء الإسبان في درادب والمصلى مع المسلمين بينما سجلت هذه المناطق نمواً أعلى في الفترة الثانية .

- اتجاه نمو سريع معدله من ٣ - ٨ ٪ سنوياً ويظهر هذا الاتجاه في المناطق المتجانسة التي تمثل ضواحي المدينة شرقاً بجنوب وغرباً بجنوب أيضاً صوب الهوامش، وذلك في الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧١ م حيث مناطق عين الحياتي، وتظهر كبؤرة ذات معدل نمواً على وسط مناطق ذات نمو أقل، ثم المجاهدين ومسطرخوش باتجاه الجنوب الغربي بالإضافة إلى مناطق السواني وكسيرا التي تميزت بمعدل نمو كبير يتراوح بين ٥ ٪ و ٨ ٪ سنوياً وباتجاه الجنوب مثلت بصادينا وبعض مناطق بني مكادة هذا الاتجاه في النمو أما خليج طنجة فقد تميز أيضاً بهذا الاتجاه شرق المدينة . وخلال الفترة الثانية أي من ١٩٧١ - ١٩٨١ م مثلت المناطق الوسطى من مجموعة طنجة هذا الاتجاه وخاصة تلك المناطق التي سجلت نمواً أكثر انخفاضاً في الفترة السابقة كالمدينة العتيقة ومركز المدينة التجاري والتي تميزت بنمو سالب ثم المصلى ودرادب وهي مناطق السكن الشعبي المبني على نط المدينة العتيقة (المدينة الجديدة) ، ثم سان فرانسيسكو وبوانه غرباً. كما تميزت بذات الاتجاه منطقة بني مكادة (دور الصفيح والسكن الاجتماعي) ، يضاف إلى ذلك مناطق خليج طنجة إلى الغرب من وادي ملاح وإلى الجنوب منها حيث طنجة البالية والشرف ومغوغا .

- اتجاه نمو سريع جداً معدله من ٨ - ٢٠ ٪ سنوياً مثلت هذا الاتجاه في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧١ م المناطق المحيطة بحدود المدينة جنوباً ولم تخرج عنها إلا منطقة صغيرة هي دوار بن ديهان الذي ظهر فجأة وبمعدلات كبيرة





بعد سنة ١٩٦٩م - حيث أوضحت الصور الجوية ذلك - أما المناطق الموجودة داخل المدينة فكانت مناطق مولاي اسماعيل وبنى مكادة بالاتجاه نحو الجنوب ثم مناطق بلازا تورو أى الأحياء العشوائية التى ظهرت فى هذه المنطقة مثل حومة الشوك وبن كيران وحومة المراط - كما سجل هذا المعدل أيضاً دوار عذيب الحاج قدور فى الجنوب الغربى على طريق الرباط . ومعظم هذه المناطق تنتمى إلى أنماط السكن التقليدى ودور الصفيح .

وتتمتد المناطق التى قمزت بهذا الاتجاه السريع من النمو جنوب المدينة أيضاً فى الفترة الثانية من ١٩٧١ - ١٩٨٠م وإن ظهرت فى الخريطة أكثر اتساعاً حيث شملت مناطق جديدة إلى الغرب من كتلة بنى مكادة التقليدية خاصة فى المناطق الممتدة بين وادى السوانى وجنوب مجمعة طنجة حيث أحياء البوغاز وبنى مكادة وامتدادها إلى الشرق حيث مناطق الإدريسية والعزيفات، ويستمر محور النمو السريع شرقاً عبر طريق تطوان حيث منطقة بلازا تورو والشرف والمناطق العشوائية العديدة بها . ويمتد هذا المحور معاذياً للحدود الإدارية للمدينة فى اتجاهه من الغرب إلى الشرق بينما يتجاوزه فى المنطقة الجنوبية من بنى مكادة حيث منطقة الجيرارى ذات السكن الاقتصادى المخطط ، وتقتل منطقة كسبراطا والحق الجديد هذا الاتجاه شمال وادى السوانى فى الضواحي الجنوبية الغربية من وسط المدينة . وتنتمى المناطق السابقة إلى أنماط السكن الشعبى من الاقتصادى غير المخطط والمخطط والاجتماعى والعشوائى المبنى والمؤقت أى دور الصفيح مما يؤكد نمو طنجة الهامشي باتجاه مناطق ذات مستوى اجتماعى واقتصادى منخفض وتتوافق هذه النتائج مع تحليل النمو العمرانى للمدينة من خلال الصور الجوية .

- اتجاه نمو مُفرط السرعة أى نمو سكاني معدل أكثر من ٢٠ ٪ سنوياً وقد ظهر هذا الاتجاه خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨١م ويتركز محور هذا الاتجاه فى النمو جنوب مجمعة طنجة الحضرية خارج المدار الحضري حيث محور النمو العمرانى الرئيسى فى المدينة بالمناطق الهامشية فى بنى مكادة القديمة وبن ديبان وبن الشفا والمرسى والجيرارى والركايح وعين عودة ويوحوت وبنى أورباغل .

بالنسبة لنمو سكان مجمعة طنجة وفقاً لأنماط المسكن بوضع الجدول رقم (١٥) حجم سكان طنجة حسب أنماط المسكن ونسبتهم فى كل فط سنة ١٩٦٠ - ١٩٧١ و ١٩٨١م ثم معدلات النمو السكانى السنوى أيضاً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ و ١٩٧١ - ١٩٨١م .

وتتأكد من استقرار الجدول نتائج التحليل السابق ، حيث من الملاحظ أن معدل نمو المدينة العتيقة وهو فط سكنى مستقل كان سالباً فى الفترة الأولى ، ثم حقق نمواً ٤,١ ٪ سنوياً فى الفترة الثانية . بينما حقق فط السكن فى المدينة الجديدة - والمقصود بها درادب ، والمصلى المهنيتان على فط المدينة العتيقة - معدل نمو سنوى بلغ ٢,٣ ٪ سنوياً فى الفترة الأولى ، إلا أنه كان أسرع فى الفترة الثانية وسجل ٤,٤ ٪ نفس الملاحظة نلاحظها فى فط السكن الاقتصادى غير المخطط حيث لم يسجل معدلات نمو سكاني كبيرة إذ تراوحت بين ٤,١ ٪ سنوياً فى الفترة الأولى ، و ٥,٤ ٪ سنوياً فى الفترة الثانية وكان معدل نمو سكان الفيلات مشابهاً إذ كان ٢,٢ ٪ سنوياً فى الفترة

جدول رقم (١٥) توزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية حسب لخط المسكن

ومعدل النمو السنوي من ١٩٦٠ - ١٩٨١ م

نوع المسكن	حجم ونسبة السكان لسنوات						معدل النمو السنوي %	
	١٩٦٠ عددهم	نسبتهم %	١٩٧١ عددهم	نسبتهم %	١٩٨١ عددهم	نسبتهم %	١٩٧١-١٩٦٠	١٩٨٢-١٩٧١
المدينة الممتدة	١٩٠٥٠	١٣,٤	١٨,٣٦٠	٩,٦	٢٧,٨٠٠	٨,٠	٠,٣٣ -	٤,١ +
المدينة الجديدة على لخط الممتدة	٢٧٢٥٠	١٩,١	٣٥,٠٠٠	١٨,٤	٥٤,٢٥٠	١٥,٤	٢,٣	٤,٤
اقتصادي غير مخطط	٣٣٧٨٠	٢٣,٧	٥٣,٠٥٠	٢٧,٩	٩١,٤١٠	٢٧,٩	٤,١	٥,٤
اقتصادي مخطط	-	-	٤,٢٠٠	٢,٢	٣٩,٦٣٠	١١,٣	-	٢٥,٤
اجتماعي	٣٩٨٠	٢,٨	٦,٩٢٠	٣,٦	١٨,٤٣٠	٥,٢	٥,٠	١٠,٠
عشوائى صلب (مبنى)	-	-	٢,٩٨٠	١,٦	٣٣,٦٧٠	٩,٦	-	٢٧,٠
عشوائى مؤقت (غير مبنى)	١٤١٦٠	١٠,٠	٢٤,٦٩٠	١٢,٣	١٦,٦٢٠	٤,٧	٥,٠	٤,٠ -
عمارات وسكن جماعي	٣٣٥٦٠	٢٣,٥	٣١,٢٣٠	١٦,٧	٥٠,١٨٠	١٤,٣	٠,٥ -	٤,٥
فيلات وسكن فردي	١٠٧١٠	٧,٥	١٣,٦٧٠	٧,٢	١٩,٤١٠	٥,٥	٢,٢	٣,٥
إقامات مختلطة					١٣,٨٥٠			
سكن ريفي								
مجموع	١٤٢,٤٩٠		١٩٠,١٨٠		٣٥١,٣٠٠			

Enquit S.D.A.U., (1981), op. cit, p.88.

- المصدر: الأرقام المطلقة :

= النسب حسب الباحثة .

الأولى ، و ٣,٥ % سنوياً في الفترة الثانية. أما سكان العمارات فقد سجل نموهم معدلاً سالماً في الفترة الأولى ثم قفز إلى ٤,٥ % سنوياً في الفترة الثانية، في نفس الوقت حقق سكان المساكن العشوائية المؤقتة أي البراكات أو دور الصفيح نمواً سكانياً سنوياً معدله ٥ % سنوياً في الفترة الأولى ، بينما كان معدل النمو السنوى سالماً في الفترة الثانية ، وهو النمط الوحيد الذي حقق معدل نمو سكاني سالب بين ١٩٧١ - ١٩٨١ م بمعدل -٤ % سنوياً، مما يعني تراجعاً لهذا النمط السكاني ناتج عن جهود الحكومة في القضاء على دور الصفيح .. وإلى جنوب السكان نحو سكنى المساكن المبنية . وهذا ما يفسره النمو الكبير في أقطاب سكنية لم تكن موجودة أصلاً في الفترة الأولى ، من ١٩٦٠ إلى ١٩٧١ م وظهرت في الفترة الثانية وهي : نمط السكن العشوائى المبنى، وهذا النمط لم يكن له وجود في الفترة الأولى بينما حقق معدل نمو سنوى قدره ٢٧ % سنوياً ومنتشر سكان هذا النمط خارج المدار الحضري وأصبحوا يمثلون ١٠ % تقريباً من السكان سنة ١٩٨١ م ، في حومة أو (دشار) بن ديبان والركايح وبنى مكادة القديمة، والنمط الثانى ضمن هذه الفئة هو نمط السكن الاقتصادي المخطط ولم يكن له وجود أيضاً في الفترة الأولى ثم حقق سكانه معدل نمو سنوى قدره ٢٥,٤ % سنوياً ، ويوجد هذا النمط داخل المدار الحضري في مناطق عديدة أهمها البوغاز وبعض مناطق حسنونة ، وعين الحيماني ، وبنى مكادة في الإدرسية الأولى والثانية - وبعض مناطق حي السواني .

هذا وقد حقق سكان نمط السكن الإجتماعى معدل نمو ٥ % سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ م ، ثم تضاعف هذا المعدل إلى ١٠ % سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١ م ، ومنتشر هذا النمط في مناطق بنى مكادة الجديدة (وهي الموجودة داخل المدينة مجاورة للمدار الحضري) ، وفي كسبراطا وهي المساكن التى بنيت لسكان دور الصفيح في بوخشاش

حيث نقلوا إليها بعد إزالة دور الصفيح وقد بدأت هذه المساكن الاجتماعية في الظهور قبل الاستقلال .
إذا ما الذي يفسر هذا النمو السكاني السريع لمدينة طنجة بعد أن كانت قد سجلت نمواً سالباً انضغ عند مقارنة حجم المدينة سنة ١٩٦٠م بحجمها عام ١٩٥٥م ، ثم ما الذي أدى إلى هذا التفاوت الكبير في معدلات النمو السكاني عند تحليلها على مستوى المناطق المتجانسة وأنماط المسكن ؟ يمكن الإجابة على هذه الأسئلة بدراسة وتحليل ضوابط النمو السكاني وآلياته ، كما تتضمن الفصول السابقة من هذه الدراسة إجابات هدية عن هذه الأسئلة حيث واكب التوسع العمراني نمواً سكانياً انضغ فيما سبق .

ثانياً : العوامل المؤثرة في نمو وتوزيع سكان مجموعة طنجة :

يرى ترومان أسا هارتشورن (Truman Asa Hartshorn) أن النمو الحضري في معظم مدن العالم الثالث يتحقق بفعل قوى وحركة النمو السكاني الناتجة عن الهجرة من الريف إلى الحضر بصفة خاصة . ولا يرجع عادة إلى قوى وديناميكية الاقتصاد والصناعة ، كما هو الحال في أوروبا وأمريكا الشمالية^(١) . كان من نتائج دراسة النمو السكاني في مجموعة طنجة أن المجموعة قد حققت نمواً سنوياً بلغ ٦.٣ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١ ، وقد توصلت دراسة مجموعة الشامية إلى أن هذا النمو يرجع إلى كل من النمو الطبيعي للسكان كما يرجع إلى الهجرة الداخلية إلى المدينة بنفس القدر . حيث قدرت الزيادة الطبيعية بمعدل ٣.١٥ ٪ سنوياً والهجرة ٣.١٥ ٪ سنوياً^(٢) . وفيما يلي دراسة تحليلية لضوابط وآليات النمو السكاني من خلال مكونات هذا النمو وهي الزيادة الطبيعية والهجرة وحركة السكان داخل المدينة مما يساهم في تباين معدلات النمو بين مناطق المجموعة المختلفة أيضاً .

١ - الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) :

يقابل دراسة عنصرى الزيادة الطبيعية أى المواليد والوفيات في طنجة مجموعة من المشكلات المتعلقة بالمادة الإحصائية وإمكانية الحصول عليها من مصادرها أى سجلات الحالة المدنية (التسجيلات الحيوية) . يضاف إلى ذلك تضارب ما ينشر منها .

يتميز المجتمع المغربي بارتفاع معدل المواليد بصفة خاصة حيث سجل معدل المواليد القومى ٤١ في الألف حسب الاستقصاء القومى الذى قامت به وزارة الصحة ونشر في دراسة كبيرة تركز على التخطيط العائلى أو الأسرى للخصوبة وصحة الأسرة في المغرب (Planification Familiale Fécondité et santé) في المغرب سنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ وبلغ معدل الوفيات حسب هذه الدراسة ١٥ في الألف بالنسبة لسكان الأرياف و ١٢ في الألف بالنسبة لسكان الحضر^(٣) . كما ورد في أطللس سكان المغرب الذى صدر سنة ١٩٩٠ أن معدل المواليد الخام بالمغرب ٣٧,٢

* يرى جون كلارك أنه لا يوجد علاقة بين التوسع المدنى والتوسع أو النمر السكانى . إذ قد يوجد توسع مكانى بدون توسع سكانى في مدن والعكس صحيح أى يوجد نمو سكانى بدون توسع مكانى في مدن أخرى . للمزيد أنظر :

- Clark, J., (1971), Population Geog. & The Developing countries, Pergamon, England.

- Hartshorn, T. A.; (1992). op. cit., P. 39

(١)

- S.D.A.U.V.T., (1983), op. cit., P. 44

(٢)

- Ministère de la santé publique, Direction des Affaires Techniques, (1985) Planification Fa- (٣)
miliaire Fécondité at Santé Familiale Au Maroc 1983 - 84, Rapport de L'Enquete National de prevalence contraceptive westinghouse public Applied systems, Rabat, pp. 7 - 17.

فى الألف يصل إلى ٣٢ فى الألف بالنسبة لسكان الحضر و ٤١ فى الألف بالنسبة لسكان الريف وبلغ معدل المواليد الخام فى طنجة ٣٦ فى الألف بالنسبة لسكان العمالة أما حضر طنجة فكان معدل المواليد الخام بينهم ٣٥.٣ فى الألف و ٣٨.٦ فى الألف بالنسبة لسكان الأرياف . وظهرت عمالة طنجة فى هذا الأطلس ضمن فئة المواليد من ٣٥ إلى ٤٥ فى الألف^(١). وفى دراسة لندوبية الإحصاء عن إقليم أو عمالة طنجة ورد أن معدل المواليد الخام سنة ١٩٨٢م كان ٣٦.٧ فى الألف والوفيات الخام ١١.٧ فى الألف وبالتالي حسبت الزيادة الطبيعية على أساس ٢.٥٪ سنوياً . أما وفيات الأطفال وهى مؤشر هام يدل على مستوى المعيشة والحالة الصحية والاجتماعية والنمو السكانى أيضاً فقد بلغ بالنسبة لسكان الحضر فى طنجة ٧٦ فى الألف و ١٠.٨ فى الألف بالنسبة للأرياف و ٨٦ فى الألف لجملة العمالة فى نفس السنة . كما بلغ أمد الحياة ٥٨ سنة بالنسبة للذكور و ٦٠ سنة بالنسبة للإناث فى حضر عمالة طنجة بينما يقدر فى أرياف طنجة بحوالى ٥٠ سنة للذكور و ٥٢ سنة للإناث^(٢) .

بالنسبة للأرقام الواردة بالتصميم التوجيهى لجمعية طنجة والخاصة بمعدلات المواليد والوفيات فقد حُسبت على أساسها معدلات النمو التى اعتمد عليها وكانت نتيجة هذه الدراسة متوافقة مع تقرير وزارة الصحة عن الخصوبة وتخطيط الأسرة السابق الإشارة إليه ويوضح الجدول التالى رقم (١٦) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية وتوقعات النمو الطبيعى للسكان سنة ٢٠٠١م وكذلك الشكل رقم (٤٥) .

جدول رقم (١٦) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لكل ألف من السكان

فى مجمعة طنجة الحضرية (١٩٦٢ - ٢٠٠١)

إسقاط					
	٪. ٢٠٠١	٪. ١٩٩٢	٪. ١٩٨١	٪. ١٩٧٢	٪. ١٩٦٢
المواليد	٣٧.٨	٤٠.٢	٤٢.٨	٤٥.٥	٤٨.٤
الوفيات	٦.٩	٨.٥	١٠.٥	١٣.٠	١٦.٠
الزيادة الطبيعية	٣٠.٩	٣١.٧	٣٢.٣	٣٢.٥	٣٢.٤

S.D.A.U, V.T (1983), op. cit., p. 311.

المصدر :

ويتضح من استقراء كل من الجدول والشكل أن الزيادة الطبيعية فى مجمعة طنجة لا يستهان بها ومن المتوقع أن تستمر مرتفعة حتى فترة قادمة مما سيؤدى إلى استمرار زيادة السكان بمعدلات كبيرة ستتضح عند دراسة توقعات النمو السكانى ومن الواضح أن معدل الزيادة الطبيعية لم ينخفض عن ٣٢.٢٪ فى الألف أو ٣.٢٣٪ خلال ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨١ ومن المتوقع أن يظل أكثر من ٣٪ سنوياً ويرجع هذا المعدل المرتفع فى الزيادة الطبيعية إلى ارتفاع معدلات المواليد التى بلغت ٤٨.٤ فى الألف سنة ١٩٦٠م و ٤٥.٥ فى الألف سنة ١٩٧٢م و ٤٢.٨ سنة ١٩٨١ وانخفاض معدلات الوفيات نسبياً من ١٦ فى الألف سنة ١٩٦٢م إلى ١٣ فى الألف سنة ١٩٧٢م ثم إلى

- Direction de la statistique, CERED, (1991), Atlas Demographique Maroc, Ministère Du Plan, (١) Rabat, p.217.

- Ministère du plan, Delegation regional du Nord-Ouest, (1989), Demographie Ragional : (٢) Aspects Socio Demographiques de la province de Tanger, Tanger, P.35-38.

١٠.٥ في الألف سنة ١٩٨١م ولذلك ظلت معدلات الزيادة الطبيعية متقاربة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨١م ، ومن المتوقع أيضاً انخفاض معدلات المواليد انخفاضاً ضعيفاً حتى ١٩٩٢م لتصل إلى معدل ٤٠.٢ في الألف ثم تنخفض إلى ٣٧.٨ في الألف سنة ٢٠٠١م ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض معدل الوفيات إلى ٨.٥ في الألف سنة ١٩٩٢م و ٦.٩ في الألف سنة ٢٠٠١م . وعلى أساس ذلك من المتوقع أن تظل الزيادة الطبيعية ٣١.٧ في الألف سنة ١٩٩٢م و ٣٠.٩ في الألف سنة ٢٠٠١م.

وتشير بعض المصادر الحديثة إلى انخفاض ملحوظ في معدل المواليد الخام إلى ٢٤.٨ في الألف وكذلك الوفيات إلى ٣.٦ في الألف وذلك سنة ١٩٩١^(١) ، ويعنى هذا أن معدل النمو الطبيعي بلغ ٢.١٢ ٪ في نفس السنة ، وهو معدل أقل من المتوقع من قبل دراسة وزارة السكّنى ومجموعة الثمانية حيث توقعت ٣.١٧ ٪ كمعدل نمو طبيعي سنوى بين ١٩٨١ / ١٩٩٢م ، بينما توقعت الدراسة الخاصة بالمننوية الجهوية لمديرية الإحصاء ووزارة التخطيط بطنجة أن يصل معدل النمو الطبيعي للسكان إلى ٢٦.٢ في الألف أو ٢.٦٢ ٪ سنوياً . على أساس أن معدل المواليد الخام ٣٦ ٪ ، والوفيات ٩.٨ ٪ ، وذلك في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٢^(٢) . مما يعكس عدم اتفاق المصادر المختلفة على معدل معين للزيادة الطبيعية في طنجة وبقي ذلك مشكلة عامة تواجه الباحث .

٢ - الهجرة وأثرها هلي نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة :

تمثل مدينة طنجة نموذجاً متميزاً بين مدن العالم ، لا من حيث موقعها وتاريخها فحسب ، بل من حيث المؤثرات البشرية والثقافية العديدة التي أثرت في المدينة وسكانها ، فقد كانت موضعاً لاستقبال تيارات هجرة عديدة خارجية وداخلية ، وظلت المدينة دوماً في حالة تأثر بما يدور حولها في الداخل والخارج ، وهذا ما سيتضح من خلال التعرف على تيارات الهجرة التي عرفت المدينة كل أنواعها تقريباً منذ نشأتها وحتى الآن ، إلا أن ما يهمنا في هذا المجال هو تيارات الهجرة في العصر الحديث والمعاصر وخاصة خلال هذا القرن . والواقع أن طنجة قد خبرت وفود الأجانب إليها بأعداد كبيرة منذ القرن التاسع عشر ، بل وقبله ، مما ساهم في نموها السكاني والعمراني ، فقد كانت عاصمة المغرب الدبلوماسية ، كما تزايد وفودهم مع دخول القرن الحالى وبداية الإعداد لقيام نظام الإدارة الدولية وبدأت أعداد كبيرة من الأجانب في الوفود إلى المدينة ، وقد استمر هذا الاتجاه بعد تطبيق النظام الدولى فارتفع عدد الأجانب وكذلك نسبتهم التي زادت على ٣٠ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٥٥ . وقد كانت طنجة مُستقبلة لتيارات نازحة من إسبانيا خاصة ، حيث كانت الجالية الإسبانية تمثل عدداً ونسبة كبيرة من الأجانب . وقد وردت بعض الأرقام الخاصة بتيارات النزوح من الخارج إلى طنجة منها أنه قد وصل إلى طنجة ١٥ ألف أوروبى سنة ١٩٢٥ ، و ٨٠ ألف خلال ١٩٣٢ ، و ١٠٠ ألف أجنبى سنة ١٩٣٤ . وهذه الأرقام وإن كانت مبالغ فيها ، إلا أنها تشير إلى شدة تيار النزوح الأجنبى للمدينة ، وخاصة من إسبانيا حيث ترجع إلى إصابة حقول الكروم بالأندلس بآفة أتت عليها كلها ،

(١) Direction de la Statistique, (1991), Donnees de L'Etat civil; Statistiques des Naissances et des deces pour L'année 1989, Ministère du plan, Rabat, p.79.
Direction de la Statistique, Delegation Regionale du Nord - Ouest, (1989), Annuaire Statistique Regional Nord-Ouest, Tanger, p.8.

Ministère du plan, Delegation Regional du Nord - Ouest, (1989), op. cit., p.69.

(٢)

الأمر الذي أرغم الفلاحين والمزارعين على مغادرتها وقد وصل منهم عدد كبير إلى طنجة^(١). يضاف إلى ذلك الحرب الأهلية الإسبانية، كما ازداد وفود الإسبان إلى طنجة إبان فترة احتلال إسبانيا لطنجة خلال الحرب العالمية الثانية.

لقد كان الوضع الدولي في طنجة سبباً في ازدهار طنجة العقاري، وظهور المساكن والمناطق الحديثة الراقية. لكنه كان سبباً كذلك في ظهور الأحياء الشعبية وازدحامها، ليس بالمغاربة الفقراء والمهاجرون فقط، بل بالأجانب أيضاً وخاصة الإسبان الفقراء. ومن هنا بدأت طنجة في التعرض لأزمة سكن حادة وخائفة وكان يعاني منها أيضاً المغاربة في معظم مدن المغرب، فأحاطت الأحياء السكنية الفقيرة المكسدة بالعمال والفئات الفقيرة المغربية والإسبانية بمركز المدينة^(٢) وانتشرت دور الصنف (Bidonville) في طنجة كما انتشرت في سائر مدن المغرب لسكنى المغاربة وقد تضافرت الأوضاع السابقة مع مستوى الأجور المنخفض وضع المدينة الاقتصادي، يضاف إلى ذلك تصدير المواد الغذائية والأساسية المنتجة بالمنطقة، بالإضافة إلى الآفات والكوارث الطبيعية مما أدى إلى ظهور البطالة المبكرة بالمدينة خلال الفترة الدولية. فظهرت شبكات لتهرب العمال المغاربة إلى الخارج. وأكتشفت وكالة سرية تتولى عملية التهرب إلى فرنسا من طنجة، حيث اعتقلت شرطة «مونبلييه» بفرنسا بعض العمال المغاربة الذين لا يحملون أوراق هوية سنة ١٩٢٧م، وتم اكتشاف هجرة للعمال المغاربة للعمل بالمزارع في فرنسا وبالمناجم أيضاً تتم عن طريق هذه الشبكات السرية لتهرب العمالة نظير مبالغ مالية فكانت هذه العمالة المهيرة تسلك طريق طنجة إلى الجزيرة الخضراء، فاشبيلية، فبرشلونة، ثم مرسلية، ومنها يوزعون مستقبلوهم على أماكن العمل في مناجم الساروفي ديجون وغيرها^(٣).

ويعني ما سبق أن طنجة قد استقبلت تيارات هجرة خارجية وافدة إليها، كما شهدت مبكراً أيضاً هجرات خارجية نازحة منها للعمل بالخارج. بالإضافة إلى هجرات داخلية نازحة من الأرياف والأحواز صوب طنجة للعمل بها أو البحث عنه. كما تعرضت المدينة لهجرات عائدة وخارجية من الأجانب واليهود أيضاً خلال الفترة الدولية - انضمت من تتبع نمو أعداد اليهود والأجانب بالمدينة - إذ كان للأحداث التاريخية والسياسية كالحرب العالمية الأولى والثانية أو الحروب الأهلية في أوروبا - أو القرارات الاقتصادية التي تتخذها حكومات الدول الأوروبية أثر كبير على حركة الوفود أو النزوح إلى المدينة ومنها، واستمرت هذه التيارات الهجرية بعد انتهاء فترة الإدارة الدولية فقد تعرضت طنجة إلى هجرات عائدة خارجية جماعية شملت أعداداً كبيرة من الأجانب واليهود بعد الاستقلال بسبب انهيار نظام طنجة وما ترتب عليه من انهيار الوضع المالي والأمن والأوضاع الاقتصادية المميزة للمدينة، كما كان للصراع العربي الإسرائيلي دور في هجرة اليهود بالإضافة إلى الأسباب السابقة.

وقد سبقت الإشارة إلى تأثير الهجرات العائدة الخارجية للأجانب واليهود الذي ظهر في انخفاض معدل نمو

(١) بر حناد، أحمد، (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٢) Mas, p. (1954), Problèmes d'habitat musulman au Maroc, B.E.M., Vol. XII No. 62, P. 201.
B.E.M = Boletan Economie Marocain.

(٣) بر حناد، أحمد، (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

السكان - بل وتناقص السكان قبل سنة ١٩٦٠م - وكيف ساهمت معدلات نمو المغاربة الكبيرة (٥,٢٥ ٪ سنوياً) بعد سنة ١٩٦٠م وحتى ١٩٧١م فى استمرار نمو المدينة بمعدل ٢,٥ ٪ سنوياً وعدم تدهورها تماماً مما يؤكد دور الهجرة الداخلية كعامل مؤثر على سكان طنجة من حيث نموهم وبالتالى توزيعهم وخصائصهم المختلفة مما ينعكس على شخصية المدينة . وقد تعرضت المدينة إلى نوع من الإحلال وتحركات السكن كنتيجة لهجرة الأجانب ونزوحهم وفقد المغاربة إليها إذ أدى نزوح الأجانب واليهود منها إلى إخلاء عدد كبير من المساكن - مع ملاحظة انخفاض متوسط الأسرة لديهم إلى ٤ أشخاص فى المتوسط - قدرت بحوالى ٧٥٠٠ مسكن ، ومع استمرار وفود المهاجرين المغاربة إلى المدينة حل هؤلاء محل الأجانب واليهود فى المساكن التى تركوها فى وسط المدينة ، وفى مساكن الحدائق المعلقة على سفوح الجبال فى (Parc logement) سكن الحدائق أو (جاردن سيتى) ، يضاف إلى ذلك الزيادة فى عدد المساكن المبنية بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م والتى بلغت ٨٢٨٠ مسكن . وقد استوعبت هذه المساكن الحالية والمبنية معظم الزيادة السكانية التى شهدتها تلك الفترة مع ملاحظة إمكان شغل المسكن الواحد بأكثر من عائلة .

وقد ساعد على عملية الإحلال السكانى الذى حدث فى طنجة خلال الفترة المذكورة ، أن نسبة كبيرة من الأجانب كانت ممثلة فى الجالية الإسبانية التى كانت تضم فئات شعبية ذات مستوى اجتماعى متواضع ودخل منخفض من العمال والحرفيين وصغار التجار وقد تعايشت هذه الفئة من فقراء الإسبان مع المغاربة من نفس الفئة الاجتماعية ، كما سكنت بأحيائها فى المدينة العتيقة والمدينة الجديدة على نط المدينة العتيقة ، وفى سان فرانسيسكو وريوانه .. إلخ . وعلى سبيل المثال كان ٣٠ ٪ من سكان المدينة العتيقة من الأجانب و ٢٣ ٪ من سكان المصلى أيضاً معظمهم من الإسبان . ويعطى ما سبق تفسيراً مقبولاً لعدم التوسع العمرانى الكبير لمدينة طنجة خلال سنوات ما بعد الاستقلال كما يفسر تأخر ظهور وفود الضواحي العشوائية الهامشية إلى ما بعد سنة ١٩٧١م والتى حققت نمواً مكانياً أو مساحياً وسكانياً كبيراً أكدته تحليلات كل من الصور الجوية والمجاهات النمو السكانى لمدينة طنجة حتى سنة ١٩٨١م وما بعدها . ذلك رغم معدل نمو المغاربة الكبير وخاصة المسلمين قبل سنة ١٩٧١م وقد اختلف الوضع فى باقى أحياء المدينة عن الأحياء الشعبية ، فقد جذبت مساكن الأحياء الراقية التى أخلت بسفر الأجانب واليهود الأثرياء أعداداً من أسر الموظفين حديثى الزواج ، وكذلك العديد من العائلات البرجوازية والمتوسطة والتى كانت تسكن قبل ذلك فى الأحياء الخاصة بالمغاربة^(١) .

وقد ساهم ما سبق فى التقليل من مفهوم التخصص العرقى والاجتماعى الصارم الذى ميز نظام السكن وعمران المدينة خلال فترة الإدارة الدولية ، وحل نوع من الاندماج الاجتماعى الإثنولوجى الثقافى بدلاً من الانقطاع الإثنوجرافى - الثقافى الذى كان سائداً . وانتشر المغاربة فى سائر أحياء المدينة الراقى منها والشعبى والصفيح على حد سواء ، كما شهدت طنجة بعد الاستقلال اشتداد تيارات الهجرة إلى الخارج من قبل العمالة المغربية ، وشهدت أيضاً وفود أعداد من الأجانب للعمل والاستثمار بها . مع استمرار تيارات النزوح الريفى إلى المدينة ، وكذلك من الحضر - وهنا ما سيتضح فيما بعد - وكان الجفاف فى عقد الثمانينيات أحد أسباب اشتداد النزوح الريفى إلى طنجة كما كان لازدهار السياحة والصناعة والتجارة أثر كبير فى اجتذاب المهاجرين من الأرياف والحضر على السواء .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو : هل يمكن قياس وتحديد حجم الهجرات الوافدة إلى المدينة والنازحة منها وتتبع تياراتها ؟ وتحركاتها داخلها ؟ وهل تمثل طنجة أحد أقطاب الجذب فى المملكة المغربية أم ما زالت منعزلة إقليمياً وقريباً عن الوطن الأم أو عن التراب الوطنى كما يحلو للمقاربة تسميته ؟ وفيما يلى محاولة للإجابة على ذلك السؤال المركب وتداعياته :

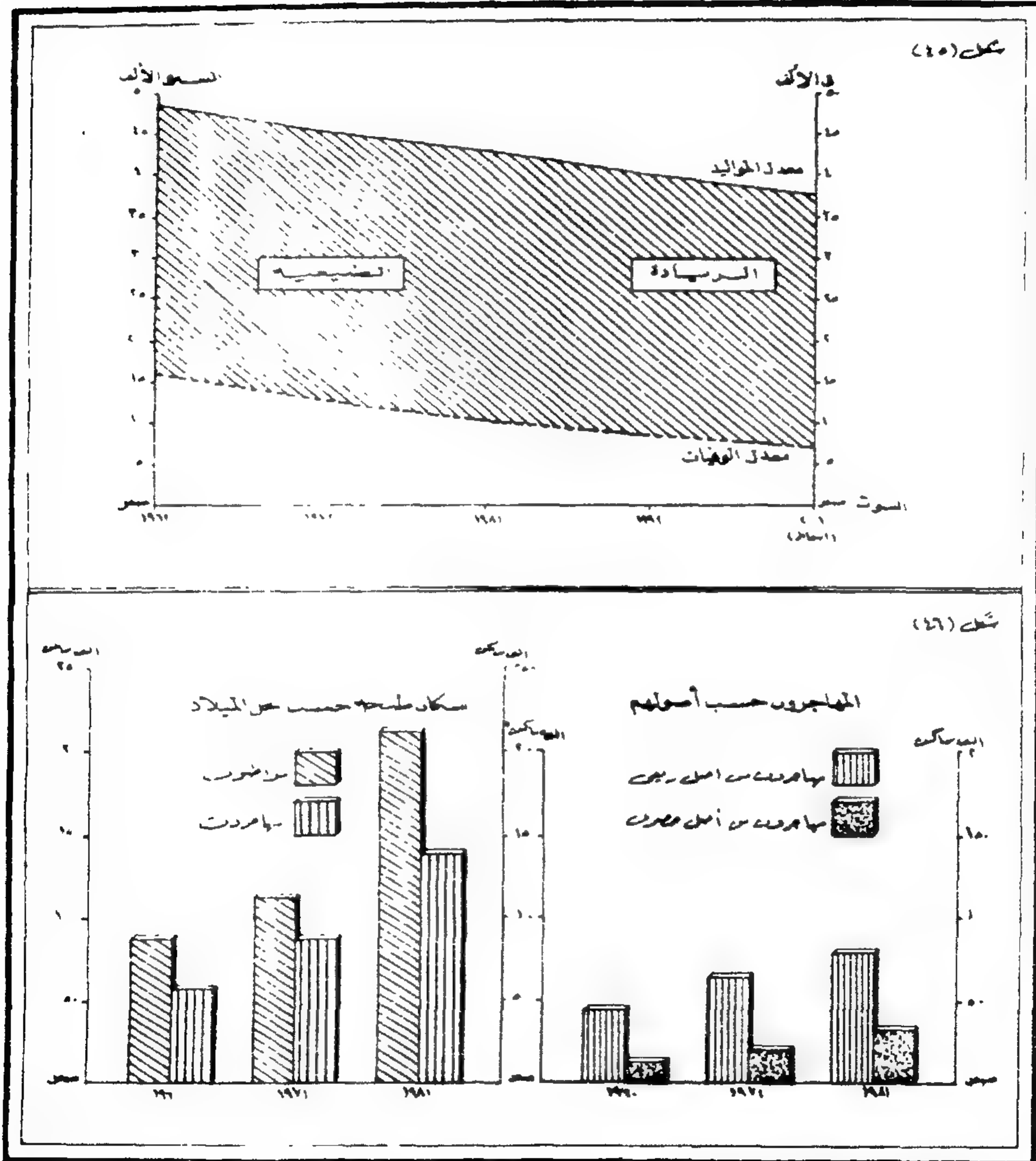
(أ) حجم الهجرة :

يقصد بالهجرة الداخلية عملية انتقال السكان من منطقة محددة إلى منطقة أخرى داخل الدولة ، مع تغيير محل الإقامة ، ويطلق على المكان الذى يحدث منه الانتقال مصدر الهجرة (Place of Origin) أو مكان الأصل ، بينما يطلق على مكان وصول المهاجرين منطقة المقصد أو محطة الاستقبال (Place of Destination) ولدراسة ذلك لابد من توافر مصادر إحصائية دقيقة ، يمكن عن طريقها تقدير حجم الهجرة واتجاهاتها وتعد التعدادات هى المصدر الرئيسى للبيانات ، ثم الإحصاءات الحضرية فمسوح العينة . وهناك ثلاث طرق رئيسية يمكن اتباعها للوصول إلى استنباط تيارات الهجرة وتتبعها من المصدر إلى محطة الاستقبال وهى : طريقة محل الميلاد (Place of Birth) ، وطريقة معدل البقاء القومى (National census Survival Ratio) ثم معادلة الموازنة (Balance Equation) وهى طرق معروفة لدى للجغرافيين والديموجرافيين .

وقد سبقت الإشارة إلى أن بيانات التعدادات غير متاحة بسهولة فى المغرب ، ورغم هذه الصعوبة هناك عدة مصادر تم إصدارها بناماً على بيانات التعدادات من قبل مديرية الإحصاء بوزارة التخطيط بالمغرب إلا أن الاعتماد عليها تواجه صعوبة تعاملها مع مدينة طنجة من خلال الحدود الإدارية أى بلدية طنجة وبالتالى لا تنطبق بيانات تعداد سنة ١٩٨٢م على مجمعة طنجة الحضرية التى تضم مناطق سريعة النمو خارج حدودها ، تنتمى حسب بيانات التعداد إلى الأرياف ، ورغم ذلك يمكن الاعتماد على هذه البيانات بالإضافة إلى نتائج المسح الجغرافى * - السكانى الاقتصادى الاجتماعى الخاص بالإعداد لتصميم التهيئة أو التنمية الحضرية الذى سبقت الإشارة إليه (S.D.A.U.V.T.) من أجل الوصول إلى صورة تقريبية عن أثر الهجرة الداخلية فى نمو وتوزيع سكان طنجة وبالتالى خصائصهم .

وبوضع الجدول رقم (١٧) والجدول رقم (١٨) توزيع سكان مجمعة طنجة حسب محل الميلاد كما يوضح أصل المهاجرين إلى طنجة سنة ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨١م ، كذلك الشكل رقم (٤٦) ومن تحليل الجداول والشكل يتضح أن حجم المهاجرين إلى طنجة قد تطور من ٥٨.٨٧٠ ساكن سنة ١٩٦٠م إلى ٨١.٢٥٣ ساكن سنة ١٩٧١م ثم إلى ١٣٩.٥١٥ ساكن سنة ١٩٨١م . بينما تذبذبت نسبتهم إلى جملة سكان مجمعة طنجة من ٤٠.٦ ٪ سنة ١٩٦٠م إلى ٤٢ ٪ سنة ١٩٧١م ثم انخفضت إلى ٣٩.٣ ٪ سنة ١٩٨١م من جملة السكان وبذلك يمثل المهاجرون حجماً ونسبة لا يستهان بها فى تركيب سكان طنجة حسب محل الميلاد . مع ملاحظة أطراف هذا الحجم على الرغم من تذبذب نسبتهم واتجاهها نحو الانخفاض بتأثير الزيادة الطبيعية .

* مسح عن طريق العينة .



شكل (٢٥) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بطنجة في الفترة من عام ١٩٦٢ إلى ١٩٨١ م

شكل (٢٦) حجم سكان بطنجة حسب محل الميلاد عام ١٩٦٠ ١٩٧١ ١٩٨١ م

أما عن أصول هؤلاء المهاجرين فيوضح الجدول رقم (١٨) والشكل رقم (٤٦) أيضاً انتماء المهاجرين إلى أصول ريفية وحضرية أيضاً ويمثل المهاجرون من أصل ريفي ٣١ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠م و ٣١,٥ ٪ سنة ١٩٧١م ثم انخفضت نسبتهم إلى ٢٩,٥ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١م يقابل ذلك تزايد واضح في عددهم من ٤٤,٩٥٠ مهاجر ريفي سنة ١٩٦٠م إلى ٦٠,٩٤٠ مهاجر سنة ١٩٧١م إلى ١٠٤,٧٢٥ مهاجر ريفي سنة ١٩٨١م. ويمثل المهاجرون من أصل حضري ٩,٦ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠م و ١٠,٥ ٪ سنة ١٩٧١م وحوالي ٩,٨ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١م، كما شهد عددهم تزايداً واضحاً أيضاً من ١٣٩٢٠ مهاجر حضري سنة ١٩٦١م إلى ٢٠,٣١٣ مهاجر سنة ١٩٧١م إلى ٣٤,٧٩٠ مهاجر حضري سنة ١٩٨١م. وهذا يعنى استقطاب طنجة لهجرات ريفية تمثل ٧٥ ٪ من حجم المهاجرين بها كما استقطبت هجرات حضرية - حضرية إذ يمثل ذور الأصول الحضرية ٢٥ ٪ من حجم المهاجرين بها.

جدول رقم (١٧) توزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية حسب محل الميلاد سنة ١٩٦٠ - ١٩٨١

السنة	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١	
	عدد السكان	نسبتهم ٪	عدد السكان	نسبتهم ٪	عدد السكان	نسبتهم ٪
في مجمعة طنجة	٨٦,١٣٠	٥٩,٤	١١٢,٢٠٧	٥٨,٠	٢١٥,٤٨٥	٦٠,٧
خارج مجمعة طنجة (المهاجرون)	٥٨,٨٧٠	٤٠,٦	٨١,٢٥٣	٤٢,٠	١٣٩,٥١٥	٣٩,٣
جملة سكان طنجة	١٤٥,٠٠٠	١٠٠	١٩٣,٤٦٠	١٠٠	٣٥٥,٠٠٠	١٠٠
نسبة المهاجرين من أصل ريفي إلى جملة السكان	٤٤,٩٥٠	٣١,٠	٦٠,٩٤٠	٣١,٥	١٠٤,٧٢٥	٢٩,٥

S.D.A.U.V.T. (1983) op. cit., p.307.

- المصدر : النسب المئوية من :

- الأرقام المطلقة من حساب الباحثة .

جدول رقم (١٨) توزيع المهاجرين حسب أصولهم ونسبتهم

إلى جملة سكان مجمعة طنجة من ١٩٦٠ - ١٩٨١

أصل المهاجرين	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١	
	عدد السكان	نسبتهم ٪	عدد السكان	نسبتهم ٪	عدد السكان	نسبتهم ٪
مهاجرون من أصل ريفي (هجرة ريفية - حضرية)	٤٤,٩٥٠	٣١,٠	٦٠,٩٤٠	٣١,٥	١٠٤,٧٢٥	٢٩,٥
مهاجرون من أصل حضري (هجرة حضرية - حضرية)	١٣,٩٢٠	٩,٦	٢٠,٣١٣	١٠,٥	٣٤,٧٩٠	٩,٨
جملة المهاجرين	٥٨,٨٧٠	٤٠,٦	٨١,٢٥٣	٤٢,٠	١٣٩,٥١٥	٣٩,٣

المصدر: محسوب على أساس الأرقام الواردة في الجدول السابق (من حساب الباحثة).

ولا يقتصر تأثير الهجرة على نمو وحجم وتركيب السكان وتوزيعهم فقط إذ ترتبط بعملية الهجرة والنزوح الريفى إلى المدن مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية عديدة تتمثل فى ارتفاع معدلات البطالة ومشكلات السكن وانتشار السكن العشوائى والجريمة ... إلخ . كما لا يقتصر تأثير المهاجرين على حجم ونمو المدينة كوحدة لكن يظهر تأثيرهم على معدلات النمو فى المناطق المكونة للمدينة وبالتالي توزيع وتغير توزيع السكان داخل المدينة .

(ب) توزيع المهاجرين وتحركاتهم داخل المدينة :

تعد الهجرة إلى مدينة طنجة، وتعايش هؤلاء المهاجرين في المدينة واندماجهم في نسيجها الحضري نموذجاً للتفاعل المكاني (Spatial interaction) يمكن قياسه وفق أكثر من منظور. إذ يختلف توزيع المهاجرين داخل مجموعة طنجة الحضرية من منطقة إلى أخرى، حسب طبيعة هؤلاء المهاجرين وخصائصهم، وطبيعة المكان المستقبل لهم وقد أمكن رصد تحركات هؤلاء المهاجرين السكانية في مدينة طنجة حتى سنة ١٩٨١، وذلك حسب مجموعات المناطق المتجانسة، إذ تم تجميع الثماني وعشرون منطقة متجانسة في تسع مجموعات من هذه المناطق وهي (راجع شكل ٤٢ أ) :

- ١ - المنطقة الأولى : وتضم المدينة العتيقة. (أ)
- ٢ - المنطقة الثانية : وتضم مناطق وسط المدينة الغربي. (ب)
- ٣ - المنطقة الثالثة : وتضم مناطق وسط المدينة الأوربية الحديثة (الجنوبي). (ج)
- ٤ - المنطقة الرابعة : وتضم ضواحي وسط المدينة الجنوبية الغربية (سواني، كسبراطا، الحى الجديد). (د)
- ٥ - المنطقة الخامسة : وتضم ضواحي المدينة الجنوبية الشرقية (بنى مكادة، العزيفات، البرغاز الإدريسية). (هـ)
- ٦ - المنطقة السادسة : وتضم الهوامش الغربية. (و)
- ٧ - المنطقة السابعة : وتضم الهوامش الجنوبية. (ز)
- ٨ - المنطقة الثامنة : وتضم المنطقة الصناعية بطريق تطوان (غير مسكونة). (ح)
- ٩ - المنطقة التاسعة : وتضم الهوامش الشرقية. (ط)

ويوضح الجدول رقم (١٩) التوزيع النسبي للمهاجرين من ذوى الأصول الريفية - حسب رب الأسرة في هذه المجموعات من المناطق المتجانسة سنة ١٩٨١، كما يوضح نسبة المهاجرين حسب مناطق الاستقبال الأولى ويوضح الشكل رقم (٤٧) نسبة أرباب الأسر* ذوى الأصول الريفية حسب المناطق المتجانسة ومجموعاتها. ومن استقراء الجدول والشكل يتضح ارتفاع نسبة المهاجرين من ذوى الأصول الريفية في المناطق الهامشية والضواحي بينما تقل نسبتهم نسبياً في مناطق المدينة العتيقة وقلب المدينة الحديثة وضواحيها القريبة، حيث أقل نسبة من المهاجرين إلى جملة السكان في مجموعة مناطق حسونة ومرشان ودرادب وعين الحياتى وسان فرانسيسكو، حيث وسط المدينة

جدول رقم (١٩) توزيع المهاجرين حسب مجموعات المناطق المتجانسة سنة ١٩٨١

مجموعات المناطق	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	التاسعة	جملة
نسبة أرباب الأسر من أصل ريفي (%)	٥٣	٤٦	٦٠	٧٥	٧٥	٥٥	٧٧	٩٢	
نسبة المهاجرين حسب مناطق الاستقبال الأولى %	١٢	١٠	٢٣	١٨	٢٢	٢	٩	٤	٪١٠٠

S.D.A.U.V.T. (1983), op. cit., p.43.

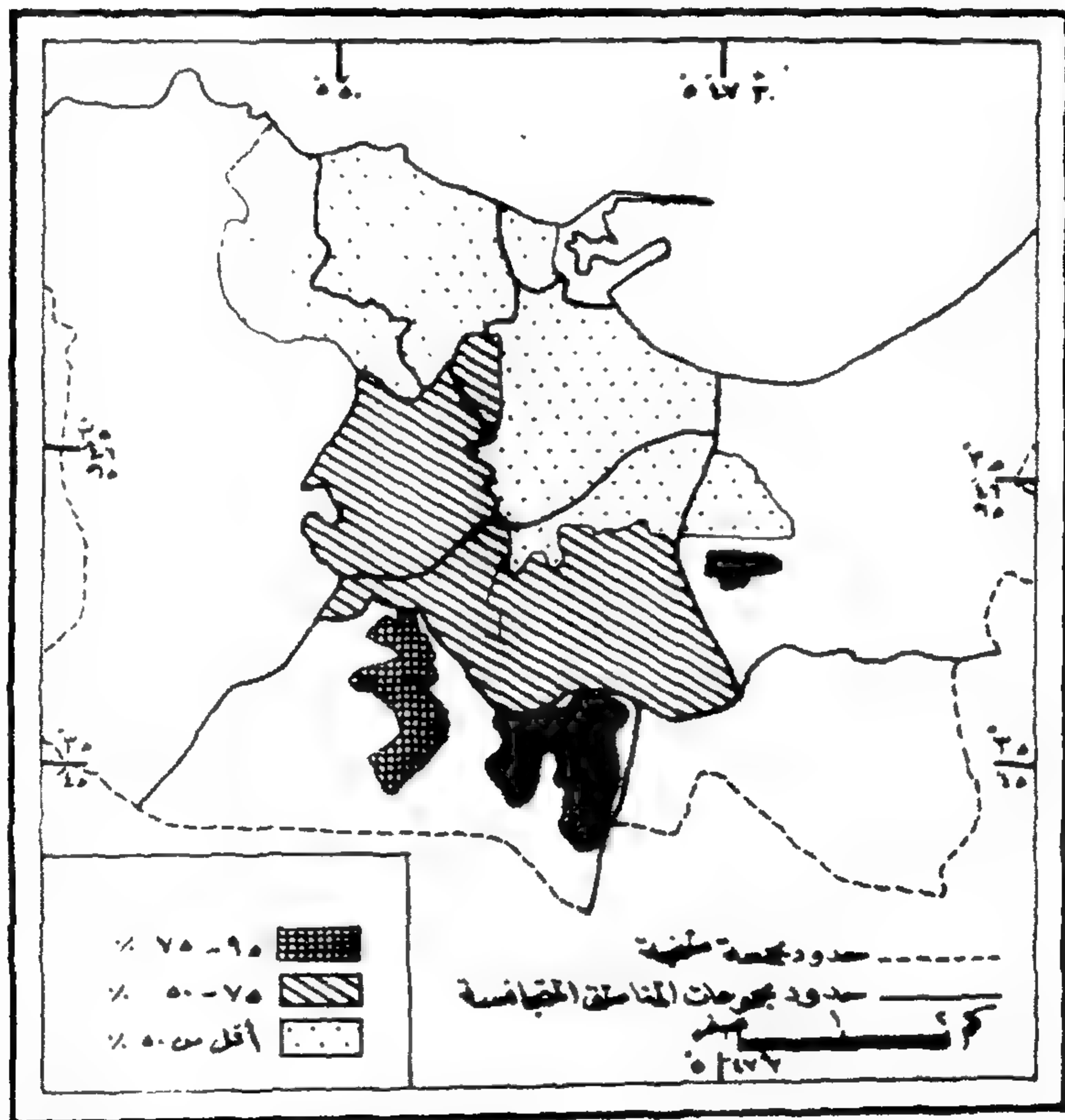
المصدر :

الغربي في مجموعة الأحياء المتجانسة الثانية وتصل النسبة إلى ٤٦ ٪. من جملة سكان المجموعة بينما تصل نسبة أرباب الأسر ذوى الأصول الريفية إلى ٥٣ ٪ من مجموع أسر المدينة العتيقة، وإلى ٥٥ ٪ في المجموعة السادسة التى تضم مناطق بوبانة وقيلات الجبل (بلفدير طنجة أو الجاردن سيتى) وفي المجاهدين ومسطر خوش .. وتتميز

Chefs de Menages.

* جمع رب أسرة

رب = الإله والسيد والقيم والمدير والجمع أرباب أو رباب : راجع المعجم الرجيز ، ص ٢٥٠ .



شكل (٤٧) نسبة أرباب الأسر ذوو الأصول الريفية في مجوعة طنجة
حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٨١م

هذه المنطقة بالسكن الفردى فى أطراف المدينة الغربية . ثم ترتفع النسبة فى باقى المجموعات من المناطق المتجانسة ، وتصل إلى أقصى قيمها فى الهوامش الجنوبية ٧٧ ٪ ، والشرقية ٩٢ ٪ ، وفى انضواحي الجنوبية الغربية لوسط المدينة حيث المجموعة المتجانسة الرابعة من المناطق المتجانسة فى السوانى وكسبراطا والحي الجديد .

وترتبط المناطق السابقة بأنماط الإسكان الشعبى التقليدى المخطط وغير المخطط والعشوائى المبنى والمؤقت أى برأكات الصفيح وغيره . وتصل هذه النسب إلى ١٠٠ ٪ على مستوى بعض المناطق المتجانسة داخل المجموعات الكبيرة كما هو الحال فى أقصى الهامش الجنوبي فى بير الشفا وبعض مناطق بنى مكادة القديمة ، وفى الهامش الشرقى مثل طنجة البالية . مما يؤكد ارتباط النمو السكانى والعمرانى السريع فى ضواحي وهوامش مجمعة طنجة بالهجرة الريفية الوافدة إلى المدينة .

كما يتضح من استقراء الشطر الثانى من نفس الجدول أن التوزيع النسبى للمهاجرين حسب مناطق الاستقبال الأولى يختلف أيضاً من مجموعة إلى أخرى من مجموعات المناطق المتجانسة ، وتشير بيانات الجدول إلى أن مناطق العمران الأقدم بالنسبة لمجموعة طنجة . تستأثر بالنسبة الأكبر من المهاجرين سنة ١٩٨١ م ، حيث تحتكر المجموعات الخمس الأولى من مجموعات المناطق المتجانسة والمحيط بالمدينة العتيقة والحديثة حوالى ٨٥ ٪ من جملة الوافدين إلى المجموعة الحضرية وذلك حسب مناطق الاستقبال الأولى . أى أول المناطق التى يقدر إليها المهاجر فقد وفد ٢٣ ٪ من المهاجرين إلى وسط المدينة حيث مناطق مركز المدينة . ترى والمصلى ، والمدينة الأوربية والحي الإدارى وحي البلاج ، الشاطئ وكذلك حى مولاي اسماعيل ، أى مجموعة "المنطق المتجانسة الثالثة" . بينما استقبلت الضواحي الجنوبية حوالى ٢٢ ٪ من جملة المهاجرين إلى المجموعة الحضرية ، حيث مجموعة المناطق المتجانسة الخامسة ، والتى تضم مناطق وأحياء بسادينا ، واليوغاز ، وبنى مكادة من السكن الصفيح والاجتماعى ومبروكه وبروسبور يناد ، وموهوباكسو ، ومبروكه والعزيفات والإدرسية ، حيث أنماط السكن الاقتصادى المخطط وغير المخطط والصفيح والاجتماعى بينما تتميز بسادينا بسكن فردى (قيلات صغيرة) . ويتركز ١٨ ٪ من المهاجرين فى الضواحي الجنوبية الغربية بالمجموعة الرابعة من الأحياء المتجانسة ، حيث السوانى وكسبراطا والحي الجديد ، و ١٠ ٪ بوسط المدينة الغربى بينما وفد ١٢ ٪ من جملة المهاجرين إلى المدينة العتيقة .

ومن الملاحظات الهامة انخفاض نسبة المهاجرين فى الهوامش الخارجة عن المدار الحضرى ، إذ نجد هذه النسبة ٢ ٪ فى مجموعة المناطق المتجانسة السادسة فى الحواف أو الهوامش الغربية و ٩ ٪ من المهاجرين فى الحواف الجنوبية أى المجموعة السابعة من المناطق المتجانسة وهى نسبة كبيرة نسبياً حيث تمثل هذه الهوامش الجنوبية قطب الجذب الهام مع المجموعة الخامسة ، ووسط المدينة وضواحيه ، لجذب المهاجرين ويتكون من مجموع هذه المناطق المحور العمرانى الرئيسى والممتد من الشمال صوب الجنوب مع استمرار هذا الامتداد كما اتضح سابقاً . أما الهامش الشرقى ، أو المنطقة التاسعة من مجموعات المناطق المتجانسة أو طنجة البالية والشرق وبلازاتورو أى ساحة الثيران وحومة الشوك وبن كيران حيث مناطق السكن العشوائى المبنى المؤقت فيضم هذا الهامش ٤ ٪ من المهاجرين ويعنى ما سبق أن ١٥ ٪ وهى النسبة المتبقية من جملة المهاجرين للمدينة تستقر بهذه الهوامش الغربية والجنوبية والشرقية خارج المدار الحضرى حيث يستقر بوسط المدينة والضواحي المحيطة به ٨٥ ٪ من جملة المهاجرين (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) وذلك حسب مناطق الاستقبال الأولى .

ويمكن تعليل انخفاض نسبة المهاجرين بالهوامش الخارجة عن الدار الحضرى بعدد هذه المناطق حيث بدأ ظهورها بعد ١٩٧٠م حسب تحليل الصور الجوية لمجموعة طنجة الحضرية من ١٩٤٦ - ١٩٩٢م يضاف إلى ذلك أن نسبة لا يستهان بها من المهاجرين وخاصة من الأرياف يأتون إلى المدينة بمفردهم وبالتالى يدخلون إلى قلب المدينة وضواحيها القريبة دون الاستقرار فى الهوامش التى عادة ما تكون ذات ألحاط سكنى عائلية. بالإضافة إلى غلبة التقاليد الريفية فى هذه الهوامش شبه الحضرية ، وقد يخرجون من وسط المدينة إلى الهوامش فى حالة تكوين أسرة أو فى حالة التحاق أسرهم بهم فى المهجر وحيث يمكن اقتناء واستئجار مسكن بعد تحسين الأحوال المادية أيضاً .

ويدعو ماسبق إلى تحليل حركة الأسر الوافدة إلى المدينة ، أو بمعنى أصح الحركة السكنية (Residential Mobility) للمهاجرين حيث العلاقة وطيدة بين توزيع المهاجرين المكاني وحركتهم السكنية التي تمثل إحدى مظاهر التفاعل المكاني والاجتماعي في المجتمعات المختلفة ، فالناس لا يستقرون على حال، سواء من حيث مستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية وما إليها ، فهم في حراك اجتماعي دائم ينعكس على هيئة تحركات سكنية وغيرها ويوضح الجدول رقم (٢٠) حركة الأسر الوافدة إلى مجموعة طنجة الحضرية حسب مجموعات المناطق المتجانسة. وقد أمكن رصد ثلاث حالات من حالات التحركات السكنية وهي : الوصول مباشرة إلى منطقة السكن وقت إجراء الاستقصاء ، والحالة الثانية هي حالة السكن مرة واحدة في منطقة ما من المدينة قبل محل السكن وقت الاستقصاء ، والحالة الثالثة هي السكن أكثر من مرة في أكثر من منطقة قبل محل السكن الحالي بالمدينة وقت الاستقصاء الذي قامت به مجموعة الثمانية مع وزارة السكنى سنة ١٩٨١م. (١)

جدول رقم (٢٠) التوزيع النسبي لحركة الأسر الوافدة حسب مجموعات المناطق المتجانسة

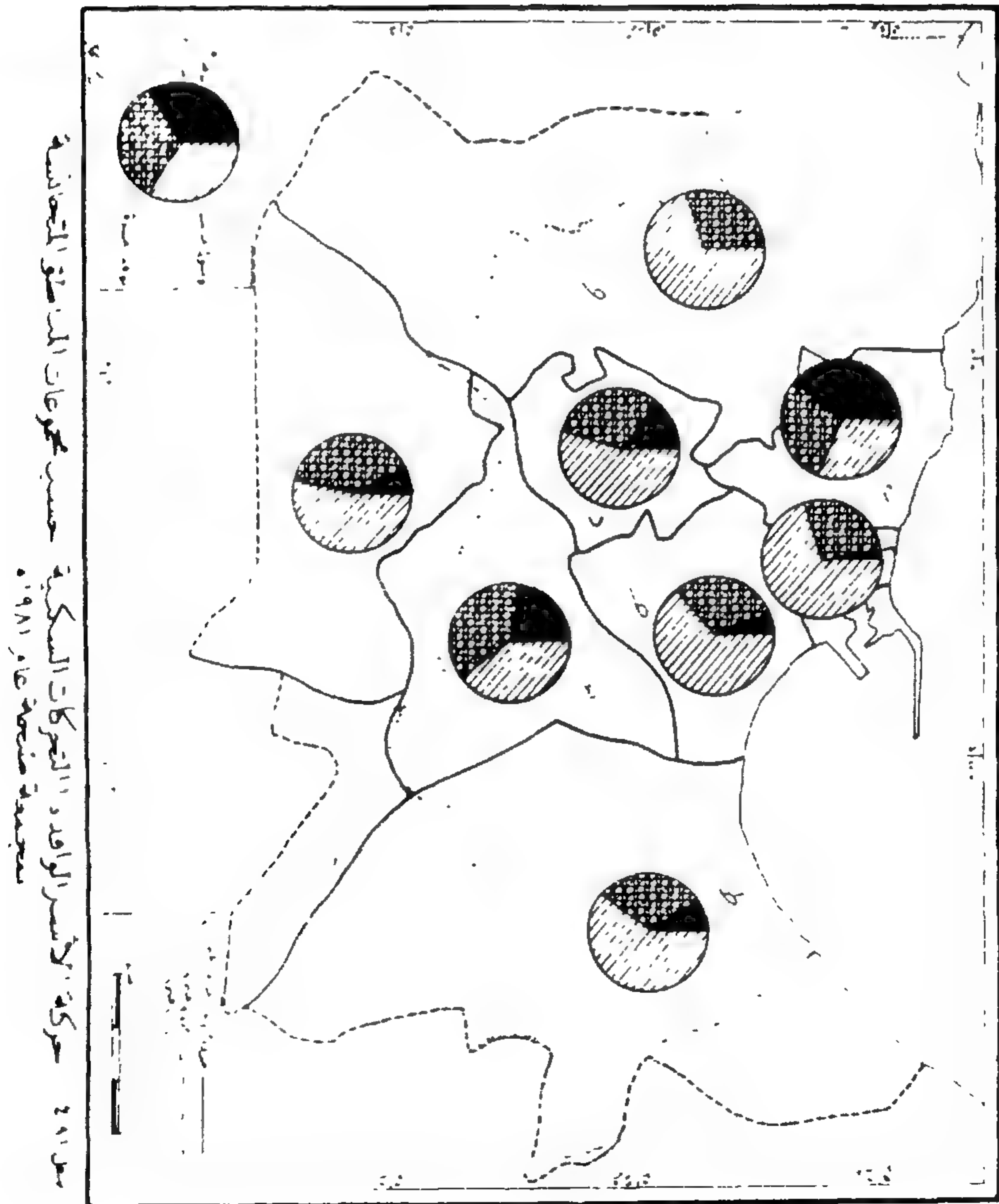
(تحركات سكنية) سنة ١٩٨١م

الوصول	المجموعة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	متوسط المدينة
وصول مباشر	٧٠.٠	٣١.٦	٦٤.٠	٥٤.٨	٣٩.٧	٧.٠	٥٣.١	٦٠.٩	٥٢.٠	
توقف مرة	٢٧.٥	٢٨.٩	٣٠.٤	٣١.٤	٣٨.٦	٣.٠	٣٩.٢	٢٠.٤	٣٤.٤	
توقف أكثر من مرة	٢.٥	٣٩.٥	٥.٦	١٣.٦	٢١.٧	صفر	٧.٧	٨.٤	١٣.٦	
مجموع (%)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

S.D.A.U.V.T. (1983), op. cit., p p. 310-320

المصدر:

من استقراء الجدول المذكور يمكن التوصل إلى عدة نتائج هامة يمكن تلخيصها فيما يلي : شكل رقم (٤٨) على مستوى مجموعة طنجة الحضرية كانت النسب الخاصة بحالات التحركات السكنية للأسر المهاجرة توضح أن أكثر من نصف الوافدين إلى المدينة وصلوا واستقروا مباشرة إلى المنطقة التي يقطنون بها وقت الاستقصاء ، بينما ٣٤.٤٪ من الأسر الوافدة غيرت مكان إقامتها مرة واحدة ، أي سكنت في منطقة أخرى قبل منطقتها السكنية وقت الاستقصاء . في حين أن ١٣.٦٪ من الأسر الوافدة إلى المدينة غيرت محل إقامتها داخل المدينة أكثر من مرة تختلف هذه النسب من مجموعة إلى أخرى من مجموعات المناطق المتجانسة التي تمثل أحياء المدينة ومناطقها منها المدينة العتيقة التي تتميز بجاذبية خاصة حيث استقر بها ٧٠٪ من الوافدين إليها مباشرة ولم يغيروا سكنهم بينما



توقف ٢٧,٥٪ من القاطنين بها من المهاجرين مرة واحدة وكذلك الهامش الغربي للمدينة في مجموعة المناطق المتجانسة السادسة ، أي الجبل - بويانه - المجاهدين - مسطر خوش ثم وسط المدينة الجنوبي في قلب المدينة التجاري والحى الإداري والمدينة الأوربية وحى البلاج ، ومولاي اسماعيل أي مجموعة المناطق المتجانسة الثالثة إذ تصل نسبة من وصلوا مباشرة إلى هذه المناطق وظلوا بها حتى أجرى الاستقصاء ٦٤٪ من جملة الأسر الوافدة والقاطنة بهذه المجموعة من المناطق، مما يعني جاذبية هذه المناطق للمهاجرين . يلي ذلك المجموعة التاسعة بنسبة ٦٠,٩٪ فالرابعة ٥٤,٨٪ ثم السابعة بنسبة ٥٣٪ مهاجر وصلوا مباشرة إلى هذه المناطق وظلوا بها من جملة المهاجرين القاطنين بها . وهي نسب وإن كانت تقل عن سابقتها إلا أنها تمثل قسماً أعلى من النسب المماثلة لهذه الحالة على مستوى المدينة . وتقل جاذبية مناطق المجموعة الثانية والخامسة من مجموعات المناطق المتجانسة حيث تصل نسبة من وصلوا مباشرة إلى وسط المدينة الغربي أي المجموعة الثانية ٣١,٦٪ و ٣٩,٧٪ بالنسبة للمجموعة الخامسة وهي نسب تقل عن مثيلاتها على مستوى المدينة . ومن الملاحظات المهمة التي تلفت الانتباه عند تحليل حالة السكن مرة واحدة في منطقة قبل المنطقة الحالية للسكنى وقت الاستقصاء أن مجموعة مناطق الضواحي الجنوبية للمدينة أي المجموعة الخامسة بني مكادة - الإدريسية - العزيفات والهوغاز ومبروكة .. إلخ على أطراف المدينة داخل المدار الحضري ثم امتداد هذه المجموعة أي مجموعة المناطق المتجانسة السابعة خارج المدار الحضري حيث بن ديبان - بير الشفا - الركايح - الجبراري - عين عودة ، تمثل أهم مناطق التحرك السكاني الثاني للأسر الوافدة حيث النسبة في المجموعة السابعة ٣٩,٢٪ ، وفي الخامسة ٣٨,٦٪ من مجموع الأسر المهاجرة والقاطنة بهذه المناطق . وهي نسب ترتفع عن مثيلاتها بالنسبة لمتوسطها على مستوى المدينة . كما تتوافق مع النتائج السابقة. وعلى العكس من الهوامش نجد أقل نسبة من التحرك الثاني في المدينة العتيقة ٢٧,٥٪ ثم وسط المدينة الغربي ٢٨,٩٪ ووسط المدينة الجنوبي ٣٠,٤٪ من جملة المهاجرين القاطنين بكل من المناطق السابقة ، وكذلك الضواحي الجنوبية الغربية (السواني - كسبراطا - الحى الجديد) ٣١,٤٪ ، فالهامش الغربي ٣٠٪ أي المجموعة السادسة ، فالهامش الشرقي أي المجموعة التاسعة ٣٠,٤٪ من المهاجرين به. بالنسبة للحالة الثالثة من التحركات السكنية، فالملاحظ أن وسط المدينة الغربي أي المجموعة الثانية من مجموعات المناطق الثانية تمثل أعلى نسبة ممن سكنوا بهذه المنطقة بعد أن سكنوا بأكثر من منطقة بالمدينة قبل الاستقرار بها . تليها المجموعة الخامسة من مجموعات المناطق بنسبة ٢١,٧٪ من جملة قاطنيها من الأسر المهاجرة (أي بني مكادة والإدريسية ... إلخ) ، بمعنى أن بني مكادة والإدريسية والعزيفات والهوغاز وغيرها من مناطق الضواحي الجنوبية الملاصقة للمدار الحضري تجتذب سكان مهاجرين سكنوا داخل المدينة قبل ذلك ، بل غيروا أماكنهم داخلها أكثر من مرة .. ثم فضلوا السكنى في هذا الهامش .

والملاحظة الهامة أيضاً أن ضواحي خارج المدار الحضري البعيدة ، أو الحواف المدنية والهوامش قد اجتذبت أيضاً أعداداً من الأسر المهاجرة من داخل المدينة سكنت أحد أحيائها مرة ثم غيرته أكثر من مرة قبل أن تسكن خارجه بل خارج المدار الحضري . يلاحظ ذلك في الهامش الجنوبي أي المجموعة السابعة حيث بن ديبان - بير الشفا وتصل النسبة إلى ٧,٧٪ ، بينما تصل هذه النسبة في الهوامش الشرقية أي المجموعة التاسعة من المناطق المتجانسة أي مناطق ساحة الثيران (بلازاتورو) وبن كيران وحومة الشوك والشرف وطنجة البالية ومغوغا ثم خليج طنجة شرقاً إلى

٨,٤ ٪ من جملة الأسر القاطنة بهذه المناطق من المهاجرين . وتنخفض نسبة الحالة الثالثة من التحركات السكنية في المدينة العتيقة ٢,٥ ٪ ووسط المدينة والمدينة الأوربية الحديثة ٥,٦ ٪ والضواحي الجنوبية الغربية في السواني وكسبراطا والحي الجديد ١٣,٦ ٪ ، وتنعدم هذه الحالة في الهامش الغربي حيث قبيلات الجبل وبوابة ومسطر خوش والمجاهدين .

تتوافق هذه النتائج مع النتائج السابقة في أن هوامش مجمعة طنجة الحضرية ، خارج حدودها وداخلها ، تجتذب مهاجرين من داخل المدينة كما تجتذب مهاجرين من خارجها ، ويدعم ذلك اتجاه النمو العمراني الشمالي الجنوبي الأكثر وضوحاً بالمقارنة بمعايير التوسع الأخرى كما يفسره . وقد اتضح أن لكل من المدينة العتيقة وقلب المدينة الحديثة وضواحيها دور في جذب واستقطاب المهاجرين خاصة القادمين للمدينة لأول مرة، بينما تجتذب الهوامش والضواحي المهاجرين أثناء تحركهم الثاني والثالث داخل المدينة، ويضاف إلى ماسبق أن هناك عملية استبدال مستمرة ومتكررة للسكن بالنسبة للمهاجرين وغيرهم من قلب المدينة إلى هوامشها ومن الهوامش إلى القلب يرتبط ذلك بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعقارية أيضاً لكل من المهاجرين وأجزاء المدينة المختلفة مما يعنى نمواً سكانياً وعمرانياً وإعادة توزيع سكاني على مستوى مناطق المدينة المختلفة .

٣- تيارات الهجرة الداخلية وجاذبية طنجة :

تجتذب طنجة المهاجرين من الريف والحضر على حد سواء . وقد اتضح ذلك عند توزيع سكان مجمعة طنجة حسب محل الميلاد بين المهاجرين وغير المهاجرين ، وكذلك عند توزيع المهاجرين حسب الأصل ريفي أو حضري . كما أمكن رصد تيارات الهجرة وتحديد مصادرها ومقاصدها خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ م وذلك من خلال سؤال خاص بمحل الإقامة في السادس من نوفمبر سنة ١٩٧٥ م ، ضمن أسئلة التعداد العام للسكان والمساكن سنة ١٩٨٢ م - وكان السؤال خاص بذلك اليوم سنة ١٩٧٥ م لأنه يوم بداية المسيرة المغربية الخضراء (Marche verte) نحو الصحراء المغربية . فكان هذا السؤال واجابته عوناً كبيراً في تحديد اتجاهات وتدفقات المهاجرين وافدين ونازحين وفقاً لمعيار محل الإقامة السابق أي سنة ١٩٧٥ م ومحل الإقامة وقت التعداد في سنة ١٩٨٢ (١) .

٣- أ - تيارات الهجرة الوافدة إلى مدينة طنجة و(إقليمها) :

استقطبت مدينة طنجة* حوالي ٣٢.٧٣٨ وافداً إليها كان محل إقامتهم في سنة ١٩٧٥ خارج مدينة طنجة، وهذا يعني أن المدينة جذبت حوالي ٢,١ ٪ من جملة الذين قصلوا المدن المغربية بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢ م . ويوضح الجدول رقم (٢١) حجم تيارات الهجرة الوافدة إلى طنجة ومصادرها من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ . كما يوضحها الشكل رقم (٤٩) ومن استقراء الجدول والشكل يتضح استقطاب طنجة للوافدين من الريف والحضر على السواء ، مع تفوق التيار الحضري إذ بلغ حجم الوافدين إلى طنجة من مناطق حضرية ١٧.١٩٢ وافد حضري بنسبة ٥٢,٥١ ٪ تقريباً، بينما بلغ حجم الوافدين من مناطق ريفية ١٥.٥٤٦ وافد بنسبة ٤٧,٤٩ ٪ من الوافدين إلى المدينة ، وهذا مؤشر هام يوضح أن طنجة أصبحت تستقطب الهجرة الحضرية بنسبة أكبر من استقطابها للهجرة الريفية ، والملاحظة الأخرى

(١) Direction de la statistique, CERED., (1986), Migration internes au Maroc (1975-1982), Mini-stère Du Plan Rabat, p. 9.

* يقصد بها بلدية طنجة أي داخل حدود المدينة الإدارية.

جدول رقم (٢١) الهجرة الوافدة إلى طنجة حسب الجهات الاقتصادية والأقاليم

والعمالات ووسط الإقامة (حضر - ريف) ١٩٧٥ - ١٩٨٢

الوافدون إلى طنجة حسب مناطق التزوج				الوافدون إلى طنجة حسب مناطق التزوج			
جملة	ريف	حضر	الأقاليم أو العمالات حسب الأقاليم الإحصائية	جملة	ريف	حضر	الأقاليم أو العمالات حسب الأقاليم الإحصائية
١٨٦٤٠	١٠٨١٦	٧٨٢٤	الضاحال الغربي	١١١٦	٥٩٢	٥٢٤	المغرب
١٩٦٨	١٩٤٤	٢٤	شفشاون	٤١٢	١٦٤	٢٤٨	أكادير
١٠٤٤	٥٢	٩٩٢	القنيطرة	--	--	--	بوجنور
١٥٢	٦٨	٨٤	الحسيات	--	--	--	السمارة
١٥٩٦	٤	١٥٩٢	الرباط - سلا	٨٤	٢٤	٦٠	ورزازات
--	--	--	الصخيرات - تمارة	٤	٤	--	كلميم
٧٢٤	١٤٤	٥٨٠	سيدي قاسم	--	--	--	العيون
٣٩٦٠	٣٣٩٦	٥٦٤	طنجة	--	--	--	وادي الذهب
٩١٩٦	٥٢٠٨	٣٩٨٨	تطوان	٨	--	٨	طاطان
--	--	--	العرانس	٧٢	٤٤	٢٨	تارودانت
٥٣٢٤	٢٧٣٢	٢٥٩٢	الوسط الشمالي	٤٤	٤٠	٤	طاطا
٣١٧٦	٢٢٩٦	٨٨٠	الحسيمة	٤٩٢	٣١٦	١٧٦	تيزنيت
١٠٠	٥٢	٤٨	بولمان	٥٨٨	٦٠	٥٢٨	تانسفت
١٥١٢	١٠٨	١٤٠٤	فاس	--	--	--	قلعة السراغنة
١٦٤	١١٦	٤٨	تاوانات	٢٤	١٦	٨	الصويرة
٣٧٢	١٦٠	٢١٢	نازة	٤٥٦	٣٢	٩٢٤	مراكش
٢٥٠٠	١٣٢٠	١١٨٠	الشرق	١٠٨	١٢	٩٦	أسفي
٣٢	٤	٢٨	فيكيك	٣٠٨٨	١٢٤	٢٩٦٤	الوسط
١٩٣٢	١٢٨٠	٦٥٢	الناضور	--	--	--	أزيلال
٥٣٦	٣٦	٥٠٠	وجدة	٢١٢	٢٤	١٨٨	بني ملال
١٣٧٨	١٤٢	١٢٣٦	الوسط الجنوبي	٢٠	--	٢٠	بن سليمان
٤٠٤	٧٢	٣٣٢	الرشيدية	٢٥٠٤	٤	٢٥٠٤	الدار البيضاء - المحمدية
٦٤	--	٦٤	بفرن (إفران)	٨٤	٢٤	٦٠	المجددة
١١٦	٨	١٠٨	خنيفرة	١٢٨	--	١٢٨	خريبكة
٧٩	٦٢	٧٣٢	مكناس	١٣٦	٧٢	٦٤	سطات
٣٢٧٣٨	١٥٥٤٦	١٧١٩٢	جملة الوافدين إلى بلدية طنجة				

المصدر: الأرقام محسوبة ومجمعة من.

Direction de la Statistique, CERED, (1986), Analyses et Tendances demographiques au Maroc, Ministère du Plan, Rabat, p. 14.

مرتب حسب النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، مديرية الإحصاء سنة ١٩٨٣.

Direction de la Statistique, CERED, (1986), Migration Internes au Maroc (1975-1982) ministère Du Plan, Rabat, p. 46-56.

Direction de la statistique, CERED, (1988), situation Domographique Regional au Maroc Analyses comparatives, Ministère du Plan, Rabat.

الهامة هي أن الوافدين إلى طنجة من البلديات - أي مدن عواصم الأقاليم والعمالات والمدن الكبرى يمثلون أعلى نسبة بين الوافدين من الحضر بصفة عامة ، إذ بلغ حجم ذلك التيار الوافد من البلديات حوالي ١٥.٤٤٨ وافد بنسبة ٨٩,٩ ٪ تقريباً من جملة النازحين من الحضر صوب طنجة ونسبة ٤٧,٢ ٪ من جملة الوافدين إلى المدينة عامة . بالنسبة إلى تيارات الهجرة إلى طنجة فيمكن تتبعها من خلال الشكل رقم (٤٩) والمبنى على الجدول السابق ومنه يتضح أن تيارات الوافدين من الحضر والريف حسب الأقاليم والعمالات صوب طنجة يأتي أهمها من إقليم تطوان إذ يمد طنجة بحوالي ٢٨ ٪ من جملة الوافدين إليها يأتي أكثر من نصفهم من حضر تطوان حيث أكثر من الثلث من بلدية تطوان ذاتها، ويعنى هذا في حد ذاته أهمية جاذبية طنجة لسكان تطوان رغم تقارب تطوان وطنجة حجماً ومسافة . ويلي تيار تطوان تيار إقليم أو عمالة طنجة ذاتها ، وهذا التيار قوامه من الريفيين النازحين من أرياف العمالة صوب المدينة ، ويغذي طنجة بنسبة ١٢ ٪ تقريباً من الوافدين إلى بلدية طنجة .

أما التيار الثالث فهو التيار النازح من الحسيمة على ساحل البحر المتوسط شرقاً صوب طنجة غرباً ، ويمد طنجة بنسبة ٩,٨ ٪ من جملة الوافدين إليها ويمثل النزوح الريفي أهم خصائص هذا التيار بنسبة ٧٣ ٪ من جملة النازحين من الحسيمة صوب طنجة .

ويمثل تيار الدار البيضاء - المحمدية رابع التيارات الهامة النازحة إلى طنجة بنسبة ٧,٧ ٪ تقريباً من جملة الوافدين إلى مدينة طنجة . والملفت للنظر في هذا التيار أن قوامه من الحضر الذين يكاد يكون جلهم من بلديات كازا - المحمدية ، هذا على الرغم من أن مدينة كازابلانكا أو الدار البيضاء تمثل قطب الجذب الرئيسي على مستوى المملكة إذ تستقطب وحدها حوالي ١٧٧,٢٢٢ مهاجر بنسبة ٩ ٪ تقريباً من إجمالي الهجرة داخل المملكة نسبة الريفية بينهم ٤٨,١ ٪ (Taux de ruralité) والباقي من الحضر أو بنسبة ٣٠ ٪ من جملة النازحين صوب المدن الكبرى الإثنى عشر في المملكة المغربية^(١).

أما التيار الخامس فيفقد إلى طنجة من إقليم شفشاون بنسبة ٦ ٪ تقريباً من جملة الوافدين إلى المدينة ، وأهم خصائص هذا التيار أنه على العكس تماماً من تيار كازا - المحمدية ، إذ أن قوامه من الريفيين بنسبة ٨٣,٥ ٪ من جملة النازحين من شفشاون إلى طنجة.

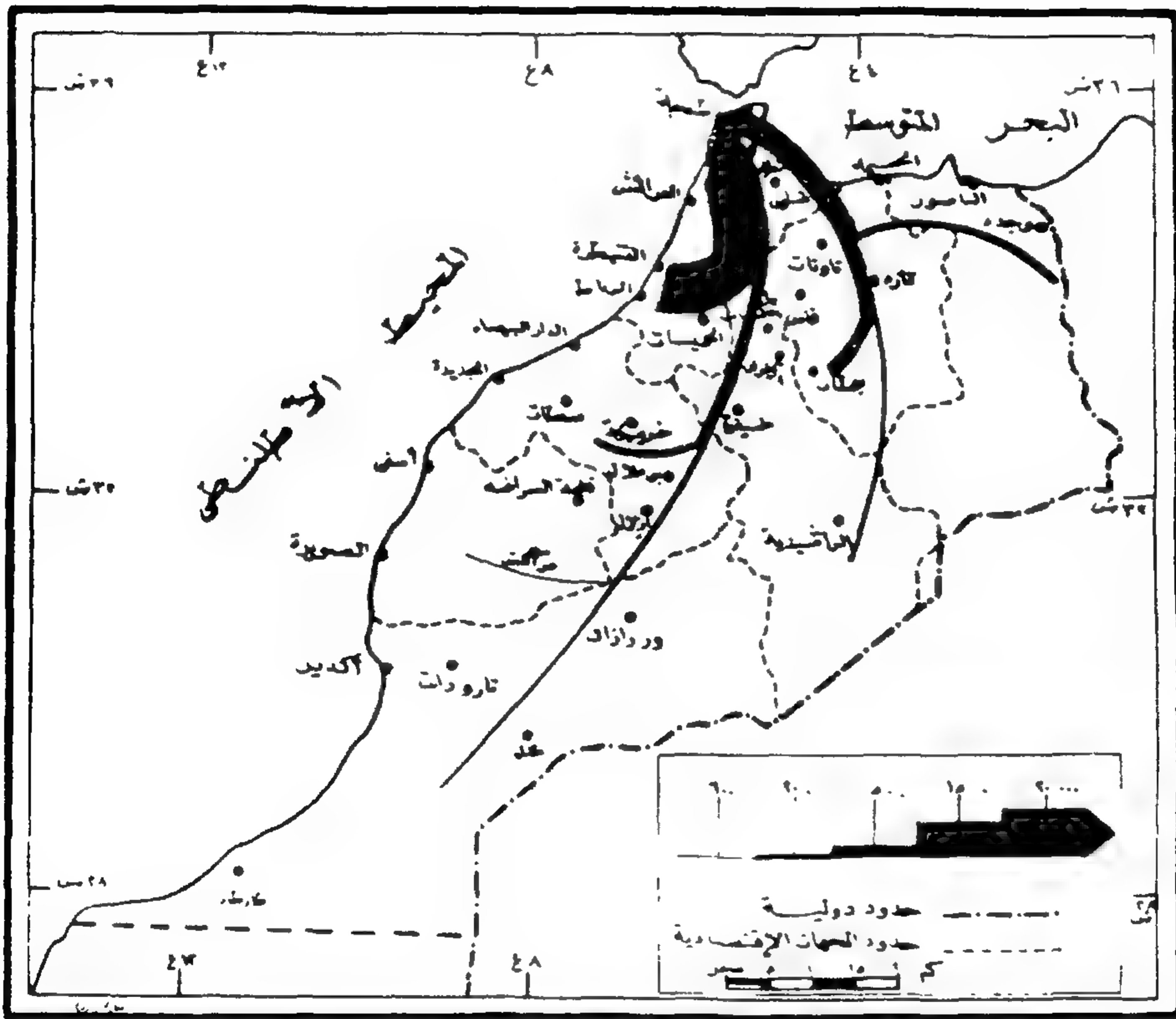
ويمثل التيار النازح من الناظور سادس التيارات النازحة صوب طنجة، بنسبة ٥,٩ ٪ تقريباً من جملة النازحين صوب طنجة، يمثل الريفيون منهم ٦٦ ٪ تقريباً.

بينما يفد التيار السابع إلى طنجة من الرباط-سلا، ويشبه هذا التيار في خصائصه تيار كازا-المحمدية إذ أن قوامه من الحضر وخاصة من مجمعة الرباط-سلا الحضرية ويمثل هذا التيار نسبة ٤,٩ ٪ تقريباً من جملة الوافدين إلى المدينة يمثل الحضر منهم ٩٩,٧٥ ٪ تقريباً.

يلي ذلك تيار وافد من فاس صوب طنجة، وهو التيار الثامن ونسبته ٤,٦ ٪ تقريباً من جملة الوافدين إلى المدينة، وهو تيار حضري في معظمه، إذ يشكل المهاجرون من الحضر ٩٢,٩ ٪ من جملة هذا التيار، جلهم تقريباً من

(١) النسب محسوبة على أساس الرقم المذكور والأرقام المطلقة الأخرى الواردة في :

Direction de la Statistique, C.E.R.E.D., (1986), les Migrations internes au Maroc (1975-1982),
Ministere du plan, Rabat, p. 44 et p. 15.



شكل ٢٩١. تيارات الهجرة الواقعة إلى مدينة طنجة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢م

تطوان، فالدار البيضاء، المحمدية، ثم الرباط-سلا، ثم فاس، فالتنيطرة، ثم مكناس، ثم مراكش، وهذه المدن قد طنجة بنسبة ٧٢.٥٪ من جملة النازحين من المدن القريبة الكبرى الإثنى عشر.

وتعد مدينة طنجة ثالث أقطاب الجذب المغربية بعد الدار البيضاء-المحمدية، والرباط-سلا، كما تتميز هذه الأقطاب الثلاث بكونها أقطاب جذب موجبة أى أن ميزانها الهجرى-أو بمعنى آخر صافى الهجرة- موجب^(١). ويرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها مايتعرض له سكان الأرياف فى شمال المغرب، والمغرب عامة من عوامل طاردة، مثل الجفاف وقلة فرص العمل والبطالة وقلة الدخل... الخ، مما يدفع بهم إلى المدن الكبرى، ومنها طنجة عاصمة الشمال. وبالنسبة للهجرة الحضرية- الحضرية من المدن الكبرى بالذات إلى مدينة طنجة فتعطل بكون طنجة عاصمة الإقليم الإدارية، وعاصمة الشمال الاقتصادية، وكذلك تذخر بالإدارات ومندوبيات الوزارات الهامة، التى تخدم كل الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية، كما تحظى بوجود عدة مؤسسات دولية. لذلك تجتذب الكوادر الإدارية وهذه تأتى عادة من المدن الكبرى، يضاف إلى ذلك أن طنجة قد أصبحت مدينة صناعية مهمة، وخاصة فى قطاع النسيج، والخياطة، والسجاد. لذلك تجتذب الأيدي العاملة، والفنيين، ورؤوس الأموال، بالإضافة لأشغال الميناء، وفرص العمل فى السياحة والفنادق والخدمات.

ويفسر ماسبق امتياز مدينة طنجة بكونها ضمن المدن والأقاليم الأكثر استقطاباً لتيارات الهجرة النازحة من الإناث، والواقع أن هذه الخاصية تميز الجهة الشمالية الغربية وجهة الوسط الجنوبي على مستوى المغرب، حيث يصل معدل الذكورة بها إلى ٩٤.٤ ذكر/مائة أنثى. وفى طنجة تصل النسبة إلى ٩٢.٣ ذكر/مائة أنثى وذلك بالنسبة للوافدين إلى إقليم طنجة والأقاليم المذكورة^(٢). حيث تستقطبهن صناعة النسيج، والخياطة، والسجاد، والأثاث.. الخ كما تجذبهم أيضاً وظائف الخدمات، والسياحة، والفنادق، والخدمة المنزلية... الخ.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن أرياف إقليم طنجة تمثل طبقاً لمعيار محل الإقامة السابق-أحد أقطاب جذب المهاجرين، إذ استقطبت فى نفس الفترة حوالى ٢٢٢١٦ وافد^(٣)، أى بنسبة ٤.٨٪ من جملة من غيروا محل إقامتهم وكانت وجهتهم إلى الأرياف فى المغرب بين ١٩٧٥-١٩٨٢، ذلك مع ملاحظة أن جانباً مهماً من مجمعة طنجة مازال يعد إدارياً ضمن الأرياف. لذلك يضاف جزء من هذه الهجرات الوافدة إلى أرياف طنجة إلى مدينة طنجة ذاتها "أو مجمعة طنجة الحضرية" كما يفسر ذلك أيضاً انتشار الدواوير الريفية قريباً من المدينة وخطوط مواصلاتها، حيث تعد أحد مظاهر الانتشار العشوائى لسكان الأرياف. وتعتبر مدينة طنجة من المدن الأسيرة لتيارات الهجرة الريفية، وكذلك أرياف طنجة التى تجتذب الهجرات من المناطق المجاورة، وبذلك تلعب دوراً مهماً فى التنمية الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى شمال المغرب على المحورين المتوسطى والأطلسنى صوب عمق البلاد،

(١) Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1988), situation Demographique regional au Maroc analyses comparatives, Minister du plan Rabat, p. 156.

(٢) Direction de la statistique, Division de la population.; (1990), Enquete demographique Nationale 1986-1988, Deplacements et Mouvement migratoires de la population du Maroc, Ministere du plan, Rabat. p. 29.

(٣) Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1986), Migration internes au Maroc, 1975-1982, op. cit., p. 50.

وقد ثبت من دراسة تيارات الهجرة الوافدة إلى طنجة دورها الإشعاعي المستقطب لتيارات النزوح الريفي والحضري على حد سواء إذ استقبلت حوالى ٥٤٩٥٤ * وافد إلى حضرها وريفها.

٣-ب- تيارات الهجرة النازحة من طنجة:

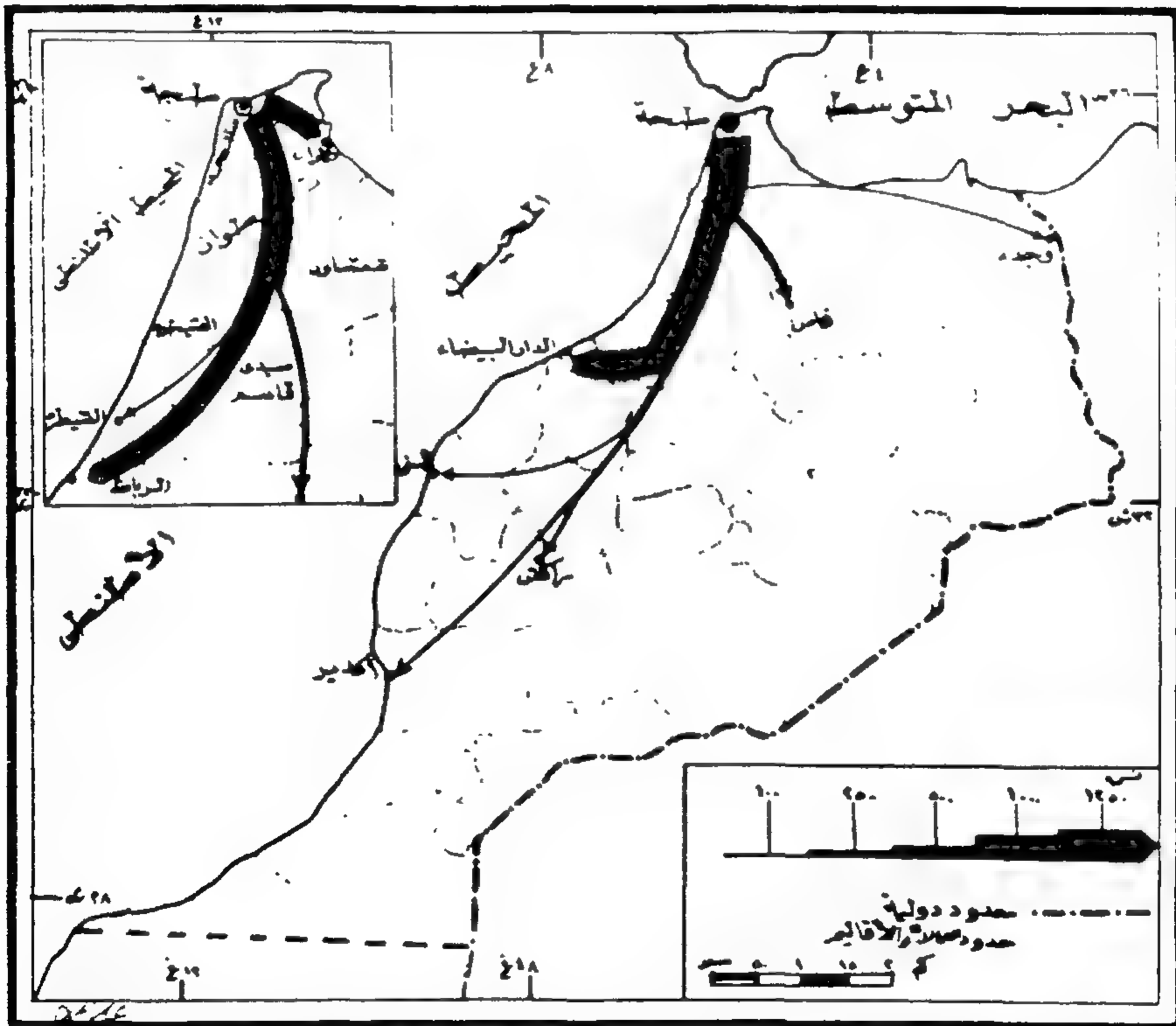
لقد أمكن التوصل إلى تقدير حجم تيارات الهجرة النازحة من عمالة طنجة بحوالى ١١٥٠٠ نازح تقريباً من بينهم حوالى ٦٣٠٠ نازح ريفي، أى من أرياف طنجة، وحوالى ٥٢٠٠ نازح حضري أى ينتمون إلى بلدية طنجة أو مدينة طنجة، وجزء يسير منهم ينتمى إلى بلدية أصيلا.

يتجه معظم تيار النزوح الريفي من أرياف طنجة إلى مدينة طنجة التى تستقطب حوالى ٧٧,٢٪ من جملة النازحين من أريافها إلى المدن المغربية الكبرى وبذلك تمثل مدينة طنجة أكبر مُستقطب للمهاجرين من الأرياف صوب مدن نفس إقليم (عمالة) الإقامة السابقة إدارياً ولائدياً فيها فى ذلك سوى إقليم وجدة وقرب حدود الجزائر بشمال المغرب إذ تستقطب مدينة وجدة حوالى ٨٦٪ من جملة النازحين من الأرياف بالإقليم^(١). وتستقطب بلدية طنجة ومركز بن ديبان (أى الهامش الجنوبي لها) حوالى ٧٧٪ من جملة النازحين من أرياف طنجة بصفة عامة، إذ تستقبل البلدية حوالى ٥٤٪، ويستقبل بن ديبان حوالى ٢٣٪. وتتوزع النسبة الباقية بين مدن ومراكز ولايات وأقاليم وعمالات المغرب الحضرية الأخرى بنسب متفاوتة، يظهر من بينها إقليم تطوان كثانى قطب جذب للنازحين من طنجة، إذ يستقبل حوالى ١٦٪ منهم فى مراكزه الحضرية المختلفة مثل مدن تطوان، العرائش، مارتيل، القصر الكبير، المضيق ويوضح الجدول رقم (٢٢) والشكل رقم (٥٠) تيارات الهجرة النازحة من إقليم طنجة صوب المدن والمراكز الحضرية المختلفة بالمغرب. وتستقطب الولايات الأخرى غير طنجة وتطوان أعداداً ونسباً يسيرة من النازحين من أرياف طنجة حيث تستقطب مجمعة كازابلانكا-المحمدية ١٪ فقط، وكذلك تجذب فاس نفس النسبة، كما تستقطب الرباط-سلا ٠,٦٪ فقط وهكذا. مما يؤكد استقطاب المدينة لإقليمها الإدارى بشرياً.

بالنسبة للهجرة النازحة من مدينة طنجة فيوضحها أيضاً نفس الجدول ونفس الشكل السابقين ومن خلالهما يمكن تتبع تدفقات التيارات النازحة صوب المدن المغربية الكبرى أو مايمكن أن يطلق عليها الهجرة الحضرية-الحضرية من مدينة طنجة إلى المدن الكبرى والتى يتضح أن أكثرها جذباً للنازحين من حضر طنجة مجمعة الدار البيضاء-المحمدية، إذ تستقطب ٢٥٪ من النازحين من مدينة طنجة تليها مدينة تطوان وتستقطب ٢٠,٢٪، ثم مدينة الرباط-سلا ١٨,٧٪، ومن الواضح أن هذه المدن الثلاث تستقطب أكثر من ثلثى النازحين من حضر طنجة. ويمكن تفسير ذلك بعدد من الأسباب أهمها الهجرة أو الانتقال من مدينة طنجة أو أصيلا إلى تلك المدن بهدف التعليم، أو التدريب، أو العمل إذ تفتقر مدينة طنجة إلى وجود تعليم جامعى على مستوى كبير بها، بينما توجد

* وهو مجموع الوافدين إلى بلدية طنجة أي ٣٢٧٣٨ وافد والوافدين إلى أرياف طنجة أي ٢٢٢١٦ وافد. يضاف إلى ذلك أعداد وافدة إلى هوامش بلدية طنجة خارج حدودها رصد منها ١٥٠٠ وافد إلى مركز بن ديبان من أرياف طنجة وبذلك فعدد الوافدين الفعلي أكثر من ذلك بكثير وذلك على أساس مجمعة طنجة لا بلدية طنجة.

(١) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1986), Les migration internes au Maroc, (1975- 1982), Rabat, p. 50.



شكل (٥٠) تيارات الهجرة النازحة من مدينة طنجة إلى المدن المغربية الكبرى
من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥م

جدول رقم (٢٢) الهجرات النازحة من أرياف وحضر طنجة ومكان الوصول بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢

الهجرة النازحة من الحضر إلى المدن الكبرى			الهجرة النازحة من الأرياف		
محل الوصول في المدن الكبرى (بالترتيب)	نسبتهم %	عدد النازحين	محل الوصول في المدن الكبرى (بالترتيب)	نسبتهم %	عدد النازحين
مجموعة كازا - المحمدية الحضرية	٢٥,٠	١٢٩٢	طنجة (بلدية طنجة)	٥٣,٩	٣٣٩٦
مدينة تطوان	٢٠,٢	١٠٤٨	مراكز طنجة - بن ديبان - أصيلا	٢٣,٠	١٥٠٠
رباط - سلا	١٨٧,٠	٩٦٨	بلدية تطوان	٤,٨	٣٠٢
طنجة	١١,٠	٥٨٦	مراكز نظران - مارتيل - القنطرة - المراتش	١١,٠	٦٩٢
فاس	٦,٨	٣٥٦	كازا - المحمدية	١,٠	٦٤
مكناس	٦,٢	٣٢٤	فاس	١,٠	٦٤
أكادير - أنزجان	٣,٣	١٧٠	رباط - سلا	٠,٦	٣٦
مراكش	٢,٤	١٢٨	مكناس	٠,١	٨
وجده	٢,١	١٠٨	وجده	٠,٥	٤
القنيطرة	٢,٠	١٠٤	القنيطرة	٠,٣	٢٠
أسفي	١,٩	١٠٠	مراكز وصول أخرى	٤,٣	٢٢٦
خوريكة	٠,٥	٢٤			
المجملة	١٠٠	٥٢٠٠	المجملة		٦٣٠٠

المصدر: تم تجميع الجدول من المصادر التالية (والنسب من حساب الباحثة)

- (١) Direction de la statistique, C.E.R.E.D., Delegation Regional du Nord-Ouest (1989), Demographie regional "province de Tanger, Tanger, p.p 42-43.
- (٢) Direction de la statistique, C.E.R.E.D. (1986), les migrations internes au Maroc (1975-1982), Rabat p. 50

بالدار البيضاء والرباط وتطوان جامعات أحدثها جامعة عبد المالك السعدي بتطوان. يضاف إلى ذلك انتقال الكوادر الإدارية إلى الرباط والدار البيضاء، إما بسبب الترقى لوظيفة أعلى أو للتدريب ... الخ، أو للعمل أو بحثاً عنه بسبب ارتفاع معدلات البطالة في المدن المغربية ومنها طنجة، وتستقطب بلدية طنجة حوالي ١١٪ من جملة النازحين من مراكز حضرية بالإقليم أي من أصيلا وبن ديبان. مما يعني أن المدن الأربع تستقطب ٧٥٪ من النازحين من حضر طنجة، وتتفاوت تيارات النزوح الحضرية المتجهة إلى المدن الكبرى الأخرى في حجمها ونسبتها، إلا أنها تشترك في ضعفها، ولعل أهمها التيار النازح صوب فاس إذ أن قوامه ٦٩٢ نازح بنسبة ٦,٨٪ وكذلك التيار النازح إلى مكناس بنسبة ٦,٢٪ أيضاً من جملة النازحين من حضر طنجة إلى المدن الكبرى. ومن الملاحظات الهامة هنا أن تيارات النزوح تضعف أو تنعدم بعيد المدينة محل الوصول عن طنجة.

جـ- صافي الهجرة

اتضح مما سبق تميز كل من مدينة وعمالة طنجة بصافي هجرة موجب على مستوى النزوح الريفي والهجرة من الحضر إذ جذبت مدينة طنجة والمراكز الحضرية المجاورة (بن ديبان) حوالي ٣٤ ألف مهاجر وافد، بينما قدرت الهجرة النازحة من الحضر بحوالي ٥٢٠٠ مهاجر، معنى ذلك أن صافي الهجرة على مستوى الحضر يوازي + ٢٨٨٠٠ مهاجر تقريباً، وقدرت الهجرة الوافدة إلى أرياف طنجة بحوالي ٢٢٢١٦ وافد، في حين قدرت الهجرة النازحة من أرياف طنجة بحوالي ٦٣٠٠ نازح. ويعنى هذا أيضاً ميزان هجرة موجب لصالح أرياف طنجة التي تجتذب التيارات الوافدة إليها من المناطق المجاورة، ويقدر ما كسبه الريف الطنجي بحوالي ١٥٩١٦ مهاجر بين سنة ١٩٧٥-١٩٨٢ أي

بمعدل +١٢٨٪ (فى الألف).

وبعد إقليم طنجة كله ضمن الأقاليم والولايات والعمالات القليلة-على مستوى المملكة المغربية-التي تتميز بميزان موجب بالنسبة لصافى الهجرة، وخاصة الهجرة الريفية-الريفية، ولا يماثلها فى ذلك-أو يسبقها-سوى الدار البيضاء-المحمدية، ثم الرباط-سلا، بينما تتميز باقى ولايات وأقاليم المملكة المغربية بصافى هجرة سالب متفاوت الدرجات.

ومما سبق يمكن استنتاج أن طنجة قد حققت اندماجاً إقليمياً وقومياً تجدر الإشارة إليه، بعد أن كانت مدينة، أو إقليم معزول عن الدولة إبان فترة نظام الإدارة الدولية الذى فرض عليها، وتخلصت منه بعد الاستقلال ومن المتوقع أن تستمر جاذبية مدينة أو مجمعة طنجة الحضرية لتيارات الهجرة بمعدلات كبيرة، وبالتالي ستظل الهجرة عاملاً مهماً ضمن عوامل النمو السكانى على مستوى المدينة كوحدة وعلى مستوى مناطق المدينة المختلفة. وهذا ما سيتضح فيما بعد.

ثالثة: توقعات النمو السكانى لمجموعة طنجة الحضرية حتى سنة ٢٠٠١م

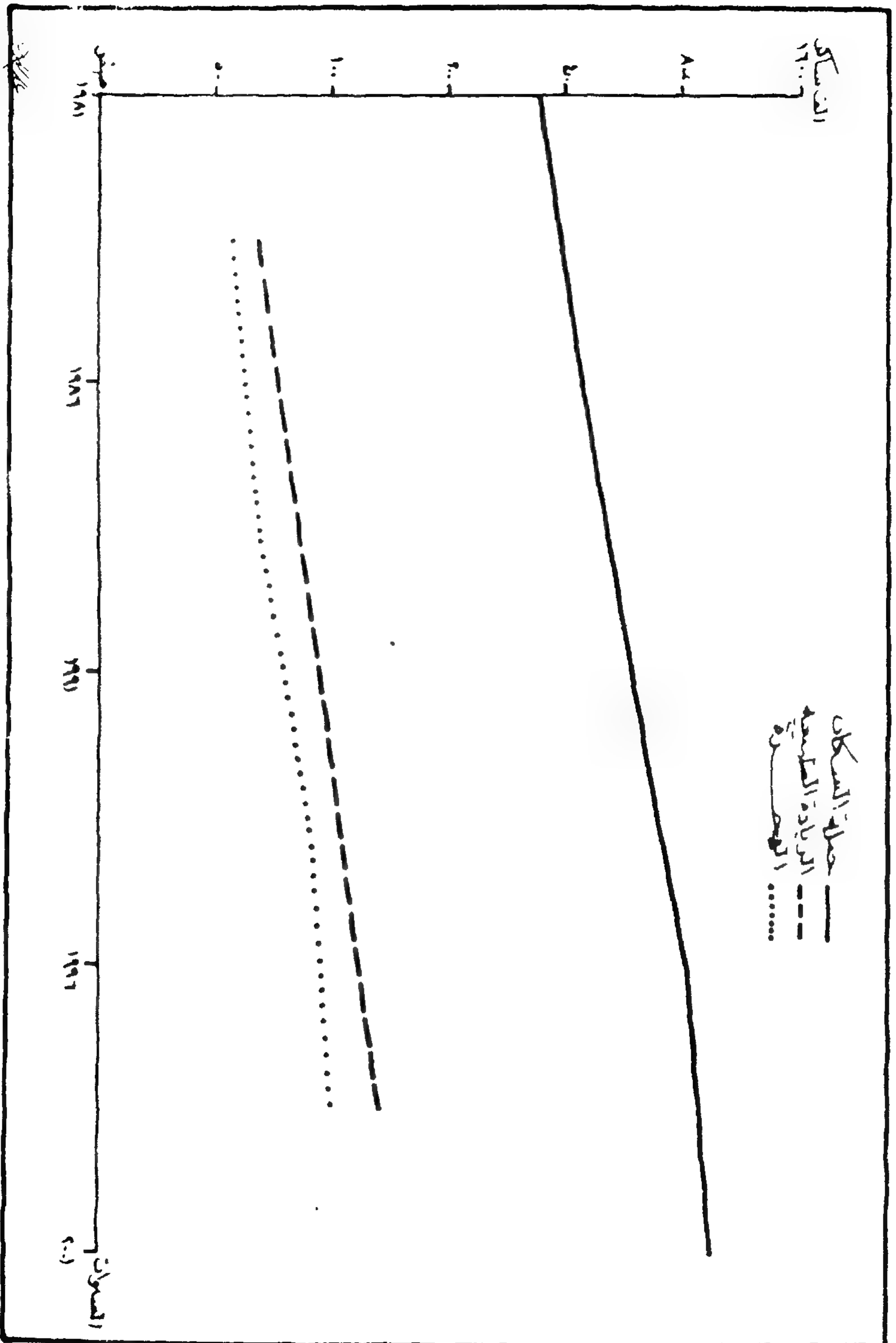
من المتوقع أن يستمر نمو مجموعة طنجة بمعدلات مرتفعة وذلك منذ آخر تعداد أجرى بالمملكة المغربية، وهو تعداد ١٩٨٢، والمسح الذى قامت به مجموعة الثمانية مع وزارة السكنى فى أواخر سنة ١٩٨١ لمدينة طنجة وإقليمها الإدارى حتى آخر القرن العشرين، على أساس تقديرين للنمو السكانى بنى كل منهما على الإسقاطات الخاصة بالنمو السكانى واتجاهاته على ضوء مؤشرات المواليد والخصوبة والوفيات أى الزيادة الطبيعية ومؤشرات الهجرة. ويوضح الجدول رقم (٢٣) تقدير السكان حسب الافتراض الأول لذلك النمو منذ ١٩٨١ وحتى ٢٠٠١ على أساس استمرار معدلات الزيادة الطبيعية كما هى مع انخفاضها انخفاض طفيف، وكذلك معدلات الهجرة. (شكل رقم ٥١) بينما يوضح الجدول رقم (٢٤) توقعات النمو السكانى على أساس افتراض آخر بانخفاض معدلات الهجرة بمعدل ١٠.٠٠٠ مهاجر كل خمس سنوات حتى سنة ٢٠٠١.

ويؤدى كل من الافتراضين إلى أن مجموعة طنجة سوف تصل إلى أعتاب المليون ساكن أو تفوق المليون بالفعل مع بداية القرن العشرين.

جدول رقم (٢٣) تقديرات النمو السكانى لمجموعة طنجة الحضرية حتى سنة ٢٠٠١

التقدير الأول

السنة	الزيادة الطبيعية		الزيادة بالهجرة		معدل الزيادة		حجم السكان المتوقع
	الحجم	المعدل ٪	الحجم	المعدل ٪	خلال الفترة	السوية ٪	
١٩٨١	٦٣.٠٠٠	٣.٢	٥٧.٠٠٠	٢.٨٠	٣٣.٩	٦.٠٠	٣٥٥.٠٠٠
١٩٨٦	٨٤.٠٠٠	٣.١	٦٩.٠٠٠	٢.٦٥	٣٢.١	٥.٧٥	٤٧٥.٠٠٠
١٩٩١	١٠٩.٠٠٠	٣.١	٨٨.٠٠٠	٢.٤٠	٣١.٣	٥.٥٠	٦٢٨.٠٠٠
١٩٩٦	١٤٤.٠٠٠	٣.٠	١٠١.٠٠٠	٢.٢٥	٢٩.٦	٥.٢٥	٨٢٥.٠٠٠
٢٠٠١							١.٧٠.٠٠٠



شكل (٥) . توقعات التمسك بالسكان بمجموعه صناعية الحضرية من عام ١٩٨١ الى ٢٠٠١ م (الفترة ١٩٨١-٢٠٠١)

جدول رقم (٢٤) تقديرات النمو السكاني لمجموعة طنجة الحضرية حتى سنة ٢٠٠١

التقدير الثاني

الفترة	الزيادة الطبيعية		الزيادة بالهجرة	حجم السكان المتوقع	
	الحجم	المعدل %	الحجم	الحجم	السنة
١٩٨٦ - ١٩٨١	٦٣ ...	٣,٢	٥٧ ...	٤٧٥ ...	١٩٨٦
١٩٩١ - ١٩٨٦	٨٤ ...	٣,١	٤٧ ...	٦٠٦ ...	١٩٩١
١٩٩٦ - ١٩٩١	١٠٩ ...	٣,١	٣٧ ...	٧٥٢ ...	١٩٩٦
٢٠٠١ - ١٩٩٦	١٤٤ ...	٣,٠	٢٧ ...	٩٢٣ ...	٢٠٠١

- S.d.a.u., (1983), p. 45.

المصدر:

من المتوقع أن يصل سكان طنجة إلى ٤٧٥.٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨٦، وإلى ٦٢٨.٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩١، وإلى ٨٢٥.٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩٦، من المتوقع أن تفوق المليون ساكن لتصل إلى ١.٧٠.٠٠٠ ساكن سنة ٢٠٠١، وذلك بافتراض أن معدل المواليد الذي سجل بين ١٩٨٦-١٩٨١ ٣,٢٪ سنوياً لن يتناقص كثيراً وسيصبح ٣٪ سنوياً وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الهجرة الذي سيسجل ٢,٨٪ سنوياً، لن يتناقص هو الآخر كثيراً وسيصل إلى ٢,٢٥٪ سنوياً وذلك حتى ٢٠٠١ م. وبناءً على ما سبق سيكون الحجم السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية ٤.٠٠.٠٠٠ ساكن، أما الحجم السكاني الناتج عن صافي الهجرة فسيصل إلى ٣١٥.٠٠٠ ساكن وذلك سنة ٢٠٠١ م. معنى ذلك أن مجموعة طنجة الحضرية سوف تستوعب ٧١٥.٠٠٠ ساكن بالإضافة إلى سكانها سنة ١٩٨١ والبالغ عددهم ٣٥٥.٠٠٠ ساكن حسب تقدير (S.d.a.u.) بزيادة سنوية قدر معدلها بـ ٦٪ سنوياً بين ١٩٨٦-١٩٨١ و ٢٥,٢٥٪ بين سنة ١٩٩١-٢٠٠١ حسب التقدير الأول شكل رقم (٥١).

أما الافتراض الثاني فيؤدي إلى وصول سكان مجموعة طنجة إلى ٤٧٥.٠٠٠ ساكن أيضاً سنة ١٩٨٦، ثم إلى ٦٠٦.٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩١، "أى أقل من الافتراض السابق"، وإلى ٧٥٢.٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩٦، لتصل مجموعة طنجة الحضرية إلى حجم ٩٢٣.٠٠٠ ساكن سنة ٢٠٠١ م. ويتساوى الحجم السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية مع مثيله في الافتراض السابق أى ٤.٠٠.٠٠٠ ساكن حيث ظل الافتراض الخاص بمعدل الزيادة الطبيعية كما هو، بينما يظهر الاختلاف بين الافتراضين في الحجم السكاني الناتج عن صافي الهجرة والذي توقعت الدراسة في هذا الافتراض أن تتناقص تلك الزيادة السكانية من ٥٧.٠٠٠ ساكن مُضاف بين ١٩٨٦-١٩٨١ إلى ٤٧.٠٠٠ ساكن مضاف إلى سنة ١٩٩١، ثم يتناقص إلى ٣٧.٠٠٠ ساكن مضاف سنة ١٩٩٦، ثم يتناقص ليصبح ٢٧.٠٠٠ ساكن مضاف سنة ٢٠٠١ وبالتالي يكون إجمالي السكان الناتج عن الهجرة ١٦٨.٠٠٠ ساكن، بدلاً من ٣١٥.٠٠٠ ساكن بين ١٩٨١-٢٠٠١ م. وبالتالي يكون إجمالي حجم السكان المضاف ٥٦٨.٠٠٠ ساكن حسب هذا الافتراض بدلاً من ٧١٥.٠٠٠ ساكن طبقاً للافتراض الأول.

وقد قامت "المنشورية الجهوية لوزارة التخطيط ومديرية الإحصاء بطنجة" بدراسة سكانية عن عمالة طنجة (١)، تضمنت إسقاطاً سكانياً لها على مستوى كل من سكان الحضر وسكان الريف حتى سنة ٢٠٠٧ بناءً على مؤشرات

(١) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., Delegation Regional du Nord-Ouest, (1989), Demographie regional, province de Tanger, op. cit., p. 75.

تعداد ١٩٧١ وتعداد ١٩٨٢، ويوضح كل من الجدول رقم (٢٥) ورقم (٢٦) نتائج هذه الإسقاطات الخاصة بتقدير سكان عمالة طنجة (Province de Tanger)

جدول رقم (٢٥) تقديرات النمو السكاني في عمالة طنجة "حضر وريف" من ١٩٨٢ - ٢٠٠٧ م

السنة	سكان الحضر	سكان الريف	جملة عمالة إقليم طنجة
١٩٨٢	٣١٠ ٦١٤	١٢٢ ٧٦٤	٤٣٣ ٣٧٨
١٩٨٧	٣٦٧ ٥٥٤	١٣٤ ٧١٨	٥١١ ٢٧٢
١٩٩٢	٤٣٣ ٧٤٢	١٦٧ ٤١٨	٦٠١ ١٦٠
١٩٩٧	٥٠٧ ٥٦٣	١٩٣ ٨٢٧	٧٠١ ٣٩٠
٢٠٠٢	٥٨٧ ٧٧٩	٢٢١ ٧٨٥	٨٠٩ ٥٦٤
٢٠٠٧	٦٧٣ ٢١٥	٢٥٠ ٤٧٥	٩٢٣ ٦٩٠

- Ibid, p. 75.

المصدر:

جدول رقم (٢٦) المعدلات السكانية المتوقعة لسكان الحضر والريف

بإقليم طنجة بين ١٩٨٢ - ٢٠٠٧ (في الألف)

المعدلات السنة	سكان الحضر					سكان الريف
	معدل المواليد الحام	معدل الوفيات الحام	معدل الزيادة الطبيعية	معدل صافي الهجرة	معدل الزيادة السنية الكلية	معدل الزيادة السنية الكلية
١٩٨٧ - ١٩٨٢	٣٤,٦	٩,٨	٢٤,٨	٨,٨	٣٣,٦	٣١,٥
١٩٩٢ - ١٩٨٧	٣١,٦	٨,٦	٢٣,٠	١٠,٠	٣٣,٠	٣٠,٥
١٩٩٧ - ١٩٩٢	٢٨,٢	٧,٤	٢٠,٨	١٠,٦	٣١,٤	٢٩,٩
٢٠٠٢ - ١٩٩٧	٢٥,١	٦,٦	١٨,٥	١٠,٨	٢٩,٣	٢٩,٩
٢٠٠٧ - ٢٠٠٢	٢٢,٦	٦,٠	١٦,٦	١٠,٥	٢٧,١	٢٤,٣

- Ibid, p. 76.

المصدر:

ومن استقراء الجدولين يتضح أن سكان الحضر بإقليم طنجة سيصلون سنة ٢٠٠٧ إلى ٦٧٣٢١٥ ساكن بينما كان عددهم وفقاً لتعداد سنة ١٩٨٢ (٣١٠٦١٤)، ساكن وسيترفع حجم سكان أرياف طنجة إلى ٢٥٠٤٧٥ ساكن سنة ٢٠٠٧ وكان عددهم وفقاً لتعداد ١٩٨٢ هو ١٢٢٧٦٤ ساكن. ومن المتوقع ارتفاع عدد سكان طنجة من ٤٣٣٣٧٨ ساكن سنة ١٩٨٢ إلى ٩٢٣٦٩٠ ساكن سنة ٢٠٠٧.

وقد بُنى الإسقاط السابق على أساس افتراضات النمو السكاني الناتج عن المعدلات السكانية المذكورة بالجدول الثاني أي رقم (٢٦)، والتي يتضح من استقراءاتها جنوحها العام نحو الانخفاض فيما يخص معدلات المواليد الخام والوفيات الخام، وبالتالي معدلات الزيادة الطبيعية، ثم معدلات الهجرة، وهي المعدلات التي تجنح للارتفاع ضمن المعدلات المذكورة، بينما يجنح المعدل الكلي للنمو السنوي إلى الانخفاض من ٣٣,٦٪ سنوياً، أي ٣,٣٦٪ سنوياً، إلى ٢٧,١٪ سنوياً أو ٢,٧١٪ سنوياً، وذلك للسكان في الحضر بين ١٩٨٢-٢٠٠٧ م بإقليم طنجة في حين توقعت الدراسة معدلات نمو سنوية لسكان الأرياف أقل من مثيلاتها في الحضر، حيث من المتوقع أن يصبح معدل النمو السنوي بين سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٧ (٢٤,٣٪ سنوياً)، أي ٢,٤٣٪ سنوياً، بعد أن كان ٣١,٥٪ سنوياً، أو ٣,١٥٪ سنوياً بين سنة ١٩٨٢-سنة ١٩٨٧.

على الرغم من الصبغة الرسمية التي تصبغ هذه الدراسة إلا أن الاعتماد عليها تواجهه عدة صعوبات، وهي نفس الصعوبات التي حالت دون الاعتماد على أرقام التعداد فقط، وأهمها أن هذه الدراسة ضمت كل الحضر ويقصد بهم بلدية طنجة وبلدية أصيلة ومركز بن ديبان على أكثر تقدير، وهذا يعنى إغفال النمو العمراني والسكاني لبلدية طنجة خارج حدودها الإدارية، أي ما أطلقنا مجموعة طنجة الحضرية، في ذات الوقت الذي ضمت فيه بلديتا طنجة وأصيلة، ولم تتعامل الدراسة مع أي منهما كمدينة مستقلة لها ضوابط وآليات نمو متميزة، وبالتالي فكل الفرضيات والمقدمات التي أدت إلى هذه النتائج تصدق فقط على حضر البلديات وليس على المدينة بمفهومها الجغرافي الواقعي بعيداً عن الحدود الإدارية. وهذا هو السبب الرئيسي في الفرق الواضح بين توقعات مجموعة الثمانية ووزارة السكنى وتوقعات مديرية الإحصاء بالمندوبية الجهوية للإقليم الشمالي الغربي لوزارة التخطيط والموجود بطنجة. حيث تعاملت معها الأولى من منطلق جغرافي بينما تعاملت معها الثانية من منطلق ديموجرافي إداري. وقد اقتضت موضوعية البحث استعراض هذه الإسقاطات المختلفة، وقد دعمت الدراسة الميدانية جانب إسقاطات وزارة السكنى ومجموعة الثمانية. وهذا ما سيتضح بعد إجراء التعداد المزمع القيام به في أواخر سنة ١٩٩٤.

وفي دراسة حديثة قامت بها المندوبية الجهوية لوزارة السكنى بطنجة (أكتوبر ١٩٩٢)*، حول مجموعة طنجة الحضرية بهدف القضاء على دور الصفيح، والقضاء على ظاهرة السكن العشوائي*، كانت أهم النتائج الخاصة بنمو السكان تتوقع أن يصل حجم سكان مجموعة طنجة إلى ٨٩٢٦٠٠ ساكن في سنة ٢٠١٢، بينما قدرت عدد السكان في سنة ١٩٩٢ بحوالي ٤٨٠٠٠٠ ساكن، حيث افترضت هذه الدراسة استمرار انخفاض معدلات النمو السكاني من ٥,٢٪ سنة ١٩٨٢ في تقديرها إلى ٣,٦٪ سنوياً بين ١٩٨٢-١٩٩٢، وإلى ٣,٤٪ سنوياً بين أعوام ١٩٩٢-١٩٩٧، واستمرار انخفاضه إلى ٣,٢٪ سنوياً بين ١٩٩٧-١٩٩٢، وإلى ٣٪ سنوياً بين أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠١٢^(١). والواقع أن الاختلافات في نتائج الدراسات السابقة أمر وارد لتعدد الأسس والمعايير والمؤشرات التي تعتمد عليها الجهات القائمة بالدراسة، وهو أمر وارد أيضاً وبصورة واضحة في الدول النامية حيث يعكس أسلوب العمل المنفرد، والذي غالباً ما لا يستفيد من دراسات الآخرين كما يعكس عدم وفرة البيانات الدقيقة وعدم سهولة تداولها. كما يعكس التناقض الذي يقابله الباحث كثيراً في الأرقام والبيانات.

وقد توقعت الدراسة الخاصة بالتصميم التوجيهي للتهيئة الحضرية بمدينة طنجة، أن يكون اتجاه النمو السكاني الأكثر وضوحاً على مستوى مناطق المدينة المختلفة، مرتبطاً بسكان الحواف الداخلية والخارجية بالنسبة للحدود الإدارية للمدينة، أي بالأحياء الحديثة حيث أنماط السكن العشوائي المبني، والاقتصادى المخطط، والاجتماعي^(٢).

ولتقدير الوقت اللازم لمضاعفة عدد السكان يمكن استخدام المعادلة التالية:

(١) - Ministère de l'habitat et de l'aménagement du Territoire, Delegation Regionale de Tanger, (Octobre, 1992) Etude de Faisabilité du projet de restructuration de quartier sous-équipes de l'agglomération de Tanger Note de synthèse, p. 3.

(٢) - S.d.a.u. V.T., (1983), op. cit., p. 498.

وسيرد تفصيل لذلك في الفصل الخاص بالسكن.

(*) وقد حصلت الباحثة على جانب من هذه الدراسة بصعوبة بالغة أثناء الاتصالات واللقاءات الميدانية الشخصية مع مندوب وزارة السكنى بطنجة السيد سعيد العلواني والتي تمت في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٢. وهذه الدراسة بعنوان

$$\text{الوقت اللازم} = \frac{٧٠}{\text{معدل النمو السكاني السنوي} \%} \quad (١)$$

ويتطابقها على حالة مجمعة طنجة الحضرية اتضح أنه يلزم طنجة حوالى ١١ سنة حتى تُضاعف سكانها مما يعنى أن عدد سكانها فى سنة ١٩٩٢ يجب أن يكون ٧١٠٠٠٠ ساكن، باعتبار أن معدل النمو السنوى كان ٦,٣٪ سنوياً فى الفترة بين ١٩٧١-١٩٨١. وهذه النتيجة قريبة جداً من نتائج الإسقاط السكانى حسب الفرضية الأولى فى التصميم التوجيهى لمجمعة طنجة والتي قدر السكان على أساسها بحوالى ٦٢٨٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩١، باعتبار أن عدد السكان كان ٢٥٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨١.

رابعة: توزيع وكثافة سكان مجمعة طنجة الحضرية

بعد توزيع السكان ونمط المحصلة النهائية لدى استجابة الإنسان لبيئته الجغرافية المحيطة به، ويختلف الوضع فى المدن عنه فى الأرياف حيث تتميز المدن بتداخل وتعقد العديد من الآليات والضوابط التى تؤثر فى عملية توزيع السكان وتتحكم فى تحديد كثافتهم فى الحيز المكاني بالمنطقة التى يقطنون بها. وعلى الرغم من أن عوامل الزيادة الطبيعية والهجرة والحراك السكى قد لعب كل منها دوراً هاماً فى عملية توزيع وإعادة توزيع سكان طنجة، إلا أن هذه الضوابط أو العوامل، وهذا التوزيع وأنماطه قد تكونت، وتشكلت، وتغيرت، وتراكمت خصائصه من خلال مجموعة ميكانزمات أو آليات ديموجرافية، وجغرافية طبيعية وبشرية واجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية وعقارية تاريخية وحديثة.

وقد سبق التعرض لتوزيع سكان مجمعة طنجة فى موضعين سابقين الموضع الأول كان ضمن دراسة التوسع العمرانى للمدينة قبل الاستقلال وبعده، وكذلك من خلال تحليل الصور الجوية حتى سنة ١٩٩٢. أما الموضع الثانى فكان ضمن دراسة موضوع النمو السكانى بمجمعة طنجة الحضرية، وخاصة عندما تناولت الدراسة حجم ونمو السكان ومعدلاته على مستوى المناطق المتجانسة ومجموعاتها، وكذلك على مستوى أنماط السكن بالمدينة. وقد أعطى كل ماسبق صورة تقريبية عن حالة ونمط توزيع السكان بالمدينة إلا أنه من الضرورة بمكان دراسة موضوع توزيع السكان - لأهميته - دراسة علمية مقننة مدعمة بالأرقام والمخرائط والأشكال ومعتمدة أيضاً على كل ماسبق من دراسة، حيث تكمن فيها المبررات والأسباب والضوابط التى أدت إلى أنماط التوزيع السكانى التى تميز المدينة وتمثل ندرة البيانات التفصيلية وتضاربها وتناقضها أهم العقبات أمام هذه الدراسة، إذ تفتقر دول شمال إفريقيا ومعظم الدول الإفريقية، والشرق أوسطية إلى التعدادات التى يمكن الوثوق بدقة أرقامها وثباتها إلى الدرجة التى تمكن من استخدامها فى الدراسات الديموجرافية التفصيلية^(٢) وكان ذلك قبل سنة ١٩٧٢، والواقع أن الحالة مازالت شبيهة بذلك الوضع بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات التعداد التفصيلية عن أى منطقة فى المغرب.

وفيما يلى دراسة لسكان مجمعة طنجة من حيث توزيعهم الجغرافى، ثم الكثافة وأنماطها وفئاتها داخل مناطق المدينة المختلفة وعلاقة هذا التوزيع العددي والكثافة بنمط السكن ودرجة التزاحم وحجم الأسرة بالمدينة.

(١) - Hauple, A. and Kane, T., (1980). Population Handbook, population Reference Bureau, Wash- ington, p. 57.

(٢) - Clarke, J.I., and Fisher, W.B.: (1972), "Population of the middle east and North Africa", A Ge- ographical Approach, London Univ. press, London, p. 15.

(١) التوزيع الجغرافي لسكان طنجة

تغطي مجموعة طنجة الحضرية مساحة إجمالية تربو على ٥٠٠٠ هكتار، وقد قدر القطاع المبنى منها بحوالى الربع فقط وذلك سنة ١٩٨١-١٩٨٢ حسب تقدير (S.d.a.u.) . ويتوزع السكان بشكل غير متوازن على هذه المساحة ويمكن تقسيم المساحة الحضرية لطنجة إلى ثلاثة قطاعات يستأثر كل منها بقسم من سكان المدينة هذه القطاعات هي:

القطاع الأول: وهو القطاع الشرقي ويقع إلى الشرق من وادي مفوغا حيث أحياء خليج طنجة، وطنجة البالية ومفوغا الكبيرة، ومفوغا الصغيرة، ودوار السانية، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية على طريق تطوان، وتقدر مساحة هذا القطاع بحوالى ١٥٠٠ هكتار وهو مغلغل سكانياً قدر عدد سكانه سنة ١٩٨١ بحوالى ٥٠٠٠ ساكن، أى بنسبة ١,٤٪ من جملة السكان فى الوقت الذى تشغل مساحته ٣٠٪ من جملة المساحة، ويمتد جزء من هذا القطاع ضمن جماعة البحراويين شرقاً خارج المدار الحضري لمدينة طنجة والكثافة العامة به ٣,٣ ساكن/هكتار.

أما القطاع الثانى: فهو القطاع الغربى ويقع إلى الغرب من وادي اليهود، حيث أحياء الجبل، المجاهدين، مسطر خوش، مسنانة، عذيب الحاج قدور، وتقدر مساحة هذا القطاع بحوالى ٥٠٠ هكتار أى ١٠٪ من جملة المساحة، وقد قدر سكانه سنة ١٩٨١ بحوالى ٥٠٠٠ ساكن أيضاً. أى بنسبة ١,٤٪ من جملة سكان مجموعة طنجة، أى بكثافة عامة تصل إلى ١٠ ساكن/هكتار ويمتد جانب من القطاع الثانى على أراضى جماعة إجزناية. ضمن فحص طنجة "دائرة الفحص".

ويمثل القطاع الثالث أو القطاع الأوسط: الكتلة الحضرية المبنية عمرانياً والكثيفة سكانياً، ويمتد هذا القطاع بين وادي مفوغا شرقاً ووادي اليهود غرباً، من ساحل المضيق وحافة الخليج شمالاً، حيث حافة وهضبة مرشان متوغلاً صوب الجنوب ليشمل جانب من سهل الفحص، ووادي السوانى، ويستمر فى الامتداد جنوباً خارج المدار الحضري على أراضى جماعة العوامة حيث نطاق التلال والسهول والأحواض السابق شرحها أثناء دراسة الموضع، حيث أتاحت ظروف الموضع وتاريخ المدينة هذا الاتجاه العمرانى. وتقدر مساحة هذا القطاع بحوالى ٣٠٠٠ هكتار أى ٦٠٪ من المساحة، ويسكنه ٣٤٥٠٠٠ ساكن أى أكثر من ٩٧٪ من جملة سكان مجموعة طنجة، وتقدر الكثافة العامة بحوالى ١١٥ ساكن/هكتار أو ما يوازي ١١٥٠٠ ساكن/كم^٢ *.

تتطابق هذه الصورة المبدئية مع نتائج دراسة التوسع العمرانى وتحليل الصور الجوية الحديثة لمدينة طنجة، ومازال هذا القطاع من أكثر قطاعات المدينة جذباً للسكان، بالإضافة لزيادة السكان وانتشارهم فى القطاعين الآخرين بصورة أكبر، خاصة القطاع الشرقي خاصة فى العقد التاسع من هذا القرن.

ويختلف التوزيع السكانى داخل الكتلة الحضرية للمدينة اختلافاً واضحاً، من منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى. وفيما يلى دراسة تحليلية لأنماط التوزيع السكانى حسب المناطق المتجانسة الثمانى والعشرين، وحسب مجموعات المناطق المتجانسة التسع، والتى سبق وتعاملنا معها إبان دراسة النمو السكانى لمناطق المدينة المختلفة.

أ- توزيع السكان حسب المناطق المتجانسة

يوضع الجدول رقم (٢٧) والشكل رقم (٤٢-ب) التوزيع العددي لسكان مجموعة طنجة الحضرية وفقاً للمناطق

* الهكتار = ٢٨٠٠٠٠ والم^٢ = ١٠٠ هكتار

١٩٨١			١٩٧١			١٩٦٠			المساحة بالهكتار	المناطق المتجانسة	مجموعات المناطق المتجانسة
الكثافة ساكن/هكتار	%	عدد السكان	الكثافة ساكن/هكتار	%	عدد السكان	الكثافة ساكن/هكتار	%	عدد السكان			
١٠٦٩,٣	٧,٨	٢٧٨٠٠	٧٠٦	٩,٥	١٨٣٦٠	٧٣٥	١٣	١٩٠٥٠	١٢٠١٦	١- المدينة العتيقة نسبها إلى جملة السكان	الأولى (أ)
٢٤٦,٣	٤,٠	١٣٨٥٠	٢٩٠	٦,٠	١١٦٠٠	٢٣٨,٠	٦,٦	٩٥٢٠	٤٠	٢- حسنونة	الثانية وسط المدينة الغربي (ب)
٥٩,٤	١,٣	٤٧٥٠	٤٤,٥	١,٨	٣٥٦٠	٣٢,٤	١,٨	٢٥٩٠	٨٠	٤- مرشان	
٨٢٤,٠	٧,٠	٢٤٧٢٠	٥٥٦,٥	٨,٦	١٦٧٠٠	٤٣١,٣	٩,٠	١٢٩٤٠	٣٠	٥- درادب	
٢٧٣,٣	٢,٣	٨٢٠٠	١٣٥,٠	٢,١	٤٠٥٠	٩١,٧	١,٩	٢٧٥٠	٣٠	٦- عين المهاني	
٨٦,٦	٢,٠	٦٩٣٠	٥٧,١	٢,٤	٤٥٧٠	٥٣,١	٣,٠	٤٢٥٠	٨٠	٧- سان فرانسيسكو	
		٥٨٤٥٠ %١٦,٥			٤٠٤٨٠ %٢١			٣٢٠٥٠ %٢٢	مجموع السكان نسبة المجموعة إلى جملة السكان ساحة المجموعة وكثافتها ٢٩٠		
٢٢٤,٨			١٥٥,٦			١٢٣,٥					
٢٤٢,٣	٤,٨	١٦٩٦٠	١٥٩,٩	٥,٨	١١١٩٠	٢١٥,٠	١٠,٤١	١٥٠٥٠	٧٠	٣- المركز التجاري	الثالثة وسط المدينة الجنوبي (ج)
٩٨٤,٣	٨,٣	٢٩٥٣٠	٧١٠,٠	١١,٠	٢١٣٠٠	٦٧٧,٣	١٤,٠	٢٠٣٢٠	٣٠	٨- مصلي	
١٣٥,٦	٣,٠	١٠٨٥٠	٨٩,٥	٣,٢	٧١٦٠	٨٥,٧٥	٤,٧	٦٨٦٠	٨٠	٩- المدينة الحديثة	
٣١,٢	٠,٦	٢١٨٠	٢٨,٨٥	١,١	٢٠٢٠	٣١,٠	١,٥	٢١٧٠	٧٠	١٠- حي البلاج (الشارع)	
٤٨,٠	٠,٧	٢٤٠٠	٣٥,٤	١,٠	١٧٧٠	٨,٢	٠,٣	٤١٠	٥٠	١٢- مولاي اسماعيل	
		٦١٩٢٠ %١٧,٤			٤٣٤٤٠ %٢٢,٥			٤٤٨١٠ %٣١	مجموع السكان نسبة المجموعة إلى جملة السكان ساحة المجموعة وكثافتها ٣٠٠		
٢٠٦,٤			١٤٤,٨			١٤٩,٤					
٤٧٨,٠	١٧,١	٦٢١٤٥	٢٤٩,٢	١٦,٧	٣٢٤٠٠	١٢١,٨	١١,٠	١٥٨٣٠	١٣٠	١٢- السمراني	الرابعة ضواحي جنوب غرب وسط المدينة (د)
١٢٧,٠	٣,٦	١٢٧٠٠	٧٦,٠	٤,٠	٧٦٠٠	٣٩,٨	٢,٧	٣٩٨٠	١٠٠	١١- للميد-كبريتا	
		٧٤٨٤٥ %٢١			٤٠٠٠٠ %٢٠,٦			١٩٨١٠ %١٣,٧	مجموع السكان نسبة المجموعة إلى جملة السكان ساحة المجموعة وكثافتها ٢٣٠		
٣٢٥,٤			١٧٣,٩			٨٦,١					
٤٥,٢	١,٣	٤٥٢٠	٢٣,٣	١,٧	٣٣٣٠	٢٣,٧٠	١,٩	٢٣٧٠	١٠٠	١٤- بصادينا	الخامسة ضواحي جنوب الوسط (هـ)
٨٩,٤	٤,٠	١٤٣٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦٠	٢٠- بونغاز	
٦٠٢,١	٦,٨	٢٤٠٨٥	٤١٠,٠	٨,٥	١٦٤٠٠	٣١٠,٢٥	٧,٢	١٠٤١٠	٤٠	٢١- بني مكادة (الشيخ)	
١٩١,٤	٦,٥	٢٢٩٧٠	٨١,٧	٥,١	٩٨٠٠	٢٤,٧٥	٢,٠	٢٩١٠	١٢٢-١٢٠	٢٢- بني مكادة	
		٦٥٨٧٥ %١٨,٦			٢٩٥٣٠ %١٥,٣			١٥٦٦٠ %١٠,٨	مجموع السكان نسبة المجموعة إلى جملة السكان ساحة المجموعة وكثافتها ٤٢٠ (٥٢٠)		
١٥٦,٠			٧٠,٣			٣٧,٣٠					

تابع جدول رقم (٢٧)

مجموعات المناطق المتجانسة	المناطق المتجانسة	المساحة بالهكتار	١٩٦٠			١٩٧١			١٩٨١		
			عدد السكان	%	الكثافة ساكن/هكتار	عدد السكان	%	الكثافة ساكن/هكتار	عدد السكان	%	الكثافة ساكن/هكتار
السادسة الهامش الغربي (و)	١١- بويانة	٩	١٠٥٠	٠,٧	١١,٧	١٣٠٠	٠,٧	١٤,٤	١٨٠٠	٠,٤	٢٠,٠
	١٦- الجبل	٢٣٠ (٤٤٠)	٣١٦٠	٢,٢	١٣,٧	٣١٢٠	١,٩	١٣,٦	٤٢٠٠	١,٢	١٨,٣
	١٧- المجاهدين	٥٠ (١٧٠)	٨٦٠	٠,٦	١٧,٢	١٨٠٠	١,٠	٣٦,٠	٢٢٤٠	٠,٦	٤٤,٨
	١٨- مسطرخوش	١٠٠ (٣٠٠)	٢٦٧٠	١,٨	٢٦,٧	٤٠٠٠	٢,١	٤٠,٠	٥٦٠٠	١,٦	٥٦,٠
	٢٥- عليح الحاج لند	٣٠٠ (٤٣٠)	١٢٠	٠,٠٨	٠,٤	٤٧٠	٠,٢	١,٦	٢٠٠٠	٠,٦	٦,٧
مجموع السكان			٧٨٦٠			١٠٦٩٠			١٥٨٤٠		
نسبة المجموعة إلى جملة السكان			٥,٤٢ %			٥,٥ %			٤,٥ %		
مساحة المجموعة وكثافتها			٧٧٠		١٠,٢	١٣,٩					٢٠,٠
السابعة الهامش الجنوبي (ز)	٢٦- بني أوياليل بدويان	٤٠٠ (٨٠٠)	١٥٦٠		٣,٨	٤٤٩٠		١١,٢	٣١٤٠٠		٧,٨٥
	بني مكادة القدية										
نسبة المجموعة إلى جملة السكان			١ %			٢,٣ %			٨,٨ %		
الثامنة (ح)	٢٧- المنطقة الصناعية على طريق تطوان	٢٢٠			صفر			صفر			صفر
التاسعة الهامش الشرقي (ط)	١٥- الشرف	٦٠	٩٧٠	٠,٧	١٦,١	١٣٦٠	٠,٧	٢٢,٧	٢٤١٠	٠,٧	٤٠,٢
	٢٣- بلازا تودو	٦٠ (١٨٠)	٧٩٠	٠,٥	١٣,٢	١٨٩٠	١,٠	٣١,٥	٨٦٥٠	٢,٤	١٤٤,٢
	٢٤- خليج طنجة	٧٠ (٨٢٠)	١٥٨٠	١,١	٢٢,٦	٢٣٤٠	١,٢	٣٣,٤	٤١٥٠	١,٢	٥٩,٣
	٢٨- مغرغا	١٣٠ (٢٧٠)	٨٨٠	٠,٦	٦,٨	٨٩٠	٠,٥	٦,٨	١٠٠٠	٠,٣	٧,٧
	مجموع السكان	٤٢٢٠				٦٤٨٠			١٦٢١٠		
نسبة المجموعة إلى جملة السكان			٣ %			٣,٣ %			٤,٦ %		
مساحة المجموعة وكثافتها			٣٢٠ (١٣٣٠)		١٣,١٨	٢٠,٢					٥٠,٦
	إجمالي كتلة طنجة الحضرية	٢٩٥٠ (٥٠٠٠)	١٤٥٠٠٠		٤٩,٢	١٩٣٤٦٠		٦٥,٦	٣٥٥٠٠٠		١٢٠,٣
	جملة المساحة المبنية فقط كثافتها السكانية										
			٦٤٧ هكتار			٧١١ هكتار			١١٠٨ هكتار		
			٢٢٤ ساكن/هكتار			٢٧٢ ساكن/هكتار			٣٢٠ ساكن/هكتار		
			١٩٦٠			١٩٧١			١٩٨١		

المصدر: المناطق المتجانسة وأرقامها-ومجموعات المناطق المتجانسة ورموزها-والأرقام المطلقة. عن :

- S.d.a.u. V.T.; (1983), op. cit., p. 41.

- المساحات تعني المساحة الخاصة بالتعمير. بالنسبة للمناطق ذات المساحات الحالية الكبيرة فقد وضعت المساحات الخاصة بالتعمير أولاً ثم المساحة الكلية بين قوسين.

- الكثافة والنسب وتجميع أرقام مجموعات المناطق من حساب الباقية.

المتجانسة ومجموعاتها خلال سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١. ومن استقراء الجدول والخريطة تتضح الحقائق التالية:

تمثل منطقة السواني "أى المنطقة المتجانسة رقم ١٢ أكبر تجمع سكانى على مستوى مناطق مجمعة طنجة، إذ وصل عدد سكانها سنة ١٩٨١ إلى ٦٢١٤٥ ساكن، بنسبة ١٧,٥٪ من جملة السكان، كما كانت تحتل المركز الأول فى تعداد ١٩٧١، إذ كان عدد سكانها ٣٢٤٠٠ ساكن، بينما كانت فى تعداد ١٩٦٠ تمثل المركز الثالث بعد المصلى ١٤٪ والمدينة العتيقة التى استأثرت بحوالى ١٣٪ من سكان طنجة أى ١٩٠٥٠ ساكن، إلا أن تراجع سكان المدينة العتيقة سنة ١٩٧١ قابله زيادة سكانية فى المناطق الأخرى ومنها أو على رأسها السواني وذلك سنة ١٩٧١. وقد وصل حجم سكان المدينة العتيقة سنة ١٩٨١ إلى ٢٧٨٠٠ ساكن إلا أن نسبتها إلى جملة السكان قد تناقصت وأصبحت ٧,٨٪، ومازالت نسبتها فى تراجع أمام انتشار السكان فى أرجاء المدينة بالإضافة إلى أنها أصبحت مشبعة سكتياً شكل ٤٢ب.

يلى السواني منطقة المصلى بحجم سكانى ٢٩٥٣٠ ساكن ونسبة ٨,٣٪ من جملة السكان، ثم تليهما المدينة العتيقة بنسبة ٧,٨٪ كما ذكرنا، ثم درادب التى تمثل مع المصلى أقدم المناطق السكنية الشعبية المغربية فى طنجة بعد المدينة العتيقة "لذا تسمى بالمدينة الجديدة"، أى التى شيدت على غرار المدينة العتيقة، ويسكن درادب ٢٤٧٢٠ ساكن بنسبة ٧٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١.

معنى ذلك أن الأحياء الشعبية القديمة الأربع سكن بها أكثر من ٤٠٪ من سكان المدينة سنة ١٩٨١ بحجم سكانى وصل إلى ١٤٤١٩٠ ساكن. وكان سكان هذه المناطق الأربع حوالى ٨٨٧٦٠ ساكن إلا أن نسبتهم كانت ٤٥,٨٨٪ من جملة السكان سنة ١٩٧١، وفى سنة ١٩٦١ كان سكان هذه الأحياء الشعبية القديمة ٦٨١٤٠ ساكن من جملة سكان المدينة البالغ عددهم ١٤٥٠٠٠ ساكن وكانت نسبتهم إلى جملة السكان ٤٧٪، وقد مثلت المصلى المركز الأول بين مناطق المدينة من حيث عدد السكان ونسبتهم فى هذه السنة. وقد كان للهجرة الخارجية العائدة للأجانب، والخارجية (النازحة) بالنسبة لليهود أثر فى حجم سكان المناطق الأربع السابقة والتى كانت تستوعب عدداً كبيراً من فقراء المغاربة واليهود والأجانب، وخاصة الإسبان إلا أن الهجرة إلى طنجة والتحركات السكنية داخل طنجة قد أعادت لها توازنها السكانى بل اتخذت اتجاه التزايد. وتحيط الأحياء السابقة وهى الأحياء الشعبية التقليدية بوسط المدينة والمدينة الأوربية. وقد بلغ عدد سكان منطقة حسونة سنة ١٩٨١ حوالى ١٩٨٥٠ ساكن بنسبة ٤٪، ومرشان ٤٧٥٠ ساكن بنسبة ١,٣٪، أما عين الحياتى فسكانها ٨٢٠٠ ساكن بنسبة ٢,٣٪، وسان فرانسيسكو ٦٩٣٠ ساكن بنسبة ٢٪. وتمثل مجموعة المناطق السابقة مع درادب وسط المدينة الغربى أو الأقدم تعميراً وظهوراً خارج أسوار المدينة العتيقة. وتصل نسبة سكانه باستثناء درادب التى تمثل حياً شعبياً على هامشه الغربى حوالى ١٩,٥٪ من جملة السكان، وفى سنة ١٩٧١ كانت نسبة سكان هذه المجموعة ١٢,٥٪، وفى سنة ١٩٦١ كانت نسبتهم ١٣٪ من جملة السكان. وتمثل هذه المناطق المجموعة الثانية من مجموعات المناطق المتجانسة.

أما وسط المدينة الجنوبى الذى يضم مناطق مركز المدينة التجارى والمدينة الأوربية الحديثة، وبها الحى الإدارى بالإضافة إلى حى البلاج ومنطقة مولاي إسماعيل فقد وصل عدد السكان به إلى ٣٢٣٩٠ ساكن بدون حى المصلى الواقع على هامشه الغربى وبذلك سكن به حوالى ٩,١٪ فقط من جملة سكان المدينة سنة ١٩٨١، وبإضافة المصلى تكون النسبة ١٧,٤٪ من جملة السكان. والواقع أن عدد سكان هذه المجموعة لم يطرأ عليه تغير كبير بين

١٩٦٠-١٩٧١، إذ كان في السنة الأولى ٤٤٨١٠ ساكن "بإضافة حي المصلى"، وحوالي ٢٤٤٩٠ ساكن بدونها، أي بنسبة ٣١٪ بالمصلى، وحوالي ١٧٪ بدونها. ثم أصبح عدد السكان في السنة الثانية ٤٣٤٤٠ ساكن يمثل حي المصلى من بينهم حوالي ٢١٣٠٠ ساكن.

ويشير ذلك إلى أن المدينة الأوربية بأحيائها الراقية كان عدد سكانها ٢٢١٤٠ ساكن، نسبتهم ١١,٥٥٪ وبإضافة حي المصلى تصبح النسبة ٢٢,٥٪. معنى ذلك أن نسبة هذه المجموعة إلى جملة السكان قد تناقصت رغم عدم تناقصها العددي بين سنة ١٩٦٠-١٩٧١. وذلك بسبب انتشار وزيادة السكان في مناطق أخرى من المدينة خاصة الهوامش الجنوبية بسبب تعرض هذه المنطقة لهجرة الأجانب واليهود وخاصة من الأحياء الراقية، والفقراء الأجانب واليهود من المصلى. إلا أن عدد سكان حي مولاى إسماعيل في الضواحي الجنوبية لهذه المجموعة الذي وصل إلى ١٧٧٠ ساكن سنة ١٩٧١ بعد أن كان ٤١٠ ساكن فقط سنة ١٩٦٠ قد ساهم في الحفاظ على عدد سكان هذه المجموعة الثالثة من مجموعة الأحياء المتجانسة، والتي تميزت خلال الفترة من ٦٠-١٩٧١ بتناقص سكاني في كل مناطقها فيما عدا مولاى إسماعيل الذي زاد عدد سكانه وكذلك المصلى بزيادة طفيفة.

تضم المناطق السابقة بالإضافة إلى منطقة كسبراطا والحي الجديد الملاصقة لمنطقة السواني في الجنوب الغربي منها ١٣ منطقة متجانسة تقع كلها شمال وادي السواني وتحتل أقدم أجزاء المدينة تعبيراً بأحيائها الراقية، والشعبية والأكثر فقراً، تضم هذه المنطقة كلها حوالي ١٧٠٤٠٥ ساكن أي بنسبة ٦٢,٧٪ من جملة سكان المدينة البالغ عددهم ٣٥٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨١. وتتجمع في أربع مجموعات متتالية من مجموعات المناطق المتجانسة التسع. ويمكن ضم المجموعة السادسة من مجموعات المناطق المتجانسة إلى المناطق السابقة حيث تحتل مناطق الهامش الغربي لمدينة طنجة في بويانة، والجبل، والمجاهدين، ومسطر خوش، وعذيب الحاج قدور، وهي مجموعة مخلخلة سكانياً لاتضم سوى ١٥٨٤٠ ساكن بنسبة ٤,٥٪ فقط من جملة السكان سنة ١٩٨١.

معنى ذلك أن طنجة شمال وادي السواني تضم أكثر من ٦٩٪ من جملة السكان بالجمعة. وتضم مناطق السواني والحي الجديد - كسبراطا أكثر من خمس سكان المدينة ... في المقابل نجد المدينة الأوربية مخلخلة سكانياً تحتل جانباً من شبه فراغ سكاني خاصة في مناطقها الجنوبية والشرقية بين الأحياء الشعبية والراقية القديمة والأحياء الشعبية الجديدة الموجودة جنوب وادي السواني وشرق وادي مغوغا، إلا أن هذا الفراغ كان أكثر وضوحاً في التعدادات السابقة في ١٩٧١-١٩٦٠ (كما اتضح سابقاً عند تحليل التوسع العمراني لمدينة طنجة).

وبلاحظ أن المناطق السابقة كانت تضم حوالي ٨٥,١٢٪ من جملة سكان مدينة طنجة سنة ١٩٦٠، حيث لم تكن المدينة قد تقدمت خارج مدارها الحضري، كما كانت المناطق الجنوبية من وادي السواني تعتبر مناطق متطرفة بعيدة، ولم يوجد بها سوى منطقة بنى مكادة التي شجعت الإدارة الدولية والحكومة من بعدها السكن فيها بل أعدتها لإيواء سكان مساكن الصفيح في وسط المدينة. وبذلك شجعت على النمو الهامشي للمدينة وتهميش السكان وخاصة الفقراء من المهاجرين ذوي الأصول الريفية. وفي سنة ١٩٧١ كانت المناطق المذكورة تضم ٧٨,٦٪ من جملة السكان، وهذا يعنى تواجد أكبر للسكان جنوب وادي السواني.

بالنسبة للهامش الجنوبي لوسط المدينة، والذي يقع إلى الجنوب من وادي السواني ويضم المناطق المتجانسة في

بسادينا والبوغاز وبنى مكادة (دور الصفيح) وبنى مكادة حيث أحياء بنى مكادة ومبروكة والعزيفات وأرض الدولة، والإدرسية الأولى والثانية وأطلاتك بانك ... الخ. يسكن هذا القطاع حوالى ٦٥٨٧٥ ساكن بنسبة ١٨,٦٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١ فى حين لم يزد هذا العدد عن ١٥٦٩٠ ساكن سنة ١٩٦٠ أى بنسبة ١٠,٨٪ من جملة السكان ثم أصبحوا ٢٩٥٣٠ ساكن بنسبة ١٥,٣٪ سنة ١٩٧١، وتندرج هذه المناطق المتجانسة ضمن المجموعة الخامسة من مجموعات المناطق المتجانسة (شكل رقم ٤٢-ب).

ويوجد فى أقصى جنوب مجمعة طنجة مجموعة الأحياء والمناطق التى تمثل المجموعة المتجانسة السابعة أو الهامش الجنوبى (الحواف الجنوبية للمدينة)، وكان عدد سكان هذا الهامش ١٥١٠ ساكن سنة ١٩٦٠، ولم يكن هؤلاء السكان ضمن مدينة طنجة، بل كانوا سكان دواوير ريفية فى بنى أورباغل، ودوار بن ديبان، ودوار بنى مكادة القديمة. ولم تتعدى نسبتهم ١٪ من جملة السكان، وفى سنة ١٩٧١ أصبح عدد سكان هذه المجموعة حوالى ٤٤٩٠ ساكن بنسبة ٢,٣٪ من جملة السكان.

وقد أصبح عددهم ٣١٤٠٠ ساكن سنة ١٩٨١ بنسبة ٩٪ تقريباً من جملة السكان، وقد فاق سكان هذا الهامش المائة ألف ساكن بعد ١٩٩٠. وقد اتضح سابقاً أن معدل النمو السكانى السنوى فى هذا النطاق قد وصل إلى ٢٠٪ سنوياً وأكثر فى بعض المناطق.

يتبقى من مجمعة طنجة هامشها الشرقى أو مجموعة المناطق المتجانسة التاسعة والتى تضم مناطق بلازاتورو أو ساحة الثيران، ثم منطقة الشرف، ثم منطقة مغوغا الكبيرة والصغيرة لمنطقة خليج طنجة. وتضم هذه المجموعة من المناطق أحياء متباينة، منها الراقى حيث أحياء القليلات كحي السوربين، وقبيلات الشرف، وقبيلات المنطقة السياحية بخليج طنجة. ومنها العشوائى مثل أحياء بلازاتورو، وحومة المراتب، وبن كيران، وحومة الشوك (فى منطقتى بلازاتورو والشرف)، وكذلك مناطق مغوغا ثم طنجة البالية الملاصقة لمنطقة خليج طنجة السياحية، وكذلك دوار السانية قرب الحد الشرقى للمدينة قرب المنطقة السياحية أيضاً. وكان عدد سكان هذه المجموعة ١٦٢١٠ ساكن بنسبة ٤,٦٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١، ولم يكن عدد السكان سنة ١٩٧١ سوى ٦٤٨٠ ساكن بينما كانت نسبتهم ٣,٣٪، وكان عدد السكان حوالى ٤٢٢٠ ساكن سنة ١٩٦٠ ونسبتهم ٣٪ فقط من جملة السكان. ويبدو أن هذا القطاع فى اتجاهه إلى استيعاب قدر أكبر من السكان وبسرعة أكبر أوضحتها تحليلات الصور الجوية ودراسات وزارة السكنى الحديثة، بالإضافة للملاحظة الميدانية. ويحدث ذلك التزايد السكانى فى اتجاه المناطق الراقية والسياحية حيث حركة بناء القليلات على أشدها ... وفى اتجاه انتشار السكن العشوائى الذى فاق سكانه ٢٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨٩^(١).

ب: توزيع السكان وفقاً لمعيار نمط المسكن *

نظراً لتباين أنماط المسكن بمجمعة طنجة، واختلاف توزيع سكان هذه الأنماط فى الفترات الزمنية المختلفة

(١) حسب تقديرات المديرية الجهوية لوزارة السكنى بطنجة، والتي حصلت عليها أثناء المقابلات الشخصية الميدانية مع المهندس، سعيد العلوانى مندوب وزارة السكنى بطنجة فى نوفمبر سنة ١٩٩٢.

(*) سيرد تفصيل لهذه الأنماط فى الفصل الخاص بالمسكن

ومحققاً لأحد أهداف البحث من خلال تحليل علاقات التفاعل الاجتماعي المكاني، فقد تم اختيار معيار نمط المسكن كأحد المتغيرات الهامة التي يمكن قياسها والقياس عليها ويوضح الشكل رقم (٥٢) والجدول رقم (٢٨) ذلك التوزيع، ومن تحليل كل من الشكل والجدول تتضح الحقائق التالية:

يتوزع سكان طنجة بين عشرة أنماط سكنية: تقع تسع منها (بالجدول) داخل مدينة طنجة وفي حوافها، بينما يمثل النمط العاشر نمطاً سكنياً ريفياً يتوزع خارج الكتلة المبنية ممثلاً في بعض الدواوير الريفية كدوار عذيب الحاج قدور، ودوار السانية لكن داخل المجموعة وذلك سنة ١٩٨١ وكذلك في سنة ١٩٧١، إلا أن أنماط السكن في سنة ١٩٦٠ كانت سبع أنماط فقط، تقع كلها داخل المدار الحضري للمدينة، ويتوزع بينها السكان. فلم يكن هناك سكان أرياف داخل المدار الحضري، كما لم يظهر نمط السكن العشوائي المبنى ولا نمط السكن الاقتصادي المخطط، فقد ظهرت هذه الأنماط بعد تعداد سنة ١٩٦٠.

جدول رقم (٢٨) توزيع سكان مجموعة طنجة الحضرية حسب نمط المسكن ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١

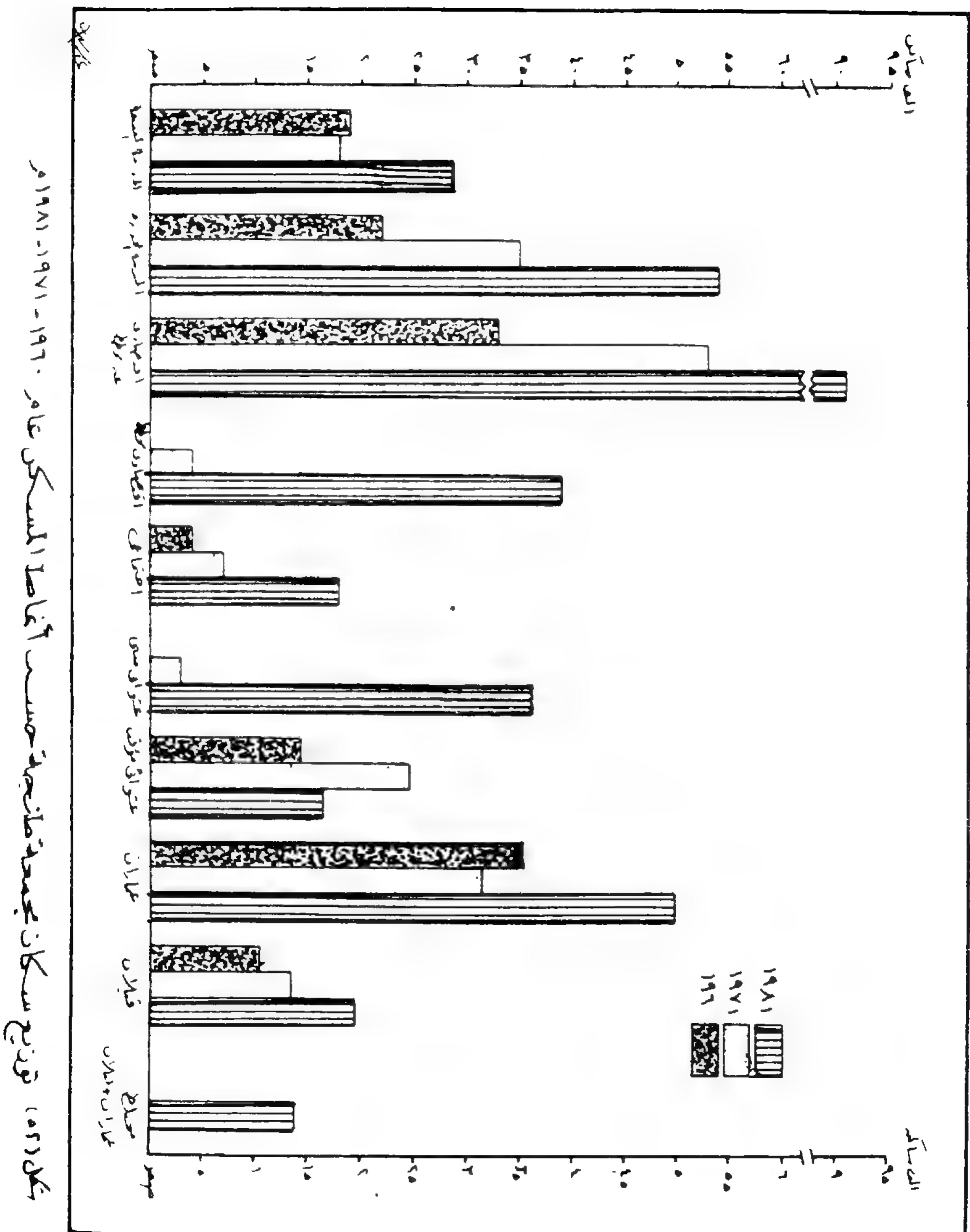
نمط السكن	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
١- المدينة العتيقة	١٩٠٥٠	١٣,٤	١٨٣٦٠	٩,٦	٢٧٨٠٠	٨,٠
٢- درادب ومصلي (المدينة الجديدة)	٢٧٢٥٠	١٩,١	٣٥٠٠٠	١٨,٣	٥٤٢٥٠	١٥,٠
٣- اقتصادي غير مخطط	٣٣٧٨٠	٢٣,٧	٥٣٠٥٠	٢٧,٩	٩١٤١٠	٢٧,٨
٤- اقتصادي مخطط	---	---	٤٢٠٠	٢,٢	٣٩٦٣٠	١١,٠
٥- اجتماعي	٣٩٨٠	٢,٨	٦٩٢٠	٣,٥	١٨٤٣٠	٥,٠
٦- عشوائي مبني (غير قانوني)	---	---	٢٩٨٠	١,٦	٣٣٦٧٠	٩,٥
٧- عشوائي مزقت (دور صفيح - أكواخ)	١٤١٦٠	١٠,٠	٢٤٦٩٠	١٣,٠	١٦٦٢٠	٤,٥
٨- عمارات	٣٣٥٦٠	٢٣,٥	٣١٧٣٠	١٦,٧	٥٠١٨٠	١٤,٠
٩- فيلات سكن فردي	١٠٧١٠	٧,٥	١٣٦٧٠	٧,٢	١٩٤١٠	٥,٢
المجموع	١٤٢٤٩٠	١٠٠	١٩٠١٨٠	١٠٠	٣٥١٣٠٠	١٠٠

- S.d.a.u. V.T.: (1983), p. 314.

المصدر: النسب من حساب الباحثة والأرقام المطلقة مستخلصة من:

* غير مخطط وغير قانوني.

يلاحظ تراجع عدد سكان العمارات فقد كان عددهم (سنة ١٩٦٠)، يمثل ٣٣٥٦٠ ساكن بنسبة ٢٣,٥٪ أي حوالي ربع سكان طنجة، ثم تناقص هذا العدد إلى ٣١٧٣٠ سنة ١٩٧١ بنسبة ١٦,٧٪ من جملة السكان، وذلك بسبب هجرة سكان العمارات من الأجانب واليهود، حيث تتركز مناطق العمارات في أحياء المدينة الأوربية الحديثة وحى البلاج، وإن كانت عملية الحراك السكني قد حالت دون هبوط سكان العمارات بشكل حاد - وقد عملت الهجرة على انتشار السكان وسكنهم لأنماط سكنية أخرى مما أدى لانخفاض نسبة سكان العمارات بقدر يفوق انخفاض عددهم، وفي سنة ١٩٨١ ارتفع عدد سكان العمارات إلى ٥٠١٨٠ ساكن، بينما انخفضت نسبتهم إلى ١٤٪ من جملة السكان، وذلك لنفس الأسباب السابقة. تنطبق الملاحظة السابقة على المدينة العتيقة التي كانت تمثل ١٣,٤٪ من جملة سكان المدينة سنة ١٩٦٠ في حين تراجعت هذه النسبة إلى ٨٪ سنة ١٩٨١ وإن كان عدد سكانها قد



ازداد إلى ٢٧٨٠٠ ساكن سنة ١٩٨١، بعد أن كان ١٨٣٦٠ ساكن سنة ١٩٧١ و ١٩٠٥٠ سنة ١٩٦٠. وتنطبق نفس الملاحظة السابقة أيضاً على سكان القبلات ودور الصفيح أو السكن العشوائى المؤقت فقد كان سكان القبلات يمثلون ٧,٥٪ و ٧,٢٪ سنة ١٩٦٠ و سنة ١٩٧١ على التوالى فى حين أصبحوا يمثلون ٥,٢٪ فقط من جملة السكان سنة ١٩٨١. وإن كان عددهم المطلق قد ازداد إلى ١٩٤١٠ ساكن أما سكان السكن العشوائى المؤقت فكانوا يمثلون ١٠٪ سنة ١٩٦٠ ثم ١٣٪ سنة ١٩٧١، أصبحوا سنة ١٩٨١ حوالى ٤,٥٪ فقط من جملة السكان، مما يعكس دور الحكومة فى القضاء على دور الصفيح ويؤكد ذلك ازدياد عدد سكان السكن الاجتماعى من ٢,٨٪ إلى ٣,٥٪ إلى ٥٪ سنة ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١. وكذلك تطور عدد سكان السكن العشوائى المبنى الذى لم يكن له وجود سنة ١٩٦٠ وأصبح سكانه يمثلون ١١٪ من جملة السكان.

ويمثل نمط السكن الاقتصادى غير المخطط أكثر الأنماط استيعاباً للسكان فى التعدادات الثلاث، فقد كان عدد سكانه ٣٣٧٨٠ ساكن سنة ١٩٦٠ بنسبة ٢٣,٧٪، أى بنسبة تقارب نسبة وحجم سكان العمارات فى نفس السنة. إلا أنه على العكس منها قد ازداد عدد سكانه سنة ١٩٧١ إلى ٥٣٠٥٠ ساكن بنسبة ٢٧,٩٪ من جملة السكان وفى سنة ١٩٨١ أصبح عدد السكان به ٩١٤١٠ ساكن أى ٢٧,٨٪ من جملة السكان. مما يعكس حقيقة أن طنجة مدينة ثمت عشوائياً دون تخطيط، وتؤكد هذه الحقيقة أكثر باعتبار أن كل الأنماط السكنية المذكورة غير مخططة، فيما عدا النمط الاقتصادى المخطط والعمارات، ويمكن إضافة نمط القبلات والسكن الاجتماعى.

وعنى ماسبق أن حوالى ٦٥٪ من سكان طنجة يسكنون مناطق غير لائقة أو غير مخططة أو مجهزة بالبنية الأساسية أى غير معدة للسكن أصلاً. بينما يسكن حوالى ٣٥٪ فى أنماط سكنية مجهزة ومعدّة للسكن، ممثلة فى السكن الاقتصادى المخطط بنسبة ١١٪ من جملة السكان، وسكن العمارات ١٤٪، والسكن الاجتماعى ٥٪، والقبلات ٥٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١.

ولم تتغير هذه النسب كثيراً عن الفترات السابقة. وبالنسبة لتوزيع السكان حسب نمط السكن سنة ١٩٦٠ كان حوالى ٦٥,٨٪ من جملة السكان يتوزعون بين مناطق السكن المتدهورة وغير المجهزة حيث أنماط المدينة العتيقة ١٣,٤٪، ودرادب والمصلى ١٩,١٪، ثم الاقتصادى غير المخطط ٢٣,٧٪، فالعشوائى المؤقت أى دور الصفيح والأموخ (البراكات) ١٠٪.

بينما سكن المناطق المخططة حوالى ٣٤,٢٪ من جملة سكان المدينة منهم ٢٣,٥٪ فى العمارات و ٧,٥٪ فى القبلات و ٢,٨٪ فى أنماط السكن الاجتماعى.

وفى سنة ١٩٧١، كان توزيع السكان بين أنماط السكن مختلف قليلاً عنه بين ١٩٦٠-١٩٨١. إذ كان ٧٠,٤٪ من جملة السكان يقيمون بأنماط سكنية متدهورة أو غير مجهزة وغير مخططة فى المدينة العتيقة، ودرادب والمصلى وفى السكن الاقتصادى غير المخطط وفى السكن العشوائى المبنى والمؤقت، بينما كان حوالى ٣٠٪ من السكان يسكنون بأنماط سكنية لائقة وفى مناطق مخططة إذ تمثل العمارات والقبلات أنماط السكن الحديث (Modern) الراقى وكان يقطن بهما ٣١٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠، ثم انخفضت النسبة إلى ٢٣,٩٪ سنة ١٩٧١ وإلى ١٩,٨٪ سنة ١٩٨١، بينما تمثل الأنماط السكنية الأخرى المسكن التقليدى فى المدينة العتيقة ودرادب

ومصلى (سكن مغربي قديم) ثم السكن المغربي الحديث أى الاقتصادى المخطط وغير المخطط والعشوائى المبني والاجتماعى. وكان يقطن بهذه الأنماط ٥٨,٦٪ من السكان سنة ١٩٦٠، وحوالى ٦٣,١٪ سنة ١٩٧١، ثم زادت النسبة إلى ٧٦,٣٪، كما سكن حوالى ١٠٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ بأنماط السكن العشوائى المؤقت أى دور الصفيح والأكوخ أصبحوا ١٣٪ سنة ١٩٧١ ثم ٤,٥٪ سنة ١٩٨١.

ونستنتج مما سبق زيادة نصيب السكن المغربي التقليدى القديم والحديث من السكان من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٨١ على حساب السكن الحديث والراقى مما يؤكد اتجاه توزيع السكان وفهم نحو السكن الشعبى الذى يعكس فى نفس الوقت التحولات الحضرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى تعرضت لها المدينة ويدعم النتائج المتعلقة بنمو السكان المغاربة بطنجة ودور الهجرة الداخلية فى ذلك وكذلك الهجرة الخارجية للأجانب واليهود بعد الاستقلال.

٢- كثافة السكان فى مجمعة طنجة الحضرية

تقع مدينة طنجة ضمن واحد من أكثر أقاليم المغرب كثافة، إذ بلغت كثافة السكان العامة به حوالى ٣٦٥ نسمة/كم^٢، وذلك بعد ولاية الدار البيضاء التى بلغت الكثافة بها ١٥٠٨,٨ ساكن/كم^٢، ثم ولاية الرباط-سلا حيث كانت الكثافة بها ٨٠٠ ساكن/كم^٢ سنة ١٩٨٢^(١). بينما قدرت الكثافة فى إقليم طنجة بحوالى ٤٦٣,٦ ساكن/كم^٢ عام ١٩٩٠ ولاية الدار البيضاء بكثافة ١٩٨٧,٦ نسمة/كم^٢ وولاية الرباط-سلا ١١٥٤,٥ ساكن/كم^٢^(٢). كما تعد الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية-التى تقع ضمنها طنجة والرباط-من أكثر جهات المملكة المغربية كثافة أيضاً حيث بلغت كثافة ذلك الإقليم ١٧٣ ساكن/كم^٢^(٣).

وتعتبر مؤشرات الكثافة أحد المفاتيح الهامة للتعرف على شخصية المدينة، حيث تعبر عن مدى استجابة الإنسان لبيئة المدينة وبينما تتسم المدن بخصائص مشتركة وعامة بالنسبة لتوزيع السكانى داخل المدينة، قد يكون لبعض المدن خصائص مختلفة عن تلك الخصائص العامة لتوزيع الكثافات السكانية سواء تلك التى تميز المدن الغربية، أو غير الغربية كما يختلف توزيع الكثافات ودرجاتها بين فترة زمنية وأخرى، وبذلك تعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والعقارية، والسياسية التى يمر بها مجتمع المدينة خلال فترات زمنية مختلفة. وعادة ماتكون البيانات الخاصة بتوزيع السكان على جانب كبير من الأهمية لأغراض التخطيط الاقتصادى والاجتماعى، والعمرانى. ولا تلقى الكثافة العامة للسكان ضوئاً كافياً على إبراز الاختلافات فى درجة التزاخم فى الحيز المتاح للمدينة بأقسامه المختلفة. وبالتالى فهى ذات أهمية محدودة بالنسبة للدراسات الخاصة بالمدين ويرى "جون كلارك" أنه عند حساب كثافة سكان المدن يمكن استخدام عدة معايير أهمها مجموع المنطقة المدنية (الحضرية)، ومساحة المنطقة المبنية، ثم المساحة الصافية للقطع التى تشغلها المباني، واستخدامات الخدمات الثانوية، فالمساحة الإجمالية للقطع التى تشغلها المباني واستخدامات الخدمات الثانوية بما فيها الشوارع والميادين. ويرى أيضاً أن معايير الكثافات السابقة لا تلقى إلا

(١) - Direction de la statistique, (1983), Annuaire statistique du Maroc, Rabat, p. 13.

(٢) - Direction de la statistique, (1991), annuaire statistique du Maroc, Rabat, p. 16.

(٣) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1991), Atlas demographique Maroc, Rabat, p. 203 & 205.

القليل من الضوء على درجة الازدحام وحقيقته داخل المدن، حيث يقلل التوسع الرأسى من أهمية نسب الإنسان للأرض جزئياً، كما أنها لا تشير إلى تركيز السكان داخل المباني أو المساكن أو الغرف مع أن إبراز هذا التركيز يعد من الأمور الهامة بالنسبة للجغرافى ومن ثم لابد من استخدام معيار معدل عدد الأفراد فى الغرفة، وهو ما اصطلاح عليه "درجة التزاحم" أو كثافات الغرف، وعادة ماتجاهل البيانات الخاصة بالغرف أحجام هذه الغرف ... ويعكس هذا المعيار التحول الذى قد يحدث بين الإحصاءات فى ظروف الإسكان كما يعكس الاختلافات المكانية والإقليمية^(١).

أ- كثافة السكان على مستوى مجمعة طنجة

ويمكن تحليل ودراسة كثافة السكان فى مجمعة طنجة من خلال أكثر من معيار، وقبل أن نتعرض لتفصيلات الكثافة السكانية وتوزيعاتها حسب المعايير المختلفة يمكننا التعرف على تطور الكثافة بمدينة طنجة كلها. ذكر كلود فير ديجور^(٢) أن الكثافة السكانية فى طنجة بلغت حوالى ٥٠ ساكن/هكتار وذلك سنة ١٩٥٨^(٣). ثم أصبحت ٤٩,٢ ساكن/هكتار سنة ١٩٦٠ ثم ارتفعت سنة ١٩٧١ إلى ٦٥,٦ ساكن فى الهكتار فى حين قدرت سنة ١٩٨١ بحوالى ١٢٠,٣ ساكن/هكتار، وقد تم حساب الكثافة على أساس المساحة المعمورة فى مجمعة طنجة وهى ٣٠٠٠ هكتار وليس ٥٠٠٠ هكتار، وذلك على أساس معيار المنطقة الحضرية. وهى فى نفس الوقت مساحة بلدية طنجة حتى سنة ١٩٧١ وفى سنة ١٩٨١ حسب على أساس المعمار المتصل من مجمعة طنجة التى خرجت عن حدودها البلدية. وتختلف قيم الكثافة اختلافاً كبيراً عما سبق إذا ما حسب على أساس معيار مساحة المنطقة المبنية ويوضح الجدول رقم (٢٩) الكثافة السكانية حسب المساحات المبنية وعدد السكان سنة ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١.

جدول رقم (٢٩) الكثافة السكانية حسب المساحة المبنية فى

مجمعة طنجة الحضرية (١٩٦٠ - ١٩٨١م) ساكن / هكتار

السنة	المساحة السكنية المبنية		عدد السكان	الكثافة	
	بالهكتار *	كيلومتر مربع		ساكن / هكتار	ساكن / كم ^٢
١٩٦٠	٦٤٧	٦,٤٧	١٤٥٠٠٠	٢٢٤,١٠	٢٢٤١١,٠
١٩٧١	٧١١	٧,١١	١٩٣٤٦٠	٢٧٢,٠٩٥	٢٧٢٥٩,٥
١٩٨١	١١١٠	١١,٠٠	٣٥٥٠٠٠	٣٢٠,٠٠	٣١٩٨١,٠

- S.d.a.u. V.T., (1983), op. cit., p. 451.

المصدر: المساحة بالهكتار، وعدد السكان من :

الكثافة والمساحة بالكيلومتر مربع حسب الباحث

* الكيلومتر المربع = ١٠٠ هكتار بينما يساوى الهكتار ٢٠٠٠٠ م^٢.

على الرغم من اتساع المساحة المبنية وزيادة عدد السكان بين سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١، إلا أن الكثافة السكانية قد أخذت فى الارتفاع من ٢٢٤,١ ساكن/هكتار سنة ١٩٦١ إلى ٢٧٢,٠٩ ساكن فى الهكتار سنة ١٩٧١، إلى ٣٢٠ ساكن فى الهكتار سنة ١٩٨١. ويعنى ذلك أن الزيادة السكانية والمساحة المبنية لم يتبعها

(١) كلارك، جون، (١٩٨٤)، مرجع سابق "مترجم" ص ٦٥-٦٦.

- Verdugo, C.; (1958), op. cit., p. 195.

معدلاً واحداً للزيادة إذ يعكس تزايد الكثافة السكانية حسب هذا المعيار أيضاً أن زيادة السكان كانت أسرع من الزيادة في المساحة المبنية. مما يعكس الحاجة إلى المسكن الذي اتجه إلى التكتيف في المناطق المختلفة.

وعادة ما تحسب الكثافة السكانية في المدن وخاصة صغيرة المساحة منها باستخدام وحدات مساحة صغيرة كالهكتار أو الفدان، بينما تحسب الكثافات في الدراسات السكانية على أساس الوحدات المساحية الكبيرة كالكيلو متر المربع أو الميل المربع، والتي تكون كبيرة للغاية وغير مناسبة للدراسات المدينية^(١). وتعتبر الكثافات السابقة مرتفعة إذ وصلت في سنة ١٩٨١ إلى ٣١٩٨١ ساكن/كم^٢. بينما متوسط كثافة مدينة بيروت مثلاً كان ٢٦٤٠٠ ساكن/كم^٢ سنة ١٩٧٠ ومتوسط كثافة مدينة القاهرة ١٩٦٠٠ ساكن/كم^٢ سنة ١٩٦٦^(٢).

٢-ب- كثافة السكان على مستوى المناطق المتجانسة

تتباين كثافات السكان تبايناً كبيراً من منطقة إلى أخرى من مناطق مجمعة طنجة المتجانسة ومجموعاتها. ويمكن تتبع كثافة السكان في المناطق المختلفة من خلال حسابها على أساس عدد سكان كل منطقة والمساحة المعمورة من كل منطقة خاصة الكبيرة منها حتى ١٩٨١، كما تعد الصور الجوية والخرائط عاملاً مساعداً هاماً في عملية تحليل أنماط التوزيع السكاني ومناطق تركيزها قد تفنى عن الكثير من المحاولات النظرية، التي مهما بلغت دقتها لا تستطيع أن تعبر عن الواقع الفعلي، ويوضح الجدول رقم (٢٧) كثافة السكان في المناطق المتجانسة ومجموعاتها كما توضح الأشكال رقم (٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦) تغير كثافة السكان خلال سنوات ١٩٥٦ و ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨١ ومن استقراء الجدول والأشكال يمكن استنباط الحقائق التالية:

تطورت الكثافة السكانية بمدينة طنجة حسب مناطقها، فقد كان الحد الأعلى للكثافة أكثر من ٥٠٠ ساكن/هكتار، والأدنى أقل من ٥٠ ساكن في الهكتار سنة ١٩٥٦ (حسب الشكل)، ثم أصبح الحد الأعلى للكثافة أكثر من ١٠٠٠ ساكن/هكتار في المدينة العتيقة (١٠٠٠ ساكن/كم^٢)، والأدنى ٧ ساكن/هكتار كان في عذيب الحاج قدور سنة ١٩٨١.

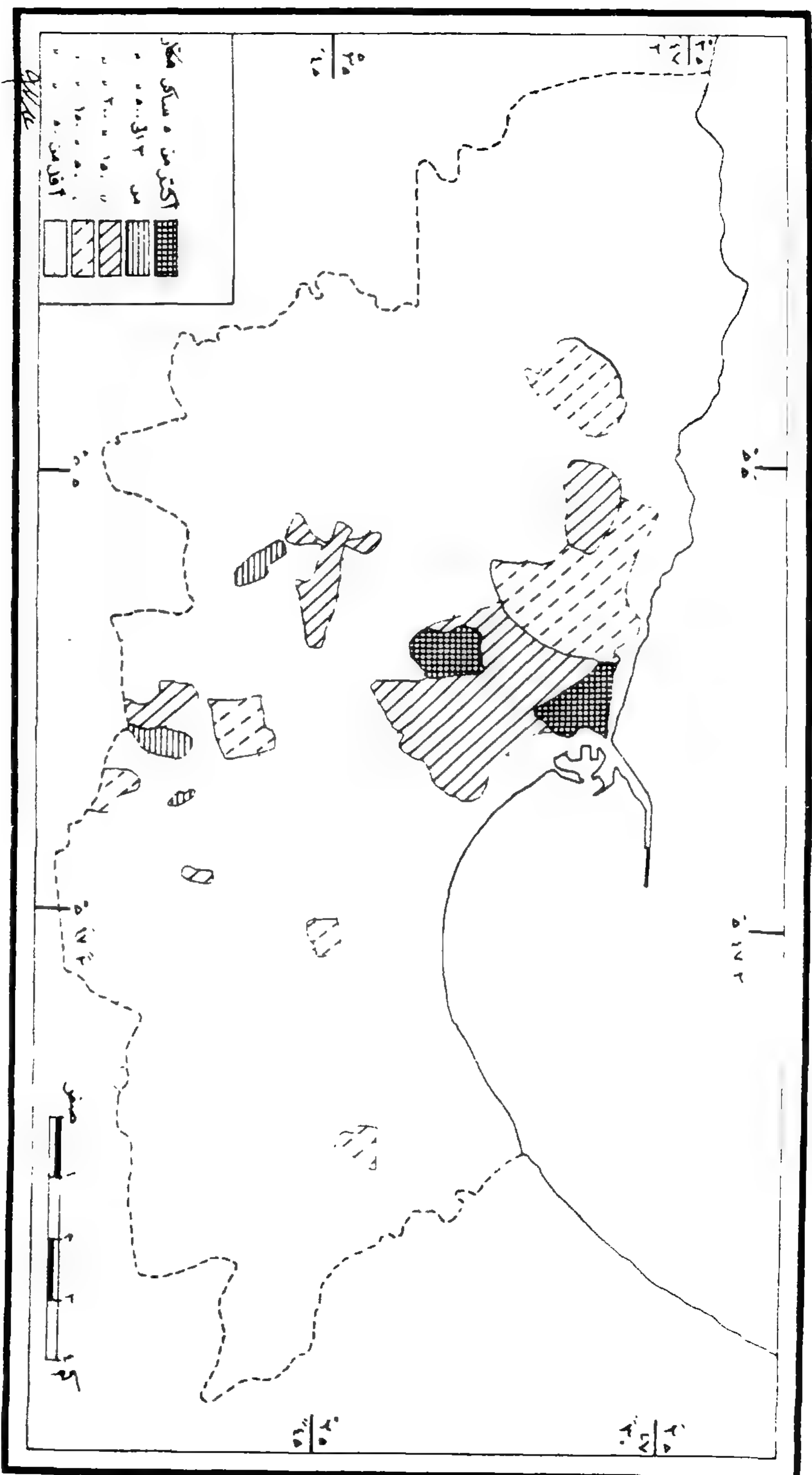
سجلت المدينة العتيقة، يليها مصلى ودرادب أعلى قيم الكثافات السكانية في السنوات الثلاث ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١، وكذلك في سنة ١٩٥٦ مع المدينة الأوربية وبنى مكادة وكسبراطا.

ويؤكد تحليل قيم الكثافة السكانية على مستوى المناطق المتجانسة ظاهرة تخلخل وسط المدينة والمدينة الأوربية الحديثة، خاصة في مناطق حي البلاج الذي يضم الحي الإداري أيضاً إلى الغرب منه، وحي مولاي اسماعيل إلى الجنوب منه، وتصل الكثافات هنا إلى ٤٨ ساكن/هكتار في مولاي اسماعيل و ٣١,٢ ساكن/هكتار في حي البلاج، ١٣٥,٦ ساكن/هكتار في المدينة الحديثة أي المنطقة المتجانسة رقم ٩ إلى الجنوب من قلب المدينة التجاري الذي تصل كثافة سكانه إلى ٢٤٢,٣ ساكن/هكتار، سنة ١٩٨١.

وتتكرر نفس الملاحظة الخاصة بالتوزيع العددي إذ يلاحظ أن مناطق الكثافات المرتفعة تحيط بهذا الوسط

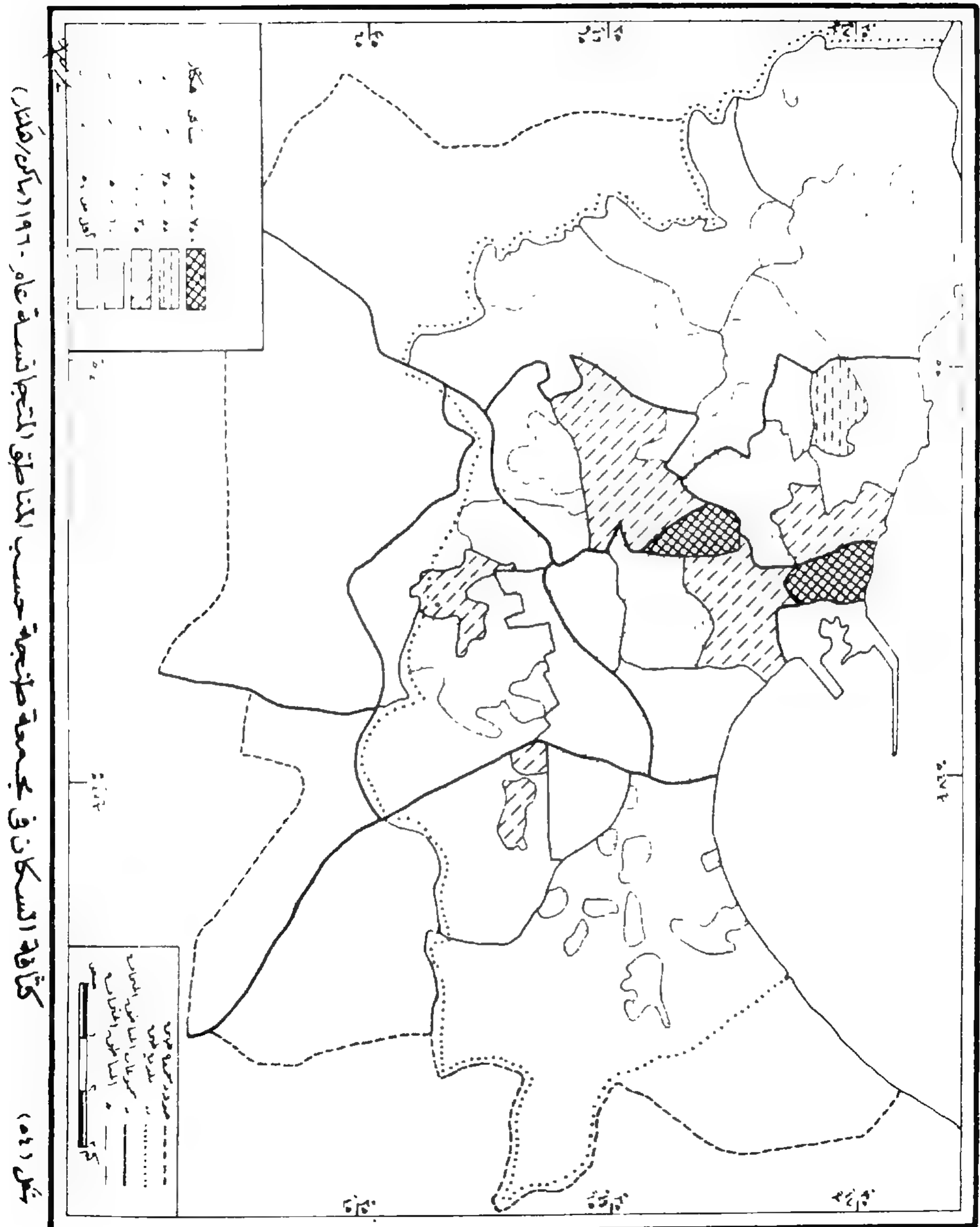
(١) إسماعيل، أحمد علي، (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

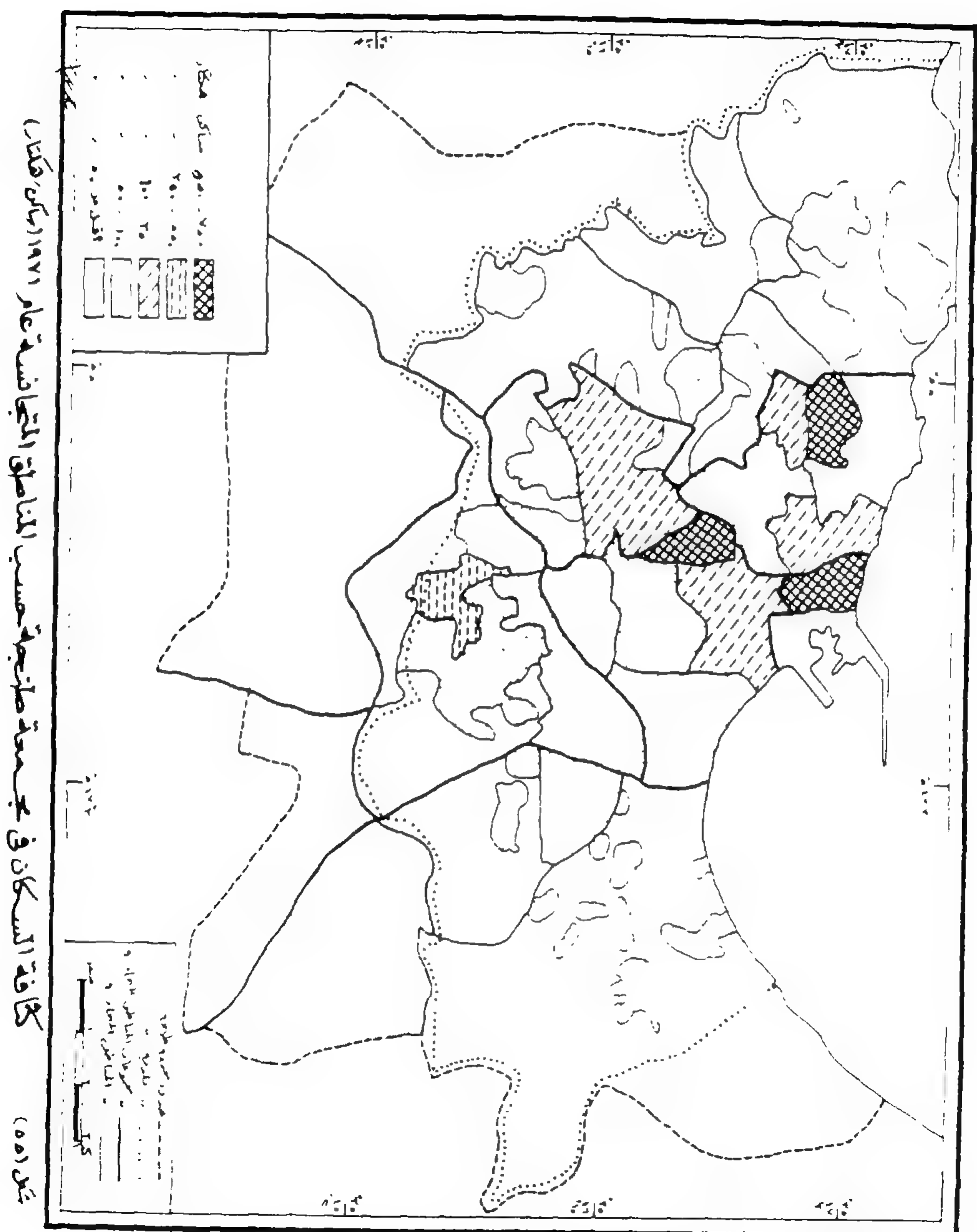
(٢) أبو عيانة، فتحي محمد، (١٩٧٨)، جغرافية مدينة بيروت، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ٦٤.



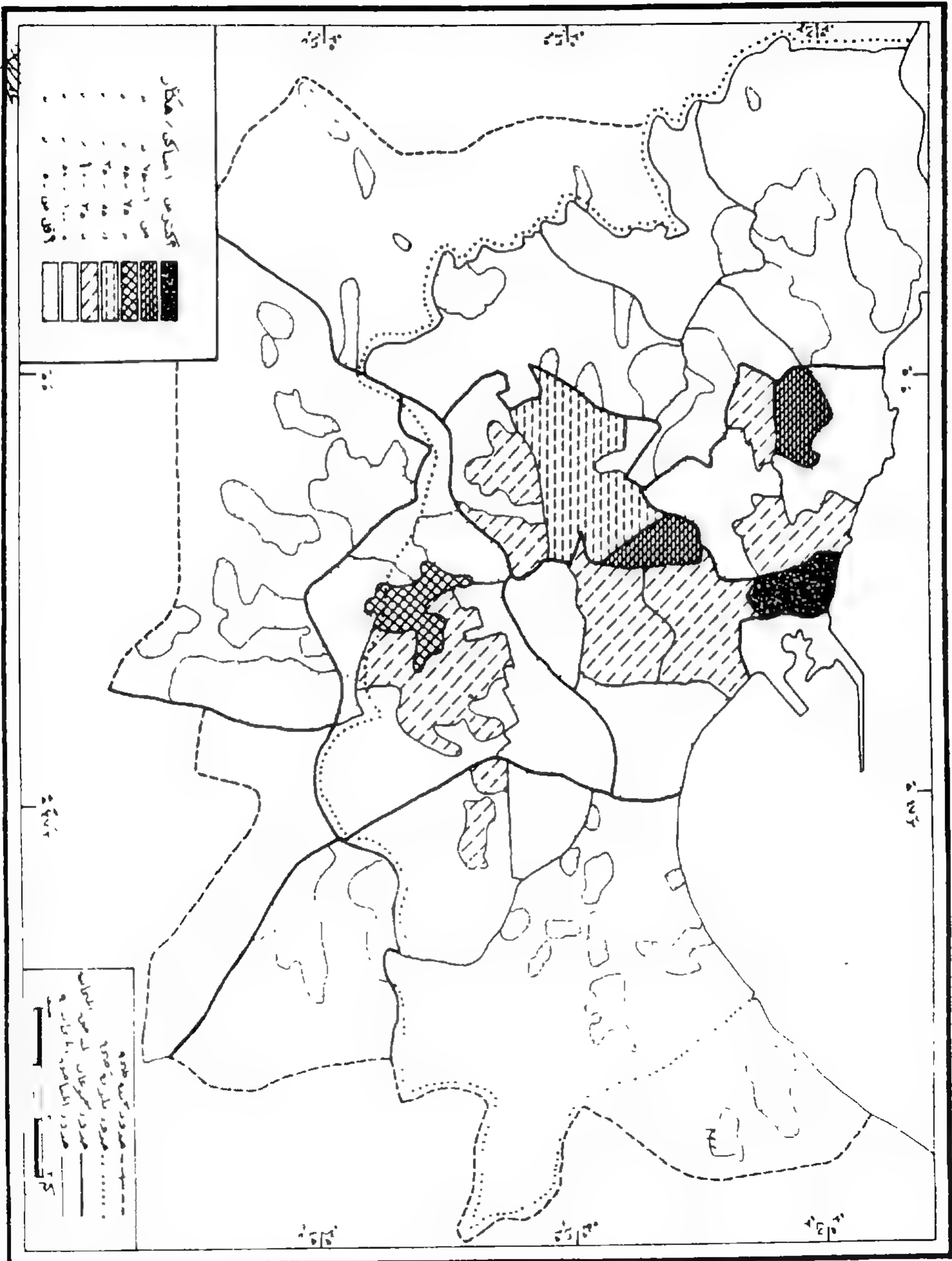
Verdugo, C.; (1958), *Ville de Tanger, Enquete Urbaine*, op.cit.

نقل (٥٢)
(المصدر)





كثافة السكان في جـمـهـوـريـة طـنـجـيـة حـسـب المـنـاطـق المـتـجـانـفـسـة عـام ١٩٨١ (سـكـن / قـلـتـار)



المخلخل نسبياً، حيث الأحياء الشعبية كثيفة السكان، فنجد المدينة العتيقة ذات كثافة ترو على ١٠٦٩ ساكن فى الهكتار، ودرادب ٨٢٤ ساكن/هكتار، فالمصلى ٩٨٤ ساكن/هكتار، بالإضافة إلى بعض المناطق الأقدم تعبيراً فى عين الحياتى جنوب درادب ٢٧٣ ساكن/هكتار، وحسنونة المجاورة للمدينة العتيقة ٣٤٦ ساكن/هكتار، وتنخفض الكثافة نسبياً عن ١٠٠ ساكن/هكتار فى المناطق الملاصقة للمناطق السابقة حيث تنخفض فى مرشان إلى ٥٩,٤ ساكن/هكتار، وسان فرانسيسكو إلى ٨٦,٦ ساكن/هكتار حيث أطراف وسط المدينة وضواحيه.

بينما ترتفع الكثافة فى منطقة السوانى إلى ٤٧٨ ساكن/هكتار وتصل إلى ١٢٧ ساكن/هكتار فى مناطق كسبراطا والحى الجديد، وتنخفض نسبياً حول وادى السوانى الذى كان يمثل مع النطاق المحيط به منطقة انقطاع بين الأحياء القديمة (التقليدية والحديثة) شماله ثم الأحياء الهامشية إلى الجنوب منه - كما سبقت الإشارة- فنجد الكثافة منخفضة نسبياً فى مولاي اسماعيل شماله وفى بسادينا و"أتلانتك بانك" جنوبه حيث الكثافة ٤٥,٢ ساكن/الهكتار، وإلى الجنوب من نطاق الثيلات ذو الكثافة المنخفضة نسبياً لمجد بنى مكادة (الصفيع والسكن الاجتماعى والاقتصادى غير المخطط) مناطق ذات كثافة مرتفعة بلغت ٦٠٢ ساكن/هكتار بينما بلغت فى مناطق بنى مكادة الأخرى ١٩١,٤ ساكن/هكتار.

وقد بلغت الكثافة فى بلازاتورو حوالى ١٤٤ ساكن/هكتار، بينما يجاورها قبيلات الشرف بكثافة ٤٠,٢ ساكن/هكتار، وكذلك منطقة خليج طنجة بكثافة ٥٩,٣ ساكن/هكتار.

تؤكد صورة توزيع الكثافة السابقة أن طنجة مدينة تنفرد بخصائص تميزها قد لا تتكرر فى مدن أخرى كثيراً، أهمها تكرار ظاهرة أن يجاور حى راقى غير مكتظ سكانياً حياً آخر شعبياً شديد الاكتظاظ السكانى، وتنتشر هذه الظاهرة انتشاراً واضحاً فى شمال المدينة وغربها وجنوبها وشرقها على السواء* كما تتميز بعدم تدرج الكثافة السكانية بها حيث نلاحظ أن قلب المدينة يعد مغلخلاً جداً إذا ما قيس ببعض المناطق الهامشية والضواحي والعكس صحيح.

ومما يؤكد أن الصورة السابقة لتوزيع الكثافات السكانية على الرغم من ذلك صورة عامة نسبياً أن أحياء الهامش الجنوبي تظهرها الأرقام ذات كثافة سكانية منخفضة تصل إلى ٧,٨ ساكن/هكتار بينما تظهر تجمعاتها السكنية شديدة التلاحم فى بؤر سكنية ممتدة على مساحات محددة واضحة، وذلك من خلال تحليل الصور الجوية الحديثة، يرجع ذلك إلى انتشار البؤر السكنية فى مناطق عديدة مع اتساع مساحة هذا الهامش الجنوبي التى تصل إلى ٨٠٠ هكتار ونفس الوضع بالنسبة للهامش الشرقى والغربى.

وإذا كان السائد فى معظم مدن العالم أن أعداد السكان وكثافتهم تأخذ فى التناقص كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ويتبع ذلك انخفاض فى كثافة الاستخدام السكنى بعيداً عن قلب المدينة^(١) أيضاً فإن طنجة تظهر عكس ذلك كما اتضح سابقاً، وكما اتضح عند تحليل صورة الكثافة السكانية على مستوى المناطق المتجانسة رغم اتجاه الكثافات نحو الارتفاع فى كافة مناطق المدينة من ١٩٦٠-١٩٨١.

* ملاحظة ميدانية أيضاً توضحها الصور

(١) إبراهيم، أحمد حسن، (١٩٨٢)، مرجع سابق، ص ٥١٧.

٢-ج- كثافة السكان على مستوى لخط السكن

للوصول إلى أقرب تصور لواقع الكثافة السكانية في طنجة، يمكن تحليل هذه الكثافات وتتبعها على أساس معيار لخط السكن، حيث يكاد يتجمع كل خط سكني في مكان ما من المدينة-ران تعددت بؤر هذه الأنماط وتوزعت في أكثر من مكان، وكذلك رغم تداخلها المكاني في أحيان أخرى وذلك بالاعتماد على عدد سكان هذه الأنماط السكنية ومساحتها. وترى الباحثة أن هذا المعيار قد يحقق أقرب النتائج للواقع-في حالة مقارنتها بالصورة الجوية المعبرة عن نفس الفترات التعدادية تقريبا ويوضح الجدول رقم (٣٠) كثافة السكان حسب أنماط السكن بمجموعة طنجة الحضرية خلال سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١.

جدول رقم (٣٠) الكثافة السكانية في الأنماط السكنية بمجموعة طنجة
(١٩٦٠ - ١٩٨١) ساكن / هكتار

كثافة السكان ساكن / هكتار			كثافة السكان ساكن / هكتار
١٩٨١	١٩٧١	١٩٦٠	
١.٦٩,٢	٧.٦,٢	٧٢٢,٧	١- المدينة العتيقة
٨٦١,١	٥٥٥,٥	٤٣٢,٥	٢- المدينة المصنعة (درادب - مصلي)
٥٩٧,٤	٤٢١,٠	٣٠٩,٩	٣- اقتصادي غير مخطط
٢٧٣,٣	٣٥٠,٠	—	٤- اقتصادي مخطط
٣٩٢,١	٤٩٤,٣	٣٦١,٨	٥- اجتماعي
٢٩٠,٣	٤٩٦,٧	—	٦- عشوائي مبني
٥٠٣,٦	٧٢٦,٢	٤٢٩,١	٧- عشوائي مؤقت
٢٦١,٥	٢٠٣,٤	٢٣٤,٧	٨- عمارات (جماعي)
٥٨,٨	٥٠,٤	٤٠,٩	٩- فيلات (فردية)
٣١٧,٠	٢٦٧,٥	٢٢٠,٢	الكثافة حسب المساحة السكنية المبنية

- S.d.a.u. V.T., (1983), op. cit., p. 88.

المصدر: من حساب الباحثة على أساس أعداد السكان والمساحات في:

ومن تحليل الجدول السابق، والشكل رقم (٥٧) الذي يوضح كثافة السكان حسب لخط السكن سنة

١٩٨١-والذي يعبر أيضاً عن المساحة والمنطقة المبنية طبقاً للصورة الجوية-يمكن استنتاج مايلي:

تمثل المدينة العتيقة أعلى قيم الكثافة في مجموعة طنجة وفق كل المعايير، وذلك نظراً لتمييزها بكونها منطقة متجانسة ومجموعة متجانسة وخطاً سكنياً منفرداً ومميزاً ومحدداً بإطار مكاني غير متكرر. وتصل الكثافة بها إلى أكثر من ألف ساكن/هكتار أي ١٠٠,٠٠٠ ساكن/كم^٢.

وتمثل المدينة الجديدة-أي درادب ومصلي فئة كثافية متميزة ومنفردة أيضاً، ذات كثافة عالية تصل إلى ٨٦١,١ ساكن/هكتار سنة ١٩٨١.

تميزت المدينة العتيقة والمدينة الجديدة باحتلالهما لأعلى قيم الكثافة في التعدادات الثلاث

١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١- وأن تفوقت دور الصفيح سنة ١٩٧٠ - وهي مناطق السكن التقليدي القديم.

يلي المدينة العتيقة والمدينة الجديدة في الكثافة سكان أنماط السكن الاقتصادي غير المخطط والسكن

العشوائي المؤقت، أي دور الصفيح والأكوخ، بكثافة سكانية تتراوح بين ٧٥٠-٥٠٠ ساكن في الهكتار أي

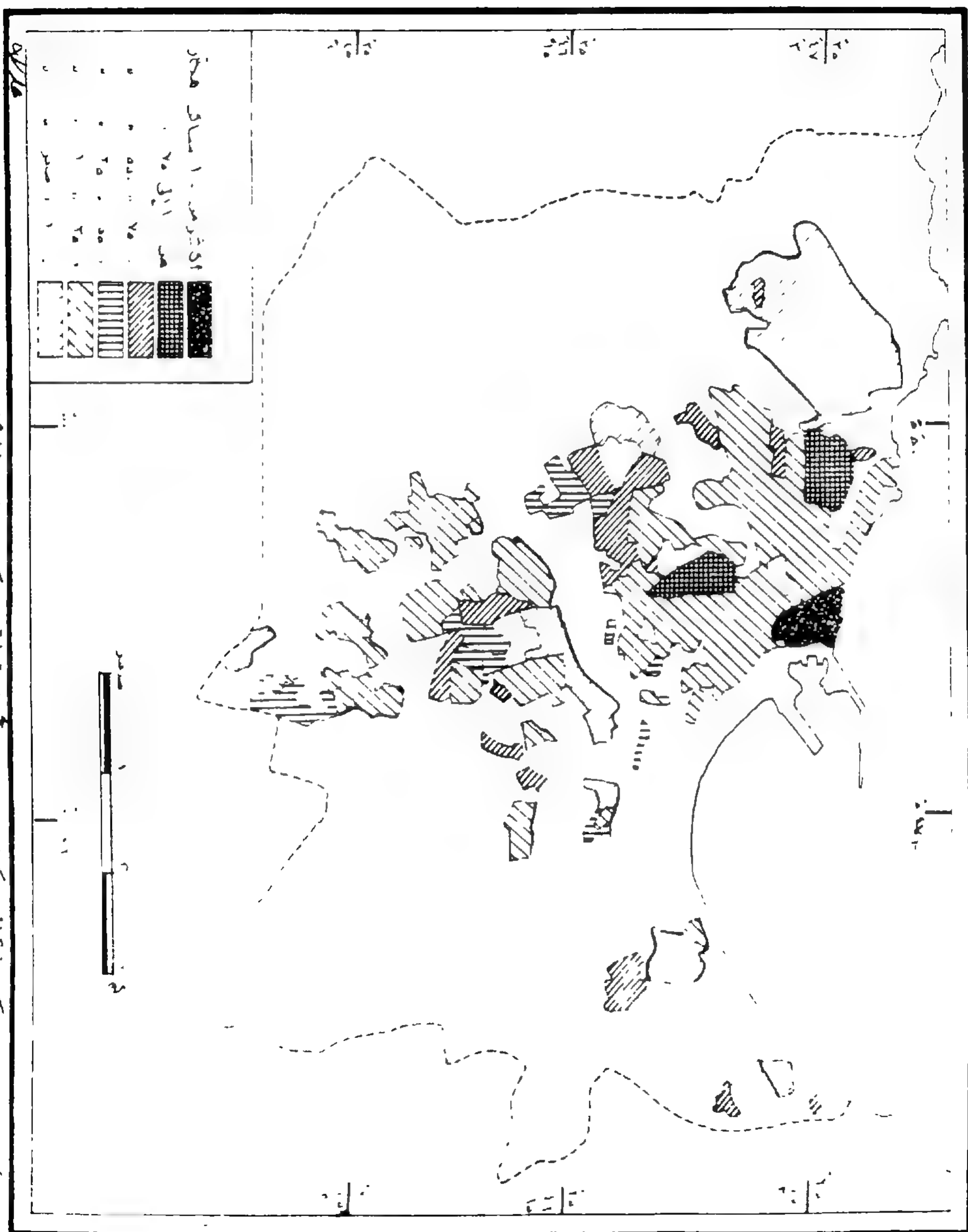
(٧٥٠٠٠-٥٠٠٠٠ ساكن/كم^٢). وتتوزع هذه الأنماط من الكثافة المرتفعة فى الضواحي الجنوبية الغربية من المدينة الأوربية (السوانى بمناطقها العديدة: كسطيا ولا لا الشافية وبلجيكا ... إلخ)، وفى بعض مناطق الضواحي الغربية. بالإضافة إلى مناطق هامش بلدية طنجة الجنوبى أى فى بنى مكادة وفى العزيفات وبعض البؤر خارج بلدية طنجة. الملاحظة المهمة فى هذا المجال أن كثافة السكان فى نمط السكن العشوائى المؤقت (دور الصفيح) كانت تمثل أعلى فئات الكثافة على مستوى مدينة طنجة سنة ١٩٧١، فكانت كثافة السكان بها ٧٢٦,٢ ساكن/هكتار، وهذا يعنى أنها تناقصت عن ذلك فى سنة ١٩٨١، وذلك كنتيجة لجهود الدولة فى إعادة إسكان سكان دور الصفيح، والجهود الذاتية للسكان فى الحصول على مسكن مبنى فى المناطق العشوائية البعيدة إذ أثبتت الدراسات الميدانية أن جانباً كبيراً من سكان الحى العشوائى "بن ديبان" خارج المدار الحضرى. قد وفدوا إليه من بنى مكادة ودور الصفيح الأخرى داخل المدينة وخارجها.

تميز السكن الاقتصادى غير المخطط أيضاً بارتفاع الكثافة السكانية فى التعدادات الثلاث، فقد قفزت الكثافة به من ٣٠٩,٩ ساكن/هكتار سنة ١٩٦٠ إلى ٥٩٧,٤ ساكن/هكتار سنة ١٩٨١، مروراً بكثافة سكانية وصلت إلى ٤٤١ ساكن/هكتار سنة ١٩٧١.

يأتى فى الفئة الرابعة من فئات الكثافة السكانية حسب هذا المعيار أى (فئة ٥٠٠-٣٥٠ ساكن/هكتار) أى (٥٠٠٠٠ إلى ٣٥٠٠٠ ساكن/كم^٢) سكان نمط السكن الاجتماعى الذى يتوزع فى كسبراطا والحى الجديد وبنى مكادة وفى الركايح "على طريق العوامة أقصى جنوب مجمعة طنجة الحضرية، وقد ارتفعت كثافة سكان هذا النمط فى سنة ١٩٧١ عنها فى ١٩٦١، ثم تناقصت فى عام ١٩٨١ عنها فى سنة ١٩٧١. ويرجع ذلك إلى التوسع فى تشييد هذا النمط لإيواء سكان دور الصفيح بعد سنة ١٩٧١، مما ساهم فى اتساع المساحة المقام عليها مثل هذا النمط، وبالتالي تناقصت الكثافة، بينما تعكس كثافة السكان الأكثر ارتفاعاً التوسع فى عملية الإيواء والإسكان أكثر من عملية التوسع المكانى بإنشاء مساكن أكثر، وفى هذا النمط قد تسكن أسرتين أو أكثر بمسكن واحد. ويُستنبط مما سبق أن أنماط السكن الستة المذكورة تمثل أعلى الكثافات السكانية، الشديدة الاكتظاظ (أكثر من ٣٥٠٠٠ ساكن/كم^٢)، ويرجع ذلك إلى ظهور هذه الأنماط السكنية فى بؤر سكنية شديدة التلاحم أوضححتها الصور الجوية التى تغطى فترة الدراسة وأكدتها الملاحظة الميدانية الشخصية.

وتقل الكثافات السكانية نسبياً فى ثلاث أنماط سكنية بطنجة، وهى حسب ترتيب كثافتها سنة ١٩٨١ نمط السكن العشوائى المبنى، ثم سكان نمط السكن الاقتصادى المخطط، (وهما من أنماط السكن التقليدية الحديثة)*، ثم كثافة سكان العمارات أو السكن الجماعى ذو المظهر الحديث الراقى فى المدينة الأوربية الحديثة المخططة، وتتراوح كثافة هذه الأنماط السكنية المتنافرة بين ٣٥٠-١٠٠ ساكن/هكتار، أو ما يوازى ٣٥٠٠-١٠٠٠٠ ساكن/كم^٢. ويلاحظ أن كل من نمط السكن العشوائى وكذلك الاقتصادى المخطط لم يكن لهما وجود قبل سنة ١٩٧١. كما اتضح من دراسة نمو السكان حسب معيار نمط السكن ومن تحليل الصور الجوية وتتبع النمو العمرانى ويلاحظ أيضاً أن كثافة السكان فى النمط العشوائى المبنى، وكذلك الاقتصادى المخطط كانت أكثر ارتفاعاً سنة ١٩٧١ عنها فى سنة

* الأول غير قانونى وغير مخطط والثانى قانونى ومخطط.



خريطة المنطقة الحضرية في حائل عام ١٩٨١ م

١٩٨١، مما يؤكد الظهور المفاجئ والانتشار السريع لهذه الأنماط. وما يؤكد أيضاً أو يعكس صراع الحكومة من أجل إعداد وتهيئة الأراضي للسكنى ... وصراع الأفراد من داخل المدينة وخارجها لاحتلال الهوامش*. فكانت كثافة السكان في النمط العشوائى المبنى حوالى ٥٠٠٠ ساكن/كم^٢ سنة ١٩٧١، أصبحت ٢٩٠٠٠ ساكن/كم^٢ سنة ١٩٨١ أى (٥٠٠ ساكن/هكتار سنة ١٩٧١ و ٢٩٠ ساكن/هكتار سنة ١٩٨١)، وهذا يعنى زيادة انتشار هذا النمط على مساحات كبيرة عن ذى قبل حيث يظهر فى الصور الجوية على شكل بؤر سكنية عديدة تنتشر جنوب وجنوب شرق المدينة.

أما النمط الاقتصادى المخطط فقد تناقصت الكثافة السكانية به من ٣٥٠ ساكن/هكتار إلى ٢٧٣ ساكن/هكتار بين سنة ١٩٧١ و سنة ١٩٨١ لانتشاره أيضاً على مساحات أكثر اتساعاً ومخططة بواسطة الدولة. على العكس من ذلك تذبذبت كثافة سكان العمارات من ٢٣٤ إلى ٢٠٣ ثم إلى ٢٦١ ساكن/هكتار فى سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١ على التوالى، وذلك بتأثير هجرة الأجانب واليهود العائدة بين ١٩٦٠-١٩٧١م وماقبلها. ثم تزايدت بسبب عملية الإحلال السكانى والتحركات أو الحراك السكنى بين ١٩٧١-١٩٨١. والواقع أن هذا النمط السكنى يتميز بتخلخله على عكس المفترض عالمياً، حيث يكون نطاق العمارات فى المدن أكثر اكتظاظاً بالسكان لارتفاع نسبة الإشغال الرأسى للمباني نظراً لتعدد الطوابق. إلا أن تخلخل الوسط بسبب المشكلات العقارية أدى إلى التدنى النسبى فى كثافة سكان هذا النمط وإن كانت عملية البناء وفقاً لهذا النمط قد أظهرت مؤشرات عالية فى السنوات التالية لسنة ١٩٨١ توضحها الصور الجوية الأحدث وحتى سنة ١٩٩٢. كما توضحها الصور التى التقطت للمدينة أثناء العمل الميدانى.

يمثل سكان القيلات والسكن الفردى أو المنفرد أقل فئات الكثافة حسب معيار نط السكن، إذ كانت الكثافة ٤٠,٩ ساكن/هكتار سنة ١٩٦٠، ثم ارتفعت إلى ٥٠,٤ ساكن/هكتار سنة ١٩٧١، وارتفعت إلى ٥٨,٨ ساكن/هكتار سنة ١٩٨١، يرجع سبب ذلك إلى أسباب عديدة سبقت الإشارة إليها أهمها مايتعلق بالهجرات الخارجية والعائدة للأجانب واليهود. ثم عملية الإحلال من طرف السكان المغاربة من طنجة وخارجها ... وكذلك الأجانب الوافدين. مع انتشار بنائها على مساحات واسعة وترتفع الكثافة عن هذا الحد فى قيلات الشرف وحى السوريين ويسادينا وأتلاتك بانك وقيلات خليج طنجة لصغر مساحتها وتلاصقها، كما تنخفض كثافة سكان قيلات حى الجبل والجبل الكبير باتجاه كيب سبارتل عن هذا الحد أيضاً لاتساع مساحتها وتناثرها، ويتضح ذلك من تحليل الصور الجوية والصور الملتقطة أثناء الدراسة الميدانية.

٢-د- درجة التزاحم: (Person per room)

ويستخدم هذا المعيار فى دراسات المدن على نحو خاص، حيث ينسب السكان إلى الغرف^(١). ويعد متوسط درجة التزاحم مرتفعاً فى جميع مناطق المدينة السكنية إذا ارتفع عن ساكن واحد فى الغرفة بالمعيار المتفق

* سيرد تفصيل لهذه العملية فى فصل السكن

(١) إسماعيل، أحمد علي، (١٩٨٩ ط٢)، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٩٢.

عليه عالمياً^(١).

وحتى تعداد ١٩٦١ في بريطانيا كان معدل كثافة شخصين في الغرفة يعتبر أخفض مستوى للازدحام، إلا أن التناقص السريع والمستمر في كثافات الغرف والازدحام أدى إلى استخدام ١.٥ ساكن/غرفة كمعيار أفضل لكثافة الغرف في إنجلترا وويلز واسكتلندا في أوائل العقد السابع من القرن العشرين^(٢). ورغم أهمية هذا المعيار إلا أنه يصطدم دائماً بقلة البيانات وخاصة عند تحليله على المستوى التفصيلي، لذا ستحاول الباحثة إبراز خصائص هذا المتغير بقدر المتاح من البيانات ويقدر ما يمكن استنباطه منها أيضاً.

أكد الاستقصاء الاقتصادي الاجتماعي (Les enquetes socio-economiques) الذي قامت به وزارة السكنى ومجموعة الثمانية سنة ١٩٨١، أن متوسط درجة التزاحم في مجموعة طنجة الحضرية بلغ ٢ ساكن/غرفة^(٣)، منخفضاً بذلك عن متوسط درجة التزاحم سنة ١٩٧١ والتي كانت ٢.٣٤ ساكن/غرفة حيث كان ٨١٪ من سكان طنجة يسكنون بدرجة تزاحم حرجة-أى أكثر من ١.٥ ساكن/غرفة بينما كانت نسبة القاطنين بدرجة تزاحم أكثر من ٢ ساكن/غرفة تصل إلى ٥٨٪ من جملة السكان. وكانت العلاقة بين درجة التزاحم ونسبة السكان ونسبة الغرف كما يلي سنة ١٩٧١^(٤):

درجة التزاحم	النسبة المئوية من جملة السكان ٪	النسبة المئوية من جملة عدد الغرف ٪
أكثر من ٢ ساكن / غرفة	٥٨	٣٢
من ٢ - ١.٥ ساكن / غرفة	٢٣	٢٦
من ١.٥ - ١ ساكن / غرفة	١٤	٢٢
أقل من ١ ساكن غرفة	٥	٢٠

من استقراء الأرقام السابقة تتضح الاختلافات الاجتماعية الكبيرة في طنجة سنة ١٩٧١، حيث تشير الأرقام إلى أن ٥٨٪ من جملة السكان يسكنون في ٣٢٪ فقط من عدد الغرف بواقع درجة تزاحم أكثر من ٢ ساكن في الغرفة، وفي المقابل نلاحظ أن ٥٪ فقط من جملة السكان تسكن في ٢٠٪ من عدد الغرف بدرجة تزاحم أقل من ساكن واحد/غرفة، ويرجع انخفاض متوسط درجة التزاحم سنة ١٩٨١ عنها في سنة ١٩٧١ إلى الانخفاض في عدد سكان "البرامكات" أو دور الصفيح والأكواخ، حيث ترتفع بينهم درجات التزاحم إلى مستويات أعلى من متوسط المدينة، وتصل إلى ٣.٢ ساكن/غرفة سنة ١٩٨١، كما يرجع ارتفاع درجة التزاحم سنة ١٩٧١ على الرغم من هجرة أعداد كبيرة من الأجانب واليهود إلى عوامل الهجرة الوافدة والإحلال السكاني مع ارتفاع متوسط الأسرة المغربية عن الأسر الأجنبية مما يعكس أزمة سكنية أدت إلى نشاط واضح في حركة التشييد والبناء بعد سنة ١٩٧١ اتضحت

(١) - Stamp, L.D.; (1964), "Applied Geography" pletcan books, London, p. 141.

(٢) - كلارك، جون، (١٩٨٤)، مترجم، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٣) - S.d.a.u.V.T.; (1983), op. cit., p. 468.

(٤) - Temsamani, K.M.; (1983), op. cit., p. 123.

جدول رقم (٣١) نسبة الأسر إلى عدد الغرف ، ودرجة التزاحم ومتوسط حجم الأسرة
حسب أحياء المسكن بمجموعة طنجة

عدد الغرف نقط السكن	نسبة الأسر في غرفة	نسبة الأسر في غرفتين	نسبة الأسر في ٣ غرف	نسبة الأسر في ٤ غرف	نسبة الأسر في خمس غرف وأكثر	متوسط درجة التزاحم ساكن / غرفة	متوسط حجم الأسرة
المدينة العتيقة	٦,٨	٦٣,١	١٦,٩	٨,٠	٥,٢	٢,٠	٥,١
المدينة الجديدة	٤,٥	٤٥,٨	٣٥,٠	١١,٩	٢,٨	١,٥	٥,١
اقتصادي غير مخطط	١٣,٢	٤٦,٠	١٦,٤	٨,٥	٥,٧	٢,٢	٥,٤
اقتصادي مخطط	١,٤	١٥,٤	٤٣,٣	١٩,٠	٢٠,٩	١,٣	٥,٤
اجتماعي	١٣,٨	٥٤,٧	٢٣,٢١	٥,٥	٢,٨	٣,٠	٤,٨
عشوائي ثابت	٤,٣	٥٨,٥	٠,٥	٥,٠	١,٧	٢,٦	٥,٣
عشوائي مؤقت	٥٦,٥	٢٩,٥	٩,٧	٤,٣	—	٣,٢	٥,٤
عمارات	٥,٠	١٤,٠	٥٢,٠	٢٣,٠	٦,٠٣٨	١,٢	٤,٣
قيلات	—	٤,٥	٣١,٠	٢٦,٣	٠,٢	١,٢	٦,٠
متوسط المدينة ونسبة الأسر إلى الغرف	١٤,٧	٤١,٠	٢٥,٠	١٢,٠	٧,٧	٢,٠	٥,٢

المصدر: من حساب الباحثة على أساس الأرقام الخام في: - Les enquetes sous économiques S. d. a. u. V. T. p.p. 340 : 342 & 469 .

جدول رقم (٣٢) التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الأفراد سنة ١٩٨١ م

عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر
١	٣,٨	٦	١٥,٧
٢	١١,٢	٧	٩,٨
٣	١٥,٨	٨	٥,٩
٤	١٣,٨	٩	٣,٦
٥	١٤,٢	١٠	٦,٢

المصدر: من حساب الباحثة على أساس الأرقام المطلقة في: - S.d.a.u. V. T. P. 341

بعض معالمها أثناء دراسة النمو العمراني. ويلخص الجدول رقم (٣١) العلاقة بين السكان والأسر وغرف المسكن، أى درجة التزامهم، كما يوضع نسبة الأسر حسب عدد غرف المسكن وفق معيار هام اعتمدت عليه الباحثة فى تحليل العلاقات السكانية السكنية السابقة، وهو معيار نمط المسكن.

ويقصد بالغرفة السكنية كما عرفت التعدادات فى المغرب، غرفة النوم أو قاعة النوم وقاعة الأكل وقاعة الاستراحة أو الاستقبال، بينما لاتعد المرافق الأخرى مثل الأروقة والمطبخ الحمام غرف سكنية^(١). ويعد هذا التعريف هام بالنسبة لهذه الدراسة خاصة عند استخدام متغير الأسرة لأنه يوضح صورة أقرب إلى الواقع السكنى فى طنجة. حيث يمكن تقدير درجة التزامهم بدلالة نسب الأسر إلى عدد الغرف ومتوسط حجم الأسرة (من الجدول السابق). كما يمكن تقدير أو تصور حجم المساكن، ودرجة اتساعها أو عدم اتساعها من خلال العلاقة بين نسبة الأسر إلى عدد الغرف وذلك لعدم توافر الأرقام المطلقة لعدد الغرف على مستوى المناطق أو أقطاب المسكن حسب تقسيمها فى هذه الدراسة ومن الأفضل تلخيص العلاقة السابقة قبل الخوض فى تفاصيل درجة التزامهم على أساس نمط المسكن.

يوضح الجدول السابق-على مستوى متوسط المدينة-أن ١٤,٧٪ من عدد الأسر فى طنجة سنة ١٩٨١ تسكن فى غرفة واحدة، وإذا علمنا أن متوسط الأسرة ٥,٢ نسمة يمكن الوصول إلى أن ١٤,٧٪ من عدد الأسر فى طنجة تسكن فى مسكن مكون من غرفة واحدة، أى بمتوسط درجة التزام ٥,٢ ساكن/غرفة وهى نسبة لاشك كبيرة، وعلى هذا المنوال يمكن استنباط الأرقام التالية لدرجة التزامهم.

عدد الغرف	مسكن ذو غرفة	مسكن ذو غرفتين	مسكن ذو ثلاث غرف	مسكن ذو أربعة غرف	مسكن ذو خمس غرف	متوسط درجة التزامهم ساكن / غرفة	متوسط حجم الأسرة
نسبة الأسر ٪ متوسط درجة التزامهم ساكن / غرفة	١٤,٧ ٥,٢	٤١,٠ ٢,٦	٢٥,٠٠ ١,٧٣	١٢,٠ ١,٣	٢,٧٠ ١,٠٧	٢ ساكن/غرفة	٥,٢ نسمة

المصدر: من حساب الباحثة مستنط من الجدول السابق رقم ٣١

ومن استقراء الأرقام السابقة يتضح أن ٥٥,٧٪ من الأسر مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١ تسكن بدرجة التزام أكثر من ٢,٦ ساكن/غرفة، وهى درجة مرتفعة أيضاً.

ويصل إجمالى نسبة الأسر التى تسكن بدرجة التزام أعلى من ١,٧٣ ساكن/غرفة أكثر من ٨٠٪ من جملة الأسر، وباقى النسبة أى حوالى ٢٠٪ من الأسر تسكن بدرجة التزام أقل من ذلك. وتوضح الأرقام أيضاً أن ١٤,٧٪ من الأسر تسكن فى مساكن ذات غرفة واحدة صالحة للمعيشة أو السكنى وإن ٤١٪ من الأسر تسكن فى مساكن ذات غرفتين بمتوسط درجة التزام ٢,٦ ساكن/غرفة، بينما ٢٥٪ من عدد الأسر تسكن فى مساكن مكونة من ثلاث غرف بمتوسط درجة التزام ١,٧٣ ساكن/غرفة وهى درجة مرتفعة أيضاً.

ولاتقل درجة التزامم في متوسطها على مستوى المدينة حسب هذا المعيار عن ٢ ساكن/غرفة وذلك لارتفاع متوسط الأسرة النسبي في طنجة ٥,٢ نسمة سنة ١٩٨١. ويوضح الجدول رقم (٣٢) التوزيع النسبي للأسر حسب حجمها. بالنسبة لدرجة التزامم حسب معيار فط أو نوع المسكن. فمن استقراء الجدول (٣١) أيضاً يمكن استنتاج المؤشرات التالية:

فيما يخص متوسط درجة التزامم على أساس فط المسكن، يلاحظ أن أكثر درجات التزامم ارتفاعاً يسجلها السكن العشوائى المؤقت أى دور الصفيح لتصل إلى متوسط ٣,٢ ساكن/غرفة، أما أقل درجات التزامم فتوجد في السكن الفردى من فط القبيلات وتصل إلى ١,٢ ساكن/غرفة.

وإذا كان متوسط مجموعة طنجة ٢ ساكن/غرفة فنلاحظ أن المدينة العتيقة تمثل متوسط مجموعة طنجة بالفعل بمتوسط درجة التزامم ٢ ساكن/غرفة. بينما ترتفع عنه أنماط السكن من صنف الاقتصادى غير المخطط ٢,٢ ساكن/غرفة، والسكن العشوائى المؤقت ٣,٢ ساكن/غرفة، والعشوائى الثابت أو المبنى ٢,٦ ساكن/غرفة، والسكن الاجتماعى ٣ ساكن/غرفة، وهى ذات الأنماط التى سجلت كثافة سكانية مرتفعة حسب هذا المعيار باستثناء المدينة الجديدة (درادب-مصلى).

وتنخفض درجة التزامم عن متوسط المدينة في أنماط السكن من فط العمارات إلى درجة التزامم ١,٢ ساكن/غرفة، والقبيلات ١,٢ ساكن/غرفة، والمدينة الجديدة (درادب-مصلى) ١,٥ ساكن/غرفة. ويوضح الشكل رقم (٥٨) درجة التزامم حسب فط المسكن سنة ١٩٨١ أما الصورة الأكثر تفصيلاً داخل كل فط سكنى فيمكن تبينها باتباع الأسلوب السابق شرحه في استنباط درجة التزامم بنسبة الأسر إلى الغرف، كما يلي:

تسجل الأسر القاطنة بأنماط السكن المؤقتة أعلى نسبة سكن بمساكن مكونة من غرفة واحدة، إذ تصل إلى ٥٦,٥٪ من جملة أسر هذا النمط. ويصل متوسط حجم الأسرة في هذا النمط إلى ٥,٤ نسمة، وبذلك يصبح متوسط درجة التزامم ٥,٤ ساكن/غرفة، والواقع أن درجة التزامم الحقيقية تصل إلى ١٠ ساكن/غرفة في أحيان كثيرة ضمن هذا النمط، كما أن مساحة البركة أو دار الصفيح لا تزيد في كثير من الأحيان عن ٩ إلى ٢١٠ م^٢ مما يعنى أن نصيب الفرد بها ٢١ م^٢، وهناك حوالى ٢٩,٥٪ من جملة الأسر المقيمة في دور الصفيح تسكن في براكات ذات غرفتين أى بدرجة التزامم ٢,٧ ساكن/غرفة و ٩,٧٪ فقط من الأسر في براكات ذات ثلاث غرف و ٤,٣٪ في براكات ذات ٤ غرف.

بالنسبة للأنماط السكنية الأخرى التى تتميز أسرها بسكنى مسكن ذو غرفة واحدة، نجد السكن العشوائى المبنى بنسبة ٢٤,٣٪ من مجموع الأسر القاطنة بهذا النمط أى ربع الأسر ومتوسط درجة التزامم ٥,٣ ساكن/غرفة، يليه السكن الاقتصادى غير المخطط بنسبة ١٣,٢٪ من عدد الأسر به، كما تنخفض في باقى الأنماط وبذلك تنخفض عن متوسط المدينة (١٤,٧٪ من عدد الأسر) بينما يندم وجود أسر تسكن بمسكن ذو غرفة واحدة في فط القبيلات، وتقل النسبة كثيراً لتصل إلى ١,٤٪ في الاقتصادى المخطط وحوالى ٥٪ في سكن العمارات.

وتتميز معظم الأنماط السكنية بارتفاع نسبة الأسر التى تسكن بمساكن ذات غرفتين حيث في المدينة العتيقة ٦٣,١٪ من جملة الأسر بها تسكن بدرجة التزامم يصل متوسطها إلى ٢,٥ ساكن/غرفة. يليها فط السكن



على (٥٨) درجة التراجع بجماعة متباعدة حسب ألفا المسكن عام ١٩٨١

العشوائى المبنى أو الثابت (٥٨,٥ ٪ من عدد الأسر) بمتوسط درجة تزامم ٢,٦ ساكن/غرف، وتصل النسبة إلى أدناها فى نمط القبلات (٤,٥ ٪ من عدد الأسر) ونجدها ١٤ ٪ فى العمارات و ١٥,٤ ٪ فى السكن الاقتصادى وذلك فيما يخص نسبة السكن للأسرة فى غرفتين.

يسجل نمط العمارات أعلى نسبة فيما يخص سكن الأسر فى مساكن ذات ثلاث غرف، إذ تصل النسبة إلى ٥٢ ٪ من عدد الأسر القاطنة بهذا النمط، ودرجة تزامم متوسطها ١,٤ ساكن/غرفة لانتفاض النسبى فى حجم الأسرة بهذا النمط (٤,٢ فرد فى الأسرة) يلى السكن الاقتصادى المخطط العمارات فى سكن المساكن ذات الغرف الثلاث بنسبة ٤٣,٣ ٪ من حجم الأسر به، ودرجة تزامم ١,٨ ساكن/غرفة، ثم السكن الاقتصادى غير المخطط (٣٥ ٪ من عدد الأسر)، ثم القبلات (٣١ ٪)، بينما تقل باقى الأنماط عن متوسط النسبة المثلثة لجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١ وهى ٢٥ ٪ من حجم الأسر.

يتفوق نمط القبلات فى نسبة الأسر التى تسكن بمساكن ذات أربع وخمس غرف إذ تصل النسبة إلى ٢٦,٣ ٪ و ٣٨,٢ ٪ على التوالى أى ٦٤,٥ ٪ من جملة الأسر القاطنة بهذا النمط. وترتفع هذه النسب كثيراً عن متوسط المدينة الذى يصل إلى ١٢ ٪ و ٧,٧ ٪ على التوالى. لتصل بذلك درجة التزامم إلى أقل من ١ ساكن/غرفة لقطاع كبير من سكان القبلات فى طنجة.

لقد أوضح توزيع السكان وتحليل هذا التوزيع جوانب عديدة من شخصية مدينة طنجة، وخصائص سكانها ونمط توزيعهم الذى يتميز بالاختلاف والتباين والنشئت فى بؤر سكنية مبعثرة فى قطاع كبير من المدينة تتميز رغم مظهر التبعثر بارتفاع الكثافة السكانية ودرجة التزامم فى مناطق وأنماط عديدة منها، كما اتضحت العلاقة بين انخفاض مستوى السكن وارتفاع الكثافة ودرجة التزامم وكذلك انخفاض الكثافة ودرجة التزامم فى أنماط السكن الراقية. كما أن ارتفاع الكثافة ودرجة التزامم أوضح فى الأنماط السكنية العشوائية والمتدهورة عن الأنماط المخططة منها.

المبحث الثاني

خصائص سكان طنجة ووظائفها

بعد تركيب السكان من العناصر الهامة في دراسة الجوانب الديموجرافية لسكان المدينة، كما يشير أيضاً إلى الجوانب السكانية التي يمكن قياسها وخاصة تلك التي يمكن الحصول على معلوماتها من التعدادات، مثل العمر والنوع والجنسية واللغة والدين، ... الخ تلك الخصائص التي تسمى أحياناً بالخصائص الكمية التي تختلف عن الخصائص النوعية، مثل الصفات الطبيعية والفسولوجية والتجمعات الاجتماعية والثقافية، ويمكن التمييز أيضاً بين الخصائص الفطرية كالنوع والعمر والعرق، والخصائص المكتسبة خلال الحياة كالزواج والأسرة والمهنة، وبين الخصائص الفردية والجوانب الجماعية^(١).

وستركز الباحثة في هذه الدراسة على بعض الخصائص التي تميز تركيب السكان في مجمعة طنجة وإقليمها بحيث تخدم هدف البحث، والتي ستم معالجتها وتحليلها بهدف إبراز شخصية مدينة طنجة كدراسة في جغرافية المدن، لا كدراسة في جغرافية السكان. ومن أهم الخصائص التي سيتناولها هذا المبحث بالدراسة التركيب العمري والنوع لسكان طنجة، ثم بعض الخصائص الاجتماعية والتعليمية والزواجية والإثنوجرافية ثم دراسة للخصائص الاقتصادية للسكان بهدف تحديد خصائص شخصية طنجة الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ووظائفها وبالتالي أهميتها.

١- التركيب النوعي والعمري لسكان طنجة

يرى "جون كلارك" أنه لا يمكن الاستمرار كثيراً في دراسة السكان من حيث نمو السكان، ودور الهجرة في هذا النمو، بدون دراسة وتحليل التركيب العمري، إذ نادراً ما يوجد جانب من جوانب حياة الإنسان سواء ما يتعلق منها بالفرد أو الجماعة إلا وتأثر بالعمر، ويتأثر التركيب العمري مباشرة بثلاث متغيرات وهي الوفيات، الإنجاب والهجرة، وهذه المتغيرات ليست مستقلة عن بعضها تماماً، وأي تحول في إحداها يؤثر على المتغيرين الآخرين^(٢) كما يتأثر بطروف المكان الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية بطريق غير مباشر، إذ تؤثر بدورها على المتغيرات المباشرة والمؤثرة في خصائص التركيب العمري والنوع.

وتمثل طنجة مدن المغرب والدول النامية وإفريقيا فيما يخص تركيب السكان النوعي والعمري، وذلك من حيث شباب السكان، واتساع قاعدة الهرم العمري النوعي، مما يعكس ارتفاع معدلات المواليد والخصوبة، كما يتميز بضيق القمة وعدم انتظام الجوانب، مما يعكس أيضاً انخفاض أمد الحياة وأثر الهجرة وغيرها في بنية وتركيب السكان. ويوضح الشكل رقم (٥٩) هرم سكان طنجة العمري النوعي سنة ١٩٨١ م مقارناً بهرم سكانها العمري النوعي سنة ١٩٧١ م.

ويمثل هرم سكان طنجة شكلاً مشوهاً (خاصة ١٩٧١) لتركيباً عمرياً نوعياً متأثراً بعدة متغيرات ديموجرافية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، تركت آثارها على جوانبه ودرجاته حيث حملتها فئات العمر وصعدت بها درجة

- Clark J.I.; (1971), op. cit. 00,0 pp. 70-80.

(١)

- Ibid., pp. 70-80.

(٢)

درجة، إذ يسجل هرم السكان أحداث التاريخ عبر مائتي عام. ومن دراسة وتحليل هرم السكان يمكن استنتاج خصائص التركيب العمري النوعي لطنجة، كما يلي:

يوضح تحليل الهرم جنوباً نحو الشباب في التركيب العمري للسكان، حيث تتسع قاعدة الهرم خاصة في هرم سنة ١٩٨١، بينما تعكس قاعدة هرم سنة ١٩٧١ ارتفاع معدلات وفيات الأطفال وتبلغ نسبة النوع للإناث ٤٩,٤٥٪ والذكور ٥٠,٥٥٪ سنة ١٩٨١، إلا أن هذه النسب تختلف بين فئات العمر المختلفة، فترتفع نسبة الإناث إلى الذكور في معظم فئات العمر سنة ١٩٧١ وخاصة فئة العمر الثانية والثالثة والرابعة إلى الثامنة أي من ٥ إلى ٣٩ سنة، ثم ترتفع نسبة الذكور في الفئات من ٤٠ إلى ٥٩، وتعود نسبة الإناث للارتفاع عن الذكور في فئات العمر التالية أي من ٦٠ إلى ٧٥ سنة فأكثر. بلغت نسبة الذكور ٩٦,٢ وذلك سنة ١٩٧١ بينما ارتفعت سنة ١٩٨١ إلى ١٠٠,٦ رجل/١٠٠ امرأة. ويسجل هرم سنة ١٩٨١ انتظاماً بدرجة أكبر من هرم سنة ١٩٧١ ويقل عدد فئات العمر التي ترتفع فيها نسبة الإناث عن الذكور لتتركز في فئات العمر من ١٥-٢٥ سنة، ثم فئة ٣٥-٤٤ سنة، ثم فئة ٧٠ سنة وما بعدها^(١).

وما بلغت النظر في هرم سكان طنجة العمري النوعي ذلك التشويه الواضح، والتناقض الحاد في الشرائح العمرية الوسطى، وخاصة بين الذكور وفي هرم سنة ١٩٧١ خاصة في فئات العمر من ٢٠ إلى ٣٤ سنة. وتظهر في هرم سنة ١٩٨١ في الفئات ٣٠-٤٥ سنة. ويرجع ذلك إلى تأثير الهجرة العائدة للأجانب والخارجية النازحة بالنسبة لليهود، وكذلك هجرة العمالة المغربية إلى الخارج... بالإضافة إلى الهجرة الداخلية إلى طنجة، حيث ساهمت الهجرات إلى الخارج الوطنية والعائدة في تقويض جوانب هرم سنة ١٩٧١، بينما ساهمت الهجرة الداخلية بالإضافة لمعدلات المواليد المرتفعة في الاتزان النسبي للهرم سنة ١٩٨١، بعملية الإحلال واستعادة السكان لشبابهم (rejeunissement) حيث تمثل الهجرة الريفية صوب طنجة عاملاً مهماً أكدت قيمته بعد دراسته وتحليل عناصره، ويظهر أثره على هرم السكان وخاصة في نسبة الإناث المرتفعة التي تفقد للعمل في الصناعة والسياحة والمنازل بالمدينة. وقد اتضح أيضاً أن طنجة تستقبل الهجرة ليس من الأرياف فقط لكن من الحضر أيضاً، حيث تمثل أهم أقطاب الجذب السكاني في الشمال المغربي. مما أثر في خصائص التركيب العمري للسكان. ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٣٣) ورقم (٣٤).

جدول رقم (٣٣)

التركيب العمري لجملة السكان والمهاجرين بجمعة طنجة حسب فئات سن هريضة سنة ١٩٨١ (الأرقام ٪)

فئات السن	جملة سكان مجمعة طنجة	المهاجرون
صفر - > ١٥ سنة	٣٩,٩	١٧,٢
من ١٥ - ٦٤ سنة	٥٧,٦	٧٧,٩
٦٥ فأكثر	٢,٥	٤,٩
جملة	١٠٠	١٠٠

- S.d.a.u. V.T. (1983), p. 308.

المصدر:

- Ministère du plan, délégation regional du Nord-Ouest, (1989), op. cit., p. 17.

(١)

جدول رقم (٣٤)

التوزيع النسبي للمهاجرين وغير المهاجرين بمجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة سنة ١٩٨١

شريحة العمر	صفر - ١٤	١٥ - ٢٤	٢٥ - ٣٤	٣٥ - ٤٤	٤٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر
نسبة المهاجرين (%)	١٢,٦	٢١,٣	٤١,٢	٥٤,٦	٥٦	٦١
نسبة غير المهاجرين (%)	٨٧,٤	٧٨,٧	٥٨,٨	٤٥,٤	٤٤	٣٩
جملة السكان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

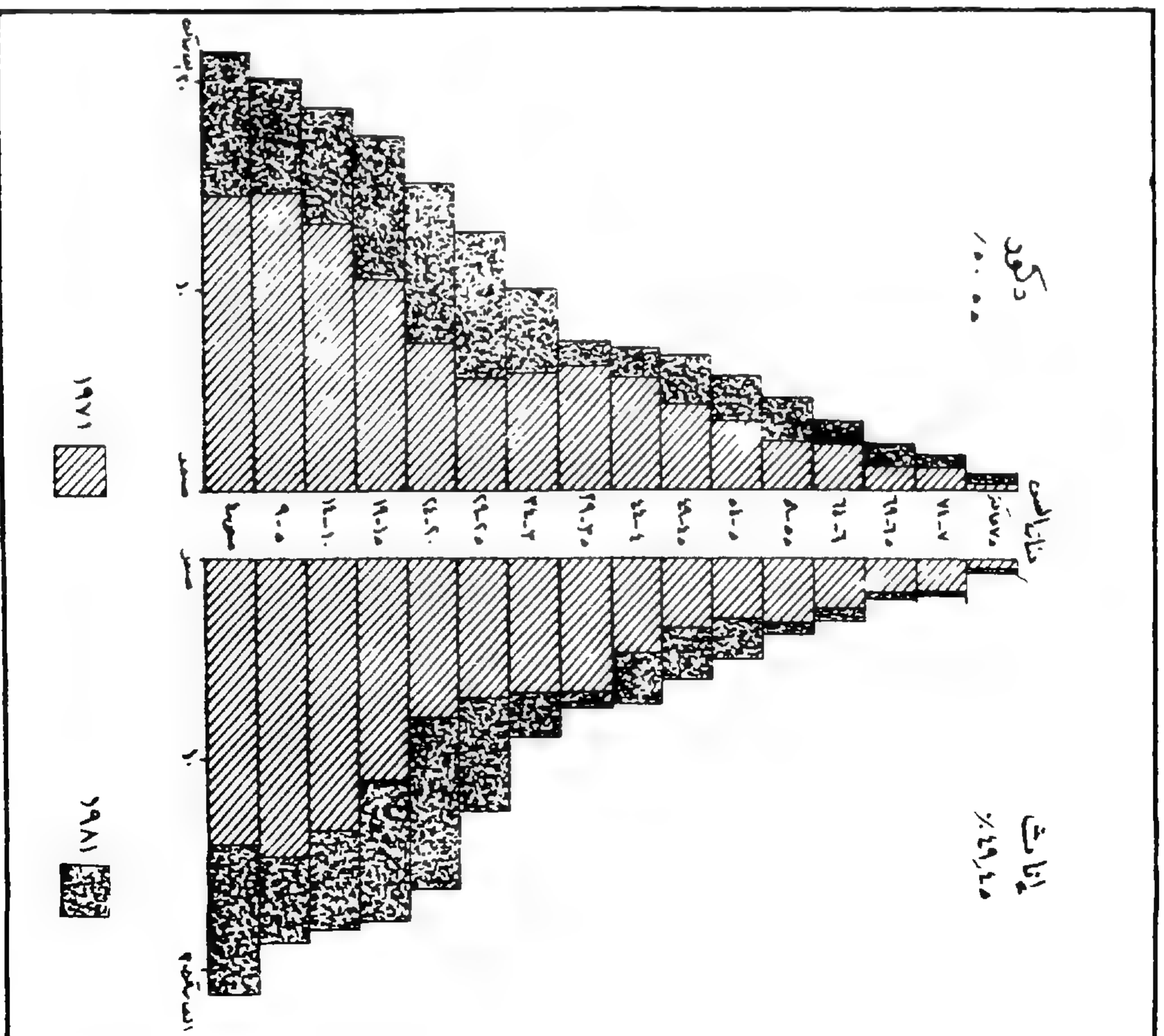
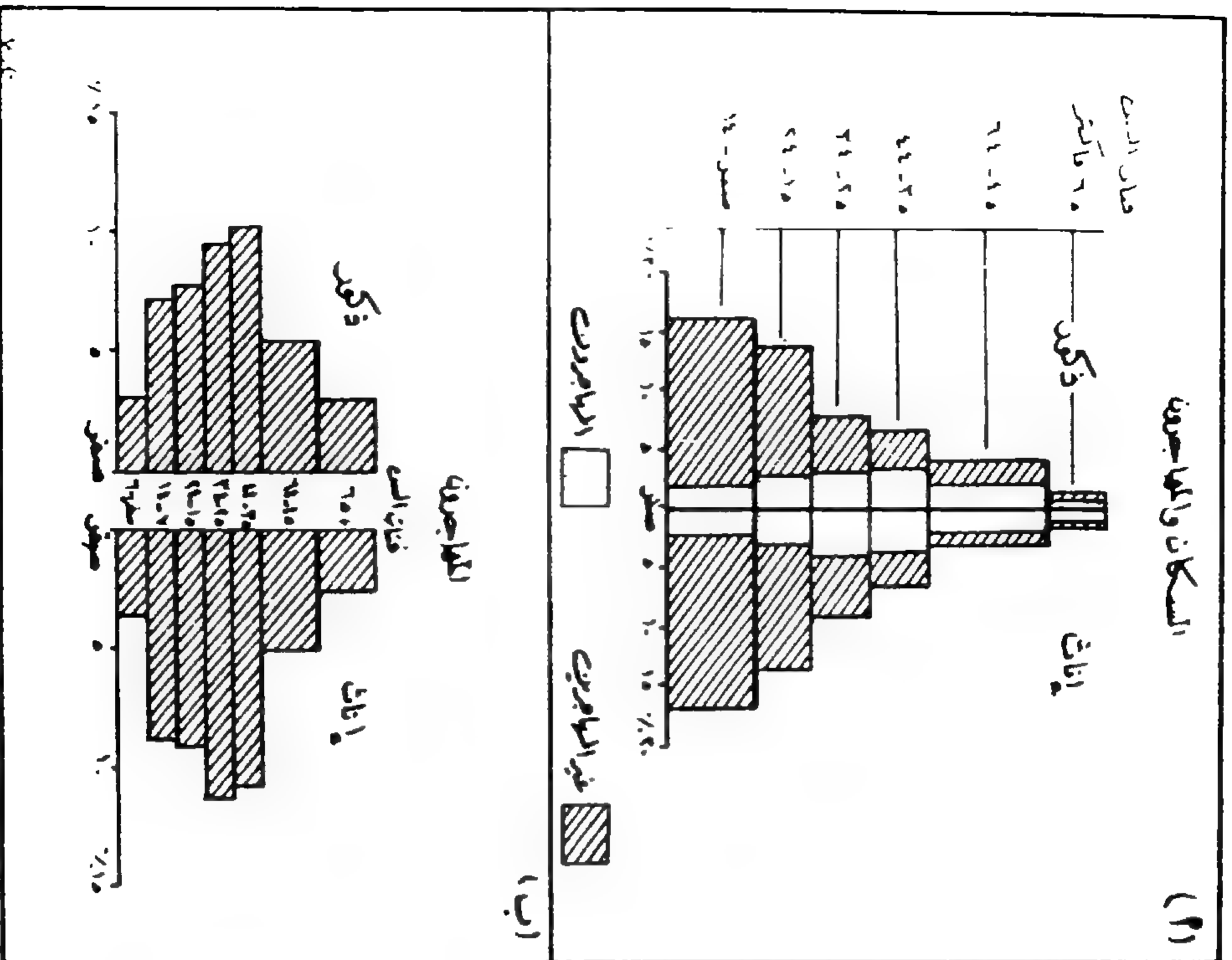
- S.d.a.u. V.T. p. 308.

المصدر: نسبة المهاجرين من :

ومن استقراء وتحليل الأرقام الواردة بالجدولين يلاحظ تباين التركيب العمري بين المهاجرين عن غير المهاجرين وجملة السكان حيث يتميز المهاجرون بتركز واضح في شرائح العمر المرتبطة بقوة العمل أي من ١٥ إلى ٦٤ سنة حيث يدخل في هذه الفئات من السن ٧٧,٩٪ من جملة المهاجرين بينما هذه النسبة على مستوى جملة سكان مجمعة طنجة ٥٧,٦٪، والعكس صحيح بالنسبة لفئات السن الصغيرة من صفر إلى ١٥ سنة حيث ترتفع نسبة السكان في هذه الشرائح العمرية إلى ٣٩,٩٪ بينما تنخفض بالنسبة للمهاجرين إلى ١٧,٢٪ من جملة المهاجرين بينما ترتفع النسبة في فئات السن الأكثر من ٦٥ سنة بين المهاجرين إلى ٤,٩٪ أي ضعف النسبة بين جملة السكان تقريباً إذ تصل إلى ٢,٥٪، بالنسبة لتوزيع المهاجرين وغير المهاجرين حسب شرائح فئات سن عريضة، يلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة المهاجرين إلى غير المهاجرين في فئات السن الوسطى والعليا حيث ترتفع نسبة المهاجرين باطراد مع الارتفاع بفئات السن والعكس صحيح بالنسبة لغير المهاجرين إذ تنخفض النسبة أيضاً مع الارتفاع بفئات السن. أي أن العلاقة طردية بين نسبة المهاجرين وفئات السن من جملة السكان وعكسية بين نسبة غير المهاجرين وفئات السن إلى جملة السكان. فالنسبة-على سبيل المثال- ١٢,٦٪ للمهاجرين إلى ٧٨,٧٪ لغير المهاجرين في فئة السن الصغرى من صفر إلى ١٤ سنة و ٢١,٣٪ إلى ٧٨,٧٪ في الفئة من ١٥-٢٤ سنة و ٥٦٪ إلى ٤٤٪ في فئة السن من ٤٥-٦٤، وتصل النسبة إلى ٦١٪ للمهاجرين ومقابل ٣٩٪ لغير المهاجرين في فئة السن أكثر من ٦٥ سنة مما يوضح تأثير المهاجرين في التركيب العمري للسكان وبالتالي تأثيرهم في قوة العمل وخصائص السكان الأخرى حيث تساعد دراسة التركيب العمري على فهم دور العوامل المختلفة في تشكيل ملامح المجتمع واتجاهات النمو السكاني وما يرتبط به من خصائص أخرى^(١).

يوضح الشكل رقم (٦٠ أ) الهرم العمري النوعي لسكان طنجة حسب فئات سن عريضة سنة ١٩٨١ ومتضمناً نسبة المهاجرين في كل فئة من الذكور والإناث كما تم تقسيم فئة السن من ١٥ إلى ٤٥ سنة إلى ثلاث فئات عشرية للتفصيل والتوضيح. ويلاحظ ارتفاع نسبة الإناث في الشرائح الوسطى بالنسبة لجملة السكان والمهاجرين أيضاً وذلك بتأثير الهجرة الخارجية للأجانب والمغاربة التي تتركز في الذكور وفي فئات السن الوسطى. ويوضح الشكل رقم (٦٠ ب) الهرم العمري النوعي للمهاجرين من أصل ريفي سنة ١٩٨١ حسب فئات سن متباينة أي من صفر إلى ٦ ثم من ٧ إلى ١٤ سنة حتى تتضح نسبة صفار السن بينهم أكثر تفصيلاً، إذ تظهر الفئة من ٧ إلى ١٤ سنة أكبر بكثير

(١) أبو عيانة، فتحي، (١٩٨٠) جغرافية السكان، بيروت، ط ٢ ص ٣٩٩.



من الفئة الأصغر عكس حجم ونسبة هذه الفئات في جملة السكان، وتم بعد هذه الفئة تقسيم فئات السن إلى فئات عشرية من ١٥ إلى ٤٤ سنة حتى تتضح خصائص التركيب العمري والنوعى داخل هذه الفئة العريضة والتي تظهر ارتفاعاً في نسبة الإناث إلى الذكور في كل الشرائح الفرعية داخل هذه الفئة مما يؤكد النتيجة السابقة، بالإضافة إلى أن تفسير ذلك يكمن في التركيب الاقتصادي لطبقة وسكانها والذي سيتضح فيما بعد حيث تساهم الإناث بقسط وافر في القوة العاملة بطبقة وفي قطاع الصناعة أساساً والتي تعتمد على الإناث صغيرات السن خاصة في بعض قطاعاتها حيث تساهم فيها القوة العاملة الراقدة بالهجرة الريفية بنصيب كبير أيضاً، ويظهر من الهرم ارتفاع نسبة الإناث أيضاً في شريحة العمر الصغيرة من ٧ إلى ١٤ سنة واستمرار سيادة نسبة الإناث على الذكور حتى فئة العمر ٣٤ سنة. ثم نأخذ نسبة النوع بالنسبة للذكور في الارتفاع عن الإناث حتى نهاية الهرم ... وعلى الرغم من هذا التباين الواضح في التركيب العمري النوعى في كل فئات السن المذكورة إلا أن نسبة النوع العامة على مستوى كل المهاجرين في كل الأعمار متقاربة إذ بلغت ٤٩,٨٪ للإناث و ٥٠,٢٪ للذكور.

ويوضح الجدول رقم (٣٥) التركيب العمري لسكان مجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة وتغير هذا التركيب من سنة ١٩٦٠-١٩٨١.

جدول رقم (٣٥) التركيب العمري لسكان مجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة في سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١ (الأرقام ٪)

فئات العمر	السنوات		
	١٩٦٠ (٪)	١٩٧١ (٪)	١٩٨١ (٪)
صفر - ١٤	٣٧,١	٤٢,٥	٣٩,٩
١٥ - ٢٤	١٦,٧	١٨,٧	٢١,٩
٢٥ - ٤٤	٢٨,٢	٢٢,٩	٢٤,٢
٤٥ - ٦٤	١٣,٩	١١,٩	١١,٥
٦٥ فأكثر	٤,١	٤,٠	٢,٥
	٥٨,٨	٥٣,٥	٥٧,٦

- S.d.a.u. V.T. (1983), op. cit., p. 307.

المصدر:

ومن تحليل هذه الأرقام يتضح مدى الذبذبة التي تعرض لها التركيب العمري لسكان طنجة بتأثير الهجرات بأنواعها على مجتمع المدينة. كما تشير إلى ارتفاع نسبة صغار السن بصفة عامة خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨١ وارتفاعها بصفة خاصة سنة ١٩٧١ إلى ٤٢,٥٪ من جملة السكان حيث تتقارب النسبة بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٨١ حوالى ٣٧,١٪ للأولى و ٣٩,٩٪ للثانية، والعكس صحيح في فئات العمر من ١٥-٦٤ ... إذ تنخفض انخفاضاً واضحاً سنة ١٩٧١ عن ١٩٦٠ قبلها وسنة ١٩٨١ بعدها حيث كانت ٥٨,٨٪ سنة ١٩٦٠ و ٥٧,٦٪ سنة ١٩٨١، بينما انخفضت إلى ٥٣,٥ سنة ١٩٧١ مما يعكس أثر الهجرة على التركيب العمري وخاصة هجرة اليهود والأجانب التي أدت إلى التناقص الواضح في هذه الفئة العمرية والتي نلاحظها في فئة العمر من ٢٥ إلى ٤٤ سنة و ٤٥-٦٤ سنة بوضوح. ويكمن ذلك في خصائص التركيب العمري لطائفتي الأجانب واليهود الذي تميز بسيادة فئات السن من ٢٠ إلى ٦٠ سنة حيث كانت نسبة تركيز اليهود في هذه الفئات ٥٧٪ والأجانب ٦٠٪^(١). مما انعكس على التركيب العمري لسكان المدينة في هذه الفئات العمرية وكل التركيب العمري على مدى السنوات المذكورة. كما

يساعد على ذلك هجرة العمالة المغربية الطنجة إلى الخارج- كما سبقت الإشارة إلى ذلك- وقد انعكس كل ذلك على جوانب هرم سكان طنجة وسيظل هذا الأثر لسنوات قادمة بالإضافة إلى عوامل الزيادة الطبيعية الكبيرة والهجرة الداخلية المستمرة مما سيؤدي أيضاً إلى استمرار تغير شكل هرم سكان طنجة واتساع القاعدة.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية لسكان طنجة :

١- الحالة التعليمية لسكان طنجة :

يعد التعليم أحد المؤشرات الاجتماعية الهامة، كما يعد أحد المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد صورة المجتمع وموقعه من المجتمعات المتقدمة، فالعلم هو وسيلة الاتصال بالفكر والحضارة حيث لا يعد الأمي ضمن مجتمع المتحضرين، ومن هنا كان اختبار الحالة التعليمية كمؤشر يلقى المزيد من الضوء على صورة مجتمع مدينة طنجة. ويتميز سكان مدينة طنجة بالشباب، وسيادة المهاجرين، وضعف المستوى التعليمي والمهني، حيث كان من أهم نتائج الدراسة المتعلقة بالتركيب العمري والنوعى للسكان سيادة صغار السن من صفر- ١٥ سنة في مجتمع المدينة، إذ وصلت نسبتهم إلى ٤٠٪ من جملة السكان كما بلغت ٥٢٪ من جملة السكان بالنسبة لمن هم أقل من ٢٠ سنة عمراً.

من أهم المؤشرات التعليمية التي تجدر الإشارة إليها، نسبة الأمية، وبالتالي نسبة المتعلمين (Taux d'analphabétisme, Taux de scolarisation) ويوضح الشكل (٦١) والملحق (١٢) نسبة الأمية ونسبة المتعلمين في إقليم طنجة "عمالة طنجة" وذلك بالنسبة للسكان الأكثر من عشر سنوات عمراً، بين الريف والحضر ومن استقراء الجدول نستنتج مايلي:

ترتفع نسبة الأمية على مستوى إقليم (عمالة) طنجة حيث بلغت ٥٣,٥٪ سنة ١٩٨٢م، إلا أنها قد انخفضت عن نسبتها سنة ١٩٧١م والتي سجلت ٦٠,٣٪ من جملة السكان الأكثر من عشر سنوات عمراً وهذا يعنى ارتفاع نسبة المتعلمين من ٣٩,٧٪ سنة ١٩٧١م إلى ٤٦,٥٪ سنة ١٩٨٢م.

وترتفع نسبة الأمية بين الإناث عنها بين الذكور حيث بلغت ٦٩,٩٪ للإناث سنة ١٩٨٢م وللذكور ٣٧,٣٪ في نفس السنة، وإن كانت هذه النسب قد سجلت انخفاضاً عن مثيلاتها سنة ١٩٧١م، إذ كانت نسبة الأمية بين الإناث ٧٦,٧٪ وبين الذكور ٤٣,٢٪، وذلك على مستوى إقليم طنجة، وبذلك تكون نسبة المتعلمين قد ارتفعت بين الذكور والإناث على مستوى الإقليم بين التعدادين وتصل نسبة المتعلمين بين الذكور إلى ٦٢,٧٪ سنة ١٩٨٢م، وإلى ٥٦,٨٪ سنة ١٩٧١م، وبذلك تبلغ ضعف نظيرتها بين الإناث إذ سجلت ٣٠,١٪ سنة ١٩٨٢م بينما كانت ٢٣,٣٪ فقط سنة ١٩٧١م.

على مستوى الحضر في إقليم طنجة وهو ما مثله بلدية طنجة التي تصل نسبة سكانها إلى أكثر من ٨٠٪ من جملة سكان الإقليم، نلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة المتعلمين سنة ١٩٨٢م عنها في سنة ١٩٧١م، إذ ارتفعت من ٤٨,١٪ سنة ١٩٧١م إلى ٥٤,٧٪ وهي نسبة تتقارب مع النسبة على مستوى الإقليم. وبالتالي فقد انخفضت نسبة الأمية من ٥١,٩٪ سنة ١٩٧١م إلى ٤٥,٣٪ سنة ١٩٨٢م. وترتفع نسبة الأمية بين الإناث وإن كانت قد سجلت انخفاضاً عن مثيلاتها سنة ١٩٧١م، فقد كانت بين الإناث ٦٩,٤٪ سنة ١٩٧١م انخفضت إلى ٦١,٩٪ سنة ١٩٨٢م، وبالتالي ارتفعت نسبة المتعلمات من إناث الحضر سنة ١٩٨٢م لتصبح ٣٨,١٪ بعد أن كانت

٦، ٣٠٪ سنة ١٩٧١م.

بينما انخفضت نسبة الأمية بين الذكور في حضر طنجة إلى أدنى مستوياتها في الإقليم لتصل إلى ٦، ٢٨٪، وبذلك تكون قد انخفضت عن مثيلاتها سنة ١٩٧١م والتي كانت ٤، ٣٣٪، معنى ذلك أن نسبة الأمية بين الإناث تقترب من ضعف النسبة بين الذكور. وأن نسبة المتعلمين من الذكور تكاد تصل لضعف مثيلاتها بين الإناث.

تعتبر نسبة الأمية بين سكان الأرياف في طنجة عن سكان الهوامش شبه الحضرية والحضرية الملاصقة للمدار الحضرية في مجمعة طنجة الحضرية، كما تعبر عن الحالة التعليمية بين المهاجرين من الأرياف إلى مجمعة طنجة، خاصة حديثي الهجرة، وتصل نسبة الأمية لأعلى مستوياتها في عمالة طنجة بين الإناث في أرياف طنجة، إذ وصلت إلى ٤، ٩٢٪، وإن كانت قد انخفضت عنها سنة ١٩٧١م، حيث كانت ٧، ٩٦٪ سنة ١٩٧١م وتصل نسبة الأمية بين الذكور في الأرياف إلى معدل كبير أيضاً فقد كانت ٣، ٦٠٪ سنة ١٩٨٢م أي أكثر من ضعف النسبة بين الذكور في الحضر وأقل قليلاً من ضعفها على مستوى الإقليم، وإن كانت قد انخفضت أيضاً عنها سنة ١٩٧١م (١، ٦٦٪). ويتضح مما سبق أن هناك انحداراً عاماً لارتفاع نسبة المتعلمين في إقليم طنجة في الريف والحضر على السواء كما ترتفع الأمية بين الإناث عنها بين الذكور وفي الريف عنها في الحضر، وتعتبر الأحياء الهامشية في طنجة عن مستويات مرتفعة من الأمية وصلت نسبتها في حومة بن ديان على سبيل المثال إلى أكثر من ٦٨٪ بين الذكور وتقترب من ١٠٠٪ بين الإناث وذلك في سنة ١٩٩٢م^(١).

بالنسبة للحالة التعليمية حسب فئات العمر يوضح الشكل رقم (٦١) أيضاً والملحق (١٣) توزيع نسبة الأمية حسب فئات السن والنوع بين الريف والحضر خلال تعدادي ١٩٧١-١٩٨٢م. ومن تحليل الشكل والجدول تظهر أهم خصائص الحالة التعليمية لسكان طنجة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

تُسجل أعلى معدلات الأمية بين إناث أرياف طنجة في كل فئات السن تقريباً وخاصة في الفئات العليا بنسبة ١٠٠٪ يسجل الذكور الحضر أدنى معدلات الأمية وخاصة في فئات السن الصغرى مما يعني زيادة أو ارتفاع نسبة الالتحاق بالدراسة في مدينة طنجة.

وتنخفض الأمية بصفة عامة في فئات العمر الصغرى وترتبط نسبة الأمية المرتفعة بفئات العمر العليا، مما يعتبر مؤشراً لحداثة التعليم نسبياً في طنجة حيث بدأت الجهود المكثفة في هذا المجال بعد الاستقلال. ورغم ذلك هناك بعض الفئات العمرية التي تمثل مظاهر اختلاط نسبي عن السياق العام لتدرج نسبة الأمية، إذ تنخفض بين الإناث في فئات ٤٥-٥٩ عن النسب السابقة والتالية لها. وذلك في الأرياف سنة ١٩٧١ و ١٩٨٢م، وكذلك ترتفع بين الذكور في فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة عن ما قبلها وما بعدها، مما يعني أن اتجاه المنحنى يتميز ببعض الذبذبات التي تعكس هذه الاختلافات في نسب الأمية، والتي تعود إلى ظروف مدينة طنجة المستقبلية للهجرات والمرسلة لها أيضاً، وتنخفض نسبة الأمية في إقليم طنجة عن المتوسط القومى الذي سجل ٦٥٪ سنة ١٩٨٢م، كما تنخفض عن المتوسط القومى لنسبة الأمية بين سكان الأرياف الذي وصل أيضاً إلى ٨٢٪ في المملكة المغربية سنة ١٩٨٢م^(٢).

(١) إحدى نتائج بحث ميداني عن طريق العينة، قام به قسم الجغرافية بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان على الأحياء الهامشية بطنجة سنة ١٩٩٢م.

(٢) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1991), Atlas demographique Maroc, op. cit., p. 221.

وذلك لأن إقليم طنجة إقليماً حضرياً، وقد انخرط سكان أريافه الذين يمثلون قلة سكانية ضمن مجموعة طنجة الحضرية أو مدينة أصيلة بشكل أو بآخر.

أما عن نسبة الالتحاق بالدراسة* فتسجل ارتفاعاً بين سنة ١٩٧١ و١٩٨١م، إذ كانت ١٦ ٪ سنة ١٩٧١م^(١) وصلت إلى ٢٠ ٪ سنة ١٩٨٢ من جملة سكان طنجة موزعة بين الذكور والإناث بنسبة ٦١ ٪ للذكور و٣٩ ٪ للإناث في التعدادين^(٢). وذلك بالنسبة لسكان مجموعة طنجة الحضرية. وهي نسبة منخفضة خاصة مع ارتفاع نسبة صفار السن - أى السكان فى سن التعليم - إلى أكثر من نصف السكان، بينما ترتفع نسبة الالتحاق بالدراسة فى طنجة عن نسبتها فى المتوسط القومى. إذ تصل فى طنجة إلى ٥٠,٩ ٪ بينما المتوسط القومى ٤١,٧ ٪ وذلك بين السكان فى فئات السن من ٥-١٩ سنة ويعبر الجدول رقم (٣٦) وكذلك الشكل رقم (٦٢) عن نسبة الالتحاق بالدراسة حسب فئات السن، والوسط (حضر أو ريف)، والنوع، ومعدل سنوات الدراسة سنة ١٩٧١-١٩٨٢ بإقليم طنجة، حيث يعبر الحضري عن بلدية طنجة بينما يعبر نسب الأرياف عن هوامش طنجة خارج المدار الحضري إلى حد كبير، كما تعبر عن حالة المهاجرين من الأرياف وخاصة الجدد منهم.

جدول رقم (٣٦) نسبة الالتحاق بالدراسة حسب فئات السن والوسط والنوع ومتوسط سنوات الدراسة (١٩٧١-١٩٨٢ إقليم طنجة)

فئات العمر	حضر				ريف	
	ذكور		إناث		ذكور	
	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢
٥ - ٩	٤٠,٤	٦٣,٤	٢٨,٤	٥٥,٧	٢٣,٤	٣٧,٣
١٠ - ١٤	٦٩,٤	٨٦,٩	٦٤,٢	٧١,٠	٣٠,٢	٥٦,١
١٥ - ١٩	٣٦,٤	٥١,٧	٢٠,٠	٣٤,٠	١٧,٠	٢٠,٥
٢٠ - ٢٤	١٠,١	٢١,٢	٣,٨	٩,٦	٨,٣	٦,٢
٢٥ - ٢٩	٢,٤	٣,٤	٠,٧	١,٢	٢,٢	١,٤
متوسط سنوات الدراسة	٧,٩	١١,٣	٤,٩	٨,٦	٤,١	٦,١

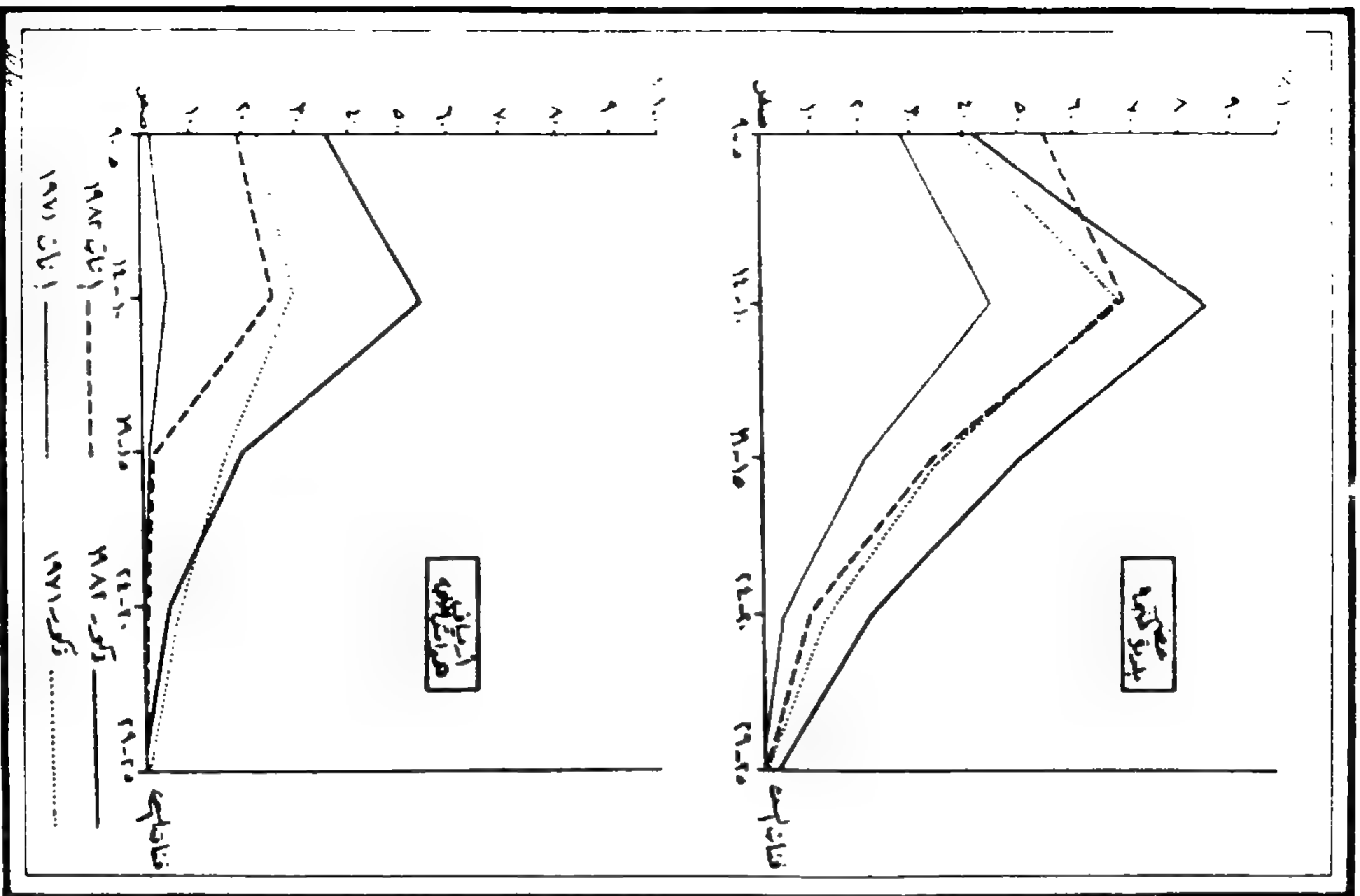
المصدر: - Ministère du plan, Delegation regional du Nord-Ouest, (1989), Aspects socio-demographique de la province de Tanger, op. cit., P. 33.

ومن استقراء الجدول وكذلك الشكل يتضح الاتجاه نحو الارتفاع فى نسبة الالتحاق بالدراسة على مستوى فئات السن من ٥-٢٥ سنة فى الريف والحضر، ذكور وإناث من سنة ١٩٧١-١٩٨٢ مما يؤكد الجهد المبذول فى حقل التعليم، وتسجل فئة العمر من ١٠-١٤ سنة أعلى نسبة التحاق بالدراسة، كما ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ بين سنة ١٩٧١-١٩٨٢، فوصلت إلى ٨٦,٩ ٪ بين ذكور الحضر، وإلى ٧١ ٪ بين الإناث سنة ١٩٨٢، وإلى ٥٦,١ ٪

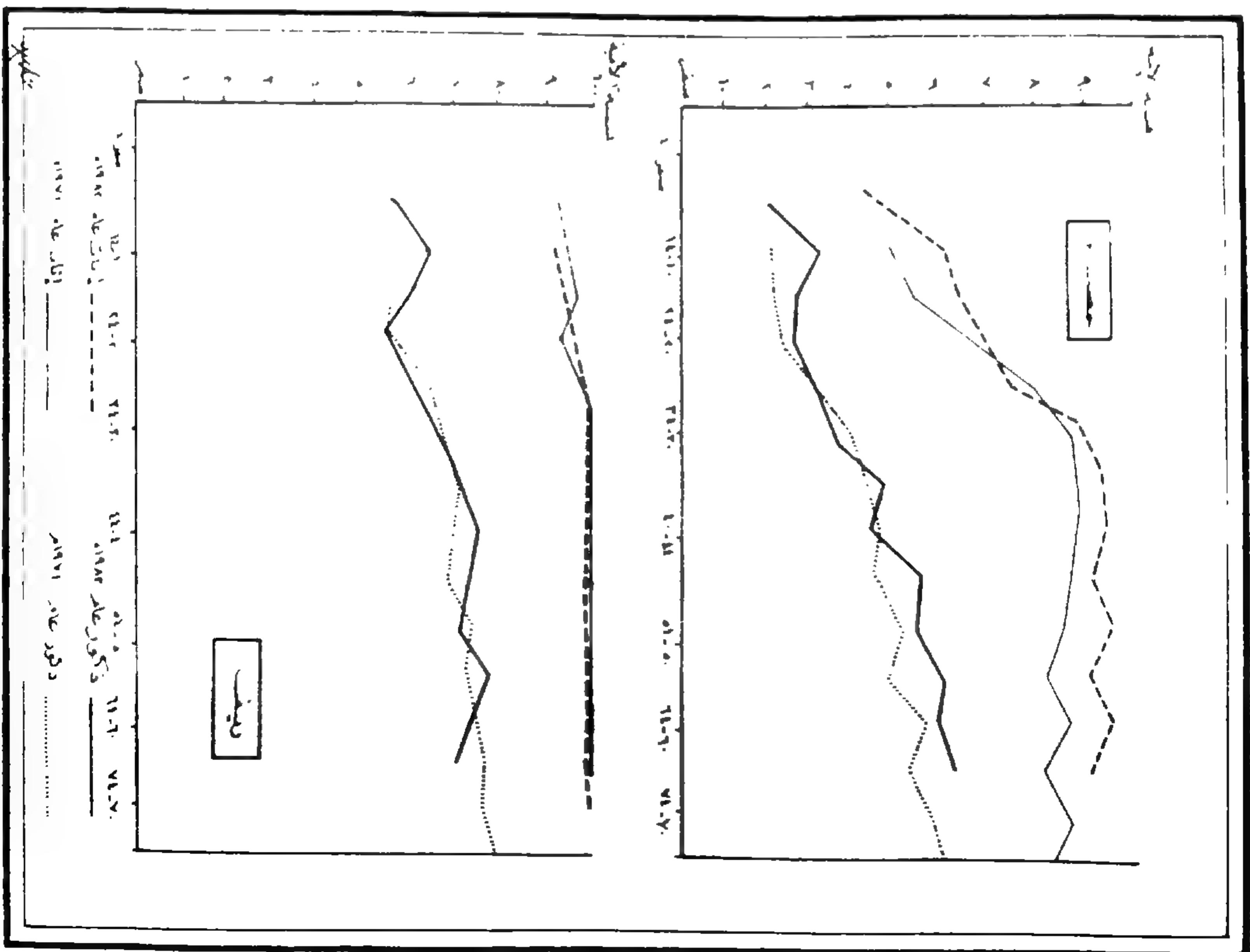
(١) - Recensement (1971).

(٢) - Enquête S.d a.u., (1981), p. 313.

(*) ويطلق عليها فى المغرب والمغرب العربي عامة نسبة التمدريس مترجمة عن المصطلح الفرنسى Taux de scolarisation .



نسبة السكان الذين هم في سن ١٥ سنة وما فوق والذين هم في سن ١٥ سنة وما فوق عام ١٩٧١ و١٩٨١ و١٩٩١



نسبة السكان الذين هم في سن ١٥ سنة وما فوق والذين هم في سن ١٥ سنة وما فوق عام ١٩٧١ و١٩٨١ و١٩٩١

بين الذكور في الريف سنة ١٩٨٢ مرتفعة عن ٣٠.٧٪ سنة ١٩٧١، بينما وصلت بين إناث الأرياف إلى ٢٧٪ سنة ١٩٨٢ مرتفعة عن ٥.٧٪ سنة ١٩٧١ وبصفة عامة تنخفض نسبة الالتحاق بالدراسة تدريجياً بعد ١٤ سنة. يصل أعلى متوسط لسنوات الدراسة في طنجة إلى ١١.٣ سنة بين الذكور في الحضر سنة ١٩٨٢ بينما سجلت الإناث في الأرياف أدنى متوسط لسنوات الدراسة ولو أنه ارتفع من ٠.٦ سنة ١٩٧١ إلى ٢.٤ عام ١٩٨٢. بينما يصل بين الإناث في الحضر سنة ١٩٨٢ إلى ٨.٦ سنة، وبين الذكور في الريف إلى ٦.١ سنة. وهي معدلات منخفضة تعكس الضعف في الحصول على مستويات دراسية مرتفعة من الابتدائي إلى التعليم العالي. بالنسبة للتوزيع الجغرافي لنسبة الالتحاق بالدراسة بمناطق المدينة فيوضع الجدول رقم (٣٧) ذلك.

ومن استقراء الجدول يتضح ارتفاع النسبة في المناطق المتجانسة الممتلئة لوسط المدينة والمدينة الأوربية وفي الضواحي السكنية الراقية ذات نمط القيلات السكني، وكما ترتفع في الأحياء والمناطق التقليدية العريقة مثل المدينة العتيقة، ودرادب، ومصلى. وكذلك بين الأحياء الشعبية الحديثة نسبياً كبنى مكادة (٨٨٪ بين الذكور-٥٥٪ بين الإناث). وفي كسبراطا، والبوغاز ١٠٠٪ و ٨٠٪ حيث السكان من أصل حضري وتقل النسبة في الأحياء التقليدية والشعبية الحديثة كبنى مكادة، الإدريسية، والعزيفات ٧٢٪، وفي الأحياء الهامشية مثل بن ديبان وبنى مكادة القديمة خارج المدار الحضري لتصل إلى ٥٩٪ بين الذكور و ٢٩٪ بين الإناث حيث تزداد نسبة ذوو الأصول الريفية. وبصفة عامة تنخفض النسبة بين الإناث (٦٠٪) على مستوى المدينة عنها بين الذكور (٨٣٪) على مستوى المدينة. وإن كانت قد بلغت ١٠٠٪ بين الإناث في بعض الأحياء الراقية بينما تنخفض النسبة بينهن في الأحياء الهامشية لاستغلالهن في العمل منذ سن مبكرة جداً. وهذا ماسيتضح عند دراسة التركيب الاقتصادي للسكان.

جدول رقم (٣٧) نسبة الالتحاق بالدراسة حسب المناطق المتجانسة والنوع للسكان من ٧ إلى ١٤ سنة

بمجموعة طنجة سنة ١٩٨١ (٪)

رقمها	المنطقة المتجانسة	ذكور٪	إناث٪
١	المدينة العتيقة	٨١	٧٤
٢	حسنونة	١٠٠	٦٠
٣	وسط المدينة	١٠٠	٨٨
٥	درادب	٨٩	٨١
٨	مصلى	٩٢	٨٣
٩	المدينة الحديثة	٨٨	٦٦
١١	بوينة	١٠٠	١٠٠
١٢	سراني	٨٧	٧٨
١٤	سادينا	١٠٠	٨٠
١٦	الجبيل	١٠٠	١٠٠
١٩	كسبراطا	١٠٠	٧٦
٢٠	بوغاز	١٠٠	٧١
٢١	بنى مكادة (صفيح)	٨٨	٥٥
٢٢	بنى مكادة (عزيفات)	٧٢	٣١
٢٣	بلارزا تورور	٨٢	٦٣
٢٦	بن ديبان	٥٩	٢٩
٢٧	متوسط المدينة (٧٢٪)	٨٣ ذكور	٦٠ إناث
	متوسط المدينة (٧٢٪)		

وقد كان توزيع السكان حسب المستوى التعليمي سنة ١٩٨٢ كما يلي من أرقام توصلت إليها كل من مجموعة الشامية ووزارة السكنى ضمن الاستقصاء الخاص بالمسح بالعينة والسابق الإشارة إليه، وذلك بين السكان من ١٥-٦٤ سنة أى الذين يمثلون القوة العاملة وقد تم استخلاص هذه النتائج فى الجدول التالى.

جدول رقم (٣٨) تركيب سكان مجمعة طنجة حسب المستوى التعليمي والمهني بين فئة العمر من ١٥-٦٤ سنة عام ١٩٨١ م (%).

المستوى التعليمي	لم يلتحقوا بدراسة *		المستوى التعليمي "للمتعلمين"				الحالة المهنية
	أمي	كتاب	ابتدائي	ثانوي	فني	عالي	
المهن الحرة - الكرادرة - المديرين	١٨	٢١	٢٨	١٢	٣	١٨	
عمالة مستقلة تقليدية - تجارة	٢٨	٤١	١٥	٦	—	—	
عمالة أجيرة	٤٠	٢٤	٢٨	٨	—	—	
مهنيون متخصصون	٤	٦	١٣	٦٠	١	١٦	
موظفون	٣٠	٢١	٢٦	١٩	١	٣	
مساعداة وخدمات عائلية	٨٠	١٠	١٠	—	—	—	
أخرى	٢٦	٩	٢٣	٦	—	—	
عاطلون	٥٦	٨	٢٨	٧	—	١	
غير النشطين	٥٠	٢٤	١٠	٤	—	٢	
رياء البيوت	٨٦	٢	٨	٤	—	—	
متوسط المدينة (%)	٥٥	١٦	١٦,٥	١٠,٥	٠,٥	١,٥	

- S.d.a.u. V.T.: (1983) op. cit., p. 354.

المصدر مستخلص عن :

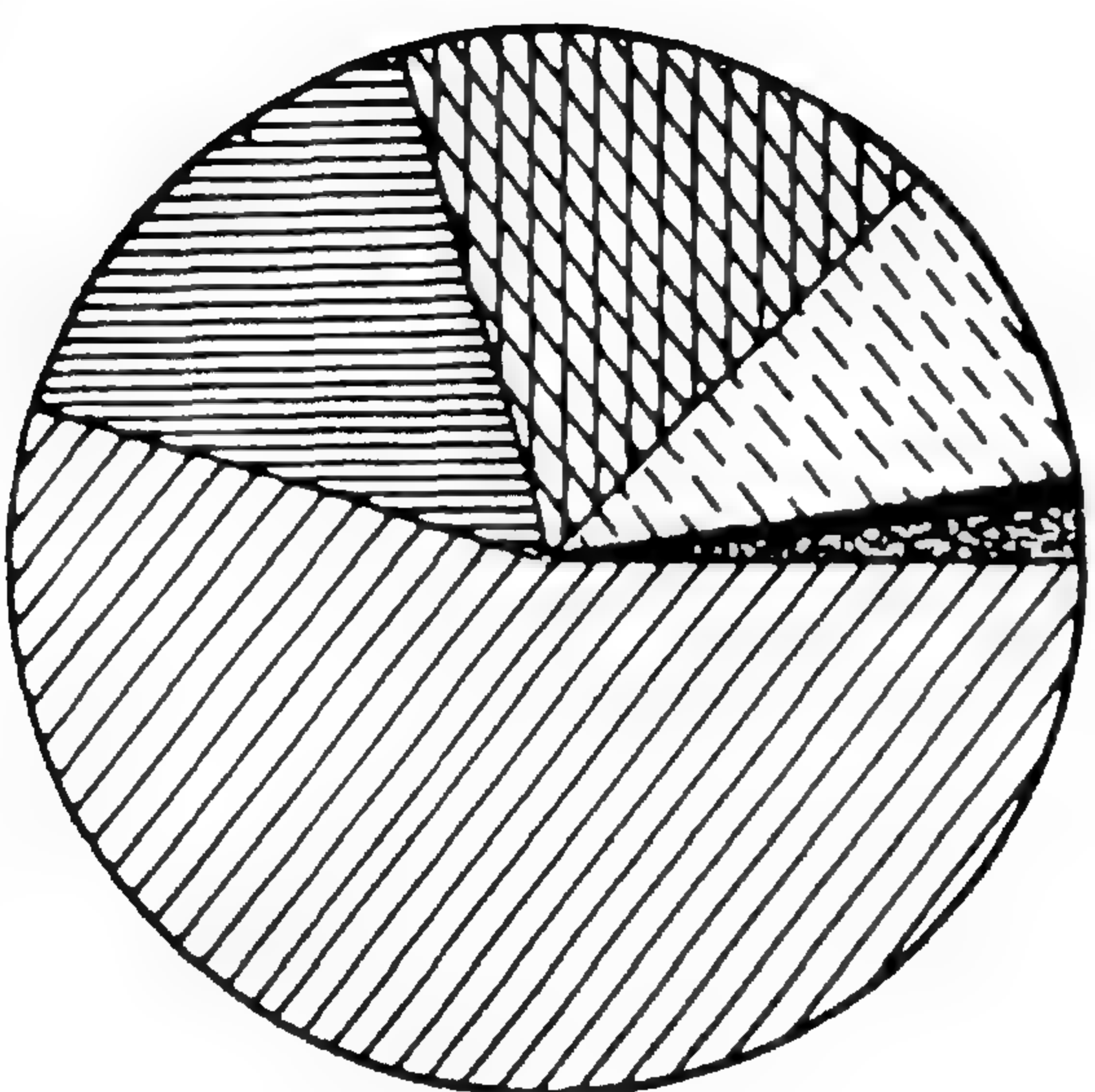
* ويقصد بهم Non scholarisé أى الذين لم يلتحقوا بمدارس نظامية حديثة.

كما يوضح الشكل رقم (٦٣) توزيع السكان حسب المستوى التعليمي فى مجمعة طنجة الحضرية. من الواضح أن نسبة الأمية مرتفعة وتصل إلى ٥٥٪ من جملة السكان فى سن العمل أى من ١٥-٦٤ سنة وذلك سنة ١٩٨١، بينما تصل نسبة من درسوا بعض العلوم القرائية فى الكتاب ١٦٪، معنى ذلك أن ٧١٪ من جملة سكان مجمعة طنجة فى هذه السن لم يلتحقوا بالدراسة على الإطلاق وتتوزع نسبة المتعلمين - أى نسبة ٢٩٪ - بين مستويات التعليم المختلفة بنسب متفاوتة كما يلى:

١٦,٥٪ حاصلين على شهادات تعليم ابتدائي و ١٠,٥٪ حاصلين على شهادات تعليم ثانوي و ٠,٥٪ تعليم فنى، ١,٥٪ تعليم عالي.

وتعكس صورة التركيب التعليمي المهني عدم التوازن الكبير بين أفراد العينة المختارة، كما تعكس ضعف المستوى التعليمي بين قطاع كبير من يعدوا ضمن المتعلمين فى مجمعة طنجة الحضرية، وربما تظهر الصورة أفضل فى تعداد ١٩٩٤ نظراً للمؤشرات الإيجابية التى ظهرت فى تعداد سنة ١٩٨٢ وعينة سنة ١٩٨١ عن سنة ١٩٧١ وكذلك الملاحظات الميدانية.

توزيع السكان حسب المستوى التعليمي



أى
 كاتب
 ابتدائي
 ثانوي
 عالي
 فني

شكل (٦٣) توزيع سكان بحيرة طنجبة في فئات المسن من ١٥-٦٢ حسب المستوى التعليمي عام ١٩٨١م

٢- الحالة الزوجية لسكان طنجة

تعتبر الحالة الزوجية للسكان ذات دلالة ومؤشر ذو أهمية لعدد من الخصائص الاجتماعية، كما تؤثر نسبة المتزوجين وغير المتزوجين تأثيراً كبيراً على نسبة الخصوبة، وبالتالي في نمو السكان، كما أنها تعبر عن جانب هام من الحراك الاجتماعي في مجتمع المدينة الذي يختلف عن مجتمع الأرياف، كما تظهر آثار الهجرة الريفية على مجتمع المدينة فيما يخص العديد من المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية.

وتلخص الجداول رقم (٣٩) و (٤٠) و (٤١) الحالة الزوجية في طنجة، ومن استقراء هذه الجداول والشكل رقم (٦٤) نستنتج مايلي:

- ارتفاع نسبة العزاب سنة ١٩٨٢ إلى ٣٥,٦٪ عن نسبتها سنة ١٩٧١ والتي كانت ٢٩٪ وبالتالي انخفاض نسبة المتزوجين سنة ١٩٨٢ إلى ٥٦,٦٪ بعد أن كانت ٦٠,٥٪ في عام ١٩٧١.
- انخفضت نسبة المطلقين والأرامل سنة ١٩٨٢ عن نسبتها سنة ١٩٧١، أي انخفضت من ٢,٥٪ إلى ١,٩٪ بالنسبة لحالات الطلاق، ومن ٨٪ إلى ٥,٩٪ بالنسبة لحالات الترميل.
- بالنسبة لتوزيع معطيات الحالة الزوجية بين الذكور والإناث سنة ١٩٨٢ فنلاحظ من الجدول رقم (٤٠) مايلي:

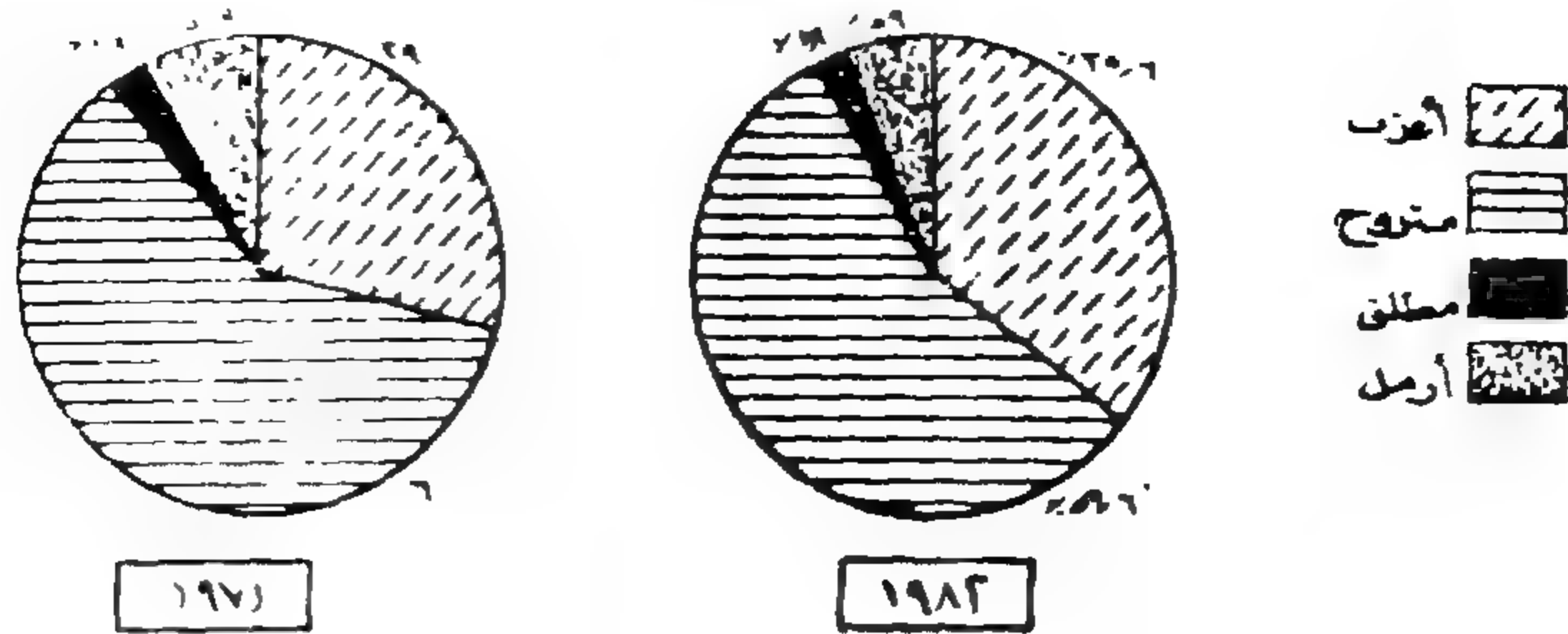
- ارتفاع نسبة الذكور من العزاب إلى ٤٤,١٪، عن النسبة بين الإناث وهي ٢٩,٦٪.
- يلاحظ في حالات الطلاق عكس الحالة السابقة إذ ترتفع بين الإناث إلى ٣٪، بينما تنخفض الذكور إلى ٠,٩٪، وكذلك الوضع بالنسبة لحالات الترميل التي ترتفع بين الإناث إلى ١١,٢٪، وتصل بين الذكور إلى ٠,٩٪ ويتضح الفرق الكبير في هذه الحالة بالذات ويرجع لما يتعرض له الذكور من حوادث عمل وخلاقه وانخفاض أمد الحياة بين الذكور عن الإناث بصفة عامة. ويوضح الجدول رقم (٤١) التغيير في سن الزواج الأول للإناث والذكور من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٢، ومن تحليل الجدول تتضح المؤشرات التالية:
- يرتفع سن الزواج بين الذكور عن الإناث بصفة عامة، كما تتقارب الأعمار الخاصة بذلك على مستوى إقليم طنجة (حضر)، والمملكة المغربية (حضر).

- سجلت كل الأعمار الخاصة بالزواج الأول ارتفاعاً من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٨٢ بين الإناث والذكور على السواء في طنجة والمغرب.

- سجل ارتفاع سن الزواج الأول للإناث معدلات أكبر من ارتفاع هذا السن بالنسبة للذكور، إذ ارتفع بين الإناث من ١٧,٨ سنة في ١٩٦٠ إلى ٢٣,٠٥ سنة في ١٩٨٢، بينما ارتفع بين الذكور من ٢٦,٤ سنة في ١٩٦٠ إلى ٢٨,٩ سنة في ١٩٨٢.

وبصفة عامة تنخفض نسبة العزاب وكذلك حالات الطلاق والترميل في الأرياف عنها في الحضر. بينما ترتفع نسبة المتزوجين في الأرياف عنها في الحضر وتعبر بلدية طنجة عن الحضر بينما تعد هوامش طنجة ضمن الأرياف إحصائياً، كما تأثرت بالسلوك الريفي في ذلك نظراً لارتفاع أرياف الأسر من أصل ريفي.

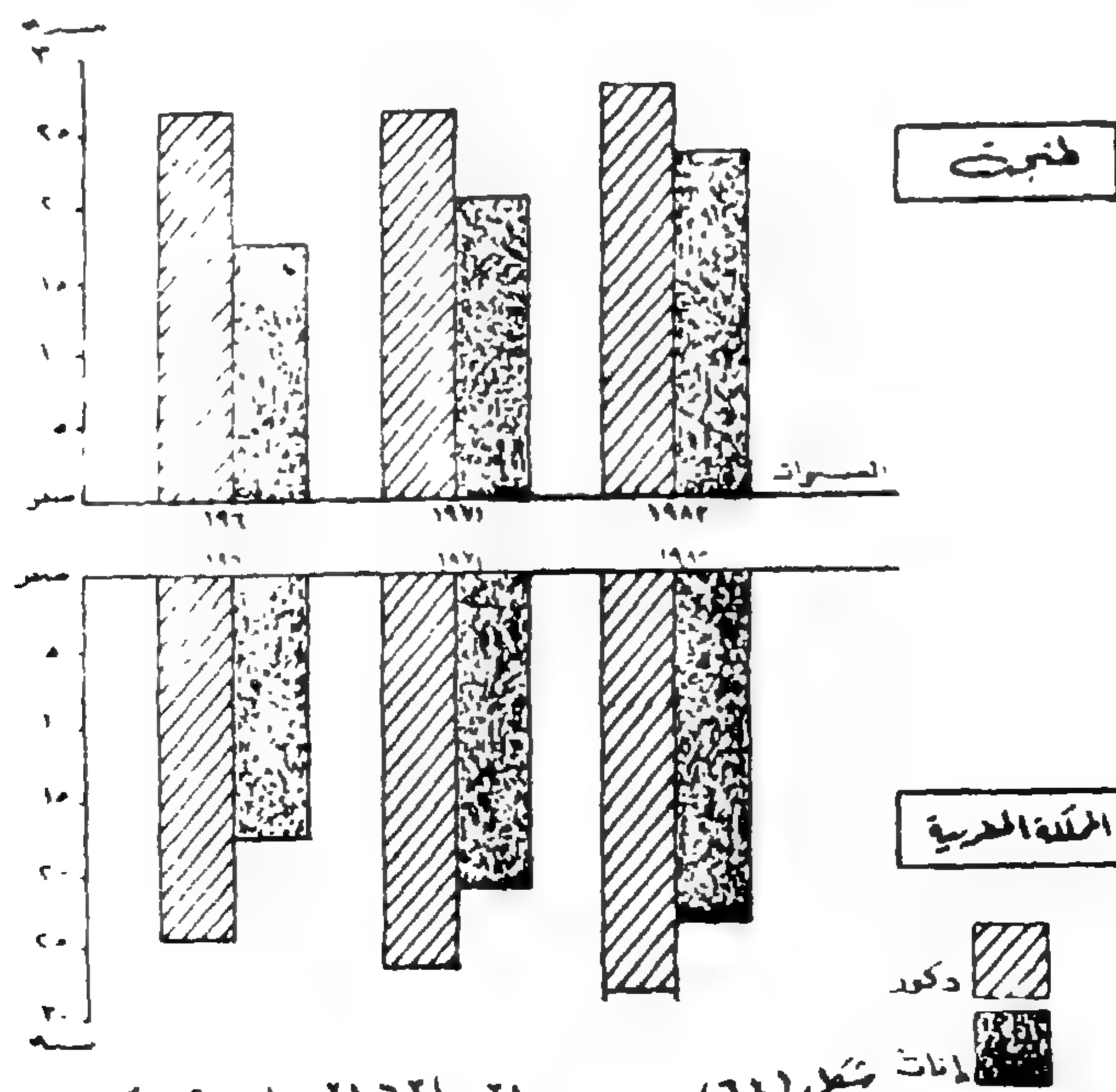
١- توزيع سكان طنجة حسب الحالة الزوجية عام ١٩٧١ و ١٩٨٢ م



ب- التوزيع النسبي لسكان طنجة حسب الحالة الزوجية والنوع عام ١٩٨٢ م



ج- سن الزواج الأول في طنجة والمغرب حسب النوع عام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٢ م



الحالة الزوجية لسكان طنجة

شكل (٦٤)

جدول رقم (٣٩) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة الزوجية في مدينة طنجة ١٩٧١ - ١٩٨٢ م (%)

الحالة الزوجية	١٩٧١	١٩٨٢
١- أعزب Celibataire	٢٩,٠	٣٥,٦
٢- متزوج Maries	٦٠,٥	٥٦,٦
٣- مطلق Divorces	٢,٥	١,٩
٤- أرمل Veuufs	٨,٠	٥,٩

المصدر: الجدول مجمع من : - Ministère du plan, Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1989), Demographie Regionale, Aspects Socio-Demographiques de la province de Tanger, Tanger, pp. 14-16.

جدول رقم (٤٠) التوزيع النسبي للحالة الزوجية بين سكان الحضر في عمالة طنجة سنة ١٩٨٢ م (%)

الحالة الزوجية	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
حضر طنجة	٤٤,١	٢٩,٦	٥٣,٩	٥٥,٨	٠,٩	٣,٠	٠,٩	١١,٢

المصدر : - Ministère du plan, Delegation Regionale du Nord. Ouest; (1991), Annuaire statistiques regional du Nord Ouest Tanger, p. 9.

جدول رقم (٤١) تغير سن الزواج الأول للإناث والذكور ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨٢ م (%)

	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨٢	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
طنجة	١٧,٨١	٢٦,٤	٢٠,٦٢	٢٦,٦٥	٢٣,١٥	٢٨,١٩
المغرب	١٧,١٧	٢٤,٤	٢٠,٨٥	٢٦,٥٠	٢١,٧٨	٢٨,٥٠

المصدر: الجدول مجمع من : - C.E.R.E.D.; (1988), situation Demographique Regionale Au Maroc Analyses comparatives, Rabat, pp. 146, 147-150.

- C.E.R.E.D., (1991), Atlas Demographique Nord. pp. 313-214, 2-15.

٣- التركيب الإثنوجرافي لسكان طنجة :

يتميز أغلب سكان مدن العالم بعدم التجانس لأن القسم الأكبر منهم مهاجرون ولدوا خارج المدينة وتمثل طنجة أحد النماذج الهامة والفريدة بين المدن وخاصة مدن العالم القديم فيما يخص تركيبها الإثنوجرافي. إذ تعرضت المدينة لأكثر من تغير هام في تركيبها العرقي، والثقافي، والحضاري خلال تاريخها العريق الذي ظهرت وقائمه وحقائقه ضمن أجزاء البحث السابقة، فقد تعرضت المنطقة لتبدل سكانها غير مرة على مر العصور التاريخية القديمة والوسيلة والحديثة. وكان من أهم خصائص المدينة تميزها بالتنوع العرقي، والثقافي، والحضاري وعظم حجم ونسبة الجاليات الأجنبية بها ويرجع ذلك إلى وضعها كعاصمة دبلوماسية للمغرب، ثم اتضحت هذه الخاصية وتبلورت أثناء فترة نظام الإدارة الدولية الذي عايشته المدينة منذ بداية القرن العشرين وحتى الاستقلال سنة ١٩٥٦ م، ثم كان لتحرير طنجة من هذا النظام الدولي أثر كبير أيضاً في تغيير التركيب الإثنوجرافي والعرقي للمدينة مع بداية استعادتها للهوية المغربية بأعراقها التقليدية. وكما شهد القرن العشرين تزايداً في نسبة وعدد الأجانب واليهود في

مدينة ومنطقة طنجة الدولية، شهد أيضاً تناقص أعدادهم وهجراتهم الجماعية والفجائية من المدينة ومنطقتها، وقد استعرضنا في موقع سابق من البحث تطور أعداد ونسبة الأجانب في إقليم ومدينة طنجة قبل الاستقلال وبعده. وتمثل سنة ١٩٦٠م الفترة الانتقالية بين تغييرين هاميين في إثنوجرافية طنجة حيث شهدت تناقصاً سريعاً في عدد ونسبة الأجانب واليهود، في مقابل ارتفاع سريع في عدد ونسبة المغاربة من المسلمين. وقد قُدرت نسبة الأجانب سنة ١٩٥٥م بأكثر من ٣٠٪ من جملة السكان، تناقصت سنة ١٩٦٠م إلى ٢١٪، ثم تدهورت سنة ١٩٧١م وأصبحت ٤,٩٥٪. وكانت في آخر تعداد ١,٣٥٪ من جملة سكان مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨٢م كما اتضح سابقاً.

أما اليهود فقد تناقص عددهم من ١٢.٠٠٠ ساكن سنة ١٩٥٥ إلى ١٧٠٠ ساكن سنة ١٩٧١ ولم يذكر عددهم في طنجة سنة ١٩٨٢ أو بعدها (فيما صادفت الباحثة من مصادر). وبذلك تناقصت نسبة اليهود من ٦,٥٪ سنة ١٩٥٥ إلى ٣,٨٪ سنة ١٩٦٠، وتدهورت إلى ٠,٨٨٪ سنة ١٩٧١ كما سبقت الإشارة أيضاً، ويوضح الجدول رقم (٤٢) أهم عناصر ومكونات سكان طنجة سنة ١٩٦٠ ومن استقراء الجدول يتضح مايلي:

ينقسم سكان طنجة سنة ١٩٦٠ بين مجموعتين أساسيتين هم المغاربة (٧٩٪)، وغير المغاربة (٢١٪). وينقسم المغاربة بين ديانتين المسلمين وهم الأغلبية ويمثلون ٧٥,٢٪ من جملة السكان ثم اليهود ويمثلون ٣,٨٪ فقط من حجم سكان إقليم طنجة، يتركز معظمهم في مدينة طنجة، كما ترجع أصولهم العرقية إلى أصول عديدة إسبانية ومغربية أساساً بالإضافة إلى عدة أصول أخرى.

أما المجموعة الثانية فيقصد بها غير المغاربة وكانت تتوزع بين أكثر من ثلاثين جنسية إن لم يكن معظم جنسيات العالم، التي تنتمي إلى عناصر وأصول عرقية عديدة. وتمثل الجالية الإسبانية أكبر الجاليات الأجنبية والمجموعات الأثنية عدداً حبة وتغلباً في مجتمع مدينة طنجة، إذ وصلت نسبتهم إلى ١٦,٢٢٪ من جملة السكان أو ما يوازي حوالي ٧٧,١٪ من جملة الأجانب سنة ١٩٦٠.

يلي الفرنسيون الإسبان من حيث الحجم والنسبة مع فارق كبيرة إذ تصل نسبتهم إلى ١,٨٪ فقط من جملة السكان، أو ما يوازي ٨,٩٪ من جملة الأجانب يأتي الإيطاليون، فالجزائريون ثم البرتغاليون بعد الإسبانين والفرنسيون لكن بنسب ضئيلة. معنى ذلك أن الجنسيات الأوربية المثلة لجنسيات وأعراق حوض البحر المتوسط تمثل أهم الجنسيات التي كانت تستوطن بالمدينة. ويمثل الجزائريون نسبة ٠,٤٪ من سكان المدينة ويلي ذلك الأمريكيون ثم جنسيات أخرى عديدة.

ومن الملاحظات الهامة التي تميز الأجانب في طنجة عدا الجزائريين ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور. وربما يرجع السبب في هذه الظاهرة إلى أن الفترة التي تعبر عن هذه الأرقام هي الفترة التي شهدت هجرة الأجانب واليهود الكبيرة حيث رحل رجال الأعمال بأموالهم وكذلك اليهود والعديد من الأسر الثرية وظل في طنجة العديد من الأراذل من الأثرياء. الفقراء المستوطنات بطنجة أثناء فترة الحماية الدولية، مما رفع نسبة الإناث عن الذكور حيث نلاحظ أن نسبة الفرنسيات ٥٦٪ بينما الفرنسيون ٤٤٪، وكذلك النسبة بين الإسبانيات ٥٤,٨٪ والذكور ٤٥,٢٪. وقد تغيرت هذه الصورة في تركيب المدينة من حيث الجنسيات والطوائف المقيمة بها، ويمثل السوريون واللبنانيون حالياً جاليتين ذات وزن اقتصادي مؤثر في المدينة، ويشاركون في التنمية الاقتصادية باستثمار أموالهم في مشروعات

عديدة بطنجة أهمها الصناعة، ولهم حتى مُميز بثقيلاته الأنيقة يعرف بحى السوريين، وكذلك مسجد يعرف بجامع السوريين* . كما بدأت المدينة فى اجتذاب الأجانب مرة أخرى.

والواقع أن وجود الأجانب لفترات زمنية طويلة فى طنجة فى ظل موقعها وموقعها الاستراتيجى، وفى ظل نظام الإدارة الدولية وفى ظل كونها مقر القنصليات والسفارات الدبلوماسية كعاصمة دبلوماسية قبل ذلك كان له الأثر الكبير فى تميزها بخليط إثنوجرافى واضح أعطى للمكان طابعه المتميز بتعدد الثقافات والحضارات وآثارها المادية، كما أعطى للمدينة جاذبيتها الخاصة. فقد عاشت الجاليات العديدة فى أماكن خاصة بكل جالية، فكانت بمثابة مدن داخل المدينة وحضارات داخل الحضارة القومية، حيث هناك ارتباط واضح بين المكان، وطبيعة المركز الحضري وشكله، وعمر مساكنه، وبين الطبقات الاجتماعية^(١) والطوائف والمجموعات العرقية أو الجنسية المختلفة التى عاشت بها. وقد ترك هذا الخليط الثقافى-الحضارى-العرقى أثر كبير على التركيب العمرانى والداخلى والهندسى لطنجة، كما ترك أثره على التركيب الاجتماعى والثقافى لسكان طنجة، فقد دخلت إلى اللهجة الطنجية مفردات عديدة تعود إلى لغات عديدة ولهجات عديدة أيضاً أهمها من اللغات الأجنبية الإسبانية بالإضافة للعربية والبربرية والفرنسية، لذلك تختلف اللهجة الطنجية عن اللهجات أو اللكنات المغربية الأخرى** . كما ينعكس هذا الخليط الثقافى والحضارى على الشوارع التى تتميز بحملها لثلاث أسماء أو أكثر تنتمى لثلاث لغات هى الإسبانية، والفرنسية والعربية، خاصة فى المناطق العريقة من المدينة، وتنطبق نفس الملاحظة على أسماء الأحياء. وإن كانت اللغة العربية بأعلامها قد بدأت فى الاتجاه نحو السيادة حالياً فيما يخص أسماء شوارع وأحياء المدينة. وتعتبر مدينة طنجة العتيقة والأوربية على السواء متحفاً إثنولوجياً حقيقياً ستضع ملامحه عند دراسة التركيب الداخلى للمدينة.

جدول رقم (٤٢) توزيع سكان إقليم طنجة حسب الجنسية والنوع سنة ١٩٦٠

الجنسية	جولة السكان		النوع ونسبته	
	العدد	النسبة %	ذكور (عدد)	نسبة %
١- مغربية	١٢٩٧٢٤	٧٩,٠٠	٦٢,٥٧	٥٠,٢٥
مسلمون	١٢٣٤٧٨	٧٥,٢٠	٢٩٢٥	٤٦,٨٢
يهود	٦٢٤٦	٠,٣,٨٠		
٢- غير مغربية	٣٤٥٠٨	٢١,٠٠		
إسبانية	٢٦٦٤٦	١٦,٢٢	١٢,٣٤	٤٥,١٦
فرنسية	٣,٧٢	١,٨٠	١٣٥٥	٤٤,٠٠
إيطالية	١,٩٩	٠,٧٠	٥٤٦	٤٩,٧
جزائرية	٦٥٠	٠,٤٠	٣٦٣	٥٥,٨
برتغالية	٥٥٥	٠,٣٤	٢٧٤	٤٩,٤
أمريكية	٢٣٤	٠,١٤	١١٥	٤٩,١
جنسيات أخرى	٢٢٤٨	١,٤٠	١١٣٧	٥٠,٦
إجمالي السكان	١٦٤٢٣٢	١٠٠	٨٠٨٠٦	٤٩,٢
			٨٣٤٢٦	٥٠,٨٠

المصدر: الأرقام المطلقة مستنبطة ومرتبطة ومحسوب نسبتها عن : Delegation Generale a la promotion nationale au plan, service central des statistiques Resultats du Recensement de 1960, volume I, Rabat, p. 13.

(١) غلاب، محمد السيد، والجوهري، يسري عبد الرزاق، (١٩٧٢)، جغرافية الحضر، مرجع سابق، ص ١٦٧.

* ملاحظة ميدانية.

** ملاحظة ميدانية.

ويسود المغاربة حالياً التركيب الإثنوجرافي لمدينة وإقليم طنجة، وبالتالي ينتمى هؤلاء المغاربة الطنجاويون إلى عناصر أو مكونات الشعب المغربي وأهمها البربر وتتركز أهم مجموعاتهم في الجبال أي في جبال الريف ويطلق على سكانه من قبائل البربر الريفيون (Rifain) وفي جبال أطلس الوسطى وأطلس العظمى حيث الأمازيغ وقبائل البربر. الأخرى أما العنصر الثاني فهو العرب "العروبية" ويستقرون عادة في السهول الساحلية ويطلق على عرب طنجة تعبير "الفحص". ويمثل الدروز ثالث عناصر تركيب السكان ويتركزون في وادي درا (Draa). بينما يمثل الصحراويون رابع عناصر سكان المغرب ويتركزون في الصحراء المغربية (لم تتضمن رسمياً للمغرب لكن توجد بكل الإحصاءات والحرائط على أنها جزء من المغرب).

وينتمى سكان طنجة ذوى الأصول القروية* إلى البربر والعرب، وخاصة القبائل المميزة لشمال المغرب، بالإضافة إلى نسبة صغيرة تنتمى للقبائل المنتشرة في المغرب جنوب وحدة جبال الريف ويوضح الجدول التالي الأصول الجغرافية لسكان طنجة المغربية وخاصة ذوى الأصول القروية*.

الأصول الإثنوجرافية الجغرافية لسكان طنجة

مناطق الأصول	%	الأساس الإثنوجرافي والموقع الجغرافي
الجبال	٥٣	بربر شبه جزيرة طنجة في طنجة وتطوان .
غمار	٦	بربر بين الجبال والريف .
الريف	٢٥	بربر امتداد جبال الريف شرقاً صوب الجزائر .
الفحص	٩	قبائل عربية محيطة بطنجة . فحص طنجة
عروبية	٧	قبائل عربية غرب الجبال جنوب الفحص في سهل الهبط وسهل الغرب .

- Tamsamani, K.M.; (1983), op. cit., p. 98

المصدر:

ويوضح الجدول السابق أن ٥٣٪ من ذوى الأصول القروية ينتمون إلى "الجبال" أي القبائل البربرية المنتشرة في شبه جزيرة طنجة وأهمها الأنجرة وودراس وبنى مصور وغيرها. يليهم بربر "الريف" ٢٥٪ حيث بنى قسمان، بنى أورباغل، بنى بوفراح ... الخ، بينما ينتمى ٩٪ إلى "فحص" طنجة أي قبائل عرب الفحص و ٩٪ من العروبية أي من قبائل سهل الهبط والغرب وأحد الغربية ... الخ وهم عرب أيضاً، وينتمى ٦٪ إلى قبائل غمار بين الجبال والريف. وترتفع نسبة ذوى الأصول القروية (الريفية) في هوامش المدينة وبالتالي ينتمى سكان المناطق الوسطى والعريقة من طنجة لأصول حضرية متباينة منها بالطبع الأصول الطنجية. وما زالت القبلية والانتماء القبلي ظاهرة واضحة حتى بين سكان المدن في المغرب.

(*) تمييزاً لها عن تعبير ريفية التي ربما تختلط بتعبير قبائل ريفية أو الريفيون من البربر أو سكان جبال الريف.

ثالثاً الخصائص الاقتصادية لسكان مجمعة طنجة الحضرية

يعد التركيب الاقتصادي للسكان على قدر كبير من الأهمية، حيث تمثل قوة العمل وممارسه من أنشطة اقتصادية نتاجاً ومحصلة لظروف البيئة الحضرية وخصائصها ^(١) من ناحية، وعاملاً رئيسياً ضمن عوامل نمو المدينة وتطور رقعتها من ناحية أخرى، كما تكمن أهمية دراسة التركيب الاقتصادي لسكان المدينة في تحديد وظائف المدينة، كما تعطى مؤشرات هامة تأخذ في الاعتبار عند إعداد الدراسات الخاصة بالتخطيط لمستقبل المدينة، وحجم العمالة بها، وما يترتب على ذلك من إعداد برامج للتعليم والتدريب، والتنمية البشرية وغيرها ^(٢). يضاف إلى ماسبق أهميته في إبراز دور المدينة في إقليمها أو في الدولة أو فيما وراء حدود الدولة أي دورها المحلي والإقليمي والقومي وربما الدولي.

وقد جذبت دراسة التركيب الاقتصادي للمدن اهتمام الكثير من الجغرافيين، والاقتصاديين، وغيرهم من المهتمين بالتخطيط منذ الثلاثينات من القرن العشرين، ومنها ما انصب على الدراسات المركزة حول العلاقة بين الحرف الرئيسية (Basic)، والحرف غير الرئيسية (Non basic) وهو ما يسمى بالأساس الاقتصادي للمدن ^(٣)، وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث العملية والنظرية منذ سنة ١٩٣٠ لدراسة هذا المفهوم ومعرفة نواقصه وتعديله، وتثبيت أسسه، ورفعته إلى مستوى النظرية العلمية، وإذا رجعنا إلى تاريخ مفهوم الأساس الاقتصادي للمدن سنجد أن الفضل في وضع أسسه الأولى يرجع إلى ابن خلدون حيث بين ذلك في مقدمته المشهورة. أما في العصر الحديث فقد ظهر هذا المفهوم واضحاً في كتابات بعض الباحثين منهم فرردريك المستد (F. Olmstead) وأرازسو (A. Arousseau) أما هومر هويت (H. Hoyt) وهو أحد الاقتصاديين ومخططي المدن المعروفين في الولايات المتحدة، فقد ساهم إلى حد بعيد في تطوير المفهوم، وذلك بإيجاز وعرض الطرق العلمية لتحليل النشاطات الاقتصادية للمدينة بطرق إحصائية ^(٤)، ويتلخص هذا المفهوم في تقسيم النشاطات الحضرية إلى قطاعين، أنشطة تجلب دخلاً للمدينة من خارج حدودها، وهي الأنشطة الأساسية (basic) وتسمى أحياناً أنشطة مُكونة، ثم أنشطة لا تجلب دخلاً لأنها تخدم سكان المدينة ذاتها وهي الأنشطة غير الأساسية (Non-basic) وقد سميت بالأنشطة الخادمة ^(٥).

وتعتمد دراسة التركيب الاقتصادي للمدينة وسكانها على التعدادات السكانية، حيث يتم مسح بيانات الحالة الاقتصادية للسكان عند سن معينة ويختلف هذا السن بين دولة وأخرى. وعادة ما يتم دخول المرء قوة العمل من سن ١٥ سنة فأكثر، وقد تقل البداية عن ذلك العمر وخاصة في الدول النامية، ويتحدد حجم ونمو قوة العمل بحجم ونمو

(١) أبو عبانة، فتحي محمد، (١٩٧٨)، مرجع سابق ص ٥٩.

(٢) Alexander, J.w.; (1965), "The Basic & Non basic concept of urban economic functions" in mayer, H. & Kohn, C.F.; (eds), Readings urban Geography, the univ. of Chicago press, Chicago, pp. 87-88.).

(٣) خاطر، سليمان عبد الستار، (١٩٧٠)، مرجع سابق ص ١٦٦.

(٤) حسين، عبد الرزاق عباس، (١٩٧٧)، مرجع سابق ص ص ٢٨٠-٢٨١.

(٥) Ralph, W.P.; (ed.); (1960), The Techniques of urban Economic analysis Chanded-Davis publishing co., west trinton, N.J.

(٥) اسماعيل، أحمد علي، (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ١٧٠.

السكان وكذلك بمستويات والمجاهات معدلات النشاط الحام الذى يتأثر بدوره بالتركيب العمرى والنوعى للسكان، لذلك يحتاج هذا الموضوع إلى بيانات تفصيلية مضبوطة، وهذا ما لا يتوافر عن مجمعة طنجة الحضرية بوضعها السابق شرحه، وتقف نفس العقبات السابقة أمام هذا الجانب أيضاً من الدراسة* .

وسيتناول هذا المبحث التركيب الاقتصادى للمدينة من خلال تحديد حجم قوة العمل فى طنجة، ومعدل النشاط حسب فئات العمر والنوع وتحديد معدلات البطالة ثم توزيع قوة العمل حسب نوع المسكن ثم يتبع ذلك محاولة لتحليل التركيب المهنى لسكان طنجة وعلاقته بنمط المسكن أيضاً، ثم نصل بعد ذلك إلى تحليل التركيب الاقتصادى للسكان حسب قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة، لنصل منه إلى التوزيع الجغرافى للأنشطة الاقتصادية حسب أنماط المسكن، متتبعين رحلة العمل اليومية لسكان المدينة ... ونخلص من كل ذلك إلى تحديد الشخصية الاقتصادية للمدينة وإبراز وظائفها الأساسية.

(١) تقدير حجم قوة العمل فى طنجة وتوزيعها:

يقصد بقوة العمل السكان ذوى النشاط الاقتصادى أى السكان فى سن العمل^(١)، "وطبقاً للمعايير الموصى بها دولياً تضم قوة العمل كل الأشخاص من كلا النوعين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية من سن ١٥ فأكثر، وتضم العاملين بالفعل والعاطلين، بينما يقصد بالأشخاص خارج قوة العمل، السكان غير النشطين اقتصادياً، وتضم ربات البيوت، والطلبة، والمعزة والمتقاعدين، والأشخاص الآخرين الذين ليس لهم أى نشاط"^(٢) ويمكن تحديد قوة العمل فى مجمعة طنجة من خلال تعدادى ١٩٧١، ١٩٨٢ والاستقصاء الخاص بمجموعة الثمانية مع وزارة السكن من خلال (s.d.a.u.)، سنة ١٩٨١ حيث يتعامل مع المدينة كلها داخل وخارج المدار الحضرى مع ملاحظة أن تحديد قوة العمل فى طنجة بسن ١٥ سنة فأكثر، لايعنى أنه ليس هناك نسبة من العاملين بالفعل فى أعمار تقل عن ١٥ سنة، إذ أثبتت الدراسة أن نسبة مهمة من العاملين تقع ضمن فئات عمرية أقل من ١٥ سنة.

أ- معدل النشاط الاقتصادى الحام

يوضح الجدول رقم (٤٣) حجم قوة العمل فى مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٧١-١٩٨١، ومن استقراء الجدول نتبين أن حجم القوة العاملة قد تطور من ٥٤١٦٩ ساكن نشط من جملة ١٩٣٠٠٠ ساكن سنة ١٩٧١ إلى ١٢٤٢٥٠ ساكن نشط من جملة ٣٥٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨١، وبالتالي كان معدل النشاط الحام يمثل ٢٨٪ سنة ١٩٧١ تطور إلى ٣٥٪ سنة ١٩٨١، معنى ذلك أيضاً تناقص نسبة غير النشطين من ٧٢٪ إلى ٦٥٪، وقد تزايد حجم قوة العمل بمعدل نمو سنوى قدره ١٢.٩٪ سنوياً خلال الفترة المذكورة، أى بمعدل يفوق معدل النمو السكانى

(١) الأمانة العامة للأمم المتحدة، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية، فرج السكان (١٩٥٨)، طرق تحليل بيانات التعداد عن الأنشطة الاقتصادية للسكان، ترجمة عبد الفتاح ناصف، المركز الديموجرافى لشمال إفريقيا، القاهرة، ص ٧-١٠.

ملحوظة: (الترجمة بدون تاريخ، والأصل الإنجليزى سنة ١٩٥٨).

(*) من الجدير بالذكر أن غرفة التجارة والصناعة بطنجة قد رفضت منحى أي بيانات تتعلق بهذه الجوانب، ونفس الوضع تكرر من وزارة التجارة والصناعة بالرباط، وكذلك الندوبية الجهوية لوزارة التجارة والصناعة بطنجة، وذلك أثناء الدراسة الميدانية فى المغرب فى سنة ١٩٩٢.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها بنية السكان الشابة لارتفاع نسبة صغار السن وبالتالي السكان في سن العمل خاصة في شرائحه الأولى، والتي ترجع بدورها إلى كون طنجة قطب جذب للمهاجرين الذين يتصفون بالشباب بصفة عامة والذين يعد البحث عن العمل بالنسبة لهم أحد أهم أسباب نزوحهم من مناطقهم وهجرتهم إلى مدينة طنجة، وغيرها من المدن المغربية الكبرى^(١). ويوضح الشطر الثاني من الجدول (ب) توزيع قوة العمل بين المشتغلين والعاطلين، كما يوضح نسبة الطلبة إلى غير النشطين اقتصادياً سنة ١٩٧١ و ١٩٨١ ومن استقراء الجدول يتضح:

- ارتفاع نسبة المشتغلين من ٢٤٪ إلى ٢٦,٥٪ وارتفاع نسبة العاطلين الخام من ٤٪ إلى ٨,٥٪.

- ارتفاع نسبة الطلبة من ١٦٪ من جملة السكان سنة ١٩٧١ إلى ٢٠٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١.

وبالتالي يمثل العاطلون حوالي ١٢,٣٪ من جملة قوة العمل سنة ١٩٧١، وهي نسبة كبيرة ورغم ذلك

تزايدت إلى ٢٤,٣٪ من جملة المشتغلين سنة ١٩٨١، وذلك ما يوضحه القسم الثالث من الجدول (ج)

جدول رقم (٤٣)

(أ) حجم ونسبة قوة العمل في مجمعة طنجة سنة ١٩٧١-١٩٨١ (٪)

السنة	جملة السكان	النشيطون اقتصادياً		غير النشطين اقتصادياً	
		عدد	نسبتهم (٪)	عدد	نسبتهم (٪)
١٩٧١	١٩٣٤٦٠	٥٤١٦٩	٢٨	١٣٩٢٩١	٧٢
١٩٨١	٣٥٥٠٠٠	١٢٤٢٥٠	٣٥	٢٣٠٧٥٠	٦٥

(ب) التوزيع النسبي لسكان مجمعة طنجة حسب النشاط الاقتصادي سنة ١٩٧١-١٩٨١ (٪)

السنة	النشيطون اقتصادياً (قوة العمل)			غير النشطين اقتصادياً (خارج قوة العمل)		
	قوة العمل	مشتغلون	عاطلون	جملة	طلبة	آخرون
١٩٧١	٢٨	٢٤,٠	٤,٠	٧٢	١٦	٥٦
١٩٨١	٣٥	٢٦,٥	٨,٥	٦٥	٢٠	٤٥

- Recensement (1971) et Enquete s.d.a.u. (1981).

المصدر:

(ج) معدلات البطالة في مجمعة طنجة سنة ١٩٧١-١٩٨١

السنة	نسبة المشتغلين إلى قوة العمل ٪	معدل البطالة الخام ٪	المجموع
١٩٧١	٨٧,٧	١٢,٣	٪١٠٠
١٩٨١	٧٥,٧	٢٤,٣	٪١٠٠

المصدر محسوب على أساس الأرقام المطلقة بالجدول (أ) والنسب (ب)

بالنسبة لمدى مساهمة كل من الإناث والذكور في قوة العمل فتسهم الإناث بنسبة ٢١٪ من جملة المشتغلين وكذلك نسبة ٢١٪ من جملة العاطلين وذلك سنة ١٩٧١، بينما يسهم الذكور بنسبة ٧٩٪ من جملة المشتغلين و

(١) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1990). Immigrants D'origine-Rurale et leur comportements vis a vis D'emploi urbain. Rabat., p. 15.

٧٩٪ من جملة العاطلين في نفس السنة، وقد ظلت نسبة الإناث ٢١٪ سنة ١٩٨٢ من جملة المشتغلين ... إلا أن نسبتهم قد ارتفعت بالنسبة للعاطلين، وأصبحت ٤٨٪ من جملة العاطلين بينما أصبحت نسبة العاطلين من الذكور ٥٢٪ من جملة العاطلين سنة ١٩٨١ وهذا يعني نزول الإناث إلى سوق العمل وبحثن عنه بنسبة تقترب من نسبة الذكور سنة ١٩٨١ (١).

(ب) معدل النشاط للسكان البالغين ١٥ سنة فأكثر :

من الحقائق المثيرة للانتباه أن معدل النشاط "المتق" * بالنسبة للسكان البالغين ١٥ سنة فأكثر قد قدر في مجمعة طنجة سنة ١٩٨١ بحوالي ٢٤,٥٪، بينما قدر معدل النشاط الخام بالنسبة للمشتغلين في كل الأعمار بحوالي ٢٦,٥٪، وذلك عكس الافتراض الخاص بأن يكون معدل النشاط المتق أكبر من معدل النشاط الخام، حيث يتركز الأول في سن محددة من ١٥-٦٤ سنة بينما يشمل الثاني كل الأعمار، ويكمن تفسير ذلك في أن ٢٪ من جملة سكان مجمعة طنجة الحضرية، أو ما يوازي ٦ إلى ٧,٥٪ من المشتغلين هم من الأطفال الأقل من ١٥ سنة عمراً، وتنتشر هذه الظاهرة بوضوح في المناطق حديثة التعمير ذات نمط السكن العشوائي خاصة، وكذلك في مناطق السكن الاجتماعي وتتركز هذه الأيدي العاملة الصغيرة في الإناث الصغيرات اللاتي يدفع بهن إلى الورش والمصانع الصغيرة للسجاد، والتي عادة ماتوجد في نفس الأحياء ولا توجد مثل هذه الظاهرة في أحياء وسط المدينة والأحياء الراقية (٢). لذلك لاحظنا انخفاض نسبة الالتحاق بالدراسة لدى الإناث خاصة في مناطق هوامش المدينة العشوائية جنوباً سنة ١٩٨١، ويوضح الجدول التالي أهم التغيرات الخاصة بمعدل النشاط للسكان الأكثر من ١٥ سنة عمراً في حضر إقليم (عمالة) طنجة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠.

جدول رقم (٤٤) تغير معدل النشاط للسكان الأكثر من ١٥ سنة في حضر إقليم طنجة

حسب نوع النشاط والنوع من سنة ١٩٨٦-١٩٩٠

المتغيرات السنة	النشطون أكثر من ١٥ سنة		العاطلون أكثر من ١٥ سنة	
	النوع		النوع	
	معدل النشاط الفعلي	معدل البطالة	معدل البطالة	النوع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٨٦	٤٥,٦	٧٣,٠	١٩,١	١٤,٩
١٩٨٧	٤٥,٠	٧١,٤	١٩,٤	١٤,١
١٩٨٩	٤٦,٣	٧٥,٨	١٧,٢	٧,٨
١٩٩٠	٤٥,٠	٧٤,٠	١٤,٧	٦,٤

المصدر: مجمع من : - Direction de la statistique, (1991), population active urbaine 1991, Rabat pp. 33-34. et population active urbaine, 1987, Rabat, pp. 42-47.

ومن استقراء الجدول نلاحظ أن معدل النشاط "المتق" يدور حول ٤٥٪ وقد بلغ معدله ٤٦,٣٪ سنة ١٩٨٩، ويصل بين الذكور إلى ٧٣٪ سنة ١٩٨٦، ثم يسجل انخفاضاً سنة ١٩٨٧، ثم يرتفع سنة ١٩٨٩، لينخفض إلى

(١) - S.d.a.u., (1983), op. cit., p. 313.

(٢) - S.d.a.u., (1983), op. cit., p. 314.

(٥) وتسمى معدلات النشاط الخاصة أي حسب النوع أو فئات العمر ... الخ.

٧٤٪ سنة ١٩٩٠، أى أنه يتسم بالذبذبة أيضاً، وينطبق نفس الوضع على معدلات النشاط للمشتغلات من الإناث، إلا أن أهم مؤشراتها تعبر عن انخفاض معدل النشاط بالنسبة للإناث من ١٩،١٪ سنة ١٩٨٦ إلى ١٤،٧٪ سنة ١٩٩٠، عكس المعدل بالنسبة للذكور الذى يعيل إلى الارتفاع.

بالنسبة للعاطلين الأكثر من ١٥ سنة عمراً، يصل معدل البطالة (المطالة) سنة ١٩٨٦ إلى ١٤،٥٪ من جملة قوة العمل للبالغين ١٥ سنة فأكثر، ويميل هذا المعدل للانخفاض إذ وصل سنة ١٩٩٠ إلى ١٢،٣٪ من جملة النشطين الأكثر من ١٥ سنة عمراً، ويسجل هذا المعدل تغيراً غير منتظم إذ يتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال السنوات الأربع التى تعبر عنها أرقام الجدول ... بينما يظهر تغير معدل البطالة بين الإناث اتجاهاً واضحاً نحو الانخفاض، إذ انخفض من ١٤،٩٪ سنة ١٩٨٦ إلى ٦،٤٪ سنة ١٩٩٠^(١)، وكان معدل الانخفاض يوازي ٥٠٪ تقريباً بين سنة ١٩٨٧-١٩٨٩ أى من ١٤،١٪ إلى ٧،٨٪.

ومقارنة معدلات النشاط والبطالة فى طنجة بمعدلاتها على مستوى المغرب والأقاليم الأخرى به نلاحظ انخفاض معدل النشاط فى طنجة عن معدلاته على مستوى المغرب والمناطق بالنسبة للمعدل العام أو بين الذكور أو الإناث (ملحق (١٤))، كما ينخفض معدل البطالة فى طنجة كثيراً عن معدلها فى المغرب، وكذلك ينخفض بالنسبة للذكور والإناث وتسجل الدار البيضاء أعلى معدلات النشاط (المشتغلون بالفعل)، إذ تصل إلى ٥٦،٥٪، وتسجل كذلك أعلى معدلات البطالة بين الذكور إذ تصل إلى ١٧،٢٪^(٢) (ملحق (١٤)).

من أهم نتائج الدراسة السابقة أن معدل النشاط الاقتصادى فى طنجة يعد منخفضاً نسبياً رغم اتجاه معدلاته للارتفاع، كما يقوم الذكور بمعظم العبء الاقتصادى فى مدينة طنجة أكثر من الإناث، كما ترتفع معدلات البطالة وإن أظهرت انخفاضاً خاصة بين الإناث، إلا أنها تنخفض عن معدلاتها على مستوى المغرب وعلى مستوى المدن الكبرى، إذ يرجع ذلك إلى فرص العمل الجديدة فى طنجة خاصة فى مجال الصناعة التى تتزايد الاستثمارات بها من سنة لأخرى، نظراً لتمتع طنجة بالقوانين الاستثمارية المشجعة على جذب الاستثمارات، يضاف إلى ذلك النشاط الواضح فى حركة الإنشاء والتعمير التى تقتصر قدراً من طلاب العمل، وقد بلغت نسبة الإعالة فى طنجة ٣،٧٧:١ فى سنة ١٩٨١، وبصفة عامة تصل معدلات النشاط الاقتصادى إلى ٤٠٪ فى الدول المتقدمة (الصناعية)، ٦٠٪ بين الذكور وأكثر من ٣٠٪ بين الإناث^(٣) وذلك سنة ١٩٧٣، بينما كان معدل النشاط المنقح فى طنجة ٢٤،٥٪ سنة ١٩٨١ وحوالى ٤٥٪ سنة ١٩٩٠.

ج- توزيع سكان مجمعة طنجة حسب نوع النشاط والعمر والنوع سنة ١٩٨١

يمكن حساب معدلات النشاط الخاصة أو معدلات المساهمة فى قوة العمل طبقاً للسن والنوع والحالة الزوجية والتعليمية ونقط الحياة والمجموعات العرقية وكلها أنواع مختلفة للمعدلات الخاصة تسهم فى دراسة العوامل

(١) - Direction de la statistique, (1991), population active urbaine 1991, Rabat, pp. 33-34.

(٢) - Ibid, p. 33-34.

(٣) - U.N.; (1973), The determinants and consequences of population trend, Vol. I, New York, p.297.

الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حجم وخصائص قوة العمل، كما تعتبر معدلات النشاط الخاصة بالنوع والعمر أساسية في قياس أبعاد قوة العمل^(١). وتتأثر معدلات النشاط العمرية بالتركيب العمري للسكان، كما يتباين مدى اشتراك كل فئة في العمل من فئة عمرية إلى أخرى إذ تتأثر بالحالة التعليمية ومدى الالتحاق بالدراسة وظروف العمل في المدينة، كما يعد معدل النشاط العمري للإناث ذو دلالة اجتماعية واقتصادية كبيرة في مجتمع المدينة وقد قدم لنا تفسيراً لانخفاض معدل النشاط للبالغين ١٥ سنة فأكثر عن معدل النشاط الخام في مجمعة طنجة، حيث يقدم هذا أحد المؤشرات الهامة لفهم الحراك الاجتماعي للمرأة في المجتمعات المختلفة.

ويوضح الشكل رقم (٦٥) أهم خصائص القوة العاملة في عمالة طنجة من حيث السن والنوع للسكان البالغين ١٥ سنة وأكثر سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٨٢ في الريف والحضر حيث يمثل الحضر بلدية طنجة بينما يمثل الريف هوامش طنجة خارج حدود البلدية، وتتوافق منحنيات معدلات النشاط العمرية للذكور في طنجة مع خصائص تلك المعدلات في الدول النامية في كلا التعدادين حيث يدخل الذكور سوق العمل في سنوات مختلفة قبل سن العشرين ثم بنسبة أكبر بعد ذلك وحتى سن الستين تقريباً، إذ تمثل نسب الالتحاق بقوة العمل معدلات كبيرة من كل فئة عمرية تصل إلى ٨٢,٦٪ في الفئة من ٢٠-٢٤ سنة بطنجة، وكانت النسبة ٤٩,٢٪ في فئة العمر من ١٥-١٩ سنة بين الذكور في الحضر سنة ١٩٧١، وعلى العكس من الملاحظ بالنسبة لمعدلات النشاط العمرية بين الذكور نجد معدلات النشاط العمرية للإناث حيث تبدأ منحنيات النشاط العمرية للإناث مرتفعة في فئة السن ١٥-١٩ سنة بنسبة ٢٣٪ سنة ١٩٧١ ارتفعت إلى ٢٧,٨٪ سنة ١٩٨٢ ثم تأخذ في التناقص وإن سجلت ارتفاعاً طفيفاً في فئة السن من ٤٠ إلى ٦٠ سنة.

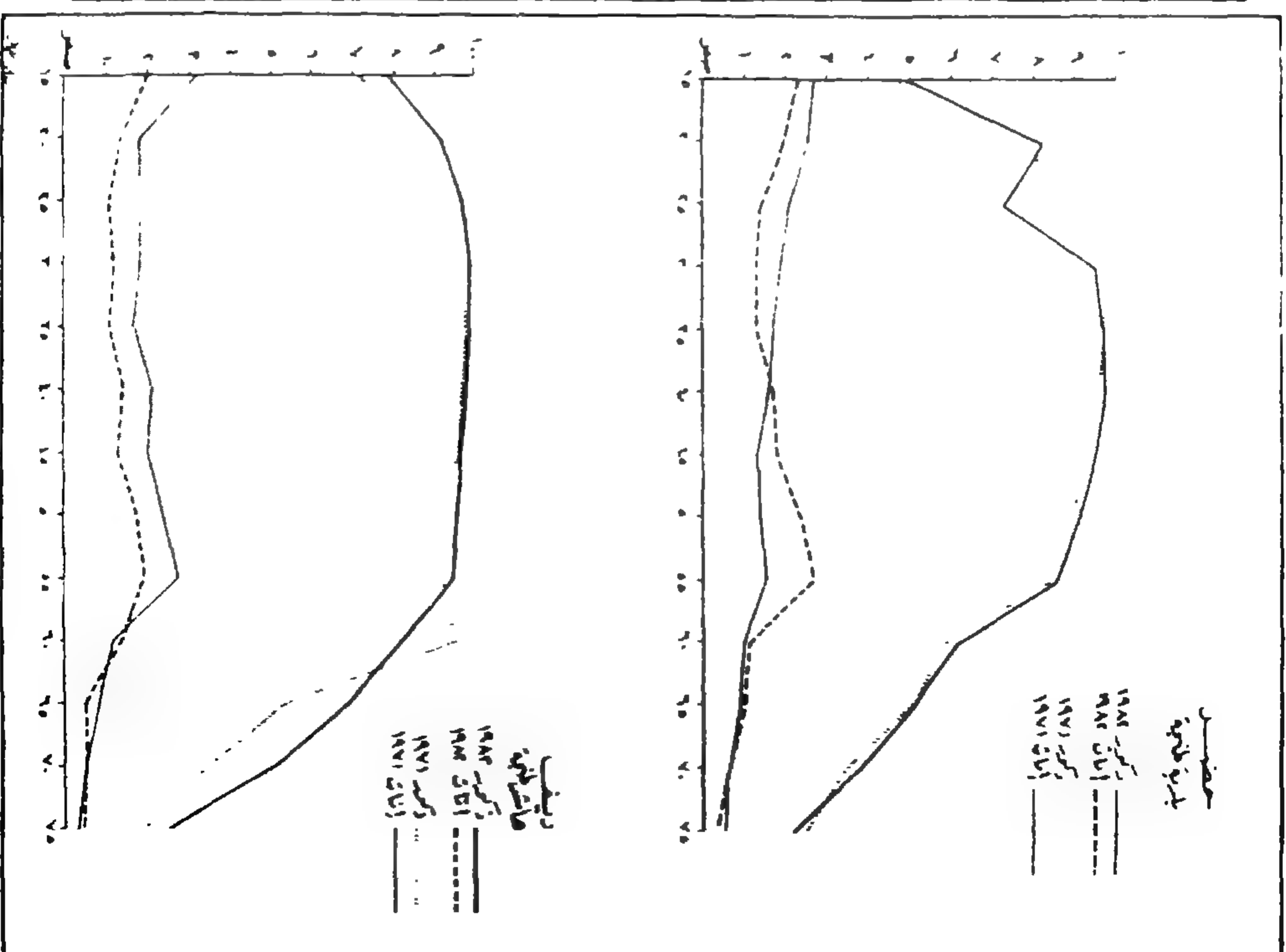
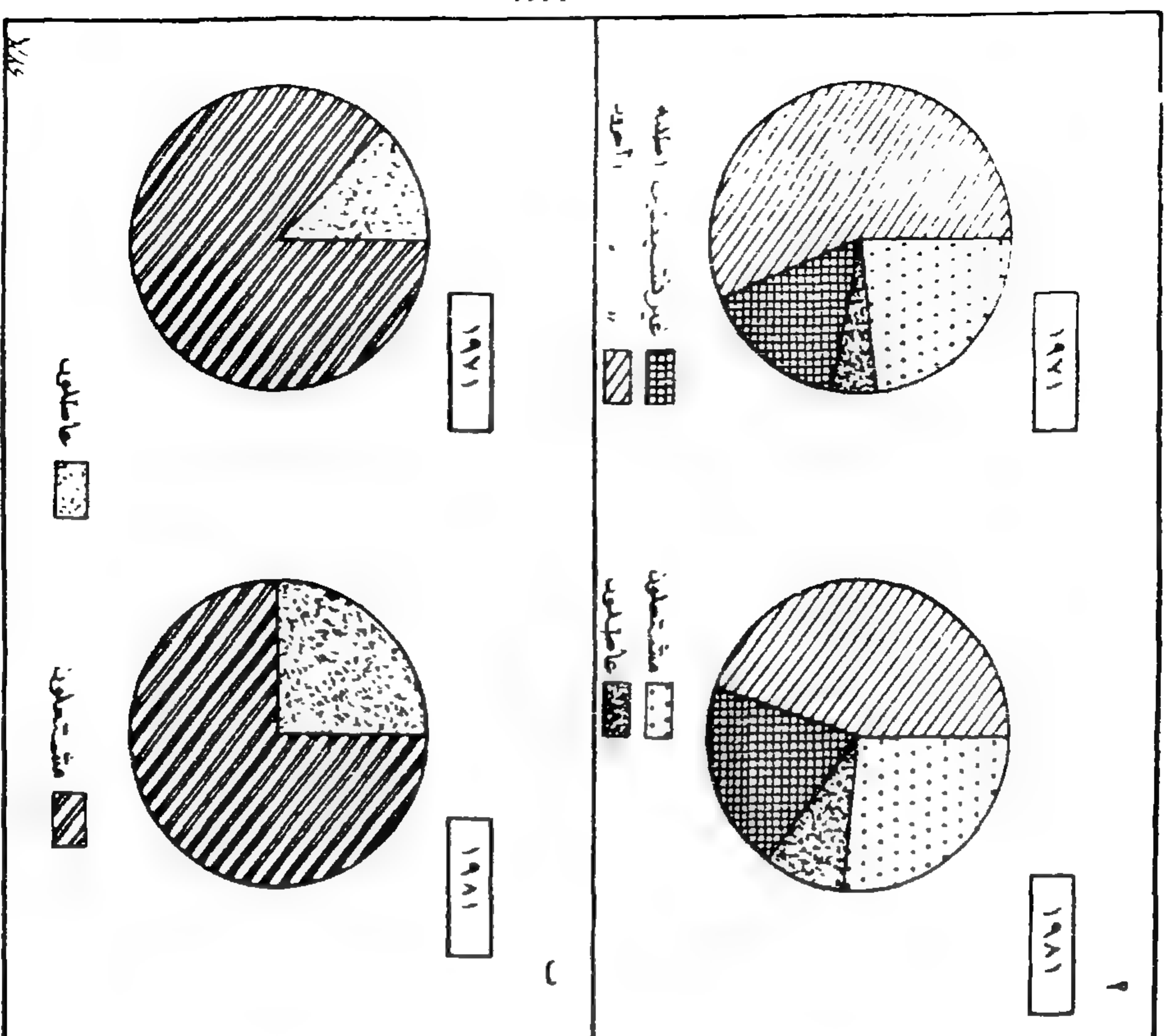
بالنسبة لخصائص القوة العاملة في مجمعة طنجة الحضرية كوحدة حضرية تمثل مدينة طنجة فلا يمكن الحصول على معلومات كاملة عنها إلا من نتائج الاستقصاء الخاص بإعداد تصميم التهيئة أو التنمية الحضرية (s.d.a.u.) وذلك لأن كل المصادر الرسمية تخص بلدية طنجة وأصيلاً معاً أي حضر عمالة طنجة ثم أرياف طنجة وأصيلاً أي أرياف عمالة طنجة، وهي الأرقام التي اعتمدنا عليها في الصورة العامة السابقة لخصائص القوة العاملة في الريف والحضر.

ولقد قامت الباحثة بتجميع الخصائص والمتغيرات الخاصة بالقوة العاملة وكذلك السكان خارج القوة العاملة- للمقارنة- وحسابها ووضعها في الجدول رقم (٤٥) ويتضح من تحليل الجدول خلاصة ماسبق شرحه فيمايلي من متغيرات وخصائص شكل (٦٦) و (٦٧):

- يمثل الذكور ٧١٪ من قوة العمل الفعلية والإناث ٢٩٪ منها.
- ويتقاسم الذكور والإناث البطالة بنسبة ٥١,٥٪ للذكور ٤٨,٥٪ للإناث.
- يمثل الذكور ٢٥٪ من السكان خارج قوة العمل أي غير النشطين أي المتقاعدين وصغار السن، بينما تمثل الإناث ٧٥٪ بينما يمثل الذكور ٦١٪ من الملتحقين بالدراسة في مقابل ٣٩٪ بالنسبة للإناث.

(١) الأمانة العامة للأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فرع السكان (١٩٥٨)، مرجع سابق (مترجم)، ص ٢١-٢٠.

(*) المعادلات الخاصة بذلك في المرجع السابق.



مطلع (١٦-١٧) التوزيع النسبي لحساب مجموع طلبة حسب نوع النظام التعليمي لعام ١٩٨١م
١٩٨١م
١٩٨٢م
١٩٨٣م
١٩٨٤م
١٩٨٥م
١٩٨٦م
١٩٨٧م
١٩٨٨م
١٩٨٩م
١٩٩٠م
١٩٩١م
١٩٩٢م
١٩٩٣م
١٩٩٤م
١٩٩٥م
١٩٩٦م
١٩٩٧م
١٩٩٨م
١٩٩٩م
٢٠٠٠م
٢٠٠١م
٢٠٠٢م
٢٠٠٣م
٢٠٠٤م
٢٠٠٥م
٢٠٠٦م
٢٠٠٧م
٢٠٠٨م
٢٠٠٩م
٢٠١٠م
٢٠١١م
٢٠١٢م
٢٠١٣م
٢٠١٤م
٢٠١٥م
٢٠١٦م
٢٠١٧م
٢٠١٨م
٢٠١٩م
٢٠٢٠م
٢٠٢١م
٢٠٢٢م
٢٠٢٣م
٢٠٢٤م
٢٠٢٥م
٢٠٢٦م
٢٠٢٧م
٢٠٢٨م
٢٠٢٩م
٢٠٣٠م

معدل النشاط (الم. 5. الف. 2) سكان عالة واحدة

دیف و حضرمت عام ۱۹۷۱ء الی ۱۹۸۲ء۔

جدول رقم (٤٥)

التوزيع النسبي للسكان حسب النشاط والعمر والنوع في مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١

المتغيرات فئات العمر	النشطون %				غير النشطين %			
	عاطلون %		مشتغلون %		غير نشطين %		عاطلون أو تلاميذ %	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
٦ - صفر	--	--	٣,٠	--	١٧,٥	٢٢,٠	٤,٠	٢,٣
٧ - ١٤	١,٦	٥,٠	--	--	٣,٥	٧,٥	٣٨,٠	٢٦,٠
١٥ - ١٩	٦,٠	٤,٢	١٥,٥	٢٥,٠	٠,١	٢,٥	١٤,٠	٩,٠
٢٠ - ٢٤	٩,٢	٤,٠	١٦,٠	١٥,٠	٠,١	٥,٠	٤,٠	١,٦
٢٥ - ٢٩	١١,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠	٠,٢	٧,٠	١,٠	٠,١
٣٠ - ٣٤	١٠,٠	١,٠	٣,٥	١,٥	٠,١	٧,٥	--	--
٣٥ - ٣٩	٩,٠	١,٨	٢,٠	٠,٦	٠,١	٥,٥	--	--
٤٠ - ٤٤	١١,٠	٠,٨	١,٥	٠,٧	٠,١	٦,٠	--	--
٤٥ - ٤٩	٧,٠	١,٠	٢,٥	٠,٤	٠,١	٤,٠	--	--
٥٠ - ٥٤	٧,٥	٠,٥	٢,٠	--	٠,١	٣,٠	--	--
٥٥ - ٥٩	٣,٥	٠,٥	١,٠	--	٢,٠	١,٢	--	--
٦٠ - ٦٤	٢,٢	٠,٢	١,٣	--	٤,٠	١,٦	--	--
٦٥ فأكثر	١,٠	--	١,٣	--	٢,٥	٢,٢	--	--
جملة طنجة	٧٩,٠	٢١,٠	٥١,٥	٤٨,٥	٢٥,٠	٧٥,٠	٦١,٠	٣٩,٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- S.d.a.u., (1983), op. cit. pp. 313-340.

المصدر: مستخلص من :

وتتوزع المتغيرات السابقة بين فئات السن بنسب متفاوتة ويوضح الشكل رقم (٦٧) التوزيع النسبي للعاملين والعاطلين حسب النوع والسن ومن تحليل الشكل والجدول السابق تتضح أهم خصائص القوة العاملة في طنجة ومن أهمها مايلي:

تركز النسبة الأكبر من الإناث العاملات في فئات العمر الصغيرة حيث ٨٪ من قوة العمل الفعلية في طنجة تتركز في الإناث الصغيرات (أطفال) بنسبة ٣٪ للأطفال الأقل من سن ٦ سنوات ثم ٥٪ بين ٧-١٤ سنة وهؤلاء الصغيرات يمثلن ٣٨٪ من جملة الإناث العاملات أي أكثر من ثلث العمالة من الإناث في مجمعة طنجة سنة ١٩٨١. وهذه إحدى أهم خصائص القوة العاملة في طنجة كما تمثل الإناث المشتغلون في فئات العمر من ١٥-٢٤ سنة ٨,٢٪ أيضاً من جملة القوة العاملة الفعلية في طنجة أي بنسبة ٣٩٪ من جملة الإناث.

ويعنى ماسبق أن أكثر من ٧٧٪ من الإناث العاملات لا تزيد أعمارهن عن ٢٤ سنة، وتتوزع باقي النسبة على باقي الفئات العمرية.

بينما يُظهر توزيع القوة العاملة من الذكور على فئات العمر المختلفة عكس ما لوحظ عند توزيع القوة العاملة من الإناث، إذ ترتفع نسبة العاملين منهم بوضوح بداية من فئة العمر ٢٠ سنة وحتى ٤٤ سنة إذ يمثل الذكور في هذه الفئة العمرية حوالي ٥٠,٢٪ من جملة العاملين بالفعل (ذكور وإناث)، ونسبة ٦٣,٥٪ من جملة الذكور العاملين، في حين يمثل الذكور نسبة ضئيلة في فئات العمر الصغرى بلغت ١,٦٪ في الفئات العمرية الأقل من ١٥ سنة عمراً، ويتركز حوالي ٧,٦٪ من جملة العاملين في الفئات الأقل من ٢٠ سنة عمراً وتتوزع النسبة الباقية على ما تبقى من فئات العمر الأكثر من ٤٥ سنة.

بالنسبة للبطالة وتوزيعها بين فئات العمر نلاحظ أيضاً أن الإناث الصغيرات تمثلن النسبة الأكبر في البحث عن عمل بطنجة، وخاصة بين فئات العمر من ١٥-١٩ إذ تصل النسبة إلى ٢٥٪ من الإناث الباحثات عن عمل، وتصل نسبة الباحثات عن عمل في فئات العمر من ١٥-٣٤ إلى حوالي ٤٦,٥٪ من جملة العاطلين ذكور وإناث أو ما يوازي ٩٦,٥٪ تقريباً من جملة العاطلات من الإناث، بينما ينعدم وجود العاطلات في فئات العمر الأكثر من ٥٠ سنة أي لا تبحثن عن عمل.

وتتركز البطالة بين الذكور في فئات العمر من ١٥ إلى ٣٠ سنة بنسبة ٣٦,٥٪ من جملة العاطلين الباحثين عن عمل ذكور وإناث أو ما يوازي ٧٠,٥٪ من جملة العاطلين الذكور، وترتفع نسبة البطالة بصفة عامة حسب الجدول رقم (٤٦) والشكل رقم (٦٧) في فئات العمر الصغرى وتقل تدريجياً مع التقدم في العمر (٨٠٪ من العاطلين بين ١٥-٣٠ سنة). يضاف إلى ماسبق تركيز البطالة وارتفاع نسبتها بين حملة الشهادات الدراسية العليا ومادونها عن العاطلين ذوو المستوى التعليمي المتدنى، وقد لعبت الهجرة دوراً كبيراً في هذا وكذلك في إقبال الإناث على طلب العمل مما يدفعهن لقبول أعمال كثيرة غير رسمية وغير لائقة، إذ لوحظ هجرة الإناث الصغيرات إلى طنجة بفردهن أي بدون عائلات*.

جدول رقم (٤٦) توزيع العاطلين حسب النوع وفئات سن عرضة بجمعة طنجة سنة ١٩٨١

فئات العمر	للذكور %	للإناث %	نسبة البطالة بجمعة طنجة
١٥ - ٢٠ سنة	١٦,٥	٢٤,٧	٤١,٢
٢٠ - ٣٠	٢٠,٤	١٨,٨	٣٩,٢
٣٠ - ٤٠	٥,٧	١,٧	٧,٤
٤٠ - ٥٠	٤,٠	٣,٠	٧,٠
٥٠ - ٦٠	٥,٢	--	٥,٢
إجمالي	٥١,٨	٤٨,٢	١٠٠

- Enquête S.d.a.u. V.T., (1981), op. cit.

المصدر:

- S.d.a.u. V.T., (1983), op. cit., p. 315.

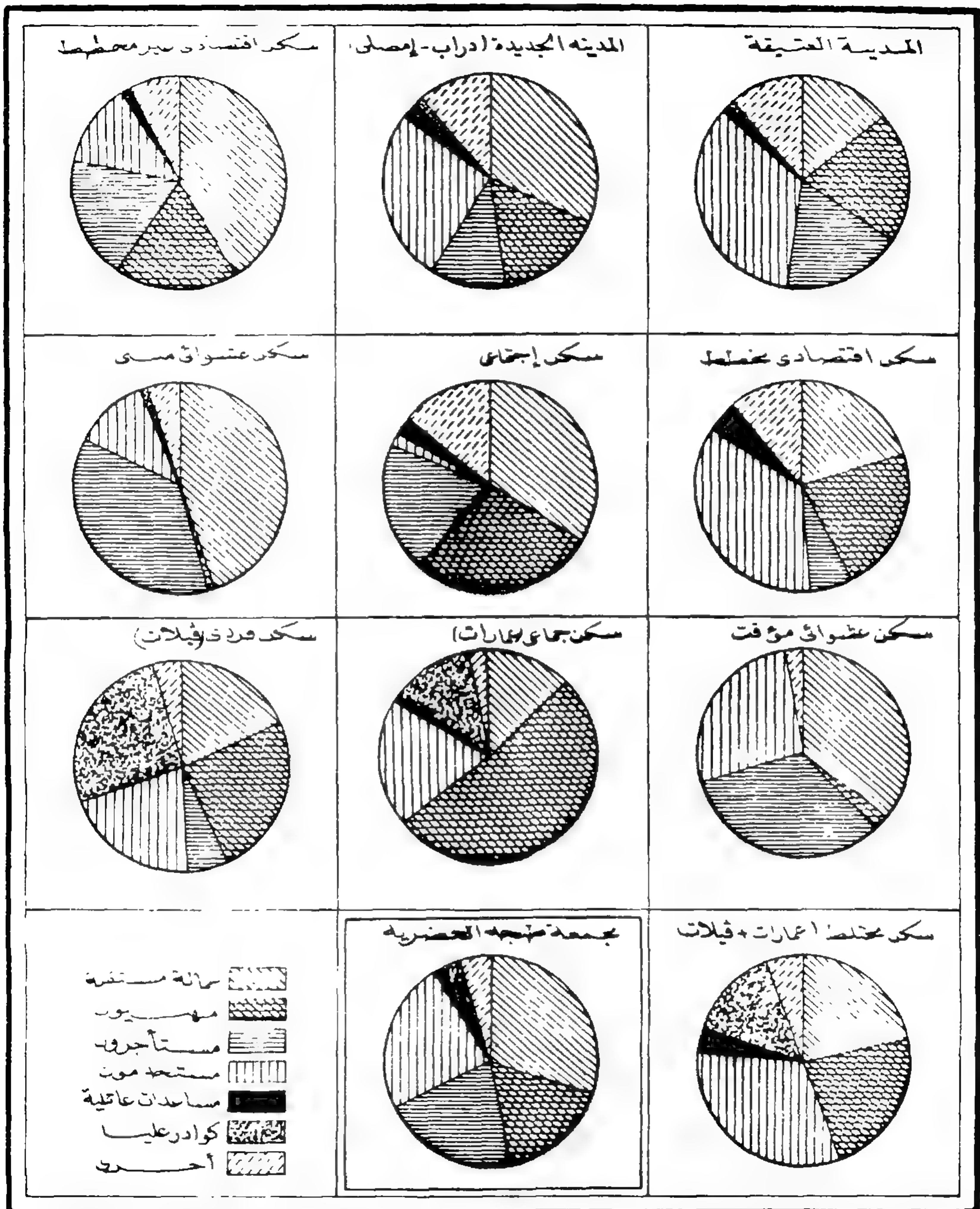
(*) ملاحظة ميدانية، ومحادثات شخصية مع مسئولين بعمالة إقليم طنجة السيد محمد إيدري، رئيس قسم التنسيق والتوثيق بالعمالة، في أكتوبر، نوفمبر-١٩٩٢.

٢- التركيب المهني لقوة العمل وعلاقته بنمط المسكن

تمثل طنجة مدن العالم الثالث في العديد من الخصائص التي تميز هذه المدن منها التناقض (contradiction) الراضع حيث الفقر والوفرة (poverty and plenty) في آن واحد، وما يدعم الفقر في هذه المدن حالة المهاجرين إلى المدينة الذين يعانون من حظ قليل من المهارة، ومستوى تعليمي منخفض ومستوى اجتماعي متدنٍ لانخفاض المستوى الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استمرار عملية الهجرة خاصة للعمالة غير الماهرة الراغبة في الحصول على فرصة عمل، وعادة ما يلزم هذه الرغبة الملحة أمل ضعيف في الحصول عليها مع فرصة ضئيلة أيضاً في التقدم وإمكان الارتفاع بمستوى المعيشة خاصة بالنسبة للعمالة غير الماهرة من السكان والعاطلين وصغار الموظفين، لذلك تتميز مدن العالم الثالث وإفريقيا بازدواجية اقتصادية (Economic Dualism) تتمثل في اقتصاديات البزار (the bazaar economy) على حد تعبير "ترومان أسا هارتشهورن" (T.A.Hartshorn)، ويدعم هذه الازدواجية الاقتصادية في مدن العالم الثالث تعايش نمطين اقتصاديين متناقضين أيضاً معاً وهما الاقتصاد الرسمي (Formal) والاقتصاد غير الرسمي (Informal).

ويوجد القطاع الرسمي على مستوى كبير في قطاع الخدمات والمصانع الخاصة بالنشاط الصناعي في المدينة، كما يضم أيضاً موظفي الحكومة وأصحاب الأجور والمرتبات المرتفعة في الأعمال الإدارية والتقنية كالإدارة العليا والطيران والإرشاد وكذلك التجار... الخ، بينما يضم القطاع غير الرسمي الأنشطة الصغيرة والصغيرة جداً (يطلق عليها البعض الأنشطة المجهرية) التي تعنى عادة عامل واحد مع قليل من رأس المال وعادة ما تجذب هذه النوعية من الأنشطة المهاجرين الفقراء، حيث يقوم العامل بتقديم الخدمة أو السلعة في الشارع (باعة متجولين)، ومن أمثلة هذه الأنشطة غير الرسمية بيع الجرائد وتلميع الأحذية... الخ، وتختار هذه الأنشطة الميادين والشوارع المزدهمة موضعاً لها وقد يتميز هذا الموضع بالثبات، كما قد يصبح معروفاً في المدينة، إذ يلتصق عادة بالمواقع المركزية أي بجوار دور السينما أو المسارح، ووسط المدينة، ومواقف السيارات، ومحطات مركبات النقل، والمواقع السياحية^(١)... الخ. وتمثل مدن المغرب وشمال إفريقية ومصر والعالم الثالث في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا نماذج عديدة ومتشابهة تتكرر بها المشاهد السابقة، ولا تختلف طنجة عما سبق إذ تظهر بها الظواهر السابقة والمثلة في ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم، إذ تصل إلى ٣٠.٢٪ من جملة العاملين بجمعة طنجة الحضرية عام ١٩٨١، كما ترتفع بها نسبة العمال بأجر (المستأجرون) إذ تصل إلى ٢٠.٥٪ بينما تنخفض نسبة الكوادر العليا ورجال الأعمال والمديرين وتصل إلى ٣.٢٪ فقط، ومن المتوقع ألا تتغير النسب السابقة كثيراً بسبب استمرار تدفق تيارات الهجرة. ويمكن تتبع الحالة المهنية للسكان حسب نمط المسكن تحقيقاً لأحد أهداف البحث وهو دراسة التفاعل المكاني- الاجتماعي مما يضيء على معالجة الموضوع صيغة تطبيقية تبعد به عن الجانب الديموجرافي البحث.

(١) - Hartshorn, T.A.; (1992), Interpreting the city: An urban Geography, 2 nd edition, John Wiley & Sons, Inc., New York, pp. 39-57.



شكل (٦٨) التوزيع النسبي للعاملين بمجموعة منحة حسب أنماط المسكن
والحالة المهنية عام ١٩٨١م

ويوضح الجدول رقم (٤٧) والشكل رقم (٦٨) هذه الظواهر ويؤكد لها حيث يشتمل على التوزيع النسبي للعاملين بمجموعة طنجة طبقاً للحالة المهنية حسب نوع أو نمط السكن أيضاً سنة ١٩٨١^(١).

ومن استقراء الجدول والشكل تتضح مؤشرات اجتماعية هامة تلقى الضوء على الكيفية التي يعيشها سكان مجموعة طنجة من حيث حالتهم المهنية التي تعد مؤشراً أيضاً للكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية لهؤلاء السكان وبالتالي شخصية المدينة، ومن أهم المؤشرات الستنبطة من الجدول مايلي:

ارتفاع نسبة العمالة المستقلة (لحسابها) إلى ما يقرب من ثلث العمالة في طنجة ٣٠,٢٪ وبذلك تحتل المركز الأول في السلم المهني بطنجة وتتوزع هذه العمالة المستقلة بين العديد من الأنشطة التي توضح أنها بالفعل ضمن الأنشطة غير الرسمية (informal)، ومن هذه العمالة ١٣,٤٪ يعملون في تجارة التجزئة الصغيرة ويعمل ٧,٥٪ من ضمن هذه العمالة في البناء والخدمات الصغيرة كالباعة الجائلين في الشوارع والعاملين في المطاعم الصغيرة، يضاف إليهم ٣,٨٪ أنشطة غير واضحة... وذلك على مستوى العاملين بطنجة.

- ويأتى المستخدمون في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣٪ من العاملين وتصنف الخدمات الشخصية والعائلية كمديرات المنازل (Femmes de menage) وكذلك الحراس (les chaouchs) كمديرات المنازل والبستانيون وقسم من التجار ومؤدو الخدمات والأنشطة التقليدية الصغيرة الهامة ضمن هذه المهنة وتبلغ نسبتهم ١١٪ من العاملين بطنجة.

- ويمثل المستأجرون المهنة الثالثة في مصفوفة المهن ونصيبهم ٢٠,٥٪ وتركز في هذه الفئة العمال في قطاع الغزل والنسيج والخياطة والملابس الجاهزة بصفة خاصة.

- ويأتى في المرتبة الرابعة المهنيون (Fonctionnaires) ويمثلون ١٧,٢٪ وتضم هذه الفئة موظفي الإدارة ١٠٪ ثم متخصصون في المجال الصحى ومجال التعليم ٥,٤٪ من جملة العمالة بمجموعة طنجة.

- أما المديرون ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة فيحتلون المرتبة الخامسة في مصفوفة المهن ونسبة ضئيلة تبلغ ٣,٢٪ من جملة العاملين بالوظائف بطنجة.

هناك ارتباط واضح بين المهن الأكثر استقراراً والأكثر أهمية وبين أنماط السكن المرتبطة بوسط المدينة والضواحي الراقية والأحياء العريقة. إذ يتركز المهنيون في سكن العمارات بنسبة ٥١,٣٪ من جملة القاطنين بها من العاملين، بنسبة انحراف موجب قدره ٣٤,١٪ عن متوسط المدينة (١٧,٢٪) كما يتركزون أيضاً في السكن المختلط وفي القبلات وكذلك في النمط الاقتصادي المخطط بنسبة ٢٢,٥٪ من العاملين القاطنين به.

في المقابل نلاحظ تركزاً لأصحاب المهن الأدنى أهمية والأقل استقراراً في أنماط السكن المرتبطة بالهوامش إذ يمثل المستقلون أو العاملون لحسابهم حوالي ٤٥,٢٪ من جملة العاملين القاطنين بأنماط السكن العشوائى المهني الذي ينتشر بوضوح في هوامش طنجة، والذي ترتفع به نسبة المهاجرين من أصل ريفي، كما تصل نسبة الانحراف إلى

- Enquete s.d.a.u.V.T.; (1981), op. cit., s.d.a.u.V.T.; (1983), op. cit.

- S.d.a.u.V.T.; (1983), op. cit., pp. 315-340.

+١٥٪ عن معدل المدينة (٣٠,٢٪) وكذلك بالنسبة للسكن الاقتصادي غير المخطط حيث ٤١,٦٪ من جملة القاطنين به من العاملين تمثل عمالة لحسابها في الأنشطة الصغيرة ونسبة انحراف + ١١,٤٥٪ وحوالي ٣٦٪ من العاملين القاطنين بالسكن العشوائى المؤقت.

وعلى العكس يندُر وجود العمالة لحسابها بالأنماط الراقية إذ تنخفض النسبة في العمارات والقبيلات والاقتصادى المخطط وكذلك المدينة العتيقة عن متوسطها في المدينة.

من الملاحظات الهامة أيضاً تركيز نسبة كبيرة من العمال بأنماط السكن العشوائى المبنى على هوامش المدينة وفي بعض ضواحيها القديمة كالسوانى، وخارج المدينة في بن ديبان وغيره، وكذلك في أنماط السكن العشوائى المؤقت (دور الصفيح)، إذ تصل النسبة في السكن العشوائى المبنى إلى أكثر من ٣٦٪ من العاملين القاطنين به، وتنحرف هذه النسبة انحرافاً موجباً قدره + ١٥,٨٪ عن متوسط العمال بمدينة طنجة، أما السكن العشوائى المؤقت فتصل نسبة العمال بين القوى العاملة الفعلية القاطنة به إلى ٣٢,٥٪ بانحراف موجب أيضاً قدره + ١١,٥٪، يلي ذلك السكن الاجتماعى ٢٧,٥٪ من العاملين القاطنين به، وبانحراف قدره + ٧٪ عن النسبة بمدينة طنجة.

وترتفع نسبة أصحاب المهن من العاملين بالمعاماة وغيرها في نمط السكن الاقتصادي المخطط إلى ٢٢,٥٪ من جملة العاملين القاطنين به وترتفع نسبة المستخدمين والموظفين أيضاً إلى ٣٥٪ من جملة سكان هذا النمط من العاملين حيث يخطط هذا النمط على هيئة تعاونيات تخص النقابات المهنية والهيئات المختلفة لذا تسمى الحومة بأسماء هذه المهن مثل حومة الموظفين وحومة المحاميين.

وترتفع نسبة المستخدمين بالمدينة العتيقة إلى ٣٣,٧٪ من سكانها العاملين وكذلك المهنيين ٢١٪ بمعدلات ترتفع عن متوسط المدينة خاصة في نسبة المستخدمين. أما الكوادر العليا ورجال الأعمال فيتركز معظمهم في وسط المدينة في سكن العمارات بانحراف + ٩٪ عن متوسط المدينة ولذلك في نمط القبيلات بنسبة انحراف + ٢٣,٤٪ عن متوسط المدينة.

ونخلص مما سبق إلى أن العلاقة وثيقة بين أنماط السكن ونوع المهنة ومستواها ودرجة تركزها، وهى علاقة طردية غالباً كما تُظهر بعض الأنماط السكنية تنوع واضح ومنها القبيلات بصفة خاصة حيث يضم هذا النمط العديد من المستويات التى - يجمعها خاصية السكن الفردى ذو الحديقة كما ينتشر مكانياً في المناطق التقليدية والضواحي البعيدة والقريبة. كما تتوافق هذه النتائج مع خصائص الاقتصاد الحضرى في المدن بالعالم الثالث فيما يخص التركيب أو الحالة المهنية للسكان وتوزيعها.

لن تختلف هذه النسب كثيراً في السنوات التالية لسنة ١٩٨١ نظراً لاستمرار نمو أنماط المسكن غير القانونى العشوائى والأنماط الاقتصادية بصفة عامة.

جدول رقم (٤٧) التوزيع النسبي لفترة العمل بجمعة طنجة المغربية حسب الحالة المهنية
وأطاط المسكن ونسبة الانحراف من متوسط المدينة سنة ١٩٨١ م

المجموع %	أخرى		كردار عليها وأعمال مرز ومديون		مساعداات عائلية		مستغنون (موظفون)		عمال مستأجرون بترتيب أو أغير		مهيئون		مستقل		الحالة المهنية أناط المسكن
	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	
١٠٠	٦,٧+	١١,٥	٢,٢-	١,٠	٠,١-	١,٠	١٠,٧+	٣٣,٧	١,٧-	١٨,٨	٣,٨+	٢١,٠	١٧,٢-	١٣,٠	نمط المدينة العتيقة
١٠٠	٥,٢+	١٠,٠	٢,٢-	١,٠	١,٥+	٢,٦	٢,٥+	٢٦,٥	٩,٠-	١١,٥	٠,٦-	١٦,٦	١,٦+	٣١,٨	المدينة الجديدة على طراز المدينة العتيقة
١٠٠	٢,٧+	٧,٥			٠,٤+	١,٥	١٠,٤-	١٢,٦	٢,٥-	١٨,٠	١,٦+	١٨,٨	١١,٤+	٤١,٦	اقتصادي غير منقط
١٠٠	٦,٢+	١١,٠			٣,٩+	٥,٠	١٢,٠+	٣٥,٠	١٤,٠-	٦,٥	٥,٢+	٢٢,٥	١٠,٢-	٢٠,٠	اقتصادي منقط
١٠٠	٩,٢+	١٤,٠	٢,٥-	٠,٧	٢,٤+	٣,٥	٧,٧-	٢٠,٣	٧,٠+	٢٧,٥	٦,٢-	١١,٠	٧,٢+	٢٣,٠	اجتماعي
١٠٠	٠,٢+	٥,٠	٢,٢-	١,٠			١١,٥-	١١,٥	١٥,٨+	٣٦,٣	١٦,٢-	١,٠	١٥,٠+	٤٥,٢	عشراني مهني
١٠٠	١,٨-	٣,٠					٢,٥+	٢٦,٥	١٢,٠+	٢٢,٥	١٥,٢-	٢,٠	٥,٨+	٣٦,٠	عشراني مؤقت
١٠٠	٢,٢-	٢,٥	٩,٠+	١٢,٢	٠,٤-	٠,٧	٢,٥-	١٩,٥			٢٤,١+	٥١,٣	١٦,٤-	١٣,٠	سكن هضارات (جاعي)
١٠٠	٠,٨-	٤,٠	٢٣,٤+	٢٦,٢			٢,٠	٢٠,٥	١٤,٥-	٦,٠	٧,٦+	٢٤,٨	١١,٧-	١٨,٥	سكن ليليات (لودي)
١٠٠	٠,٦+	٥,٤	١١,٤+	١٤,٦	٢,٥+	٣,٦	٨,٧+	٢١,٧			٥,٥+	٢٢,٧	٨,٢-	٢٢,٠	سكن منقط
١٠٠		٤,٨		٣,٢		١,١		٢٢,٠		٢٠,٥		١٧,٢		٣٠,٢	النسبة بالجمعة (%)

المصدر: مجميع من : Enquete s.d.a.u. V.T., (1981), op. cit.,

نسبة الانحراف من حساب الباحثة. - S.d.a.u.V.T. (1983), op. cit., p. 315

٣- توزيع قوة العمل حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية :

تعد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية من الأهمية بمكان ، حيث تمثل دلالة ومؤشراً هاماً لتحديد وظائف المدينة واقتصادياتها ، بينما تمثل دراسة استخدام الأرض في المدينة ذلك المستوى الذي يسمى إلى إيجاد أنماط من الوظائف في إطار المكان نفسه وليس بناءً على وظائف السكان كما هو الحال بالنسبة للمستوى العام^(١) . فالوظيفة مبرر وجود المدينة ومحدد نمط الحياة فيها ، فهي الأساس في قيام وتشكيل المدينة^(٢) . ونادراً ما نجد مدينة وحيطة الوظيفة . إذ أن القاعدة العامة هي تعدد وظائف المدينة ، وإن اختلفت أهمية هذه الوظائف المتعددة بالنسبة لحياة المدينة وسكانها ، كما أن تعدد الوظائف قد يكون شاملاً وكبيراً في بعض المدن ، بينما لا تغطي مدن أخرى إلا بعدد محدود من الوظائف ، وكثيراً ما تتطور الوظائف داخل المدينة الواحدة على فترات زمنية وقد تسيطر وظيفة معينة بين الوظائف . إلا أنه كثير ما يحدث وتتطور بالمدينة أعداد أخرى من الوظائف لكن بعض هذه الوظائف الأساسية قد تتعرض للتغيير الجذري وهذا ما حدث وتعرضت له مدينة طنجة خلال تاريخها حيث تعرضت لتغيرات مهمة في وظائفها وشهرتها وتبدل ترتيب مصفوفة الأنشطة بها وبرزت أنشطة أصبحت ذات أهمية محلية وقومية وإقليمية على عكس الفرضيات الأولية للبحث - مما أعطى طنجة أهمية إقليمية وألقى على عاتقها عبء التنمية الإقليمية لشمال المغرب (المغرب المتوسطي) .

وتتطلب هذه الدراسة بيانات دقيقة يقف أمام الحصول عليها عقبات وصعوبات عديدة (سبقت الإشارة) وعلى الرغم من ذلك هناك محاولة مستمرة للتوصل إلى صورة أقرب إلى واقع مدينة طنجة الاقتصادي بقدر ما أتبع للباحثة

جدول رقم (٤٨)

مع المطلق والنسبي للعاملين بمجموعة طنجة الحضرية حسب

قطاعات الأنشطة الاقتصادية خلال ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١

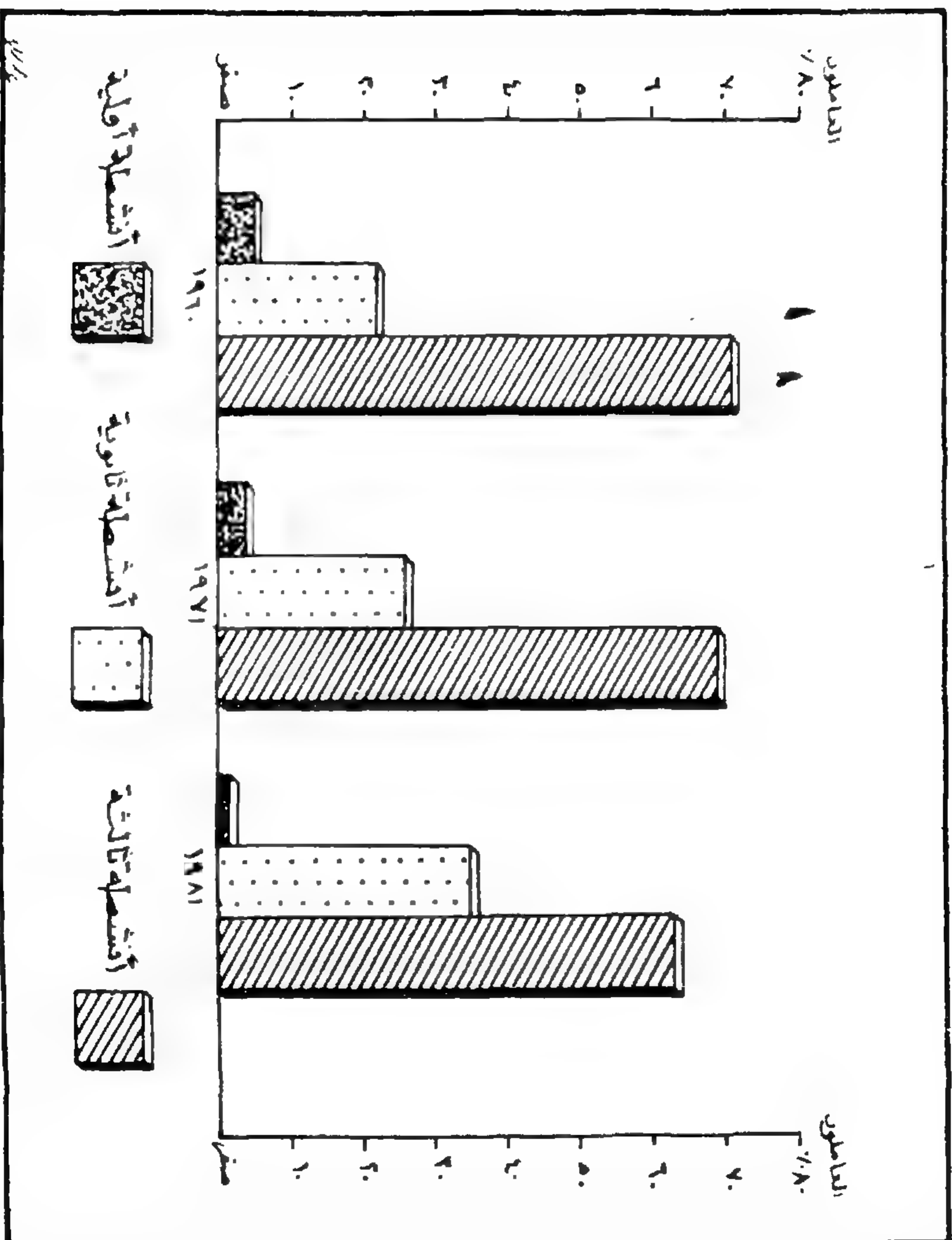
المساحة قطاعات الأنشطة	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١		نسبة النمو % ١٩٧١ - ١٩٦٠		نسبة النمو % ١٩٨١ - ١٩٧١	
	عدد العاملين	/ نسبتهم	عدد العاملين	% نسبتهم	عدد العاملين	/ نسبتهم	خلال الفترة	السني	خلال الفترة	السني
أنشطة أولية : زراعة - صيد - رمي - غابات	٢١١٩	٥,٦	١٩١٧	٤,٢	٢٠٠٠	٢,٠	٩,٥ -	٠,٨٦ -	٤,٣	٠,٤٣
أنشطة ثانوية : الصناعة التشييد والبناء والأشغال العامة	٧٠٥١	١٨,٧	٩٢٦٥	٢٠,٤	٢٢٠٠٠	٢٥,٠	٢١,٤	٢,٨٥	١٣٧,٥	١٣,٧٥
المجموع	٨٥٤٤	٢٢,٧	١٢٦٦٢	٢٩,٥	٢٠٥٠٠	٢٥,٠	٤١,١٧	٤,١١	٢٠٣,٩	٢٠,٣
أنشطة ثالثية : النقل - المواصلات التجارة فنادق وسياحة إدارة خدمات وأنشطة سفيرة	٣٩٦٣	٩,٧	٤٣٧٨	٩,٦	٥٥٠٠	٦,٥	١٩,٥	١,٧٧	٢٥,٦	٢,٥٦
المجموع	٩٥٩٠	٢٥,٥	٧٤٤٢	١٦,٣	١٧٠٠٠	١٩,٠	٢٢,٤ -	٢,٠ -	١٢٨,٤	١٣,٨٤
المجموع	٤٦٠٧	١٢,٢	١٨٤٨	١٥,٠	١١٠٠٠	١٢,٥	٤٨,٦	٤,٤	١٦٦,٦	١٦,٦٦
المجموع	٩١٠٧	٢٤,٢	١٢١٠٧	٢٦,٦	٢٠٠٠٠	٢٣,٠	٣٣,٠	٢,٠ -	١٥٠,٢	١٥,٠٢
المجموع	٢٦٦٦٧	٧١,٧	٢١٥٢٥	٦٩,٢	٥٥٥٠٠	٦٣,٠	١٧,٠	١,٥	٧٦,٠	٧,٦٠
المجموع	٣٧١٣٠	% ١٠٠	٤٥٥٠٤	% ١٠٠	٨٨٠٠٠	% ١٠٠	٢١,٠	١,٩	٩٣,٤	٩,٣٠

المصدر: - النسب والقطاعات الكبرى من حساب الباحثة والأرقام المطلقة مستخلصة من

- Recensement (1960), et (1971), Enquete etude s.d.a.u., (1981), P 53.

(١) إسماعيل، أحمد علي، (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) حمدان، جمال، (١٩٧٢ ط ٢)، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص ١٧.



شكل (٦٩) التوزيع النسبي للمعاملين: مجموعة طائفة حسب قطاعات
الأنشطة الأولية والثانوية والكبرى من عام ١٩٧٠ - ١٩٨٢م

من بيانات تم الحصول عليها بصعوبة بالغة ، ويوضح الجدول رقم (٤٨) والشكل رقم (٦٩-أ-ب) التوزيع العددي والنسبي للعاملين ، وكذلك معدل النمو السنوي للعاملين بمجموعة طنجة الحضرية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لسنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١ م .

ومن استقراء الجدول وتحليل بياناته يمكن التعرف على الخصائص الاقتصادية لمدينة طنجة ووظائفها حسب قطاعات الأنشطة ومدى تغير الأهمية النسبية لهذه القطاعات والوظائف خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨١ يمكن معالجة هذا الموضوع على أكثر من مستوى كما يلي :

أ- توزيع العاملين على مستوى قطاعات النشاط الكبرى :

تناقصت نسبة وعدد العاملين بالأنشطة الأولية بصفة عامة كما أصبحت تمثل قدراً ضئيلاً من المشتغلين سنة ١٩٨١ يصل إلى ٢ ٪ وتشمل الزراعة - الصيد - الغابات .

على العكس من ذلك ارتفع عدد ونسبة العاملين بقطاعات الأنشطة الثانوية (الثانية) ، أى الصناعة والتشييد والبناء والأشغال العامة ، فقد كانت نسبة العاملين بها ٢٢,٧ ٪ سنة ١٩٦٠ ، تطورت إلى ٢٦,٥ ٪ سنة ١٩٧١ ، وإلى ٣٥ ٪ من جملة العاملين بطنجة سنة ١٩٨١ . أى حققت تزايداً ملموساً خلال تلك الفترة . وبذلك ارتفع معدل النمو السنوي من ٤ ٪ بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، وإلى ١٥ ٪ بين سنة ١٩٧١ - ١٩٨١ ، وبعد هذا القطاع من القطاعات النامية بمعدلات كبيرة فى طنجة إلى الآن .

أما الأنشطة الثالثة التى تضم النقل والمواصلات والتجارة والسياحة والإدارة والخدمات والأنشطة الصغيرة ، فقد حققت نمواً عديداً وتناقصاً نسبياً إلى جملة العاملين بمجموعة طنجة ، إذ تطور عدد العاملين بهذا القطاع من ٢٦٩٦٧ عامل سنة ١٩٦٠ ، إلى ٣١٥٢٥ عامل سنة ١٩٧١ ، إلى ٥٥٥٠٠ عامل سنة ١٩٨١ ، فى الوقت الذى تناقصت فيه النسبة من ٧١,٧ ٪ سنة ١٩٦٠ ، حيث كانت التجارة من أهم أنشطة طنجة إبان الفترة الدولية ومابعداها مباشرة وكذلك الصرافة وأعمال البنوك إلى ٦٩,٣ ٪ ، وذلك بسبب النمو الذى حققه القطاع الثانى ، ثم انخفضت نسبة العاملين بالقطاع الثالث مرة أخرى إلى ٦٣ ٪ من جملة العاملين بطنجة سنة ١٩٨١ ، وكان معدل النمو السنوي ١,٥ ٪ بين سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، ثم حوالى ٧,٦ ٪ سنوياً بين سنوات ١٩٧١ - ١٩٨٢ ، بمعدلات نمو سنوي أقل مما حققه القطاع الثانى خلال نفس الفترة .

هذا وقد تطورت جملة العاملين بكل القطاعات من ٣٧٦٣٠ عامل سنة ١٩٦٠ إلى ٤٥٥٠٤ عامل سنة ١٩٧١ ، ثم إلى ٨٨٠٠ عامل سنة ١٩٨١ ، بمعنى أن معدل النمو السنوي كان ١,٩ ٪ بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، ثم تطور بسرعة إلى ٩,٣ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨٢ .

ب- توزيع العاملين على مستوى قطاعات الأنشطة الاقتصادية التفصيلية :

تعكس مصفوفة الأنشطة الاقتصادية التفصيلية فيما يتعلق بحجم ونسب العاملين بها سنة ١٩٦٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨١ كل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على مجتمع ووظائف طنجة . . وفى الوقت الذى تراجع فيه قطاع الزراعة والصيد والغابات - وقد كان ومازال يشكل قسماً ضئيلاً جداً من العمالة - تراجع أيضاً قطاع التجارة بين سنتي ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، وقد تغير مفهوم التجارة وطبيعتها فى الفترة الدولية ، فبعد أن كانت السيادة

للتجارة الخارجية وتجارة الذهب ، أصبحت السيادة للتجارة الداخلية وخاصة في تجارة التجزئة . وقد استعاد هذا القطاع نشاطه وتزايد بمعدل كبير (١٢٨,٤ ٪) خلال الفترة من سنة ١٩٧١ - ١٩٨١ ، أى بمعدل سنوى قدره ١٢,٨٢ ٪ سنوياً ، وقد تزايدت الأنشطة الأخرى بنسب متفاوتة من أبرزها قطاع الصناعة الذى تطور حجم ونسبة العاملين به من ٧٠٥١ عامل بنسبة ١٨,٧ ٪ من جملة العاملين ، سنة ١٩٦٠ إلى ٩٢٦٥ عامل بنسبة ٢٠,٤ ٪ سنة ١٩٧١ إلى ٢٢٠٠٠ عامل وأصبح يمثل رُبُع العاملين أو ٢٥ ٪ منهم سنة ١٩٨١ وقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٢,٨٥ ٪ بين سنتى ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، ارتفع إلى ١٣,٧٥ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١ ، وبذلك حقق هذا القطاع معدل نمو يفوق معدل النمو العام للعاملين بكل الأنشطة .

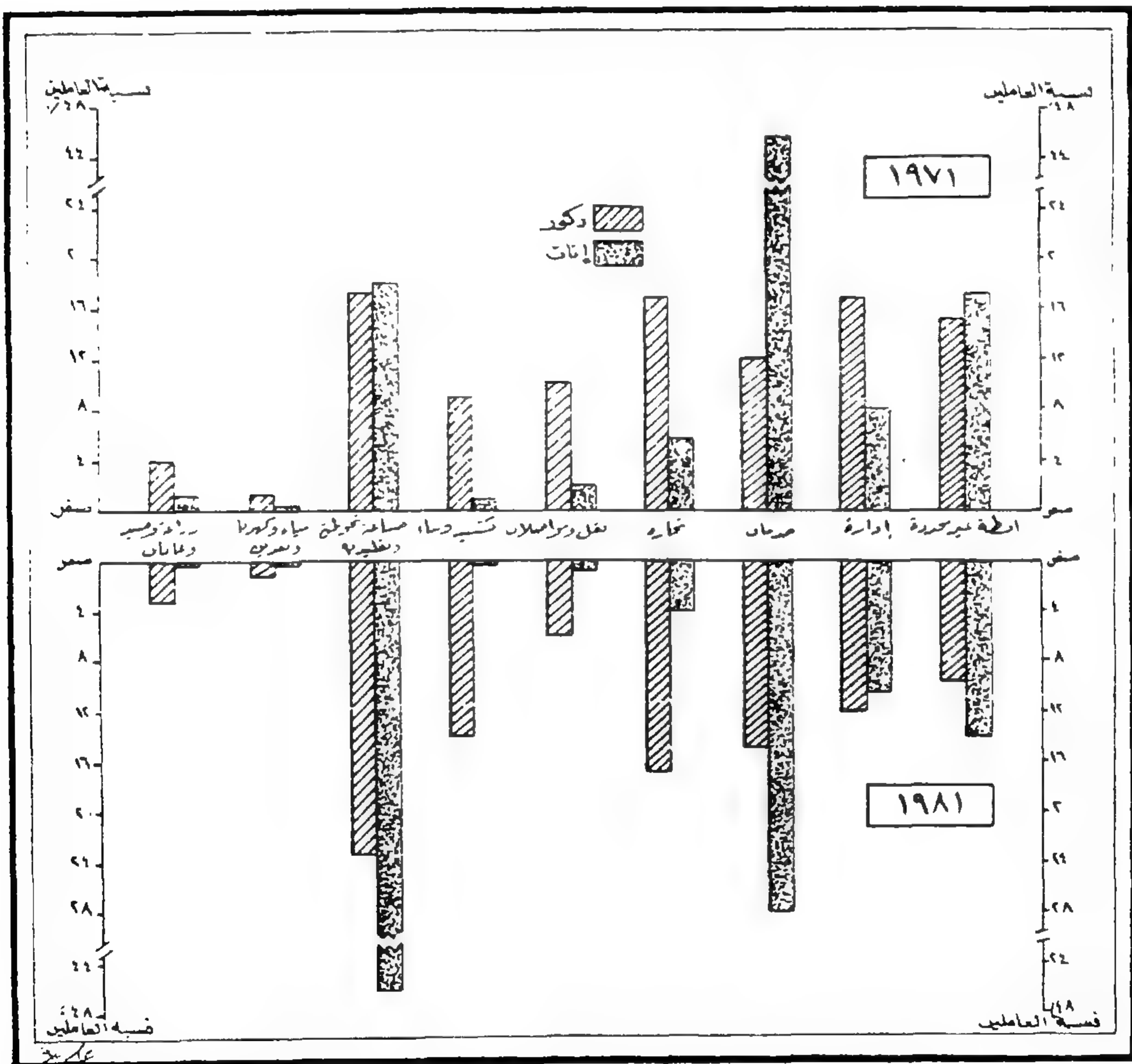
وقد واكب عملية تطوير طنجة بعد انتهاء الحماية الدولية حركة إعمار واسعة ظهرت آثارها على عدد ونسبة العاملين بقطاع التشييد والبناء والأشغال العمومية ، فقد تطورت نسبتهم من ٤ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٦,١ ٪ سنة ١٩٧١ ، ثم إلى ١٠ ٪ سنة ١٩٨١ من جملة العاملين أى عُشر القوى العاملة ، وقد تطور عددهم من ١٤٩٣ عامل سنة ١٩٦٠ إلى ٢٧٩٧ عامل سنة ١٩٧١ ، ثم إلى ٨٥٠٠ عامل سنة ١٩٨١ ، محققين بذلك أعلى معدل نمو سنوياً بين قطاعات الأنشطة سواء خلال الفترة مابين سنتى ١٩٦٠ - ١٩٧١ أو الفترة مابين سنتى ١٩٧١ - ١٩٨١ حيث كان فى الأولى ٧,٩ ٪ سنوياً ثم ارتفع فى الفترة الثانية إلى ٢٠,٣ ٪ سنوياً . ومازالت عملية التشييد والبناء متسارعة وتجذب إليها الأيدى العاملة خاصة من المهاجرين ذوى المهارات المحدودة ، كما ينتشر البناء فى أحياء السكن العشوائى المبنى والاقتصادى المخطط ، ثم فى أحياء العمارات والفيلات على وجه الخصوص . ومن القطاعات التى حققت نمواً كبيراً أيضاً قطاع الفنادق والسياحة ، فبعد أن كان عدد العاملين بهذا القطاع ضئيلاً ومحسوباً ضمن قطاع الخدمات سنة ١٩٦٠ ، أصبح عددهم ٧٥٠ عامل سنة ١٩٧١ ، ثم تضاعفت إلى ٢٠٠٠ عامل سنة ١٩٨١ ، فكان معدل النمو السنوى ١٦,١٦ ٪ سنوياً بين سنتى ١٩٧١ - ١٩٨١ ، وذلك رغم أن نسبة العاملين بهذا القطاع تعد ضئيلة إلى جملة عدد العاملين وهى لا تزيد على ٢ ٪ سنة ١٩٨١ ، وعلى الرغم من ذلك يعد هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الهامة فى طنجة .

ونخلص من التحليل السابق إلى أن مصفوفة الأنشطة الاقتصادية فى مجمعة طنجة الحضرية قد تغير ترتيبها بين سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ و ١٩٨١ . كما يوضح ذلك الجدول التالى الذى صمم على أساس المعلومات الواردة فى الجدول السابق .

جدول رقم (٤٩)

مصفوفة الأنشطة الاقتصادية بمجمعة طنجة الحضرية ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١ (٪)

١٩٨١		١٩٧١		١٩٦٠	
نسبة العاملين ٪	ترتيب القطاعات	نسبة العاملين ٪	ترتيب القطاعات	نسبة العاملين ٪	ترتيب القطاعات
٢٥,٠	١ - الصناعة	٢٦,٦	١ - خدمات	٢٥,٥	١ - التجارة
٢٣,٠	٢ - الخدمات والأنشطة الصغيرة	٢٠,٤	٢ - صناعة	٢٤,٢	٢ - الخدمات
١٩,٠	٣ - تجارة	١٦,٣	٣ - تجارة	١٨,٧	٣ - الصناعة
١٢,٥	٤ - إدارة	١٥,٠	٤ - إدارة	١٢,٢	٤ - إدارة
١٠,٠	٥ - تشييد وبناء	٩,٦	٥ - نقل ومواصلات	٩,٧	٥ - نقل ومواصلات
٦,٥	٦ - نقل ومواصلات	٦,١	٦ - تشييد وبناء	٥,٦	٦ - زراعة
٢,٠	٧ - فنادق وسياحة	٤,١	٧ - زراعة	٤,٠	٧ - تشييد وبناء
٢,٠	٨ - زراعة	١,٦	٨ - فنادق وسياحة		



شكل (٦٩-ب) التوزيع النسبي للعاملين بمنتجات حسب قطاعات النشاط
الاقتصادي والنوع عام ١٩٧١ و ١٩٨١ م

من الواضح أن وظائف المدينة وترتيب القطاعات الاقتصادية بها قد اعتراها تغير واضح، فبعد أن كانت السيطرة الاقتصادية لقطاع التجارة والخدمات اللذان كان يعمل بهما حوالي ٥٠ ٪ من سكان طنجة سنة ١٩٦٠ ، تغير الترتيب والنسبة لصالح الخدمات ثم الصناعة التي كانت تحتل المرتبة الثالثة في مصفوفة الأنشطة سنة ١٩٦٠. ثم أصبحت تحتل المرتبة الثانية سنة ١٩٧١ ، ثم المرتبة الأولى سنة ١٩٨١ ، مما يعنى أن قطاع الصناعة يحتل قطاعاً نامياً متطوراً كان له أثره في تغيير التركيب الاقتصادي للمدينة ، ومن المؤكد أنه ذو تأثير كبير أيضاً في نمو وتغيير التركيب العمراني للمدينة، وكما أثر في بنية القوى العاملة ووظائف المدينة ، فقد غير في مورفولوجية المدينة وتركيبها الداخلي كما سيتضح فيما بعد .

أما قطاع الخدمات في طنجة فيمثل قطاعاً هاماً أيضاً تارجح بين المرتبة الأولى والثانية ثم استقر بالمرتبة الثانية سنة ١٩٨١ ، بنسبة ٢٣ ٪ من جملة العاملين بينما تأخر قطاع التجارة - كما سبق وأوضحنا في الصفحات القليلة السابقة - إلا أنه استقر في المرتبة الثالثة بنسبة ١٩ ٪ من جملة العاملين ، وظلت الإدارة في مركزها الرابع من المصفوفة الخاصة بكل سنة من السنوات الثلاث ، بينما تقدم قطاع التشييد والبناء من المركز الأخير سنة ١٩٦٠ إلى المركز الخامس سنة ١٩٨١ بنسبة ١٠ ٪ من جملة العاملين ، يليه قطاع النقل والمواصلات الذي هبطت نسبة العاملين به من ٩,٧ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٦,٥ ٪ سنة ١٩٨١ ، وإن كان عدد العاملين به قد ازداد .

بالنسبة إلى توزيع القوة العاملة بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة حسب النوع فقد كانت حوالي ١٧ ٪ من القوة العاملة من الذكور تتركز في قطاع الصناعة يليه قطاع التجارة بنسبة ١٦,٦ ٪ ، فالإدارة ١٦,٦ ، والخدمات ، وذلك في سنة ١٩٧١ ، وقد تغيرت هذه الحقائق سنة ١٩٨٢ وأصبحت الصناعة أهم مُستقطب للعمالة بطنجة إذ أصبح يعمل بها ٢٣ ٪ من جملة الذكور العاملين ، يليها الخدمات ١٤,٩ ٪ ، ثم التشييد والبناء ١٣,٩ ٪ فالإدارة ١١,٥ ٪ وقد كانت نسبة مساهمة الذكور في قوة العمل توازي ٧٩ ٪ من جملة العمالة والإناث ٢١ ٪ ، وقد تغيرت النسبة سنة ١٩٨٢ لصالح الإناث قليلاً إذ أصبحن يمثلن ٢٢,١٣ ٪ من حجم القوة العاملة على مستوى الحضر في إقليم طنجة شكل (٦٩ب) .

بالنسبة للإناث كان قطاع الخدمات من أهم القطاعات المستقطبة للعمالة من الإناث سنة ١٩٧١ ، مما يعكس الاهتمام بالسياحة والخدمات في فترة الازدهار التي نعت بها طنجة بعد انتهاء نظام الإدارة الدولية ، حيث عملت الحكومة على نهضتها فشجعت الاستثمارات للعمل في السياحة وغيرها بطنجة حيث عمل به حوالي ٤٦,٧ ٪ من الإناث العاملات ويلي هذا القطاع في الأهمية قطاع الصناعة والصناعات التقليدية حيث عمل بهما ١٧,٩ ٪ من الإناث العاملات ثم تغيرت صورة التوزيع أيضاً في سنة ١٩٨٢ وأصبحت الصناعة أكبر جاذب لقوة العمل النسائية، إذ التحق بها ٤١,٨ ٪ من جملة العاملات بالحضر سنة ١٩٨٢ ، يليها الخدمات التي تفوقت نسبتها إلى ٢٨ ٪ من جملة الإناث العاملات، وذلك يعنى أن الصناعة تجذب القوى العاملة النسائية بقوة ويكمن تفسير ذلك في سيادة قطاع الحياطة والغزل والنسيج والسجاد . وهي ذات القطاعات التي تتميز بكثرة العمالة من الإناث وخاصة الأطفال صغار السن ويندر وجود الإناث في قطاعات التشييد والبناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات والتجارة^(١)... إلخ.

(١) الأرقام الواردة بهذا التحليل تخص بلدية طنجة لا مجمعة طنجة الحضرية وهي مستخرجة من:

- Ministère du plan, Delegation regional du nord-Quest, (1989). Demographie regionale Aspects socio-demographiques de Tanger, Tanger, P 55.

٤- التوزيع الجغرافى للعاملين بالأنشطة الاقتصادية :

يمكن تتبع التوزيع الجغرافى للعاملين بقطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة فى مجموعة طنجة الحضرية من خلال صورتين من صور التوزيع المكاني لكل منهما أهميتها ومؤثراتها الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية .
الصورة الأولى هى صورة توزيع العاملين حسب أنماط المسكن وتتوافق هذه الصورة مع المسلك الذى اختارته الباحثة خلال أقسام البحث المختلفة ، وهو مسلك العلاقات السكانية - السكنية وفقاً لمعيار جغرافى هام وحديث وهو معيار التفاعل المكاني - الاجتماعى .

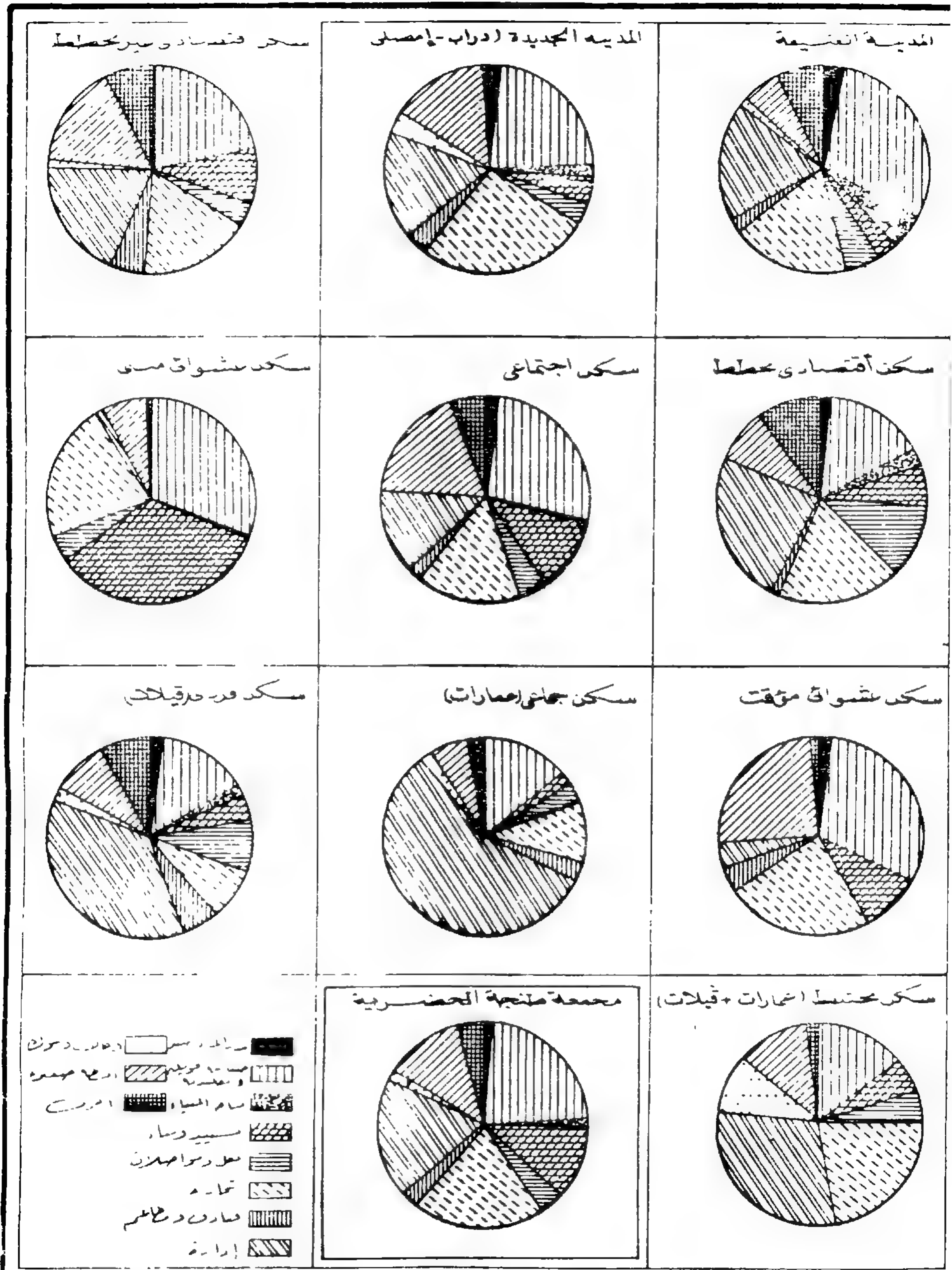
أما الصورة الثانية فهى صورة توزيع العاملين بالأنشطة الاقتصادية بين المناطق المتجانسة ومجموعاتها المختلفة بمجموعة طنجة الحضرية ، وهو تقسم شبه إدارى يأخذ فى الاعتبار الوحدات المورفولوجية الحضرية أو "المورفو- حضرية" المتعارف عليها بين جغرافيو المدن ، لذلك يعتبر التوزيع وفق هذا المسلك أو المعيار ذو أهمية خاصة حيث سيتم التوزيع بين مجموعات المناطق المتجانسة على أساس مقر سكن العاملين ، ومقر عملهم أيضاً ، ومن خلال التعامل مع هذين المنظورين يمكن التوصل إلى خصائص رحلة العمل اليومية للسكان وتحديد مساراتها بين مناطق المدينة المختلفة . وبطبيعة الحال سيخدم المسلك الثانى المسلك الأول بالنسبة لتوزيع السكان ويؤكد أو يؤكد نتائجه وفرضياته ، مما يساهم فى بلورة شخصية مدينة طنجة.

٤- أ- التوزيع الجغرافى للعاملين بقطاعات النشاط حسب أنماط المسكن :

يوضح الجدول رقم (٥٠) التوزيع النسبى للعاملين بمجموعة طنجة الحضرية فى قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة حسب أنماط المسكن . المختلفة وقد قامت الباحثة بإنشاء هذا الجدول وترتيبه وإجراء حساباته من خلال نتائج المسح الاجتماعى السكانى ، لاقتصادى الذى تم بفرض إعداد (S. d. a. u.) سنة ١٩٨١ لمدينة طنجة حتى سنة ٢٠٠١ ، ومن استقراء وتحليل الجدول تتضح صورة التوزيع الجغرافى التالية والتى تعبر أيضاً عن العلاقة بين العاملين حسب حرفتهم ونمط المسكن الذى يقطنونه . وكذلك الشكل رقم (٧٠) المبني على هذا الجدول .

من الملاحظات الهامة التى يشير إليها الجدول تباين التوزيع الجغرافى للعاملين بالأنشطة بين أنماط المسكن ، وانتشار العاملين بالعديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية بين العديد من أنماط المسكن كما تتوافق الصورة العامة للتوزيع مع صورة التوزيع المهني للعاملين حسب أنماط المسكن أيضاً والسابق شرحها .

تتميز بعض الأنشطة بانتشار العاملين بها فى كل أنماط المسكن بطنجة ومنها على سبيل المثال قطاع نشاط الصناعة التحويلية . إذ يمثل العاملون به نسب هامة بكل أنماط المسكن وإن تفاوتت هذه النسب بدرجات مختلفة ، إذ نجدها أكثر تركزاً بين سكان أنماط السكن العشوائى المبني والمؤقت على السواء بنسبة ٣١ ٪ ، ٦٠ ، ٣٠ ٪ من العاملين القاطنين بهذه الأنماط السكنية ، وهى ذات الأحياء والأنماط التى لاحظنا تركيز فئة العمال والمستأجرون بها سابقاً . ثم يلى الصناعة وشاركتها نفس صفة الانتشار قطاع التشييد والبناء . مع ملاحظة أن العاملين بهذا القطاع يمثلون نسبة ٣٢ ، ٣ ٪ من جملة العاملين القاطنين بنمط السكن العشوائى المبني . وتتفاوت النسب فى باقى أنماط المسكن وإن انخفضت فى معدلها على مستوى المدينة (١١ ، ١١ ٪) مما يعنى تركيز عمال الصناعة والتشييد والبناء



شكل (٧٠) التوزيع النسبي للعاملين بمجموعة منتجات حسب أنماط المسكن وقطاعات الأنشطة الاقتصادية التفصيلية عام ١٩٨١ م

والأشغال العمومية بنمط المسكن العشوائى المبنى وتطبق نفس الملاحظة على قطاع النقل والمواصلات مع ارتفاع النسبة عن متوسط المدينة (٤,٤ ٪) فى أنماط السكن الاقتصادى المخطط إلى ١١,٣ ٪ من العاملين القاطنين به ، ثم القيلات ٨,٢ ٪ ، وذلك لأن جانب من النمط الاقتصادى المخطط قد شيد من أجل العاملين بوزارة النقل والمواصلات.

وقتل التجارة أيضاً نشاطاً منتشراً بالنسبة للعاملين به إذ انتشر العاملون بهذا النشاط فى شتى أنماط السكن بطنجة بنسب متفاوتة إلا أنها فى معظمها أقل من معدل المدينة (٢٠,١ ٪) فيما عدا نمط السكن العشوائى المؤقت (٢٤ ٪) وتسبقه المدينة الجديدة (درادب ومصلى) الجديدة (٢٧,٣ ٪) .

كما ينتشر العاملون بهذه الحرفة أيضاً بين سكان نمط السكن العشوائى المبنى (٢١,١ ٪) . مما يشير إلى مستوى التجارة فى طنجة . إذ تتركز فى التجارة الصغيرة التى يمارسها الباعة الجائلين ، أو فى حوانيت صغيرة . مما يعنى دخلاً متواضعاً لهؤلاء الباعة يسكن أصحابه أنماطاً سكنية متواضعة أيضاً .

من الأنشطة المنتشرة أيضاً الأنشطة الصغيرة التى يمثل العاملون بها نسباً متفاوتة بين سكان كل الأنماط السكنية . وإن كانت مركزة بشكل واضح بين سكان النمط العشوائى المؤقت بنسبة تمثل أكثر من ضعف النسبة على مستوى المدينة حيث يعمل بها حوالى ربع سكان دور الصفيح ، بينما النسبة على مستوى المدينة ١٢ ٪ ، كما تتركز بين سكان السكن الاجتماعى بنسبة ١٨,٢ ٪ من العاملين القاطنين به، وفى النمط الاقتصادى غير المخطط أيضاً أى ترتبط بأنماط السكن ذى المستوى الاجتماعى والاقتصادى المتواضع مما يشير إلى تواضع هذه الأنشطة أيضاً .

يضاف إلى ما سبق بعض الأنشطة الاقتصادية التى تتميز بعدم انتشار العاملين بها انتشاراً كبيراً بين أنماط السكن المختلفة ومن هذه الأنشطة الصيد والزراعة والغابات ، إذ تمثل نسبة العاملين بالصيد مثلاً ٣,٢ ٪ من سكان المدينة العتيقة العاملين ، بينما النسبة على مستوى المدينة ٠,٨ ٪ إذ يتركزون فى العمل بالصيد بالميناء المجاور للمدينة

وأهم هذه الأنشطة أيضاً الإدارة - رغم انتشارها بين معظم ساكنى الأنماط السكنية - وبعد نمط العمارات أكثر استقطاباً للعمال بهذه الحرفة إذ تمثل ٥٧ ٪ من جملة العاملين القاطنين به وعلى العمارات القيلات بنسبة ٣٦,٨ ٪ ثم السكن المختلط ونسبته ٢٩,٥ ٪ . وكذلك العاملين بأنشطة أو مجالات البنوك والفنادق والسياحة. وتظهر أنماط المدينة العتيقة والجديدة والسكن الاقتصادى المخطط وغير المخطط وكذلك السكن الاجتماعى أكثر تنوعاً فيما تضم من عاملين موزعين بين أنشطة عديدة بنسب ليست شديدة التفاوت (وتمثل الطبقة الوسطى من المجتمع) ، وعلى العكس من ذلك نجد أنماطاً سكنية أكثر تميزاً بأنواع معينة من الأنشطة يمارسها قاطنوها . وعلى رأسها العمارات والسكن العشوائى المبنى والمؤقت ... إلخ .

جدول رقم (٥٠)

التوزيع النسبي للعاملين حسب قطاع النشاط الاقتصادي
ونظ السكّن بجمعة طنجة الحضرية (١٩٨١)

قطاع النشاط نظ السكّن في	صيد وزراعة	صناعة تجارية	نشاط البناء	تشبيد تحت مية	نقل اتصالات	تجارة	فنادق مطاعم	إدارة	وكالات وتوك	أنشطة حرة	أخرى	جملة %
المدينة المتبقية	٣.٢	٢٩.٨	٥.٢	٣.٠	٥.٢	١٨.٣	٢.٠	١٨.٨	١.٠	٦.٣	٧.٢	١٠٠
للمدينة على نظ المدينة	١.٦	٢٣.١	١.٧	٤.٠	٣.٢	٢٧.٣	٣.٥	١٦.٦	٣.٣	١٤.٧	١.٠	١٠٠
اقتصادي غير مخطط	--	٢١.٥	--	٨.٨	٣.٨	١٧.٢	٥.٢	١٩.٢	٠.٧	١٦.٥	٧.١	١٠٠
اقتصادي مخطط	١.٣	١٧.٦	٢.٥	٦.٣	١١.٨	١٨.٧	١.٣	٢٣.٨	--	٨.٧	٨.٥	١٠٠
جتماعي	١.٤	٢٧.٣	٠.٧	١٠.٧	٤.٨	١٦.١	٢.١	١٢.١	--	١٨.٢	٥.٦	١٠٠
عشوائي مبني	--	٣٠.٦	٠.٥	٣٤.٧	٤.١	٢١.١	--	١.٥	--	٧.٠	٠.٥	١٠٠
عشوائي مؤقت	٢.٠	٣١.٠	--	٩.٦	--	٢٤.٠	٣.٨	٤.٠	--	٢٤.٦	١.٠	١٠٠
مزارع	--	١٣.٩	--	٧.٤	٣.٢	٩.٨	٣.٣	٥٧.٠	١.٦	٦.٣	٢.٥	١٠٠
مباني	٢.٠	١٤.٢	٢.٠	٤.٠	٨.٢	٨.٣	٦.٠	٣٦.٨	٢.٠	٨.٥	٤.٠	١٠٠
مخطط	--	١٤.٦	--	٥.٥	٥.٥	٢١.٩	--	٢٩.٩	٩.٥	١١.٣	١.٨	١٠٠
مدينة طنجة	٠.٨	٢٣.٥	١.١	١١.١	٤.٤	٢٠.١	٧.٧	١٩.٠	١.٣	١٢.٢	٣.٨	١٠٠

المصدر: مستخرج ومحوّب من : S.d.a.u.v.T.: (1983) op. cit, pp. 316-340.

٤- ب- توزيع العاملين بقطاعات النشاط بين مجموعات المناطق المتجانسة ورحلة العمل اليومية: ومن أهم نتائج التوزيع الجغرافي على أساس نمط السكّن تميز الأنماط السكنية ذات المستوى المتواضع بتركز العاملين بأنواع النشاط غير الرسمية كالأنشطة الصغيرة، والتجارة البسيطة، والخدمات الصغيرة، بالإضافة لإظهار درجة من التنوع الوظيفي وخاصة في الأحياء القديمة مثل المدينة العتيقة والجديدة. ويؤكد توزيع العاملين بين مجموعات المناطق المتجانسة نفس الاتجاه السابق، وخاصة فيما يتعلق بنسبة العاملين بكل منطقة إلى جملة العاملين بالمدينة. ويوضح الجدول رقم (٥١) التوزيع النسبي للعاملين حسب محل الإقامة، ومناطق العمل طبقاً لمجموعات المناطق المتجانسة. كذلك الشكل رقم (٧٠ ب) ويظهر من استقراء الجدول مايلي:

بالنسبة إلى توزيع العمالة حسب مجموعات المناطق المتجانسة ومحل الإقامة نلاحظ أن أكثر من ٢٠٪ من القوة العاملة بطنجة تسكن في الهامش الجنوبي خارج المدار الحضري حيث مناطق بن ديبان، والجيراري، وبنى مكادة القديمة، ودوار بنى أورباغل، بالإضافة إلى الركايح على طريق الركايح أو طريق العوامدة. أي بمجموعة المناطق المتجانسة السابعة. وإذا أضفنا إليهم ١٠٪ من جملة العمالة في الهامش الشرقي أي الشرف، وبلازاتورو، وخليج طنجة، وطنجة البالية أي مجموعة المناطق المتجانسة التاسعة نلاحظ تركّز حوالي ٣٣٪ من جملة العاملين بجمعة طنجة في الهامش والضواحي التي يقع معظمها خارج المدار الحضري*.

* يمكن الرجوع إلى الشكل رقم ٤٢، ٤٢ أ حيث أساء المناطق المتجانسة ومواقعها ومجموعاتها.

بلغ نصيب مناطق وسط المدينة الغربى والجنوبى حوالى ٢٨,٥ ٪ من جملة العاملين، وتستأثر المدينة الأوربية الحديثة بحوالى ١٧,٨ ٪ وإذا أضيفت الضواحي القريبة بمجموعة المناطق المتجانسة الرابعة التى تضم ١٥,٤ ٪ نجد أن وسط المدينة وضواحيه بالإضافة للمدينة العتيقة يضم أكثر من ٥٠ ٪ من العاملين بمجموعة طنجة الحضرية أى مجموعات المناطق المتجانسة من الأولى إلى الرابعة.

ويسكن فى المجموعة الخامسة من مجموعات المناطق المتجانسة-أى فى بنى مكادة بأحيائها المختلفة-حوالى ١٦ ٪ من العاملين بمجموعة طنجة الحضرية، وإذا ضمت إلى هذه المجموعة هوامش طنجة لأصبحت نسبة الساكنين بالهامش والضواحي الجنوبية حوالى ٤٨ ٪ من جملة العمالة بطنجة .

بالنسبة لتوزيع العاملين حسب مقر العمل ، نلاحظ أيضاً توزيع العمالة بين مناطق العمل العديدة المنتشرة على مستوى مجموعات المناطق المتجانسة ، وكذلك فى المناطق الصناعية بطريق الرباط ، وطريق المطار ، وطريق تطوان ، ومناطق أخرى عديدة بالإضافة إلى ميناء طنجة ومن خلال تحليل الشكل والجدول:

يبرز وسط المدينة من بين هذه المناطق العديدة التى يعمل بها العاملون فى طنجة أو منطقة الأعمال المركزية (C.B.D.) والمناطق المحيطة بها فى الحى الإدارى والمصلى ، ومنطقة الهلاج ، ومولاي إسماعيل إذ يضم ٣٤,٣ ٪ أى أكثر من ثلث مواطن العمل فى مجموعة طنجة الحضرية (أى مجموعة المناطق المتجانسة الثلاثة) ، يليها مجموعة المناطق المتجانسة الرابعة ويعمل بها ١٢ ٪ من جملة العاملين بمجموعة طنجة. وفيما عدا ذلك تتوزع مناطق استيعاب العمالة بنسب متفاوتة وضئيلة بين كافة مناطق المدينة لا يبرز من بينها سوى المدينة العتيقة التى يعمل بها ٥,٦ ٪ من جملة العاملين بطنجة، ثم منطقة الهوامش الجنوبية أى المجموعة السابعة من مجموعات المناطق ، ويعمل بها ٤,٥ ٪ من جملة العمالة بطنجة، وكذلك المجموعة الخامسة التى يعمل بها ٥ ٪ من جملة العمالة . معنى ذلك أن مناطق بنى مكادة القديمة ، والجديدة ، وبن ديبان وغيرها من أحياء السكن العشوائى المبنى وغير المبنى والاجتماعى والاقتصادى المخطط وغير المخطط تضم ١١ ٪ تقريباً من مواطن العمل أو يعمل بها ١١ ٪ من العاملين بينما يسكن بها أكثر من ٤٧ ٪ من جملة العاملين مما يؤكد هامشيتها كما يعنى أيضاً تشتت مناطق العمل بالمدينة وهوامشها، مع استقطاب وسط المدينة لنسبة كبيرة من العمالة . وعلى سبيل المثال تستقطب المنطقة الصناعية بطريق تطوان ٢,٥ ٪ فقط من العمالة كما يتوزع ١٨,٨ ٪ من العاملين بمناطق أخرى غير المذكورة بالجدول سنة ١٩٨١.

أما عن رحلة العمل اليومية بين مناطق السكن ومناطق العمل ، فالملاحظ أن نسبة كبيرة من السكان تعمل بالمناطق السكنية حيث مقر سكنها أو قريباً منه ومن الأمثلة التى تؤكد ذلك والمستخلصة من الجدول المذكور ما يلى :

- يعمل بالمناطق السكنية بمجموعة طنجة حوالى ٦٨,٧ ٪ من جملة العاملين بجهات المدينة المختلفة سنة ١٩٨١ وتتوزع النسبة الباقية بين المناطق الصناعية المنتشرة على الطرق الرئيسية والثانوية وغيرها .
- يسكن ثلث العاملين بوسط المدينة الجنوبى بنفس المنطقة . ويمثلون أكثر من ٥٦ ٪ من جملة العاملين القاطنين به.

- تستقطب المدينة العتيقة نصف سكانها للعمل بها كما تجتذب العمالة من المناطق القريبة منها.
- يسكن نصف العاملين بوسط المدينة الغربى بنفس المنطقة ويأتى النصف الآخر من مناطق قريبة أو مجاورة.

جدول رقم (٥١) التوزيع النسبي للعاملين بجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١
حسب مهمل الإقامة ومنطقة العمل (%)

جملته كل معمل الإقامة	مناطق عمل أخرى			في المناطق الصناعية						في المناطق السكنية								منطقة العمل معمل الإقامة
	طريق المطار	خارج المدينة	البناء	مناطق أخرى	طريق الرباط	طريق تطوان	طريق الرباط ١٥	التاسعة	السادسة	السابعة	الثامنة	الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى		
٧,٢	-	-	٠,٧	١,٢	-	٠,٥	٠,١	٠,١	-	-	٠,١	-	٠,٥	٢,٠	٠,١	٢,٠	مجموعة المناطق المتجانسة الأولى (المدينة المتبعة) مجموعة المناطق المتجانسة الثانية (وسط المدينة القروي) مجموعة المناطق المتجانسة الثالثة (مركز المدينة C.B.D. ووسط المدينة الجنوبي) مجموعة المناطق المتجانسة الرابعة شواحي جنوب غرب الرباط (المرابي وكسراطا) مجموعة المناطق المتجانسة الخامسة شواحي جنوب شرق الرباط (مناطق بني مكادنة) مجموعة المناطق المتجانسة السادسة (ضواحي الهامش الغربي) مجموعة المناطق المتجانسة السابعة (الهامش الجنوبي) مجموعة المناطق المتجانسة الثامنة (الضواحي والهامش الشرقي)	
١٠,٧	٠,١	٠,٢	٠,٤	١,٦	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,١	-	-	٠,١	-	٠,١	٥,٠	١,٥	١,٠		
١٧,٨	-	٠,٣	٠,٥	١,٦	-	٠,١	٠,٥	٠,١	١,٥	٠,١	٢,٨	١٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١			
١٥,٤	٠,٤	٠,١	٠,٣	٣,٠	٠,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,١	٤,٣	٤,٥	٠,١	٠,١	٠,١			
١٥,٨	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٣,٥	٠,٣	٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,٥	٢,٧	١,٢	٤,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٢			
٠,٦	-	-	٠,١	٠,١	-	٠,١	-	-	٠,١	-	-	-	-	-	-	-		
٢١,٩	٠,٥	٠,١	٠,٥	٦,٢	٠,١	-	٠,٨	٠,١	٣,٨	١,٦	٢,٣	٣,٨	٠,٣	١,٧	١,٧			
١٠,٦	٠,١	٠,٣	٠,١	١,٦	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٧	-	٠,٣	٠,٨	٥,٠	٠,٣	٠,٥				
٪ ١٠٠	١,٦	١,٥	٢,٨	١٨,٨	٠,٩	٢,٥	٣,٢	١,٥	٤,٥	٥,٠	١٢,٠	٣٤,٣	٣,١	٥,٦	جملته كل منطقة عمل			

٥٠

٣.٣

- يعمل بالسواني وكسبراطا أى الضواحي الجنوبية الغربية من وسط المدينة حوالى ١٢٪ من جملة العاملين بالمدينة يسكن حوالى ٣٦٪ منهم بنفس المكان، ويأتى ٢٥٪ منهم من المناطق المجاورة بوسط المدينة ومولاي اسماعيل.

وهكذا بالنسبة لكل المناطق إذ تسكن نسبة كبيرة من العاملين بكل منطقة بنفس المنطقة أو بمنطقة مجاورة لها. فيما عدا الهوامش الجنوبية ومع ذلك يعمل حوالى ٢٨,٣٪ من سكانها بالمنطقة الصناعية بطريق تطوان وفى ذلك مايفسر النسبة الكبيرة التى تصل إلى أعمالها بدون وسائل نقل، إذ يطلق على طنجة مدينة الراجلين وذلك سنة ١٩٨١-ومن الطبيعى أن تتغير هذه الصورة جزئياً نظراً لتوسعها الهامشى-ومما يؤكد أيضاً انتشار الأنشطة الصغيرة على مستوى المدينة. وكذلك انتشار الورش والمصانع والمتاجر الكبيرة والصغيرة خاصة داخل المناطق السكنية وهذا ما سيتضح فى الفصول القادمة.

المبحث الثالث

تحديد وظائف مدينة طنجة وتخصصها

اتضح من خلال دراسة التركيب الاقتصادي لسكان مجمعة طنجة الحضرية، أن المدينة قد اتخذت طابع مدينة الخدمات والتجارة، ثم طابع مدينة الصناعة مع سيطرة الأنشطة الصغيرة (١٢,٥٪) وحرفة التشييد والبناء أيضاً. كما اتضح أيضاً أن الصناعة التحويلية كوظيفة للمدينة قد بدأت في الظهور كوظيفة حديثة نامية لها الغلبة في اجتذاب رأس المال والأيدى العاملة، مما يميز هذا القطاع الرسمي (Formal) من الأنشطة بظهوره كنشاط أساسي مكوناً (Basic) في اقتصاديات المدينة، إذ يوجه جانباً كبيراً منه للتصدير ويجلب بذلك دخلاً للمدينة وخاصة قطاع النسيج والحياطة ضمن قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى.

من الملاحظات المهمة بالنسبة لوظائف واقتصاديات مدينة طنجة أن قطاع الصناعات التقليدية يجلب دخلاً للمدينة وهو من القطاعات غير الرسمية (Informal) في جانب كبير منه، والرسمية في جانب آخر (formal)، حيث يمارس في مصانع حديثة، كما يمارس في المنازل، ودور الصفيح بالأحياء الشعبية أيضاً حيث يتم تصدير جانب كبير من إنتاج هذه المصانع والورش إلى الخارج، وبالتالي يعد هذا النشاط في جانب كبير منه نشاطاً أساسياً مكوناً في اقتصاديات المدينة. وخاصة في صناعة الزرابي والكليم.

وبالقياس لما سبق يمكن اعتبار خدمات الميناء وحركة نقل البضائع والمسافرين ووظائف وأنشطة أساسية، مكونة ضمن اقتصاديات المدينة، إذ أن هذه الوظائف والخدمات لا تؤدي لسكان المدينة فقط، بل يمثل ميناء طنجة بوابة العبور للمغرب وشمال إفريقيا، بل وما وراء شمال إفريقيا في عمق القارة، خاصة بالنسبة لحركة السائحين، وحركة العمالة المهاجرة للخارج عربياً وبلجياً وليس من ولاية طنجة أو المغرب فقط، بل من دول عدة إذ يمتد إشعاع الميناء إلى الجزائر، وتونس، ودول إفريقيا أخرى، يضاف إلى ذلك النشاط التجاري للميناء الذي لا يقتصر على صادرات المدينة وإقليمها أو الاستيراد لها فقط، بل يمتد إشعاعه التجاري أيضاً خارج الحدود المحلية للمدينة.

وتعد الخدمات الفندقية، والسياحية، والترفيهية التي تقدمها طنجة بمثابة تجارة خارجية وداخلية غير منظورة، إذ تجلب دخلاً وافداً من خارج حدود المدينة وإقليمها الإداري من داخل المغرب وخارجه وكذلك الخدمات الأخرى.

وتعتبر الصناعة التحويلية الحديثة والتقليدية من أهم وظائف المدينة، التي يعمل بها ما يقرب من ثلث العاملين بالمدينة. لذلك يجدر بنا في هذا المقام تسليط بعض الضوء على هذه الوظيفة، وتتبع أهم مراحل تطورها ومتغيراتها المختلفة. إذ أصبحت من أهم الأنشطة الأساسية، والموجه إنتاجها للتصدير خلال العقود والسنوات الماضية. كما تعتبر أساساً اقتصادياً هاماً للتنمية الاقتصادية في طنجة وإقليمها. وقد تعددت محاولات التصنيف الوظيفي للمدن ومنها محاولة "أورسو"، سنة ١٩٢٧^(١)، ثم محاولة "تشنسي هارس" في دراسته للتصنيف^(٢) لثيفي للمدن الأمريكية والتي نشرت سنة ١٩٤٣^(٢)، وقد اتبع أسلوباً كمياً في هذا التصنيف، كما

(١) - Aurousseau, M., (1921), The distribution of population: A constructive problem, Geographical Review. Vol II, (1921). pp. 563-592.

(٢) - Harris, Chauncy, D., (1943), "A functional classification of cities in the United States, Geog. Review, vol. 33, Jan. (1943). pp. 86-99.

ذكر أن المدن الكبيرة تتميز بكونها متعددة الوظائف وتلى ذلك تصنيف آخر للمدن حسب وظائفها قام به "تلسون" ونشر سنة ١٩٥٥^(١). وكان هذا التصنيف أكثر دقة من تصنيف هارس خاصة وأنه قد قام بشرح الأسس التي بنى عليها تصنيفه للمدن بينما لم يقدّم "هارس" بذلك وهناك تصنيف قام به "هارس وألمان" ونشر سنة ١٩٥٩^(٢). ومن التصنيفات الهامة أيضاً طريقة "ويب" في التصنيف الوظيفي للمدن ، وقد نشرت سنة ١٩٥٩ أيضاً^(٣). يضاف إلى ماسبق العديد من المحاولات في هذا المضمار والتي تلت المحاولات المذكورة .

وفيما يلي محاولة من الباحثة للوصول إلى صورة تعطي انطباعاً عن حقيقة الاقتصاد الحضري في طنجة . وخاصة في مجال الصناعة للأسباب السابق ذكرها .. مع محاولة لتحديد التخصص الصناعي الذي يميز المدينة إن وجد بها هذا التخصص ، وذلك بتتبع هذا النشاط ومقارنته بالدولة والإقليم الشمالي والدار البيضاء ، على أساس عدة متغيرات خاصة بالنشاط الصناعي ، ثم يعقب ذلك محاولة لتتبع البناء الصناعي في طنجة أي درجة تخصصها في صناعة معينة . ليكون ماسبق ونتائجه ركيزة هامة في التخطيط لمستقبل المدينة وأساساً هاماً أيضاً في مجال التخطيط الإقليمي على مستوى شمال المغرب الذي تعد طنجة قاعدته وأكبر مدنه وبالتالي يقع عليها عبء الهيمنة والتنمية معاً ، يضاف إلى ماسبق استعراض للوظائف الأخرى المهمة بالمدينة ، مع تحديد مشكلات هذه الوظائف . وأثرها في اقتصاديات المدينة ومستقبلها والتي سيكملها دراسة التركيب الوظيفي للمدينة فيما بعد .

١- الوظيفة الصناعية :

لقد ارتبط النشاط الصناعي بطنجة في مراحله الأولى بفترة الحماية الدولية ، وقد تميز ذلك النشاط بخصائص مميزة ارتبطت بوضع المدينة الدولي وحرية التبادل التجاري الذي طبع المدينة بطابع تجاري - مالي ، بالإضافة إلى بنية صناعية ضعيفة . ولم يعرف قطاع الصناعة نمواً أو ازدهاراً مشابهاً لنمو وازدهار النشاط المالي والتجاري ، أو مشابهاً لازدهار نشاط التشييد والبناء بالمدينة في تلك الفترة ، وكانت الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع ضعيفة مما انعكس سلباً عليه . إذ تميزت طنجة بسوقها المفتوح واتساع مجال المنافسة بالنسبة لكل السلع ، وبالتالي لم يساهم النظام الدولي الذي خضعت له طنجة في التنمية الصناعية الواضحة . وعلى العكس من ذلك ارتبط ازدهار الصناعة ونموها في المغرب عامة بفترة الحماية والاستعمار . مما يعكس اختلافاً طنجة عن سائر مدن المغرب في هذه الناحية. ويمكن تقسيم مراحل نمو الصناعة في طنجة بين فترتين أساسيتين ، إحداهما إبان فترة الحماية الدولية ، وهذه يمكن تمييز مرحلتين ثانويتين بها . أما الفترة الثانية فهي فترة مابعد الاستقلال حيث شهدت طنجة نمواً صناعياً فعلياً نقلها من مدينة خدمات وتجارة ، إلى مدينة صناعية تمثل أحد أقطاب الصناعة في المغرب .

-
- (١) Nelson, H. J., (1955). A service classification of American cities. Economic Geography, vol xxx1, July (1955), pp. 189-210.
 - (٢) Harris, Chauncey, D. & Ullman, Edward L., (1959). "The Nature of cities", in Harold M. Mayer and Clyde F. Kohn, Readings in urban Geography, The univ. of Chicago press, Chicago, pp. 277-280.
 - (٣) Webb: John, W., (1959), "Basic concepts in the Analysis of small urban centers of Minnesota" Analysis of Associations of American Geographers, vol. 49, pp. 55-72.

أ- الصناعة خلال فترة الإدارة الدولية :

أدى النمو العمراني والحضري الملزم لوفود عدد كبير من الأجانب للإقامة بالمدينة إلى توطن بعض الصناعات لتلبية حاجات السكان وخاصة من الأجانب والأثرياء ، وقد تركزت معظم هذه الصناعات في قطاع الصناعات الغذائية والمطاحن أساساً . وفي قطاع صناعة مواد البناء ، والصناعات الكيميائية (الصابون) ، وصناعة الطباعة . بالإضافة إلى ظهور مؤسسات صناعية تعتمد على استغلال الشواطئ في صيد وتعليب الأسماك . وقد تعرضت للمنافسة مثل صناعة التبغ فنقلت إلى القنيطرة . وقد ارتبطت بعض الصناعات القائمة بنمو قطاع التشييد والبناء المرتبطة بالتوسع العمراني للمدينة ، وقد وصل عدد المؤسسات الصناعية إلى ٣٣ مؤسسة (١) . وكانت معظم هذه المؤسسات إن لم يكن جلها ملكاً للأجانب خلال الفترة من ١٩١٢ إلى ١٩٤٦ (٢) .

وقد تميزت الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٦ بالتنوع الذي صاحب الازدهار الاقتصادي والعمراني للمدينة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ اتجهت رؤوس الأموال الأجنبية إلى طنجة كما - اتضح ذلك سابقاً - وظهر بطنجة نشاط تجاري تميز بالرواج والازدهار ، وظهرت مؤسسات صناعية جديدة خاصة في قطاع الصناعات الغذائية منها مصنع لصناعة البيرة وآخر لعصير الفواكه والمشروبات الغازية منها مصنع الكوكاكولا . كما ظهرت صناعة الأسمنت برأس مال إسباني لمواجهة متطلبات حركة الإنشاء والتعمير الكبيرة بطنجة ، وأنشئت أيضاً مصانع عصرية للمكيماويات والصناعة النسيج . وفي سنة ١٩٥٠ ظهرت أولى المناطق الصناعية بطنجة ، وهي المنطقة الصناعية القديمة بمغروغة ، حتى تتمكن من استيعاب الصناعة الجديدة بدلاً من توزيعها عشوائياً داخل المدينة ، وقد وصل عدد المؤسسات إلى ٤٦ مؤسسة بإضافة ١٣ مؤسسة خلال عشر سنوات (٣) . وقد ورد بالتقرير الحضري لكلود فيرديجو سنة ١٩٥٨ ، أن عدد العمال في قطاع الصناعة بطنجة في ذلك التاريخ كان ٢٥٥١ عامل فقط يعملون في حوالي ٩٠ مؤسسة تتركز في الصناعات الخفيفة التي كان هدفها سد حاجة السوق المحلية . حيث تركزت في الصناعات الغذائية ، ومواد البناء ، ثم النسيج والخياطة والجلود إذ تمثل مؤسسات هذه الصناعات ٧٥ مؤسسة من جملة ٩٠ مؤسسة صناعية بطنجة سنة ١٩٥٨ ، وكانت هذه الصناعات برأس مال أجنبي ، كما كان إنتاجها موجه للأجانب أيضاً (٤) ، أي منهم واليه . وبالتالي لاتعد مدينة طنجة حتى ذلك التاريخ مدينة صناعة ولم تكن الصناعة بها ذات تأثير كبير في اقتصادياتها .

ب- الصناعة بعد الاستقلال :

ارتبط تطور الصناعة في طنجة باستراتيجية المغرب العامة تجاه الصناعة بعد الاستقلال ، والتي تبلورت في سياسة الانفتاح على السوق الخارجية ، مع محاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمار في قطاع

(١) - Bellaire, M.; (1923), Tanger et Sa zon, Op. cit., pp. 280.

(٢) - Boulerbah, A.; (1990), Le processus de l'installation des activités industrielles et le développement: cas de Tanger et de Tetouan (Maroc). Thèse de Doctorat, 3em. c., Bordeaux, pp. 189-210.

(٣) برلوج، علي، (١٩٩٣)، دينامية المجال الصناعي لمدينة طنجة، من أعمال ملتقى طنجة الثالث "طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع" (بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة) بطنجة أكتوبر سنة ١٩٩٢، طبع في الدار البيضاء، ص ٤٥-٥٨.

(٤) - Verdugo, C.; (1958), op. cit., p. 187.

الصناعة ، ثم تبنى سياسة اللامركزية في توزيع الأنشطة المرتبطة بالصناعة ، وقد انعكست هذه السياسات بشكل مباشر على الصناعة بطنجة ، التي استقطبت رؤوس الأموال الأجنبية والعربية ، وأهمها رؤوس الأموال السورية والكويتية ، وذلك منذ أوائل ستينات القرن العشرين . وقد امتازت مرحلة الستينات بظهور مؤسسات لصناعة النسيج والصناعات الغذائية والطباعة مما أثر على البنية الصناعية للمدينة مستقبلاً ، وأعطى لها بوادر تخصصها الصناعي بين المدن القريبة ، وقد عرفت طنجة ازدهاراً صناعياً وتخصصاً في صناعة النسيج والملابس الجاهزة ، خاصة مع إنشاء المنطقة الصناعية على طريق تطوان بداية من سنة ١٩٧٠ وتقع غرب طريق تطوان وشرق السكة الحديد وقد استقبلت المنطقة نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في قطاع النسيج والخياطة ، وغيره من القطاعات . وكذلك المنطقة الحرة بميناء طنجة وفي نفس الوقت شهدت طنجة ظهور العديد من مؤسسات الصناعة الأخرى داخل نطاق المدينة ، وعلى طرقها المختلفة وشهدت طنجة استقبال رؤوس الأموال الأجنبية والأوربية - خاصة في فترة السبعينيات والثمانينات والتي توجهت للاستثمار في مجال صناعة الملابس الجاهزة والخياطة ، الموجهة للسوق الخارجية بنسبة ١٠٠ ٪ من إنتاج هذه المصانع .

وقد امتازت هذه الفترة بزيادة عدد المؤسسات القائمة بالمنطقة الصناعية بطريق تطوان في محاولة لهيكلة أو تخطيط البنية الصناعية للمدينة ، مع إحداث تنوع في قطاعات الصناعة . كما امتازت هذه الفترة وإلى الآن بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصناعة وغيرها مع ظهور واضح لرأس المال السوري ^(١) ، بل والجالية السورية التي أصبح لها حي خاص بها (حي السوريين) في بصادينا ، وهو حي قوامه القبيلات الأتقية ومسجد يطلق عليه مسجد السوريين وبالتالي كان لهذه الجالية أثرها في إحداث مظاهر هامة في صورة الهيئة الحضرية للمدينة (Cultural land - scape) ، إذا لم يكن تأثير هذه الجالية اقتصادياً فقط بل كان له أثراً حضارياً حضوياً ، ويشبه هذا الوضع وضع الجالية السورية واللبنانية ، التي كانت لها أحياء مشابهة في دكاك ، وكانو ، ولاجوس وكان يطلق عليها أيضاً الحي اللبناني (Lebanese quarter) . ومازالت لهذه الجاليات دورها الملحوظ في تفسير المظهر الحضري والحضارى في دول غرب إفريقيا ^(٢) .

ويمثل قطاع الصناعة بمجموعة طنجة الحضرية حالياً الدعامة الفعلية لاقتصاديات المدينة التي شهدت تدهوراً في قطاع السياحة وفي نشاط الميناء التجاري ، وقد ساعد على نمو قطاع الصناعة بالمدينة جملة من العوامل أهمها انتهاج الحكومة لسياسة التنمية الجهوية (الإقليمية) ، ومن أهم أهداف هذه السياسة تحقيق اللامركزية التي تهدف إلى وضع حد لتركز الأنشطة الاقتصادية في منطقة دون أخرى وذلك من خلال نشر الصناعة وتوطينها في عدة مناطق بهدف استحداث فرص جديدة للعمل ، ومن ثم التغلب على مشكلة البطالة وتخفيف حدتها ، مع زيادة الإنتاج للتصدير وجلب العملة الصعبة . مما يساهم في التنمية الإقليمية والقومية .

وقد ساهمت القرارات الملكية الصادرة في سبتمبر سنة ١٩٦٣ من إنقاذ المدينة من التدهور الشامل بعد

(١) - Boulerbah. A.: (1990), op. cit., p. 495.

(٢) عبد الجليل، محمد مدحت جابر، (١٩٨٧)، الهجرة اللبنانية السورية إلى غرب إفريقيا منظر جغرافي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ص ١٣٣.

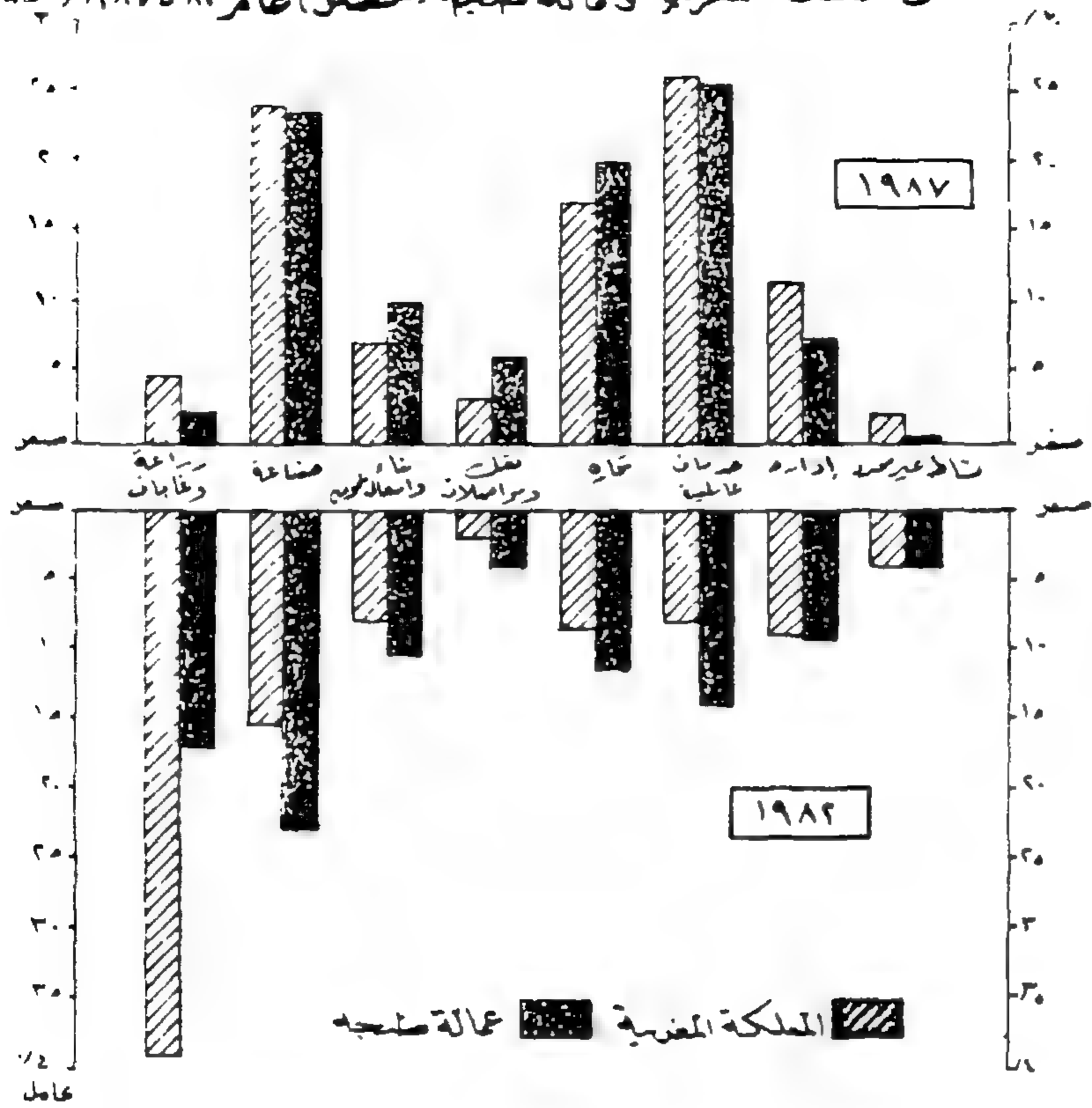
الزلازل الاقتصادية الذي تعرضت له في أعقاب إنهاء نظام الإدارة الدولية بها، فحصلت المدينة على جملة من الامتيازات التي استهدفت دعم ودفع قطاع الصناعة بالمدينة، وذلك من خلال تخفيض الضرائب (٥٠ ٪ من بعض الضرائب المحضرة وضرائب الأرباح). ومنح مزايا خاصة لمستثمرى الأموال، علاوة على تحسين وتطوير البنية التحتية الضرورية لإقامة المشروعات الصناعية. وقد عززت هذه الامتيازات بظهور قوانين الاستثمار سنة ١٩٨٣ حيث قُيّمت طنجة بوقوعها ضمن المنطقة المستفيدة من قوانين الاستثمار فى الصناعة والسياحة والعقارات والاستثمارات البحرية والصناعات التقليدية بهدف تمييزها إقليمياً، وقد هيئت القوانين والامتيازات السابقة المناخ للاستثمار فى الصناعة، وبالتالي ارتفع عدد الطلبات الخاصة بالحصول على رخصة لإقامة مصنع. يؤكد ماسبق ارتفاع عدد الوحدات الصناعية بالمنطقة الصناعية بطريق تطوان من وحدتين سنة ١٩٧٧ إلى ٢٦ وحدة صناعية سنة ١٩٨٠ إلى ٥٣ وحدة سنة ١٩٨٣، ثم وصل إلى ٧٥ وحدة عام ١٩٨٦ (١). وفى أواخر سنة ١٩٩٢ كان عدد الوحدات الصناعية قد وصل إلى ١٤٣ وحدة صناعية بالمنطقة الصناعية فقط، منها ٦١ وحدة فى قطاعى النسيج والخياطة، و ١٨ وحدة متخصصة فى صناعة مواد البناء، و ٨ وحدات فى المواد الكيماوية، و ٨ فى الصناعات الغذائية، وباقى الوحدات فى الصناعات البلاستيكية والمعدنية والكهربائية - وغيرها*.

وقد شهد قطاع الصناعة بطنجة طفرة كبيرة تجسدت فى الارتفاع الملحوظ فى حجم الاستثمارات المالية بهذا القطاع فى السنوات الماضية فكانت فى سنة ١٩٩٠ (٠٠٠, ٤٦٢, ٤٧٥ درهم)، وصلت إلى (٠٠٠, ٦٩٠, ٧٠٢ درهم) سنة ١٩٩١. أى بزيادة قدرها ٤٢ ٪، كما أصبح هذا القطاع هو الأكثر توفيراً لفرص العمل بطنجة. إذ وفر سنة ١٩٩٠ (٦٧٠٣ فرصة عمل) زادت إلى ١١٤٦٦ فرصة عمل سنة ١٩٩١، كما عرفت طلبات الاستثمارات الصناعية - سواء تلك الخاصة بالمشاريع الجديدة أو الخاصة بالتوسعات - تزايداً ملحوظاً من ٢٢٩ طلب سنة ١٩٩٠ - إلى ٢٩٥ طلب سنة ١٩٩١، وإلى ١٢٨ طلب خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٢، كما وصل حجم المال المستثمر فى الصناعة خلال نفس الفترة حوالى ٥٦٨ ٩٥٥ ٣٣٠ درهم، وفرت حوالى ٤١٣٣ فرصة عمل. وقد استقطبت صناعة النسيج، والخياطة (الملابس الجاهزة)، والجلود حوالى ٦٠ ٪ من حجم المعاملات الإجمالية خلال سنوات ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢. ويُغطى إنتاج هذه الصناعات حاجيات السوق المحلية ويصدر الفائض منه. وخلال عشر سنوات تضاعفت قيمة الصادرات من أربع إلى خمس مرات عن قيمتها فى أوائل الثمانينات. كما عرفت الصناعات الأخرى غير النسيج والخياطة والجلود نمواً هاماً أيضاً، ومن هذه الصناعات الصناعات الميكانيكية، والالكترونية، والكهربائية. وقد أصبح إنتاجها يغطى جانباً من الطلب الوطنى والخارجى. وبلى قطاع الصناعات الكيماوية قطاع النسيج فى الأهمية إذ قدم حوالى ٢٨, ٣٦ ٪ من جملة فرص العمل المستحدثة فى النصف الأول من سنة ١٩٩٢، ثم الصناعات الغذائية بنسبة ٩, ٣١ ٪، فالصناعات الكهربائية والالكترونية

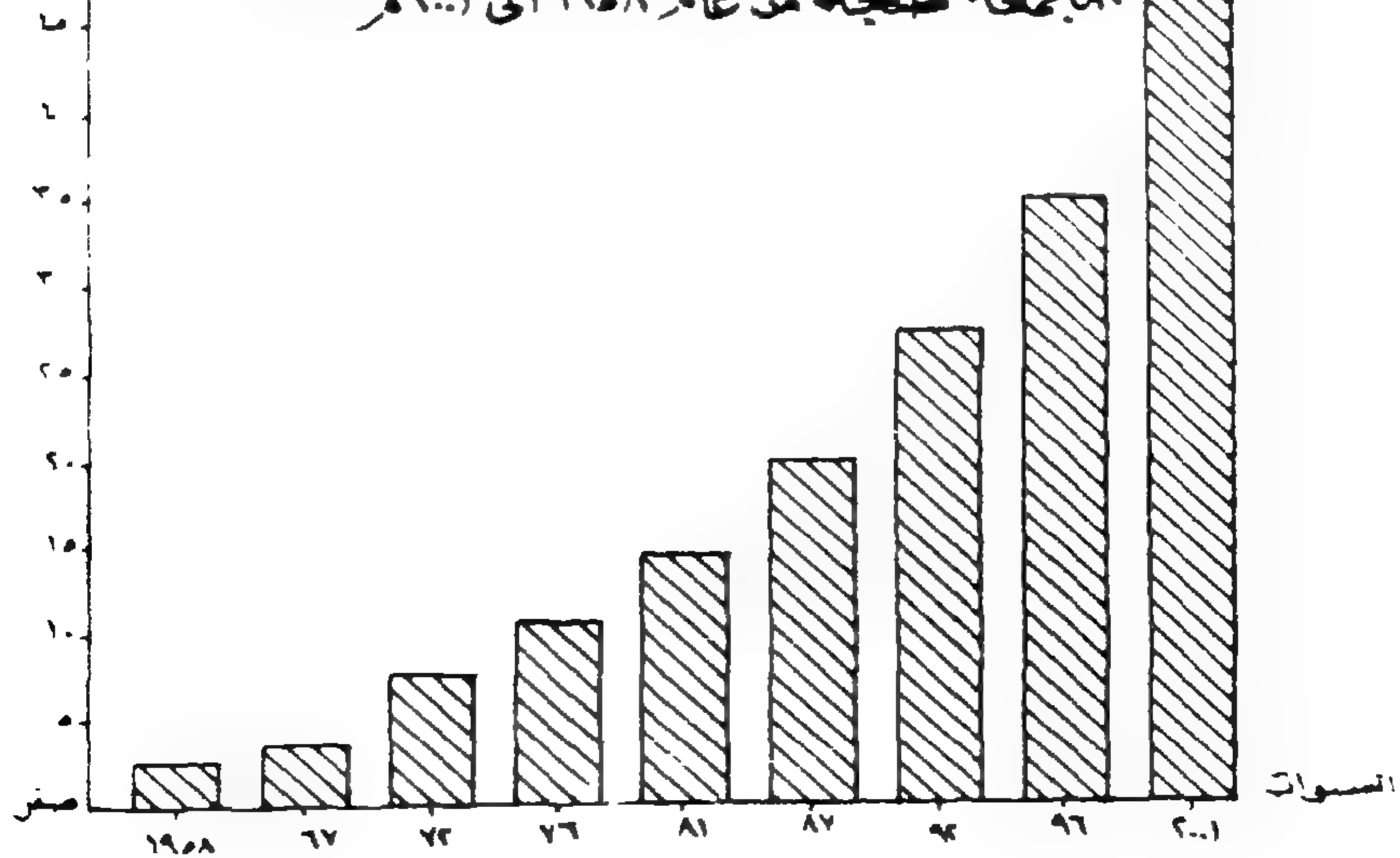
(١) المراهط، عبد الرحمن، (١٩٩٣)، الأنشطة الاقتصادية بطنجة: الوضعية الراهنة حسب القطاعات. من أعمال ملتقى طنجة الثالث، طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، أكتوبر سنة ١٩٩٢، نشر فى الدار البيضاء، ص ٥٩-٧٤.

* من خلال الدراسة الميدانية بطنجة فى أواخر سنة ١٩٩٢. والملاحظات الشخصية مع السيد عبد الرحمن المراهط رئيس غرفة التجارة والصناعة بطنجة خلال الدراسة الميدانية.

شكل ٢١١-٩. التوزيع النسبي المقارن للعاملين حسب الأنشطة الاقتصادية
في المملكة المغربية وعائلة طنجة (مضمر) عام ١٩٨٢ و ١٩٨٧



شكل (الاب) تطور العمالة في قطاع الصناعة التحويلية
بمجموعة طنجة من عام ١٩٥٨ إلى ٢٠٠١



بنسبة ٣,٣٩ ٪ ، فالصناعات الميكانيكية بنسبة ٢,١٨ ٪ من فرص العمل المقدرة بـ ٤١٣٣ فرصة في الفترة المذكورة والتي حظى قطاع النسيج والخياطة والجلود منها بحوالي ٥٥ ٪ (١).

وقد تم حصر ٦٣٠ وحدة أو منشأة صناعية في مجمعة طنجة الحضرية بواسطة غرفة الصناعة والتجارة في طنجة وذلك في أواخر النصف الثاني من سنة ١٩٩٢، وكان توزيع هذه المنشآت حسب قطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي :

قطاع النسيج والخياطة	٣٧ ٪
قطاع الجلود والأحذية .. إلخ	٣ ٪
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٩ ٪
صناعة مواد البناء والتجهيز	١٧ ٪
الصناعات الكيماوية	٩ ٪
صناعات الورق والكرتون والطباعة	٤ ٪
صناعات أخرى	١١ ٪

ونقصد بهذه الوحدات أو المنشآت الصناعية كل الوحدات (٢)، ويعمل بهذه المنشآت حوالي ٢٧ ألف عامل . ويتضح من الشكل رقم (٧١-أ) أن طنجة تعد ضمن مدن الصناعة والخدمات والتجارة بالإضافة إلى أهمية قطاع التشييد والبناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات، كما يوضح (شكل ٧١-ب) تطور العمالة في الصناعة بطنجة.

وتعد المدينة متعددة الوظائف مع ظهور قطاع الصناعة بشكل واضح بالإضافة إلى استمرار هذا النشاط وإطراد مساهمته الفعالة في اقتصاديات المدينة وذلك بمقارنتها بالمغرب سنة ١٩٨٧، ولإدراك مدى تخصص طنجة في الصناعة يمكن مقارنة متغيرات الصناعة التحويلية في طنجة مع مثيلتها على مستوى الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية التي تقع فيها طنجة ، ثم مقارنتها أيضاً على مستوى المملكة المغربية فيما يلي من دراسة .

جـ- وزن الصناعة التحويلية في طنجة وأهميتها الإقليمية :

رغم محاولات الدولة للحد من التركيز الصناعي بمنطقة بعينها في المملكة ، وتطبيق سياسة اللامركزية الصناعية، فإن الدار البيضاء مازالت تمثل قطب الصناعة الأول في المملكة المغربية . وإن بدأت أقطاب أخرى صغيرة نسبياً في الظهور وجذب العمالة ورأس المال ، وبدأت تساهم في الإنتاج والتصدير ... إلخ ، ومن هذه الأقطاب الهامة مدينة طنجة التي باتت تمثل مكانة مهمة تتبع أهميتها من نموها السريع أيضاً وأصبحت تمثل المرتبة الثانية من حيث عدد العمال بالصناعة التحويلية على مستوى الدولة . وتحتل كذلك مرتبة متقدمة بالنسبة لقيمة الإنتاج والصادرات وعدد المنشآت ، كما أصبحت تحصل على نسبة مهمة من الاستثمارات ، والقيمة المضافة ... إلخ من

(١) الم رابط، عبد الرحمن، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٥٩-٧٤.

(٢) محادثة شخصية مع السيد ، عبد الرحمن الم رابط في ديسمبر سنة ١٩٩٢ ورئيس غرفة الصناعة والتجارة بطنجة .

المتغيرات الخاصة بالصناعة سنة ١٩٩٠ مع ملاحظة أن الدار البيضاء تستأثر بأكثر من ٥٠ ٪ من كل المتغيرات السابقة وغيرها وقد وصل نصيبها من الإنتاج الإجمالي القومى إلى ٦٠ ٪ سنة ١٩٩٠ (١).
وتزاحم كل من فاس ، والقنيطرة ، والرباط طنجة على المراكز المتقدمة بالنسبة لمتغيرات وعناصر الصناعة التحويلية السابقة ، فيما عدا عدد العمال الذى تحتل به المركز الثانى بعد الدار البيضاء، بينما تحتل المركز الرابع بالنسبة لعدد المنشآت ، وكذلك بالنسبة للصادرات وحجم الاستثمارات ، والقيمة المضافة أيضاً.
وتحتل الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية المركز الثانى سنة ١٩٩٠ بعد جهة الوسط التى تقع بها الدار البيضاء ، وذلك فيما يخص كل عناصر الصناعات التحويلية بالمغرب ، وتقع طنجة، والرباط ، والقنيطرة ، وتطوان ضمن هذه الجهة (٢).

ويوضح الجدول رقم (٥٢) وزن الصناعة التحويلية سنة ١٩٨٧ فى طنجة بالنسبة للإقليم أو الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية ، وكذلك بالنسبة للمغرب ، فيما يخص المصانع الأكثر من عشرة عمال .

جدول رقم (٥٢) وزن الصناعة التحويلية بطنجة بالنسبة للجهة الشمالية الغربية وجملة المغرب
سنة ١٩٨٧ (للوحدات الصناعية التى تضم ١٠ عمال فأكثر)

المتغيرات	(١) طنجة	(٢) الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية	(٣) المملكة المغربية	(٤) نسبة طنجة من الجهة الشمالية الغربية	(٥) نسبة طنجة من المغرب
الإنتاج	٢٢٤٤٥٠٦	٨٧٨٤٠٠٠	٥٩٩٣٠٠٠٠	٢٦,٧	٤,٠
القيمة المضافة *	٦٩٠٤٠٦	٢٤٧٤٠٠٠	١٥٠١٩٠٠٠	٢٨,٠	٤,٠
حجم المبيعات	٢٥٨٠٩٨٨	٩١٢٥٠٠٠	٦٣٧٤٣٠٠٠	٢٨,٣	٤,٠
الاستثمارات	١٤٢٤٧٧	٤٢٢٠٠٠	٢٥٢٥٠٠٠	٣٣,٧	٥,٦
الصادرات	٣٢٩٦٢٤	١١٠٢٠٠٠	١١٤٦٥٠٠٠	٣٠,٠	٢,٩
التفقات والأجور	٢٩٠١٦٨	٩٨٢٠٠٠	٦١٥٥٠٠٠	٢٩,٥	٤,٧
عدد العمال	٢٠٠٠٠	٤٤٦١١	٢٢٤٣٦١	٤٤,٨	٩,٠
عدد المنشآت	٢٩٠٠	٧٧٣	٤٠٠٩	٣٧,٥	٧,٢

المصدر:

- الأعمدة ٣,٢ مستخلصة من :

Ministère du plan, Delegation Regionale du Nord-Quest, (1991) L'industrie de transformation a Tanger: presentation et analyse sectorielle, p 88. et.. p. 84.

- العمود الأول مستخلص (ومصحح) عن:

Ibid-pp. 35-84.

- العمود ٥,٤ من حساب الحاجة.

* لا تتضمن المتغيرات السابقة المنطقة الحرة ببناء طنجة سوى فى التفقات والأجور وعدد العمال وعدد المنشآت.

* ويقصد بالقيمة المضافة القيمة الإنتاجية التى يساهم بها مشروع صناعى ما فى زيادة الإنتاج لذا تمثل قيمة السلع المنتجة مطروحاً منها تكاليف كل من المواد الخام ومصادر الطاقة والوقود والخدمات المختلفة خاصة النقل.

(١) - Ministère du commerce et d L'industrie, (1991), situation des industries de Transformation exercice 1990, Administration de l'industrie, Rabat, p. 25.

- Ibid., p. 25 et 26.

(٢)

ومن استقراء الجدول والشكل رقم (٧٢-أ) يتضح أن الصناعة التحويلية في طنجة تمثل وزناً له قيمته بالنسبة للجهة الشمالية الغربية من المغرب ، إذ تقدم حوالى ٢٧ ٪ من قيمة الإنتاج الصناعى ، وتستأثر بحوالى ٢٨ ٪ من القيمة المضافة بقطاع الصناعات التحويلية بالجهة أيضاً ونفس النسبة تقريباً من حجم مبيعات الصناعات التحويلية . وتحصل طنجة على أكثر من ثلث الاستثمارات المستثمرة في الجهة الشمالية الغربية ، كما تساهم بحوالى ٣٠ ٪ من صادرات الجهة ، كما تحصل على حوالى ٣٠ ٪ أيضاً من النفقات والأجور بالجهة الاقتصادية الشمالية الغربية ويعمل بطنجة حوالى ٤٥ ٪ من العمال العاملين ، ويتركز بها حوالى ٣٨ ٪ من عدد المنشآت الخاصة بالصناعات التحويلية بالجهة الشمالية الغربية من المغرب سنة ١٩٨٧ ، وذلك بالنسبة للمنشآت الصناعية ذات العشر عمال فأكثر ومن المؤكد ارتفاع هذه النسب بإضافة الورش والمصانع الصغيرة لانتشارها الكبير بطنجة .

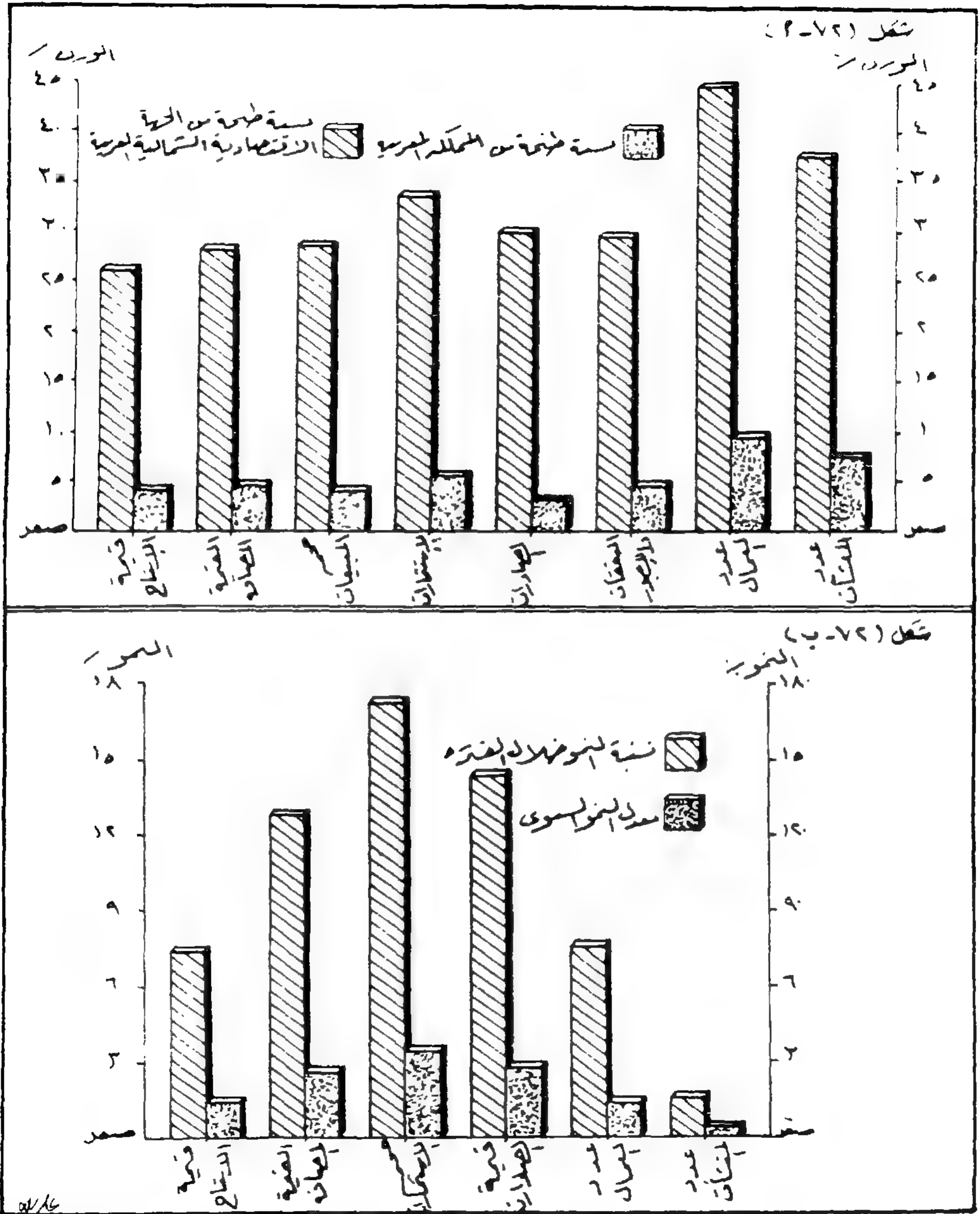
ولإدراك حجم وقيمة (وزن) الصناعة التحويلية في طنجة بالنسبة للجهة الشمالية الغربية ، والتي حُسبت في السطور السابقة ، يمكن مقارنة الأرقام والنسب السابقة بحجم سكان إقليم طنجة بالنسبة لجملة سكان الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية في نفس السنة ، إذ قد بلغ حجم سكان عمالة طنجة التقديرى حوالى ٨٠٠ ٪ من جملة سكان الجهة سنة ١٩٨٧ ، في الوقت الذي تساهم فيه بأكثر من الربع والثلث في معظم متغيرات الصناعة التحويلية ، ويصل نصيبها إلى ما يقرب من نصف العمالة وحوالى ٤٠ ٪ من عدد المنشآت مما يؤكد أهميتها الإقليمية .

بالنسبة لوزن وقيمة الصناعة التحويلية في طنجة إلى الصناعة التحويلية في المملكة المغربية ، نلاحظ من استقراء الجدول أيضاً أن نسبتها ضئيلة لا ترقى إلى قيمتها ضمن الصناعة في الجهة الشمالية الغربية وإن كانت تحتل المركز الثانى بالنسبة لحجم العمالة بعد كازابلانكا ومراكز متقدمة أيضاً بالنسبة لباقي المتغيرات ومن الملاحظ أن طنجة تقدم ٤ ٪ من حجم الإنتاج القومى ، وكذلك من حجم المبيعات ، وتحصل على ٤,٦ ٪ من القيمة المضافة ، وعلى ٥,٦ ٪ من حجم الاستثمارات في الصناعة وتقدم ٤,٧ ٪ من الأجور والنفقات الخاصة بالصناعة التحويلية ، وحوالى ٣ ٪ من الصادرات الصناعية ، بينما تضم ٩ ٪ من عدد العمال العاملين بالصناعة التحويلية و ٧,٢ ٪ من عدد المنشآت الصناعية بالمملكة المغربية سنة ١٩٨٧ ، وفي نفس الوقت قدر عدد سكان إقليم طنجة بحوالى ٢,٢ ٪ من جملة سكان المغرب المقدر بحوالى ٢٢٧.٣٠٠ نسمة سنة ١٩٨٧ وكذلك قدر سكان الحضر في طنجة بحوالى ٤,٤ ٪ من جملة سكان الحضر بالمملكة في نفس السنة (١) .

وتؤكد الأرقام السابقة أن مجمعة طنجة الحضرية تمثل القطب الصناعى الهام في شمال المغرب ، كما تؤكد أنها أحد أقطاب الصناعة ومناطقها على مستوى المغرب بعد الدار البيضاء ، مما يدعم سياسة اللامركزية التي انتهجتها المغرب من أجل تنمية الجهات المختلفة اقتصادياً وبشرياً ، ومن الواضح أنها القطب الأكثر جذباً للعمالة في المغرب بعد الدار البيضاء مباشرة ، إلا أن ذلك لا ينفى أن الدار البيضاء مازالت تمثل رأس الصناعة التحويلية في المغرب ، وبفارق كبير جداً - النسبة لمتغيرات الصناعة المشار إليها - بينها وبين أقطاب ومراكز الصناعة الأخرى بالمغرب حتى وقت إجراء هذا البحث ، وتبلغ الأهمية النسبية للصناعة في طنجة بالنسبة للصناعة في الإقليم

(١) - Annuaire statistique du Maroc, 1987, p. 14.

(٢) - Ibid., p. 14.



شكل (٢-٧٢) وزن الصناعة التحويلية في طنجة وفق المتغيرات المختلفة عام ١٩٨٧م
 شكل (٢-٧٢) ب) نمو الصناعات التحويلية في طنجة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠م.

الشمالي الغربي ٣٦ ٪ ، بينما تتراوح أهميتها النسبية بالنسبة للصناعة في المغرب بين ٦,٢ ٪ و ٥,٢٥ ٪ وذلك بناء على المتغيرات المعتمد عليها في هذه الدراسة . وتحسب الأهمية النسبية على أساس حاصل جمع نسب المتغيرات المختلفة مقسوماً على عددها . ويمكن حسابها على أساس كل صناعة على حدة أيضاً . ويوضح الجدول رقم (٥٣) والشكل رقم (٧٢ ب) أن قطاع الصناعة حقق نمواً إيجابياً بين ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بالنسبة لكل المتغيرات المذكورة .

جدول رقم (٥٣)

نمو الصناعة التحويلية في طنجة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ حسب المتغيرات والمؤشرات المختلفة
للمصانع الأكثر من ٥ عمال (بالآلاف درهم)

المتغيرات والمؤشرات	١٩٨٥	١٩٩٠	نسبة النمو خلال الفترة ٪	معدل النمو السنوي ٪
قيمة الإنتاج (آلاف درهم)	٢.٤٩ ١١٨	٣ ٥٧٢ ...	٧٤,٣	١٩,٩٠
القيمة المضافة (آلاف درهم)	٤٤٠ ٤٥٩	١.١٢ ...	١٢٩,٨	٢٦,٠٠
حجم الاستثمارات (آلاف درهم)	١١٨ ٦٧٠	٣٢٣ ...	١١,٢	٣٤,٥٠
قيمة الصادرات (آلاف درهم)	٢٥٥ ٩٥٣	٦٢٤ ...	١٤٣,٨	٢٨,٨٠
عدد العمال	١٥.٣٩	٢٦ ٥٩١	٧٦,٨	١٥,٤٠
عدد المنشآت	٢٧٠	٣٤١	٢٦,٣	٥,٢٥

المصدر

- * متغيرات سنة ١٩٨٥ من:
- Ministère du plan, Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1991), L'industrie de transformation a Tanger, op. cit., p. 40.
- * متغيرات سنة ١٩٩٠ من:
- Ministère du commerce et de L'industrie, Administration de L'industrie, (1991), situation des industries de Transformation, Exercice 1990, p. 25.
- * نسب النمو ومعدلها من حساب الباحثة.

د - هيكل الصناعة وتخصص طنجة في صناعة النسيج والملابس :

يقصد ببنية أو هيكل الصناعة ترتيب الصناعات في المكان حسب أهميتها النسبية وفقاً لمعايير ومتغيرات عديدة . ومن الباحثين من استخدم معيار العمالة الصناعية ^(١) . ومنهم من استخدم معيار العمالة والمنشآت الصناعية ^(٢) . وهناك من استخدم ثلاثة معايير كالعمالة ، والقيمة المضافة ، والأجور ^(٣) . وهناك من الباحثين من اعتمد على أربعة معايير أو متغيرات ، كعدد المنشآت الصناعية وعدد العمال ، وإجمالي الناتج الصناعي ، والقيمة المضافة .

- (١) - Thomas. M.: (1956), Economic Geography and manufacturing industry, Northern Ireland, Econ. Geog., vol. 32, No. 1, Jan., pp. 886-88.
- (٢) - Mabogunje, L.M.: (1973), Manufacturing and Geography of development tropical Africa, Econ. Geog., vol. 40., No. 1.
- (٣) - Thompson, J. H., (1955), A new Methods for measuring industry, Inn. Assoc., vol. xlv, No. 4.

وقد اعتمدت الباحثة على ثمانية من المتغيرات عند قياس وزن وقيمة صناعة طنجة بالنسبة للجهة الشمالية الغربية والمغرب ، وستعتمد الباحثة أيضاً على هذه المتغيرات الثمانية عند تحليل البنية الصناعية في طنجة للاستدلال على مدى تخصص طنجة الصناعي أو تنوعها الصناعي .

وقد تطورت العمالة في الصناعة من ٢٥٥١ عامل سنة ١٩٥٨ إلى أكثر من ٢٧.٠٠٠ عامل سنة ١٩٩٢ كما اتضح ذلك سابقاً ، وتتوزع هذه الأيدي العاملة بالصناعة بين قطاعات الصناعات التحويلية المختلفة، ويمثل قطاع صناعة الفزل ، والنسيج ، والملابس الجاهزة ، مضافاً إليه صناعة الجلود والمنتجات الجلدية أهم هذه القطاعات . ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (٧٢ج) الذي يعبر عن تطور عدد العمال في الصناعة مقارناً بتطور عمال صناعة الفزل والنسيج والملابس بباقي عمال الصناعات الأخرى .

ومن استقراء الشكل يتضح أن قطاع صناعة النسيج قد أخذ موقعه على رأس الصناعات التحويلية في طنجة في أواخر العقد السابع من هذا القرن، وواصل نموه حتى أصبح العاملون به يمثلون ما يقرب من ثلاثة أرباع العاملين بالصناعة التحويلية (مضافاً إليهم العاملون بالمنطقة الحرة بميناء طنجة) وبدون العاملين بالمنطقة الحرة يمثل هذا القطاع ٦٨٪ من جملة العاملين بالصناعة التحويلية بالمنشآت الأكثر من عشرة عمال سنة ١٩٨٧، في مقابل ٣٥٪ على مستوى المملكة المغربية (٢) من جملة العاملين بالصناعة، معنى ذلك أن نسبة الأساس في صناعة النسيج والملابس الجاهزة في طنجة توازي ٤٢٪، وهي الفرق بين نسبة العاملين بهذا القطاع في طنجة ونسبة العاملين به على مستوى الدولة. أي أن هذا القطاع بالذات يعد قطاع أساسى مكوناً في اقتصاديات المدينة.

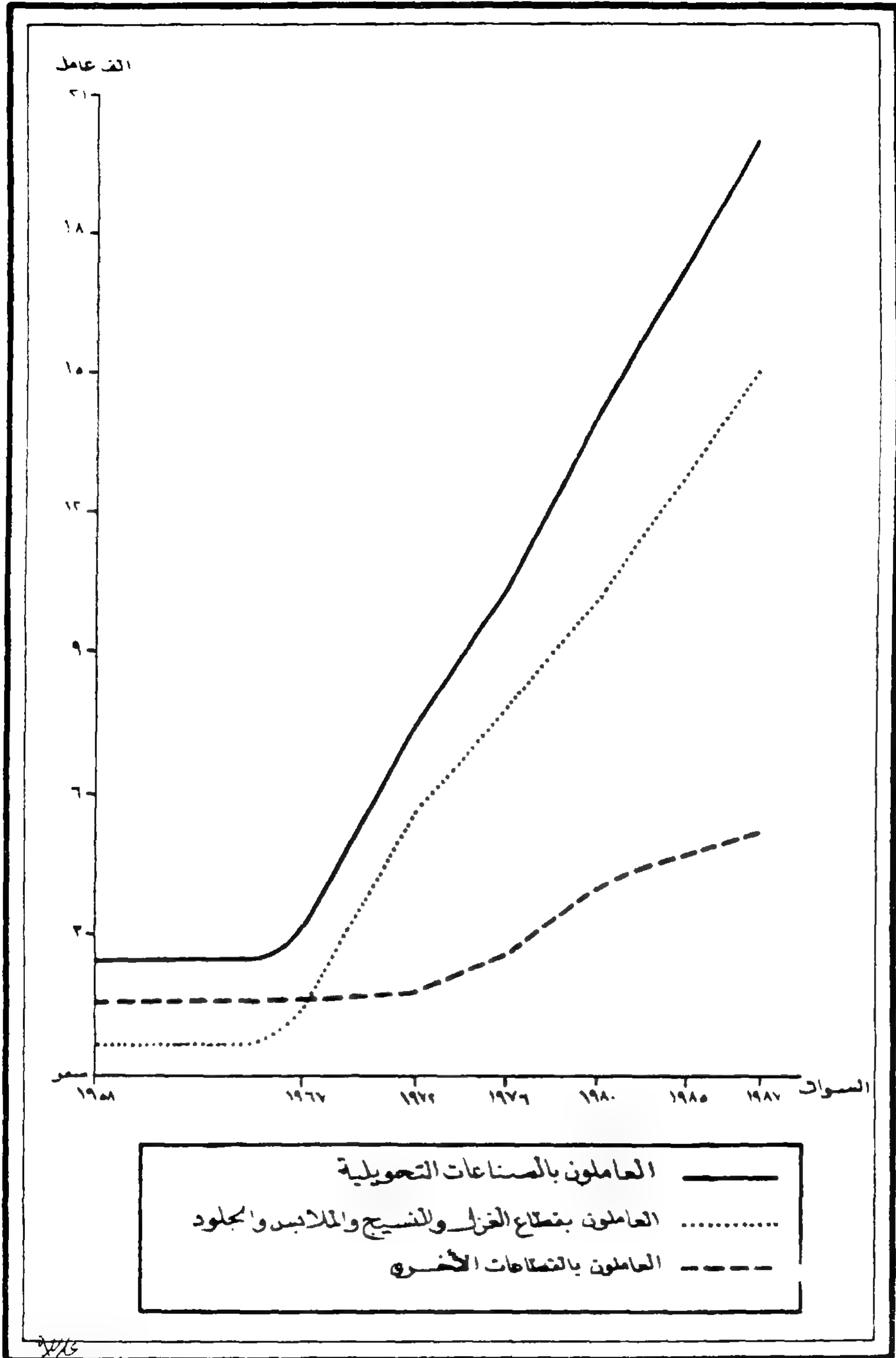
حددت وزارة الصناعة في المغرب الصناعة التحويلية في خمس قطاعات كبرى تضم ثمانية عشر قطاعاً فرعياً، ويوضح الجدول رقم (٥٤) أهم المتغيرات الخاصة بالصناعة التحويلية حسب القطاعات الرئيسية "وذلك للمنشآت التي تضم أكثر من عشرة عمال، وبدون العاملين في المنطقة الحرة بميناء طنجة" وأيضاً بدون اعتبار العاملين بالأنشطة الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية، وخاصة صناعة السجاد اليدوي (الزرايى) التي تشتهر بها طنجة والمغرب وتصدر إلى الخارج ومن استقراء الجدول وتحليل متغيراته وكذلك الشكل رقم (٧٣) والمبنى على الجدول يتضح مايلى:-

يمثل قطاع صناعات النسيج، والفزل، والملابس الجاهزة - والجلود وهو القطاع الثانى - أهم قطاعات الصناعة في طنجة من حيث قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بأكثر من ٤٩٪ لكل من المتغيرين، كما حصل سنة ١٩٨٧ على ٦٦.٣٪ من قيمة الاستثمارات الصناعية، ويقدم ٤٦٪ من جملة مبيعات الصناعة التحويلية، ويحصل العاملون به على ٥٨.٢٪ من الأجور والتنفقات ويعمل به ٦٨٪ من جملة العاملين بالصناعة التحويلية في طنجة،

(١) غانم. إبراهيم علي، (١٩٨٩)، جغرافية الصناعة التحويلية في السودان، معهد البحوث والدراسات العربية سلسلة الدراسات الخاصة، العدد ٥٠، القاهرة.

- معوضي، حسام الدين جاد الرب أحمد، (١٩٩٣)، جغرافية الصناعة في نيجيريا، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

(٢) - Ministère du commerce et L'industrie, Administration de L'industrie. (1991). situation des industries de transformation, Exercice 1990 Rabat, p. 14.



شكل (٧٢-ج) تطور عدد العاملين بالصناعات التحويلية وصناعة الغزل والنسيج - الملابس بمجموعة طنجة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٨٧م

جدول رقم (٥٤) التوزيع المطلق والنسبي للمنتجات العمومية حسب القطاعات وأهم المتغيرات والأهمية النسبية في
المنتجات العمومية بطنجة سنة ١٩٨٧ (للمنتجات الأكبر من ١٠ صاك) بالآلاف درهم

الأهمية النسبية للقطاع	عدد المنشآت		عدد العاملين		المنتجات		المصادر		الاستثمارات		البيمان		القيمة المضافة		الإنتاج		المتغيرات
	%	العدد	%	العدد	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٢,١	١٦,٢	٤٥	١٠,٨	١١٧٧	١٢,٢	٣٣٦٧	١,٠	٢,٦٢	٢١,٥	٢,٥٤٧	٢٠,٠	٥,٢٦٥٨	١٤,٠	٩١٧١٦	٢١,٨	٤٨١٧٤١	المنتجات الغذائية الزراعية نسبة الزيادة من ٨٥ - ١٩٨٧
٦١,٢	٤٩,٧	١٢٨	٦٨,٠	١١٢٢٠	٥٨,٢	١٥٤٥٠٠	٩٦,٢	٢١٧٨٤٢	٦٦,٢	٩٤٥١١	٤٦,٠	١١٨٩٤٥	٤٩,٨	٢٤٢٦١١	٤٩,٠	١,٠١٧٨٢٧	صناعات النسيج والفرز والملابس الجاهزة والجلد والأحذية
١٢,٢	٢٠,٧	٥٨	١١,٤	١٩٠١	١٥,٤	٢٩,٥٥	٢,٠	٦٥٥٦	١,٢	١٩,١	١٥,٠	٢٩,٥٧١	١٧,٢	١١٩٢٥٢	١١,٠	٢٤٤٢٢٩	المنتجات الكيماوية وشبه الكيماوية
٦,٢	٨,٢٤	٧٢	٢,٥	٥٨١	٥,٠	١٤٨٥٠	٠,١	٢٤٦	٤,١	٥٨٤٧	١٠,٠	٢١٧١٨٤	٩,١	٦٢١٢١	٨,٠	١٨٤٥٣٣	المنتجات الميكانيكية والمعدنية
٨,٢	٥,٠٧	١٤	٦,٢	٩١٧٤	٨,٢	٢٢٩٩٩	٠,٦	١٨١٧	٦,٨	٩١٧١	٩,٠	٢٢١١٦٠	٩,٨	٦٧٢٤٠	١٠,٢	٢٢٨٠٢٩	المنتجات الكهربائية والإلكترونية
	١٠٠	٢٧٨	١٠٠	١٦٦٤٢	١٠٠	٢٦٥١٦٨	١٠٠	٢٢٩٦٢٤	١٠٠	١٤٢٤٧	١٠٠	٢٥٨,٩٨٨	١٠٠	٦٦,٤٠٦	١٠٠	٢٢٤٤٥,٦	جملة

ويضم ٤٩,٧٪ من عدد المنشآت الصناعية بالمدينة.

ومما يؤكد أهمية هذا القطاع الأساسى (basic) إسهامه بأكثر من ٩٦,٣٪ من الصادرات الصناعية بطنجة ويضاف إلى ماسبق أكثر من ثلاثة آلاف عامل يعملون بقطاع النسيج والملابس الجاهزة بالمنطقة الحرة، إذ بلغ عدد الوحدات الصناعية بها ٩ وحدات أو مؤسسات صناعية منها ثمانى وحدات متخصصة فى الملابس الجاهزة ويصدر إنتاج المنطقة الحرة كله للخارج، كما يحصل العاملون بها أجورهم بالعملة الصعبة (بالدولار)، كما يتميز هذا القطاع بالعمالة النسائية، إذ يمثل الإناث ٨٠٪ من العاملين بالصناعة فى المنطقة الحرة^(١) وذلك سنة ١٩٨٧.

ويضم قطاع الصناعة التقليدية أيضاً أكثر من ثلاثة آلاف عامل يعملون بقطاع السجاد (الزرايى)، الذى تتوزع وحدات إنتاجه داخل النسيج الحضري للمدينة فى بنى مكادة والسوانى ودرادب... إلخ، ويوجه معظم الإنتاج للتصدير. وإن تعرض هذا القطاع مؤخراً لمشكلات عديدة أدت إلى تقلص الصادرات. من ١١٠.٧٨٩ ألف درهم سنة ١٩٨٧ إلى ١٠٦.٨٧١ ألف درهم سنة ١٩٨٨^(٢)، وكان التغير سالب بنسبة ٣,٥٪ فى سنة واحدة، وتساهم الإناث صغيرات السن فى هذا القطاع بنسبة كبيرة. ويضاف إلى صناعة النسيج والملابس فى المصانع والمنشآت المتوسطة والكبيرة. صناعات أخرى للملابس الجاهزة المعتمدة على التطريز والخياطة، تقام فى الأحياء الشعبية معتمدة على الإناث صغيرات السن أيضاً. كما تنتشر مصانع الملابس فى أسفل العمارات فى (الجراجات)، والمستودعات... إلخ.

تصل الأهمية النسبية لقطاع النسيج الذى يضم صناعات الغزل، والنسيج، والسجاد، والملابس الجاهزة، والجلود، والمصنوعات الجلدية إلى أكثر من ٦١٪، وفى الواقع ترتفع النسبة عن ذلك لو أخذنا فى الاعتبار مساهمة المنطقة الحرة فى الصناعة التحويلية، وخاصة صناعة النسيج والملابس الجاهزة، وكذلك المصانع والورش الصغيرة المنتشرة فى نسيج المدينة الحضرى.

ويحتل قطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية المرتبة الثانية من حيث عدد العمال، إذ يعمل به ١١,٤٪ من جملة العاملين بالصناعات التحويلية سنة ١٩٨٧. ونفس المرتبة من حيث عدد المنشآت الصناعية التى وصلت إلى ٥٨ منشأة بنسبة ٢٠,٧٪، وكذلك بالنسبة لمعيار القيمة المضافة، إذ يبلغ نصيب هذا القطاع ١٧,٣٪، بينما يحصل على ١٥,٤٪ من حجم الأجور والنفقات ويسهم بحوالى ٢٪ من قيمة الصادرات وهى ثانى نسبة بعد قطاع النسيج والخياطة بينما يحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة الإنتاج الذى يصل إلى ١١٪، ونفس المرتبة بالنسبة لقيمة المبيعات إذ تصل نسبتها إلى ١٥٪، ويحصل هذا القطاع على نسبة ضئيلة من الاستثمارات تصل نسبتها إلى ١,٣٪ ويضم هذا القطاع ستة قطاعات فرعية هى الخشب والصناعات الخشبية ثم الورق والكرتون والطباعة فتحويل المعادن والمحاجر ثم صناعات كيماوية وشبه كيماوية فالبلاستيك والمطاط وصناعات معملية أخرى، وتصل الأهمية النسبية لهذا القطاع إلى ١٢,٢٪.

أما قطاع الصناعات الغذائية فيحتل المرتبة الثالثة من حيث متغيرات عدة وهى عدد العمالة ١٠,٨٪، عدد

(١) - Ministère du plan, Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1991), L'industrie de transformation A Tanger, op. cit, p 13.

(٢) - Ibid. p. 23.

المنشآت ١٦,٢٪ وحجم النفقات والأجور ١٣,٢٪ ثم الصادرات ١٪ فالقيمة المضافة ١٤٪، بينما يحتل المرتبة الثانية من حيث متغيرات قيمة الإنتاج ٢١,٨٪، وحجم المبيعات ٢٠٪ ويتكون هذا القطاع من ثلاثة قطاعات فرعية تضم صناعة المشروبات، والمواد الغذائية الزراعية، والمطاحن، والحلوى، والتبغ، وتبلغ الأهمية النسبية لهذه القطاع ١٢,١٪.

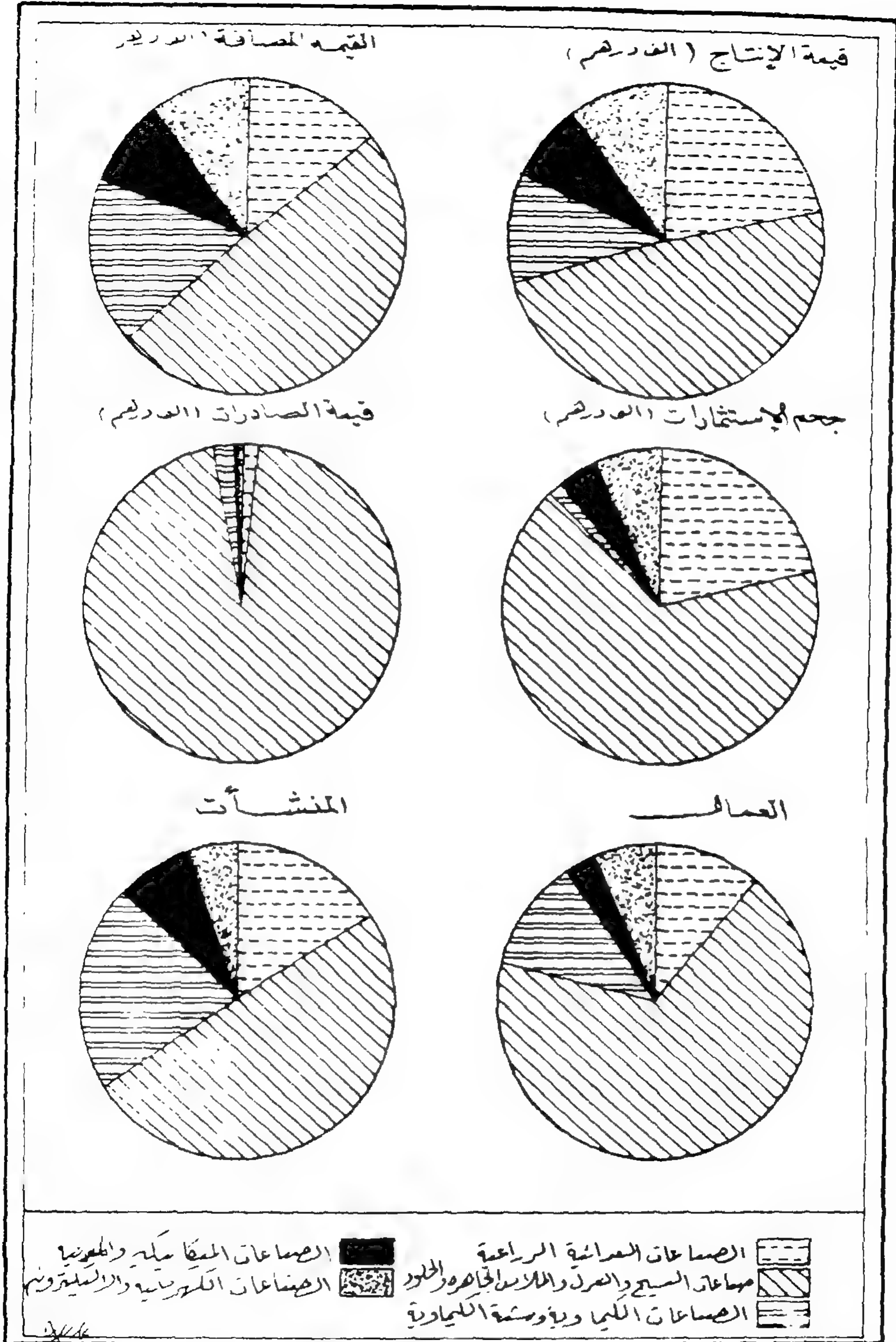
ويأتى قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية فى المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية (٨,٢٪) ويضم قطاعين فرعيين هما الصناعات الكهربائية، ثم معدات المكاتب، والمعدات الشخصية ويحتل هذا القطاع المرتبة الرابعة من حيث عدد العمال ٦,٣٪، والنفقات والأجور ٨,٢٪، وحجم الاستثمارات ٦,٨٪، والإنتاج ١٠,٢٪، والقيمة المضافة أيضاً التى تصل نسبتها إلى ٩,٨٪. بينما يحتل المرتبة الخامسة من حيث متغير عدد المنشآت. وفى المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث الأهمية النسبية يأتى قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية بنسبة ٦,٣٪، ويضم هذا القطاع أربع قطاعات فرعية هى الصناعات المعدنية، ثم معدات الرفع والجبر، ثم مواد البناء، فوسائل النقل ويسهم هذا القطاع بحوالى ٨٪ من قيمة الإنتاج الصناعى بطنجة، و ١٠٪ من حجم المبيعات، و ٩,١٪ من القيمة المضافة، و ٠,١٪ من الاستثمارات، ويحصل على ٥٪ من الأجور والنفقات، ويعمل به ٣,٥٪ من جملة العاملين بالصناعة فى ٨,٢٪ من عدد المنشآت الصناعية بطنجة سنة ١٩٨٧.

ويتأكد تخصص طنجة فى صناعة النسيج، والملابس الجاهزة بفروعها الثانوية المختلفة. إذا ما قارنا التركيب الصناعى أو هيكل الصناعة التحويلية بطنجة بثليه على مستوى الدولة أو الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية (١). من حيث الإنتاج يتصدر إنتاج الصناعات الغذائية قائمة الإنتاج الصناعى على مستوى المغرب بنسبة ٢٥٪ يليه قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة ٣٢,٣٪، ثم قطاع النسيج والخياطة والجلود بنسبة ١٦,٨٪ من جملة قيمة الإنتاج فى الصناعات التحويلية بالمغرب سنة ١٩٨٧. بينما بلغ إنتاج طنجة من صناعة النسيج، والخياطة، والجلود مانسبته ٤٦,٨٪ معنى ذلك أن نسبة الأساسى بالنسبة لقيمة الإنتاج توازى ٣٠,٨٪ بالنسبة لطنجة عن المغرب. بمقارنة طنجة بالجهة الشمالية الغربية نلاحظ أن هذه الجهة تتخصص فى إنتاج الصناعات الغذائية ومشتقاتها أيضاً حيث يعتبر هذا القطاع الصناعى أكثر قطاعات الصناعات التحويلية تطوراً فى الجهة، ويساهم بنسبة ٣١٪ من قيمة الإنتاج الصناعى. يليه قطاع النسيج، والخياطة والجلود الذى يسهم بنسبة ١٤٪ من قيمة الإنتاج يليه الورق والكرتون ١٢٪، فمواد البناء ١١٪.

أما من حيث متغير أو مؤشر القيمة المضافة فتتصدر الصناعات الغذائية الأهمية النسبية أيضاً بنسبة ٣٥٪، يليها الصناعات الكيماوية بنسبة ٢٩,٥٪، فصناعة النسيج والخياطة والجلود بنسبة ١٧,٥٪، ثم الصناعات الميكانيكية والمعدنية ١٣,٥٪، فالصناعات الكهربائية والإلكترونية بنسبة ٣,٥٪ فقط من القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية بالمغرب سنة ١٩٨٧.

(١) النسب الواردة فى هذا الموضوع مستخلصة ومحسوبة على أساس الأرقام المطلقة الواردة فى :

- Ministère du commerce et de l'industrie, Administration de L'industrie, (1991).
situation des industries de transformation, Exercice 1990. Rabat. pp. 5-20.



شكل (٧٢) التوزيع النسبي للصناعات التحويلية في مجموعة صناعات
حسب قطاعات الصناعة الرئيسية والمتغيرات المختلفة في
المنشآت الأكثر من ١٠ عامل عام ١٩٨٧م

حسب مؤشر الصادرات تصدرت صناعة النسيج والخياطة والجلود قائمة الصادرات المغربية حسب قيمتها سنة ١٩٨٧ بفرق ضئيل بينها وبين الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية. إذ كانت نسبة الصادرات من المصنوعات في قطاع النسيج ٣٧,٩٥٪ وفي قطاع الصناعات الكيماوية كانت نسبة الصادرات ٣٦,٩٪ وذلك سنة ١٩٨٧. من حيث قيمة الاستثمارات فقد حصلت الصناعات الكيماوية على أكثر من ٤٠٪ من حجم الاستثمارات الموجهة للصناعات التحويلية في المغرب سنة ١٩٨٧، يليها قطاع الصناعات الغذائية بنسبة ٢٢,٩٪، ثم قطاع النسيج والملابس والجلود بنسبة ٢٢,١٪. على أساس معيار نسبة العاملين بقطاعات الصناعة المختلفة، نلاحظ أن صناعة النسيج تصدر الصناعات الأخرى إذ يعمل بها حوالي ٣٥٪ من جملة العاملين بالصناعات التحويلية في المغرب في مقابل ٦٧٪ من العمالة بطنجة. وبعد هذا القطاع الأكثر استقطاباً للأيدى العاملة خاصة من الإناث نظراً لطبيعة هذه الصناعات ولى صناعة النسيج الصناعات الغذائية إذ يعمل بها ٢٦,٧٪ من العمالة بالمغرب. يؤكد ماسبق تخصص طنجة في صناعة النسيج، والخياطة أى الملابس الجاهزة، والسجاد، والأقمشة، والخبوط، والأغطية... إلخ على أساس كل المتغيرات المستخدمة وعلى مستوى الجهة الشالية الغربية وكل المغرب. ويعبر ماسبق أيضاً عن عدم توازن بين قطاعات الصناعة المختلفة، كما يعبر عن تميز الصناعة في طنجة باعتمادها على الصناعات الخفيفة، والاستهلاكية، وهى خاصة تميز الدول النامية التى لم تصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على الصناعات الأكثر رقياً واعتماداً على التقنيات العالية كإنتاج الآلات والأجهزة ووسائل النقل كالقطارات والسيارات والطائرات... إلخ تستقطب الصناعة في طنجة رؤوس الأموال الأجنبية، ويتضح ذلك من تتبع الأصول الجغرافية لأصحاب الأعمال الصناعية في طنجة سنة ١٩٨٩ كما توضحها النسب التالية:

جدول رقم (٥٥)

التوزيع النسبي لأصحاب الأعمال الصناعية في طنجة حسب أصولهم الجغرافية سنة ١٩٨٩

الأصول الجغرافية للمغاربة		الأصول الجغرافية للأجانب	
الأصول	النسبة /٪	الأصول	النسبة /٪
من نطاق جبال الريف (الناضور- والحسيمة)	٢٤,٢٤	جنسيات عربية (خاصة سورية)	٢١,٢١
الدار البيضاء	١٢,١٢	ألمانيون	٩,٠٩
فاس	٩,٠٩	إسبانيون	٦,٠٦
القطاع العام وشبه العام	٣,٣٠	أجانب من جنسيات أخرى	١٢,١٢
مغاربة من مناطق أخرى	٣,٠٣		
جملة المغاربة	٥١,٧٨	جملة الأجانب	٤٨,٤٨

المصدر: - Boulerbah, Ali.: (1990). op. cit., p. 495.

من الواضح أن نسبة ذوى الأصول الجغرافية الأجنبية تكاد توازى أصحاب رؤوس الأموال والأعمال من المغاربة. ومن الواضح أيضاً أن صناعة طنجة تستقطب المستثمرين من نطاق جبال الريف (الريفيون)، إذ يمثل هؤلاء ربع المستثمرين تقريباً. وما يؤكد أهمية طنجة في مجال الصناعة اجتذابها للمستثمرين من الدار البيضاء التى تمثل قلعة الصناعة في المغرب، وينسب كبيرة اتضحت سابقاً. ويمثل أصحاب الأعمال من الدار البيضاء نسبة ١٢,١٢٪ من جملة المستثمرين في صناعة طنجة، يليها المستثمرون من فاس بنسبة ١٠٪ تقريباً.

بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية نلاحظ أن طنجة قد استقطبت رؤوس الأموال والمستثمرين من الدول العربية وخاصة سورية والكويت كما اتضح سابقاً، ويمثل أصحاب الأعمال الصناعية من السوريين وغيرهم من العرب نسبة ٢١,٢١٪ تقريباً من أصحاب الأعمال الصناعية في طنجة أو ما يقارب نصف أصحاب الأعمال من الأجانب يليهم المستثمرون الألمان بنسبة ١٠٪ تقريباً، ثم الإسبان ٦,٠٦٪ يضاف إلى ذلك أصحاب الأعمال والمستثمرون الأجانب الذين يستثمرون أموالهم في الصناعة بالمنطقة الحرة.

وللصناعة في طنجة دور هام على المستوى الإقليمي إذ تستقطب الأيدي العاملة المهاجرة من الأرياف صوب المدينة للعمل في قطاع الصناعة وغيره من القطاعات مما يؤكد هيمنة طنجة. وقد أثبتت إحدى الدراسات الميدانية عن الصناعة بطنجة * سنة ١٩٩١ أن أكثر من ٤٥,٥٪ من العاملين بالصناعة في طنجة ينتمون إلى أصول ريفية، كما أثبتت الدراسة أن نصف هؤلاء تقريباً ترجع أصولهم حسب محل الميلاد إلى فحص طنجة، في العوامة، وإكزناية، ومفرغة الكبيرة والصغيرة، كما ترجع أصول النصف الآخر حسب محل الميلاد إلى قرى دائرة أصيلة، والقرى القريبة من إقليم (عمالة) طنجة في بوكدور، والبحريين، وجبل الحبيب، وبنى كرفط، وبنى عروس، واللنجرة، وبن القريش، والقصر الصغير.

أما الأيدي العاملة ذات الأصول الحضرية (حسب الميلاد)، فيرجع نصفها تقريباً إلى مدينة طنجة و ١٠٪ إلى تطوان و ٦,٥٪ لكل من الناظور، وأصيلة، والعرائش و ٨٪ منهم ترجع أصولهم إلى الحسيمة، ثم ٣,٥٪ إلى القصر الكبير، وتوزع النسبة الباقية بين مدن سيدى قاسم، والشاون، والقنيطرة، والدار البيضاء، ومدن أخرى، وذلك حسب نتائج الاستبانة الخاصة بالدراسة المشار إليها سابقاً.

ويؤكد ماسبق جاذبية مدينة طنجة وأثرها في استقطاب الأيدي العاملة من إقليمها المباشر، ومن مناطق أبعد نسبياً، وخاصة من نطاق جبال الريف، وسهل الهبط، والغرب، وحتى الدار البيضاء. كما أكدت الدراسة السابقة أن الصناعة في طنجة تستقطب الإناث بنسبة كبيرة وخاصة في السنوات الأخيرة. وتساهم الإناث بحوالى ٥١,٥٪ من جملة الأيدي العاملة في الصناعة بطنجة سنة ١٩٩١. وفي بعض المؤسسات والمصانع تصل النسبة إلى ٩٩٪ من العاملين وخاصة في قطاع الخياطة، والملابس الجاهزة، والزراحي. وقد أصبحت اليد العاملة من الإناث مسيطرة على صناعة المنطقة الحرة، إذ ارتفعت النسبة من ٨٠٪ سنة ١٩٨٧ إلى ٩٥٪ سنة ١٩٩١، وخاصة في مصانع الملابس الجاهزة.

ورغم الازدهار الواضح نسبياً في وظيفة الصناعة بطنجة، إلا أنها تعاني من عدة مشكلات يمكن إيجازها فيما يلي من نقاط (١).

- مشكلة التسويق الداخلى، ومناقصة المصنوعات المهربة من المنطقة الحرة ومن سببها، وانعدام الرقابة.

(١) تقرير غرفة التجارة والصناعة عن قطاع الصناعة في طنجة أواخر سنة ١٩٩٢.

- والمعادنات الشخصية مع المشغلين في غرفة التجارة والصناعة، وفي القسم الاقتصادي بعمالة إقليم طنجة، بطنجة أواخر سنة ١٩٩٢.

* قامت بها مجموعة بحث بقسم الجغرافية بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان في أكتوبر سنة ١٩٩١، وقد حصلت الباحثة على جانب منها إبان إقامتها بتطوان في أكتوبر سنة ١٩٩٢.

- المنافسة الحادة مع المنتجات الآسيوية.
- ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة.
- ارتفاع الرسوم الجمركية أيضاً عند تصدير المنتجات المصنعة.
- ارتفاع أسعار خدمات الميناء.
- ارتفاع تكاليف الطاقة، وتكاليف الإنتاج من نقل، وضرائب ... إلخ.
- قلة الأراضي الممكن استغلالها لإقامة المشروعات الصناعية وارتفاع أسعار المعروض منها.
- عدم مطابقة برامج التكوين أو التدريب المهني في طنجة مع متطلبات الوحدات الصناعية.
- التأخر الدائم في وصول المواد الأولية بسبب قلة خطوط الاتصال، والربط الجوي والبحري، بما يتلأم مع نمو الصناعة وحاجاتها. وغيرها من المشكلات التي ستتضح فيما بعد من جوانب الدراسة.

٢- الوظيفة التجارية ونشاط الميناء:

لقد اشتهرت طنجة دوماً بكونها مدينة تجارية وميناء تجاري في المقام الأول وذلك على طول تاريخها الطويل، وقد ازدادت شهرتها كمدينة تجارة ومعاملات مالية خلال فترة الإدارة الدولية فكانت وظيفة التجارة أولى وظائف المدينة خلال تلك الفترة، يليها وظيفة الخدمات وذلك حتى سنة ١٩٦٠ كما اتضح ذلك سابقاً أيضاً. وقد اختلفت الوظيفة التجارية ومقرماتها في طنجة عدة مرات متأثرة بأحداث التاريخ والسياسة، فكانت بوابة المغرب وأهم ثغوره وذلك حتى تدويل طنجة، ثم بدأت هذه الأهمية في الانخفاض لحساب سبتة والدار البيضاء. وعلى الرغم من ذلك أدى النظام الدولي إلى حدوث انتعاش تجاري ومالي بالمدينة، فقد تأسست بطنجة الشركات والمؤسسات. وإن كانت وهمية-بهدف الاستفادة من الإعفاء الضريبي في طنجة والتهرب من الضرائب في بلادها الأصلية - وقد تأسس بطنجة في فترة ازدهارها بعد الحرب العالمية الثانية أكثر من ١٦٠٠ شركة وذلك بين ١٩٤٦-١٩٥١، كما نشط القطاع المصرفي والبنكي واتسعت تجارة التهريب ثم انهار هذا البناء الهش بعد الاستقلال. فانخفض عدد المصارف البنكية من ٥٠ بنك قبل الاستقلال إلى ١٠ "بنوك" فقط سنة ١٩٦٠ ومن بين ٥٠٠٠ شركة ومؤسسة بالمدينة لم يبق سوى ٥٠٠ تقريباً، وتراجع نشاط الميناء أيضاً تراجعاً ملحوظاً^(١). وأصبح ميناء للمسافرين بالدرجة الأولى ومازال. وقد تميزت طنجة بتجارة الذهب الذي كان من الأنشطة الهامة بها والذي تراجع النشاط به إلى أدنى درجة مع الاستقلال-وقد سبقت الإشارة إلى ذلك - ويوضح الشكل رقم (٣٠ أ) مدى انهيار هذا النشاط في الفترة من ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٦ حيث قدرت كمية الذهب المهربة من طنجة سنة ١٩٥٦ بحوالي ٢٤٤١٢ كجم وفي مقابل ذلك لم يدخل طنجة سوى ١٢٩ كجم .. مما أثر بالتالي على مخزون الذهب بالمدينة والذي كان قد أخذ في الارتفاع من سنة ١٩٤٧ حيث قدر بحوالي ٥٠١٧ كجم إلى ٥٢٣٩٠ كجم سنة ١٩٥٣ ثم أخذ في التناقص حتى وصل إلى ٧٠٠ كجم فقط سنة ١٩٥٦^(١). وكان هذا النشاط من أهم أنشطة المدينة وأحد أسباب شهرتها عالمياً خلال الفترة

(١) الرفاس، محمد عز الدين، (١٩٩٣)، مدينة طنجة "جزيرة" أم قطب جهري؟ من أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في

أكتوبر ١٩٩٢، نشر بالدار البيضاء، ص ٩١-١٠٦.

الدولية. كما فقد ميناء طنجة وظائفه ودوره في استقبال البضائع أى فى التجارة الخارجية بالمغرب بشقيها الوارد والصادر لصالح ميناء الدار البيضاء وموانئ المغرب الأخرى. ويوضح الجدول نصيب طنجة النسبى من حركة التجارة الخارجية فى البضائع مقارناً بنصيب الدار البيضاء من هذه الحركة وذلك من ١٩١٢ إلى ١٩٩٠ ، كذلك الشكل رقم (٣٠ ب).

جدول رقم (٥٦)

نصيب ميناء طنجة من التجارة الخارجية المغربية مقارناً بنصيب ميناء الدار البيضاء من ١٩١٢ إلى ١٩٩٠

السنة	النسبة من جملة حركة البضائع بالمغرب	
	طنجة	الدار البيضاء
١٩١٣	٥٥,٠٠	١٨
١٩٢٦	٣٦,٠٠	٤٦
١٩٥٠	٦,٠٠	٧٢
١٩٦٠	٠,٩٠	٧٠,٦
١٩٦٥	٠,٧٠	٦٦,٦
١٩٧٠	١,٢٠	٦٣,٤
١٩٧٥	١,٣٥	٧٢,١
١٩٨٠	١,٧٥	٦٣,٠
١٩٨٥	١,٩٠	٥٥,٣
١٩٩٠	٢,٧٠	٤٢,٣

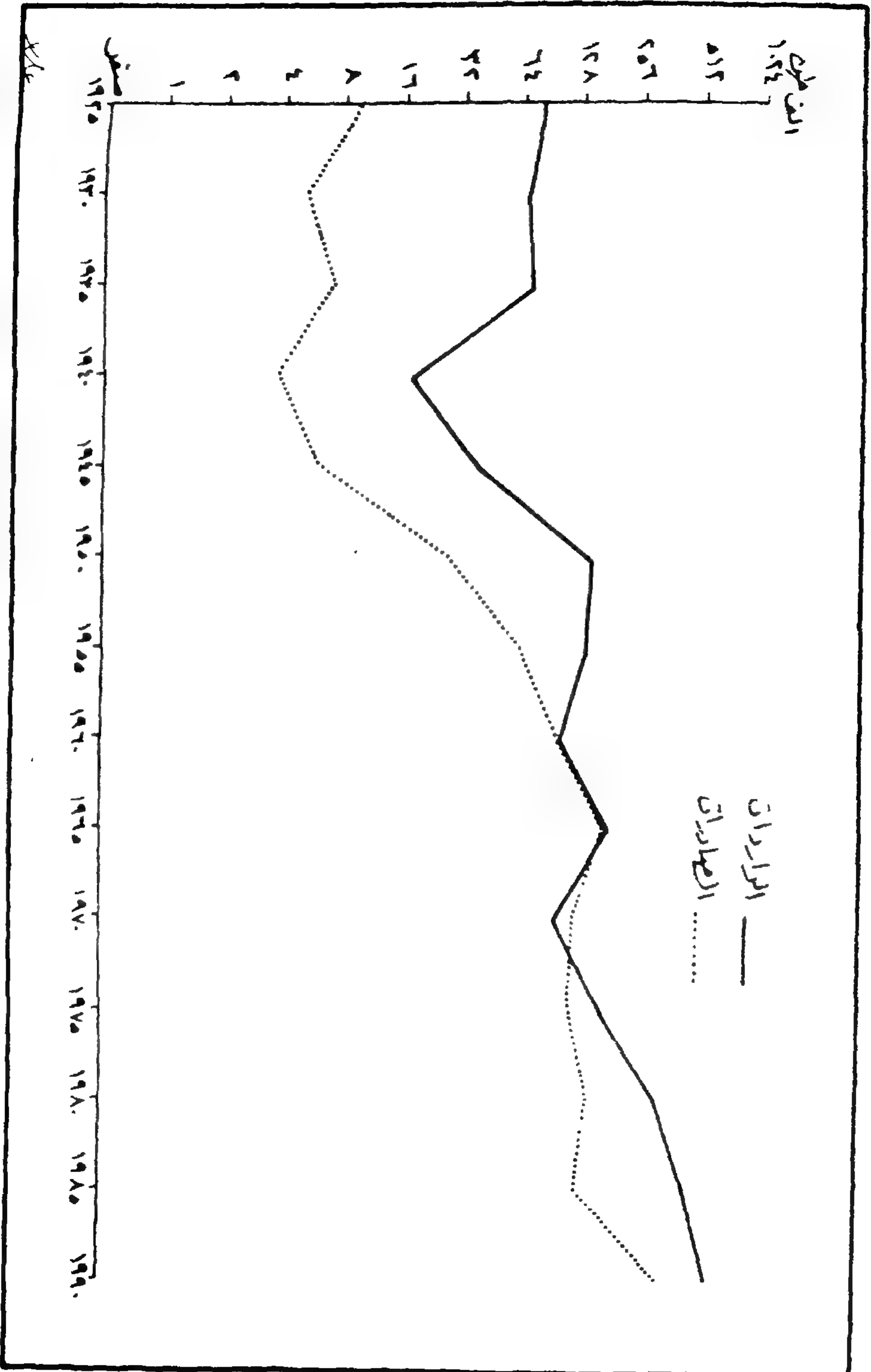
المصدر:

- محسوب من النشرات السنوية للسنوات المذكورة : - Annuaire statistique du Maroc.

- سنوات ١٩١٢-١٩٢٦-١٩٥٠ من : Boulerbah, A.; (1990), op. cit. p. 225.

ومن استقراء الجدول والشكل يتضح أن نصيب ميناء طنجة قد تدهور من ٥٥٪ من جملة حركة البضائع الواردة والصادرة (بالأطنان) سنة ١٩١٢ إلى ٣٦٪ سنة ١٩٢٦ ثم إلى ٦٪ سنة ١٩٥٠ واستمر تدهور استقطابه لحركة البضائع إلى ٠,٧٪، وظلت نسبة البضائع الواردة إليه والصادرة منه تمثل من ١,٢ إلى ٢,٧٪ بين ١٩٧٠-١٩٩٠ من جملة حركة البضائع بالمغرب وعلى العكس من ذلك كان استقطاب ميناء الدار البيضاء للبضائع فى ارتفاع إذ ارتفع نصيبها من ١٨٪ سنة ١٩١٢ إلى ٧٢٪ سنة ١٩٥٠ ثم أخذت نسبة البضائع المارة بالميناء تتأرجح بين ارتفاع وانخفاض حتى وصلت إلى ٤٢,٣٪ من جملة كمية البضائع الواردة والصادرة بموانئ المغرب المختلفة، وذلك لصالح الموانئ الأخرى كالمحمدية والقنيطرة والعرائش وأسفى وأكادير وغيرها.

ولا يعنى ماسبق أن كمية البضائع الواردة والمصدرة من ميناء طنجة قد شهدت انخفاضاً متواتراً ومستمراً. بل على العكس من ذلك شهدت حركة الصادرات والواردات ذبذبات عديدة يوضحها الشكل رقم (٧٤) والملحق (١٧) وإن كان الاتجاه العام للواردات هو هبوط كمية البضائع الواردة إلى طنجة منذ سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٤٧، ثم أخذ



شكل (٧٤) تطور حركة التجارة الخارجية بيننا وبين العالم من ١٩٢٥ - ١٩٩٠ م

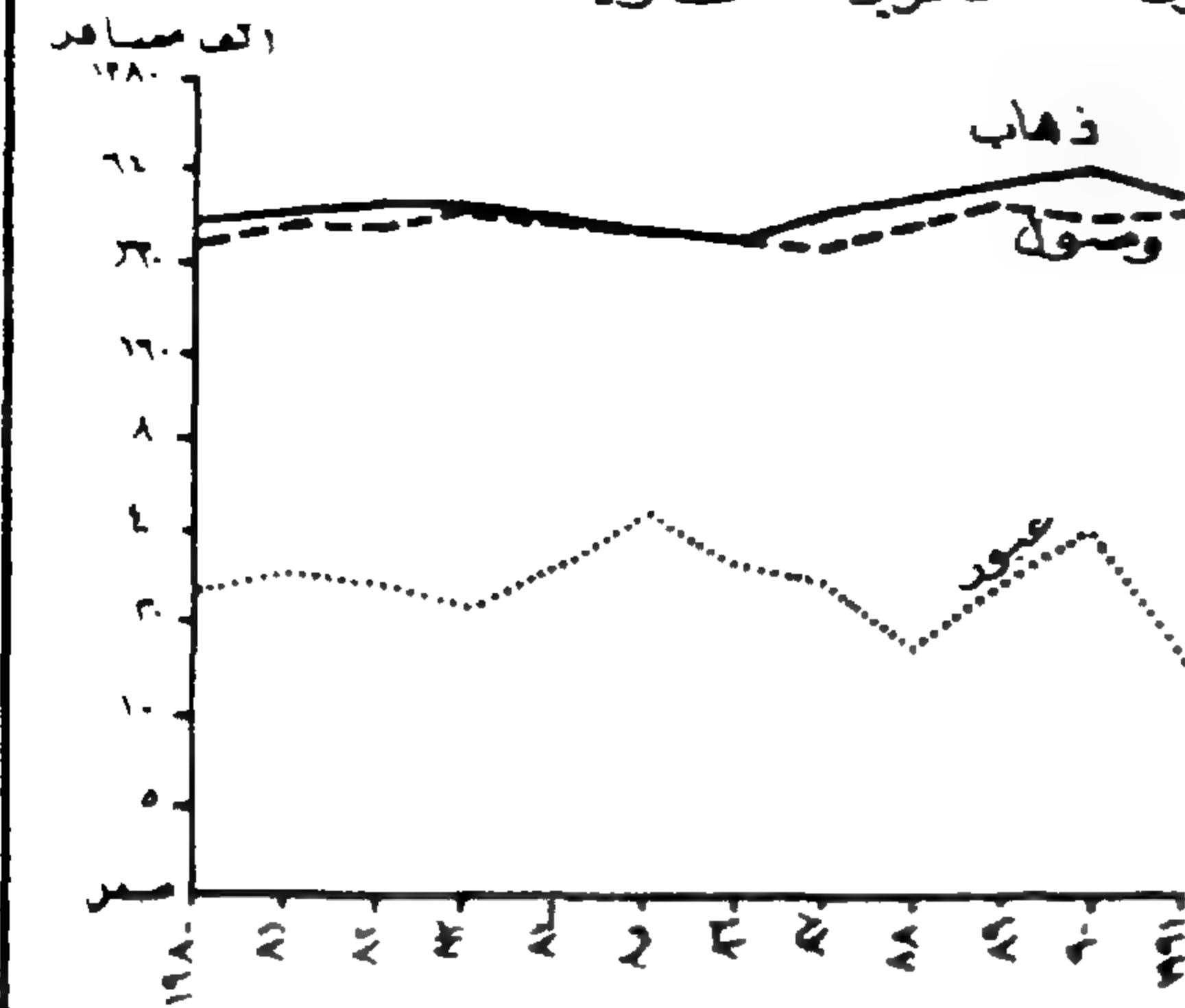
الاتجاه العام لحركة الواردات في الارتفاع من سنة ١٩٤٨ عن مستواها سنة ١٩٢٥ ثم أخذت في الارتفاع التدريجي حتى سنة ١٩٩١. وبالنسبة للصادرات فقد تذبذبت كميتها أيضاً من ٩٦١٣ طن سنة ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٤٦ حيث ارتفعت إلى ١٦٣٦٩ طن سنة ١٩٤٦ وإلى ٩٥٦١٥ طن سنة ١٩٦٠ ثم انخفضت مرة أخرى حتى ١٩٦٢ ثم ارتفعت من سنة ١٩٦٣ وواصلت ارتفاعها حتى سنة ١٩٦٩ ثم انخفضت وارتفعت حتى سنة ١٩٩١ إلى ٤٠٣٤٧١ طن. وبذلك وصلت جملة البضائع الواردة والمصدرة إلى ومن ميناء طنجة إلى مليون طن لأول مرة خلال هذا القرن إلا أنها أقل من الواردات وبالتالي سجل ميناء طنجة عجزاً تجارياً. ومن أهم صادرات طنجة الغلال والمصنوعات النسيجية والنزاري... إلخ ومن أهم وارداتها المواد الخام للصناعة.

ويعني ماسبق انخفاض أهمية طنجة بالنسبة إلى موانئ المغرب في حركة البضائع، رغم ارتفاع كمية تداولها بالميناء، لذلك يعتبر ميناء طنجة بوابة عبور المسافرين الأولى إلى المغرب بل وإلى دول أخرى مجاورة، وتنضج هذه الوظيفة الهامة للميناء من استقراء الشكل رقم (٧٥) والملحق (١٨) الذي يوضح تطور حجم المسافرين بالنسبة للذهاب والوصول والمرور عبر ميناء طنجة من سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٩١. وتؤكد الأرقام والشكل أن حركة المسافرين من وإلى طنجة تتميز بالذبذبة أيضاً وإن كان الاتجاه العام نحو الارتفاع. والأهم من ذلك أن حركة المسافرين عبر ميناء طنجة تمثل جل الحركة تقريباً في المغرب، إذ تسجل نسبة تفوق ٩٩٪ منذ سنة ١٩٨٣ وحتى ١٩٩١ كما فاقت أعداد المسافرين أكثر من مليون مسافر في السنوات الأخيرة مما أدى إلى إطلاق لقب الميناء المليونير على ميناء طنجة، ورغم ذلك يتميز نشاطه بالموسمية حيث ترتفع أعداد المسافرين والسيارات المصاحبة لهم في أشهر يولييه وأغسطس وسبتمبر بالنسبة للمغادرين وذلك نظراً لاستقبال طنجة لأعداد هائلة من العاملين بأوروبا سواء كانوا مغاربة أو من جنسيات إفريقية وعربية عديدة ويصل عدد المسافرين في هذه الأشهر إلى أكثر من عدة أضعاف أعدادهم في الأشهر الأخرى، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٧٥) والملحق (١٩). ويغد إلى ميناء طنجة حوالي ٥٢٪ من جملة الوافدين إليها خلال السنة في أشهر يولييه وأغسطس وسبتمبر ويغادرها حوالي ٥٢٪ أيضاً من جملة المغادرين خلال السنة في الأشهر الثلاثة المذكورة، ويتكرر نفس الوضع بالنسبة للسيارات إذ تصل نسبة السيارات إلى ٦٦٪ من جملة السيارات الوافدة والمغادرة لميناء طنجة بصحبة المسافرين وذلك سنة ١٩٨٨.

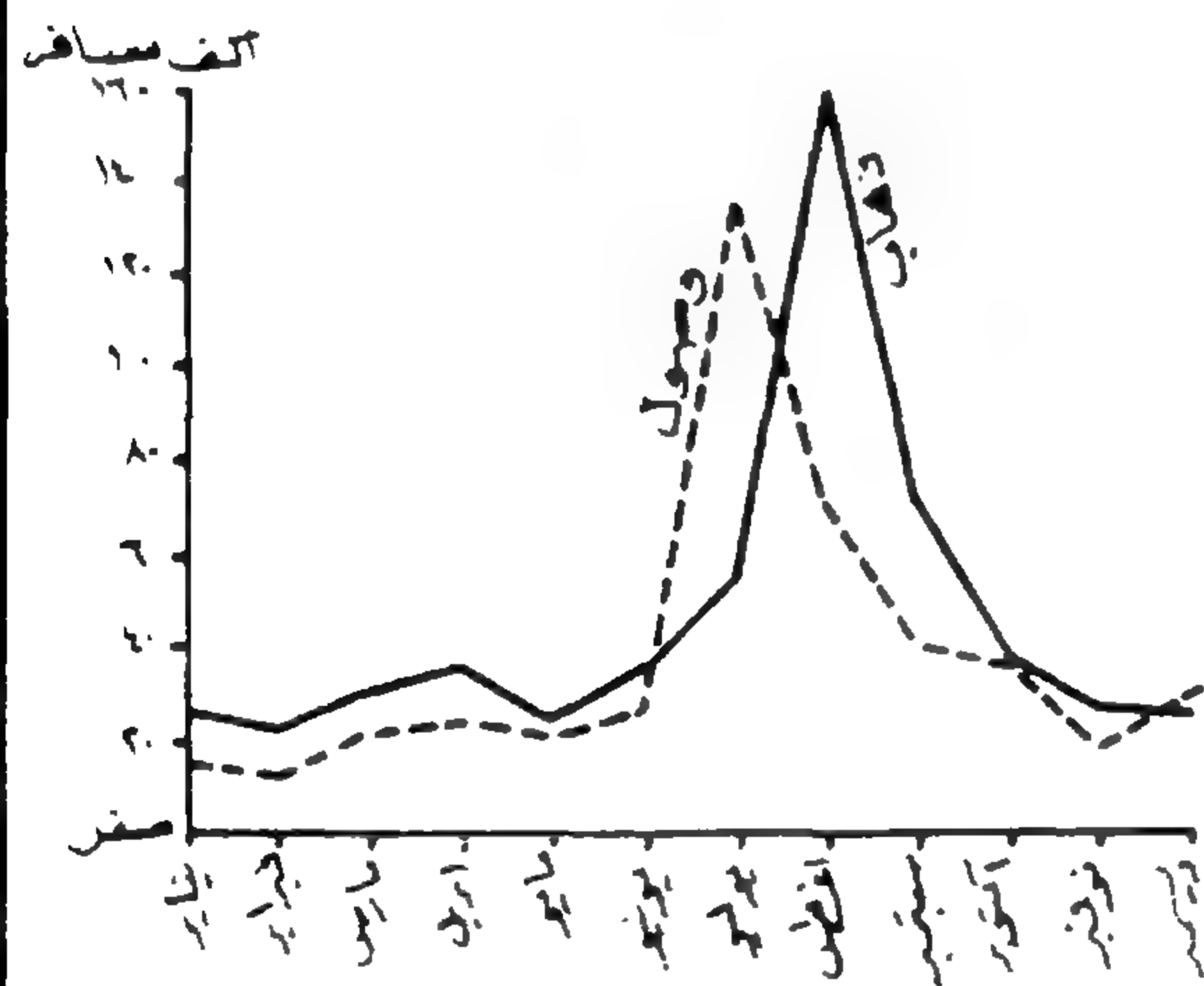
يؤثر هذا الوضع على أنشطة المدينة وشبكاتها كما تلاحظ هذه الظاهرة في شارع الجيش الملكي (أو طريق الكورنيش) المؤدى إلى الميناء بمحاذاة خليج طنجة، إذ تقف السيارات سواء في حالة الوصول أو المغادرة في صفوف طويلة تمتد لمئات الأمتار على طول الكورنيش بانتظار دورها في دخول الميناء. وقد رصدت الصور الجوية للمنطقة لطنجة خلال الأشهر المذكورة هذه الظاهرة، كما عاصرت الباحثة هذه الظاهرة في أواخرها (أواخر سبتمبر-وأوائل أكتوبر سنة ١٩٩٢).

يضاف إلى ماسبق أن ميناء طنجة يستقبل نسبة كبيرة من السفن الوافدة إلى الموانئ المغربية. تصل إلى ٦٠٣٢ سفينة سنة ١٩٨٩ بنسبة ٣٤,٨٪ من جملة حركة السفن بالمغرب و ٨٨٠٨ سفينة سنة ١٩٩٠ بنسبة ٤٢,٣٪ من جملة حركة السفن بالمغرب، يضاف إلى ذلك أيضاً النشاط التجاري بميناء طنجة بالمنطقة الحرة بها والذي يربوا على ٣٠ مؤسسة تجارية

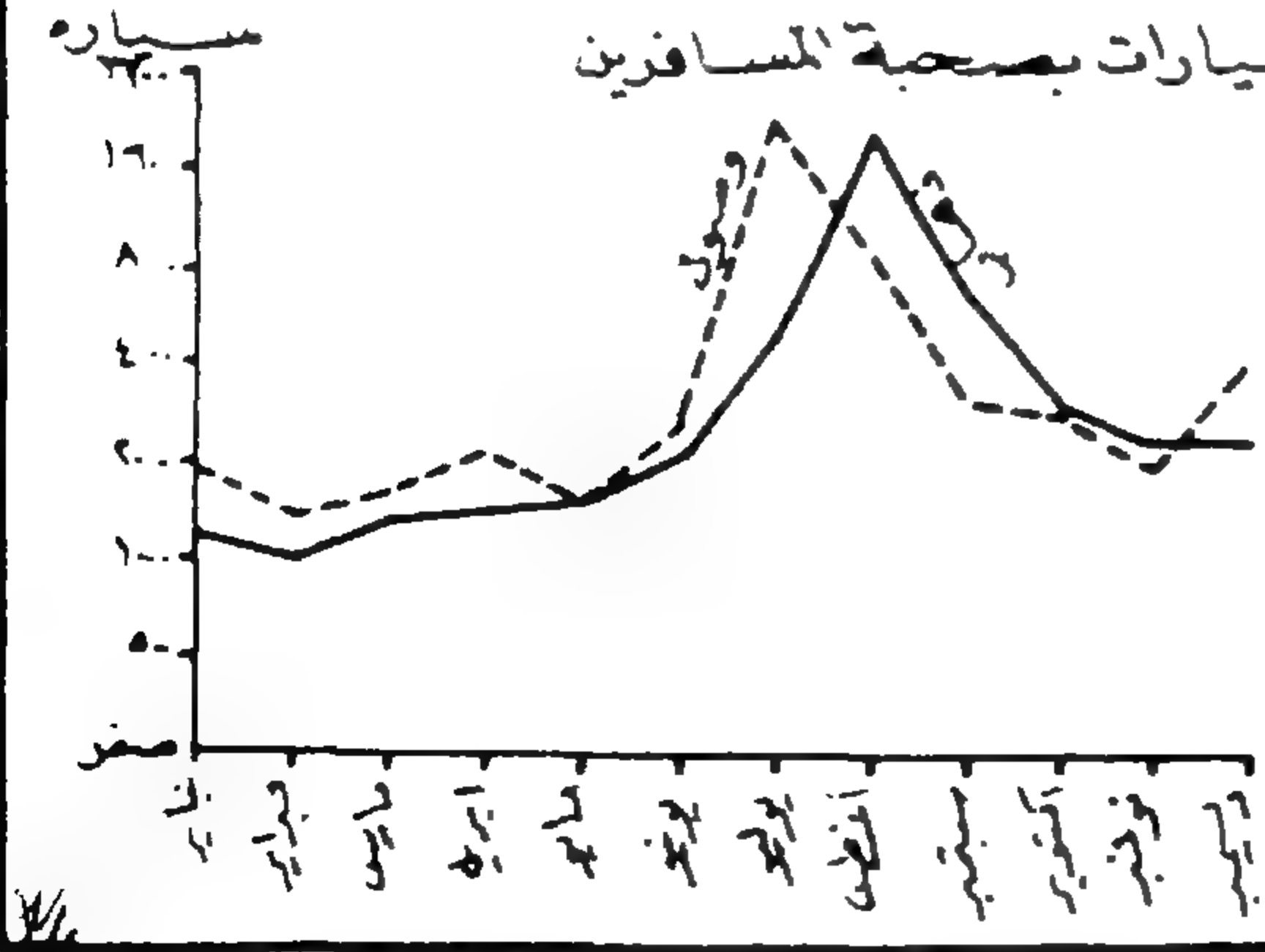
٩. حركة المسافرين السنوية



ب. حركة المسافرين الشهرية



ج. سيارات بصحبة المسافرين



شكل (٧٥) الحركة السنوية والشهرية للمسافرين
والسيارات بميناء طنجة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١ م

أما مطار طنجة فقد تقلص دوره بالنسبة لحركة المسافرين والبضائع أيضاً إلى ٧٣٩٠ طائرة بنسبة ١١٪ من جملة حركة الطائرات التجارية بالمغرب سنة ١٩٩٠ (١). كما بلغ عدد المسافرين عبر مطار طنجة يوخالف إلى :

- وصول ٣١٥٩٣٢ مسافر بنسبة ١٥٪ من جملة المغرب

- إقلاع ١٩٥٤٥٧ مسافر بنسبة ٩٪ من جملة المغرب

وذلك من جملة المسافرين في حالتى الوصول والإقلاع أو المغادرة بمطارات المغرب المختلفة والتي تستأثر الدار البيضاء ومراكش بمعظم الحركة بها وخاصة الدار البيضاء (٥٠٪ تقريباً) من جملة حركة المسافرين. وقد سبقت الإشارة إلى اشتغال نسبة كبيرة من العاملين بالتجارة بطنجة كبائعين جائلين أو في دكاكين صغيرة. وتفتقر طنجة إلى تجارة الجملة على نطاق واسع كما سيتضح ذلك عند تتبع استخدامات الأرض الوظيفية بالمدينة فيما بعد.

٣- الوظيفة السياحية

على الرغم من تمتع طنجة بكل مقومات السياحة وعلى الرغم من وجود بنية سياحية مواتية متحثة في عدد كبير من الفنادق المصنفة. وكذلك رغم تطور عدد العاملين في مجال السياحة وتضاعف عددهم. كما اتضح عند دراسة التركيب الاقتصادي للسكان. إلا أن السياحة في طنجة تعاني تدهوراً وتقلصاً أيضاً... وذلك بعد الانتعاش النسبي الذي حققه في السبعينات بعد القرارات المشجعة التي حصلت عليها طنجة في أعقاب انهيارها اقتصادياً عقب انتهاء فترة الإدارة الدولية. وكان لحرب الخليج أثر واضح على السياحة في السنوات الأخيرة حيث انخفض عدد السياح الأجانب بنسبة ٤٦٪ وبخاصة القادمون من إسبانيا وألمانيا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن السياحة الداخلية قد سجلت ارتفاعاً بنسبة ١٦,٢٠٪ بسبب انخفاض أسعار الفنادق وتشجيع السياحة الداخلية وذلك سنة ١٩٩٠-١٩٩١.

كما انخفضت الليالي السياحية المقضاة بطنجة بنسبة ٣٢,٧٪ حيث سجلت ٨١٨٠٧٧ ليلة خلال سنة ١٩٩٠ انخفضت إلى ٥٥١٢٣٠ ليلة سنة ١٩٩١، كما انخفض عدد الليالي بالفنادق المصنفة بنسبة ٣٥٪ مما أضعف مردودها فأغلق البعض منها أبوابه وخفض البعض الآخر عدد العاملين به. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: ضعف التجهيزات وإغلاق بعض الفنادق وضعف ميزانية الدعاية وانعدام سياحة التخصص ومشكلة الماء والنظافة بطنجة والتي تظهر بحدة أثناء الصيف ثم غياب المهرجانات، واللقاءات الثقافية والفنية ثم الجانب الأمني الذي بات يشكل عنصراً رئيسياً في ضعف تردد السياح على طنجة، بالإضافة إلى عدم إنجاز الكثير من المشروعات التي خطط لها كمشروع خليج طنجة وغيره (٢)، وغير ذلك العديد من الأسباب سيأتى الحديث عنها عند تناول مشكلات المدينة ومستقبلها. وقد انخفض نصيب طنجة من السياحة المغربية حيث توضحه الأرقام التالية :

(١) - Direction de la statistique, (1991). Annuaire statistique du Maroc, p. 226.

(٢) الم رابط، عهد الرحمن، (١٩٩٣)، الأنشطة الاقتصادية بطنجة، مرجع سابق، ص ٥٩-٧٤.

١٩٩٠	١٩٨٠	
٧,٠	١٦,٧	طائرة الإيسراء
١٢,٢	٢٨,٩	وصول السياح
٩,٤	١٢,٩	جملة الليالي السياحية
٨,٩	١٣,٧	جملة الليالي الدولية

ويشهد وفود السياح إلى طنجة تذبذباً واضحاً بل وانخفاضاً واضحاً ، كما سجل وصول الطائرات انخفاضاً ملحوظاً أيضاً بمطار طنجة برخالف فإذا كانت النسبة ١٠٠٪ سنة ١٩٨٧ فقد أصبحت ٨ ٪ سنة ١٩٨٨ ، و ٧٣ ٪ سنة ١٩٨٩ ، ٧١ ٪ سنة ١٩٩٠ (١). كما تنعكس الأزمة في وظيفة السياحة بطنجة على الأيدي العاملة بهذا المجال مما يحرم المدينة من وظيفة هامة يؤدي نموها إلى زيادة الأيدي العاملة واستيعاب العاطلين وزيادة دخول الأسر وانتعاش الصناعات التقليدية وغير التقليدية والتجارة ... إلخ.

(١) - Temsamani, K.M.: (1993). Le Tourisme et son integration dans le developpement de L'espace Tangerois. Troisième rencontre scientifique a Tanger, 1992. Casablanca. pp. 67-78.

الفقه الإسلامي

المسكن خصائصه ومشكلاته

المبحث الأول : نمو وتوزيع انماط المسكن في طنجه وضوابطه .

المبحث الثاني : تحليل البنية السكنية وشبكات المرافق العامة .

الفصل الرابع

المسكن خصائصه ومشكلاته

يشكل المسكن المساحة الأكثر استخداماً في المدينة . كما يلعب دوراً كبيراً في تقسيم الأقاليم الحضرية (Shaping Urban Pegions) وتعد المنطقة السكنية من أولى استخدامات الأراضي في توجيه الامتداد الحضري (Urban sprawl) في اتجاه اللامركزية . كما قتل الحركة الأساسية نحو استمرار توسع وامتداد الضواحي ، وقتل عملية إمدادات المساكن بالمرافق والشبكات الحضرية عملية شديدة الديناميكية في حياة المدينة ^(١) . ومع نموها تتمثل قوة الطرد المركزي في دفع المنطقة الصناعية والمناطق السكنية إلى الخارج أي خارج النواة ، وتتحرك إلى مواضع جديدة خارجها في الأغلفة الجديدة مع توفير الخدمات اللازمة لها ^(٢) . ويعد توفير المسكن اللائق بالإنسان أحد أهم القضايا والمشكلات التي تواجهها الحكومات خاصة في الدول النامية والفقيرة ، كما تعد قضايا الإسكان وخصائص المسكن وتوفير الأراضي من أجل الإسكان وتخطيطها لهذا الغرض أحد أهم عناصر التخطيط العمراني ، وأحد أهم اهتمامات الباحث في جغرافية العمران . ولكل مدينة مشكلاتها المحلية فيما يخص القضايا الحضرية ، وأهمها قضية الإسكان ومشكلات السكن . وتشترك الدول النامية والفقيرة في معاناتها أمام هذه القضايا التي تختلف في جذورها وأنماطها وأساليب معالجتها ونتائجها ، عن مثيلتها في الدول المتقدمة . وتعاني مدن العالم الثالث من انتشار السكن غير القانوني وغير اللائق (Squatter settlement) ، كما تعاني نقصاً واضحاً في المساكن التي تتجه نحو مساكن من نوعية فقيرة إلى أكثر فقراً ويمكن تصنيف المساكن الحضرية في العالم الثالث بين الأنماط التقليدية المخططة (Conventional) وغير التقليدية (Non- Conventional Types) أي غير مخططة . ويقصد بالأنماط التقليدية تلك المباني المبنية على أساس إنشائي هندسي صحيح ، والتي يقوم بينائها كل من الخواص أو الحكومة وتسمى بأنماط السكن التقليدي (المخطط) (Conventional house types) أما الأنماط غير التقليدية فهي عكس ماسبق لم تُبن على أساس إنشائي أو هندسي أو قانوني صحيح إذ تتعقد المشكلة العقارية بسبب ارتفاع أسعار الأراضي بسرعة صاروخية (Sky Rocketing) ، بواسطة السماسرة والمتخصصين في المضاربة ببيع الأراضي ، والذين يستثمرون جزءاً من أموالهم في عمليات إنشاء هذا النمط من المباني في مدن العالم الثالث والذي يمكن أن نطلق عليه "غير المخطط وغير اللائق بحياة الإنسان" .

وقد لاحظ الجغرافيون الذين عملوا في الأبحاث الخاصة بالسكن وسوق المساكن Housing Market ، انتشار المساكن أو المحلات العمرانية غير القانونية وغير اللائقة وغير المجهزة أو منظمة حضرياً في نفس الوقت أي (Squatter Sattlements) ، على أراضي غير مملوكة لساكنيها وبوضع اليد عادة في هوامش مدن العالم الثالث . والتي غالباً ما يكون سكانها من المهاجرين إلى المدينة من خارجها أو الذين انتقلوا إلى الهوامش من داخلها إذ يبنون المساكن بدون مساندة الحكومة مستخدمين مواد بناء من أنواع شتى ، عادة ماتكون من مخلفات الخشب أو البامبر أو الكرتون أو المعادن المجلفنة أو السعف ... إلخ* . وعادة ماتكون هذه المساكن ذات غط معروف (Familiar Type) ، في هذا النوع من المسكن غير القانوني ، وتختلف أسماء هذه الأحياء أو المحلات غير القانونية

(١)

- Hartshorn, T.A.: (1992), op. cit. p 242

(٢) غلاب، محمد السيد، (١٩٦٠)، البيئة والمجتمع، القاهرة، ط٩، ص ٣٣١.

* تؤكد الإحصائيات أن ٥٠٪ تقريباً من مساكن مدن العالم الثالث تبنى بالجهود الذاتية وبالتالي فإنها بعد عملاً ناقصاً إذا لم تكن هناك خطة لإيجاد بديل.

(Squatters) بين بلد وآخر . فتسمى باروز (Barrios) أو فاقل (Favelas) أو مستعمرات العمال (Colonies Proletarias) في أمريكا اللاتينية . بينما تسمى بمدن القصدير أو الصفيح (Bidonvilles or goubivilles) في شمال إفريقيا وتسمى بوستس (Bustees) في الهند ، بينما يطلق عليها حي الجسيكونو (Gocekonou districts) في تركيا ، واسم كامبونج (Kampongs) في ماليزيا ، وبارنج بارونج (Barungs-Barongs) في الفلبين ، ويطلق عليها في مصر اسم العشش ، وفي السعودية الصنادق ... إلخ. وهذا النمط من السكن معروف في مدن العالم الثالث الكبرى من كنجستون في جاميكا إلى مكسيكو سيتي إلى جاكارتا ومانيلا .

ويظهر كلا البعدين الاجتماعى والمكانى لأنماط الحياة في سوق المساكن بالمدينة في العالم الثالث ويظهر البعد الاجتماعى حيث تسكن الطبقات العليا والوسطى في سكن جيد من حيث المظهر ومادة البناء والموقع ، مما يُظهر الشراء على مظهر المساكن أو المنازل (Landscape houses) بينما يظهر الفقر الاجتماعى والمكانى معاً في مساكن الفقراء المحصورة في نطاقات الكثافة المرتفعة والمناطق المتدهورة (Slums) مثل ماتظهر في الهوامش (Periphery) شبه الحضرية حيث تثل كل من المناطق المتدهورة في وسط المدينة والمناطق العشوائية غير القانونية في هوامش المدينة مساكن فقيرة . كما تتميز المناطق المتدهورة بازدهامها (١٠ ساكن / غرفة أحياناً) وعادة ماتكون صغيرة وقد تزود بالكهرباء والماء وحمام ويعمل سكانها في وسط المدينة . وتثل هذه المساكن جانباً من المساكن القديمة التى هجرها أصحابها صوب الضواحي الأكثر هدوءاً وثراءً وجمالاً والأقل ازدهاماً، بينما يتميز النمط الثانى غير القانونى (Squatter) بالمواضع المهجورة ، ويفتقد كل الإمكانيات الأساسية للحياة (Basic Facilities) رغم قربها في بعض الأحيان من مصادر الشبكات الرئيسية ، إلا أن وضعها غير القانونى يحرم هذه المناطق من التمتع بها لفترات طويلة وعادة ماتكون المساكن مشتركة تتخذ المناطق النائية غير المطروقة (Abandoned plots) على سفوح شديدة الانحدار (Steep slopes) أو أعالي التلال (Hilltops) ، أو قرب المستنقعات والبرك الموحلة والأودية الضيقة (Swamps, dumps, ravines) أو أى مكان وغير مستغل لفترة طويلة ، وتقوم الحكومات بإزالة هذه المساكن وقد تمنحها طابعاً قانونياً حيث تقوم بتجهيزها ولو جزئياً ، بأن تشرع في إمدادها بالمرافق العامة من الشبكات الحضرية الأساسية مثل مياه الشرب من خلال صنوبر عمومى (Water taps) والصرف الصحى (Sewage systems) ، والكهرباء وتصيب هذه المناطق الهامشية مراكز استقرار دائمة حيث تُملك الأرض لسكانها وبذلك يكون لهم حق التصرف فيها .

ويسلك سكان هذه المناطق غير القانونية سلوكاً فوضوياً في أغلب الأحيان تجاه حل مشكلاتهم ومشكلات مساكنهم . لكن مع مرور الوقت قد تتعدل هذه الصورة وتصبح المنطقة شبه منظمة ومخططة . إلا أنه في الغالب تكون قد بدأت مناطق عشوائية غير قانونية وغير لائقة أخرى في الظهور قبل أن يكتمل حل مشكلات المناطق السابقة، وتظل الحكومات تدور في حلقة مفرغة بسبب تراخى النظم والقوانين والمراقبة ، وقلة الأموال والاستثمارات اللازمة للتعمير والتجهيز . وعادة لاتستطيع الحكومة منح مسكن لكل مهاجر أو راغب في مسكن (١١).

وتختلف نسب القاطنين في مناطق متدهورة وغير قانونية أى غير لائقة بين مدينة وأخرى من مدن العالم الثالث ، وصلت النسبة إلى ٩٠ ٪ من سكان أديس أبابا بأثيوبيا سنة ١٩٦٠ ، وإلى ٨٠ ٪ في دوالا بالكاميرون ، وإلى ٧٧ ٪ في مقدشيو بالصومال ، وفي الدار البيضاء كانت ٧٠ ٪ ، وفي لومى بتوجو كانت ٧٥ ٪ ، وفي

أبيدجان بساحل العاج كانت ٦٠٪ ، وفي دار السلام ببنزانيا كانت ٥٪ ، و ٦٠٪ في كينشاسا ، وفي نيروبي كانت ٣٣٪ وذلك سنة ١٩٦٠ (٢). وفي بوينس أيرس بالأرجنتين قدرت نسبة سكان المناطق العشوائية أو ما يطلق عليها (Assentamientos espontaneos) بحوالى ٢٥٪ من جملة السكان ، وحوالى ١٠٪ يقيمون في الهوامش وذلك سنة ١٩٨٦ ، مما يظهر مدن العالم الثالث بمظهر الحضر بدون محضر (٣) أو محضر بدون حضر. وقد سبقت الإشارة إلى أن أكثر من ٦٠٪ من سكان طنجة يسكنون سكناً غير لائق وتعد الحالات السابقة من علامات عدم التجانس والتناسق الاجتماعى والاقتصادى مما يشوه المظهر الحضري للمدينة، وخاصة إذا جاورت هذه المساكن الفقيرة نط السكن الفاخر الذى يُبنى للأغنياء والقادرين من السكان. ورغم ماسبق يرى كل من بريان برى ، وترومان هارتشورن وبيرجورج وغيرهم أن النمو الحضري لمناطق السكن غير القانونى وغير اللائق (The growth of urban squatter settlements) يحمل بعض الأدوار الوظيفية الإيجابية للمدينة وسكانها إذ يمكن اعتبارها نقط دخول للمدينة بتدرب فيها المهاجر على الحياة الحضرية كما توفر مساكن بإيجار أو سعر زهيد وهى بالتالى فرصة للحصول على موضع قدم فى المدينة بالإضافة إلى إتاحتها الفرصة لظهور شكل اقتصادى غير تقليدى أو غير رسمى حيث اقتصاد البزار (Bazaar economy) المميز لاقتصاديات مدن العالم الثالث الذى سبقت الإشارة إليه وعادة ما تتميز هذه المناطق بالتجانس السكانى - العرقى أو الاجتماعى الذى يؤدى إلى وجود مبدأ المساندة الاقتصادية (Economic support) ذات الأهمية الخاصة عند بداية الهجرة ومحاولة التكيف مع الحياة الحضرية .

والواقع أن حالة الفقر واعتياد نط سكنى معين - إذا ما قورن بالحياة الرغدة فى منازل ميسورى الحال - تجعل الوضع يبقى كما هو لفترة طويلة ، وحتى إن تحسنت الدخل ، لاتتحمل هذه الفئات العيش فى المساكن الأكثر تنسيقاً وإن وجدت (٤)، خاصة بالنسبة للأجيال الأولى من المهاجرين * . وفى مقابل ذلك هناك من الباحثين من ينظر إلى هذه الأنماط السكنية على أنها جزء من الجحيم على الأرض ليس له أى جوانب إيجابية وتنسحب تلك النظرة إلى الإنسان القاطن بهذه الأحياء وإلى قيمته (٥).

ولاتشد طنجة عن مدن العالم الثالث فيما يخص السكن ومشكلاته وقد اتضحت بعض أبعاد هذه المشكلة فى فصول البحث السابقة، وتتضمن الدراسة التالية محاولة لإلقاء الضوء على المسكن فى مدينة طنجة من حيث أنماطه مع تحليل العوامل والمتغيرات التى أدت إلى وجود هذه الأنماط بخصائصها المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية المختلفة ، مع استعراض لسياسة الحكومة كعامل هام فى تنميط المسكن فى طنجة ، يتبع ذلك تحليل للبنية السكنية ، ومدى ارتباطها بالشبكات الحضرية للبنية الأساسية من خلال التحليل الجغرافى لأهم العناصر المرتبطة بكل نط من الأنماط السكنية الحالية بطنجة .

(١) - Grimes, O.F., Jr.; (1976), "Housing for Low-Income urban Families", Johns Hopkins press., London, pp. 118-127.

(٢) - Hartshorn, T.A.; (1992), op. cit. pp. 39-57.

(٣) - Maury, J.D.; (1990), les villes Argentines une urbanisation sans urbanisme, Annales de Geographie, no. 556, pp. 694-714.

(٤) - Berry, B.J.L.; (1981), Comparative urbanization, 2nd ed., St. Martin's press, New York.

- Hartshorn, T.A.; (1992), op. cit. p 55.

- Beier, G.J.; (1976), "Can third world cities cope?", population Bulletin, 31, No. 4, p. 23.

(٥) جرانوتيبه، برنارد، (١٩٨٧) السكن الحضري في العالم الثالث، تقديم وتعريب، محمد علي بهجت الفضلي، منشأة

المعارف، الإسكندرية، ص ٢١.

* كما أشارت مقالات جانبية أهر العز العديدة لهذه الأوضاع وغيرها فى مدن العالم الثالث وخاصة مدن العالم العربى.

المبحث الأول

نمو وتوزيع أنماط المسكن في طنجة وضواحيه

أولاً: نمو وتوزيع أنماط المسكن في طنجة

قدمت الصور الجوية للباحثة أفضل صورة لمدينة طنجة بنسبها الحضري وأنماط مساكنها بالإضافة إلى ماقدمته الصور الفوتوجرافية ، والخرائط والملاحظة المباشرة أثناء الدراسة الميدانية من عون كبير في عملية تحليل وتشخيص الحالة السكنية في مدينة طنجة .

وتظهر طنجة في الصورة الجوية ، أو في الخرائط المبينة عليها بمظهر حضري مركب ذات نسيج حضري متفاوت بين نسيج حضري "محبوك" أو "فضفاض". مخطط أو بلا تخطيط ، وبشكل محدد ، متكتل أو مشتت وتنتشر المدينة على أرض منبسطة كما تظهر متعلقة بالانحدارات البعيدة مما يؤكد حدوث توسع هائل للمدينة ، ويشير في نفس الوقت إلى حدوث عمليات بناء مخططة ، كما يشير أيضاً إلى مبادرات فردية لبناء مساكن قانونية أو غير قانونية (عفوية - سرية*) . داخل نطاق المدينة الإداري وخارجه . كما يظهر من تحليل الصور الجوية والخرائط أن نمو المدينة خارج حدودها بشكل عملية مستمرة وسريعة نحو بناء المساكن في الهوامش الحضرية وشبه الحضرية الخارجية (The outer or peripheral zone Urban Fringe)، مما أدى إلى تميز طنجة بشخصية عمرانية متعددة الأنماط فيما يخص السكن وأشكاله وطرق بنائه وتوزيعه الجغرافي بين أجزاء موضع المدينة المختلفة. ويشير استقراء وتحليل الصور الجوية المتتابعة لمدينة طنجة منذ الخمسينيات إلى التسعينيات من هذا القرن تساؤلات هامة، وبنفس الدرجة تشير النتائج التي توصلت إليها الباحثة في الفصول السابقة نفس التساؤلات وعلامات الاستفهام التي تدور حول أسباب نمو الهوامش الحضرية وشبه الحضرية السكنية خارج نطاق المدينة أو خارج مدارها الحضري ، ذلك على الرغم مما تؤكد الصور الجوية والخرائط والملاحظة الميدانية أيضاً من وجود أراضى شاغرة ومناسبة للسكن داخل المدينة وفي قلب المدينة والضواحي وهي المناطق الأكثر ارتباطاً بالشبكات الحضرية المختلفة ، والأيسر موضعاً ، والأكثر تخطيطاً عن تلك المناطق السكنية السريعة في نموها بعيداً عن الطرق ، والشبكات ، ومناطق ومراكز الإمداد المختلفة بالمدينة ، ولماذا ينتشر الشكل العفوي أو العشوائي من السكن في طنجة؟ وقد حددت هذه المشكلة مسار البحث عند دراسة موضوع السكن في طنجة ، والذي يكمن في محاولة البحث عن جذور هذه الإشكالية وتحديد الآليات والأطراف التي أدت إلى تفاقمها ، مع الإشارة إلى الجهود المبذولة لحلها إذ لاتهم مشكلة الإسكان طنجة وحدها بل هي مشكلة حادة تعاني منها معظم مدن العالم العربي وإفريقيا والعالم الثالث ، لذا تعد المدينة نموذجاً واقعياً لما يحدث في عالمنا الثالث وفي سوق الإسكان خاصة ، يتطابق إلى حد بعيد مع المفاهيم النظرية الواردة في التمهيد لهذا الفصل، كما كان ضمن ماسبق من أجزاء البحث العديد من الإجابات الخاصة بالنمو العمراني والتوسع السكني الهامشي في المدينة . ومن ثم سيكون التركيز في هذا المبحث على الجوانب التي تساهم في تحليل البنية السكنية وتشخيصها بما يخدم

* كما يطلق عليها في المغرب أحياناً.

الموضوع دون تكرار لما سبق *.

لقد أوضحت الدراسة الخاصة بتوزيع السكان حسب أنماط المسكن أن عدد الذين تمكنوا من بناء مساكنهم في غياب أي تخطيط عمراني على مساحة كبيرة غير مجهزة أو معدة للسكنى - يبلغ حوالي ٤٧ ٩٤٠ ساكن سنة ١٩٦٠ ، بنسبة ٣٣,٧ ٪ من جملة السكان ، وبلغ ٨٠ ٧٢٠ ساكن سنة ١٩٧١ بنسبة ٤٢,٥ ٪ ، ١٤١ ٧٠٠ ساكن سنة ١٩٨١ بنسبة ٤٠ ٪ من جملة السكان، وتشمل الأرقام السابقة سكان السكن الاقتصادي غير المخطط ، والسكن العشوائي أو غير القانوني المبني والمؤقت أي مساكن الصفيح وماشابهها ، وتشير الأرقام إلى ارتفاع عدد السكان في كل تعداد عما قبله كما تشير إلى عظم نسبة ساكني هذه الأنماط السكنية بالنسبة إلى جملة سكان المدينة وترتفع النسبة عن ذلك كثيراً إذا أخذنا في الاعتبار أن المدينة العتيقة والمدن الجديدة من نط المدينة العتيقة "أو درادب ومصلى" تعد مناطق سكنية متدهورة في معظمها وأن مناطق أو أنماط السكن الاجتماعي تعد مناطق سكنية غير لائقة تماماً في جانب كبير منها ، فوصلت هذه النسبة إلى ٦٩ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ ، وحوالي ٧٢,٢ ٪ سنة ١٩٧١ ، ثم بلغت ٦٩ ٪ سنة ١٩٨١ من جملة السكان . ومن المتوقع أن يرتفع أعداد سكان هذه الأنماط السكنية وخاصة سكان النمط العشوائي غير القانوني خارج المدار الحضري وفي هوامشه ، إذ قدر سكان النمط العشوائي غير القانوني بحوالي ١٥٠ ٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩٢ ينتشرون فوق أكثر من ٢٠٠٠ هكتار خارج المدار الحضري خاصة في الجنوب ثم الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وشرق المدينة ^(١) . بينما تُظهر التجمعات السكنية تركيزاً في بضع مئات من الهكتارات بكثافات كبيرة أو عالية في بعضها كما هو الحال في حي بن ديبان وامتداده في بئر الشفا والمرسى ، الذي يعد من أقدم وأكبر المناطق غير القانونية العشوائية جنوب المدينة والذي أصبح يمتد حالياً على أكثر من ٢٠٠ هكتار ، وبلغ سكانه أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩١ ^(٢) .

١- تغير المساحة المبنية والكثافة السكنية حسب أنماط المسكن :

أشرنا من قبل وفي أكثر من موضع إلى توسع مدينة طنجة مساحياً حيث أصبحت مبانيها تنشر فوق مساحة ٥٠٠٠ هكتار ، إلا أن المساحة المبنية لفرض السكن قذرت بحوالي ٦٤٧ هكتار سنة ١٩٦١ ، ثم ٧١١ هكتار في سنة ١٩٧١ ، ثم وصلت إلى حوالي ١١١٠ هكتار سنة ١٩٨١ ** ، وتكاد تصل إلى أكثر من ٢٠٠٠ هكتار سنة ١٩٨٩ *** . ويوضح الجدول رقم (٥٧) توزيع المساحة المبنية بين أنماط السكن المختلفة للأعوام ١٩٦٠ ،

(١) محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكنى حصلت خلالها الباحثة على وثائق غير منشورة، أثناء الدراسة الميدانية بطنجة في ديسمبر سنة ١٩٩٢.

(٢) نفس المصدر بالإضافة إلى خريطة طنجة بقياس ١/١٠٠٠٠ والصور الجوية الحديثة

- S.d.a.u.. (1983) op. cit., p 451.

* ويخدم هذا الموضوع استخدام كل من المنهج التاريخي التطوري والرصني التحليلي مع الاعتماد على الوسائل الكمية ونتائج الدراسة الميدانية وتحليل الصور الجوية والخرائط ثم الصور الميدانية الفوتوغرافية والفيديو.

** النسب محسوبة على أساس نتائج دراسة توزيع السكان حسب نمط المسكن

*** محسوبة على أساس معدلات النمو السكاني ونمو المساحة المبنية، بالإضافة لحسابها على الخريطة ١-١٠٠٠٠ المرسومة على أساس الصور الجوية لنفس السنة. مع ملاحظة صعوبة القياس الدقيق من الخريطة لشدة تشتت وتأثر النطاق المبنى خاصة في اتجاه الهوامش والضواحي.

١٩٧١، ١٩٨١، كما يوضح التوزيع النسبى لهذه المساحة بين أنماط السكن فى السنوات المذكورة، وكذلك يشير الجدول إلى الكثافة السكنية (كثافة المساكن فى الهكتار) حسب أنماط المسكن، وللمقارنة تم وضع التوزيع النسبى للسكان، وكثافة السكان حسب أنماط السكن خلال السنوات المذكورة، كما يوضح الشكل رقم (٧٦) معطيات الجدول وتوضح الأشكال رقم (٧٧، ٧٨، ٧٩) التوزيع المكانى للمساحات المبنية وفقاً لأنماط المسكن سنة ١٩٦١، ١٩٧١، ١٩٨١. ومن استقراء الجدول والأشكال والخرائط المذكورة وتحليل معطياتها يتضح ما يلى:

فى سنة ١٩٦٠ كانت القبلات تنتشر على ٤٠.٥ ٪ من مساحة مدينة طنجه، يليها نط العمارات بنسبة ٢٢ ٪، مما يعنى أن السكن من الأنماط الحديثة الفردى منها والجماعى كانت تنتشر على ٦٢.٥ ٪ من المساحة المبنية. وكان سكان هذه الأنماط يمثلون ٣١ ٪ من جملة السكان، أما كثافة المساكن فكانت ٨ مسكن / هكتار بالنسبة للقبلات و ٦٥ مسكن / هكتار بالنسبة للعمارات، بينما كانت كثافة السكان ٤٠ ساكن / هكتار للقبلات و ٢٣٠ ساكن / هكتار بالنسبة للعمارات.

فى المقابل كانت الأنماط التقليدية القديمة مثل المدينة العتيقة والجديدة نط العتيقة (درادب - مصلى) تمثل ٤ ٪ للمدينة العتيقة و ٩.٧ ٪ لدرادب والمصلى من جملة المساحة، بينما وصلت كثافة المسكن إلى ١٦٥ مسكن / هكتار فى المدينة العتيقة، و ١٠٠ مسكن / هكتار لدرادب ومصلى. وهى أعلى الكثافات السكنية فى المدينة سنة ١٩٦٠. وبأعلى كثافة سكانية أيضاً.

أما السكن الاقتصادى غير المخطط فكان يشغل المرتبة الثالثة بعد القبلات والعمارات بنسبة ١٦.٨ ٪ من المساحة المبنية بكثافة سكنية تماثل الكثافة السكنية فى نط العمارات إلى ٦٥ مسكن / هكتار وكثافة السكان ٣١٠ ساكن / هكتار و ٢٣ ٪ من جملة السكان، بينما كانت أنماط السكن الاجتماعى - التى تمثل مساكن إيواء سكان مساكن الصفيح والمعدمين من السكان - تشغل ١.٧ ٪ من المساحة المبنية بكثافة سكنية تصل إلى ٩٥ مسكن / هكتار، وسكانية ٣٦٠ ساكن / هكتار بنسبة ٢.٨ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠.

أما مساكن الصفيح أو السكن العشوائى وغير القانونى المؤقت فكانت تشغل ٣٣ هكتار بنسبة ٥ ٪ من المساحة المبنية، وكثافة سكنية ٩٥ براكة / هكتار، وكان سكان هذا النمط يمثلون ١٠ ٪ من السكان. لم يكن لكل من نط السكن الاقتصادى المخطط العشوائى المبنى وجود فى سنة ١٩٦٠.

بالنسبة لتوزيع الأنماط السكنية والمساحة المبنية سنة ١٩٦٠، فتوضح الخريطة أن أنماط السكن العشوائى المؤقت أى دور الصفيح والسكن الاجتماعى وكذلك الاقتصادى غير المخطط، تمثل أكثر الأنماط هامشية بالنسبة للكتلة المبنية (B. U. A.)، بينما تتوسط العمارات وسط المدينة وقلبها تحيط بها المدينة العتيقة فى الشمال الشرقى والمدن الجديدة على غطها أى درادب فى الشمال الغربى من العمارات والمدينة الأوربية، والمصلى فى جنوب المدينة الأوربية الغربى أى فى الضواحي الأقرب لوسط المدينة. بينما يتوزع نط القبلات فى مناطق مرشان شمالاً، والجبل فى الغرب، بالإضافة إلى منطقة أتلانتك بانك شمال بنى مكادة الجديدة جنوب المدينة آنذاك وكانت بنى مكادة القديمة وبن ديبان مجرد دواوير ريفية حديثة خارج المدار الحضرى قليلة العدد سكناً وسكاناً. ومن حيث المساحة

جدول رقم (٥٧) التوزيع المطلق والنسبي للمساحة المبنية والسكان حسب قط المسكن
وكثافة المساكن السكان (بالهكتار) في ١٩٦١ - ١٩٧١ - ١٩٨١

كثافة السكان (ساكن في الهكتار)	التوزيع النسبي للسكان			معدل الزيادة السنوي في كثافة المسكن		١٩٨١				١٩٧١				١٩٦٠				
	١٩٨١	١٩٧١	١٩٦٠	/١٩٨١	/١٩٧١	/١٩٦٠	٨١-٧١	٧١-٦٠	الكثافة السكنية	نسبتها		الكثافة السكنية	نسبتها		الكثافة السكنية	نسبتها		
										المساحة	مكثار		المساحة	مكثار		المساحة	مكثار	
١٠٧٠	٧١٠	٧٣٠	٨٠٠	٩,٦	١٣,٤	٣,٨	١,٢-	٢١٠	٢,٣	٢٦	١٤٥	٣,٦	٢٦	١٦٥	٤,٠	٢٦	١	المدينة المتبقية
٨٦٠	٥٦	٤٣٠	١٥,٤	١٨,٣	١٩,١	٤,٠	١,٣	١٧٠	٥,٧	٦٣	١١٥	٨,٨	٦٣	١٠٠	٩,٧	٦٣	٢	نقط المدينة المتبقية
٦٠٠	٤١٠	٣١٠	٣٦,٠	٢٧,٩	٢٣,٧	٣,٢	١,٩	١١٠	١٣,٨	١٥٣	٨٠	١٧,٧	١٢٦	٦٥	١٦,٨	١٠٩	٣	اقتصادي غير منظم
٢٧٠	٣٥٠	-	١١,٣	٢,٢	-	٣,٤-	-	٥٠	١٣,٠	١٤٥	٧٠	١,٧	١٢	-	-	-	٤	اقتصادي منظم
٣٩٠	٤٩٠	٣١٠	٥,٢	٣,٥	٢,٨	٢,٧-	١,٤	٨٠	٤,٢	٤٧	١٥٠	٢,٠	١٤	٩٠	١,٧	١١	٥	سكن اجتماعي
٢٩٠	٥٠٠	-	٩,٦	١,٦	-	-	-	٥٥	١٠,٥	١١٦	١٠٠	٠,٨	٩	-	-	-	٦	سكن عشوائي مبني
٥٠٠	٧٣٠	٤٤٠	٤,٧	١٣,٠	١٠,٠	٤,٩-	٣,٦	٩٠	٣,٠	٣٣	١٤٠	٤,٨	٣٤	٩٥	٥,٠	٣٣	٧	عشوائي مؤقت
٢٦٠	٢٠٠	٢٣٠	١٤,٣	١٦,٧	٢٣,٥	١,٨	١,٤-	٦٠	١٧,٣	١٩٢	٥٠	٢٢,٠	١٥٦	٦٥	٢٢,٠	١٤٣	٨	عمارات (جماعي)
٦٠	٥٠	٤٠	٥,٥	٧,٢	٧,٥	١,١	١,١	١٠	٢٩,٨	٣٣٠	٩	٣٨,٠	٢٧١	٨	٤٠,٥	٢٦٢	٩	فيلات (فردية)
٣٢٠	٢٧٠	٢٢٠				١,٤	٠,٥	٦٣		١١٠,٨	٥٥		٧١١	٥٢		٦٤٧		جملته

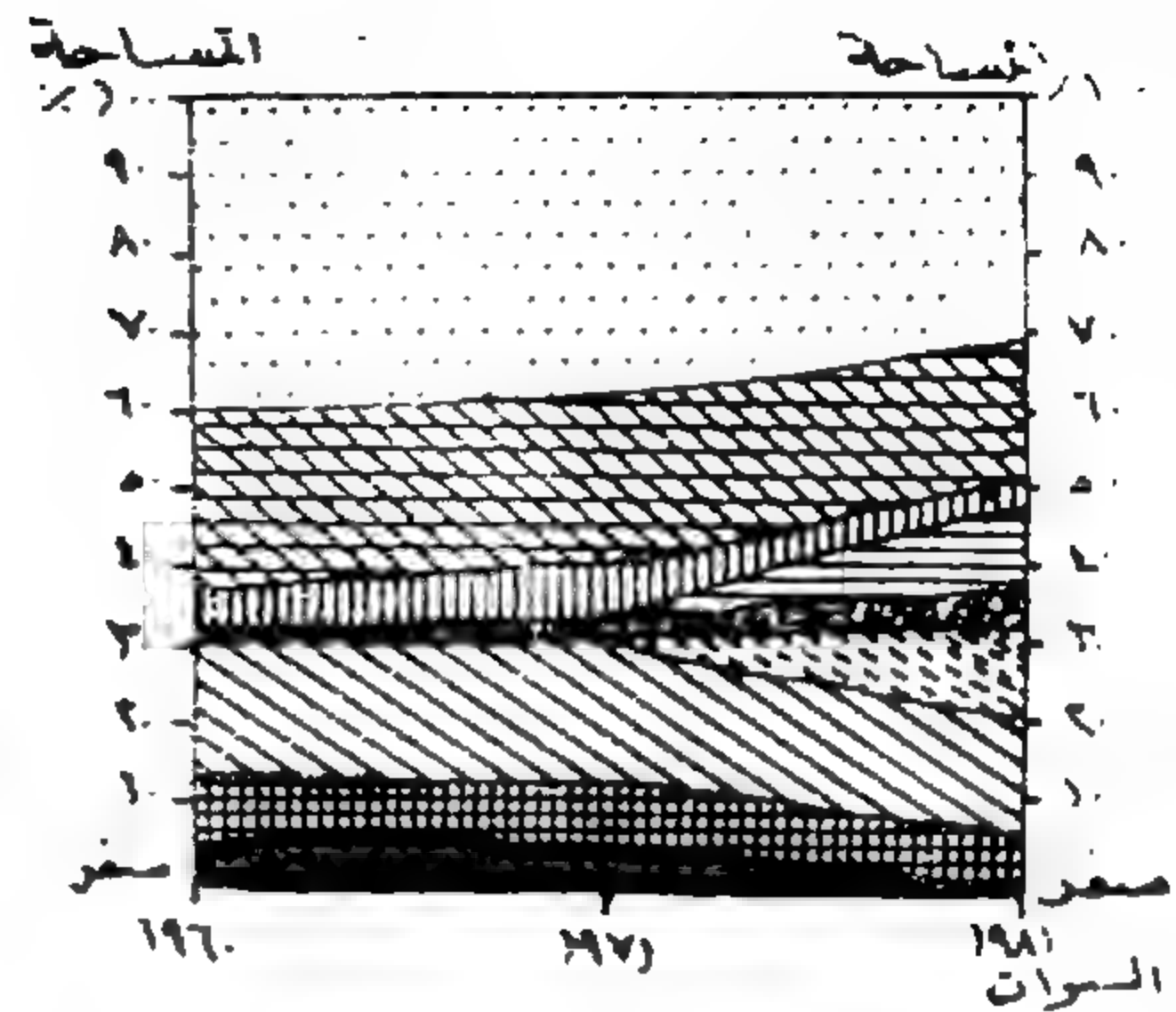
المصدر: الأرقام المأخوذة من: S.d.a.u.V.T.: (1983), op. cit, p. 88, et p. 472.

النسب من حساب الباقية.

٩- تطور نسبة المساحة المبنية

حسب أنماط المسكن

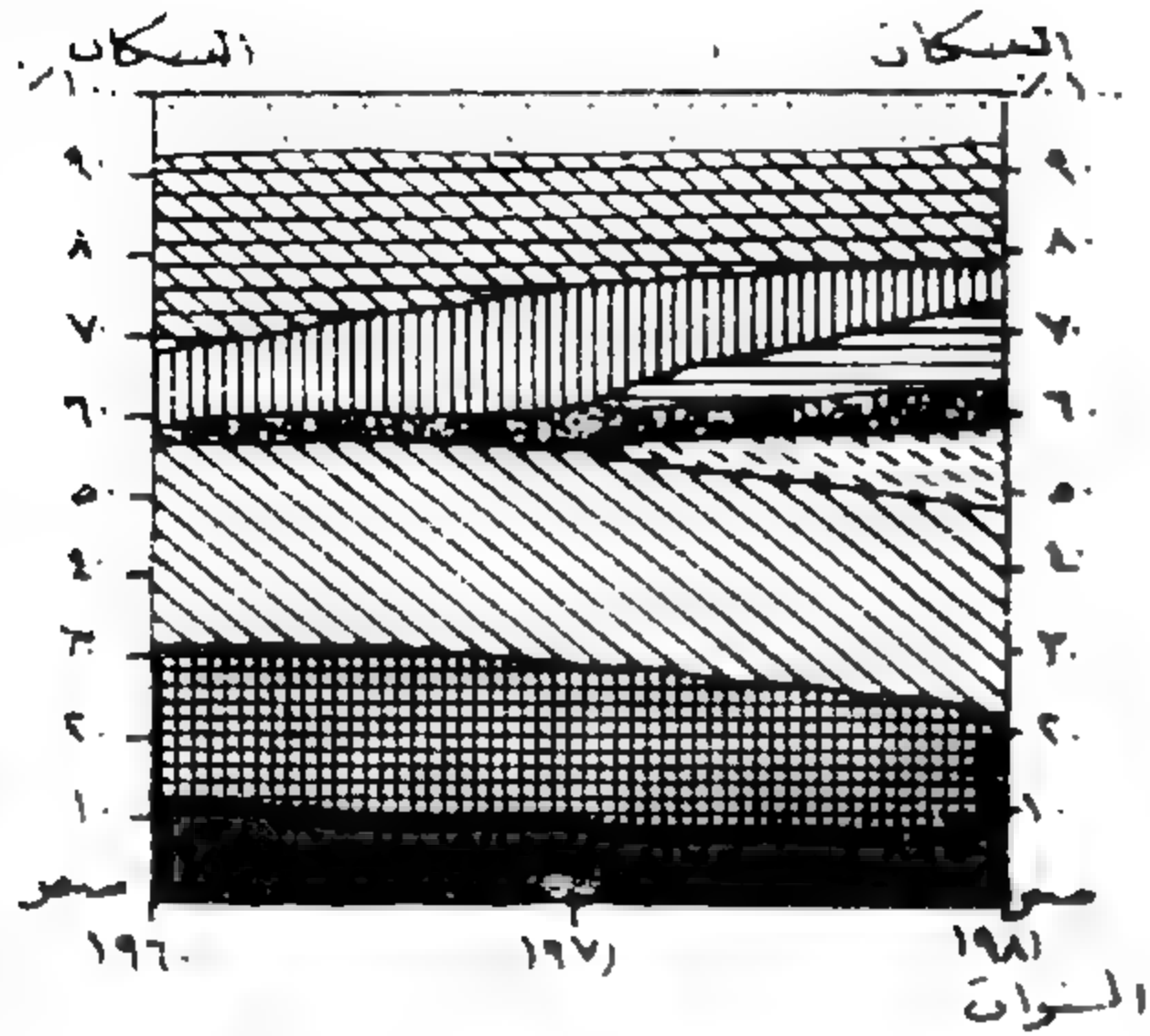
(١٩٨١ - ١٩٧١ - ١٩٦٠)



ب- تطور نسبة السكان

حسب أنماط المسكن

(١٩٨١ - ١٩٧١ - ١٩٦٠)

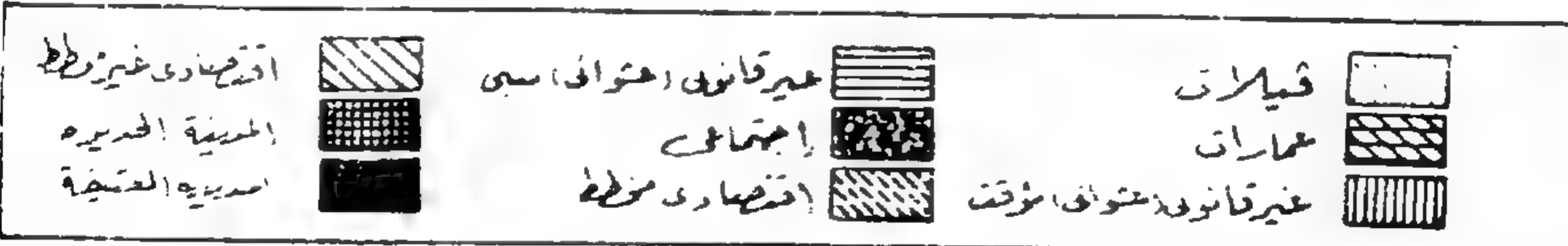
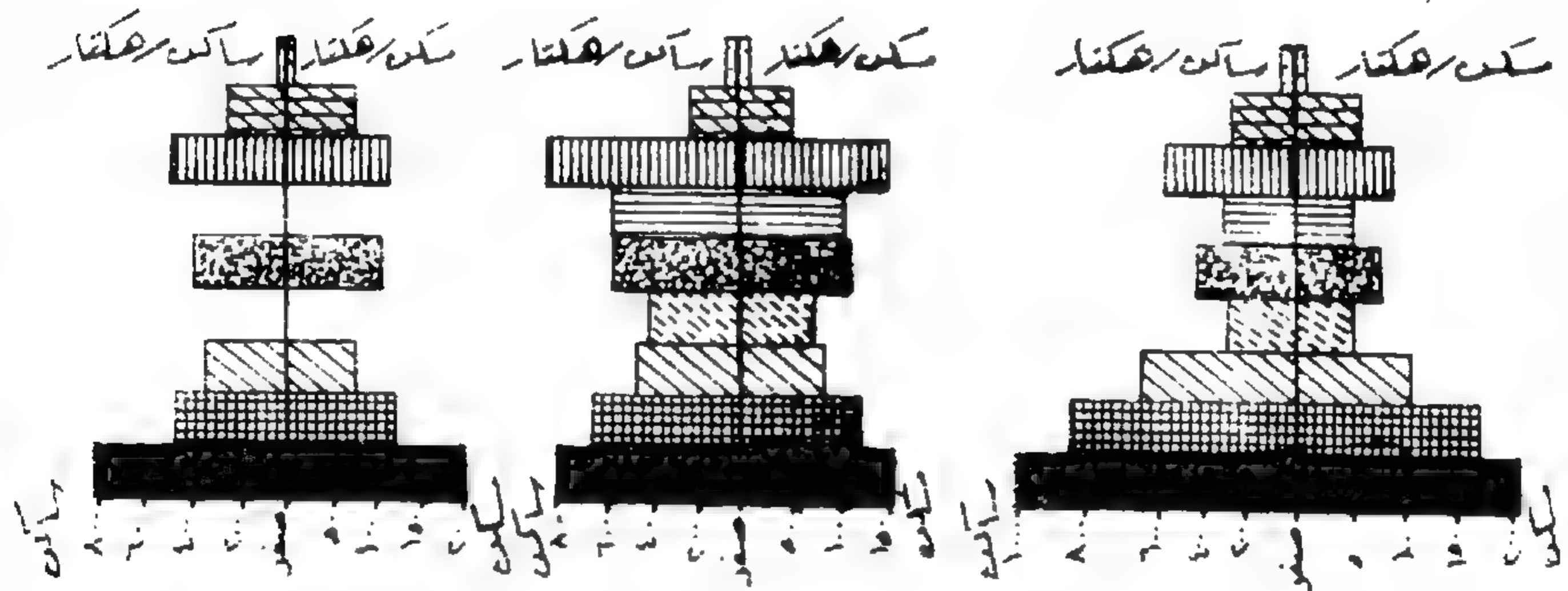


ج- تطور كثافة المسكن والسكان في الهكتر حسب أنماط المسكن

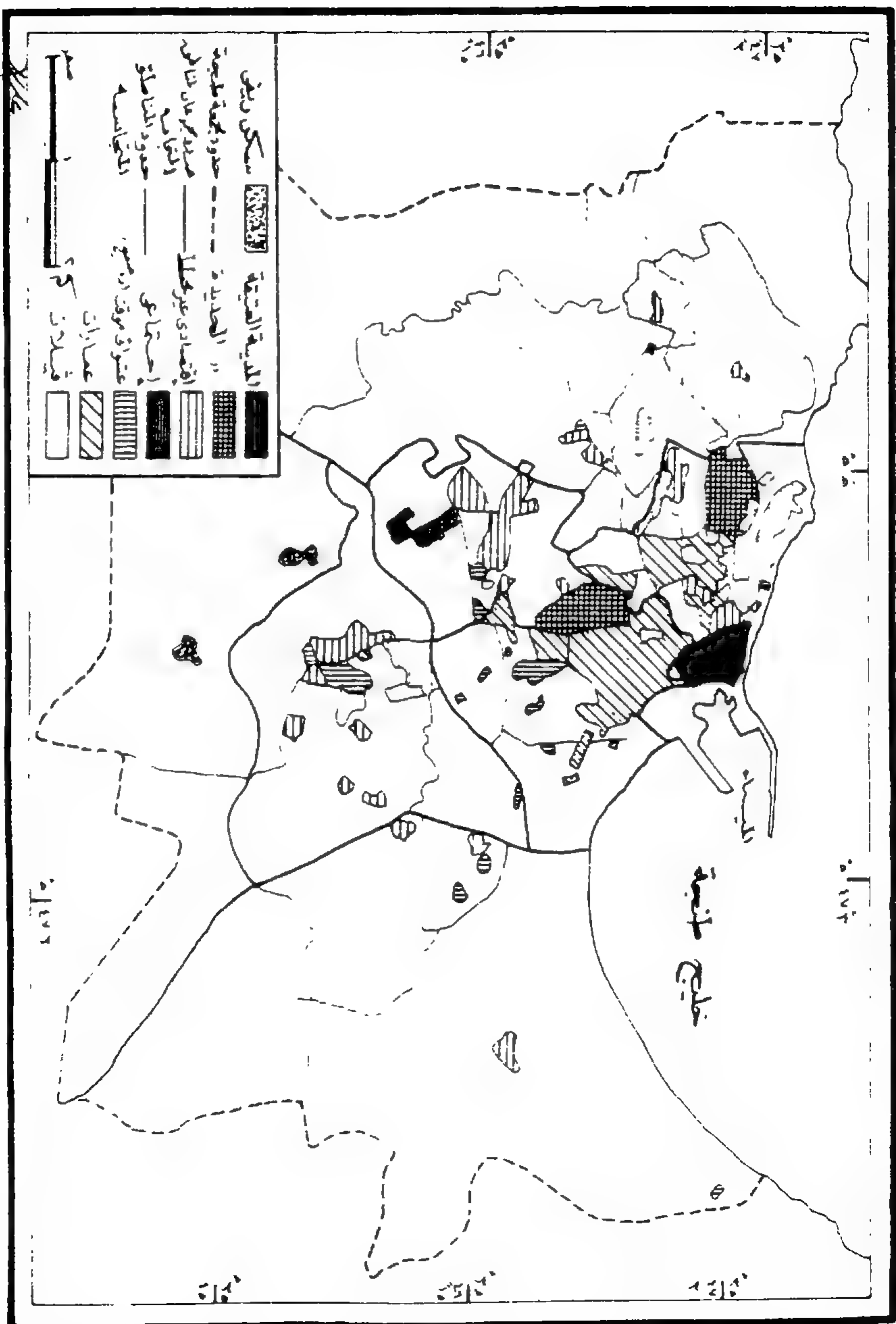
١٩٦٠

١٩٧١

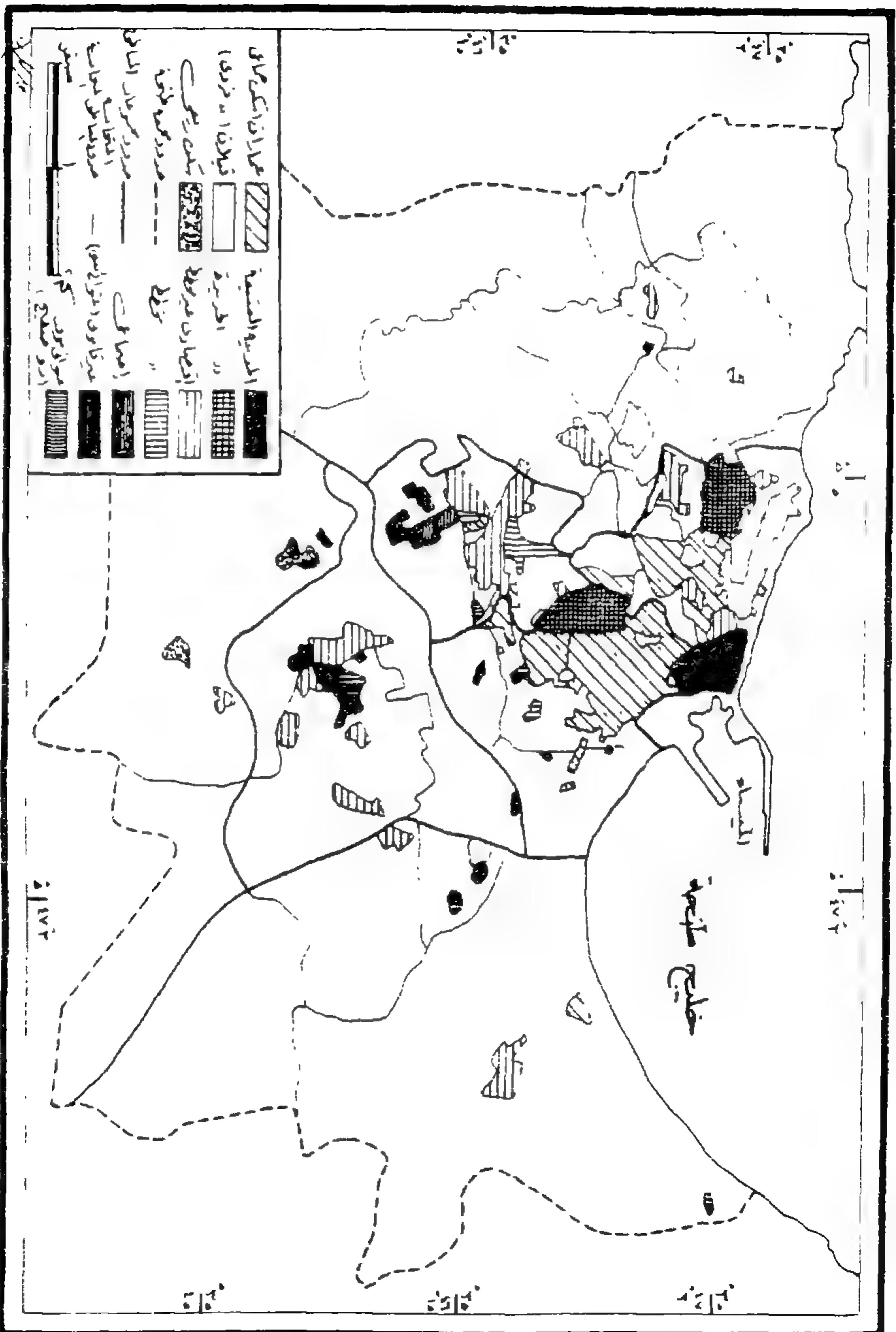
١٩٨١



شكل (٧٦) التوزيع النسبي للمساحة المبنية والسكان وكثافة المسكن والسكان بمجموعة طنجة الحضرية حسب أنماط المسكن



شكل (٧٧) (لتخطيط المبني بمجموعة طابحة عام ١٩٦١م حسب أنماط المسكن
 السور الكورة لحدسه طيه في نفس العره (المطابق الهوى)
 الأثر عام ويوضح أنماط المسكن من Sda u.V.T, (١٩٨٣), op cit



النطاق المبيّن في مخطط طابعية عام ١٩٧١م حسب المناطق المبيّن

المسح الجوي لحدوده طبقه في سن الممره والمناطق المبيّن
 الا، عام ١٩٧٢م، اناط المبيّن من . . . op cit. , (١٩٨٣) , S d a u v T

٧٨١

تتضح المساحة الكبيرة التى تشغلها القيلات والعمارات بالنسبة للكتلة المبنية .

فى سنة ١٩٧١ ، اتسعت مساحة القيلات ، والعمارات بزيادات طفيفة ، وكذلك السكن الاقتصادى غير المخطط وقد ارتفعت نسبة مساحته إلى ١٧,٧ ٪ من جملة المساحة بينما تناقصت النسبة التى تشغلها أنماط القيلات إلى ٣٨ ٪ ، وظلت العمارات على نسبتها ٢٢ ٪ من المساحة وانخفضت أيضاً نسبة مساحة المدينة العتيقة ودرادب ومصلى من المساحة المبنية بينما ظلت المساحة الفعلية كما هى . بينما حققت أنماط السكن الاقتصادى غير المخطط والاجتماعى والعشوائى المؤقت زيادة فى المساحة والنسبة ، وظهر نمطان جديداً وهما الاقتصادى المخطط والعشوائى المبنى بنسب ومساحات ضئيلة من المساحة المبنية الكلية فى أول الأمر .

أما الكثافة السكنية فقد ارتفعت فى بعض الأنماط بدرجات متفاوتة وانخفضت فى المدينة العتيقة والعمارات سنة ١٩٧١ وإن ظلت المدينة العتيقة تمثل كثافة مرتفعة فقد تفوقت عليها أنماط السكن الاجتماعى التى وصلت كثافة السكن فيها إلى ١٥٠ مسكن / هكتار بسبب تكثيف عملية البناء مع الزيادة أو التوسع الكبير فى المساحة ، كما ارتفعت الكثافة أيضاً فى دور الصفيح إلى ١٤٠ براكه فى الهكتار نظراً للتكثيف الكبير للسكن فى نفس المساحة تقريباً ، وبصفة عامة ارتفعت الكثافة السكنية فى معظم الأنماط السكنية الأخرى وخاصة الأنماط الجديدة التى بدأت بكثافات عالية نسبياً كنمط السكن العشوائى المبنى ١٠٠ مسكن / هكتار والاقتصادى المخطط الذى بدأ بحوالى ٨٠ مسكن / هكتار .

والملاحظة الهامة هنا أن المساحة المبنية لم تزد كثيراً بين سنة ١٩٦٠ - ١٩٧١ مما يعكس حالة الفتور التى عانت منها طنجه فى كل القطاعات بعد انهيار النظام الدولى ، والذى تأثر به قطاع التشييد والبناء الذى كان نشطاً إبان الفترة الدولية ، كما اتضح ذلك سابقاً ، وكان للإحلال السكانى والتكثيف السكنى دور كبير فى عدم زيادة المساحة المبنية كثيراً .

وتعكس أرقام سنة ١٩٨١ الطفرة الإنشائية التى شهدتها طنجه ، والتى انعكست على المساحة المبنية الكلية التى اتسعت إلى ١١١٠ هكتار تقريباً بزيادة قدرها ٥٦,٢ ٪ عن سنة ١٩٧١ ، أى بنسبة زيادة سنوية متوسطها ٥,٦ ٪ سنوياً ، مع ملاحظة أن الزيادة السكانية كانت ٦,٣ ٪ سنوياً فى نفس الفترة .

واستمرت أنماط القيلات والعمارات تمثل أكبر المساحات المبنية ، وإن تناقصت النسبة التى تمثلها إلى ٢٩,٨ ٪ للقيلات ، و ١٧,٣ ٪ للعمارات من المساحة الكلية المبنية أى ٤٧,١ ٪ من جملة المساحة المبنية أى مايوازى ٤٢٢ هكتار .

وبأتى النمط الاقتصادى غير المخطط من المساكن فى المرتبة الثانية بمساحة ١٥٣ هكتار ونسبة ١٣,٨ ٪ ، يليه النمط العشوائى المبنى أو غير القانونى المبنى الذى أصبح يشغل مساحة ١١٦ هكتار بنسبة ١٠,٥ ٪ ، أما النمط الاقتصادى المخطط فقد تطور هو الآخر وأصبح رابع الأنماط من حيث المساحة بعد القيلات والعمارات والنمط الاقتصادى غير المخطط ، مساحته ١٤٥ هكتار بنسبة ١٣ ٪ من جملة المساحة المبنية سنة ١٩٨١ . كما زادت مساحة السكن الاجتماعى إلى ٤٧ هكتار بنسبة ٤,٢ ٪ ، أما الأنماط الأخرى فقد حافظت على مساحتها وهى

المدن العتيقة القديمة والجديدة ، وكذلك أنماط السكن العشوائى الموقت ، وإن انخفضت نسبتها من المساحة المبنية بسبب اتساع وامتداد الأنماط السكنية الأخرى بدرجات متفاوتة .

أما الكثافة السكنية فقد ارتفعت فى بعض الأنماط وانخفضت فى البعض الآخر سنة ١٩٨١ إذ ارتفعت الكثافة السكنية فى المدينة العتيقة إلى ٢١٠ مسكن / هكتار ، وفى المدينة الجديدة على نط المدينة العتيقة (درادب ومصلى) إلى ١٧٠ مسكن / هكتار ، وذلك بسبب التكتيف السكنى فى نفس المساحة والتي وصلت إلى التشبع السكنى بالفعل ، كما تظهر فى الصور الجوية*.

تلى أنماط السكن الاقتصادى غير المخطط الأنماط السابقة بكثافة سكنية ١١٠ مسكن / هكتار منخفضة عن الكثافة السكنية فى سنة ١٩٧١ ، ثم أنماط السكن الاقتصادى المخطط ٥٠ مسكن / هكتار ، والاجتماعى ٨٠ مسكن / هكتار ، والعشوائى المبنى ٥٥ مسكن / هكتار . مما يعنى أن المساحات التى تمثل هذه الأنماط قد اتسعت فانخفضت الكثافة السكنية ، بينما ارتفعت الكثافة السكنية فى الأنماط الحديثة الراقية من السكن أى العمارات والقبيلات عن سنة ١٩٧١ فأصبحت ٦٠ مسكن / هكتار للعمارات ، و ١٠ مسكن / هكتار فى القبيلات بسبب التكتيف السكنى فى المساحات التى تشغلها هذه الأنماط .

من أهم النتائج المستخلصة من استقراء وتحليل الجدول والأشكال السابقة أيضاً ، أن المساحة المبنية المضافة والتى تشغلها أنماط السكن الشعبى بأشكاله المخططة القانونية وغير المخططة وغير القانونية قد استمر اتساعها وانتشارها فى الضواحي القريبة نسبياً وفى الضواحي الهامشية البعيدة على أطراف المدينة . مع استمرار الأراضى المحالية التى تفصل بين جنوب المدينة وشمالها واضحة وإن كانت قد تقلصت كثيراً ، وقد سجل معدل نمو المساحة التى يشغلها السكن العشوائى أو غير القانونى المبنى أعلى معدلات النمو ، إذ تعوض ٦ هكتار إلى ١١٦ هكتار بين سنتى ١٩٧١ - ١٩٨١ بمعدل نمو سنوى قدره ٣,٣٪ سنوياً . وهذا يعنى الظهور المفاجئ ، وكذلك النمو السريع لهذا النمط الذى أصبح يستوعب أعداداً كبيرة من السكان ومن المتوقع استمرار هذه الحالة مما دعى الباحثة إلى استخدام تعبير "التدفق" الحضرى بدلاً من تعبير "الانسياب أو الامتداد" أحياناً ، كما تشير بعض الأرقام الحديثة إلى أن هذا النمط قد سجل أيضاً أعلى معدلات النمو من حيث عدد الوحدات المبنية من سنة ١٩٨١ - ١٩٨٩ إذ فاق ١٣٪ سنوياً . وفى نفس التصنيف أيضاً لمجد السكن الاقتصادى غير المخطط ، وكذلك المخطط الذى يسجل المركز الثانى من حيث النمو السكنى بمعدل يفوق ١١٪ سنوياً بين سنتى ١٩٨١ - ١٩٨٩ وذلك بناءً على تقارير وزارة السكنى*.

وتشير دراسة ميدانية حديثة شملت حى بن ديبان غير القانونى العشوائى سنة ١٩٩١** إلى أن ٩٢,٧٪

* التى حصلت عليها الباحثة أثناء المحادثات الشخصية والزيارات الميدانية لوزارة السكنى ومسئولها وخاصة السيد المهندس/

سميد العلوانى مندوب الوزارة بطنجة فى ديسمبر سنة ١٩٩٢.

** أجريت بقسم الجغرافيا جامعة عبد المالك السعدي بتطران سنة ١٩٩٢ وقد سبقت الإشارة إليها.

من مساكن بن دبيان المبنية كانت من أصل صفيحي أو نصف صفيحي أى بدأت كبراكات مؤقتة ، بينما ٧,٣ ٪ من المساكن بدأت مبنية مباشرة، وأهم ما يميز هذه المباني أنها من النمط الذى يطلق عليه المعمارون السكن التطورى (Habitat evaluatif) ، وهى الطريقة التى يتبعها سكان السكن غير القانونى فى بناء المساكن فى الأراضى التى يضعون يدهم عليها أو يبنون فيها بدون سند قانونى يتيح لهم ذلك وتتمثل فى نواة سكنية أصلية تتسع مساحتها وبعثوا ارتفاعات مساكنها مع زيادة عدد الأسر وحجم الأسرة وحينما يسمح الدخول بشراء مواد بناء تكميلية ، ويمكن بذلك للبناء أن يصل إلى عدة أدوار (طوابق) بعد سنوات وبدون أى معونة خارجية . كما تنتشر بهذه الأحياء غير القانونية العشوائية دور الصفيح أيضاً التى أثبتت الدراسة الميدانية المذكورة سابقاً وجودها، إلا أن أعدادها أخذت فى التقلص لحساب السكن المبنى أو الصلب .

وتمثل الأحياء غير القانونية أو مستعمرات واضعى اليد (Colonie de Squatters) الظاهرة الأكثر شيوعاً فى السنوات الأخيرة خاصة فى قارة إفريقيا ، سواء فى دولها الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون) ، أو فى دولها الناطقة بالإنجليزية (الإنجلوفون) ^(١)، ومنها على سبيل المثال حى الملاسين حول شاطئ سبنجة السيجومى وفى منوبة فى تونس العاصمة ^(٢)، ولقد أصبحت مساكن هذا النمط أكثر انتشاراً فى طنجة خلال السنوات السابقة أيضاً إذ تشير الأرقام الحديثة المرتبطة بالتوزيع الجغرافى للسكن غير القانونى المبنى أو "العشوائى المبنى" فى التصنيف المتبع لأنماط المسكن أن هذا النمط قد انتشر وبمعدلات نمو كبيرة ليس فى جنوب المدينة فقط بل فى شرق وجنوب شرق وجنوب غرب المدينة وهو عكس توقعات التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية لطنجة (S. d. a. u. v. t.) والذى وضع سنة ١٩٨١ وذلك فى السنوات الأخيرة من سنة ١٩٨١ - ١٩٨٩. كما تشير كل الصور الجوية المتتابعة للمدينة والجدول رقم (٥٨) إلى ذلك الاتجاه الذى يوضح الشكل رقم ٨٠ توزيعه ضمن تركيب المدينة سنة ١٩٩٠ .

وقد بلغ معدل نمو السكن غير القانونى المبنى بطنجة حوالى ١٠,١ ٪ بين سنتى ١٩٨١ - ١٩٨٩ بنسبة نمو سنوى بلغت ١٣ ٪ تقريباً بينما تشير نسب النمو وفقاً للتوزيع الجغرافى لهذه المناطق التى انتشر بها السكن العشوائى إلى تفاوت كبير . إذ سجلت منطقة الشرف، وبن كيران ، وحومة الشوك، وطنجة البالية فى شرق المدينة داخل المدار الحضرى معدل نمو ١٩,٥ ٪ سنوياً أو ١٥٦ ٪ فى الثمانى سنوات المذكورة كما سجلت منطقة مغوغا الكبيرة والصغيرة شرق المنطقة الصناعية نسبة نمو بلغت ١٥ ٪ سنوياً ، بينما وصلت نسبة النمو بالهوامش الجنوبية فى بن دبيان، وبنى مكادة القديمة، والعوامة، والمرسى ، وبن توزين - حرارن ، وحومة محمود إلى ١١,٥ ٪ سنوياً كما وصلت نسبة النمو السنوى بالهامش الجنوبى الغربى فى مسنانة، وعزيب الحاج قدور إلى ١٤,٥ ٪ .

(١) UNCHBP, (1971). The improvement of slum and squatters settlements, New York, pp. 21-23.

(٢) بدر، عزيزة محمد علي، (١٩٨٤)، الجمهورية التونسية دراسة فى جغرافية المدن، معهد البحوث والدراسات الإفريقية،

جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة ص ٤٣٨.

شكل (٨٠) التركيب الحضري لجمهورية صليجة عام ١٩٩٠م

جدول رقم (٥٨)

التوزيع الجغرافي للسكن غير القانوني (العشوائي) وتطوره حسب عدد الوحدات المبنية والسكان في
مجمعة طنجة الحضرية من ١٩٨١ - ١٩٨٩

المنشآت	عدد الوحدات المبنية		الزيادة ونسبتها		المنطقة
	١٩٨٩	١٩٨١	عدد المنشآت	نسبة الزيادة في ٨ سنوات %	نسبة الزيادة السنوية %
الشرف	٩١	٥٩	٣٢	٥٤,٢٣	٦,٧٨
بن كيران - حومة الشوك	١٣٢٦	٦٤٩	٦٧٧	١٠٤,٠٠	١٣,٠٠
طنجة البالية	٧٣٧	١٣٤	٦٠٣	٤٥٠,٠٠	٥٦,٢٥
جملة	٢١٥٤	٨٤٢	١٣١٢	١٥٥,٨٠	١٩,٤٧
بن ديبان	٤٣١٦	٢٥٢٠	١٧٩٦	٧١,٠٠	٨,٩٠
بني مكادة	٣١٣٢	٢١١٩	١٠١٣	٤٧,٨٠	٥,٩٨
عوامة	٦٣٤	--	٦٢٤	--	--
المرسى	٦٤٧	١١٧	٥٣٠	٤٥٢,٠٠	٥٦,٥٠
بني توزين - حرارن	٢١٦	١٥٩	٥٧	٣٥,٨٠	٤,٥٠
حومة بن محمود	٤١١	--	٤١١	--	--
جملة	٩٣٥٦	٤٩١٥	٤٤٤١	٩٠,٣٥	١١,٣٠
مفوغا الكبيرة والصغيرة	٦٠٧	٢٧٧	٣٣٠	١١٩,٠٠	١٤,٨٨
مسنانة	١٣٦	٦٤	٧٢	١١٢,٠٠	١٤,٠٠
عذيب الحاج قدور	٢١١	٩٧	١١٤	١١٧,٠٠	١٤,٦٠
جملة	٣٤٧	١٦١	١٨٦	١١٥,٥٠	١٤,٤٤
مجموع مجمعة طنجة	١٢٤٦٤	٦١٩٥	٦٢٦٩	١٠١,٠٠	١٢,٦٥

المصدر:

الأرقام المطلقة حصلت عليها الباحثة في مقابلة شخصية مع مندوب وزارة السكنى في طنجة السيد المهندس/ سعيد علواني في أول ديسمبر سنة ١٩٩٢ أثناء الدراسة الميدانية في طنجة. والنسب من حساب الباحثة. (تقارير وأرقام غير منشورة خاصة بوزارة السكنى من الصور الجوية والمسح الميداني).

وعلى مستوى المناطق الصغيرة كانت أعلى نسب النمو السنوي من نصيب السكن غير القانوني في المرسى (ضمن بن ديبان الجنوبي جنوب طنجة بغرب) ٥٦,٥٪ سنوياً ، وفي طنجة البالية حيث وصلت نسبة النمو السنوي إلى ٥٦,٢٥٪ سنوياً من سنة ١٩٨١ - ١٩٨٩ ، وتقع جنوب قبيلات خليج طنجة جنوب غرب بحيرة مارينا الصناعية. أما حومة الشوك وبن كيران فقد كانت نسبة نمو السكن غير القانوني بهما ١٣٪ سنوياً وتقع هذه المنطقة جنوب وجنوب غرب تل الشرف ، بين السكة الحديد شرقاً وطريق تطوان غرباً مما يعنى نمواً واضحاً للسكن العشوائي حول مدينة طنجة في كل الاتجاهات تقريباً . إلا أن أعظم الاتجاهات من حيث عدد السكان والمساحة وعدد المساكن هو الاتجاه الجنوبي ثم الشرقي وكذلك من حيث معدل النمو السنوي .

وفي مقابل ذلك كان معدل نمو السكن من الأقطار الأخرى المختلفة بمعدلات متفاوتة وصلت في نط العمارات

إلى ٥,٧ ٪ ، وفى نط القبلات إلى ٧,٤٦ ٪ بين سنتى ١٩٨١ - ١٩٨٩ بينما سجلت قبلات منطقة ساحة الثيران بسادينا- حى السوريين أعلى معدلات النمو الإنشائى إذ وصلت النسبة إلى ٩٥,٨ ٪ سنوياً بين ١٩٨١- ١٩٨٩ * وتشاهد هذه الحركة الإنشائية بوضوح فى هذه المنطقة "إذ لاحظت الباحثة ذلك أثناء تجوالها بالمدينة" كما وصل معدل النمو إلى ١٧ ٪ سنوياً فى منطقة خليج طنجة السياحية شرق المدينة ، أما منطقة كالفورنيا بروك فقد بلغ معدل نمو القبلات بها ١٦,٥ ٪ سنوياً وتقع بمنطقة الجبل شرق وادى اليهود جنوب درادب ، وعين الحيانى . أما الجبل الكبير غرب وادى اليهود فكان معدل نمو إنشاء القبلات به ٤,٩ ٪ ، وترتفع معدلات نسبة الإنشاءات فى نط القبلات فى هوامش المدينة الغربية بدءاً من السوانى ٦,١ ٪ ، ثم قال فلورى ٧,٥ ٪ ، وفى مسطرخوش ١٢,٥ ٪ ** .

كما يعنى أيضاً انتشار السكن الفردى من نط القبلات فى ضواحي المدينة الشرقية والغربية ، بالإضافة لانتشارها التقليدى فى الشمال الغربى ، وفى أتلانتك بانك شمال بنى مكادة جنوب وادى السوانى . وكان معدل نمو الإنشاءات لهذه المنطقة ٣,١ ٪ بينما كان معدل إنشاء القبلات بمشان ٠,٨ ٪ سنوياً *** فى نفس الفترة مما يعنى تشبعها لأنها منطقة قديمة .

٢- توقعات النمو السكانى حسب نمط المسكن حتى سنة ٢٠٠١ ،

تضمنت إسقاطات السكان التى قامت بها وزارة السكن ومجموعة الثمانية من أجل وضع المخطط التوجيهى للتهيئة الحضرية سنة ١٩٨٣ والتخطيط لمستقبل طنجة حتى سنة ٢٠٠١ إسقاطات للنمو السكانى وفقاً لنمط السكن وقد سبقت الإشارة إلى إسقاطات النمو السكانى الكلى التى أشارت إلى أن مجمعة طنجة الحضرية سوف تصل إلى مليون وسبعون ألف ساكن سنة ٢٠٠١ ، وقد بنيت هذه التوقعات السكانية السكنية على أساس حجم السكان سنة ١٩٨١ ومعدلات النمو السكانى حسب أنماط السكن من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٨١ ، وذلك بحسب حجم الزيادة الطبيعية ، وحجم التحركات السكنية وحجم صافى الهجرة ، وبالتالي أمكن التوصل إلى حجم الزيادة السكانية سلباً أو إيجاباً بالنسبة لكل نط من أنماط السكن العشرة التى حددناها واعتمدنا عليها وهى تسع أنماط حضرية يضاف إليها السكن الريفى فى مجمعة طنجة الحضرية وأحياناً النمط المختلط من العمارات والقبلات فى بعض المناطق. ويخلص كل من الجدول رقم (٥٩) والشكل رقم (٨١) هذه الإسقاطات السكانية لكل من أنماط السكن المختلفة حتى سنة ٢٠٠١ .

من الملاحظات الهامة أن حجم سكان أنماط السكن التقليدى القديم سيظل بدون زيادة بين سنة ١٩٨١ وحتى سنة ٢٠٠١ أى المدينة العتيقة والمدينة الجديدة المبنية على نط المدينة العتيقة أى درادب ، والمصلى ، وذلك لتشبع

* وزارة السكنى، معاهدة شخصية مع مندوب وزارة السكنى بطنجة، السيد المهندس/ سعيد العلوانى.

** وزارة السكنى-تقارير حصلت عليها الباحثة أثناء المحادثات الشخصية مع المندوب الجهوى لوزارة السكن بطنجة: المهندس

سعيد العلوانى

*** نفس المصدر.

هذه المناطق سكنياً إذ لا تظهر الصور الجوية وجود أراضٍ فضاء كثيرة داخلها ، كما أن إمكانيات توسعها معدومة لأنها محاصرة ومحددة بإحكام منذ الفترة الدولية .

جدول رقم (٥٩)

إسقاطات النمر السكاني حسب أنماط المسكن بمجمعة طنجة الحضرية من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١

نمط السكن	حجم السكان في م ١٩٨١	الحجم المتوقع في م ١٩٨٦	الحجم المتوقع في م ١٩٩١	الحجم المتوقع في م ٢٠٠١
المدينة العتيقة	٢٧٨٠٠	٢٧٨٠٠	٢٧٨٠٠	٢٧٨٠٠
درادب - مصلي (مدينة جديدة)	٥٤٣٠٠	٥٤٣٠٠	٥٤٣٠٠	٥٤٣٠٠
اقتصادي غير مخطط	٩١٤٠٠	١٠٦٢٠٠	١٠٦٢٠٠	١٠٦٢٠٠
اقتصادي مخطط	٣٩٦٠٠	٧٤٥٠٠	١٥٣٠٠	٢٧٦٤٣٠
اجتماعي	١٨٤٠٠	٣٧٧٨٠	٦٣٨٤٠	١٣١٨٧٠
عشوائي مبني	٣٣٧٠٠	٧٨٤٢٠	١٣٥٦٠	٣٠٠٣٠٠
عشوائي مؤقت	١٦٦٠٠	٦٠٠٠	--	--
عمارات	٥٠٢٠٠	٦٣٢٠٠	٨٠١٠٠	١٢٨٨٠٠
قيلات	١٩٣٠٠	٢٣٢٠٠	٢٧٩٠٠	٤٠٨٠٠
سكن ريفي	٣٧٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٣٥٠٠
جملة	٣٥٥٠٠	٤٧٥٠٠٠	٦٢٨٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠

المصدر: مستخرج من الإسقاطات الخاصة الواردة في

- s.d.a.u. V. T., (1983), pp. 498-508.

على أساس متغيرات الهجرة والزيادة الطبيعية والتحركات السكانية بكل نمط سكني بين سنتي ١٩٨٦-١٩٨١ و ١٩٩١-١٩٨٦ و ٢٠٠١-١٩٩١.

بالنسبة لنمط السكن الاقتصادي غير المخطط توقعت الدراسة أن يستمر نمو سكان هذا النمط من ٤٠٠ ٩١ ساكن سنة ١٩٨١ إلى ١٠٦ ٢٠٠ ساكن سنة ١٩٨٦ ، ثم ثبات حجم السكان عند هذا الحد حتى سنة ٢٠٠١ دون زيادة، وذلك لتوقع التوسع في عملية التخطيط لصالح السكن الاقتصادي المخطط من طرف وزارة السكنى بصفة عامة . بينما توقعت بالنسبة للسكن الاقتصادي المخطط أن يستمر نمو سكان هذا النمط من ٣٩ ٦٠٠ ساكن سنة ١٩٨١ إلى ٧٤ ٥٠٠ ساكن سنة ١٩٨٦ ، إلى ١٢٥ ٣٠٠ ساكن سنة ١٩٩١ ، إلى ٢٧٦ ٤٣٠ ساكن سنة ٢٠٠١ . وهذا يعني معدلات نمو سنوية كبيرة تصل إلى ١٧,٦٢ ٪ بين سنة ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، وإلى ١٣,٧ ٪ بين سنة ١٩٨٦ - ١٩٩١ ، ثم إلى ١٢,١ ٪ سنوياً من ١٩٩١ حتى ٢٠٠١ . وبالفعل تظهر هذه الأنماط السكانية الاقتصادية المخططة وقد اتسعت المساحة التي تشغلها وانتشرت في مناطق عدة من مجمعة طنجة الحضرية .

وقد تنبأت الدراسة أيضاً باستمرار نمو سكان نمط السكن الاجتماعي الذي تقوم الدولة ببنائه لصالح سكان مدن الصفيح لإيوائهم وللمعتمدين وأصحاب الدخول الضئيلة أيضاً . وكان حجم سكان هذا النمط سنة ١٩٨١ ، ١٨٤٠٠ ساكن وتوقعت وصول سكانه إلى حجم ١٣١٨٧٠ ساكن سنة ٢٠٠١ مسجلاً معدلات نمو مرتفعة قدرت بنسبة ٢١ ٪ سنوياً بين ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، ثم بنسبة ١٣,٨ ٪ سنوياً من ١٩٨٦ - ١٩٩١ ، ثم توقعت نمواً سكانياً سنوياً معدله ١٠,٦ ٪ سنوياً بين ١٩٩١ - ٢٠٠١ . بينما قدرت الدراسة لسكان نمط السكن العشوائي

المبنى - أو ما اصطلح على تسميته بالسكن غير القانوني المبنى - نمواً كبيراً من ٣٣ ٧٠٠ ساكن سنة ١٩٨١ إلى ٣٠٠ ٣٠٠ ساكن سنة ٢٠٠١ أى ما يقرب من ثلث سكان المجموعة سنة ٢٠٠١ . وبذلك قُدرت معدلات النمو السكاني السنوى بحوالى ٣١,٨٪ سنوياً بين ١٩٨١ - ١٩٩١ ، وبحوالى ١٣,٧٥٪ سنوياً بين ١٩٨٦ - ١٩٩١ ، ثم حوالى ١١,٧٪ حتى سنة ٢٠٠١ ، أى أكثر من ضعف توقعات النمو السنوى لمجموعة طنجة الحضرية كلها . وقد قدرت هذه الدراسة أيضاً نمواً متناقصاً لسكان نط السكن العشوائى أو غير القانونى المؤقت (مدن الصفيح) من ١٦٦٠٠ سنة ١٩٨١ إلى ٦٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨٦ ، ثم انتهاء هذا النمط بعد ذلك من ١٩٨٦ إلى سنة ٢٠٠١ .

إلا أن الإسقاطات الخاصة بالسكن العشوائى المؤقت لم يجانبها الصواب إذ مازالت الصور الجوية تؤكد وجود دور الصفيح حتى سنة ١٩٩٢ ، كما تؤكد الصور الفوتوغرافية الملتقطة أثناء الدراسة الميدانية سنة ١٩٩٢ وجودها وفى أكثر من موقع بالمدينة ، يضاف إلى ذلك دراسة حديثة قامت بها وزارة السكنى سنة ١٩٩١ بهدف القضاء عليها ، حيث تم حصر حوالى ٣٠٠٠ عائلة تسكن دور الصفيح أى أكثر من ١٦ ٢٠٠ ساكن ، وحوالى ٣٠٠٠ بركة وذلك سنة ١٩٨٩^(١) . ومازالت الظاهرة مستمرة رغم الجهود المبذولة للقضاء عليها إلا أنها أكثر ظهوراً فى الأطراف والضواحي ، إذ عادة ما يبدأ السكن العشوائى المبنى فى الهوامش ببناء سكن مؤقت ثم يشرع الساكن فى بنائه بالتدريج خاصة إذا اطمأن إلى عدم تدخل السلطات .

فيما يخص سكان الأنماط السكنية العصرية المبنية على أسس هندسية تخطيطية سليمة وحديثة أى العمارات والفيلات فقد توقعت الدراسة استمرار تزايد حجم سكان العمارات بمعدلات نحو تصل إلى ٧,٨٪ سنوياً من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ أى من ٥٠ ٢٠٠ ساكن إلى ١٢٨ ٨٠٠ ساكن .

- بينما تشير الإسقاطات السكانية إلى أن سكان الفيلات سيتضاعفون تقريباً من ١٩ ٣٠٠ ساكن إلى ٤٠ ٨٠٠ ساكن أى بنسبة نمو سنوى ٥,٥٪ تقريباً من ١٩٨١ إلى سنة ٢٠٠١ ، وقد سبقت الإشارة إلى ارتفاع نسبة معدل البناء فى نط الفيلات خاصة وأن الأنماط الاقتصادية المخططة تضم شطراً كبيراً من الفيلات حيث تناسبها طبيعة الأرضى فى مناطق عديدة من طنجة بالإضافة إلى الجهود الفردية فى ذلك النمط .

وتشير هذه التوقعات إلى "تحركات سكنية ضمنية" مهمة تساهم فى نمو هذه الأنماط السكنية أى تحركات داخله أو خارجه وبلخص الجدول رقم (٦٠) هذه الانتقالات أو التحركات السكنية المتوقعة بين أنماط السكن المختلفة. ومن استقراء هذا الجدول يتضح مايلى *:

من المتوقع أن تتعرض أنماط السكن التقليدى القديم (المدينة العتيقة، ودرادب، والمصلى) لتحركات سكنية خارجية تعادل حجم الزيادة الطبيعية كما تتوقع الدراسة أن هذه المناطق العتيقة سوف لا تستقبل هجرات وافدة وبالتالي سنحافظ على حجمها السكاني خلال الفترة كما تنبأت الدراسة أيضاً بأن تكون التحركات السكنية خارجية (أو خارجه) بالنسبة لسكان أنماط السكن الاقتصادى غير المخطط إلا أنها ستستقبل هجرات وافدة بالإضافة إلى

(١) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩١)، برنامج إعادة هيكلة أحياء السكن العشوائى ومعارية دور الصفيح، مندوبية وزارة الداخلية والإعلام، طنجة، ص ١.

النمو السكاني الطبيعي مما سيؤدي إلى غوها السكاني الموجب حتى سنة ١٩٩١ ثم تتوقف عن النمو سكانياً، وينطبق هذا الوضع تماماً على السكن العشوائي المؤقت أى دور الصفيح إذ توقعت الدراسة تحركات سكنية خارجة من هذه المناطق تفوق الزيادة الطبيعية مما سيؤدي إلى تناقص سكانها ثم انعدام وجود هذا النمط سنة ١٩٨٦ إلى ٢٠٠١ كما اتضح من قبل إلا أن هذا التوقع بالذات لم يتحقق إلى الآن وما زالت موجودة ويزداد وجودها في الهوامش بالإضافة إلى البؤرة القديمة في بني مكادة .

جدول رقم (٦٠)

تقديرات انتقال السكان من نمط سكني إلى آخر بجمعة طنجة الحضرية من ١٩٨١ - ٢٠٠١

	من نمط السكن	عدد المتنقلين	إلى سكن أعلى مستوى اقتصادي مخطط	إلى سكن فردي على أراضي مخططة مجهزة	إلى سكن اجتماعي
المدى القصير ١٩٨٦-١٩٨١	المدينة العتيقة	٤٩٠٠	١٢٢٥	٢٢٠٥	١٤٧٠
	المدينة الجديدة على نمط القديمة	٩٧٠٠	٢٤٣٥	٤٣٦٥	٢٩١٠
	اقتصادي غير مخطط	٧٤٠٠	١٨٥٠	٣٣٣٠	٢٢٢٠
	عشوائي مؤقت	١٣٦٠٠	--	٩٥٢٠	٤٠٨٠
	رهن	٣٠٠	--	٣٠٠	--
	جملـة	٣٥٩٠٠	٥٥٠٠	١٩٧٢٠	١٠٦٨٠
المدى المتوسط ١٩٨٦-١٩٩١	سكن المدينة العتيقة	٤٨٠٠	١٢٠٠	٢١٦٠	١٤٤٠
	المدينة الجديدة على نمط العتيقة	٩٦٠٠	٢٤٠٠	٤٣٢٠	٢٨٨٠
	اقتصادي غير مخطط	١٨٨٠٠	٤٧٠٠	٨٤٦٠	٥٦٤٠
	عشوائي مؤقت	٧٠٠٠	--	٤٩٠٠	٢١٠٠
	رهن	٧٠٠	--	٧٠٠	--
	جملـة	٤٠٩٠٠	٨٣٠٠	٢٠٥٤٠	١٢٠٦٠
المدى الطويل ١٩٩١-٢٠٠١	المدينة العتيقة	٩٤٠٠	٢٣٥٠	٤٢٣٠	٢٨٢٠
	المدينة الجديدة على نمط العتيقة	١٩٠٠٠	٤٧٥٠	٨٥٥٠	٥٧٠٠
	اقتصادي غير مخطط	٤٣٧٠٠	١٠٩٣٠	١٩٦٦٠	١٣١١٠
	عشوائي مؤقت	--	--	--	--
	رهن	١٨٠٠	--	١٨٩٠	--
	جملـة	٧٣٩٠٠	١٨٠٣٠	٣٤٢٤٠	٢١٦٣٠

- s.d.a.u. V.T.: (1983), op. cit. p 497.

المصدر من :

كما توقعت الدراسة عدم تعرض نطاق العمارات والقيلات لتحركات سكنية لاخارجة ولاداخلة إلا أن حركة الإنشاء في هذه الأنماط تشير إلى وجود سكان جدد . وحركة إنشاء واسعة (تدعمها الصور).

بالنسبة للأنماط السكنية التي توقعت الدراسة لها استقبال تحركات سكنية فهي أنماط السكن الاقتصادي المخطط والعشوائي المبنى والاجتماعي ، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠١ م بالإضافة إلى استقبال هذه الأنماط لهجرات وافدة مضافاً إليها الزيادة الطبيعية مما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السنوي عن معدلات النمو السنوي المتوقعة للأنماط السكنية الأخرى وجملة المدينة ، وخاصة في نمط السكن غير القانوني أو العشوائي المبنى والاقتصادي المخطط والاجتماعي وتنتمي هذه الأنماط إلى ما يسمى بالأنماط ذات الحركات السكنية العالية أو

المنخفضة أو المتوسطة^(١) (High or low or Moderate Residential Mobility) .

وقد أثبتت إحدى الدراسات الميدانية^(٢) على مناطق مدينة طنجة الهامشية أن المناطق والأحياء الهامشية الجنوبية تستقبل حركات سكنية هامة من داخل المدينة ، إذ يتحرك السكان من المدينة ونقطها في درادب ، والمصلى وكذلك من السواني ، وبنى مكادة للانتقال والسكنى فى بن ديبان ، وبنى مكادة التديمة ، وغيرها من المناطق الهامشية المكونة لضواحي طنجة خارج المدار الحضري ، وذلك لأسباب عديدة ذكرت من قبل أهمها الحصول على مسكن أفضل من حيث السعر ، والاتساع ، والملكية إلى آخر هذه الأسباب . وتوضع الأرقام التالية هذه الحقائق .

التوزيع النسبي لسكان الضواحي الهامشية حسب محل الإقامة بمدينة طنجة سنة ١٩٨١

ولدوا أو وصلوا إلى الهوامش مباشرة	في السواني	في المدينة الأوربية الحديثة	في مرشان ودرادب	في المصلى	في المدينة العتيقة
٪ ٣٦,٤	٪ ١٧,٢	٪ ١٣,٢	٪ ١٢	٪ ١١,٢	٪ ١٠

- Temsamani, K. M., (1983).

المصدر:

ومن المتوقع أن تستمر هذه المناطق - القانونى منها وغير القانونى - فى استقبال سكان جدد سواء فى إطار إعادة توزيع سكان المدينة أى تحركات سكنية، أو من الهجرة الوافدة إليها من خارج المدينة ، كما اتضح عند استعراض توقعات النمو السكاني . وتقديرات النمو السكاني على مستوى الأنماط السكنية .

وتعانى طنجة من حاجة مستمرة إلى المساكن قدرت بحوالى ٦٧ ٢٤٠ مسكن سنة ١٩٨٢ ، ثم ٩٦ ٠٠٠ مسكن حتى سنة ١٩٩١ ، وحوالى ١١٨ ٢٠٠ مسكن حتى سنة ١٩٩٧ ، تصل إلى ٩٤ ٠٠٠ مسكن سنة ٢٠١٢ ، مما يعنى حاجة سنوية للمساكن تقدر بحوالى ٤٤٤٠ مسكن سنوياً حتى سنة ١٩٩٧ ، تتزايد إلى ٥٥٦٠ مسكن سنوياً حتى سنة ٢٠١٢^(٣) . وطبقاً لحجم الزيادة السكانية ستحتاج طنجة إلى أكثر من ١٥٠٠٠٠ مسكن حتى سنة ٢٠٠١ .

ثانياً: آليات وضوابط نمو وتوزيع أنماط المسكن :

تتميز طنجة بالازدواجية الحضرية المتناقضة ، أو الازدواجية التركيبية فى الاقتصاد والسكن - شأنها فى ذلك شأن مدن العالم الثالث . والتي يترتب عليها تعايش وفوق كل من الأنماط والأنشطة الاقتصادية الرسمية المخططة (Formal) ، وغير المخططة (Informal) وكذلك تفاقم وانتشار مساكن الصفيح ، والأحياء العشوائية غير المخططة ، وأيضاً وجود الأنماط السكنية المخططة والحديثة . وترتبط هذه الازدواجية أيضاً بمفهوم العزل السكنى وغيره من المفاهيم وقد تضافرت العديد من الضوابط والآليات فى رسم وتركيب البنية السكنية فى طنجة من حيث توزيعها

(١) - Hartshorn, T.A.; (1992), op. cit., p 305.

(٢) - Temsamani, K. M.; (1983), op. cit., p 163.

(٣) - Delegation Regionale du Ministère des Habitat, (1992), Etude de faisabilité du project de restructuration de quartier sous-équipés de l'agglomeration de Tanger, Note de synthèse, Tanger, pp. 3-4.

وفى أنماطها المختلفة بخصائصها ومشكلاتها المتباينة ومن أهم هذه الضوابط والآليات إرث الفترة الدولية، عدم ملائمة التخطيط لحاجات السكان السكنية، وآليات عملية تحول الأراضي الزراعية إلى أراضى سكنية ودور المضاربة العقارية فى ذلك ثم دور كل من الدولة والقطاع الخاص فى نمو أنماط سكنية معينة ترتبط بتوزيع جغرافى معين وفيما يلى محاولة لشرح دور كل من المتغيرات أو الآليات السابقة فى التركيب السكنى لطنجة.

١- إرث الفترة الدولية،

تركت الفترة الدولية آثارها الواضحة على البنية السكنية فى طنجة من حيث توزيعها واتجاهات نمو أنماطها، وأهم ما يعنىنا فى هذا المبحث أن الإدارة الدولية لطنجة قد مارست سياسة العزل السكنى (La segregation Residentielle) المبني على أساس عرقى أو اجتماعى. حيث لم تتكامل المنطقة أو المناطق التى كان يسكنها المستعمرون - وخاصة الأغنياء - جغرافياً، مع تلك التى كان يسكنها المواطنون والفقراء، حتى وإن كانوا من الأجانب، وخاصة الإسبان فى نسيج حضرى متجانس ومتواصل باستثناء المدينة العتيقة وماشابهها - كما اتضح ذلك من قبل. إذ وضعت الإدارة الدولية نواة تهميش الأحياء السكنية الشعبية بإنشاء مدينة الصفيح فى بنى مكادة، وانتشار أنماط السكن الاجتماعى فى كسبراطا، وبنى مكادة لإيواء سكان دور الصفيح، والفقراء المعدمين من المغاربة الإسبان أو الأجانب، لنقل سكان دور الصفيح فى بوخشخاش إليها. وأصبحت هذه المناطق بعيدة عن الكتلة الحضرية المندمجة. وتأكدت هذه الاتجاهات فى النمو مع الاستيلاء على الأراضى وطرد سكان الأرياف وإجبارهم على الهجرة وبيع أراضيتهم. فاستوطنوا الهوامش أيضاً، كما كان للإرث العقارى والمضاربة العقارية إبان الفترة الدولية دور كبير فى توجيه النمو الحضرى بأنماط مساكنه ومشكلاته (سبقت الإشارة إليه).

٢- عدم ملائمة التخطيط لسجلات السكان السكنية،

لقد كشف تحليل البنية السكنية بأنماطها المختلفة عن اتجاهات نمو وتوزيع سكنى وسكانى كثيف بالضواحي الهامشية للمدينة، كما توضح الصور الجوية والصور الفوتوغرافية والمخرائط تخلخل سكنى واضح بأطراف المدينة الأوربية الحديثة، وكذلك تشير إلى توافر مساحات كبيرة كافية لسد الاحتياجات السكنية للسكان داخل كردون المدينة، والسؤال الذى يفرض نفسه هنا يدور حول الأسباب التى أدت إلى ذلك؟ وقد أعطى تحليل إرث الفترة الدولية وسياسة الإدارة الدولية بعض التفسير لذلك، أو على الأقل ألقى الضوء على الصورة الأولى لتوزيع الأنماط السكنية قبل الاستقلال.

وتقع مسئولية استمرار ونمو الأنماط السكنية الشعبية القانونية وغير القانونية بالضواحي والهوامش فى مجمعة طنجة الحضرية، على عاتق المخططين والمسؤولين الذين أساموا تقدير الاحتياجات السكنية الفعلية للسكان، وبالتالي تعارضت اتجاهات نمو وتوزيع الأنماط السكنية مع ما وضع من تخطيط وتنظيم حضرى للمدينة، وقد توقع المخططون امتداداً للمدينة على طول شاطئ خليج طنجة مرتبطاً بالدور الدولى والسياحى المخصص للمدينة، إلا أن ديناميكية نمو المدينة خالفت ذلك الاتجاه وامتدت المدينة واستطالت نحو الداخل - كما سبقت الإشارة - مرتكزة فى ذلك

على قاعدة من الأنشطة الصناعية، والأنشطة الصغيرة التي ارتبط بها أنماط السكن الشعبي القانوني وغير القانوني وهوامش طنجة شكل رقم (٨٠).

خطاً تقدير الاحتياجات:

ويتضح خطاً تقدير الاحتياجات الفعلية للسكان عند دراسة خطة تنظيم المدينة المقترحة سنة ١٩٦٣. والتي تدل على عدم دراية بالقاعدة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة على الإطلاق، والتي يتكون معظم سكانها من ذوى الدخل المنخفضة والمتوسطة، وأدى التوسع غير المتوقع أو المخطط له فى السكن بالضواحي والهوامش إلى تفاقم مشكلة الإسكان بطنجة. وقد تم وضع خطة أو (تصميم) تهيئة لتنظيم المجاهات التنمية الحضرية سنة ١٩٦٣، حيث استخدم هذا المخطط كأساس لثمانى عشر خريطة تنظيمية بقياس ١/٢٠٠٠ تعد أساساً وقاعدة للتخطيط الحضري فى طنجة، حتى تم وضع التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية فى طنجة سنة ١٩٨١ حتى ٢٠٠١ (Schema directeur d'aménagement urbain.) وتعد خطة تحديد المناطق بطنجة سنة ١٩٦٣ من أول الأعمال التخطيطية للمدينة بعد الاستقلال، وكان الهدف منها تزويد المدينة بخطة شاملة تنظم عملية التنمية بها. وقد أعدت هذه الخطة فى فترة كان قطاع البناء يعاني فيها من كساد وركود كبيرين، ويرجع إلى هذه الخطة الفضل فى تحويل نمط الإسكان غير المخطط وغير القانوني الذى انتشر كنتيجة لزيادة السكان والطلب على المساكن بشكل غير مخطط له، إلى حالة رسمية أقرتها السلطات إذ تظهر آثار هذا التوجيه الرسمى فى انتشار المساكن غير المخططة وغير القانونية فيما بعد.

وقد أدت سياسة الفصل السكنى (segregation residentielle) بين أنماط السكن إلى تقسيم المدينة بين المجاهين لنوعين من الإسكان يتوزعان وينموان وفق محورين متعامدين: أحدهما شرقى-غربى على طول الساحل تبنى وتنتشر به أنماط المساكن الخاصة بالطبقة الثرية، والآخر شمالى-جنوبى تتركز فيه المساكن الشعبية التى تمتد حتى الهوامش البعيدة، وباعتماد السلطات للخطة السابقة بتحديد المناطق أرسى القاعدة الرسمية للتناقض السكنى والاجتماعى والازدواجية الحضرية شكل رقم (٨٢)، أما بالنسبة لمراكز الإسكان الشعبي القديمة (فى درادب والمصلى) فهى محصورة ومحددة بحدود تمنع أى امتداد لهما. ومن ناحية أخرى بدأت الهوامش الجنوبية للمدينة تظهر كمواضع مهيئة لاستقبال المزيد من هذا النمط من المساكن والتي بدأ بناء المساكن الاقتصادية الشعبية بها. وقد خصصت الخطة أراضى لكافة أنماط وأشكال السكن، ورغم ذلك جاءت مفككة غير متجانسة عمرانياً، وكان توزيع الأراضى كما يلى :

تخصيص الأراضى للبناء حسب خطة تحديد المناطق سنة ١٩٦٣

نسبة سكان كل نمط من جملة السكان سنة ١٩٦٠	المساحة المخصصة سنة ١٩٦٣		نمط السكن
	نسبتها %	بالهكتار	
٧,٥	٦٩	١٤٥٠	فيلات
٢٣,٥	١٩	٤٠٠	عمارات
٦٩,٠	١٢	٢٥٠	إسكان شعبي واقتصادي

يتضح من استقراء الأرقام السابقة أن غط الفيلات قد استأثر في هذا التخصيص بحوالى ٦٩٪ من المساحة المخصصة للبناء في بلدية طنجة، وبمقارنة ذلك بنصيب هذا النمط من السكان سنة ١٩٦٠، نجد أن سكانها كانوا يمثلون ٧,٥٪ فقط من جملة السكان، في حين خصصت للعمارات ٤٠٠ هكتار أو ١٩٪ من المساحة المخصصة للبناء وكان نصيبها ٢٣,٥٪ من جملة السكان وتظهر الإشكالية الكبرى في المساحة المخصصة للإسكان الشعبي والاقتصادي: إذ خصص لها ٢٥٠ هكتار أو ما يوازي ١٢٪ فقط من المساحة الإجمالية المخصصة للبناء، مما يؤكد بُعد هذا التخصيص والتقسيم عن الواقع الاجتماعي للمدينة لأن سكان هذه الأقطار السكنية الشعبية والاقتصادية كانوا يمثلون ٦٩٪ من جملة سكان مدينة طنجة سنة ١٩٦٠. ولقد مثل هذا التناقض الواضح والخلل الذريع بين تقديرات الأراضي لتخطيطها وتجهيزها عمرانياً، والهيكل الاجتماعي والاقتصادي الواقعي لسكان المدينة والذي كان واضحاً من نتائج تعداد ١٩٦٠ أى قبل وضع خطة تقسيم المناطق - العقبة الرئيسية أمام خطط تحديد وتخطيط أراضي المدينة التالية، ويؤكد توزيع هذه الأقطار السكنية المخصصة هذا التناقض الذي كان أحد الأسباب المهمة في توجيه نمو المدينة العمراني بالصورة التي اتضحت من خلال الشرح والشكل رقم (٨٢) في خطة تحديد المناطق بين أقطار السكن سنة ١٩٦٣ ومن استقراء الخريطة تتضح سياسة تهميش الأحياء الشعبية بأقطار سكنها الاقتصادية والاجتماعية العشوائية ... إلخ. إذ خصصت المناطق الجنوبية من المدينة لهذه الأقطار ويلاحظ على هذا التوزيع أن هذه المناطق ملاصقة للحدود الإدارية للمدينة، مع الأخذ في الاعتبار أن المساحات المخصصة لا تتناسب بأي حال من الأحوال مع حاجة سكان هذه الأقطار الشعبية للسكن، فما هي النتيجة المتوقعة إذا؟ إن ما حدث هو اتساع نطاق المساكن الشعبية الاقتصادية مع استمرار زيادة الفجوة بين التقديرات والحاجات الفعلية للسكان من المساكن مما نتج عنه هذا الوضع المتناقض. فقد كان سكان الأحياء الشعبية هم المجموعة الأكثر حاجة للبناء، كما كان يمكنهم ذلك بالنمط الذي يناسب ظروفهم الاقتصادية، ولم تتوافر لهم الأراضي اللازمة لذلك، في الوقت الذي ظلت فيه الأراضي المخصصة للفيلات لا تجد من يقوم بشرائها وينائها بالدرجة الكافية. وظل هذا الوضع مستمراً إذ تقابل الطلبات الكثيرة للحصول على أراضٍ للبناء، بعدم وجود أراضٍ تناسبها. مما وضع بذور المضاربة العقارية المفتعلة على الأراضي التي يمكن أن تكون في متناول يد الطبقات منخفضة الدخل وكذلك متوسطة الدخل. مما أدى إلى ارتفاع مبالغ فيه لأسعار الأراضي المخصصة للسكن الاقتصادي الشعبي بأنواعه. فأصبحت الأراضي القليلة المطروحة للبيع مسرحاً للمضاربات العنيفة مما أدى إلى ارتفاع سعر المتر المربع منها إلى أكثر من الدخل الشهري لما يزيد على ربع سكان المدينة^(١). مما دفع السكان بل أجبرهم على الخروج عن كردون المدينة بحثاً عن أراضٍ للبناء، فنجم عن ذلك ظهور مساحات كبيرة من المساكن العشوائية غير القانونية وغير المخططة، كما نتج عن المضاربات الشديدة في السوق العقاري ثراء فاحش لملاك الأراضي (الذين استفادوا من كل متر مربع من الأرض).

٣- تحويل الأراضي الريفية إلى حضرية ودور المضاربة العقارية :

لقد أدى تزايد الضغط السكاني على هذه المناطق الهامشية إلى اضطراب الدولة لتجاوز خطة تحديد المناطق السابقة، حيث قامت بتقسيم حصص من الأراضي لبيعها أو تأجيرها خارج المدار الحضري للمدينة في محاولة منها

للسيطرة على عملية النمو العمراني للضواحي الهامشية. مما أدى إلى تفاقم الموقف، إذ لم تمثل الأراضي التي خصصتها الدولة سوى نسبة أقل من ٣٧٪ من المساكن غير القانونية التي شيدت على أراضي الهوامش^(١) حتى سنة ١٩٨٢. والواقع أن تدخل الدولة بتخصيص وتخطيط أراضي الهوامش قد أدى إلى نتائج عكسية إذ أضفى أهمية للمساكن والأراضي التي لم تُبنى أو تُنظم مناطقها بعد خارج المدار الحضري. ومثل ذلك نقطة الانطلاق نحو نمو مراكز عمرانية غير قانونية (عشوائية) جديدة غير مراقبة من قبل الحكومة بهذه الهوامش التي ينظر سكانها إلى مراكز الاستيطان المهيئة من طرف الدولة والتابعة لها على أنها مصدر تأمين للمستقبل، إذ يصبح من المرتقب اتصال مراكز الاستيطان غير القانونية بتجهيزات البنية الأساسية والشبكات الحضرية من مياه شرب وصرف صحي إلى شبكات الكهرباء وطرق المواصلات ... إلخ

ويعنى ماسبق أن تدخل الدولة في توفير أراضي لحدودي الدخل قد أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية أو أراضي الغابات أو الأراضي البور غير المخططة والقريبة من تلك التي أعدتها الدولة، مما أدى إلى اشتداد المضاربة العقارية على هذه الأراضي الريفية التي تتحول إلى أراضي مقسمة بغرض إنشاء مساكن حضرية، ببيعها كأراضي أو تأجيرها على شكل مساكن للأهالي الباحثين عن سكن، والذين يقع على عاتقهم عملية التنظيم العمراني للمكان، ويصبح تدخل الدولة غالباً لاعتماد عمل قد تم إنجازه بالفعل من طرف السكان مع تطوير بعض الخدمات وتوفيرها بالمكان وتصبح هذه المناطق نماذج تتكرر في مجال تحويل الأراضي الريفية إلى أراضي سكنية، كما تعبر هذه المناطق عن الصراع الدائر بين عدة مصالح ليس لها نفس وجهة النظر في التنظيم العمراني، كما تعد هذه المناطق العشوائية غير القانونية نتاجاً لهذا الصراع. ويأتي على رأس هذه العملية ملاك الأراضي اللذين يضعون أيديهم على القاعدة التي يتم عليها اتساع المدينة كما يلعب السماسرة وصغار السماسرة (الوسطاء) وتجار الأراضي اللذين يتدخلون مباشرة في عملية تحويل المنطقة دوراً رئيسياً في ارتفاع أسعار أراضي التعمير، كما يستطيع الأفراد القيام بهذه العملية وهذا ماحدث ومازال في طنجة وفي كل مدن العالم الثالث تقريباً.

ويوضح الشكل رقم (٨٣) الصورة السابقة في كيفية تحول الضواحي والهوامش غير الحضرية إلى أراضي مبنية سواء بمساكن حضرية مرخص لها بالبناء أو بأخرى غير قانونية حيث يوضح تدخل الدولة في اعتماد التخصيص والترخيص، وكذلك في إيجاد مكان مهيأ ومخطط يعد للتعمير ومزود بالتجهيزات المصاحبة والملائمة لذلك، كما يظهر أيضاً أن جانباً كبيراً من الأراضي يباع ويخصص ويبنى عشوائياً وغير قانوني في اتجاه آخر بعيد عن تدخل الإدارة، كما يشير هذا التنظيم في الشكل المذكور إلى دور السماسرة والوسطاء في كلا الحالتين. ولتجارة الأراضي عن طريق المضاربة في سوق الأراضي والعقارات بصفة عامة أهمية كبرى في نمو وتوزيع أنماط السكن المختلفة والنمو العمراني للمدينة وسير أعمال التنظيم المكاني بها. وعادة لا يحدث بيع الحصص رسمياً إلا بعد تسلم التخصيص (la reception du lotissement) ولا يضر هذا الإلزام بالتخصيص الذي تقوم به الدولة التي تمارس عملية البيع على الخريطة. غير أن المخصصين قد استطاعوا التحايل على هذا الإلزام باستخدام عدة طرق، وغالباً ما يحدث البيع على الخريطة قبل بداية أية أعمال ويحدث بهذا التحايل والتلاعب في الأراضي الخاصة بمشروعات الدولة وبالقطاع الخاص.

شكل (٨٣) عملية تحويل الضواحي والقرى إلى مناطق حضرية
قانونية وغير قانونية
المصدر - خارطة المعلومات التي حصلت عليها العامة

إذ تمر الأراضي بسلسلة من الصفقات قبل أن تصل إلى قرار التخصيص. ومن الصعوبة بمكان متابعة تطور هذه المراحل المختلفة، فمعظم هذه العمليات لا تسجل قانونياً والأكثر من ذلك أنها تعتبر سرّاً يظل محفوظاً خاصة وإن الأمر يتعلق بملاك ينتمون إلى شركات، وتتم الصفقات بالتنازل عن الأنصبة بين المساهمين مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الأراضي قبل حدوث أى تحويل إلى عدة أضعاف عن طريق عملية تجارية بسيطة، وتستمر عملية المضاربة التي بدأت على يد صغار المضاربين الذين يتبارون بذلكاء في هذه العملية (١).

وقد ضاعف من عملية المضاربة العقارية وجود راغبين في شراء هذه الأراضي وعلى رأسهم المغاربة العاملون في الخارج. إذ يعد هؤلاء مصدراً للأرباح الوفيرة، ويتم شراء العديد من الحصص الجارية إعدادها في فترة الخمود مع توقع زيادة الطلب بشدة مع موسم عودة العمالة المهاجرة في الصيف، وقد أكدت الأبحاث الميدانية هذه الحقيقة، والتي مازالت تتحكم في سوق العقارات في طنجة بالإضافة إلى فئة أخرى من طلاب الأراضي وهم فئة المهريين وتجار المخدرات، وذلك في إطار استثمار وتبييض أموال هذه الأنشطة غير المشروعة. * وتمثل العمالة المغربية المهاجرة حوالي ٤٠٪ من العملاء بين ملاك الحصص وتتكون مجموعات خاصة من الوسطاء والسماسرة وتجار الأراضي لاستغلال هذه الفئة وبالتالي فقد أدت سياسة التخصيص الاقتصادي للأراضي والتي كانت تقوم على أساس إحداث توسع عمراني مخطط لمدن المغرب ومنها طنجة، إلى حدوث تطور كبير في الأحياء غير المخططة كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل. وقد لعبت أسعار الأراضي دوراً أساسياً في نشأة ونمو المساحات المبنية بلا رقابة وتؤكد الصور الجوية والملاحظة الميدانية لهذه المباني وجود مصادر تمويل عديدة جذيرة بالملاحظة تظهر على مظهر وحجم هذه المباني المخالفة للقانون (clandestins).

وترتفع أسعار الأراضي في الأحياء التي اكتمل إنشاؤها واتضحت معالمها بشكل ملفت للنظر، ويرجع تأكيد وجود الحى إلى تنظيم السكان الذين يقومون بتجهيز الطرق السالكة، ويشاركون بوسائلهم في إنشاء شبكة صرف داخلية تصرف إلى منطقة خالية قريبة، وقد أدت محاولات التنظيم التي يقوم بها أهالي الحى إلى وجود نوع من التدرج بين مختلف المراكز العمرانية المخالفة في مظهرها ومستوى الخدمات والمرافق بها كما يؤدي اكتمال بناء المنازل إلى ظهور الحى بمظهر أكثر تجانساً عن الأحياء الأخرى الأحدث التي لم تكتمل بعد، والتي عادة ما تبدأ بمساكن مؤقتة وفي كل الحالات تظهر هذه الأحياء بمظهر العشوائية الفعلى وغير متجانسة لامن حيث مساحات الأراضي، ولا ارتفاعات المباني، ولا أشكالها، ولا اكتمالها أيضاً. وعادة ما يتم البناء بجهود فردية حيث يقوم مالك العقار بالبناء، وعادة ما تكون مواد البناء غير سليمة وغير صالحة، كما لا تتبع القواعد الهندسية بدقة .. وذلك على النقيض من الأنماط المخططة من المسكن سواء كانت اقتصادية أو راقية كالعمارات والفيلات. وستنضح خصائص كل نمط على حدة فيما يلي من الدراسة.

٤- دور الدولة وسياساتها الإسكانية

وكما نسل مخطط تحديد المناطق المقترح سنة ١٩٦٣ وكذلك تدخل الدولة لتوفير أراضي في استيعاب طلبات الإسكان في طنجة وتحقيقتها، فشلت أيضاً سياسة الحكومة المتبعة للإسكان والتعمير في إطار المخطط الخماسي

(١) - Temsarnani, K.M.: (1983), op. cit. pp. 130-140.

* ملاحظة ميدانية ومحادثات شخصية مع أكثر من مسئول عن التعمير والسكن بطنجة.

للتنمية (١٩٦٨-١٩٧٢). وقد أعلن وزير الداخلية في ذلك الحين والذي كان يقود عملية التمدين والإسكان، أن كل هذه المجهودات لم تستطع أن تمنع اكتظاظ المدن بالسكان وانتشار مدن الصفيح والدواوير المخالفة، وحدث الفوضى العمرانية، ومن هذا المنطلق فلقد فشلت السياسة المتبعة حتى الآن^(١).

وضعت الدولة استراتيجية شاملة ذات اتجاهات جديدة - قبل بدء الخطة الخمسية ١٩٧٣-١٩٧٧ - في قطاع التعمير والإسكان بسبب الفشل الواضح في سياسة الإسكان المتبعة. وقد شرح وزير الداخلية والإسكان الأبعاد التي ستعتمد عليها سياسة التعمير وهي: البعد الاقتصادي في تنظيم المكان بحيث يتواجد الإنسان في أفضل الظروف المناسبة للإنتاج واستحداث أنشطة ووظائف جديدة وتطوير التقنيات المستخدمة في قطاع الصناعة والتجارة... إلخ.

ثم البعد الاجتماعي الذي يكمن في أهمية أن تحصل كل أسرة على مسكن لائق مستفيدة من التجهيزات الحديثة التي تضمن طول عمر المبنى، تحقيقاً للقيمة البدنية والنفسية والتربية للأسر.

البعد السياسي الذي أولته استراتيجية الإسكان والتعمير اهتماماً كبيراً إذ ترى الدولة أنه بدون الأمان المادي للأشخاص لن تستطيع ضمهم إلى المجهود العام المبذول أو الموجه للتنمية، بالإضافة إلى أن عدم الأمان الناتج عن سوء الأحوال في مدن الصفيح والمناطق المتدهورة والعشوائية يؤدي إلى العديد من المشكلات الأمنية والاجتماعية لذلك كان من الضروري منح المواطن الشعور بالأمان بمنحه ملكية الأرض في تلك المناطق.

وقتل الأبعاد السابقة برنامجاً حقيقياً للعمل بضمن كل الأبعاد الخاصة بقطاع الإسكان، وقد قامت خطة الإسكان وسياسته الجديدة على فكرتين أساسيتين:

- أولاً: أن تتدخل الدولة مباشرة وبصورة أفضل في سوق الإسكان، وتمنح أكبر قدر من التسهيلات للقطاع الخاص.

- أما الفكرة الثانية فتقوم على زيادة عدد المساكن الاقتصادية (ذات الأقساط) في برامج الإسكان مع توسيع نطاق الطبقات الاجتماعية المستفيدة منها والتي يمكنها الحصول على مصادر للتمويل وذلك عن طريق إعادة هيكلة وتخطيط نظام الائتمان^(٢).

ولتنفيذ سياسة الإسكان الطموحة التي تبنتها الدولة دخلت في سوق الأراضي والعقارات عن طريق إنشاء الصندوق الوطني لشراء وإعداد الأراضي سنة ١٩٧٣، على أساس مبدأ أن السيطرة على الأراضي تحكم نجاح أي سياسة عمرانية. وقد سبق ذلك استحداث "المنشآت الجهوية لوزارة السكنى" بطنجة سنة ١٩٧٠، والتي قامت عن طريق عدد من مؤسسات وزارة السكنى بعدة مشروعات هامة حيث يسمح تدخل الدولة المباشر في سوق العقارات بحصولها على احتياطي من الأراضي تستطيع تقسيمها وتخصيصها ببيعها أو تأجيرها، كما يتيح بيع هذه الأراضي "المجهزة والمخططة" سيولة مالية تساهم في مد الصندوق بالأموال اللازمة للحصول على أراضي جديدة، كما عوكت الدولة على ثبات الأسعار في سوق الأراضي والعقارات.

(١) Oufkir, M.: (1970), Ministère de L'interieur, de l'urbanisme et de l'habitat: urbanisation, Habitat et Amenagement Regional une nouvelle strategie. principes d'action et applications, Rabat, p. 1.

(٢) Tamsamont, K.M.: (1983), Op. cit., pp. 130-140.

وقد رمت خطة الدولة إلى أن تدخلها في هذا السوق سوف يمكنها من تكبيف عملها وفقاً لترتيب طبقات المجتمع المختلفة. وكان تصنيف المواطنين يتم على أساس متوسط الدخل الشهري. ووجهت مشاريع الدولة إلى الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل. كما وجهت عدة برامج لمعدومي الدخل في إطار إيواء وإعادة إسكان سكان دور الصفيح ومن ثم عملت المندوبية الإقليمية لوزارة السكنى من خلال عدة محاور هي:

- مشاريع سكنية لذوى الدخل المتوسط... وفي العقد التاسع من هذا القرن تطور إلى ذوى الدخل فوق المتوسط بمعنى السكن الاقتصادي المخطط والقيلات أيضاً. سواء كان ذلك في إطار إعداد وتجهيز الأراضي أو التشييد والبناء وكل العمليات حتى تسليم مفتاح الوحدة السكنية .
- القضاء على أحياء دور الصفيح وتنفيذ برامج الإسكان الاجتماعي لذوى الدخل المنخفضة .
- إعادة هيكلة وتخطيط الأحياء غير القانونية .
- يضاف إلى ماسبق إعداد مساحات المناطق الصناعية .

ويركز عمل المندوبية في اقتناء الأراضي وإعداد الدراسات، والقيام بأعمال البنية الأساسية المرتبطة بالشبكات الحضرية كالتطهير، والمياه الصالحة للشرب، والكهرباء، والطرق، والتشييد والبناء في بعض المشروعات. وتتدخل الدولة بالنسبة لتمويل هذه المشروعات بتحمل جانب من التكاليف الخاصة بإسكان البرنامج الاجتماعي وإيواء سكان دور الصفيح، إذ يشتري المواطن الأراضي المخصصة لهذه البرامج بأقل من أسعارها الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠٪ بالإضافة إلى مصروفات الإدارة وبذلك يحصل المواطن على الأراضي بما قيمته حوالي ٣٠٪ فقط من أسعارها الحقيقية، أي تتحمل الدولة من ٦٠ إلى ٧٠٪ تقريباً يضاف إلى ذلك أن الأراضي تكون عادة من أملاك الدولة فلا يحسب سعرها في التكاليف، كما يضاف إلى ذلك أيضاً عدة مصروفات أخرى لا تحسب وتقوم الوزارة أيضاً بإعداد وتجهيز عدة مشروعات سكنية واقتصادية، كما توجهت إلى تجهيز وإعداد أراضي للقيلات والعمارات وتحصل بالاتجار فيها على فائض يتم الصرف منه على إسكان ذوى الدخل المنخفضة والضئيلة والمعدمين.

ويتم التنسيق بين المندوبية الإقليمية للوزارة بطنجة والوزارة بالرباط حيث تعمل من خلال عدة مؤسسات ذات فروع إقليمية أيضاً تشرق عليها المندوبية الإقليمية في طنجة وهذه المؤسسات هي:

- المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء أنشئت سنة ١٩٧٤
- الشركة الوطنية للتجهيز والبناء أنشئت سنة ١٩٨٧
- الوكالة الوطنية لمعارة السكن غير اللائق أنشئت سنة ١٩٨٤.

وتقوم كل مؤسسة بدور هام ضمن برامج الدولة للإسكان^(١). وقد أدى تدخل الدولة وسياستها الإسكانية إلى زيادة المساحة المبنية وظهور العديد من المناطق السكنية خاصة في أقطاب السكن الاقتصادي المخطط (جماعي أو قيلات) والاجتماعي مما ساهم في حصول العديد من الأسر والمواطنين على مسكن لائق بدون تكاليف مغالى فيها وقد

(١) معاهدة شخصية مع المهندس سعيد العلواني، مندوب وزارة السكنى في طنجة أثناء العمل الميداني في طنجة خلال أكتوبر،

تم تجهيز وتخطيط العديد من المناطق للسكن الاقتصادي والقيلات وفرت حوالى ٣٥١٤ قطعة أرض بمدينة طنجة. وتقع هذه المناطق فى ضواحي المدينة القريبة والبعيدة أى داخل وخارج المدار الحضري أو البلدى لطنجة. ويوضح الشكل رقم (٨٤) و (٨٥) توزيع هذه المشروعات وموقعها فى سنة ١٩٩٢ وهى كما يلى:

أ- مشروعات السكن الاقتصادى المخطط والقيلات والسكن الجماعى:

أ-١ مشروعات داخل المدار الحضري: مشروعات أنجزت وجُهزت ١٠٠٪ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٢ (١). وأهمها وأولها أيضاً تجزئة الدولة فى حي البوغاز للسكن الاقتصادى فى بنى مكادة جنوب طريق الرباط-مولاي إسماعيل وشمال غرب منطقة بنى مكادة السكنية التقليدية وهى من نمط المساكن الاقتصادية التى أنشئت سنة ١٩٧٤ على مساحة ٢٦ هكتار، وقامت الدولة بتنفيذ الأعمال الخاصة بإعداد وتخطيط الأراضى لحساب أصحاب الحصص الذين جمعهم رابطة الموظفين وقُسمت هذه الأراضى إلى ١١٩٩ حصة يدفع المنتفعون بها قيمتها بالتقسيط لصندوق خاص يحول عملية إقام المرافق والمنافع العامة. وقُتل الأراضى المخصصة منطقة سكنية مستقلة بها أراضى للمساحات الخضراء والخدمات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، كما قُبِزت هذه العملية بالسعر المنخفض الذى حصل به المنتفعون على الأراضى المباعة بمساحة ٢١٠٠ م^٢ للقطعة.

والمشروع الثانى للسكن الاقتصادى هو مشروع البرانس الأول والثانى وتقع منطقة البرانس فى جنوب غرب المدينة على مساحة ٥٥ هكتار، توفر ١٧٢١ قطعة أرض بيعت بالكامل وقد بدأت أعمال البنية الأساسية بها فى عام ١٩٧٨-١٩٨٠.

المشروع الثالث ضمن عمليات تجهيز وتخطيط الأراضى للسكن الاقتصادى هو مشروع السوانى ٥، ويقع شمال شرق منطقة البرانس وقد وفرت ٨٢ قطعة أرض.

السوانى ٤، وتقع شمال السوانى ٥ وقد وفرت حوالى ٨٧ قطعة أرض قامت بإعدادها المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء (م.ج.ت.ب. أو إراك) "E R A C" وهى قطع ذات مساحات صغيرة.

ويضاف إلى ماسبق مشروعات تخص القيلات والسكن الجماعى على شكل تعاونيات أشبه بعمارات وسط المدينة. وهذه المشروعات المنجزة بالفعل هى:

تجزئة السوانى ٤ المخصصة للقيلات وتقع شرق السوانى ٤ المخصصة للسكن الاقتصادى وتوفر ٢٢ فيلا. ثم السوانى ٣ والسوانى ٢ وقد أنجزتهما أيضاً المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء "إراك" للسكن الجماعى (عمارات) وتنضم حوالى ٣٤٠ شقة بناء وذلك بمشروعات التجهيز والبناء حتى ديسمبر سنة ١٩٩٢.

وإلى جانب المشروعات التى أنجزت هناك مشروعات فى طور الإنجاز داخل بلدية طنجة أيضاً وهى:

- تجزئة نرجس للسكن الاقتصادى جنوب غرب بلدية طنجة أى غرب البرانس وكانت من قبل أراضى زراعية فى السبعينات وتضم التجزئات التى فى دور الإنجاز حوالى ٨٤١ قطعة أرض أو "تجزئة" للسكن الاقتصادى.

- مشروع العالية للسكن الجماعى (عمارات) ويتبع "أراك" ويقع فى منطقة البرانس أيضاً ويوفر ١٨٤ شقة

(١) . المندوبية الإقليمية لوزارة السكن، (١٩٩٢)، منجزات ومشاريع وزارة السكن بإقليم طنجة، طنجة، ص ص ١-١٦.

٣٩ متجر على مساحة ٢١٧٠٠٠ تشغل المساحة المبنية ٢٧٥٠٠. وقد تم إنجاز ٢٠٪ من هذا المشروع حتى وقت إجراء الدراسة الميدانية أواخر ١٩٩٢. بالإضافة إلى حي الأزهار في بني مكادة الذي يوفر ١٥٢ شقة و ٢٥٢ وحدة تجارية ومتجر على مساحة ٥٠٩٧ م^٢ (١).

بالنسبة للمشروعات قيد الدراسة هناك عدة مشروعات تحت الدراسة لتجهيز سكن اقتصادي وثيلات، أو بناء وتجهيز وحدات سكنية (شقق وعمارات) وذلك داخل المدار الحضري منها مشروع للسكن الاقتصادي بطنجة البالية. بالإضافة إلى مشروعات السكن الجماعي مثل مشروع السواني، وذلك منذ ١٩٩٢ (٢).

أ- ٢- مشروعات خارج المدار الحضري لبلدية طنجة

ساهمت وزارة السكنى من خلال مندوبيتها بطنجة والمؤسسات والشركات المختلفة أيضاً بعدة مشروعات خارج الحدود البلدية مما كان له أكبر الأثر في امتداد المدينة خارج حدودها بدرجة فاقت التوقعات، وأهم هذه المشروعات فيما يخص السكن الاقتصادي المخطط الذي أنجز بالفعل:

- مشروع العمارات أو السكن الجماعي ضمن تجزئة الركاب ٢ ويقع خارج المدار الحضري مباشرة غرب طريق العوامة (الركاب) بالإضافة إلى إعادة الإسكان.

- تجزئات اقتصادية بمنطقة العنبر بالإضافة إلى مناطق إعادة إسكان، وتقع جنوب غرب المشروع السابق.

- تجزئة الدولة في الركاب ٣ ومن ضمنها تجزئات خاصة بالعمارات.

- ومن أهم المشروعات التي في طور الإنجاز نجد المنطقة الصناعية السكنية على طريق العوامة والمسماة بتجزئة المجد بمساحة ٦٣ هكتار و ٤٠ هكتار للمنطقة الصناعية قطاع ب مجزئة إلى ١٦٦ قطعة و ٢٣ هكتار للقطاع السكني يوفر ٤٨٩ قطعة أرضية للسكن وتنفذه "أراك ERAC".

- إلى جانب ذلك هناك مشروعات عديدة قيد الدراسة مثل تجزئة الأندلس للسكن الاقتصادي في أقصى جنوب المدينة غرب طريق الركاب.

- مشروع المنطقة الصناعية على طريق الرباط في إجزاية، ثم مشروع المنطقة الجنوبية الغربية بين طريق الرباط وطريق المطار (٣) على ٤٦٠ هكتار.

ب- البرنامج الاجتماعي وإعادة الإسكان وإعادة الهيكلة

لقد عُرِفَ نمط السكن الاجتماعي في طنجة في أواخر الفترة الدولية، وأول نماذج هذا النمط كانت منطقة كزابراطا (كسبراطا)، وتتكون من مساكن صغيرة رخيصة بنيت لإيواء فقراء الإسبان بطنجة من طابق واحد... ثم بنى شطر آخر يتكون من مساكن ذات طوابق وقد انتهت المرحلة الأولى سنة ١٩٥٨، ثم شهدت زيادة ملحوظة سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧١ في سكانها (٤).

(١) - E R A C. (1992). operations E R A C dans la province de Tanger, Tanger, p. 1.

(٢) المندوبية الإقليمية لوزارة السكن، (١٩٩٢). مرجع سابق، ص ١-١٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١-١٦.

- Temsamal, K.M., (1983), op. cit., p. 59.

- S.d.a.u. V.T.: (1983), op. cit., p. 460.

(٤)

أما المرحلة الثانية فهي التي بدأت عام ١٩٧٥ فى إطار برامج وزارة السكنى من خلال مندوبيتها الإقليمية فى طنجة وهى مايعتبرنا فى هذا المقام من مشروعات. ويقع بعض هذه المشروعات داخل بلدية طنجة وبعضها يقع خارج بلدية طنجة شكل رقم (٨٠).

ويقدم البرنامج الاجتماعى مفهوماً جديداً لعمليات الإسكان، إذ طبقت فيه -وما زالت- نظام التجهيزات المؤجلة، إذ لايتحمل دخل المواطنين قيمة أراضى مخططة مكتملة المرافق، لذلك يتم إعداد الأراضى وتجهيزها بالبنية الأساسية والطرق بالتدريج خلال سنوات عديدة. وتقوم الدولة بإعداد نواة سكنية على أراضٍ مهيبنة ومجهزة جزئياً، ومزودة بمورد مياه عمومى (صنبور عمومى) وإضاءة عامة، ويسدد المستفيد ثمن الأرض خلال خمس سنوات، ويتم استخدام الأقساط الشهرية فى إمداد حصص الأراضى تدريجياً بمياه الشرب، والصرف الصحى والكهرباء والطرق فى مدة تصل إلى ١٥ سنة (١).

ويستطيع صاحب المسكن فى البرنامج الاجتماعى تطوير البناء التابع له (المسكن التطورى). وقد واجهت هذه البرامج عدة مشكلات إذ نجح بعضها وفشل البعض الآخر بسبب سياسة الإمداد طويل الأجل، وهذا مااستعرض له بعد التعرف على برامج الدولة فى هذه الأنماط من الإسكان. ومن أهم مشروعات هذا البرنامج:

ب-١- داخل المدار الحضرى

بالنسبة للبرنامج الاجتماعى الذى تم تنفيذه بالفعل نجد برنامج السوانى الاجتماعى (فى الحى الجديد). وتجزئة بنى مكادة لإيواء سكان دور الصفيح فى أرض الدولة داخل مدينة الصفيح الرئيسية بالمدينة "١٠ هكتار" وتهدف إلى إعادة تقسيم مدينة الصفيح لصالح ٨٥٠٠ ساكن، ونتج عن هذا التقسيم ٨٢٥ حصة (قطعة) ومساحة القطعة ٧٠ م^٢ وذلك سنة ١٩٧٨، وقد تم تنظيمها على مراحل، وبعد هدم جزء من مدينة الصفيح حصل السكان على سند ملكية للحصص التى ترجع إليهم بعد دفع قيمة الأرض المحددة بسعر رمزى وبشرط صاحب الحصة فى إنشاء مسكنه طبقاً لمخططات تضعها لجنة الإسكان. وقد تم إنشاء معظم هذه المنطقة، وذلك ماوضحه أحدث الصور الجوية (١٩٩٢) والصور الفوتوغرافية أثناء الدراسة الميدانية، وكانت تجزئات هذا المشروع ناجحة إلى حد كبير، كما تم إنجاز جزء كبير من عملية إعداد الأراضى وتجهيزها وإيصالها بالشبكات الحضرية كالصرف والماء العذب، والكهرباء والطرق وكان هذا المشروع أكثر نجاحاً من المشروعات أو البرامج الاجتماعية فى الركاب ... وبعد مشروع بنى مكادة رائداً فى هذا المجال.

وجارى عملية تطوير وتجهيز تجزئة أرض بوحسين لإيواء سكان أحياء دور الصفيح شمال "راديو طنجة". وقيد الدراسة مشروع طنجة البالية.

ب-٢- خارج المدار الحضرى :

رتتوزع مشروعات وبرامج الدولة الاجتماعية والخاصة بإيواء سكان دور الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير اللائق خارج المدار الحضرى أكثر مما توجد داخله على عكس السكن الاقتصادى المخطط والعمارات والقبيلات التى

(١) معاهدة شخصية مع المهندسة نوال الزيدى مديرة الشركة الوطنية لمعالجة السكن غير اللائق، طنجة نوفمبر ١٩٩٢.

تقوم الدولة إما ببيعها كأراضٍ أو تجهيزها وبنائها وبيعها ويعكس ذلك الحالة الاجتماعية لسكان هوامش طنجة والبنية السكنية في هذه الجهات. ويوضح الشكل رقم (٨٠) أهم هذه المشروعات والبرامج التي تتضح فيما يلي:

ماتم إنجازها حتى سنة ١٩٩٢ (١١):

برنامج الركاب الأول والثاني والثالث والرابع للسكن الاجتماعي وإعادة إسكان سكان دور الصفيح، وتقع هذه المنطقة إلى الغرب من طريق الركاب المتفرع من طريق طنجة-تطوان غرباً ومتجهاً صوب الجنوب ... وتمتد الأقسام الأربعة للبرنامج من الشمال إلى الجنوب وتبدأ بالركاب الثاني ثم الركاب الأول والرابع بمحاذاة الطريق .. أما الركاب الثالث فيقع إلى الداخل غرباً بين الركاب الأول والركاب الرابع وتسمى كل هذه المناطق ببنى مكادة القديمة أو الجنوبية التي تضم معظم مناطق الهامش الجنوبي شرق بن ديبان مبنية على مساحة ٢٠ هكتار تقريباً. وتضم عمليات الركاب ١١٠٠ قطعة أرض خصصت للطبقات المعدمة وخاصة التي تسكن دور الصفيح وسط المدينة، وقد قسمت الأراضي إلى قطع ذات مساحة ٢٧٠ م^٢ إلى ٢١٠٠ م^٢ للقطعة يتم تجهيزها وإعدادها تدريجياً خلال ١٥ عاماً، وبعد سبع سنوات من بداية العملية تم إنشاء ٤٨٠ حصة ويطلق على هذه المناطق أيضاً كسبراطا نظراً للتشابه بين هذه المناطق ومساكن كسبراطا الأولى جنوب غرب السواني، والتي تعتمد أيضاً على مصادر إضاءة ومياه عمومية ... والتي تعنى المنزل الرخيص الذي أنشئ لإيواء سكان دور الصفيح. وحتى وقت إجراء الدراسة الميدانية سنة ١٩٩٢ لم تكن هذه المناطق الأربعة بالركاب قد حصلت على تجهيزات البنية الأساسية والمرافق الكاملة * . يضاف إلى الركاب بحجزة العنبر لإعادة الإسكان أيضاً وتقع جنوب غرب الركاب الثاني.

بالنسبة للعمليات الجارية تنفيذها: بالنسبة للإسكان في هوامش طنجة خارج البلدية فهي:

البرنامج الاجتماعي بحى الركاب بين الركاب الأول شمالاً والركاب الرابع جنوباً غرب طريق الركاب وقد قطع فيه شوطاً كبيراً وتضم ٧٢٢ قطعة أرض تتكفل وزارة السكنى والعمالة بتجهيزها وبنائها لذوى الدخل الضعيف في المدينة.

مشروع تجهيز وتوسيع وإعادة هيكلة حى المويجنة بن ديبان ويقع شمال حى بن ديبان على طريق الرباط ويضم ٨٣٦ قطعة أرض مبنية.

بحجزة الحير في بن ديبان ٧٥٠ قطعة أرض بمساحات صغيرة.

بالنسبة للمشروعات قيد الدراسة: يرتبط معظمها بإعادة الهيكلة للأحياء والمناطق ذات السكن العشوي العشوائى غير القانونى خاصة في مناطق بن ديبان، وبير الشفا، ومويجنة، وعذيب الحاج قلور، ثم ببنى مكادة القديمة أو الجنوبية، وشرقاً دوار السانية وطنجة البالية ... بالإضافة للمناطق المشابهة داخل المدار الحضري أو في بلدية طنجة كالشرف، وحومة الشوك، وبن كيران ... إلخ. وتضم هذه المناطق كما سبق ذكره حوالى ١٥٠٠٠ ساكن وتضم أكثر من ١٤٠٠٠ مسكن ويقصد بإعادة الهيكلة مايلي:

(١) المندوبية الإقليمية لوزارة السكن، (١٩٩٢)، تقرير عن منجزات ومشاريع مندوبية السكن، طنجة ص ص ١٠-١٦.

* محادثة شخصية مع السيد القصيري مصطفى قائد الدائرة الحضرية للعمامة (قيادة الفحص) في نوفمبر ١٩٩٢ بطنجة أثناء الدراسة الميدانية بمنطقة الركاب نفسها.

- مد المنطقة بالتجهيزات الأساسية للبنية التحتية.

- مد المنطقة بالمرافق الإدارية.

- شق شبكة طرق تربط هذه المناطق المعزولة بالنسيج الحضري.

- تسوية الأوضاع القانونية والعقارية والمعمارية والطبوغرافية لهذه المناطق (١).

كما ترتبط هذه المشروعات أيضاً بتوفير المسكن في إطار إعادة إسكان دور الصفيح، ومحدودي الدخل. يوضع ماسبق الجهد الذي بذلته الدولة في توفير السكن اللائق للسكان في مجمعة طنجة الحضرية داخل بلدية طنجة وخارجها... إلا أن المدينة مازالت تعاني من نقص في المسكن وفي انخفاض المستوى لنسبة كبيرة من المساكن الموجودة مع افتقارها للمرافق الأساسية. وهذا ماسيتضح عند دراسة المرافق بالمدينة. كما كان لسياسة الدولة أثر كبير في عملية توزيع أنماط المساكن وتهميش المساكن التي تخص فئة كبيرة من السكان وهي المساكن الشعبية للطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل بسبب نقص الأراضي الخاصة ببناء هذه الأنماط داخل النسيج الحضري للمدينة. ومن ثم قامت الدولة بمشروعاتها وبرامجها في هذه الأطراف والهوامش، وغالباً ما يمثل موقع مشروعات الدولة نقطة بداية تكوين نواة المساكن المخالفة والتي شجع على إقامتها وجود التجهيزات الأساسية، كما نجم عن ذلك أيضاً احتدام المضاربة العقارية على الأراضي الواقعة حول محور المرافق وعلى هامشها، ووصل الأمر إلى أن الدولة أصبحت وكأنها تعمل من أجل مخصصي القطاع الخاص الذين ينتظرون إعداد الدولة للبنية التحتية المكلفة، وخاصة شبكة الصرف الصحي لتخدم مشروعاتهم قبل القيام بعمليات التخصيص. يضاف إلى ذلك عملية احتجاز الأراضي حتى يرتفع سعرها بعد مد الشبكات الحضرية إلى مشروعات الدولة المجاورة لمناطقهم.

أما فيما يخص السكن الاقتصادي فقد ظهرت بعض السلبيات منها طول الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية إعداد الأراضي أو البناء مما كان له أثره على سعر المتر المربع من الأراضي المجهزة وعلى سعر المسكن الذي أخذ في الارتفاع كمحصلة للارتفاع المستمر في أسعار مواد البناء وألبات السوق بما يوازي ٥٠ إلى ٣٠٪ من قيمة المتر المربع فيما بين بداية العملية ونهايتها.

وقد أوجز الوزير السابق للتعمير والإسكان وتنظيم الأراضي ذلك بقوله "... في نهاية الأمر، مازالت هذه الأراضي المخصصة نفتقد المساحات الخضراء وبدون أي تجهيزات اجتماعية، ورغم التحديد المسبق للأراضي المخصصة لهذه التجهيزات في الخطة المبدئية، فإن الأمر ينتهي ببيع هذه الأراضي تحت الضغط المستمر بالحاجة إليها وتعدد طلبات الإسكان التي تفوق المعروض منه ... كما أن هذه الأعمال بوضعها الحالي قد خرجت عن إطارها الاجتماعي لتصبح مصدر ثراء لأصحاب الحصص الذين يبنون على حصتهم عمارات للإيجار أو للاستخدام التجاري" (٢).

بالنسبة للبرنامج الاجتماعي وإعادة الإسكان. فقد ظهر فشل عملية الركاب، ذلك لأن مبدأ تجهيز المناطق بالبنية الأساسية تدريجياً لا يكون مجدياً إلا إذا كان التنفيذ خلال مدة زمنية محددة قصيرة يلتزم بها في ذات الوقت

(١) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩١)، برنامج إعادة هيكلة أحياء السكن العشوائي ومعالجة دور الصفيح، طنجة، ص ٢.

(٢) - El Fassi, A.; (1979), La nouvelle politique de l'habitat dans le cadre du plan tri-ennal (1978-1988), conference à kenitra la 13 Fevrier 1979, p. 9.

إذ لا يمكن للمراكز العمرانية المستحدثة والتي يقطنها أكثر من ٥٠٠٠ ساكن الانتظار من ١٠ إلى ١٥ عام قبل أن يتم ربطها بنظام الشبكات الحضرية من صرف صحى ومياه صالحة للشرب والكهرباء بالإضافة إلى الطرق النافذة وبقاى الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... إلخ.

وقد أدى غياب هذه التجهيزات خاصة الصرف والمياه والطرق وهى من العوامل والضوابط الأساسية فى تنمية أى بيئة صحية. إلى أن أصبحت الركاب منطقة ملائمة لظهور جل أنواع الموبقات والأمراض الاجتماعية، من سوء الحالة الصحية إلى إدمان وعنف وجريمة... إلخ. وتشبه هذه المناطق فى أوضاعها حالات عديدة مماثلة فى القاهرة مثل حى الزباين بمنشأة ناصر بالمقطم والمنيرة الغربية (١)، وفى العديد من مدن الدول النامية، ذلك رغم أن الدولة قد وفرت الأراضى للسكان وبالتالي وفرت لها مشروعيتها إلا أنها فى هذه الناحية تتوافق مع الأنماط غير القانونية من المسكن وربما فاقت الأنماط المبنية منها التى يحصل سكانها على الأراضى بأموال يمتلكونها وإن كانت ضئيلة... بينما مناطق إعادة إسكان سكان دور الصفيح والبرامج الاجتماعية توجه للمعدمين أساساً.

وقد واجهت الدولة العديد من الصعوبات فى عملية تجميع الأموال اللازمة لإنجاز وتمويل هذه المشروعات وتغطيتها، وبالتالي واجهت صعوبات أكثر تجاه الشروع فى أعمال أخرى، على غرار ما حدث فى مدن عديدة من مدن العالم الثالث فى زامبيا واندونيسيا وسلقادور وردت فى تقارير عديدة (٢).

ومن أكثر المشروعات نجاحاً كما اتضح سابقاً عملية إعادة هيكلة مدينة الصفيح الأساسية فى بنى مكادو التى كانت قد شيدت من دور الصفيح على أرض مملوكة للدولة سنة ١٩٤٨. والتى أعادت الدولة تخطيطها سنة ١٩٧٨، وتمكن سكانها من بنائها مرة أخرى فى نفس الوضع، وقد وجه البناء الذاتى الذى أقام به السكان المساكن الاقتصادية توجيه حسن حيث برزت مدخرات تجمعت فى فترة قصيرة لأجل عملية التشييد. إلا أن دور الصفيح أيضاً مثلها مثال أى وسط اجتماعى آخر تضم الانتهازيين والمضاربين. الذين استفادوا من عملية منع سند الامتياز وملكية الأرض إلى رب العائلة عند إنشاء مدينة الصفيح سنة ١٩٥٢، وهو السند الذى يعطيه حتى تخصيص الأرض له مما أدى إلى استبعاد جزء هام من قاطنى مدن الصفيح بالإيجار مثلاً وهم بصفة عامة الأكثر فقراً. وقد أغرى السعر المتواضع الذى بيعت به هذه الأراضى (وهو ٢٠ درهماً للمعتر) فى حين كانت المناطق المجاورة تباع بحوالى ٢٥ ضعفاً لهذا السعر - أغرى البعض إلى بيع حصتهم بأسعار مرتفعة كثيراً كما اشتروا به رغم منع العمليات التجارية فى هذه الأراضى. إلا أن هذه الظاهرة لم تكن عامة بالإضافة إلى أن جزء من قاطنى مدن الصفيح قد أعادوا إقامة أكواخهم على مقربة من تلك المنطقة فى الضواحي الهامشية بعد أن قاموا بتأجير منازلهم الجديدة (٣) حيث اعتادوا العيش بها.

والواقع أن الأراضى التى جهزتها الدولة و باعتها، وأيضاً تلك التى لم تجهز تماماً كأراضى عملية الركاب بالعومة أصبحت مجالاً خصياً لانتشار وتعاقد تجارة الأراضى والمضاربة عليها لانخفاض أسعارها كثيراً عما

(١) جانوتيه، برنارد، (١٩٨٧)، مرجع سابق، مترجم، ص ١-٩.

(٢) The Urban Edge: (1981), le logement evolutif, analyse des projets réalisés, vols. no. 11.

- Temsamani, K.M.; (1983), op. cit., p. 140

(٣) والدراسة الميدانية

جاورها من أراضٍ بسبب تدعيم الدولة لها.

بالنسبة لأسعار الأراضى فى المشروعات الجديدة فإن تحديدنا يعمل على رفع أسعار المناطق المجاورة مباشرة. وبصفة عامة ترتفع عما حددته المؤسسة أو الوكالة الوطنية للتشييد والبناء أو غيرها من الشركات والمؤسسات فالحد الأدنى لتكلفة المتر المربع المجهز فى السكن الاقتصادى المخطط ١٠٠٠ درهم، وذلك لبناء ثلاث طوابق. بينما يصل هذا السعر فى السوق لدى الخواص إلى ٤٥٠٠ درهم للمتر المجهز، وإلى ٢٥٠٠ للمتر المربع غير المجهز. أما أراضى الدولة فتصل أسعارها إلى ٨٠٠ و ١٠٠٠ درهم ويبيعها الملاك بأضعاف ذلك، ويصل سعر المتر المربع فى مدن الصفيح إلى ١٢٥ درهم للمتر. تعوضها المؤسسة أو الوزارة فى أسعار أراضى العمارات فى السكن الاقتصادى المخطط أو القبلات فى هذا النمط أيضاً^(١). الخلاصة أن الدولة قد وفرت السكن أو الأراضى لشطر لا يستهان به من السكان، ومع ذلك ظل هذا الدور محدوداً بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص فى هذا المجال والذي سيتضح دوره (فيما يلى من دراسة).

٥- دور القطاع الخاص فى نمو وتوزيع أنماط المسكن،

للقطاع الخاص دور أساسى فى نمو وتوزيع أنماط المسكن بطنجة على مر التاريخ ، ولم يكن تدخل الدولة بالبناء وبيع الوحدات السكنية أو تجهيز الأراضى وبيعها إلا دور حديث قامت به فى محاولة لحل المشكلات التى ظهرت كمحصلة لعدم توافق خطة تقسيم المناطق والمناخ من أراضٍ للطبقات الاجتماعية المختلفة مع حاجات السكان الفعلية كما اتضح فى الصفحات السابقة . كما كان مجهود الدولة موجهاً نحو الطبقات الوسطى والمنخفضة الدخل وسكان دور الصفيح ، أما القطاع الخاص فنجد مسيطراً على عملية الإسكان بكل قطاعاتها وأنماطها تقريباً ، وحتى مشروعات الدولة التى قامت وتقوم بها نجد للقطاع الخاص دور فيها أيضاً ، إذ عادة ماتعتمد الدولة على شركات القطاع الخاص فى تنفيذ تلك العمليات ، كما يقوم الخواص بتمويل عملية الإسكان ودفعها . ويلخص الشكل رقم (٨٤) خلاصة عمليات الدولة والقطاع الخاص منذ سنة ١٩٧٠ وحتى وقت إجراء الدراسة الميدانية .

وتعتمد عملية التوزيع والتحديد لمخصص الإسكان بصفة عامة على كل من القطاع الخاص الذى يمثل السوق وآلياته، والدولة أو القطاع العام عن طريق مؤسساته وشركاته المرتبطة بهذا الموضوع ، ويختلف حجم تدخل كل من القطاعين ودوره من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى كما تخضع هذه العملية للعديد من المتغيرات^(٢). وهناك نوعين من التعمير المرتبط بالقطاع الخاص وهما التعمير المشروع أو القانونى والتعمير غير المشروع أو غير القانونى، وقد أدى تباين الدخول مع ضغط الحاجة المتزايدة إلى المسكن بتأثير الهجرة الريفية أو التحركات السكنية ، بالإضافة للزيادة الطبيعية للسكان إلى ظهور هذين النوعين من التعمير الخاص والذي يخدم كل نوع منهما فئات سكانية معينة ويلبى احتياجاتها السكنية متوافقاً مع إمكانياتها .

(١) محادثة شخصية مع المهندسة نرال الزهدي مديرة الشركة الوطنية لمعالجة وتجهيز السكن غير اللائق بطنجة فى نوفمبر ١٩٩٢.
- Bourne, L., (1981), The Geography, of housing, Edward Arnold, London, pp. 69-70.

ويرجع ظهور معظم المساحة المشيدة في الهوامش إلى تعمير القطاع الخاص الذي كان له دور كبير في تحويل أراضي هذه الهوامش إلى مناطق سكنية. وفيما يلي دراسة لكل من التعمير القانوني وغير القانوني الذي يقوم به القطاع الخاص .

أ- التعمير القانوني للقطاع الخاص: (La Promotion Privé legale)

ويتم التعمير القانوني للقطاع الخاص بطرق عديدة ومتنوعة ، إذ يمتد دور القطاع الخاص من التنمية العقارية في الأراضي والعقارات إلى تنظيم وتقسيم النمط الاقتصادي ، كما قد يمتد دوره إلى التخصيصات الخاصة بإقامة القبلات ، وكذلك إنشاء العمارات باعتماد برامج تشييد كاملة ، أما التنمية العقارية (Promotion Foncier) التي تتم في صورة تعاونيات (عمارات كبيرة على غرار المحطات الملاك) فتقتصر على وسط المدينة . ويتميز القطاع الخاص بكونه العامل الأساسي في تحويل المساحات الهامشية ، ويكتسب هذا القطاع ديناميكيته من الاشتراك النشط للمغاربة العاملين بالخارج والذين يشكلون المحور الحقيقي لسياسة التخصيصات الاقتصادية ، كما يمتلك العاملون بالخارج وسائل أفضل من إخوانهم من الأهالي والعاملين بالمغرب ، ولم يقتصر أثر العاملين بالخارج في سوق الأراضي والعقارات على تشييد مسكن شخصي لائق بل تعداه إلى دخولهم هذا السوق مضاربين بشراء الحصص أو إنشاء وبيع المساكن أي الإبحار بها .

ويتميز القطاع الخاص أيضاً بحبوبة واضحة يعبر عنها حجم الأراضي المخصصة من قبل هذا القطاع ، والتي وصلت نسبتها إلى ٨٦ ٪ من جملة الأراضي المخصصة المجهزة في العقدين الأخيرين في مقابل ١٤ ٪ خصصتها الدولة في نفس الفترة، وحوالي ٦٥ ٪ من جملة الحصص الجاري تجهيزها ..^(١) والمطروحة في السوق كذلك.

ومن المفارقات الهامة هنا أن نجد أن اهتمام القطاع الخاص يتركز في إعداد وتشبيد وحدات سكنية لأسرتين (اقتصادي) ، بينما كان نصيب الدولة الزهيد في هذا القطاع كبيراً في التخصيصات الخاصة بالقبيلات على عكس السياسة الرسمية في مجال الإسكان . فقد كان نصيب القطاع الخاص فيما بين سنة ١٩٧٠ - ١٩٨١ من التجهيزات المجهزة ٤٧,٥ ٪ ، والنصف حكومية ٣٨,٥ ٪ ، ونصيب الدولة منفردة من قطع الأراضي المجهزة والخاصة بالقبيلات يصل إلى ١٤ ٪ ، كما كان نصيب القطاع الخاص ٥٩,٢ ٪ ، ونصيب الدولة ٤٠,٨ ٪ من حجم القطع الجاري تجهيزها للقبيلات^(٢) (وقد استمرت النسبة تقريباً في الفترة التالية) .

وترجع أهمية هذه النسب والخاصة بالدولة إلى زيادة عدد القبيلات في مشروع خليج طنجة وفي الضواحي الغربية . وساهم التجار ، ورجال الأعمال ، والعاملون بالصناعة خاصة صناعة الفزل والنسيج ومواد البناء في تمويل هذه العمليات برؤوس الأموال .

كما يمر التخصيص بثلاث مراحل تقرأ الهيئة الإدارية في كل مرحلة:

* المرحلة الأولى هي مرحلة الدراسات التقنية والتي يختص بها مكتب الدراسات أو قسم التعمير بالعمالة وقد تم وضع خرائط وصفية تساعد على تخطيط وتقسيم الحصص وتحكم هذه الأقسام على مدى مطابقة الخطة

(١) مندوبية السكن، معاهدة شخصية مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكن بطنجة في ١٩٩٢.

- Temsamani, K.M., (1983), op. cit., p 150.

(٢)

المقدمة للخطة الخاصة بالتنظيم فى القطاع المعين ، وتهتم باحترام تنظيم شبكة الطرق واتساعها ، ومساحة الحصص أو التجزئات . بالإضافة إلى الشبكات الأخرى ومدى احترام وجودها ، كما تهتم بضرورة الاحتفاظ بعدد من الحصص تخصص لإنشاء تجهيزات وخدمات أساسية خاصة بالحياة اليومية فى الحى مثل الفرن والحمام ... إلخ . وتمثل هذه المرحلة الحلقة الأولى من حلقات الصراع بين المخصصين إلى أصحاب الأراضى الذين يسعون إلى تحقيق أقصى ربح من أراضيتهم ، وذلك بتخفيض مساحة الحصص ، وتخفيض حجم واتساع الطرق المحلية ، واختصار القطع الخاصة بالخدمات والمرافق ... إلخ ، وبين السلطة العامة التى تسعى إلى تطبيق لوائح وتنظيم التعمير الحضري ويتم التصديق على الخرائط الملزمة بالقوانين ولم تعترض عليها الإدارة ، وتنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التنفيذ .

* أما المرحلة الثانية فهى مرحلة التنفيذ الواقعى للتخصيص (التقسيم والتنظيم) ، وإذا كان للمخصص حرية الاختيار بالنسبة لتنفيذ أعمال شق الطرق وشبكاتها ، فإن مد شبكات الماء الصالح للشرب والكهرباء تحتكره إدارة الماء والكهرباء . وهذا يعنى شبه احتكار الإدارة للأعمال الخاصة بمد الشبكات وتعكس محصلة ذلك على القيمة المضاعفة التى يدفعها المخصص أو صاحب الأراضى الذى لا يملك إلا أن يدفع حيث أن استلام التخصيص ، وبالتالي الحصول على تأشيرة المتاجرة بالأراضى (أى طرحها فى السوق بتحويلها إلى سلعة تجارية) مرهون برأى الإدارة . ويرفع من أسعار تجهيزات الأراضى هنا أن الإدارة تفتقر إلى وسائل التنفيذ فى كثير من الحالات ، لذلك تعتمد على مقاولين من الباطن مما ينعكس فى النهاية على أسعار الأراضى المطروحة للبيع .

* ويتم فى المرحلة الثالثة تسليم الأراضى المخصصة أو التجزئات (Reception du Lotissement) وتخص هذه المرحلة الهيئة الإدارية التى تتأكد من انتهاء الأعمال ومطابقتها للخرائط المصدق عليها . وهى مرحلة هامة بالنسبة للمخصص أو مالك الأراضى الذى يتلقى رسمياً الموافقة على الاتجار بالأراضى المخصصة أو المقسمة عن طريق الإدارة (١) .

وقد اتضح مما سبق أثر المضاربة على ارتفاع أسعار الأراضى ، والتى ساهم القطاع الخاص بقسط وافر فى ارتفاعها المتواصل فى المناطق حديثة التعمير ... إلخ .

ب- التعمير لغير القانونى للقطاع الخاص (La Promotion Privée Illégale)

عادة ماتكون الملكية القانونية داخل الحدود الإدارية للمدينة بينما تنتشر الملكية غير القانونية خارج الحدود الإدارية ، أو خارج المناطق المعدة للتعمير ، أو ضمن خطة التعمير ، وتتوافق أجزاء الأراضى أو مساحات الأراضى فى التعمير غير القانونى مع مقدرة المشتري على الدفع ، ولذلك كثيراً ماتكون مساحات الأراضى المتداولة تجارياً أقل من الحد القانونى لبناء مسكن ، كما يتم سداد قيمة هذه الأراضى على دفعات عديدة مما شجع على انتشار ظاهرة السكن غير القانونى والعشوائى . وليس من النادر أن نجد حصص تبلغ الواحدة منها بالكاد ٢٥ م^٢ بينى عليها مسكن غير قانونى يتحمل العديد من أفراد العائلة الذين يساهمون جميعاً وبإمكانياتهم المتواضعة لكى يضمّنوا

- Ibid. pp. 150-151.

(١)

- محادثة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة إقليم طنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

ملكية الأرض . ويخص التعمير غير القانونى شرائح عديدة من السكان تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً يمكن تمييز الفئات التالية بينهم :

- مواطنون موسرون (ذوو دخول متوسطة) إلا أن سعر قطعة الأرض المجهزة بشكل بالنسبة لهم العقبة الأساسية، لكنهم قادرون على تكاليف بناء منزل . وهذه الفئة هي أساس تكوين المناطق المخالفة للقانون . وعادة مايكون هؤلاء من سكان المدينة الذين يرغبون فى امتلاك منزل ويتجهون لذلك إلى الهوامش فى إطار التحركات السكنية .

- مواطنون ذوو دخول منخفضة نسبياً لكن يمكنهم فى إطار عرض مناسب لدخولهم وإمكاناتهم من حيث المساحة الحصول على مساحة صغيرة داخل التجزئات المخالفة لإقامة كوخ أو بيت قصدير كمرحلة انتقالية نحو الاستقرار فى مسكن مبنى على نط المسكن التطورى .

- مواطنون معدمون تساهم الهجرة الريفية فى ازدياد أعدادهم ، ويتجسد وجود هؤلاء فى وجود مراكز المدن الصفيح داخل النسيج الحضرى وعلى هوامشه بالمدينة .

وتتسم مناطق السكن العشوائى بشكلها غير المنسجم بل والمتناثر أحياناً وهذه المناطق غير قانونية فى نظر الإدارة لأنها تُشيد على أراضٍ غير مقترحة للتمدين والتعمير ، كما ينطبق هذا المفهوم أيضاً على الأراضى غير القابلة للتعمير بسبب هيشتها الطبوغرافية أو مورفولوجيتها أو وضعها العقارى وينتج عن البناء على أراضى غير قانونية بدون تصريح رسمى بالبناء مع استحالة الحصول عليه فى طنجة، أنماط السكن غير القانونى أو العشوائى (Clandestins)، وهى كما اتضح مناطق ذات مساحات كبيرة واسعة الانتشار ذات عدد سكان لا يستهان به وهى لذلك تمثل ظاهرة واقعية لها ثقلها فى الوضع العمرانى وأنماط السكن فى مجمعة طنجة الحضرية .

وتُقابل المساكن المخالفة للقانون عند إنشائها بعقبة الحصول على ترخيص بناء يختصرها البانى بعدم اللجوء لاستخراج تصريح على الإطلاق . كما لايطمع البانى فى هذا النمط فى الحصول على القرض العقارى المخصص للمساكن الاقتصادية ، وبالتالي تعتمد عملية البناء بشكل أساسى على الإمكانات الخاصة بالمالك الراغب فى البناء ، ولايستطيع المحيط العائلى تقديم أى عون ، وذلك بسبب تواضع مواردهم لذلك تجذب هذه الأنماط السكنية بعض المقاولين الذين يشتركون فى إمدادهم بمواد البناء بالأجل ، وفى المقابل يفرضون أسعارهم . كما لايستطيع المالك أو الراغب فى البناء التعامل مباشرة مع منتجى مواد البناء ، عكس المالك فى السكن القانونى ، لذلك يقوم تجار التجزئة الذين يستوطنون الأحياء التى يتم بناؤها باحتكار عملية قموين المساكن المخالفة للقانون بمواد البناء ، وقد ظهر سوق مماثل لهذا السوق داخل وحدات إنتاج مواد البناء ، إذ دفع بناء المساكن المخالفة للقانون بمواد بناء غير سليمة تماماً بعض مصانع "الطوب" ومواد البناء إلى الاتجار بمخزونها من "الطوب" المشوه وغير الصالح للبناء وكذلك المواد الأخرى . وتنتشر فى هذا النمط أيضاً عملية البناء الذاتى إذ يقوم المالك بنفسه ببناء مسكنه بمساعدة كل أفراد الأسرة لذلك يستغرق البناء وقت طویل ، ويصبح الطابع المميز لهذه المساكن هو تنوعها وتنافرها وظهرها باستمرار وكأنها فى انتظار استئناف العمل بها ، ذلك على العكس من المساكن القانونية كما تمثل المشكلة العقارية ونظام الملكية السابق ذكره عقبة أمام الدولة والقطاع الخاص فيما يخص عملية البناء .

٦- العلاقة بين دخل الأسرة ونمط المسكن :

يرتبط مستوى الدخل فى طنجة بنمط المسكن ومستواه ارتباطاً واضحاً أمكن ملاحظته من استقراء وتحليل البيانات التفصيلية المتعلقة بمتغيرات ومؤشرات تلك العلاقة من خلال الاستقصاء الاقتصادى والاجتماعى الخاص بالتصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية لمدينة طنجة ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ م^(١).

تعد الدراسة الخاصة بالدخل والإنفاق لدى الأسر فى المدينة وعلاقتها بأنماط السكن ذات أهمية خاصة عند تحليل الوضع الاجتماعى والاقتصادى للسكان والمسكن ، وأيضاً بالنسبة للدراسات المستقبلية المتعلقة بالتهيئة الحضرية أو التخطيط العمرانى الحضرى .

يوضح الشكل رقم (٨٥ أ) متوسط دخل الأسرة الشهرى فى مجموعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١ حسب أنماط المسكن . كما يوضح الجدول رقم (٦١) متوسط دخل الأسرة الشهرى على مستوى أنماط المسكن أيضاً .

جدول رقم (٦١)

متوسط الدخل الشهرى للأسر بمجموعة طنجة طبقاً لنمط المسكن سنة ١٩٨١ بالدرهم*

أنماط المسكن .	متوسط الدخل الذى يتل عنه ٥٠ ٪ من الأسر	متوسط الدخل الشهرى
السكن الفردى - فيلات =	٢٦٠٠	٢٧٥٠
السكن الجماعى - عمارات	٢٢٦٠	٢٧٥٠
سكن مختلط عمارات + فيلات	١٣٧٠	١٧٠٠
اقتصادى مخطط	١٣٤٠	١٥٠٠
المدينة العتيقة	٨٨٠	٩٥٠
اقتصادى غير مخطط	٨٧٠	١٠٢٠
المدينة الجديدة على نمط العتيقة	٨٣٠	٩٠٠
عشوائى (غير قانونى ، مبنى)	٥٣٠	٥٨٠
عشوائى (غير قانونى ، مؤقت)	٣٩٠	٤٥٠
اجتماعى	٣٧٠	٥٥٠
متوسط مجموعة طنجة	٩٦٠	١٣٦٠
	Median	Moyen

المصدر: - Enquête socio-économique dan la cadre du s.d.a.u., (1981), op. cit., p. 324.

* الدولار الأمريكى = ٧,٥ درهم تقريباً سنة ١٩٩٢ ، والدروهم = ١٣,٠ دولار أمريكى فى نفس السنة.

ومن استقراء كل من الشكل والجدول تتضح الحقائق التالية :

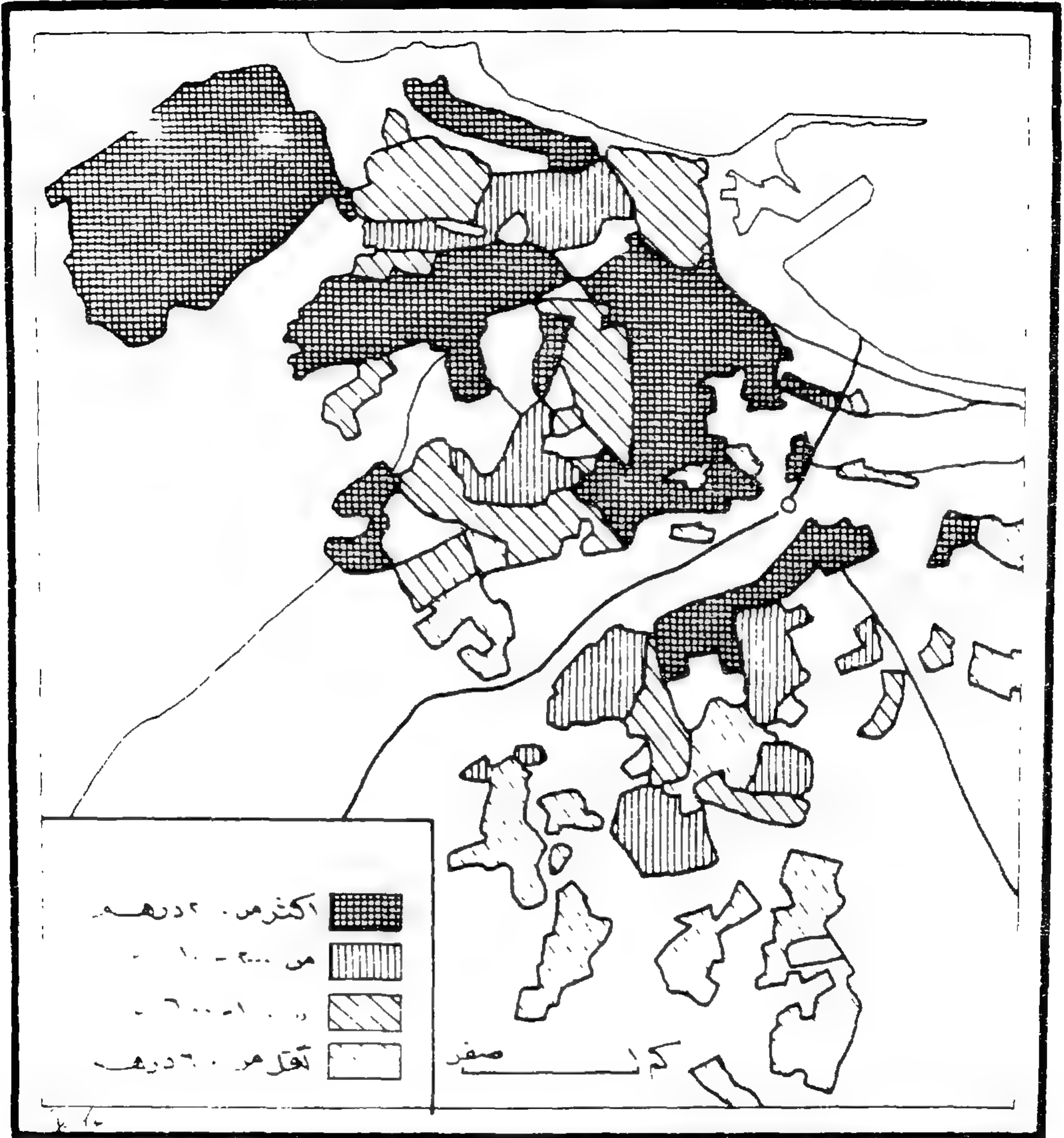
- ٥٠ ٪ من الأسر فى مجموعة طنجة تقل دخولهم الشهرية عن ٩٦٠ درهم وهو دخل محدود فى المغرب .

- يصل متوسط الدخل الشهرى للأسرة بمدينة طنجة إلى ١٣٦٠ درهم شهرياً .

- يرتفع متوسط الدخل الشهرى لدى الأسر فى أنماط السكن الفردى أى الفيلات ، وفى أنماط السكن الجماعى الراقى أى العمارات ، وفى السكن الاقتصادى المخطط عن متوسط الدخل على مستوى المدينة وذلك بالترتيب المذكور . إذ يرتفع فى الفيلات والعمارات ليصل فى متوسطه إلى ٢٧٥٠ درهم كذلك يعبر الجدول عن أن ٥٠ ٪ تقريباً من السكان تنخفض دخولهم عن ٢٦٠٠ درهم شهرياً مما يعكس دخلاً مرتفعاً فى هذه الأنماط السكنية .

- بينما تنخفض الدخول الشهرية فى متوسطها عن مستوى الدخل فى المجموعة فى أنماط السكن العشوائى

(١) - s.d.a.u. V.T.; (1983). op. cit., "Chap. 8. c. les aspects socio-Economiques des Menages, Enquête socio-economiques", pp. 313-354.

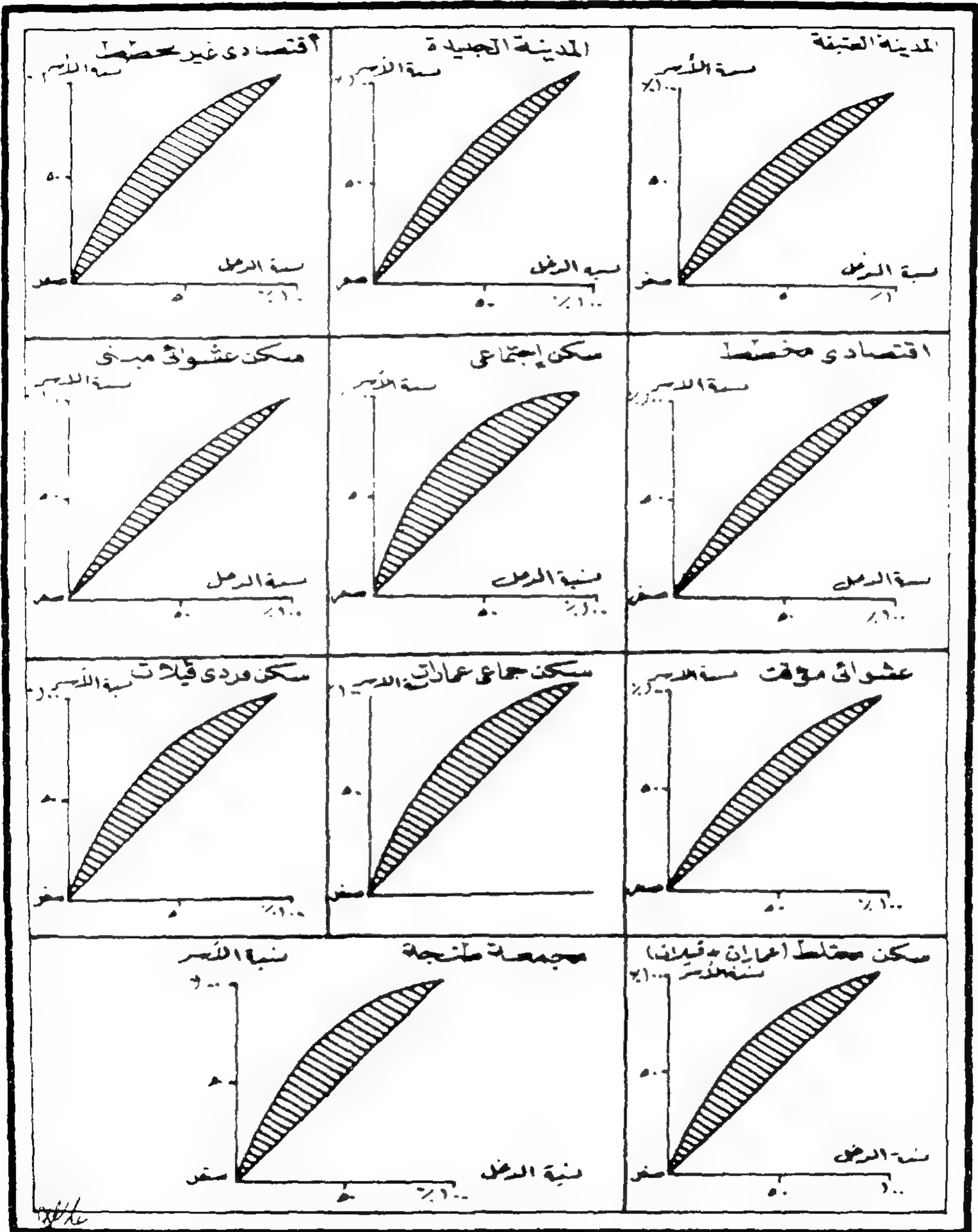


شكل ٨٥ (٩٠٨٥) متوسط دخل الأسرة حسب نمط المسكن

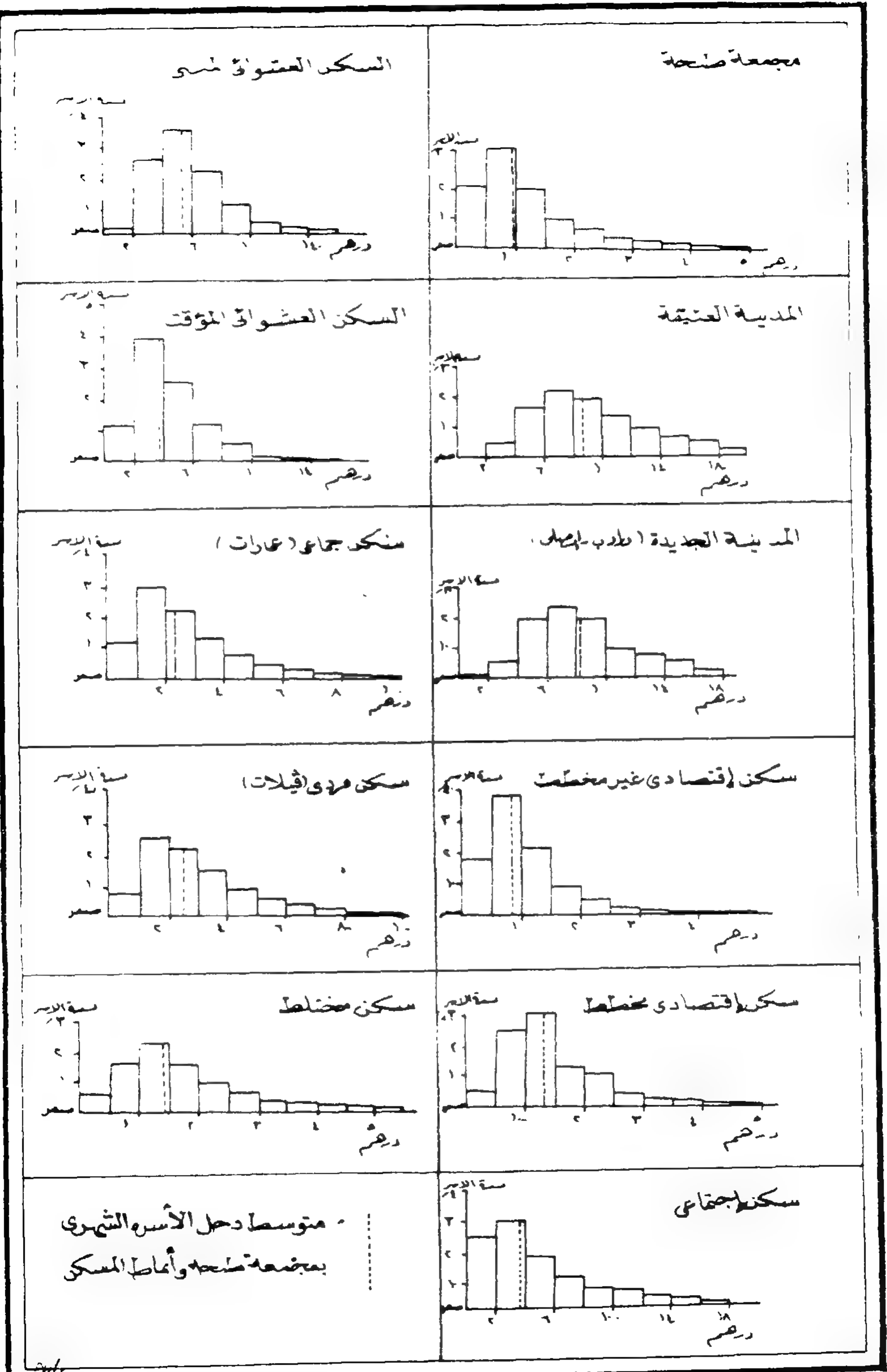
بمجموعة صُنِجة عام ١٩٧٧م

المصدر: الصور الجوية لمدينة طنية في نفس الفترة (الطاق المسكن)

الأرقام ونسب أعمار المسكن من: S. & A. & V.T., (1983), op. cit.



شكل (٨-٥) منحني التركيز لدخل الأسرة الشهرى حسب أعمار السكان
بمجموعة متنتجة عام ١٩٨١م



شكل (٨٥) التوزيع اللبني للأسر حسب الدخل الشهري بمجموعة ضيقة عام ١٩٨١م

(غير القانوني) المبنى والموقت وكذلك السكن الاجتماعي . ويسجل السكن الاجتماعي أدنى معدل للدخل إذ يقل دخل ٥٠ ٪ من الأسر عن ٣٧٠ درهم في الشهر ، بينما وصل متوسط الدخل على مستوى الأسر في هذا النمط إلى ٥٥٠ درهم . ويقل أو ينخفض دخل ٥٠ ٪ من أسر السكن العشوائي أي دور الصفيح عن ٣٩٠ درهم . بينما متوسط دخل الأسرة في هذا النمط ٤٥٠ درهم شهرياً ، مما يعكس مستوى منخفض للدخول .. ويفسر في نفس الوقت النمو السريع لهذه الأنماط السكنية وخاصة العشوائي المبنى والاجتماعي في هوامش المدينة ، حيث تتناسب هذه الأنماط مع مستوى الدخل المتدني ، إذ توفر أشكالاً سكنية متعددة المساحات تبني بالطريقة التطورية للسكن . كما يقل متوسط دخل الأسرة في المدينة العتيقة ، وكذلك المناطق المبنية على غرارها في درادب ومصلى عن متوسط دخل الأسرة على مستوى المدينة . كذلك يقل أو ينخفض دخل ٥٠ ٪ من الأسر في هذه الأنماط السكنية التقليدية القديمة عن متوسط دخل ٥٠ ٪ من الأسر على مستوى المدينة ليصل إلى ٨٨٠ درهم يصل في المتوسط العام إلى ٩٥٠ درهم شهرياً . وفي درادب ومصلى يصل إلى ٨٣٠ درهم ، وفي المتوسط العام للأسرة ٩٠٠ درهم .. وهو متوسط يقترب إلى حد ما من متوسطات دخل الأسرة على مستوى مجمعة طنجه .

- تتوافق متوسطات دخل الأسرة في أنماط السكن الاقتصادي المخطط والاقتصادي غير المخطط نسبياً . وإن كان ٥٠ ٪ من الأسر في أنماط السكن الاقتصادي المخطط تقل عن ١٣٧٠ درهم شهرياً ، أي أعلى من نظيرتها على مستوى المجمع الحضرية وهي ٩٦٠ درهم ، كما ترتفع قليلاً عن متوسط دخل الأسرة على مستوى المدينة ، إذ يصل متوسط دخل الأسرة الشهري في هذا النمط إلى ١٥٠٠ درهم .

- وكذلك بالنسبة للسكن الاقتصادي غير المخطط الذي ينخفض قليلاً عن متوسط دخل الأسرة في المدينة إذ يصل إلى ١٠٢٠ درهم شهرياً ، ويقل دخل ٥٠ ٪ من الأسر في هذا النمط عن ٨٧٠ درهم شهرياً .

وتعكس الأرقام السابقة تفاوتاً كبيراً في متوسط دخل الأسرة بين أنماط السكن المختلفة . كما تعكس انخفاضها على المستوى العام وعلى مستوى معظم الأنماط السكنية الشعبية . وقد كان من نتائج الاستقصاء المذكور أن ٢٥ ٪ من الأسر في مجمعة طنجه ينخفض دخلها الشهري عن ٥٦٠ درهم (١٠ ٪ من الأسر يقل دخلها عن ٣٣٠ درهم) .

- يتراوح دخل ٢٥ ٪ من الأسر أيضاً بين ٥٥٠ - ٩٦٠ درهم على مستوى مجمعة طنجه .

- بينما يتراوح دخل ٢٠ ٪ من الأسر بين ٩٦٠ - ١٦٨٠ درهم .

- تتوزع نسبة ٣٠ ٪ الباقية بين مستويات الدخل كما يلي :

* ١٠ ٪ من الأسر متوسط دخلها ١٤٨٠ - ١٩٣٠ درهم شهرياً .

* ١٠ ٪ من الأسر متوسط دخلها ١٩٣٠ - ٢٧٨٠ درهم شهرياً .

* ١٠ ٪ من الأسر متوسط دخلها أكثر من ٢٧٨٠ درهم شهرياً .

وتتفاوت التوزيع النسبي على مستوى أنماط السكن تفاوتاً كبيراً أيضاً تعكسه الأشكال رقم (٨٥) ب و

(٨٥ ج) حيث منحنيات التركيز (منحنى لورنز) * الخاصة بالعلاقة بين الدخل والأسر حسب أنماط السكن مقارناً بنفس

العلاقة على مستوى مجمعة طنجه الحضرية . أما الشكل رقم (٨٥ ج) فيوضح التوزيع النسبي للأسر حسب مستوى

الدخل في أنماط السكن المختلفة مقارناً أيضاً بالتوزيع على مستوى مجمعة طنجه الحضرية سنة ١٩٨١ .

* وهو أحد طرق قياس تركيز السكان وقد وضع أساساً لقياس تركيز الدخل أو الثراء .

- Clarke, J. I., (1971), op. cit.

- جون كلارك، (١٩٨٤)، جغرافية السكان، ترجمة محمد شوقي مكي، دار المريخ، الرياض، ص ٧٧.

المبحث الثاني

تحليل البنية السكنية وشبكات المرافق العامة

(أولاً: أنماط المسكن (تحليل البنية السكنية):

تباين أنماط المسكن المختلفة من حيث خصائصها المختلفة. كما تباينت في درجة نموها وتوزيعها ومشكلاتها. وتتجمع أنماط المسكن بمجموعة طنجة في ثلاث مجموعات كبرى بالإضافة إلى السكن المؤقت أو دور الصفيح التي تمثل نمطاً فريداً، وتتشابه كل مجموعة من هذه الأنماط في العديد من الخصائص وهذه المجموعات هي:

أ- السكن التقليدي القديم ويقصد به:

١- المدينة العتيقة أو التاريخية داخل الأسوار.

٢- المدينة الجديدة التي شيدت بنمط المدينة العتيقة في مصلى ودرادب أثناء الفترة الدولية لسكنى المغاربة

سواء القادمين إليها من المدينة العتيقة أو من الأرياف.

ب- السكن الاقتصادي بأشكاله المتعددة المخططة، وغير المخططة، وغير القانونية، والاجتماعي وتمثل المسكن المغربي بدرجاته المختلفة، وهو خليط من السكن التقليدي القديم والسكن العصري الفردي خاصة، وتمثله أربعة أنماط هي:

٣- السكن الاقتصادي غير المخطط.

٤- السكن الاقتصادي المخطط

٥- السكن الاجتماعي.

٦- السكن غير القانوني أو العشوائى المبنى.

ج- السكن العصري الحديث (الراقى) وتمثله مساكن المدينة الأوربية وسط المدينة والضواحي الراقية في حدائق

المدينة (جاردن سيتي) ويتمثل في غطبين:

٧- العمارات أو السكن الجماعي.

٨- الفيلات أو السكن الفردي بمساحاته المختلفة.

د- السكن العشوائى المؤقت أو غير القانوني المؤقت في دور الصفيح.

ويوضح الجدول رقم (٦٢ب) أهم الخصائص على مستوى مجموعة طنجة الحضرية التي تميز كلاً من أنماط المسكن من حيث حالة الإشغال، واتصال المساكن بالشبكات الحضرية أى مياه الشرب، والصرف الصحى، والكهرباء، كما يوضح نسبة المساكن المتمتعة بعناصر الراحة مثل المراض والحمام العصري ... وذلك سنة ١٩٨١. يتضح من استقراء الجدول أن:

- حالة إشغال المسكن بالإيجار تمثل ٤٣٪ وامتلاك المسكن تمثل ٥٠٪، بينما ٧٪ من حالات الإشغال هي حالات منحة أو هبة أو سكن مجاني.

- يتصل ٥٩٪ من مساكن مجموعة طنجة بشبكة مياه الشرب و ٣٤٪ من المساكن تحصل على المياه من المياه العمومية و ٧٪ من المساكن تحصل على المياه من مصادر أخرى.

جدول رقم (٦٢) خصائص المسكن ومفاصل الراحة حسب النمط سنة ١٩٨١ (%)

عناصر الراحة		اتصال المسكن بالشبكات										حالة إمتثال المسكن (%)				نمط المسكن
حمام		مرافق		الكهرباء		الصرف الصحي			مياه الشرب			(للأشخاص)				
حمام	دورة مياه	عام	خاص	أشعة ليد ماز	شبكة كهرباء	آخر	صرف خاص	مساحة شبكة الصرف	أخرى	مياه عذبة	مياه جارية	نسبة تغطية	إيجار	ملك		
بمقوف																
١٠٠	-	٥	٩٥	١٤	٨٦	-	-	١٠٠	١	٣٨	٦١	١٤	٥٧	٢٩		
٦٩	٣١	٤	٩٦	٦	٩٤	-	-	١٠٠	٨	٢٣	٦٩	٣	٦١	٣٦		
٨٠	٢٠	١٤	٨٦	٢٤	٧٦	-	١٢	٨٨	٣	٢٣	٧٤	١١	٤٤	٤٥		
١٨	٨٢	٣	٩٧	٣	٩٧	-	-	١٠٠	-	-	١٠٠	١١	٣٠	٥٩		
٩٧	٣	٣	٩٧	٤٨	٥٢	٢٣	٧	٧٠	-	٥٥	٤٥	٣	٤٧	٥٠		
٩٣	٧	١١	٨٩	٨٩	٦	٥٩	٤١	-	٣٥	٥٨	٧	٣	٢٨	٦٩		
١٠٠	-	٤٢	٥٨	١٠٠	-	-	٥٥	٤٥	-	١٠٠	-	١٠	٢	٨٨		
١٧	٨٣	٢	٩٨	-	١٠٠	-	-	١٠٠	-	-	١٠٠	٨	٧٨	١٤		
٩	٩١	-	١٠٠	-	١٠٠	-	-	١٠٠	-	-	١٠٠	-	٣١	٦٩		
٧١	٢٩	١٠	٩٠	٣٥	٦٥	١٢	١٤	٧٤	٧	٣٤	٥٩	٧	٤٣	٥٠		
١- المدينة المتينة																
٢- نمط المدينة المتينة																
٣- اقتصادي غير مخطط																
٤- اقتصادي مخطط																
٥- سكن اجتماعي																
٦- سكن عشوائي مبني																
٧- عشوائي مزقت																
٨- عمارات (جماعي)																
٩- فيلات (فردية)																
مجموع المدينة																

- فيما يتعلق بالصرف الصحي تتصل ٧٤٪ من المساكن بشبكة الصرف، ١٤٪ منها تتميز بصرف خاص غير متصل مباشرة بالشبكة، و١٢٪ من المساكن تتميز بطرق صرف أخرى.
- وتتصل ٦٥٪ من جملة مساكن مجمعة طنجة بشبكة الكهرباء، بينما تستخدم ٣٥٪ من المساكن وسائل إضاءة أخرى مثل (لمبة الجاز).
- وتتمتع ٩٠٪ من مساكن المجمع بوجود مرحاض بينما ١٠٪ من المساكن يلجأ أسرها لمرحاض عام.
- أما الحمام العصري (الذي به دش ودوره مياه حديثة) فلا يوجد إلا في ٢٩٪ من المساكن، بينما لا تتمتع بوجوده ٧١٪ من جملة المساكن.

والواقع أن هذه النسب لم تتغير كثيراً حتى أواخر سنة ١٩٩٢ ولم تكن كل المناطق الهامشية قد تم اتصالها بالشبكات، حيث لم ينفذ كل البرنامج الخاص بالبنية الأساسية والذي اقترحه تصميم التهيئة الحضرية لمدينة طنجة سنة ١٩٨١ وحتى سنة ٢٠٠١. وما زالت المناطق العشوائية غير القانونية تحت الدراسة في مجال "إعادة هيكلة السكن العشوائي" (١). الذي يتزايد بسرعة كبيرة، على الرغم من زيادة اتصال المساكن داخل البلدية بالشبكات. وتتميز أنماط السكن الفاخر (العمارات والقبيلات) وكذلك النمط الاقتصادي المخطط بأنها سابقة التجهيز فيما يخص تخطيط هذه الشبكات بينما تُعتبر الأشكال أو الأنماط السكنية التقليدية القديمة، والاقتصادية غير المخططة من المساكن تاليه التجهيز أي يتم تجهيزها فيما بعد، وتتزامن المساكن العشوائية المبنية في نشأتها مع السابقة التجهيز لكنها تخضع لمحاولات التجهيز ودراسات إعادة الهيكلة وهناك نمط من المساكن ذي تجهيز مؤجل وهو النمط الاجتماعي الذي يطلق عليه "برنامج أو برامج" السكن الاجتماعي، أما دور الصفيح فتخضع لإعادة البناء من جديد في إطار (معارية دور الصفيح والسكن غير اللائق).

وتختلف أنماط السكن في خصائصها التفصيلية ودرجة اتصالها بالشبكات والتجهيزات المختلفة. وفيما يلي دراسة لأهم الخصائص بالأنماط السكنية التسع بطنجة، والتي سيتم تحليل بنيتها السكنية على أساس الجدول السابق رقم (٦٢)، وعلى العديد من خرائط المدينة ذات مقاييس ١-١٠٠٠٠، و ١-٥٠٠٠، و ١-٢٠٠٠ بالإضافة إلى الصور الجوية والفتوغرافية والتقارير الحديثة التي حصلت عليها الباحثة بالاتصال المباشر بالإدارات المختلفة أثناء الدراسة الميدانية، وذلك لاستيضاح العلاقات السكنية-السكانية-البيئية بهدف بلورة الشخصية العمرانية لمدينة طنجة وتحديد مشكلاتها التي يمكن أن تكون أساساً للتخطيط العمراني ومشروعات التنمية في طنجة والحالات المشابهة لها في إفريقيا مع الأخذ في الاعتبار أن بعض عناصر البيئة السكنية ستأتي الإشارة إليها عند دراسة التركيب الداخلي للمدينة، واستخدامات الأرض بها، لذا سيوجه الاهتمام في هذا الجزء للدراسة قطاعات العمران أو السكن من خلال دراسة تحليلية ليس لأماكن السكن والعمران فقط، لكن لنمط وأنواع السكن حسب خصائصه التي يمكن إبرازها من خلال توزيع النمط وعدد الطوابق وعمر المباني، ومساحتها وكثافتها، وشكلها، كثافتها السكانية وطبيعة الإشغال للوحدة السكنية والتجهيزات، التي تخص نوعية الحياة التي يعيشها سكان طنجة.

(١) عمالة طنجة، (١٩٩١)، برنامج إعادة هيكلة أحياء السكن العشوائي، مرجع سابق، ص ٤.

١- المدينة العتيقة (La Medina)

تمثل المركز التاريخي للسكن التقليدي داخل أسوارها. وإن كانت قد تعرضت للعديد من التغيرات والتقلبات التي انعكست على أشكال ومكونات المسكن بها، وقد اتضح من خلال تتبع نمو وتطور طنجة خلال الأدوار التاريخية ما أصاب هذه المدينة العتيقة من تغيرات، كان من أهم محصلاتها فيما يتعلق بالمسكن أن معظم مباني المدينة العتيقة لا يتعدى عمرها مائة عام. إذ قامت المباني الحالية على أنقاض مباني أخرى مما حافظ على التخطيط العمراني الذي ورثته المدينة منذ قرون بعيدة (١).

وتتميز المدينة العتيقة بنسيج عضوي متجانس ذي كثافة شديدة، كما يتميز بالسكن ذي الطابع الجماعي، إذ يحتوى المبنى الواحد مهما صغر حجمه على أكثر من مسكن، وبذلك يضم أكثر من أسرة، وتتلاصق المساكن وعادة ماتشغل الحوانيت والهزارات أو المطاعم والمرافق الأخرى أجزاء منه أو جل الطابق الأرضي من المباني، خاصة في المناطق المشهورة بالتجارة، وحركة السياح والمواطنين بها، ويتميز نسيج المدينة الحضرية بشبكة الممرات النافذة والمغلقة التي تميز المدن العتيقة الإسلامية، والتي تتميز بضيقها الراضح وقد يصل إلى أقل من متر في بعض الزنقات غير النافذة وتتباين مساكن المدينة العتيقة فيما بينها تبايناً كبيراً من حيث الشكل والطراز المعماري والمساحة وعدد الطوابق والتوزيع الداخلي للغرف والمنافع والأفنية وغيرها وسيكون الاهتمام بالمدينة العتيقة واضحاً في هذا الجزء وفي غيره من البحث نظراً لما تمثله من تراث عربي إسلامي ذي خصوصية يجب الحفاظ عليها.

الشكل والطراز المعماري: تتكون المدينة العتيقة من عدة أشكال معمارية مختلفة المظهر، كما يختلف توزيع هذه الأشكال المعمارية، فتارة نجد مجتمعة ومقتصرة على طابع واحد يمثلها الطابع المعماري الغربي الموجود حول محور الصباغين وفي عقبة افرانيسيس أو ويمثلها الطابع المعماري المغربي الأصيل التقليدي. والمنتشر في القصبة، ودار البارود وإحسان القبطان وواد إحرضان. وتارة أخرى نجد هذه الأشكال أو الأطرزة* المعمارية مختلطة في مساكن تجمع بين الأطرزة الغربية والمغربية معاً وخاصة في جنوب المدينة العتيقة أي في حومة بنى إيدر حيث تركزت الجالية الإسبانية خاصة مما طبع العمارة بطابع إسباني مغربي. وقد ارتبط عمل هذه الجالية بالميناء لذا تركزت في المدينة العتيقة.

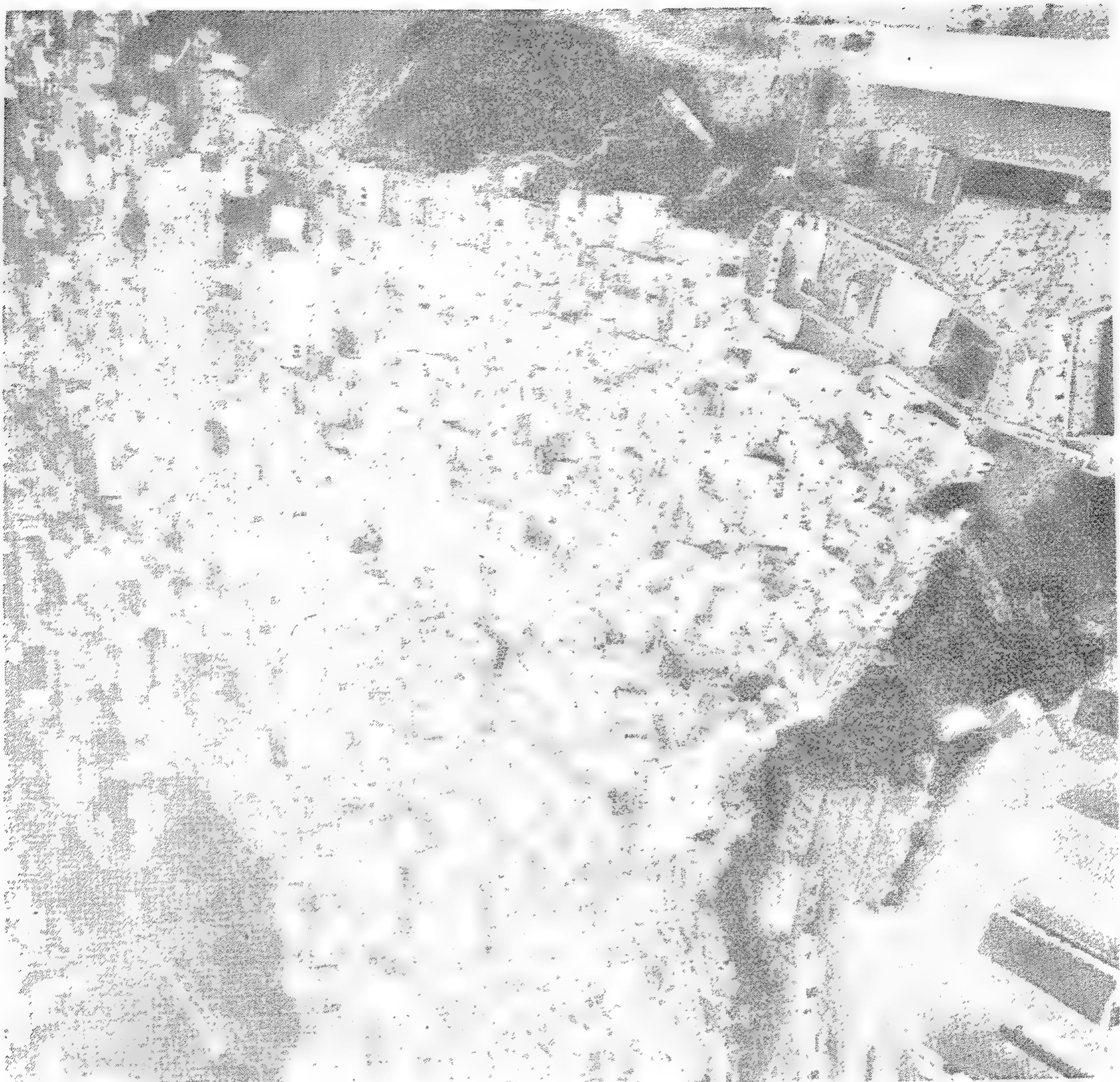
وتتميز الدور ذات الطابع المغربي الإسلامي بالفناء (الحوش) كهيككل أو محور رئيسي للمكان، والمدخل غير مباشر، كما تتميز بعدم انفتاحها على الخارج ويتواجد العناصر الفنية داخل الدار وافتقار خارج الدار لهذه العناصر. أما الدور ذات الطابع الغربي فأهم خصائصها غياب الفناء (الحوش أو الحلقة)، وانفتاحها على الخارج بالإضافة إلى تداخل مجالاتها الهندسية، كما تتميز الواجهات بتركز العناصر المعمارية الفنية.

وتتميز الدور التي تجمع بين الطابعين بانفتاح الدار على الخارج وتواجد الفناء أو الحوش، مع وجود مدخل مباشر. ويظهر بعض الزخارف وأعمال النحت الغربية والمغربية في آن واحد داخل الدار وخارجها (٢).

(١) الغليظة، عهد المجيد، (١٩٩٢)، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق، الملاحظات الميدانية المباشرة

* أطرزة جمع طراز وتعني النمط أو الشكل، مجمع اللغة العربية، (١٩٨٠)، المعجم الوجيز، القاهرة، ص ٣٨٩.



٥- صورة جوية لمدينة طنجه العتيقة

الخصائص الأساسية: تختلف مساحات المباني في المدينة العتيقة اختلافاً بيناً إذ تتراوح بين ٢٤٠م^٢ و ٢٢٠٠م^٢، وبعض المساكن ذات مساحات تقل عن ذلك لتصل إلى ٢٢٠م^٢ و ٢١٤م^٢ فقط وتمثل المساكن ذات المساحات الكبيرة مساكن الطبقة البرجوازية القديمة التي سكنت المدينة العتيقة سابقاً وتركبتها حالياً، والعديد من هذه المساكن التي تشبه القصور أو القيلات مستأجرة بواسطة أجانب أحبوا طنجة ويتدردون عليها أو يقيمون بها إقامة دائمة بالفعل.

تتفاوت المساكن أيضاً من حيث عدد الطوابق، إذ يتكون السكن من طابق أرضي بالإضافة إلى طابق أو طابقين آخرين. وقد ظهرت مبانٍ أحدث يرجع عمرها إلى ٤٠ أو ٦٠ سنة، تتميز بثلاث أو أربع طوابق وخاصة في حواف المدينة العتيقة القريبة من نطاق العمارات في الجنوب خاصة. ويسكن معظم مساكن المدينة العتيقة عائلتان وأكثر* ومعظم سكانها من المستأجرين أو غير مالكيها، وتصل النسبة إلى أكثر من ٧٠٪.

يتمتع ٦١٪ من المساكن بوجود مياه الشرب الجارية. بينما يحصل ٣٨٪ من المساكن على المياه من مصادر المياه العمومية وتتصل كل مساكن المدينة العتيقة بشبكة الصرف الصحي كما يتمتع ٨٦٪ من المساكن بوجود تيار كهربائي ويتوافر ٩٥٪ من المساكن على مرحاض وجلها بدون حمام عصري.

تتميز المدينة العتيقة بتدهور معظم مبانيها وعادة لا يرغب الملاك في إصلاحها نظراً لانخفاض قيمة إيجاراتها على أمل أن يتركها المستأجرون، وتبلغ مساحة المنطقة المبنية في المدينة العتيقة ٢٦ هكتاراً (٥٢٪ من مساحة مجمعة طنجة) تغطي بأعلى كثافة سكانية على مستوى طنجة (١٠٠٠ ساكن/هكتار) وبأعلى كثافة سكانية (٢١٠ ساكن/هكتار) وهي منطقة مشبعة لا مجال للبناء بها ... باستثناء عدد قليل من الأراضي الفضاء أو الخرائب بمعنى أصح إذ تمثل مناطق الدور التي تهدمت.

ويعتمد السكن على مواد البناء المتعارف عليها من أسمنت ورمل وزلط وأحجار وأجر وحديد أحياناً، بالإضافة إلى تكسية الجدران الداخلية بالجليز (القيشاني-السيراميك) المميز للسكن التقليدي المغربي، والمصنوعة من الطفل المتوفر في طنجة وخاصة في وادي مغوغة وملال، وتختلف طبيعة الأساس المعتمد عليه المبنى حسب جيولوجية وطبوغرافية الأرض (وعادة ما يكون صخري) كما تتراوح الأعمدة الخاصة بالمباني بين أعمدة من الحجر الطيني وأعمدة من الخرسانة المسلحة أو أعمدة حديدية تم الحصول عليها من الميناء، وتتكون معظم الجدران من الحجر غير المصقول يفصل بين كل متر منه وآخر فرشاة الأجر الطيني المملوء في وضع مائل، أو لوح من الخشب للحفاظ على المبنى من التشقق والرطوبة أو انتفاخ الجدران. وقد أدى تعدد الفترات التاريخية التي مرت على المدينة العتيقة بتأثيراتها الحضارية والثقافية المختلفة إلى تعدد التقنيات المستخدمة في عناصر البناء ومواده وخاصة عند إنشاء الأسقف^(١). مما يعني تفاوت أساليب البناء حسب الطراز والمستوى الاقتصادي للملاك المساكن الذين بنوها، ونفس الوضع بالنسبة لتكسية الأسقف والجدران والأرضيات وزخارف الواجهات الخارجية والأبواب والنوافذ... إلخ. وتعرض

* في كثير من الأحيان تكون العائلات كبيرة إذ قد تصل إلى ١٣ فرد ومن الوارد اشتراك عائلتين أو ثلاث في طابق

واحد.

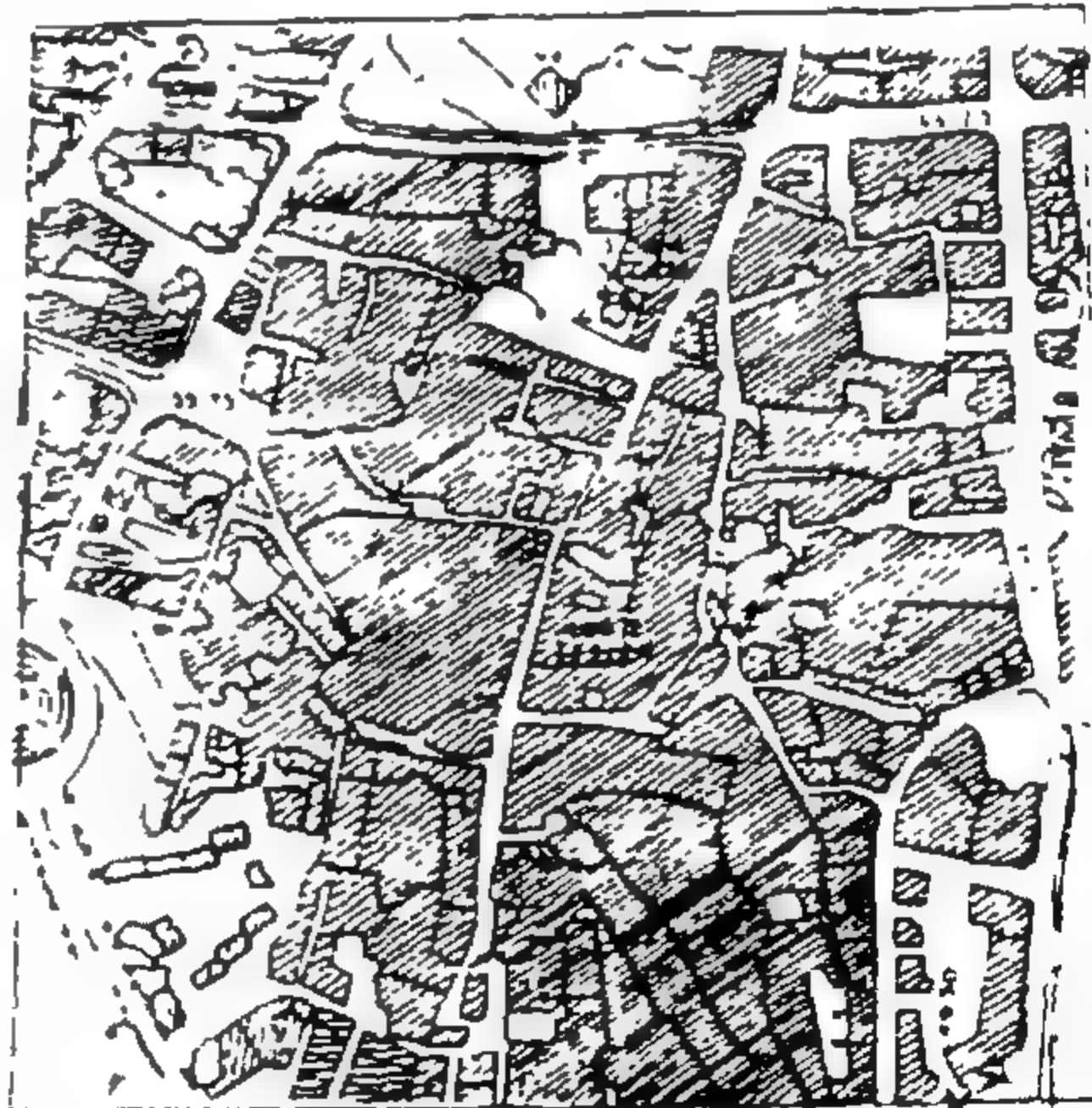


(١)

المدينة العتيقة



ب - درادب



٢ - المصلى

(٢)

شكل (٢-٨٦) السيج الحضري للأنماط السكنية بمجموعة طنجة
١- المدينة العتيقة

٢ - الجديدة (٢-المصلى) ب - درادب

المصدر: خرائط طنجة ١-٢

مساكن المدينة العتيقة حالياً لتغير سريع بسبب إقبال الأجانب على اقتنائها وإعادة ترميمها وزخرفتها... إلخ (١). ويوضح الشكل رقم (٨٦-أ) أهم خصائص النسيج الحضري للمدينة العتيقة.

٢- المدينة الجديدة (La nouvelle Medina) :

أو السكن التقليدي المبني على نط المدينة العتيقة. ويطلق هذا الاسم على اثنين من الأحياء لهما نفس تكوين وخصائص المدينة العتيقة، إلا أنهما أحدث عمراً بكثير، وكانا يخصصان المغاربة، وفقراء الإسبان إبان الفترة الدولية وهما المصلى (M'salah) ودرادب (Dradeb) (كما سبقت الإشارة إليهما) وقد بدئ في إنشاء هذه الأحياء التقليدية القديمة والمجددة من السكن في سنة ١٩١٥ تقريباً. ويقع المصلى جنوب غرب المدينة العتيقة بينما تقع درادب غرب المدينة. وكانت هذه المناطق تعد وقت بنائها هوامش وضواحي شبه ريفية للمدينة الأوربية التي كانت نواتها قد بدأت في التبلور، وقد نجحت أراضي هذه المناطق من احتكار ملاك المدينة الأوربية والهوامش. كما توضح أسماء الملاك القدامى قدم الهجرة الريفية إلى طنجة، إذ تعود إلى عائلات ترجع أصولها إلى قرى شمال المغرب (٢). ولهذه المناطق نفس شخصية المدينة العتيقة تقريباً من حيث النسيج الحضري العضوي والذي يظهر في الخرائط الحديثة بمقياس ١-٥٠٠٠ والصورة الجوية ذو مبانٍ متلاصقة صغيرة المساحة مع وضوح شبكة الممرات النافذة والمغلقة داخل هذه الوحدات العمرانية، والتي لا تستطيع السيارات المرور خلالها*. ولا يوجد بكل منهما طرق متسعة إلا بالهوامش المحيطة بهما، وتتميز (المصلى) بنموها فوق سطح هضبة المصلى. بينما نشأت وتمت درادب على المنحدر الغربي لهضبة مرشان حيث الانحدار كبير تزيد نسبته على ١٥٪، وتوضح الخرائط والصورة الجوية انعدام التنظيم في هذه المناطق مع النمو الفوضوي للمنشآت على الرغم من تخطيط المدينة الأوربية بجوارها في الوقت الذي كانت مساحات كبيرة من المنطقتين خالية**. إلا أن الإدارة الدولية عملت على تخطيط المناطق الأوربية، وتمعدت تهميش وعزل مناطق المغاربة بل وتحديدتها، ونظراً لقدم هاتين المنطقتين فقد محضر سكانهما أكثر من الهوامش الأحداث، كما أصبحت تحظى كل منهما بتجهيزات واضحة كاف لجهد السكان الذاتي أكبر الأثر في وجودها.

وتتميز المساكن بتكتلها وكثافتها وصغر مساحتها التي تراوح بين ٣٥ و ٢٧٠ م^٢، وذلك في شمال ووسط المصلى، كما تتميز بواجهاتها الصغيرة وباختفاء الفناء أو صحن النار تماماً تحت ضغط الحاجة وارتفاع أسعار الأراضي، كما تتكون من طابقين عادة ولا تختلف كثيراً عن المساكن المشابهة في المدينة العتيقة، مع التوسع في الفتحات الخارجية للاستفادة من اتساع الشارع الذي يصل عرضه إلى ٣-٦ م في الطرق الأساسية بالمصلى. وقد تغيرت خصائص المساكن البنية بالحافات الشرقية والغربية للمصلى والمتصلة بالمدينة، إذ عرفت تمديناً واضحاً، حيث فرضت النظم البلدية بعض المعايير الراجب تنفيذها فأخذت المباني طابع المباني الصغيرة ذات الطوابق الثلاث أو

(١) الفليطة، عهد المجيد، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) - Temsamani, K.M., (1983), op. cit., p. 30.

* على الراغب في المرور من شرف المصلى إلى غربها أن يدور حولها. ونفس الوضع بالنسبة لدرادب لا يستطيع المرء اختراقها بالسيارة.

** يتضح ذلك من الخرائط القديمة التي تعبر عن الفترة الدولية.

الأربع، كما تميزت باستقلال الشقق وظهور بعض القبلات وخاصة فى القطاع الشرقى وتتراوح مساحة المباني به بين ٢٧٠م^٢ و ٢٢٠٠م^٢.

وتتميز المصلى أيضاً بسيادة الأنشطة التجارية والتقليدية والتي تشغل أجزاء من الطوابق الأرضية للمساكن كما تنتشر أيضاً على طول الطريق الرئيسى الذى يخترق المدينة من الشمال إلى الجنوب والذى يتميز بخطورته فيما يخص مرور السيارات وتتراوح عرضه بين ٨-٢١٢م^{١١} فى قطاعاته المتسعة. وقد حدث تحول كبير فى المساكن الواقعة شمال المصلى والقريبة أو المطلة على شوارع هولندة والمكسيك وخاصة الأخير الذى أصبح سوقاً تجارية مكتملة لمركز الأعمال والتجارة بطنجة^(٢).

أما درادب فتتميز بنفس الخصائص تقريباً إذ تتراوح مساحات المساكن بين ٢٤٠م^٢ و ٢١٠٠م^٢ وتقر الطرق السيارة حولها ولا تخترقها حيث ممراتها الضيقة النافذة وغير النافذة وتتكون المباني السكنية من طابق أرضى وطابق علوى وقد يتميز بعضها بثلاث طوابق.

تصل نسبة الملكية للمساكن فى هذا النمط السكنى إلى ٣٦٪، وباقى النسبة إيجار ٥٧٪، و ٣٪ مجاناً وعادة ماتسكن عدة عائلات بالمبنى حيث تتعدد الشقق رغم صغر المساحة، وكثيراً ما يقسم الطابق الأرضى إلى ثلاث وحدات سكنية تسكنها ثلاث عائلات، أى بمتوسط ١٦ ساكن، بينما يسكن المالك الطابق العلوى بالإضافة إلى عائلة أخرى، مع استقلال الأسطح أيضاً^(٣).

تتمتع ٦١٪ من المساكن بمياه شرب جارية وجل المساكن متصلة حالياً بشبكة الصرف الصحى العمومى و ٩٤٪ من المساكن مرتبطة بشبكة الكهرباء، كما يوجد مرحاض بحوالى ٩٦٪ من جملة المساكن ولا يتمتع بوجود حمام عصرى سوى ٣١٪ من جملة المساكن.

يشغل هذا النمط التقليدى القديم حوالى ٦٣ هكتار منها ٣١ هكتار لدرادب، و ٣٢ هكتار للمصلى، وترتفع الكثافة السكانية بهذا النمط لتصل إلى ١، ٨٦١ ساكن/هكتار حيث ٨٢٤ ساكن/هكتار لدرادب، و ٣، ٩٨٤ ساكن/هكتار فى المصلى وذلك سنة ١٩٨١. حيث يتميز درادب بوجود بعض المساحات الفضاء وإن كانت قليلة بينما تتميز المصلى بتشبعها شبه التام، وبصفة عامة يتميز هذا النمط بالتشبع، ومن المتوقع عدم استقباله لسكان جدد بل على العكس (كما اتضح سابقاً أيضاً) تصل كثافة المساكن فى هذا النمط إلى ١٧٠ مسكن/هكتار. وقد تميز هذا النمط من السكن بوجود عدد من دور الصفيح تم امتصاص معظمها وإزالتها. وخاصة فى المصلى التى كان يسكن دور الصفيح بها سنة ١٩٦٠ حوالى ١٠٠٠ ساكن، ثم أصبحوا ٥٠٠ ساكن سنة ١٩٧١، ولم يسجل بها دور صفيح سنة ١٩٨١^(٤).

ويوضح الشكل رقم (٨٦-أ) أهم خصائص النسيج الحضرى لهذا النمط.

- s.d.a.u.V.T.: (1983), op. cit., p. 457.

(١)

(٢) ملاحظة ميدانية.

- s.d.a.u. V.T.: (1983), op. cit., p. 457.

(٣)

- Ibid., p. 471.

(٤)

٣- السكن الاقتصادي غير المخطط (L'economie non planifie)

ويمثل هذا النمط نموذجاً للسكن المغربي التقليدي الأحدث كما يمثل نمطاً عفويًا (spontanement) وسطاً بين السكن التقليدي القديم والاقتصادي المخطط خاصة في السنوات الأخيرة بعد إعادة تجهيزه واتصال معظم عناصره بالشبكات الحضرية وخاصة المناطق الأقدم منه.

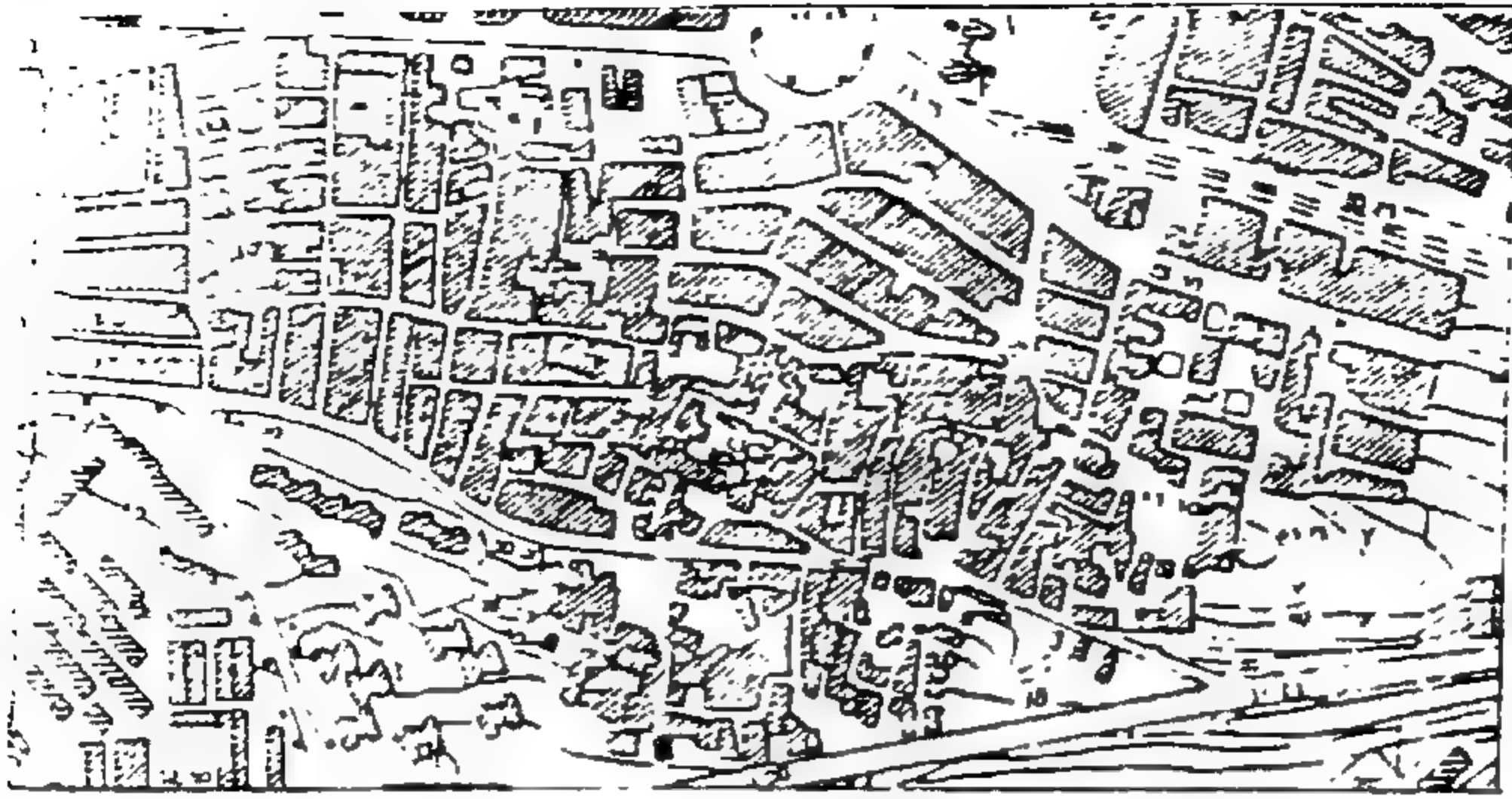
وقد ارتبط ظهور هذا النمط بفترة ازدهار طنجة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث الطفرة الاقتصادية التجارية والمالية والإتشائية (التي سبقت الإشارة إليها) فانتسعت أيضاً الحدود البلدية لمدينة طنجة، كما بدأ ظهور بعض (الدواوير) أو المراكز السكنية الريفية التي أخذت في النمو وقد انتشرت بجوار أطراف الطرق التي تؤدي إلى وسط المدينة مثل بوليغار بارس، ومولاي يوسف، وطريق فاس... الخ حيث كانت بداية سلسلة جديدة من الأحياء الشعبية في الضواحي والهوامش المحيطة بالمدينة، ومن هذه الجزر السكنية عين الحبانى القديمة، والسوانى القديمة وقد نشأت نواتها سنة ١٩٢٥، ودار البيضاء، وابن بطرطة، وجزيرة، وبنى مكادة، والعزيفات، دراوى، مبروكة، وتحمل هذه الدواوير أسماء الملاك القدامى للأراضي أيضاً. والعديد منها قد استمر نموه وأصبح أكثر انتشاراً وكثافة بعد الاستقلال. وكانت الهجرة إلى طنجة ومن الأرياف خاصة أهم عوامل نمو هذه الهوامش القديمة نسبياً، والتي كانت ومازالت تمثل خزان القوى العاملة للمدينة في الفترة الدولية وبعد الاستقلال، وقد ساهمت العمالة المغربية أو الطنجية خاصة في نمو هذه الأنماط السكنية السريع (كما اتضح ذلك من خلال الفصول السابقة).

وتمثل هذه الأنماط السكنية مناطق مضغوطة مرتفعة الكثافة يشبه نسيجها الحضرى النسيج الحضرى العتيق في المدينة العتيقة ودرادب والمصلى وخاصة في المناطق القديمة من هذا النمط كالسوانى الجنوبية وبنى مكادة (مبروكة) والتي كانت قبل إنشائها تمثل جزءاً من مدينة الصفيح الرئيسية في بنى مكادة.

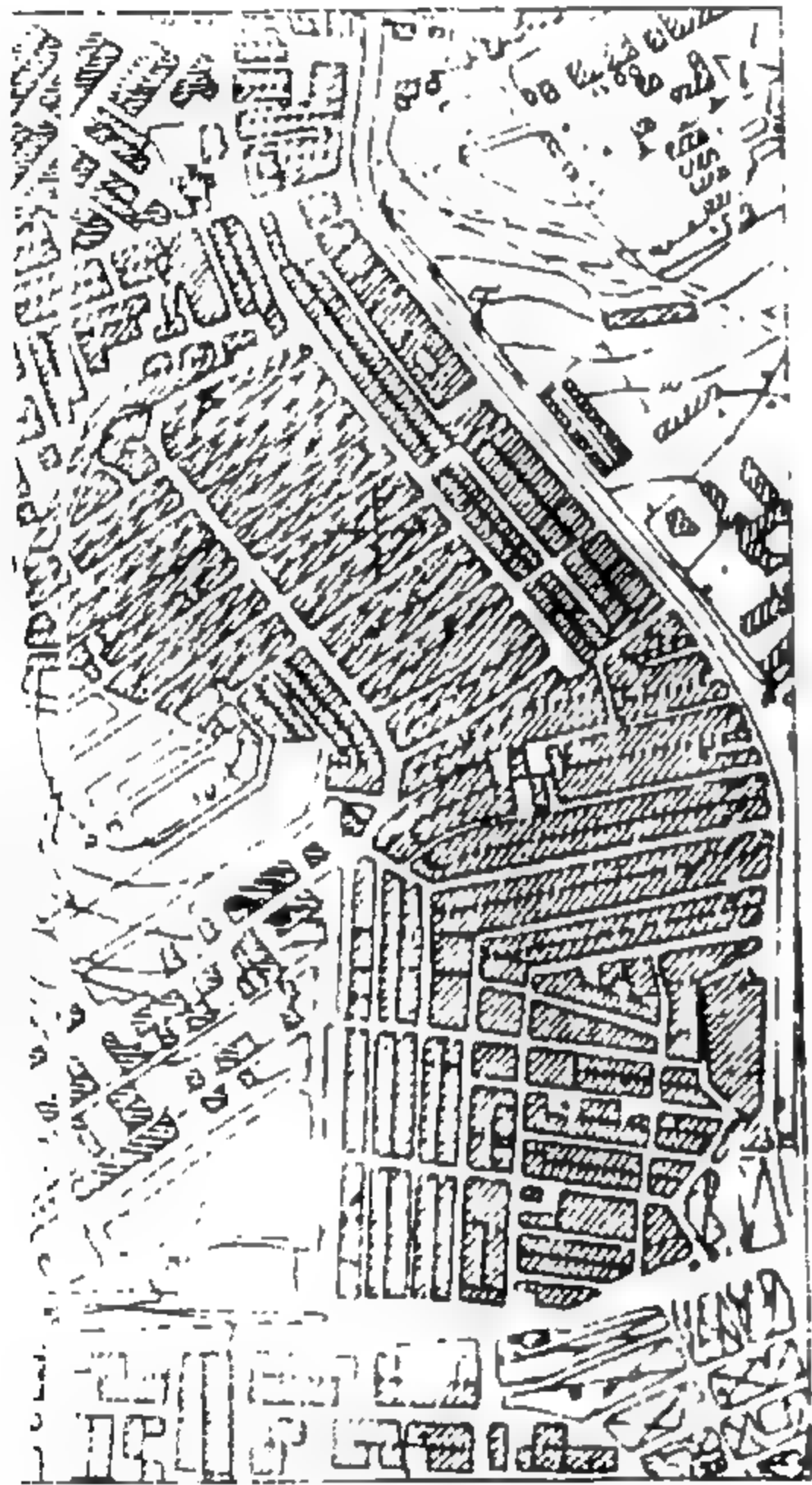
وتتميز بعض مناطق هذا النمط حالياً بنسيج حضري أكثر انتظاماً وخاصة بعد ربطها بشبكة الطرق والمواصلات التي سمحت بتعمق أكثر للسيارات من خلال هيراركية شبكة الطرق، كما كان للسكان دور في تنمية هذه المناطق، وقد أصبحوا أكثر اندماجاً في البيئة الحضرية للمدينة عن سكان الأنماط السكنية العشوائية الأحدث في الهوامش أو الضواحي البعيدة. تنجبه هذه الأنماط السكنية إلى التشعب التام بسرعة كبيرة، وترتفع درجة ارتباطها بالشبكات الحضرية، وهي نموذج للأنماط السكنية تالية التجهيز.

وتتراوح مستويات هذه الأنماط السكنية بين طابق أرضى وطابق علوى، إلى طابق أرضى وثلاث طوابق علوية، كما تتفاوت أشكال هذا النمط ومبانيه ما بين القبلا والسكن التقليدي الذي تطور في بعض أشكاله بإضافة الشرفات. وتتفاوت مساحات مساكن هذا النمط بين ٢٧٠ م^٢ و ١٦٠ م^٢ ومعظم القطع الأرضية الخاصة بهذا النمط، وكذلك المساكن مربعة الشكل إلا أن بعضها ذو واجهة ضيقة بينما يتعمق المبنى للداخل بتجانس كاف وتظهر بعض المناطق ذات تنظيم أكثر من غيرها. كما تتميز بالسكن التطوري الذي يمثل الأنماط العفوية العشوائية. وتمثل الملكية نسبة ٤٥٪ من الحالات والإيجار ٤٤٪*. بينما ١١٪ من الساكنين حصلوا على المسكن بطرق أخرى.

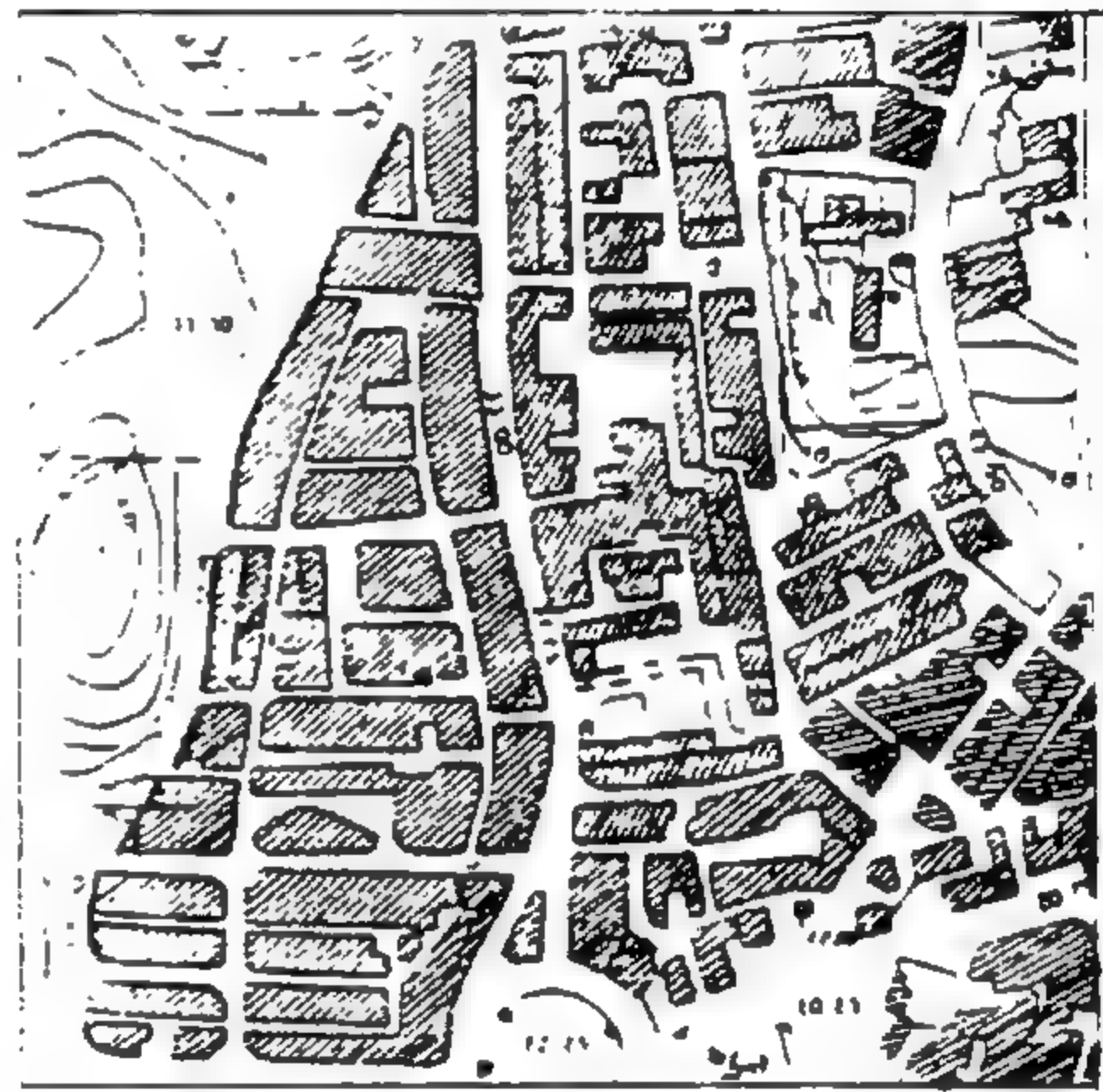
* يتراوح الإيجار الشهري بين ٨٠-١٣٠ درهم شهرياً.



١-١
السواك القديمة



(١-١) بي مكاد - مبركة



(١-٢) السواك بليكا



(١-٣) جزيرة البوغاز

شكل (١-٨) التسييح الحضري للأنماط السكنية بمجموعة طنجة
١- الإقتصادى غير المخطط ٢- السواك القديمة ٣- بي مكاد - مبركة
٤- المخطط ٥- بليكا ٦- جزيرة البوغاز

المصدر: خرائط طنجة ١

يتصل ٧٤٪ من المساكن بشبكة مياه الشرب والنسبة الباقية تحصل عليه من مصادر عمومية أو أخرى كما يتصل حوالى ٨٨٪ بشبكة الصرف الصحى. ويتمتع ٧٦٪ من المساكن بالكهرباء ويوجد بحوالى ٨٦٪ من المساكن مرحاض خاص ولا يوجد حمام عبرى إلا بحوالى ٢٠٪ من جملة المساكن. ويشغل هذا النمط مساحة كبيرة من جملة المساحة المبنية كانت ١٤٪ من جملة المساحة سنة ١٩٨١ بينما كانت تضم حوالى ٢٦٪ من جملة سكان مجمعة طنجة الحضرية. بكثافة سكانية مرتفعة تصل إلى أكثر من ٦٠٠ ساكن/هكتار. ومن المتوقع استمرار نمو هذا النمط حتى سنة ١٩٨٦، ثم يتوقف نموه لصالح الأنماط غير القانونية والمخططة وتصل كثافة المساكن فى هذا النمط إلى ١١٠ مسكن/هكتار وهى كثافة مرتفعة ترتبط بالعشوائية التى لازمت نشأة ونمو هذا النمط. ويوضح الشكل رقم (٨٦-ب) أهم خصائص النسيج الحضري لهذا النمط.

٤- الاقتصادى المخطط (L'economique Planifie)

يمثل نمط السكن الاقتصادى المخطط أحدث الأنماط الاقتصادية التقليدية السابقة التجهيز، وخاصة فيما يتعلق بتقسيم الأراضى وشبكة الطرق التى يجب التصديق على تقسيمها وفق الضهير الملكى الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ والمحدد لمناطق السكن الاقتصادى فى مدن المغرب، ولذلك يرجع عمر هذا النمط فى طنجة إلى العقد السابع من القرن العشرين ثم أصبح هذا النمط من الأنماط الأكثر نمواً كما اتضح ذلك من خلال الدراسة السابقة للنمو العمرانى والسكان والمخاريط والصور الجوية.

وأهم ما يميز هذا النمط وجوده على مناطق مٌطَرَقَة (مجهزة بشبكة الطرق) وانسجام تقسيماته ومساحات وحداته ٢١٠٠ فى المتوسط سواء تلك الخاصة بمشروعات الدولة أو القطاع الخاص فى عين الحياتى، والسوانى، والبوغاز، وبنى مكادة، الإدريسية (بشطريها)، والجيرارى وبلاتاتورو، والبرانس (بشطريها) و... الخ. وتظهر فى هذا النمط روح الأصالة فى كونه يمثل خليطاً بين السكن الفردى من صنف القيلات والسكن التقليدى المغربى. وعادة ما يتكون من طابق أرضى تشغله فى الغالب وحدات تجارية صغيرة أو صناعات تقليدية بالإضافة إلى طابق علوى أو طابقين. وعلى الشوارع الرئيسية يتميز المبنى بارتفاعه إلى ثلاث أو أربع طوابق فوق الأرضى. ومتوسط مساحات القطع الأرضية حوالى ٢١٠٠ فى السكن متعدد الطوابق و ٢٠٠ فى الفردى، ويتراوح عرض الطرق بين ٢م٨ و ٢م١٢ وتتميز عادة باستقامتها وتعامدها.

يرتفع متوسط دخل الأسرة عن متوسط الدخل على مستوى مجمعة طنجة على عكس الأنماط الثلاثة السابقة التى يقل متوسط دخل أسرها عن متوسط دخل المدينة. كما يتميز بسكن الأسرة المستقل فى شقق أو قيلات. وحوالى ٦٠٪ من القاطنين بهذا النمط يمتلكونه بينما يسكن ٣٠٪ بالإيجار و ١١٪ حاصلين عليه بطرق أخرى. تتمتع جل مساكن هذا النمط (١٠٠٪) بمياه شرب جارية كما تتصل كلها بشبكة الصرف الصحى العمومية ويتصل ٩٧٪ من المساكن أو الأسر بالكهرباء ويتميز ٩٧٪ من المساكن بوجود مرحاض خاص ويتمتع ٨٢٪ من هذه المساكن بوجود حمام عبرى. (ولم يكن موجوداً بالأنماط التقليدية القديمة).

يشغل هذا النمط ١٤٥ هكتار سنة ١٩٨١ أى ١٣٪ من جملة المساحة المبنية وتظهر الصور الجوية تضاعفه

تقريباً مع أواخر العقد التاسع وبداية العقد الأخير من القرن وكان يضم حوالى ١١٪ من السكان سنة ١٩٨١ بكثافة ٢٧٠ ساكن/هكتار وكثافة سكانية ٥٠ مسكن/هكتار. ويوضح الشكل رقم (٨٦-ب) أهم خصائص النسيج الحضرى لهذا النمط.

٥- السكن الاجتماعى ("Le Habitat social")

وهى نماذج من السكن بدئى فى إنشائها منذ منتصف القرن العشرين فى إطار إيواء سكان دور الصفيح والطبقات الفقيرة من العمال الإسبان والمغاربة، وقد نفذت الإدارة الدولية أول هذه البرامج فى كسبراطا والحقى الجديد بإنشاء أحياء ذات شبكات صحية "cités de trames sanitaires" ثم كانت عملية الحقى الجديد سنة ١٩٦٦. وتتكون من ٤٥٨ مسكن ذو غرفة واحدة على ١٠ هكتار بينما سبقتها كسبراطا فى نفس المنطقة ذات مساكن من طابق واحد على ٩ هكتار ومساكن متعددة الطوابق على مساحة ٣ هكتار، وتتضمن المساكن أيضاً ١٣ محلاً تجارياً. وكانت المساحات نموذجية ٦ × ٦ م على قطع مطرقة (مخططة بشبكة طرق) ومياه شرب، وفى ١٩٧٣ بدأت عملية جديدة بالحقى الجديد لإنشاء ٢٥٠ مسكن، ثم أعقبتها عملية الركايح وتتكون من ٤٨٠ مسكن تطورى فى إطار برنامج اجتماعى للمساكن مؤجلة التجهيز، وقد سبقت الإشارة إلى كل البرامج الاجتماعية فى الركايح وبنى مكادة (أرض الدولة) (٢٥٠ مسكن)، كما اتضحت مشكلات هذا النمط أيضاً ومدى نجاحها، بالإضافة إلى النمو والتوزيع والضوابط... الخ. يتميز هذا النمط بتباين أشكال مبانيه، ومساحات وحداته، وعدد الغرف إذ تتراوح ما بين مساكن ذات غرفة واحدة أو غرفتين أو ثلاث وأكثر فى بعض الأحيان، ويتميز لذلك بارتفاع درجة التزاخم عن متوسط المدينة ليصل إلى ٣ ساكن/غرفة. كما يتميز السكان بالتجانس الاجتماعى إذ يمثلون شريحة من المجتمع تحصل على أقل متوسط لدخل الأسرة بين سكان الأنماط السكنية المختلفة فى طنجة يتراوح بين ٣٧٠-٤٢٠ درهم شهرياً.

ويشغل هذا النمط ٤٧ هكتاراً سنة ١٩٨١ تزايدت مع الانتهاء من المشروعات الجديدة بالإضافة إلى عدد من البرامج الجديدة فى طور الدراسة أو الإنجاز وتصل الكثافة السكانية إلى ٣٩٠ ساكن/هكتار، والسكنية إلى ٨٠ مسكن/هكتار. وتشبه مساكن النمط التقليدى القديم إلى حد كبير وتصل نسبة الامتلاك إلى ٥٠٪، ولا يتمتع بوجود المياه الصالحة للشرب سوى ٤٥٪ من المساكن، بينما يعتمد ٥٥٪ من المساكن على مصادر مياه عمومية ويتصل بالصرف الصحى ٧٠٪ من المساكن سنة ١٩٨١ - وقد انخفضت النسبة عن ذلك للتوسع فى إنشاء هذا النمط ذى التجهيز المؤجل - ثم ٧٪ من المساكن ذات صرف خاص و٢٣٪ منها تعتمد على طرق أخرى من الصرف. ولا تزيد نسبة الأسرة المشتركة فى شبكة توزيع الكهرباء عن ٥٢٪، بينما ينعدم وجود تيار كهربائى لدى ٤٨٪ من الأسر ويتميز ٩٧٪ من المساكن بوجود مرحاض وحمام لدى ٣٪ فقط من الأسر. مما يوضح ضعف مستوى التجهيز النسبى لهذا النمط من السكن بالمقارنة مع الأنماط السابقة ويوضح الشكل رقم (٨٦-ج) أهم خصائص النسيج الحضرى بهذا النمط من السكن.

٦- السكن العشوائى (غير القانونى) المبنى (Clandestin en dure)

وهو نمط من السكن مماثل لنمط السكن الاقتصادى غير المخطط إلا أنه "وكما اتضح فى مواضع عدة سابقة" غير قانونى، إذ نشأ وتوسع فى مناطق غير واردة بمخطط التعمير الحضرى على أراضٍ ريفية أو بور خارج المدار

الحضرى أو خارج حدود التعمير. وهذا يعنى أن أهم خصائص هذا النمط تكمن فى كونه غير مخطط أى عشوائى وغير قانونى وينتمى لأشكال المسكن التقليدى الاقتصادى. وقد تميز هذا النمط بنموه السريع المطرد سكتاً أى مساحة وسكاناً فى مناطق صعبة طبيعياً بل شديدة الصعوبة أحياناً من حيث شدة الانحدار - وفى مناطق التلال جنوب المدينة - ونوع التكوينات السطحية أيضاً وتأثيرها الشديد بعناصر المناخ وخاصة المطر بالإضافة لاقتتار هذا النمط إلى التجهيزات الأساسية والخدمات، ورغم ذلك مازال هذا النمط سادراً فى نموه بل ومن المتوقع استمرار هذا النمو (كما اتضح ذلك فى مواضع سابقة).

وقد تزامن ظهور هذا النمط ونموه مع نمط السكن الاقتصادى المخطط، وتشير الخرائط والصور الجوية إلى التقارب المكانى من حيث توزيع هذين النمطين جغرافياً، وقد تضمن تحليل ضوابط وآليات نمو وتوزيع المسكن إجابة منطقية تفسر هذه الظاهرة. مثلما كان لدراسة السكان فى طنجة دور أيضاً فى فهم وتحليل وتعليل النمو السكانى السريع لهذه الأنماط إذ ساهم فى نموه تضافر كل من الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية الوافدة والتحركات السكانية من أحياء المدينة الأخرى صوب الهوامش التى ينمو بها هذا النمط السكتى. كما كان لسياسة غرض الطرف من قبل الإدارة دور هام فى هذا التدفق الحضرى السريع. وينمو هذا النمط مكانياً على شكل تجمعات سكانية تشبه الأنماط التقليدية القديمة فى درادب ومصلى وكذلك غير المخططة. وعادة ماتهدأ من خلال دوار صغير ثم تأخذ فى الاتساع والانتشار ويزداد التدفق العمرانى (الحضرى) للدوار القديم على مدى كبير وسرعة فائقة وخير مثال على ذلك (دشار بن ديبان) وامتداده فى بشر الشفا، والمرسى، و"حومة صدام (شكل رقم ٨٦-ج) وغالباً ماتكون الأراضى التى تنمو عليها هذه الأحياء ذات مشكلات عقارية. فعادة ماتكون الملكية للجدران دون الأرض التى تكون عادة أراضٍ للغير أو الدولة أو أراضى حبوس أو أملاك جماعية. (كما اتضح سابقاً أيضاً عند دراسة الوضع العقارى). ويتميز النسيج العمرانى لهذا النمط السكتى بالتقسيم العشوائى بل الفوضوى للتجزئات، وكذلك بالتباين الواضح فى أشكال وأحجام وارتفاعات المباني، كما يتميز -كما سبق- بظاهرة السكن التطورى كما يفتقر المسكن للعناصر الهندسية السليمة سواء فيما يخص شكل المبنى وتركيبه الداخلى أو أساس المبنى ومواد البناء. وتتكرر هذه الخصائص فى أنماط السكن غير المخططة والتقليدية القديمة. إذ لا يسبق البناء أى عملية تخطيط وتنظيم بالإضافة إلى ضعف الموارد وانعدام الخبرة وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة أيضاً. ويتميز هذا النمط ببدايته المؤقتة من دور الصفيح ثم التطورية والدليل على ذلك أن الأطراف الجنوبية فى حى بن ديبان وهى الأحداث ترتفع بها نسبة المساكن ذات الطابق الواحد إلى ٦٢,٦٪ فى جنوبيه وتنخفض فى شماله إلى ٤٢,٥٪، أما المساكن ذات الطابقين تصل فى الجنوب منه إلى ٣٢٪، وفى شماله إلى ٣٨,٢٪ بينما تمثل المباني ذات الطوابق الثلاث ٤,٨٪ فى أطراف بن ديبان الجنوبية (بشر الشفا والمرسى) وترتفع نسبتها إلى ١٧,٣٪ فى شمال بن ديبان، وقد ترتفع المباني إلى أربع طوابق بنسبة ٢٪ فى الشمال و ٠,٥٪ فى الجنوب، وبذلك يتفاوت عدد الوحدات السكنية التى يضمها كل مبنى، وتتراوح بين مسكن واحد بالمبنى إلى أربع مساكن إلا أن الغالبية العظمى (٨٢,٨٪ جنوباً و ٧١,١٪ شمالاً) تتمثل فى مباني ذات مسكن واحد، مما يعكس الرغبة الواضحة لدى المغاربة فى امتلاك مسكن فردى، ويرجع ارتفاع هذه النسبة فى الجنوب إلى حداثة هذه المناطق وتعميرها بوافدين جدد ترتفع لديهم هذه الرغبة، وبعد ذلك يمكن بناء طوابق أخرى للإيجار

كاستثمار وتصل نسبة الامتلاك إلى ٦٩٪.

وتتسم المساكن بتفاوت مساحتها من ٢٢٠م^٢ إلى أكثر من ٢١٠٠م^٢ بمتوسط ٥٠ إلى ٧٠م^٢ بالإضافة إلى أن ٨٢٪ من المساكن لا تتجاوز سعتها غرفتين و ١٧,٦٪ فقط من المنازل يتراوح عدد غرفها ما بين ٣-٥ غرفة، مما يؤكد غلبة المساكن الصغيرة الحجم، كما تتميز هذه الأنماط السكنية بسكنى الأسر كبيرة الحجم إذ تصل نسبة الأسر التى يصل أفرادها إلى ٦ و ٩ أفراد إلى حوالى ٦٠٪، وإذا كان متوسط درجة التزاحم على مستوى كل هذا النمط السكنى ٢,٦ ساكن/غرفة، فإن درجة التزاحم تصل إلى ٤ ساكن/غرفة وأكثر فى أحياء كثيرة فى مناطق عديدة من بن ديبان. إذ كثيراً ما تضاف غرف من الصفيح أو مؤقتة البناء فوق الأسطح لمواجهة الزيادة فى عدد الأسرة الذى يصل إلى ١٠ أفراد فى أحياء كثيرة (١).

وتظهر الصور والمخرائط تلاحم شديد للمساكن فى الجزيرات السكنية وخاصة فى مناطق هذه الأنماط السكنية الأقدم عمراً فى حي بن ديبان الشمالى.. كما تظهر الصور الجوية "البرارك" أو دور الصفيح أكثر توزعاً وانتشاراً فى بن ديبان الجنوبى، وفى حومة الشوك، وبن كبران، وفى طنجة البالية، وفى السانية، وقرب طريق ملاباطا شرقاً*.

أما عن مستوى التجهيز بهذا النمط فهو ضعيف للغاية. فلا يتمتع بوجود مياه الشرب الجارية سوى ٧٪ من المساكن. بينما يعتمد ٥٥٪ على مياه عمومية، و ٣٥٪ من المساكن تعتمد على مصادر أخرى. والواقع أن هذه النسب عامة يرفع منها اتصال الأجزاء الأقدم من هذا النمط وخاصة شمال بن ديبان بشبكة المياه فى بعض مناطقه القريبة من المدار الحضري وفى نفس الوقت يفتقر بن ديبان الجنوبى إلى مياه باستثناء بعض المصادر العمومية الضعيفة، و يتكرر نفس الوضع بالنسبة لأنماط هذا السكن بالمناطق الأخرى غير بن ديبان

بالنسبة للصرف الصحى العمومى فلا تتصل به كل مساكن هذا النمط حيث ٤١٪ من المساكن ذات صرف خاص، و ٥٩٪ من المساكن تصرف بطرق أخرى إذ يلجأ السكان إلى مد قنوات خاصة هزيلة تصب فى أودية مكشوفة أو فى المجارى المائية التى تصرف مياه الأمطار مما يشير إلى مدى تلوث البيئة وسوء الحالة التى يعيشها سكان هذه المناطق*.

أما النفايات الصلبة فيتم التخلص منها بطرحها مباشرة فى الطرقات والأراضى الشاغرة كما لا تقوم البلدية بجمعها ذلك لأن هذه الأنماط السكنية ليست خاضعة للإدارة البلدية فهى غير قانونية.

والواقع المرير لهذه الأنماط السكنية أن خزانات المياه الصالحة للشرب تقع قريباً جداً منها وكذلك شبكات الصرف، إلا أن عدم قانونية هذه المباني ووجودها خارج المدار الحضري أو فى مناطق غير موضوعة فى خطة التعمير حرّمها من هذه الشبكات والخدمات الأخرى. وينطبق نفس الوضع على الإمداد بالكهرباء فتصل نسبة الأسر المشتركة ٦٪، بينما تعتمد باقى الأسر على مصادر أخرى للإضاءة مثل "لمبة الجاز". كما تنعدم الإضاءة العمومية إذ لا تغطى سوى أجزاء يسيرة من حي بن ديبان الشمالى فقط، مما يجعل هذه المناطق غارقة فى الظلام الدامس. ويؤدى انعدام

(١) دراسة ميدانية عن حي بن ديبان قام بها قسم الجغرافية بجامعة عبد الملك السعدي بتطوان سنة ١٩٩٢.

بالإضافة إلى تحليل الصور الجوية الحديثة.

* وقد رأت الباحثة ذلك أثناء تواجدها بطنجة وهذه الرؤية مدعومة بالصور.

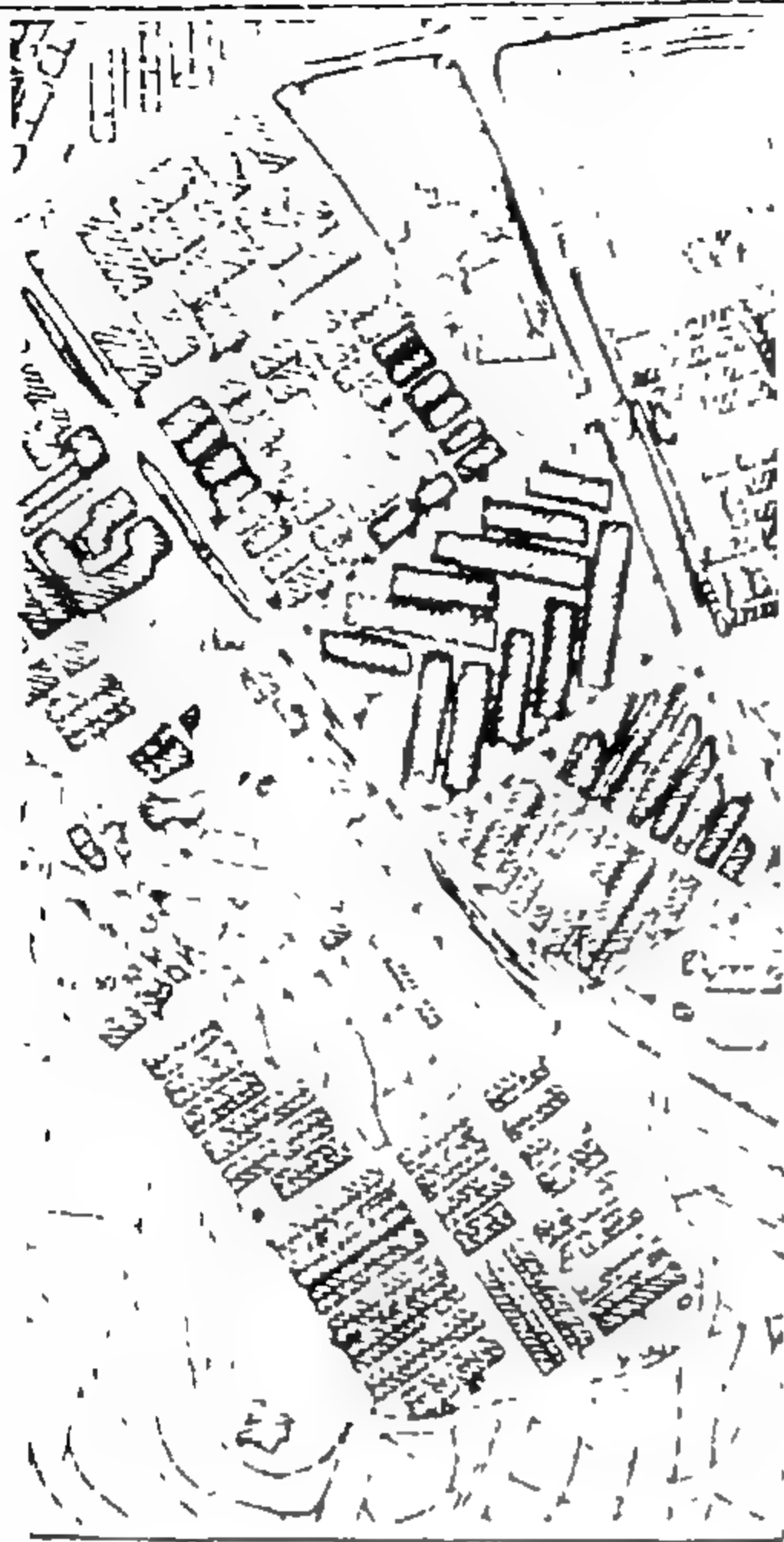
الإنارة العمومية أو ضعفها وعدم صيانتها في مناطق تواجدنا إلى انتشار قطاع الطرق الذين يسلبون المارة أموالهم وأمتعتهم، وقد يصل الأمر إلى القتل في أحيان كثيرة، والواقع أن هذه الأمور تحدث في وضع النهار ناهيك عن حدوثها في الظلام الدامس*.

ويتمتع ٨٩٪ من المساكن بوجود مرحاض خاص كما يتمتع ٧٪ من مساكن هذا النمط بوجود حمام عسري. فيما يخص شبكة الطرق، تواجه هذه الأنماط السكنية مشكلة انعدام وجود الطرق المعبدة والمنظمة بها ومعظم الموجود عبارة عن مسالك وأزقة ضيقة غير معبدة أقامها السكان بالمجهود الذاتي، وتعاني من مشاكل جمة خاصة في فصل الأمطار، إذ تعاني من الأوحال والفرق بالإضافة إلى انعدام وجود نظام للصرف الصحي، مما يؤدي إلى تفاقم عملية التدهور المتمثلة في المجراف التربة، بل وحدث الانهيارات بسبب شدة انحدار هذه المناطق أيضاً. ومن المتوقع أن تشهد هذه الأنماط السكنية تحسناً واضحاً في مستوى التجهيزات بها أو مستوى الخدمات حيث تبذل الدولة ممثلة في مندوبية وزارة السكنى وفي عمالة طنجة (أى وزارة الداخلية) جهداً واضحاً في سبيل دراسة ووضع برامج إعادة هيكلة السكن العشوائى، بالإضافة إلى وجود الوكالة الوطنية لحاربة السكن غير اللائق لتنفيذ برامج التطوير وتنفيذ المخطط الموضوع لها في تصميم التهيئة الحضرية، بالإضافة إلى جهود وزارة الأشغال العمومية ومديريتها في طنجة، وكذلك الوكالة المستقلة للماء والكهرباء بطنجة التابعة لنفس الوزارة حيث تنفذ الشبكات الخاصة بمياه الشرب والكهرباء والطرق، يضاف إلى ذلك استحداث تقسيم إدارى وجماعى جديد سنة ١٩٩٢ بحيث تدخل كل الهوامش خارج الحدود الإدارية ضمن حدود إدارة حضرية جديدة سيشار إليها في مستقبل المدينة*. وقد سبقت هذه المرحلة عملية إحداث دائرة العمامة الحضرية، والتي كانت من قبل ريفية وذلك في يناير سنة ١٩٩٠، ولهذه الدائرة الآن ثلاث إدارات بعد أن كانت إدارة واحدة، وذلك لخدمة أكبر تجمع للسكن العشوائى في بن ديبان، وبني مكادة القديمة بالإضافة إلى مناطق السكن الاجتماعى والاقتصادى المخطط ودور الصفيح في الجبرارى، والعمامة، والركايح، وعين عودة، ويوحوت حتى حومة محمود، وحرارن وغيرها من المناطق البعيدة نسبياً في هوامش طنجة الجنوبية**.

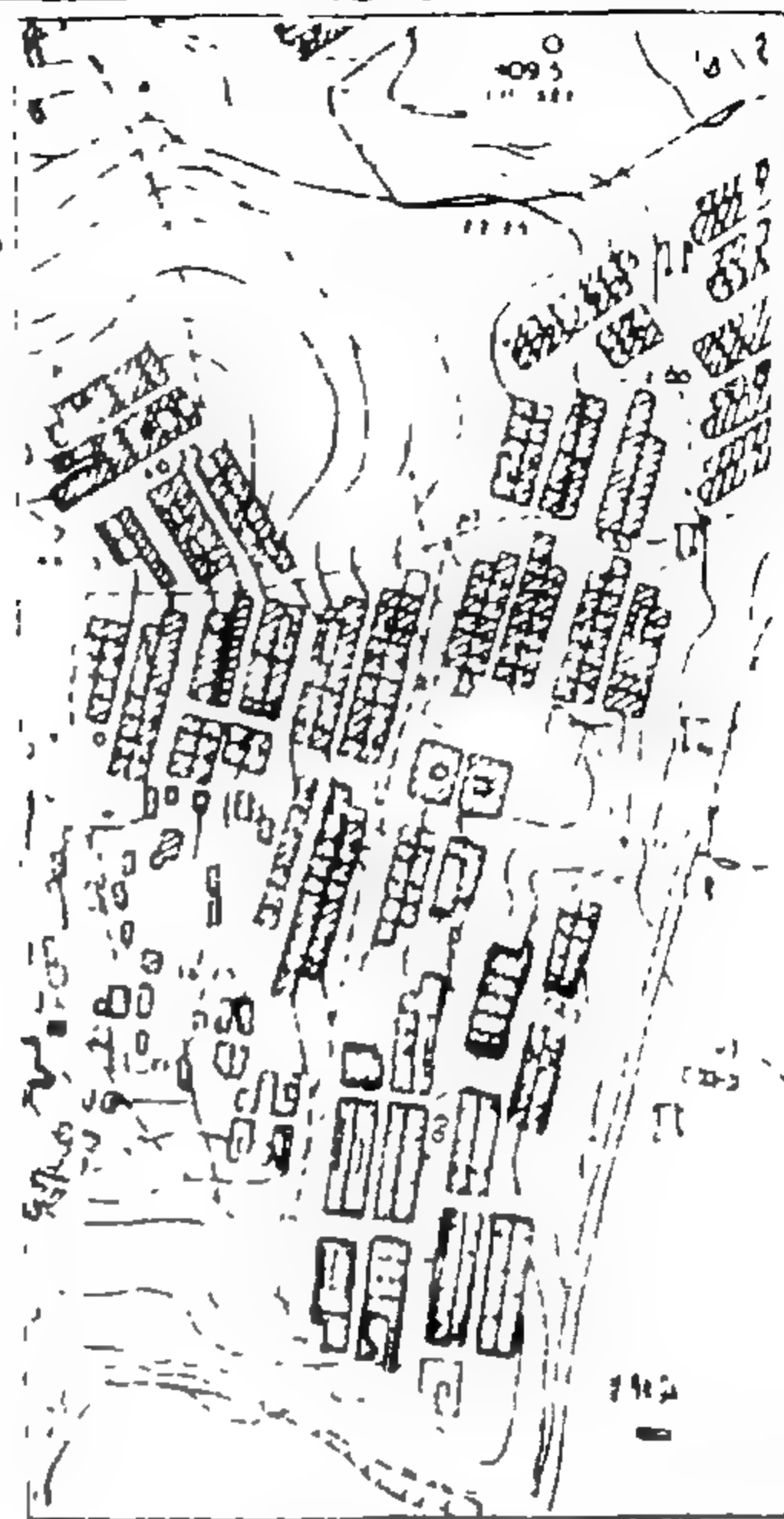
وبوضع الشكل رقم (٨٦-ب) أهم الخصائص العمرانية لهذا النمط. ولتحتاج هذه المناطق إلى مجهود ضخم حتى تتم إعادة تخطيطها نظراً للتكلفة العالية التى يحتاجها التجهيز والبناء وشق الطرق وإيصال الشبكات، حيث تتميز طنجة بطبيعتها الخاصة بالنسبة للتضرس والوعورة والانحدار وطبيعة التكوينات وكثرة الوديان. وتتطلب المنشآت بها وبنطقة عامة الحفر إلى ثلاث أمتار وثمانية أمتار أحياناً في حين تحتاج عملية الإنشاء في الرباط مثلاً إلى الحفر على عمق ٣٠ إلى ٥٠ سم حيث الأراضي منبسطة ومختلفة في التكوين. كما تصل التكلفة في طنجة إلى ثلاث أضعاف قيمتها في أى منطقة أخرى بالملكة**.

* وقد عانت الباحثة من ذلك ولم تستطيع التوغل في هذه المناطق إلا بسيارات الشرطة. كما كانت هناك حالات قتل في أيام زيارة هذه المناطق.

** محادثات شخصية مع القائد القصبوي مصطفى قائد دائرة العمامة (قيادة الفحص)، في نوفمبر سنة ١٩٩٢، وكذلك مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكنى بطنجة والمهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة طنجة.



١٢-١١
الركايح

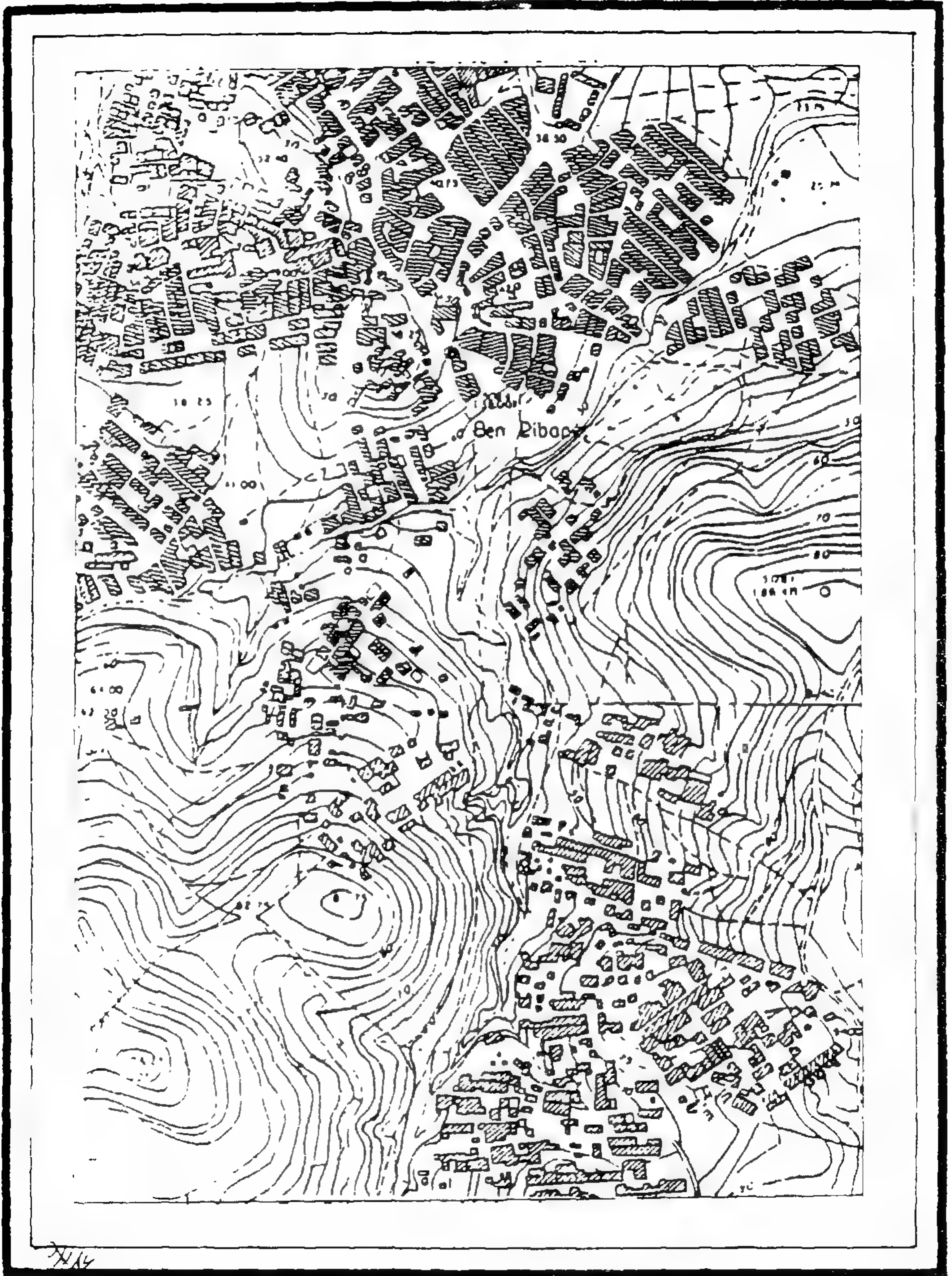


١٢-١١. مولاي إسماعيل

١٢-١١
مكاد



١٢-١١ (ج) النسيج الحضري للأحياء السكنية بمجموعة طنجة
١- السكن الاجتماعي
٢- عشوائى مؤقت
المصدر: خرائط طنجة ١/٢٠٠٠
١- الركايح ب- كسبرامبا
٢- دور صفح بني مكاد (مبنى مجمع)
٣- مولاي إسماعيل (مبنى مجمع)



شكل (٨٦-د) النسيج الحضري للأحياء السكنية بمجموعة طنجة

السكن غير القانوني (العشوائى) المبني

حي بن ديبان

المصدر: خرائط طنجة ١٩٥٠

٧- السكن العشوائي (غير القانوني) الملائم (Clandestin precare) .

ينتشر هذا النمط على مستوى المدن المغربية، ويقصد به كل أشكال السكن غير المبنى أى دور الصفيح، والأكوخ، والعشش، وكذلك المساكن غير المكتملة، والمهجورة... الخ، إلا أن أكثر الأشكال انتشاراً فى هذا النمط هى دور الصفيح. وليس بمناطق هذا النمط طرق أو خدمات أو تجهيزات وخاصة الأشكال الحديثة منه فى المناطق النائية، وقد سبقت الإشارة إلى تاريخ نشأة هذا النمط وآليات نموه وانتشاره وتوقعاته وتوزيع بؤره السكنية وارتباط ظهوره بالفترة الدولية، وخاصة مع فترة الازدهار العمرانى والتجارى للمدينة والذى أدى إلى جذب الأيدي العاملة من الأرياف المجاورة للعمل فى المجالات المختلفة مما أدى أيضاً إلى اتخاذ الإدارة الدولية لعدة حلول تجاه هذه المشكلة أهمها نقل سكان دور الصفيح من وسط المدينة إلى هوامشها فى مدينة صفيح بنى مكادة، التى أصبحت واقعاً عُرْفِيّاً ورسمياً معترفاً به مما أدى إلى ازدياد دور الصفيح فى الهوامش والضواحي، بالإضافة إلى إنشاء نمط السكن الاجتماعى لامتناس مدن الصفيح (à la resorption des bidonvilles) ومع ذلك لم ينتهى وجود هذا النمط رغم التوقعات التى رجحت إمكانيات القضاء عليه فى العقد التاسع من القرن العشرين

ويميز توزيع هذا النمط السكنى المؤقت شكلين أساسيين، أولهما تواجده على شكل تجمع كبير واضح من دور الصفيح وخاصة فى مدينة الصفيح الأساسية فى بنى مكادة، وهذه تم تحويلها تدريجياً إلى سكن اقتصادى غير مخطط وإلى مشروع سكن اجتماعى فى نفس المكان ... ومازال هناك بؤرتان من تجمعات دور الصفيح الأولى شمال شرق الجبىرى والثانية فى أرض بوحسين شمال راديو طنجة وشمال شرق أرض الدولة، بالإضافة إلى بعض التجمعات الأصغر فى منطقة ساحة المغرب، وقبلا هاريز شرق المدينة، أما الشكل الآخر من تواجد هذا النمط فهو النمط المبعثر والأكثر انتشاراً وتداخلاً مع الأنماط السكنية الأخرى، ولذلك لا تكون بؤره بأحجام كبيرة وتمثل وحدات من دور الصفيح متناثرة هنا وهناك وخاصة ضمن مناطق النمط غير القانونى العشوائى، إذ يمثل مرحلة انتقالية للمهاجر قبل بناء دار أو مسكن صلب فى هذه المناطق، لذلك توضح الصور الجوية لطنجة سنة ١٩٨٩-١٩٩٢ وجود دور الصفيح فى هوامش حى بن ديبان العشوائى وخاصة فى الجنوب (ببر الشفا والمرسى) وفى غربة عن تواجدها فى قلبه، كما توجد فى معظم مناطق بنى مكادة القديمة، والركايح، وعين عودة غرب طريق العوامة، بالإضافة إلى تواجدها فى طنجة البالية، والسانية، ومغوغا، وحومة الشوك، وبن كيران. كما شوهدت متناثرة فى الأراضى المتاخمة لطريق الرباط (عذيب الحاج قدور) وذلك أثناء الدراسة الميدانية. ويجابه علاج مشكلة هذا النمط من السكن العديد من الصعوبات وذلك منذ بدايتها، فما أن تشرع الدولة فى نقل سكان دور الصفيح من مكان أو تجهيز مكانهم الأصلى وبنائه (كحالة بنى مكادة) إلا ويشرع السكان والمهاجرون بالذات فى بناء دور صفيح جديدة فى مكان آخر، ونفس الوضع بالنسبة للسكن غير القانونى المبنى فما أن تشرع الدولة فى تجهيز المناطق القديمة منه إلا وتكون العديد من المناطق غير القانونية قد ظهرت فى مناطق أبعد وأصعب، وهكذا يستمر الصراع بين السكان وطالبي السكن من جهة والإدارة من جهة أخرى وخاصة فى المدن النامية.

وعادة ما يكون حجم البراكات صغير يتراوح بين ٢م١٠ و ٢م٢٠، كما قد تأوى هذه البراكة عائلة أو عائلتين

وربما ثلاث، كما يظهر نسيجها شديد التلاحم. وتحظى دور الصفيح الأقدم بنوع من التعديل والتجهيز عن الحديث منها. كما قد يتم بناء جانب من هذه البراكة إذا طال الزمن وتحسنت الأحوال ويتشابه شكل البراكات ووضعها في طنجة مع ما شاهدته الباحثة ودرسته في تونس العاصمة وغيرها من المدن التونسية من قبل.

كان سكان هذا النمط يمثلون أكثر من ١٥٪ من سكان طنجة في أواخر الفترة الدولية، ثم أصبحوا يمثلون ١٠٪ سنة ١٩٦٠، وفي سنة ١٩٨١ كانوا يمثلون ٥٪ من حجم السكان، وما زالت نسبة من السكان تسكن هذا النمط أشرفنا إلى حجمها الحالي سابقاً.

ترتفع نسبة الامتلاك إلى ٨٨٪ في هذا النمط مما يعكس الرغبة في امتلاك الأرض أولاً. كما يعكس دور الحكومة في تملك هذه الأراضي للسكان خاصة أثناء الفترة الدولية، حيث نقلت سكان بوخشخاش إلى بنى مكادة وملكتهم الأراضي، ويحدث ذلك أيضاً في الهوامش حيث يبدأ السكن غير القانوني بشراء الأرض أو وضع اليد عليها ثم بناء مسكن مؤقت، ولا تتصل هذه البراكات بشبكات المياه الجارية بينما يتصل ٤٥٪ منها بشبكات الصرف الصحي، وخاصة تلك القديمة والمتواجدة داخل النسيج العمراني الحضري ولا تتصل كل دور الصفيح بالكهرباء وتعتمد على مصادر أخرى بنسبة ١٠٠٪ ويتوافر ٥٨٪ من دور الصفيح على مرحاض. وتتميز هذه الأنماط السكنية بكثافة سكانية ٥٠٠ ساكن/هكتار وكثافة سكنية ٩٠ مسكن/هكتار. وقد تنقسم البراكة داخلياً إلى غرفتين وثلاث حسب مساحتها وعدد قاطنيها ودرجة قرابتهم، ويوضح الشكل رقم (٨٦ج) خصائص النسيج الحضري لهذا النمط.

٨- السكن الجماعي (العمارات) (La residentiel collectif)

ويقصد بهذا النمط المباني التي تمثل وسط المدينة أو المدينة الأوربية الحديثة حول المدينة العتيقة، إذ تتميز بشبكة جيدة من الطرق كما تتميز بتخطيط جيد في الوسط الجنوبي خاصة حول بوليفار باستير، وبوليفار محمد الخامس في (البلاج)، والحي الإداري، وقد بدأ هذا النمط العام من السكن في الفترة الدولية مميزاً ومشكلاً للمركز الحديث للمدينة في الجنوب، والجنوب الغربي، والجنوب الشرقي من المدينة العتيقة على أراض ذات تضرس هين.

ويتكون هذا النمط من قسمين أساسيين مختلفين عن بعضهما وهما:

- الأول وهو الأقرب للمدينة العتيقة، وقد بدأ نمو هذا القسم في نهاية القرن التاسع عشر غرب المدينة العتيقة متوافقاً مع نمو طنجة وخروجها الفعلي عن الأسوار، ويستمر في ارتفاع كثافته، وشبه إلى حد ما نطاق النمط الاقتصادي غير المخطط، أو بعض المراكز الريفية المخططة، ومدن الحدائق الإنجليزية (les cités-jardins anglaises) في قلة تخطيطها وتنظيمها الحضري، وتتمتع الطرق الهدائية-نوعاً ما-طبوغرافية الموضع مما يعنى وجود أقدم مباني طنجة خارج أسوار المدينة العتيقة في هذا الموضع، وقد تميز هذا النمو الأول بعدم التناسق في المراحل الأولى ثم أخذت المباني الأحدث في الظهور بمظهر أكثر تنسيقاً.

أما القسم الثاني فقد نشأ متبعاً تخطيطاً عمرانياً شبيهاً بالمدينة الأوربية ذات الخطة النجمية في الشوارع أو الطرق الأكثر اتساعاً وطولاً، كما كان انتشار البناء سريعاً ومتوافقاً أيضاً مع سرعة نمو المدينة، وقد سبقت الإشارة إلى محاور النمو واتجاهاته في موضع سابق من البحث.

وقد اتبعت "أراك" نفس أسلوب عمارات وسط المدينة في بناء العديد من المشروعات وبيعها، وتقع هذه المشروعات على الطرق الرئيسية لطنجة، وتوضع الصور الجوية وجود هذه العمارات في السوانى وفي منطقة مولاي إسماعيل.

وتتراوح مساحات العمارات أو (التجزئات الأرضية) في القسم الأول من ٢١٠٠ م إلى ٢٧٠٠ م متباينة الأشكال أيضاً، ويتزايد هذا التفاوت بالبعد عن المركز، كما يتفاوت ارتفاع المباني من طابقين إلى سبع طوابق. أما القسم الثانى فتظهر تقسيمات الأراضى فيه أكثر انتظاماً، بل أكثر صرامة في التنظيم على مستوى المدينة كلها. وتتراوح المساحات بين ٥٠٠، ٢٢٠٠ م وربما تصل بعض الأجزاء إلى ٢٥٠٠ م. وعمارات هذا القسم أكبر حجماً كانت تبنى وفق التنظيم الجماعى (البلدى commune) بمستويات ارتفاع تتراوح بين خمس طوابق إلى عشر طوابق، وتتمثل أقدم المناطق في الجزء الشمالى المنحدر من الهضبة صوب خليج طنجة حيث مسرح سرفنتيس سنة ١٩١٣، والمركز القديم الذى يقع في الشمال الشرقى، ويظهر البناء كثيفاً حول ساحة فرنسا، وفي مركز المدينة إلى الغرب من شارع الحرية وبوليفار باستير ثم امتداده في بوليفار محمد الخامس حيث تقل كثافة العمارات نسبياً في اتجاه الجنوب والشرق.

وتظهر العمارات ذات فط عصى يشبه طراز البحر المتوسط في مجمله، وإن كانت المباني القديمة تتميز بزخارف تنتمى للفتترات التقليدية للأطرزة الأوربية، بالإضافة إلى وجود العديد من المحلات والوكالات ومراكز الأنشطة والورش والخدمات المختلفة أسفل معظم العمارات وخاصة المطلة على الشوارع الرئيسية والسياحية وتشير واجهات العمارات التى تنتمى إلى فترة ما قبل الاستقلال إلى تأثيرات العمارة الفرنسية والإسبانية والإسلامية أيضاً... الخ. فالعمارة في طنجة تعكس كل المتناقضات السياسية والدبلوماسية والثقافية التى مرت بالمدينة كما تعكس العمارة السائدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بالإضافة إلى تميزها بعمارة حرة غير مقيدة بمذهب معمارى معين، وخاصة في العمارات الأحدث عصرها حيث الازدهار الإنشائى الضخم الذى حدث في المدينة أثناء الفترة الدولية كما تشهد المدينة ذلك في الوقت الراهن.

ويتميز سكان هذا النمط اجتماعياً بأعلى مستويات الدخل على مستوى الأسر في المدينة، كما تتميز طبيعة إشغال الوحدات السكنية بانخفاض درجة التزاحم إلى أدنى متوسطاتها ١,٢ ساكن/غرفة وترتفع بينهم نسبة الإيجار إلى ٧٨٪ كما بلغت نسبة اتصال هذه الأنماط السكنية بالشبكات الحضرية ١٠٠٪ بمياه الشرب الجارية والصرف الصحى والكهرباء وفي ٩٨٪ من المساكن يوجد مرحاض و ٨٣٪ منها بها حمام عصى وذلك سنة ١٩٨١. وتشغل العمارات حوالى ١٧,٣٪ من المساحة المبنية بمجموعة طنجة الحضرية، بكثافة سكنية تصل إلى ٦٠ مسكن في الهكتار، والواقع أن هذه الكثافة في تغير مستمر وخاصة مع الطفرة الإنشائية التى تعيشها طنجة في السنوات الأخيرة، وخاصة في فط العمارات والفيلات ويمثل سكان هذا النمط ١٤,٣٪ من سكان مجموعة طنجة سنة ١٩٨١ بكثافة تصل في متوسطها إلى ٢٦٠ ساكن/هكتار، وقد تعرض هذا النمط لنقص نسبة مساحته وسكانه إلى جملة المدينة مع نمو الأنماط الاقتصادية القانونية في سنوات ما بعد الاستقلال وإلى الآن، وخاصة مع

* اختصار اسم الوكالة الوطنية للتجهيز والبناء وقد سقت الإشارة إليها.

رحيل معظم سكانه من الأجانب، وقد عوض الإحلال السكنى ذلك لكن نحو الأنماط الأخرى من الإسكان الشعبي كانت أسرع بكثير. ويتمتع هذا النمط بتوافر الخدمات بأنواعها المختلفة، ويوضح الشكل رقم (٥٨٦) أهم خصائص النسيج العمرانى لهذا النمط

٩- السكن الفردى ، (Le Residential individual)

ويقصد به السكن الفردى من نمط القبلات المعاطة بحدائق فى مناطق ذات شبكة طرق مناسبة وينتشر هذا النمط فى الضواحي والهوامش شبه الريفية، ولا ينتشر فى وسط المدينة باستثناء حالات محددة كانت وقت بنائها مشيدة فى مناطق خالية بعيداً عن التركيز العمرانى مثل القبلات الهولندية الطابع وغيرها والموجودة الآن بين العمارات. بالإضافة إلى قبيلات ضواحي وسط المدينة الحالية .

ومن أجل التحليل الفنى لحالة وخصائص النسيج الحضرى لهذا النمط لابد من الفصل بين نمطين مختلفين منه، الأول نسيج حضرى لسكنى عليا القوم والطبقة الأرستقراطية والأثرياء وهو النمط الأصيل أو الأقدم، ثم نمط من السكن الفردى لسكنى الطبقات المتوسطة وحديثة الثراء فى المجتمع الطنجى.

وقد بدأ ظهور النمط الأصيل القديم من القبلات فى نهاية القرن الماضى، وكان أول ظهورها بجوار القصبة على هضبة مرشان مشرفة على مضيق جبل طارق، فى فترة انتقال المفوضيات من داخل المدينة العتيقة إلى خارجها، وكذلك ما بناه عليا القوم من الوزراء وكبار رجال الدولة والأثرياء من التجار من قصور ومساكن غارقة فى الخضرة وجمال الطبيعة كما امتدت هذه المنشآت فى مناطق سوق البقر واتخذ نحو هذا النمط المجاهدين الأول غرباً فى الجبل والجبل الكبير والثانى فى منطقة الشرف شرقاً بجنوب وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند تتبع النمو العمرانى للمدينة وكان بعضها يأخذ الطابع الرفى على ملكيات كبيرة تتراوح من ٢١٠٠٠ م^٢ إلى ٢٥٠٠٠ م^٢ وربما أكثر من ذلك، وخاصة فى قبيلات وقصور الجبل التى تستهلك مساحات كبيرة من بيئته حيث استمرت عملية إنشاء القبلات والقصور للأمراء والملوك والأثرياء العرب بمساحات تزيد عن ذلك كثيراً فى الوقت الحالى.

أما النموذج الأحدث فهو النموذج الخاص بالطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة على محزئات تتراوح مساحتها بين ٣٥٠ و ٢٧٠٠ م^٢ فى بويانة، ومسطر خوش، ويساديننا، وأنلاتك بانك ثم الأحدث من ذلك فى منطقة خليج طنجة السياحية "بيلاكستا"، وفى حى السوربين، بالإضافة إلى محزئات الدولة للقبيلات فى المناطق التى لاتصلح للأنماط الأخرى فى قال فلورى وضمن محزئة البرانس غرب وجنوب غرب طنجة بين طريق الرباط وطريق الجبل وفى كاليفورنيا ويسجل هذا النمط حالياً نمواً واضحاً بعد الحمود النسبى الذى أصابه بعد الاستقلال.

ويغطى هذا النمط مساحة كبيرة من المدينة تربو على ٣٠٪ من المساحة المبنية على الرغم من إعالته لحوالى ٦٪ فقط من جملة السكان سنة ١٩٨١ بكثافة ضعيفة تصل إلى ٦٠ ساكن/هكتار و ١٠ مسكن/هكتار سنة ١٩٨١، ويتضح من الصور الجوية والمخرائط الأحدث زيادة تكاثف البناء فى نطاق القبلات فى الجبل وفى المناطق الأخرى، كما تتمتع مناطق القبلات بشبكة تجهيزات حضرية ممتازة إذ أن نسبة اتصال نطاقات القبلات بها تصل إلى ١٠٠٪، بالإضافة إلى عناصر الراحة حيث يوجد فى كل المساكن مرحاض وفى ٩١٪ منها حمام عصرى بالإضافة إلى عناصر الرفاهية الأخرى التى لاتوجد فى الأنماط الأخرى مثل حمامات السباحة والملاعب... الخ.



ب-١١ وسط المدينة العتيقة



أ-١١ وسط المدينة العتيقة



أ-١٢ قيلات بوناة (أفيل هكتار)

أ-١٢ قيلات الجبل الكبير
أفيل هكتار



- شكل ١٦١-٥: التوزيع الحضري للأماكن السكنية بمجموعة من النماذج
- ١- سكن فاخر عمارات
 - ٢- قيلات
 - ٣- قيلات الجبل الكبير (أفيل هكتار)
 - ٤- قيلات بوناة (أفيل هكتار)
 - ٥- وسط المدينة العتيقة

ويفتقد نطاق القبلات في طنجة إلى الكثير من الخدمات التجارية والثقافية... الخ نظراً لتواجده في الهوامش والضواحي بعيداً عن وسط المدينة حيث تتركز هذه الخدمات، إلا أن السيارات تساهم في سرعة الحصول على هذه الخدمات والانتفاع بها، حيث يمثل سكان هذا النمط أعلى مستويات الدخل في المدينة على عكس سكان الهوامش الأخرى ذات الأنماط السكنية غير القانونية والعشوائية الذين يفتقدون وجود التجهيزات والخدمات والدخل المناسب والمسكن اللائق أيضاً. ويوضح الشكل رقم (٨٦-هـ) أهم خصائص النسيج الحضري لنمط القبلات السكني.

ويتضح مما سبق مدى التفاوت فيما تحظى به أنماط السكن المختلفة من تجهيزات أى اتصالها بشبكات المرافق العامة، فقد اتضح أن أنماط ومناطق العمارات والقبلات والسكن الاقتصادي المخطط، تليها الأنماط السكنية التقليدية القديمة في المدينة العتيقة، ونظماً في درادب والمصلى أصبحت شبه مكتملة بالنسبة لهذه التجهيزات، يلي ذلك مناطق النمط الاقتصادي غير المخطط بينما تنخفض نسبة ارتباط الأنماط غير القانونية بهذه التجهيزات.

تنتمي الغالبية العظمى من مساكن طنجة الحالية إلى الأنماط التقليدية والاقتصادية القديمة والحديثة القانونية وغير القانونية، ولا تتميز هذه الأنماط بالعمارة الإسلامية التقليدية التي تغيرت في المدينة العتيقة نفسها في نسبة كبيرة من مبانيها، ولا تشبه في معظمها العمارة الأوربية التي تتميز بالفخامة وتعدد الأطرزة الأوربية التي تنتمي إلى مشارب عديدة مختلطة في كثير من الأحيان فقد فقدتها طنجة مع فقدان الوضع الدولي، وانتشرت عشوائية البناء التي أحدثت أنماطاً متفاوتة متباينة ينقصها الذوق والطابع المميز والتي باتت تعكس حالة طنجة المتردية، حتى بداية إنشاء النمط الاقتصادي المخطط الذي يتميز بالتنظيم والتشابه وإن كان تقليدياً مغرباً في قطاع عريض منه، كما تنتمي قطاعات أخرى منه إلى نمط العمارات وكذلك إلى نمط القبلات. ويطلق على كل الأنماط السكنية عدا العمارات والقبلات و"البرارك" تعبير "سكن مغربي".

وتشهد طنجة في الوقت الراهن نمواً في أنماط العمارات الراقية وسط المدينة والضواحي وكذلك أنماط القبلات في الضواحي ارتبطت بالنهضة الصناعية بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بوفرة الأموال لدى فئات كثيرة بطرق رسمية وغير رسمية، وفي نفس الوقت أخذ نمو المساكن العشوائية في التزايد مما يعنى افتقار طنجة الحالية إلى طراز سكني معين يعبر عن هوية وثقافة وحضارة السكان، إلا أن المسكن التقليدي الحديث بشكل عام قد بدأت أشكاله في الانحياض نحو الاهتمام بالنواحي الجمالية في واجهات المباني وتصميمها الخارجي والداخلي أيضاً مع الالتزام النسبي بالقواعد الهندسية، وقد أكدت ذلك الملاحظات الميدانية والصور الفوتوغرافية لمناطق المدينة المختلفة.

كما أصبح لقسم التعمير بعمالة طنجة رأى هام في هذا إذ يطلع على المخطط والتصميمات والمخرائط ويصدق عليها، ويكون رأى القسم استشارياً إذا لم يكن للمنطقة تصميم تهيئه مسبقاً، ويكون ملزماً إذا كانت المنطقة خاضعة لتصميم تهيئه، وذلك فيما يخص السكن والتجهيزات كالصرف، وأماكن السيارات، وأماكن الخدمات... الخ. وقد كان ذلك التفويض من الإجراءات الحديثة التي أكسبت الإدارات البلدية والمحلية سلطات أكبر ضمن سياسة اللامركزية الحضرية، كما أصبح للجماعات المحلية وقياداتها دور هام أيضاً في تحسين ومراقبة البيئة المحلية لهذه الجماعات وهي المناطق التي عُمرت خارج الحدود البلدية^(١).

(١) معاهدة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة طنجة وذلك أثناء عمل الميداني بطنجة في نوفمبر ١٩٩٢.

ثانياً: شبكات المرافق العامة :

تعد شبكات المرافق العامة، وتجهيزات البنية الأساسية إلى جانب الخدمات الأخرى التي يحصل عليها المواطن من أهم عناصر البنية الحضرية التي يقاس بها مستوى التحضر، كما يعد نقصها من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للمدن والأرياف على حد سواء، ومن أهم شبكات المرافق تلك الخاصة بإمداد مياه الشرب والاستخدامات الأخرى وشبكات الإمداد بالتيار الكهربائي، والتصريف الصحي للمياه المستعملة، وإزالة الفضلات والنفايات الصلبة، وتنظيف الأماكن العامة والشوارع. ولا تقتصر شبكات التوزيع (وأعمال الأشغال العامة) على ماسبق فقط بل هناك العديد من الإنشآت المخصصة لتزويد السكان بالغاز، والتدفئة، والهاتف وفي بعض المدن الكبرى توجد المؤسسات التي توزع الهواء المضغوط، والماء اللازم للصناعة، وتقام معظم هذه الشبكات أسفل الطرق العامة^(١). كما يكون لبعضها خزانات، أو مراكز تجميع وتسلم ومناطق توزيع، وتعد هذه الشبكات والمرافق خدمة تقدم للسكان في أماكنهم، كما تعد عملاً حضرياً هندسياً ذا تقنيات عالية له أصوله وأساليبه المتطورة والتي قد يؤدي الإهمال فيها وعدم تغير مواضعها بدقة إلى كوارث وخيمة.

وسيتناول هذا المبحث بالدراسة ثلاث من أهم هذه الشبكات والمرافق في طنجة، وهي: شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وغيره، وشبكة التزويد بالكهرباء، ثم شبكة الصرف الصحي وجمع النفايات.

١- تزويد طنجة بمياه الشرب:

أكدت الدراسة التحليلية لأنماط المسكن في طنجة أن نسبة كبيرة من مساكن المدينة لا تتصل بشبكات مياه الشرب وتتفاوت هذه النسب بين أحياء وسط المدينة وضواحيها والهوامش التي تنمو بسبب التدفق الحضري خارج الحدود الإدارية. مما يعنى وجود مشكلة ما فيما يخص تزويد مناطق المدينة المختلفة بالمياه، والحقيقة أن منطقة طنجة تعاني من مشكلة مياه ناتجة عن عدة عوامل بعضها طبيعي يرجع إلى ظروف المناخ وخصائص التكوينات الصخرية، وبعضها الآخر بشري ناجم عن النمو العمراني والسكاني والاقتصادي السريع، كما تعاني المنطقة من صراع حاد على الماء بين الحضر والأرياف وفي نفس الوقت لا تتطابق الحدود الهيدروليكية لمنطقة طنجة مع حدودها الإدارية، وقد اتضحت هذه الحقائق في موضع سابق*.

فما هي أبعاد هذه المشكلة التي يصعب قياسها من وجهة نظر واحدة إذ تتداخل عناصر عديدة تساهم في تعقدها؟

من المفارقات الغريبة أن تعاني طنجة وظهيرها من مشكلة مياه على الرغم من وقوعها في أغزر أقاليم المغرب وحوض البحر المتوسط الجنوبي مطراً، والأغرب من ذلك أن هذه المشكلة قديمة وليست وليدة النمو العمراني الحالي فقط كما اتضح ذلك عند دراسة النمو العمراني للمدينة، إذ عرفت طنجة شبكة توزيع الماء مع بداية القرن العشرين حيث نظمت الهيئة الدبلوماسية طنجة حضرياً واهتمت بالبحث عن مصادر جديدة للمياه خارج المدار الحضري

(١) أوزيل، روبر، (١٩٧٤)، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج عثمان وهري زغب، منشورات عويدات، بيروت، ص ٨٦.
* عند دراسة موارد المياه ضمن خصائص موضع طنجة.

أمام تزايد الطلب على المياه وتلوث الآبار المحلية وتراجع صبيب العيون والخزانات الجوفية المائية المحلية ، وكانت بداية تجميع مياه العيون التي ظهرت بالواجهة الشمالية الشرقية والشرقية لوحدة شرف العقاب التي تبعد عن المدينة بحوالى ٢٠ كيلو متر فى سنة ١٩٢٠ ، وتم حفر أول بئر سنة ١٩٣٣ بشرف العقاب ، وفى سنة ١٩٤٨ تم حفر أربعة آبار جديدة بنفس الخزان الجوفى ، وفى سنة ١٩٥٢ نضبت العيون التي كانت تستغل منذ سنة ١٩٢٠ .

وقد أثرت سنوات الجفاف بالإضافة إلى الاستهلاك على كمية المياه فهبط منسوب مياه الفرشة من + ١٢ متر إلى - ٢ م تحت مستوى سطح البحر ، مما أدى إلى ضرورة الاعتماد على المياه السطحية ، وذلك بإنشاء محطة "بوكدور" لمعالجة مياه وادى "المهرهر" على بعد حوالى ١٢ كم فى سنة ١٩٥٨ ، وتصل سعتها إلى ٢٢٠٠٠ م^٣ / يوم ، وتعمل لمدة ٦ إلى ٨ أشهر فى السنة ، بسبب جفاف الوادى فى الصيف . وقد توسعت المحطة سنة ١٩٧٥ لزيادة الطلب على الماء لتصل طاقتها الإنتاجية إلى ٤٤٠٠٠ م^٣ / يوم لمدة ٦ إلى ٨ أشهر فى السنة ولإطالة هذه الفترة واستغلال الوادى على مدار السنة تم بناء سد ابن بطوطة على وادى الطايفين رافد المهرهر سنة ١٩٧٨ ، ثم توسعت المحطة مرة ثالثة لتصل طاقتها الإنتاجية إلى ٨٠٠٠٠ م^٣ / يوم سنة ١٩٨٢ ، كما يتم حقن فرشة شرف العقاب صناعياً لزيادة إنتاجها من فائض مياه هذه المحطة (١١) . (ويوضح الشكل رقم (٨٧) هذه المواقع بمساحة طنجة وفق تقسيمها الجديد من ١٩٩٣) . وأمام التزايد المستمر لعدد السكان والعمران والوحدات الصناعية والسياحية وغيرها - مما يعنى زيادة كبيرة فى الطلب على الماء الذى لم تعد موارده كافية لتغذية المدينة - تم إنجاز محطة أخرى لمعالجة المياه على واد الحشف سنة ١٩٨٩ تصل طاقتها الإنتاجية إلى ١٢٠٠٠ م^٣ / يوم ، وتعمل لمدة ٥ أشهر فقط نتيجة لجفاف وادى الحشف فى الصيف (١٢) .

ويعنى ماسبق تركيز مصادر إنتاج مياه الشرب فى الوقت الحاضر بمنطقة طنجة فى وادى المهرهر ووادى الحشف وفرشة شرف العقاب التي يتم حقنها صناعياً أيضاً .

وفيما يلى دراسة لإنتاج وتوزيع واستهلاك المياه ومستقبلها بطنجة .

أ- إنتاج المياه :

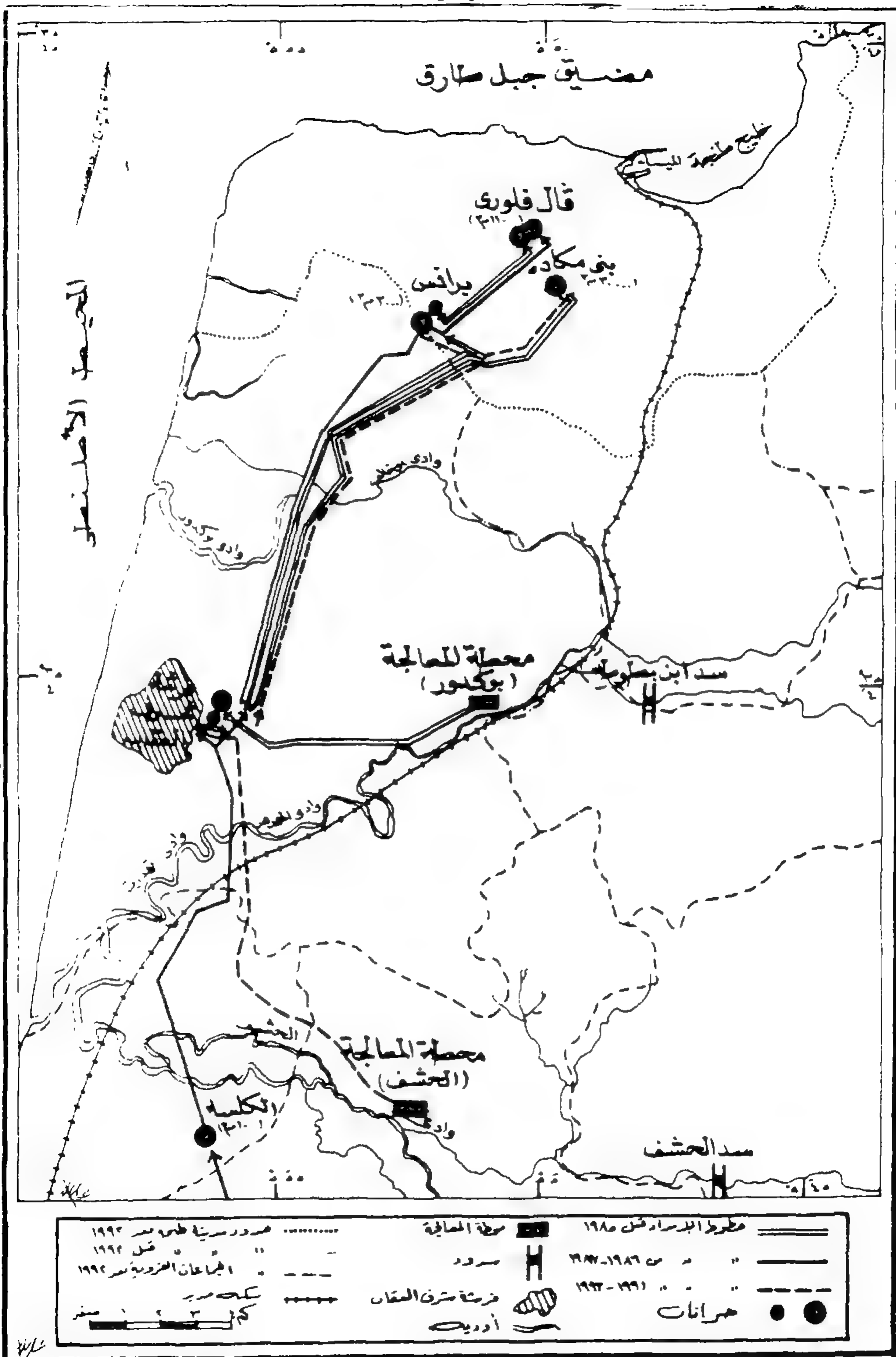
ويوضح الجدول رقم (٦٣) ، والشكل رقم (٨٨-أ) تطور إنتاج المياه ومصادره المختلفة بالإضافة إلى كمية المياه السنوية التي تزود بها مدينة طنجة منذ سنة ١٩٦٧ إلى ١٩٩١ ، ومن استقراء الجدول والشكل وتحليل معطيات كل منهما تتضح الحقائق التالية :

أهم ما يميز إنتاج المياه هو اتجاهه العام نحو الزيادة مع ظهور ذبذبات واضحة فى الكمية المنتجة ارتبطت بسنوات الجفاف ، فقد ارتفع حجم المياه المنتجة من ١١٣ ٦٤٧ ٥ م^٣ سنة ١٩٦٧ إلى ٣٩ ٣١٣ ٧٠٠ م^٣ سنة ١٩٩١ ، أى أن الإنتاج قد تضاعف حوالى سبعة أضعاف .

بالنسبة لتوزيع هذه الكمية المنتجة بين مصادر الإنتاج المختلفة ، فالملاحظ أن إنتاج خزان فرشة شرف العقاب

(١) - S.d.a.u.v.T., (1983), Op. cit., pp. 609-627.

(٢) معاهدة شخصية مع المهندس صدقي محمد رئيس قسم المياه بالوكالة المستقلة للماء والكهرباء بطنجة (RAID) فى نوفمبر سنة ١٩٩٢ أثناء العمل الميداني بطنجة. حصلت خلالها الباحثة على بيانات خاصة بهذا الموضوع.



شكل (٨٧) عناصر ومدااد مطهجة بمياه الشرب حتى عام ١٩٩٣م
المصدر/الوكالة المختصة للمياه والكهرباء قسم المياه بالمديرية الإقليمية للأشغال العمومية بطنجة

جدول رقم (٦٣)

تطور إنتاج المياه وتزويد مدينة طنجة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩١ (بالمتر المكعب)

السنة	(١) مياه سطحية		(٢) مياه خزان طبيعي		(٣) جملة إنتاج المياه	(٤) تزويد طنجة	كمية الأمطار ملليمتر
	محطة وادي المهرمر	محطة وادي الحشف	حقن الخزان صناعياً	المياه المستخرجة من الخزان			
١٩٦٧	٢٩٦٢٢٥٠		٥٨٦٨٢٨	٢٦٨٤٨٦٣	٥٦٤٧١١٣	٥٠٦٠٢٨٥	٦٣٩,١
١٩٦٨	٢٧٠٦٣١٠		٥٩٠٠٩٠	٣٣٠٧٨٩٥	٦٠١٥١٠٥	٥٤٢٥٠١٥	٨٠٦,٠
١٩٦٩	٣٩٥٤٤٢٠		١٠٦٤٧٠٠	٢٨٢٦٨٢١	٦٧٨١٢٤١	٥٧١٦٥٤١	١٠٨٨,٠
١٩٧٠	٣١٠١٣٨٠		٦١٨٣١٠	٤١١٦٣٢٨	٧٢١٧٧٠٨	٦٥٩٩٣٩٨	٧٣٩,٥
١٩٧١	٣٩٧١٣٢٠		٦٦٣٨١٨	٣٦٨٩٦٣٤	٧٦٦٠٩٣٤	٦٩٩٧١١٦	٨٠٥,٨
١٩٧٢	٤٠٧٤٨٢٠		٣٢٠٧٨٠	٤١٥٠٥٤٩	٨٢٢٥٣٤٩	٧٩٠٤٥٦٩	٩٣٨,٥
١٩٧٣	٢٤٠٠٠٠٠		٤٧١٠٠	٥٩١٩٦٨٤	٨٣١٩٦٨٤	٨٢٧٢٥٨٤	٤٢٤,١
١٩٧٤	٢٩١١١٠٠		٢٨٩٦٠٠	٤٤٨٢٩٢٨	٧٣٩٤٠٢٨	٧١٠٤٤٢٨	٤٩٩,٤
١٩٧٥	٢٩٤٠٥٢٠		٥٠٧١٣٠	٦٨٤٢٤٤٦	٩٧٨٢٩٦٦	٩٢٧٥٨٣٦	٦٨٦,٢
١٩٧٦	٧٦٧٣٥٦٠		١٠٨١٢٥٠	٣٩٧٠٩٩٤	١١٦٤٤٥٥٤	١٠٥٦٣٣٥٤	١١٩٠,١
١٩٧٧	٦٨٩٣٨٠٠		٥٠٨٣١٠	٥٧٤٨٩٦٦	١٢٦٤٢٧٦٦	١٢١٣٤٤٥٦	٧٩٦٣,٠
١٩٧٨	١٢٢٨٨٣٠		٧٣٩٦٥	١٦٧٨٨٤٢	١٣٩٦٦٨٤٢	١٣٨٩٢٨٧٧	٦٩٧,٦
١٩٧٩	١٣٦٤٦٥٨٠		١٦٢١٥٥	١٥٠٠١٦٨	١٥١٤٦٧٤٨	١٤٩٨٤٥٩٣	٧٤٧,٧
١٩٨٠	١٤٤٣٦٤٠٠		٩٤١٢٥	٢٧٥١٧٠٠	١٧١٨٨١٠٠	١٧٠٩٣٩٧٥	٥٨٨,١
١٩٨١	١٤١٣٦٧٠٠		٢٢٢٠	٣٧٢٨٩٦٠	١٧٨٦٥٦٦٠	١٧٨٦٣٤٤٠	٤٨٣,٩
١٩٨٢	٢١٠٠٤٦٠٠		٢٠٩٦٨٠	١٩١٠٣٠٠	٢٢٩١٤٩٠٠	٢٠٨١٥٢٢٠	٤٨٤,٥
١٩٨٣	١٨٠٢١٤٠٠		١٣٠٨٣٠٠	٢٩٧٩٥٠٠	٢١٠٠٠٩٠٠	١٩٦٩٢٦٠٠	٥٧٢,٧
١٩٨٤	٢٦٨٥٩١٠٠		٤٣٦٨٢٠٠	٤٨٤٣٠٠	٢٧٣٤٣٤٠٠	٢٢٩٧٥٢٠٠	٧٢٧,٢
١٩٨٥	٢٦٠٥١١٠٠		١٣٨٨٨٠٠	٥٤٢٠٠٠	٢٦٥٩٣١٠٠	٢٥٢٠٤٣٠٠	٦٧٩,٠
١٩٨٦	٢٧٤٣٥٧٠٠		٢٥٠٢٣٠٠	٥٠١٨٠٠	٢٧٩٣٧٥٠٠	٢٥٤٣٥٢٠٠	٥٠٠,٠
١٩٨٧	٢٤٩٣٥٧٠٠		٣٩٢٠٠٠	٢٦٢٩٥٠٠	٢٧٥٦٥٢٠٠	٢٧١٧٣٢٠٠	٨٥٢,٠
١٩٨٨	٢٧٤٨٩٧٠٠		١٨٩٠٠٠	٢٠٤٣٦٠٠	٢٩٥٣٣٣٠٠	٢٩٣٤٤٣٠٠	٤٤٧,٠
١٩٨٩	١٩٠٢٧٥٠٠	٥٦٧٨٩٠٠	١٦٧٢٧٠٠	٦٩٥٨٩٠٠	٣١٦٦٦٢٠٠	٢٩٩٩٣٥٠٠	١٠٠٠,٠
١٩٩٠	٢١٤٩٤٥٠٠	١٠٧٣٢٨٠٠	٤٠٣٦٣٠٠	٤١٣٩٥٠٠	٣٦٣٦٦٨٠٠	٣٢٣٣٠٥٠٠	٦٨٧,٣
١٩٩١	٢٣١٥٨٨٠٠	١١١٩٤٨٠٠	٢٩٩٨٠٠٠	٤٩٦٠١٠٠	٣٩٣١٣٧٠٠	٣٦٣١٥٧٠٠	٨٣١,٠

المصدر : - Office National de l'eau Potable (O.N.E.P.) Service provincial de Tanger, statistique de production D'Eau potable.

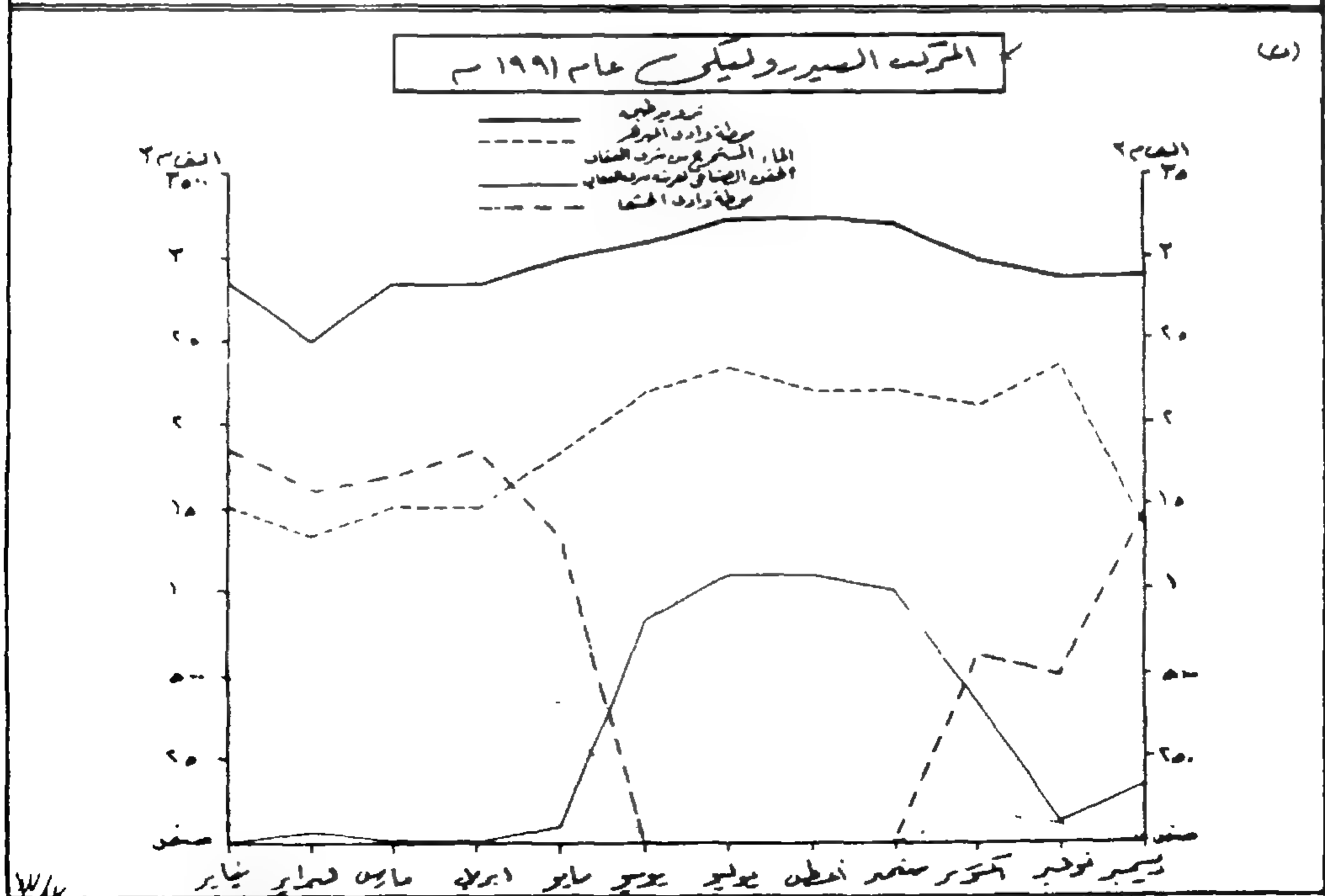
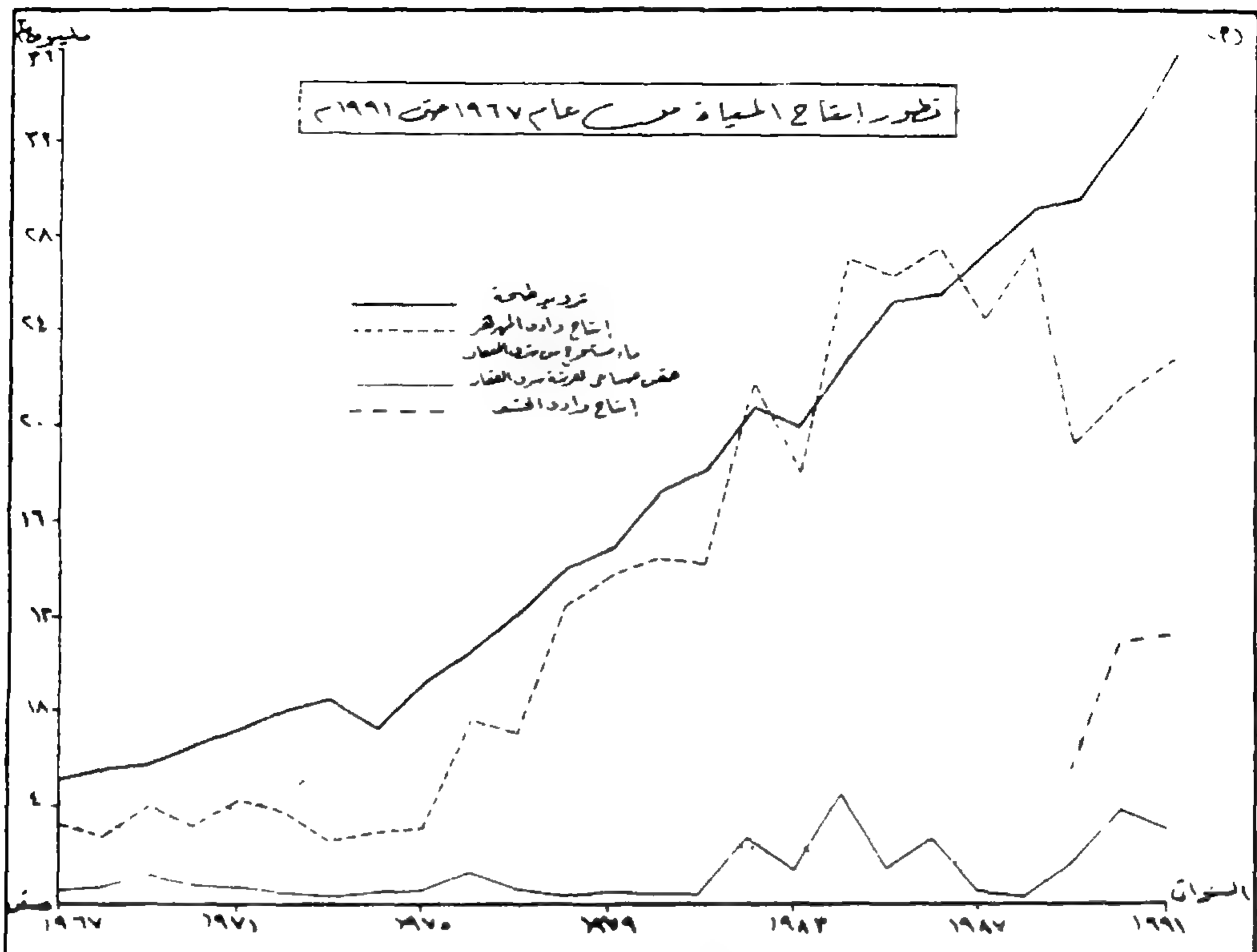
الطبيعى كان يستأثر بإنتاج المياه التى تغذى طنجة حتى سنة ١٩٥٨ ، ثم بدأ إنتاج محطة بوكدور على وادى المهرهر وظل إنتاج شرف العقاب أكثر من إنتاج محطة المهرهر ، وإن تبادلا الأهمية فى بعض السنوات ، ثم بدأ إنتاج محطة المهرهر فى التزايد الواضح بعد توسعة المحطة فى سنة ١٩٧٥ : فكان إنتاج شرف العقاب ٩٩٤ - ٩٧٠ م ٣ ، بينما وصل إنتاج المهرهر إلى ٥٦٠ ٦٧٣ م ٧ وذلك سنة ١٩٧٦ ، وأخذ إنتاج وادى المهرهر فى الازدياد بعد ذلك وأصبح من أكثر مصادر إنتاج المياه أثراً فى الكمية المنتجة وخاصة بعد بناء سد ابن بطوطة سنة ١٩٧٨ وإن ظهر التذبذب واضحاً على الكمية المنتجة من سنة إلى أخرى ، وفى سنة ١٩٨٤ كان إنتاج المهرهر قد وصل إلى نسبة ٩٨,٢ ٪ من جملة كمية المياه المنتجة والباقى (١,٨ ٪) من إنتاج شرف العقاب التى كان إنتاجها فى هذه السنة وماتلاها حتى ١٩٨٦ من أقل سنوات الإنتاج* على عكس محطة المهرهر ، وفى سنة ١٩٨٨ كان إنتاج محطة المهرهر ٧٠٠ ٩٣٥ م ٢٤ أو ما يوازى ٩٣ ٪ من جملة المياه المنتجة ، وفى سنة ١٩٨٩ دخل وادى الحشف كمنتج للمياه وكانت كمية المياه المنتجة موزعة كالتالى حسب إسهام كل مصدر فيها : ٦٠ ٪ من إنتاج محطة بوكدور على وادى المهرهر ، وحوالى ٢٢ ٪ من إنتاج شرف العقاب بينما كانت نسبة إسهام محطة وادى الحشف ١٨ ٪ من جملة الإنتاج فى هذه السنة ، وفى سنة ١٩٩١ كان إسهام المصادر الثلاثة كما يلى : إنتاج وادى المهرهر ٥٨,٩ ٪ من جملة الكمية المنتجة ، يليه إنتاج وادى الحشف ٢٨,٥ ٪ ، ثم إنتاج شرف العقاب ١٢,٦ ٪ من جملة المياه المنتجة

ومن دراسة وتحليل المركب الهيدروليكى فى شرف العقاب ومن خلال الجدول رقم (٦٤) والشكل رقم (٨٨-ب) تتضح خصائص الإنتاج الشهري للمياه على مدار السنة ويلاحظ وفرة المياه السطحية ، وخاصة المنتجة من وادى الحشف من يناير حتى أبريل فإذا لم تكن كافية تستغل مياه وادى المهرهر وخاصة من أبريل إلى نوفمبر ، أما فائض إنتاجهما فتغذى أو تُحقن به فرشة شرف العقاب لاستغلالها صيفاً مع المياه المخزونة أمام سد ابن بطوطة الذى ساهم فى إنتاج المياه مساهمة فعالة على مدار العام .

وقد أنشئ سد ابن بطوطة سنة ١٩٧٨ جنوب المدينة على مسافة ٢٠ كم فوق أساس من الصخور الطينية الطفلية تنتمى إلى وحدة طنجة ، وتصل سعته إلى ٤٣ مليون م ٣ ، وتقدر المساحة المغمورة بحوالى ٦٠٠ هكتار على الرغم من أهمية كمية المياه الواردة إلى السد والتى وصلت إلى أعلى كمياتها فى فبراير سنة ١٩٨٦ ، حيث سجلت ٣١ مليون م ٣ ، فإن الكمية المسحوبة منها لا تتجاوز ٥ مليون م ٣ بينما تقدر كمية المياه المتبخرة بحوالى ٢ مليون م ٣ فى نفس الشهر ، مما يعنى الأثر الكبير لمناخ طنجة على الحالة المائية للمدينة حيث يتبخر حوالى ٨ ٪ من الكمية المنتجة فى شهر واحد وبصفة عامة تزداد كمية المياه الواردة إلى السد فى فصل الشتاء مع ارتفاع كمية التساقط التى تنخفض فى الصيف ، وعلى العكس من ذلك ترتفع كمية المياه المسحوبة من خزان سد ابن بطوطة فى فصل الصيف.

ويعانى السد من عدة مشكلات أهمها عملية الإطماء ، والتى أدت إلى تراجع سعته من ٤٣ مليون م ٣ إلى ٣٨

* وهي مرتبطة بسنوات النقص الحاد فى كمية المطر الساقطة على المنطقة فكان الاعتماد على المياه المخزونة أمام سد ابن بطوطة ، فى الوقت الذى هبط إنتاج فرشة شرف العقاب.



شكل (٢-٨٨) تطور إنتاج المياه بطنجة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩١ م

شكل (٣-٨٨) المركب الهيدروليكي بشرف العقاب عام ١٩٩١ م

مليون م^٣، بالإضافة إلى تعرض المياه إلى التبخر والضياع بين مجرى التصريف ومحطة المعالجة، مما يؤدي إلى فقدان ٣٠٪ من الكمية الإجمالية لمياه السد وعلى الرغم من ذلك يظل للسد دوره في تنظيم جريان الوادي واستمرار عمل محطة بوكدور على مدار السنة* .

جدول رقم (٦٤)

المركب الهيدروليكي في شرف العقاب (معطيات الاستغلال) سنة ١٩٩١ بالمتر المكعب

الشهور	محطة وادي الحشف	محطة وادي المهر	المستخرج من شرف العقاب	الحقن الصناعي لفرشة شرف العقاب	المطر	مستوى الماء في الخزان الطبيعي	تزويد طنجة	جملة الإنتاج
يناير	١٨٤٤٧٠٠	١٥٣٢٧٠٠	١٤٩٠٠	٥٠٧٥٠٠	٥٦٠٠	--	٢٨٨٤٨٠٠	٣٣٩٢٣٠٠
فبراير	١٦١٧٩٠٠	١٣٠٦٢٠٠	٥٦٩٠٠	٤٠٤٠٠٠	١٩٢٠٨	١٢٠٧٢-	٢٥٧٧٠٠٠	٢٩٨١٠٠٠
مارس	١٧٣١٤٠٠	١٥٣٨٢٠٠	١٧٩٠٠	٤٤١٢٠٠	١٤٦٠٨	١١٠٢٧-	٢٨٤٦٠٠٠	٣٢٨٧٢٠٠
إبريل	١٨٧٩٧٠٠	١٥٧٤٦٠٠	صفر	٥٩٧٥٠٠	٦٤٠٠	٩٠٤١-	٢٨٥٦٨٠٠	٣٤٥٤٣٠٠
مايو	١٣٦٥٦٠٠	١٨٣٣٧٠٠	١٨٤٥٠٠	٣٦٠٧٠٠	صفر	٧٠٢١-	٣٠٢٣١٠٠	٣٣٨٣٨٠٠
يونيه	صفر	٢٢٨٠٩٠٠	٨٣٩٠٠٠	صفر	واحد	١١٠٠٣-	٣١١٩٩٠٠	٣١١٣٩٠٠
يوليه	صفر	٢٣٠٧٤٠٠	١١٢١٨٠٠	صفر	صفر	١٥٠٧٢-	٣٤٢٩٢٠٠	٣٤٢٩٢٠٠
أغسطس	صفر	٢٢٩٩٥٠٠	١١٥٥٠٠٠	صفر	٥٠٠	٢٠٠٧٧-	٣٤٥٤٥٠٠	٣٤٥٤٥٠٠
سبتمبر	صفر	٢٢٤٨٨٠٠	١٠٢٥٦٠٠	صفر	٧٨٠٥٥	٢٢٠٢٥-	٣٢٧٤٤٠٠	٣٢٧٤٥٠٠
أكتوبر	٦٤٠٩٠٠	٢١٥٥٩٠٠	٣٧٠٨٠٠	١٥٣٦٠٠	١٦٣٠٠٠	٢٣٠٤٦-	٣٠١٤٠٠٠	٣١٦٧٦٠٠
نوفمبر	٥٢٣٧٠٠	٢٣٦٦٤٠٠	١٥٢٤٠٠	١٣١٤٠٠	٥٧٠٧٠	--	٢٩١١١٠٠	٣٠٤٢٥٠٠
ديسمبر	١٥٩٠٩٠٠	١٧١٤٥٠٠	٢١٩٠٠	٤٠٢١٠٠	٦٥٠٠٠	١٨٠٥١-	٢٩٢٤٩٠٠	٣٣٢٧٠٠٠
المجموع	١١١٩٤٨٠٠	٢٣١٥٨٨٠٠	٤٩٦٠١٠٠	٢٩٩٨٠٠٠	٨٣١٠٠٥		٣٦٣١٥٧٠٠	٣٩٣١٣٧٠٠

المصدر : R.A.I.D., Division Des eaux, (1991), complexes hydroulique de Charf El Akaab, Donnees d'exploitation du lannee 1991, Tanger.

والواقع أن استغلال مصادر إنتاج الماء يتم بطريقة معقدة ومنظمة أملت فيها الظروف المائية لمنطقة طنجة، وعلى الرغم من تعدد المصادر وزيادة الإنتاج بصفة عامة إلا أن كمية الإنتاج لا تفي بكل الحاجات المطلوبة أمام استمرار عملية النمو السكاني والعمراني والاقتصادي واستمرار ارتفاع نسبة الماء الضائع عبر شبكة التوزيع والصراع الإقليمي على المياه في شبه جزيرة طنجة.

ب- شبكة التوزيع

يؤدي ماسبق إلى ضرورة دراسة شبكة توزيع المياه من المآخذ إلى مناطق الاستلام أو الوصول، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المياه المعالجة بكل من محطة بوكدور والحشف أو فرشة شرف العقاب تتجه مباشرة إلى المركب الهيدرولوجي بشرف العقاب، لتمر بعد ذلك إلى الخزانات الرئيسية. وتعود معظم الأنابيب الرئيسية ذات الأقطار

* هذه المعلومات عن لسان مهندس محمد درجاج رئيس مصلحة بالمديرية الإقليمية للأشغال العامة بطنجة، أثناء الزيارة الميدانية التي قامت بها الباحثة للسد ضمن المشاركين في ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر سنة ١٩٩٢

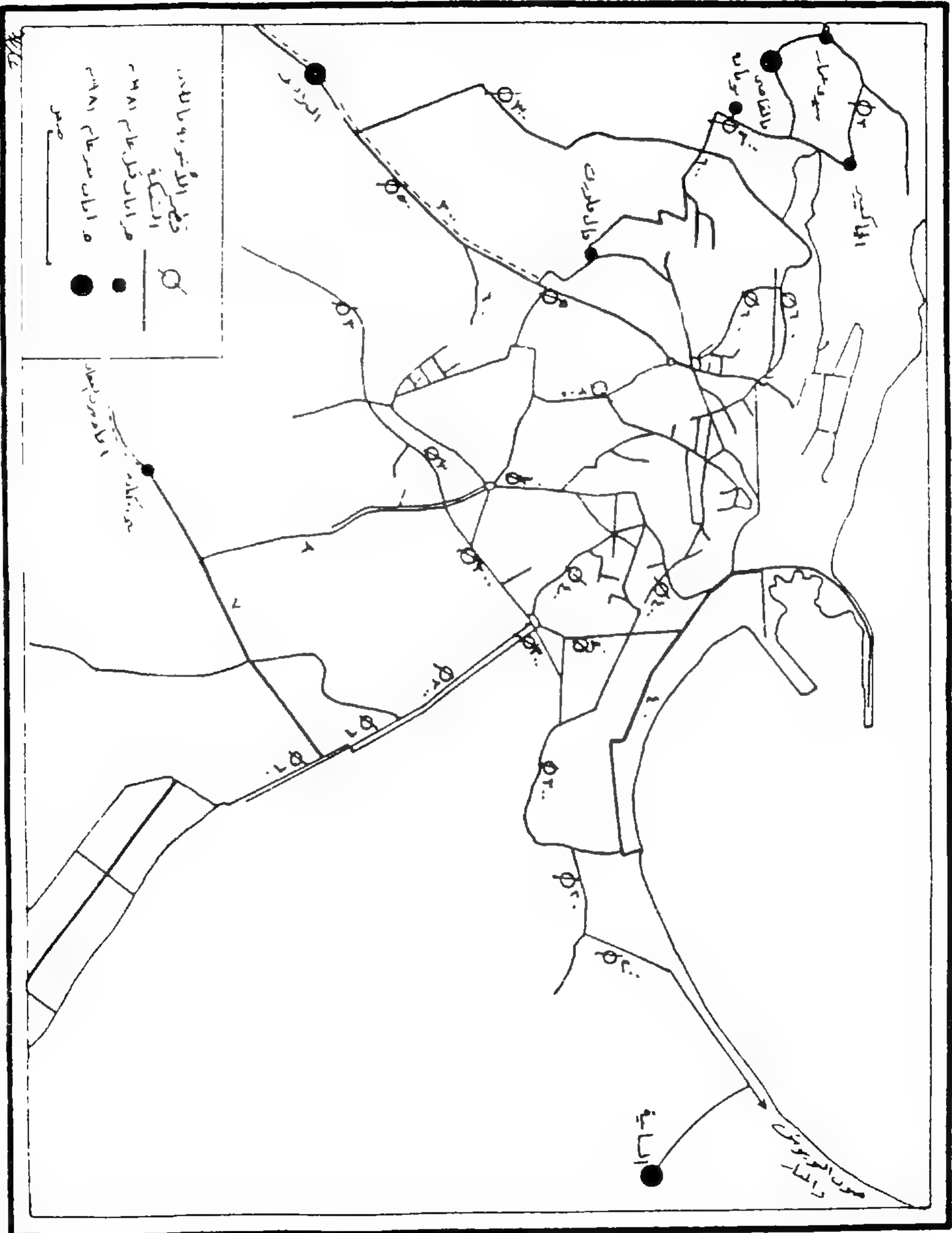
الكبيرة إلى فترة ما قبل الثمانينات خاصة ذات القطر ٥٠٠ ملليمتر التي تربط شرف العقاب بخزان البرانس إذ تعود إلى سنة ١٩٥٠، ثم أنبوية ٦٠٠ ملليمتر التي أنجزت سنة ١٩٧٠ لتربط المركب الهيدرولوجي بخزان بنى مكادة، وأخيراً تم إمداد أنبوية بقطر ٨٠٠ ملليمتر وقد أنجزت سنة ١٩٨٠ لتربط شرف العقاب بخزان قال فلورى (١)، ومن سنة ١٩٨٤ ثم تجديد وتوسيع هذه الشبكة، وفي سنة ١٩٨٧ أنجزت أنبوية قطرها ٨٠٠ ملليمتر ما بين خزان الكلسة والمركب الهيدرولوجي وتم إمداد أنبوية قطرها ٨٠٠ ملليمتر تصل خزان البرانس بالمجمع الهيدرولوجي، وأخرى تمتد إلى خزان قال فلورى قطرها ٥٠٠ ملليمتر، وفي سنة ١٩٩١ تم إنجاز أنبوية قطرها ١٠٠٠ و ١٢٠٠ ملليمتر بين المركب أو المجمع الهيدرولوجي وخزان بنى مكادة والبرانس وهذه الخزانات الكبرى هي التي تمد الخزانات الصغرى بالماء عبر قنوات صغيرة، ويوضح الشكل رقم (٨٧-أ) عناصر إمداد طنجة بمياه الشرب ومراحل إنجاز شبكة التوزيع الرئيسية.

أما تنظيم شبكة التوزيع والخزانات الخاصة بالمدينة ذاتها فقد روعي في تصميمها الظروف الطبوغرافية المتباينة لإحياء ومناطق المدينة، لذلك قامت الخزانات على مستويات متباينة تتوزع حسب الارتفاعات المختلفة. المستوى الأول: وارتفاعه من صفر إلى ٥٠ متر، وفي هذا المستوى محطة بوكدور التي ينقل منها الماء عبر أنبوب طولها ٨ كم، وتتفرع منها ثلاث أنابيب وبسر الماء من محطة وادي الحشف عبر أنبوية طولها ٣ كم إلى خزان الكلسة، وتصل سعته إلى ٣١٠٠٠ ليمر الماء عبر أنبوية طولها ٨,٦ كم ليمر أخيراً إلى المجمع الهيدرولوجي عبر أنبوب طولها ٢ كم، وكل الأنابيب ذات أقطار كبيرة تتراوح بين ٥٠٠ و ١١٠٠ مم، ومع انتقال المياه من هذا المجمع بشرف العقاب إلى مختلف خزانات المدينة تكون بصدد الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثاني.

المستوى الثاني ويتراوح ارتفاعه بين ٥٠ م و ١٠٠ م ويبدأ بأنبوية طولها ١٥ كم يسير مع طريق الرباط الرئيسي، وتتفرع منها ثلاث أنابيب الأولى قطرها ٥٠٠ ملليمتر تلتقي بخزان البرانس الذي تصل سعته إلى ٣٣٠٠٠، والثانية قطرها ٦٠٠ ملليمتر تصل إلى خزان بنى مادة وهو أكبر خزان تصل إليه المياه تصل سعته إلى ٣٣٠٠٠، وأخيراً الأنبوية الثالثة وقطرها ٨٠٠ ملليمتر وتتصل بخزان قال فلورى الذي تصل سعته إلى ٣١١٠٠٠، ويغذى هذه الخزانات مجموعة من الخزانات الصغرى التي أنشئت مؤخراً لتغذية الأحياء الجديدة، بعضها يوجد في نفس المستوى مثل خزان بويانة الذي تصل سعته إلى ٣٢٠٠٠.

أما المستوى الثالث: فيتراوح ارتفاعه بين ١٠٠ م و ١٥٠ م، ولجد في هذا المستوى كل من خزان النار في شرق خليج طنجة، وتصل سعته إلى ٣١٠٠، ثم بالقاض وسعته ٣٢٠٠٠، ثم جاكبير وسعته ٣٥٠٠ (غرب طنجة). أما المستوى الرابع فيتراوح ارتفاعه ما بين ١٥٠ م و ٢٠٠ م، حيث خزان كل من "النونوش"، والسانية (شرق طنجة) في أنجرة وسعة كل منهما ٣١٠٠.

وفي المستوى الخامس والأخير نجد خزان سيدى عمار في الجبل غرباً وسعته ٣١٠٠، ثم "دونابو" الذي تصل سعته إلى ٣٥٠٠، ويوجد هذا المستوى على ارتفاع ٢٥٠ م. ويوضح شكل رقم (٨٩) شبكة التوزيع بطنجة. وكما كان لناخ طنجة وتركيبها الصخري أثر مباشر على كمية المياه ونوعها وإنتاجها ومصادر هذا الإنتاج..



شكل (٨٩) شبكة توزيع مياه الشرب بمحطة معالجة حتى عام ١٩٩٢ م
المصدر: الوثائق المسجلة لدى اللجنة العامة لدراسة المياه في مصر

كان لسطح طنجة المتباين الارتفاع أثره المباشر أيضاً على عملية مد شبكة توزيع المياه وخزاناتها، إذ تتطلب مستويات المناسب العليا من المدينة عمليات ضخ مزدوج أى جلب المياه ثم دفعها بواسطة المضخات الكهربائية مما يزيد من تكلفة المياه.

وتؤكد الحقائق السابقة الوضع الخاص لتوزيع هذه المياه داخل المدينة، ومدى اتصال أنماط السكن والمناطق المختلفة بها. وتتميز شبكة المياه الموجودة بمدينة طنجة بالتوزيع الكثيف فى مناطق شمال ووسط المدينة، ثم يظهر تغلغل هذه الشبكة وتتباعد خطوط الإمداد بالاتجاه نحو الجنوب والجنوب الغربى وأقصى الشرق على الرغم من مرور خطوط الإمداد الرئيسية بهوامش المدينة بعد خروجها من مركب شرف العقاب إلى خزان بنى مكادة وخزان البرانس إلا أن هذه المناطق محرومة معظمها من مياه الشرب المتاحة بالنازل، وتُبدل الجهود حالياً لتوصيل المياه إلى هوامش المدينة والمناطق المحرومة منها داخلها*. والواقع أن الإنتاج والتوزيع فقط لا يفسران مشكلة المياه وأزمتهما فى منطقة طنجة، لذلك لابد من دراسة جانب الاستهلاك.

ج- استهلاك المياه:

قدر استهلاك طنجة السنوى من المياه سنة ١٩٤٤ بحوالى ٣٨٠.٠٠٠ م^٣ بمتوسط استهلاك يومى ٣٢١٩١,٧ م^٣، ثم ازداد هذا الاستهلاك إلى ٣٣٠.٣٩٠.٨٠ م^٣ سنة ١٩٥٤، أى تضاعف الاستهلاك إلى ٣,٨ مرة، ثم وصل الاستهلاك إلى ٣٤٢٩٤,٨٧٠ م^٣ سنة ١٩٦٤، وهذا يعنى أن الاستهلاك قد ارتفع بنسبة ٤١,٣٪ خلال العشر سنوات، ثم وصل الاستهلاك إلى ٣٧١.٤٤٢٨ م^٣ (١)، أى ازداد بنسبة ٦٥,٥٪ تقريباً، وفى سنة ١٩٨٤ كان استهلاك طنجة ٣٢٢٩٧٥٢٠ م^٣، مما يعنى زيادة قدرها ثلاثة أضعاف تقريباً فى كمية المياه التى تزود بها طنجة كما اتضح سابقاً والتى وصلت إلى ٣٣٦٣١٥٧٠ م^٣ سنة ١٩٩١، بمتوسط استهلاك يومى ٣٩٩٤٩٥ م^٣ يومياً تقريباً وهذا يعنى زيادة فى الاستهلاك تقدر بحوالى ٥٨٪ عن الحجم المائى المستهلك سنة ١٩٨٤، مما يعنى أيضاً زيادة الطلب باستمرار على المياه والذي يؤكد ارتفاع عدد المشتركين من ٢٤٣٠٠ مشترك* سنة ١٩٧٦ إلى ٦٠.٠٠٠ مشترك سنة ١٩٩١. شكل رقم (٩٠).

وقد قدرت كمية المياه المستهلكة من قبل المشتركين بحوالى ١٩ مليون م^٣ سنة ١٩٩١، ويعنى هذا أن الكمية المستهلكة والمقدرة بواسطة الوكالة المختصة تقل عن الكمية الموزعة لتزويد طنجة من مجمع شرف العقاب بمقدار حوالى ١٧ مليون متر مكعب، وهى كمية كبيرة من المياه توازى ٤٧٪ تقريباً من الكمية التى تغذى طنجة، ويمكن تفسير ذلك بضياح كمية من المياه تفقد من خلال عناصر شبكة التوزيع التى لا يتحمل بعضها الضغط المرتفع للماء المضخ، بالإضافة إلى تآكل بعض الأنابيب، ويضاف إلى ذلك استهلاك المياه من طرف غير المشتركين (٢) ١٢

(١) الأرقام المطلقة من : S.d.a.u.v.T.: (1983) Op. cit., p. 609.

(٢) معاهدة شخصية مع المهندس محمد صدقي مدير قسم المياه بالوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة، نوفمبر ١٩٩٢.
* من الإطلاع على خرائط شبكة توزيع المياه الرئيسية والفرعية بالوكالة المستقلة للماء والكهرباء ومصلحة المياه بطنجة أثناء الدراسة الميدانية فى أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر سنة ١٩٩٢.

** فى الوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة قسم المياه. وهى الوكالة المختصة بتوزيع الماء والكهرباء.

شكل رقم (٩٠) ويؤكد ذلك عدم وجود مخزون كبير دائم بالمدينة.

ويمثل الاستهلاك المنزلي أهم قطاعات استهلاك المياه، إذ قدر سنة ١٩٩١ بحوالى ٦٩.٤٪ من جملة المياه المستهلكة بواسطة المشتركين، بينما كانت نسبة الاستهلاك من المياه العمومية فى الأحياء الشعبية الهامشية والعشوائية ٣.٦٪، واستهلاك الإدارات^{١٠} أى المدارس والإدارات والمستشفيات وخلافه حوالى ٩.٨٪، أما استهلاك الصناعة فكان حوالى ٨٪، ثم الفنادق حوالى ٢.٢٪ وذلك من جملة استهلاك المشتركين^(١١).

ويرتفع استهلاك طنجة من المياه خلال أشهر الصيف نظراً لارتفاع الحرارة، والعطلات، وعودة المهاجرين، وزيادة أعداد الأجانب والوطنيين حيث تجذب طنجة السباحة الخارجية والداخلية أيضاً.

ويخضع سوق الماء فى طنجة وفى غيرها من مناطق المغرب لكل من المكتب الوطنى للماء الصالح للشرب (O.N.E.P.)، الذى يقوم بإنتاج المياه ومعالجتها لبيعها بسعر محدد من قبل الدولة، كما يخضع للوكالة المستقلة للمياه والكهرباء (RAID) قسم المياه، وهى المسئولة عن توزيع المياه على المشتركين بها كمستهلكين للمياه. ولترشيد استهلاك المياه والموازنة بين العرض والطلب ثم رفع تسعيرة الماء أكثر من مرة، كما تم التعامل فى تحصيلها على أساس الشرائح الاستهلاكية فى الصناعة، والاستهلاك المنزلى الذى تختلف بداية السعر لكل منهما وذلك فى تسعينيات هذا القرن.

٥- مستقبل المياه:

لقد بدأ العمل فى بناء سد بعالية وادى الحشف بهدف تخزين المياه الواردة إلى هذا الوادى حتى يمكن استغلال مياهه طوال العام وليكون وسيلة لتجميع مياه الأمطار بالمنطقة بالإضافة إلى سدود أخرى على معظم الأودية. ويستغرق بناء سد واد الحشف من ٣ إلى ٤ سنوات بحيث يؤمن الطلب على الماء حتى سنة ٢٠٠٠. وتصل سعة خزانة إلى ٣٠٠ مليون متر^٣، أى يفوق خزان سد ابن بطوطة بأكثر من ستة أضعاف، يرتبط بسد الحشف مشروع لإنشاء خط إمداد بين مخرج المياه بالسد ومحطة المعالجة فى بوكدور لتجنب ضياع المياه بالبخر والتسرب من جهة، واستغلال الفلاحين من جهة أخرى. يضاف إلى ماسبق مشروع توسيع المركب الهيدروليكي بشرف العقاب بواسطة محطة ضخ تصل طاقتها إلى ٣،٣م^٣/ثانية، وتزويدها بشبكة جر ذات قطر ١٢٠٠ ملليمتر و ١٠٠٠ ملليمتر و ٨٠٠ ملليمتر. وهناك أيضاً مشروع لصيانة شبكة الماء لتجنب فقدان الكمية الضائعة، عن طريق إصلاح معدات إنتاج وتوزيع الماء بالإضافة إلى مد خطوط إمداد جديدة وإضافة عدادات.

فيما يخص توزيع المياه فمن المتوقع تزويد حى طنجة البالية بالماء بواسطة إنشاء محطة للضخ ومد أنبوية يقطر ٢٠٠ ملليمتر.

تزويد حى بنى مكادة القديمة، وشرق طنجة بالمياه، وتقوية خزان بنى مكادة بمد أنبوب ذات قطر ٨٠٠ ملليمتر، رسد، يعنى زيادة الاهتمام بالأحياء المحرومة من المياه مع تزويد المناطق المؤجلة منها بمياه عمومية (صنبور ماء عمومى) إلى أن يتم ربطها بشبكة المياه.

(١١) الوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة، قسم المياه.

يضاف إلى ذلك إنجاز مشروعات خاصة بخزانات كبرى، ومختبرات لتحليل المياه الموزعة^(١).

ومن ثم لا بد من دراسة مستمرة لتنمية موارد المياه وحل المعادلة الصعبة، بين احتياج الحضر واحتكاره للمياه واحتياجات الأرياف الملحة للمياه وحرمانها منها باستمرار مما يجعل الماء عامل منفر وطارد لسكان الأرياف نحو المدينة حيث أصبح الصراع بين الأرياف والحضر على الماء أساسياً في العلاقة بين النمو العمراني وعناصر المنظومة البيئية في ظهير طنجة وكل المناطق الريفية إذ ترتبط مشروعات الماء وتنفيذها بضرورة شق الطرق، وهو ما يؤدي إلى فك العزلة عن العديد من الدواوير الريفية التي ظلت معزولة منذ أن وجدت، كما كانت بعيدة عن التأثيرات الحضرية، ومن نماذج هذه الدواوير المقبلة على الانفتاح الحضري كسوابقها تلك التي تقع على الضفة اليمنى لوادي الحشف بين محطة المعالجة وموقع السد الجديد على واد حريشة، وهي دواوير الهر، والحجرة، ومدشر أحريق^(٢).

ويشير ما سبق إلى أهمية عنصر الماء في تحديد علاقة طنجة بإقليمها إذ أن كل الجهود المبذولة توجه نحو إمداد طنجة بالماء الصالح للشرب، وفي نفس الوقت تغمر مياه السدود جانب من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى نقص الماء المتاح للرعي، مع النمو العمراني الذي يلتهم الأراضي الريفية، فتكون المحصلة استمرار النزوح الريفي صوب طنجة وغيرها من المدن.

٢- الكهرباء

لا تعاني شبكة الكهرباء في طنجة من مشكلة أساسية حيث تلاحق دون صعوبة بالغة عملية التدفق الحضري الجديدة^(٣). وعلى الرغم من ذلك كان ٦٣٪ من الأسر في مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١ متصلين بشبكة الكهرباء بينما كان ٣٧٪ من الأسر تستخدم وسائل أخرى مثل "مصباح كبروسين وخلافة"، وقد اتضح النقص الفادح في هذا المرفق الهام في أنماط السكن العشوائى المؤقت بنسبة ١٠٠٪ (غير متصل بالكهرباء)، وفي السكن العشوائى المبنى أو غير القانونى المبنى، وكذلك أنماط السكن الاجتماعى بنسب مختلفة.

وتغزود طنجة بالطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية للكهرباء التي تحصل عليها بدورها من محطات التوليد، وهي كهرباء حرارية، أما المحطات الهيدروليكية فعملها مرهون ببرنامج الري.

وفي أواخر سنة ١٩٩٢ غطت شبكة الكهرباء حوالي ٩٠٪ من أحياء ومناطق المدينة، بينما ١٠٪ منها لم تتصل بهذه الشبكة، وهي مناطق السكن غير القانونى*. وتجري دراسة لتنفيذ توصيل هذه المناطق بشبكة الكهرباء، ولتنفيذ عدد من المشروعات بهدف تقوية الشبكة حتى تواكب الاحتياجات المستمرة والمتزايدة للكهرباء، خاصة مع النمو الصناعى والعمرانى الذي تشهده طنجة، ومن هذه المشروعات:

(١) محادثات شخصية وتقارير حصلت عليها الباحثة أثناء الدراسة الميدانية بطنجة، من المسؤولين بالوكالة المستقلة للماء والكهرباء والمكتب الوطنى للماء الصالح للشرب، وعمالة طنجة.

(٢) Boulifa. A.; (1991), Le monopole de Tanger sur les eaux de sa region: consequence sur l'espace environnant, in L'Eau et la ville, éd. URBAMA, Tours, pp. 209-224.

- S.d.a.u.v.T.; (1983), Op. cit., p. 78.

(٣)

* محادثة شخصية مع مدير قسم الكهرباء بالوكالة المستقلة للمياه والكهرباء في سنة ١٩٩٢، ويقصد بالمدينة بلدية طنجة.

مركز تسليم طنجة البالية وفترة إنجازها من (١٩٩٣-١٩٩٥)، ومركز توزيع ساحة السويد، وسيتم إنجازها في سنة ١٩٩٤، ثم مقذبات مركز توزيع ساحة السويد وسيتم العمل بها سنة ١٩٩٥، ومركز توزيع الشاطئ (البلاج) سنة ١٩٩٥، ثم مركز توزيع الخضراء الرئيسي وشمل تجديد وتقوية سنة ١٩٩٤ ومركز التوزيع في سان فرانسيسكو سنة ١٩٩٥، فالخطة الثانية لتزويد مركز التسليم في شرف العقاب (١٩٩٦)، وتقوية وتجديد إمدادات أسلاك الشبكة ويتم إنجازها في الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ (١).

يلاحظ أن معظم هذه المشروعات الكبيرة التي سيتم إنجازها لتجديد وتقوية المراكز والشبكات تقع جغرافياً داخل مدينة طنجة، ولا يوجد منها في هرامش المدينة سوى مركز تسليم طنجة البالية.

ويوضح الجدول رقم (٦٥) ارتفاع عدد المشتركين إلى الضعف تقريباً عام ١٩٨٠ عن عام سنة ١٩٦٨ في حين ارتفع عددهم إلى ثلاثة أضعاف في عام سنة ١٩٩١ عن نفس السنة.

أما الاستهلاك فقد ارتفع إلى ٣٠٠٪ تقريباً في عام سنة ١٩٨٠ عنه في عام ١٩٦٨ وبلغت نسبة الارتفاع ٦٠٠٪ في عام ١٩٩١ عن نفس العام مما يوضح زيادة عدد المشتركين وكمية الاستهلاك في فترة زمنية صغيرة (٢٣ عاماً).

ومن ثم بلغ معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك ٧,٧٥٪ في الفترة من سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٨٠ و ١٦,٩٪ للفترة من سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٩١.

وبصفة عامة يرتفع الاستهلاك في الضغط المرتفع والمتوسط المرتبط بالصناعة وقد وصلت نسبة النمو السنوي إلى ١٦٪ بينما كانت أقل في الاستهلاك المنزلي إذ سجل معدل نمو سنوي ٨,٦٪ بين ١٩٧١-١٩٨٠.

جدول رقم (٦٥)

المشتركون والاستهلاك للكهرباء في طنجة ١٩٦٨-١٩٩١

السنة	عدد المشتركين ألف مشترك	الاستهلاك كيلوات / ساعة المليون	معدل الزيادة السنوية للاستهلاك
١٩٦٨	٢٥,٨	٥٠,٧	
١٩٨٠	٤٢,٤	١٤٣,٣	٧,٧٥ ٪
١٩٩١	٧٥,٢	٣٢٦,٠	١٦,٩ ٪

المصدر:- الجدول من إعداد وحساب الباحثة بالاعتماد على.

- R.A.I.D., Div. Electricite, (1992), Bilan Energétique, province de Tanger, Tanger.

- S.d.a.u.v.T.: (1983), Op. cit., p. 647.

٣- شبكة الصرف الصحي وجمع النفايات

أدى النمو السكاني والصناعي والعمراني للمدينة إلى زيادة وتضاعف استهلاك المياه، والمطلوب صرفها بطرق صحية آمنة تحافظ على البيئة والإنسان، كما أن كل نمو صناعي أو سياحي وعمراني يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل استهلاك المياه ومن ثم صرفها وقد ارتفعت كمية المياه المستعملة في صناعات النسيج والصباغة والزليج

- S.d.a.u.v.T.: (1983), Op. cit., p. 647.

وغيرها ووصلت كمية المياه المستعملة والمنصرفة إلى شبكة المجارى من مصنع النسيج ساتفيلاج إلى ٣٥٠٠٠٠ م^٣ سنوياً، كما يصرف مصنع "جاكوب دى لافون" للأدوات الصحية ٣٣٠٠٠٠ م^٣، وذلك على سبيل المثال لا الحصر (١). يضاف إلى ذلك صرف كل المخلفات الأدمية والخاصة بالمسالخ والمطاعم وشتى الاستخدامات فى المدينة.

يحكم النظام الخاص بشبكة الصرف الصحى فى طنجة عدة عوامل هامة أولها، خصائص طبوغرافية طنجة وديمورفولوجيتها التى سبقت الإشارة إليها والتى تساهم فى تحديد أحواض التصريف وانحدارها نحو خليج طنجة فى أغلب الأحوال، أما العامل الثانى، فهو الكتلة المبنية التى يتركز معظمها داخل الحوض المنحدر فى اتجاه البوغاز. ويضاف إلى ذلك الخصائص السياحية لمنطقة خليج طنجة والتى تدعو إلى حمايته من التلوث، ثم النمو العمرانى الحالى والذى أخذ فى التوسع بعيداً صوب الهوامش بين الطرق الرئيسية وعلى جوانبها، وبالتالي بعيداً عن الشبكة الموجودة أساساً للصرف الصحى بالمدينة وهو ما أدى إلى أن أصبح حوالى ٣٠٪ من مساكن طنجة تقريباً غير مرتبط بها، ونفس الوضع تقريباً بالنسبة للنفايات الصلبة التى تتزايد باستمرار كمحصلة للعوامل السابقة.

أ- مخارج ومخارج شبكة الصرف الصحى:

تتميز شبكة الصرف الصحى* فى طنجة بوجود مجارى تصريف قديمة يرجع بعضها إلى أكثر من ١٠٠ عام يطلق عليها المجارى البرتغالية أحادية الجريان، ماعدا القنوات الحديثة الخاصة بمنطقة خليج طنجة السياحية والمنطقة الصناعية بطريق تطوان والتى تتميز بوجود قنوات ذات نظام مزدوج. وتزدى طبوغرافية المدينة إلى إمكانية التصرف المباشر لمجارى المياه المستعملة نحو البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، وبدون أى معالجة سابقة، من خلال مخارج شبكة المجارى الرئيسية وهى من الغرب إلى الشرق كما يلى: (شكل رقم ٩١).

١- مخرج مجارى وادى اليهود: التى تمتد من منطقة عين الحياتى حتى شاطئ المرقلة حيث تغطى جزءاً كبيراً من وادى اليهود وتجرى عبر هذا المصرف مياه الأمطار والمياه المستعملة لبعض المصانع المنتشرة حول الطرق المؤدية إلى الرباط والمطار وطولها الإجمالى من ٧ إلى ٨ كم. وتتصل بهذا الجرى الرئيسى المجارى الثانوية والفرعية التى تنقل إليه المخلفات السائلة والصلبة من المصانع والتجمعات السكنية لمنطقتى الجاهدين وكاليفورنيا، ثم الأمطار بوادى بحريين وبوانة، ثم المياه المنزلية المستعملة لمنطقة الجبل وتصرف هذه الشبكة ٤٠٪ من مجارى المدينة وتعانى مجارىها من الانسداد وعدم التطهير.

٢- مخرج المجارى غرب الميناء: وهو مجرى رئيسى هام يوجد بجوار بداية مكسر الأمواج بالميناء ويصب فى شاطئ "بوقنادل" ويصرف ٦٠٪ من مجارى المدينة والمنطقة الصناعية بالإضافة إلى بعض مياه الأمطار، وذلك من خلال اتصال الشبكات الثانوية والفرعية التى تربط مجارى باقى المدينة به وأهمها الشبكات الفرعية التالية:

أ- الشبكة الأحادية للمدينة العتيقة.

ب- الشبكة الخاصة بوسط المدينة وشارع اسبانيا وامتداده فى شارع الجيش الملكى.

- S.d.a.u.v.T.; (1983). Op. cit., p. 867.

(١)

* يطلق على عملية الصرف الصحى فى طنجة اسم التطهير، كما يطلق اسم الواد الحار على شبكة الصرف الصحى.

ج- شبكات شرق وجنوب شرق المدينة: حيث الشبكة الحديثة والمستقلة المزدوجة لمنطقة خليج طنجة ومحطة الدفع بساحة هلقينا.

د- الشبكات الأحادية للمجارى الخاصة بالأحياء الغربية والجنوبية الغربية والجنوبية، وهى مجارى محور شارع مولاي اسماعيل-الميناء.

وتتصل به خطوط شبكة المجارى الثانوية والفرعية حيث مجارى الحى الجديد، السوانى، ساحة الجامعة العربية إلى شبكة منطقة البوغاز جنوب شارع مولاي اسماعيل وتتصل بها كذلك شبكة المنطقة الصناعية بطريق الرباط. وتتميز هذه الشبكة بوجود إرسابات فى أنابيب المجارى تقلل من كفاءتها.

تستقبل مجارى ساحة الجامعة العربية-الميناء مياه الأمطار، والمجارى الصناعية، والمنزلية، وتتفرع عنها عدة قنوات منها مجارى البرانس، والسوانى، والمصلى، وبنى مكادة، ومجارى البرتغال الشمالية الجنوبية والتي يرجع تاريخها إلى قبل سنة ١٩٠٠.

مجارى بنى مكادة: وترتبط مدشر* بن ديبان بمنطقة بنى مكادة، وحالتها سيئة خاصة فى الجزء الخاص بن ديبان، كما يستعمل الجزء الخاص ببنى مكادة كمكان لإلقاء النفايات الخاصة ببائعى الخضراوات، وخاصة شارع مولاي على الشريف، كما تستقبل هذه الشبكة المجارى من المناطق القريبة من مستوى الطرق فى أحياء السكن الاقتصادى غير المخطط وغير المجهز، وذلك فى أحياء مبروكة، والعزيفات، ويوجد بهذه الشبكة إرسابات أيضاً تقلل من كفاءتها.

مجرى مجارى الركايح: ويمتد من طريق العوامة حتى الجنوب الغربى لحي الركايح، وتنصرف إليه المياه المستعملة عبر محطة الضخ بالركايح، والتي تضخها قننة بنى مكادة أيضاً، وكذلك مياه الأمطار التى تنصرف إلى مستنقع قرب حومة الشوك بالإضافة إلى مياه السكن العشوائى التى تعتبر أكبر عائق لنشاط هذا المجرى.

- مجرى مجارى طريق تطوان: وتضم الشبكة الثانوية والفرعية لساحة الشيران والمناطق المجاورة لها، حيث تنصرف مجاريها إلى محطة الضخ بالركايح مباشرة بواسطة أنبوب يتعرض لانسدادات عديدة بالإضافة إلى مياه الأمطار.

- مجرى مجارى إدريس وأبى جرير الطبرى: يتصل مباشرة بمجارى أحياء الشرف التى تخترق أنبوتها وادى السوانى، كما تضم مجارى الجزء الجنوبى من الحى الإدارى وحي البلاج "الشاطى".

٣- مخارج مجارى هضبة مرشان: وتضم ثلاث مجارى صغيرة ومستقلة إذ تنصرف إلى البحر مباشرة، وتخدم المنطقة السكنية بمرشان وتتميز بسهولة المجازبها أو انحدارها صوب البحر وبأحادية مجاريها.

٤- مجارى المنطقة الصناعية بطريق تطوان: ونظام تطهيرها مستقل، وتضم ثلاث قنوات قطرها بين ٦٠ و ١٠٠ سم بالإضافة إلى خطوط اتصال صغيرة تتصل بالمجرى الرئيسى المتصل بدوره بمحطة الضخ (المعطلة باستمرار). ويصل طول شبكة الصرف الصحى إلى ٢٨٠ كم^(١). بالإضافة إلى شبكة الصرف الصحى وتفرعاتها الثانوية

* مدشر تعني حى خاصة فى المناطق الهامشية.

(١) قسم التطهير (١٩٩٢)، تقرير عن الصرف الصحى بطنجة، عمالة طنجة، طنجة.

والفرعية ومحطات الضخ الخاصة بها فى هلقيتا والركايح، ويساهم كل وادى السوانى ووادى مغوغة فى صرف قسم من مجارى المدينة من المياه المستعملة، ومياه الأمطار، ومخلفات أخرى بطريقة طبيعية لكن غير مرغوب فيها ذلك لأنها بصبان فى المنطقة السياحية على شاطئ خليج طنجة*.

وادى السوانى: ويصرف نفايات ومجارى جل المناطق المجاورة له من مياه أمطار إلى مجارى السكن غير المتصل بالشبكة، بالإضافة إلى مختلف أنواع النفايات. وتستمر عملية الصرف حتى خلال فصل الصيف. وتزداد مع هطول أمطار الشتاء. والحريف من خلال وادى مكشوف يمر بمناطق هامة إذ يفصل بين جنوب وشمال المدينة.

وادى مغوغا: الذى تحول فى قطاعه الممتد من جنوب المنطقة الصناعية والمحاذى لها غرباً وحتى مصبه شرق وادى السوانى على خليج طنجة إلى قناة مكشوفة للصرف تصريف مياه ومجارى العديد من المناطق التى تمر بها وخاصة المنطقة الصناعية على طريق تطوان ثم التجمعات السكنية العشوائية جنوب وجنوب شرق تل الشرف ومغوغا الصغيرة ثم المجرى العمومى، والمنطقة الصناعية والسكنية العشوائية بمغوغا. يضاف إلى كل ذلك وجود المزيلة العمومية لطنجة قرب أعالي هذا الوادى حيث تصل إليه كميات منها تصرفها الأمطار التى تنحدر مياهها صوب الوادى التى بصرفها بدوره صوب المنطقة السياحية على خليج طنجة، ويصرف هذا الوادى نفايات صلبة وسائلة.

ولا يمكن الاستغناء عن هذين الواديين فى الوقت الراهن حيث يخدمان العديد من المناطق غير المتصلة بالشبكة، بالإضافة إلى صرف مياه الأمطار التى تسبب مشكلات عديدة فى هذه المناطق.

وتعانى شبكة الصرف الصحى فى طنجة من مشكلات التقادم وعدم الكفاية ونقص الكفاءة، وانخفاض القدرة المالية لمدها إلى المناطق المحرومة، وصيانتها وتوسيعها وتجديدها كما يجب، وقد اقتصر الأمر على بعض التجديدات فى المجارى الثانوية خاصة خلال عامى ١٩٨٤، ١٩٨٩ فى المناطق التى شهدت أعطالاً ومشاكل فى المدينة العتيقة، والمصلى، ودرادب، وساحة الجامعة العربية، والمنطقة الصناعية. يضاف إلى ذلك صعوبة تغيير الشبكة فى المناطق السكنية الكثيفة^(١).

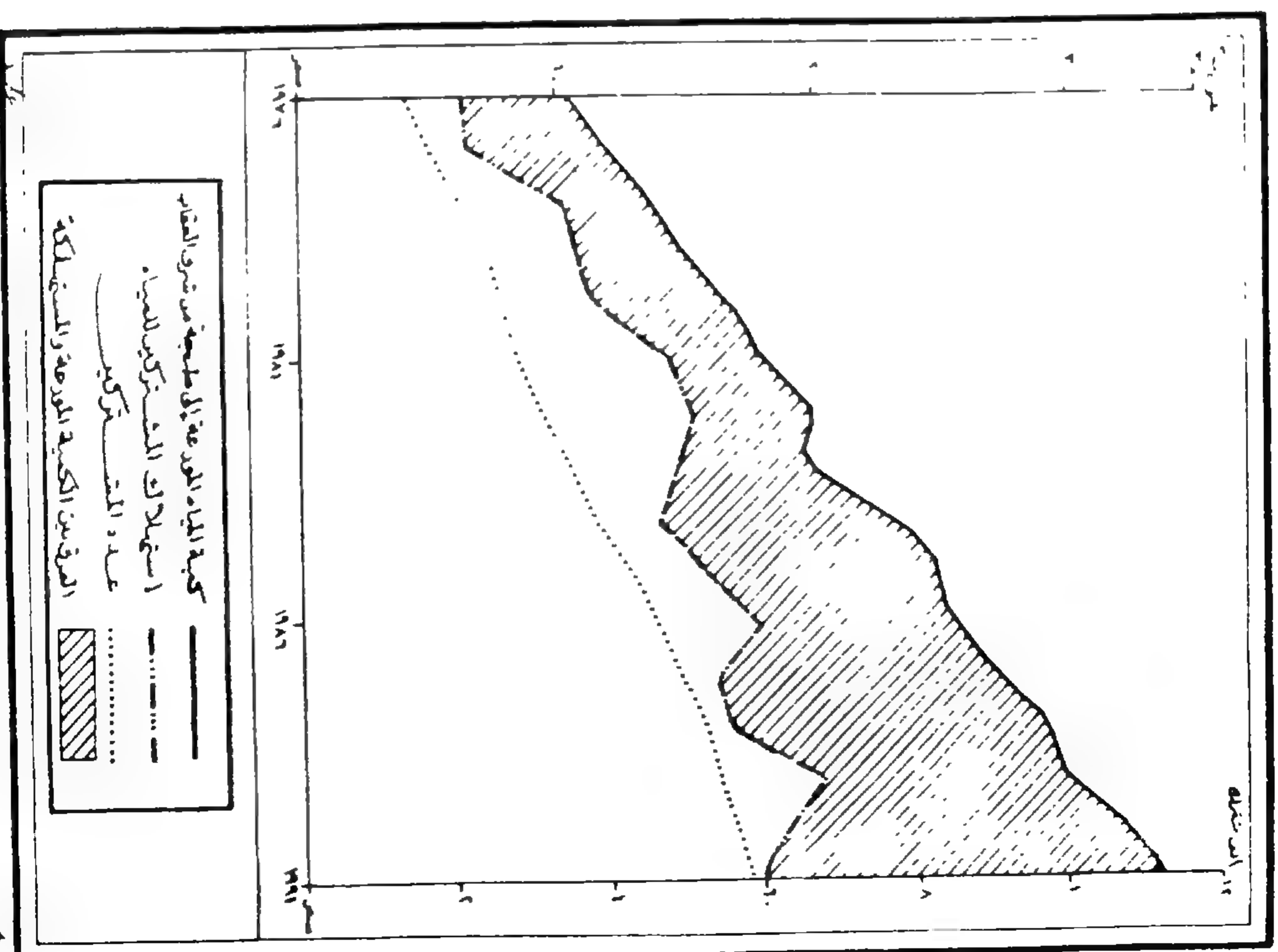
وتتضرر المناطق المنخفضة فى المدينة من سوء حالة شبكة الصرف إذ يرتفع منسوب مياه المجارى إلى السطح فى المناطق السكنية فى فصل الشتاء وتعانى شبكة الصرف الصحى من التأخير فى تطهيرها مما يؤدى إلى إسدادها.

يضاف إلى ماسبق أن صرف المياه الملوثة أو المجارى دون معالجة إلى مياه المضيق يؤدى إلى تلوثها وتوضيح الصور الجوية هذه الظاهرة حيث تظهر المياه الملوثة على طول شاطئ المضيق فى المرقلة، وبوقنادل كما تظهر بشدة محاذية لمكسر أمواج الميناء وداخل خليج طنجة محاذية للشاطئ.

وأخيراً... تعانى طنجة من سوء توزيع شبكة الصرف الصحى التى تغطى احتياجات بعض الأحياء بنسبة ١٠٠٪، على النقيض من ذلك تفتقد بعض الأحياء وخاصة الهامشية والعشوائية لوجودها بنسبة ١٠٠٪ مما يؤدى إلى صرف المجارى فى البيئة الطبيعية حيث أقرب وادى أو حفرة أو تكوينات رملية، ويؤدى هذا إلى اختلاطها بمياه الشرب، وصعودها إلى السطح على شكل مستنقعات، بالإضافة إلى تلوث شاطئ المنطقة السياحية فى خليج طنجة

(١) محادثة شخصية مع المهندس حسن الزغلي رئيس قسم التطهير بمحالة طنجة، نوفمبر ١٩٩٢. بالإضافة إلى تقارير القسم. * وقد رأت الباحثة كيف تنصرف هذه المياه الملوثة والمخلفات فى هذه المنطقة عبر المجارى المكشوفة.

نعم (٩١) شبكة الصرف الصحي وجميع النفايات بمجموعة طلبة جامعة عام ١٩٩٢
المصدر قسم التخطيط سمار طه والربيعه المبررات



سنة (١٩٠٠) تزويد طليحة بالياه وحضرم الإستهلاك وعدد المستتر كمين
من عام ١٩٧٦ مر إلى عام ١٩٩١ م .

نتيجة انصراف مياه وادي السواني ومفوغا إلى البحر، مما يؤدي بدوره إلى العديد من المشكلات منها اختلاط المياه الملوثة بمياه البحر، بالإضافة إلى التلوث المائي والهوائي ومشكلات النحر التي يتعرض لها الشاطئ.

ولاتوازي الجهود المبذولة في هذا المجال الحاجة الملحة لوجود هذه الشبكة بتوزيع يغطي كل المدينة وبواكب نموها وامتدادها المستمر وزيادة أنشطتها. والواقع أن نسبة كبيرة من السكان قد حلوا مشكلتهم باللجوء إلى نوع من الصرف الخاص قدرت بحوال ١٤٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١، إلا أن هذا الحل يؤدي إلى مشكلات التلوث البيئي الخطيرة، والموجودة أصلاً بسبب قصور الشبكة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وتعتمد خطة تحسين شبكة الصرف الصحي على توسيعها وتعميدها وإنشاء محطة تنقية للمياه بدلاً من إلقيائها بحالتها في البحر وإنشاء مصارف المجاري أسفل المياه بقدر مناسب وبعيداً عن خط الساحل أيضاً وقد بدأت الوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة في دراسة تخطيط جديد للشبكة^(١).

ب- جمع النفايات:

يعد تراكم النفايات الصلبة بالمدينة اليوم واحدة من أهم مشاكلها. كما تعد عملية جمع هذه النفايات والتخلص منها واحدة من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه المدينة ممثلة في إدارتها، والتي تؤثر على بيئة المدينة وأنشطتها وسمعتها ومظهرها الحضري وصحة سكانها، وتزداد هذه المشكلات تعقيداً مع نمو المدينة سكاناً وعمراً ونشاطاً، وخاصة إذا تضافرت معها ظروف نقص التمويل والاستثمار اللازم لحل هذه المشكلة الحضرية الأكلية اليومية.

وقد أصبح موضوع التخلص من النفايات ومعالجتها (الصلبة والسائلة) من أهم الموضوعات التي تحتل مركز الصدارة بين اهتمام المدن والبلديات والدول، كما يستقطب جل اهتمام سائر المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية، وتبذل الجهود لإيجاد أفضل الوسائل والسبل لتيسير عملية جمع النفايات ونقلها وفرزها لإعادة استخدامها أو تحويلها إلى مواد جديدة ذات قيمة اقتصادية حفاظاً على الثروات الطبيعية واقتصاداً في النفقات*.

ويبلغ متوسط الإنتاج اليومي للفرد من النفايات نصف كيلو جرام، وقد ترتفع إلى أكثر من كيلو جرام وفقاً لاختلاف حجم المجمعات الحضرية، واختلاف فصول السنة والمناسبات المختلفة، وكذلك مستوى المعيشة والعادات... وغيرها**. كما تمثل نفايات المستشفيات كمية تتراوح بين ٧٧,٧ طن إلى ٨,٠ طن لكل ألف من السكان في السنة، أما المسالخ (المجازر) فتنتج نفايات يتراوح متوسطها بين ٦٦,٦ طن إلى ٢ طن لكل ألف ساكن من السكان في السنة، وتصل مخلفات الحيوانات في المدينة إلى ٦٠٠٠ طن سنوياً، وقد تنخفض إلى ٢٠٠ طن سنوياً، ويتخلف عن المزارع والأشجار كميات من النفايات تتراوح بين ١٨,٢٠٠ طن و ٧٠٠ طن للمدينة الواحدة

(١) - S.d.a.u.v.T.: (1983). Op., cit., pp. 652-678.

- قسم التطهير، (١٩٩٢)، تقرير عن تطهير طنجة، عمالة طنجة، طنجة. ص ٣- ومحادثة شخصية مع رئيس القسم.
* عقدت عدة دورات تدريبية خاصة بإدارات النظافة والتخلص من النفايات في برلين نظمتها حكومة ألمانيا لأهمية هذا الموضوع، وقد حضر ممثل طنجة في الدورة الخامسة المنعقدة في برلين بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٩٠.
- كما قام المعهد العربي لإنماء المدن التابع لمنظمة المدن العربية، بدراسة رائدة حول موضوع النظافة العامة والتخلص من النفايات في المدن العربية بدأت سنة ١٩٨٤. ونشرت بعد ذلك تباعاً بمجلة المدينة العربية والأرقام الواردة تمثل النتائج العامة لهذه الدراسة.

سنوياً، يضاف إلى ذلك نفايات صلبة من مخلفات المصانع تتراوح بين ٤٩ ألف طن وطن واحد في السنة في المدينة الواحدة من المدن العربية، كما تتراوح كميات الأجهزة المنزلية والسيارات والأثاثات المنزلية الثالفة من ١٨٥٠٠ طن إلى ٣٠٠ طن بالنسبة للمدينة الواحدة في السنة، كما ينتج عن عمليات البناء مخلفات يتراوح متوسطها بين ٥٠٠٠ طن و ٩٠٠ طن في بعض المدن سنوياً^(١).

ويتضح من ذلك ارتفاع حجم المخلفات التي تنتجها المدينة باستمرار بالإضافة إلى تنوعها وتفاوت كمياتها حسب حجم المدينة وخصائصها ووظائفها في العالم العربي.

وتنتج طنجة حوالي ٢٠٠ إلى ٢٥٠ طن يومياً من النفايات المنزلية فقط، ترتفع إلى ٤٥٠ طن خلال عيد الأضحى، كما ترتفع عن متوسطها في فصل الصيف سنة ١٩٩٠ إلى (٩١٢٥٠ طن في السنة)، وتختلف كمية النفايات من منطقة إلى أخرى في المدينة إذ تصل في المدينة العتيقة إلى ١٨ طن يومياً في المتوسط، وقد تصل إلى ٥٠ طن يومياً في المناسبات الدينية، كما تنتج منطقة مرشان نفس الكمية تقريباً. وكذلك منطقة وسط المدينة والمصلى ٢٢ طن يومياً، ترتفع أيضاً في المناسبات وخاصة الدينية وفصل الصيف، وبينما وصل إنتاج منطقة الإدريسية إلى ٢٥ طن يومياً سنة ١٩٨٩، وفي بني مكادة وصل الإنتاج اليومي إلى ٥٨ طن. رغم اختلاف عدد السكان والمساحات الخاصة بهذه المناطق.

ويمكن تعليل هذا التفاوت باختلاف الأوضاع الاجتماعية، حيث العلاقة عكسية بين كمية النفايات والمستوى الاجتماعي والدخل، بالإضافة إلى عوامل الكثافة السكانية ومساحة المنطقة، وبينما تنتج منطقة بني مكادة أكبر كمية من النفايات لا تتعدى مساحتها في نفس الوقت ١٥,٦ كم^٢ (١٥٦٠ هكتار)، في حين تنتج منطقة الجبل أقل كمية نفايات (٣ آلاف طن سنوياً) في الوقت الذي تشغل فيه أكبر المساحات على مستوى المدينة ١٤٣,٨ كم^٢ (١٤٣٨٠ هكتار)^(٢).

أما بالنسبة لعملية جمع النفايات فتتم بطرق بدائية في معظم المناطق، كما لا تتم بانتظام في العديد من المناطق مما يؤدي إلى تراكم النفايات وخاصة في المناطق الشعبية والعشوائية ويتم جمع النفايات في طنجة على مرحلتين الأولى في الصباح الباكر وتخص الأحياء السكنية وهي أكثر انتظاماً، والثانية تتم في ساعة متأخرة من النهار وتشمل المؤسسات السياحية والإسعاف وبعض الأماكن الخاصة، ويقوم بعملية جمع القمامة ٨ مجموعات تضم كل مجموعة بعض المستودعات وعدد من العمال وبعض الشاحنات لنقل النفايات إلى المستودع العمومي والمستودعات الثانوية والتي تصل جملتها إلى ٢٢ مستودع بالمدينة لا تتوزع عليها بانتظام.

وتعاني عملية نظافة طنجة وجمع نفاياتها من مشكلات عديدة ترتبط بالعمال وبالوسائل المستعملة في عملية الجمع وتقنياتها، والأهم والأخطر من ذلك توزيعها ودرجة الاهتمام بالأحياء المختلفة في المدينة.

(١) المعهد العربي لإنماء المدن (١٩٨٥)، النظافة العامة والتخلص من النفايات، دراسة استطلاعية يقوم بها المعهد العربي لإنماء المدن، مجلة البلديات، العدد الأول، السنة الأولى، الرياض، ١٩٨٥، ص ٩٣-١٠٠.

(٢) الأرقام حصلت عليها الباحثة من قسم التطهير بعمالة طنجة أثناء الزيارات والملاحظات الشخصية في العمالة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

والواقع المؤسف أن ما يتم جمعه من المدينة يوازي ٥٠٪ فقط مما تنتجه من نفايات، ويشمل هذا العجز كل المناطق الموجودة خارج المدار الحضري كحي بن ديهان، والركابيع، وبنى مكادة القديمة، ومقرغا الصغيرة والكبيرة... الخ، بالإضافة إلى بعض المناطق سيئة الحظ داخل المدينة مثل طنجة البالية، ساحة الثيران، العزيفات. يضاف إلى ذلك بعض المناطق التي يتم جمع نفاياتها بصفة غير منتظمة، كالمدينة العتيقة، ومرشان، وبنى مكادة الجديدة.

وتدعو الأوضاع السابقة سكان المدينة إلى أن يراكموا النفايات ويشونوها في أقرب مكان أو ساحة مما يؤدي إلى تشويه للوجه الحضري والحضارى للمدينة وتلوث بيئتها نظراً لعملية التخمر والتحلل التي تحدث لمكونات النفايات المنزلية، والتي تمثل المواد القابلة للتخمر والتحلل بها بنسبة كبيرة ويرجع السبب الأساسى لذلك إلى قلة العمال إذ يصل المعدل إلى عامل واحد لكل ٢٠٠٠ ساكن وأكثر*. كما اتضح أن هناك مناطق لا يخدمها أى عامل على الإطلاق، بالإضافة إلى تهالك الوسائل وقدمها مما يؤدي إلى قلة أدائها وتوقفها بسبب الأعطال.

وهناك عامل هام يعوق عملية جمع النفايات مرتبط بخصائص مدينة طنجة الجيومورفولوجية والحضرية على السواء، إذ يتصف العديد من مناطقها بالانحدار الشديد مما يؤدي إلى سرعة استهلاك السيارات وتعدد أعطالها، بالإضافة إلى أن بعض المناطق يصعب استخدام الوسائل الحديثة بها أساساً بسبب طوبوغرافيتها كالمدينة العتيقة والمناطق المعزولة عن طرق النقل.

أما العامل الحضري فيرتبط بمورفولوجية المدينة العتيقة وما يشابهها مثل درادب، والمصلى، والسواني القديمة، وبنى مكادة. إذ تسود شبكة طرقها الأزقة الضيقة للغاية والملتوية في نفس الوقت مما يدفع بالسلطات المختصة إلى ضرورة جمع نفاياتها ونقلها بالوسائل اليدوية وعربات الجر الصغيرة، والتي يؤدي الانحدار المميز للعديد من الدروب والأزقة إلى انزلاقها وبالتالي إفراغ محتوياتها مرة أخرى... يضاف إلى ذلك ببطء هذه العملية وعدم فاعليتها وعدم انتظامها في نفس الوقت. وتعانى كل مناطق المدينة غير المخططة -وما أكثرها- من نفس المشكلة داخل بلدية طنجة. أما خارجها فلا تعرف هذه العملية أو غيرها على الإطلاق -وعلى العكس من ذلك تحظى أحياء وسط المدينة والحي الإدارى خاصة باهتمام بالغ، وكذلك الأحياء المرتبطة بالمدينة الدولية بطنجة خلال النصف الأول من القرن العشرين**. أى أحياء السكن الراقى من نط العمارات والقبيلات.

أما نقاط الإفراغ والمستودعات التي تجمع فيها النفايات الخاصة بالمناطق فهي عبارة عن مساحات مفتوحة في الغالب، تلقى فيها النفايات فوق الممرات والشوارع الرئيسية مما يزيد من تلوث البيئة الحضرية. وتتوزع هذه المستودعات وسط الأحياء السكنية داخل مدينة طنجة فقط. ولا توجد أى مستودعات خارج المدار الحضري. وخاصة في المناطق العفوية، ويوضح الجدول التالى توزيع نقاط التجمع والمستودعات والمناطق التي تخدمها.

* في الدول المتقدمة عامل نظافة لكل ١٠٠ ساكن بالإضافة إلى تقدم وسائل الجمع والنقل والتشوين.

** ويبرر المهندس حسن الزغلي رئيس قسم التطهير بعمالة طنجة ذلك بأن سكان هذه المناطق تعودوا على ذلك، وقد ذكر ذلك في محادثة شخصية في نوفمبر سنة ١٩٩٢ وهذا يعني أن السكان في المناطق الأخرى غير المعنى بها قد تعودوا على ذلك أيضاً!

جدول رقم (٦٦)

مناطق توزيع مستودعات تجميع النفايات بمدينة طنجة سنة ١٩٩٢

مجموعات المناطق	المستودعات ونقط التجميع	مجموعات المناطق	المستودعات ونقط التجميع
١- المدينة العتيقة	- دار الدباغة - أمراح	الميناء	- السوق المركزي - مفتشية الشغل - طريق وجدة
٢- مرشان	- سبيلة الجماعة - ملعب مرشان	بني مكادة	- شارع لشبونة - شارع تطوان - العزيفات - الإدارية - الهوغاز - سوق الجملة
٣- المصلي	- شارع جوتتهرج - شارع جامع القدس		
٤- المدينة الجديدة	- مركز المدينة والسوق الجديد - شارع موسى بن نصير - طريق جبل طارق	الجهل	- مسطوخوش - كنارياي - مسجد الموحدين - سوق سيدي بوعبيد
٥- الحسي الجديد كسبراطا	- شارع أنفا - شارع أطلس - شارع فيصل بن عبد العزيز		

المصدر: قسم التطهير، عمالة طنجة سنة ١٩٩٢ أثناء العمل الميداني

بالنسبة للنفايات الصناعية فلا توجد أرقام حقيقية تدل عليها، كما لا توجد بالمدينة مستودعات خاصة بالنفايات الصناعية. بل يجب حملها ونقلها إلى إحدى المستودعات بالمدينة، ونفس الوضع بالنسبة للميناء، حيث يجب نقل مخلفاته إلى المستودع العمومي الكبير كما تنقل مخلفات سوق السمك (بالجملة)، ورسو البواخر من مكان تجميعها، وتدخل شاحنة البلدية لإفراغه كل ثلاثة أيام وهي مدة طويلة بالنسبة لهذه المخلفات.

وللتخلص من النفايات التي تجمع من المدينة يتم نقلها إلى المزلة العمومية والتي تقع على مسافة ٥,٥ كم من وسط المدينة لكي تحرق بعد ذلك. وتقع هذه المزلة بشار الطريق الرئيسي إلى تطوان (رقم ٢٨)، وترتبط بالطريق الرئيسي من خلال ممر غير معبد موحد شتاءً، وبعد هذا الممر واحداً من أهم أسباب تدهور حالة العديد من الشاحنات كما لا يتميز بوجود حاجز أو رصيف لإنقاذ الشاحنات عند غرقها في الأوحال وتنمو المدينة في هذا الاتجاه محاسيؤدي إلى اختلاط السكن بالمزلة التي تتسع أيضاً بسبب عدم تجديدها، وقد أصبحت مكاناً مفضلاً للرعى وملجأً للكلاب، فضلاً عن الفئران التي تنقل أمراضاً خطيرة أهمها الطاعون. وغالباً ما تستهلك الحيوانات التي ترعى بهذه المزلة داخل المدينة.

كما أن موضع هذه المزلة غير ملائم للمدينة وطبيعة نموها. بالإضافة لوقوعها في أعالي وادي مغوغا الذي يصرف مياه السيول الساقطة على المنطقة ومنها المزلة وقد أوضحنا أثر ذلك على تلوث مياه خليج طنجة*.

* شاهدت الباحثة المزلة في الطريق من تطوان إلى طنجة وبالعكس، كما يمكن ملاحظة الأكياس الناعمة المعلقة في الهواء والتي تغطي سماء المزلة وما حولها من بعيد.

والخلاصة أن طنجة تعاني من مشكلات عديدة تخص السكن وخاصة النمو العشوائي للسكن بالمدينة. كما تعاني المرافق العامة من عدة مشكلات ونقص حاد في إمداداتها وخاصة فيما يتعلق بالسكن العشوائي الذي ينمو بعيداً عن حدود المدينة، وبالنسبة للصرف وجمع النفايات تعاني أيضاً من مشكلات ضعف الإمكانيات وسوء التوزيع ونقص التمويل. كما كان لظهورغرافية المدينة وطبيعة نموها دور في هذه المشكلات وتعقدها. كما لا تتم أى عملية لمعالجة المجارى أو النفايات الصلبة ومن ثم لا يستفاد منها على الإطلاق وتسبب تلوثاً واضحاً في البيئة.

الفصل الثاني عشر

مورفولوجية مدينة طنجة

المبحث الأول : مورفولوجية طنجة ونموذج نموها وخطتها.
المبحث الثاني : التركيب الوظيفي واستعمالات الأراضي في طنجة.

الفصل الخامس

مورفولوجية مدينة طنجة

تعددت النماذج والنظريات التي تبحث في عملية النمو الحضري والتحضر ، والتي ارتبطت بمجموعات من العوامل الديموجرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . وتركز بعض هذه النماذج والنظريات على جانب معين ، بينما تناولت النماذج الأخرى جوانب مختلفة . ويمكن تقسيم هذه النظريات والنماذج إلى أربع مجموعات :
(أ) مجموعة النظريات والنماذج الديموجرافية : والتي تركز على أثر النمو السكاني ، وتركيب السكان ، والتغيرات السكانية ، وخاصة الهجرة من الريف إلى المدن ، ويعتبر نموذج "ديفنز" (Davis) مثالاً لهذا النوع من النماذج^(١).

(ب) النظريات والنماذج الاقتصادية : وترتكز معار هذه النماذج على اعتبار أن عملية التحضر ترتبط بالتحول الاقتصادي بشكل رئيسي ، حيث أدى هذا التحول إلى الإسراع بعملية النمو الحضري ، إذ جلب معه تديلاً واسعاً في البناء المهني والحرفي للسكان ، وخاصة الصناعة التي جذبت أفواج الأيدي العاملة من الأرياف إلى المراكز الحضرية والمدن الرئيسية . وقد اهتمت هذه النظريات والنماذج بالموقع وأثره على نشوء نوية استيطانية تتجمع حولها الأنشطة المختلفة ينتج عنه نمو وتوسع مستمر في حجم المدينة ومن أمثلة هذه النظريات الكلاسيكية : نظرية "فيبر" (Weber) في الموقع الصناعي ، ونظرية "فون ثونن" (Von Thunon) في الموقع الزراعي ، ثم المحاولات الأكثر تطوراً من قبل "والتر كريستالر" (W. Christaller) في نظرية المكان المركزي . وهناك نظريتان ترتبطان بشكل أوضح بتفسير ظاهرة نمو المراكز الحضرية والنمو الحضري وهما : نظرية القطاع (Sector Theory) القائمة على النمو الحضري النابع من الداخل ، ونظرية الارتكاز التصديري (Export-Base Theory) والتي تفسر النمو الحضري على أساس التطوير والتنمية المنبعث من الخارج . والواقع أن هاتين النظريتين تمثلان جزءاً من نظرية التجارة العالمية ، التي تحاول تفسير النمو الحضري والتنمية الاقتصادية كجزء من النشاط الاقتصادي العالمي^(٢).

(ج) مجموعة النظريات والنماذج المرتبطة بالتغير الاجتماعي : فالمركز الحضري في هذه النظريات ليس مجرد أعداد من السكان الذين تشدهم جملة من العوامل الاقتصادية ، وإنما هو مركز التفاعلات والأنشطة الاجتماعية والثقافية ، كما أنه نواة لمفاهيم جديدة . لهذا تصبح المدن مراكز رئيسية لإحداث التغير في عمليات التحول الاجتماعي عن طريق إيجاد مفاهيم اجتماعية جديدة وكسر العادات والتقاليد القديمة . فالمدن عبارة عن نويات تغيير اجتماعي تتركز فيها الأنشطة الثقافية كالجوامع ، والمعاهد ، والمؤسسات الترفيهية كالمسارح ومراكز الأنشطة الاجتماعية ، وفيها تنشر المعلومات والأخبار اليومية عن طريق الصحف والمجلات والتلفزيون.... الخ . وتعتبر نماذج ونظريات الانتشار (Diffusion Theories) من المحاولات الرئيسية لتفسير دور المدن في إحداث عملية التغير الاجتماعي التي تبدأ منها وتنتشر بشكل متسلسل وتدرجي إلى المناطق الأخرى المحيطة بها .

(١) أهر عياش ، عبد الإله ، والنقط ، إسحق يعقوب ، (١٩٨٠) ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية . جامعة الكويت وقالة المطبوعات ، الكويت ، ص ٧٥ - ١٠٩ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحات .

- Kingsley Davis; (1970)-the Urbanization of Human Population in Scientific American cities, New York, pp. 3-24.

(د) نماذج ونظريات الأنظمة: وتعتبر هذه النماذج والنظريات أكثر المحاولات النظرية شمولية في تفسير ظاهرة التحضر وأحدثها، وتقوم المفاهيم الأساسية لهذه النماذج على اعتبار أن ظاهرة التحضر لا يمكن دراستها وتوضيحها ضمن مجموعة مستقلة منفصلة من العوامل: ديموجرافية فقط أو اجتماعية أو اقتصادية. لذلك يعتمد فهم مثل هذه الظاهرة على قدرة الباحث على دراستها كوحدة مترابطة ببعضها البعض، ولقد حاول "براين برى" (Berry, B.)^(١) دراسة ظاهرة التحضر على أساس العلاقات التي تشد نظام المدينة إلى أنظمة أخرى مرتبطة بنظام المدينة، وتعتبر نظرية "فريدمان" (Fridmann) في التحضر من أحدث الاتجاهات المعاصرة في محاولة ربط ظاهرة التحضر بجميع العوامل الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. ويقوم البناء الرئيسى لنظريته على أساس أربع عمليات محضرية فرعية تشكل في مجموعها الديناميكية الكلية لظاهرة التحضر، وتربط هذه العمليات المراكز الحضرية بالمناطق المحيطة بواسطة عملية الانتشار (Diffusion Process)، وعملية السيطرة (control process) أى سيطرة المركز الحضرى على المناطق الواقعة في ظهير المدينة، ثم عملية الهجرة (Migration process)، وعملية الاستثمار (Investment process)^(٢).

وفي مقابل النماذج والنظريات الباحثة في عملية التحضر ظهرت العديد من المحاولات الخاصة بدراسة تركيب المدينة الداخلى وبنيتها، التى تتسع وتتمدد وتتعدد أنشطتها ومواقعها كمحصلة ورد فعل مباشر لعملية التحضر. حيث لا ينفصل تركيب المدينة وشكلها عن هذه العملية. إذ يؤدي التزايد السكانى والهجرة المستمرة صوب المدينة إلى مزيد من الضغط على الأرض والحاجة إلى المزيد منها أيضاً.

وهناك ثلاثة نماذج كلاسيكية للنمو تشرح أنماط استخدام الأرض في مدن أمريكا الشمالية التقليدية، وقد تم تطبيق هذه النماذج على نطاق واسع إلا أنها تلائم المدن في العالم المتقدم والأكثر تقدماً خاصة في النصف الأول من القرن العشرين وهذه النماذج هي:

- نموذج النطاق المركزى (Concentric Zone Model) لبيرجس (Burgess) عام ١٩٢٥^(٣).

- نموذج القطاع (Sector Model) وقد ظهر هذا النموذج على يد "هومر هويت" (Homer Hoyt) عام ١٩٣٩^(٤).

- نموذج النويات المتعددة (Multiple Nuclei Model) للجغرافيان تشونسى هاريس (Chauncy Harris)

"وإدوارد ألان" (Edward Ullman) سنة ١٩٤٥^(٥). (شكل رقم ١٠٥)

(١) - Berry, B.; (1964). "Cities as systems within systems of cities" papers of the regional science Association, Vol X, pp. 147-163.

(٢) - Friedmann, J., (1973). Urbanization planning and National Development, SAGE Publication, London, P. 69.

التفاصيل منشورة في:

(٣) - Burgess, E.W., Park, R.E. & McKenzie, R.D., (1925), The city, Univ. of Chicago Press, Chicago, pp. 47-62.

(٤) - Homer Hoyt, (1939), The structure and Growth of Residential Neighborhoods in American cities, USGPO, Washington D.C.

(٥) - Harris, C.D. and Ullman, E.L.; (1945), "The nature of cities", The Annals of the American Academy of political and Social Science, 242, pp. 7-17.

وقد ظهرت نماذج أحدث وما زالت تظهر نماذج أحدث خاصة بالدراسات النظرية والتطبيقية لتركييب ونمو المدينة. ومن النماذج الحديثة:

- نموذج "توابع المدينة" النطاقات الحضرية (Urban Realms Model) وقد ظهر على يد بيتر فانس عام ١٩٧٧، عند تحليله لمورفولوجية منطقة خليج سان فرانسيسكو وقد طبقه "بيتر ميلر" عام ١٩٨١ (Peter Muller) على لوس أنجلوس وضواحيها ومجاورتها السكنية، وكذلك على نيويورك الكبرى، كما طبق عام ١٩٩٠ على منطقة الضواحي المركبة بإقليم مدينة لوس أنجلوس.

وتكمن فكرة هذا النموذج ومفتاحه في ظهور قطاعات من الضواحي الكبيرة المكتفية ذاتياً تتجمع حول مركز المدينة (Down town) ومعتمدة أيضاً على مركز المدينة التقليدي، ويعرف هذا النموذج لدى الدراسين في جغرافية المدن بنموذج (بيتزة الفلفل الأسود) (Pepperoni Pizza Model) وربما يمثل هذا الافتراض قمة تأثير السيارة على شكل المدينة^(١). ويوضح الشكل رقم (٩٢ - أ) فكرة هذا النموذج.

وهناك أيضاً محاولة وليام ألونزو (Alonso's Model) عام ١٩٦٠، لبناء نموذج جديد لتركييب المدينة يعتبر حلقة وصل بين النماذج التقليدية والنماذج الأكثر تعقيداً والتي تتناولها الأبحاث العلمية الأكاديمية، وتقوم فكرة هذا النموذج على أن تركييب المدينة هو انعكاس للتباين في استخدامات الأرض بها، والتي تترجم التباين في أسعارها وأجورها أى تتوزع الأنشطة وفقاً للمنافسات الشديدة بين الأسعار والأجور^(٢).

وتتعامل الأفكار الحديثة مع تركييب المدينة وخصائصها من منطلق الديناميكية، والحركة، والتبدل المستمرة التي تتصف بها المدن الحديثة، وهذا يعنى أن دراسة المدينة لا بد وأن تتم من خلال منظور شمولي، بأخذ في الاعتبار التعقيدات والتداخلات المستمرة بين أنشطتها المختلفة، والتي تشير إلى مواضع وتوزيع الأنشطة وأنماطها والعلاقات المتبادلة بين وظائفها من ناحية، وعناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى^(٣).

وقد تأكد هذا الاتجاه الحديث في أعمال ندوة جامعة لوند في السويد عام ١٩٦٠ لمناقشة جغرافية الحضر حيث ورد ما يلي:

- إن دراسة المدينة لا بد وأن تكون شمولية بمعنى أن تتداخل فيها الفروع العلمية الرئيسية المهتمة بجوانبها المختلفة، وأن بوجه الاهتمام إلى النواحي السلوكية (Behavioral Aspects) والتي لا يمكن فهم المدينة في غيابها.

- وقد أدرك الباحثون الحضريون ضرورة دمج الدراسات التقليدية باتجاهات حديثة، نأخذ بعين الاعتبار انتميات الاجتماعية والثقافية وأثرها على تركييب وشكل المدينة.

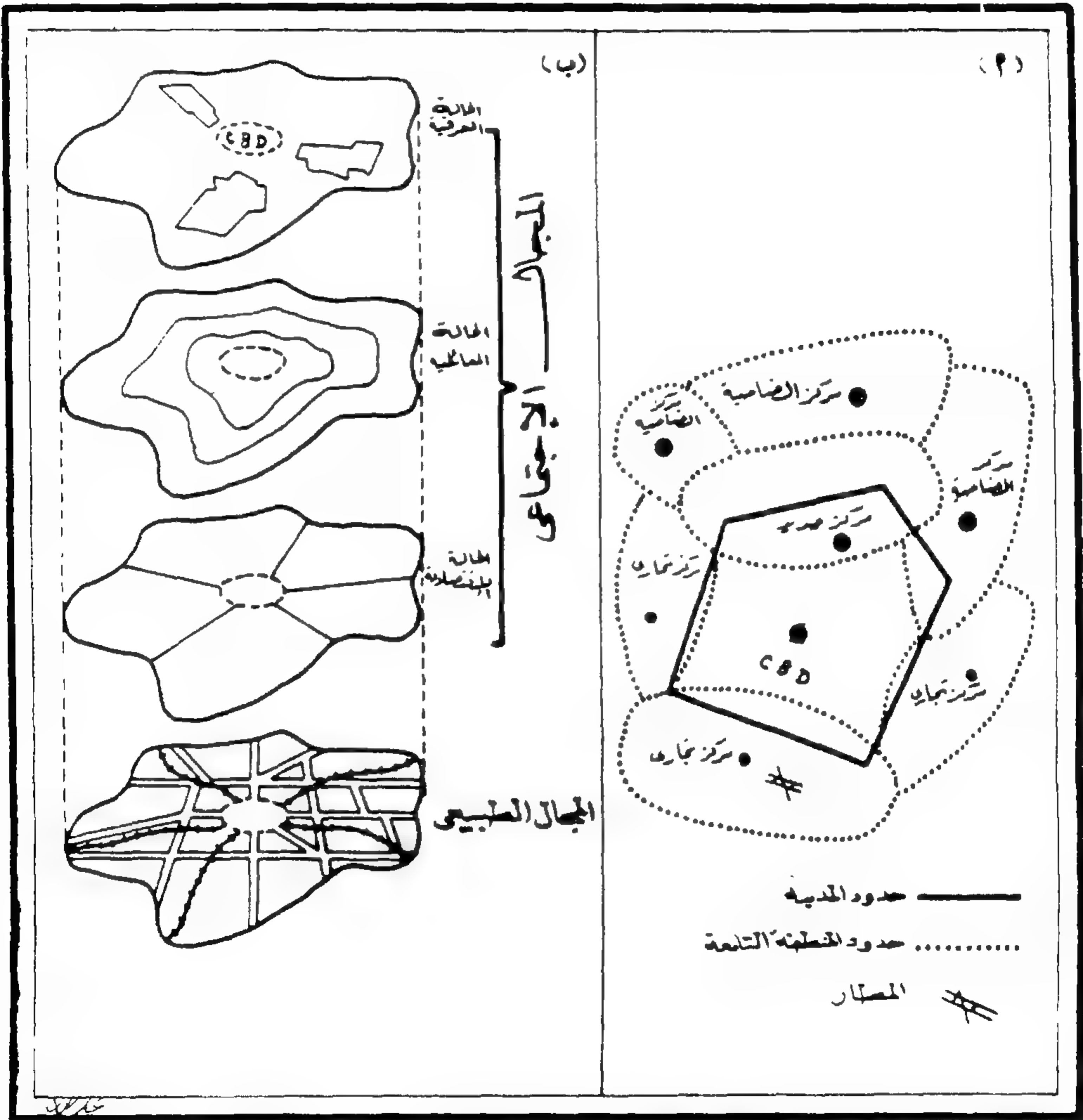
- بناءً على الاتجاه الثاني، يوصى المؤتمرون بتوجيه الاهتمام إلى ضرورة تكوين سياسات عامة واضحة يمكن

(١) - Hartshorn, T.A.: (1992), Op. Cit, pp. 219-241.

(٢) أبو عياش، عبد الإله، والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، (وكالة المطبوعات)، الكويت، ص ٦٧.

(٣) - Bourne, L.: (1971), Internal structure of the city, Oxford, P. 4.

* Realm = عالم-دنيا-محل، مملكة، (قاموس المورد)



نموذج توابع المدينة
نموذج تحليل المنطقة الاجتماعية
HARTSHORN, T.A., (1992), O.P. C.E.

شكل (٩٢-٩٠)
شكل (٩٢-٩٠)
المصدر

الاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرارات.

- كما برز اتجاه قوى لاستخدام المنهجية العملية القائمة على حصر المشكلة وتحديد متغيراتها، وبلورة فرضياتها، تمهيداً لاختبارها، ودراسة العلاقات بينها وفق أحدث الوسائل الكمية والنماذج الإحصائية^(١).

وهناك مسلك آخر لوضع نموذج (to Modeling) للتركيب الداخلى للمدينة خاص بالموضوعات المتعلقة بالوظيفة السكنية للمدينة، وذلك من خلال تحليل المنطقة الاجتماعية (Social area analysis) كنظرية للتباين الاجتماعى. وقد اتبعه واندل بل (Wandell Bell) "ومارلين وليمز" (Marilyn Williams) وإشرف شفكى (Eshref Shevky) فى المحسبيات. ويظهر هذا المنهج كيف تتميز الأسر ذات المستوى الاقتصادى المعين، والنمط العرقى المعين بتكوين وإنشاء رقعة مكانية ذات نمط خاص داخل المدينة وكانت دراستهم مركزة على منطقة لوس أنجلوس^(٢). شكل (٩٢ - ب).

يضاف إلى ما سبق اتجاهات أخرى تتعامل مع تركيب المدينة من منطلق مفهوم النظام أو مسلك النظام (System Approach)، فالمدينة فى نظرهم عبارة عن وحدة من المكونات والعناصر التى ترتبط ببعضها البعض فى علاقات ديناميكية ارتدادية التأثير. فالمدينة عبارة عن نظام مكون من أنظمة فرعية عديدة كنظام المدينة التجارى، ونظامها الصناعى، ونظامها السكنى، ونظامها الموردي، وغيرها من الأنظمة. ولفهم المدينة من خلال هذا المسلك لابد من دراسة الأنظمة الفرعية أولاً بمكوناتها وعناصرها لتقييم تأثيرها وتأثيرها بمكونات وعناصر الأنظمة الأخرى المرتبطة بها.

وهناك شكل انسيابى يقترحه "لارى بورن" (Larry Bourn) لدراسة تركيب المدينة، إذ يعتقد أن الدراسة المتكاملة للمدينة تتم من خلال ثمانية مراحل:

- الأولى ذهنية ترتبط بالصورة التى تتشكل فى ذهن الإنسان عن المدينة.
- والثانية أنماط استخدام الأرض والأنشطة التى ترتبط بها وفقاً للصورة الذهنية.
- أما الثالثة فتعبر عن ارتباط أنماط استخدام الأرض بعمليات تغيرية تمثل القوى والعوامل التى تصنع النمط وتشكله.

- رابعاً، العلاقة الديناميكية بين العمليات والأنماط التى تمثلها شبكات الاتصال.
- فى المرحلة الخامسة يصنع السكان بحركاتهم وتحركاتهم الدائمة هذه الديناميكية التى تميز المدينة.
- فى المرحلة السادسة ترتبط بهذه الجماعات السكانية أنشطة وخدمات تقوم بخدمتهم.
- أما المرحلة السابعة فهى المشكلات التى تظهر كنتاج للنمو والتغير المستمر فى العلاقات بحكم الديناميكية المميزة لحياة المدن.

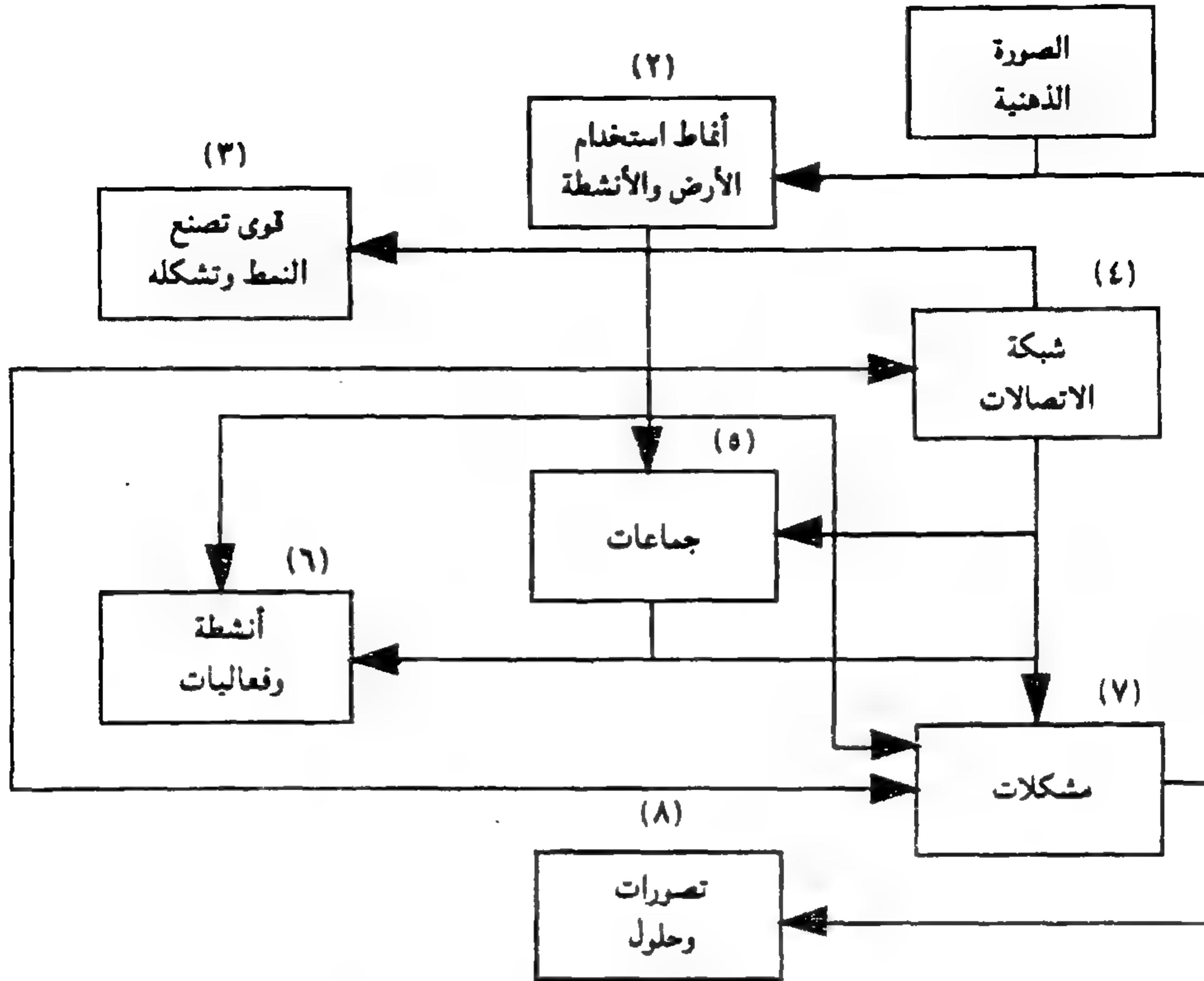
- بينما تكون المرحلة الثامنة والأخيرة بمثابة وضع تصورات للحلول التى يمكن تبينها لمعالجة المشكلات التى ترتبط

(١) أبو عياش، عبد الإله، والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص ١١١.

(٢) - Hartshorn, T. A., (1992), Op. Cit., pp. 219-241.

* وقد حاولت الباحثة تتبع ذلك فى دراستها للسكان والسكن بطبعة فى الفصلين السابقين.

مرة أخرى بالصورة الذهنية للأفراد والجماعات في المدينة ^(١) (The image of the city).
(١)



الهيكل الانسيابي التنظيمي لدراسة المدينة (عن لاري بورن)

وقد اتضح من خلال تتبع الاتجاهات الحديثة أن التركيز أصبح باتجاه دراسة استخدامات الأرض ووربطه بالأنشطة المختلفة التي تشكل في مجموعها بنية أو تركيب المدينة. كما اتجهت البحوث الحضرية الحديثة إلى الاهتمام بالصورة الذهنية للمدينة فيما يعرف بالصورة البيئية (Environmental image)، الناتجة عن عمليتين متداخلتين من قبل الفرد والبيئة. تمثل الأولى عناصر البيئة، ومكوناتها، وخصائصها، والطريقة التي تتوزع بها هذه المكونات والعناصر والخصائص، وهذه العناصر هي بمثابة المؤثرات التي تنطبع في ذهن الفرد وتترك في سلوكه استجابات متنوعة ما هي إلا انعكاس للطريقة التي تترجم بها هذه المؤثرات إلى استجابات الفرد للمؤثرات البيئية وهي العملية الثانية.

وقد حدد كيثن لينش (Kevin Lynch) عناصر صورة المدينة (Elements of city image) من خلال استبانة قام بها لإجراء دراسة تفصيلية لثلاث مدن أمريكية بهدف التعرف على المعالم البارزة التي تكون أكثر ارتباطاً بالانطباعات السريعة، والصور الذهنية التي يكونها الأفراد عن أشكال المدن وتراكيبها، وهذه العناصر التي حددها

هي:-

(١) المرجع السابق، ص ٦٠-٦١ عن:

- الممرات (Pathes) : أى الشوارع والطرق التى تربط بين شكل المدينة وبين الصور المنطبعة عنها فى الذهن، إذ يلاحظ الأفراد المدينة وخصائصها من خلال الحركة فى اتجاهاتها المختلفة عبر الطرق والممرات.

- الحواف (Edges) : وهى بمثابة الحدود التى يتحركون ضمنها وتشكل حواجز تقطع استمرارية الحركة كالشواطئ والحواف النهرية، وحواف الطرق، وتساعد هذه الحواف فى تشكيل صورة ذهنية عن مناطق المدينة كوحدة جغرافية متميزة.

- الأحياء (Districts) : وهى عبارة عن أجزاء مميزة لها طابعها الخاص فى المدينة كالأحياء القديمة والتاريخية وغيرها، التى تمثل مساحات مميزة من تركيب المدينة، وغالباً ماتكون من العناصر الأولى التى تتشكل فى ضوئها صورة المدينة فى أذهان الأفراد والجماعات فتعرف باريس من خلال الحى اللاتينى، والقاهرة من خلال الزمالك ومصر الجديدة... الخ.

- العقد (Nodues) : وهى نقاط أو مواضع استراتيجية فى المدينة كمفارق الطرق الرئيسية التى تمثل عقداً بارزة فى شبكة الطرق والنقل، وتعتبر الساحات المركزية التى تلتقى بها عدة طرق رئيسية أمثلة لهذه العناصر فى تركيب المدينة، وتمثل هذه الساحات نقاط استقطاب فى حركة الأفراد اليومية. "منها فى طنجة على سبيل المثال ساحة الجراند سوكر أو السوق الكبير، والبيت سوكر، وساحة الجامعة العربية".

- العلامات البارزة (Landmarks) : وتكون عادة عبارة عن بناء ضخم مميز كقصر أو مسجد أو كنيسة أو قوس أثرى. وقد تكون عبارة عن تلة أو جزيرة نهرية أو جسراً ضخماً. ونظراً لأنها تشكل المعالم البارزة فإنها أشد وأسرع اقتراناً بالصورة الذهنية التى يرسمها الفرد لشكل المدينة^(١).

والواقع أن البحث عن نموذج أو مسلك مثالى ينطبق على جميع مراكز الحضر ليس بالأمر السهل أو البسيط. ولكل مدينة ظروفها الخاصة التى تؤثر فى نموها وتركيبها الداخلى، وفى نفس الوقت تمثل المدينة التفاعل بين الأفراد وبيئتهم المحلية. كما لا تنمو المدينة فى فراغ بل أن نموها عادة ما يكون مصحوباً بتعرية أراضى زراعية لها قيمة اجتماعية معينة، لا بد وأن تترك آثارها فى الامتداد الحضري الجديد. بعبارة أخرى فإن كل مركز حضري قد يكون علماً مفرداً فى حد ذاته خاصة تلك المدن ذات التاريخ العريق^(٢)، والطبوغرافية الخاصة، والموقع الفريد، والخصائص الاقتصادية، والدبلوماسية، والاجتماعية الخاصة كحالة مدينة طنجة التى سيتناولها هذا الفصل بالدراسة من خلال ثلاثة عناصر رئيسية:

أولها: محاولة فهم نموذج نمو وتركيب طنجة ومدى ارتباط هذا النمو بالنماذج والمسالك المختلفة.

والثانى: خطة مدينة طنجة (إن وجدت)، وشبكة طرقها، ومداخل المدينة ومخارجها.

والثالث: التركيب الوظيفى للمدينة وأهم معالم صورتها الذهنية من خلال طبيعة استخدام الأرض ونظمه فى المدينة وبالتالى التوصل إلى المشكلات الحضرية المرتبطة بها.

(١) أبو عياش، عبد الإله والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، عن :

- Lynch, K.: (1974), The image of the city, Cambridge, pp. 6-13.

- Jenge, D.: (1962), "The images of urban Areas".

(٢) غلاب، محمد السيد، الجوهري، يسري، (١٩٧٢)، جغرافية الحضر، دار الكتب الجامعية، القاهرة ص ١٧٦.

المبحث الأول

مورفولوجية طنجة ونموذج نموها وخططها

أولاً: مورفولوجية طنجة ونموذج نموها:

لقد ألفت الفصول السابقة من هذا البحث الضوء على خصائص مدينة طنجة الطبيعية، والعمرانية، والبشرية، والسكنية، كما أوضحت كيف تداخلت عناصر عديدة وتشابكت ضوابط كثيرة طبيعية، وسياسية، واثولوجية، واجتماعية، وديموجرافية، وإدارية، واقتصادية، لينتج عنها تلك المدينة المتميزة بخصوصية ذاتية غير متكررة. تفسر وتوضح مورفولوجيتها التي اتسمت بنوع من التعقيد كمحصلة للظروف والتأثيرات المعقدة التي مرت بها المدينة قبل وبعد خروجها عن أسوارها.

ورغم تفرد طنجة فقد اتضح أيضاً أنها لا تختلف عن الكثير من مدن العالم الثالث في العديد من خصائصها الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية وفي تأثير هذه المدن بالاستعمار لفترات طويلة مما ترك بصمات واضحة على شكل هذه المدن وتركيبها الداخلي. وتكمن أهم معالم تفرد طنجة كمدينة في تاريخها الذي تأثر بموقعها والذي أثر على عمرانها خلال فترات المختلفة مما أثمر بحجرة أو تجارب فريدة عاشتها طنجة كعاصمة المغرب الدبلوماسية، ثم كمدينة دولية، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى ستينيات هذا القرن. ومن هنا يتردد السؤال الآتي: أى من النماذج أو الاتجاهات يمكن تطبيقها على حالة نمو وتركيب طنجة؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد من اختبار أكثر من نموذج واتجاه من النماذج والاتجاهات السابق عرضها للوصول إلى النماذج الأكثر توافقاً مع حالة طنجة.

(١) اختبار النماذج التقليدية والحديثة:

يلاحظ من اختبار النماذج التقليدية في محاولة لتطبيقها على مدينة طنجة أن نمو المدينة منذ بداية خروجها عن أسوارها حول ساحة السوق الكبير أو الجراند سوكر-الذي مثل المركز التجارى الرئيسى للمدينة طوال تاريخها- قد اتخذ محاور عديدة تنطلق من هذه الساحة في اتجاهات شتى اتخذت شكلاً يمثل المروحة، فكان الشكل النجمى أقرب الأشكال لنموذج نمو طنجة في هذا الوقت حتى بداية التوسع الكبير مع البداية الفعلية لتطبيق النظام الدولى عام ١٩٢٣.

ويعنى ذلك أن نموذج النمو القطاعى (الهومر هويت) هو أقرب النماذج لنمو طنجة المبكر خارج أسوارها انطلاقاً من المركز التجارى الكبير في ساحة السوق الكبير، إذ يؤدى هذا النموذج إلى الشكل النجمى أو الشعاعى. والواقع أن هذا الشكل لم يستمر مميزاً لنمو طنجة وتركيبها إذ سرعان ما تداخلت وتشابكت وتعقدت الأحداث والعلاقات والعناصر والضوابط المميزة لنمو طنجة العمرانى وخصائصها الديموجرافية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها مع بداية تطبيق النظام الدولى لإدارتها فعلياً وحتى انهياره مع استقلال المغرب.

وبإضافة خصائص طنجة الطبوغرافية، الجيومورفولوجية إلى ماسبق نلاحظ أن المحصلة شكلاً يقترب إلى حد كبير من نموذج النويات المتعددة اتخذته المدينة خلال نموها، ومازال مميّزاً لهيئتها الحضرية الحالية لدرجة كبيرة أوضحتها الدراسة السابقة من خلال الصور الجوية والخرائط وشتى أدوات البحث ومعطياته. فقد ظهرت المدينة على شكل نويات ويّور سكنية متباينة متناثرة يخصص بعضها الأجانب ويخصص الآخر المغاربة وفقراء الإسبان. يضاف إلى ذلك سياسة العزل التي اتبعتها الإدارة الدولية بنقل سكان دور الصفيح إلى هوامش بعيدة جنوب وادي السواني الذي يمثل حاجزاً حضرياً جيومورفولوجياً واضحاً في تركيب المدينة.

ويطابق نمو طنجة نموذج النويات المتعددة في الشكل العام دون سائر التفاصيل التي تختلف بين المدن في الدول المتقدمة والمدن في الدول النامية، وهذا يعني أن نموذج "هاريس وألمان" يمكن تطبيقه إلى حد ما على حالة مدينة طنجة. وكذلك محاولات تحليل المنطقة الاجتماعية .

والواقع أن نموذج النويات المتعددة يعد أقرب النماذج التقليدية التي تفسر بنية ونمو كثير من المدن حيث أمكن تطبيقه-ولو جزئياً-على العديد من المدن النامية منها القاهرة والإسكندرية وبغداد وغيرها^(١).

(٢) طنجة ونموذج نمو المدن المغربية :

تمثل حالة طنجة في حد ذاتها نموذجاً نادراً من المدن يمكن تطبيق العديد من النماذج والاتجاهات من مختلف مدارس الحضرة عليها. وذلك لتعدد المؤثرات التي أثرت فيها وتعقدتها، وقد اتضح ذلك عند تطبيق المسلك الاجتماعي المكاني في العلاقات السكانية السكنية عند دراسة سكان المدينة، وفي تبنى أكثر من اتجاه حديث عند دراسة النمو العمراني، وأنماط المسكن في طنجة. مما أدى إلى الوصول إلى العديد من الارتباطات والعلاقات والنتائج المتعلقة بتداخل المتغيرات وتعددتها.

ماذا إذاً عن نموذج طنجة ضمن المدن المغربية الأخرى؟ وهو مسلك مهم لدراسة المدينة ضمن مصفوفة المدن التي تمثل طنجة إحدى عقد شبكتها.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال دراسة طنجة ومراحل نموها العمراني وتوسعها وخصائص بيئتها الطبيعية والبشرية ونمو سكانها فيما يخص مورفولوجية المدينة أن المدينة تتألف من أربع وحدات مورفولوجية حضرية هي:

أ) المدينة العتيقة: وهي الجزء التاريخي المتميز بعراقتة في طنجة وكثافته السكانية السكنية العالية، والتميز أيضاً بمورفولوجية وتركيب خاص نتج عن ضيق الأزقة والتوائها كما نتج عن كون المدينة تمثل نسيجاً عضواً محاطاً بأسوار دفاعية (سبقت الإشارة إليها).

على النقيض من ذلك نجد وحدات مورفولوجية أخرى ارتبطت بظروف طنجة الخاصة وهي:

ب) المدينة الحديثة أو المدينة الأوروبية: المتأثرة بالغرب شكلاً وموضوعاً والتميزة بشوارعها العريضة المنظمة ومبانيها المنتظمة المحددة المعالم بواسطة قانون المرافق الملزم أثناء الفترة الدولية. كما تميزت مباني هذه الفترة

(١) حسين، عبد الرزاق عباس، (١٩٧٧)، مرجع سابق، ص ٦٠.

بالأطرزة الغربية المختلفة والمختلطة في بعض الأحيان والتي تظهر في القبلات الكبيرة والعمارات.

ج) المناطق والضواحي الخاصة بسكن المغاربة والفقراء أثناء الفترة الدولية وامتدادها صوب الهوامش بعد الاستقلال، والتي تمثل في حد ذاتها وحدة مورفولوجية حضرية ثالثة ذات وحدات مورفولوجية فرعية متميزة حسب موضعها وزمن نشأتها ونموها، وتتميز باختلافها كلياً عن المدينة الأوربية كما تضم أنماطاً سكنية عديدة تشترك عادة في كونها منخفضة المستوى عشوائية في أغلبها، وغير قانونية في جانب كبير منها- مبنى أو غير مبنى أو مؤقت أى دور الصفيح- وقد اتضحت معالم هذه الوحدات المورفولوجية وخصائصها بعض الشيء في الفصول السابقة.

د) ميناء طنجة البحرية: ويمثل وحدة مورفولوجية وظيفية عريقة في تركيب المدينة.

تمتصه مورفولوجية طنجة بصفة عامة مع مورفولوجية معظم المدن المغربية والإسلامية المتأثرة بالاستعمار مع اختلاف التفاصيل، فهذه الازدواجية الحضرية صفة أصيلة في هذه المدن تتكرر في المغرب كما تتكرر في الجزائر، وتونس، والسنغال، وغيرها من المدن ذات التركيب والتاريخ المتشابه من حيث المقارنة السريعة والشكل العام ويظهر اختلاف طنجة عن النماذج السابقة من المدن والمدن المغربية خاصة عند تشريح مورفولوجية كل منهما بشئ من الدقة. يتضح من تحليل مورفولوجية المدن المغربية خاصة في فترة ما قبل الاستقلال أن هناك خاصية مشتركة ومميزة لهذه المدن ترجع إلى فترة الاستعمار- أثناء إشراف "المارشال ليوتى" المقيم العام من ١٩١٢-١٩٢٥ تتمثل في الازدواجية الحضرية المنفصلة بواسطة ما يسمى بالحزام الصحى (Cordon Sanitaire) الذى أنشئ ليكون حاجزاً بين المدينة العتيقة والمدينة الحديثة. وكان عبارة عن مساحات واسعة من الأراضي الفضاء تضم حدائق، وجبانات، ومناطق زراعية تحيط بأسوار المدينة العتيقة في كل المدن المغربية المرتبطة بهذه الفترة. وما زال هذا الحزام الصحى باق كحاجز بين شطرى المدن المغربية، وقد اعتبره بعض الكتاب شكلاً من أشكال العزل والتمييز العنصرى الحضرى (as a form of urban apartheid) طبق بقوة نفوذ الاستعمار في المغرب، وما زالت الأمثلة الكلاسيكية لهذا الحزام الصحى في المغرب موجودة في مدن الرباط، وفاس، ومكناس، ومراكش. إلا أن هذا الجزء قد أخذ في الامتلاء بعد الاستقلال بسبب تزايد وضغط السكان، وعدم الحاجة إلى هذا الفصل أو التفرقة بين المدينة القديمة التى يسكنها المغاربة والمدينة الأوربية ^(١) التى بات يسكنها المغاربة أيضاً.

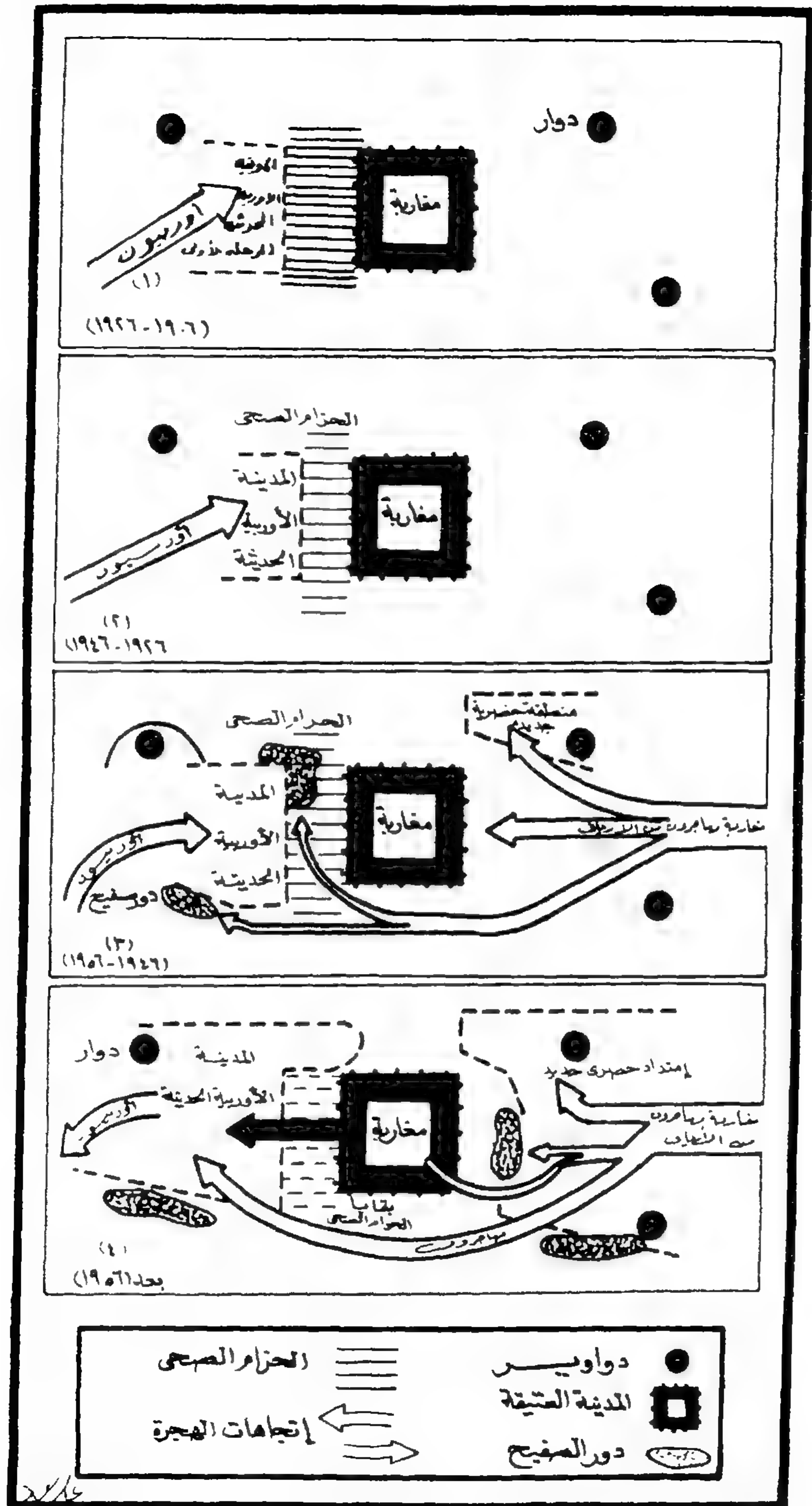
وقد حدد إهلرز (Ehlers) عام ١٩٨٦ ^(٢) أربعة مراحل متتابعة لنمو وتركيب المدينة المغربية اعتمد فيها على التاريخ الذى مرت به هذه المدن، والذي حدد بواسطة ديثير (Dethier) هذه المراحل أو الأطوار هي: (شكل رقم ٩٣-أ).

أ) مرحلة الاستعمار وتكوين مناطق جديدة ومدينة مخططة حديثة أنشئت أساساً للمقيمين الأجانب وذلك من

عام ١٩٠٦-١٩٢٦ م.

(١) - ABU-Lughod, J.; (1980), Rabat: urban-apartheid. Princeton univ. press, princeton, p. 146.

(٢) - Ehlers, E.; (1986), The structural development and differentiation of the Moroccan city: Rabat, Marrakech-Meknes, A cartographic and aerial-photographic analysis, Applied Geog. and Development, 28, pp. 56-83.



شكل (٩٣-٩) نموذج اهلر لنمو المدن المخربية
 المصدر: معروف عن: EHLERS, E., (1986), op. cit

(ب) سنوات الكساد قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، وقد تم فيها تطوير تخطيط فرنسي جديد وتمتد هذه الفترة من ١٩٢٦-١٩٤٦.

(ج) فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى حصول المغرب على استقلاله، وفي هذه الفترة ظهر الاتجاه إلى التخطيط لاحتياجات السكان المتزايدة بتزايد إعدادهم وذلك من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٦.

(د) أخيراً مرحلة ما بعد الحصول على الاستقلال إلى الآن أي من ١٩٥٦، وقد حدث-وما زال يحدث- نمواً عمرانياً وتغيرات عديدة في هذه المدن^(١).

وتتطابق المراحل الزمنية السابقة والمدن المغربية، فقد طبقت من خلال أبحاث عديدة على الرباط، ومكناس، ومراكش، وكذلك فاس. ومن المنطقي انطباقها مع مراحل نمو وتركيب المدن المغربية الأخرى.

وبمقارنة مدينة طنجة بالمدن المغربية وفقاً لنتائج دراسة أطوار النمو السابقة نلاحظ أن هناك قدراً من التشابه في الخطة الحضرية (Urban plan) إذ تتميز كل منها بثلاث وحدات مورفولوجية المدينة العتيقة، والمدينة الأوربية، ثم الضواحي والهوامش المخططة أو العشوائية الخاصة بالسكان الجدد والمتزايدين بالمدينة. وبينما تتميز المدن المغربية بوجود الحزام الصحي العازل بها، لا يوجد هذا الحزام بمدينة طنجة مما يظهر تشابهاً ظاهرياً وتطابقاً نسبياً مع نموذج "إهلرز" من حيث الشكل.

وبالرجوع لتاريخ طنجة العمراني وتحليله يتضح الاختلاف الواضح بين طنجة ومدن المغرب الأخرى، إذ تعبر المدن عن تاريخ وحضارة المكان الخاصة التي تؤثر من ناحية أخرى في نمو المدن من حيث الشكل والتركيب الوظيفي، وينطبق ذلك على مدن المغرب ومن بينها طنجة وسائر المدن. وينطبق على طنجة الطور الزمني الأول والرابع من أطوار نمو المدن المغربية التي حددها "ديشير" عام ١٩٧٠، ونرى عليها "إهلرز" نموذج عام ١٩٨٦، ويناسب طنجة كمحصلة لتاريخها الخاص وتركيبها المتميز-نموذج ذو ثلاث أطوار للنمو تقدم تفسيراً أكثر وضوحاً لنمو وتركيب طنجة التي وصفها "ستيوارت" (Stuart) عام ١٩٤٧ بالمدينة المتناقضة^(٢).

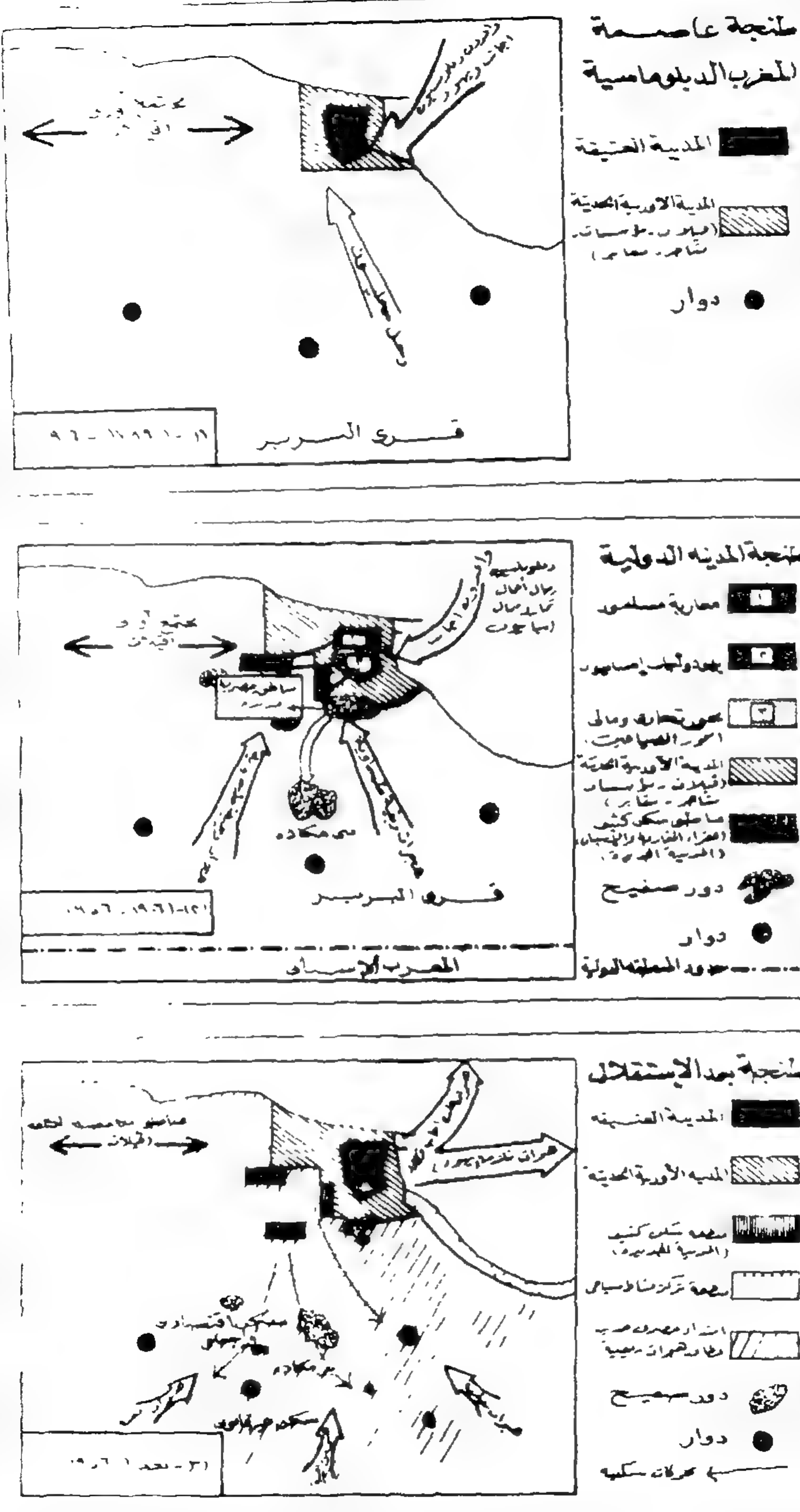
والواقع أن مراحل النمو التي يمكن تطبيقها على طنجة توضح أن طنجة قد سبقت مدن المغرب جميعاً من حيث البداية الزمنية لنمو خصائص مورفولوجية حضرية تنتمي لثقافات وحضارات مختلفة وهذه الأطوار هي:- شكل رقم (٩٣ - ب)

(أ) الطور الأول لنمو طنجة كمدينة دولية، ويشغل مرحلة زمنية تمتد من عام ١٧٨٩ إلى ١٩٠٠. ويتميز بأهمية المدينة العتيقة التي كانت مركزاً للمسلمين خلال الفترة الإسلامية الثانية كما استقبلت أيضاً أعداد كبيرة من الدبلوماسيين الأجانب واليهود حيث أصبحت طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية. وقد بدأ خلال هذه الفترة نمواً

(١) - Dethier, J.; (1970), Soixante ans d'urbanisme au Maroc: L'évolution des idées et des réalisations, Bulletin économique et social du Maroc, 32, No 118-119, pp. 5-56.

(٢) - Stuart, G.H; (1947), The problem of Tangier, year book of world affairs, vol. 1, pp. 92-110.

* الذي سبق الإسهاب في شرحه من خلال فصلين سابقين قبل القرن العشرين وخلال القرن العشرين .



شكل (٩٣-ب) مراحل نمو وتركيب مدينة طنجة مقارنة بنموذج إهلر
لنمو المدن المغربية

عمرانياً محدوداً بهجوار أسوار المدينة العتيقة مباشرة على شكل قبيلات، ومناطق للمفوضين، ومقابر ذات حدائق واسعة، مما جعل البعض يعتقد بوجود حزام صحى حول طنجة العتيقة داخل السور. كما أخذت القبيلات فى الانتشار بكثافات قليلة على المرتفعات غرب المدينة العتيقة فى المناطق المطلة على مضيق جبل طارق وكانت تخص الأجانب بطبيعة الحال، كما شهد القرن التاسع عشر هجرة تدريجية لبعض السكان الرحل (بربر) من الظهير، وكونوا دواوير قريبة من هوامش طنجة، كما استقبلت المدينة نفسها بعض منهم، شكل رقم (٩٣ - ب). وهذا يعنى أن الطور الأول لنمو وتركيب طنجة الحديثة بدأ من عام ١٧٨٩ واستمر حتى عام ١٩٠٠ فى حين بدأ فى مدن المغرب الأخرى منذ عام ١٩٠٦.

(ب) الطور الثانى، للنمو يمثل المدينة الدولية منذ عام ١٩٠٦ إلى عام ١٩٥٦ (وهى ذات الفترة الزمنية التى مثلت المرحلة الأولى، والثانية، والثالثة فى نمو وتركيب المدن المغربية) وحيث استمرت طنجة فى استقبال الدبلوماسيين، والأجانب، ورجال الأعمال، والتجار، مع تعرض المدينة بين الحين والآخر لغارات سريعة من الإسبان المنفيين من المغرب الفرنسى عام ١٩٣٠، وخلال هذه المرحلة نمت المدينة الحديثة بسرعة ووضوح وكثافة خارج المدينة العتيقة من خلال القبيلات التى انتشرت فى هضبة مرشان، كما استمر بناء القبيلات غرباً فى منطقة الجبل عبر وادى اليهود والعمارات فى قلب المدينة الجديد وشارع إسبانيا على شاطئ الخليج جنوب الدينة العتيقة .

وقد تميز هذا الطور بعدة خصائص تركيبية هامة، إذ بدأ تخطيط المدينة الأوربية الحديثة التى سكنها الأجانب، كما كان هناك فصلاً بين الأجانب والمغاربة فى المدينة العتيقة، إذ تركزت الجالية الإسبانية خاصة واليهود فى الجزء الجنوبي من المدينة، بينما تركز الطنجاويون فى المنطقة الشمالية من المدينة حول القصبة. وتمثل هذه الازدواجية العرقية أو السكانية فى المدينة العتيقة بطنجة خاصية تنفرد بها عن سائر المدن العتيقة التى سكنها المسلمون أو الوطنيون فقط فى المملكة المغربية والمغرب العربى والدول الإسلامية عامة.

ومن أهم ما يلاحظ على مورفولوجية طنجة فى هذا الطور من النمو ذلك المحيط الإشباني المغربى (فى درادب والمصلى والسوانى) الذى فصل تماماً بين طنجة وظهيرها مما أدى إلى صعوبة انتقال السكان والتجارة، كما ظهرت فى هذا الطور دور الصفيح وأخذت فى الانتشار على هوامش المدينة الأوربية كما ظهرت أيضاً أولى النويات الهامشية البعيدة نسبياً فى مدينة الصفيح بينى مكادة جنوب وادى السوانى شكل رقم (٩٣ - ب). ومن ثم فإن هذا الطور مختلفاً تماماً من حيث نمو وتركيب طنجة عن مدن المغرب أثناء الاستعمار.

(ج) الطور الثالث فى نمو طنجة يتشابه مع الطور الرابع فى نموذج "إهلرز" لنمو المدن المغربية وتركيبها زمنياً، حيث ارتبط الطورين بفترة مابعد الحصول على الاستقلال، فقد شهد هذا الطور الهجرات الخارجية العائدة للأجانب والهجرات الخارجية النازحة لليهود فى كل من طنجة ومدن المغرب على شكل تيارات هجرة كثيفة وسريعة، وقد صاحب ذلك عملية إحلال للسكان المغاربة من النازحين صوب المدن محل الأجانب واليهود النازحين من طنجة والمدن المغربية الأخرى، عائدين إلى بلادهم فى أوروبا وغيرها مما أدى إلى أشكال النمو العمرانى الحالية لمدينة طنجة ومدن المغرب عامة، والتى اتسمت بالنمو السريع وانتشار السكن العشوائى المبنى والمؤقت والاقتصادى المخطط وغير المخطط.

ولعل أهم ما يميز طنجة هو سكنى الأجانب في المدينة العتيقة منذ زمن بعيد بالإضافة إلى اختلاط الأوربيين بالمغاربة خاصة فقراء الإسبان وتكرار نط المدينة العتيقة في أكثر من موضع بالمدينة، كما يميز طنجة العتيقة انفتاحها على الثقافة والحضارة الأوربية وخروجها مبكراً عن أسوارها قبل المدن المغربية الأخرى كما اتضح سابقاً

٣- المورفولوجية الدبلوماسية لطنجة :

الواقع أن الوضع الدولي قد ترك آثاره التركيبية على مدينة طنجة التي أصبحت مدينة ذات طابع دبلوماسي يلاحظ ذلك بسهولة في المدينة الأوربية الحديثة كما يلاحظ ذلك في المدينة العتيقة أيضاً ومن الطبيعي أن يوجد السفراء في العاصمة، في حين توجد بعض القنصليات أو المكاتب والوكالات في المدن الكبرى كالموانى ومراكز بيرويات الدخول إلى الدولة وتعتمد العلاقات الدولية على أهمية المساعدات المقدمة والجهود المبذولة للإقامة في الدول المعنية، مما يؤدي إلى إنشاء السفارات الكبيرة والقنصليات والوكالات "المفوضيات" في الأماكن الهامة بالحساسة والاستراتيجية بالقرب من الحكومة وجوار المواضع الدبلوماسية الأخرى، وتتأتى هذا بإنشاء المباني الخاصة بالنسبة أو شراء قبيلات كبيرة تصلح للاستخدام الدبلوماسي، كما يمكن إنشاء مراكز ووكالات ثقافية مثل الكنائس، والمدارس، والمستشفيات، والمكبات... الخ لسكان المدينة والدولة مقر البعثة الدبلوماسية.

وقد قامت مدينة طنجة بهذا الدور مبكراً منذ أن أصبحت عاصمة المغرب الدبلوماسية في القرن الثامن عشر وما زالت تمارسه حتى بعد انهيار نظام الإدارة الدولية إذ ما زالت المدينة مقراً لعدد من القنصليات الأجنبية، كما لازالت تذكّر بآثار هذا الماضي الدبلوماسي العريق.

بتقسيم المغرب بين إسبانيا وفرنسا عام ١٩١٢ انتقلت القوى الدبلوماسية إلى كل من تطوان عاصمة المغرب الإسباني، والرباط عاصمة المغرب الفرنسي مع الاحتفاظ بمدينة فاس كعاصمة للدولة. وكان من المتوقع انخفاض مستوى التواجد الدبلوماسي بمدينة طنجة لحساب تطوان والرباط، لكن على العكس من ذلك أخذت المدينة وضعاً جديداً خاصاً- سبقت الإشارة إليه- وأصبحت مستقلة بهيمن عليها ممثلوا الدبلوماسية الإسبانية، والفرنسية، والبريطانية، وكذلك دبلوماسيو أكثر من ثلاثين دولة اقتسموا تدبير شئون المدينة وضواحيها، وكانوا قوة مستقلة عن السلطة الملكية والحماية الفرنسية والإسبانية وكون هؤلاء الدبلوماسيون علاقات لإدارة شئون المدينة والمنطقة الدولية، وأصبحوا دولة داخل الدولة أو كضباط داخل حكومة محلية^(١). وقد سبقت الإشارة إلى دور الإدارة الدولية في طنجة في موضوع مستقل قبل ذلك- وما بهما هنا هو أثر ذلك على مورفولوجية المدينة.

وتعد الوحدات المورفولوجية الحضرية المميزة لهذه الفترة من أهم آثارها كالمدينة الأوربية، ودرادب، والمصلى بالإضافة إلى منشآت ومؤسسات رئيسية. وتنقسم المنشآت الرئيسية المصاحبة لوجود الدبلوماسيين الأجانب في طنجة الدبلوماسية والدولية إلى أربعة أقسام هي:

- القنصليات والمفوضيات وحدائقها.
- المستشفيات
- مكاتب البريد.

(١) - Pons, D.: (1990), "les riches heures de Tanger", La Table ronde, Paris, P. 260.

- ثم المراكز الثقافية مثل الكنائس والمدارس والمكتبات المتجمعة في تجمعات صغيرة وخاصة ببعض الجاليات الأوربية كالإسبانية-الإيطالية... الخ، وقد اختفت بعض هذه المنشآت أو تحولت وظيفتها وخاصة مكاتب البريد الأجنبية. وتميزت المدينة العتيقة الدولية والدبلوماسية بانتشار المباني المخصصة لرعايا الدول الأجنبية، والتي كانت عبارة عن مساكن كثيفة متجاورة ذات شرفات تمتد بجوار أو داخل المدينة العتيقة، كما انتشرت القيلات الكبيرة في المناطق المنعزلة على هضبة مرشان وباتجاه الجبل عبر وادي اليهود. كما اتخذت المباني في المدينة الأوربية الحديثة الطابع الهولندي حيث القيلات الكبيرة خلف بوليغار باستير تحجبها الآن المباني الأحدث، وكانت تشغلها المصالح والأنشطة الدبلوماسية. وتشغلها حالياً بعض الإدارات (كمنى المحافظة العقارية وغيره).

- بالنسبة للمفوضيات والقنصليات فقد احتلت أقدمها داخل أسوار المدينة العتيقة، لكن مع توسع المدينة خارج الأسوار تبع ذلك انتقال وإنشاء المفوضيات والقنصليات، أما المركز الأصلي للوجود الدبلوماسي في طنجة فكان في المدينة العتيقة حول ساحة السوق الصغير حيث قنصليات بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا. أما القنصلية الأمريكية فكان مقرها قصر رائع يقع بالناحية الشرقية للمدينة العتيقة منذ عام ١٨٢١ وظل مقراً لها حتى عام ١٩٥٦، وتمثل أول قنصلية أجنبية بطنجة وبجوارها كانت توجد قنصلية السويد وظلت هكذا بجوار الميناء حتى عام ١٩٤٠.

وقد بدأ انتقال القنصليات خارج أسوار المدينة مع بداية القرن التاسع عشر، عندما أقامت القنصليات السويدية والفرنسية الجديدة في حدائق أنيقة في منطقة السوق الكبير، واستمر انتقال القنصليات من شارع أو محور الصياغين بالمدينة العتيقة كقنصليات: فرنسا، وإسبانيا، وبريطانيا تاركة الأماكن المزدهرة غير الصحية بالمدينة العتيقة إلى المناطق الواسعة الزاخرة بالحدائق والمناظر الخلابة^(١).

لقد سيطر المظهر الأوربي على طنجة تماماً في عام ١٩٤٠ بواسطة المقيمين من الفرنسيين والإسبان في المناطق المسكونة حول المدينة العتيقة وامتدادها. وكان مركز الجالية الإسبانية الأول في الجزء الجنوبي من المدينة العتيقة حول شارع الصياغين، حيث توجد الكاتدرائية الإسبانية الكاثوليكية القديمة وبجوارها المدارس وتمتد إلى الجنوب من المدينة العتيقة حيث توجد العديد من منشآت الجالية الإسبانية منها مسرح سرفنتس الذي شيد عام ١٩١٣ ومازال يمثل معلماً بارزاً، أما القنصلية الإسبانية الحديثة والمدرسة الثانوية والمستشفى في المدينة الأوربية الحديثة فتوجد على قمة تل بجوار شمال غرب المصلى، وقد اتصلت هذه المراكز بواسطة المستشفى الإسباني الحديث والكنيسة الكاثوليكية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية وشكلت محوراً تنشر حوله المنشآت الإسبانية التي تحتل موقع بارز في المدينة الحديثة عبر شوارع بلجيكا وسيدى محمد بن عبد الله وسيدى بو عبيد (سان فرانسيسكو سابقاً) وحول ساحة الكوريت في عين قطبوط حيث شيد وسطها مسجد محمد الخامس بعد الاستقلال ليقطع هذه الهيئة الحضرية الأجنبية، ومازالت بقايا الجالية الإسبانية موجودة بطنجة ويسكن بعض منها في المدينة العتيقة.

أما القنصلية الفرنسية فقد احتلت مكاناً متميزاً في المدينة الأوربية الحديثة من خلال وجودها في قبلا كبيرة

(١) - Pearson, R.E.; Dalton, R.T. and Barrett, H.R., (1993), "The diplomatic geography of Tangier", Tanger: espace, économie et société, Rabat, PP. 113-123.

ذات طراز بحر متوسط تحيط بها حديقة كبيرة رائعة تشرف بها على ساحة فرنسا مطلة على بوليفار باستير عند التقائه بشارع الحرية الذي يعتبر الوصلة الرئيسية بين طنجة القديمة والحديثة، أى فى قلب مدينة طنجة الفعلية، وتقتل معلماً بارزاً أيضاً من معالم طنجة. بالإضافة إلى القنصلية توجد منشآت فرنسية أخرى منتشرة فى اتجاه المدينة العتيقة وتشمل عدة مدارس ومستشفى على هضبة مرشان وبجوارها كان يوجد المستشفى البريطانى، وقد اختارت الدبلوماسية والجالية الفرنسية مكاناً هاماً أنشأت به كنيسة فرنسية جديدة على هضبة رملية غرب بوليفار أنتى أو محمد الخامس حالياً وذلك سنة ١٩٥٠ فى الطرف الجنوبى باتجاه الشرق من المدينة الأوربية الحديثة على شارع واشنطن، وقد تم اختيار هذا الموقع ليكون مركزاً ثقافياً جديداً لفرنسا يتم تخطيطه حول كنيسة سانت مارى سان جون (St. Marie Ste-Janne) لكن فشل هذا المشروع وظلت الكنيسة تتوسط الحى الإدارى الحالى وشرف عليها مبنى عمالة طنجة، كما تم بناء المناطق المحيطة التى وصلت إلى البوليفار على جانبيه شارع واشنطن، وما زالت الكنيسة تقتل معلماً بارزاً من معالم المدينة وترى جيداً من البوليفار ومن مناطق عديدة فى طنجة.

ومن أهم ملامح مورفولوجية طنجة الدبلوماسية والدولية آثار منشآت ومراكز ثقافية لثلاث مجموعات أو جاليات أخرى هم اليهود والإيطاليون والبريطانيون.

- الجالية اليهودية: كانت منتشرة فى المدينة العتيقة وليس بمكان محدد بها (١). أى لم يكن لها "ملاح" (كما سبقت الإشارة). كما تواجدت الارستقراطية اليهودية بالمدينة الأوربية بطنجة، وقد احتفظت هذه الجالية بمعبد يهودى (Synagogue) سينا جورج، فى بوليفار باستير بعد هجرة معظم هذه الجالية. وكان عدد المعابد اليهودية ١٥ معبد سنة ١٩٢٠، كما يوجد بطنجة مكان المدرسة والكلية اليهودية السابقة، وكذلك المقبرة الرئيسية الواقعة فى المثلث الواضح جنوب المدينة العتيقة والمفصول عنها بشارع البرتغال، ولا ترى هذه المقبرة إلا من أعلى أو فى الصور الجوية، ذلك لأنها محاطة بأسوار عالية، كما توجد مقبرة يهودية أخرى جنوب شرق كسبراطا مشرفة على شارع مولاي إسماعيل، أما المعبد اليهودى القديم بشارع الصياغين فى المدينة العتيقة فيستخدم الآن كمحلات تجارية.

بالنسبة للدبلوماسية والجالية الإيطالية فكانت توجد غرب المدينة العتيقة، وتكون منشآتها مجموعة كبيرة محاطة بأسوار، وتضم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والمستشفى الإيطالى، والمدرسة الإيطالية العليا (كلية) يشرف عليها الإيطاليون، وكانت إيطاليا تحت حكم موسولينى سنة ١٩٢٠ تهتم بوجود تأثير قوى لها فى حوض البحر المتوسط وبمشاركة كبيرة فى الإدارة الدولية بطنجة. ولهذا قامت الحكومة الإيطالية بشراء قصر سلطان المغرب السابق (مولاي حفيظ)، وصارت مبانى القصر كلية أو مدرسة عليا، وبجوارها يوجد المستشفى والكنيسة ومقر القنصل فى مرشان غرب المدينة العتيقة التى تفصل زنقة إيطاليا بينها وبين هذا المركب الدبلوماسى الثقافى الاجتماعى الإيطالى الذى مازال موجوداً إلى الآن ممتداً فى مرشان وحسنونة.

أما الدبلوماسية والجالية البريطانية: فكان لها تأثير كبير على شئون الإدارة الدولية منذ بداية القرن التاسع

(١) - Vaidon, L.: (1977). Tangier: a different way. Scarecrow press, London, p.92.

* الحى اليهودى فى المغرب.

عشر. وكان مبنى القنصلية الرئيسى فى السوق الصغير بالمدينة العتيقة حتى تم استبداله بقنصلية جديدة سنة ١٨٩١ تقع على قمة تل مرتفع بين السوق الكبير والمجموعة الإسبانية، وتتميز هذه القنصلية باتساع مساحة حديقتهما ومحاط هذه الحديقة والمباني الخلفية بسور كبير يحجب الحدائق عن المارة بينما ترى جيداً فى الصور الجوية، وخارج السور توجد حديقة بها نصب تذكارى للسير "ريجينالستر" (Sir reginala Lister) المبعوث البريطانى لطنجة والذي توفى بالملايا سنة ١٩١٢.

وبهبوط المنحدر الذى يصل بين هذه المنطقة والسوق الكبير أى شارع المجلترا توجد الكنيسة الإنجليزية سانت أندرو (St. Andrew) مشرفة على ساحة السوق الكبير. وفى عام ١٨٨٣ تم وضع حجر الأساس لكنيسة ليدى دراموندهاى (Lady Drummond Hay) وتمثل هذه الكنيسة البروتستانتية الأسس العامة لتخطيط الكنيسة الإنجليزية مختلطة بالهندسة المعمارية المغربية مما يعنى اختلاط الطراز الإنجليزي بالمغربى المسلم البربرى.

وقد مثلت مكاتب البريد ملحقاً مورفولوجياً مهماً فى تركيب طنجة الدبلوماسية وطنجة الدولية. وقد سبقت الإشارة إلى أن طنجة قد امتازت بنظام بريدى غاية فى الغرابة، إذ كان لكثير من الدول الأجنبية مكاتب بريد خاصة بها، فكان بطنجة خمس خدمات بريدية منذ منتصف القرن التاسع عشر منها ٤ أجنبية بريطانية، وفرنسية وإسبانية، والمانية شيدتها التوكيلات الأجنبية، ثم أنشئ البريد السلطانى فى المغرب سنة ١٨٩٢، وكانت أول خدمة بريدية بواسطة بريطانيا سنة ١٧٧٨ بين جبل طارق وتطوان وطنجة^(١). وأنشئ أول مكتب إسباني سنة ١٨٦١ فى السوق الصغير بالمدينة العتيقة، وأنشأ الفرنسيون خدمة بريدية منتظمة من خلال ثلاث مكاتب فى السوق الصغير أيضاً سنة ١٨٧٠، وأنشئ الألمانى سنة ١٨٩٩، ولم يكن ذو نشاط كبير كالمكاتب الأخرى وقد أغلق المكتب الألمانى فى طنجة سنة ١٩١٤ وفى عام ١٩٤٢ كان هناك ثلاث مكاتب بريدية فقط: إسباني، وبريطاني، ومغربى فى المدينة العتيقة، وانتقلت الخدمة البريدية الفرنسية إلى شارع "فيكتور هيجو" بالمدينة الحديثة، ثم انضمت سنة ١٩٤٢ إلى المكتب الإسباني الذى كان وحيداً فى المدينة العتيقة. ومن ١٩٣٦-١٩٤٠ كان هناك وحدتين للخدمات البريدية الإسبانية فى المدينة العتيقة. حيث انتقل المكتب البريطانى من المدينة العتيقة إلى بوليفار باستير شرق هضبة المصلى^(٢). ثم صارت هذه النظم البريدية جزء من النظام المغربى بعد الاستقلال. أما المكتب البريذى الرئيسى الحالى فقد أنشئ فى الثلاثينات من هذا القرن بواسطة "الخدمة الشرفية" عند حافة المنطقة الحضرية وقتها على بوليفار محمد الخامس.

بالإضافة إلى الخصائص العمرانية التى ميزت مورفولوجية مدينة طنجة الدبلوماسية والدولية من منشآت ومرافق ومراكز خدمات متعددة فقد عكست المناطق الحضرية المختلفة فى المدينة والتى تنتمى إلى ذلك العصر الثقافات الأساسية والكثيرة التى أثرت فى طنجة الدبلوماسية الدولية وخاصة شوارع طنجة الكثيرة، والتى مازالت تحمل ثلاث أسماء بثلاث لغات الإسبانية، والفرنسية، والعربية - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - وإن كانت قد تبدلت إلى العربية إلا أن الأسماء القديمة مازالت متداولة. كما تحملها كل الخرائط والمصادر حتى وقت قريب.

(١) - Stanley Gibbons Stamp Catalogue, part I. (1991). British Commonwealth, 93rd Edition, London, P. 686.

(٢) - Pearson, R.E.; Dalton, R.T., and Barrett, H.R., (1993). Op. cit., PP.113-123.

وانتهى عالم طنجة الدبلوماسى بالغاء المنطقة الدولية وانهيار نظامها غداة الاستقلال. وقد عبر "فيدون" (Valdon) عن ذلك بقوله:

"فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ ذابت المنطقة الدولية لطنجة مثلما تذوب ملعقة "تسكافيه" بسرعة وبهدوء كامل فى ماء يغلى" (١).

وعند ذلك ترك الأجانب وأصحاب البنوك والأعمال المدنية، وحدث "زلزال" * طنجة الاقتصادى إلا أن آثار هذه الفترة بقيت شاهدة على أبهة وازدهار وانفتاح ثقافى وحضارى وعمرانى شهدته المدينة، فقد انتقلت السفارات إلى العاصمة الرباط، ولم تعد هناك حاجة لممثلين على مستوى عال فى طنجة، كما أدى النمو العمرانى والسكانى الحالى إلى تغيير جذرى فى الهيئة الحضرية للمدينة خاصة المناطق حديثة النمو والمختلفة تماماً عن النمط السائد فى المدينة الدولية وخاصة فى المدينة الأوربية الحديثة.

ومع ذلك مازالت بعض المرافق الباقية من آثار الفترة الدولية تعمل مثل الكنائس وبعض القنصليات واحتفظت كل من فرنسا وإسبانيا بإدارة ممتلكاتها والإشراف عليها، ومازال الوجود الأمريكى مستمر من خلال القنصلية، والمدارس، ومحطة الإذاعة، والمندوبية أو المفوضية الأمريكية القديمة التى تستخدم لأغراض ثقافية ودراسية وتعتبر آخر ما تبقى من الوجود الدبلوماسى فى المدينة العتيقة، لكن مع ذلك مازالت هناك سنوات عديدة قبل خمود صدى تأثير المدينة الدولية القديمة على المظهر الحضرى لطنجة. ويوضح الشكل رقم (٩٤) خطة طنجة التى ترجع إلى الفترة الدولية ومواقع القنصليات والوزارات الدولية والإدارية والاجتماعية الخاصة بمورفولوجيتها الدبلوماسية.

ومازال بطنجة بعض القنصليات منها قنصليات ألمانيا، وبلجيكا، والدنمارك، وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وفنلندا، والمجلىترا، وإيطاليا، والنرويج، وهولندا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا. يضاف إلى ذلك عدة مراكز ثقافية لدول أجنبية هى:

المركز الثقافى الفرنسى (شارع الحرية)، والمركز الثقافى الإشباني (شارع بلجيكا)، والمركز الثقافى الأمريكى (الشارع الروسى)، وبيت الثقافة (بشارع المجلىترا). إلى جانب ذلك يوجد العديد من المدارس الخاصة بالبعثات الأجنبية كالمدرسة الإسبانية، والأمريكية، والفرنسية والإيطالية.

يضاف إلى ما سبق عدد من المنظمات الدولية وهى:

- المعرض الدولى بطنجة (Pavillon International de Tanger).
- (CAFRAD) (كفراد). المركز الإفريقى للمعلومات وبحوث التنمية الإدارية - (Center Africain de Formation et de Recherche Administratives Pour le developpement).
- (CEIM) مركز الدراسات الصناعية المغربى (المغاربى).
- (CEA) المركز الاقتصادى لإفريقيا.

- Valdon, L.; (1977), Op. cit., P. 279.

(١)

* كما عبر عن ذلك جلالة الملك الحسن الثانى.

- (AOAPC) اتحاد المنظمات الإفريقية للتنمية الاقتصادية (Association des organisations Africaines de Promotion Commerciale)

- المعهد العربي للعمل Institution Arabe L'Emploi

وما كان لطنجة وهي المدينة السادسة أو السابعة في مصفوفة المدن المغربية أن تضم كل هذه المرافق والمآثر والمنظمات والمؤسسات الدولية والدبلوماسية أولاً ماضيها الدبلوماسي والدولي العريق الذي أكسبها مورفولوجية دبلوماسية أثرت في شخصية المدينة كما أعطها طابعها الخاص .

ثانية: خطة مدينة طنجة :

ليست خطة المدينة ظاهرة مؤقتة سريعة التغير في المدينة، بل لها ثباتها ويقاؤها الذي لولاه لقلت أهميتها ومغزاها الجغرافي، فمتى وضعت خطة في موضع معين فإنها تميل إلى أن تكون عاملاً محافظاً إن لم يكن جامداً يصعب تعديله وتغييره في المدينة، والقاعدة هي أن خطة المدينة السابقة تحدد وتتحكم في الخطة اللاحقة أكثر بكثير مما تتحكم اللاحقة في السالفة، فالأرجح دائماً أن إعادة بناء المناطق يتبع الخطة الأولى في معظم نواحيها للمحافظة على حقوق ملكية أراضي البناء في المدن التي ظلت طوال العصور تحفظ توازن الخطط القائمة على ضوء الخبرة والتجارب والأخطاء الماضية. أما حديثاً فهناك عامل آخر أهم من ملكية الأراضي وهو "مدينة ماتحت الأرض"، التي تتمثل في شبكة الخدمات (مياه-إنارة-صرف-تليفون...الخ) المعقدة الانتشار والتركيب تحت شوارع المدينة التي تجد كثيراً من إمكانيات الخروج عن الخطة القائمة. ولذا يقال "أن خطة شوارع المدينة أقدم دائماً بكثير من المباني التي على جانبيها، ولا يمكن إذاً التغلغل عن هذا أو ذلك إلا بعامل قانوني من جانب الدولة ألا وهو نزاع الملكيات وإعطاء التعويضات والاستغناء عن مدينة ماتحت الأرض القديمة أو تعديليها والاستفادة منها طبقاً لإعادة تخطيط تلك المساحات المنزوعة. وهو ما يطلق عليه إعادة التخطيط (Re- Planning) (١).

ولدراسة الخطة ينبغي لنا أن نفرق بين المدن التي نمت نمواً طبيعياً بغير نظام (unplanned)، وتلك التي نشأت وفق خطة موضوعة (planned). وفي العالم اليوم أمثلة من كلا النوعين، كما عرف العالم القديم كلا النمطين أيضاً (٢).

أما بالنسبة لخطة المدينة فهناك أشكال تقليدية استخدمها المخططون في الماضي سواء كان ذلك عن وعي ودراسة أو بدافع الغريزة والإحساس الفطري، وهذه الأشكال المختلفة مازالت تظهر في خطة المدينة الحديثة، وهي التي اتبعت في تنظيم الطرق في تلك الخطط، كما أنها إما أن تظهر بمفردها في خريطة المدينة أو في جزء منها، وقد درس عديد من الكتاب الأشكال المختلفة لخطة المدينة مثل سميلز (Smalls) سنة ١٩٦٧، وكارتر (Carter) سنة ١٩٧٢، وديكنسون (Dickinson) سنة ١٩٦٦، ولوش (Losch) سنة ١٩٦٤ وغيرهم، وقد تبين أن أشكال الخطط جميعاً لاتخرج عن أشكال ستة وهذه الأشكال هي:

(١) خاطر، سليمان عبد الستار، (١٩٧٥)، الجغرافي بين الخطة والتخطيط، مع التطبيق على خطة الكويت، محاضرات الموسم الثقافي الأول، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ص ٩٢ - ص ١٣٣.

(٢) وهيب، عبد الفتاح محمد (١٩٨٤)، (د.ب.) جغرافية العمران، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ١٢٩.

- أ- الخطة المستطيلة أو الشبكية وسميها البعض الشطرنجية.
 ب- الخطة المستطيلة وفوقها خطوط منحرفة وهي معدلة عن السابقة من أجل التقليل من مساوئها.
 ج- الخطة الإشعاعية.
 د- الخطة المستديرة أو الخطة الدائرية المتمركزة.
 هـ- خطة النجمة وترتبط بالنمو الشريطي للمدن، تلك الخاصية الأولية لنمو المدينة في كل العصور.
 و- خطة المركز السداسي: وهذه توجد في السهول وأساسها الميدان المفتوح الذي يسمى بالماسة.
 - عدا ماسلف، هناك أشكال أخرى عديدة من خطة المدينة ليست أقل أهمية، ولكنها إما خطط غير منتشرة أو أنها جمع بين خطين أو أكثر من الخطط السابقة^(١).

١- خطة طنجة:

تمت مدينة طنجة بلا خطة معينة تحكم هذا النمو وتقننه، وقد اتضح هذا الاتجاه غير المخطط في نموها منذ ظهورها، فمن تحليل الخرائط والصور الجوية نلاحظ أن المدينة العتيقة - أي نواة طنجة - لا تتبع خطة معينة أي أن خطتها عضوية ذات دروب، ومسالك ضيقة نافذة (سالكة) أو غير نافذة ضيقة وملتوية، وباستثناء المحور الأساسي (شارع الصباغين) لا يوجد محور آخر مهم حتى المحور الطولي (Cardo) لا يظهر واضحاً بها، ويشبه هذا الشكل عدة مناطق تتكرر في طنجة تنتمي إلى السكن التقليدي القديم الخاص بالمغاربة إبان الفترة الدولية، حيث وجدناه في منطقة المصلى ودرادب والسواني القديمة كما تكرر في بني مكادة (مبروكة) بشكل ما.

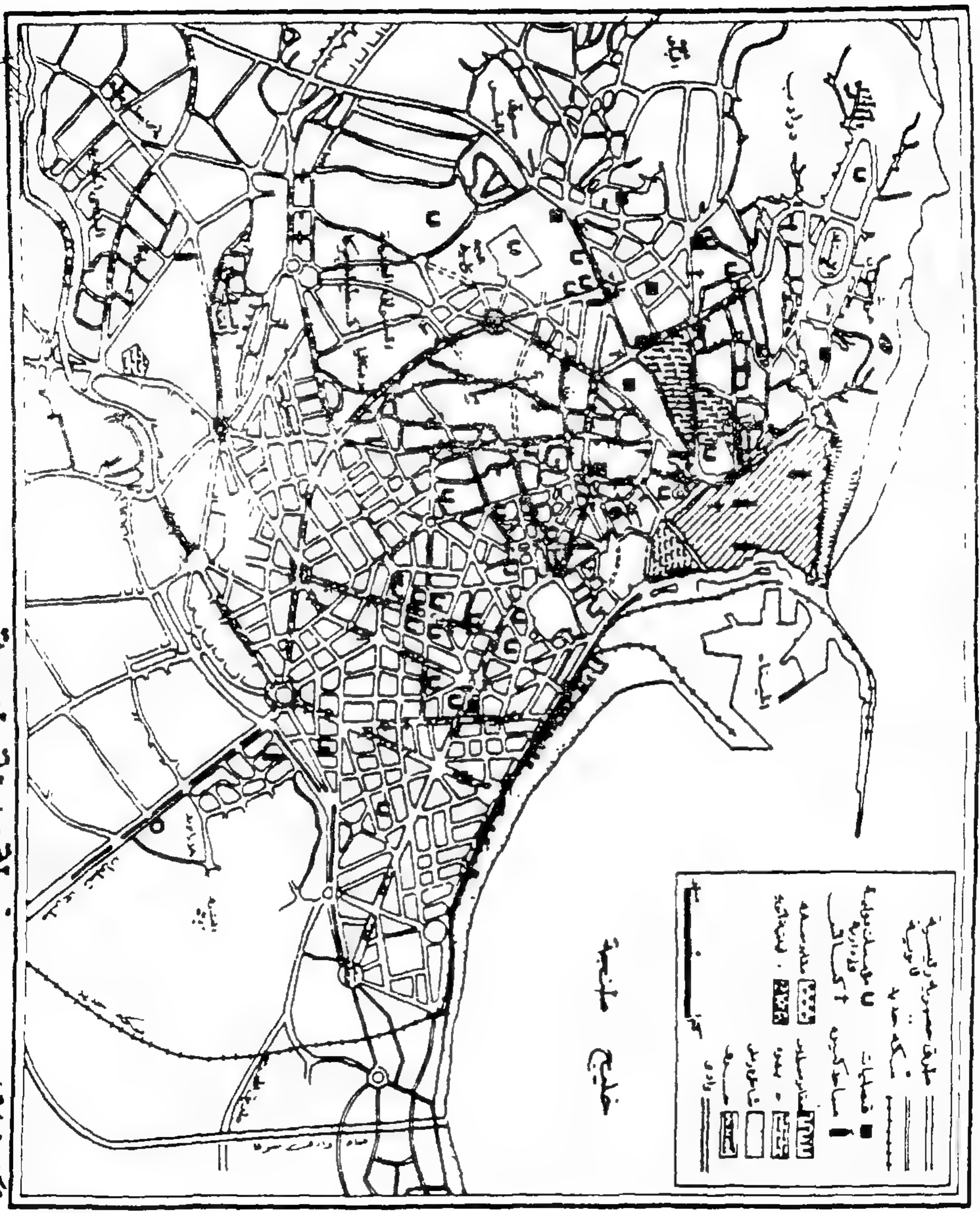
أما المدينة الأوربية فقد بدأت بخطة نجمية من السوق الكبير وعلى طول محاور الطرق ثم لم تستمر كذلك (كما أوضحنا من قبل)، لذلك كان وسط المدينة الغربي وهو الأقدم لا يتميز بخطة معينة، بل تحكمت فيه الطرق وطبوغرافية المكان، وأيضاً رغبة الجاليات الأجنبية التي اختارت كل منها بقعة من المكان وركزت به عناصر دبلوماسيتها وثقافتها وخدماتها.

أما قلب المدينة الحديث الذي امتد إلى الجنوب من ساحة السوق الكبير والمدينة العتيقة بين الشاطئ والمصلى (أي حي البلاج ووسط المدينة أو القلب التجاري والحي الإداري وهو الامتداد الأحدث جنوباً)، فيمثل حالياً المنطقة الواضحة التخطيط في طنجة، كما كان يتم تخطيط الموضع بالطرق أولاً ثم يتم بناء بعد ذلك. شكل رقم (٩٤).

وما زالت بهذه المنطقة مساحات مخططة وغير مبنية بعد، وقد اتخذت هذه المنطقة خطة أقرب إلى الخطة الشبكية، إذ تتعامد الطرق وتتقاطع مع وجود عدة شوارع طولية مهمة، وهي من الشرق طريق إسبانيا-الجيش الملكي محاذياً لمخليج طنجة، ثم يوازيه بوليغار باستير-محمد الخامس. وتتقاطع الطرق العرضية المختلفة الاتساع. وتتميز هذه الطرق بانحدارها في أغلب الأحيان نظراً لطبيعة طنجة وتتميز هذه المنطقة بالانحدار من هضبة المصلى صوب الشاطئ شرقاً وفي اتجاه الشمال.

وفيما عدا المنطقة السابقة أو (المدينة الأوربية) وامتدادها الحالي لا يوجد لطنجة خطة معينة، إذ اتسمت بنموها الذي اتخذ شكل النويات المتعددة (كما سبقت الإشارة إليه)، ويضاف إلى ذلك أن معظم نمو طنجة بعد

(١) خاطر، سليمان عبد الستار، (١٩٧٥)، مرجع سابق، ص ص ٩٢-١٣٣.



نقشه (٩٤) **جغایه مارینه مانجی**
TANGER: PLAN URBAIN. 1:10000

الاستقلال كان من خلال انتشار أنماط السكن الاقتصادي غير المخطط، مما يعنى نمواً عشوائياً للمدينة. وقد استمر هذا الاتجاه قوياً-ومازال-باستثناء بعض المناطق التى خططت لها الدولة ممثلة فى مندوبية السكنى والتى تخص السكن الاقتصادى المخطط، ويلاحظ أن أشكال هذه المناطق اعتمدت على فكرة الشوارع المتقاطعة كنمط لتخطيطها حتى تتم الاستفادة من المساحة المتاحة .

لعل أهم ما يميز خريطة طنجة ظهور بعض الساحات الهامة التى تتفرع منها الطرق الرئيسية والأقل درجة ومن ثم تظهر بعض المناطق ذات شكل تخطيطى يتبع خطة إشعاعية على نطاق محدود لكن متكرر، نجده فى ساحات فرنسا والجامعة العربية والأمم والمغرب وعلقتا والسويد وأمستردام والسوانى وساحة الكويت وساحة السوق الكبير والتى سوف نتضح مواقعها فى المدينة عند دراسة استخدام الأرض وشبكة الطرق فى طنجة إذ تمثل عُقداً هامة بالنسبة لمحاور الحركة كما تظهر فى الصور الجوية. ويوضحها أيضاً الشكل رقم (٩٤) .

٢- شبكة الطرق ومحاور الحركة :

- تمثل عملية النقل والمواصلات من خلال شبكة الطرق ومحاورها. ووسائل النقل المتاحة وتفاعلها مع استخدامات الأرض، وعناصر أخرى كتأثير البيئة، وطبيعة المكان، والتكلفة وكذلك التوازن بين إمكانيات النقل المختلفة والمناطق المختلفة فى المدينة أحد أهم عناصر دراسة المدينة ذاتها والمدينة وإقليمها، كما تمثل أحد العناصر الهامة فى التخطيط العمرانى والإقليمى للتنمية.

- وتتميز عملية النقل والمواصلات وشبكة الطرق بازدياد وظيفية مكانية هامة إذ تعد عملية مُشكلة للأرض (Land Shaper) ، وفى نفس الوقت تمثل خدمة (Transportation as a service) تشمل على حركة السكان والبضائع من مكان إلى مكان داخل المدينة، وبين المدينة وإقليمها والمدن والأقاليم الأخرى، وتختلف شبكة الطرق فى المناطق المتقدمة عنها فى المناطق غير المتقدمة أو النامية، إذ تتميز فى الأولى بكونها شبكة متكاملة متوافقة (Completely integrated network) تربط كل الأقاليم والمناطق، بينما تكون فى الثانية شبكة غير مكتملة تفتقد الاتصال ببعضها ^(١) (Incomplete network missing links)

- وتتميز شبكة الطرق فى طنجة بعدم التوازن بين شمال المدينة وجنوبها، كما تعاني من معوقات رئيسية أهمها طوبوغرافية الأرض وخصائصها، وخاصة بالنسبة للطرق الثانوية والثالثة والداخلية*. وترتبط شبكة الطرق الحضرية الداخلية فى المدينة بالطريقين الرئيسيين وهما طريق الرباط وطريق تطوان بالإضافة إلى الطرق فى المناطق المحيطة بهما، حيث طريق فاس، وبوليفار باستير، وامتداده فى محمد الخامس، وشوارع سيدى محمد بن عبد الله وامتداده فى شارع مولاي يوسف (شكل رقم ٩٤ - أ) وتزداد كثافة الطرق فى وسط المدينة حيث تربط الأحياء وبعضها بشبكة طرق جيدة، بينما لاتخدم الأحياء المحيطة بشبكة طرق مكتملة أو جيدة، إذ تطوق الطرق الرئيسية مجموعة الأحياء الهامشية والضواحي ولا تخترقها أو تربط بينها، وخاصة أحياء بن ديبان، وبنى مكادة القديمة وكذلك المراكز الحضرية كالميناء، والمدينة العتيقة، ومرشان، والمراكز التحسينية كالمدينة العتيقة، والسوانى، وبنى

- Hartshorn, T.A.; (1992), Op. cit., p 157.

(١)

* تصنف الطرق فى المغرب إلى طرق رئيسية وثانوية وثالثة (Principales-Secondaires-Tertiaires) .

مكادة. ومن ثم تعاني شبكة الطرق في طنجة من خلل تركيبى كبير وتُجرى المحاولات في الوقت الحاضر لإصلاحه وهذا يعنى أن العديد من الأحياء لا يمكن الولوج إلى داخلها بالسيارات، بل أن بعضها يعاني من بُعد الطرق الكبرى عنها خاصة في الجنوب، ولا يوجد أى ربط بينها بطرق عرضية لأنها محصورة بين الطرق الرئيسية والثانوية والثالثة وهي الطرق التي تربط طنجة بالهوامش وتمتد مع غورها وخاصة في الاتجاه الجنوبي .

- ويقصد بالطرق الرئيسية الطرق الوطنية التي تربط مدن المملكة وهي في طنجة طريق الرباط رقم ٢ وطريق تطوان رقم ٣٨ وهي أعرض الطرق وأفضلها. ويصل طولها في عمالة طنجة إلى ٨٤,١ كم وتتميز بكونها معبدة أو مسفلتة.

- أما الطرق الثانوية فيقصد بها تلك التي تربط بعض المناطق والجماعات ببعضها البعض، كطريق سبتة رقم ٧٠٤ وطريق المطار رقم ٧٠٢، كما يطلق عليها الطرق الجهوية أو الإقليمية ويصل طول شبكتها إلى ١٤٥,٦ كم تقريباً معظمها معبدة.

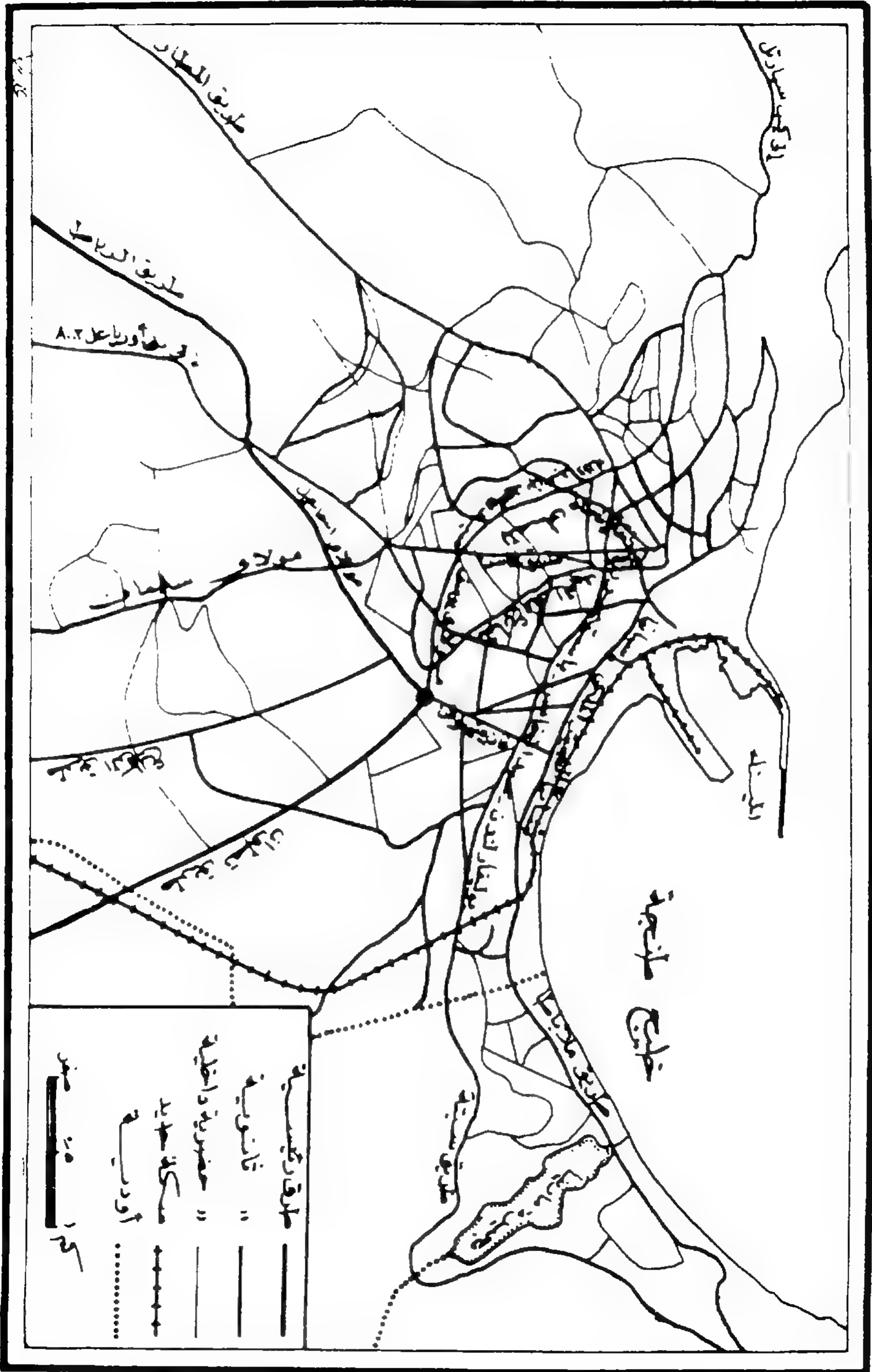
- ويقصد بالطرق الثالثة تلك التي تربط بين المناطق والجماعات الريفية وشبه الحضرية على هوامش المدينة وفي ظهيرها، وهي طريق الركايح أو العوامدة رقم ٧٠٣ المتفرع من طريق تطوان ثم طريق بن ديبان سحران رقم (٨٠٠٣) المتفرع من طريق الرباط غرب بن ديبان وهي طرق حتى وقت إجراء العمل الميداني لم تكن معبدة وكذلك طريق الجبل رقم ٧٠١ ويصل طول في عمالة طنجة إلى ٢٠٦,٣ كم تقريباً ويطلق عليها الطرق الجماعية حيث ٥٥٪ منها طرق معبدة والنسبة الباقية غير معبدة أو غير مبنية. ويمتد عمران المدينة وغورها الحديث بين هذه الطرق وخاصة في الجنوب أو بالقرب منها في الغرب والشرق (شكل رقم ٩٤-أ و ٩٤-ب).

ويصل إجمالى طول شبكة الطرق بعمالة طنجة إلى حوالى ٤٣٦ كم منها ٣٤٢ كم طرق معبدة (١).

- وتمثل جملة الطرق السابقة الهيكل الأساسى لشبكة المواصلات في المدينة وعلى الرغم من ذلك لا يوجد اتصال فيما بينها، ومن ثم تصبح الأحياء والمناطق حديثة النمو والبعيدة عن وسط المدينة معزولة، لذلك كان من أهم عناصر مخطط تهيئة طنجة حتى سنة ٢٠٠١ تلاقى عيوب هذه الشبكة غير المكتملة والمنفصلة. باقتراح إنشاء طرق مستعرضة تتقاطع مع محاور هذه الشبكة وتمتد جنوباً على طول هذه الطرق والمحاور مع امتداد عمران المدينة (شكل رقم ٩٤-ب)، من أهمها على الإطلاق طريق الكيلو ٧ والذي يربط بين محاور وسط المدينة الرئيسية (مثل بوليثار باستير، وبوليثار محمد الخامس) وامتدادهما صوب الجنوب الشرقى، ثم شارع بلجيكا وامتداده في الشمال الغربى ليكتمل الطريق الدائرى قاطعاً طريق المطار، ثم طريق الرباط عند الكيلو ٧، ثم طريق بن ديبان، فطريق الركايح ثم طريق تطوان وقد نفذ شطر كبير منه خاصة في جنوب بنى مكادة، وكذلك في بعض المناطق بالشرق إلا أن شدة الانحدار من خلال التلال العديدة المتتابعة في القطاع الجنوبي باتجاه بن ديبان بالإضافة إلى طبيعة التكوينات التي تؤدى إلى صعوبات في عمليات الإنشاء إذ يحتاج إنشاء الطريق إلى تكرار عمليات الحفر والردم. وفي المناطق الشرقية (جنوب الشرف، وساحة الثيران) تعوقه البرك والمستنقعات التي يرتفع مستواها شتاءً (الضايات)، كما تعوقه عمليات الإنشاء السريعة للسكن العشوائى وخاصة في الجنوب والجنوب الشرقى كما اتضح ذلك عند تحليل نمو

(١) وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر، المديرية الإقليمية للطرق والسير على الطرق بطنجة، (١٩٩١).

معطيات حول الشبكة الطرقية الجماعية لإقليم طنجة، ص ص ٥-٧.



شكل (٩-٩٤) شبكة الطرق بمنطقة حولة عام ١٩٩١م
 المصدر: خريطة طابعة ١:٢٠٠٠٠٠ قسم الطرق العامة طابعة

وتوزيع المسكن وكذلك السكان. كذلك الوضع بالنسبة للجهات الغربية من المدينة، والتي سيمر بها الطريق، وإن كانت لم تنفذ حتى آخر سنة ١٩٩٢. على الرغم من أن تخطيط هذا الطريق الحيوى كان مقدراً له الانتهاء فى الحطة القصيرة الأجل أى عام ١٩٨٦.

ومن المخطط أيضاً إنشاء طريق عرضى عند الكيلو ٨ على طريق الرباط، ثم طريق الكيلو ٩ ليربط بين طريق تطوان وطريق الرباط أقصى جنوب الكتلة الحضرية المبنية لمجموعة طنجة الحضرية. إلا أن هذه الطرق لم تكتمل بعد أو بالأحرى لم يبدأ العمل إلا فى طريق الكيلو ٧، وفى حالة تنفيذها ستكون ذات فائدة قصوى لربط الأحياء المعزولة ولتجنب المرور وسط المدينة، كما أنها أساسية أيضاً للتنمية الصناعية والاجتماعية فى المناطق السكنية والصناعية النامية بجنوب وهوامش المدينة سواء الموجود منها بالفعل بالمنطقة الصناعية على طريق تطوان، ومنطقة مغوغا، والمجزر العمومى بشرق وجنوب شرق المدينة، وكذلك قنات الطوب والصناعات التقليدية فى جنوب المدينة، وبالنسبة للمنطقة الصناعية المزمع إنشاؤها على طريق الرباط إلى الغرب من دوار "حرارن".

ومن المخطط له أن يتم ربط هذه الطرق الطولية والعرضية بطرق أخرى مما يؤدي إلى إحداث شبكة مكونة من مربعات ^(١) تخدم جنوب المدينة حيث أهم محاور واتجاهات توسع المدينة وأصعبها بيئة فى نفس الوقت وأكثرها عشوائية من جهة أخرى. وذلك ما يوضحه شكل رقم (٩٤-ب).

أما بالنسبة للطرق والمحاور داخل الكتلة المبنية، فقد تبين من حصر الطرق المتوسطة وملحقاتها التى يزيد عرضها عن ١٥ م وجود خلل فى نظام توزيع شبكاتها بين الأحياء المختلفة. ويمكن تقسيم أحياء المدينة إلى مجموعتين تبعاً لذلك:

مجموعة مناطق من بينها المدينة العتيقة، ووسط المدينة التجارية (القديم بقلب المدينة)، والأحياء الشعبية القديمة عامة التى لا تخدمها شبكة من هذه الطرق، ولا تستطيع السيارات المرور داخل بعضها كالمدينة العتيقة ودرادب والمصلى والسوانى القديمة حيث يصل عرض بعض الطرق إلى أقل من ٢ م مع انحدارها الكبير بالإضافة إلى زنقات المدينة العتيقة شديدة الضيق.

أما المجموعة الثانية وهى الحى الإدارى فى جنوب وسط المدينة الأوربية وحى البلاج إلى الشرق منه، ومن قلب المدينة فتتميز بوجود شبكة من هذا النوع من الطرق، كما تتميز بكونها المناطق المخططة من مدينة طنجة منذ الفترة الدولية. وقد تم إجراء بعض التعديلات على تخطيط هذه المنطقة، خاصة مع مد طريق الجيش الملكى (الكورنيش) حتى منطقة خليج طنجة السياحية، وكذلك مع مد بوليثار محمد الخامس وهناك شوارع ومحاور هامة فى هذه المنطقة يوضحها الشكل رقم (١٠٨).

ويزداد الازدحام فى طرق ومحاور الحركة فى طنجة مصاحباً نموها العمرانى والسكانى المتزايد، ويظهر الازدحام المرورى عند تقاطع الطرق، والميادين، والساحات النجمية العديدة حيث لا يكون انسياب المرور سهلاً عبر الاتجاهات المختلفة.

٣- مداخل مدينة طنجة ومخارجها:

تأخذ طنجة شكل "شبه جزيرة" لذا لا تعد مدينة مرور وإنما تعد مدخلاً هاماً للمغرب، وهي تشبه بور سعيد في ذلك، ويمكن الدخول إلى مدينة طنجة عن طريق البحر أو الجو، أو السكة الحديد، أو باستخدام الطرق البرية الرئيسية كطريق تطوان الرئيسى، أو طريق الرباط الرئيسى أيضاً، ويؤدى الطريق البحرى وكذلك السكة الحديد إلى قلب المدينة مباشرة. بينما ينفذ طريق المطار إلى طريق الرباط. أما طرق السيارات وهي طريقي تطوان والرباط فيختلفان عن بعضهما كمدخلين يربين للمدينة.

أ- طريق تطوان:

ويمتد طريق تطوان بطول خمسة كيلو مترات من بداية المنطقة الصناعية جنوباً الواقعة إلى الغرب منه وحتى ساحة جامعة الدول العربية، ويتميز الطريق وملحقاته بالاتساع وهو أوسع طرق المنطقة قاطبة (٥٠ م)، وهو طريق مزدوج مهد ذو جزيرة وسطى وتحف بقطاع كبير منه مناطق ذات مظهر حضارى جميل، وخاصة فى القطاع الممتد من ساحة جامعة الدول العربية وحتى ساحة الثيران حيث بسادينا ومسجد السوريين ذو الطابع الشرقى وفندق بسادينا أحد أقدم فنادق طنجة وساحة الثيران حيث حلبة السباق الإسبانية المشهورة، وكذلك تحف به المنطقة الصناعية عدا بعض مناطق السكن العشوائى جنوب الشرف، وتتفرع من الطريق عدة طرق جانبية بعضها لم (يسفلت أو يعبد). وللطريق مدخل جيد عند منطقة المفاقر الهامة فى طنجة أى ساحة جامعة الدول العربية الدائرية التى تتفرع منها عدة طرق هامة صوب كل الاتجاهات، معنى ذلك أن هذه الساحة تعتبر نقطة ارتكاز رئيسية فى الحركة صوب مراكز المدينة السكنية والتجارية والصناعية والسياحية الهامة فى الشمال حيث وسط المدينة، وفى الغرب حيث منطقة السوانى الكبيرة التى تضم العديد من الأحياء والسوق المركزى ومنطقة مولاي اسماعيل الصناعية، ثم مركز الجنوب حيث بنى مكادة وماحولها من مناطق وحيث سوق بنى مكادة أيضاً وصوب منطقة تطوان الصناعية ومنطقة خليج طنجة السياحية فى الجنوب الشرقى والشرق بالإضافة إلى وسط المدينة.

ب- طريق الرباط:

بالمقارنة بين طريق الرباط كمدخل جنوبى غربى لطنجة، وطريق تطوان كمدخل جنوبى شرقى لها، نلاحظ أن مدخل طريق الرباط ينقصه السعة والتخصص، إذ لا يتعدى عرضه بملحقاته ٣٠ م وتنقصه الاستقامة التى تميز معظم طريق تطوان. حيث يتصف بتعرجه على الرغم من تخطيطه منذ عدة أعوام.

ولا يتميز الطريق بمظهر حضرى منسق كطريق تطوان حيث تتناثر حوله المنشآت الصناعية المنعزلة فى غير نظام، كما يتميز باختلاط المناطق السكنية مما يجعل مدخل المدينة غير واضح إذ يفاجئ الداخل إلى المدينة عبره بمركز المدينة أو وسطها بمجرد الوصول إلى كسبراطا-الحى الجديد، كما يضطر الداخل أيضاً إلى المرور بساحة جامعة الدول العربية فى الشمال الشرقى من خلال شارع مولاي إسماعيل بدلاً من الاستمرار فى طريق الرباط حتى ساحة المغرب، ومنها إلى طريق فاس المتجه شمالاً حيث حركة المرور التى تتميز بصعوبتها فى هذا القطاع.

وبعد هذا الطريق رغم ضيقه ومشاكله مدخلاً رئيسياً لطنجة وتطوان، إذ يبدأ الطريق إلى تطوان من المطار

الطرف الرئيسية الموجودة والخصائص

المصدر : من تاريخ النصارى في مصر وبلاد الشام

وتقوم عليه أهم حركات المرور وأكثفها، فيمر به أكثر من ٥٠٠ سيارة في المتوسط يومياً، أى أكثر من ضعف حركة المرور على طريق تطوان نفسه، ولا زالت التحسينات التى يمكن إضافتها إلى مدخل طنجة عبر طريق الرباط قليلة لأن إضافة أى توسعات على الطريق وملحقاته ليصل عرضه إلى ٥٠ م لابد وأن تبدأ من مخرج المطار وتصل إلى حدود المنطقة الصناعية الصغيرة عليه، إلا أن هناك العديد من الاختناقات تجعل من الصعب إتمام تلك العملية عند مستوى مصنع أنجيتكس ومصنع البيرة وعزيب الحاج قنور وجراج سيمكا وقد تمت عمليات الإصلاح بالفعل، وتشهد المنعطقات الخمسة التى أقيمت على طول ٣ كم-بين أنجيتكس والمنطقة الصناعية الصغيرة-على طابع هذا المدخل المزدهم بالحركة إذ لم تزدد إلى الحد منها^(١).

وقد تم وصل طريق الرباط بطريق المطار رقم (٧٠٢)، كما تم إنشاء قنطرة بن ديبان، وتوسيع الطريق، ويصل عرض الطريق الفرعى إلى طريق المطار إلى ٣٠ م، كما تم تحسين هذا المدخل إلى حد كبير. وبالتالي أصبح هناك مدخلاً جديداً من الطريق (٧٠٢) بدلاً من الطريق رقم ٢ فقط أو طريق الرباط.

وسوف تساهم مشروعات (إراك) الجديدة فى تحسين المظهر الحضري لهذا المدخل الرئيسى. كما تم الشروع فى اقتناء أراضى شرق طريق الرباط لإقامة منطقة صناعية جديدة عند الكيلو ١٠ تقريباً**...ومن شأن ذلك أن يساهم فى تنمية بيئة عمرانية كثيفة حول هذا الطريق فى المستقبل القريب.

ج- طريق المطار:

عند اتصال طريق المطار بكردون الكيلو ٧ سيكون هناك مدخلاً جديداً لطنجة من المطار إلى المدينة مباشرة. ومن ثم يمكن إنشاء طريق متسع بملحقاته مزود بشبكة تجهيزات جيدة، ومن المخطط أن يتم إنشاء منطقة عمرانية ذات عمارات من شأنها إضافة منظر حضري جميل باتجاه المسجد الكبير (مسجد محمد الخامس) المشرف على ساحة الكويت. ويصل عرض هذا الطريق وملحقاته إلى ٣٠ م ومن المخطط أن يصل إلى ساحة (وادي المخازن) وغرب المصلى على طريق سيدى محمد بن عبد الله، وبهذا تصبح هذه المنطقة الغربية على اتصال بجميع المحاور الحضرية المركزية الهامة.

وهناك مدخلاً ثانوياً آخر لطنجة من جهة الشرق وهو طريق سبتة إلا أنه طريق ضيق، ويمر محاذياً لساحل المضيق حتى سبتة، ويستخدم هذا الطريق لخدمة منطقة "ملاباطا" وخليج طنجة سياحياً والحركة المقيمين بجماعة البحراويين ممن يعملون فى طنجة، كما يستخدم فى التهريب من سبتة المحتلة إلى الآن^(١) ويمر هذا الطريق بالمراكز العمرانية فى أنجرة وعلى ساحل المضيق مثل القصر الصغير.

د- سكة حديد طنجة:

يضاف إلى ماسبق خط سكة حديد طنجة والذي يربط المدينة بالرباط والشبكة العامة للسكة الحديد بالمغرب.

- Ibid. pp. 133-185.

(١)

(٢) بلدية طنجة، قسم الطرق.

* وقد لاحظت الحاجة ذلك عند سفرها من مطار طنجة إلى تطوان.

** محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكتى بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

وببدأ هذا الخط من ميناء طنجة ويسير موازياً لشاطئ خليج طنجة، ثم ينحرف إلى الجنوب قبل مصب وادي السواني ليقطع الوادي ثم يستمر موازياً لوادي مغوغة، ثم يقطع في جنوب شرق الشرف، ويسير باتجاه معاكس أي شمالي شرقي جنوبي غربي ليتقاطع مع طريق تطوان شمال شرق المنطقة الصناعية وقاطعاً قناة وادي مغوغة في الطرف الشمالي الغربي للمنطقة الصناعية، ويستمر في اتجاهه موازياً لطريق الركايح باتجاه العرومة جنوباً مع انحراف غربي حتى يقطع مستمراً صوب الغرب رابطاً مناطق طنجة ببلدية طنجة وخاصة أصيلة، واثنين سيدي اليماني، وأحد الغربية، ثم يترك طنجة إلى سيدي قاسم حيث يتفرع الخط إلى قاس ومكناس وآخر إلى الرباط.

ولهذا الخط الحديدي في مدينة طنجة مساوي عديدة ومزايا كثيرة أيضاً إلا أن أهميته ترتبط بخدمة الميناء وربط طنجة بباقي المغرب بالنسبة لحركة البضائع والمسافرين، خاصة وأن طنجة تمثل نقطة عبور هامة وبوابة رئيسية للمغرب. وتكمن عيوب هذا الخط داخل طنجة في كونه يفصل بين الشاطئ والمناطق السكنية والسياحية عبر الكورنيش على طول خليج طنجة. كما يقسم هذا الخط المدينة إلى شرق وغرب بعد عبوره وادي السواني، وتظهر مساوي ذلك بعد نمو منطقة خليج طنجة السياحية ومع نمو مدينة طنجة صوب الشرق وحتى رأس ملباطا مع التعديل الإداري الجديد.

ونخلص مما سبق إلى أن عمالة طنجة تغطي بشبكة طرق مصنفة طولها ٤٣٦ كم، ويصل طول الطرق الرئيسية منها إلى ٨٤,١ كم، ويستخدم هذه الشبكة ٤٣ شركة نقل تمتلك ٩١ حافلة لنقل المسافرين تستغل ١٥ خطاً. بالإضافة إلى ٤٠ حافلة تربط مدينة طنجة بالأسواق الريفية وشبه الحضرية المنتشرة حولها، وتشهد محطة الطرق الرئيسية عند ساحة المغرب حيث التقاء طريق تطوان بطريق الرباط ٩٤ رحلة يومية، ويقدر عدد المسافرين بحوالي ٣٧٠٠ مسافر يومياً ويمثل هذا العدد ٦٠٪ من المقاعد المتوافرة، وتصل نسبة الإشغال إلى ١٠٠٪ في المواسم والمناسبات والأجازات.

أما بالنسبة لنقل البضائع من خلال الشاحنات الكبيرة فتحظى طنجة بحوالي ١٨٢ شاحنة من مختلف الأصناف تبلغ حمولتها ٢٥٤٥ طن تلبى حاجة النقل بين طنجة وسائر مدن ومناطق المملكة، كما توجد شركتان للنقل الدولي. ومن المتوقع أن تزداد الحركة مع تنفيذ مشروع الربط الدائم بين أوروبا والمغرب^(١).

وتتميز الطرق الرئيسية بحالتها الجيدة، بينما تحتاج الطرق والممرات الداخلية إلى صيانة وإصلاح بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً منها غير مكتمل (غير مسفلت) وخاصة في الضواحي والهوامش الجنوبية وتشهد مناطق التفرع الرئيسية في الطرق داخل المدينة ازدهاراً شديداً وخاصة ساحة فرنسا وساحة الكويت وساحة السوق الكبير (٩ أبريل) والطريق المؤدي إلى بنى مكادة أي شارع مولاي سليمان وغيرها، كما تشهد هذه المناطق أيضاً ارتفاع عدد الحوادث^(٢). وتشهد المدينة زيادة مستمرة في عدد السيارات فقد وصل عدد السيارات المسجلة سنة ١٩٨٦ إلى ١٠٩٢ سيارة في حين وصل عددها إلى ٣٤٨٢ سيارة سنة ١٩٨٩^(٣).

(١) الرحمان، عبد الواحد، (١٩٩٣)، المواصلات البرية (الطريق والسكة الحديدية) نحو طنجة في أفق الربط القار عبر البوغاز، ضمن أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة (طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع) في أكتوبر سنة ١٩٩٢، طبع في الدار البيضاء، ص ١٢٩-١٣٨.

(٢) - S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., p. 671.

(٣) - Direction de La statistique, (1991), Op. cit., p. 216.

المبحث الثاني

التركيب الوظيفي واستعمالات الأراضي في مدينة طنجة

يعتبر تصنيف استخدام الأرض في المدينة على جانب كبير من الأهمية كواحد من أول الخطوات نحو اكتمال فهم التركيب المكاني في المدينة، وذلك بالنسبة للمخطط والجغرافي والمهندس المختص بالتعمير أو بالمرور كأحد نظم المدينة الهامة^(١).

وثمة حاجة كبيرة إلى وجود خرائط استخدام الأراضي في المدن لدراسة العلاقات المختلفة بين صور استخدام الأراضي ونسب ذلك الاستخدام من ناحية وبين وظائف السكان وحاجاتهم من ناحية أخرى، كما أن رجال الحكم والإدارة المحلية يهتمون كثيراً بهذه الخرائط لأنها تفيدهم في القيام بعملهم على نحو أفضل، ويمكن أن يفيد المستثمرون ورجال الأعمال والمتخصصون في الأعمال العقارية والأماك وبيوت الخبرة وغيرهم من هذه الخرائط. وقد ازدادت أهمية دراسة الأقاليم أو المناطق الوظيفية في المدن، والتي تمثل اختزالاً موجزاً للخريطة العامة لاستخدام الأراضي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكما حدث ذلك في الدراسات المنفردة للمدن، فقد تمت بعض الدراسات المقارنة للتركيب الوظيفي لبعض المدن^(٢).

ويتميز تركيب المدينة الداخلي بديناميكيتها وتغيره الدائم حيث يحل فيه الجديد محل القديم من خلال تبدل وتغير وتحرك أنماط الاستخدام من موقع لآخر بل واختفاء بعضها أحياناً. يضاف إلى ذلك قوى الجذب والطرْد التي تتجاذب المدينة وتتنازعها، إذ تعمل قوى الجذب على استقطاب أنشطة معينة إلى مركز المدينة، بينما تعمل قوى الطرد على دفع أنشطة أخرى من قلب المدينة صوب هوامشها. ويحرص الجغرافي في دراسته على إبراز هذه الاختلافات والتغيرات ورصدها بدراسة التعاقب الموضعي لعناصر استغلال الأرض^(٣).

ولكل مدينة تركيبها الداخلي وتوزيع استخدامات الأراضي الخاصة بها كما يندر أن تتطابق مدينتين في توزيع هذه الاستخدامات وخاصة فيما يخص التفاصيل الدقيقة، إذ لكل مدينة شخصيتها وطبيعتها تركيبها التي تأثرت بظروفها الطبيعية، والتاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية... الخ. ورغم ذلك هناك قاسماً مشتركاً يجمع بين كل المدن التي تتفق وتتشابه فيما بينها من خلال الخطوط العريضة لاستخدام الأراضي بها.

وتوضح بعض الدراسات التوزيع النسبي للاستخدام العام للأراضي في المدن الكبرى الأكثر من ١٠٠ ألف ساكن وأكثر من ٢٥٠.٠٠٠ ساكن^(٤).

(١) - Hartshorn, T.A.: (1992), Op. cit., pp. 220-221.

(٢) إسماعيل، أحمد علي، (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ٢٨١-٢٨٣.

(٣) - Carter, H.: (1977), the study of urban Geography. "second Edition", Edward Arnold, London, pp. 199-202.

(٤) - Hartshorn, T.A.: (1992), Op. cit. p. 221.

وأوضحت الدراسة أن المناطق السكنية تستهلك الجزء الأكبر من مساحة المدينة إذ تصل نسبتها إلى ما يقرب من ٤٠٪ من مساحتها تليها الشوارع التي تستهلك حوالى ٢٠٪ فالأراضي غير المتطورة التي تتميز بنسبتها الكبيرة التي تصل إلى ٢٢.٥٪ فى المدن الأكثر من ١٠٠ ألف ساكن، بينما تنخفض إلى ١٢.٥٪ فى المدن الأكثر من ٢٥٠ ألف ساكن، وقد تم التوصل إلى هذا التوزيع النسبى لاستخدامات الأراضي من خلال دراسة استخدام الأرض فى ١٠٦ مدينة أمريكية كبرى^(١).

ومن المؤكد أن لكل مدينة خصائص تميزها وتؤكد شخصيتها كعلم مفرد، وقد تظهر هذه الوظائف واضحة فى خريطة استخدام الأراضي بها، وبنج كمدنة متميزة يمكن تتبع تركيبها الوظيفى واستخدامات الأرض بها من خلال تحليل وظائف وعناصر كل من المدنة العتيقة والمدنة الحديثة.

وسيتم فى هذا البحث تناول التركيب الوظيفى لمجموعة منجة من خلال التصنيف التالى :

أولاً : التركيب الوظيفى للمدنة العتيقة .

ثانياً : التركيب الوظيفى لمنجة الحديثة.

من خلال مساحات استخدام الأرض ومواقع الخدمات التالية :

- الاستخدام المساحى :

١- مناطق الاستخدامات التجارية والإدارية.

٢- المناطق السكنية.

٣- مناطق الصناعة.

٤- مناطق النقل والمراسلات.

٥- مناطق السباحة والترفيه والرياضة.

٦- المناطق الخضراء.

٧- المقابر

- مواضع الخدمات :

٨- الخدمات التعليمية

٩- الخدمات الصحية.

١٠- خدمات البريد والبرق والهاتف والهوليس.

(١) نشرت نتائجها فى

- Marvel, A.D.: (1968), "Land use in 106 large cities" in three and research studies, Research report No. 13, the National commission on Urban Problems, Washington, D.C.

أولاً: التركيب الوظيفي للمدينة العتيقة

تمثل المدينة العتيقة وحدة مورفولوجية سكنية وظيفية محددة المعالم ذات شخصية متميزة اتضحت معظم معالمها من خلال فصول البحث السابقة. كما اتضح أيضاً مدى التغير الذى طرأ على تركيبها الداخلى واستخدام الأرض بها على مر تاريخها الطويل وخاصة عندما كانت عاصمة المغرب الدبلوماسية وأثناء الفترة الدولية. وستقوم الباحثة فى هذا البحث بإلقاء الضوء على وظائفها وتركيبها الحالى، إذ مازالت طنجة العتيقة تؤدى العديد من الوظائف لسكانها وسكان باقى طنجة والسائحين الذين يقصدون المدينة دائماً، ويلاحظ أى زائر للمدينة العتيقة مدى النشاط والحركة التى تتميز بهما دائماً، إذ تكون المدينة العتيقة وحدة اقتصادية متكاملة يتعدى إشعاعها أسوار المدينة، وتضاهى فى ذلك بعض أحياء النسيج الحضرى الحديث فى طنجة، وتفوق فى وظائفها ونشاطها العديد من الأحياء الأخرى وخاصة الهامشية من مجمعة طنجة الحضرية، وهذا ما يستتبع من الدراسة التالية لمدينة طنجة العتيقة. وقبل الدخول فى تفصيل استخدام الأرض فى المدينة العتيقة تحسن الإشارة إلى خطتها أى شبكة ممراتها، ومداخلها، ومخارجها، وساحاتها ووحداتها العمرانية حسب وضعها فى الوقت الحاضر حيث سبقت الإشارة إلى تركيبها الداخلى وأهميتها خلال الفترات التاريخية المختلفة.

١- الهيكل العمرانى الحالى لطنجة العتيقة

تمثل المدينة العتيقة حلقة وصل بين الميناء وباقى أحياء المدينة، إذ تقع داخل الحلقة الوسطى من النسيج العمرانى للمدينة حيث منطقة الأعمال المركزية، وقلب المدينة التجارى والإدارى من ناحية والميناء من ناحية أخرى، كما تعتبر المركز التاريخى والنواة الأولى للتوسع العمرانى لمدينة طنجة، وعلى الرغم من المتغيرات العديدة التى مرت بها المدينة العتيقة على مر تاريخها لم تتغير الخطة العامة لهيكلها العمرانى كثيراً، واقتصر التعبير عادة على طبيعة المرافق الاجتماعية الاقتصادية وعلاقة السكان بها، كما شمل التغير الشكل دون جوهر خطة المدينة وخصائصها العمرانية الأساسية، ويمكن التعرف على المعالم الرئيسية التى تشكل الهيكل العمرانى للمدينة من خلال مايلى:

أ- أبواب المدينة:

يحيط بالمدينة سور تتضح معالمه جنوب غرب المدينة، كما تم البناء عليه واستخدم كجزء من جدران العديد من المساكن كما تعبر عن ذلك الصور الجوية والفتوغرافية. وتخترق هذا السور عدة أبواب ومنافذ تختلف من حيث تاريخ بنائها والأغراض التى أنشئت من أجلها وهذه الأبواب من الشمال الغربى كما يوضحها الشكل رقم (٩٥ - أ) هى:

- باب القصبة : فى أقصى الشمال الغربى، وهو باب أساسى.

- الباب الجديد: على بعد ٢٦٠ م جنوب باب القصبة وقد تأسس سنة ١٩٢٧ ويؤدى إلى حسونة.

- منفذ رحبة الزرع الداخلية : وكان يشرف على ساحة لبيع الحبوب، ويشغلها حالياً سوق لبيع الحبوب وباقى

المواد الغذائية. وقد تأسس فى نفس الفترة التى تأسس فيها الباب السابق ويسمى باب "إجزناية".

- منفذ رحبة الزرع البرانية : وقد أنشأ في البداية لربط ساحة المحبوب بالطريق المؤدى إلى مرشان، ويسمى باب "وادي أحرسان".

- باب مرشان: ويربط ساحة السوق البرانى بزنقة إيطاليا وزنقة القصبة وتأسس سنة ١٨٦٠م أثناء الحرب الإسبانية لتسهيل المرور إلى مرشان.

- منفذ رحبة الزرع الفوقانية: بالقرب من الباب السابق ويربط ساحة السوق البرانى وسوق المحبوب.

- باب الفحص: وهو باب رئيسى قديم كان يربط بين سوق الدرازين والسوق البرانى، وكان يؤدى إلى فاس قديماً، أنجز سنة ١٩٠٠ ويجاور باب مرشان. ويعد باب الفحص أحد أهم أبواب المدينة حيث يعد المدخل إلى محور المدينة العتيقة الرئيسى ومنه إلى ساحة السوق الداخل وإلى داخل المدينة.

- باب بنى إيدر: ويعرف بباب "أميركان" وهو الباب الوحيد على الواجهة الجنوبية الغربية للمدينة العتيقة، وقد أحدث سنة ١٩١١ وكان يؤدى إلى تطوان ويربط المدينة العتيقة حالياً بخليج طنجة.

- باب دار الدبغ أو باب البحر: ويؤدى إلى الشاطئ.

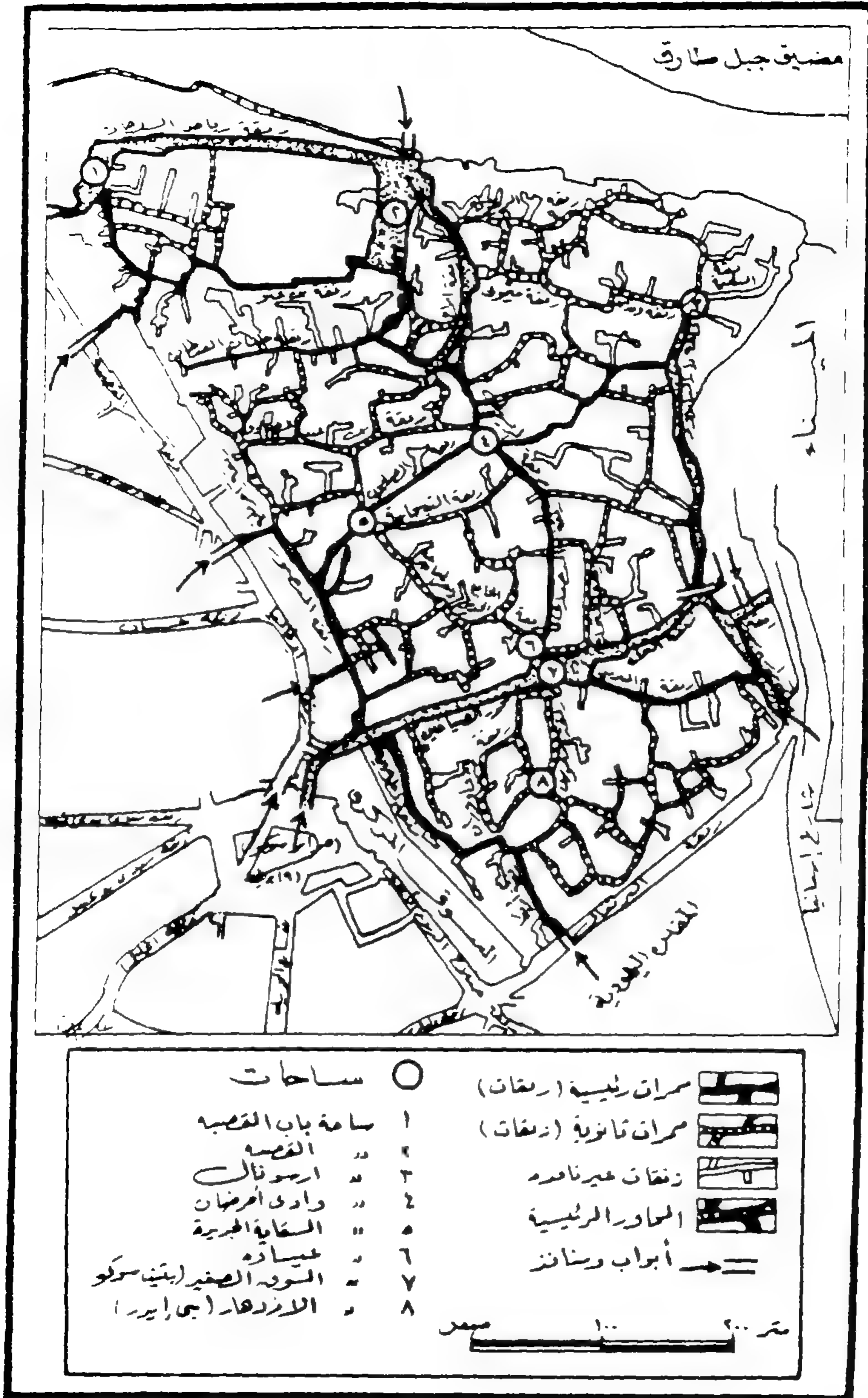
- باب الميناء: ويسمى باب المرسى أيضاً وهو باب قديم أغلق في الستينيات، وكان يربط المدينة العتيقة بمخازن الميناء والديوانية.

- يضاف إلى ذلك باب العصى وباب حاحا: وهى أبواب تصل بين القصبة وباقي المدينة العتيقة من الداخل، بينما يفتح باب البحر في الركن الشمالى الشرقى من منطقة القصبة على البحر حيث يرتاح السكان الزائرين وليستمتعوا بمنظر الشاطئ الإسبانى المقابل عبر المضيق وقد فتح هذا الباب سنة ١٩٢٥.

ب- شبكة الممرات:

تتميز المدينة العتيقة بطنجة بخصائص طبوغرافية يصعب على السيارات اجتيازها، وبالتالي تصبح المدينة العتيقة مدينة للراجلين، وتتميز مداخل المدينة أى أبوابها ومنافذها بكونها نقاط ازدحام دائم لأنها تفصل أو تربط بين طرق السيارات خارج المدينة العتيقة وممرات الراجلين داخلها شكل رقم (٩٥ - أ) كما تتميز شبكة ممرات المدينة العتيقة بالعديد من المنحدرات التى تم التغلب على صعوبتها بإنشاء درج وتكرر هذه الظاهرة داخل المدينة العتيقة مما يؤدى إلى عدم إمكانية مرور السيارات على الإطلاق.

وتتبع شبكة ممرات المدينة هيراركية (تدرج هرمى) تبدأ بالمحاور الرئيسية وتنتهى بالأزقة (زنقات) غير النافذة مروراً بالممرات الرئيسية والدروب الثانوية التى تربط بين الأحياء، وكذلك الساحات التى تلتقى أو تتفرع منها الممرات شكل رقم (٩٥ - ب). وتتميز دروب وممرات المدينة وأزقتها بالمضيق، كما يؤدى توزيع هذه الشبكة إلى أن تصبح بعض أحياء المدينة ذات صعوبة فى الوصول إليها وبعضها الآخر أسهل من حيث الوصول إليها لقربها أو بعدها عن الطرق المتواجدة خارج الأسوار والممرات الرئيسية وكذلك الثانوية الرابطة بين الأحياء داخلها شكل رقم (٩٥ - أ) و (٩٥ - ب). وتظهر المحاور الهيكلية للمدينة فى محور شرقى غربى يمتد بين باب الفحص وباب المرسى القديم مروراً بالسوق الداخل ثم المحور الشمالى-الجنوبى وهو الذى يمتد بين باب البحر شمالاً وباب بنى إيدر



شكل (٩٥-ب) شبكة الطرق والممرات والساحات في المدينة العتيقة

المصدر / خريطة ٢٠٠٠ م الصور الجوية و الدراسة الميدانية

جنوباً.

وتنطلق من هذين المحورين كل المحاور والممرات الثانوية المؤدية بدورها إلى الأزقة غير النافذة، وتلتقى هذه الفروع في نقاط تكون ساحات المدينة الرئيسية.

جـ- الساحات:

وتلتقى عندها محاور الحركة الرئيسية في المدينة العتيقة، وتتفرع منها المحاور الثانوية والأزقة بالإضافة إلى تخصص بعضها بأنشطة متميزة يوضحها شكل رقم (٩٥ - ب).

- ساحة باب القصبة: ويربطها بساحة القصبة زنقة رياض السلطان، وتمثل هذه الساحة موقع استقبال بتواجدها في مدخل حي القصبة، كما تستغل في بعض الأحيان كمواقف للسيارات، وقد كانت سابقاً مكاناً لتجمع البوليس الحضري في فترة النظام الدولي ورباطاً لخيول جنود الباشا، ويصل طولها إلى ١٥٠ م وعرضها إلى ٥٠ م.

- ساحة القصبة: وتشرف على باب البحر، وتعرف أيضاً بساحة سوق المال وتتميز بشكلها المستطيل (٨٥ م × ٢٥ م) وتستغل حالياً لخدمة الوظيفة السياحية للمدينة كما تستطيع السيارات الدخول إليها.

- ساحة الأرسونال: بحي دار البارود ويقام بهذه الساحة سوق يومي لبيع الخضار وهو سوق قديم.

- ساحة وادي أحرسان: بأجنان القبطان.

- ساحة السقاية الجديدة: بأجنان القبطان وكانت بها سقاية (سبيل ماء)، لكنها اختفت ويقام بهذه الساحة سوق يومي لبيع الخضار.

- ساحة عيساوة: ويشرف عليها الجامع الجديد، وكانت بها الزاوية العيساوية لكنها اندثرت، وتلعب هذه الساحة دور هام في استقبال وتوزيع المصلين على الأزقة قبل وبعد الانتهاء من الصلاة. ويلتقى بهذه الساحة زنقتان فقط هما زنقة الجامع الجديد وزنقة النخلة.

- ساحة السوق الصغير (بتيت سوكر): وتمثل نقطة التقاء المحورين الرئيسيين للمدينة القديمة، ويعكس تطور وظائف هذه الساحة التغيرات التي عرفتتها المدينة العتيقة، وكانت من أهم المراكز الاقتصادية التي عرفتتها المنطقة إذ كانت تمثل المركز المالي الذي يضم البنوك المالية والمؤسسات التجارية الهامة، كما كانت مركزاً للعديد من المؤسسات الدولية، أما اليوم فقد تحولت كل الطوابق الأرضية الخاصة بالمباني المشرفة عليها إلى مقاهي ومطاعم حيث يستقر بها تجار السوق السوداء، وتصل إلى هذه الساحة الأزقة التالية:

زنقة الصياغين وزنقة البحارة من الغرب إلى الشرق، ثم زنقة النصرى وزنقة التجارة النان تؤديان إلى أجنان القبطان ودار البارود ثم زنقة شرفاء وزان، وزنقة ملوس، وزنقة البريد وتتجه هذه الزنقات إلى بني إيدر.

- ساحة الازدهار: بحي بني إيدر وتتجمع بها بعض الخدمات وهي الوحيدة بهذا الحي لذلك تؤدي إليها كل أزقة الحي شكل (٩٥ - ب).

ومن المعالم العمرانية الأخرى بالمدينة العتيقة "الصابات": التي تمثل دوراً مهماً في هيكله النسيج الحضري

* وتمكس روح التسامح الإسلامي حيث يسمح الجمار لجماره المقابل له باستعمال حواره ركيزة للهيكل الحامل للصابية إذا رغب في بنائها.

العتيق للمدينة وقد أصبحت هذه الصابات قتل الأزقة المسقوفة في المدينة الإسلامية والتي قتل محطات للاحتما. من حرارة الشمس وسقوط المطر بالنسبة للسكان والمارين بأزقة المدينة العتيقة، كما تعد معلماً من معالم العمارة الإسلامية في المدن العتيقة، وغالباً ماتوجد هذه الصابات في الأزقة الثانوية والأزقة غير النافذة، وينعدم وجودها في المحاور الرئيسية للطرق، كما يوجد بعضها عند مفترق زنقتين، وقد ساهم الفقهاء بمدينة طنجة العتيقة في وضع إطار قانوني للوضع العقاري الخاص بالصابات، وكذلك وضع مقاييس خاصة بعملية إنشائها.

وتمثل "السقايات" معلماً عمرانياً أصيلاً آخر بالمدينة العتيقة (والمدن الإسلامية العتيقة عامة). إلا أن الكثير منها لا يمثل قيمة فنية أثرية باستثناء ثلاثة سقايات مازالت باقية حيث اختفت معظم السقايات الأخرى وهذه السقايات هي سقاية زنقة الطواحين وسقاية دار الدبغ وسقاية باب حاحا.

د- الوحدات العمرانية الحالية بالمدينة العتيقة :

تختلف المدينة العتيقة في معالجتها من حيث التركيب الوظيفي عن المدينة الحديثة، ويرتبط ذلك بتاريخها الطويل وبالتغيرات التي أثرت في بنيتها، لذلك يلاحظ سيادة الوظيفة السكنية والنشاط التقليدي في المدينة. ومازالت المدينة العتيقة تتكون من وحدتين عمرانيتين كما كانت في الفترة الإسلامية الثانية وهما:

- القصبة: التي مثلت خلال الفترة الإسلامية الثانية أهم الوحدات العمرانية بالمدينة، حيث كانت مركزاً للإدارة والحكم واتخاذ القرارات العسكرية، وقد سبقت الإشارة إلى عناصرها العمرانية، حيث كانت بمثابة القلب الإداري والاجتماعي للمدينة، أما اليوم فقد تراجعت هذه الوظائف والخصائص لأسباب عديدة، واختفت المعالم العريقة التي كانت تطبع الحى بطابعه السابق، وأصبح حى القصبة حياً سكنياً تتخلله بعض الأنشطة الثقافية السياحية كما تغيرت وظائف عناصر القصبة إلى مايلي:

الوظيفة الحالية	المكان ووظيفته الأصلية
متحف	- قصر السلطان
قاعة عرض للفنون التشكيلية	- بيت المال
بزار	- المشور
مبنى خاص	- قصر الحاكم
مفتشية الآثار	- ثكنة المشاة
وحدات سكنية	- اسطبل الحاكم
مطعم يطل على رياض قصر السلطان	- جانب من قصر السلطان
مسجد القصبة	- مسجد القصبة

وبالمقارنة بأحياء المدينة العتيقة الأخرى فمن الملاحظ أن حى القصبة رغم قدمه مازال يحافظ على تماسك مبانيه السابق ذكرها مع المحافظة على العديد من العناصر المعمارية العريقة التي ترجع إلى الفترة الإسلامية الثانية. بالإضافة إلى سور القصبة الذي يفتح على باقى أحياء المدينة بواسطة باب العصي وباب حاحا، وعلى الخارج بواسطة باب القصبة وعلى البحر عبر باب البحر من خلال ساحة القصبة.

- الوحدة العمرانية الثانية: وتضم باقى النسيج الحضري فى المدينة العتيقة، وتتداخل هذه الأحياء بشكل يصعب معه فصلها إذ تكون نسيجاً حضرياً متجانساً مرتبط بعضه البعض الآخر، وقد سبقت الإشارة إلى تفرد طنجة العتيقة عن المدن المغربية بعدم وجود أبواب بين الأحياء، ويتميز النسيج العمرانى للمدينة بكثافته وقد اتضح ذلك إبان دراسة السكن فى طنجة مما يعكس استغلالاً شديداً للأرض يظهر فى الصور الجوية كما يلاحظه الزائر للمدينة.

وحسب العرف الجارى يقسم سكان المدينة العتيقة مدينتهم إلى أربعة عشر حياً ترتبط بالأسر العريقة أو القبائل أو الوظيفة... الخ وهى: الزيتونة، التصولى، دار البارود، حومة الواد، الساقية، وادى أحرضان، الرومانة، التشاطا، وجنان قبطان، إجزناية، اللغيش، قوس عبد الصادق، وحومة بنى إيدر، إلا أن حدود هذه الأحياء يصعب تحديدها وقد قسمها التصميم التوجيهى لتخطيط طنجة إلى خمس مناطق هى: القصبة، وجنان القبطان، ثم وادى أحرضان غرب المحور الطولى الرئيسى، ثم دار البارود إلى الشرق منه. ويحد هذه المجموعة جنوباً محور الصياغين "شرقى-غربى" ويوجد إلى الجنوب منه منطقة بنى إيدر وتفصل بين المناطق الخمسة: السابقة الممرات الرئيسية فى المدينة العتيقة شكل رقم (٩٥ - أ و ٩٥ - ب)، وتتميز بعض المناطق السكنية السابقة بكونها للسكن فقط، كما يتميز البعض الآخر بسيادة الأنشطة التجارية الخدمية. وقد أدى كل من ازدهار التجارة، والسياحة، وهجرة جانب كبير من سكانها، واستقبال المدينة لسكان جدد فى نفس الوقت إلى تغيرات كبيرة فى الهيكل العمرانى للوحدات السكنية، فتحوّلت بعض المنازل إلى وحدات إنتاجية صغيرة "ورش" للخياطة وغير ذلك وخاصة داخل الأزقة غير النافذة، كما تركز العديد من الأنشطة فى الأزقة والطرق الثانوية أو الممرات متجاوزة بذلك المحور التجارى الرئيسى وامتداده على الرغم من أن هذه الممرات والأزقة والدروب غير معدة عمرانياً لاستقبال هذه الأنشطة التى سيتضخ توزيعها المكانى وتخصصها فيما بعد مما أدى إلى زيادة التدفق البشرى والمرور خلال هذه الأزقة والدروب، وبالتالي تعرضت الوحدات السكنية إلى تغير فى استخدامها الوظيفى، مما أدى إلى فقدان جانب كبير منها لأهم أسس العمران فى المدن الإسلامية العتيقة والخاص بالجوار وطبيعة السكن والممرات... الخ. يضاف إلى ذلك ضياع مبدأ عمرانى هام، وهو التخصص الوظيفى الذى ميّز المدينة العتيقة قديماً وإن كان قد حل محله نوعاً من التخصص الحديث ويرتبط بذلك انتشار الأنشطة الحديثة التى حلت محل الأنشطة التقليدية التى ضعفت أهميتها، وإن كانت قد أخذت فى الازدهار فى سنوات ما بعد الاستقلال.

ومن أهم ما يلاحظ بصفة خاصة على التركيب الوظيفى والعمرانى للمدينة هو سيادة الوظيفة السكنية فى القطاع الشمالى منها مع ما يرتبط بها من أنشطة كمحلات البقالة وغيرها، كما تتداخل الأنشطة الأخرى التجارية والسياحية والخدمية مع الوظيفة السكنية فى القطاع الجنوبى من المدينة وخاصة فى محور الصياغين والمحاور المؤدية إليه، بينما يسود السكن فى حى القصبة، ومنطقة جنان القبطان، وفى القطاع الشمالى من دار البارود ويوضح شكل رقم (٩٦) استخدام الأرض الوظيفى بالمدينة العتيقة.

وقد تأثر التركيب الوظيفى والعمرانى للمدينة العتيقة على مدى تاريخها بنشاط الميناء الذى ارتبطت به عضواً منذ نشأتها. حيث عايشت المدينة كل التطورات التى تعرض لها الميناء وتأثرت بها مع احتفاظها بكيانها..

ويرجع التدهور الوظيفي والعمراني للمدينة العتيقة إلى تطور الميناء ليصبح وحدة اقتصادية هامة، مع بداية القرن العشرين بالإضافة إلى ظهور المدينة الأوربية الحديثة إلى جوار المدينة العتيقة مما أدى إلى انزلاق ومحول مركز الثقل من المدينة العتيقة إلى المدينة الأوربية، وخاصة بعد تطبيق نظام الإدارة الدولية على طنجة ومع ذلك لم تندثر المدينة العتيقة كوحدة وظيفية، وحاولت الاندماج في التركيب الجديد لمدينة طنجة ومازالت المدينة العتيقة مرتبطة بنشاط الميناء إلى حد كبير من حيث العمالة والتجارة.

٢- التركيب الوظيفي ومواضع الخدمات،

يتمركز في المدينة العتيقة عدداً كبيراً من الأنشطة والخدمات تختلف عن تلك التي كانت سائدة بها إبان الفترة الدولية يمكن تتبع خصائصها ومواضعها فيما يلي. ومن خلال تحليل الأشكال رقم ٩٦ و (٩٦ - أ) و (٩٦ - ب) و (٩٦ - ج).

أ- مركز المدينة ومحاور التجارة :

تشبه طنجة العتيقة كل المدن الإسلامية والعربية القديمة في أن المسجد الكبير وما يحيط به من مرافق إدارية ووحدات تجارية وإنتاجية وخدمية يمثل مركز المدينة وقلبها، وقد عرف قلب طنجة تغيراً في بنيته الاقتصادية... ويقع المسجد الكبير بمختلف مرافقه الاجتماعية قرب منطقة اتصال المدينة العتيقة بالميناء، كما كون مع الميناء مركز الحركة وقطب الجذب الرئيسي لمحاور التجارة.. بالتالي أصبح محور الصباغين أهم محاور المدينة التجارية على الإطلاق، وقد اكتسب اسمه من أحد وظائفه الشهيرة وهي تجارة الذهب والفضة التي اضمحلت به بعد ذلك، وانتقلت إلى محور آخر ثانوي متفرع منه، كما تغير نشاط محور الصباغين عدة مرات خلال تاريخه الطويل فقد اشتهر بمرافقه الهامة والبنوك ومحللات الصرافة إبان الفترة الدولية، كما تميز حالياً بسيادة التجارة في البضائع المستوردة من ملابس وأجهزة إلكترونية وكهربائية... الخ والتي تأتي عن طريق الميناء وخاصة من المنطقة الحرة به عبر باب المرسى، وقد حلت بعض أنشطة التجارة الحديثة والصناعات التقليدية محل شركات الصرافة والتجارة الدولية التي مازالت مواقعها قائمة. كما تشتهر طنجة العتيقة بانتشار البضائع المهربة وتنفرد بوجود سوق موازية سوداء ترتبط بالمخدرات والعصاة والبضائع المهربة ساهم الميناء وحركة السياحة ونشاط العبور في تنشيطها^(١).

أما بالنسبة لمحاور النشاط التجاري، والتوزيع المكاني لعناصره فقد اتضح من الدراسة الميدانية والدراسات السابقة وخاصة التصميم التوجيهي لطنجة^(٢) أن بعض المحاور تتميز بالتخصص في بعض الأنشطة التجارية التي تتركز بكثافة دون غيرها من الأنشطة. ويمكن تصنيف الأنشطة التجارية في طنجة العتيقة إلى أنشطة تجارية حديثة وتقليدية نوضحها فيما يلي:

- الأنشطة التجارية الحديثة ويوضحها الجدول رقم (٦٧) والشكل رقم (٩٦-أ) وقد ظهرت ونمت في السنوات الأخيرة وتتمركز هذه الأنشطة في محور الصباغين وبنطقة النصارى ويقل وجودها في باقي أحياء المدينة

(١) - Hayek, F.: (1990), Impact des Transformation au sein du port sur la Medina de Tanger, école national d'architecture, Rabat, pp. 86-92.

- S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., pp. 540-558.

توزيع الأنشطة الحديثة والتقليدية بمدينة طنجة العتيقة سنة ١٩٩٢

نوع النشاط	بزار	ملابس حديثة	مواد غذائية	أدوات منزلية	مجموع	ملابس تقليدية	تجارة الذهب	خياطة تقليدية	صناعة المجوهرات	صناعة النحاس	أنشطة أخرى	مجموع	جملة
عدد الوحدات	٩٠٠	١٠٠,٠٠٠	٨٥,٠٠	٦,٠٠٠	٢٨١	٩٠,٠٠٠	٣٢,٠٠	٢٨,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢,٠٠٠	١٩٠	٤٧١
نسبتها (%)	١٩,١	٢١,٢٣	١٨,٥	١,٢٧	٦٠	١٩,١١	٦,٨	٥,٩٤	٦,٥٨	,٤٢	,٤٢	٤٠	١٠٠

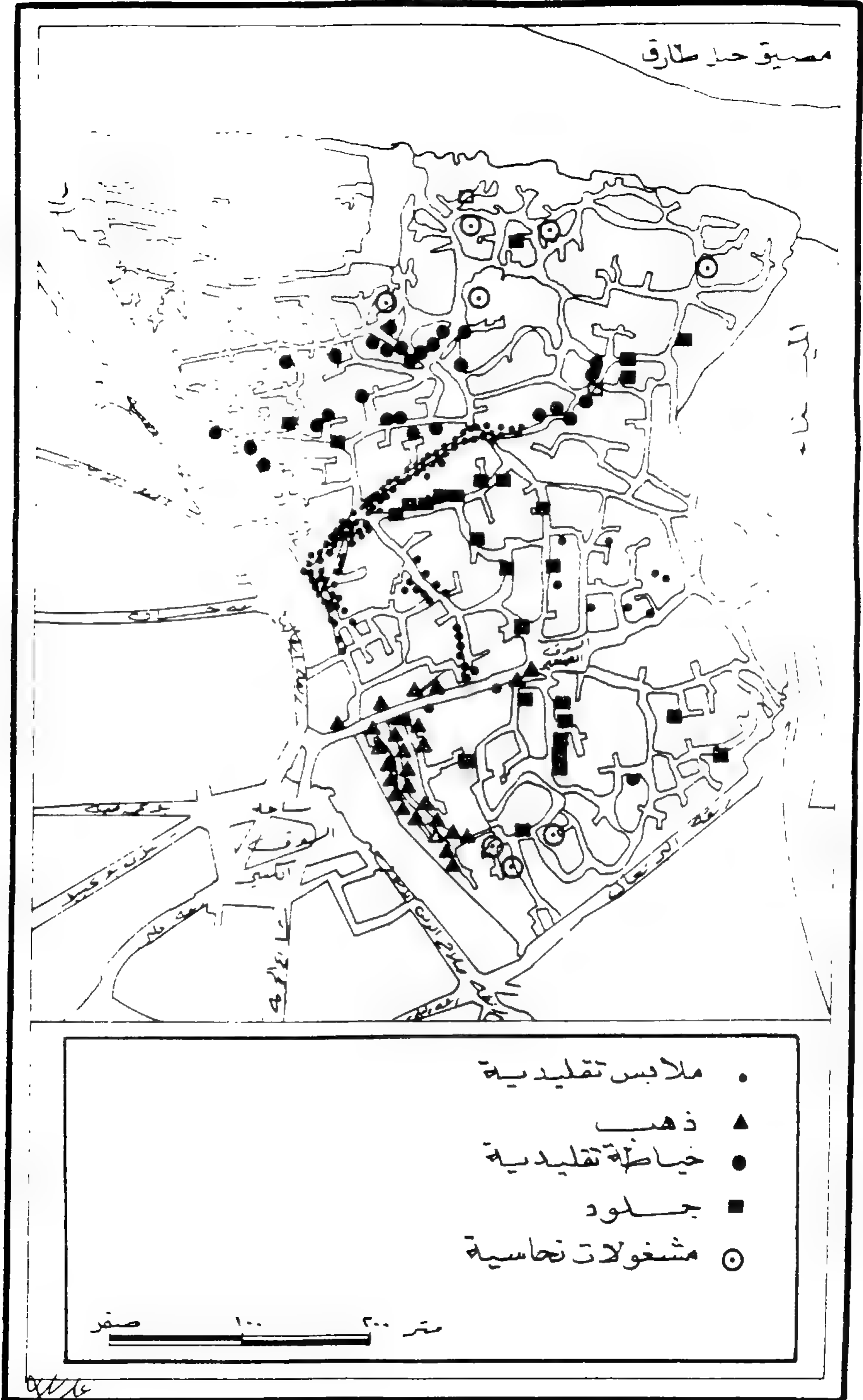
توزيع المرافق الدينية والاجتماعية والخدمات

الوظيفة	مسجد	زاوية	كنيسة (نصارى)	بهمة (يهود)	متحف	مدرسة	حمام	فرن	مقهى	مطعم	فندق ونشرون	مؤسسة اجتماعية
العدد	٣	٦	١	١	٣	١	٥	٩	٢١	١٦	٣٥	٢

المصدر : الفليطة ، عبد المجيد ، (١٩٩١) إعادة هيكلة المدينة العتيقة وساحة ٩ أبريل - الرباط، ص ٧٤ .
- العمل الميداني للباحثة في نوفمبر سنة ١٩٩٢ .

العتيقة وتتكون من:

- البازارات: وتنتشر في الأزقة التجارية الرئيسية وخاصة زنقة النصارى ومحور الصياغين، وتمثل البازارات ١٩,١٪ من النشاط التجاري بالمدينة العتيقة.
- تجارة الأقمشة والملابس العصرية: وتواجد بكثافة واضحة في زنقة النصارى وقوامها تجارة الملابس المهرية من الخارج، والمنطقة الحرة، وسبتة. وتمثل دكاكينها حوالى ٢١,٥٪ من جملة الوحدات التجارية.
- المكتبات: وتنتشر في أرجاء المدينة العتيقة غير مرتبطة بمكان معين.
- أدوات منزلية ١,٢٧٪ من جملة الوحدات وتنتشر في بني إيدر والصياغين،
- وتشغل الأنشطة التجارية الحديثة حوالى ٦٠٪ من جملة الوحدات التجارية بالمدينة.
- الأنشطة التجارية التقليدية: وهي الأنشطة التي اشتهرت بها المدينة العتيقة منذ القدم، شكل رقم (٩٦-ب) وتضم تجارة الذهب والمجوهرات، وقمارس بكثافة في زنقة الطواحين بحى بني إيدر، وكان هذا النشاط مقتصرًا على اليهود في عهد طنجة الدولية، وأصبح اليوم منشراً بين المسلمين، ويتردد على سوق الذهب في طنجة العتيقة سكان طنجة من مختلف الأحياء بالإضافة إلى السائحين وتمثل محلات الذهب ٦,٨٪ من جملة المحلات.
- تجارة الملابس والأثاث التقليدية (الجلابة والقفطان): وتخصص في بيعها زنقة "عقبة إفرانيسيس" ويمثل هذا القطاع نسبة عالية من مجموع النشاط التجاري بالمدينة تصل إلى ١٩,١١٪ وهذا يعنى أن تجارة الملابس



شکل ٩٦١ ب) محاور الأنشطة والتجارة التقليدية بالمدينة العتيقة عام ١٩٩٢م

حديثة وتقليدية تمثل حوالى ٤٠٪ من جملة الأنشطة .

- الصناعة التقليدية: وتطغى عليها صناعة الجلود التى تخصص فى صناعته حوالى ٧٧,٥٪ من الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى طنجة العتيقة، يليه أشغال النحاس. وتمثل الوحدات المتخصصة فى الأنشطة التقليدية بصفة عامة حوالى ٤٠٪ من جملة الوحدات. وقد كانت الصناعات التقليدية أكثر ازدهاراً فى طنجة العتيقة قديماً كسائر المدن العتيقة فى المغرب ومازالت أسماء بعض الأزقة تحمل إسم الحرفة التى تخصصت فيها مثل زنقة الدرازين (الطرازين)، وزنقة الخياطين، وزنقة الصياغين، وزنقة السمارين، وزنقة النجارين، ودار الدبغ...الخ.

ويرجع تراجع الصناعات التقليدية إلى عزل مدينة طنجة عن المغرب فى الفترة الدولية، وإغراق أسواق المدينة بالمنتجات الأوربية الحديثة المنافسة، كما كان لارتفاع الإيجارات أثر كبير فى اختفاء الدكاكين الصغيرة ليحل محلها المحلات الحديثة.

- الحياطة التقليدية : وينتشر هذا النشاط فى بعض الأزقة غير المتخصصة ونسبتها ٦,٨٪ من جملة الوحدات التجارية وهو موجه إلى السكان.

- تجارة المواد الغذائية: ينتشر داخل المدينة العتيقة عدة دكاكين للمواد الغذائية، كما تقام فى بعض الأزقة والساحات بعض الأسواق لبيع الخضار والفاكهة كساحة السقاية الجديدة، وساحة أرسونال لخدمة سكان المدينة وتمثل حوالى ١٨,٥٪ من جملة الدكاكين، ومن أهم أسواق طنجة لجد السوق المركزى المغطى بجوار باب الفحص حيث مختلف أنواع المواد الغذائية. وتتسم تجارة التجزئة داخل المدينة بنمط التجارة الصغيرة، حيث تنتشر دكاكين البقالة انتشاراً كبيراً مع ضعف القوة الشرائية، والتى أدت إلى ظهور البيع بالتجزئة الصغيرة جداً، كما تعتمد معظم هذه الدكاكين على صاحبها فقط، بالإضافة إلى انتشار المساعدات العائلية^(١).

وبلاحظ ارتباط مواقع التجارة والخدمات بخطوط ومعاور سير الأنواع السياحية والزائرين بالمدينة العتيقة.

ب- الخدمات:

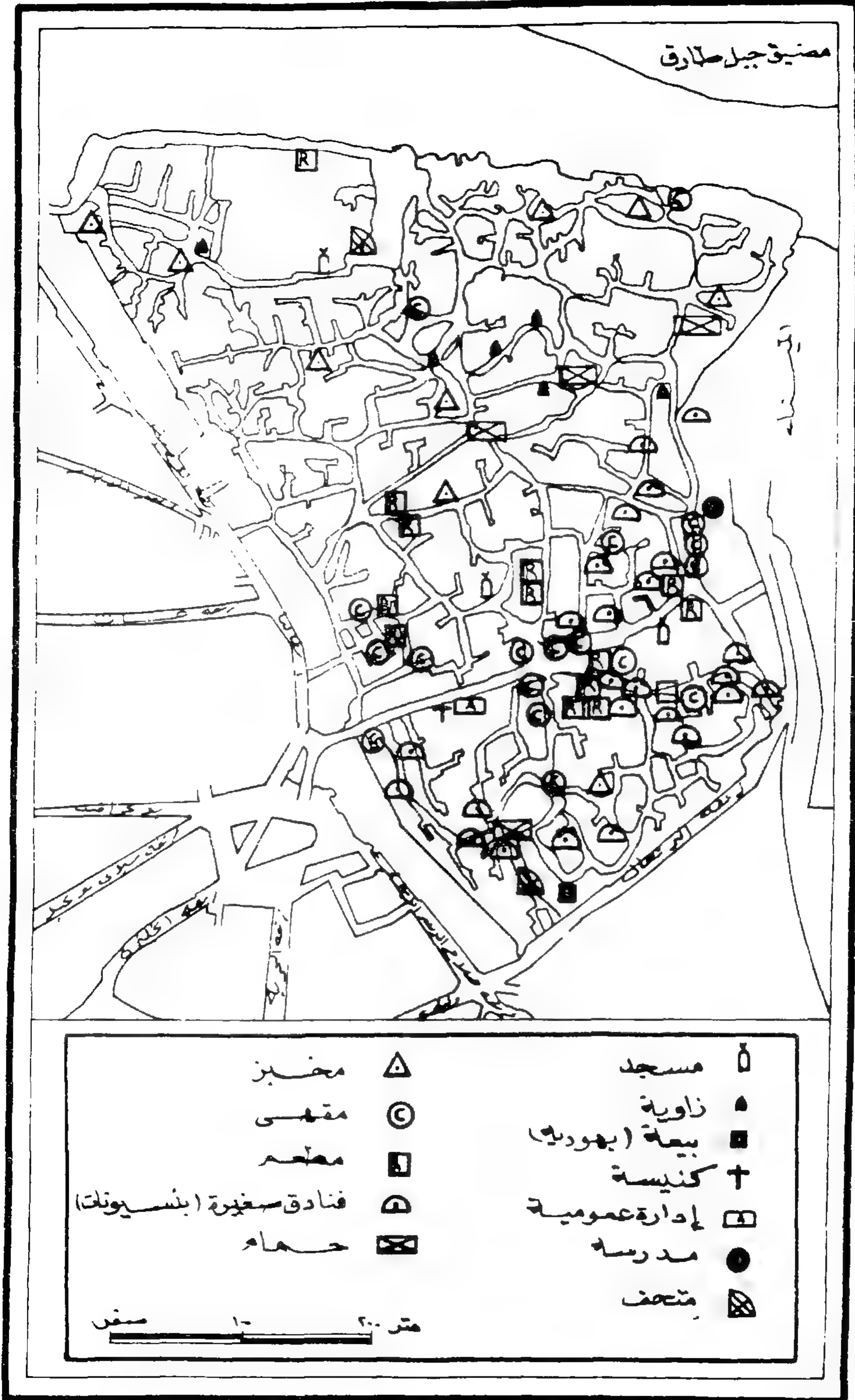
وهى مثل معظم التجارة بالمدينة العتيقة تخدم حركة السياحة، لذلك ترتبط بالمقاهى، والمطاعم، والفنادق، والبنسيونات بالإضافة إلى المتاحف كما تتميز المدينة العتيقة بوجود مرافق خدمات دينية واجتماعية كالمساجد، والزوايا، والحمامات العمومية، والأفران يضاف إلى ذلك مدرسة واحدة وتتنوع هذه الوحدات مكانياً كما تتضح من خلال الشكل رقم (٩٦-ج) كما يلى:

- المقاهى: وتتجمع بوضوح فى ساحة السوق الصغير أو السوق الداخلى، وتعرف رواجاً طوال العام. كما تتواجد فى الممرات القريبة من محور الصياغين وبصفة عامة قرب أطرافه.

- المطاعم: وتنتشر المطاعم قريباً من ساحة السوق الصغير ومحور زنقة البريد ومحور البحارة امتداد محور

الصياغين .

(١) - Troin, J.F.; (1971). Essai Methodologique Pour une etude des petites villes on milieu sous-developpe structures les commerciales urbaines du nord marocain, Annales de Geographie, no. 441, Sept-Oct., p. 521.



شكل (٩٦ - ج)، توزيع المرافق والخدمات بالمدينة العتيقة

- الفنادق والهنسيونات: وتتمثل أهمية خاصة في المدينة العتيقة التي تعرف نوعين من السياحة: سياحة السكن وسياحة العبور. ويوجد بالمدينة فندقين مصنفين فقط حول زنقة البريد في بنى إيدر الذي تنتشر به الهنسيونات أيضاً مما أدى إلى تحول كثير من المبانى السكنية إلى هنسيونات خاصة، وإن نسبة كبيرة منها تتكون من ثلاث وأربع طوابق ذات عمارة حديثة إسبانية في الغالب، كما تنتشر المطاعم والفنادق والهنسيونات في زنقة الطواحين بالإضافة إلى سوق الصياغين الجديد بهذه الزنقة.

- من المؤسسات الاجتماعية التي توجد في المدينة المقاطعة الحضرية (قيادة المدينة)، وتوجد في محور الصياغين حيث كانت دار النيابة سابقاً والتي تقع إلى جوار الكنيسة الإسبانية القديمة.

- المرافق الدينية:

- المساجد: يوجد بالمدينة العتيقة ثلاثة مساجد المسجد الكبير بمحور الصياغين ومسجد القصبة الذي يتبع قصر السلطان، ويقع في زنقة بن عبو بحى القصبة ثم المسجد الجديد، وتقام به صلاة الجمعة، ويقع في منطقة وادي أحرسان في زنقة تحمل اسمه.

- الزوايا: وهي منتشرة في المدينة العتيقة، وإن كانت لاثمارس نشاطها كما كان في السابق.

- مقابر الأولياء: الخاصة بالأولياء الصالحين أو الأشراف المعروفين، وتعرف "بالسيد" أو الولي ويتكون مقامها من مكان مغطى بتوسطه قبر السيد، ولا تكسو الجدران أى مساحات فنية مزخرفة وفي الغالب تتوج سطح المبنى قبة. كما يوجد بالمدينة العتيقة مرافق دينية غير إسلامية وهي:

- الكنيسة الإسبانية القديمة: بزقة أو محور الصياغين وقد تأسست سنة ١٨٨٠، ولا تستخدم اليوم.

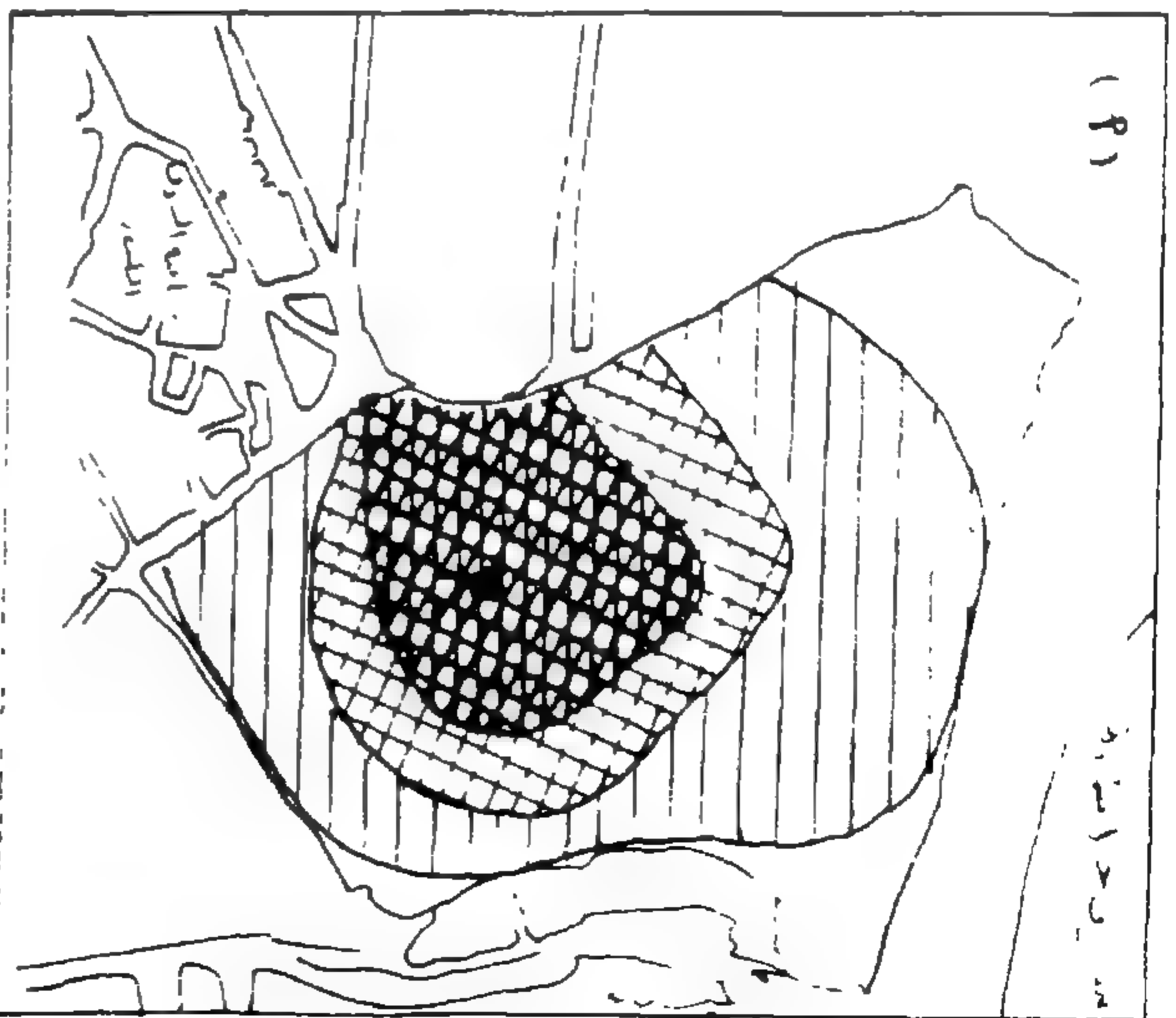
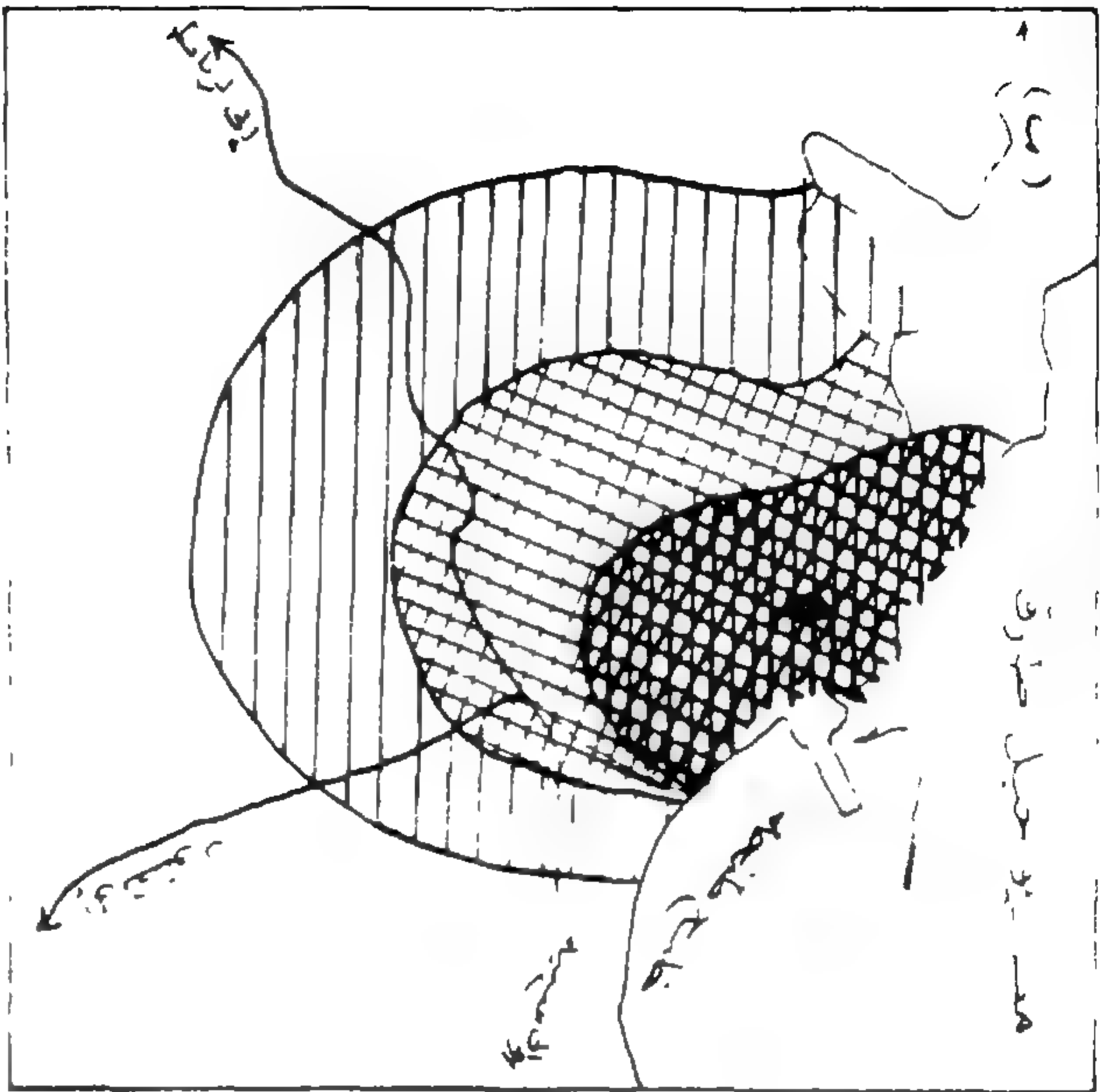
- البيعات: وهي مكان عبادة اليهود، وقد كان عددها يفوق عدد المساجد خلال الفترة الدولية، ويتركز أغلبها بحومة بنى إيدر حيث يتركز معظم اليهود^(١)، وقد تناقص عددها إلى بيعة واحدة توجد في نفس الحى. وذلك بسبب تناقص عدد اليهود.

- المرافق الاجتماعية التقليدية مثل المخبز التقليدى ينتشر في معظم أحياء المدينة، وإن كانت وظيفته قد تراجعت.

- الحمامات التقليدية: ولا زالت محافظة على نشاطها وتجلب رواداً من سائر مجمعة طنجة لتناقصها في الأحياء الأخرى

- السقايات: مازال بطنجة بعض السقايات. - سبقت الإشارة إليها - وتوجد بالمساجد كما يوجد بعضها خارج المساجد.

- الكتاتيب: وتوجد بحومة بنى إيدر في الجنوب ودار البارود في الشمال الشرقى وتتخذ من الزوايا مكاناً لتعليم القرآن. وقد كان بالمدينة العتيقة مدرسة لتدريس الفقه ومختلف العلوم، وكان موقعها أمام الجامع الكبير تأسست سنة ١٧٧٧ وتشغلها مدرسة ابتدائية حالياً.



مركز تجاري كثيف	
منطقة	
مستطير	
المدينة القديمة	

شكل (٩٦) - مركز المنشآت التجارية بالمدينة القديمة ومحملة طنجرة
 المصدر : V T , ١٩٨٣ , op cit

الخلاصة أن معظم الأنشطة والخدمات بطنجة العتيقة موجهة لخدمة وظيفة السياحة تخصصاً وتوزيعاً. إذ تنتشر البازارات ومحللات المنتجات التي تلاقى إقبالاً من السائحين بالإضافة إلى المطاعم والمقاهى والهنسيونات. ومن حيث التوزيع تتركز في المحاور التي يرتادها السواح باستمرار، وهي محددة بالمحاور الرئيسية والرابطة بينها بين أبواب المدينة ومحور الصياغين ومنه صوب القصبة وبالعكس حيث الممرات النافذة. وتؤدي المدينة العتيقة العديد من الوظائف لسكانها وسكان مجمعة طنجة.

كما يُلاحظ التدهور النسبي للصناعات التقليدية التي أصبحت تركز أيضاً على ما يطلبه السائحون من منتجات الجلود أساساً ثم أشغال النحاس، وإن كانت قد بدأت في الانتعاش مع نمو السياحة، وتتركز معظم الأنشطة حول محور الصياغين باتجاه المدينة الحديثة شكل رقم (٩٦ د)، إذ تمثل جزءاً من القلب التجاري والمركز الوظيفي لمدينة طنجة كلها متصلاً بها من خلال ساحة السوق الكبير وشارع الحرية.

وتفتقر المدينة العتيقة للخدمات التعليمية، والصحية، والإدارية، والثقافية باستثناء متحف القصبة في حي القصبة ومفتشية الآثار بها والمتحف الأمريكي في بني إيدر حيث القنصلية الأمريكية قديماً.

ثانياً: التركيب الوظيفي لمدينة طنجة الحديثة:

تواجه عملية التحديد الجغرافي للتركيب الوظيفي لأحياء ومناطق مدينة طنجة خارج أسوار المدينة العتيقة صعوبات عديدة معقدة، وذلك لأن النمو العمراني للمدينة كان عشوائياً ولم يتبع خطة معينة، ولم يلتزم بما وضع من مخططات سابقة... بالإضافة إلى تشتت المجال الجغرافي للمدينة بين السكن، والصناعة، والسياحة بغير ترتيب مكاني واضح... ورغم ذلك فقد اتضحت أهم خصائص التركيب الوظيفي لاستخدامات الأراضي في طنجة من خلال الدراسة السابقة، كما اتضح عدم التجانس الذي قد يصل إلى حد التناقض "المورفولوجي" الذي يعد من أهم خصائص البنية الحضرية في مجمعة طنجة الحضرية والمدن في العالم الثالث عامة.

وعلى الرغم من ذلك يمكن تحديد السمات المميزة لأحياء ومناطق طنجة المختلفة والتي قد تساعد على تقسيمها بحيث تعكس أنماط الوظائف التي تمارسها وأشكال استخدام الأرض بها مع الأخذ في الاعتبار أن هناك دائماً درجات من التداخل والاختلاط في وظائف المناطق واستخدامات الأراضي. كما أن هناك علاقات وظيفية مكانية لهذه المناطق تحدد بنية المدينة وتركيبها من خلال الشكل رقم (٩٧) حيث خريطة استخدامات الأراضي في طنجة التي توضح الاستخدامات المساحية والموضعية كما يلي:

١- مناطق الوظيفة التجارية والإدارية:

تعد الوظيفة التجارية من أهم وأعرق الوظائف في تركيب مدينة طنجة التي كانت تمثل ثغراً رئيسياً ومهماً على البوغاز يتحكم مع جبل طارق في حركة الملاحة، وطرق التجارة بين ضفتي البوغاز اللتان تمثلان عالمين مختلفين من ناحية وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي من ناحية أخرى، وكانت نشأة طنجة الأولى في هذا الموقع الحساس مدعومة للدور التجاري للشجر والمدينة كبوابة للمغرب وماورائها، ولم ينهار هذا الدور تماماً حتى في أصعب الظروف التي مرت بها المدينة، وقد كان لقناة السويس دور مهم في زيادة نشاط الميناء. وقد عملت الفترة الدولية على تدعيم

دور الوظيفة التجارية بالمدينة العتيقة والحديثة على السواء، حتى أن وظيفة التجارة أصبحت أولى وظائف المدينة- كما اتضح ذلك عند دراسة التركيب الاقتصادي لسكان المدينة- وكان يعمل بها سنة ١٩٦٠ حوالي ٢٥,٥ ٪ من جملة العاملين بالقطاعات الاقتصادية بالمدينة وما زال يعمل بها نسبة كبيرة من العاملين بطنجة وصلت إلى ١٩ ٪ كما بلغت في القطاع الثالث عامة ٦٣ ٪ من جملة العاملين بجمعة طنجة سنة ١٩٨١.

ويمكن تتبع استخدام الأرض التجاري والإداري في طنجة من خلال تحليل وتحديد قلب مركز المدينة الرئيسي، الذي يطلق عليه منطقة الأعمال المركزية (C.B.D.) (Central Business District) وتتبع المراكز التجارية الثانوية أو الفرعية الأخرى بجمعة طنجة الحضرية وذلك من خلال الدراسة التالية:

١-أ- وسط المدينة ومنطقة الأعمال المركزية (C.B.D.) :

ويواجه تحديد منطقة الأعمال المركزية أو (C.B.D.) اختلافات عديدة، إذ لم يتفق الجغرافيون على معيار واحد لتحديدها^(١). وقد استخدم معيار نسبة إيجار المحل التجاري بالنسبة لطول الواجهة لتحديد منطقة الأعمال المركزية بمدينة استكهولم^(٢)، كما استخدم معيار النواة الصلبة (Hard core) لتحديدها حيث ترتفع كثافة الاستخدام، وتتركز تجارة التجزئة، وترتفع قيمة الأراضي، كما ترتفع المباني لأدوار عديدة، وتزيد كثافة مرور الراجلين والسيارات^(٣). وهناك من قام بتحديددها على أساس توزيع السكان، والظواهر المرتبطة بذلك التوزيع كتوزيع الوحدات السكنية، وعدد العاملين بالوظائف الإدارية والتجارية وغيرها، على أساس تميز المنطقة المركزية بانخفاض الكثافة السكانية لاستمرار هجرة سكانها إلى ضواحي المدينة^(٤). يضاف إلى ماسبق محاولات أخرى عديدة ومستمرة إلى الآن.

والواقع أن مركز الأعمال بطنجة يكاد يكون واضحاً ومرتبئاً بطنجة الدولية وما قبلها. ونظراً لكون طنجة إحدى مدن العالم الثالث يستقطب قلبها كل الخدمات وعناصر التجارة الراقية والكماليات رفيعة المستوى والإدارات الهامة كما تتركز به معظم البنوك والوكالات والفنادق العريقة.

أما عن تحديد قلب مدينة طنجة فتتمثل منطقة الأعمال المركزية بقلب طنجة منطقة محددة نسبياً تشمل محور الصياغين الذي يتميز بوجود ساحة السوق الصغير والمحاور الممتدة من هذا المحور داخل المدينة العتيقة. ثم ساحة السوق البراني أو السوق الكبير، والمحاور الممتدة منها أيضاً، وكان هذا السوق مع محور الصياغين هو مركز طنجة وقلبها منذ نشأة المدينة، ثم اتسع هذا المركز مع خضوع طنجة لنظام الإدارة الدولية، وانزلق القلب قليلاً من المركز القديم ليستقر في ساحة فرنسا والمحاور والشرايين المنطلقة والملتقية بها، كشوارع الحرية الذي يربط بين ساحة فرنسا

(١) - Carter, H.: (1976); Op. cit., p. 204.

(٢) - Olsson, W.W.: (1940). "Stockholm: its structure and development, Geog. Rev.", vol. 30, PP. 420-438.

(٣) - Davies, D.H.: (1974), "Land use in central Cape Town", a study in urban Geography, ed. by Harold Carter, London, PP. 205-207.

(٤) - Murphy, R.E. and Vance, J.E.: (1974); Delimiting the C.B.D., Econ. Geog., Vol. 30, PP. 189-222.

والسوق الكبير، وبالتالي المدينة العتيقة شمالاً، ثم بوليغار باستير الممتد إلى الجنوب، وامتداده بعد ذلك في بوليغار محمد الخامس، ثم صوب الجنوب أكثر في امتداده الأحدث حيث شارع لندن وكذلك شارع فاس، وهولندا، شرق المصلى، وإلى الغرب من ساحة فرنسا حيث شارع المكسيك شمال المصلى وشارع بلجيكا، بالإضافة إلى تفرعات هذه الشوارع أو المحاور. يضاف إلى ذلك منطقة سان فرانسيسكو حول ساحة الكويت والمنافذ التي تصل هذه المناطق ببعضها (شكل رقم ٩٤)، ويعد هذا المركز وهامشه قريباً جداً من شارع إسبانيا، ومحطة القطار، والميناء حيث تكون كل هذه المناطق مركز الإشعاع التجاري والخدمى بمجموعة طنجة الحضرية على الدوام ضمن وسط المدينة، ويرتبط بمنطقة الأعمال المركزية باقى وسط المدينة حيث الحى الإدارى بطنجة ضمن المدينة الحديثة المخططة بامتدادها بين طريق فاس والشاطئ، وتتركز معظم الإدارات شرق وغرب بوليغار محمد الخامس وبوليغار باستير حتى طريق فاس. ويضاف حى المصلى أيضاً إلى وسط المدينة حيث يتميز بنشاط تجارى واضح. والواقع أن هذا التحديد يفرض نفسه على المجال الجغرافى بطنجة وقد حدد التصميم التوجيهى لطنجة خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ م منطقة الأعمال المذكورة، كما توقع زيادة تركزها وتوسعها أيضاً في المستقبل القريب.

أما محاور الإشعاع التجارى لى مركز مدينة طنجة فتتحدد وظائفها كمايلي:

-- بالنسبة لمحور الصياغين وساحة السوق الصغير والمحاور الفرعية المتفرعة منه فقد تمت دراستها بالإضافة إلى سائر أنشطة التجارة والخدمات به وبالمناطق الأخرى بالمدينة العتيقة والتي اتضح أنها تتركز في ذلك المحور، وفي حى وادى أحرضان بنسبة ٤٥,٨٪ من المتاجر، وفي جنوب دار البارود بنسبة ٢٠,٦٪، وفي شمال بنى إيدر وغربه بنسبة ٢٣,٩٥٪ من المتاجر يضاف إلى ذلك بعض المحاور الأخرى. وتستقطب المدينة العتيقة ٥,٦٪ من العاملين بطنجة و ١٥,٤٪ من جملة التردد ورحلة التسوق بمجموعة طنجة حسب الاستقصاء الخاص بتصميم التهيئة الحضرية^(١).

-- ساحة السوق الكبير: والتي ظلت تمثل سوق طنجة الرئيسى منذ نشأة المدينة وحتى الآن، إذ كانت تستقبل التجار من الأرياف المجاورة، كما تحظى بكونها موضع اتصال يشرف على النسيج الحضري العتيق لطنجة من جانب وعلى النسيج الحضري الحديث من جانب آخر، مما يترتب عليه أهمية كبرى ومستمرة لهذا المركز الذى ارتبط بالمركز الحديث ومثل قطاعاً حيوياً منه. ولا تنحصر أهمية السوق الكبير أو ساحة ٩ أبريل على حدودها الجغرافية إنما تمثل مركز استقطاب للمناطق العمرانية المجاورة من المدينة.

ونظراً لتاريخ هذه الساحة العريق فقد تعددت وظائفها التى تجاوزت الوظيفة التجارية إلى وظائف أخرى اجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى وظيفتها العمرانية كحلقة ربط بين طنجة العتيقة والحديثة.

وتمثل الساحة اجتماعياً مكاناً هاماً للقاء العائلات والأقارب، حيث يفد إليها سكان طنجة لاقتناء حاجاتهم بشكل مستمر، كما تتجمع حول الساحة عدة مقاهى ذات مساحات صغيرة أو متوسطة يتردد عليها راغبى العمل أو الباحثين عنه لذلك اتخذت أسماء المقاهى الحرف التى يمارسها أو يطلبها المتردون عليها، فنجد مقهى

- S.d.a.u.V.T.: (1983), P. 552.

(١)

- S.d.a.u.V.T.: (1983), P. 552.

(٢)

٣ الخياطة، ومقهى "البنابة" ... الخ.

وعادة مايكون طالبى العمل من العمال غير الدائمين الذين يعملون بأجر يومى كعمال البناء والترميم والحمالين ... الخ. ومن الملفت للنظر أن النساء أيضاً يترددن على هذه الساحة طالبات للعمل، ولا يكون انتظارهن للعمل على المقاهى "نظراً للتقاليد"، لكن يتخذن من حافة الطريق مكاناً للجلوس فى انتظار من يطلب عملهن الذى يرتبط بالأعمال المنزلية عادة.

-- أما الوظيفة السياسية التى تمارسها هذه الساحة فلا تقل أهمية عن باقى الوظائف، إذ تحظى باهتمام بالغ أثناء المناسبات السياسية، ويتجمع بها السكان والخطباء أثناء ذكرى ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ (زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة)، وأثناء الحملات الانتخابية، والاحتفالات بعيد العمال وعيد الجلوس، والعيد الوطنى، ... الخ.

-- وتمثل الوظيفة الاقتصادية أهم وظائف الساحة وتطغى على باقى الوظائف التى تمثل وظائف حديثة نسبياً على الساحة ظهرت مع توسع المدينة العمرانى وإن كانت تقليدية فى معظمها. وقد تغيرت بعض أنشطة الساحة إذ اندثر بعضها ونشط البعض الآخر، ومن أهم الأنشطة التى تمارسها الساحة حالياً التجارة، إذ تعد مركزاً هاماً لبيع المواد الغذائية المتنوعة وخاصة ذات الأسعار المنخفضة، وتستقطب إلى جانب سكان طنجة عدد كبير من القرويين لاقتناء حاجياتهم، وكذلك لبيع منتجاتهم، ويلاحظ هؤلاء فى السوق ببساطة نظراً لملابسهم التقليدية المميزة. ومن أهم أنشطة الساحة التى تستقطب أهل المدينة وغيرهم سوق السمك، وأسواق الخضر، وسوق اللحم والدجاج، بالإضافة إلى السوق المركزى لطنجة الذى يمثل الوظيفة الرئيسية للساحة، وتجارة الملابس المستعملة، وأيضاً الأنشطة السياحية مثل البازارات والفنادق والمطاعم مما يعكس أهمية إشعاعها الثقافى والاجتماعى والاقتصادى على مستوى مدينة طنجة.

وتحتل محلات أنشطة التجارة حوالى ٤٥ محل من جملة ٦٦ وحدة تجارية وخدمية، ويصل عدد الوحدات الخاصة بتجارة المواد الغذائية إلى ٢٣ وحدة، وبيع الخضر ١١ وحدة، وتجارة الملابس ١٠ وحدات يتركز معظمها شمال السوق الكبير. ويصل عدد الوحدات الخاصة بالخدمات فى السوق الكبير إلى ٢١ وحدة منها ١١ مقهى، و ٤ مطاعم، و ٣ مكاتب خاصة، وصيدلية واحدة، وسينما واحدة، وبناك (١١). كما ينتشر الباعة الجائلين بالساحة كسائر المدن فى العالم الثالث.

وتشرف على ساحة السوق الكبير مباني ذات أهمية كبيرة تعكس عراقة هذه الساحة، وتختلف هذه المباني من حيث طرازها المعماري وفترة إنشائها. وهناك مباني يرجع تاريخها إلى فترة ما قبل خضوع طنجة للحكم الدولى وخلالها وهى الأكثر، وهناك أيضاً مباني يرجع تاريخها إلى ما بعد الاستقلال وهى قليلة. ومن هذه المباني:

- مسجد سيدى بوعبيد: غرب الساحة ويمثل بمأذنته المزخرفة والمكسوة بالجليز علامة بارزة تهيمن على منظر الساحة العام، وفى شمال شرق الساحة يوجد الباب الكبير أو باب الفحص، ويجواره باب مرشان حيث يتحدد مدخل المدينة العتيقة بوضوح، وأثناء الفترة الدولية تم إنشاء مباني هامة فى مقدمتها مبنى المندوبية ذو الحديقة الواسعة- التى جعلت بعض الكتاب يظنون أن لطنجة العتيقة حزاماً صحياً كسائر المدن المغربية إبان الحماية- وتشغله حالياً

محكمة ابتدائية، وتقع شمال الساحة.

يحاذى قصر المندوبية مقر الهيئة الدبلوماسية الألمانية، كما يشرف السوق المركزى على الساحة شرقاً إذ يشغل هذا السوق المغطى الحافة الجنوبية الغربية من المدينة العتيقة وهو أقدم أسواق المدينة، وفى الجنوب يوجد مبنى سينما الريف بالإضافة إلى ذلك يوجد مباني قليلة ترجع إلى فترة الاستقلال.

والواقع أن الانتقال من النسيج العمرانى العتيق إلى النسيج العمرانى الحديث يحدث فجأة بمجرد الخروج من بوابة المدينة العتيقة إلى الساحة، مما يعكس حالة من عدم الانسجام العمرانى. وباستثناء مظهر المسجد لا يوجد أى عناصر عمرانية تمهد لهذا الانتقال. وتقتل الساحة إلى جانب ماسبق ملتقى عدة طرق ومحاور هامة للحركة والنشاط، وتفضى هذه المحاور إلى سائر أنحاء المدينة، كما كانت أول محاور انتشار العمران من المدينة العتيقة صوب طنجة الحديثة، وتتفاوت أهمية هذه الطرق والمحاور حسب موقعها والذى تربطه بالساحة كما تتميز بأهمية وظيفية تقليدية فى معظمها تتضح فيما يلى شكل رقم (٩٥ و ٩٦).

- محور الصياغين: ويربط الساحة بالميناء، ومحطة السكة الحديد، وحي الهلاج عبر المدينة العتيقة وهو خاص بالراجلين.

- زنقة الحرية: وتربط الساحة بالمدينة الحديثة والمدينة العتيقة أيضاً، ويتميز هذا المحور بحيوته التجارية الكبيرة والمتنوعة، ويمثل أهم وأكثر مناطق مركز الأعمال بالمدينة الحديثة وتعتمد الأنشطة به، وأهمها تجارة الملابس وهى ذات شهرة تجعل هذا المحور مهماً بالنسبة لها ويزدحم هذا المحور بالمارة لدرجة صعوبة المرور وتعقد حركة السيارات رغم اتساعه، وذلك بسبب مرور كل السيارات القاصدة ساحة ٩ أبريل أو السوق الكبير بهذا المحور الذى يبدأ من ساحة فرنسا مكملًا لبوليفار باستير.

- زنقة صلاح الدين الأيوبي: وتفصل جنوب غرب المدينة العتيقة عن المدينة الحديثة، وهى طريق الشاطئ (الهلاج) القديم، وتتميز هذه الزنقة بضيقها وانحدارها الذى يربو على ١٠٪ وتُسمع للسيارات بالمرور بها، وهى ذات أنشطة تجارية كثيفة متعددة ومتنوعة بالإضافة إلى خدمات كالفنادق والمطاعم ذات الأسعار المنخفضة ويشرف عليها السوق المركزى.

- محور شارع أو زنقة إنجلترا: ويمثل المرتبة الثانية بالنسبة لحركة السكان صوب الساحة بعد زنقة الحرية أو شارع الحرية، وهى ذات انحدار كبير وطوبوغرافية صعبة يتجنبها السائقون لهذا السبب، وعلى مدخل هذا المحور من السوق الكبير يوجد مدخل لسوق متنوع كما يستقر به الباعة الجائلون. وقد تم نقل محطة الأتوبيسات من الساحة إلى هذا المحور قرب مدخله أمام الكاتدرائية الإنجليزية، مما يعنى أن هذا المحور وامتداده يربط مناطق هامة ببعضها، كما يوجد بهذا المحور مقر قيادة المقاطعة الحضرية الثانية (قسم البوليس) بالإضافة إلى مقابر قديمة للمسلمين والمسيحيين.

- ويرتبط محور شارع إنجلترا بمحور شارع الحرية التجارى الهام من خلال زنقة أمريكا الجنوبية، وزنقة ولبلى اللتان تكونان محوراً عرضياً مهماً حيث يحف بهما سرقين متقابلين وتستقر بهما تجارة متنوعة وخاصة بزنقة ولبلى ذات الانحدار الكبير والذى تستمر بالاتجاه شرقاً قاطعة شارع الحرية حتى تلتقى بزنقة صلاح الدين الأيوبي رابطة

بينهما. وتكملها زنقة البرتغال جنوب المدينة العتيقة وينتشر بها الباعة الجائلين والدكاكين البسيطة المظهر كما يعرض الفرويون بملابسهم التقليدية بضائعهم على الأرصفة.

- زنقة سيدى بوعبيد: وتقع إلى الشمال من زنقة إنجلترا في شمال غرب الساحة ويفصلها عن زنقة بوعراقية رأس مثلث أرض يمثل مقبرة مختلطة (مسلمين ونصارى). كما يشرف عليها مسجد سيدى بوعبيد على جانب المدخل جنوباً، وتنتشر بها الأنشطة التقليدية وبها سوق سيدى بوعبيد، وتقل حركة مرور المشاة بهذه الزنقة بينما ترتفع بها حركة السيارات، وزنقة سيدى بوعبيد هي نفسها محور سان فرانسيسكو القديم الذي مثل محور تعبير طنجة صوب الغرب إلى الجبل*.

- زنقة بوعراقية: وتمثل المحور الشمالى الغربى الذى ينطلق من الساحة ليربطها بمناطق حسونة، ومرشان، ودرادب وتشرف عليه حديقة قصر المندوبية ومقابر مختلطة أيضاً للمسلمين والنصارى شمالاً والمقابر المذكورة سابقاً بين هذه الزنقة وزنقة سيدى بوعبيد، وتشغل المباني المشرفة على هذه الزنقة بعض ورش الأعمال الخشبية ودكاكين المواد الغذائية وتنخفض حركة المرور بهذه الزنقة.

- زنقة إيطاليا وزنقة القصبة: وتمثل الحد الغربى للمدينة العتيقة وتؤدي إلى حي مرشان في الشمال الغربى من المدينة العتيقة وإلى حي القصبة في الشمال الشرقى بعد اتصالها بزنقة القصبة المتصلة لها، ويعانى هذا المحور من الانحدار الكبير باتجاه باب الفحص أو الساحة، وخاصة في زنقة القصبة، كما يعانى من كثافة مرور السيارات والمشاة القادمة من القصبة أو مرشان أو الصاعدة إليهما، وتتميز جوانب زنقة إيطاليا بالطراز الإسباني في العمارة، كما تشهد كثافة تجارية واضحة خاصة في تجارة الملابس العصرية والأحذية والأجهزة المنزلية بالإضافة إلى بعض الخدمات كالبنوك، والمقاهى، وقاعتين للسبينا، كما تتميز بتركز تجارة الجملة ونصف الجملة "وهى عموماً لا تنتشر في طنجة باستثناء قطاع المواد الغذائية وإن كانت قليلة أيضاً" (١) مما يعكس عدم الهيمنة التجارية القوية لطنجة في إقليمها.

- ساحة فرنسا وبوليفار باستير-محمد الخامس وشارع المكسيك:

تمثل ساحة فرنسا اللبنة الأساسية لتركيب منطقة الأعمال المركزية الحديثة بطنجة الذى يتكون أساساً من ساحة فرنسا وشارع الحرية شمالاً، وبوليفار باستير وامتداده في بوليفار محمد الخامس جنوباً. كما يتفرع من هذه الساحة عدة محاور تجارية وخدمية هامة، وهى باتجاه الغرب: شارع بلجيكا الذى يربط بين ساحة فرنسا وساحة الكويت، إلى شارع بلجيكا طريق فاس الذى يقابل طريق الحرية باتجاه الجنوب، ويجاوره شارع ولى العهد الذى يتفرع من الساحة باتجاه الجنوب أيضاً "شارع الكروم سابقاً"، وهى محاور هامة ساهمت في تعمير المدينة ونموها.

- وتنتشر بساحة فرنسا: المقاهى، والبنوك، وشركات الطيران، ومحلات التجارة رقيقة المستوى والمصنوعات الجلدية الفاخرة والأدوات الكهربائية الدقيقة والملابس الراقية العصرية، وتشرف عليها مباني شيدت في الفترة

- S.d.a.u.V.T.: (1983), Op. cit., p. 163.

(١)

* تمثل عملية تغيير أسماء الشوارع مشكلة كبيرة أمام الباحثين إذا ما أرادوا ربط المعلومات الخاصة بفترات زمنية مختلفة وقد واجهت هذه المشكلة اللاحقة بشدة إذ تغيرت الأسماء عدة مرات ولا تصدر الحرائط الحديثة إلا بالأسماء الجديدة فقط.

الدولية أهمها القنصلية الفرنسية ذات الحديقة الواسعة والتي تقع بين زنقة الحرية شرقاً وشارع بلجيكا جنوباً، ورغم تنوع العناصر المعمارية بالساحة إلا أنها ذات انسجام عمراني فيما بين وحداتها العمراني.

- بوليفار باستير-محمد الخامس: وقد عرف هذا المحور تقلبات وتغيرات وظيفية عديدة. فقد كون مع ساحة فرنسا وشارع الحرية ومحور الصياغين أهم محاور المال والتجارة في طنجة وأشهرها على مستوى العالم وذلك إبان الفترة الدولية حيث كانت محلات الصرافة والبنوك والوكالات الكبرى ومحلات البضائع الفاخرة المجلوبة من أشهر مدن العالم تصطف على جوانب هذه المحاور، ومع انهيار نظام الإدارة الدولية انهارت هذه المتاجر والتجارة ثم تحول بوليفار باستير ومحمد الخامس إلى محور سياحي أكثر منه تجاري، وبالفعل تنشر المقاهي انتشاراً كبيراً، وهي ظاهرة ملفتة للانتباه بالإضافة إلى بعض البازارات ومحلات الملابس الفاخرة والأحذية الغالية والمصنوعات الجلدية وبيع محلات خاصة بالأجهزة المنزلية الكهربائية، ومحلات أخرى خاصة بالسلع الكمالية رقيقة المستوى، وبعض المكتبات والمكاتب الخاصة، ومحطات قنوين السيارات وبعد هذا المحور أهم محاور المدينة فيما يخص الشركات والوكالات وشركات الطيران والسياحة والبنوك، ويوجد بهذا المحور أيضاً بعض المرافق الهامة مثل البريد العمومي، ومندوبية وزارة السياحة، والمعبد اليهودي وغرفة التجارة والصناعة ويلتقي شارع باستير مع محمد الخامس "أنتى سابقاً" عند ساحة أنتى أمام فندق رامبراند، ويمتد بوليفار محمد الخامس باتجاه جنوبي شرقي حتى ساحة الأمم التي تمثل معلماً بارزاً باتساعها وتوفرها على مساحة خضراء جيدة، ويشرف على هذه الساحة عدد من وحدات الخدمات مثل وكالات السفر، وشركات السياحة، وبعض المؤسسات الإدارية الهامة كالمكتب الوطني للاستيراد والتصدير، ومقر المنظمة الإفريقية للإدارة العامة (كفراد) ومحكمة في حين يقل الجانب التجاري بها.

ويتميز هذا المحور بالعمارات المتعددة الأدوار والتي تصل إلى أكثر من عشرة طوابق، كما تظهر بعض الأراضي الفضاء الكثيرة التي تضمنتها الخرائط الصادرة منذ عدة سنوات مبنية أو في طريق البناء على طول هذا المحور مما يعنى زيادة الكثافة، ويمتد بوليفار محمد الخامس بعد ساحة الأمم في بوليفار لندن والذي امتد حديثاً ليتصل بطريق الشاطئ من خلال تفرعين يلتقيان بطريق الشاطئ وطريق سبتة في محاولة لربط هذه المحاور ببعضها إلا أن حركة السكان في رحلة التسوق أو التنزه بهذا المحور تصل إلى ساحة الأمم من بوليفار باستير-محمد الخامس لتدور معها في طريق عودة من خلال شارع الجيش الملكي - "أو الكورنيش" إلى طريق إسبانيا ومنه إلى البوليفار أو المدينة العتيقة مرة أخرى من خلال الممرات العديدة كزنقة الأنطاكى أو شارع صلاح الدين الأيوبي أو زنقة البرتغال، وبالتالي يمكن الوصول إلى المدينة العتيقة أو زنقة الحرية من خلال زنقة وليلى أو إلى ساحة السوق الكبير من خلال زنقة البرتغال أو صلاح الدين الأيوبي.

ويتفرع من هذا المحور أو يتصل به عدة محاور ثانوية ذات أهمية تجارية، أو ترفيهية، أو إدارية حيث تنشر الإدارات ومندوبيات الوزارات المختلفة في الحى الإداري الذي يحيط ببوليفار محمد الخامس وباستير شرقاً وغرباً. كما تنشر الفنادق الكبرى ذات الخمس والأربع نجوم بالإضافة إلى الفنادق الصغيرة العديدة. أما محلات البقالة واللحوم فتنتشر أيضاً في الشوارع الجانبية بالإضافة إلى المخازن، ومحلات الحلوى، وصالات الشاي، والمقاهي، والمطاعم، والمغاسل... الخ.

ويمثل شارع أو زنقة موسى بن نصير وعلال بن عبد الله محاور جانبية تتفرع من بوليثار باستير إذا كانت تربط بينه وبين شارع فاس والمصلى، وكانت تعج بالملأى الليلية والبارات إبان الفترة الدولية، وتنتشر بها حالياً محلات الملابس، والخياطة التقليدية، والبازارات، والمطاعم، وبعض البارات، والفنادق والبنسيونات، ومحلات التصوير بالإضافة إلى البقالات... الخ مما يؤكد التغيرات الوظيفية التي تعرض لها وسط المدينة.

- أما شارع المكسيك: فيمثل حديثاً أحد المحاور التجارية الهامة التي تخصص في الملابس الجاهزة، والأحذية، والمفروشات، والأقمشة والإكسسوارات والحلى وبعد المحور التجارى الأول بالنسبة لقلب مدينة طنجة بالإضافة إلى محور الحرية والصياغين، وتنتشر بزقة المكسيك القيساريات، وهى المناطق المغلقة ذات المحلات العديدة والتي تحتل أسفل المباني وتتعدد البضائع وتتفاوت مستوياتها، كما تنتشر البضائع المستوردة والمهرة بمحور المكسيك أو بقلب مدينة طنجة بل بطنجة كلها، وتأتى عادة من سبتة، وهى مرتفعة الأسعار نتيجة لإضافة رسم المغادرة الذى فرض حديثاً على من يتخطون المنطقة الجمركية إلى أسعار البضائع من طرف التجار، ويشبه ذلك بعض الأسواق التى تخصص فى بيع السلع الماهرة فى العديد من المدن، منها على سبيل المثال سوق ليبيا فى مرسى مطروح وسوق ليبيا فى العتبة بالقاهرة وغيره من الأمثلة. وتنتشر فى هذا المحور دور السينما، والمطاعم، والمكاتب، والمشاغل، والخياطين وأماكن تعليم هذه الحرف، وكذلك مايرتبط بالأعمال المهنية الأخرى، وتحتل فصول التعليم والخدمات الطوائف العليا من العمارات والمباني، بينما تتركز محلات التجارة فى الأدوار السفلى. ويكتظ شارع المكسيك بالمارة من المواطنين والزائرين المغاربة والعرب ويقل به وجود السياح أو الأجانب عامة عكس بوليثار باستير-الحرية أو شوارع علال بن عبد الله وموسى بن نصير وبلجيكا.. حيث تتميز باتساعها وبوجود الفنادق.

ويوجد شارع المكسيك شمال حى المصلى الذى يتميز بنشاط تجارى تقليدى لكن غير سياحى بوجه لخدمة المواطنين. وتنتشر التجارة به على محور شارع المصلى الذى يقطع المصلى من الشمال إلى الجنوب. ومن أهم أنواع التجارة بالمصلى تجارة المواد الغذائية، وقد تم إنشاء سوق للخضر، والفواكه، والأسماك بالمصلى سنة ١٩٦٩، ويشغل هذا السوق مساحة كبيرة بعد أن كانت تباع عن طريق الباعة الجائلين فقط. وتتصل المصلى بالريف أكثر من المدينة العتيقة حيث يقوم القرويون بالتجارة فى الطرقات مباشرة، بينما يصعب وصولهم للمدينة العتيقة بأعداد كبيرة، إذ عليهم اجتياز المدينة الأوربية ومع ذلك يمكن رؤيتهم بها. وتنتشر بالمصلى دكاكين البقالة وبعض الورش الخاصة بأعمال حرفية ومن ضمنها إصلاح السيارات، بالإضافة إلى حوانيت صغيرة لبيع الملابس والأحذية التى تصنع بالحى، ويبيع قسم منها خارجه. وتوجد أيضاً متاجر متخصصة فى بيع الأقمشة الإنجليزية والإسبانية ماهرة من سبتة وجبل طارق. وتتميز التجارة داخل المصلى بكونها بسيطة تتركز فى دكاكين صغيرة المساحة للبقالة والخضر والسلع العادية والمستعملة، بينما تظهر المحلات المتخصصة ذات البضائع الأعلى مستوى فى هوامش المصلى بالقرب من طريق فاس شرقاً حيث أدى ظهور طبقة من الموظفين ذات دخول ثابتة إلى ظهور أنشطة تجارية تناسب مستوى معيشى أكثر ارتفاعاً عن السكان القدامى.

ورغم التشابه العمرانى بين المدينة العتيقة والمصلى فإنها لا تماثلها فى وظائفها، فلا يرتاد السواح المصلى كما لا توجه أى من أنشطتها لهم، إلا أنها تمثل منطقة ملتصقة بوسط المدينة، وتعد من أقدم المناطق التى عمرها المغاربة

خارج أسوار المدينة العتيقة (كما سبق وأوضحنا)، وتؤدي وظائف تجارية وخدمية لسكانها ولسكان الأحياء المجاورة، باستثناء هامشها الشمالى حيث شوارع المكسيك وبلجيكا وهامشها الشمالى الشرقى حيث شارع هولندا وشارع فاس التى تعتبر ضمن مركز مدينة طنجة التجارى، وتضم المصلى أعلى نسبة من محلات التجارة الصغيرة إذ تصل إلى ٣٠٪ من جملة المتاجر الخاصة بتجارة التجزئة الصغيرة على مستوى مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١^(١)

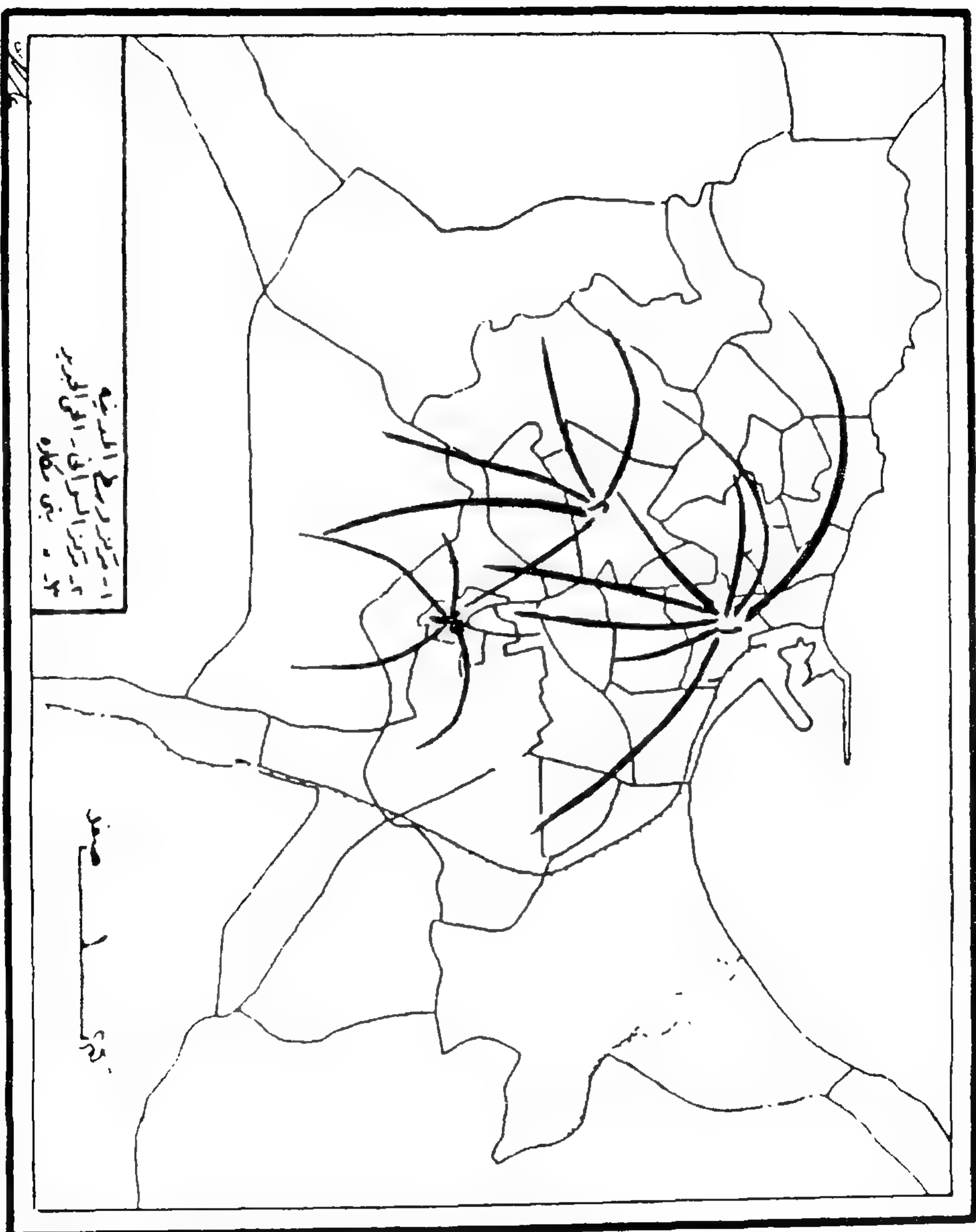
- يضاف إلى وسط المدينة بمعناه الأعم شارع إسبانيا الذى يحاذى جانب من المدينة العتيقة، ويمثل أقدم مناطق التعمير بالمدينة الحديثة على الشاطئ ويكتظ هذا المحور وامتداده بالحركة أى شارع إسبانيا، ثم شارع الجيش الملكى حيث تنتشر المقاهى، والبارات، والفنادق، والهنسيونات، والمطاعم والمؤسسات، ووكالات الشركات السياحية والسفر، يضاف ذلك إلى عدة فنادق ضخمة فخمة، تم إنشاؤها فى فترة الازدهار التى أعقبت الاستقلال فى محاولة لإنعاش طنجة حيث تتجاور مكونة لمجمع سياحى خدمى مهم فى وسط المدينة، إلا أن خط السكة الحديد يفصل ما بين عمران الشاطئ والشاطئ نفسه مما يعوق حركة المصطافين والسياح نحو مياه الخليج والمرافق السياحية المنتشرة على البلاج، وما يؤكد ضرورة إيجاد حل لمشكلة السكة الحديد كثرة الحوادث بها، كما يتميز هذا المحور بحبوبة كبيرة نتيجة لاتصاله بالميناء ومحطة السكة الحديد وبالمدينة العتيقة عبر باب دار الدبغ أو "المرسى"، من جهة وكذلك اتصاله بقلب المدينة عبر محاور عرضية عديدة أهمها زنقة البرتغال، وزنقة صلاح الدين الأيوبي، وزنقة الأنطاكي، وشارع مدريد (جروتيس سابقاً) شارع يوسف بن تشارفين حالياً وشارع ثان بيتهوثن وغيرها من الممرات والشوارع شكل (٩٤) و (٩٧).

ويكتظ هذا المحور بالسكان والسيارات فى فصل الصيف خاصة، ومايزيد من هذا الاكتظاظ عودة العاملين بالخارج عن طريق البحر وسياراتهم عادة، (حيث سبقت الإشارة إلى ذلك فى موضع سابق) وبالتالى يصبح موسم الصيف حيث عودة هؤلاء مع السياحة الخارجية والوطنية، والعابرين من الميناء إلى الداخل من أصعب مواسم السنة بالنسبة لهذا المحور التجارى السياحى المزدحم.

- وفى نهاية دراسة وسط مدينة طنجة ومنطقة الأعمال المركزية بها تجدر بنا الإشارة إلى أنه كان من المتوقع أن يكون وسط المدينة ومركز أعمالها الأساسى مستقطباً لمعظم حركة أو تردد السكان بمجمعة طنجة الحضرية من أجل التسوق. إلا أن الدراسة التحليلية لخصائص طنجة السكانية والعمرانية والاقتصادية أكدت عدم استقطاب المركز للنسبة الأكبر من جملة تردد السكان للتسوق، فلا يعطى هذا الوسط سوى بنسبة ٢٤٪ من جملة رحلات السكان للتسوق، وتحظى المدينة العتيقة بحوالى ١٥,٤٪ فى الوقت الذى يعطى مركز السوانى التجارى والخدمى الثانوى بحوالى ٣٤,٥٪ من جملة تردد السكان فى رحلات التسوق بمجمعة طنجة الحضرية، كما يلاحظ ارتفاع نسبة التردد فى رحلة التسوق الأسبوعية إلى ٦٩,١٪ وبالنسبة لرحلة التسوق اليومية ٢٧,٥٥٪ والشهرية ٨,٤٪. كما ترتفع نسبة الراجلين أثناء هذه الرحلات إلى ٨١,٢٪ فى مقابل ١٨,٨٪ يستعملون وسائل نقل ميكانيكية كالدرجات أو السيارات الخاصة أو التاكسى أو النقل العام^(٢) (ولو أنه غير موجود داخل طنجة حالياً لإلغائه بعد إضراب عمال

(١) - S.d.a.u.V.T.: (1983), Op. cit., "chap. 9, Petites activites, pp. 375-391.

(٢) - S.d.a.u.V.T.: (1983), Op. cit., pp. 348-354.



شكل (٩٨) مراكز التسوق الرئيسية التي يجمعها سكانها

النقل فى طنجة سنة ١٩٩١). ومن المتوقع تغير هذه النسب مع توسع طنجة.

ويعنى ذلك أن السكان يفضلون التسوق من المراكز الثانوية القريبة من أماكن سكنهم، وخاصة بالنسبة للسلع اليومية والعادية، ولا يلجأون إلى وسط المدينة إلا من أجل اقتناء السلع الكعالية ورفيعة المستوى. كما يمكن تفسير ذلك بضعف القوة الشرائية لدى معظم سكان الأحياء الهامشية والشعبية فى طنجة فى مقابل ارتفاع أسعار السلع والخدمات بوسط المدينة وقلبها التجارى. ومن الواضح أن هذا الوضع لم يتغير كثيراً ولن يتغير فى المستقبل القريب كثيراً بسبب معدل النمو الكبير لسكان الهوامش والمناطق العشوائية بطنجة والتي تتمركز بها فى نفس الوقت أسواق ومراكز ثانوية بمستويات مختلفة شكل رقم (٩٨).

ورغم ذلك يظل قلب المدينة مستقطباً لنسبة كبيرة من السكان، والأهم من ذلك أنه محور مرور وتسوق السياح الرئيسى فى طنجة، بالإضافة لاستقطابه حوالى ٣٥٪ من جملة التردد خلال رحلة العمل بالنسبة للعاملين بمجموعة طنجة الحضرية، فى الوقت الذى سكن بهذا الوسط ١٨٪ فقط من جملة العاملين بالمجموعة كما يستقطب ٢١٪ من الرحلات الخاصة بالزيارات ويعنى هذا أيضاً تفوق ضمنى لمركز أعمال مدينة طنجة ووسطها كمركز للنشاط التجارى والخدمى وقوة العمل والاستقطاب السياحى. ويوضح الشكل رقم (٩٩) منطقة مركز الأعمال وامتدادها وكذلك المراكز الثانوية الأخرى بالمدينة الموجودة والمتوقع تواجدها ضمن خطة التعمير.

وتمثل طنجة بالنسبة لأسعار الأراضى حالة متميزة أيضاً إذ ظهر من خلال تتبع أسعار الأراضى بها سنة ١٩٨١ أن وسط المدينة ومركز الأعمال لا يحظى بأعلى أسعار للأراضى على مستوى مجموعة طنجة الحضرية (شكل رقم (٣٣))، وذلك بالنسبة للأسعار الواردة بشكل رسمى فى سجلات المحافظة العقارية وتسجيل الأراضى، وكذلك بالنسبة لأسعار السوق السوداء أو لدى "السماسة". وقد اتضح فى الفصل السابق دور المضاربة العقارية فى رفع أسعار الأراضى فى الهوامش حول وسط المدينة خاصة فى الأراضى الجديدة الجاذبة للعمران، حيث يرتفع سعر متر الأرض المربع عن ١٠٠٠ درهم وصلت إلى عدة آلاف فى العقد التاسع من القرن العشرين.

وحسب معيار أسعار الأراضى ورحلة التسوق يكون تحديد مركز أعمال طنجة مظللاً إذ سينزلق إلى السوانى ونى مكادة... وهذا ليس واقعى بطبيعة الحال.

والخلاصة أن مدن العالم الثالث لاتخضع للمعايير التى يتم إخضاع مدن الدول المتقدمة لها. كما أن هناك حالات خاصة ضمن هذه وتلك يصعب تطبيق النظم والنظريات عليها.

يخص ماسبق حالة طنجة حتى سنة ١٩٩٢، وما أن صدر الظهير (المرسوم) الملكى فى ١٨ مارس سنة ١٩٩٢ الذى أصبح طنجة بموجب منطقة استثمار مالى حرة أو منطقة بنكية حرة (Place financière off shore) ^(١) حتى تغيرت أوضاع طنجة وانقلبت الموازين مرة أخرى-وكان المدينة تأبى الاستقرار-إذ فور إعلان منطقة استثمار وتبادل حر ارتفعت أسعار الأراضى مرة أخرى خاصة فى المحاور التى يمكنها استيعاب منطقة التبادل الحر، وهى بالطبع محاور منطقة الأعمال المركزية ووسط المدينة حيث المدينة الأوروبية الحديثة-(سيرد شرح لذلك ضمن

مستقبل المدينة)-وحيث تتوافر بنية أساسية ومظاهر عمرانية يمكن الاعتماد عليها سريعاً، والأهم من ذلك أنها ذات تجربة فريدة في استيعاب التجارة الحرة والمنشآت المالية والشركات الدولية... الخ. وعاد مركز المدينة ووسطها ليحظى بأعلى أسعار الأراضي في المدينة ووصل متوسط سعر متر الأرض في بوليغار باستير-محمد الخامس إلى ١٥٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ درهم، وما زالت في الارتفاع بعد أن كان متوسط سعرها قبل ستة أشهر من إعلانها منطقة حرة ٦٠٠٠ درهم فقط، وارتفع معدل إقبال المستثمرين على طنجة من سائر المغرب وخارج المغرب للاستثمار والاستقرار^(١).

وهذا يعني تغيرات جوهرية في تركيب طنجة الوظيفي مرة أخرى إذ سرعان ما بدأت التجارة وأعمال المال في بوليغار باستير ومحمد الخامس مرة أخرى بعد أن كان قد تحول إلى محور سياحي، ويضاف إلى ذلك أن بعض البنوك الدولية الكبرى قد عقدت اتفاقات لفتح أفرع لها بالفعل في طنجة، منها بنك "كريدى ليونى"، وبنك باريس الوطنى الفرنسيان، وقد ذكرت وكالة الأنباء الإيطالية "أنسا" أن هذين المصرفين من أقوى المصارف المالية في فرنسا، وذكرت الوكالة أن بنك "كريدى ليونى" سيأخذ اسم البنك الدولى لطنجة برأس مال يقدر بأربعة ملايين دولار وسيركز البنك على عمليات الودائع والقروض بالعملة الصعبة لفائدة عملاء غير مقيمين، كما سيعمل على تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بطنجة ضمن إطار الرغبة في تنفيذ سياسة ليبرالية فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال بين المجموعة الأوربية والمغرب^(٢). يضاف إلى ذلك العديد من البنوك والشركات الكبرى.

وبعد ذلك نموذجاً لمدى التغير الذى تنتظره طنجة كمدينة تجارية مالية صناعية حرة، كما تعد المدينة نموذجاً لديناميكية المدن وتغيرها الوظيفي المستمر خاصة في مناطق أعمالها المركزية التى تتأثر أكثر من غيرها بهذه التغيرات إذ يلاحظ عمليات تحويل المحلات والمباني في الشوارع الرئيسية.

١-ب- المراكز القرهية أو القانية؛

لا يوجد بطنجة مراكز إدارية تجارية خدمية على مستوى عال تضارع قلب المدينة ومركز أعمالها... وإنما توجد بعض المناطق التى تحتوى على بعض الأسواق هزيلة المستوى. وقد تضم بعض أنواع التجارة المختلفة بالإضافة لمرفق إدارى أو خدمى معين يعتمد عليه سكان المنطقة وما يجاورها.

وما زالت هذه المراكز في طور التكوين لم تتحدد معالمها بعد. ورغم استقطابها لعدد لا يستهان به من السكان ونسبة كبيرة من جملة التردد من أجل التسوق، فما زالت مطبوعة بالعشوائية ينقصها التنظيم، ويضعف المستوى ينقصها التدعيم. كما تتصف بنقص حاد في الخدمات والمرافق العمومية، والواقع أن البون شاسع بين المظهر الحضري لهذه المراكز ومركز المدينة.

(١) محادثات شخصية مع أكثر من مسئول في طنجة (خلال الدراسة الميدانية بطنجة أواخر سنة ١٩٩٢) وهم:

- السيد محمد إيديري رئيس قسم التفتيش والتنسيق بعمالة طنجة.

- المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة طنجة.

- المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكن بطنجة.

- السيد عبد الرحمن المراهط رئيس غرفة التجارة والصناعة بطنجة.

(٢) رسالة الأمة : ٣ ماي ١٩٩٢.

وقد أثبتت الدراسات الحضرية لمدن العالم الثالث أن قلب هذه المدن يتجه باستمرار نحو التغريب، أى نحو الأخذ بأساليب الحضارة الغربية. لذا يطلق على ذلك التحول مصطلح "التغريب" (Occidentalisation) ^(١). وذلك على عكس المناطق الهامشية والعشوائية المحيطة بهذا القلب فى مدن العالم الثالث التى تفرق فى المحلية بما تتضمنه من اختلاف ثقافى، وحضارى، وعمرانى عن مركز المدينة الحديث. وقد يرتبط ذلك بالتراث كالمدينة العتيقة وساحة السوق الكبير وهو مايجب الحفاظ عليه كتراث عريق مع تنظيمه وتنميته وإبرازه، وقد يرتبط ذلك بالمحلية العشوائية الفقيرة فى الشكل والجوهر والتى تصل إلى حد الفوضى المكانية فى الأحياء العشوائية الهامشية والتى اتضحت بعض معالمها فى مواضع سابقة من البحث.

ولاتختلف طنجة عن ذلك رغم ماضيها الدولى العريق، وكانت هذه النتيجة عكس أهم فرضيات هذا البحث التى توقعت الباحثة من خلالها مدينة ذات مظهر أوربى مخططة منظمة فى كل مناطقها لاتعانى من كل هذه المشكلات.

وتتضمن مجموعة طنجة الحضرية ست مراكز ثانوية تتوزع مكانياً على الضواحي المحيطة بوسط المدينة، بعضها قديم نسبياً، لذلك تعددت الأنشطة والخدمات التى يوفرها، وبعضها حديث ارتبط بالامتداد العمرانى فى السنوات الأخيرة، تشترك هذه المراكز فى خصائص عديدة، كما تشترك فى مناسبتها كمواقف لسيارات التاكسى الكبير.

وقد ورد بتصميم التهيئة (التخطيط) الحضرية لمدينة طنجة تحديد لهذه المراكز وماتتضمنه من مرافق حتى سنة ١٩٨١ مع اقتراح ماتحتاجه من مرافق وخدمات حتى تستطيع تأدية وظيفتها بكفاءة، وقد تم استكمال ورصد المرافق الموجودة حتى أواخر سنة ١٩٩٢ من خلال العمل الميدانى بطنجة أواخر السنة المذكورة مدعومة بالصور الفوتوغرافية والمتحركة (فديو) على خرائط ١-٢٠٠٠ و ١-٥٠٠٠.

وهذه المراكز هى مركز السوانى، مركز بنى مكادة، مركز الحى الجديد وكسبراطا، وتمثل هذه المراكز الثلاث أقدم المراكز الثانوية وأكثرها استقطاباً لتعدد السكان، يلى ذلك ثلاث مراكز أخرى فى مرحلة التكوين الأولى، أولها مركز ساحة الثيران - الشرف، ثم درادب فى الشمال، وأحدثهم مركز خليج طنجة المقترح (شكل رقم ٩٧ و ٩٨).

ومن المخطط له تنمية هذه المراكز التجارية-الخدمية لتصبح ذات إشعاع أكبر فى المناطق التى تخدمها وبالتالي يقل اعتماد هذه الضواحي على مركز المدينة وتصبح شبه مكتفية ذاتياً. وبالتالي تتجه طنجة نحو نموذج توابع المدينة أو (بيتزة الفلفل الأسود) السابق شرحه فى مدخل هذه الدراسة. مع الفرق فى المستوى الحضري والحضارى للهوامش بين مدينة طنجة ومدن الدول المقدمة.

١-ب-١- مركز السوانى:

ويخدم منطقة كبيرة كثيفة السكن والسكان، تضم السوانى وأحيائها المختلفة مثل كسطيا لالاشافية، دار البيضاء، قال فلورى، بلجيكا. ويتصل بمركز الحى الجديد-كسبراطا، لذلك ورد فى التصميم التوجيهى ضمن مركز وسوق كسبراطا وتتركز أنشطة ومرافق هذا المركز فى سوق عشوائى للخضر واللحوم، ومحور تجارى بشارع أنفاً،

(١) برنارد جرانوتيه، (١٩٨٧)، السكن الحضري فى العالم الثالث، دراسات إقليمية ٢ المشكلات والحلول، تعريب محمد على بهجت الفاضلي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٩.

ويتميز بتواجد محلات بيع نصف جملة فى المواد الغذائية، ومحلات أو دكاكين أخرى متنوعة ذات مساحات صغيرة لتجارة التجزئة، وبالمركز صيدلية، وفرعين لبنكين، بالإضافة إلى مصلحة توزيع الماء والكهرباء، كما يوجد بالمركز أيضاً مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية، بالإضافة إلى مركز شرطة.

١-ب-٢- مركز الحى الجديد-كسبراطا:

ويتصل بالمركز السابق لتجاورها كما يشكل التجمع السكانى السكنى السوانى-الحى الجديد مجموعة المناطق المتجانسة الرابعة التى تستقطب ٣٥٪ من جملة التردد لرحلة التسوق، و ٢٦٪ من جملة رحلة التسوق الإسبوعية على مستوى مجمعة طنجة الحضرية^(١). مما يؤكد أهمية هذان المركزان الثانويان على مستوى الضواحي الجنوبية الغربية من وسط المدينة. ويضم مركز الحى الجديد-كسبراطا أنشطة ومرافق هامة، أهمها سوق كبير للخضر والفواكه واللحوم والطيور والأسماك على مستوى مجمعة طنجة (سوق كسبراطا)، وسوق للأغنام، وسوق الخشب، بالإضافة للدكاكين التى تشغل الطوابق الأرضية من المساكن المشيدة من طرف شركة (إراك)، والتى تتضمن لمجارة متنوعة للتجزئة مع ملاحظة أن معظم الأنشطة التجارية والتقليدية (الصناعات والخدمات التقليدية) بأحياء المدينة الشعبية حول وسط المدينة تندرج تحت مصنف الأنشطة غير الرسمية (Informal) أو الأنشطة الصغيرة (Petites activités)، التى يعمل بها نسبة كبيرة من العاملين بطنجة والتى اتضح فى مواضع سابقة أنها تسيطر على النشاط الاقتصادى فى قطاع كبير من المدينة.

يضاف إلى الأنشطة السابقة بهذا المركز مستوصف أو وحدة صحية، بالإضافة إلى مساحة من الأراضى البلدية، ومدرسة ابتدائية وذلك حتى سنة ١٩٨١ أما ماتم استكمالها من الدراسة الميدانية والذى أنشئ بعد ١٩٨١ وحتى أواخر سنة ١٩٩٢ فهو مدرسة إعدادية، ومدرسة ثانوية، صيدليات، ومركز شرطة، وقيادة المنطقة الحضرية الخامسة، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية الأخرى المتنوعة، كما تم بناء مسجد كبير* فى كسبراطا، وقد أصبح معلماً بارزاً فى هذه المنطقة .. وكان العمل جارياً فى إنشاء سوق جديد، ويلاحظ بالمنطقة سوقاً للأثاث، والملابس، والأجهزة المستعملة، كما يضم أكثر من سوق أسبوعى لمختلف المنتجات التى يأتى بها القرويون من فحص طنجة والمناطق المجاور.

١-ب-٣- مركز بنى مكادة:

ويمتد هذا المركز طويلاً مع شارع مولاي سليمان (بنى مكادة سابقاً) الذى يمتد إلى الجنوب من ساحة المغرب قاطعاً محور مولاي إسماعيل، ويخدم هذا المركز المناطق الجنوبية من مجمعة طنجة الحضرية التى اتسعت وتزايد عمرانها ويبدأ هذا المركز من الشمال بالأنشطة والمرافق إلى الشرق من شارع مولاي سليمان يبدأ بمركز للمشرفة، وقوات الجيش الملكى، وقيادة المقاطعة الحضرية الرابعة وذلك جنوب فيلات "منطقة أتلاتك بانك"، ثم على الجانب

(١) - S.d.a.u. V.T.: (1983). Op. cit., pp. 348-354.

* على نفقة الملك فهد لنا يسمى بإسمه ويقع عند تقاطع شارع كسبراطا مع شارع أطلس فى منطقة الأسواق كما يقع السوق الجديد إلى الشرق منه على شارع أطلس.

الشرقى من شارع مولاي سليمان يوجد مستشفى كبير للأمراض النفسية والعقلية، ثم نجد ساحة "تافيلالت"، وتذخر الساحة بالعديد من الأنشطة التجارية والخدمية، ويتفرع من هذه الساحة عدة محلات وخاصة في جانبها الشرقي حيث منطقة السكن الاجتماعي الذي حل محل دور الصفيح في أرض الدولة بنى مكادة. بعد ١٩٨١ ومن أنشطة ومرافق هذه الساحة: صيدلية، بنك، مكتبة، وحدة صحية، بالإضافة إلى الدكاكين الصغيرة المتخصصة في التجارة بالتجزئة ونصف الجملة في العديد من السلع وخاصة المواد الغذائية، وبعض الملابس، والأدوات المنزلية (منخفضة المستوى). ويوجد في امتداد شارع مولاي سليمان وعلى الجانب الغربي منه سوق الخضار، والفواكه، واللحوم، والطيور، والأسماك ويمتد حتى تقاطع شارع مولاي سليمان مع شارع مولاي علي شريف الذي شق حديثاً مع حدود بلدية طنجة الجنوبية، ويحيط بهذا السوق حتى وقت الزيارة في ديسمبر سنة ١٩٩٢ دور الصفيح التي تمتد إلى الجنوب أيضاً.

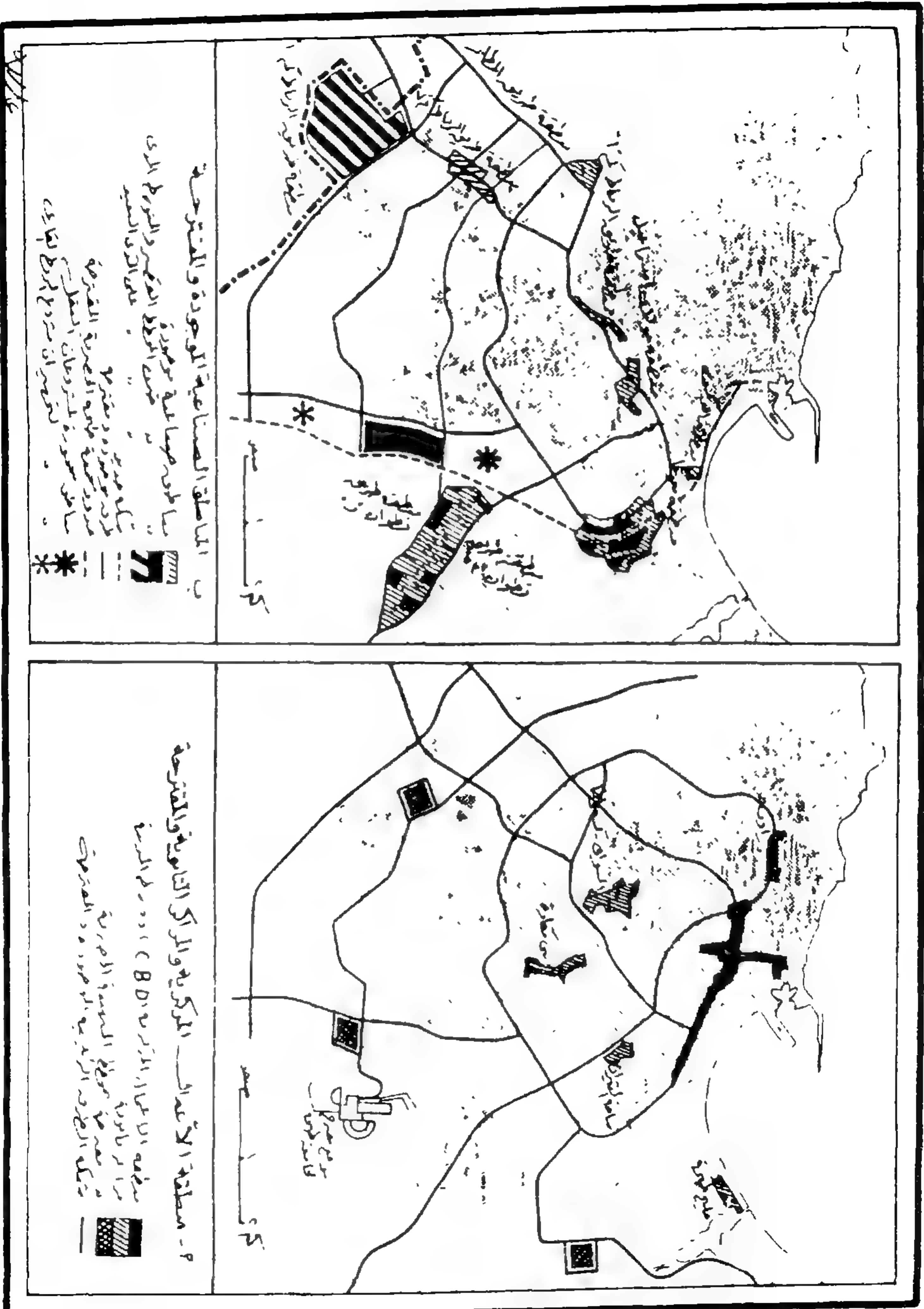
والى جانب ماسبق يوجد بهذا المركز مدرسة ابتدائية وجبانات عشوائية قديمة يمكن الاستفادة من مكانها، وقد أضيفت قاعة سينما بساحة تافيلالت بعد سنة ١٩٨١، ومدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية. واستحدثت حديقة عند مدخل المنطقة. وتنتشر بعض الورش الخاصة بالحرف التقليدية في هذا المركز أيضاً وفي المحلات المتفرعة منه.

١-ب-٤- مركز بلازاتورو (ساحة الثيران):

ويخدم المنطقة الممتدة إلى الشرق والغرب من طريق طنجة-تطوان رقم ٣٨، والواقع أن هذا المركز والمنطقة المحيطة به لم تكن ذات عمران كبير أو عدد كبير من السكان- كما تضح ذلك في موضع سابق من البحث- لذلك لم يرصد بها أثناء الاستقصاء والمسح الجغرافي الذي تم بهدف وضع تصميم التهيئة الحضرية إلا مركز طبي ومدرسة ابتدائية بالإضافة لإحدى معالم طنجة البارزة، وهي ساحة الثيران بحجمها الضخم ومساحتها الكبيرة على طريق طنجة-تطوان، ولا تستخدم كحلبة لمصارعة الثيران لذا اقترح في تصميم التهيئة تحويلها إلى مركز احتفالات أو استقبال أو معارض وذلك سنة ١٩٨١.

وقد أصبحت هذه المنطقة من المناطق ذات النمو السكاني والعمراني السريع، كما نشط مركزها بعد سنة ١٩٨١ وحتى أواخر سنة ١٩٩٢ وأصبحت تضم سوقاً للخضر واللحوم... الخ. كما تم إنشاء مدرسة الملك فهد العليا للترجمة* (تابعة لجامعة عبد المالك السعدي بتطوان) على طريق الشرف. وتم غير بعيد عنها إنشاء مستشفى الملك فهد أيضاً. كما تحولت ساحة الثيران إلى مركز ثقافي للمعارض والاجتماعات، يضاف إلى ذلك بعض الدكاكين الخاصة بالتجارة وبعض الورش. والمركز غير محدد المعالم بعد لعدم تركزه في مكان متصل بسبب تشتت مرافقه وخدماته وتباين مستوى السكان في المنطقة بين سكان فيلات في الشرف، وحى السوريين، ويسادينا وسكان السكن الاقتصادي المخطط في الإدارية، وغير المخطط في بلازاتورو و"بل في"، والسكن العشوائي المبني في حومة الشوك، وبن كيران، وحومة المرباط وغير المبني كذلك، ومن المتوقع نمو هذا المركز لحاجة هذه المنطقة النامية إليه وخاصة مع وجود الساحة والمستشفى ومدرسة الترجمة العليا... الخ.

* وقد زارته الباحثة واستفادت من مكتبه وأساتذته وخاصة مديره د. شبيب الإدريسي، كما حضرت به ملتقى دولي عن مدينة طنجة بعنوان (طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع) لمدة أسبوع في منتصف شهر أكتوبر سنة ١٩٩٢.



شكل (٩٩-٩٠ ب) مناطق التجارة والإدارة والصناعة الموجودة والمقترحة بمنطقة طنجة من عام ٨١ إلى عام ٢٠٠١

١-ب-٥- مركز درادب:

ويخدم منطقة درادب وعين الحياتى والمناطق المجاورة شمال غرب وسط المدينة وقلبها التجارى والخدمى، ويمتد على طول شارع الإمام مسلم المكمل لشارع سيدى محمد بن عبد الله الذى يمثل أحد محاور المرور الهامة بمدينة طنجة، ولهذا المركز أهمية كبرى لوقوعه على أحد أجزاء حزام الكيلو ٧ أو الطريق الدائرى الهام كما امتد هذا المحور ليشمل جوانب وادى اليهود غرباً، وكان هذا المحور يحتوى على سوق مغطى ومؤقت، ومحور تجارى، وصيدلية، ومكتبة، وقسم شرطة، ومدرسة ابتدائية، بالإضافة إلى مشتل وذلك حتى سنة ١٩٨١، ثم استحدثت به مدرسة إعدادية، ومصلحة لتوزيع الماء والكهرباء، والعديد من أنشطة التجارة والورش إذ أصبح أكثر حيوية، وخاصة مع وجود سوق درادب الدائم، وارتفعت كثافة الأنشطة والخدمات على طول المحور حيث المقاهى والدكاكين والورش...الخ.

١-ب-٦- مركز خليج طنجة:

ويخدم منطقة خليج طنجة السياحية ولم يكن له وجود فى تصميم التهيئة، لكن كان مخططاً له ضمن تنظيم منطقة خليج طنجة السياحية، وعلى الرغم من ارتباطه بالسياحة فقد كان مخططاً له أن يضم ملاعب رياضية، وسينما، وملاهى ليلية، ومطاعم...الخ. بالإضافة إلى الفنادق الموجودة، إلا أن هذه المقترحات مازالت متعثرة لم تنفذ بعد، كما أثبتت الدراسة الميدانية أن فندقى طارق وملاطاطا رغم عظم حجمهما متوقفين عن العمل، ويضم هذا المركز حالياً مستشفى للضمان الاجتماعى، والمعهد الدولى للسياحة*، وبعض المرافق السياحية، وبعض المقاهى وقد تحولت المساكن التى أقيمت بغرض السياحة إلى وحدات سكنية دائمة وأصبحت المنطقة ضمن النمو العمرانى السريع على عكس المخطط لها. وبالتالي فمن المتوقع أن يتطور هذا المركز سريعاً خاصة وأن بجوار هذه المنطقة السياحية الراقية منطقة عشوائية إلى الجنوب الشرقى منها فى دوار السانية، وإلى جنوبها الغربى فى طنجة البالية... وفيما عدا ماسبق تنتشر محلات أو دكاكين البقالة الصغيرة، والباعة الجائلين، والأنشطة التقليدية الأخرى فى سائر الأحياء الهامشية والضواحي بطنجة...كما ينمو حالياً سوق للخضر، والفاكهة، واللحوم، والأسماك، والطيور، بالإضافة إلى الملابس، والأدوات المستعملة فى بن ديبان.

وما يؤكد أهمية النشاط التجارى والحرفى فى الأحياء الهامشية الحديثة النمو، زيادة عدد وحدات التجارة والخدمات فى بن ديبان "على سبيل المثال" من ١٤٤ وحدة سنة ١٩٨٣^(١) إلى ٤٠٥ وحدة سنة ١٩٩٢، تصل نسبة قطاع المواد الغذائية منها إلى ٤٦٪، والحرف والخدمات إلى ٤٠،٧٪، وتتوزع النسبة الباقية بين القطاعات الأخرى كالملابس وغيرها، ومن جملة وحدات تجارة المواد الغذائية تصل نسبة وحدات البقالة وبيع الخضر إلى ٨٣،٣٪، منها وكلها دكاكين صغيرة جداً، وتقوم بالبيع بالتجزئة فيما عدا محلاً واحداً يبيع نصف الجملة افتتح سنة ١٩٨٦.

وما يعكس حداثة النشاط التجارى بهذه المنطقة أن تاريخ افتتاح حوالى ٦٠٪ من هذه المتاجر كان بين سنة

- Temsamani, K.M.: (1983), Op. cit., p. 224.

(١)

* وقد زارته الباحثة واستفادت من مكتبته وأساتذته وخاصة د. محمد التسماني.

١٩٨٢ و ١٩٩٠، وأكثر من ٢٥٪ بين ١٩٧٦ و ١٩٨١، و ١٧.٤٪ ترجع إلى ١٩٦٩-١٩٧٥ وهو تاريخ بداية تعبير هذه المنطقة العشوائية^(١).

وينعقد سوق بن ديبان يومياً ويشهد حركة ورواجاً كبيراً نظراً لموقعه الذي يتوسط المحاور الرئيسية للحركة والمرور إلى داخل الحي، ولا تنتشر بهذا السوق الدكاكين المبنية، وقد الباعة إلى هذا السوق من مناطق عديدة، كما أن المكان الذي ينعقد به غير محدد من طرف المستولين، إذ ينعقد في ساحة غير معبدة تمثل طريق غير معبد تم شقه ليربط بين بنى مكادة وبن ديبان من الجهة الشمالية الشرقية للحي، والواقع أن مقره الحالي يمثل مشكلة بيئية كبيرة إذ يتراكم بالمنطقة كم هائل من النفايات كما تصبح المنطقة موحلة والطريق صعب أثناء فصل المطر، وتنتشر البضائع المهترئة أيضاً بهذا السوق وغيره من أسواق طنجة*.

ويمثل حي بن ديبان معظم أحياء طنجة العشوائية في الهامش الجنوبي والجنوبي الشرقي والشرقي وغيرها. فيما يخص بنية التجارة حيث سيادة دكاكين البقالة والباعة الجائلين. ويستقطب الهامش العشوائي الجنوبي ١٨٪ من التردد لرحلة التسوق على مستوى مجمعة طنجة الحضرية حسب الاستقصاء الخاص بتصميم التهيئة الحضرية لطنجة سنة ١٩٨١. وهي نسبة كبيرة لهذه المناطق العشوائية الحديثة في بن ديبان، بنى مكادة القديمة، عين عودة، والركايح، والجيراري، ويوحوت. أي بين طريق الركايح وطريق الرباط إلى الجنوب من حدود البلدية أو المدار الحضري. ومن المؤكد أن هذه النسبة قد ارتفعت كثيراً نظراً لأن هذه المنطقة من أهم مناطق النمو العمراني والسكاني بطنجة في الوقت الراهن-يرى هذا أيضاً اتجاه هوامش طنجة نحو الاعتماد على مراكز تجارة وخدمات خاصة تكتفي بها ذاتياً وتتدخل صعوبة البيئة الطبيعية وضعف المستوى الاقتصادي للسكان وعدم سهولة النقل في ضرورة وجود هذه المراكز التي تخدم الدواوير المجاورة أيضاً مما يدعو إلى تدعيمها وتنظيمها.

- بالنسبة للحرف والخدمات تسود أيضاً الحرف المرتبطة بالخياطة، والمخابز، والتجارة. مع تدهور صناعة الزرابي الشهيرة، وعدد كبير من الحرف التقليدية فقد هبطت نسبتها من ١٦.٤٪ سنة ١٩٨٣^(٢) إلى ٢.٤٪ سنة ١٩٩٢، وذلك بسبب صعوبة التسويق على الرغم من أن هذه الورش كانت خلايا إنتاجية ضمن مشروعات مشتركة أجنبية مغربية تقوم بالتسويق^(٣). أما الخياطة السائدة فهي في الغالب تقليدية لاحتدثة، ويغلب عليها الطابع اليدوي... ويصف عامة تنتشر الحرف والخدمات المرتبطة بالأنشطة غير الرسمية والصغيرة، وهي طابع لطنجة أكدته الدراسات الميدانية العديدة التي أجريت على الأحياء الشعبية خاصة.

كما تنفشي في طنجة ظاهرة تجارة المخدرات وهي ظاهرة يمكن ملاحظتها ورصدها، وتصرح بوجودها السلطات المحلية والقومية وتسعى لحايتها خاصة في طنجة والشمال المغربي. وقد أثبت البحث الميداني عن "حي بن

(١) بحث ميداني عن الأحياء الهامشية في مدينة طنجة "حالة بن ديبان" أجراه قسم الجغرافية بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان سنة ١٩٩٢.

(٢) - Temsmani, K.M.: (1983), Op. cit., p. 225.

(٣) بحث ميداني عن الأحياء الهامشية في مدينة طنجة "حالة بن ديبان" قسم الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان ١٩٩٢.

* الدراسة الميدانية للباحثة التي كانت أيضاً في هذا الفصل (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر).

ديبان* ممارسة تجارة المخدرات بشكل ملفت للانتباه بهذا الحى على هوامش الأزقة والطرق الرئيسية وبالقرب من المقاهى.

١-ج- الأسواق:

بالنسبة للأسواق الرسمية المغطاة فى طنجة فيوجد بها عدد كبير منها تتوزع جغرافياً على النحو التالى مع الأخذ فى الاعتبار أنه تمت الإشارة إلى معظمها خلال الصفحات السابقة، إذ تقع ضمن مركز المدينة ووسطها أو ضمن المراكز الفرعية وهى أسواق لنصف الجملة والتجزئة وهى:

- السوق المركزى: وهو أقدم أسواق المدينة ومقره بساحة السوق الكبير على الهامش الجنوبي الغربى للمدينة العتيقة.

- سوق فندق الشجرة بساحة المسيرة الخضراء أو الهلالي أمام المدينة العتيقة الميناء.

- سوق الرمل الكبير ويوجد بشارع فاس.

- سوق كسبراطا-الحى الجديد فى نفس الحى.

- سوق بنى مكادة-شارع مولاي سليمان فى بنى مكادة.

- سوق المصلى بحى المصلى.

- سوق درادب وكان بنفس الحى ثم نقل إلى منطقة وادى اليهود سنة ١٩٩١.

- سوق الجملة فى مولاي إسماعيل قرب ساحة المغرب للخضر والفاكهة أنشئ سنة ١٩٦٢، ثم سوق الجملة للأسماك بميناء الصيد فى طنجة. بالإضافة إلى المجرى الرئيسى الذى يقوم بتوزيع اللحوم على سائر المدينة ويقع جنوب المنطقة الصناعية بمغوغا.

- بالإضافة إلى هذه الأسواق الرسمية السابقة استحدثت سوق بن ديبان فى السنوات الأخيرة. كما تغطى طنجة بعدد من الأسواق الأسبوعية وغير الرسمية فى الركاب، وفى مناطق عديدة أغلبها هامشية بالإضافة إلى سوق الحى الجديد والسوانى للأغنام.

كما يتميز ميناء طنجة بمنطقة حرة تجارية تقوم بأعمال التجارة الخارجية وأعمال المال والسمرة إلى آخر ذلك وتتوسع حالياً فى اتجاه الصناعة كما اتضح فى عدة مواقع من البحث.

٢- المناطق السكنية:

تمثل المناطق السكنية أهم استخدامات الأرض فى طنجة، وتقرب نسبة هذا الاستخدام من ٤٠٪ من جملة المساحة التى تنتشر عليها مجمعة طنجة الحضرية حتى سنة ١٩٩٢، والتى تربوا على ٥٠٠٠ هكتار* وتماثل هذه النسبة النسب العالمية لاستخدام أراضى المدن فى أغراض السكن.

وقد تمت دراسة توزيع ونمو وخصائص السكن بطنجة فى فصل مستقل، بالإضافة إلى العلاقات السكانية السكنية التى تم التوصل إليها فى الفصول الخاصة بالسكان، كما سبقت معالجة النمو العمرانى وآلياته فى فصول أخرى من البحث. لهذا لا توجد ضرورة لاستعراض مآتم دراسته وتحليله من قبل ويمكن متابعة المناطق السكنية التى

* النسبة محسوبة من خرائط طنجة مقياس ١-١٠٠٠٠.

تشغل معظم الكتلة المبنية بالمدينة من خلال عدة أشكال سابقة رقم (٤٢-أ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٤) بالإضافة لخريطة استخدام الأراضي في طنجة شكل رقم (٩٧) التي توضح توزيع المناطق السكنية، وقد أخذ تصميم التهيئة الخاص بمدينة طنجة من سنة ١٩٨١-٢٠٠١م في اعتباره الحقائق التي اتضحت من الخريطة والدراسة المتعمقة في موضوع السكن، وبالتالي تم تحديد المساحات الخاصة بأنماط السكن المختلفة حسب اتجاهات نموها في السنوات السابقة على وضع مخطط المدينة. وبالتالي خُصص القسم الأكبر من هذه المساحات الخاصة بالإسكان في السنوات القادمة حتى سنة ٢٠٠١م لشريحتين اجتماعيتين من سكان طنجة أولهما ذوى الدخل دون المتوسط وهم بناء أو سكان النمط العشوائى أو غير القانونى المبنى حتى سنة ١٩٨١، والثانية من أصحاب الدخل المتوسطة ولا تنتمى للطبقات شديدة الثراء، وهم بناء أو سكان النمط الاقتصادى المخطط حتى سنة ١٩٨١، وترتفع الكثافة السكنية في هذين النمطين لتصل في المتوسط إلى ١٠٠ مسكن في الهكتار، بينما تصل في العمارات بوسط المدينة إلى ٦٠ مسكن/هكتار، وفي مباني (إراك) إلى ٧٠ مسكن/هكتار. وقد أصبح الشكل الاقتصادى للسكن المكون في المتوسط من طابقين أو ثلاث (وتصل إلى أربع وخمس طوابق في الكثير منها في السنوات الأخيرة*)، هو النمط السائد في طنجة والأكثر مناسبة لمستوى الدخل لدى غالبية السكان من حيث تكلفة البناء والأرضى وتجهيزاتها^(١) إذا سمحت بذلك طوبوغرافية المكان.

وهذا يعنى أن التصميم التوجيهى لطنجة في الفترة من ١٩٨١-٢٠٠١م قد أخذ في الاعتبار تجنب الأخطاء الخاصة بتحديد المناطق والتي صاحبت مخطط سنة ١٩٦٣، والذي أدى إلى تفاقم مشكلات الإسكان والنمو العشوائى وغير القانونى للمدينة... الخ. لذلك حاول التصميم الجديد تحقيق التوازن بين التخطيط والحاجة الفعلية للسكن مستفيداً من المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية وإن كان النمو السكانى والعمرانى في الهوامش والضواحي قد سبقه وكذبه أيضاً في بعض المناطق وخاصة في اتجاه الشرق باتجاه خليج طنجة.

٣- مناطق الصناعة:

لقد اتضح من دراسة التركيب الاقتصادى لسكان طنجة وتحليل وظائف المدينة وتحديداتها أن الصناعة أصبحت تمثل أهم وظائف السكان والمدينة التي باتت تحتل المركز الثانى على مستوى حجم العمالة بين مدن المغرب الصناعية، كما اتضح تخصص طنجة في صناعة النسيج والفزل وما يرتبط بهما من صناعة ملابس جاهزة، بالإضافة لصناعة السجاد التقليدى (اليدوى) أو في المصانع "بالالات" والتي أصبحت أساساً اقتصادياً مكوناً في اقتصاديات المدينة. أما عن التوزيع الجغرافى لمناطق الصناعة وتركزها في مجمعة طنجة الحضرية فيواجه صعوبات كبيرة، إذ أثبتت الدراسة الميدانية والمسح الجغرافى الخاص بتصميم التهيئة الحضرية أن الصناعة تنتشر انتشاراً كبيراً يصل إلى درجة التشتت ولا تتركز أو تتجمع في مناطق محددة، ويرتبط ذلك بعوامل تاريخية، وطبيعية، وبشرية مختلفة ترجع إلى الفترة الدولية وفترة ما بعد الاستقلال.

- S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 113-184.

(١)

(Chap. 5, parti d'aménagement).

* كما اتضحت من الدراسة الميدانية والصور الجوية الحديثة.

وبصفة عامة تنتشر الصناعة داخل مدينة طنجة وتتوحد مع النسيج الحضري للمدينة في كل الأحياء (تقريباً) القديم منها والحديث الراقي- وخاصة العمارات- والشعبي على السواء. إذ تحتل الطوابق السفلى والأولى من الكثير من مباني المدينة العتيقة ومرشان والمصلى ووسط المدينة والسواني وكذلك في بن ديهان وبنى مكادة، وخاصة صناعة السجاد والنسيج والخياطة (الملابس الجاهزة) وبعض الصناعات الغذائية وغيرها وبالإضافة إلى تداخلها مع النسيج الحضري يمكن تحديد عدة مناطق صناعية مستقلة تطوق حواف وهوامش مدينة طنجة شكل رقم ٩٩ جـ.

وترتبط الصناعة داخل المدينة بالصناعات ذات الأعداد الصغيرة نسبياً من العمال، كما ترتبط بالصناعات التقليدية والخفيفة... ويرجع بعضها إلى فترات زمنية سابقة... أما الصناعة المتمركزة في الهوامش وفي مناطق صناعية محددة فتتميز بعدد أكبر نسبياً من العمال، ويكونها صناعات تحتاج إلى أماكن واسعة ولايكفيها الطوابق الأولى أو المستودعات أو "الجراجات" بالمساكن التي تميز الصناعات داخل المدينة.

وترتكز مناطق الصناعة المتخصصة على محاور وطرق النقل والمواصلات الرئيسية، كطريق الرباط، وطريق تطوان، بالإضافة إلى طريق المطار القديم، وطريق سبتة، وشارع مولاى إسماعيل.

وعلى أساس التحديد السابق أمكن تتبع التوزيع المكاني للأحياء والمناطق الصناعية كما يلي: وبوضعها شكل رقم (٩٧ و ٩٩ ب، ج).

٣-أ- المنطقة الصناعية بطريق تطوان:-

وقتل أحدث المناطق الصناعية في طنجة، وترجع إلى سنة ١٩٦٥، وبدأ العمل بها سنة ١٩٧٥، وتقع غرب طريق تطوان وذلك في إطار سياسة اللامركزية الصناعية المطبقة حالياً بالمغرب، ولتلبية رغبات المستثمرين بطنجة، وقد أقيمت على سهل وادي مغوغا جنوب شرق المدينة على طول الطريق الرئيسى الرابط بين طنجة وتطوان (رقم ٣٨)، وتبعد عن مركز المدينة بحوالى ٥، ٤ كم، يحدها طريق تطوان شرقاً والسكة الحديد من الغرب، إذ توجد إلى الجنوب من تقاطع الطريق البرى مع خط السكة الحديد على شكل مستطيل ويصل طولها إلى ٩، ٢ كم وعرضها بين ٥٠٠ و ٦٠٠ م، وتصل مساحتها إلى ١٤٠ هكتار، بالإضافة إلى أراضي احتياطية تصل إلى ٩٥ هكتار بسهل وادي العوامة غرب السكة الحديد والمنطقة الأولى وشرق طريق الركايح، ولم يبدأ تجهيزها أو الإنشاء بها بعد وتسمى شطر "ب".

وقد ارتفع معدل إشغال هذه المنطقة حيث وصل عدد المصانع بها إلى ١٤٣ مؤسسة صناعية حتى أواخر سنة ١٩٩٠ م^(١)، كان عدد مؤسسات النسيج منها ٤٢ مؤسسة والخياطة ١٩ مؤسسة أى نسبة ٤٣٪ تقريباً من جملة المصانع، ومواد البناء ١٨ مؤسسة، والمواد الغذائية ٨ مؤسسات، والصناعات الكهربائية ٨ مؤسسات أيضاً، والصناعات المعدنية ٧ مؤسسات، والمواد البلاستيكية ٧ مؤسسات، وقد تم إنشاء العديد من مؤسسات هذه المنطقة برؤوس أموال أجنبية، ومن أهمها مؤسسة "توربروتكس" للملابس الجاهزة برأس مال المانى ويرجع إنتاجها للخارج، بالإضافة إلى إنتاج العديد من المؤسسات- كما اتضح سابقاً- ومن مؤسساتها الكبيرة مؤسسة "چاكوب دى لاقون" للأدوات الصحية.

(١) - غرفة التجارة والصناعة لطنجة.

- تقارير القسم الاقتصادي بعمالة طنجة سنة ١٩٩٠.

ويخدم المنطقة شبكة جيدة من الطرق شرق طريق تطوان شرقاً بالإضافة إلى طريق أوسط بطولها ، وطريق غربى معاذى لحدها الغربى يفصل بين المنطقة وقناة وادى مغوغا للصرف، والتي يتم صرف المياه المستخدمة والنفايات السائلة بها لتصب فى خليج طنجة حيث المنطقة السياحية مما يسبب تلوث بيئة الخليج. كما تنصرف إلى وادى مغوغا أو قناة مغوغا المياه المستخدمة ومياه الأمطار من عدة مناطق أخرى ولا تكفى هذه القناة لصرف مياه المنطقة الصناعية كلها بسبب انبساطها وخاصة أثناء فصل الشتاء مما يؤدي إلى حدوث فيضانات أو تجمعات للمياه كما حدث سنة ١٩٧٨ و سنة ١٩٨٠ إلا أن هذه المشكلات قابلة للحل^(١).

وتعد المنطقة نموذجية من حيث طرق النقل والمواصلات حيث تقع على مدخل المدينة الذى يرتبط بساحة الجامعة العربية، حيث تلتقى الطرق التى تربط أجزاء المدينة، وحيث تتفرع من الساحة على شكل شبكة إشعاعية، وتتصل هذه المنطقة أيضاً بالسكة الحديد ويمر بداخلها فرعاً ثانوياً منها وتضم المنطقة حالياً شبكة وقائية، وشبكة للمياه الصالحة للشرب، وشبكة لصرف مياه الأمطار، وأخرى لصرف المياه المستخدمة، بالإضافة لشبكة كهرباء تزود المنطقة بالطاقة بالإضافة إلى جانب محطات للاتصالات السلكية واللاسلكية^(٢).

وما ينقص هذه المنطقة هو شبكة طرق داخلية تربطها بالأحياء السكنية المجاورة، والتي يقيم بها عمال هذه المنطقة وخاصة فى الأحياء والضواحي الهامشية المعزولة عن شبكة الطرق، ومعظم مشكلات هذه المنطقة ذات طابع عقارى حيث لم يتم تسوية عملية امتلاك الأراضى ذات الملكية الخاصة، حيث يبنى أصحاب الصناعات على أراضى لا يستطيعون قفلها وبالتالي لا تورث ولا يمكن الحصول على قرض بضمانها... إلا أن ذلك لم يمنع عملية الاستثمار والإقبال الكبير على هذه المنطقة التى أثبتت الدراسة الميدانية قرب إشغالها بنسبة ١٠٠٪ إذ أن قطع الأراضى الفضاء بها أصبحت قليلة جداً وبصفة عامة تمثل المشكلة العقارية عقبة كبيرة أمام نمو وعمران ووظائف طنجة وقد اتضحت معالمها من قبل.

وقد أصبحت منطقة طريق تطوان الصناعية أهم مستقطب للصناعة والعمالة الصناعية بطنجة حالياً حتى أن عدداً من مصانع المناطق الأقدم قد نقل إليها.

٣-ب- الحى الصناعى بمغوغا القديمة؛

وهو أقدم الأحياء الصناعية المحددة بالمدينة ويرجع إلى الفترة الدولية سنة ١٩٥٠ كما ترجع المنشآت الأحدث به إلى سنة ١٩٧٩^(٣).

وتقع هذه المنطقة إلى الجنوب من ميدان "هلفيتا"، والطريق الثانوى المتجه شرقاً إلى طنجة البالية باتجاه سبتة (رقم ٧٠٤) فى السهل الأدنى لوادى مغوغة بين تل طنجة البالية شرقاً وتل الشرف غرباً. كما تمر بها شرقاً قناة وادى مغوغا ويحدها غرباً خط سكة حديد طنجة-فاس، كما يحدها "المجزر" جنوباً شكل رقم ٩٧ و ٩٩ ب.

(١) - S.d.a.u. V.T.; (1983), Op. cit., pp. 692-736, (Chap. 14, Industrie).

(٢) الم رابط ، عهد الرحمن ، (١٩٩٣) ، مرجع سابق ، حضرته الهاشنة عام ١٩٩٢ .

(٣) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., p. 68.

وتصل مساحة هذه المنطقة إلى ٧٥ هكتار غير مستغلة بالكامل، إذ تقدر المساحة المستغلة للصناعة بحوالي ٣٥ هكتار منها ٥ هكتار لتجهيزات الكهرباء الخاصة بمصلحة المياه والكهرباء. بطنجة بالإضافة إلى ٥ هكتار تشغلها قناة مفوغا، ويبقى بذلك حوالي ٣٥ هكتار يمكن الاستفادة منها لأغراض الصناعة، إلا أنها تواجه عدة مشكلات منها قربها الشديد من المنطقة السياحية بخليج طنجة إذ لا تبعد عنها إلا بعدة مئات من الأمتار بالإضافة إلى مشكلات الصرف - وخاصة في فصل المطر، وفيضان مياه الأودية في هذا الفصل بسبب انخفاض منسوب المنطقة، لذلك لم تتوسع بها الصناعة كثيراً كما هجرتها بعض المصانع إلى المنطقة الصناعية الجديدة بطريق طنجة-تطوان والتي تنافسها وذلك رغم المميزات العديدة التي يتمتع بها هذا الموضع والتي من أهمها انبساطه وقلة انحداره وقربه من الميناء ووسط المدينة، إذ لا يبعد عنهما سوى بأقل من ثلاثة كيلو مترات يضاف إلى ذلك قرب المنطقة من محاور وطرق النقل والمواصلات ومرورها بها أيضاً حيث طريق سبتة وملاباطا شمالاً، وخط السكة الحديد الذي يمر بغربها قاطعاً إياها بالإضافة إلى طريق الجزر المتفرع من طريق الشرف بعد ساحة السويد (غرب ساحة هلقيتا). ويتجه طريق الجزر إلى الجنوب محاذياً لإقدام تل الشرف الشمالية الشرقية، ثم ينحرف الطريق شرقاً ليصل إلى الجزر الذي يمثل أحد مرافق المنطقة الهامة والتي تنضم إلى مجمع صناعات ومرافق الحى الصناعى بمفوغا، وكانت هذه المنطقة وقت إنشائها بعيدة عن الكتلة السكنية ويصل عدد الوحدات الصناعية بالمنطقة الآن إلى ٢٣ وحدة، بعضها ذو عدد ضئيل من العمال يصل إلى ١٥ عامل، وأكبرها "سوتناكو" لصناعة الأتواب ١٥٠ عامل، و"مانوريف" لغزل الصوف ١٨٠ عامل، و"إيلاتكس" للأغطية "البطاطين" ١٢٣ عامل، و"مغرب كاريت" للسجاد التقليدى ١٢٠ عامل، وقيل صناعة النسيج أهم صناعات المنطقة إذ يعمل بها ١٥ مؤسسة من جملة ٢٣ مؤسسة أى أكثر من ٥٢٪ من جملة المصانع. والواقع أن منطقة مفوغا لا تنفرد بذلك بل هي خاصة تميز كل المناطق الصناعية بطنجة التي تخصصت في صناعة المنسوجات والصباغة والسجاد والملابس الجاهزة. ويلى قطاع النسيج في الأهمية قطاع المشروبات الغازية الذي يعمل به ٨ مؤسسات، أى أقل من ٨٪ من جملة المصانع، وتستقطب المنطقة عمالها من المنطقة المجاورة لها (١٣٠٠ عامل). ولا تمثل المنطقة مشكلة بالنسبة للبيئة سوى مشكلة صرف نفايات المنطقة السائلة في وادى مفوغا، الذي يصرفها إلى البحر أو خليج طنجة بالإضافة إلى نفايات الجزيرة جنوب مناطق الصناعة وقربها من المنطقة السياحية السكنية شمالها. بينما يحجز تل الشرف الغازات الناجمة عن المصانع عن الأحياء السكنية غرباً.

ويعانى توسع الصناعة في مفوغا من المشكلات السابق ذكرها ويضاف إليها المشكلة العقارية -وهي مشكلة عامة- حيث كل الأراضى بها ذات ملكية خاصة، منها ٢٥٪ ملكية خاصة لأراضى خالية يمتلك معظمها أجانب غير مقيمين وغير مستعدين لبيع أراضيهم^(١).

ويتميز امتداد منطقة مفوغا إلى الجنوب بأهمية كبرى، حيث تضم إلى جانب ماسبق منطقة متسعة تحتوى على مستودعات البترول المخزن للمنطقة الحرة (Off-shore)، وذلك جنوب ثنية قناة مفوغا شرق خط السكة الحديد، شمال المنطقة الصناعية الجديدة، أى بين منطقة مفوغا الصناعية ومنطقة طريق تطوان الصناعية*.

- S.d.a.u.V.T.: (1983), Op. cit., pp. 697-736, (Chap. 14, Industrie).

(١)

* من تحليل الصور الجوية الحديثة والدراسة الميدانية.

٣-ج- الحى الصناعى بشارع مولاي إسماعيل وطريق الرباط القديم:

بدأ هذا الحى الصناعى منذ بداية العقد السابع من القرن الحالى، وبعد من أهم الأحياء الصناعية بالمدينة، إلى الجنوب من المدينة الحديثة حول شارع مولاي إسماعيل وامتداد المنطقة على طريق الرباط القديم، وتحيط به حالياً الأحياء السكنية فى بوخشخاش والمدينة الحديثة شمالاً، والسوانى والحى الجديد من الشمال الغربى والغرب، ومنطقة البوغاز وقيلات أتلانتك بانك ويساديننا من الجنوب... كما تتداخل الصناعة مع السكن فى قطاع كبير منه بالإضافة إلى تباين أنماط السكن المحيطة والمتداخلة معه، ويكمل الصورة تواجد عدد من المرافق المتنافرة خاصة فى منطقة التجمع الصناعى بطريق الرباط القديم، حيث امتداد الحى الصناعى بمولاي إسماعيل، ومن ضمن هذه المرافق مدرسة ثانوية، المركز التربوى الجهوى، ملعب، إلى جانب سوق الجملة، والمكتب الوطنى للنقل، وغيرها من المرافق المتواجدة بالمنطقة كلها والممتدة من ساحة جامعة الدول العربية حتى تقاطع طريق مولاي إسماعيل مع طريق الرباط القديم عند قنطرة بنى مكادة يحدها وادى السوانى جنوباً. وقد كانت هذه المنطقة بعيدة عن المناطق السكنية عند نشأتها، لكنها أصبحت الآن وسط المدينة، كما كان ينتشر بها أنماط من السكن المتدهور والمؤقت ودور الصفيح وأصبحت حالياً ضمن منطقة سكنية متعددة الأنماط بالإضافة إلى استغلال الأراضى الفضاء فى إنشاء العمارات الضخمة التى اكتملت والتى مازالت تحت الإنشاء، وبالتالي تغير التركيب الوظيفى وتخصص المنطقة.

وتضم هذه المنطقة عدداً من المؤسسات الصناعية الكبيرة التى أنشئ العديد منها فى السنوات الأخيرة، كما توسع البعض الآخر، بينما نقل البعض الآخر نشاطه أيضاً إلى المنطقة الصناعية بطريق تطوان كمؤسسة "البكتروكيميا" إفريقيا ومؤسسة خالد للأخشاب وغيرها، حيث أصبحت تنافس كل المناطق الصناعية الأقدم منها. ولهذه المنطقة موقع متميز قريب من المرافق الهامة ومراكز التجارة والبنوك وتبعد حوالى ٥، ١ كم عن قلب المدينة (ساحة فرنسا) وحوالى ٢ كم عن الميناء ومحطة السكة الحديد وكذلك محاور الطرق الرئيسية بل تقع على الشريان الحيوى الذى يربط شرق المدينة وغربها، والذي تلتقى عند الساحات الهامة به معظم محاور الحركة شمالاً وجنوباً وفى كل اتجاه كما لا تنقصه الشبكات الخاصة بالإمداد كالماء، الكهرباء، وكذلك شبكة الصرف إذ أصبح الموقع متوسط بالنسبة لكتلة المدينة المبنية وقد ساهمت العوامل السابقة فى إنشائه أولاً واستمراره ونموه ثانياً.

يتميز موقع هذا الحى الصناعى بانبساطه - حيث سهل وادى السوانى - ويتراوح ارتفاعها بين ٢٠ و ٢٥ م، مع انحدار طفيف صوب الشرق، مما يؤدى إلى صرف المياه المتجمعة بوادى السوانى صوب خليج طنجة مما يجنب المنطقة حدوث الفيضانات التى تعرفها منطقة مغروغا وغيرها من المناطق. ويصرف وادى السوانى مياه الأمطار والمياه المستعملة بالمنطقة مما يسبب تلوثاً أيضاً للمنطقة ومياه الخليج بالإضافة لما تسببه المصانع والشركات من ضوضاء للمناطق السكنية المتداخلة معها والمجاورة لها.

ومن أهم مؤسسات هذه المنطقة "تسيما" للغزل والنسيج (أكثر من ٣٥٠ عامل)، و"الشركة الدولية للزراى" (أكثر من ٣٥٠ عامل)، وشركة "سوناب وسولاتج" للملابس والأغطية (أكثر من ١٥٠٠ عامل)، و"سومارمود" (٦٠٠ عامل)، وبعض مؤسسات ذات عدد قليل من العمال يدور حول ٢٠ عامل. وتغطى المساحة المستخدمة حوالى ٢٠ هكتار بالإضافة إلى حوالى ١٥ هكتار فى الجانب الآخر بين بوليثار مولاي إسماعيل وطريق الرباط القديم،

تتميز بـ ١٢ المؤسسة الصناعية ذات طابع زراعي وصناعي، ومن أهمها: مصنع نازوكس، المطاحن الشرقية الدولية، ودار أمل (الطباعة أيضاً)، وبالبرغم من صناعة معادن ومعدات بناء معدنية، وروبو لإصلاح السيارات.

وتهتم المؤسسات الصناعية في هذه المنطقة بمختلف قطاعات الصناعة حيث قطاع النسيج والغزل والملابس الجاهزة ذات المستوى الرفيع، والمطاحن بأحجامها متناهية البرشمان ومطاحن طنجة، ومصانع الأجر (الطوب) والخشب، والآلات المنزلية، والمنتجات الكهربائية الخاصة بالإضاءة إلى جانب صناعات أخرى عديدة.

ويعمل بهذه المنطقة وكذلك منطقة مغوغا نسبة كبيرة من الإناث تصل إلى ٨٠٪ في منطقة مغوغا، وإلى ٧٥٪ في بعض مصانع حي مولاي إسماعيل مثل سوناب وسولاتج^(١).

٣-٥- حي الدوكس منهل:

وهي منطقة صغيرة تقع قرب شاطئ خليج طنجة جنوب شارع "أمريكو فسبوتشي"، الذي يمتد شرقاً مع طريق ملاباطا. كما تقع إلى الشمال من ساحة هلقينا إلى الغرب من مصب وادي السواني والسكة الحديد. وهذا يعني أنها تقع في طرف حي البلاج بين منطقة مغوغا الصناعية التي تقع إلى الجنوب الشرقي منها، ومنطقة مولاي إسماعيل التي تقع إلى الجنوب الغربي منها، وهذه المنطقة عبارة عن تجمع لعدة مؤسسات صناعية داخل منطقة محددة مغلقة ذات مدخل واحد تمثل منطقة صناعية صغرى ذات تنوع صناعي كبير، وأهم مؤسساتها تعمل في الخياطة أو الملابس الجاهزة، والسجاد، والحديد، والبلاستيك، ومعظم العاملين بهذه المنطقة من الإناث، ومصدر أغلب هذه العمالة من الأحياء المجاورة في الشرف وساحة الثيران*.

وكان هذا الحي بعيداً عن السكن حتى بعد بداية العقد الثامن من هذا القرن... إلا أنه قد أصبح في الوقت الحاضر محاطاً بالعديد من العمارات السكنية خاصة بعد تخطيط المنطقة، وربط بوليغار محمد الخامس-لندن بطريق ملاباطا الذي رُبط أيضاً بطريق الجيش الملكي - الكورنيش- في إطار تعمير منطقة البلاج وخليج طنجة حتى المنطقة السياحية شكل ٩٩-ب.

٣-٥- التجمعات الصناعية جنوب غرب المدينة:

ويقصد بها مجموعات المصانع حول طريق الرباط وطريق المطار القديم.

- بالنسبة لمجموعة المنشآت الصناعية على طريق الرباط فتقع بعيداً عن الكتلة المبنية نسبياً في مجال جغرافي ريفي-حضري في اتجاه الرباط على جانبي الطريق في منطقة سهلية بموجة نسبياً، انحدارها العام صوب وادي اليهود ورواقده. وكذلك وادي السواني ورواقده مما يسهل عملية صرف النفايات السائلة والمياه المستخدمة^(٢).

وتتضمن هذه المنطقة منشآت صناعية متنوعة في إنتاجها يرجع بعضها للفترة الدولية وبعضها لما بعد الحصول

(١) - Boulerbah, A.; (1990). Op. cit., p. 337.

(١)

(٢) خرائط طنجة بمقياس ١:١٠٠٠٠ و ١:٥٠٠٠ و ١:٢٠٠٠ والصورة الجوية، وكذلك الدراسة الميدانية.

* الدراسة الميدانية سنة ١٩٩٢.

- Ibid, p. 339.

على الاستقلال، حيث يمثل طريق الرباط مدخلاً مهماً لطنجة يربط المدينة بالمطار من خلال تفرعة، كما يربط المدينة بسائر المدن المغربية في الاتجاه الجنوبي الغربي منها. ويتصل بالطريق في الوقت الحاضر عدة طرق مهمة تربطه بأنحاء المدينة، كما يمثل امتداده في شارع مولاي إسماعيل حتى ساحة جامعة الدول العربية امتداداً يربطه بوسط المدينة وبطريق تطوان في ذات الوقت. ويبدأ الطريق بعد قنطرة بنى مكادة حيث تتفرع عدة طرق حيوية بعد نهاية حي مولاي إسماعيل الصناعي، ويوجد على الجانب الأيسر من الطريق بعد بدايته مركز لتجميع الألبان، وعلى جانبي الطريق من مخرجه حتى عذيب الحاج قدور تظهر تقسيمات الأراضي من أجل السكن لمناطق البرانس ونرجس ومجزئة النصر بموجبة كامتداد مخطط لحي بن ديبان في الشمال الغربي منه، مما يعني أن المنطقة أصبحت حالياً قريبة جداً من الكتلة المبنية ولم تعد في منطقة ريفية، كما أن تغيير الحدود الإدارية الحديث لمدينة طنجة قد أدخل كل عناصر استخدام الأراضي في المتصل الريفي الحضري داخل الحدود الإدارية للمدينة من رأس ملاباطا حتى شاطئ مديونة وسهل بوخالف حيث مطار طنجة*.

ويوجد بهذا التجمع عدة مصانع للمياه المعدنية (سیدی حازم)، والنسيج والفزل (أنجيتكس ناسكوتكس)، وبدأ هذا المصنع سنة ١٩٦٦ برأسمال لبناني-مغربي ثم أغلق وعاد للعمل مرة أخرى برأسمال عربي-إيطالي، وهو من أهم مصانع الفزل والنسيج بطنجة التي يناسب مناخها هذه الصناعة، بالإضافة إلى مصنع الألومنيوم الخاص بعمليات التشييد والبناء (فيزيام) ومصنع (كاربير)، وتمتد المصانع حتى بعد الكيلو ٧ من طريق الرباط.

أما التجمع الصناعي على طريق المطار القديم فيمتد على جوانب الطريق حتى الكيلو ٤، ويحده شمالاً تل المجاهدين ويوجد التجمع الصناعي الأكثر إلى الشرق من وادي اليهود، وإمكانات توسع هذه المنطقة محدودة بسبب ظروف السطح حولها، وتنحدر المنطقة صوب وادي اليهود مما يوفر إمكانيات جيدة للصرف كما تتميز بانسائها النسبي.

وتتميز المنطقة بقربها بل بملاصقتها للمجال الجغرافي السكاني بالمدينة، حيث تقسيم البرانس الجديد بين طريق الرباط وطريق المطار، ثم المباني القائمة بالفعل في أحياء فال فلوري، والحي الجديد-كسبراطا، والسواني باتجاه سان فرانسيسكو حيث امتداد طريق المطار وارتباطه بوسط المدينة كما يرتبط هذا الطريق حالياً بطريق الرباط وشارع أطلس من خلال طريق الملك فيصل بن عبد العزيز الذي يمر بوسط الحي الجديد-كسبراطا.

وتبلغ مصانع هذه المنطقة سبعة مصانع، أهمها على الإطلاق مصنع ساتفيلاج للفزل والنسيج حيث يضم أكثر من ٥٥٠ عامل (وكان يضم في أوائل العقد الثامن أكثر من ١٥٠٠ عامل) لكنه خفض عدد عماله بسبب مشاكل التسويق والإنتاج^(١).

بالإضافة إلى مصنع الكوكاكولا الذي يعود للفترة الدولية ويضم أكثر من ٢٥٠ عامل... ومصنع لهوائيات التليفزيون وآخر للتجهيزات الكهربائية مما يعني أيضاً تنوع الصناعة بهذه المناطق. كما تتميز بمستوى الإنتاج الرفيع وخاصة في قطاع الفزل والنسيج، وسوف يدعم من وجود المناطق الصناعية في جنوب غرب طنجة المنطقة الصناعية

(١) - S.d.a.u. V.T.: (1983), Op. cit., p. 723.

* ستأتي الإشارة إلى ذلك مع دراسة مستقبل المدينة والمعلومات الواردة بهذا الجزء مستغاة من الميدان والصور الجوية وخرائط طنجة ١-٢٠٠٠ و ١-٥٠٠٠ و ١-١٠٠٠٠.

الجديدة المزمع إنشائها على طريق الرباط في اتجاه الطريق الجديد رقم ٨٠٠٣ المتجه جنوباً، والذي يربط شمال غرب وغرب بن ديبان وطريق الرباط بدواير بنى أوربا غل، وبنى توزين، ودوار حرارن، شكل رقم (٩٧ و ٩٩-ب) وذلك نظراً لحاجة طنجة إلى مناطق صناعية جديدة تستوعب النمو الصناعى الكبير الذى تشهده المدينة بالإضافة إلى تكثيف الصناعة فى المناطق السابقة.

وتنتشر حول طنجة على مسافات بعيدة نسبياً من المناطق السابقة المحاجر ومصانع الطوب والأسمنت، فتجدها على جانب طريق ملاباطا شرقاً فى المنارة والتونوش وغيرها وشرق المنطقة الصناعية بمقوغا وتطوان، أى فى اتجاه الجنوب الشرقى وجنوب المدينة حيث مصنعين "للأجر-الطوب" غرب طريق الركاب فى منطقة العوامة جنوب الركاب. وكذلك مصنع الأسمنت على الكيلو ٢٠ من طريق الرباط جنوب غرب المدينة... وهكذا تطوق هذه المصانع والمحاجر وغيرها المدينة مما يترك أثراً على البيئة الطبيعية والبشرية معاً فى هوامش المدينة*.

ونجد الإشارة فى نهاية تحديد المناطق الصناعية وخصائصها إلى التجمعات الصناعية داخل المدينة والمنطقة الحرة بميناء طنجة.

٣-٥- تجمعات صناعية صغيرة داخل المدينة:

ومنها تجمع مجموعة من المصانع الصغيرة حول فندق بسادينا غرب طريق تطوان. وكذلك عدد من المصانع ذات الأهمية الكبيرة أيضاً فى حي البلاج، وأهم صناعات هذه المصانع تتركز فى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والغزل والنسيج وخاصة فى السنوات الأخيرة. يضاف إلى ماسبق المصانع المنتشرة فى كافة أحياء طنجة، وخاصة فى المدينة العتيقة والمصلى. وفى الأحياء الشعبية فى السوانى، وبن ديبان، وبنى مكادة... حيث صناعة الملابس الجاهزة، والسجاد، والمواد الغذائية... والتى تتم فى المساكن- كما تتم صناعة السجاد والملابس والأجر فى مناطق السكن الهامشى وفى دور الصفيح.

٢-ز- المنطقة الحرة بميناء طنجة:

وقد تم إنشاء هذه المنطقة بناء على "تصريح ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١" فى ميناء طنجة** بمساحة ١١٦٨٠٠ م^٢ (١١,٦ هكتار) مخصصة للإدارة، والمنطقة الصناعية الحرة، والمنطقة التجارية الحرة بالإضافة إلى مساحات مخصصة لمستودعات البضائع، والمستودعات العمومية المغطاة، إلى جانب مرفأ للأرصاء طوله الإجمالى ٦٥٠ م. ويخدم المنطقة الحرة طرق وخطوط السكة الحديد التى ترتبط بالخطوط العامة التى تربط طنجة بالمغرب.

وتضم هذه المنطقة حتى أواخر ١٩٩٢ حوالى ٥١ مؤسسة منها ٢٧ مؤسسة تجارية، و١٧ مؤسسة صناعية، و٧ مؤسسات خاصة بالتمويل، والأعمال المالية، والخدمات، والتسهيلات، والاتصالات. وتكاد تنحصر المنطقة الصناعية بالمنطقة الحرة بميناء طنجة فى قطاع الملابس الجاهزة، إذ يعمل بها ١٤ وحدة صناعية، بينما تعمل باقى الوحدات الصناعية فى صناعات أخرى منها مصنع لمعدات الطائرات، ومصنع للمجوهرات. وتعد مؤسسات المنطقة

* من واقع الخرائط التفصيلية وخرائط ١-١٠٠٠٠ والصور الجوية الحديثة، والدراسة الميدانية.

** سبقت الإشارة إلى نشأتها والظروف التى أدت إلى ذلك، وقد نشأت أولاً كمناطق حرة تجارية ثم أضيفت إليها الصناعة فيما بعد.

الحرة من المؤسسات الكبرى ويُصدر كل إنتاجها، كما تعتبر أفرع لمؤسسات كبرى عالمية أجنبية، وتعمل برؤوس أموال أجنبية، وجارى توسيع المنطقة لاستيعاب طلبات الاستثمار بها ^(١). حيث سيضاف إليها حوالي ٥ هكتار أو ٥٠٠٠ م^٢ على شاطئ الخليج بجوار المنطقة الأصلية ^(٢) وجارى بناؤها بالفعل* .

- تقدير الحاجة إلى أراضٍ جديدة للصناعة:

نظراً للنمو الصناعى الذى تشهده طنجة هناك حاجة مستمرة لأراضٍ تصلح للاستخدام الصناعى بهذه المدينة. وقد قدر التصميم التوجيهى للتهيئة (التخطيط) الحضرية بطنجة حجم فرص العمل الصناعى الواجب توفيرها بحوالى ٤٦٠٠٠ فرصة عمل حتى سنة ٢٠٠١ بناءً على معدل نمو العمالة بالصناعة بين ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١* ويقصد بها الصناعة التحويلية والصناعات التقليدية أى الأنشطة المنتجة، منها ٣٢٠٠٠ فرصة فى الصناعات التحويلية والصناعات القائمة بمصانع (آلية)، وقد قُدرت الحاجة إلى فرص عمل حتى سنة ١٩٩١ بحوالى ١٢٠٠٠ فرصة.

بينما قدرت نسبة العمالة إلى الأرض بحوالى ٧٠ فرصة عمل بالهكتار، وذلك فى إطار دراسة المناطق الصناعية بالمغرب، وذلك لتقييم مدى الحاجة إلى أراضٍ للنشاط الصناعى بها.

ويصعب تطبيق هذا المعيار بالنسبة لطنجة بسبب سيطرة قطاع النسيج والغزل على قطاعات الصناعة الأخرى إذا ما قورن بالصناعة فى المغرب كدولة، ويبلغ متوسط نسبة العمالة إلى الأرض فى قطاع الغزل والنسيج والصباغة ١٤٠ عامل/هكتار، بينما تبلغ حوالى ٨٥ فرصة عمل/هكتار بالنسبة للأنشطة الصناعية الأخرى.

ويعنى هذا أن متوسط فرص العمل للهكتار سيكون ١٠٢ فرصة عمل/هكتار على أساس حساب ٣٥٠٠ فرصة مطلوبة بين سنة ١٩٨١-١٩٩١ فى قطاع الغزل والنسيج، والصباغة بنسبة إشغال عالية تصل إلى ١٤٠ فرصة/هكتار ثم ٨١٠٠ فرصة مطلوبة لقطاعات الصناعة الأخرى بمتوسط ٨٥ فرصة/هكتار. لذلك فقد اعتمد تصميم التهيئة على نسبة إشغال تقدر بحوالى ١٠٠ فرصة عمل/هكتار فى طنجة.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن جزءاً كبيراً من الصناعة فى المستقبل لن تستوعبه مناطق الصناعة الموجودة بالفعل، وكانت التقديرات كما يلى:

- جزء من الصناعة المطلوب توفيرها سيكون داخل المجتمع العمرانى نفسه كصناعة السجاد والمخازير الآلية، والمشروعات الصغيرة غير الضارة بالبيئة.

- جانب من الصناعات سينتشر حول هوامش المدينة لأنه يتطلب مساحات واسعة، ولا يتطلب بنية أساسية جيدة مثل مصانع الطوب-الأجر ومصانع المسبوكات.

(١) - Office D'exploitation des ports (O.D.E.P.), (1992), Le port et la zone Franche de Tanger. Tanger. pp. 4-10.

(٢) - Boulerbah, A.; (1991), Op. cit., p. 429.

ويعنى ماسبق أن نصف النمو الصناعى يمكن للمناطق القائمة استيعابه و ١٠٪ تقريباً سيوجد داخل المجال المبنى أو خارج المدينة. وتظل هناك حاجة إلى حوالى ١٤٠ هكتار جديدة لإقامة صناعة توفر فرص عمل للعمالة الصناعية المتبقية، وذلك فى ظل معدلات نمو اقتصادى مرتفعة مع نمو وتطور فى البنية الأساسية ووسائل وطرق النقل والمواصلات، وتقدر الحاجة حتى سنة ١٩٩١ بحوالى ٥٠ هكتار و ٩٠ هكتار حتى سنة ٢٠٠١.

وتوفر منطقة مغوغا الصناعية حوالى ٤٠ هكتار مع صعوبة استقلالها لمشاكلها السابق ذكرها وقربها من المنطقة السياحية. بينما توفر المنطقة الصناعية على طريق تطوان ٢٠ هكتار بالإضافة إلى ٤٠ هكتار بالمنطقة الصناعية شطر "ب" محبوزة بين السكة الحديد وطريق الركاب مما يوفر ١٠٠ هكتار تقريباً، وتبقى الحاجة إلى ٤٠ هكتار توفرها منطقة جديدة مقترحة على شكل مربع جنوب غرب المدينة بين طريق الرباط والطريق (٨٠٠٣)، شكل (٩٧ و ٩٩ ب). ومن ميزات قريها من مناطق التعمير الحديثة وقربها من طريق الرباط مع قابليتها للتجهيز لسهولة انحدارها-ويعمل كردون الكيلو ٩ على حجزها عن الكتلة المبنية فى حالة إتمام شق هذا الطريق وتجهيزه وتشجيريه. بالإضافة إلى احتمالات التوسع الكبير فى هذه المنطقة، ومن الممكن ربطها بشبكة السكة الحديد عن طريق فرع إضافى طوله ٥ كم فقط^(١).

وقد تم الحصول على جانب من هذه الأراضى بالفعل وتجري الدراسات لإعدادها واتخاذ الإجراءات القانونية لاستغلالها، ومن حسن الحظ أنها من أملاك الدولة على طريق الرباط قرب الكيلو ١٠، ولم يتحقق توقع التصميم التوجيهى بشأن منطقة مغوغا فلم تنم بها صناعات كما لم يشرع فى تهيئة المنطقة الصناعية بطريق تطوان (شطر "ب")، لكن تم تكثيف الصناعة بالمنطقة الصناعية بطريق تطوان والقائمة بالفعل أى (شطر أ)^(٢).

٤- مناطق النقل والمواصلات وميناء طنجة:

ويقصد بها المساحات والتجهيزات الخاصة بوظائف وعمليات النقل والمواصلات داخل المدينة، وتلك التى تخدم المدينة وتربطها بما حولها على المستوى الإقليمى أو القومى أو الدولى وهى فى طنجة: السكة الحديد، ومحطات النقل الجماعى الخارجى، ومطار طنجة، وميناء طنجة الذى يقوم بوظائف أخرى غير عملية النقل-كالصيد-والترفيه، والمنطقة الحرة... الخ والذى يعد من أهم خصائص طنجة منذ نشأتها الأولى كمنطقة فينيقية على البوغاز.

٤-أ- سكة حديد طنجة:

وقد سبقت الإشارة إلى سكة حديد طنجة فى مواقع سابقة من البحث، وخاصة فيما يتعلق بنشأتها وكذلك مايتعلق بكونها أحد محاور شبكة النقل والمواصلات ووسائله فى طنجة وسينصب الاهتمام فى هذه الدراسة على التحليل المكانى والوظيفى لهذا المرفق العام فى منظومة التوزيع المكانى لاستخدامات الأراضى المختلفة فى طنجة. يمثل خط السكة الحديد فى الوقت الحاضر الذى ينتهى إلى أو يبدأ من محطة السكة الحديد وميناء طنجة-والمحصر بين طريق الكورنيش ورمال الشاطئ حتى مصب وادى السوانى-مشكلة حادة بالنسبة لبيئة طنجة الحضرية

(١) - S.d.a.u.V.T.: (1983). Op. cit., pp. 113-184. (Chap. 5, Parti d'aménagement).

(٢) محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلوانى مندوب وزارة السكنى بطنجة فى ديسمبر سنة ١٩٩٢.

خاصة وأن هذه المنطقة تضم أهم مناطق السياحة والترفيه والاصطياف في المدينة، إذ تصطف الفنادق الكبرى، والمطاعم، والمقاهي، والبازارات على طول شارع إسبانيا والجيش الملكي. كما تصطف بطول الشاطئ بين السكة الحديد ورمال الشاطئ العديد من المطاعم والأندية الشاطئية والتي يتبع العديد منها الفنادق الكبرى في طنجة. وتكثر (المزلقانات) بين الطريق والشاطئ مما يؤدي إلى الحوادث والازدحام. والواقع أن مشكلة هذا الجزء يصعب حلها حيث يخدم خط السكة الحديد حركة نقل الركاب المسافرين من طنجة إلى مدن المغرب بل وإلى الجزائر وغيرها... والقادمين إلى ميناء طنجة بحراً والعاشرين منها من خلال السكة الحديد إلى مدن المغرب أو غيرها أيضاً، كما يخدم حركة المسافرين المغادرين من المغرب وغيرها إلى خارج المغرب بحراً من خلال ميناء طنجة، إذ تصل أفرع هذا الخط الحديدي إلى داخل الميناء حيث المحطات البحرية (القديمة والجديدة)، كما يتفرع خط السكة الحديد إلى عدة أفرع بعد دخوله الميناء ليخدم أيضاً حركة التجارة والصناعة عبر الميناء من خلال الصادرات والواردات التي تحملها القطارات من الميناء وإليه من خارج وداخل البلاد.

ويتفرع من الخط الرئيسي بعد انحرافه إلى الجنوب الشرقي بعد عبور مصب وادي السواني عدة أفرع ثانوية تخدم المناطق الصناعية في طنجة حيث منطقة مغوغا، ومستودعات البترول، والمنطقة الصناعية بطريق تطوان (شطر "أ"). وحيث محطة مغوغا لنقل البضائع إلى المنطقة الصناعية لتربط بين هذه المناطق والميناء وداخل البلاد. ويمر خط السكة الحديد بطول أكثر من ١٠ كم حتى جنوب الركايح، ثم يستمر في نفس الاتجاه (الجنوبي الغربي) حتى يعبر وادي المهرهر لينحرف أكثر صوب الجنوب الغربي حتى أصيلة ليربط طنجة بأصيلة شكل رقم (٣٨ و ٩٧).

بالنسبة لمحطة الركاب بطنجة فتوجد ضمن تجمع نقل كبير حيث الميناء ومحطة السكة الحديد ومحطة السيارات، وتقع المحطة أمام ساحة المسيرة الخضراء (البلايا سابقاً) جنوب غرب ميناء طنجة وحيث مخرج المدينة العتيقة. وقد تم توسيع وتجميل محطة القطار وتجهيزها بالمرافق والإدارات التي تمكثها من استقبال أعداد المسافرين المتزايدة. فقد ارتفع عدد المسافرين من ٣١٥٠٠٠ مسافر سنة ١٩٨١ إلى ٦٣٥٩٣٥ مسافر سنة ١٩٨٩، ثم إلى ٥٩٥٦١٧ مسافر سنة ١٩٩٠، وبالنسبة لنقل البضائع فقد بلغت ٢٧٩٣٧ طن بالنسبة للصادرات وحوالي ١٦٣٦١٤ طن بالنسبة للواردات وذلك سنة ١٩٩٠ (١).

وقد اتفقت مختلف الدراسات على تقديم اقتراحين لحل مشكلة موضع خط السكة الحديد بمحاذاة الشاطئ السياحي بطنجة، وهما:

- يقضى الاقتراح الأول بإبعاد خط السكة الحديد حتى لا يمر بالشاطئ، مع نقل محطة المسافرين إلى مكان مناسب. ويصعب تحقيق هذا الاقتراح نظراً لحاجة الميناء الكبيرة إلى السكة الحديد، وكذلك حاجة المناطق الصناعية على وادي مغوغا وارتباطها بنقل المنتجات إلى الميناء والحصول على المواد الخام من الميناء عبر خط السكة الحديد وفروعه الإضافية وصعوبة نقل الخط إلى داخل المدينة.

- أما الاقتراح الثاني فيرى ضرورة الإبقاء على الخط الحالي للسكة الحديدية، وإنشاء أو شق نفق تحت الأرض

(١) غرفة التجارة والصناعة بطنجة، (١٩٩٢)، مجلة الازدهار عدد خاص عن مدينة طنجة، مرجع سابق، ص ٤١.

فى الجزء الموازى للشاطئ لمرور القطار إلى محطته الحالية ^(١) والمرتبطة بميناء طنجة والمدينة العتيقة ووسط المدينة من خلال الممرات والطرق المجاورة، والواقع أن حل المشكلات المتعلقة بمناطق وتجهيزات السكة الحديد بطنجة، ومستقبل هذا المرفق النقلى الهام رهين بالمشاريع المستقبلية التى ترتبط بمستقبل المدينة، وخاصة مشروع الربط القارى الثابت بين أوروبا والمغرب عبر مضيق جبل طارق من خلال طنجة ^(٢).

٤-ب- محطات النقل البرى والداخلى الرئيسية:

لا يوجد نقل جماعى حالياً داخل مدينة طنجة، وتعمل حركة النقل الداخلى على سيارات الأجرة الصغيرة، ولها مناطق تخدمها، وهى حتى إقام هذه الدراسة داخل الحدود الإدارية بطنجة، أما سيارات الأجرة الكبيرة فيسمح لها بالحركة من داخل المدينة إلى خارجها. وقد كان موقع سيارات النقل الجماعى الرئيسى بساحة السوق الكبير وقد نقل إلى زنقة إيجلترا كما يوجد مكان للتجمع بساحة الهلالي أو المسيرة الخضراء بجوار محطة السكة الحديد ومدخل الميناء وهى ذاتها مواقع تجمع السيارات الأجرة ... كما يمكن أن نجد مواقف لها قرب الأسواق والمراكز التجارية الفرعية أو الثانوية.

بالنسبة للنقل عبر شبكة الطرق الخارجية توجد "المحطة الطرقية" الرئيسية أمام ساحة جامعة الدول العربية عند التقاء الطرق الرئيسية "طريق تطوان بطريق الرباط" وقد شيدت سنة ١٩٨٩. يضاف إلى ذلك محطات فرعية على طريق الركاب والطرق الثانوية الأخرى وتقوم بعمليات النقل شركات النقل الجماعى التابعة للقطاع العام والخاص بالإضافة إلى التاكسى الكبير وسيارات (السرفيس).

٤-ج- منطقة مطار طنجة

يعتبر مطار بوخالف بطنجة أقدم المطارات الدولية بالمملكة المغربية، ومن أقدم مطارات القارة الإفريقية، ويقع بين طريق الرباط وشاطئ المحيط الأطلنطى فى منتصف حوض سهل وادى بوخالف الشمالى حيث يقسمه وادى بوخالف الذى يجرى جنوب المطار، وبعد المطار عن قلب المدينة بحوالى ١٤ كم* .

وتحتل منطقة المطار بعد توسعته سنة ١٩٧٩ مساحة ٣٦٠ هكتار، ويحتوى المطار على ممران طول الأول منهما ٢٠٠٠ م وعرضه ٤٥ م، كما تم تشييد مدرج جديد بطول ٣٥٠٠ م وعرض ٤٥ م، بالإضافة إلى ممرات للخروج السريع، ومنطقتين لانتظار الطائرات ذات الحمولة الكبيرة، بالإضافة إلى خمس مناطق أخرى لوقوف الطائرات، ويضم أيضاً برجاً للمراقبة، ومحطة أرصاد جوية، ومبنى إدارة المطار، ويضاف إلى ماسبق محطة أو "صالة" المسافرين وتصل مساحتها بعد توسعتها إلى ٢٣١٠٢ م^٢، بالإضافة إلى العديد من الخدمات والمرافق الأخرى التى يضمها مطار طنجة، منها ساحات انتظار السيارات خارج المطار، بالإضافة إلى مكتب الإرشاد، ومكتب للصرف وتأجير السيارات، ومحلات تجارية بنظام السوق الحرة، ومستودع كبير للأمتعة، ومقاهى ومطاعم. والواقع أن

(١) الرحمانى، عبد الواحد، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ١٨٩-١٢٨.

(٢) نفس المرجع.

* وقد سبقت الإشارة إلى المطار فى أكثر من موضع بالبحث خاصة فيما يتعلق بتاريخه ونشأته ضمن النمر العمرانى لطنجة وإنشاء البنية الأساسية بها، ومرة أخرى ضمن وظائف مدينة طنجة.

موقع مطار طنجة لا يمثل مشكلة مكانية بالنسبة للكتلة الحضرية في الوقت الحاضر فيما عدا المشكلة الخاصة بنوار بوخالف الذي يعتبر بموقعه الحالي - وخاصة بعد توسعه - داخل منطقة اضطراب وضوضاء المطار ^(١) شكل رقم (٩٧). يقع المطار (حتى سنة ١٩٩٢) خارج المنار الحضري لبلدية طنجة إلا أنه مع التغيير الحديث لحدود بلدية طنجة وتوسيعها سيقع المطار داخل مدينة طنجة، ومع التوسع العمراني المستمر على طول طريق الرباط وطريق المطار القديم سيقترب العمران بشكل ملحوظ من المطار، وهنا ما يلاحظه أي مسافر إلى المطار من خلال هذه الطرق، مع الأخذ في الاعتبار أن منطقة ضوضاء المطار غير مقتنة في المغرب، وبالتالي لا تؤخذ في الاعتبار مع التوسع الكبير للمدينة والصناعة في اتجاهه، وقد أشار إلى ذلك التصميم التوجيهي لتخطيط مدينة طنجة برسم شكل توضيحي لمنطقة الضوضاء على خريطة بمقياس ١: ٢٥٠٠٠، كما احتفظ مخطط توجيه المناطق الخاص بطنجة بالمنطقة المحيطة بمطار بوخالف كمساحة للزراعة المروية والاحتفاظ بمساحتها أيضاً ^(٢). إلا أن نمو طنجة السريع وغير الملتزم بالمخطط إلى حد بعيد قد يؤثر في المستقبل القريب على منطقة المطار والمنطقة المروية الزراعية أيضاً، وقد نتج هذا الانطباع من المشاهدة والملاحظة الميدانية لما يحدث بطنجة من نمو سريع على طول الطرق المؤدية إلى المطار أي طريق الرباط وطريق المطار.

والواقع أن ميناء طنجة الجوى يعاني من عدة مشكلات تعكس بعض مشكلات مدينة طنجة، إذ يشهد بعض التراجع في نشاطه يعود أساساً إلى احتكار الخطوط الملكية المغربية لجميع الخطوط الجوية، وكذلك إلغاء وتخفيض عدد الرحلات السياحية بعد إلغاء العديد من البرامج السياحية مع العديد من شركات الطيران والشركات السياحية مع مدينة طنجة، حيث الطيران العارض (شارتر) هو السائد من مصادر السواح والمسافرين إلى مدن المملكة المغربية الأخرى مباشرة مثل مراكش وأكادير وغيرها.

وتتكرر نفس الظاهرة مع الميناء البحري حيث ينقل القطار أو السيارات السائحين مباشرة إلى داخل المقرب، مما يحرم طنجة من مورد هام يؤدي إلى انتعاشها اقتصادياً، وهي تشبه في ذلك مدينة بور سعيد بمصر حيث تحرم أيضاً من أن يقضى المسافر عبر قناة السويس سواء في الذهاب أو القعود ليلة أو ليلتين بها، وخاصة بالنسبة للسياحة بمعنى عدم وضع طنجة وبور سعيد على الخريطة السياحية رغم أن كليهما بوابة لإفريقيا ومصر والمغرب عبر شرايين نقل هامة.

٤-٥- ميناء طنجة:

يحظى ميناء طنجة بأهمية كبيرة بالنسبة لمدينة طنجة التي تدين بوجودها واستمرارها لهذا الميناء، كما يعد عنصراً هاماً في مورفولوجية طنجة بل محور كثير من الأنشطة الاقتصادية بها خاصة بالنسبة للمدينة العتيقة ومحاورها التجارية ووسط المدينة التجاري وكذلك بالنسبة للمناطق الصناعية المنتشرة بطنجة والتي تعتمد على تصدير إنتاجها واستيراد المواد الخام من خلال الميناء الذي يمثل الميناء الوحيد على ضفة البوغاز الجنوبية (باستثناء

- S.d.a.u.V.T.: (1983); Op. cit., pp. 122-128.

(١)

- Ibid, p. 125.

(٢)

ميناء سبتة المحتل).

ويتميز ميناء طنجة بتعدد وظائفه حيث يمثل ميناء لنقل المسافرين، والبضائع، وميناء للصيد البحري، وميناء ترفيهي حيث يضم نادي "ليخوت" بالإضافة إلى وجود منطقة حرة تجارية، ومنطقة حرة صناعية أيضاً، والعديد من الخدمات التي تخدم قطاعاته المختلفة والتي ستتضح من خلال الدراسة التالية.

ويحتل ميناء طنجة الحالي الطرف الشمالي الغربي من خليج طنجة شرق المدينة العتيقة ومحاذياً لها، حيث يمثلان معاً وحدة عضوية مترابطة تعبر عنها الصور التاريخية والصور الجوية في الوقت الحاضر.

وقد اتضحت أهم خصائص بيئة الميناء الطبيعية من خلال دراسة موضع المدينة، كما اتضحت مراحل توسعه المختلفة وأهميته في الفترات الزمنية المختلفة أيضاً من خلال دراسة النمو العمراني للمدينة في الفصل الثاني، وكذلك عند دراسة وظائف مدينة طنجة في آخر الفصل الثالث، وبالتالي يمكن تركيز الاهتمام في هذه الدراسة على مورفولوجية منطقة الميناء وخصائصها ومشكلاتها كمنطقة وظيفية ضمن التركيب الوظيفي للمدينة يصعب إغفالها أو تجاهلها.

يتكون ميناء طنجة من ثلاثة أقسام متميزة مساحتها الكلية حوالي ٦٨ هكتار^(١) ويوضحها الشكل رقم (١٠٠) وهي:

- الميناء الداخلي: ومساحة حوضه ٥,٦ هكتار ويتكون من ثلاث مرافئ محمية بواسطة حاجزين للأمواج ويستخدم هذا الميناء للصيد في المرفأ الشمالي الغربي وفي المرفأ الجنوبي بالإضافة إلى نادي البيخوت في المرفأ الغربي، والبيخوت والصيد معاً في المرفأ الجنوبي.

ويتميز الميناء الداخلي بوجود عدة مرافق هامة مثل مرسى القباطنة، ونادي البيخوت، ورسيف مراكب وسفن الصيد، ورسيف العبارات (المعديات)، بالإضافة إلى المخازن والمستودعات، وتشرف عليه المدينة العتيقة مباشرة، ومن المخطط له نقل نادي البيخوت إلى منطقة خليج طنجة السباحية، والاستفادة من مكانه في نشاط آخر للميناء.

- الحوض الأوسط ورسيف البضائع (رسيف رقم ٢):

وتصل مساحة هذا الحوض إلى ٧,٩ هكتار، ويحده شرقاً الرسيف الجديد (رقم ٢)، ومن الشمال مكسر الأمواج وحاجز لليخوت في نفس الوقت، ومن الغرب الميناء الداخلي، ومن الجنوب الرسيف رقم (١). ويصل طول الرسيف رقم (١) إلى ٢٠٠ م مخصص لسفن الصيد، أما طول رسيف البضائع (رقم ٢) فيصل حالياً إلى ٥٠٠ م، وقد تم توسيع هذا الرسيف بإنشاء ٢٠٠ م من الأرصفة و ٣ هكتار من الأراضي المسطحة، كما تم وضع سياج له سنة ١٩٨٦ وكذلك أعيد تخطيط مخازنه.

- الحوض الكبير: وتصل مساحته إلى ٥٥ هكتار ويحده شمالاً حاجز الأمواج الكبير المميز لميناء طنجة،

(٢٢٠٠م) ويحده غرباً المسطح الأرضي لمحطة الركاب (المسافرين) والشاحنات الدولية وحاجز الليخوت الممتد جنوب

(١) Office D'Exploitation des ports (ODEP) et Direction D'Exploitation du port de Tanger (DEPT). (1992). plan Directeur D'aménagement du port de Tanger, Tanger, pp. 1-30.

شرق محطة الركاب، كما يعد هذا الحوض من الجنوب الرصيف الجديد رقم "٢"، ويتكون هذا الحوض من رصيف عائم لناقلات المسافرين أو البضائع بطول ١٢٠ م والمرفأ الداخلى غرب الحاجز الكبير وإلى الشرق منه بحوالى ١١٥ م يوجد المرفأ أو الرصيف الأوسط بطول ١٦٥ م ويستخدم لرسو الناقلات الكبيرة على الحاجز الكبير، كما يتميز الحاجز الكبير أيضاً بوجود مرفأ خاص بناقلات البترول حتى غاطس ٢٨ قدم وعلى طول ٢٩٠ م من هذا الحاجز هناك إمكانية لاستقبال سفن ذات غاطس ٢٨ قدم فى أقصى الطرف الشرقى.

ويتميز ميناء طنجة بوجود محطة بحرية جيدة رئيسية وأخرى ثانوية شيدت سنة ١٩٨٦، كما يضم أربع مراكز لرسو السفن الخاصة بالمسافرين والسيارات والحافلات والشاحنات، اثنتين منها بحاجز الأمواج الكبير واثنين بالرصيف العائم الجديد شكل رقم (١٠٠).

يضاف إلى الأحواض والأرصفة والمحطة البحرية المناطق الخاصة بالتخزين وتصل مساحتها إلى ٢٨٠٠٠ م^٢، وتتوزع المخازن والمستودعات فى مناطق عديدة بالميناء بمسطح الرصيف رقم "١" والرصيف رقم "٢" ورصيف الصيد والمنطقة الخلفية للميناء الداخلى. كما توجد مستودعات البترول فى أقصى الشمال الغربى من الميناء أسفل الجرف الذى شيدت عليه المدينة العتيقة وتقع أكبر المستودعات والمخازن مساحة على سطح الرصيف رقم "٢".

وتصل مساحة الأراضى والمسطحات بميناء طنجة إلى ٣٣ هكتار منها ١٨ هكتار لأرصفة التجارة، و ١٥ هكتار لباقى مناطق الميناء توزع بين المنطقة الحرة بميناء طنجة، ومساحتها ١١,٥ هكتار، ومنطقة أرضية مسطحة تجارية مساحتها ٤,٥ هكتار وقد تم توسيع الميناء بحيث تصل المساحة المسطحة الإجمالية حالياً إلى ٤٠ هكتار، كما يصل طول حاجز مكسر الأمواج إلى ٢٢٠٠ م^(١). ويضم ميناء طنجة العديد من التجهيزات والمعدات، كما تصل خطوط السكة الحديد فى الوقت الحاضر داخل الميناء حتى مكسر الأمواج الكبير (الحاجز الكبير) عند مدخل محطة رقم "٤" فى أقصى شمال شرق الميناء، كما يتفرع منها فرع آخر من مدخل السكة الحديد إلى الميناء ليربط الرصيف رقم "٢" (الرصيف الجديد) بالخط الرئيسى بالإضافة إلى عدة أفرع تخدم المنطقة الحرة بالميناء، شكل (١٠٠). وقد تم إدخال العديد من الإصلاحات والتجهيزات على ميناء طنجة فى السنوات الأخيرة. أهمها تشييد مدخل جديد لائق ببوابة إفريقيا من الطريق الرئيسى وذلك سنة ١٩٨٩ وتشبيد العديد من المباني داخل الميناء منها مبنى مكتب استغلال الموانئ (ODEP)، ومديرية استغلال ميناء طنجة (DEPT)، والمخازن الخاصة بالمراقبة الجمركية بمحطة شاحنات النقل الدولية^(٢).

ولتأمين دخول السفن المارة بالبوغاز وإرشادها لخليج طنجة توجد ثلاث منارات: الأولى على رأس ملاباطا، والثانية بتل الشرف (وسط الخليج)، والثالثة على نهاية الحاجز الكبير بالطرف الشمالى الغربى لخليج طنجة. وترى هذه المنارات الثلاث من قبل السفن على مسافات بعيدة فى المضيق قبل الدخول إلى ميناء خليج طنجة أما دخول الميناء فيؤمن بواسطة فئارتين، الأولى فئارة طرف الحاجز الكبير، والثانية بطرف الرصيف رقم "٢" على مدخل

(١) غرفة التجارة والصناعة، (١٩٩٢)، الملحق المتوسطي الثالث، جمعية غرف المتوسط (إسكام)، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) غرفة التجارة والصناعة، (١٩٩٢)، مجلة الأزدهار، عدد خاص عن طنجة، مرجع سابق، ص ٤٣.

الحوض الكبير بالميناء.

وتعمل ٣ العبارات التابعة لعدة شركات ملاحية على نقل المسافرين والعابرين عبر ضفتي المضيق من خلال عدة خطوط بحرية بين طنجة، وجبل طارق، والجزيرة الخضراء من خلال شركة ملاحية إنجليزية، وبين جبل طارق وطنجة من خلال شركة إسبانية. كما تربط بين طنجة وملقا والجزيرة الخضراء بالتناوب من خلال شركة إسبانية مغربية. وتربط أيضاً بين طنجة ومدينة "سبت" الفرنسية من خلال شركة مغربية.

بعد نشاط العبور من أهم أنشطة الميناء أما سفن الرحلات البحرية فنظراً لضخامتها من جهة وضيق الميناء وقلة تجهيزاته الأكبية من جهة أخرى فقليلاً ماتدخل الميناء، حيث لا يمكن لهذا الميناء أن يستقبل سوى سفينة واحدة من هذا النوع برصيف حاجز الأمواج الكبير، أما العبارات السابق ذكرها فتتروى بمكسر الأمواج الجديد والحاجز الكبير، كما تضطر العديد من السفن إلى الانتظار خارج الميناء خاصة أثناء فترة الإجازات والصيف.

وبعد ذلك من أهم مشكلات ميناء طنجة حيث يصعب في نفس الوقت القيام بعمليات توسيع للميناء على نطاق كبير إذ أن أي توسيع له يكون دائماً على حساب منطقة الشاطئ الرملي السياحي الملاصق لجنوب الميناء بمدينة طنجة، وتجري حالياً عملية توسيع للميناء بهذه المنطقة يخص جزء منها المنطقة الحرة^(١).

ويحتل نشاط التجارة الأهمية الثانية بعد نشاط العبور والمسافرين، لكنه نشاط ضئيل بالقياس إلى موانئ المغرب الأخرى، وعلى رأسها الدار البيضاء، وإن كان ميناء طنجة قد شهد في السنوات الأخيرة نمواً في الحركة التجارية وخاصة بالنسبة لنقل الحبوب، والمحاصيل الزراعية، والصناعة. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ضمن وظائف مدينة طنجة.

ولا يحتل ميناء طنجة مكانة مهمة في مجال الصيد البحري رغم الإمكانيات الهائلة للمضيق والخليج والمناطق البحرية المتصلة بهما في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وخاصة بالنسبة للبيئة المناسبة لتوافر الأسماك. ويأتي ميناء "أكادير" في المركز الأول بالنسبة لموانئ المملكة المغربية من حيث قيمة منتجات الصيد البحري النقدية، يليه ميناء الصيد بالدار البيضاء، ثم ميناء "طان طان"، بينما يأتي ميناء طنجة في مركز متأخر كثيراً بالنسبة للكمية والقيمة في ذات الوقت بين موانئ الصيد الرئيسية بالمملكة (١٣ ميناء) وذلك سنة ١٩٩٠^(٢). وتبذل الجهود حالياً للنهوض بأسطول الصيد من أجل تنمية هذا المورد، بالفعل تمت زيادة عدد وحدات أسطول الصيد إلى ٤٢٦ وحدة، يعمل منها ٢٣٥ وحدة، كما يعمل بأسطول أعالي البحار ٢٠ وحدة منها سنة ١٩٩١، وكان العدد الإجمالي لوحدات الصيد سنة ١٩٦١ هو ١٤٦ وحدة فقط، وذلك بفضل إنشاء المكتب الوطني للصيد البحري سنة ١٩٦٩، بالإضافة إلى توسيع سوق السمك بطنجة لاستيعاب الكمية المتزايدة من الأسماك^(٣).

(١) محادثة شخصية مع السيد عبد اللطيف العماري مدير مديرية استغلال ميناء طنجة، طنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢، بالإضافة للملاحظة والملاحظة وعملية الحصر الميداني بطنجة.

(٢) - Direction de la statistique: (1991), Annuaire statistique, Op. cit., p. 60.

(٣) غرفة التجارة والصناعة، (١٩٩٢)، مجلة الازدهار، عدد خاص عن طنجة، مرجع سابق، ص ٣٥.

Handwritten text in Arabic script, likely a title or description, located in the upper right corner of the image.



ويمكن التنويه هنا إلى مشكلة طبيعية يعاني منها ميناء طنجة وهي تراكم الرواسب الرملية وغيرها بالميناء الداخلى والرصيف رقم "٢" خاصة، وذلك بسبب اتجاه الرياح وسرعتها الكبيرة والأمواج العاتية أى الخصائص الطبيعية للمنطقة كما كان لإنشاء الحاجز الكبير أثر فى ذلك حيث ساعد على حجز الرواسب التى تأتى بها الرياح والأمواج الغربية خارج الميناء. لكن أدى إلى دخول الرواسب التى تأتى بها الرياح الشرقية-وهى رياح سائدة لفترة طويلة من السنة، وتسمى الشرقى (Levanle) -إلى داخل الميناء، كما يحجز الرصيف رقم "٢" كمية من هذه الرواسب تقدر سنوياً بحوالى ٣٦٠.٠٠٠ م^٣ (١) من الرواسب، ويضعاف من أثر الرياح الشرقية الرياح الغربية التى تلقى أو تنقل الرمال والرواسب من هضبة مرشان غرب الميناء إلى الميناء الداخلى والأرصعة الأخرى به، وهى مشكلة تسبب حاجة الميناء الدائمة إلى التطهير لذلك لا ترسو به سوى قوارب الصيد الصغيرة واليخوت وقد تم وضع مخطط لإعادة تهيئة أو تخطيط ميناء طنجة وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من الميناء بزيادة مساحة المسطحات وإلغاء جانب من الميناء الداخلى لمشاكله وتوسيع المسطح الجنوبي أيضاً بالإضافة إلى إعادة تشبيد بعض المرافق وإعادة تخطيطها (٢).

٥- مناطق الوظيفة السياحية والترفيهية والرياضية:

تعد مدينة طنجة من أقدم وأهم المدن والمناطق السياحية بالمغرب، فقد عرفت النشاط السياحي مبكراً منذ الفترة الدولية بل ومن قبلها. وعلى الرغم من تدهور وظيفة السياحة بها حالياً إلا أن طنجة كانت تمثل أولى مدن المملكة المغربية من حيث طاقة الاستيعاب السياحية والتى يقصد بها عدد الأسرة "فى الفنادق المضيقة" وذلك حتى سنة ١٩٧٧، حيث تراجعت رتبته لصالح "أكادير" التى تحولت فى بضع سنوات إلى أهم أقطاب الجذب السياحي فى المغرب-جدول رقم (٦٧)، وكان نصيب طنجة من السياح الوافدين إلى المغرب ٨٦,١٦ ٪ سنة ١٩٦١ (٣). ثم تدنى إلى ١٢,٢ ٪ سنة ١٩٩٠ (٤).

وقد تركت فترة النظام الدولى السابق بطنجة إرثاً فندقياً سياحياً مهماً حيث كانت طنجة فى أوج ازدهارها، وكانت بداية التواجد المكانى "للنزل" أو الفنادق فى طنجة بمنطقة السوق الصغير بالمدينة العتيقة، حيث تم تحويل العديد من دور الارستقراطية والبرجوازية الطنجية القديمة إلى نزل وفنادق صغيرة. ومع توسع طنجة وازدياد نشاطها بدأت تظهر الفنادق الكبيرة خارج المدينة العتيقة، وكانت ذات مستويات متباينة ارتبط توزيعها المكانى بوسط المدينة وشارع إسبانيا الموازى للشاطئ وبالإضافة إلى المدينة العتيقة أيضاً.

(١) محادثة شخصية مع السيد عبد اللطيف العماري مدير مديرية استغلال ميناء طنجة من خلال دراسات ووثائق غير منشورة، طنجة، نوفمبر سنة ١٩٩٢.

(٢) - ODEP, et DEPT., (1992), Op. cit., pp. 1-30.

(٣) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 738-748.

(٤) - Temsamani, K.M.; (1993), Op. cit., pp. 67-79.

جدول رقم (٦٧) التوزيع الجغرافي لطاقة الاستضافة السياحية بالمغرب حسب عدد الأسرة
من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ الفنادق المصنفة

السنة	أغادير	الدار البيضاء	مراكش	طنجة	تطوان	بالي المغرب	المجموع	نسبة طنجة إلى جملة المغرب %	نسبة أغادير إلى جملة المغرب %	نسبة مراكش إلى جملة المغرب
١٩٧٠	٣١٤٧	٤٠٣٩	٣٣٩٧	٥٢٤٩	٥١٥٢	١٠٧١٢	٣١٦٩٦	١٦,٦	٩,٩	١٠,٧
١٩٧٥	٥٢٢٣	٥٩٥٣	٤٦٦٠	٧٤٥٣	٥٥٠٦	١٤٢٥١	٤٣٠٤٦	١٧,٣	١٢,٢	١٠,٨٢
١٩٨٠	١١٠٩٣	٦٣٧٥	٧١٣٧	٨٦٨٣	٥٣٨٨	١٧٢٦٣	٥٥٩٤٩	١٥,٥	٢٠,٠	١٢,٧٥
١٩٨٥	١٤٤٩٧	٦١٥٨	٩٤٦٨	٩١٥٧	٥٢٧٠	٢٠٢٧٨	٦٤٨٢٨	١٤,١	٢٢,٣	١٤,٦٠
١٩٩٠	١٩٧٢١	٨٢١٢	١٦٢٦٧	٩٢٦٦	٧١٤٥	٢٧٩٠٧	٨٨٥٧٨	١٠,٥	٢٢,٣	١٨,٤٠

المصدر: سنوات ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ من:

- S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., p. 748.

سنوات ١٩٨٥ و ١٩٩٠ من:

- Ministère du Tourisme, Office National Marocain du Tourisme, Division des Etudes (1986), Le secteur Touristique, statistiques 1985, Rabat, P. 30.

- Ministère du Tourisme, Office National Marocain du Tourisme, Division des Etudes (1991), Le secteur Touristique, statistiques 1990, Rabat, p. 200.

- النسب المئوية من حساب الباحثة.

والواقع أن إرث الفترة الدولية في هذا المجال لم يكن هزلاً لا بالنسبة لمدينة صغيرة كمدينة طنجة ولا بالنسبة للفترة الزمنية التي لم تكن السياحة فيها كما هي الآن صناعة ومورد اقتصادي أساسي للعديد من الدول، فقد كان بالمدينة العتيقة وبوسط المدينة "أو المدينة الأوربية" الحديثة ثمانية فنادق وكان بشارع إسبانيا أربع فنادق (أي بمجموع ١٤ فندقاً مصنفاً) بالإضافة إلى العديد من البنسيونات، والنزل العائلية، وكانت جملة هذه النزل والفنادق المصنفة وغير المصنفة ٢٩ وحدة^(١). وبلغت الطاقة الاستضافية للفنادق المذكورة ٣٠٠٠ سرير، بالإضافة إلى طاقة الرحلات الصغيرة جداً والبنسيونات^(٢). ولازالت هذه الفنادق تقوم بدور سياحي فيما عدا فندقاً واحداً منها قد تحول إلى مقر تجاري وكذلك تراجع فندق بريطاني ليصبح فندقاً غير مصنفاً^(٣). ومع انهيار النظام الدولي بطنجة وانهيارها الاقتصادي أيضاً كان الخيار السياحي أحد أهم الخيارات أمام الحكومة لإنعاش المدينة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ضمن دراسة النمو العمراني للمدينة بعد سنة ١٩٦٠.

وكان تأسيس صندوق القرض السياحي في أول العقد السابع بمثابة دافع للسياحة في طنجة ببناء الفنادق،

(١) - Hayat, D., (1984), "L'espace touristique tangérois entre les impératifs du tourisme international et les at tentes du tourisme national", Rabat, p. 25.

- S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., pp. 708-748.

(٢)

(٣) البحث الميداني سنة ١٩٩٢.

والقرى والمخيمات السياحية حيث منحت الدولة للمستثمرين المغاربة والأجانب على السواء فرصة الحصول على ٨٠٪ من تكاليف أى مشروع سياحي مع فائدة تتراوح بين ٦ إلى ٥٪ على مدى عشر سنوات، إلى جانب تخفيض نسبة ٥٠٪ من ضريبة الأرباح فضلاً عن التسهيلات الأخرى كتلك المرتبطة بالمعاملات الجمركية وغيرها. كما صدر مرسوم ملكي سنة ١٩٦٧ بتأسيس الشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة (SNABT) والمهم هنا أن عدد الفنادق والقرى السياحية والمخيمات قد ازداد إلى ٤٨ فندقاً مصنفاً و ٧٤ فندقاً غير مصنف، وثلاث مراكز سياحية صيفية، وثلاث مخيمات سياحية وذلك على مستوى عمالة طنجة تستأثر مدينة طنجة بمعظمها^(١). وكان ذلك من أهم العوامل التي أدت إلى أن تصدر طنجة قائمة المدن المغربية سياحياً حتى سنة ١٩٧٧ (جدول رقم (٦٧)).

والواقع أن حركة إنشاء الإقامات السياحية والمشاريع الفندقية قد عرفت تبايناً كبيراً منذ الاستقلال. إذ يرجع إنشاء ٤٥ فندقاً مصنفاً من بين ٤٨ فندقاً بطنجة إلى ما قبل سنة ١٩٧٨، منها ١٤ فندق ترجع إلى ما قبل الاستقلال بمعنى تشييد ٣١ فندقاً مصنفاً خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٨ أى-بمتوسط إنشاء ١,٤ فندق في العام، منها ٤ فنادق سنة ١٩٦٥، وفندقين سنة ١٩٦٦، وثلاث سنة ١٩٦٩، وثلاث سنة ١٩٧٤، وأربع فنادق تم افتتاحها في سنة ١٩٧٥ وقد شهدت سنة ١٩٨١ افتتاح فندق واحد، وسنة ١٩٨٤ فندقين ... ولم تشهد طنجة افتتاح فنادق جديدة حتى أواخر سنة ١٩٩٢ * . بل على العكس انخفض عدد الفنادق المصنفة من ٤٨ فندقاً سنة ١٩٨٤ إلى ٣٩ فندقاً أو وحدة فندقية سنة ١٩٩٢، ويرجع ذلك إلى إغلاق عدد من الفنادق، إما لصيانتها وتجديدها، أو لانعدام مردوديتها ومن ثم تحول نشاطها، أو لتدنى مستواها، وبالتالي انخفاض رتبها وخروجها من التصنيف الذي يبدأ من خمس نجوم إلى نجمة واحدة ودخولها بذلك قائمة الفنادق غير المصنفة^(٢). ويفسر هذا التراجع في عدد الوحدات المصنفة بالإضافة إلى انعدام الاستثمار في قطاع المنشآت السياحية والفندقية مع الفشل النسبي لشركة تجهيز خليج طنجة في رفع مستوى هذا القطاع، ومدى ماتعانيه طنجة من أزمة سياحية وتدهور في واحدة من أهم الوظائف التي كان من الممكن أن تزدهر بانتعاشها إلى انتعاش طنجة بل وشمال المغرب إذ أن بطنجة إمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة يمكن تنميتها واستثمارها.

وتحتل طنجة المرتبة الثالثة من حيث طاقة الاستضافة مقدرة بعدد الأسرة، وذلك بنسبة ١٠,٥٪ بينما تحتل أكادير المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,٣٪ وذلك سنة ١٩٩٠. وما زالت طنجة تحتل المركز الأول بالنسبة لشمال المغرب بنسبة ٤٧,١٪ من جملة طاقة عمالات شمال المغرب الاستضافية في قطاع السياحة تليها تطوان بنسبة ٢٩,٢٪،

(١) غرفة التجارة والصناعة بطنجة (١٩٩٢). مجلة الازدهار، عدد خاص، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) Ministère du Tourisme, Dolegation du Torisme à Tanger, (1992), Hotellerie Tangeroise par categorie, Tanger.

- محادثة شخصية مع السيد بن رابع محمد مدير قسم الإحصاء بملف وزارة السياحة بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

» أي وقت إجراء الدراسة الميدانية.

ثم الخمسة ١٣,١٪، ثم وجدة ٦,٤٪، وسنشاو ٢,٢٪، فالتاسر ١,٣٪، وذلك سنة ١٩٩٠. كما حصل المركز الأول على مستوى الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية بنسبة ٤,٤٪، تليها تطوان ٣,٣٪، ثم الرباط ١٧,٥٪، فالقنيطرة ٥,٢٪ وشفشاون ٢,٥٪. أما المخيمات فلا تضم من الطاقة الاستيعابية السياحية بالإقليم الشمالي الغربي من المغرب سوى ٠,٨٪ وذلك سنة ١٩٩١ (٢١).

ويصل مجموع الطاقة الاستيعابية بطنجة سنة ١٩٩٠ إلى ١٤٤١٨ سرير، حوز بين الفنادق كما يوضحها الجدول رقم (٦٨)، والذي يتضح من استقرائه تنوع مستوى الوحدات الفندقية بطنجة بين فنادق مصنفة وغير مصنفة، وقرى سياحية، وإقامات سياحية، ومخيمات سياحية أيضاً. ويصل إجمالي عدد هذه الوحدات إلى ١٢٤ وحدة، تمثل الفنادق المصنفة منها ٤٧ فندقاً تحتوى على ٤٥٣٦ غرفة وعدد الأسرة بها ٩٢٦٦ سرير، بينما بلغ عدد الاستضافات (Hebergement) غير المصنفة ٧٧ استضافة (فندق أو بنسيون أو إقامة) عدد غرفها ١٣٧٧ غرفة وعدد الأسرة بها ٢٤١٨ سرير، بالإضافة إلى عدد الأسرة بالمخيمات الذي يصل إلى ٢٨٠٠ سرير.

جدول رقم (٦٨) توزيع طاقة الاستضافة السياحية حسب نوع الوحدات الفندقية بطنجة سنة ١٩٩٠

نوع الوحدات	عدد الوحدات	عدد الغرف	عدد الأسرة
فنادق مصنفة	٤٧	٤٥٣٦	٩٢٦٦
استضافات غير مصنفة	٧٥	١٣٨٨	٢٤١٨
مخيمات	٢		٢٨٠٠
المجموع	١٢٤		١٤٤١٨

المصدر:

- Ministère du Tourisme, office National du Tourisme, Division des Etudes, (1991), Op. cite, p. 198 & p. 200.

وتصل نسبة الفنادق المصنفة في طنجة إلى ٦٤٪، وغير المصنفة ١٦,٧٪، بينما بلغت نسبة المخيمات ١٩,٣٪ من جملة طاقة الاستضافة السياحية سنة ١٩٩٠... وتختلف طنجة في ذلك قليلاً عن توزيع طاقة الاستضافة على مستوى المملكة المغربية، حيث نصيب الفنادق المصنفة ٥٩,١٪، وغير المصنفة ١٥,٢٪، والمخيمات ٢٥,٧٪ من طاقة الاستضافة حسب عدد الأسرة بالمغرب سنة ١٩٩٠.

(١) محسوب من الأرقام الخام الواردة في

- Ministère du Tourisme, office National du Tourisme Division des Etudes, (1991), Op. cit., p. 200.

(٢) محسوب من الأرقام المطلقة الواردة في

- Ministère du plan, Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1992), Annuaire statistique Region du Nord-ouest 1991. Tanger, p. 60.

ويعنى هذا ارتفاع مستوى الخدمة الفندقية التى تقدمها طنجة للسائحين والزوار. ويصل عدد الفنادق المصنفة من فئة نجمة واحدة ونجمتين إلى ٢٢ فندق أما ذات فئة ثلاث نجوم فيصل عددها إلى ٦ فنادق، وذات الأربع نجوم كان عددها ١٢ فندق، بينما ذات النجوم الخمس كان عددها ٤ فنادق، بالإضافة إلى قريتين سياحيتين، وإقامة سياحية واحدة وذلك سنة ١٩٩٠، وتعد الفنادق ذات الأربع نجوم أكثر استقطاباً للسواح إذ كان نصيبها ٤٤.٨٣٧ ليلة سياحية من جملة ١٢٧٩٤٤ ليلة سياحية بجملة فنادق واستضافات طنجة، أى بنسبة ٣٤.٥٪، تليها القرى السياحية بنسبة ١٠.٥٪ من جملة الليالى السياحية، وتتقارب الفنادق ذات النجوم الثلاث والخمس فى نسبة الليالى السياحية بهما إذ تصل إلى ٨٪ تقريباً هذا بالنسبة للفنادق المصنفة سنة ١٩٩٠، أما الفنادق غير المصنفة فنصيبها حوالى ٢٤.٥٪ من جملة الليالى السياحية فى نفس السنة^(١). مما يعنى أن الفنادق والقرى السياحية الكبرى تشكل العمود الفقرى لهبة السياحة فى طنجة، ذلك على الرغم من إغلاق عدد من الفنادق الكبرى كفندقى طارق وملاهاطا بخليج طنجة (إصلاحهما وصيانتها سنة ١٩٨٩) بالإضافة إلى هبوط بعض الفنادق عن رتبتها كما أشرنا إلى ذلك من قبل. كما تغير نشاط بعضها.

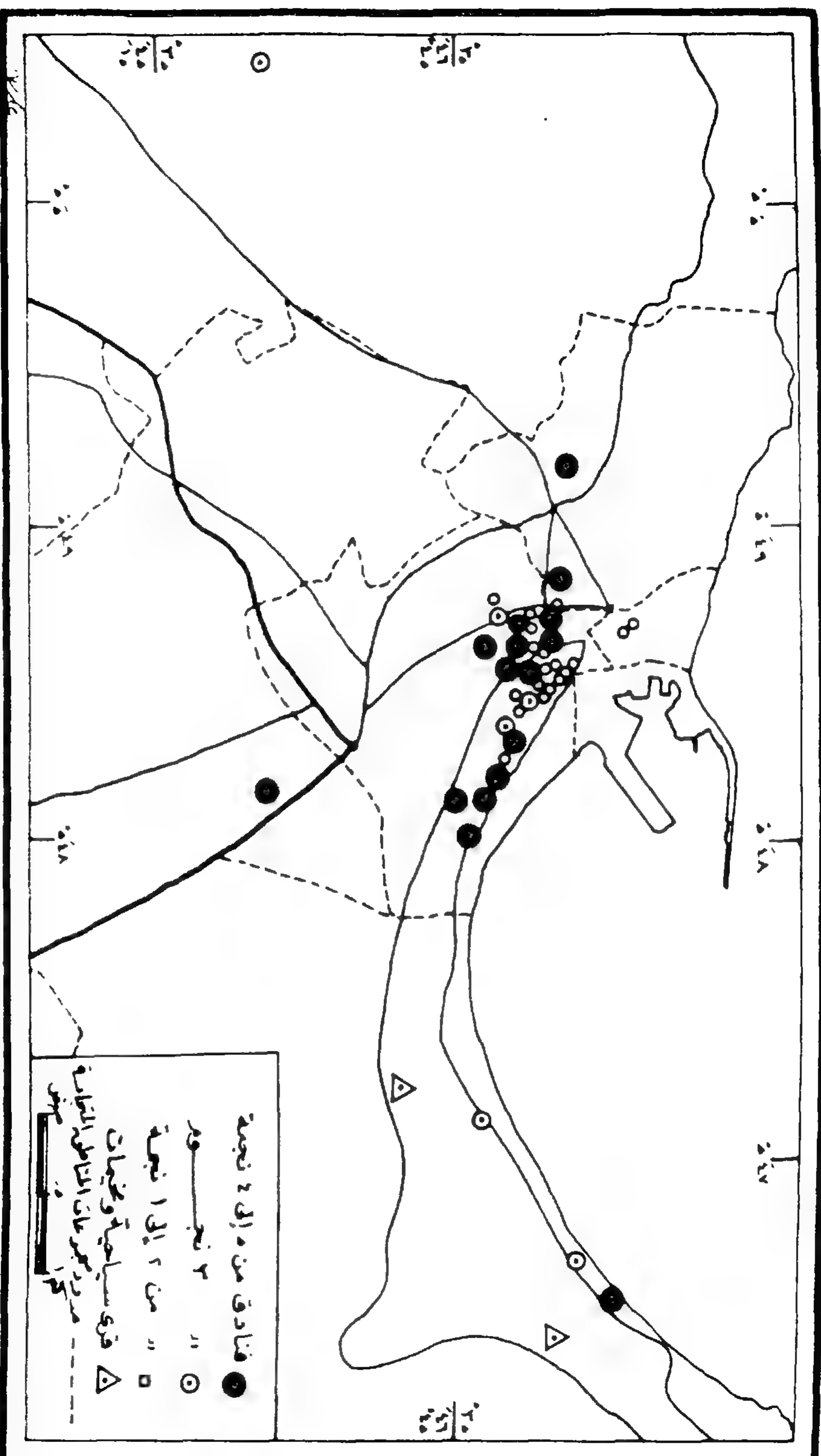
يختلف التوزيع المكانى للوحدات والمناطق السياحية فى طنجة فى الوقت الحاضر عن التوزيع المكانى لها خلال الفترة الدولية وحتى سنة ١٩٦٥، فقد تميز قبل سنة ١٩٦٥ بتداخل الوحدات السياحية والفنادق ضمن النسيج الحضرى للمدينة، فقد كانت السياحة وظيفه حضرية أساسية ضمن التصور العام للمدينة الدولية، وظل هذا الاتجاه بالنسبة لإنشاء بعض الوحدات الفندقية الكبيرة داخل المدينة موجوداً. إلا أن الاتجاه الأكثر وضوحاً لتوزيع الوحدات والمنشآت السياحية بعد سنة ١٩٦٥ يغلب عليه الاتجاه نحو الشاطئ، حيث اختارت الفنادق الكبرى مواقعها فى الأراضى الفضاء الشاسعة المحيطة بشاطئ الخليج بحى البلاج أو الشاطئ، ثم منطقة خليج طنجة السياحية التى ابتعدت أكثر وبدأت فى المجال شبه الحضرى أو الريفى المجاور للكتلة الحضرية، حيث يبدأ المشروع من مصب وادى السوانى غرباً لمسافة ٣ كم شرقاً، وهذا يعنى أن الحد الإدارى للمدينة يسير فى منتصفه تقريباً، فحدث انقطاع بالنسبة للتوزيع المكانى للوحدات السياحية الجديدة وروادها عن المدينة. مما أدى إلى بُعد المنطقة السياحية النسبى عن قلب المدينة، وعدم اندماج البنية السياحية الجديدة مع نسيج المدينة مما انعكس أيضاً على موسميته، حيث ركزت هذه الوحدات على سياحة الشمس والبحر التى يصعب الاستمتاع بها إلا صيفاً نظراً لخصائص مناخ المنطقة شكل (١٠.١ و ١٠.٢).

ويمكن تتبع مناطق السياحة والترفيه بطنجة فى أربع مواقع هى: - المدينة العتيقة، ثم وسط المدينة فشارع إسبانيا - والجيش الملكى (كورنيش طنجة)، ثم منطقة مشروع خليج طنجة السياحى شرق وادى السوانى شكل ١٠.١.

أ- المدينة العتيقة: تتميز بتركز كبير للوحدات الفندقية الصغيرة وغير المصنفة حيث البنسيونات ذات

(١) النسب محسوبة على أساس الأرقام المطلقة الواردة فى

- Ministère du plan. Delegation regional du Nord-Ouest. (1992) Op. cit., Tanger-
er. p. 61.



شكل (١٠٠) التوزيع الجغرافي للفنادق بمنطقة صنعاء

المصدر: S. d. a. u. V.T. ; (١٩٨٣), op.cit.

الطابع المتميز، ويرجع ذلك التركيز إلى وظيفة التجارة التي تمارسها المدينة العتيقة منذ أواخر القرن الماضي وخلال الفترة الدولية، فكان تواجدها مهما لتلبية حاجة التجار الوافدين، وقد احتفظت بوظيفتها إلى الآن (وقد اتضح ذلك من دراسة التركيب الوظيفي للمدينة العتيقة وتركيبها الوظيفي) حيث يتردد عليها العمال المغاربة بالخارج وبعض السياح من ذوي الدخل المحدود نظراً لقربها من الميناء، كما أخذ يتردد عليها بعض الأفارقة الذين يعملون كتجار جائلين^(١). وتتمركز معظم هذه الفنادق والنسيونات ببنى إيدر والسوق الصغير، كما يوجد بالمدينة العتيقة ثلاث فنادق مصنفة وهي فندق كونتيننتال لحمة واحدة، ويوجد بزقة دار البارود، وفندق وليد لحمة واحدة بزقة البريد، وفندق المعمورة نجمتين بزقة البريد أيضاً ويوجد بالمدينة العتيقة ٣٥ وحدة فندقية شكل رقم (٩٦-ج).

ب- الوحدات السياحية بوسط المدينة: حيث تتمركز الوحدات الفندقية العريقة والفخمة من فئة ٥ نجوم حيث فندق المنزه بشارع الحرية، والإنتركونتيننتال بمنطقة سان فرانسيسكو. وكذلك الفنادق من فئة أربع نجوم كفندق فلاتريا، ورمبراند بشارع أو بوليفار محمد الخامس، وفندق إفريقيا بشارع موسى بن نصير، وكذلك الفنادق من فئة ثلاث نجوم كفندق طنجة، وشالة بشارع علال بن عبد الله، وفندق جراند أوتيل قبلا دي فرانس بشارع هولندة، وفندق أطلس بشارع موسى بن نصير، وبريستول بزقة الأنطاكي، بالإضافة إلى العديد من الفنادق ذات النجمتين كفندق لوتشيا واستوريا، وكذلك ثلاث فنادق ذات لحمة واحدة بالإضافة إلى نسبة كبيرة من الفنادق غير المصنفة وقيل هذه الفنادق معالم بارزة في وسط المدينة شكل رقم (١٠١).

ج- شارع إسبانيا وشارع الجبل الملكي (كورنيس طنجة): حيث تتمركز الوحدات الفندقية الكبيرة الحديثة، وكذلك العديد من الوحدات الصغيرة المصنفة وغير المصنفة، أما الفنادق الكبيرة فهي فنادق الموحدين خمس نجوم وسولازور (٧٦٨ سرير)، والأمنية، والريف، وشهر زاد، وقيل هذه الفنادق الخمس حوالي ٣٣٪ من طاقة الاستضافة الفندقية المصنفة بطنجة في الوقت الراهن، مما يعكس الاتجاه نحو الشاطئ كمصدر سياحي هام بطنجة وكانت من أول معالم تعبئة الشاطئ بهذا المكان كما يظهر من تحليل الصور الجوية في السنوات الماضية. كما تنتشر الفنادق الصغيرة نسبياً وذات النجوم الأقل جنوب المدينة العتيقة غرب محطة القطار، بالإضافة إلى الفنادق غير المصنفة التي يرجع بعضها إلى فترة الحماية والتي تتمركز أيضاً حول الميناء والمحطة وشارع إسبانيا حيث المحور النقلي التجاري الهام الرابط بين المحطة والميناء والمدينة العتيقة ووسط المدينة، شكل رقم (١٠١).

د- منطقة مشروع خليج طنجة السياحي : من المفروض أن يكون هذا المشروع من أهم مشروعات مناطق طنجة السياحية وفقاً للأهداف التي وضع من أجلها، إلا أن الواقع الفعلي كان مختلفاً عن الأهداف والتوقعات ونظراً لما في هذا المشروع من تعبئة عن الاضطراب العمراني الذي تعاني منه طنجة ومعظم مدن العالم الثالث تجدر الإشارة إليه بشئ من التفصيل خاصة وأنه قد أصبح في الوقت الحاضر أحد عوامل النمو العمراني لمنطقة ضواحي شرق طنجة بعد أن ظلت هذه المنطقة غير جاذبة للسكنى بكثافة حتى عدة سنوات مضت كما أكد ذلك تحليل الصور الجوية والخرائط والإحصاءات شكل رقم (١٠١-أ).

- المشروع: تأسست الشركة الوطنية لتهيئة "أو تنمية وتخطيط" خليج طنجة (SNABT * سنابت) كشركة مساهمة رأسمالها ١٥ مليون درهم بصدر مرسوم ملكي سنة ١٩٦٧، وساهمت الدولة بنسبة ٥٠٪ من رأسمال المشروع، كما ساهمت المؤسسات شبه العمومية بنسبة ٥٠٪ أيضاً وقامت الشركة باقتناء الأراضي التي استهلكت ثلثي رأس المال بالإضافة إلى الصعوبات العقارية التي تواجه ذلك في طنجة، حيث قدر حوالى ٨٠٪ من هذه الأراضي كأماكن خاصة وكانت نسبة كبيرة منها لأجانب غير مقيمين بطنجة، أما أملاك المغاربة فكانت ليهود مغاربة هاجر معظمهم أيضاً. وفي نهاية سنة ١٩٨٥ كانت جملة ما استثمر من أموال لهذا المشروع حوالى ٤٦ مليون درهم وزعت بين اقتناء الأراضي وميزانية تجهيزها وتخطيطها من حيث الشبكات الخاصة بالبنية الأساسية والطرق ... وتمكنت الشركة من اقتناء ٣٥٠ هكتار تمتد بطول أكثر من ٣ كم على شاطئ خليج طنجة ضمن منطقة متسعة مساحتها ١٠٠٠ هكتار وطول شاطئها ٧ كم بعمق يتراوح بين ٥٠٠ م إلى ١٠٥٠ م تعتبر ضمن المشروع^(١). تبدأ من شرق مصب وادي السواني والسكة الحديد غرباً حتى شاطئ الغندوري وملاباطا شرقاً أى شرق مصب وادي الشط، ضمن منطقة زراعية خصبة أيضاً تمثل منطقة الإرساب الفيضى لأربع أودية تبدأ بوادي السواني غرباً، ثم وادي مغوغة، فوادي ملال، ثم وادي الشط، وتحيط بها التلال جنوباً، ويبلغ أقصى عرض لهذه المنطقة مع وادي ملال جنوباً أكثر من ١٠٥ كم تقريباً، وكانت المنطقة وخاصة مع بدايتها بعيدة نسبياً عن قلب المدينة ... ومازال الطريق إليها خالياً من العمران في مناطق عديدة منه كما تنتشر الأراضي الزراعية على جوانبه.

ولتجهيز وتهيئة هذا المشروع تم تحويل الطريق ٧٠٤ ليصبح حذاً جنوبياً له، وبالتالي أصبح المشروع محدداً بالمنطقة الواقعة بين الطريق ٧٠٤ المتجه إلى سبتة وشاطئ الخليج، كما تم تجهيز بحيرة صناعية (بحيرة مارينا) على طول وادي ملال من مصبه حتى الطريق ٧٠٤ تقريباً، أى في منطقة أقصى اتساع متعمق للجنوب في منتصف المنطقة، وتصل مساحة هذه البحيرة إلى ٢٦ هكتار شكل رقم (١٠١-أ) وكان الهدف الأساسى لهذا المشروع-كما ورد في التعريف الخاص به لإشهاره وبدء البيع والاستثمار به - إنشاء مركب أو مجمع سياحي وطني عالمي لاستقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين المغاربة والأجانب بهدف تنشيط السياحة ورفع طاقة الاستضافة السياحية بطنجة ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تخطيط المشروع على أساس توفير مناطق لاستخدامات الأرض سياحياً وترفيهياً ورياضياً، على مستوى عال من التجهيز. لاستيعاب ٣٠٠٠٠ سرير وتوفير فرص عمل لا تقل عن ١٥٠٠٠ فرصة لسكان المدينة.

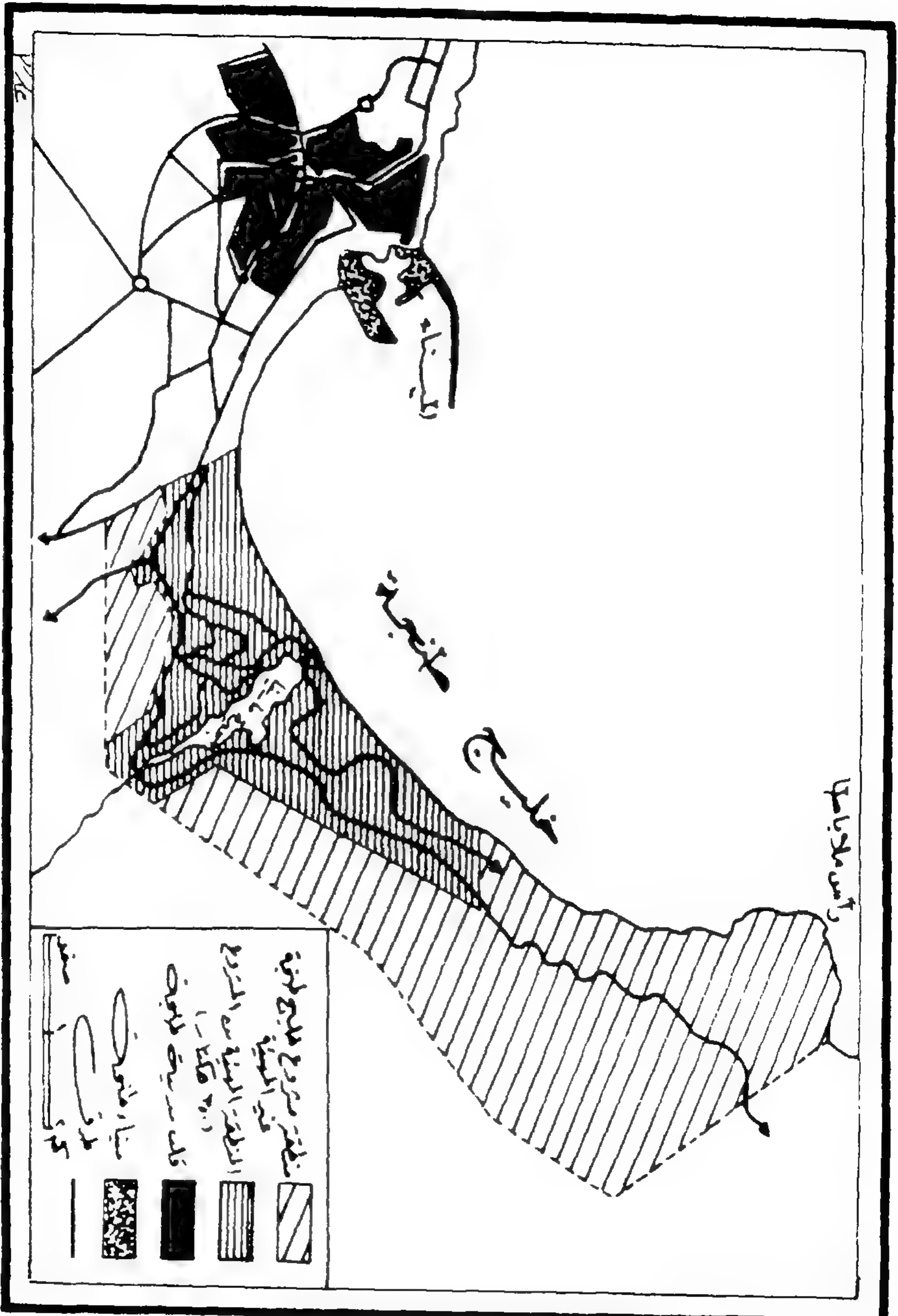
وذلك بإنشاء الفنادق المصنفة، والمنشآت شبه الفندقية، والقرى السياحية الخاصة بالأجازات، ومناطق شاليهات، وعمارات، وقبيلات للاصطياف والترفيه، بالإضافة إلى المخيمات والمسكرات، كما تضمن المخطط إنشاء ميناء للرياضة البحرية شرق مصب وادي الشط يوفر إمكانية لرسو ١٦٠٠ قارب ومركب شراعى ورياضى، بالإضافة إلى المنشآت السياحية والرياضية على ضفاف بحيرة مارينا التي خصصت لهذه الرياضة المائية والصيد وكذلك بالإضافة للمساحات الخضراء والخدمات المختلفة المرتبطة بذلك.

- S.d.a.u.V.T., (1983) Op. cit., p. 776.

(١)

- Société National d'aménagement de la Bale de Tanger.

* SNABT اختصار:



شكل (١٠-١٩) موقع مشروع خليج فارس المخطط

المصدر: الشركة الوطنية للنفط (س.ن.ف.)

ولم تستطيع الشركة سوى تنفيذ مشروعات قليلة لا تتوافق مع مخطط لهذا المشروع تنحصر هذه المشروعات فيما يلي:

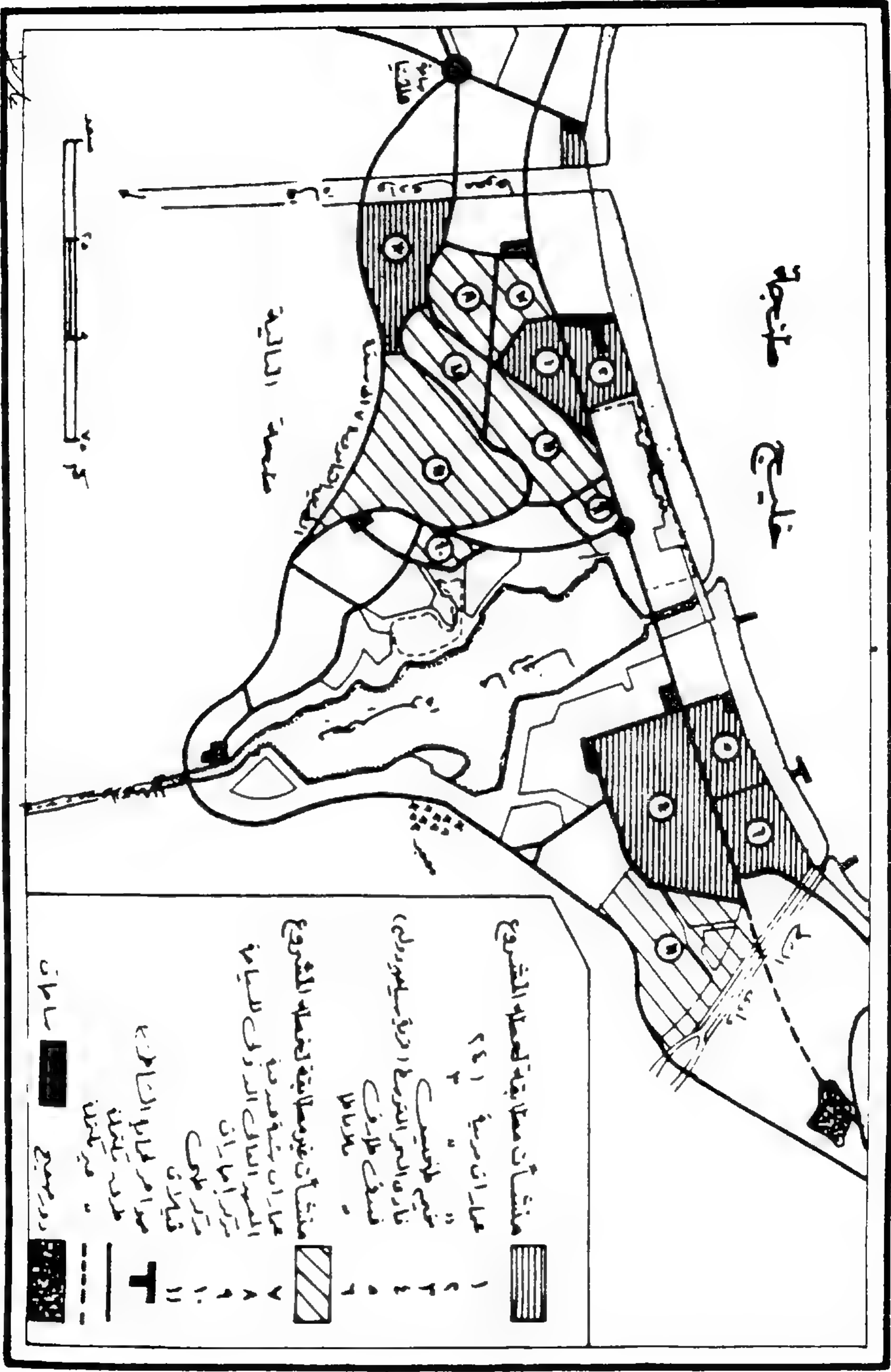
- ١- فندق ملاباطا خمس لجنوم وطاقته ٦٠٠ سرير على مساحة ٢٢٩٥٠٠ م^٢.
 - ٢- فندق طارق أربع نجوم وطاقته ٣٠٦ سرير على مساحة ٢١٠٨٠٠ م^٢.
 - ٣- مجمع مارية (ماريلا) (عمارات سياحية غرباً) طاقتها ١٨٥٠ سرير "أو مكان" مساحتها ٢٣٧٠٠٠ م^٢.
 - ٤- إقامة السانية (عمارات سياحية غرباً) طاقتها ٢٤٤ سرير مساحتها ٢٧٢٢٠ م^٢.
 - ٥- مخيم طنجيس (معسكر) طاقتة ٩٠٠ سرير "أو مكان إقامة" مساحته ٢٦٢٠٠٠ م^٢.
- يضاف إلى هذه المنشآت الخمس نادي البحر المتوسط وهو نادي أوربي قائم منذ سنة ١٩٦١ يوفر ١١٠٠ سرير على مساحة ١٧٠٠٠ م^٢. وبذلك تكون مساحة هذه المنشآت السياحية المستحدثة ١٥ هكتار فقط من جملة مساحة ١٤٠ هكتار مخصصة للمنشآت السياحية المسموح ببيعها أو تأجيرها، "وباقى المساحة مخصص لمناطق ترفيه وخدمات جماعية" من جملة ٣٥٠ هكتار. كما وفرت هذه المنشآت طاقة استيعابية تقدر بحوالى ٥٠٠٠ سرير إلى ٤٠٠٠ سرير "حيث بعض الغرف فى الإقامات أو العمارات السكنية غير مخصصة للنوم" وذلك من مجموع ٣٠٠٠٠ سرير من المفروض أن يوفرها المشروع على أساس أهدافه وتخطيطه^(١).

والواقع أن الوضع الراهن غير ذلك إذ أن فندقى طارق وملاباطا لا يعملان بكامل طاقتيهما بسبب عدم توافقهما مع المواصفات وحاجتهما إلى صيانة وإصلاح منذ ١٩٨٩. ونظراً لفشل الشركة فى تنفيذ مخططاتها لجأت إلى تغيير خططها بشأن استخدام الأرض فى المنطقة مما أدى إلى تحول فى خصائص المشروع كمشروع سياحى للاستخدام العام إلى مشروع سكنى للاستخدام الخاص وذلك منذ نهاية العقد الثامن من هذا القرن، حيث تظهر المنطقة فى الصور الجوية الخاصة بسنوات ١٩٨١ مختلفة تماماً عن الصور الملتقطة للمنطقة سنة ١٩٨٩ و ١٩٩٢، بالإضافة إلى النمو العمرانى والسكانى السريع الذى شهدته المنطقة فى السنوات الأخيرة.

الخلاصة أن تنفيذ المشروع الحالى اختلف عن خطته وهدفه، وأصبحت معظم المساحات المبنية حالياً تخص القبلات ذات المساحات المختلفة من ٢٥٠ م^٢ إلى ٢١٢٠٠ م^٢، وهذا يعنى أن بعض القبلات قد تم تشييدها على أكثر من قطعة أرض، حيث كان التقسيم على أساس ٦٠٠ إلى ٢٧٠٠ كحد أقصى للقطع الأرضية، وتضمنت مواقع القبلات موقعين، أحدهما إلى الشرق من بحيرة مارينا وغرب وادى الشط ويضم ١٣٤ قطعة بمساحات تتراوح بين ٢٢٥٠-٢٧٠٠ م^٢، والمنطقة الثانية تضم مساحة أكبر وعدد أكبر من القطع الأرضية وتقع إلى الغرب من بحيرة مارينا وشرق قناة وادى مغوغا وتتراوح المساحات بين ٦٠٠-٢١٢٠٠ م^٢. وتم إنشاء مجموعة قبيلات بيلاقبيستا الأولى وبيلاقبيستا الثانية^(٢)، والتى تندرج فى منظورها العام مع ارتفاع الأرض نحو الداخل من شاطئ الخليج صوب

(١) - Ministère du Tourisme, SNABT., (non datée). potentialites et prespectives. Tanger.

(٢) المصدر: من محادثة شخصية مع المهندس سعيد أحصاء المهندس بالشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة، بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢ بالإضافة للملاحظة الميدانية وتحليل الصور الجوية والفتوغرافية.



شكل (١.١.١) المباني المتبقية وغير المتبقية لقطاع مشروع تهيئة خليج السويس
المصدر / هيئة التخطيط العمراني والدراسات العمرانية والمهندسين المعماريين

تل طنجة البالية فى منظر جميل (حيث يعنى اسمها بالإسبانية)* أو (Bell vue) بالفرنسية. وهذا يعنى أن المساحة التى أصبحت تشغلها القيلات حالياً تمثل معظم المساحات التى كانت مخصصة للفنادق والإقامات شبه الفندقية وشاليهات القرى السياحية. شكل رقم (٩٧ و ١٠١-ب).

وتم إنشاء المعهد العالى الدولى للسياحة، وكذلك مستشفى صغير شرق مجمع قبيلات بيلافيسستا، وغرب بحيرة مارينا، كما كان قد تم وضع مخطط لتهيئة وتخطيط منطقة خليج طنجة على ذلك الأساس ضمن التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية سنة ١٩٨١، مع الأخذ فى الاعتبار إنشاء الساحات والمناطق الخضراء مع توفير مناطق متسعة للسياحة والرياضة المائية حول بحيرة مارينا، وإنشاء مركز تجارى إدارى خدمى ثانوى على الشاطئ حول مصب وادى ملال، وقد تم تجهيز عدة ساحات تمكن من الاستمتاع بمنظر الخليج والشاطئ الإيبانى المقابل، وكذلك المنظر العام للمدينة ورأس ملاباطا إلا أن معظم التجهيزات الخاصة بالرياضة والسياحة وكذلك الميناء لم تنفذ بعد. ويوضح الشكل رقم (١٠١-ب) المنشآت المطابقة وغير المطابقة لخطة المشروع.

ونظراً لشدة عملية النحت والتعرية التى يتعرض لها شاطئ خليج طنجة باتجاه الغرب بتأثير الرياح الشرقية وماينتج عنها من أمواج عاتية فقد تم إنشاء ثلاثة حواجز تقوم بعمل الحماية اللازمة لهذا الشاطئ إلى الشرق من مصب وادى ملال، ورغم ذلك يتعرض شاطئ الخليج لعملية نحر كبيرة تؤدى إلى تكون جروف شاطئية صغيرة تهدد فندقى طارق وملاباطا يضاف إلى ذلك التلوث الناتج عن وجود هذا المشروع فى منطقة مصبات الأودية الأربعة التى تصرف مياه الأمطار ومخلفات الصناعة والسكن العشوائى والمجزر والمزبله العمومية وغيرها من ظهير خليج طنجة صوب البحر وخاصة وادى السوانى ومفوغا، أما وادى ملال فيصرف مياه الأمطار والسكن العشوائى الذى يحيط بمنطقة مشروع خليج طنجة فى تل طنجة البالية وتل السانية، بالإضافة إلى كمية الرواسب الكبيرة التى يأتى بها من هذه التلال وغيرها والتى أدت إلى إبطاء واضح بالبحيرة الصناعية.

ويبقى أمل الشركة فى إنقاذ المشروع بإحجاز مشروع "فورم" الذى يهدف إلى إنشاء مركز عالمى للسياحة والترفيه موفراً طاقة استضافة قدرها ١٢٠٠٠ سرير موزعة على أربع فنادق مستوى ٤ نجوم مع إنشاء ميناء سياحى، بالإضافة إلى تجهيزات عديدة أخرى رياضية وسياحية^(١). وقصراً للمؤتمرات ويستغرق إنجازها ٦ سنوات مع إمكانية إنجازها فى فترة أقل^(٢). ومن المزمع نقل الميناء الترفيهى واليخوت من ميناء طنجة إلى منطقة خليج طنجة.

ومن استقراء وتحليل المعطيات السابقة وربطها باتجاهات النمو العمرانى لمجموعة طنجة الحضرية فى السنوات الأخيرة من خلال تحليل الصور الجوية وبيانات وزارة السكنى والدراسة الميدانية، يمكن استنتاج دور منطقة خليج طنجة فى توجيه النمو العمرانى صوب الشرق خلال السنوات الماضية ذلك رغم أن النمو العمرانى صوب هذا الاتجاه والذى كان متوقعاً من خلال خطة تحديد المناطق سنة ١٩٦٣ لم يحدث، واتجه النمو صوب الجنوب، وقد تكرر نفس

(١) غرفة التجارة والصناعة، (١٩٩٢)، مجلة الازدهار، عدد خاص عن طنجة، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) محادثة شخصية مع المهندس سعيد أحصاد بالشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة.

الوضع بالنسبة للتصميم التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة طنجة بين سنة ١٩٨١-٢٠٠١ حيث لم يتوقع - عكس مخطط سنة ١٩٦٣- نمواً عمرانياً كبيراً صوب الشرق باتجاه خليج طنجة على ضوء معدلات النمو الضعيفة بين ١٩٦١-١٩٧١، وكذلك إلى ١٩٨١، إلا أن ما حدث من سرعة في النمو العمراني والسكاني بهذا الاتجاه كان محصلة لتحويل مسار المشروع إلى السكن من نط القبلات والإقامات متعددة الطوابق مما رفع من عدد سكان المنطقة بالإضافة إلى نمو واضح وسريع لسكان الدواوير الريفية حول هذا المشروع، وهي دوار طنجة البالية ودوار السانية، وبالتالي خرج المشروع -وما أدى إليه من نمو سكاني وعمراني عشوائي- بالمدينة من حدودها الإدارية إلى الهوامش شبه الحضرية والريفية حيث يمر حد بلدية طنجة الإداري وسط بحيرة مارينا أي مع مجرى وادي ملالح الأصلي، ومن المحتمل أن يكون نمو المناطق المحيطة بخليج طنجة مرتبطاً بحاجة تنفيذ منشآت وتجهيزات هذه المنطقة إلى الأيدي العاملة وخاصة في مجال البناء وشق الطرق أي التشبيد والبناء والأشغال العامة، وهو القطاع الذي ثبت أنه الأكثر استقطاباً للمهاجرين من أرياف طنجة والذين يسكنون أطراف وهوامش المدينة، بالإضافة إلى وجود بعض المهاجر بجوار هذه المنطقة بل يوجد أحدها قريباً منه شرق بحيرة مارينا.

يضاف إلى دوار طنجة البالية والسانية عدة دواوير أخرى مخالفة باتجاه رأس ملباطا، ومن الملفت للانتباه تواجد مناطق من السكن العشوائي المؤقت أي دور الصفيح وما يشابهها داخل نطاق مشروع تجهيز وتهيئة خليج طنجة وحوله باتجاه الشرق والجنوب^(١).

ويعني ماسبق أن منطقة خليج طنجة فقدت صبغتها السياحية الدولية بتحويل مناطقها إلى سكن دائم، والذي أكد الاستقصاء الاجتماعي لوزارة السكنى أن هذا السكن يخص المغاربة، والأجانب، والمغاربة الذين يعملون بالخارج، وكذلك مغاربة من خارج طنجة^(٢). وبالتالي يصعب تحديد هويتها بالإضافة إلى الاضطراب والتناقض العمراني الواضح حيث تتجمع في هذه المنطقة المحدودة وما حولها مناطق ومنشآت سياحية وسكنية راقية (عمارات- قبيلات)، ودواوير ريفية ذات سكن شبه حضري غير قانوني مبنى، ثم سكن اجتماعي في إطار مشروعات وزارة السكنى بدوار السانية، بالإضافة إلى دور الصفيح، والمنطقة الصناعية بمغوغا، وبعض المساحات التي مازالت تمارس فيها الزراعة، وبكامل هذه الصورة قطعان الماعز والأغنام التي قد ترعى في المنطقة. كما يوجد سجن بالقرب من شاطئ المشروع شرق القبيلات وكذلك المحجر السابق ذكره قرب البحيرة.

بالإضافة إلى توزيع مناطق تجمع الوحدات السياحية السابق يوجد بعض الوحدات الفندقية المهمة بطنجة توزع في مناطق عديدة متباعدة أهمها فندق بسادينا طاقته ٣٢٥ سرير ٤ نجوم، ويوجد على طريق طنجة تطوان أمام ساحة الشيران، ثم فندق "أهلا قبلاج" على الكيلو "٥" بطريق طنجة الرباط وتقدر طاقته بحوالي ٣٣٣ سرير ومرتبته ٤ نجوم، وكذلك مخيم ميرامونت باتجاه كهف هرقل غرباً.

وتنتشر بطنجة شتى عناصر الجذب السياحي الثقافي والتاريخي والطبيعي، كما يرتبط بالنشاط السياحي العديد من المرافق والأنشطة الأخرى خاصة بالترفيه والتموين والنقل والمواصلات والتجارة... إلى آخره. ومن أهم هذه

(١) الصور الجوية لسنوات ١٩٨٩-١٩٩٢ والملاحظة الميدانية المباشرة المدعمة بالصور.

- S.d.a.u.V.T.; (1983). Op. cit., p. 777.

(٢)

الأنشطة والمرافق: المطاعم ومناطق الرياضة، أما عن المطاعم فتنتشر انتشاراً كبيراً خاصة في قلب المدينة والمدينة العتيقة حيث محاور الطرق التي يرتادها السواح باستمرار، كما تنتشر المقاهي وصالات الشاي على طول الشوارع الرئيسية كهوليثار باستير ومحمد الخامس وشارع الحرية، وفي الشوارع المتفرعة من هذه المحاور الرئيسية كما تنتشر أيضاً وكالات السفر والسياحة ومكاتب الطيران، إذ تضم طنجة أكثر من ٣٣ وكالة سفر وسياحة وطيران^(١)، وكذلك العديد من البنوك ومحللات الصرافة لخدمة النشاط السياحي بالمدينة، والأنشطة الأخرى المرتبطة بسكان مدينة طنجة، كما توجد بطنجة العديد من دور السينما (عدها ٦) ومناطق الترفيه الأخرى.

مناطق الرياضة:

ترتبط مناطق الرياضة في المدينة بمناطق الترفيه والسياحة ونشاطها، وتتميز طنجة بالعديد من هذه المناطق تصل مساحتها إلى ١١٣ هكتار من الأراضي في سنة ١٩٨١، كانت توفر هذه المساحة ٢٠,٢٣/ساكن، وهي نسبة تقترب من المعيار المناسب أي ٢٤ لكل ساكن في المدينة، إلا أن الواقع غير ذلك إذ أن هذه الهكتارات تتوزع بين أندية الجولف ٩٠ هكتار بحى الجبل، ونادى الفروسية ١٠ هكتار، بالإضافة إلى أندية التنس ونادى الطيران الملكى وهي كلها مناطق محجوزة لطبقات مميزة من المجتمع، وعلى هذا الأساس يكون نصيب الفرد من المساحة الباقية ٣٧,٢٠ لكل مواطن ذلك سنة ١٩٨١، ومع الأخذ في الاعتبار زيادة السكان بعد ذلك التاريخ وعدم التوسع في إنشاء المناطق الرياضية التي تخص عامة السكان فإن النسبة تختلف بطبيعة الحال. يضاف إلى ماسبق نادى اليخت الملكى ببناء طنجة وهو أيضاً ذى استخدام خاص. والواقع أن طنجة تتميز بشاطئ طويل مفتوح ذى متنزهات طبيعية بالإضافة إلى الغابات والشواطئ الشمالية والغربية... وكلها تصلح للترفيه والتنزه لكن لاتصلح للتدريب الرياضى.

بالنسبة للتوزيع الجغرافى لهذه المناطق فهو غير متوازن حيث بنعدم وجود أى ملاعب أو أندية في المناطق الشعبية وخاصة إلى الجنوب من وادى السوانى، وبالتالي يتوزع معظمها في المناطق الراقية حيث الاستاد الرئيسى فى مرشان ونادى الجولف بالجبل ونادى التنس بشارع بلجيكا ونادى الفروسية بالجبل، ولايوجد بالأحياء الشعبية سوى الملعب الإسبانى القديم لكرة القدم بالسوانى، والملعب الحديث لكرة القدم بالسوانى أيضاً.

وقد اقترح التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية استرداد أراضى الهضبة المشغولة بالأسلاك الكهربائية بمنطقة بنى مكادة الجديدة وذلك لتنظيمها كملاعب رياضية ومتنزهات تخدم الأحياء الجنوبية، كما اقترح على المدى البعيد (أى بعد ١٩٩١) إنشاء مجمع رياضى على مساحة ٢٠ هكتار يتتابع مع كمنثور المنطقة التلية المرتفعة الصعبة فى أقصى جنوب المدينة وسط المناطق المبنية فى بن ديبان والجيرارى وبنى مكادة القديمة^(٢) شكل رقم (١٠١-ج).

وحتى سنة ١٩٩٢ لم ينفذ أى من الاقتراحين وتوضع الصور الجوية الحديثة امتداد العمران العشوائى وغير

(١) غرفة التجارة والصناعة بطنجة (١٩٩٢)، مجلة الازدهار، عدد خاص عن طنجة، مرجع سابق، ص ٣٤.

- الدراسة الميدانية.

- S.d.a.u.V.T.; (1983). Op. cit., p. 162.

(٢)

القانونى إلى هذه المناطق مما أدى بالباحثة إلى إضافة ذلك إلى خريطة استخدام الأرض رقم (٩٧).

٦- المساحات الخضراء والمكتشوفة^(١):

تعد المساحات الخضراء من المناطق الهامة بالنسبة للمدينة، والتي يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند القيام بعمليات التعمير الحضري، وتتعرض هذه المناطق رغم أهميتها للإهمال الجسيم من قبل المسئولين عن التنمية الحضرية وخاصة فى الدول النامية ولا بد وأن يتضمن أى تخطيط للمدينة توقيع المساحات الخضراء والحدائق والمتنزهات وغيرها من المناطق المكتشوفة والخضراء. وعادة ما تحدد المساحات المبنية إلى المساحات الخضراء، أو التى تترك بدون بناء فى المناطق المبنية على أساس خطة موضوعة، وكثيراً ما يخالف الإنشاء هذه النسب، وهناك خطط قد وضعت لإنشاء مدن الحدائق التى يصعب وجودها على نطاق واسع فى مدن العالم الثالث القديمة والمكتظة والتى تُركت فترة طويلة للبناء العشوائى يحدد شكلها وخصائصها واتجاهات نموها إلا فى بعض مناطق محددة تخص نمطاً سكانياً معينة وطبقة سكانية معينة.

ولا تختلف طنجة عن النموذج السابق إذ توضع الصور الجوية والخرائط-وكذلك الملاحظات الميدانية-ندرة المناطق الخضراء الواضحة فى قطاع كبير من المدينة يتمثل فى المناطق التى تُركت للنمو العشوائى، وأيضاً تلك التى تم تخطيطها حديثاً وخاصة فى مناطق السكن الاقتصادى المخطط، إذ لم يأخذ المخطط فى اعتباره وضعها ضمن المخطط، كما إن المضاربة العقارية وارتفاع أسعار الأراضى والحاجة الشديدة إلى المسكن فى هذه الأنماط السكنية قد أدت إلى استهلاك مواضع المناطق الخضراء بالبناء-إن كان لها مواضع فى الخطة أو فى الطبيعة. ولا تؤخذ فى الاعتبار أيضاً عند إعادة التخطيط فى المناطق العشوائية وغير القانونية لنفس السبب.

وترجع أهم المناطق الخضراء داخل الكتلة المبنية بمدينة طنجة إلى الفترة الدولية أو منذ خروج طنجة عن أسوارها وحتى فترة الاستقلال، لذلك يكاد يرتبط توزيعها بمناطق سكنى الأجانب والمرافق المرتبطة بهم كالتنصليات والمستشفيات والمدارس والملاعب والمتنزهات، بالإضافة إلى الحدائق والمتنزهات المحددة ضمن تخطيط المدينة الأوربية الحديثة بطنجة فى الميادين وفى وسط الشوارع، كما كانت الشوارع مشجرة فى هذه المناطق المخططة. وفى ذات الوقت حرمت الأحياء الشعبية ذات السكن التقليدى القديم، والتى ترجع إلى هذه الفترة أيضاً من المناطق الخضراء تماماً كالمدينة العتيقة، ودرادب والمصلى باستثناء منطقتين إحداها فى المدينة العتيقة بساحة القصبة ٢٠٠م وحديقة عين قطيوط غرب المصلى خارج المنطقة المبنية المكسدة بالمبانى، ومن ثم يتراوح نصيب الفرد فى طنجة من المساحات الخضراء بين ٧٠، ٢٠٠م/ساكن وفقاً لكل المساحات الخضراء (خاصة أو عمومية) التى تعتنى بها بلدية طنجة بمثابة فى قسم المساحات الخضراء أو ٤٣، ٢٠٠م/ساكن وفقاً للمساحات الخضراء العمومية فقط، وهو معدل دون المستوى العالمى بكثير والذى اتفق على أن يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ م/ساكن. وكان معدل نصيب الفرد فى طنجة قبل إصلاح وإنشاء الحدائق العمومية سنة ١٩٨٧ هو ٥، ٢٠٠م/ساكن بالنسبة لكل المساحة الخاصة والعمومية تبلغ مساحتها

(١) المعلومات الواردة بهذا الجزء مستقاة من عدة مصادر أهمها الصور الجوية والخرائط-أما الأرقام فقد تم

الحصول عليها من قسم المساحات الخضراء ببلدية طنجة، وقسم الغابات والمياه بتدوين وزارة الزراعة بطنجة.

حوالى ٣٢.٥ هكتار سنة ١٩٩٢ (١).

وتضم مناطق العمارات والقيلات فى طنجة حالياً أكثر من ٧٢.٥٪ من جملة عدد المناطق الحضرية داخل الكتلة المبنية بمدينة طنجة. بينما لا تغطى مناطق السكن الاقتصادى بأصنافه المخطط وغير المخطط وغير القانونى سوى بحوالى ١٩.٥٪ من هذه المناطق، ولا يوجد بمناطق السكن التقليدى القديم سوى ٨٪ من هذه المناطق على الرغم من اتساع مساحة مناطق السكن الاقتصادى (أى التقليدى الحديث) والسكن التقليدى القديم فى مدينة طنجة فى الوقت الراهن، ولا يتضمن ذلك التوزيع مناطق القصور والقيلات المبنية فى حى الجبل الكبير حيث الغابات الطبيعية، والتي تمثل مساحة تصل إلى ٥٠٪ من مساحة الضواحي الجبلية القريبة من المدينة بينما ترتفع نسبة الغابات إلى ١٠٠٪ غرباً صوب كيب اسبارتل، يستثنى من ذلك التوزيع منطقة مشروع خليج طنجة لوجود أراضى زراعية وساتين ومناطق رعى. إذا المقصود بالتوزيع السابق الكتلة المبنية المتصلة وشبه المتصلة للأحياء الهامشية التى تقع جنوباً وجنوباً-بشرق وجنوباً بغرب. ويصل عدد المناطق الحضرية المذكورة إلى ٥٣ منطقة (٢). تتوزع بين الأشكال التالية :

- حدائق ومنتزهات عمومية مفتوحة: عددها ٢٠ منطقة مساحتها حوالى ١٩.٦ هكتار تقريباً، ونسبتها ٣٧.٧٪ تقريباً من جملة عدد المناطق الحضرية وتلعب دوراً هاماً بالنسبة للترفيه والتجميل، كما أن بها أماكن للجلوس منها حديقة قطيوط ومنتزه مولاي سليمان.

- ساحات عمومية وحدائق الطرق: وعددها ١٦ ومساحتها هكتارين تقريباً، ونسبتها ١٨ و ٣٠٪ تقريباً من عدد المناطق وتقوم بدور التجميل كما تنتظم حركة المرور حولها أثناء الدوران أو تغير الاتجاهات، من أهمها ساحات السوق الكبير، فرنسا، الأمم، جامعة الدول العربية، المغرب، القصبة، الكويت، ابن بطوطة، وادى المخازن، مولاي عبد العزيز، هلقيتا ... الخ. وتعتبر ذات أهمية إذ تلتقى عندها وتتفرق منها الطرق التى تربط أجزاء المدينة كما تعتبر من العلامات البارزة التى يُحدد بها الاتجاهات فى المدينة شكل رقم (٩٤ و ٩٧).

- المنتزهات المغلقة وشبه المغلقة: وعددها ١٢ منتزه ونسبتها ٢٢.٧٪ تقريباً من جملة عدد المناطق الحضرية، وعادة ما يكون هذا النوع مصاحباً لمؤسسات أو منشآت عامة أو خاصة، ويلعب دوراً هاماً فى الترفيه أو التجميل، منها حديقة أو منتزه المندوبية شمال غرب ساحة السوق الكبير وغرب المدينة العتيقة، وهو حديقة كبيرة لا تظهر من الشوارع المحيطة بها لكن تظهر من المناطق المرتفعة وتظهر بوضوح فى الصور الجوية لمدينة طنجة، ومنها أيضاً الحدائق المتسعة للقنصليات كالفرنسية والإسبانية، وكذلك فى مدارس البعثات الأجنبية كالمدرسة الأمريكية والإسبانية، والمستشفيات وخاصة الأجنبية كالمستشفى الإسباني. وكذلك الفنادق الكبرى ... الخ. يضاف إليها المقابر المشجرة كمقبرة اليهود على شارع مولاي عبد العزيز (أو طريق الرباط القديم)، ومقبرة اليهود جنوب المدينة العتيقة، ومقابر المسلمين والنصارى بين طريقى سيدى بوعبيد والمجلترا غرب وجنوب غرب ساحة السوق الكبير كذلك بعض

(١) محادثة شخصية مع رئيس قسم المساحات الحضرية ببلدية طنجة فى نوفمبر سنة ١٩٩٢.

(٢) قسم المساحات الحضرية، بلدية طنجة، طنجة فى ١٩٩٢.

المساحات المتناثرة هنا وهناك والمرتبطة ببعض المدارس الكبيرة وخاصة الثانوية ...

- الملاعب الرياضية: وعددها خمس ومساحتها ١٣ هكتار تقريباً، وهي الملاعب التي يستفيد منها المواطن العادي بطنجة، ونسبتها ٥, ٩٪ تقريباً من عدد المناطق.

وتتركز الحدائق والمتنزهات والمساحات السابقة في منطقة وسط المدينة وضواحيها، وتظهر الصور الجوية انعدامها في الأحياء الهامشية انعداماً واضحاً. وكذلك الأحياء الشعبية المرتبطة بوسط المدينة. وكان للتوسع الحضري الكبير بمدينة طنجة أكبر الأثر على تدهور المناطق الخضراء السريع داخل المدينة وفي ظهيرها حيث البيئة الطبيعية كالغابات أو حيث الأراضي الزراعية أو الرعوية. ومن هذه المناطق التي تم القضاء عليها كلياً أو جزئياً:

- البساتين والأراضي الزراعية بالهوامش الجنوبية والشرقية للمدينة: وقد قضى عليها توسع المدينة صوب الجنوب بعد الاستقلال، وما زالت هذه العملية مستمرة، وأيضاً مع التنمية الحضرية لمشروع خليج طنجة على حساب البساتين والمناطق المشجرة.

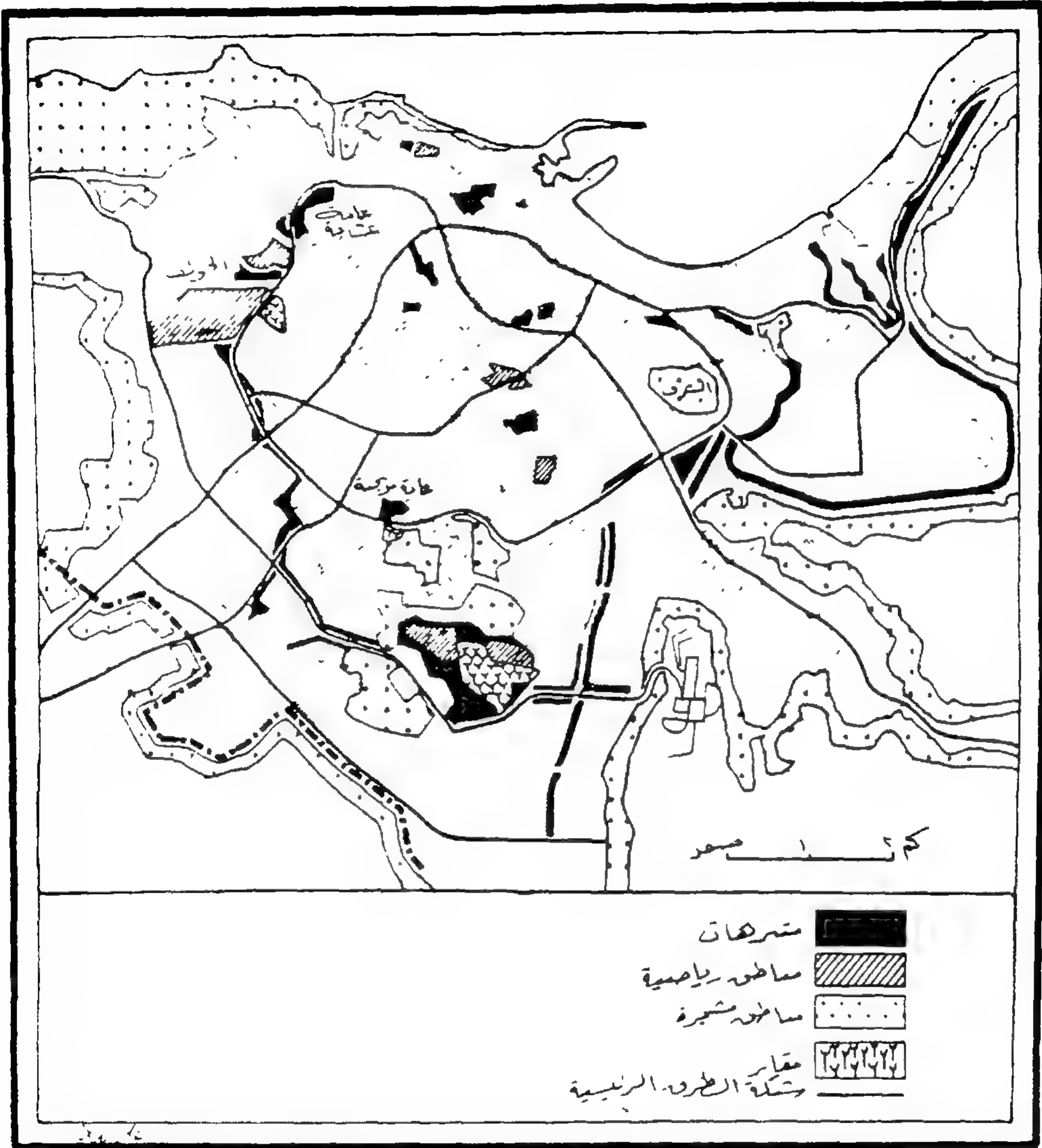
- غابة دار مويجنة (٢٠ هكتار): وتقع في هامش المدينة الجنوبي الغربي غرب بن ديبان وحتى طريق الرباط تم القضاء عليها، وتظهر على الخرائط وفي الصور الجوية مقسمة بقصد البناء الاقتصادي المخطط على الرغم من اقتراح التصميم التوجيهي الحديث بتركها خضراء كنطقة من الدرجة الأولى شكل ١٠١ ج.

- غابة عشاية: وتقع غرب حي درادب وعين الحبانى حول وادي اليهود، ويتبقى منها حالياً ٢٠ هكتار وتعرض لعمليات اقتطاع مستمر بقصد البناء.

- غابة كانت موجودة شمال المدرسة الأمريكية بمساحة ١٠ هكتار تم بنائها أيضاً، (حي القصابين).
- غابة مولاي عبد الله: كانت عبارة عن أراضى تم تشجيرها ثم تم القضاء عليها، وحلت محلها أحياء سكنية في منطقة حي السوريين وصادينا في بداية الثمانينات.

- غابة الرميلات (٦٠ هكتار): غرب المدينة على طول مضيق جبل طارق وهي غابة طبيعية تمثل متنفساً رئيسياً للمدينة في العطلات والرياح، إلا أنه تم اقتطاع مساحات كبيرة منها بتسويرها وبناء القصور الخاصة داخلها للأثرياء والأمراء والملوك المغاربة والعرب، ويوضح ذلك مدى استهلاك التوسع العمراني للمناطق المزروعة والطبيعية بطنجة على الرغم من وجود أراضى فضاء عديدة بوسط المدينة وخاصة المدينة الحديثة وبين تجمعات الأحياء والضواحي.

ومن الملفت للانتباه أن المناطق التي تم اقتراحها ضمن أحدث تخطيط لطنجة، تم البناء عليها بطريقة عشوائية غير قانونية أيضاً كغابة دار مويجنة وغابة عشاية ثم الأراضي الشاسعة في جنوب المدينة والتي اقترح التصميم تسميتها بمنتزه التصميم التوجيهي على مساحة ٣٠٠ هكتار ليكون مركباً مفتوحاً يضم حدائق ومتنزهات وملاعب وغابات، وأيضاً مقبرة مشجرة بالمنطقة المحصورة بين بنى مكادة القديمة شرقاً وبين ديبان غرباً، وامتدادها إلى الجنوب حيث البيئة الطبيعية التلية ذات معدل الانحدار الكبير. كما كان الاقتراح يقضى بمنع البناء في هذه المنطقة لإعادة تخطيطها، إلا أن البناء العشوائي وغير القانوني أخذ في الزحف نحوها من جوانب عديدة حسب



شكل (١٠-ج) المناطق المكشوفة والخضراء والمقترحة بتصميم التهيئة
الحضرية لطنجة
المصدر: S. d. a. u. V.T. (1983), op.cit.

ما تظهره مقارنة الصور الجوية للسنوات الأخيرة شكل ١٠١ جـ.

وخلاصة القول أن البيئة الطبيعية (في صورة المساحات الخضراء) مهددة بالنمو العمراني غير المخطط وحتى المخطط منه، حيث لم يأخذ في الاعتبار وضع المساحات الخضراء في التخطيط أو الحفاظ على الموجود منها عند التخطيط، وحتى وإن روعي وجودها في التخطيط أو تم الحفاظ عليها عند وضعه فإن ذلك يختلف تماماً عند التنفيذ، وهي مشكلة بيئية حضرية هامة تعاني منها المدن، وتتكلف ميزانيات كبيرة في سبيل إعادة التخطيط لإصلاح الأخطاء العمرانية التي تم ارتكابها بسبب سوء التخطيط أو سوء التنفيذ أو انعدام الرقابة، واتباع سياسة غض الطرف (النظر) ورفع شعارات كشعار "دع الأمور تمر". بالإضافة إلى الفساد المستشري في الإدارات المحلية بمدن العالم النامي وغيره أيضاً.

بالنسبة للأراضي الزراعية: مازال بظهير طنجة الملاصق ضمن دائرة الفحص أو ضمن عمالة طنجة مناطق زراعية مطرية ومروية تصل مساحتها إلى ٥٤٥٠٠ هكتار (٢) شكل (٩٧). تتعرض للأنشطة الحضرية وبالتالي إلى تدهورها وخاصة من جانب النمو العمراني للمباني والمنشآت الصناعية والسياحية والخدمية وخاصة تلك القريبة من الكتلة المبنية أو على طول الطرق الرئيسية والثانوية، كما تجتذب طنجة الأيدي العاملة من سكان الدواوير بهذه المناطق، وقد اتضح دور المضاربة العقارية والحاجة إلى المسكن في تدهور هذه الأراضي الزراعية وتناقصها رغم ندرتها وحاجة المدينة إليها، ومن أهم هذه المناطق الزراعية تلك الموجودة حول مشروع خليج طنجة، والمساحات الموجودة ضمن جماعات العوامة جنوباً وإكزناية (وأحياناً إجزناية) في الجنوب الغربي والغرب.

٧- المقابـر:

وتنتشر في طنجة انتشاراً واضحاً، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها عراقة مدينة طنجة وطابعها العمراني غير المندمج ونمط عمرانها المرتبط بنمو وتحول بعض الدواوير الريفية إلى هوامش وضواحي حضرية وشبه حضرية على شكل بؤر عمرانية حول كتلة المدينة الرئيسية، بالإضافة إلى صعوبة البهنة الطبيعية المحيطة بكتلة المدينة وشدة الانحدار في مناطق عديدة مما أدى إلى وجود مقبرة أو أكثر بكل مجمع سكاني عمراني حول المدينة. وقد تكرر ذلك عدة مرات مع استمرار عملية نمو وتوسع المدينة والتهامها للدواوير المجاورة واحتوائها باستمرار، وتوضح الخرائط والصور الجوية وجود أكثر من ٢٠ مقبرة في مجمعة طنجة الحضرية.

ويحيط بالمدينة العتيقة العديد من المقابر بعضها للمسلمين والآخر للنصارى وبعضها مشترك ومقبرة تخص اليهود. ويرتبط ذلك بتعدد الجاليات التي سكنت طنجة منذ فترات طويلة، حيث ظل الاستقرار العمراني داخل المدينة العتيقة منذ الفترة الفينيقية-حتى إن المقبرة الفينيقية مازالت موجودة بشارع ابن الأبار بمرشان، لذلك كانت المناطق التي تتواجد بها المقابر في الوقت الراهن خارج المجال المبنى. إلا أنها في الوقت الراهن تعتبر ضمن وسط المدينة حيث توجد المقبرة اليهودية جنوب المدينة العتيقة. كما تحيط مقبرة مختلطة للمسلمين والنصارى بحديقة المندوبية ومقبرتين

- S.d.a.u.V.T.; (1983). Op. cit., p. 156.

(١)

- Province de Tanger, (1990). La province de Tanger en Chiffres, Tanger, p. 6.

(٢)

أيضاً بين زنقة بوعراقية ورو عبيد وبين شارع المجلثرا. كما توجد مقبرة للمسلمين شمال درادب بمرشان شكل رقم (٩٤)، وأخرى بمنطقة ثيلات الجبل ومقبرة المجاهدين بين طريق المطار وطريق الجبل.

- ومع امتداد المدينة جنوباً هناك مقبرة بالسوانى للمسلمين وأخرى لليهود على طريق الرباط القديم شرق كسبراطا. كما تنتشر المقابر على التلال المحيطة بالمدينة حيث مقبرة بالشرف وأخرى بتل طنجة البالية، وكذلك تل السانية، وفي المناطق الهامشية بمغوغا الصغيرة ومغوغا الكبيرة، وهي مناطق تلية أيضاً، ثم بعض المقابر ضمن المناطق الهامشية جنوب وادى السوانى وخاصة فى بنى مكادة القديمة وبن ديبان وغيرها.

- ومن المقترح إزالة المقابر المجاورة لساحة السوق الكبير وتحويل المنطقة كلها إلى متنزه كبير بمساحة ١٥ هكتار مع إعادة تخطيط مساحة السوق الكبير (ساحة ٩ أبريل) حيث تضم بيتاً للشباب وحديقة المندوبية والقنصلية البريطانية والكنيسة الإنجيلية الصغيرة وجامع وسوق سيدى بوعبيد مع الاحتفاظ بوظائف هذه المرافق. وسيقتضى تنفيذ هذا التخطيط هدم بعض المباني ذات الأهمية التقليدية مثل محلات الحدادين والتجارين وكذلك بعض الأسواق والسوق المركزى... الخ^(١). إلا أن اقتراح كهذا سيفير كثيراً من الوظيفة التقليدية العريقة لساحة السوق الكبير، ومن ثم يجد اعتراضاً قوياً من جهات عديدة خاصة بمن لهم اهتمام بالتراث العمرانى لطنجة والذي يجب الحفاظ على ماتبقى منه، ومن المقترح أيضاً إنشاء جبانة جديدة فى الجنوب الشرقى من المنطقة الوعرة غير الداخلة ضمن خطة التعمير بمساحة ٥٠ هكتار نظراً لحاجة "طنجة الكبرى" إلى ذلك. شكل رقم (١٠١-ج).

٨- الخدمات التعليمية:

توصلت الدراسة الخاصة بتصميم التهيئة الحضرية لطنجة (١٩٨١-٢٠٠١)^(٢) إلى حاجة طنجة الماسة إلى مساحات خاصة بتوفير الخدمات التعليمية التى تحتاج إلى منشآت عديدة ومساحات واسعة للمحقاتها. وقد سجلت طنجة حالة من القصور العام فيما يخص هذه المنشآت سنة ١٩٨١، بالمقارنة مع المستوى القومى، بالإضافة للتوزيع غير المتوازن لهذه الخدمات على مستوى أحياء ومناطق المدينة شكل رقم (١٠٢).

وتمثل مساحة منشآت الخدمات التعليمية بطنجة حوالى ٦٠ هكتار أى ٢٪ من مساحة مدينة طنجة إدارياً، وحوالى ١,٢٪ من المساحة التى تنتشر عليها مجمعة طنجة الحضرية جغرافياً. يتركز معظمها فى مناطق بعينها من مدينة طنجة.

ويصل نصيب الفرد فى طنجة إلى ٢١,٦٩ م^٢ من مساحة مناطق الخدمات التعليمية، كما يتفاوت نصيب الطلبة من هذه المساحة حسب المستوى التعليمى، وكذلك بين المدارس الحكومية والخاصة. تصل هذه النسبة إلى ٢٩,٤ م^٢/طالب فى المدارس الخاصة. وتتباين بين المستويات التعليمية، فمجدها فى التعليم العالى ٥٥,٧ م^٢/طالب، وفى التعليم الفنى ٣٩ م^٢/طالب، أما فى التعليم الثانوى فنجد النسبة فى الحكومى ٢٠,٦ م^٢/طالب، وفى الخاص ٦٥ م^٢/طالب، وبالنسبة للتعليم الابتدائى كانت النسبة ٣,٩ م^٢/طالب فى الحكومية، و ٣,٦ م^٢ للطالب فى المدارس

(١) - S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., p. 161. (Chap. 5, parti d'aménagement).

(٢) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 809-822. (Chap. 17, équipement collectifs).

الخاصة سنة ١٩٨١. وتنخفض هذه النسب عن مثيلاتها على المستوى القومى وهو ٢٢٥م/طالب فى المدارس الثانوية* و ٢١٠م/طالب فى المدارس الابتدائية.

ويدرس حوالى ٧٪ من التلاميذ بطنجة فى المدارس الخاصة التى تستهلك ١٧٪ من المساحة المخصصة للخدمات التعليمية وخاصة فى المدارس الثانوية الأجنبية التى توفر لطلابها مساحات كبيرة من الأراضى حيث نجد ذلك فى المدرسة الإيطالية (٢١٢٥م/طالب) وفى المدرسة الأمريكية (٢٢٧٢م/طالب) وفى المدرسة الإسبانية ٢٦٠م/طالب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العجز فى المساحة يخص المدارس الابتدائية التى تحتاج إلى ضعف المساحة المتاحة سنة ١٩٨١ حتى تتوازن نسبة التلاميذ إلى المساحة وتحقق ٢١٠م/تلميذ فى طنجة. وإذا أخذنا فى الاعتبار معدلات النمر السكانى السريعة وسيادة صفار السن، بالإضافة إلى توسع المدينة العمرانى فإن الحاجة ستكون كبيرة إلى مساحات جديدة لإنشاء مدارس ابتدائية.

والواقع أن النقص كان أكثر وضوحاً بالنسبة للمدارس الثانوية، وخاصة المرحلة الثانية منها، وكذلك فى التعليم الفنى مع شبه انعدام فى التعليم العالى شبه الجامعى وانعدام تام للتعليم الجامعى حيث تخضع طنجة لتأثير تطوان وجاذبيتها فى هذا النوع من التعليم.

أما بالنسبة لتوزيع الخدمات التعليمية فقد اتسم بانخفاض أعداد المدارس الابتدائية فى المناطق الهامشية، وانعدام وجودها فى بعض المناطق بالنسبة للمدارس الإعدادية والثانوية أيضاً، وخاصة فى مجموعة أحياء الهامش الجنوبى والهامش الشرقى من مدينة طنجة، إذ أثبتت الدراسة الخاصة بذلك أن تركيز المنشآت التعليمية الابتدائية واضحاً فى وسط المدينة الغربى حيث يوجد ١٤ مدرسة من جملة ٥١ مدرسة ابتدائية بالمدينة، وأيضاً فى وسط المدينة الجنوبى حيث تركزت به ١٠ مدارس، مما يعنى تركز ٤٧٪ من المدارس الابتدائية بوسط المدينة. وينسحب نفس الوضع على المدارس الثانوية والإعدادية إذ يتركز فى وسط المدينة الغربى والجنوبى ٩ مدارس، ٣ مدارس على التوالى بالإضافة إلى ٣ مدارس بالضواحي الجنوبية الغربية فى حى (السوانى والحي الجديد)، وذلك من جملة ٢٠ مدرسة إعدادية وثانوية، مما يعنى تركز ٧٥٪ من جملة هذه المدارس بوسط المدينة والضاحية الجنوبية الغربية سنة ١٩٨١. ويظهر العجز الكبير فى هذا النوع من المدارس كما تظهر الحاجة الكبيرة لمساحات جديدة تواكب الحالة فى سنة ١٩٨١ والنمو السكانى والحاجة المتوقعة بعد ذلك.

وقد أثبت تحليل الوضع الراهن سنة ١٩٩٢ تحسناً ملحوظاً فى عدد ونوع وتوزيع الخدمات التعليمية فى طنجة** إذا ما قورن بما كان عليه سنة ١٩٨١، وذلك من خلال البيانات التى أمكن الحصول عليها من النيابة

* ويقصد بها فى طنجة مرحلتى التعليم الإعدادى والثانوي معاً، وينقسم إلى المرحلة الأولى (السلك الأول ٤ سنوات) والمرحلة الثانية (السلك الثانى ثلاث سنوات دراسية).

** معادثة شخصية مع الأستاذ، بوحسين عبد الحميد، الكاتب (المدير) العام للنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة فى نوفمبر سنة ١٩٩٢ (من خلال بعض القوائم الخاصة بالمدارس) والمسح الميدانى. والصور الجوية. وقد تم توقيع العديد من المدارس والخدمات الأخرى على خرائط ١-٥٠٠٠ و ١-١٠٠٠٠ فى الميدان وخاصة بالأحياء الجنوبية.

الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة، ومن مقارنة الصور الجوية لمدينة طنجة لسنوات مختلفة وكذلك المسح الميداني قد أمكن وضع هذه البيانات في الجدول رقم (٦٩) والذي يعبر عن حركة إنشاء المدارس حسب المستوى التعليمي بين ١٩٨١-١٩٩٢.

ويخضع التعليم في مراحله الثلاث ومراكز تدريب المعلمين للنيابة الإقليمية بوزارة التربية الوطنية، أما التعليم العالي الفنى والتأهيل المهني (التعليم الفنى) فهو يتبع إدارة التكوين المهني وتكوين الأطر بوزارة الأشغال العمومية.

جدول رقم (٦٩) نوع المنشآت التعليمية وعددها في ١٩٨٠ - ١٩٩٢ مجمعة طنجة الحضرية

١٩٨١ - ١٩٨٠		١٩٩٢ - ١٩٩٣ *	
نوع المنشآت	عددها	نوع المنشآت	عددها
ابتدائي حكومي	٣٩	ابتدائي حكومي	٦٢
ابتدائي خاص	١٢	ابتدائي خاص	١٤
جملة الابتدائي	٥١	جملة الابتدائي	٧٦
إعدادي وثانوي حكومي	١٤	إعدادي حكومي	١٨
إعدادي وثانوي خاص	٦	ثانوي حكومي	٧
		ثانوي خاص	٤
جملة الإعدادي والثانوي	٢٠	جملة الإعدادي والثانوي	٢٣
مراكز تدريب المعلمين	٣	مراكز تدريب المعلمين	٣
المجموع	٧٤	المجموع	١١٢

المصدر: أرقام ١٩٨١ من:

- S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., p. 822.

ويتضح من الجدول الزيادة الواضحة في عدد المدارس التي ارتفع عددها من ٧٤ مدرسة في سنة ١٩٨١، منها ٥١ مدرسة ابتدائية و ٢٠ مدرسة إعدادية وثانوية، إلى ١١٢ مدرسة في سنة ١٩٩٢ منها ٧٦ مدرسة ابتدائية، أي بنسبة زيادة قدرها ٥٠٪ تقريباً، و ٣٣ مدرسة ثانوية وإعدادية بنسبة زيادة قدرها ٦٥٪ تقريباً، والواقع أن هذه الزيادة في عدد المنشآت لا تمثل توافر الخدمة التعليمية، كما يجب أن تتوافر ويتضح ذلك في حالة مقارنة ماقتله هذه الزيادة بالنسبة للحاجة إلى الخدمات التعليمية سنة ١٩٨١. والتي قدرت بضعفى المساحة بالنسبة للمدارس الابتدائية وحدها. فإذا كانت الزيادة بين سنة ١٩٨١-١٩٩٢ قد سجلت ارتفاعاً قدره (٥٠٪) فقط مع النمو السكاني الكبير وسيادة صغار السن، وبالتالي ارتفاع عدد تلاميذ الابتدائي، فمعنى ذلك إن الحاجة إلى مساحات لإنشاء المدارس أصبحت أكثر إلحاحاً.

وتتوزع المنشآت التعليمية في طنجة سنة ١٩٩٢ توزيعاً يبدو أكثر توازناً عن صورته سنة ١٩٨١، إذ أصبحت الهوامش والضواحي البعيدة عن قلب المدينة تحظى بوجود هذه الخدمة الهامة. ومن الملاحظ بالنسبة للمدارس الابتدائية سيادة توزيعها بين كل مناطق طنجة، حيث تم استحداث ستة مدارس منها (في الهامش الجنوبي) وأربع

مدارس إعدادية وواحدة ثانوية^(١). بينما كان هذا الحى مفتقراً لهذه الخدمات التعليمية فى سنة ١٩٨١. وهذا يوضح اتجاه التوزيع نحو مناطق العجز فى الضواحي والهوامش، مع استمرار العجز العام على مستوى مجمعة طنجة الحضرية، حيث ينخفض هذا العدد كثيراً عن الحاجة إلى مدارس جديدة كثيراً. (شكل رقم ١٠٢).

وما يؤكد ذلك أن الدراسة بالمدارس الابتدائية فى طنجة قد ارتفعت الدراسة فيها من فترتين فى سنة ١٩٨١ إلى أربع فترات سنة ١٩٩٢^(٢) بالنسبة للتعليم الفنى فقد انتشر فى طنجة انتشاراً كبيراً فى الفترة الأخيرة، وذلك لحاجة التنمية الحضرية والصناعية الميكانيكية والتقليدية للأيدى العاملة المدربة والفنية، ولذلك تعددت مراكز هذا النوع من التعليم كما تعددت مستوياتها. وضمت طنجة فى سنة ١٩٩٢ حوالى ١٨ مركز حكومى للتدريب والتأهيل تتقاسمها ثلاث مستويات: مستوى التخصص، ومستوى التأهيل، والمستوى التقنى. وترجع هذه المراكز التأهيلية الفنية بشكلها الحالى إلى سنة ١٩٨٤* . يضاف إلى ذلك حوالى ٥٤ مركز للتدريب والتأهيل الفنى تتبع مؤسسات خاصة وتحت إشراف الوزارة، وتتوزع هذه المراكز بين أحياء المدينة المختلفة، حتى إن العديد منها توجد فى مناطق بنى مكادة والمدينة العتيقة وغيرها من مختلف الأحياء.

أما فيما يخص التعليم الجامعى فحتى سنوات قليلة مضت لم تكن بطنجة أى خدمات تعليمية على مستوى التعليم العالى، ولم يكن موجوداً بها سوى مراكز تكوين وتدريب المعلمين (الابتدائى والإعدادى) بفرض الانتقال من التدريس بمستوى معين إلى مستوى أعلى، بالإضافة لمعهد للفنون التشكيلية ومعهد للموسيقى وهى معاهد متوسطة، بالإضافة إلى معهد للسباحة وآخر للفندقة ضمن إطار التكوين المهنى. ثم استحدثت بطنجة بعض المؤسسات الجامعية، وهى المعهد الدولى العالى للسباحة بمنطقة خليج طنجة السباحية ثم مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطريق الشرف وتتبع جامعة عبد المالك السعدى بتطوان، وكذلك معهد التكنولوجيا التطبيقية بطريق المطار، ومعهد العمل الاجتماعى، والمدرسة الفندقية. وقد تم اعتبار هذه المؤسسات والمعاهد نواة لجامعة تطالب طنجة بإنشائها حتى لا يظل الاعتماد على إشعاع جامعة تطوان^(٤)، وذلك نظراً لنمو مدينة طنجة العمرانى والسكانى والصناعى والسياحى وارتفاع نسبة المعلمين بها عن ذى قبل وتمتعها بالعديد من المرافق الهامة وثقلها الإقليمى فى شمال المغرب.

وقد اقترح التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية إنشاء جامعة وحي جامعى فى المنطقة الحالية إلى الجنوب من المنطقة الصناعية "شطرب" غرب السكة الحديد وشرق طريق الركايح^(١)، لكن من المتوقع إنشاء الجامعة على طريق

(١) النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة.

(٢) معاهدة شخصية مع السيد برحسين عبد المجيد الكاتب العام للنيابة الإقليمية للتربية الوطنية بطنجة.

(٣) معاهدة شخصية مع المهندس مراد محمد، رئيس قسم التكوين المهنى وتكوين الأطر بوزارة الأشغال العمومية بطنجة فى نوفمبر سنة ١٩٩٢، من خلال الإطلاع على العديد من منشورات وتقارير خاصة بالقسم.

(٤) عمالة إقليم طنجة، (١٩٨٩)، التعليم العالى والجامعى بإقليم طنجة، طنجة، ص ١-٤.

(٥) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., p. 155.

* أي منذ إنشاء إدارة التكوين المهنى ضمن وزارة الأشغال العامة بطنجة.

المطار بجوار معهد التكنولوجيا في الجانب المقابل للمنطقة الصناعية بطريق المطار في اتجاه طريق الرباط أي جنوب غرب المدينة.

ومن المقترحات الموضوعة بهذا الصدد إنشاء كلية للطب نظراً للقاعدة الخدمية الطبية الجيدة الموجودة حالياً بالمدينة. وكذلك معهد عالي للتكنولوجيا يكمل سلسلة مراكز التأهيل المهني تنفيذاً لسياسة الحكومة ^(١) وتوفيراً للكوادر العليا والإدارية لتلبية حاجة القطاعات المنتجة بالمدينة.

وتم افتتاح مراكز تابعة لكليتي العلوم والآداب بتطوان تمهيداً للجامعة المستقلة بطنجة، والذي سيعزز كثيراً من دورها الإقليمي في شمال المغرب، هذا الدور الذي اتضح في مواضع عدة من الدراسة. وتستأثر طنجة ودائرتها في مجال التعليم بأكثر من ٨٥٪ من جملة منشآت التعليم العام* سنة ١٩٩٢ ويكل مراكز تدريب المعلمين وبأكثر من ٩٨٪ من مراكز التدريب والتأهيل المهني، وكل المعاهد العليا المستحدثة كنواة لجامعة طنجة أيضاً في مقابل مدينة أصيلة ودائرتها التي لاتضم سوى ١٥٪ من جملة مؤسسات التعليم العام بعمالة طنجة مما يؤكد هيمنة طنجة في هذا المجال.

٩- الخدمات الصحية:

تتميز طنجة بتوافر خدمات صحية لا بأس بها بالقياس إلى مستوى الخدمات الصحية على المستوى القومي. وإن كانت أقل من المعيار المتفق عليه حتى يتشبع مكان مابها هذه الخدمات، وبأى تميز طنجة بهذه الخدمات كمحصلة لموقعها كبوابة للمغرب ومستقبل لعدد كبير من الزائرين والعابرين. كما ترجع أيضاً لماضيها الحضري والدولي إذ يسهم القطاع الخاص والمستشفيات الأجنبية بدور هام في رفع مستوى هذه الخدمة.

وتصل طاقة الوحدات الصحية بطنجة ١٩٩٠ إلى ١١٨٢ سرير: منها ٨٥٨ سرير بالوحدات الصحية العمومية (الحكومية)، و ٣٢٤ سرير بالقطاع الخاص يتركز معظمها في مجمعة طنجة الحضرية ^(٢).

وتتميز هيراركية الخدمات الصحية (التدرج الهرمي) بالتوازن النسبي حيث يبدأ هرم المرافق الصحية بالمستوصفات** (dispensaire) وعددها ١٩، فالمراكز الصحية*** (centre de sante) وعددها ١٠، ثم المراكز الصحية المتخصصة (centre specialise) وعددها ٣، وذلك بالنسبة للبنية الصحية الأساسية بإقليم

(١) الخاصة بتنفيذ سياسة اللامركزية، وتسمية المناطق المختلفة والواردة في: وزارة التخطيط، مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨-١٩٩٢)، مديرية التخطيط الرباط، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

(٢) - Ministère de la santé, service des statistique medicale, (1991), statistique medicale, Tanger, pp. 1-5.

* كان نصيب مجمعة طنجة ٨٩٪ من جملة مدارس التعليم العام بالإقليم سنة ١٩٨١، ٧٥٪ بالنسبة للمدارس الابتدائية، و ٩٥,٣٪ بالنسبة للمدارس الثانوية، بالإضافة إلى ١٠٪ من مراكز التعليم الفني.

** المستوصف: في المغرب هو كل مؤسسة صحية بدون طبيب يشرف عليها، وتوفر الخدمات الطبية الأولية. (أي أنها أقرب لنقطة إسعاف في المفهوم الدارج لدينا).

*** المركز الصحي: هو كل مؤسسة صحية تحت إشراف الطبيب يمكنها أن تقدم الخدمات والفحوص الطبية، ويمكن أن تتوفر في بعض الأحيان على أسرة.

طنجة، أما المستشفيات فيصل عددها إلى ٦ مستشفيات حكومية طاقتها ٨٥٨ سرير، منها مستشفى متخصص في الأمراض العقلية (٦٠ سرير)، ومستشفى حديث للجراحة (٢٤٠ سرير)، بالإضافة إلى وحدات صحية خاصة عددها ٨ وطاقاتها ٣٨٤ سرير، يضاف إلى ماسبق الخدمات الطبية المساعدة كعامل التحاليل والصيديات ... الخ. وبذلك تعد طنجة ضمن المناطق الأكثر تجهيزاً من ناحية الخدمات الطبية أو الصحية بالمغرب وما يعز من هيمنتها تركز معظم هذه التجهيزات في مدينة طنجة ودائرتها شكل رقم (١٠٢).

معنى ذلك أن هذه الخدمات توفر سرير/٥٨٨ ساكن بالنسبة للمستشفيات الحكومية، تنخفض إلى سرير/٤٢١ ساكن بالنسبة لجملة عدد الأسرة. وتعد هذه النسبة أفضل من مثيلاتها على مستوى المغرب، حيث تصل إلى سرير/٩٢٦ ساكن، وإن كانت أقل من المعيار المناسب وهو سرير/٣٠٠ ساكن^(١).

وقد توصلت الدراسة الخاصة بالتصميم التوجيهي للتهيئة الحضرية بطنجة إلى أهم خصائص البنية الصحية وهيراركيته في مدينة طنجة في سنة ١٩٨١. والتي تعكس حاجة طنجة الملحة لزيادة عدد ومستوى الخدمات الصحية بها أيضاً رغم أن هذا المستوى كان أفضل منه على مستوى المغرب. وكان من أهم نتائج البحث الاجتماعي الاقتصادي الخاصة بالتصميم التوجيهي أن مساحة المرافق الصحية تصل إلى ٢٢ هكتار بنسبة ٥,٠٠ م^٢/ساكن وكانت نسبة الأسرة إلى السكان سرير/٦٦٠ ساكن في مجمعة طنجة، وسرير/٧٦٥ ساكن على مستوى عمالة طنجة، بالنسبة للمراكز الصحية الثلاث المتمركزة في مجمعة طنجة سنة ١٩٨١، كانت خدماتها تمتد لتشمل ١١٨٠٠٠ ساكن/مركز صحي في مقابل ٧٧٠٠٠ ساكن/مركز صحي بالنسبة للمراكز على مستوى العمالة مما يعكس استقطاب طنجة المجمع لمعظم سكان طنجة العمالة، حيث كان يوجد مركزين صحيين فقط خارج مجمعة طنجة، أحدهما بدار الشاي والآخر بأصيلة، والمعيار المناسب لإشعاع المركز الصحي هو ٤٥٠٠٠ ساكن/مركز أما المستوصفات فيمتد إشعاعها لخدمة ٣٩٠٠٠ ساكن/مستوصف على مستوى مجمعة طنجة وتتكرر نفس الملاحظة السابقة، إذ يخدم المستوصف ٢٦٠٠٠ ساكن/مستوصف على مستوى العمالة بينما المعيار الأنسب هو مستوصف/١٥٠٠٠ ساكن، ويصل على مستوى الحضر في المغرب إلى مستوصف ٤٠٠٠٠/ساكن، وعلى مستوى كل المغرب مستوصف/٢٧٠٠٠ ساكن.

وتصل نسبة مجموع الخدمات الصحية الحكومية بتجهيزاتها إلى السكان إلى مستوى منشأة صحية إلى ٢٢١٠٠٠ ساكن على مستوى مجمعة طنجة، ومنشأة صحية إلى ١٥٠٠٠ ساكن على مستوى عمالة طنجة، مما يعكس عدم التوازن بين عدد سكان مجمعة طنجة الحضرية والمنشآت الصحية بها. ويعكس أيضاً المستوى الأفضل لهذه الخدمة على مستوى العمالة التي يتركز معظم سكانها في مدينة طنجة وضواحيها. وكانت هذه النسبة على مستوى المغرب تسجل منشأة/١٦٠٠٠ ساكن من جملة السكان وعلى مستوى الحضر فقط أيضاً وذلك في سنة ١٩٨١.

وما يجيب هذه الخدمات في مجمعة طنجة توزيعها الذي يجنح إلى التركيز في وسط المدينة، حيث تتركز معظم المستشفيات باستثناء مستشفى الأمراض العقلية في بني مكادة، أما المراكز الطبية والمستوصفات فتظهر توزيعاً أفضل حيث تتوزع بين شمال المدينة وشرقها وجنوبها، أحدها في شمال المصلى تخدمه ثلاث مستوصفات (المدينة

العتيقة-حسنونة-المصلى). والثاني في منطقة السواني بالوسط ويخدمه مستوصف كل من المصلى وساحة موزار شرقاً، وقال فلورى غرباً، وكسبراطا في الجنوب الغربي. أما الثالث ففي حي الجهراري بالجنوب وتخدمه مستوصفات بنى مكادة وبن ديبان والجهراري. أي إشعاع دائري تقريباً لكل مركز صحي بحيث تمتد الخدمة لكل أجزاء المدينة تقريباً، ومن المراكز المتخصصة المهمة في طنجة مركز مكافحة الدرن* . ومركز الملك فهد للتشخيص الطبي بالشرف، وهو أحدث المؤسسات الطبية بطنجة، بالإضافة إلى مركز (التخطيط العائلي) شكل رقم (١٠٢).

وفي التوزيع الحالي تحول معظم المستوصفات إلى مراكز طبية لرفع كفاءة الخدمة الطبية بالمدينة، ومنها مستوصف موزار ومستوصف بن ديبان، وكذلك مستوصف بنى مكادة يهدف مد الخدمات الطبية إلى الهوامش بمدينة طنجة^(١).

أما بالنسبة للصيديات والمعامل والأطباء ذوي العيادات الخاصة فتتركز أيضاً في وسط المدينة الحديث^(٢).

١٠- خدمات البريد والهاتف والبرق:

تحتل طنجة بخدمات جيدة في هذا المجال ترجع لماضيها الدولي، وضرورة توفير سبل الاتصالات الداخلية والخارجية. كما تم تدعيم هذه الخدمات نظراً لأهمية طنجة الاقتصادية الحالية حيث تمثل قطباً من أقطاب جذب الاستثمارات وخاصة في مجال الصناعة. ولا يمكن تحقيق معدلات تنمية جيدة بدون الخدمات وشبكات المرافق العامة والبنية الأساسية ومجهيزاتها. لذلك تقوم الإدارات الإقليمية والمحلية بطنجة بدور هام في تدعيم شبكات ومرافق البنية الأساسية والخدمات بالمنطقة.

بالنسبة للبريد والخدمات البريدية يوجد بطنجة حتى سنة ١٩٩٢ ثلاثة مكاتب بريد فرعية (بالمصلى والسواني والإدرسية) أما الرابع فهو المكتب الرئيسي في بوليغار محمد الخامس. بالإضافة إلى أربع مكاتب أخرى في عمالة طنجة خارج المدينة وجاري العمل في الوقت الحاضر على إنشاء مكاتب بريدية في مجاورات أو أحياء أخرى بالمدينة حتى تمتد خدمات مكاتب البريد لتشمل المدينة. وكانت نسبة الزيادة في عدد منافذ خدمات البريد العمومية ٧٣٪ وفي عدد المراكز بنسبة ٣٣,٣٪ وفي سعة هذه المراكز بنسبة ٨٪.

يضاف إلى ماسبق منافذ بريد ملحقة بالمكتب الرئيسي بطنجة في مطار طنجة بوخالف، وفي المنطقة الحرة بالميناء، وفي بنى مكادة كما استحدثت خدمة البريد العاجل والعاجل الدولي، هذا ويقدم البريد خدمات مالية هامة في طنجة^(٣).

بالنسبة للمواصلات السلكية واللاسلكية، فقد محسن أداء هذه الخدمة كثيراً بعد أن كانت تعاني من قصور

(١) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 823-832.

(٢) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩٢) تقرير السيد العامل حول نشاط المصالح الخارجية، منجزات ١٩٩١ وأفاق ١٩٩٢، (نشاط المديرية الإقليمية للصحة العمومية سنة ١٩٩١)، طنجة، ص ص ١٥٤-١٦٢.

(٣) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ص ١-١٠. ضمن تقرير نشاط المكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حتى ١٩٩٢.

* وهو من التجهيزات القديمة بطنجة.

واضح حتى سنة ١٩٨١^(١). وأصبحت طنجة وعمالها في المركز الأول من حيث الخدمة الهاتفية بين أقاليم وعمالات المملكة المغربية حتى سنة ١٩٩١، وقد شهدت الخدمة تحسناً في مستوى الأداء والانتشار حيث تضم طنجة محطة ساحلية من بين ٨ محطات بالمملكة المغربية كما تم تدعيم خدمات المحطة عن طريق تشغيل الخدمة الدولية الأوتوماتيكية الهاتفية مما دعمها ومكنها من منافسة المحطات الدولية المجاورة تجارياً.

وبطنجة في الوقت الحاضر منذ ١٩٩٢ تجهيزات ذات تكنولوجيا إلكترونية متقدمة في المراكز الهاتفية الأربعة، ولا تزال عمليات توسيعها مستمرة، ويجري العمل حالياً على إنشاء وتوسيع شبكة الإدريسية والشبكات المحلية الأخرى لخدمة الأحياء المختلفة، وكذلك المشروعات العديدة التي يتم الاستثمار من خلالها في طنجة، وما يؤكد استمرار تحسن هذه الخدمة زيادة عدد المشتركين في خدمات الهاتف بنسبة ١٢,٥٪ بين سنة ١٩٩٠ و ١٩٩١، وزيادة عدد الطلبات بنسبة ٦٠,٥٪. أما التجهيزات الإضافية كخدمة التلكس فقد شهدت زيادة نسبتها ٩٠٪، أما المحطة الساحلية (الراديو البحري) فقد شهد رواجاً تجارياً بزيادة قدرها ٢٩٪ وذلك بين ١٩٩٠-١٩٩١^(٢). إلا أن مناطق الهوامش الجنوبية خاصة - تفتقر إلى هذه الخدمة.

١١- خدمة الشرطة:

وتتوزع خدماتها بين سبع قيادات حضرية تابعة لوزارة الداخلية داخل بلدية طنجة، التي تنقسم إدارياً بين هذه القيادات وهي: الدائرة الأولى وتضم المدينة العتيقة وجزء من مرشان، والدائرة الثانية وتضم وسط المدينة والمصلى وشرق السواني، أما الثالثة فتخدم مرشان ودرادب وعين الحياضي والجبل ومقرها سان فرانسيسكو، وتضم القيادة الحضرية الرابعة لبني مكادة، أما المقاطعة أو الدائرة الحضرية الخامسة فتوجد إلى الغرب منها لتخدم منطقة البوغاز وكسبراطا والبرانس، وتخدم قيادة المقاطعة الحضرية السادسة حي البلاج أو الشاطئ، بالإضافة إلى شرق وجنوب شرق المدينة. أما المقاطعة الحضرية السابعة فتخدم غرب وجنوب غرب المدينة في مسطر خوش وكاليفورنيا والسواني وجزء من المجاهدين.

وقد أصبحت المناطق الممتدة خارج حدود المدينة جنوباً ضمن دائرة حضرية مستقلة، هي دائرة بني مكادة الجنوبية أو العوامة (أو قيادة الفحص). ويطلق على قائد المقاطعة الحضرية اسم الخليفة^(٣). شكل رقم (١٠٢).

(١) - S.d.a.u.V.T.: (1983). Op. cit., p. 78.

(٢) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ١-١٠، ضمن تقرير عن نشاط المكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حتى (١٩٩٢).

(٣) خريطة طنجة الإدارية بمقياس ١:٢٠٠٠٠٠ ومحادثة شخصية مع السيد إدري رنيس لسم الفتش والتسويق بعمالة طنجة. والسيد القصيري مصطفى قائد (خليفة) الدائرة الحضرية لبني مكادة الجنوبية (قيادة الفحص) والسيد فللكاظة عبد الله. قائد ورنيس المقاطعة الحضرية الرابعة (بني مكادة المجددة) في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

الفَقِيرُ السَّارُوسُ

التخطيط الحضري لطنجة
ومستقبلها وشخصية المدينة

الفصل السادس

التخطيط الحضري لطنجة ومستقبلها وشخصية المدينة

لقد أمكن التوصل من خلال التشريح والتحليل السابق لنمو وتركيب مدينة طنجة عمرانياً واقتصادياً وسكانياً إلى فهم وتصور دقيق وشامل للمراحل التي قطعها هذا النمو، ومدى التغير الذي تعرض له هذا التركيب. كذلك أمكن تحديد الآليات (الميكانيزمات) والضوابط التي أدت إلى التعقد الواضح في تركيب المدينة وشخصيتها، والتي طبعت نموها بطابع العشوائية، بل وبالتخطيط أحياناً ولذلك سيظل من الضروري الاستمرار في وضع المخطط المستقبلية الممكنة التي من شأنها المساهمة في التنمية الحضرية لمدينة طنجة وإقليمها.

ويمثل الجانب التطبيقي التخطيطي البعد الثالث في جغرافية الحضر الذي أدى تراكم المشكلات الحضرية وتعقدها إلى ضرورة الاتجاه إليه كمسلك متكامل مع نتائج الدراسات السابقة الخاصة بالموضع والموقع والنمو والتركيب. وقد أصبح التخطيط الحضري جزءاً مكملاً للمهام التي يطلع بها جغرافيو الحضر، ولم تأت هذه المشاركة أو المساهمة في وضع الحلول لمشكلات المدن عفوية أو عشوائية، وإنما كانت نتاجاً فعلياً لمقدرة هؤلاء علي وضع تصور للحلول ومستقبل المكان كتنويع لما توصلوا إليه من خلال الدراسات الدقيقة المتعمقة للواقع الحضري المعقد بعناصره وأبعاده العديدة والمتباينة.

وقد أدى تمسك جغرافيو الحضر بالمنهج العلمي والسعي وراء منطقية العلاقات التي تربط بين عناصر المشكلة وأسبابها، مع قدرتهم على فهم واستخدام أدوات البحث المتطورة أدى إلى تحول الجغرافي الحضري إلى باحث مشكلة (Problem Oriented Researcher) ^(١). لذلك كان من الضروري حتى تكتمل الدراسة، التعرض لموضوع التخطيط العمراني أو الحضري لمستقبل مدينة طنجة ومشكلاته.

ويعني مفهوم التخطيط الحضري الاستراتيجي أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي، ولل سكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية ^(٢).

أولاً: اتجاهات مخطط التنمية الحضرية لمدينة طنجة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١؛

بعد تصميم التهيئة الحضرية (أو التخطيط للتنمية الحضرية) لطنجة خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ من أهم مخططات التهيئة والتنمية التي وضعت لهذه المدينة بأكملها، إذ أن المخططات السابقة كانت مجرد دراسات منفصلة لوضع مخططات جزئية خاصة بمناطق مشروعات معينة، منها مخطط سنة ١٩٤٨، ومخطط ١٩٥٨، ثم خطة تقسيم المناطق سنة ١٩٦٣، ومشروع تهيئة خليج طنجة.

وقد وضع هذا التصميم أو المخطط ضمن سياسة الدولة المعلنة والرامية إلى "نهج سياسة متكاملة لإعداد التراب والوطني" والمحافظة على البيئة^٣، ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال مستويات التخطيط المختلفة، وهي التخطيط القومي، فالإقليمي أو "الجهوي"، ثم التخطيط الحضري من خلال التصميم التوجيهي للتهيئة أو التنمية

(١) أبو عياش، عبد الإله، والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٩٤.

الحضرية مدته ٢٠-٢٥ سنة، يضاف إلى هذه المستويات الثلاث مستوى رابع يهتم بوضع تصاميم الهيكلية الريفية بالإضافة إلى وضع التصميم المديري الوطني للموانئ ودراسات التهيئة السياحية، وذلك في إطار تحقيق التنمية المكانية لكافة جهات المملكة من خلال منظور جديد للتخطيط الإقليمي بها يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لأراضي الدولة ومواردها مع التأكيد على سياسة اللامركزية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط^(١).

١- أهداف التصميم التوجيهي للتخطيط الحضري بطنجة (S.d.a.u.)^(٢)؛

يسمى هذا التصميم إلى تحقيق عدة أهداف هي:

- تقديم الخطط المستقبلية طويلة المدى والتفصيلية التي تساهم في تنمية وتطوير مدينة طنجة لتكون أداة إرشادية تسهل على السلطات العامة والمختصة بتطوير كوادرات المدينة الاقتصادية والديموجرافية والعمرانية عملها.
- تحديد النسب التركيبية للعناصر الأكثر أهمية في عملية التخطيط حسب احتياجات المدينة والإمكانيات المتاحة.

- تحديد متغيرات واحتمالات التوسع طويل المدى، ومن ثم تحديد الاختيار الأنسب لأي من الاحتمالات المقترحة وفقاً لاختيار الموقع الذي سيقام عليه. ووضع التخطيط الأنسب له على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- وضع المخططات الخاصة بالمشروعات الكبرى الزراعية، والسياحية، ومشروعات البنية الأساسية وما يرتبط بها من بدائل واحتمالات واحتياجات.

٢- ضوابط التصميم التوجيهي للتخطيط الحضري بطنجة سنة ١٩٨١-٢٠٠١

لقد ترتب على الدراسة التفصيلية لمدينة طنجة والمبنية على تحليل الصور الجوية ونتائج الاستقصاء الاقتصادي الاجتماعي، بالإضافة إلى معطيات البيئة الطبيعية وتاريخ المدينة واتجاهات نموها. إمكانية توقع احتياجات التوسع العمراني لمدينة طنجة حتى سنة ٢٠٠١، والتي قدرها التصميم التوجيهي بحوالي ٢٥٠٠ هكتار، كما توصلت الدراسة إلى توافر هذه المساحة باستغلال المناطق الواقعة خارج نطاق المناطق ذات المنحدرات الشديدة داخل مجال انتشار المدينة الحالي بشرط وضع التخطيط المناسب للمساحة المتاحة^(٣) حيث تتحكم عدة ضوابط أهمها ضوابط الموضع في عملية التخطيط الحضري لطنجة.

٢-١- ضوابط الموضع:

تعتبر الضوابط الطبيعية المتحركة في موضع طنجة ذات أهمية كبرى بالنسبة لعملية تخطيطها الحضري، ذلك نظراً لإمكانات الموضع المحدودة، والتي تقف أمام المخطط وأجهزة التخطيط، وتحدد من عملية وضع التصورات

(١) وزارة التخطيط، (١٩٨٧)، مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨-١٩٩٢، مديرية التخطيط، الرباط، ص ٢٢٠-٢٢٥.

(٢) S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., pp. 97-112. (Chap.4 orientation generales pour L'extension urbaine.

- Ibid, pp. 97-112.

(٣)

والاحتمالات الخاصة بالتوسع العمراني. وقد اتضحت خصائص الموضع بدراستها دراسة مفصلة في موضع سابق ومستقل من هذا البحث. وتمتد الكتلة الحضرية لمدينة طنجة على مساحة قدرها ٣٠٠٠ هكتار منها نطاقاً مبنياً متصلاً يقدر بحوالي ١٢٠٠ هكتار وسط موضع طنجة الذي يفرض نمطاً محدداً من العمران على جوانب هذه الكتلة الحضرية، حيث المرتفعات والهضاب والتلال والمنحدرات المغطاة بالغابات شرقاً وغرباً، والتي تسمح بإنشاء المساكن الجبلية أو الدواوير. أو على الأقل نمطاً من السكن المنفرد على مساحات كبيرة.

ونظراً لأن التوسع العمراني الرئيسي لطنجة خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١ قد حدث خارج حدود المدينة الإدارية (المدار الحضري) في اتجاه الجنوب، بالإضافة إلى استمرار القطاع الشرقي وساحل الخليج غير معموراً ومحجوزاً للمشروعات السياحية، وكذلك صعوبة التوسع العمراني الكبيرة في منطقة مفرغنا، أي على طول خط السكة الحديد بسبب خصائص التربة (رخوة) من ناحية وانخفاض معدل الانحدار من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى صعوبة وارتفاع تكاليف استصلاحها وتطهير أراضيها وتجهيزها للاستخدام كمنطقة صناعية على طريق تطوان-في جزء منها- كل ذلك أدى إلى تصور أن التوسع الحضري المتوقع يمكن أن يمتد على مساحة مئات من الهكتارات جنوب بني مكادة، مع الأخذ في الاعتبار استمرار الحاجة إلى أراضي تصل مساحتها إلى ٢٠٠٠ هكتار لتأمين توسع المدينة بإنشاء مناطق سكنية واقتصادية داخل نطاق الموضع بين الساحل شمالاً وجبل دار زهير و(جنوب غرب المدينة). بالإضافة لإمكانية توفير ١٠٠٠ هكتار أخرى شمال الميناء الجوي، أي في منطقة مديونا (سهول بوخالف- بوكودور-مديونة). معنى ذلك أن محاور التوسع يمكن أن تأخذ اتجاه محاور النقل الهامة أي طريق الرباط-المطار وطريق الركاب / السكة الحديد.

وبصفة هامة ليس هناك مجالاً لأي توسع كبير سوى باتجاه البرانس في الجنوب الغربي، أو في اتجاه الجنوب الشرقي (ديموس)، وعلى أساس ماسبق يمكن تحديد ثلاث محاور رئيسية للتوسع الجديد:

- في الجنوب الشرقي ١٢٠٠ هكتار.
- في جنوب الوسط ٤٠٠ هكتار.
- في الجنوب الغربي ١٥٠٠ هكتار مع حاجة هذه المنطقة بالذات إلى تكاليف باهظة لتوفير البنية الأساسية من صرف وتطهير ثم ضخ وتوزيع مياه الشرب. وكذلك الحال بأطراف المناطق السابقة، الأمر الذي يوجب عدم تفضيل التوسع بهذه الأطراف الثلاث السابق ذكرها، مع الأخذ في الاعتبار استمرار أهمية إيجاد حلول مناسبة لمشكلة الموضع والاحتياجات المستقبلية. وبالرجوع إلى شكل (١٠) وشكل رقم (١١) حيث تتضح خطوط الكنتور وخصائص الموضع ونسبة الانحدار يمكن تصور حجم هذه المشكلة.

٢-ب- طاقة التعمير المتاحة بالموضع الحالي

باستثناء الأراضي شديدة الانحدار أي التي يزيد معدل انحدارها عن ١٥-٢٠٪، والتي تفرض على المخطط عدم التوسع في إنشاء أي نوع من المساكن بها حتى المساكن الجبلية، يتيح موضع مدينة طنجة المناطق التالية للتعemير المستقبلي داخل نطاق التعمير الحالي: ٦٠٠ هكتار شمال طريق الرباط (غرب و جنوب غرب المدينة)، ١٠٠٠ هكتار

بين طريق الرباط وطريق الركاب (جنوب المدينة)، ١٠٠ هكتار على أطراف المنطقة الصناعية بطريق تطوان و ٣٠٠ هكتار جنوب المنطقة السياحية بخليج طنجة.

بالإضافة إلى حوالي ٣٥٠ هكتار تحتاج إلى تطهير بسهل مغوغا، وبالتالي تكون جملة المساحة المتاحة والقابلة للتعمير حوالي ٢٥٠٠ هكتار أراضي جديدة ^(١) (شكل رقم ١٠٣).

٢- تقدير الاحتياجات

لقد تم تقدير الاحتياجات التقريبية الخاصة بالسكن على أساس اتجاهات النمو ومعدلاته بحوالي ٤١٠ هكتار سنة ١٩٨٦، وحوالي ٩٤٠ هكتار سنة ١٩٩١، تصل إلى ٢٣٠٠ هكتار سنة ٢٠٠١، منها ١٧٨٠ هكتار للسكن وبعض التجهيزات و ٥٢٠ هكتار للتجهيزات والبنية الأساسية بالأحياء.

يضاف إلى المساحة الخاصة بالسكن الحاجة إلى مساحات لأغراض أخرى منها الصناعة، وتقدر الحاجة إلى أراضي خاصة بها بحوالي ١٥٠ هكتار، ثم الجامعة وتحتاج إلى ١٠٠ هكتار بالإضافة إلى أكثر من ٥٠ هكتار للمرافق الجديدة العاجلة، وحوالي ١٥٠ إلى ٢٠٠ هكتار مساحات خضراء. ويمكن استغلال الأراضي التي لاتصلح للسكن في إقامة المنشآت والمرافق السياحية والمساحات الخضراء والمنشآت الجامعية.

وبذلك تكون المدينة في حاجة إلى حوالي ٣٠٠٠ هكتار حتي نهاية القرن العشرين. أثبتت دراسة إمكانيات الموضع وطاقته قدرته على توفير هذه المساحة الموازية لاحتياجات التعمير داخل مجال انتشار مدينة طنجة الحالي ^(٢).

٣- متغيرات التخطيط واحتمالات النمو العمراني

على ضوء الضوابط السابقة أمكن وضع ثلاث احتمالات أو خطط بديله لتطوير وتخطيط مدينة طنجة من سنة ١٩٨١ إلى ٢٠٠١، تكمن الاختلافات الأساسية بينها في كيفية التحكم في عملية النمو العمراني عن طريق وضع الخطط الملائمة للموقع في كل منها أكثر منها في محاولة مجرد تصور للاستغلال وإشغال الأراضي بدون دراسة لخصائص وطبيعة الموقع وفيما يلي تعريف بهذه المتغيرات والاحتمالات الثلاث:

٣-١- المتغير الأول: ويهدف إلى وضع خطة للتحكم في التخطيط الحضري للمدينة داخل حوضها الحالي الذي تمتد فيه حتى لاتتخطى المدينة حدود مساحتها الحالية. وذلك بتكثيف العمران على الأراضي الموجودة والحفاظ على مناطق المنشآت الهامة كالأراضي التي سيحتاجها تنفيذ مشروع الربط القاري بين أوروبا وإفريقيا عبر المضيق. كما تعتمد الخطة على الحفاظ على المساحات الخضراء الموجودة.

ويوضح الشكل رقم (١٠٣-أ) اتجاهات التخطيط وتوقعات النمو العمراني حسب هذا المتغير (أو الاحتمال الأول) ومنه يتضح اتجاه التخطيط صوب الجنوب الشرقي، والجنوب، والجنوب الغربي، والغرب من النطاق المبني الحالي مع تكثيف العمران داخل هذا النطاق. وتتوزع المساحات المتاحة بين الجنوب الشرقي والجنوب الغربي حيث

- Ibid, pp. 97-112.

(١)

- Ibid., PP., 97-112.

(٢)

يوجد ٣٠٠ هكتار تشرف على منطقة مغوغا، و ١٠٠ هكتار بالقرب من المنطقة الصناعية، ثم حوالي ١٠٠٠ هكتار بين طريق الركايح وطريق الرباط وفي الغرب حوالي ٦٠٠ هكتار بين الجبل وطريق الرباط، بالإضافة إلى ٥٠ هكتار تمثل المنطقة الصناعية (شطر "ب") بين السكة الحديد وطريق الركايح على وادي العروامة مازالت محجوزة جنوب منطقة مغوغا المحجوزة أيضاً لتجهيزات الربط القاري بين أوروبا وأفريقيا في حالة تنفيذه من خلال نفق وخط سكة حديد أي بين طريق تطوان وطريق الركايح وخط السكة الحديد وطريق الكيلو ٧ (الطريق الدائري). وقد أسماها التصميم التوجيهي بالمنطقة المتوترة أو الحساسة (La zone nevralgique).

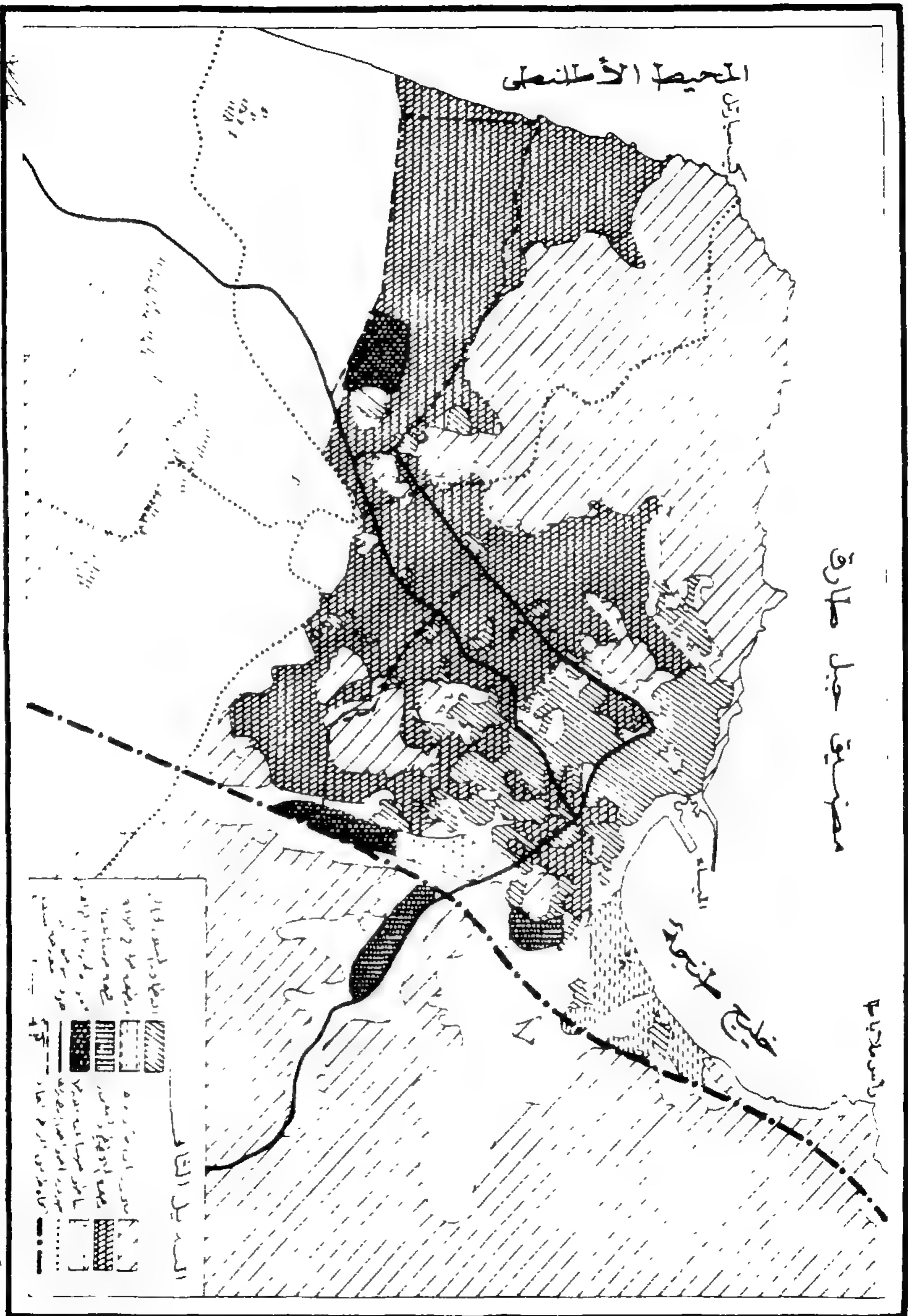
وتتركز مميزات هذا الاقتراح فيما سيحققه من تنمية اقتصادية، واقتصاد في نفقات تجهيز بنية أساسية خاصة بالتطهير والصرف، الذي سيظل يخدم نفس المنطقة من خلال الشبكة الأساسية والفرعية داخل حوض تصريف واحد حتى تتفرع الشبكة في اتجاهين أحدهما إلى وادي اليهود والآخر إلى قناة وادي مغوغا. ونفس الوضع بالنسبة لشبكة النقل والاتصالات إذ ستحقق عائداً أيضاً مع انخفاض المسافة. بالإضافة إلى زيادة مردودية أو عائداً مشروعات البنية التحتية والتجهيزات الأساسية. ومن أهم مزايا هذا المخطط الحفاظ على الأراضي الزراعية في الجنوب ومشروع الأراضي المروية في سهل بوخالف ومدينة جنوب كيب سبارتل.

بالنسبة لعقبات ومعوقات تنفيذ هذا المخطط فتكمن في المشكلات العقارية واتجاه أصحاب الأراضي إلى رفع الأسعار، وبالتالي يحتاج تنفيذ هذه الخطة إلى وضع نظام إداري جيد ومحكم للتطور الحضري، مع وضع برنامج دقيق يهتم بكيفية تنفيذ عملية التعمير من امتلاك العقارات وتجهيز البنية الأساسية، وإعداد المقاولين والتعجيل بعملية استرداد الأراضي الحالية الواقعة ضمن المساحة الرئيسية.

ويعد هذا الاحتمال البديل والمخطط المرتبط به أهم المخططات الثلاث نظراً لأن تصميم التهيئة الأساسي وضع على أساسه، كما أنه أقرب الاحتمالات لاتجاهات النمو العمراني التي ميزت المدينة حتى وقت إجراء الدراسة الميدانية سنة ١٩٩٢، والتي اختلفت عن هذا المخطط أيضاً كما اختلفت عن المخطط السابق خريطة استخدامات الأراضي (شكل رقم ٩٧).

٣-٢- الاحتمال أو المعغير الثاني: ويهدف إلى توجيه التوسع نحو الحوض الجنوبي الغربي على اعتبار أن فرص امتلاك الأراضي بطنجة أوفر بطول كل من طريق الرباط وطريق المطار رغم عدم تعمير العديد من المناطق الداخلية منها المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية. لذلك توقع هذا الاحتمال نمواً خارج نطاق تعمير طنجة الحالي، أي في اتجاه الميناء الجوي ومنطقة مديونة. وتصل مساحة هذه الأراضي المخصصة للتخطيط إلى حوالي ١٠٠٠ هكتار تحتاج إلى تجهيزات مركزية وأساسية كما يمكن الاستفادة من المناطق القريبة من المطار كمناطق صناعية. شكل رقم (١٠٣-ب).

ومن أهم صعوبات ومعوقات تنفيذ هذا المخطط احتياجه لأموال طائلة لتنفيذ شبكات وعمليات التطهير وتجهيز الأراضي ومد خطوط المواصلات مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي، كما سيؤدي إلى انخفاض العائد الخاص بتجهيزات البنية الأساسية وغيرها. بالإضافة إلى فقدان جانب كبير من الأراضي الزراعية التي تميز هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى سيدخل جانب كبير من المنطقة ضمن نطاق ضوضاء المطار مما يؤدي إلى انخفاض درجة النمو



شكل (١٠٣) - ب) جد اهل الصحراء واحتمالات النمو العمراني بجمهورية طنجنة

والتنمية الحضرية. الأمر الذي يعني مبدئياً إنشاء منطقة عمرانية ضيقة مع ضرورة إقامة محطة للمياه، واتساع نطاق شبكة التصريف صوب الساحل باتجاه الغرب^(١). ولم يؤخذ بهذا الاحتمال كما لم يتحقق احتمال نمو المدينة وتمدها بهذا الاتجاه.

٣-٣- الاحتمال أو المتغير الثالث: ويهدف هذا البديل المخطط إلى توجيه التوسع الحضري باتجاه الجنوب الغربي والغرب مع الحفاظ على الأراضي الزراعية المحيطة بمديونة، مما يتيح أكثر من ١٠٠٠ هكتار تمتد بين حدود حوض طنجة والهضاب الشمالية لجبل دار زهرو. ويبعد اتجاه التوسع كثيراً عن وسط المدينة مما يتطلب إنشاء مناطق مركزية وصناعية.

إلا أن أهم مزايا هذه المنطقة بعدها عن ضوضاء المطار والحفاظ على الأراضي الزراعية بمديونة، وقمتها بإمكانية وجود شبكة طرق جيدة كنتيجة لوجود تجهيزات بنية أساسية وعدد من الدواوير. إلا أنها ستحتاج لشبكة صرف جديدة. ومن أهم صعوبات ومعوقات هذا المخطط ارتفاع تكاليف تجهيز المنطقة بالنسبة لتكاليف المخططين السابقين، وذلك بسبب طبيعة الموضع وحاجة الأراضي إلى إصلاح، وشبكة صرف وتطهير، وكذلك بسبب بعد المنطقة عن وسط المدينة-مع صعوبة تحديد العمران في المستقبل داخل حدود المنطقة فقط بسبب جاذبية طريق المطار والرباط- كما ستؤثر وعورة وشدة انحدار مناطق تلال بني سعيد وهاجر والبايا وجامبوربا على حركة العمران في هذا الاتجاه. ولم يؤخذ بهذا الاحتمال أيضاً، وتم وضع مخطط التهيئة أو التنمية الحضرية على أساس البديل والاحتمال الأول، خاصة وأن اتجاهات النمو كانت قد اتجهت عشوائياً صوب جنوب المدينة حيث مناطق بني مكادة القديمة وبن ديبان وامتدادها في بير الشفا والمرسي.

وقد خالف اتجاه نمو المدينة ذلك المخطط أيضاً بأن اتخذ النمو اتجاهاً شرقياً لم يكن متوقعاً، ومسجلاً لمعدلات نمو مرتفعة ومساحاً لخليج طنجة حيث أخذت العمارات في الانتشار، وتحول جانب كبير من مشروع خليج طنجة السياحي إلى سكن دائم - كما اتضح سابقاً - بالإضافة لنمو الهوامش الريفية في طنجة البالية والسانية وتحولها إلى مناطق شبه حضرية مما يشير إلى اتجاه النمو العمراني في السنوات المقبلة. يضاف إلى ذلك النمو العمراني في اتجاه الجنوب الشرقي في المناطق المحيطة بساحة الثيران وتل الشرف. وكذلك نحو دواوير مفوغا الصغيرة ومفوغا الكبيرة بمعدلات مرتفعة إذ سجل معدل النمو السنوي ١٩,٤٩٪ سنوياً من سنة ١٩٨١-١٩٨٩ في هذه المناطق باتجاه الشرق و١٥٪ تقريباً في مناطق مفوغا في اتجاه الجنوب الشرقي. وذلك بالنسبة للسكن غير القانوني فقط كما سبق وأوضحنا ذلك عند دراسة السكن وكذلك في جنوب المدينة واتجاه جنوبها الغربي، وهي الاتجاهات التي توقعها هذا المخطط التوجيهي للتنمية الحضرية. لكن كان نمو كل هذه المناطق عشوائياً باستثناء بعض مشروعات السكن الاجتماعي والاقتصادي المخطط التي سبقت الإشارة إليها ...

وسي ماسبق أن الفترة المقررة لتنفيذ التصميم التوجيهي قد مر معظمها دون تحقيق الكثير منه، بل أن بعض المناطق التي خططت لها مشروعات معينة اقتصادية أو سكنية أو ترفيهية قد امتد عليها العمران العشوائي خاصة في جنوب المدينة حيث المناطق التي خصصها التصميم لإنشاء مركبات رياضية وحدائق ومتنزهات. وقد سبقت الإشارة إلى معظم مقترحات هذا المخطط في مواضع سابقة كل في مجاله وخاصة إبان دراسة وتحليل التركيب

الوظيفي وتتبع استخدام الأرض بطنجة وكذلك ضمن دراسة كل من السكن والسكان.

٤- الاتجاه إلى إنشاء ميناء كبير على المحيط:

من المتوقع ارتفاع حجم التجارة والشاحنات والمسافرين في مستقبل طنجة، وخاصة مع تنفيذ مشروع الربط القاري بين أوروبا وإفريقيا. وبصفة عامة من المتوقع مرور ١,٦ إلى ٢ مليون مسافر، وحوالي ٥٠٠ إلى ١ مليون طن من السلع، بالإضافة إلى ارتفاع حجم المنتجات التي تمر عبر المضيق، والتي سيصل منها ١٠٪ إلى ميناء طنجة الذي يعاني من صغر حجمه، ومنافسة المواني المغربية الكبرى، مما أدى إلى التفكير في إنشاء ميناء كبير للشحن على المحيط الأطلسي يلبي حاجة طنجة الداخلية بالإضافة إلى الحاجة الخارجية إليه.

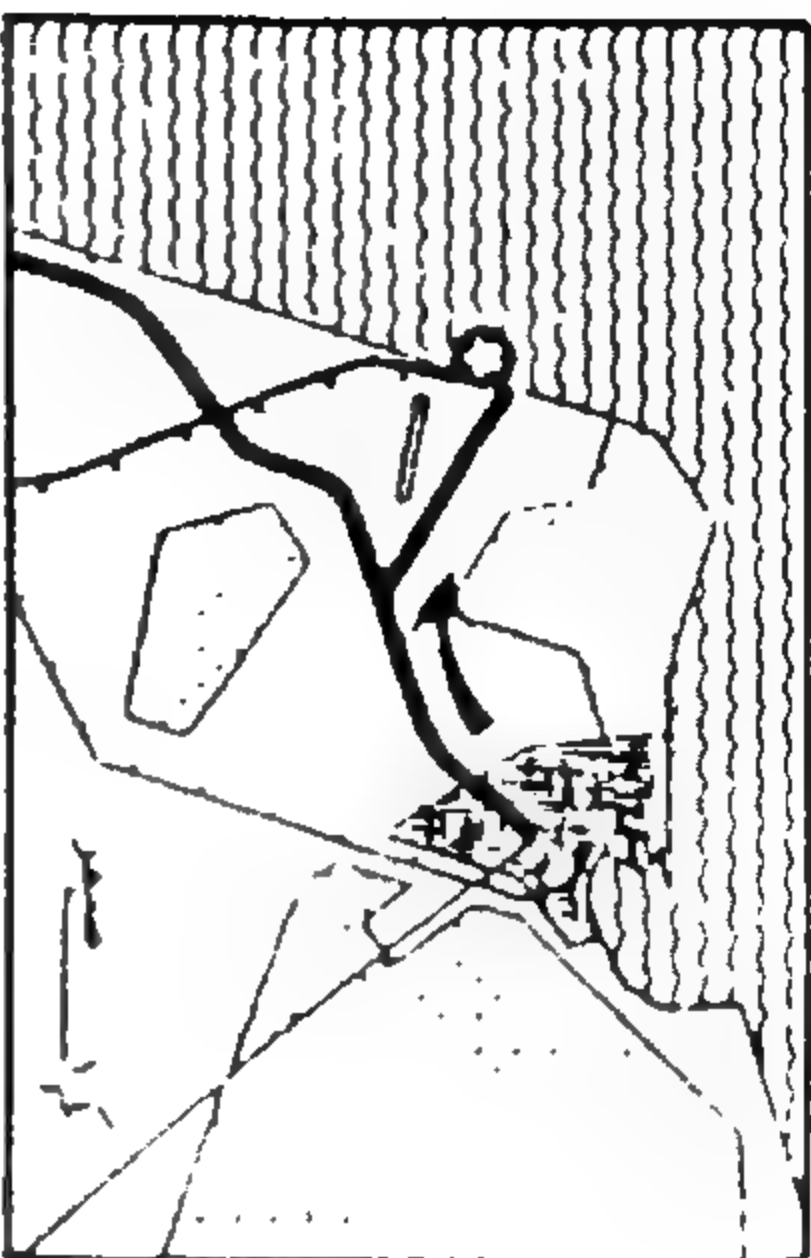
والواقع أن أي دراسة عن التخطيط لمستقبل طنجة لابد وأن تأخذ في اعتبارها هذين المشروعين. بالإضافة لما استجد-بعد وضع تصميم المخطط الحضري لطنجة-وقد تم وضع اقتراح بعدة بدائل لموقع هذا الميناء على الأطلسي يوضحها الشكل رقم (١٠٤) تمثل بدائل على المدى الطويل. والواقع أن التفكير في إنشاء الميناء الكبير طنجة "٢" وارد في حالة تنفيذ أو عدم تنفيذ مشروع الربط الدائم بين أوروبا وإفريقيا على المدى الطويل بسبب مشكلات الميناء الحالي.

بالنسبة لمخطط الاتصال الثابت بين أوروبا وإفريقيا عبر مضيق جبل طارق، يدخل هذا المقترح ضمن إطار توسيع شبكات الاتصال الدائم بين أفريقيا وأوروبا، وقد طرحت عدة مقترحات تقضى بأن يتم إنشاء نفق يمر به خط سكة حديد أو طريق بري فقط لذلك تم اقتراح وادي مغرغا حيث يقع بالقرب من خط السكة الحديد الذي يمر في تلك المنطقة، أو يتم إنشاء جسر، وبالتالي فإن كيب ملاهاطا تعتبر الاختيار الأفضل. لذلك روعي في وضع البدائل لموضع الميناء الجديد هذه المقترحات مع افتراض أن يكون هذا الميناء إما في منطقة مديونة، أو شرف العقاب، أو جنوباً عند مصب وادي تهادرت، أو أصيلة والذي استبعد لبعده وعدم تأثيره بالتالي على عمران المدينة مباشرة. ومن استقراء الشكل المذكور يمكن تنفيذ بدائل المواضع المقترحة للميناء الجديد كما يلي:

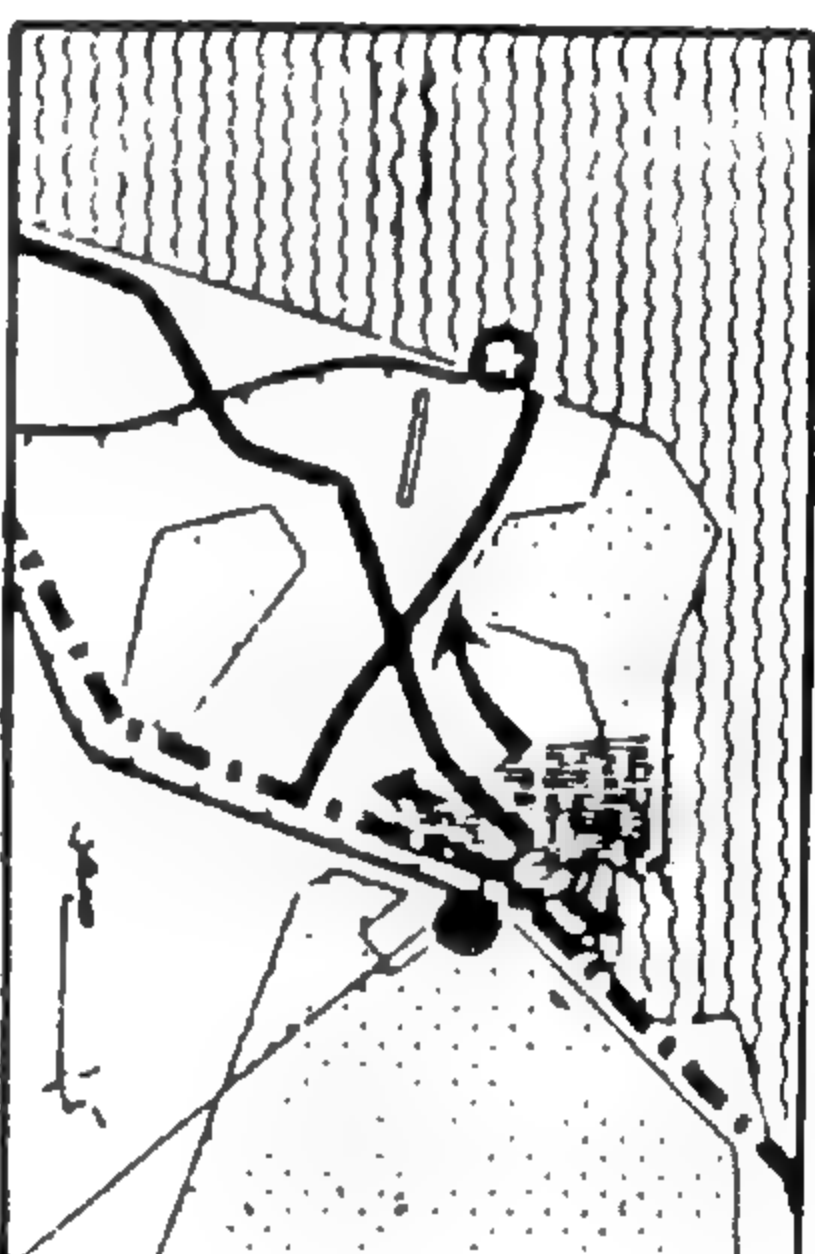
- الهديل "أ": ويعني ترك المياه مفتوحة بدون ميناء مع تحقيق الربط الدائم بين أوروبا وإفريقيا، وبالتالي سيتجه النمو العمراني إلى الجنوب مع اتجاه خط السكة الحديد والطريق السريع.

- الهديل "ب": ويعني وجود ميناء في منطقة مديونة مع تحقيق خط الاتصال الثابت، ومعنى ذلك على المدى البعيد-نمو مناطق صناعية وسكنية على طول الطريق البري الذي سيمتد إلى مديونة، بالإضافة لضرورة إنشاء شبكة تطهير ستصرف إلى المحيط بعد أن يتم تعديل اتجاه شبكات الصرف باتجاه الشاطئ. وسيتم شق طريق للنقل البري لابد وأن يبتعد عن مجال المطار بمسافة ٢٠-٢٥ كم على الأقل، وبالتالي سيجتذب طريق الرباط والطريق المتفرع منه إلى مديونة العمران، مما سيولد ضغطاً سكانياً باتجاه غرب الجنوب الغربي في اتجاه مديونة ومنطقة المطار الذي سيحتل الميناء منطقته مما يؤدي إلى ضرورة نقل المطار إلى الجنوب على أحد الأودية الأخرى. كما سيؤدي ذلك إلى الإضرار ببيئة منطقة كيب سبارتل والأشجار السياحية. مع استمرار النمو العمراني أيضاً إلى الجنوب مع خط

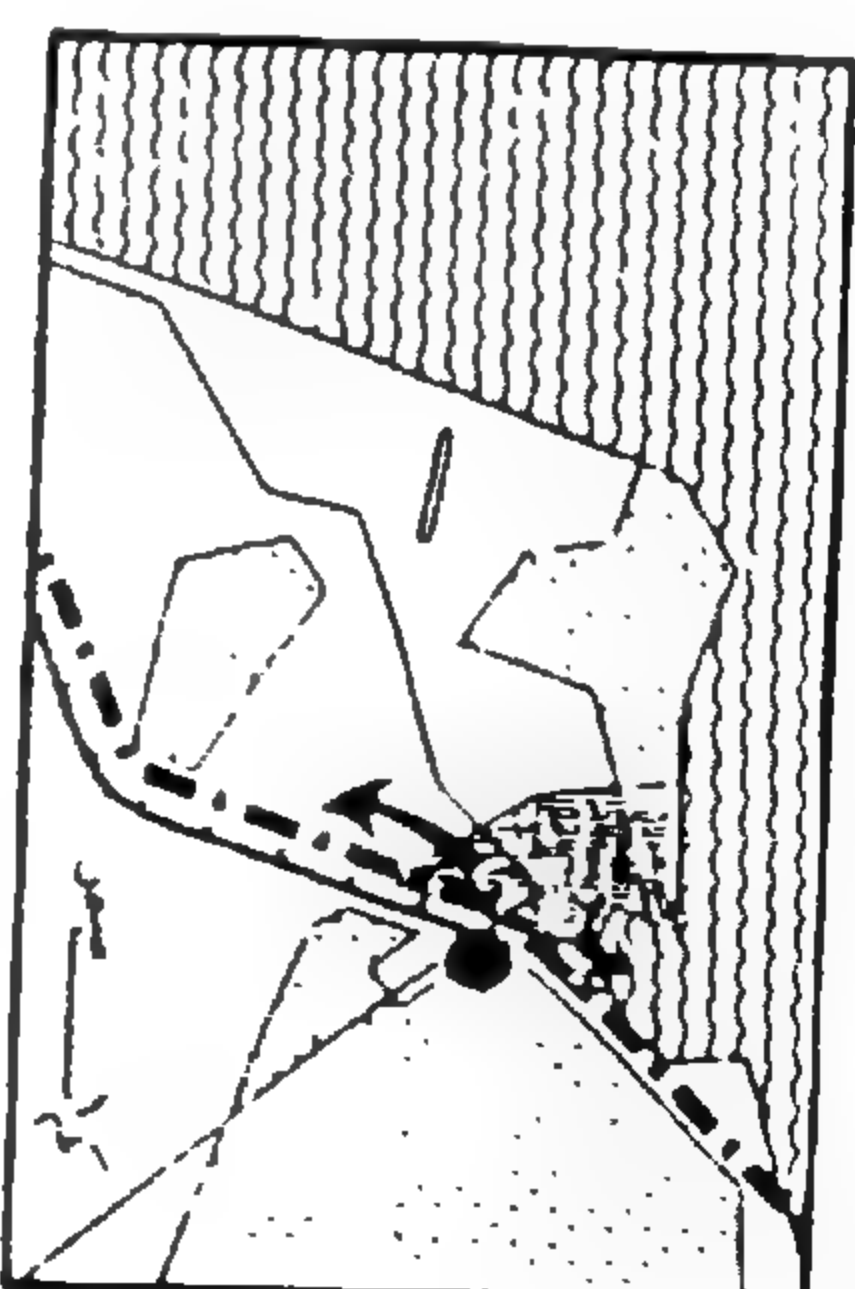
البديل (ج)



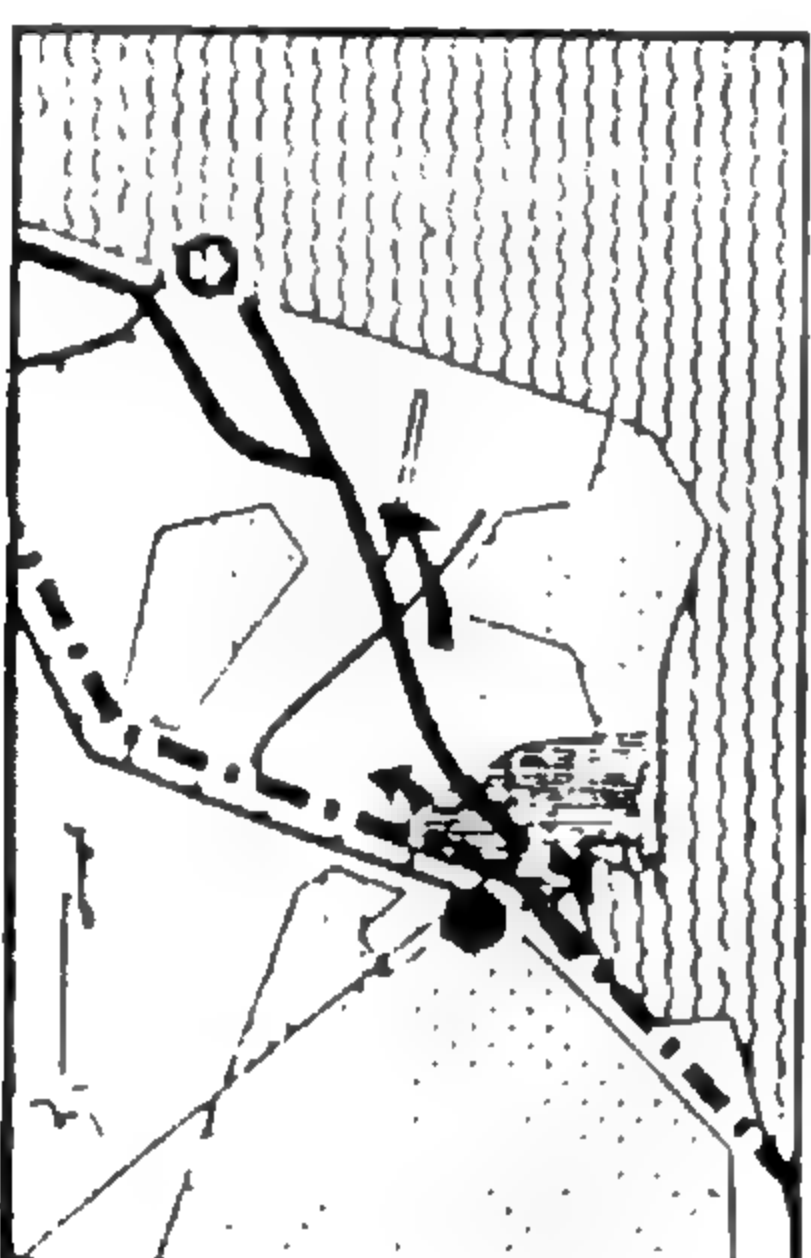
البديل (ب)



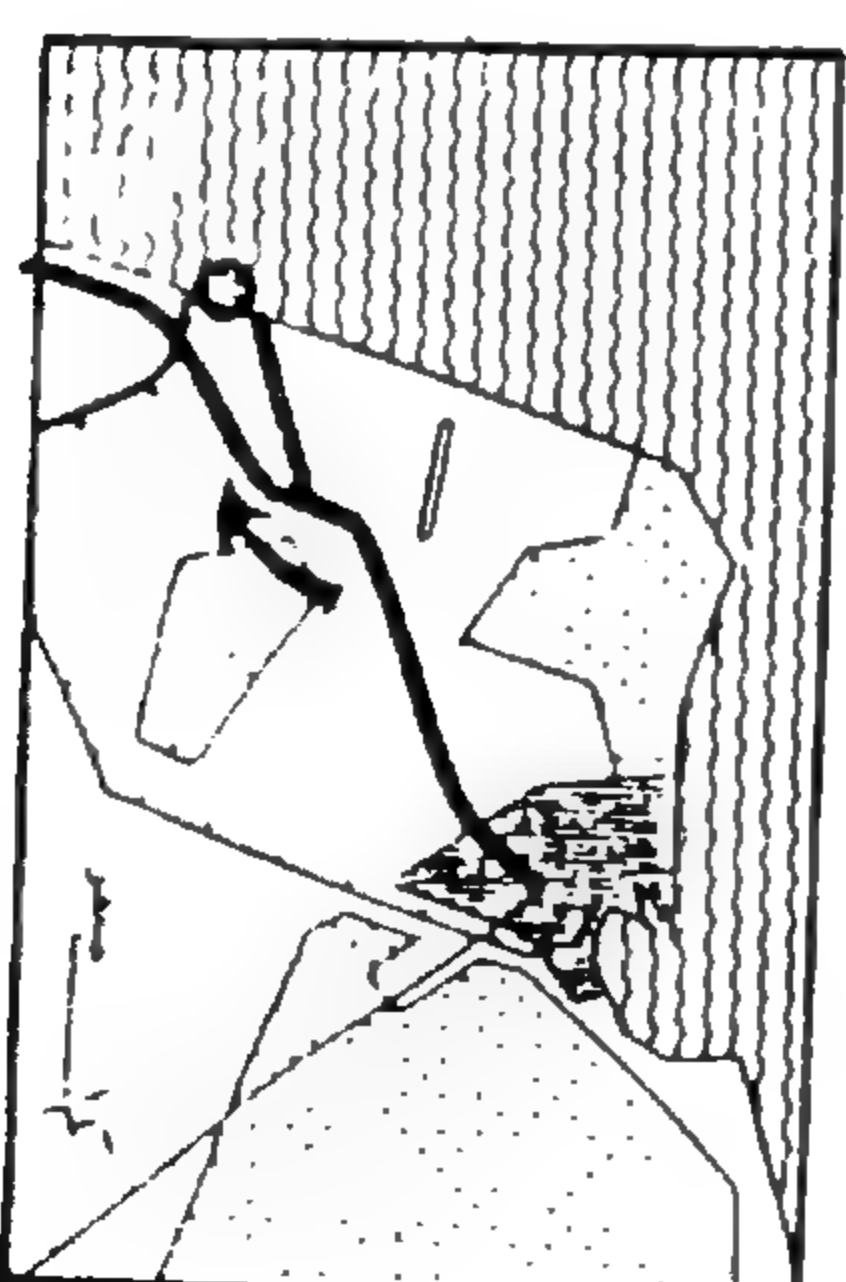
البديل (أ)



البديل (هـ)



البديل (د)



- موقع الميناء المقترح
- مرتفعات
- ▨ امتداد الخط الساحلي الحالي
- الطريق السيار
- - - السكة الحديدية
- المطار
- الحدود المرفوعة للميناء المقترح
- نقطة محورية للتجهيزات ضرورية لمرافق الميناء
- طريق رئيسية

شكل (١.٤) بدائل واحتمالات مقترحة لخط مخرج الميناء الجديد بطنجة في ظل مشروع الربطة الثاني

السكة الحديد والطريق السيار وبالتالي اتصال العمران بين مدة الطرق وأما ..

الهديل "ج": ويحقق هذا البديل إنشاء ميناء مديونة علي المحيط لكن بدون إنشاء خط اتصال ثابت بين أوروبا وإفريقيا. وسيؤدي إلى نفس العقاب السابقة، وستكون أكثر شدة بسبب عدم وجود عامل الجذب العمراني صوب الجنوب، مع عدم تنفيذ خط الاتصال الثابت بين أوروبا وإفريقيا وما يرتبط به من طرق ونشاط اقتصادي وعمراني ..

- الهديل "د": إنشاء ميناء بشرف العقاب بدون خط اتصال ثابت. والواقع أن إنشاء الميناء بهذا المكان الذي يمتلك مقومات سياحية كبيرة سيؤدي إلى حرمان المدينة من هذا المورد، كما لابد من نقل محطة إرسال الإذاعة الموجودة بالفعل، بالإضافة إلى عامل مهم وهو أن منطقة شرف العقاب تمثل خزان تغذية منطقة طنجة بالمياه مما يشكل صعوبة كبيرة أمام التفكير في إنشاء ميناء بهذه المنطقة، وما يتبعها من مناطق سكنية واقتصادية بدون التفكير في مشكلة صيانة موارد المياه بها. حيث سيجنح التدفق العمراني صوب هذه المنطقة باتجاه الميناء الجديد الذي سيرتبط بشبكة من الطرق والسكة الحديد مع المدينة والشبكة الرئيسية للطرق. وسيتمدد العمران على طول طريق الرباط مع نشأة مراكز عمرانية منعزلة ترتبط بهذه الطرق والتجمعات الأخرى على حساب الدواوير والمناطق الريفية.

- الهديل "هـ": ويعتمد على إنشاء ميناء بشرف العقاب مع خط اتصال ثابت (Liaison Fixe)، وسوف يؤدي إلى النتائج السابقة مع استمرار التدفق العمراني صوب الجنوب مع خطوط المواصلات المرتبطة بالمشروع. والواقع أن الاتجاه الحالي وخلال المدى القصير والمتوسط في صالح توسيع وتجهيز وإعادة تخطيط الميناء الحالي خاصة وأن مشروع الربط القاري لم تتخذ بشأنه خطوات تنفيذية بعد، وما زالت عمليات الرصد والاستشعار العلمي جارية بالمضيق^(١).

ثانياً: الضوابط والمحددات العامة للتخطيط الحضري والإقليمي بطنجة

من خلال الدراسة السابقة واستعراض اتجاهات التصميم التوجيهي للتخطيط الحضري بطنجة والذي لم يلتزم بتطبيقه بالكامل يمكن استنتاج أهم الضوابط والمحددات التي يجب أن يأخذ بها أي مخطط مستقبلي لطنجة سواء على المستوى الحضري أو المستوى الإقليمي، ذلك حتى لا يجنح التخطيط إلى جانب دون الآخر من عناصر المدينة وبيئتها، وحتى تتكامل المدينة مع محيطها، ومن أهم الخيارات والضوابط الأساسية ما يلي:

١- حماية الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، والتي تعتبر ضيقة أساساً ولا تكفي حاجات المدينة. كما يحتاج إلى المياه التي تستحوذ عليها المدينة، مما يشكل مشكلة يجب وضعها في إطار إقليمي، إذ أن إلغاء مناطق الزراعة المروية لن يؤجل العجز في إنتاج المياه إلا لبضع سنوات، مما يؤدي بالتالي إلى استمرار الهجرة الريفية إلى المدينة. ولذلك يجب التفكير في توفير المياه ولو لبعض المناطق التي لاتقع في حيز المنافسة مع المدينة بالنسبة لموارد المياه مع ضرورة الاحتفاظ ببعض الأراضي الخاصة بالزراعة المطرية والجافة وتربية الماشية، ومن أهم هذه المناطق المنطقة المحيطة

(١) الرحمانى، عبد الواحد، (١٩٩٣)، المواصلات البرية (الطريق والسكة الحديد) نحو طنجة في أفق الربط القار عبر البرغاز، من

أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢، نشر في الدار البيضاء، ص ١٢٩-١٣٨.

بالمدينة في سهل وادي بوجدور شمال جبل دار زهرو، وكذلك سهل كل من وادي بوخالف ومديونة الذي أدى توسيع الميناء الجوي إلى استقطاع جزء كبير منه.

٢- حماية المواقع الفريدة في بيئة طنجة الطبيعية، والتي تمثل جزءاً شديداً الأهمية بالنسبة لمدينة طنجة وسكانها. إذ ترجع أهمية هذه المناطق إلى طبيعتها التاريخية والأثرية والسياحية والترفيهية، لذلك فالحفاظ على المنطقة الممتدة عبر الشاطئ من مضيق جبل طارق إلى المحيط الأطلسي يجب أن يتم في إطار اعتبار هذه المناطق محميات، وخاصة إذا دخل الجزء الأعظم منها داخل كردون المدينة، وهو ما حدث بالفعل مع تغيير الحدود الإدارية سنة ١٩٩٢. وتوضحها خريطة استخدامات الأراضي شكل رقم (٩٧).

٣- الحفاظ على الدواوير الريفية المحيطة بالمدينة في محيطها الريفي أمام الزحف العمراني الذي يلتهم هذه الدواوير مما يحرمها من طبيعتها الريفية، كما يجب أن يتوفر للمساكن الريفية المساحة الخضراء الكافية ومجهيزات البنية الأساسية المناسبة وتوضحها أشكال رقم ٣٨ و ٩٧ و ١٠٧.

٤- حصر التوسع العمراني داخل نطاق التعمير الحالي بسد الفجوات في النسيج الحضري الذي يتميز بعدم الاندماج بدلاً من الانتشار والتوسع على حساب البيئة الطبيعية السياحية والأثرية أو الريفية. والتخطيط لذلك بما يناسب المكان والمناطق المجاورة له.

٥- حصر التوسع العمراني في المناطق ذات الانحدار المناسب للتعمير أي الذي لا يزيد عن ١٥٪ لارتفاع نفقات التجهيز. وبصفة عامة هناك بعض المناطق ذات الانحدار الكبير تسمح بنمو تجمعات صغيرة من السكان يتحملون عادة جزءاً كبيراً من تكاليف تهيئة تلك المناطق ومجهيزها. كما يجب تحديد مناطق وقطع الثبلات التي تزيد مساحتها على ٢٠٠٠ م٢ حتى لا يتم استهلاك البيئة الطبيعية، وقد حددها التصميم التوجيهي بحوالي ٥٠ هكتار.

٦- التوسع في إنشاء المرافق الأساسية والمشروعات الكبرى، وتحديد أراضيها بما يتناسب مع البيئة لتحقيق تنمية متكاملة. كذلك حجز الأراضي الخاصة بالمشروعات مسبقاً حتى لا تتعرض لزحف العمران غير القانوني قبل التنفيذ، كما حدث مع المخطط التي وضعت لمشروعات ثم ضاعت الأراضي التي صمم لها التخطيط قبل التنفيذ.

٧- التخطيط للتنمية السياحية مع الحفاظ على المناطق الطبيعية والأثرية، والتوسع في إنشاء الفنادق بالطرق المناسبة للبيئة، والحفاظ على الطابع السياحي المتنوع للمدينة. ومن أهم المناطق الأثرية التي يجب الحفاظ عليها كما هي:

- المواقع الأسطورية كمفارات هرقل.

- أطلال المصانع الأثرية لمنطقة كوتا (Cotta) بين طريق رقم ٧٠١ والبحر. (شرق كهف هرقل).

- موقع المقابر القينيقية على هضبة مرشان وهي المنطقة الواقعة بين البحر والمساكن المحيطة بطريق الاستاد شمالاً.

- مقابر مغوغا الصغيرة والتي ترجع للعصر القرطاجي-الموريتاني.

- الحصون البرتغالية عند مدخل منطقة خليج طنجة قرب رأس ملاباطا.

٨- التخطيط لإعادة التشجير حيث تحدد المناطق المقطاة بالغابات من النمو العشوائي التي يتزايد خارج المناطق

المسموح بتعميرها. لذلك يجب وضع عملية إعادة التشجير ضمن أي مخطط للتنمية ونظراً لأهميتها القصوى أيضاً في تثبيت التربة وحجز مياه السيول التي تجري بها الأودية والمسيلات العديدة التي تقطع المنطقة مما يؤدي إلى أضرار بالغة لمناطق العمران في القطاعات الدنيا لهذه الأودية، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة لوظيفة السياحة الواجب تنميتها بالمدينة.

ارتبط ماسبق بمستقبل طنجة الحضري أي المحلي والإقليمي إلى حد ما أي على مستوى موضعها الذي تكتنفه صعوبات طبيعية عديدة وتغيرات تصحبها مشكلات سكانية وعمرانية واقتصادية . ورغم أهمية ذلك بالنسبة لحياة المدينة وسكانها . إلا أن طنجة مدينة موقع لا يمكن إغفاله أو التقليل من أهميته. فما هي إذن المشروعات أو القرارات ذات العلاقة بأهمية طنجة كمدينة موقع على المستوى القومي والعالمي والإقليمي خاصة؟

ثالثاً: مستقبل مدينة طنجة على المستوى القومي والعالمي :

يرتبط مستقبل طنجة على ذلك المستوى بعدة مشروعات وقرارات سيكون لها أيضاً أكبر الأثر على بيئتها الحضرية ووظائفها وسكانها بالإضافة إلى تدعيم موقعها الجيوستراتيجي من هذه المشروعات والقرارات .

١- مشروع الربط القاري الثابت بين أوروبا وإفريقيا :

يعد هذا المشروع من المشروعات الهامة المدعمة لموقع طنجة الهام بالإضافة إلى مشروع أنبوية الغاز الجزائري باتجاه أوروبا الذي نفذ بالفعل في سنة ١٩٩٤ عبر طنجة . ومن مشروعات الربط الأخرى مشروع الشبكة الكهربائية الموحدة التي من المخطط لها أن تربط مصر بدول شرق البحر المتوسط حتى اسطنبول ثم تربط مصر بتونس التي تربطها بشمال غرب إفريقيا حتى المغرب والتي سترتبط بأوروبا عبر طنجة ثم تتصل شبكة أوروبا باسطنبول* . وهكذا تمثل طنجة حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا لا قديماً فقط لكن في المستقبل أيضاً عبر المشروعات السابقة وكذلك من خلال مشروع الطريق السريع باريس - دكا ، الذي سيدعمه مشروع الربط الثابت بين أوروبا وإفريقيا شكل رقم (١٠٥).

ولاتعد فكرة ربط أوروبا بإفريقيا فكرة جديدة إذ أن لها جذور تاريخية بعيدة أهمها أثناء فترة النظام الدولي . إلا أن هذه الفكرة لم تصبح واقعاً إلا بعد لقاء فاس سنة ١٩٧٩** .

وتتجاوز أبعاد هذا المشروع الحدود المحلية إذ يضاهي مشروعات مشابهة كنفق المانش ونفق "سيكان" باليابان وجسور "مسينا والبسفور"^(١) وكذلك جسر السعودية - البحرين ، إن لم يفوقها حيث سيخدم قارتين واصلاً بين شبكتي طرقهما مع ما يحمل هذا من أهمية وتزايد في حركة المسافرين والبضائع وانتقال العمالة الإفريقية العاملة في أوروبا والتي تعد طنجة بالنسبة لها بوابة إفريقيا لدخولها قادمين من أوروبا أو خارجين منها ، وقد حددت الدراسات

(١) - Benabdellah, Ab.: (1992). Décennie du projet de liaison Fixe Europe-Afrique (AL Qods), Revue International Arabo-Islamique, No. 28, Rabat, pp. 53-59.

* ومن فوائد هذه الشبكة استثمار الطاقة الكهربائية بالبيع والتبادل استغلالاً لفرق التوليد ارتباطاً بأوقات الذروة بالنسبة للحاجة إلى الطاقة واختلافات المناخ كذلك كما سترتبط هذه الشبكة بشبكة جنوب إفريقيا وذلك خلال السنوات القليلة المقبلة.

** بين الملك الحسن الثاني وملك إسبانيا.

الاقتصادية الأولية منطقة نفوذ المشروع التي تشمل معظم دول أوروبا الغربية وإفريقيا شمال خط الاستواء وهي منطقة النفوذ الرئيسية التي من الممكن أن تتسع لتشمل القارتين على المدى البعيد بالإضافة إلى منطقة النفوذ المباشرة وهي إسبانيا والمغرب والدول المجاورة لكل منهما كفرنسا من ناحية والجزائر وتونس من الناحية الأخرى .

ويحتاج المشروع حتى يقوم بدوره كحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا إلى وجود شبكة نقل برية ملائمة تسهل حركة المرور من الجهتين . وبالتالي تحتاج شبكات النقل في المناطق التي سيخدمها المشروع إلى صيانة وإعادة تخطيط خاصة على الجانب الإفريقي .

وتمتد محاور الطرق الرئيسية المرتبطة بالمشروع في المجاهدين أساسيين أحدهما شرقي - غربي من القاهرة إلى طنجة والآخر شمالي جنوبي من طنجة إلى داكار، ثم تتصل داكار بشبكة غرب إفريقيا وبالتالي تتصل شبكات غرب وشمال إفريقيا بالطريق السريع إلى رأس مالا باطا بطنجة ومنها تتصل بشبكات أوروبا التي تتجمع في باريس وأمستردام وغيرها ومنها إلى رأس بالوما حيث طرف الخط الرابط بين عدوتي المضيق أو ضفتي البوغاز، (شكل ١٠٥ أ-ب) ونظراً للتباين الجغرافي والاقتصادي والتقني بين القارتين فمن المتوقع ازدياد عدد المسافرين إلى أكثر من ١٠ مليون مسافر سنوياً وازدياد عدد وحدات النقل من شاحنات وسيارات وحافلات إلى ١,٥ مليون وحدة تقريباً ترتفع هذه الأرقام عن ذلك في أوقات الذروة. بينما قدرت حركة نقل البضائع بحوالي ٤ إلى ٧ مليون طن^(١). بالإضافة إلى ما يتطلبه ذلك من خدمات وعمالة مينا. طنجة الذي يجب تجهيزه لاستقبال الزيادة المتوقعة في نشاطه.

وستجنى طنجة من تنفيذ هذا المشروع فوائد عديدة أهمها تدعيم موقعها الجيوستراتيجي الذي لا تستفيد منه حالياً كما يحتاج تنفيذ هذا المشروع إلى أيدي عاملة وورش واستعدادات وتجهيزات عديدة منها مساكن ومرافق ومواد بناء... الخ ستؤدي إلى رواج اقتصادي بالمدينة بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية خاصة في مجال الاتصالات والطرق، حتى تستطيع استيعاب النشاط المتوقع ازدياده في حركة المسافرين والبضائع من خلال شبكات الطرق والسكة الحديد إلى مناطق المغرب وشمال وغرب إفريقيا. وبالتالي ستحصل طنجة على حلول لبعض مشكلاتها المتعلقة منها بالبنية الأساسية بها وكذلك المتعلقة منها بتطرفها وانعزالها النسبي عن قلب المغرب. ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع في حالة تنفيذه سواء عن طريق نفق أو جسر أهمية كبرى في خدمة طنجة كمدينة صناعية وسياحية ومدينة مينا. وكعاصمة مهيمنة على شمال المغرب، فيكون ذلك في صالح التنمية الإقليمية لهذا الإقليم المتوسطي نظراً للدور الذي تلعبه الموانئ - وخاصة في ظل مشروع كهذا - في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن وأقاليمها خاصة وأن المنطقة الشمالية المتوسطية تحتاج إلى تنمية فعلية.

٢- تحويل مدينة طنجة إلى منطقة مالية حرة من ١٨ مارس سنة ١٩٩٢

وقد صدر هذا القرار بناء على اقتراح أوربي بإنشاء هذه المنطقة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والمغرب وذلك بعد التوتر الذي اعتري العلاقات المغربية الأوروبية على إثر رفض برلمان المجموعة الأوروبية للبروتوكول الرابع (١٩٩٢-١٩٩٦) والذي يحصل المغرب بموجبه على مساعدة مالية تقدر بحوالي ٥٥٢ مليون دولار^(٢).

(١) الرحمانى، عبد الواحد، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٨.

(٢) المختار، مطيع، (١٩٩٣)، مشروع خلق منطقة للتبادل الحر بالإقليم طنجة، من أعمال ملتقى طنجة الثالث، نشر في الدار البيضاء، ص ١١٣-١٢٨.

ويعتبر البعض أن منطقة التبادل الحر تشكل تحدياً كبيراً وحاسماً يضع دول جنوب حوض البحر المتوسط وفي مقدمتها المغرب أمام ضرورة إحداث التغير الاقتصادي والسياسي، حيث يجب الاستفادة أيضاً من التجارب السابقة في هذا المجال خاصة في الدول الآسيوية مثل هونج كونج والهند وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة^(١) وبور سعيد مصر. كما ينظر العديد من الباحثين والاقتصاديين ورجال الأعمال المغاربة إلى الاقتراح الأوربي بأنه فرصة لاتعرض من أجل الدخول إلى الاقتصاد الحر الحديث نهائياً، ويرون أن المغرب مؤهل لذلك ثقافياً واقتصادياً بفضل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها المغرب منذ بداية الثمانينات في إطار تقويم هيكل الاقتصاد المغربي (الإصلاح الاقتصادي) بالانجاء إلى تحرير التجارة الخارجية والاقتصاد والصرف من القيود الإدارية وهيمنة الدولة (الخصخصة أو الخصخصة)، كذلك لأن المغرب -في نظرهم- يمتلك قدرة تنافسية في مجال الزراعة ومن شأن وجود منطقة تبادل حر مع أوروبا إزالة عدة عوائق تقف أمام صادرات المغرب الزراعية نحو أوروبا، كما تفرض ضرورة تحديث المنهج الاقتصادي واتجاهات السياسة الدولية والجوار الجغرافي الانجاء إلى أوروبا وكأنه خيار استراتيجي وحيوي بالنسبة للمغرب ودول المغرب العربي وحوض البحر المتوسط عامة.

والهدف من إنشاء منطقة تبادل حر بطنجة هو تعزيز المركز التفاوضي للمغرب مع الجماعة الأوربية خاصة في ظل التحولات التي تشهدها أوروبا والمجتمع الدولي وذلك بتهيئة المجال للاستثمارات والانفتاح على أسواق أخرى عربية وأمريكية وإفريقية وشرق أوربية، والتعاون المالي والاقتصادي ... الخ.

ومن أهم التدابير المقترحة حالياً لتطوير المنطقة الحرة بطنجة مايلي:

- إضفاء صبغة اللامركزية للتعاون الإسباني المغربي وابتكار نموذج ملائم لقيام تعاون بين المناطق الشمالية للمغرب والمناطق الجنوبية لإسبانيا في ظل التشابه الجغرافي الطبيعي والاقتصادي -حيث الاعتماد على السياحة والصيد البحري ... الخ- بين الشائتين .. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك التشابه في فصل الموقع والموضع.
- العمل على تهيئة بيئة مساعدة من الناحية السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في سبيل مساعدة كل من سبتة ومليلية. بعد استرجاعهما -لتكونا أقطاب للتنمية والإشعاع في الداخل والخارج.
- تنمية اقتصاد الموانئ مما يساعد على إنشاء أسطول بحري كوسيلة لاستعادة التوجه المتوسطي للمغرب.
- تشجير وتنمية المناطق المحيطة بطنجة والتي عانت تدهوراً خطيراً بسبب شدة الجفاف التربة الذي تتعرض له المنطقة بالإضافة إلى هجرة سكانها إلى المدينة.
- تنمية المناطق الصناعية بطنجة ويمكن إضافة تطوان والناضور والقصر الكبير مع اتخاذ إجراءات تشجيعية أخرى للاستثمار بإقليمي الحسيمة وشفشاون أي بما يعني إحداث تنمية شاملة لإقليم شمال المغرب أو المغرب المتوسطي الذي يعاني من مشكلات عديدة وإهمال طويل.
- استغلال الإمكانيات السياحية في إطار مخطط شامل لتنمية الساحل الغربي للبحر المتوسط مع احترام خصائص بيئته والحفاظ عليها.

(١) للمزيد يخصص هذه التجارب يمكن الرجوع إلى:

- Naya, S.: (1990), "Private sector development and enterprise reforms in Growing Asian Economies; I.G.S. press, San Francisco, p. 79.

- إعادة تخطيط مرافق طنجة والبنية الأساسية بها خاصة في مجالات الطرق والاتصالات ومياه الشرب. وترتبط موافقة المغرب على هذا الاقتراح بعدة عوامل ذات تأثير كبير أهمها، حرب الخليج وانعكاساتها، الأزمة السياسية بين ليبيا والمجموعة الأوربية والولايات المتحدة ثم التحولات الخطيرة التي تمر بها الجزائر، والتطور الداخلي بالمغرب باتجاه الإصلاح الاقتصادي والسياسي، حيث لا يتعلق الأمر بوضع طنجة المحلي بل يتعلق الأمر بمبادرة تدخل في صميم السياسة العامة للدولة ذات التوجه الانفتاحي صوب المجموعة الاقتصادية الأوربية، كما تنتظر المغرب عائداً من تنفيذ هذا القرار تمثل في استثمارات مالية وإمدادات تكنولوجية واتفاقيات جديدة من شأنها تدعيم صادرات المغرب نحو المجموعة الأوربية كهدف أساسي.

- بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بحوض البحر المتوسط الذي تتجه إليه أنظار المجموعة الأوربية مع تولي فرنسا رئاستها.

وبخصوص الجانب المالي ضمن مشروع منطقة التبادل الحر بطنجة فقد تأسس بالفعل (بنك أوف شور) الدولي بطنجة بمقتضى قرار وزير المالية في ١٦ يوليو سنة ١٩٩٢ وبدأ في ممارسة نشاطه في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢. وبعد هذا المشروع أول منطقة مالية حرة (off shore) بالمغرب وقد سبقت الإشارة إلى عدة بنوك ومشروعات بدأت بالفعل أو في سبيلها بالمنطقة الحرة بطنجة^(١).

وقد شجعت تجربة طنجة السابقة إبان الفترة الدولية بالإضافة لوجود المنطقة الحرة التجارية والصناعية بالميناء والبنية السياحية والخدمات بها على اختيارها لتكون المدينة المالية الحرة بالمغرب، ومن المتوقع أن يكون لهذه المنطقة الحرة تأثير على اقتصاديات دول الاتحاد المغربي* خاصة بعد تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الاتحاد ومنها مشروع أنبوية الغاز الذي يمتد من الجزائر إلى أوروبا عبر طنجة والمضيق.

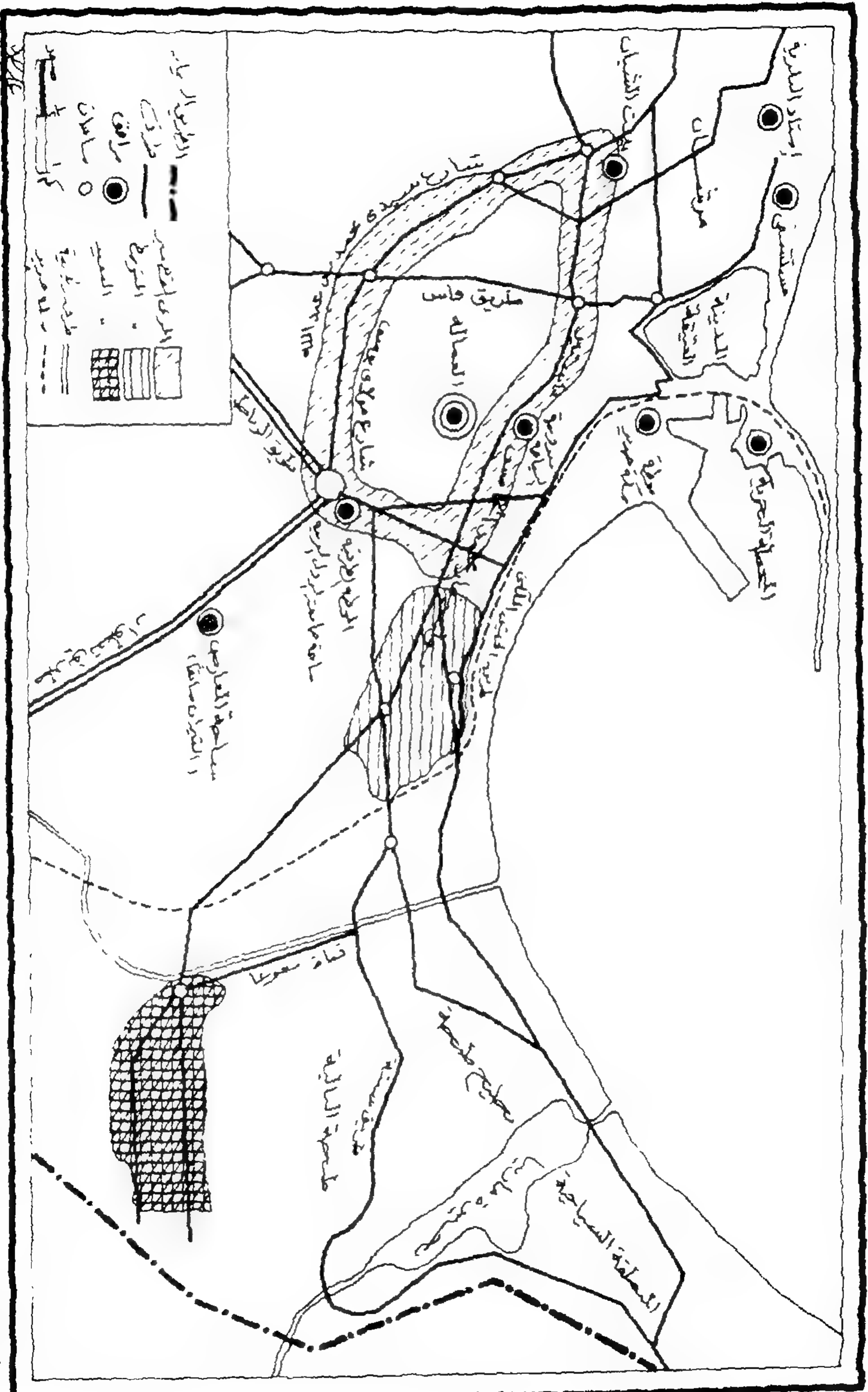
ومن المتوقع أيضاً أن تزداد أهمية طنجة باعتبارها بوابة اللقاء بين المغرب العربي وأوروبا. ومع ذلك يقتضي هذا الأمر توخي الحذر حتى لا تتضرر المنتجات المغربية من جراء المنافسة مع المنتجات والسلع الأوربية، وحتى لا يكون هذا المشروع عاملاً مساعداً على تبعية الاقتصاد المغربي إلى الاقتصاد الغربي، والسعي على أن يكون هذا المشروع عاملاً مساعداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. وعلى رفع مستوى اهتمام المغرب بدول حوض البحر المتوسط** ودور طنجة في ذلك بالنسبة لآثار هذا المشروع المباشرة على طنجة والمناطق المقترحة لاستخدامها من أجل مرافق هذا المشروع من بنوك وشركات ووكالات يمكن استعراضها فيما يلي:

بالنسبة لآثار هذا المشروع تكمن في ضرورة إعداد المدينة لاستقبال الشركات والبنوك وقد سبقت الإشارة إلى التغير الذي حدث في أسعار الأراضي واستخداماتها بطنجة بعد اتخاذ ذلك القرار ... ومن المؤكد أن الإدارة المحلية

(١) المختار، مطبع، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ص ١١٣-١٢٨.

* الذي تم قبول عضوية مصر فيه كمراقب بناء على طلبها في ديسمبر سنة ١٩٩٤.

** إذ هناك نظرة جغرافية ضيقة تعتبر طنجة مدينة غير متوسطة وللمزيد يمكن مراجعة أعمال مجموعة أبحاث ودراسات المتوسط بالمغرب.



شكل (١٠٦) المناطق المقتسمة من المنطقة الحرة بصلح جنيف منذ أواخر عام ١٩٩٢ م
المصدر: قسم التسمية للمساحة الوطنية

بطنجة ستسعى إلى رفع مستوى أداء الخدمات والمرافق العامة والبنية الأساسية بها، كما أن طنجة مؤهلة لذلك بما تملك من طاقة استضافة فندقية ومناطق للترفيه الراقى، ومراكز ومؤسسات وقنصليات أجنبية ودولية. ومن المتوقع رفع طاقة الاستضافة بها إلى ٢٠٠٠٠ سرير والتوسع في إنشاء المرافق التجارية^(١).

والأهم من ذلك استقبال المدينة للاستثمارات في مجال الصناعة التي اتضح أنها تحتل الآن الوظيفة الأولى لطنجة، كما ميزت طنجة بتخصصها في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والسجاد والمفروشات على مستوى المغرب كما يتميز إنتاجها بأنه موجه للتصدير، مما يعني طاقة صناعية أكبر تمتص قدرأ من البطالة المنتشرة بالمدينة بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى مما يعني تنمية فعلية للمدينة ومجتمعها وإقليمها أيضاً.

أما المناطق المقترحة لذلك المشروع فقد تم اقتراح عدة محاور لاحتضان منشآت ومرافق المنطقة الحرة شكل رقم (١٠٦):

- على المدى القريب: تتركز المحاور الرئيسية في الشوارع التي مارست هذه التجربة من قبل، وهي شوارع وسط المدينة المجهزة بالفعل والتي أخذت عمليات تحويلها إلى منطقة حرة في الظهور حيث عادت المقاهي والمتاجر لتصبح أفرع للبنوك والوكالات. وهذه الشوارع هي: بوليفار باستير وبوليفار محمد الخامس وبوليفار محمد بن عبد الله وبوليفار بلجيكا-مولاي يوسف-يوسف بن تاشفين وشارع الجيش الملكي (الكورنيش) أي الطرق والمحاور الرئيسية في وسط المدينة بمعناه الواسع أو المدينة الأوربية الحديثة.

- على المدى المتوسط: وتقع محاور هذا النطاق على الطرق ومحاور الحركة إلى الشرق من شارع بيتهوئن بامتداد طريق الجيش الملكي وبوليفار لندن (امتداد محمد الخامس) وأمريكو فيسبوتشي حتى خط السكة الحديد شرقاً.

- على المدى البعيد تمتد محاور المنطقة الحرة حول منطقة خليج طنجة السياحية بمنطقة جنوب طنجة البالية باتجاه الشرق صوب الطريق السيار الذي سيبدأ من كيب ملاباطا باتجاه دكاك وداخل القارة مرتبطاً بمشروع الربط القاري بين إفريقيا وأوروبا عبر طنجة-بالوما*.

ويعد ذلك مؤشراً لمدى التغير الذي تنتظره طنجة كمدينة تجارية مالية صناعية حرة، كما تعد المدينة نموذجاً لديناميكية المدن وتغيرها الوظيفي المستمر خاصة في منطقة الأعمال والمنطقة الوسطى منها التي تتأثر أسرع من غيرها بهذه التغيرات وسيؤدي هذا إلى استعادة المدينة لجزء من ماضيها الدولي.

والسؤال الذي يتردد حالياً يدور حول مدى الدور الذي سوف تلعبه طنجة في حوض البحر المتوسط كحلقة وصل بين أوروبا شماله وإفريقيا جنوبه؟ وهل ستقوم طنجة بالدور الذي لعبته هونج كونج من قبل؟

٣- تعديل الحدود الإدارية وزيادة مساحة مدينة طنجة سنة ١٩٩٢

تعتبر مدينة طنجة إدارياً حتى أواخر سنة ١٩٩٢ هي بلدية طنجة التي كانت مساحتها حوالي ٣٠٠٠ هكتار

(١) المرجع السابق، نفس الصفحات.

* المعلومات الواردة مستفأة من مصادرها بتقسيم التعمير بحالة طنجة وكبار المسؤولين عن ذلك بها. ومنهم المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير.

أو ما يوازي ٣٠ كم ٢، ونظراً لامتداد المدينة الجغرافي خارج الحدود الإدارية (أو المدار الحضري) وما نجم عن ذلك من مشكلات عديدة إدارية وعمرانية واجتماعية واقتصادية، مع استمرار النمو السريع لهذه الهوامش المحيطة بالمدينة خارج حدودها كان لابد من إعادة النظر في الحدود الإدارية لبلدية طنجة خاصة مع المتغيرات العديدة التي ترتبط بالمشروعات الكبرى المتعلقة بمدينة طنجة ومستقبلها وكذلك في ظل التوقعات السكانية والاقتصادية التي تتنبأ بوصول سكان المدينة إلى المليون ساكن مع نهاية القرن العشرين.

وقد صدر قرار تغير حدود طنجة الإدارية بتوسيعها وتحويلها إلى ثلاث بلديات بدلاً من بلدية واحدة في سنة ١٩٩٢، وأصبحت بحق مجموعة طنجة الحضرية التي تتكون من بلديات طنجة الشرف وامتدادها صوب الشرق حيث تضم منطقة خليج طنجة حتى رأس ملاباطا، وطنجة البوغاز وتشمل المدينة العتيقة والمدينة الجديدة والمدينة الحديثة والضواحي الغربية، وتقتد غرباً حتى كيب اسبارتل وشاطئ المحيط الأطلسي حتى جنوب مغارات هرقل عند مصب وادي مديونة، ولا تشمل بلدية طنجة البوغاز على منطقة المطار وسهول بوخالف-بوكندور الزراعية والدواوير المرتبطة بها إذ ظلت ريفية خارج حدود البلدية الحضرية لأهميتها الزراعية.

أما البلدية الثالثة فهي بلدية بني مكادة التي تمتد جنوب الوسط وتضم المناطق المرتبطة بالهامش الجنوبي الذي امتد عمرانياً خارج حدود البلدية القديمة وتشتمل على بني مكادة القديمة وبن ديبان وكل مناطق النمو العشوائي حتى جنوب دوار بني سعيد وحران إلى الشرق من طريق الرباط حتى السكة الحديد شرقاً.

وتم إلغاء المراكز المستقلة والمراكز الأخرى في التعديل الجديد أيضاً لتصبح كلها بلديات، وقد صنف بن ديبان على أنه مركز آخر قبل هذا التعديل ... وانضم إلى بلدية بني مكادة بعد هذا التعديل الذي سوف يجري العمل به في التعداد الجديد المزمع القيام به سنة ١٩٩٥.

وقد أصبحت مساحه مجموعة طنجة الحضرية ببلدياتها الثلاث بعد هذا التعديل ١١٣٠٠ هكتار أو ١١٣ كم ٢ أي أكثر من ثلاث أضعاف مساحة بلدية طنجة القديمة. وكان هذا التعديل على حساب الجماعات الريفية المجاورة في بحراويين شرقاً والعمامة جنوباً وإجزابة غرباً^(١).

وشمل التعديل الإداري المناطق القروية بعمالة طنجة أيضاً فقد تغيرت الحدود والأسماء، ويوضح الشكل رقم (١٠٧) حدود بلديات مجموعة طنجة الحضرية وبلدية أصيلة بالإضافة إلى حدود الجماعات القروية ودواويرها والطرق الرئيسية والثانوية والثالثة والسكة الحديد وكذلك المجاري المائية بعمالة طنجة حسب التعديل الجديد بعد سنة ١٩٩٢.

(١) المعلومات الواردة بشأن هذا التعديل تم الحصول عليها من عدة مصادر موثوق بها وهي:

- محادثة شخصية مع السيد: بن عبد الكريم إيمبارك، والسيد: زمياتي محمد بقسم الإحصاء والتخطيط، السيدة نعيمة الحداد رئيس قسم التوثيق بالمندوبية الجهوية لوزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (التخطيط سابقاً) بطنجة، في ديسمبر سنة ١٩٩٤.

- السيد محمد إيديري، رئيس قسم التنسيق والتفتيش بعمالة إقليم طنجة.

- المهندس سعيد العلواني، مندوب وزارة السكن بطنجة في ديسمبر سنة ١٩٩٢.

- خريطة حديثة بمقياس ١:١٠٠٠٠٠ لعمالة طنجة تشمل هذا التعديل حصلت عليها الباحثة من العمالة.

وبناءً على هذا التعديل يمكن اعتبار إقليم طنجة عمالة على أساس أن العمالة في المغرب هي ما يرتفع عدد سكان الحضر ومناطقهم فيها على سكان الريف، وعلى الرغم من اعتبار طنجة إقليماً إدارياً في كل النشرات الإحصائية والتعدادات إلا أن الباحثة قد استخدمت تعبير "عمالة طنجة" في معظم البحث على أساس درجة التحضر بالعمالة مقارنة بدرجة التحضر في المغرب، خاصة أن حاكم الإقليم يلقب بالعامل سواءً كانت المنطقة إقليماً أو عمالة.

ومن المقترح ضم طنجة وتطوان معاً في ولاية واحدة، حيث الولاية هي الوحدة الإدارية التي تتكون من مجموعة عمالات وعلى رأس الولاية والى وهو أعلى إدارياً من العامل، وهناك تغيير آخر يشمل تصنيف أقطاب المسكن لابتختلف كثيراً عن التصنيف الذي اعتمدت عليه الباحثة سيعتمد عليه في التعداد الجديد أيضاً مع ملاحظة أن التعدادات الأخرى كانت تصنف المسكن بين سكن حديث أي عمارات وفيلات وسكن مغربي وسكن آخر فقط. وبصفة عامة سوف يتيح هذا التعديل الإداري لحدود مدينة طنجة فرصة النمو المخطط والمراقب من طرف السلطات كما سيوفر مساحات جديدة لاستيعاب عملية النمو. ذلك على الرغم من مخاطر ذلك على البيئة الطبيعية في منطقة شرق خليج طنجة شرقاً ومناطق الجبل الكبير وكيب سبارتل ومديونة وهرقل غرباً حيث الغابات والمناظر الطبيعية والآثار .. وهي كلها من أهم عناصر الجذب السياحي لمدينة طنجة يضاف إليها مناطق الغابات ومناطق الزراعة المروية والمطرية والرعى.

رابعاً: الهيمنة الحضرية لمدينة طنجة:

تحدد أهمية المدينة بعدة مؤشرات أبرزها حجمها السكاني ووظائفها الحضرية ودورها في ظهورها الجغرافي والعلاقات المتبادلة بينها وبين مراكز العمران الأخرى على المستوى المحلي والقومي وترتبط أهمية المدينة في إقليمها وهيمنتها على هذا الإقليم بعوامل متشابكة أسهمت في نمو المدينة وتطورها واستمرار سيادتها الحضرية في بيئتها الجغرافية^(١).

ولعل من النتائج الهامة لهذا البحث إمكان تقييم موقع طنجة ضمن الشبكة الحضرية في المغرب ومحاولة قياس مدى هيمنتها واستقطابها لمعظم مظاهر النشاط الاقتصادي والاجتماعي بإقليمها وذلك بعد نحو ثلاثة عقود من عودتها إلى الوطن بانتهاء فترة عزلتها المفروضة بنظام الإدارة الدولية الذي خضعت له، وقد سبقت الإشارة إلى العديد من الجهود التي بذلتها الدولة للتخفيف من حدة انهيار المدينة بعد الاستقلال، وما يهبط في هذا المجال ثمة هذه الجهود وآثرها على عودة الارتباط بين طنجة وإقليمها أو ظهورها والمدن الأخرى المجاورة وهل استعادت طنجة بعض سطوتها القديمة أم مازالت جزيرة منعزلة؟ وماهي حدود جاذبية إشعاع المدينة الإقليمي. والواقع أن الفصول السابقة قد تضمنت إجابات عديدة على هذه الأسئلة، منها حجم المدينة ونموها الذي يعكس جاذبيتها لتيارات الهجرة التي اتضح من الدراسة نزوحها صوب طنجة من الأرياف والمدن على حد سواء، كما أكدت الدراسة اتساع مجال نفوذ طنجة في استقطاب التيارات البشرية المهاجرة إليها من شرق سلسلة جبال الريف ومنطقة الريف الغربي وجباله على عكس مدينة تطوان المنافس الخطير لطنجة في شمال المغرب الغربي.

(١) أبو عيانة، فتحي محمد، (١٩٧٨)، مرجع سابق، ص ٨٤.

ومن أبرز مظاهر اندماج طنجة نمو النشاط الصناعي بها واستقطابه للأيدي العاملة، حيث أصبحت طنجة في سنوات قليلة ثاني أقطاب الصناعة في المغرب كما ظهر تخصصها في صناعات النسيج والغزل والملابس الجاهزة وتستقطب هذه الصناعة أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة عادة والتي ساهمت بدور فعال في نمو هوامش المدينة وقد اتضح ذلك من دراسة وتوزيع الأسر ذات الأصول الريفية في مناطق المدينة المختلفة كما اتضح ذلك من دراسة الأصول الجغرافية للعاملين بالصناعة في طنجة.

ويمثل تطور طاقة الاستضافة السياحية بالفنادق المصنفة وغير المصنفة بالإضافة إلى سائر عناصر الجذب السياحي بالمدينة ومنطقتها عناصر قوة لصالح طنجة، حيث أصبحت من أقطاب الجذب السياحي بالنسبة للسياحة الداخلية التي تطورت بها في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تطور قطاع الخدمات كوكالات الأسفار والتأمين والقطاع البنكي والقطاع الطبي الخاص والعام وهذه الخدمات وإن كانت موجهة أساساً لسكان المدينة فإن تواجدها يزيد من الجاذبية الإقليمية للمدينة.

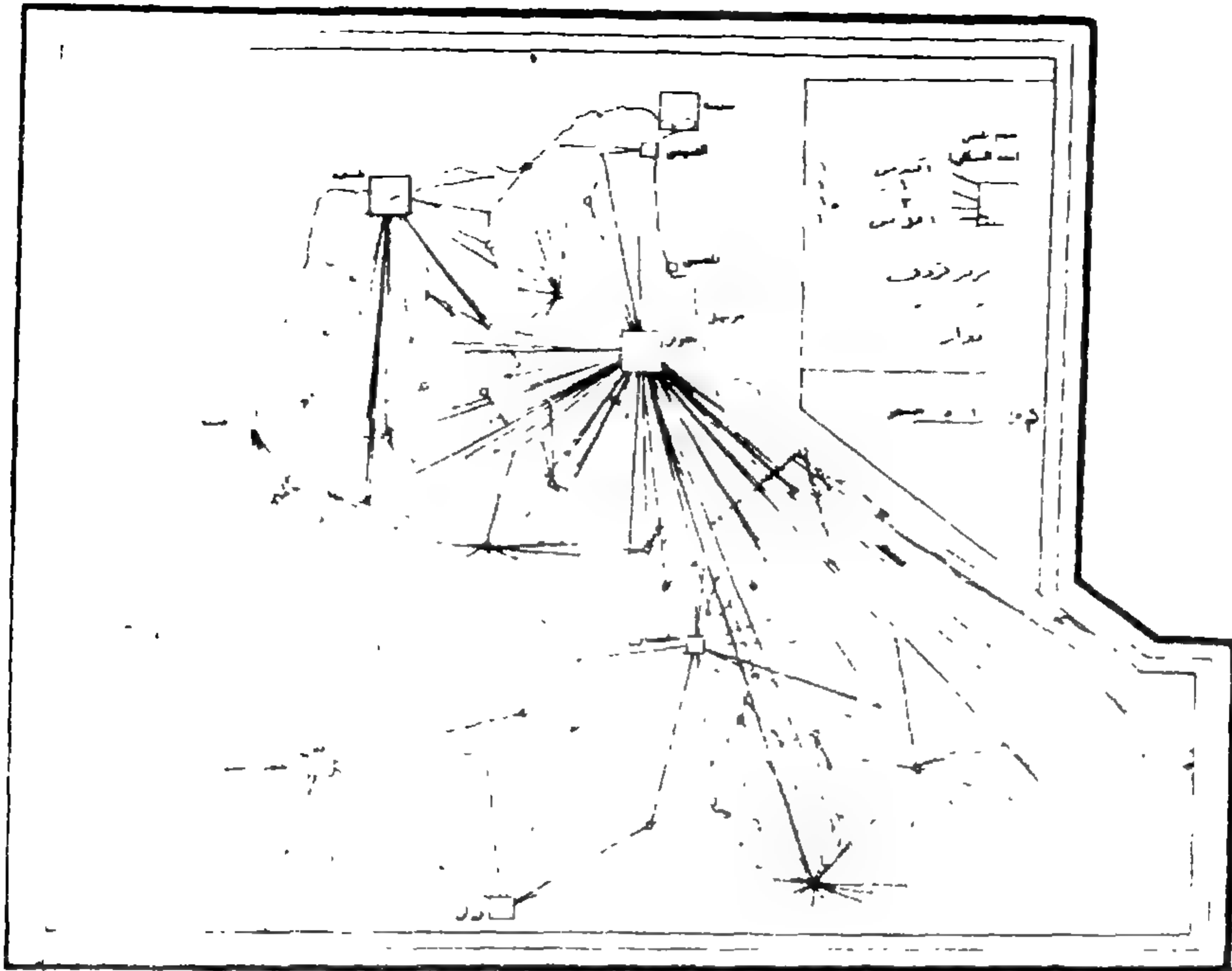
وسوف يزيد من هذه الجاذبية مستقبل المدينة الإقليمي والقومي والدولي في أفق الربط القاري الثابت والطريق السيار ومنطقة التبادل الحر بين أوروبا وإفريقيا بطنجة وتطور الصناعة ونشاط الميناء.

وقد أكدت عدة دراسات حديثة^(١) خاصة بتحديد مجال نفوذ مدينة طنجة أن المدينة استطاعت أن تخرج من عزلتها الإقليمية التي عانت منها خلال فترة الإدارة الدولية وبداية الاستقلال ويعود ذلك إلى الاهتمام الخاص الذي حصلت عليه المدينة غداة استرجاعها، وكنتيجة لذلك اكتسبت وظائف متخصصة وتمكنت من توسيع دائرة نفوذها الإقليمي بالنسبة للتجارة والخدمات الموجهة للسكان ودخلت في هذا الميدان في منافسة مع مدينة تطوان التي تتميز بأهميتها الإقليمية في شمال المغرب بحيث كانت عاصمة المغرب الإسباني - والتي تقترب في حجمها من حجم طنجة، إلا أن البحث قد أثبت أن مجال نفوذ طنجة بالنسبة للخدمات الموجهة للأفراد في الأرياف لا يتناسب ومرتبة المدينة كأكبر قطب حضري في أقصى الشمال الغربي من المغرب وذلك مقارنة بتطوان التي تهيمن على مجال أوسع وترتبط بعلاقات أكثر كثافة مع محيطها الريفي. ولا يجب أن يفسر ذلك بالموقع المتطرف لمدينة طنجة، لكن يفسره العامل التاريخي وعزلة طنجة الطويلة ذلك لأن ظروف الموقع وصعوبة الاتصال تميز موقع تطوان أكثر من طنجة.

وتختلف درجة السيطرة وقوة الجاذبية بالنسبة لبعض الخدمات الراقية والعلاقات الإقليمية والحضرية مع المدن الأخرى وقد لوحظ ذلك من خلال إشعاع خدمات الأطباء المتخصصين على سبيل المثال. حيث تستقطب طنجة المرضى من أصل حضري بفضل تفوقها في الخدمات الطبية وعدد الأطباء المتخصصين بالقطاع الخاص، لذا تحظى طنجة بجاذبية إزاء مدن أقصى شمال المغرب ومنها تطوان التي تهيمن في هذا المجال على شفشاون ومدن الساحل الشرقي من شبه جزيرة طنجة إذ ترسل تطوان بتيار مهم نحو أطباء طنجة المتخصصين مما يؤكد جودة خدمات وتجهيزات طنجة التي تستطيع أن تنافس بها المدن الأخرى (أشكال رقم ١٠٩).

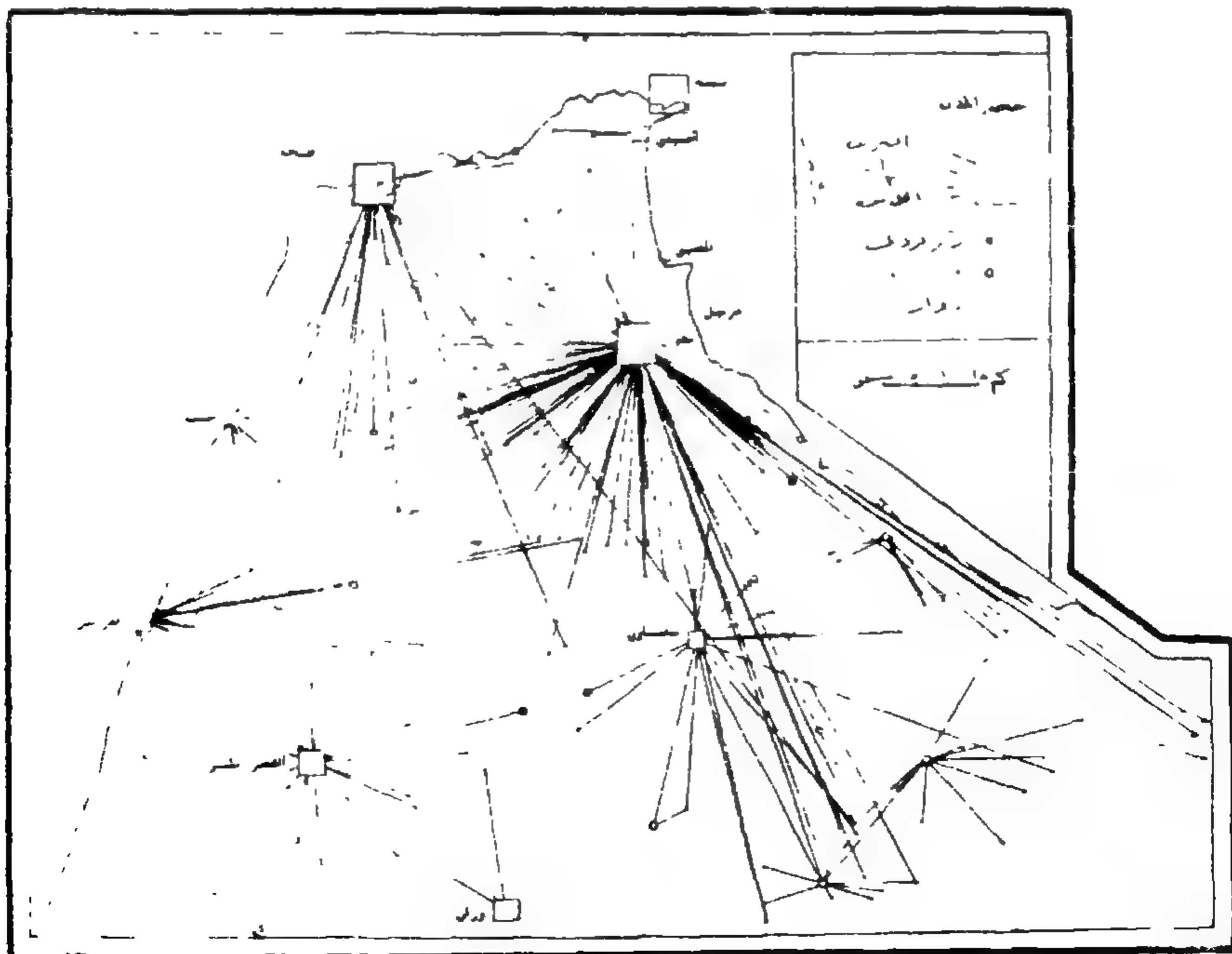
إلا أن خلاصة هذه الدراسات تشير إلى أن تطوان لازالت تحظى بنفوذ أوسع على المناطق الريفية مع ظهور منافسة طنجة، وفي المقابل تظهر طنجة جاذبية أقوى إزاء المدن الأخرى بأقصى شمال المغرب.

(١) الرفاعي، محمد عز الدين، (١٩٩٢)، مدينة طنجة - جزيرة أم قطب جهري، بحث قدم ضمن أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر سنة ١٩٩٢، وحضرته الباحثة ونشر سنة ١٩٩٣، مصدر سابق.



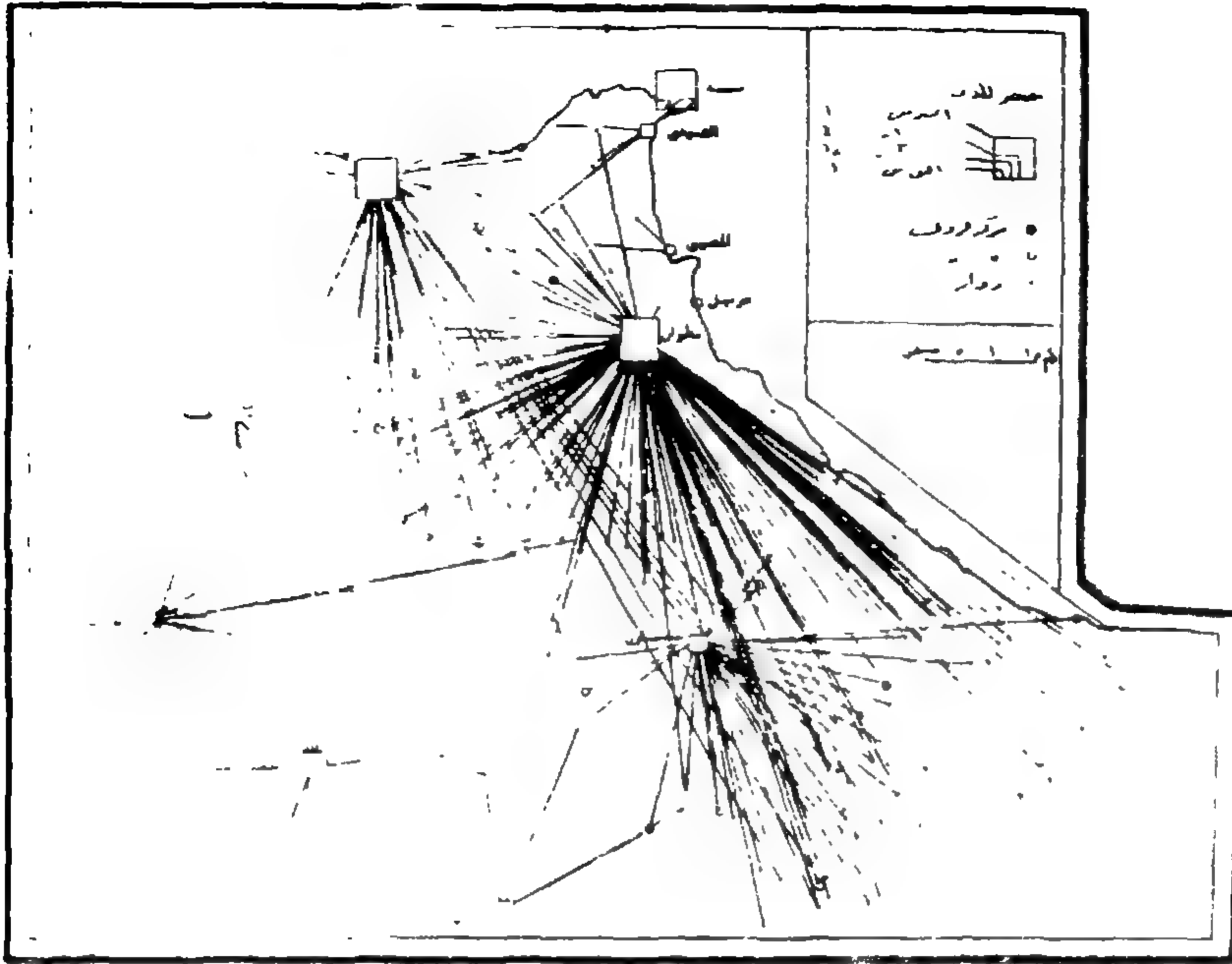
شكل (٩.١.٩) جاذبية شراء مواد البناء عام ١٩٩٢م

المصدر: الرقاصد، محمد عز الدين، ١٩٩٢م



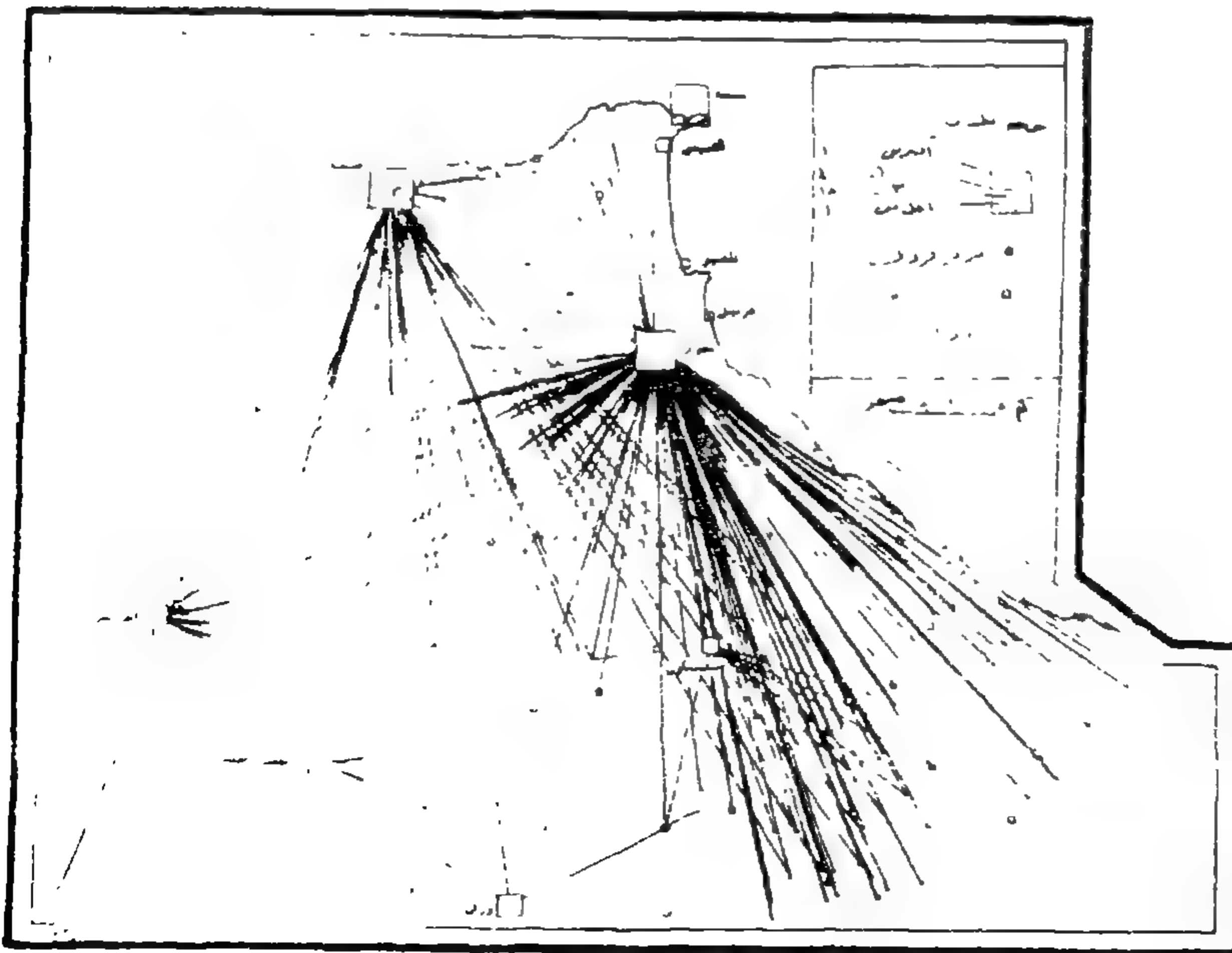
شكل (٩.١.٩ ب) جاذبية خدمات مهور عام ١٩٩٢م

المصدر: الرقاصد، محمد عز الدين، ١٩٩٢م



شكل (١٠.٩) جاذبية شراء الادوية عام ١٩٩٢

المصدر: التعداد السكاني العام ١٩٩٢



شكل (١٠.٩) جاذبية الاطباء بالقطاع الخاص عام ١٩٩٢

المصدر: التعداد السكاني العام ١٩٩٢

خامساً: شخصية مدينة طنجة ومشكلاتها:

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج التي تساهم في تحديد شخصية المدينة، كما تساهم في إبراز مشكلاتها الحضرية والإقليمية وبالتالي يمكن التوصل إلى مدى أهمية مدينة طنجة وتأثيرها على المناطق المحيطة بها ومدى منافستها للمدن الأخرى في المنطقة الشمالية من المملكة المغربية

من أهم النتائج التي أكدت هذه الدراسة أهمية موقع طنجة الجغرافي والاستراتيجي وعلاقتها المكانية عبر كل المستويات التي تمت دراستها، وقد ساهم هذا الموقع في تقرير وتحديد موقع الميناء على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق حيث تندر المواقع الصالحة لقيام الموانئ كما تميزت إلى جانب ذلك بانفتاحها صوب الداخل وعدم عزلتها موضعياً كمدينة سبتة، مما أدى إلى أن أصبحت طنجة واحدة من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم حيث مخرج البحر صوب المحيط وبوابة الدخول والخروج بالنسبة لإفريقيا وهمزة الوصل بين أوروبا وإفريقيا عبر تاريخها الطويل كما أصبحت مزار تنافس القوى العظمى حتى تم تدويلها منذ مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ وفعلياً منذ معاهدة لندن في سنة ١٩٢٣.

وقد أثبت تحليل خصائص الموضع أهمية عناصر البيئة الطبيعية في موضع طنجة بالنسبة لعمارتها وشكلها ونموها ووظائفها وتركيبها بالإضافة للعوامل البشرية والسياسية والاقتصادية الأخرى ذات التأثير الكبير على المدينة.

وقد أكدت الدراسة بالنسبة لعناصر البيئة الطبيعية مدى أهمية خصائص الموضع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالنسبة لنمو المدينة وطبيعته إذ ثبت أن المنطقة تتكون من تداخل أربع طبقات زاحفة على أساس صخري ثابت في مساحات صغيرة مما يؤدي إلى تعقد التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح بسبب الانحدارات الشديدة وتمايز التكوينات وعدم توافقها أحياناً مما أدى إلى ظهور عدة مشكلات عمرانية وهندسية تتعلق بالتخطيط وإعادة التخطيط والعمليات الهندسية المرتبطة بعمليات التشييد والبناء وشق الطرق وتنفيذ المشروعات وصيانتها كما تتضافر عوامل المناخ وخاصة الأمطار مع طبيعة التكوينات السطحية في تفاقم هذه المشكلات بطنجة وخاصة في مناطق النمو العشوائي وغير القانوني المنتشر بالمدينة وقد اتضح أن للرياح بالمنطقة تأثير كبير على نشاط الميناء بسبب قوتها وما تؤدي إليه من زيادة الإرساب في أحواض الميناء والنحر في منطقة خليج طنجة رشواطي المدينة الأخرى وكان لإنشاء حاجز الميناء الكبير دور في عملية النحت والإرساب بفعل الرياح القوية الغربية والشرقية المميزة لمنطقة طنجة مما يؤثر كذلك على النشاط السياحي بهذه المناطق (شكل رقم ١٠٨-أ).

أما موارد المياه فقد أثبتت الدراسة عدم كفايتها لحاجة الاستهلاك الحضري والصناعي والسياحي والريفي مما يمثل مشكلة إقليمية فعلية في المنطقة التي تقع على الرغم من ذلك في أغزر جهات المغرب مطراً وذلك بسبب التكوينات غير المنفذة للماء وتزامن فصل المطر مع فصل البرودة وندرتها في فصل الصيف الذي يمثل ذروة الاستهلاك بالنسبة لطنجة، وقد أوضحت الدراسة الخاصة بإنتاج المياه أن إنتاجها يتم بطرق معقدة تستغل فيها المياه الجوفية والسطحية والمخزنة، أما توزيع هذه المياه في مدينة طنجة فقد أثبتت الدراسة عدم توازن التوزيع بين مناطق المدينة المختلفة حيث ترتفع نسبة المشتركين وتتكاثر خطوط شبكة التوزيع في المناطق ذات السكن الراقى الاقتصادي

المخطط وتقل بل تنعدم في المناطق ذات النمو العشوائي وغير القانوني بهوامش المدينة رغم قربها من مصادر المياه والخزانات الرئيسية إلا أن الدراسة قد أثبتت أن هناك جهوداً عديدة تبذل لحل هذه المشكلة القديمة بطنجة ببناء سد الحشف وسدود أخرى عديدة وردت ضمن معالجة الموضوع.

وقد أكدت دراسة الموقع والموضع أيضاً مدى أهمية النشاط الزلزالي في المنطقة التي تعد طرفاً في عدة مشروعات كبرى لربط بين أفريقيا وأوروبا ذات تأثير كبير على مستقبل المدينة.

بالنسبة لنشأة مدينة طنجة ونموها العمراني فقد أكدت الدراسة الفروض الخاصة بكون مدينة طنجة من أقدم مدن المملكة المغربية وأعرقها إذ اتضح انتماء المنطقة للحضارات الحجرية لعصور ما قبل التاريخ إذ استوطن الإنسان بها الكهوف الكارستية الموجودة على شاطئ المحيط الأطلنطي وذلك منذ العصر الحجري القديم الأسفل واستمر العمران ذو نمطاً تراكمياً في هذا الموقع منذ تلك الفترة وحتى الوقت الراهن.

أما نواة مدينة طنجة ذاتها فقد رجعت الدراسة أن مدينة طنجة قد بدأت كمركز عمراني محدد في مكانها الحالي منذ الفترة الفينيقية خلال النصف الثاني من القرن الثاني ق م كما رجح البحث في أصل طنجة وإسمها أن إسم طنجة يرجع إلى أصول بربرية أي يرجع إلى لغة قبائل الأمازيغ حيث يعني الإسم فيها "ذات الارتفاع" أو العالية مما يؤكد وجود قرية بربرية بهذا الإسم في المنطقة أيضاً.

وقد أثبتت الدراسة أن العمران في نواة مدينة طنجة قد اتخذ نمطاً تراكمياً أيضاً في نفس الموضع وذات النواة حتى الوقت الراهن، وقد أكدت الدراسة أن مدينة طنجة باتساعها الحالي لم تخرج عن أسوار المدينة أو النواة العتيقة فعلياً إلا منذ نهاية القرن التاسع عشر. مما يعني تعاقب كل الحضارات والمؤثرات التاريخية العديدة على هذه النواة ومن أهم النتائج المستخلصة أيضاً أن طنجة الحالية قد ورثت هيكل المدينة الرومانية وتخطيط المدينة الإسلامية ومرافقها وتركيبها الداخلي منذ الفتح العربي الإسلامي في ٧٠٧م مع تأثرها بالفترات التاريخية المتعاقبة عليها أي فترة الاحتلال البرتغالي سنة ١٤٧١م التي تركت آثارها على شكل وحجم العديد من المساكن كما تركت آثارها على جانب من الأسوار وتحصيناتها، ثم الفترة الإنجليزية ١٦٦٠ - ١٦٨٤ التي كانت سبباً في تدمير المدينة، إلا أن أهم الفترات تأثيراً على مدينة طنجة وتركيبها الفترة الإسلامية الثانية منذ ١٦٨٤م ثم فترة الوظيفة الدبلوماسية التي مارستها طنجة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ثم فترة نظام الإدارة الدولية خلال القرن العشرين حيث كان يحكمها مجلس تشريعي مكون من ممثلي الدول الأجنبية وهي فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وإيطاليا وأمريكا وبلجيكا وهولندا والبرتغال برئاسة المندوب أو ممثل السلطان وكان هذا المجلس مسئول عن الوظائف الحكومية، وكذلك تخطيط المدينة، ومن أهم ما يميز هذه الفترات تبدل عمران المدينة وتحول مرافقها مرات عديدة وتمتع المدينة بأطرزة عمرانية مختلفة إسلامية وأوربية بصفة خاصة بالإضافة إلى تعدد وظائفها وتميزها عن سائر المدن المغربية الإسلامية.

بالنسبة لنمو مدينة طنجة خارج الأسوار، فقد أكدت الدراسة مدى تأثير المدينة بالأحداث الجارية حولها ومدى تأثيرها بفرض النظام الدولي لإدارتها إذ مارست السلطة الدولية سياسة عمرانية تهدف إلى تهميش السكان المغاربة وعزلهم وتحديد مناطق إقامتهم، مما أدى إلى تميز المدينة بالإزدواجية الحضرية والتناقض العمراني بين مناطق راقية

أوربية المظهر ذات شوارع مستقيمة وممهدة ومشجرة ومساكن فسيحة ذات حدائق واسعة أو عمارات كبيرة ذات عناصر جمالية معمارية راقية يسكنها الأوروبيون .. ومناطق أخرى ذات أزقة ضيقة ومساكن صغيرة في بيئات ذات صعوبة وانحدار وعمران بلامخطط أو اهتمام تنقصه المرافق والخدمات.

وقد استمر هذا الاتجاه حتى بعد الاستقلال إلا أن أهم ماميز نمط عمران مدينة طنجة عن المدن المغربية الأخرى هو عدم وجود الحزام الصحي العازل، الذي أثبتت الدراسة عند اختبار نموذج إهلرز لنمو وتركيب المدن المغربية أنه كان يوجد بالمدينة المغربية ليفصل بين المدينة العتيقة الخاصة بسكن المغاربة والمدينة الأوربية الحديثة. كما أثبتت الدراسة اختلاف نموذج نمو مدينة طنجة عن نموذج نمو المدن المغربية الأخرى حيث سبقتها طنجة في الخروج عن الأسوار كما تميزت مدينة طنجة العتيقة بعدم اقتصرها على المغاربة فقط بل سكنها الأوروبيون منذ قرون عديدة وازداد سكانهم بها خلال الفترة الدبلوماسية والفترة الدولية على العكس من المدن العتيقة المغربية الأخرى، كما لم يكن الفصل عرقياً فقط بل كان اجتماعياً أيضاً حيث سكن فقراء الإسبان مع المغاربة الفقراء في أحيائهم الشعبية وفي دور الصفيح كذلك.

ومن أهم نتائج دراسة نمو وتوسع مدينة طنجة ثم مقارنة ذلك النمو بنظريات ونماذج النمو والتركيب الداخلي التقليدية والحديثة والأكثر حداثة أن مدينة طنجة قد اتخذت الشكل النجمي في بداية نموها خارج الأسوار حول ساحة السوق الكبير وبالتالي كان نموذج النمو القطاعي (الهومرهويت) هو أقرب النماذج إلى هذا الشكل النجمي أو الإشعاعي. ثم اتخذت المدينة شكلاً يقترب إلى حد كبير من نموذج النويات المتعددة أثناء نموها بعد ذلك أي نموذج "هاريس وألمان"، ويرجع ذلك إلى ضوابط عديدة منها خصائص الموضع الطبيعية وخاصة الطبوغرافية والسياسة الحضرية التي اتبعتها الإدارة الدولية بالإضافة إلى الميراث العقاري منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين واستمرار امتلاك الأجانب للأراضي وحجزها للتعمير في المستقبل أو المضاربة العقارية عليها أو الإبقاء عليها كحاجز بين المدينة الأوربية والأحياء والضواحي الهامشية التي سكن بها أو نقل إليها المغاربة من داخل المدينة ومن خارجها أيضاً بعد الاستيلاء على أراضيهم بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة ذكرت داخل المتن. خلاصة ذلك أن عوامل التنافس الاستعماري ونمو المؤسسات المالية والتجارية والدولية الأجنبية والمضاربات العقارية على أسعار الأراضي والحرية الاقتصادية للمدينة أدت إلى نمو مدينة لها شخصية منفردة بين مدن العالم.

وقد أثبتت دراسة مركز المدينة والمراكز الثانوية اعتماد جانب مهم من سكان الضواحي على المراكز الثانوية كمركز السواني-الحبي الجديد ومركز بني مكادة مما يجعل نموذج توابع المدينة (Urban Realms Model) من النماذج الحديثة التي تتجه إليها طنجة نظراً لتوسعها الكبير وطبيعتها التلية مع الاختلاف الواضح بين المناطق والمدن الأمريكية التي طبق عليها هذا النموذج ومدينة طنجة ومدن العالم الثالث اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. كما أكدت دراسة خصائص نمو مدينة طنجة حسب أنماط المسكن والمستوى الاجتماعي ارتباط الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض بأنماط سكنية معينة في مناطق معينة تتسم بانخفاض المستوى وصعوبة البيئة الطبيعية خاصة في هوامش طنجة وبذلك تتوافق مدينة طنجة مع مدن العالم الثالث ومع الأفكار والدراسات الخاصة بتحليل المنطقة الاجتماعية والتباين الاجتماعي والتفاعل المكاني-الاجتماعي إلى آخر الدراسات التي تركز على الجوانب السلوكية في

الدراسات الحضرية.

كما توصلت الدراسة المرتبطة بتحليل الصور الجوية إلى أن نمو مدينة طنجة قد اتخذ الاتجاه الجنوبي والجنوبي الغربي أكثر من الاتجاهات الأخرى حتى سنة ١٩٨١، ثم أوضحت الصور الجوية التالية لتلك الفترة أن النمو العمراني أخذ في الوضوح باتجاه الشرق صوب خليج طنجة وباتجاه الغرب صوب كيب اسبارتل والجبل الكبير مع زيادة تكاثف نطاق الثيليات وامتداده شرقاً وغرباً وكذلك نطاق المدينة الأوربية ووسط المدينة حيث نطاق العمارات الذي أخذ في التكاثر مع استمرار نمو الهوامش الجنوبية والجنوبية الغربية والشرقية، وبالتالي كانت أهم نتائج ذلك أن مجموعة طنجة قد جنحت نحو اتخاذ شكلاً ونمطاً عمرانياً أكثر اندماجاً عن الشكل والنمط شديد التشتت الذي ميز نموها وعمرانها خلال العقود السابقة على العقدين الثامن والتاسع من هذا القرن، ومازال الاتجاه نحو زيادة التكثيف في الفراغات البينية الفاصلة بين البؤر السكنية واضحاً أثبتته الصور الجوية الحديثة والدراسة الميدانية ذلك إلى جانب استمرار اتساع وتمدد المدينة بضمها للعديد من الدواوير المجاورة باستمرار عملية التدفق الحضري مع شرايين المواصلات وفيما بينها.

وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى ضوابط وعوامل هذا النمو العمراني للمدينة كما توصلت إلى آليات وضوابط اتخاذ هذا النمو العمراني لأشكال السكن العشوائي وغير القانوني المبني والمؤقت نمطاً له، حيث تضافرت العوامل الطبيعية وسياسة الدولة والمضاربة العقارية على أسعار الأراضي وارث الفترة الدولية والدبلوماسية السابعة والنمو السكاني الكبيرة والهجرة الريفية والحضرية إلى طنجة مع التطور الاقتصادي ونمو قطاع الصناعة والتوزيع الهامشي لمشروعات السياحة والصناعة في استمرار عملية النمو العمراني والتدفق الحضري وانتشار أشكال السكن العشوائي والاقتصادي المخطط وغير المخطط في الضواحي والهوامش.

وكان من أهم نتائج دراسة المسكن وخصائصه ومشكلاته في طنجة تعدد أنماطه بالمدينة بين أنماط من المسكن التقليدي القديم ممثلاً في المدينة العتيقة والمدينة الجديدة والمناطق القديمة من بني مكادة والسواني، ثم نمط المسكن التقليدي الحديث ممثلاً في أشكال المسكن الاقتصادي المخطط وغير المخطط أي العشوائي القديم نسبياً، ثم المسكن العشوائي أو غير القانوني المبني والمؤقت (أي دور الصفيح) أما المجموعة الثالثة فتضم المسكن الحديث الراقي ممثلاً في الثيليات أو السكن الفردي على مساحات كبيرة أكثر أو أقل من ٢٠٠٠ م^٢ والعمارات بوسط المدينة الأوربية القديمة والحديثة. يضاف إلى ذلك بعض أنماط السكن الريفي في الهوامش شبه الحضرية التي تنضم إلى مجموعة طنجة الحضرية حيث تنتشر دواوير عديدة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة ارتفاع حجم ونسبة سكان أنماط المساكن العشوائية وغير المخططة من ٣٣.٣٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٤٢.٥٪ سنة ١٩٨١ وترتفع النسبة عن ذلك بإضافة أنماط المسكن المتدهور أي التقليدي القديم والاجتماعي إذ تصل النسبة إلى ٦٩٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ وحوالي ٧٢.٢٪ سنة ١٩٧١ و ٦٩٪ من جملتهم سنة ١٩٨١ مع استمرار نمو سكان هذه الأنماط وخاصة في النمط العشوائي أو غير القانوني الذي تأكد أيضاً سنة ١٩٩٢.

كما أوضحت الدراسة الخاصة بذلك استهلاك نطاق الثيليات لحوالي ٤٠.٥٪ من المساحة المبنية بمدينة طنجة ونطاق العمارات لحوالي ٢٢٪ أي أن السكن الراقي كان يشغل حوالي ٦٢.٥٪ من جملة المساحة المبنية سنة ١٩٦١

بينما كان سكان هذين النمطين يمثلون ٣١٪ من جملة السكان بينما كان سكان دور الصفيح يمثلون ١٠٪ من جملة السكان وسكنون في ٥٪ من المساحة المبنية سنة ١٩٦٠ وقد أثبتت الدراسة أن توزيع هذا النمط كان أكثر انتشاراً في مناطق المدينة المختلفة وخاصة وسط المدينة وضواحيه أثناء الفترة الدولية وما بعدها ثم أخذ هذا النمط في التناقص من داخل المدينة وإن كان مازال موجوداً في الضواحي الهامشية ومناطق السكن غير القانوني.

وقد أكدت الدراسة أن عملية نمو وتوزيع أنماط المسكن تتجه نحو الأنماط الاقتصادية وخاصة أنماط المسكن الاقتصادي المخطط والعشوائي المبني منذ سنة ١٩٨١ وما بعدها. بينما كان الاتجاه الأوضح قبل ذلك نحو المسكن الاقتصادي غير المخطط والعشوائي المؤقت (دور الصفيح)، وقد أثبتت الدراسة أن طنجة قد شهدت طفرة إنشائية بعد سنة ١٩٧١ مازالت مستمرة تواكب طفرة السكانية بها.

وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع كثافة المسكن في الهكتار بمدينة طنجة في بعض المناطق منها المدينة العتيقة ٢١٠ مسكن/هكتار ودرادب والمصلي ١٧٠ مسكن/هكتار ثم دور الصفيح ٩٠ مسكن/هكتار فالسكن الاجتماعي ٨٠ مسكن/هكتار فالعشوائي المبني ٥٥ مسكن/هكتار وإن كان أعلى من ذلك بكثير في داخل كل بؤرة سكنية حيث يتميز هذا النمط بالتوزيع المتناثر كما يتميز بشدة التباين في جوانب عديدة وذلك سنة ١٩٨١، كما أثبتت الدراسة وجود تباين واضح فيما يخص المساحة التي تشغلها الأنماط السكنية المختلفة وأحجام سكانها وكثافتها السكانية وكان نمط السكن الراقي مستهلكاً للمكان بكثافات سكنية سكانية منخفضة بينما تميزت الأنماط الاقتصادية بارتفاع الكثافة السكانية السكنية وحجم السكان وانخفاض المساحات التي تشغلها بالقياس إلى الأنماط الفاخرة من المساكن، كما أكدت الدراسة أن أعلى معدلات النمو السكاني خلال العقد التاسع من هذا القرن قد سجلت في مناطق السكن غير القانوني في هوامش الكتلة المبنية بمجموعة طنجة وقد وصل معدل النمو إلى ٥٦,٥٪ سنوياً في طنجة البالية وبنو مكادة القديمة وجنوب بن ديبان (ذلك على سبيل المثال)، ومن الملاحظات الهامة أيضاً ارتفاع معدل التشبيد السنوي بنمط القيلات عن الفترات السابقة إذ وصل إلى ١٧٪ سنوياً في منطقة خليج طنجة التي تحولت إلى منطقة سكنية دائمة.

وكان من أهم نتائج دراسة الفصل الخاص بالمسكن استمرار نمو الأنماط السكنية المختلفة في المستقبل على أساس معدلات النمو السكاني السابقة وخاصة أنماط المسكن الاقتصادي المخطط والعشوائي المبني والذي توقعت وزارة السكنى إمكان القضاء عليه بإعادة تخطيط مناطقه إلا أن ذلك لم يحدث على نطاق واسع في الفترة من ١٩٨١-١٩٩٢، كما أجهت التوقعات نحو إمكانية القضاء على دور الصفيح في سنة ١٩٨٦ إلا أن الدراسة الميدانية والصور الجوية قد أثبتت عدم انتهاء هذا النمط وخاصة في الهوامش والضواحي البعيدة نسبياً في بنو مكادة وغيرها وذلك حتى آخر سنة ١٩٩٢.

وقد أثبت هذا البحث أهمية التحركات السكنية واستمرار دورها بالنسبة للنمو وإعادة توزيع سكان المناطق وأنماط المسكن المختلفة بطنجة، وكان من نتائج الإسقاطات الخاصة بذلك استمرار عملية الانتقال من أنماط المسكن التقليدي القديم والعشوائي المؤقت وكذلك أنماط المسكن الاقتصادي غير المخطط والريفي إلى أنماط السكن المخططة والمعاد تخطيطها وكذلك الأنماط الخاصة بإعادة إيواء سكان دور الصفيح. وذلك من ١٩٨١ وحتى ٢٠٠١ م إلا أن

أنماط المسكن العشوائي غير القانوني مازالت في عملية نمو وتوسع مستمرة والتهمت المناطق المخصصة ضمن التخطيط الحضري لإنشاء مرافق حضرية أو غابات وحدائق ومناطق رياضية ومناطق سكنية مخططة.

وقد توافقت نتائج دراسة المسكن والنمو العمراني من حيث الخصائص والمشكلات في طنجة مع مثيلاتها من مدن العالم الثالث العربية والإفريقية وغيرها، وخاصة مشكلات نقص الخدمات والمرافق والإمدادات الخاصة بالمياه والكهرباء بالإضافة إلى عدم اكتمال شبكات الطرق وسيادة الأنماط منخفضة المستوى من المساكن المنتشرة في مناطق واسعة غير مخططة وغير قانونية.

وقد كان من أهم نتائج دراسة سكان طنجة وخصائصهم استمرار نمو سكان مدينة ومنطقة طنجة خلال القرن التاسع عشر رغم الأوبئة والمجاعات العديدة التي مرت بها المنطقة وذلك بسبب الهجرات المبكرة إلى طنجة ومنطقتها، وقدر عدد سكانها سنة ١٩٠٠ بحوالي ٤٥٠٠٠ ساكن زادوا إلى ١٨٣٧٣٠ ساكن سنة ١٩٥٥ وإن كان هذا النمو قد تعرض للتناقص أثناء الحرب العالمية الأولى. ثم تناقص حجم السكان مرة أخرى سنة ١٩٦٠ إلى ١٦٤٢٣٢ ساكن بعد انتهاء النظام الدولي وذلك بسبب هجرة الأجانب واليهود الذين كانوا يمثلون ٣٧,٥٪ من جملة سكان طنجة سنة ١٩٥٥ وأصبحوا يمثلون ٢٤,٨٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ إذ كان عددهم ٥٦٧٣٠٠ ساكن أجنبي فقط وقلة من اليهود، وفي نفس الوقت كان نمو المغاربة من المسلمين بمعدلات كبيرة مما أدى إلى استمرار نمو المدينة حتى وصل حجم سكانها إلى ٣٥٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨١ ومن المتوقع أن يتجاوز ٦٠٠ ألف ساكن سنة ١٩٩١، كما توقعت دراسة معدلات النمو السكاني أن يتجاوز حجم سكان مجمعة طنجة المليون ساكن مع بداية القرن القادم، أكدت الدراسة تباين معدلات النمو السكاني بين مناطق المدينة المختلفة تبايناً كبيراً وصل إلى حد النمو السالب والضعيف في بعض المناطق وخاصة بين ١٩٦١-١٩٧١ كما وصل إلى معدل نمو سنوي يتجاوز ١٤٪ بين ١٩٦٠-١٩٧١ و ٢٠٪ سنوياً بين ١٩٧١ و ١٩٨١ وكانت مناطق الضواحي والهوامش شبه الحضرية خارج وداخل المدار الحضري أكثر نمواً من المناطق القديمة بوسط المدينة بصفة عامة، وتكرر هذا التباين في معدلات النمو عند قياسه على مستوى أنماط المسكن فكان سكان نط المسكن الاجتماعي والعشوائي والمؤقت أكثر نمواً إذ سجلوا ٥٪ سنوياً بين ١٩٦٠-١٩٧١ بينما سجل سكان المدينة العتيقة والعمارات نمواً سالباً، وقد تغيرت هذه المعدلات تماماً بين ١٩٧١ و ١٩٨١ مع احتفاظها بتباينها الشديد إذ ظهر نمطين جديدين سجل سكانهما معدلات نمو سريعة جداً بلغت ٢٧٪ سنوياً بالنسبة لسكان نط المسكن العشوائي أو غير القانوني المبني كما بلغت ٢٥,٤٪ لسكان نط المسكن الاقتصادي المخطط و ١٠٪ سنوياً لسكان نط المسكن الاجتماعي، وقد سجلت مجمعة طنجة معدل نمو سكاني بلغ ٦,٣٪ سنوياً في الفترة من ١٩٧١-١٩٨١ وقد اتضح من تحليل العوامل المؤثرة في نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة الدور المتساوي لكل من الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة إلى طنجة، كما ساهمت التحركات السكنية في تباين معدلات النمو بين مناطق المجموعة المختلفة وقد اتضح تميز طنجة بمعدلات مواليد مرتفعة أكثر من ٤٠٪، كما اتضح تعرض طنجة لكل أنواع الهجرة الخارجية والداخلية منذ فترات طويلة، وكان من نتائج دراسة تيارات الهجرة إلى طنجة استقطاب طنجة لنسبة من المهاجرين بالمغرب حضر وريف كما تعد ثالث أقطاب الجذب بعد الدار البيضاء والرباط وتستقطب المدينة المهاجرين من شبه جزيرة طنجة وشمال المغرب خاصة حيث ولاية تطوان التي قد طنجة بحوالي ٢٨٪ من الهجرات الوافدة إليها مما يعني هيمنة طنجة ومناقصتها لتطوان في شمال المغرب رغم تقارب

حجم كل من تطوان وطنجة وتقاربهما الجغرافي أيضاً كما تستقطب طنجة سكان إقليمها وشمال غرب المغرب حتي كزابلاتكا، وكان من أهم نتائج دراسة تيارات الهجرة أن طنجة تعد حالياً ضمن المناطق القليلة بالمغرب التي تتميز بميزان هجرة موجب ولا يسبقها في ذلك سوى الدار البيضاء المحمدية والرباط-سلا.

وقد أكدت دراسة تركيب السكان ارتفاع معدلات الأمية بمدينة طنجة وارتفاع نسبة العزاب وكذلك السن الأول للزواج نسبياً كما كان من نتائج دراسة القوى العاملة ارتفاع معدلات البطالة بين الذكور والإناث ومساهمة الإناث في قوة العمل وخاصة الفتيات صغار السن. كما اتضح أثر التغير الذي أصاب طنجة بعد انهيار النظام الدولي على تركيبها الاقتصادي فتقهقرت وظيفة الخدمات من استقطابها لحوالي ٢٥,٥٪ من العاملين سنة ١٩٦٠ إلى ١٦,٣٪ سنة ١٩٧١ وإلى ١٩٪ سنة ١٩٨١ وفي مقابل ذلك أصبحت الصناعة أهم أقطاب جذب العمالة في طنجة حيث يعمل بها أكثر من ٢٥٪ من جملة العاملين بمجموعة طنجة سنة ١٩٨١ ومازال هذا القطاع في نمو وازدهار يليه قطاع الخدمات والأنشطة الصغيرة فالتجارة فالإدارة فالتشبيد والبناء ثم النقل والمواصلات والفنادق والسياحة فالزراعة.

وكان من أهم نتائج دراسة التوزيع الجغرافي للعاملين بالأنشطة الاقتصادية تركيز العاملين بالأنشطة غير الرسمية أي الأنشطة الصغيرة بأغواط المسكن ذات المستوى المتواضع، كما ظهر نوع من التنوع الوظيفي في الأحياء القديمة، كما أكدت نتائج الدراسة على استقطاب الهامش الجنوبي في بن ديبان وبن مكددة القديمة ودوار بني أورباغل لأكثر من ٢٠٪ من القوة العاملة بطنجة وبإضافة الهوامش المجاورة نجد أن ٣٣٪ من القوة العاملة بالمدينة تسكن بهذه الهوامش كما يستأثر وسط المدينة بمعناه الواسع بحوالي ٣٤,٣٪ من القوة العاملة بمدينة طنجة أي أنه يضم أكثر من ثلث مواطن العمل بمجموعة طنجة في حين يعمل حوالي ١١٪ فقط من القوة العاملة بالهامش الجنوبي والشرقي من طنجة في حين يسكن بهذه المناطق أكثر من ٤٧٪ من جملة العاملين بالمجموعة.

وكان من أهم نتائج دراسة وظائف المدينة أن وظيفة الصناعة تعد نشاطاً أساسياً "مكوناً" ضمن الأنشطة الأخرى بالمدينة إذ يمثل دعامة فعلية لاقتصاديات المدينة التي شهدت تدهوراً في قطاع السياحة ونشاط الميناء التجاري.

وقد أكدت دراسة هذا الموضوع تخصص مدينة طنجة في صناعة النسيج والملابس الجاهزة. كما اتضح أيضاً استقطاب الصناعة في طنجة لرؤوس أموال وأصحاب أعمال مغاربة وأجانب بنسبة ٥١,٣٪ لأصحاب الأعمال من ذوي الأصول المغربية و ٤٨,٧٪ من ذوي الأصول الأجنبية يمثل السوريون نسبة كبيرة منهم تقدر بحوالي خمس أصحاب الأعمال الصناعية بالمدينة.

ومما يؤكد هيمنة طنجة استقطابها لرؤوس الأموال وأصحاب الأعمال الصناعية من نطاق جبال الريف (٢٤,٢٤٪) والدار البيضاء (١٢,١٢٪) وفاس (٩,٩٪).

أما الأيدي العاملة فقد أوضحت الدراسة أن طنجة تستقطبها من الأرياف المجاورة مما يؤكد هيمنة طنجة واستمرار عمليات التدفق البشري إلى المدينة بسبب جذب قطاع الصناعة وغيره بها، كما تجذب القوى العاملة من مناطق أبعد من ريفها في سهل الهبط والغرب وحتى الدار البيضاء.

وقد أكدت دراسة وظائف طنجة تدهور وظيفة السياحة بطنجة لحساب أكادير وغيرها، وكذلك تدهور النشاط

التجاري بالميناء لصالح الدار البيضاء وغيرها إلا أن الدراسة أوضحت أهمية نشاط العبور للمسافرين وسياراتهم بالنسبة لميناء طنجة الذي يستقبل أكثر من مليون مسافر سنوياً.

وكان من أهم نتائج دراسة مورفولوجية مدينة طنجة تأثير المدينة وخاصة المدينة العتيقة والأوربية الحديثة إلى الغرب والجنوب منها بالوظيفة الدبلوماسية-الدولية التي مارستها طنجة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فانعكس ذلك على تخطيط المدينة وعناصرها الوظيفية التي أطلقنا عليها المورفولوجية الدبلوماسية لمدينة طنجة حيث آثار هذه الفترات، كما أكدت هذه الدراسة عدم نمو مدينة طنجة على أساس خطة معينة فيما عدا المدينة الأوربية الحديثة إلى الجنوب من المدينة العتيقة كما تتميز المدينة بانتشار المناطق الفضاء بين البؤر السكنية المبنية بدون تخطيط في الغالب عدا مناطق السكن الاقتصادي المخطط ذات الشوارع المتعامدة ولذلك تتسم المدينة بالنمو العشوائي وغير القانوني في مناطق عديدة منها وقد اتضح اتصال مدينة طنجة بشبكة الطرق القومية من خلال طريقين رئيسيين هما طريق تطوان وطريق الرباط بالإضافة إلى عدة طرق ثانوية أو إقليمية إلى سبتة وإلى العوامة وإلى كيب اسبارتل، أما شبكة الطرق الداخلية فقد اتضح من الدراسة تميزها بالجودة والكثافة في مناطق المدينة الأوربية وضواحيها وفي نطاق القبلات شرقاً وغرباً بينما تصبح ضيقة وقليلة وغير مكتملة أو مرتبطة في الهوامش الشعبية وفي البؤر السكنية القديمة كالمدينة العتيقة والمدينة الجديدة، إلا أن الدراسة أثبتت وجود خطة لتطوير شبكة الطرق وذلك بتخطيط مناطق تعمير جديدة وإعادة تخطيط المناطق غير المخططة مع شق طرق عرضية تربط الطرق الرئيسية والثانوية والثالثة المتوغللة جنوباً والتي تنتشر بينها الأحياء العشوائية في مناطق معزولة شديدة الانحدار من أهمها حزام الكيلو ٧ أو الطريق الدائري الذي يربط الطرق المحيطة بوسط المدينة، ثم حزام الكيلو ٨ والكيلو ٩ الذي يربط طريق تطوان بطريق الرباط وبالتالي تقطع كل من هذه الطرق الأحياء المعزولة جنوباً وتربطها بشبكة الطرق والمواصلات مما يساهم في تنميتها وتطويرها.

وقد أوضحت الدراسة الخاصة بالتركيبة الوظيفية للمدينة العتيقة أهمية هذه المنطقة التراثية الإسلامية التي أثبتت الدراسة استمرار نشاطها التجاري والسياحي والتقليدي المستقطب للسياح وسكان المدينة الحديثة أيضاً، بالإضافة لوظيفتها السكنية كما أكدت الدراسة ارتباط المدينة العتيقة بميناء طنجة منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن حيث يرتبط نشاط التجارة والسياحة بها نشاط الميناء بالإضافة لسكنى عدد كبير من العاملين بالميناء بها.

أما التركيب الوظيفي للمدينة الحديثة فقد أوضحت الدراسة مدى تداخل عناصره وتأثيرها في نفس الوقت حيث يتداخل المجال التجاري والإداري والسكني والصناعي والسياحي والمخدي في وسط المدينة بينما تتناثر المناطق السكنية والتجارية والصناعية في أطراف المدينة بغير نظام ومن الملاحظات الهامة انتشار مناطق الصناعة في معظم اتجاهات هامش المدينة وكذلك المناطق السكنية والسياحية. كما أثبتت الدراسة انتشار الأنشطة التقليدية وغير الرسمية فيما يخص التجارة والأسواق والصناعات التقليدية وسيادة تجارة التجزئة ونصف الجملة وعدم انتشار تجارة الجملة على نطاق كبير مما يؤكد اعتماد طنجة على مناطق بعيدة للحصول على بعض متطلبات التموين والإمداد الغذائي كالدار البيضاء وغيرها وإن كانت مكثفة ذاتياً في مواد عديدة منها اللحوم والدواجن والخضروات والفاكهة... إلخ.

كما أكدت الدراسة تركيز الخدمات في وسط المدينة والمدينة الأوربية ومناطق السكن الراقى وتناقصها الواضح

في هوامش المدينة وخاصة المناطق العشوائية خارج المدار الحضري، إلا أن الدراسة أثبتت أيضاً استمرار بذل الجهود لتحسين الأداء والتوزيع بالنسبة للخدمات المختلفة، التي تمتلك طنجة قاعدة لا بأس بها منها تؤهلها لأداء دورها الإقليمي كعاصمة للعمالة وشمال المغرب.

وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة بفصولها ومباحثها المختلفة إمكان تحديد المشكلات الحضرية والبيئية والاقتصادية التي تعاني منها المدينة والتي ورد معظمها ضمن الدراسة ومن أهم هذه المشكلات:

- تشتت المجال المبنى بطنجة وتشتت مواضع وظائفها المختلفة خاصة الصناعة والسياحة مما يؤدي إلى وجود مناطق فضاء كبيرة بين البؤر السكنية في الوقت الذي يكون فيه نمو الهوامش على حساب البيئة الجغرافية سواء الغابية أو الزراعية أو المناطق ذات الأهمية السياحية والأثرية المنتشرة بمنطقة طنجة.
- من المشكلات الحضرية المهمة في طنجة وجود خط السكة الحديد موازياً بل ملاصقاً للشاطئ بطول كورنيش طنجة من الميناء حتى مصب وادي السواني تقريباً في الوقت الذي تنتشر فيه النوادي الشاطئية والمطاعم وغيرها على طول الكورنيش عبر شارع الجيش الملكي مما يؤدي إلى حدوث انقطاع في حركة المصطافين. وتجري الدراسات لحل هذه المشكلة بحفر نفق بهذه المنطقة نظراً لصعوبة جعل بداية السكة الحديد أو نهايتها في منطقة مفوغا لحاجة الميناء والمناطق الصناعية له.

ويعاني ميناء طنجة من الإرساب الذي يتسبب في انسداد أحواض الميناء بسبب شدة الرياح التي تؤدي أيضاً إلى إعاقة حركة دخول الميناء والخروج منه بالإضافة إلى دورها في نحر شاطئ خليج طنجة باتجاه الشرق وخاصة أمام منطقة خليج طنجة السياحية وقد تم إنشاء ثلاثة حواجز للأمواج لتخفيف حدتها بالمنطقة تظهر في الصور الجوية الحديثة وأمكن رصدها بالميدان وذلك لحماية منطقة الشاطئ أمام فنادق طارق وملاباطا التي أغلقت بسبب مشكلات المنطقة الناتج جزء منها عن النحر في الشاطئ الذي قدر بحوالي ٢ م في السنة بين ١٩٨٨ - ١٩٩٢ (شكل ١٠٨-أ).

وتتعرض مياه خليج طنجة والمضيق عامة لتلوث شديد ناتج عن صرف المياه المستعملة والنفايات السائلة في البحر غير بعيد عن خط الشاطئ، إذ اتضح ذلك من دراسة شبكة الصرف بطنجة وتوضح الصور الجوية مظاهر هذا التلوث بالمياه، حيث تتحرك المياه الملوثة مساحلة لشاطئ طنجة الشمالي حيث مخرج المجاري المجاور للميناء ومخرج مجاري وادي البهرد باتجاه الشرق والغرب، وتتجه المياه الملوثة شرقاً بفعل الرياح والأمواج والتيارات الآتية من الغرب بمحاذاة مكسر الأمواج الكبير بميناء طنجة، بينما يتجه جانب منها صوب الغرب بفعل الرياح التيارات الشرقية وذلك غرب مخرج المجاري بشاطئ بوقنادل، أما مياه خليج طنجة فتتعرض للتلوث بسبب وادي مفوغا ووادي السواني اللذان يصبان به ويحمل كل منهما مياه الصرف والأمطار والمناطق السكنية العشوائية والمنخفضة المستوى اللذان يمران بها، بالإضافة لمياه المناطق الصناعية على وادي مفوغا ووادي السواني أيضاً، كما يصرف وادي مفوغا مياه المجزر العمومي وتقع منابعه قرب المزة العمومية أيضاً، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ومازالت مشكلة تلوث المياه في حاجة إلى حل جذري خاصة مع تميز هذه المناطق بنشاطها السياحي (شكل ١٠٨-ب).

يضاف إلى المشكلات السابقة مشكلات أخرى عديدة ثم تناولها بالدراسة عند التعرض لها بفصول البحث المختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية
ثانياً: المراجع غير العربية

المراجع العربية

- ١- إبراهيم ، أحمد حسن ؛ (١٩٨٢) ، مدينة الكويت ، دراسة في جغرافية المدن ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، الكويت.
- ٢- ابن الصغير ، خالد ؛ (١٩٩٠) ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ، ولادة.
- ٣- ----- ؛ (١٩٩١) ، الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ١٩٩٠ ، طنجة في التاريخ المعاصر ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط، ص. ص. ٧٩ - ٩٠ .
- ٤- أبو طالب ، محمد ؛ (١٩٩١) ، طنجة في مذكرات دبلوماسية أمريكية ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ١٩٩١ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط، ص. ص. ١٠٥ - ١١٣ .
- ٥- أبو عياش ، عبد الإله ؛ (١٩٨٠) ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت.
- ٦- ----- ؛ والقطب ، إسحق يعقوب ؛ (١٩٨٠) ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضريّة، جامعة الكويت، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ص. ص. ٧٥ - ١٠٩ .
- ٧- أبو عيانة ، فتحي ؛ (١٩٧٨) ، جغرافية مدينة بيروت ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص ٦٤ .
- ٨- ----- ؛ (١٩٨٠) ، جغرافية السكان ، ط٢ ، بيروت .
- ٩- إسماعيل ، أحمد علي ؛ (١٩٦٩) ، " مناخ مدينة أسيرط " ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد الثاني ، السنة الثالثة، ص. ص. ١٠٩ - ١١٠ .
- ١٠- ----- ؛ (١٩٨٩ ط٢) ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ص ١٩٢ .
- ١١- ----- ؛ (١٩٩٠) ، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٤ .
- ١٢- ألما ، عمر ؛ (١٩٩١) ، طنجة من خلال رحلة أحمد بن طوير الجنة الشنقيطي في القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ص. ص. ١٦٥-١٨٦ .
- ١٣- الإفريقي ، جان ليون (وهو الحسن بن الوزان الزماني) ؛ (ط ١٩٧٩) ، في وصف إفريقيا ، ترجمها عن الفرنسية عبد الرحمن حميد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- ١٤- الأمانة العامة للأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فرع السكان؛ (١٩٨٥)، طرق تحليل بيانات التعداد عن الأنشطة الاقتصادية للسكان، ترجمة عبد الفتاح ناصف، المركز الديموجرافي لشمال إفريقيا، القاهرة ، (الترجمة بدون تاريخ والأصل الإنجليزي ١٩٥٨).
- ١٥- الهزاز ، محمد أمين ؛ (١٩٨٨) ، طنجة في عهد الإدارة الدولية ، مجلة دار النيابة ، طنجة ، العدد ١٨ .
- ١٦- ----- ؛ (١٩٩٠) ، أوبنة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الجزء الثاني ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب ، الرباط . (غير منشورة).
- ١٧- ----- ؛ (١٩٩١) ، الأزمات الديموجرافية في طنجة خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص. ص. ١١٥ - ١٣١ .
- ١٨- الهكري، أبو حميد؛ (د.ت.)، المغرب ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد.

- ١٩- التوفيق ، أحمد : (١٩٩١) ، "حول معنى اسم طنجة" ، من أعمال ملتقى طنجة في التاريخ المعاصر بطنجة عام ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٢٣ - ٤٣ .
- ٢٠- الجمل ، شوقي عطا الله : (١٩٧٧) ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ١ .
- ٢١- الحديدي ، علال : (١٩٩١) ، جوانب من التاريخ الدبلوماسي لطنجة خلال القرن التاسع عشر ، تطور وظيفة النائب السلطاني من ١٨٥١ - ١٨٢٤ م ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٥٣ - ٧٠ .
- ٢٢- الحملش ، عبد العزيز : (١٩٩١) ، طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي -Domin go Badia من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ١٣٣ - ١٤٥ .
- ٢٣- الرحمانى ، صباح : (١٩٨٥) ، مبادئ أساسية لتخطيط المدينة العربية ، مجلة المدينة العربية ، العدد السادس عشر ، إبريل ، منظمة المدن العربية ، الكويت ، ص.ص. ٤٤ : ٤٥ .
- ٢٤- الرحمانى ، عبد الواحد : (١٩٩٣) ، المواصلات البرية (الطريق والسكة الحديد) نحو طنجة في أفق الربط القار عبر البوغاز ، من أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢ ، نُشر في الدار البيضاء ، ص.ص. ١٢٩ - ١٣٨ .
- ٢٥- السائح ، الحسن : (١٩٧٥) ، الحضارة المغربية عبر التاريخ ، الجزء الأول ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ص.ص. ٣٨-٤١ .
- ٢٦- الشامي ، عبد العال : (١٩٧٧) ، مدن الدلتا في العصر العربي منذ الفتح العربي إلى الفتح العثماني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .
- ٢٧- الشركة الوطنية لدراسات المضيق : (١٩٩٢) ، مشروع توثيق الروابط ، (SNED) ، الربط القار بين طنجة وإسبانيا عبر المضيق ، الرباط .
- ٢٨- الرصاص ، محمد عز الدين : (١٩٩١) ، ميناء طنجة في خضم الصراع الاستعماري ، ضمن أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٧١ - ٧٨ .
- ٢٩- ----- : (١٩٩٣) ، مدينة طنجة ، "جزيرة" أم قطب جهوي ؟ من أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢ ، نشر في الدار البيضاء ، ص.ص. ٩١ - ١٠٦ .
- ٣٠- الشريف ، عبد الرحمن صادق ، (١٩٧٣) ، مدينة الرياض ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس .
- ٣١- الصباد ، محمد محمود : (١٩٧٢) ، مدخل للجغرافية الإقليمية ، دار النهضة العربية ، بيروت .
- ٣٢- المطاوي ، عبد الرحيم : (١٩٩١) ، كتابات روسية حول مدينة طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ١٨٧ - ١٩٥ .
- ٣٣- العنقري ، خالد : (١٩٨٦) ، الاستعمار عن بعد وتطبيقاته في الدراسات المكانية ، دار المربخ ، الرياض .
- ٣٤- الفليظة ، عبد المجيد : (١٩٩٢) ، طنجة العمران والمعمار ، من أعمال الملتقى العلمي لمدينة طنجة ، الحلقة الثالثة "طنجة المجال . الاقتصاد . المجتمع" ، بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، طنجة ، (حضرته الباحثة وتحت الطبع).
- ٣٥- الفاسي ، علي بن أبي زرع : (ط ١٩٧٣) ، الأتيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، دار المقصود ، الرباط .

- ٣٦- إقليم طنجة : (١٩٩١) ، طنجة بوابة إفريقيا ، طنجة .
- ٣٧- الرباط ، عهد الرحمن : (١٩٩٣) ، الأنشطة الاقتصادية بطنجة : الوضعية الراهنة حسب القطاعات ، من أعمال ملتقى طنجة الثالث ، طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع ، بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، طنجة ، أكتوبر ١٩٩٢ ، نُشر في الدار البيضاء ، ص.ص. ٥٩ - ٧٤ .
- ٣٨- المعهد العربي لإتمام المدن : (١٩٨٥) ، النطاق العام والتخلص من النفايات، دراسة استطلاعية ، مجلة البلديات، العدد الأول ، السنة الأولى ، الرياض ، ص.ص. ٩٣ - ١٠٠ .
- ٣٩- المندوبية الإقليمية لوزارة السكنى : (١٩٩٢) ، منجزات ومشاريع وزارة السكنى بإقليم طنجة ، طنجة .
- ٤٠- الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد : (١٩٥٤) ، الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى ، تحقيق ولدي المؤلف جعفر ومحمد ، الدار البيضاء .
- ٤١- الناصري ، محمد مكي : (١٩٩١) ، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، بطنجة عام ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط، ص.ص. ١٩ - ٣٢ .
- ٤٢- أوزيل روبر : (١٩٧٤) ، فن تخطيط المدن ، ترجمة بهيج شعبان ومراجعة هنري زغيب ، منشورات عويدات ، بيروت .
- ٤٣- بدر ، عزيزة محمد علي : (١٩٨٤) ، الجمهورية التونسية دراسة في جغرافية المدن ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة .
- ٤٤- برنارد جرانوتيه : (١٩٨٧) ، السكن الحضري في العالم الثالث ، دراسات إقليمية "المشكلات والحلول" ، تعريب محمد علي بهجت الفاضلي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- ٤٥- بن جلون ، عهد المجيد : (١٩٧٤) طنجة في وجه العواصف ، مجلة الباحث ، عدد ٣ ، نشر وزارة الأوقاف المغربية ، الرباط .
- ٤٦- بن صودة ، أحمد : (١٩٩١) ، التصوف والجهاد من خلال طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة عام ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٩ - ١٧ .
- ٤٧- بن عبد الله ، عهد العزيز : (١٩٧٧) ، الموسوعة المغربية الأعلام البشرية والحضارية ، معلمة المدن والقبائل ، ملف ج ، مطبوعات وزارة الأوقاف ، الشئون الإسلامية المحمدية ، ص.ص. ٣٠٤ - ٣٠٨ .
- ٤٨- بو سلهم ، العربي : (١٩٩١) ، المسجد ودوره في اليقظة الطنجية لمناهضة الاستعمار ، من أعمال ملتقى طنجة الأول (طنجة في التاريخ المعاصر بطنجة عام ١٩٩٠) ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٢٥٣ - ٢٦٢ .
- ٤٩- بولريج ، علي : (١٩٩٣) ، دينامية المجال الصناعي لمدينة طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الثالث ، طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع ، بمدرسة الملك فهد بطنجة ، أكتوبر ١٩٩٢ ، طبع في الدار البيضاء ، ص.ص. ٤٥ - ٥٨ .
- ٥٠- بيضا ، جامع : (١٩٩١) ، صحافة طنجة مرآة للصراع الدولي حول المغرب (١٩٠٠ - ١٩١٢م) ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٢١٥ - ٢١٨ .
- ٥١- جمادي ، قاسم : (١٩٩١) ، صورة طنجة من خلال أدبيات الجغرافيين الأوروبيين في القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ١٥٥ - ١٦٣ .

- ٥٢- جنتسر ، جون : (١٩٥٥) ، داخل إفريقيا ، الجزء الأول ، إشراف ومراجعة وتقديم حسن جلال العروسي المحامي ، الأنجلو ، القاهرة.
- ٥٣- حسين ، عبد الرازق عباس : (١٩٧٧) ، جغرافية المدن ، بغداد .
- ٥٤- حمدان ، جمال : (١٩٦٤) ، المدينة العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة .
- ٥٥- ----- ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
- ٥٦- ----- ، بين أوروبا وآسيا دراسة في النظائر الجغرافية ، عالم الكتب ، القاهرة .
- ٥٧- ----- ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الجزء الثاني .
- ٥٨- خاطر ، سليمان عبد الستار : (١٩٧٠) ، الخرطوم دراسة في جغرافية المدن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة .
- ٥٩- ----- : (١٩٧٥) ، الجغرافي بين الخطة والتخطيط ، مع التطبيق على خطة الكويت ، محاضرات الرسم الثقافي الأول ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ص ٩٢ - ص ١٣٣ .
- ٦٠- قسم الجغرافيا ، دراسة ميدانية للأحياء العشوائية مدينة طنجة ، حالة حي بن دهبان (أكتوبر ١٩٩١) مجموعة بحث بجامعة عبد المالك السعدي ، تطوان غير منشورة.
- ٦١- رلول ، محمد : (١٩٩١) ، قضية الأمن بطنجة خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٩٩ - ١٠٤ .
- ٦٢- زهير ، محمد : (١٩٩١) ، منزلة طنجة بين المدن المغربية في العصور الإسلامية الأولى ، ضمن أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٤٣ - ٥١ .
- ٦٣- صهي ، حسين : (١٩٦٥) ، التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب ، القاهرة .
- ٦٤- عابدين ، أحمد فتوح أحمد : (١٩٨٦) ، الصراع البرتغالي المغربي في الفترة من ١٤١٥ - ١٨٧٨ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة .
- ٦٥- عبد الجليل ، محمد مدحت جابر : (١٩٨٧) ، الهجرة اللبنانية السورية إلى غرب إفريقيا منظور جغرافي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .
- ٦٦- عبد الحكيم ، صهي : (١٩٥٨) ، مدينة الإسكندرية ، مكتبة مصر ، القاهرة .
- ٦٧- عمالة إقليم طنجة : (١٩٨٥) ، توأمة مدينتي طنجة وقارو ، طنجة .
- ٦٨- ----- : (١٩٨٩) ، التعليم العالي والجامعي بإقليم طنجة .
- ٦٩- ----- : (١٩٩١) ، برنامج إعادة هيكلة إحياء السكن العشوائي ومحاربة دور الصفيح ، مندوبية وزارة الداخلية والإعلام ، طنجة .
- ٧٠- ----- : (١٩٩٢) ، "تقرير السيد العامل حول نشاط المصالح الخارجية ، منجزات ١٩٩١ وآفاق ١٩٩٢" ، نشاط المندوبية الإقليمية للصحة العمومية (١٩٩١) ، طنجة ، ص.ص. ١٥٤ - ١٦٢ .
- ٧١- عودة ، عبد الملك : (١٩٥٩) ، السياسة والحكم في إفريقيا ، القاهرة .
- ٧٢- غانم ، إبراهيم علي : (١٩٨٩) ، جغرافية الصناعة التحويلية في السودان ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، القاهرة ، العدد ٥٠ .
- ٧٣- غرفة التجارة والصناعة بطنجة : (١٩٩٢) ، الملتقى المتوسطي الثالث ، جمعية غرف المتوسط (إسكام) ، طنجة مرتع جباني وموقع مثالي للاستثمار ، طنجة .

- ٧٤- ----- : (١٩٩٢) ، مجلة الازدهار ، عدد خاص من طنجة ، طنجة في ظل ثلاثين سنة من العهد الحسني الزاهر ، طنجة ، بدون رقم .
- ٧٥- غرفة التجارة والصناعة : (١٩٩٢) ، تقرير عن قطاع الصناعة في طنجة .
- ٧٦- ----- : (١٩٩٢) ، مونوجرافية طنجة ، مجلة الازدهار ، عدد خاص بدون رقم عن مدينة طنجة ، طنجة ، ص ٣ .
- ٧٧- غلاب ، محمد السيد : (١٩٦٠) ، البيئة والمجتمع ، القاهرة .
- ٧٨- غلاب ، محمد السيد : الجمهوري ، يسري : (١٩٦٨) ، الجغرافيا التاريخية - عصر ما قبل التاريخ وفجره ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- ٧٩- ----- : والجمهوري ، يسري عهد الرازق : (١٩٧٢) ، جغرافية الحضر ، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة .
- ٨٠- لسم التطهير : (١٩٩٢) ، تقرير عن تطهير طنجة ، عمالة طنجة ، طنجة ، ص ٣ .
- ٨١- كريغال ، مارمول ؛ (ألف في سنة ١٠ هـ - ٦٣٠م) ، إفريقيا ، الجزء الثاني ، ترجمة عن الفرنسية : محمد حجي ، محمد زبير ، محمد الأخضر ، أحمد التوفيق وأحمد بن جلون ؛ النشر والتوزيع ، الرباط .
- ٨٢- كلارك ، جون : (١٩٨٤) ، جغرافية السكان ، ترجمة شوقي إبراهيم مكي ، دار المربخ ، الرياض .
- ٨٣- لاندو ، روم : (١٩٦١) ، أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة إسماعيل علي وحسين الحوت ، القاهرة .
- ٨٤- ----- ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة نيقولا زيادة ، مراجعة د. أنيس فريجة ، دار الثقافة ، بيروت .
- ٨٥- ماكليدي ، كولن : (١٩٧٨) ، أطلس التاريخ الإقليمي ، ترجمة مختار السويفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
- ٨٦- مديرية الإحصاء : (١٩٧١) ، السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة ١٩٧١ ، وزارة التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات ، الرباط ، المجلد الأول .
- ٨٧- ----- : (١٩٨٣) ، السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، الرباط .
- ٨٨- ----- ، (١٩٩١) ، النشرة السنوية للمغرب ، وزارة التخطيط ، الرباط .
- ٨٩- مصلحي ، محمد فتحي : (١٩٩٣) ، بحوث في جغرافية مصر ، شبن الكوم .
- ٩٠- معروض ، حسام الدين جواد الرب أحمد : (١٩٩٣) ، جغرافية الصناعة في نيجيريا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الإقليمية ، جامعة القاهرة .
- ٩١- ميلر ، أويغن : (١٩٧٢) ، علم المناخ ، تعريب محمد متولي ، الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- ٩٢- ناهي ، عهد الجهار : (١٩٨٥) ، الاتجاهات الحديثة في دراسة المدينة العربية الإسلامية ، مجلة المدينة العربية ، العدد السادس عشر ، إبريل .
- ٩٣- وزارة التخطيط ، مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية : (١٩٨٨ - ١٩٩٢) ، مديرية التخطيط ، الرباط .
- ٩٤- وهبة ، عهد الفتاح محمد : (١٩٨٤) ، جغرافية العمران ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

المراجع غير العربية • References

- 1- Abu-Lughod, J.: (1980), Rabat: Urban apartheid, Princeten Univ. Press, Princeten, P. 146.
- 2- A dictionary of the natural environment, (1979), English-arabic, prepared by Al-khatib, A., sh., to accompany a dictionary of the natural environment by Monkhouse, F.J. and Small, J.; Lebanon.
- 3- Alexander, J.w.: (1965), "The basic and non basic concept of urban economic functions", in Mayer, H. and Kohn, C.F.; (eds.), readings urban geography, the univ. of Chicago press, Chicago, p.p. 87-88.
- 4- Allain, J.C.: (1991), Le double enjeu de Tanger dans la strategi Francaise de telecommunication sous-Marines au debut du xx éme siecle, "Tanger 1800-1956, contribution a histoir recent du Maroc, Rabat, Cart p. 236, p.p. 217-236.
- 5- André, A.: (1971), Introduction à la geographe physique de la peninsule Tangitane, "Revue de geographie du Maroc, No. 19, p.p. 57-76.
- 6- André, A. et Elgharbaoui, A.: (1973), "Aspects de la morphologie Litorale de la pininsule de Tanger", R.G.M., No. 23-24, p.p. 137.
- 7- Andrews, R.B.: (1953), "Mechanics of urban economic base, historical development of the basic concepts", Land Economics, vol. 29, p.p. 116-167.
- 8- Assayag, I.J.: (1981), Tanger un siècle d'histoire, Ed. Marocaines et internationles, Tanger.
- 9- Auroseau, M., (1921), The distribution of population, a constructive problem, Geographical Review, vol. II, p.p. 563-592.
- 10- Bastie, J. et Dezert, B.: (1980), "L'espace urbain", Masson, Paris.
- 11- Beaujau-Garnier, J. et Chabot, G.: (1964), Traite de Geographe urbaine, Colin, Paris.
- 12= Begdouri, H. et Ibn-Seddik, B.: (1986), "Tanger Recherche d'un equilibre ville campagne", Travail de 3eme cycle, Unite Bedogogique d'architecture de Toulouse.
- 13- Beirer, G.J.: (1976), "Can third world cities cope"?, population Bulletin, 31, No. 4, p. 23.
- 14- Belfguih, M. et Fadloullah, A.: (1977), le vocabulair Geographique, Rabat.
- 15- Benabdallah, A.: (1992), Décennie du project de liason fixe, Europe-Afrique (AL Qods), Revue international Arabo-Islamique, No. 28, Rabat, pp. 53-59.

- 16- **Benjelloun, A.;** (1991), *Tanger entre la paix et la Guerre, l'occupation Espagnole (1940-1945)*, *Rovue Maroc Europe*, No. 1, "Tanger entre deux mondes", Rabat, pp. 39-70.
- 17- **Berry, B.J.L.;** (1964), "cities as systems within systems of cities", *papers of the regional science association*, vol. x, pp. 147-163.
- 18- ----- ; (1981), "Comparative urbanization, 2nd ed., St. Martin's press, New York.
- 19- **Billen, A.;** (1966), *L'économie de Tanger et ses problèmes*, Paris.
- 20- **Bonjean, J.;** (1967), *Tanger*, F.N.S.P. (Foundation National des sciences politiques), paris.
- 21- **Boulerbah, A.;** (1990), *Le Processus de l'installation des activités industrielles et la developpment: cas de Tanger et de Totouan (Maroc)*, Thèse de doctorat, 3eme cycle, Bordeaux.
- 22- **Boulifa, A.;** (1983), *Mutations et organisation d'un espace péri-urbain, les Fahs de Tanger et ses Bardures (le Tangerois)*, Doctorat de 3 eme. cycle, uni-de poitiers.
- 23- ----- ; (1986), "Mutations et organization d'un espace peri-urbain: le Fahs de Tanger et ses Bordures (le Tangerois)", These de doctorat 3 eme cycle, centre. interuniversitaire de etude Mediterraneennes, poitiers.
- 24- ----- ; (1991), "Le monopole de Tanger sur les eaux de sa region", *L'eau et la ville*, U.R.B.A.M.A., 22, pp. 209-224.
- 25- **Bourne, L.;** (1971), *Internal structure of the city*, N.Y. Univ. Press, Oxford.
- 26- ----- ; (1981), *The geography of housing*, Edward Arnold, London.
- 27- **Bowles, P.,** (1956); "View from Tangier: the spreading Arab tide", *The Nation*, June 30, pp. 549-551.
- 28- **Bull, M.,** (1957); "The Lure of Tangier", *Trident*, 19, pp. 162-4.
- 29- **Brignon, J.;** (1971), "Approche historique de la peninsule Tingitane", *R.G.M.*, No. 19, pp. 77-83.
- 30- **Bryssine, G.;** (1971), "Les sols de la region de Tanger", *Memoir explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000*, service geotechnique du Maroc, Rabat, p. 148.
- 31- **Buchet, G.;** (1907), *Not preliminoir sur quelques sépultures anciennes du Nord-ouest du Maroc*, Extr. 13, *Geo. historique et deserip.*, No. 3, p. 398.

- 32- Buchet, G.; (1912), Recherches archeologiques au Maroc, t. 3, la caverne idoles au sud du cap Spartel, Arch. Maroc, E. Leroux ed., Paris, t. 28, p. 391 et suiv.
- 33- Burgess, E.W., Park, R.E. and Machenzie, R.D.; (1925), The city, Univ. of Chicago press, Chicago.
- 34- Carter, H.; (1972), "The study of urban geography", Edward Arnold, London.
- 35- ----- ; (1977), "The study of urban geography", Second edition, Edward Arnold, London.
- 36- Chekroun, M.; (1991), Les mutations urbaines à Tanger dans la premiere mottie du xx siecle, cas du Boulevard Pasteur, Revue Maroc Europe, No. 1, "Tanger entre deux mondes", Rabat, p. 9.
- 37- Clark, J.I.; (1971), Population Geog. and the developing countries, Pergamon, England.
- 38- Clark, J.I. and Fisher, W.B.; (1972), "Population of the middle east and North Africa", A geographical approach, London Univ. Press, London.
- 39- Crowder, M., (1956); "The other end of the Mediterranean", New Commonwealth, 12Nov., pp. 477-480.
- 40-Dalton, R.T.; pearson, R.E.&Barrett, H.R., (1993); The Urban morphology of Tangier (Espace, économie et société), Casablanca, p. 91.
- 41- Davis, D.H.; (1950), Earth and man, New York.
- 42- ----- ; (1974), "Land use in central cape Town", a study in urban geography, Ed. by Harold Carter, London, pp. 205-207.
- 43- De Ballor, F.M.; (1906), les tremblement de terre, la geographie seismologique, A. colin éd., Paris.
- 44- De La verroonn, Chantal, (1674); " Tanger sous L'occupation Anglais " dapres un description anuanyn, Paris.
- 45- Delegation general á la promotion national et au plan, service central de statistiques; (1960), resultats du recensement de 1960, Vol. I, Rabat, P. 13.
- 46- Delegation regionale du Ministere des Habitat; (1992), Etude de faisabilite du project de restructuration de quartier sous-équipés de l'agglomeration de Tanger, Note de synthèse, Tanger.
- 47- Dethier, J.; (1970), Soixante ans d'urbanisme au Maroc, l'evolution des ideas et des realisation, Bulletin economique et social du Maroc, 32, No. 118-119, pp. 5-56.

- 48- **Direction de la statistique, C.E.R.E.D. (Centre d'etudes et de Recherches démographique); (1986),** Migration internes au Maroc (1975-1982), Ministère du plan, Rabat.
- 49- **Direction de la statistique, C.E.R.E.D.; (1986),** analyses et tendances démographique au Maroc, Ministère du plan, Rabat.
- 50- ----- ; **(1988),** Situation démographique régionale au Maroc analyses comparatives, Ministère du plan, Rabat.
- 51- ----- ; **(1990),** Atlas démographique Maroc, Rabat.
- 52- ----- ; **(1990),** Démographie Marocaine source des données et caractéristiques d'évolution, Rabat.
- 53- ----- ; **(1990),** Immigrants d'origine rurale et leurs comportements vis à vis du marché d'emploi urbain, Rabat.
- 54- ----- ; **(1991),** Atlas démographique Maroc, Ministère du plan, Rabat.
- 55- **Direction de la statistique; (1971),** Population légale du Maroc, d'après le recensement général de la population et de l'habitat de 1971, Rabat.
- 56- ----- , **(1983),** population légale du Maroc, Recensement général de la population et de l'habitat de 1982, Ministère du plan, Rabat.
- 57- ----- ; **(1983),** Annuaire statistique du Maroc, Rabat.
- 58- ----- , **(1987),** Annuaire statistique du Maroc, Rabat.
- 59- ----- ; **(1987),** La dynamique démographique des centres urbains, Maroc, (1960-1982), centre de études et de recherches démographique, Rabat.
- 60- ----- ; **(1989),** délégation régionale du Nord-ouest 1989, annuaire statistique régional Nord-ouest, Tanger.
- 61- ----- ; **(1990),** division de la population, enquête démographique nationale 1986-1988, déplacements et mouvement migratoires de la population du Maroc, Ministère du plan, Rabat.
- 62- ----- ; **(1991),** Annuaire statistique du Maroc, Rabat.
- 63- ----- ; **(1991),** Données de l'état civil, statistiques des naissances et des décès pour l'année 1989, Ministère du plan, Rabat.

- 64- ----- ; (1991), population active urbaine 1991, Rabat.
- 65- Dons, G.F.; (1939), "Tanger à travers les siècles revue Tanger, Riviera, No. 3, p. 12.
- 66- Ehlers, E.; (1986), The structural development and differentiation of the Moroccan city, Rabat-Marrakech-Meknes, A cartographic and aerial-photographic analysis, Applied Geog. and development, No. 28, pp. 56-83.
- 67- El-Abbassi, A.; (1814), Voyage d'Ali BayEl-Abbassi en Afrique et en asce pendent les années 1803, 1804,1805,1806 et 1807, Paris.
- 68- El-Fassi, A.; (1979), La nouvelle politique de l'habitat dans le cadre du plan triennal (1978-1980), conference a Kenitra le 13 Fevrier 1979, p. 9.
- 69- El-Gharbaoui, A.; (1980), "La terre et l'homme dans la peninsule Tingitane", Etude sur l'homme et le milieu naturel dans le Rif occidental, Thèse de doctorat d'etat et sciences humaines université, Paris 7.
- 70- ERAC; (1992), Operations ERAC dans la province de Tanger, Tanger.
- 71- Fielding, X., (1955), "17th Century Atlantic Outpost: the British occupation of Tangier", History Today, pp.463-472.
- 72- Friedmann, J.; (1973), Urbanization planning and national development, SAGE publication, London.
- 73- Garrar, B.J.; (1970), "Aspects and trends in Geog. in puthnam R.G., Talyor, F.J. and Rettle, G., Geog. of urban places, London.
- 74- Gaulhronet, E.; (1911), Tanger son port, ses voies de penetration, G. Grasin, augers, pp. 29-31.
- 75- Grines, O.F.Jr.; (1976), "Housing for low-income urban families", Johns Hopkins press, London, pp. 118-127.
- 76- Groupe huitt et S.a.e.m.; (1981), "Chema directeur d'amenagement urbain (S.d.a.u.), Tanger, 1-3 part, Maroc, Ministère de l'habitat et l'amenagement du terroire de l'urbanism.
- 77- Guillen, P.; (1991), aux origines de l'internationalisation de Tanger; les Negociations sur le statut international (1912-1924), Tanger 1800-1950, contribution a l'histoire récente du Maroc, Rabat.
- 78- Harris, C..D.; (1943), "A functional classification of cities in the united states, Geog. review, vol. 33, Jan. 1943, pp. 86-99.

- 79- Harris, C.D. and Ullman, E.L.; (1945), "The nature of cities", the annals of the American academy of political and social science, 242, pp. 7-17.
- 80- Harris, C.D. and ullman, E.L.; (1959), "The nature of cities", in Harold M. Mayer and Clyde F. Kohn, Readings in urban Geography, the univ. of Chicago press, Chicago, pp. 277-280.
- 81- Harris, W.B, (1921), Morocco that was, Wm. Blackwood&Sons, Edinburgh.
- 82- Hartshorn, T.A.; (1992), Interpreting the city, an urban geography, 2 nd edition, John Wiley and sons inc., New York.
- 83- Hauple, A. and Kane, T.; (1980), Population handbook, population reference Bureau, Washington.
- 84- Hayat, D.; (1984), "L'espace touristique tangérois enture les impératifs du tourisme international et les attentes dutourisme national," Rabat.
- 85- Hayek, F.; (1990), Impact des transformation au sein du port sur 'a Medina de Tanger, école national d'architecture, Rabat.
- 86- Heneken, H.; (1948), The prehistoric archeology of Tanger zone, Morocco, proceeding of the American philosophical society, vol. 92, No. 4, oct., pp. 282-288.
- 87- Homans, G.C.; (1961), Social behavior horcourt, Brace and World, New York
- 88- Homer Hoyt; (1939), The structure and growth of residential neighborhoods in American cities, USGPO, Washington D.C.
- 89- Humbert, M.; (1971), "Géologie et morphologie", Memoir explicatif de la cart géotechnique de Tanger au 1:25000, service géologique du Maroc, Rabat, pp. 31-46.
- 90- Humbert, M. et Moriotti, M.V.; (1971), "Etude géotechnique", Mem. explicatif de la cart géotechnique de Tanger au 1:25000 contribution à la connaissance du Tangerois. (géologie, hydrogéologie, géotechnique, sismicité, océanographie physique, sols, végétation, implantation humain), service géologique du Maroc, Rabat.
- 91- Ionesco, T.; (1971), "La végétation de la région de Tanger", Memoir explicatif de la cart géotechnique de Tanger au 1:25000, service géologique du Maroc, Rabat, pp. 157-163.
- 92- Jodin, A.; (1956), Les civilisations du sud de l'Espagne et l'Eneolithique Marocain, 15 Congr. prehist. Fr., poitiers-Angoulême, pp. 564-578.

- 93- ----- ; (1958-1959), les grôttas de El-Khril à Achakor, province de Tanger, B.A.M., Rabat, t.3, puble. 1960, pp. 249-313.
- 94- Jodin, A.; (1960), Le tombeau de Magogha essaghira, Tanger, B.A.M., Rabat, T.4, pp. 27-40.
- 95- ----- ; (1964), L'age du Bronze au Maroc, la necropole Meolithique d'El-Marles, B.A.M., t.5, p. 14 et suiv.
- 96- Jodin, A. et Ponsich, M.; (1967), Nouvelles observations sur la ceramique estampée du Maroc Romain, B.A.M., t.5, Rabat, pp. 11-45.
- 97- Julien, C.A.; (1975), "Histoire de l'Afrique du Nord", Payot, Paris.
- 98- Koehler, H.; (1931), La grotte d'Achakar au cap Spartel, Publ. Inst., Et. des religions evêché, Rabat, pp. 1-44.
- 99- ----- ; (1931), Un tomb Ponique au cap Spartel, Revue de Musees, Dejon, No. 25, p. 10 et suiv.
- 100- ----- ; (1930), Aux grottes préhistoriques d'Achakar (Cap Spartel), Maroc, B. Soc. préhist., Paris, T. 27, pp. 337 - 342 .
- 101- Lacombe, H; (1971), le detroit Gibraltar, ocenanographie physique, service geologique du Maroc, Rabat.
- 102- Le comte de Castries; (1905-1924), les sources inedites de l'histoire du Maroc, "19 volumes", Paris, Vol. I et II.
- 103- Lowry, W.P.; (1953), "The climate of cities", in readings from scientific American cities, their origin, growth and human impact, San Fransisco, pp. 141-146.
- 104- Mabog, L.M.; (1973), Manufacturing and geography of development tropical Africa, Econ. geog., vol. 40, No. 1.
- 105- Manvel, A.D.; (1968), Land use in 106 large cities in three land research studies, Research report No.13, the national commission on Urban problems, Washington D.C. .
- 106- Mas, P.; (1954), Problèmes d'habitat musulman au Maroc, B.E.M., Vol. x111, No. 62, p. 201.
- 107- ----- ; (1962), Tanger un ile?, R.G.M., No. 1 et 2, p. 153-155.
- 108- Maury, J.D.; (1990), Les villes argentines une urbanisation sans urbanisme, Annales de Geographie, No. 556, pp. 694-714.
- 109- Michaux Bellaire, E.; (1908), Fouilles dans la nécropole romaine de Tanger, R. du Monde Musulman, Vol. v1, No. 11, nov. pp. 419-432.
- 110- Miede, J.L.; (1991), L'Activite maritime a Tanger du x11 siecle, "Tanger 1800-1950 contribution a l'histoire recente du Maroc 1990, Tanger", Rabat.

- 111- **Ministère du commerce et l'industrie; (1991)**, Situation des industries de transformation, exercice 1990, administration de industrie, Rabat.
- 112- **Ministère de la guerre, "Note de Ronseignement confodentiel", Aout (1923)**, archives de vincennes, sonir 34, 140.
- 113- **Ministère de l'habitat et de l'aménagement du territoire, Delegation regionale de Tanger, (Octobre, 1992)**, Etude de faisabilité du projet de restructuration de quartier sous-equipés de l'agglomeration de Tanger, Note de synthese.
- 114- **Ministère du plan, delegation regional du Nord-ouest; (1988)**, Annuaire statistique region du Nord-ouest 1988, Tanger.
- 115- -----; (1989), Demographie regional: aspects socio-demographiques de la province de Tanger, Tanger.
- 116- **Ministère du plan, delegation regionale du Nord-ouest; (1991)**, L'industrie de transformation a Tanger, presentation et analyse sectorills, Tanger.
- 117- ----- ;(1991), Annuaire statistique, Region du Nord-Ouest, 1990-1991, Tanger.
- 118- ----- : (1992), Annuaire statistique region du Nord-ouest 1991, Tanger
- 119- **Ministère des travaux publics; (1991)**, Les ressources en eau de la province de Tanger, direction province de Tanger.
- 120- **Ministère des travaux publics et des communication, circonscripton du nord; (1973)**, plan directeur du port de Tanger, Tanger.
- 121- **Ministère de la santé publique, direction des affaires techniques; (1985)**, planification familiale fécondité et santé familiale au Maroc 1983-84, Rapport de l'enquete national de prevalence contraceptive westinghouse public applied systems, Rabat, pp. 7-14.
- 122- **Ministère de la santé, service des statistique medicale; (1991)**, statistique medicale, Tanger.
- 123- **Ministère du Tourism, Office national Marocain du Tourism, Division des Etudes; (1991)**, Le secteur Touristique, statistiques 1980, Rabat.
- 124- **Ministère du Tourism, Office national Marocain du Tourism, Division des Etudes; (1991)**, Le secteur touristique, statistiques 1990, Rabat.

- 125- **Ministère du Tourism, Delegation de Tourism à Tanger, (1992),**
Hotellerie Tangeroise par categorie, Tanger.
- 126- **Ministère du Tourisme, S.N.A.B.T., (non dateé),** potentialites et
prespectives, Tanger.
- 127- **Mission Scientifique au Maroc; (1921),** villes et tribus du Maroc,
vol. V11, pp. 261-262.
- 128- **Murphy, R.E. and Vance, J.E.; (1974),** Delimiting the C.B.D.,
Econ. Geog., vol. 30, pp. 189-222.
- 129- **Nelson, Howard, J.; (1955),** A service classification of American
cities, Economic Geography, Vol. xxx1, July, 1955,
pp. 189-210.
- 130- **Norwing, J.; (1975),** "Urban climate and Human ecology",
Journal of Geography, Vol. 741, Feb., p. 71.
- 131- **Office D'Exploitation des ports (O.D.E.P.); (1992),** Le port et la
zone Frenche de Tanger, Tanger.
- 132- **Office D'Exploitation des ports (O.D.E.P.) et Direction**
D'Exploitation du port de Tanger (D.E.P.T.); (1992),
plan directeur d'amenagement du port de Tanger,
Tanger, pp. 1-30.
- 133- **Office national de l'eau potable (O.N.E.P.),** service provincial de
Tanger, statistique de production d'eau potable.
- 134- **Olsson, W.W.; (1940),** "Stockholm, its structure and
development, Geog. Rev., Vol. 30, pp. 420-438.
- 135- **Oufkir, M.; (1970),** Ministère de l'interieur, de l'urbanisme et
de l'habitat, Urbanisation, Habitat et Amenagement
regional: une nouvelle strategie, Principes d'action
et applications, Rabat.
- 136- **Oussini, M.; (1988),** Tanger; un ville Morocain particulier, Paris.
- 137- **Pearson, R.E.; Dalton, R.T. and Barrett, H.R.; (1993),** "The
diplomatic geography of Tangier", Tanger: espace,
économie et société, Rabat, pp. 113-123.
- 138- **Piquet, V.; (1920),** Le Maroc, Armand colin, Paris.
- 139- **Plan directeur d'amenagement du port de Tanger; (1991).**
- 140- **Plan directeur du port de Tanger; (1972),** Ministère des travaux
publics, plan No. A2-A3-A4-A5.
- 141- **Pons, D.; (1990),** Les riches heures de Tanger", La table ronde,
Paris, p. 260.
- 142- **Ponsich, M.; (1964),** Contribution a l'atlas archologique du
Maroc, region de Tanger, B.A.M., Rabat, t.4, p. 631
et suiv.
- 143- **----- ; (1964),** "Exploitaion agricoles romaines de la region
de Tanger, B.A.M., Rabat, No. 5, p. 235 et suiv.

- 144- **Ponsich, M. et Tarradell, M.;** (1965), Garum et industries antiques le salaison en mediterrannée accidentale, Paris.
- 145- **Ponsich, M.;** (1966), Le trafic du plomb dans le detroit de Gibraltar, Melangs A. piganiol, Paris, pp. 1271-1283.
- 146- ----- ; (1967), Kouass port antique et carrefour des voies de la Tingitan, B.A.M., t. 7, Rabat, pp. 369-405.
- 147- -----; (1968), Nécropoles phenicienne de la region de Tanger, Etudes et Trav., d'archeol., Maroc, Tanger, Vol.3, P. 76 et suiv.
- 148- ----- ; (1970), "Recherches archeologiques a' Tanger et dans sa region, Editions du centre national de la recherche scientifique, Paris VII, p. 7.
- 149- ----- ; (1971), "Limplantation humaine dans les Tangerois, du paleolithique a la periode romain", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geogique du Maroc, Rabat, pp. 165-176.
- 150- **Province de Tanger;** (1989), Monographie de la province de Tanger, Tanger.
- 151- ----- ; (1990), La province de Tanger en chiffres, Tanger.
- 152- ----- , (1990), Tanger porté de l'Afrique, Tanger.
- 153- **R.A.I.D., Division des eaux;** (1991), complexe hydraulique de Charf El-Akaab, Donnees d'exploitation.
- 154- **R.A.I.D., Division Electricité;** (1992), Bilan energitique, province de Tanger, Tanger.
- 155- **Ralph, W.P., (ed.);** (1960), The techniques of urban economic analysis, chonded-Davis publishing co., West Trenton, N.J.
- 156- **Rauchenberger, D.;** (1991), Les origines de l'image du Maroc et Tanger dans l'Allemagne du 20 eme siecil, Tanger (1800-1956), Contribution a l'histoir recent du Maroc, Rabat, pp. 179-189.
- 157- **Routh, E.M.G.,** (1922), Tangier: England's lost Atlantic outpost 1661-1684, John Murray, London.
- 158- **Saint Martin, Vivien;** (1892), Nouveu dictionnaire de geographie universell, librairie Hachette, paris.
- 159- **Salmon, G.;** (1904), La Kasbah de Tanger, archive Marocaines, Rabat, Vol. 1, p. 99.
- 160- **S.d.a.u., V. Tanger,** (1983), Groupe huit, Ministère de l'habitat, Tanger, (enquete s.d.a.u.) .
- 161- **Service central des statistiques;** (1960), Resultats du recensement de 1960, Rabat.

- 162- **Smails, A.E.;** (1966), The geography of towns, Hutchinson, Univ. Lib., London.
- 163- **Sorre, Max;** (1958), Probleme d'habitat, Bulletin economique de social du Maroc, Vol. xx11, No. 78, pp. 201-205.
- 164- **Stahl, P.;** (1971), "La seismicite de Tanger et sa region", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geologique du Maroc, pp. 101-109.
- 165- **Stamp, D.;** (1964), "applied geography", pleican Books, London.
- 166- ----- ; (1968), A glossary of geographical terms, longmans, London, p. 422.
- 167- **Stanley Gibbons Stamp Catalogue, Part I;** (1991), British common wealth, 93nd edition, London, p. 686.
- 168- **Statesman's year book;** (1927), Anuarios estadisticon, Madrid.
- 169- **Station Meteo. Tanger aerodrome, Renseignements climatologiques period** (1960-1991).
- 170- **Stewart, C.T.;** (1958), "The size & spacing of cities", Geog. Rev., Vol. 48, pp. 222-234.
- 171- **Stuart, G.H.;** (1947), The Problem of Tangier, Yearbook of world affairs, vol.1, pp. 92-110.
- 172- **Temsamani, K.M.;** (1983), Les quartiere populaires dans le developpment urbain, La croissance peripherique de la ville de Tanger, These doctorat de 3 eme cycle, universite de Paris V111, Saint Denis, U.E.R. de geographic.
- 173- ----- ; (1993), Le tourisme et son integration dans le developpment de l'espace Tangerois, Troisième rencontre scientifique a Tanger 1992, Casablanca,, pp. 67-79.
- 174- **Thauvin, J.P.;** (1971), "Introduction géographique", Memoire expticatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geologique du Maroc, Rabat, p. 22.
- 175- ----- ; (1971), "Hydrologie et hydrogeologie", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geologique du Maroc, Rabat, p. 49.
- 176- ----- ; (1975), "Ressource en eau du Maroc", Tome 1, Devision de la geologie, Rabat, p. 129.
- 177- **The urban edge;** (1981), Le logemont evolutif, analyse des projects realises, vol 11.
- 178- **Thomas, M.;** (1956), Economic geography and manufacturing industry, Northern Ireland, Econ. geog., vol. 32, No. 1, Jan, pp. 886-888.
- 179- **Thompson, J.H.;** (1955), A new methods for measuring industry, Inn. assoc., Vol. xlv, No. 4.

- 180- Tissot, C.; (1876), les monumont megalithiques et les population blond du Maroc, R. anthropol., Paris, No. 3, pp 262-385.
- 181- Troin, J.F.; (1971), Essai methodologique pour une etude des petites villes en milieu sous-developpé, les structures commerciales urbaines du nord Marocain, Annales de geographie, No. 441, Sept.-Oct., p. 521.
- 182- U.N.; (1973), The determinants and consequences of population trend, New York, vol. I, p. 297.
- 183- U.N.C.H.B.P.; (1971), The improvement of slume and squatters settlements, New York, pp. 21-33.
- 184- Vaidon, L.; (1977), Tangier: a different way, scarecrow press, London.
- 185- Verdugo, C.; (1958), "Ville de Tanger enquete urbaine", Bulletin economique et social du Maroc, vol. xx11, No. 78, 2 me trimestre, p. 181-209.
- 186- Vernay, A.; (1968), Les paradis fiscaux, Edition du sevil, Paris.
- 187- Vernier, V.; (1955), La singulier zone de Tanger, Eurafricaines, Casablanca.
- 188- Walker, D.S.; (1962), The Mediterranean land, London, pp. 276-298.
- 189- Webb, John, W.; (1959), "Basic concepts in the analysis of small urban centers of Minnesota", analysis of associations of American geographers, vol. 49, pp. 55-72.

الخرائط والصور الجوية

أ- الخرائط:

- ١ - المكتب الوطني المغربي للسياحة، (١٩٩٠)، خريطة طرق في المملكة المغربية، مقياس ١:٣٠٠,٠٠٠، الرباط.
- 2- Direction de la conservation Foncière et des Travaux Topographiques, (1985), Cart du Maroc, Echelle 1:250.000, Tanger, Feuille NI-30-1.
- 3- Direction du la conservation Foncière et des Travaux Topographique (1974), Cart du Maroc, Echelle 1:100.000, Tanger, Feuille NI-30x1x-3.
- 4- Direction de la conservation Foncière et des Travaux Topographique (1984), Cart du Maroc, Echelle 1:50.000, Tanger, Feuille NI-30-x1x-3c.
- 5- Direction de la conservation Foncière et des Travaux Topographique; (1974), plan urbain de Tanger, Echelle 1:10.000.
- 6- Direction de la conservation Foncière et des Travaux Topographique; (1984), plan urbain de Tanger, Echelle 1:10.000.
- 7- Direction provinciale de l'urbanisme Tanger, (1989), Cart Topographiques et plan urbain de Tanger, Echelle 1:5000, 15 Feuille.
- 8- Direction provinciale de l'urbanisme Tanger, (1989), Cart Topographiques et plan urbain de Tanger, Echelle 1:2000, 60 Feuille.
- 9- Direction provinciale de l'urbanisme Tanger, (1989), Cart Topographiques et plan urbain de Tanger, Echelle 1:10 000.
- 10- Gallot, G; (1989), "Cart ville de Tanger, Cabinet Topographique, Tanger, Echelle, 1:10.000.
- 11- Humbert, M.; (1971), Cart de zonalite gcotechnique, service geologique du Maroc, Echelle 1:40.000.
- 12- Humbert, M.; (1971), Cart geotechnique de Tanger, service geologique du Maroc, Echelle 1:25.000.
- 13- Province de Tanger; (1988), Cart province de Tanger (Routes), Tanger, Echelle 1:100.000.
- 14- Province de Tanger; (1988), Cart province de Tanger (Decoupage communal), Tanger, Echelle 1:100.000.
- 15- Province de Tanger, (1992), Cart province de Tanger (Nouveau decoupage communal), Tanger, Echelle 1:100.000.

ب- الصور الجوية :

- 16- Gallot, G., Le cabinet Topographique; (1963), "photo-aerienne ville de Tanger", Tanger, Echelle 1:26.000.
- 17- Gallot, G., Le cabinet Topographique; (1973), "photo-aerienne ville de Tanger", Tanger, Echelle 1:15.000.
- 18- Gallot, G., Le cabinet Topographique, (1981), "photo-aerienne ville de Tanger, Tanger, Echelle 1:17.500.
- 19- Gallot, G., Le cabinet Topographique, (1988), "photo-aerienne ville de Tanger, Tanger, Echelle 1: 30.000.
- 20- Gallot, G., Le cabinet Topographique, (1992), "photo-aerienne ville de Tanger, Tanger, Echelle 1:10.000.
- 21- Gallot, G., Le cabinet Topographique, (1973), "photo-aerienne ville de Tanger et du Détroit de Gibraltar, Tanger, Echelle 1:30.000.

الملاحق

ملحق رقم (١)

أحجام ونمو المدن المغربية الأكثر من ١٠٠٠٠ ساكن خلال تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨٢

المدينة	سكان ١٩٦٠	سكان ١٩٧١	سكان ١٩٨٢	نسبة الزيادة % ١٩٧١ - ١٩٦٠	نسبة الزيادة % ١٩٨٢ - ١٩٧١
الدار البيضاء	٩٦٥ ٢٧٧	١ ٥٠٦ ٣٧٣	٢ ١٣٩ ٢٠٤	٣٩,٥	٣١,٢
الرباط	٢٧٧ ٤٤٥	٣٦٧ ٦٢٠	٥١٨ ٦١٦	٤٢,٥	٣٠,٦
فاس	٢١٦ ١٣٣	٣٢٥ ٣٢٧	٤٤٨ ٨٢٣	٣٦,٤	٢٨,٧
مراكش	٢٤٣ ١٣٤	٣٣٢ ٧٤١	٤٣٩ ٧٢٨	٢٨,١	٢٤,٩
مكناس	١٧٥ ٩٤٣	٢٤٨ ٣٦٩	٣١٩ ٧٨٣	٣٠,٨	٢٢,٦
سلا	٠٧٥ ٧٩٩	١٥٥ ٥٥٧	٢٨٩ ٣٩١	٦٢,٢	٥٤,١
طنجة	١٤١ ٧١٤	١٨٧ ٨٩٤	٢٦٦ ٣٤٦	٣٥,٣	٣١,١
وجدة	١٢٨ ٦٤٥	١٧٥ ٥٣٢	٢٦٠ ٠٨٢	٢٧,٨	٣٤,٩
تطوان	١٠١ ٣٥٢	١٣٩ ١٠٥	١٩٩ ٦١٥	٢٨,٣	٣٢,١
سافي	٠٨١ ٠٧٢	١٢٩ ١١٣	١٩٧ ٢٠٩	٤١,٢	٣٧,٦
قنيطرة	٨٦ ٧٧٥	١٣٩ ٢ ٦	١٨٨ ١٩٤	٤١,٨	٢٦,٩
خريبكة	٤٠ ٨٣٨	٧٣ ٦٦٧	١٢٧ ١٨١	٥١,٧	٤٧,٩
أغادير	١٦ ٦٩٥	٦١ ١٩٢	١١٠ ٤٧٩	١٠٣,٠	٥١,٦
المحمدية	٣٥ ٠١٠	٧٠ ٣٩٢	١٠٥ ١٢٠	٦٠,٥	٣٥,٦

المصدر : Direction de la statistique, (1987) la Dynamique demographique des centres urbains Maroc (1960-1982), CERED Rabat, p. 36.

ملحق رقم (٢)

معدلات درجة الحرارة في طنجة (١٩٦٠ - ١٩٩١)

الحرارة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
معدل الحرارة	١٢,٥	١٣,٣	١٤,٠	١٥,٣	١٧,٧	٢٠,٧	٢٣,٥	٢٣,٨	٢٢,٨	١٩,٦	١٥,٩	١٣,٣	١٧,٧
متوسط النهاية الدنيا	٨,٨	٩,٥	١٠,١	١١,٢	١٣,٤	١٦,٤	١٨,٦	١٩,١	١٨,٣	١٥,٦	١٢,٢	٩,٦	١٣,٥
درجة الحرارة الدنيا المطلقة*	١,٥	٠,٦	٢,٢	٢,٩	٥,٠	٨,٢	١١,٨	١٢,٠	١٠,٤	٥,٦	٢,١	٠,٤	- -
متوسط الحرارة العظمى	١٦,٢	١٦,٨	١٧,٦	١٩,٣	٢٢,٠	٢٥,١	٢٨,٢	٢٨,٥	٢٧,٢	٢٣,٧	١٩,٦	١٧,٠	٢١,٠
درجة الحرارة العليا المطلقة*	٢٢,٤	٢٧,٥	٢٦,٣	٢٧,٦	٣٤,٢	٣٦,٤	٤١,٠	٤٢,٣	٣٨,٤	٣٤,٣	٣٢,٥	٢٤,٢	- -

المصدر : Station Meteo Tanger aerodrome, Renseignements climatologiques periode (1960-1991)

- الحرارة الدنيا المطلقة - هي أدنى درجات الحرارة الدنيا المسجلة يومياً بين السادسة مساءً والسادسة من مساء يوم الأمس .
- القصوى المطلقة هي أعلى درجات الحرارة المسجلة خلال الفترة المذكورة سابقاً .
- الحرارة المتوسطة هي المعدل البسيط بين الدرجات الدنيا والعليا الملاحظة يومياً .

ملحق رقم (٣)

معدل الضغط الجوي الشهري على منطقة طنجة (بالمليبار)

الضغط / الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
بالمليبار	١٠١٧,٨	١٠١٧,٨	١٠١٨,٦	١٠١٤,٢	١٠١٤,٧	١٠١٤,٨	١٠١٤,٢	١٠١٣,٤	١٠١٥,٠	١٠١٥,٧	١٠١٥,٩	١٠١٧,٢	١٠١٥,٦

المصدر : Station Meteo Tanger aerodrome, Renseignements climatologiques periode (1960-1991)

ملحق رقم (٤)

سرعة الرياح واتجاهاتها خلال شهور السنة بمنطقة طنجة

الضغط / الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
معدل سرعة الرياح م/ثانية	٥,٨٠	٦,٤٠	٦,٦٠	٦,٤٠	٦,٤٠	٦,٥٠	٦,٣٠	٦,٤٠	٥,٧٠	٦,١٠	٥,٧٠	٥,٣٠	٦,٢٠
معدل السرعة كم/ساعة	٢٠,٨٨	٢٣,٠٤	٢٣,٧٦	٢٣,٠٤	٢٣,٠٤	٢٣,٤٠	٢٢,٦٨	٢٣,٠٤	٢٠,٥٢	٢١,٩٦	٢٠,٥٢	١٩,٠٨	٢٢,٣٢
أقصى سرعة م / ثانية	٤٨,٠٠	٤٠,٠٠	٦٢,٠٠	٣٥,٠٠	٤١,٠٠	٤٢,٠٠	٣٥,٠٠	٣٩,٠٠	٤١,٠٠	٣٨,٠٠	٤١,٠٠	٣٨,٠٠	
أقصى سرعة كم/ساعة	١٧,٢٨	١٤٤,٠٠	٢٢٢,٠٠	١٢٦,٠٠	١٤٧,٦٠	١٥١,٢٠	١٢٦,٠٠	١٤٠,٤٠	١٤٧,٦٠	١٣٦,٨٠	١٤٧,٦٠	١٣٦,٨٠	
اتجاه الرياح	شرقية	جنوبية غربية	شرقية	شرقية	شرقية	شرقية	جنوبية	شرقية	شرقية	شرقية	شرقية	غربية	

المصدر : 1. Station Meteo Tanger-aero (1991) (op. cit.) Renseignements climatologiques periode (1960-1991)
للأرقام م / ثانية

2. Thauvin, J. B. (1971) Memoire OTP op. cit., p. 26.

3. S.d.a.u. Tanger, (1982) op cit., p. 854

السرعة بالكيلو متر / ساعة من حساب الباخة .

ملحق رقم (٥)

حالة الإشعاع الشمسي الشهري بمنطقة طنجة

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مجموع ساعات الإشعاع الشمسي	١٦٢,٨	١٦٥,٢	٢٣٠,٩	٢٢٥,٩	٢٩٧,٩	٣١٠,٥	٣٤٤,٩	٣٣٣,٥	٢٨٠,٦	٢٤٠,٥	١٧٤,٢	١٦٢,١
عدد ساعات الإشعاع المتواصل	٤,٨	٤,٥	٦,٣	٤,٧	٧,١	٦,٩	١٣,٢	١٣,١	٨,٠	٧,٧	٤,٧	٥,٠
الغيوم / ١٠	٧,٠	١,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	١,٥	٢,٢

المصدر : Station Meteo Tanger-aerodrom (1991) Renseignement climatologiques periode (1960-1991)

٦.٧

ملحق رقم (٦)

معدل الرطوبة النسبية بمنطقة طنجة (١٩٥٥ - ١٩٤٦)

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
الرطوبة النسبية %	٧٥	٧٥	٧٥	٧١	٧٣	٧٣	٧١	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٣	٧٣

- B.E.S.M. N 78 Sept. 1985, Vill de Tanger Enquete urbain p. 183.

المصدر :

ملحق رقم (٧)

معدل المطر السنوي وعدد الأيام الممطرة بمنطقة طنجة (١٩٩٠ - ١٩٦٠)

السنة	كمية الأمطار مم	عدد الأيام الممطرة	السنة	كمية الأمطار مم	عدد الأيام الممطرة
١٩٦٠	١١٧٦,٠	١٠٩	١٩٧٦	١١٧٦,٦	١٠٤
١٩٦١	٧٤٤,٠	٨٦	١٩٧٧	٨٤١,٠	٩٠
١٩٦٢	٨٥٨,٠	٨٧	١٩٧٨	٧٩٣,٨	٩٢
١٩٦٣	١٢٢٧,١	١٠٥	١٩٧٩	٦٨٩,٤	٨٠
١٩٦٤	٦٨٤,٦	٨٦	١٩٨٠	٥٥٦,٨	٨٠
١٩٦٥	٨١٦,٧	٩٦	١٩٨١	٤٩٢,٤	٧١
١٩٦٦	٦٥٩,٣	٧٧	١٩٨٢	٦٣٣,٣	٦٧
١٩٦٧	٦٣٩,٤	٦٤	١٩٨٣	٥٤٦,٥	٦٩
١٩٦٨	٧٥٠,٤	٩٧	١٩٨٤	٧٧٥,٤	١٠٠
١٩٦٩	١٠٩٠,٤	١١٦	١٩٨٥	٦٣٧,٥	٧٨
١٩٧٠	٧٧٧,٠	٨٣	١٩٨٦	٣٦٧,٦	٨٠
١٩٧١	٧٧٩,١	١٠١	١٩٨٧	٨٦٠,٣	٩٢
١٩٧٢	٨٧٥,٧	١١٤	١٩٨٨	٥٤٨,٩	٩٢
١٩٧٣	٤١٢,٠	٧٨	١٩٨٩	٩٦٦,٣	٩٢
١٩٧٤	٥٣٠,٠	٦٨	١٩٩٠	٥٤٣,٠	٩٣
١٩٧٥	١٤,٠	٧	المعدل خلال الفترة	٧٤٤,٧ مم	٨٩ يوم

المصدر : النشرات الإحصائية السنوية للسنوات المذكورة بالجدول من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ (مديرية الإحصاء ، وزارة التخطيط - الرباط).

٦٠٨

ملحق رقم (٨)

معدل المطر الشهري والسنوي ومتوسط عدد أيام التساقط الشهري بمنطقة طنجة
(١٩٩١ - ١٩٦٠)

العنصر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
معدل المطر الشهري	١٠٧.٥	١٠٣.١	٧٧.٧	٦٠.٥	٣٩.٠	١٤.٤	٢.١	٢.٩	١٥.٢	٦٧.٢	١٣٦.٤	١١٨.٧	٧٤٤.٧
معدل عدد أيام التساقط الشهري	١١.٤	١١.٩	١٠.٤	٩.١	٦.٣	٣.٨	٠.٨	٠.٩	٣.٢	٧.٨	١١.١	١٢.٢	٨٩.٠
معدل ساعات التساقط الشهري	٤٨.٣	٤٣.٩	٣١.٢	٢٥.٤	١٦.٠	٦.٧	١.٣	١.٥	٥.٣	١٩.٩	٤١.٩	٤٧.٣	

المصدر : Station Meteo Tanger aérodrome (1992) (Renseignements climatologiques periode 1960-1991).

ملحق رقم (٩)

معدل المطر الشهري والسنوي خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٢
حسب محطات إقليم طنجة بالمليحة

الضغط	ارتفاعها	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
مدينة طنجة	٧٣	١٢٩	١١٥	١٢٨	٤٦	٣٥	١١	حفر	٢	١٩	٥٣	١٢٨	١٦٥	٨٣١
مطار طنجة	١٥	١١٦	١٠٣	١٠٣	٤٥	٣٣	١٠	حفر	٢	١٥	٤٩	١١٩	١٦٣	٧٦٨
بدرج	١٠٠	١١٨	١٢٣	١١٦	٥٠	٤٠	١٦	حفر	١	١٢	٥٠	١٢٥	١٧٥	٨٢٦
شرف العباب	٥٠	١١١	٩٣	١٠٣	٤٠	٣١	٩	حفر	٣	١٥	٤٥	١٠٥	١٤٩	٧٩٢
ركابح	٦٠	١١٣	١٠٤	١٣٥	٦١	٣٣	١١	حفر	٣	١٣	٥١	١٠٨	١٦٣	٧٩٥
ملوسة	٢١٠	١٤٢	١١٦	١٧٥	٥٧	٤٢	١١	حفر	٢	١٢	٥٠	١٣٥	٢٠٣	٩٤٥
دار الشاوي	٣٥	١٣٣	١٢٤	١٤٨	٤٩	٣٢	٩	حفر	٢	١١	٦٢	١٢١	١٨٦	٨٧٠
كروانلاشي	٩٥	١٢٧	١٢٨	١٤٧	٥٥	٤١	١٤	حفر	١	١٦	٥٥	١١٧	١٦٩	٨٧٠
فنتق	٣٤٠	١٢١	١٢٢	١٤٣	٥٥	٣٠	١٠	حفر	١	١٣	٥٣	١٠٧	١٥٩	٨١٤

المصدر : Thauvin, J.P; (1971) introduction Geographique, Notes et Memoires de service Geologique Edition du service Geologique de Maroc, Rabat p. 22.

ملحق رقم (١٠)

المساحات والسقوف المبنية وقط البناء في بلدية طنجة ١٩٦٥ - إلى ١٩٩٠ بالترتيب

السنة	المساحة المبنية م ^٢	الأسقف المبنية م ^٢	عمارات	قيلات	سكن مجزي
١٩٦٥	٥٨٥٠	٦٩٠٠٤٢	٤٨٣١	٢٣٩٢	٢٥٠١٧
١٩٦٦	٥٩٦٠٩	٦٦٠٠٩٨	٦٠٨٧	١٠٥٤	٣١٧٢٢
١٩٦٧	٣٥٠٠٨	٥٤٠٦٩٥	٣٧٧٤		٢١٥٨٦
١٩٦٨	٢٥٤٤٤	٤٩٠٩١٤	٧٠٢٧	٢٣٨	٣٦٠١١
١٩٦٩	٤٥٩٣٦	١١٧٠٣١٦	٢٨٥٩٩	٥٣٢٢	٥٧٥٣٠
١٩٧٠	٧٦٣٧٧	١١٦٠٠٤٢	١٢٣٩٧	٦٤٨٩	٦٤٥١٤
١٩٧١	٥٢٥٩٢	١١٨٠٦٠	٢٨٣٣٧	٧١٩٧	٧٤٤٩٨
١٩٧٢	٦٩٥٢٨	١٣٦٠٤١٥	٣٤٤٩٢	٧٦٥٤	٦٣٤٤٥
١٩٧٣	٧٨٩٨٥	١٦٦٠٥١٥	٣٨٦٩٨	١٠٧٩	٨٧٥١٠
١٩٧٤	٨٥٦٨٩	١٧٤٠٣٥٣	٢٨٢٩٤	٩٤٨٨	١٠٦٩٠٨
١٩٧٥	١٤١٥٠٥	٣١٩٠٣٠٥	٥٥٩٣٣	١٥٦٤٤	٢١٧٨٧٦
١٩٧٦	١٥٧٠٢٠	٣٢١٠٣٣٥	٩٥٢٥٨	٢٥٥٩٤	١٧٥١٠٩
١٩٧٧	١٦٥١٩٤	٣٥٢٠٧٠٣	١١٣٠٣٠	٣٢٣٧٩	١٤٩٤٦٩
١٩٧٨	٩٣٣٣١	٢٣٠٠٦٢٨			
١٩٧٩	٨٠٠٦٢	١٩٤٠٩٤٣			
١٩٨٠	١٠٦٢٥٣	٢٧٥٠٥٠٤			
١٩٨١	٨٨٠٣٠	٢٤٢٠٦٤٠			
١٩٨٢	١١٨٦٩١	٣١٣٠٢٨٨	٨٥٤٦٩	٣٣٠١٤	١٤٤٩٤٣
١٩٨٣	١٠٣٥٣٨	٢٩٨٠٢٨٥			
١٩٨٤	٨٠٩٢٧	٢١٧٠٨٢٣			
١٩٨٥	٩٣٩٧١	٢٥٧٠٦٤٧	٨١٧٨٦	٤٨٤٥١	١٦٥٤٠٥
١٩٨٦	٩٠٧٦٠٥	٢٩٧٠٩٥٦	٨١٧٨٦	٤٨٤٥١	١٦٥٤٠٥
١٩٨٧	١١٤١٩٩	٣٢٤٠٥٧٨	١٣٧١٢٠	٤٦٦٣٠	١٣٦٥٥٢
١٩٨٨	١٠٦٣٦٠	٣٤٣٠٩٩٤	١٢١١٦٨	٤٥١٣٠	١٥٢٧٥٥
١٩٨٩	١٠٢١٨٥	٣٩٥٠٧١٣	١٩٨٣١٩	٤٩٨٣٤	١١٠٩٨٨
١٩٩٠	١٠٩٠٥٣	٤٤٧٠٣٣٢	٢٤٠٧٧٩	٣٨٦٦٧	١٢١٦٠٧

المصدر : مجموع من النشرات الإحصائية السنوية للسنوات المذكورة بالجدول من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ .

ملحق رقم (١١)

سكان عمالة طنجة ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨٢ - إسقاط سنة ١٩٩٢

حسب البلديات والجماعات القروية

الجماعات والبلديات	السكان في ١٩٦٠	السكان في ١٩٧١	السكان في ١٩٨٢	إسقاط البلدية ١٩٩٢
بلدية طنجة حضر	١٤١٧١٤	١٨٧٨٩٤	٢٦٦٣٤٦	٢٢٥٠٤٧
دائرة الفحص				
بحراويين طنجة	٤٨٩٩	٥٠٧١	٩٢٤٤	١٥٤٨٤
بهمريين عوامة	٦٩٥٦	١٠٣٨٣	٦١١٠٦	
مدشر بن ديهان - حضر	٣٠٨٥	٤٦٠٥	٢٧١٠٠	٨٦٩٥٨
ريف	٣٨٧١	٥٧٧٨	٣٤٠٠٦	٥٨٢٤٩
إجزانة	١٢٦٠٧	١٢١٥٤	١٧٠٢٢	٢٢٧٤٨
ملوسة	١٠٦٧٧	١٣١٢٦	١٥٢٩٤	١٧٣٦٥
مجموع دائرة الفحص	٣٥١٣٩	٤٠٧٣٤	١٠٢٦٦٦	١١٣٨٤٦
مجموع الحضر	٣٠٨٥	٤٦٠٥	٢٧١٠٠	
مجموع الريف	٣٢٠٥٤	٣٦١٢٩	٧٥٥٦٦	١١٣٨٤٦
بلدية أصيلة حضر	١٠٨٣٩	١٤٠٧٤	١٨٧٨١	٢١٧٣٧
دائرة أصيلة				
دار الشاوي	٧٢٧٦	٦١٥٢	٦٥٢٦	٦٨١٣
المنزلة	٤٠٤٢	٣٦٨٠	٣٧٣٦	٣٨٢٣
أحد القرية	١٢٨٥٩	١٤٩٩٩	١٧٣١٨	١٩٥٠٦
إثنين سيدي البماني	١١٢٩٤	١٣٨١٣	١٦٠٦٦	١٨٢٢٣
سبت الزينات	٤٧٢٦	٤٣١٤	٤٧٨٨	٥٢٠٧
مجموع دائرة أصيلة	٣٩١٩٧	٤٢٩٥٨	٤٨٤٣٤	٥٣٥٧٢
مجموع إقليم طنجة	٢٢٦٨٨٩	٢٨٥٦٦٠	٤٣٦٢٢٧	٦٠١١٦٠
مجموع حضر طنجة	١٥٥٦٣٨	٢٠١٩٦٨	٣١٢٢٢٧	٤٣٣٧٤٢
مجموع ريف طنجة	٧١٢٥١	٨٣٦٩٢	١٢٤٠٠٠	١٦٧٤١٨

المصدر :

تم تجميع هذا الجدول من عدة مصادر هي:

١- مديرية الإحصائيات (١٩٧١) السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة ١٩٧١، وزارة التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات، الرباط بالمجلد الأول ص ٧٧.

(٢) Direction de la statistique, (1983), population legale du Maroc, Recensement generap de la population et de l'habitat de 1982. Ministère du plan, Rabat, p. 124.

(٣) Delegation Regionale du Nord-Ouest, Ministère du plan, (1991), Annuaire statistique, Region du Nord-Ouest 1990-1991, Tanger, p. 8.

(٤) Ministère du plan, C.E.R.E.D., Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1989), Demographie Regionale Aspects Socio-Demographiques la province de Tanger, Tanger, p. 81-82-83.

ملحق رقم (١٢)

التوزيع النسبي للحالة التعليمية في عمالة طنجة حسب الوسط والنوع ١٩٧١ - ١٩٨٢ (%)

وسط الإقامة	الحالة التعليمية	١٩٧١			١٩٨١		
		ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
حضر	أمية	٣٣,٤	٦٩,٤	٥١,٩	٢٨,٦	٦١,٩	٤٥,٣
	متعلم	٦٦,٦	٣٠,٦	٤٨,١	٧١,٤	٣٨,١	٥٤,٧
ريف	أمية	٦٦,١	٩٦,٧	٨٠,٦	٦٠,٣	٩٢,٤	٧٥,٩
	متعلم	٣٣,٩	٣,٣	١٩,٤	٣٩,٧	٧,٦	٢٤,١
جملة السكان	أمية	٤٣,٢	٧٦,٧	٦٠,٣	٣٧,٣	٦٩,٩	٥٣,٥
	متعلم	٥٦,٨	٢٣,٣	٣٩,٧	٦٢,٧	٣٠,١	٤٦,٥

المصدر : الأرقام الخاصة بالأمية من

- Ministère du plan, Delegation regional du Nord-Ouest . (1989), Aspects socio-demographiques de la province de Tanger, Op cit., p. 27.

ملحق رقم (١٣)

نسبة الأمية للسكان الأكثر من ١٠ سنوات حسب

السن والوسط والنوع في عمالة طنجة ١٩٧١ - ١٩٨٢

فئات العمر	حضر				ريف			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢
١٠ - ١٤	٢٠,٥	١٢,١	٤٦,٣	٢٩,٥	٦٣,٤	٤٠,٣	٩٢,٥	٧٧,٦
١٥ - ١٩	٢٠,٦	١٨,٥	٥٠,٥	٤٣,٥	٥٩,٠	٥٧,٨	٩٤,٢	٩١,٨
٢٠ - ٢٤	٢٢,٨	٣٠,٠	٦٣,٠	٥٦,٨	٥٧,١	٦٤,١	٩٦,٤	٩٤,٠
٢٥ - ٢٩	٣٠,٤	٢٦,١	٧٧,٩	٥٩,٦	٦٥,٣	٦٢,٩	٩٨,٥	٩٥,١
٣٠ - ٣٤	٣٨,٠	٢٤,٧	٨٥,٥	٦٥,٠	٦٨,٣	٥٧,٥	٩٩,٠	٩٣,٧
٣٥ - ٣٩	٤٢,٠	٣٠,٤	٨٧,١	٧٧,٠	٧١,٧	٦٣,١	٩٩,٢	٩٧,٨
٤٠ - ٤٤	٤٤,٢	٣٧,٤	٨٦,٦	٨٦,٦	٧٠,٢	٦٨,٤	٩٩,٢	٩٩,٤
٤٥ - ٤٩	٤٤,٢	٤٤,٠	٨٥,٢	٩١,٩	٦٩,٢	٧٢,٣	٩٨,٦	٩٩,٥
٥٠ - ٥٤	٤٨,٨	٤٣,٥	٨٣,٦	٩٣,١	٧٣,١	٧٥,٠	٩٨,٩	١٠٠,٠
٥٥ - ٥٩	٤٦,٧	٥٢,٨	٨٠,٥	٩١,٣	٧٢,٧	٧٤,٣	٩٨,٨	٩٩,٣
٦٠ - ٦٤	٥٥,٠	٥٣,١	٨٤,٥	٩٣,٩	٧٤,٦	٧٢,١	٩٩,٥	٩٩,٥
٦٥ - ٧٠	٥١,٢	٥٧,٢	٧٩,٥	٩١,٨	٧٥,٥	٧٧,٨	٩٩,١	١٠٠,٠
أكثر من ٧٠								

المصدر : Ministère du plan, Delegation Regional du Nord-Ouest, (1989), Aspects Socio-demographiques de la province de Tanger, Tanger. p. 29.

ملحق رقم (١٤)

مقارنة معدل النشاط للسكان البالغين ١٥ سنة فأكثر في طنجة ببعض مدن المغرب
وجهاته الإحصائية سنة ١٩٩١ (حضر) %

معدل البطالة للنشطين %			معدل النشاط للسكان أكثر من ١٥ سنة %			المدينة أو المنطقة
للإناث	للذكور	معدل البطالة	للإناث	للذكور	معدل النشاط	
١٢,٢	١٢,٣	١٣,٠	١٤,٦	٧٣,٣	٤٤,٢	طنجة
١٨,١	١٣,٧	١٤,٦	١٩,٣	٧٢,١	٤٥,٨	الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية
٢٣,٣	١٥,٣	١٧,٣	٢٤,٩	٧٥,٠	٤٩,٧	المغرب
١٩,٠	١٣,٦	١٥,٠	٢٦,٨	٧٢,٨	٥٠,١	الرباط - سلا
٢٤,٥	١٧,٢	١٩,٥	٣٥,٠	٧٨,٠	٥٦,٥	الدار البيضاء
٢٩,٧	١٣,٧	١٧,١	٢٢,٦	٧٩,٤	٥١,٨	أكادير
٢١,٩	١١,٥	١٤,٠	٢٣,٥	٧٤,٩	٤٨,١	فاس
٢٧,٠	١٥,٦	١٨,٠	٢٦,٠	٧٢,٠	٤٨,٧	مراكش
٩,١	٩,٦	٩,٦	١٠,٥	٧٣,٦	٤٢,٠	تطوان

المصدر : Direction de la statistique, (1991), population active urbaine 1991, Rabat, p p 33-34 (Op. cit)

ملحق رقم (١٥)

معدل النشاط العمري والنوعي في طنجة ريف وحضر ١٩٧١ - ١٩٨٢ للبالغين ١٥ سنة فأكثر

(٪) ١٩٨٢				(٪) ١٩٧١				فئات العمر
إناث		ذكور		إناث		ذكور		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
١٩,٦	٢٧,٣	٧٨,٨	٤٦,٦	٣٢,٣	٢٣,٠	٧١,٦	٤٩,٢	١٩ - ١٥
١٤,٤	٢٥,٨	٩١,٩	٧٦,٦	١٨,٠	١٩,٨	٨٦,٠	٨٢,٦	٢٤ - ٢٠
١١,٢	٢١,٣	٩٦,٩	٩٤,١	١٨,٤	١٤,٦	٩٤,٢	٧٣,٥	٢٩ - ٢٥
١٢,٢	١٩,٣	٩٨,٨	٩٨,٠	١٨,٤	١٢,٩	٩٧,١	٩٥,٦	٣٤ - ٣٠
١٠,٧	١٧,٢	٩٨,٩	٩٧,٧	١٧,٦	١٣,٥	٩٨,٠	٩٦,٨	٣٩ - ٣٥
١٤,٠	١٦,٢	٩٧,٧	٩٧,٨	٢١,١	١٧,٠	٩٧,٣	٩٥,٩	٤٤ - ٤٠
١٣,٣	١٣,٥	٩٦,٩	٩٤,٧	٢٠,٧	١٨,١	٩٦,٤	٩٤,٠	٤٩ - ٤٥
١٧,١	١٤,٥	٩٦,٣	٩١,٦	٢٤,٠	٢٤,٥	٩٢,٤	٨٨,٦	٥٤ - ٥٠
١٨,٧	١٤,٩	٩٤,٧	٨٦,٤	٢٧,٠	٢٦,٦	٩٢,٢	٨٤,٦	٥٩ - ٥٥
١٣,٥	١٠,٧	٨٢,٣	٦١,١	١١,٤	١١,٢	٩٥,٣	٥٩,٠	٦٤ - ٦٠
٥,٦	٩,١	٩٦,٣	٥٠,١	٨,١	٩,٩	٥٣,٥	٥١,١	٦٩ - ٦٥
٥,٣	٦,٤	٥١,٤	٣٧,٧	٥,٢	٥,٧	٣٣,٨	٣٥,٢	٧٤ - ٧٠
٣,٣	٣,٥	٢٤,٦	٢٢,١	٣,٠	٤,٨	١٩,٣	٢٥,٤	٧٥ فأكثر
١٤,١	١٩,٩	٨٨,٧	٧٨,٥	٢٠,٢	١٧,٣	٨٣,٢	٧٨,٨	جسلة

المصدر : "محسوب على أساس الأرقام الخام الواردة في"

- Ministère du plan, Delegation regional du Nord-Ouest, (1989), Aspects socio-demographiques de la province de Tanger, Tanger, pp. 48-49.

ملحق رقم (١٦)
التوزيع النسبي المقارن للعاملين حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية
في المغرب وإقليم طنجة للسنوات ١٩٨٢ و ١٩٨٧ م

١٩٨٧		١٩٨٢		١٩٨٢		قطاعات الأنشطة
إقليم طنجة حضر. %	المملكة المغربية حضر. %	إقليم طنجة حضر. %	المملكة المغربية حضر. %	إقليم طنجة %	المملكة المغربية /	
٢,٠	٤,٧	٢,٦	٤,٠	١٦,٨	٣٩,٢	زراعة وصيد غابات
٢٨,٠	٢٨,٦	٢٧,٠	٢٦,٧	٢٢,٩	١٥,٥	صناعة
		٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٤	مياه وكهرباء وطاقة
		٠,١	١,٦	١,١	١,١	معادن ومخاجر
٩,٨	٧,٠	١٠,٨	٨,٢	١٠,٦	٧,٣	بناء وأشغال عمرية
٦,٠	٣,٢	٤,٩	٤,١	٣,٩	٢,٣	نقل ومواصلات
٢٠,٨	١٧,١	١٣,٨	١٣,١	١١,٥	٩,٣	تجارة
						خدمات عائلية وشخصية
٢٥,٥	٢٥,٩	١٧,٨	١٤,٣	١٤,١	٧,٩	وخارجية أخرى
٧,٧	١١,٧	١١,٣	١٦,٦	٩,٢	٨,٩	إدارة
٠,٢	١,٨ غير واضحة	١٠,٦	١٠,٨	٩,١	٩,١	نشاط خارج الدولة وغير محدد

المصدر : النسب محسوبة من أرقام مطلقة مجمعة من عدة مصادر أهمها :

- (١) - Direction de la statistique, (1987), Annuaire statistique du Maroc, Rabat, p 26
- (٢) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1990) Immigrants D'origin Rurale et leurs comporte-ments vis a vis du Marche D'Emploi urbain, Rabat, p. 11-P. 26.
- (٣) - Ministère du plan, Delegation Regional du Nord-Ouest, (1988), Annuaire statistique Region du Nord-Ouest (1988), Tanger, p. 22.
- (٤) - Ministère du plan, Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1991) L'industrie de transformation a Tanger, presentation et analysis sectorielles, Tanger, p. 88.

ملحق رقم (١٧)

التجارة الخارجية (الواردات ، والصادرات) عبر ميناء طنجة من ١٩٢٥ - ١٩٩٠ (بالطن)

السنة	الواردات	الصادرات	الجملة
١٩٢٥	٨٣٩٢١	٩٦١٣	١٠٠٣٣٩
١٩٢٦	٧٦٨٩٠	٧٩٤٣	٩١٧٠٦
١٩٢٧	٦٥١٨٨	٧٨٤٣	٨٣٤١٠
١٩٢٨	٦٦٢٤٩	٨٤٨٦	٨١٧٧٠
١٩٢٩	٦٩٦٨٨	٧٢٣٤	٨٢٦٩٤
١٩٣٠	٦٥٥٤٧	٥٦١٠	٧٤٥٥٨
١٩٣١	٦١٩٩٦	٦٧٥٥	٧٠٦١٤
١٩٣٢	٦٥٦٤٤	٤٣٤٧	٧٢٨٤٣
١٩٣٣	٦٣١١٨	٦٧٨١	٧٦٨٢٠
١٩٣٤	٦٧٩٤١	٦٦٩٢	٨٠٠٠٩
١٩٣٥	٧٣٥٠٧	٧١٨٩	٨٦٥٦٦
١٩٣٦	٧٨٠٨٩	٦٥٢١	٩٦١٤٥
١٩٣٧	٦٠٨٩١	٦٣٠٥	٧٦٩٧٠
١٩٣٨	٤٥٤٤٢	٥٦٦٥	٥٥٠٠٨
١٩٣٩	٣٩٤٤٤	٦٨٢٧	٥١٥٩٤
١٩٤٠	١٨٢٠٨	٣٩٢٢	٢٥٥٣٧
١٩٤١	٢٨٧٥٠	٢٨١٣	٤٤١٢٩
١٩٤٢	٣٢٠٧١	١٩٦٤	٣٥٢٧١
١٩٤٣	٣٦٤٠٧	٢٨٢٦	٤٠٠٢١
١٩٤٤	٣٢٥٩٢	٣٥٥٢	٣٧٠٢٤
١٩٤٥	٤١٥٥٩	٦٣٣٩	٥٠٤٦٤
١٩٤٦	٦٤٢٣١	٢٦٣٦٩	٨٧٠١٧
١٩٤٧	٧٨٠٧٦	١٦٧٢٢	١١٦٢٠٤
١٩٤٨	١٠٣٧٤٢	١٥٧٦٩	١٤٩٠٠٢
١٩٤٩	١١٥٣٨٣	١٨٠٦٢	١٥٤٥٤٧
١٩٥٠	١٤٦٧٥٩	٢٨٤٦٦	١٩٦٤٣٩
١٩٥١	٢٠١٦٦٥	٢٩٨٦٤	٢٥٧٠٩٧
١٩٥٢	٢٠٣٢٤٦	٣٩٣٤٩	٢٦٤٧٥٨
١٩٥٣	١٩١٧٩١	٣٣٥٧٨	٢١٨١١٥
١٩٥٤	١٥٣٠٣١	٤١٨١٠	٢١٤٩٦٢
١٩٥٥	١٤١٠٢٢	٦١٩٣٠	٢٢١١٥٨
١٩٥٦			
١٩٥٧			
١٩٥٨			
١٩٥٩			
١٩٦٠	٩٦٤٦٩	٩٥٦١٥	٢٠١٤٢

تابع : ملحق رقم (١٧)

السنة	الواردات	الصادرات	المجملة
١٩٦١	١١٩٨٨٨	٧٥٠٠٠	١٩٩٨٨٨
١٩٦٢	١١٢١٣٤	٧٨٣٥٣	١٩٦١٨١
١٩٦٣	١٠٩٣٠١	٩١٣١٠	٢٠٠٦١٠
١٩٦٤	١٤٥٨٧١	١٥٣٤٦٣	٣٠١٦٣٤
١٩٦٥	١٨١٠٥١	١٦٤٥٢٨	٣٥٤٠٦١
١٩٦٦	١٨٩٦٢٤	١٥٤٢٤٥	٣٦٣٠٨١
١٩٦٧	١٨٩٦٢٤	١٥٤٢٤٥	٣٦٣٠٨١
١٩٦٨	١٨٩٦٢٤	١٥٤٢٤٥	٣٦٣٠٨١
١٩٦٩	١٨٩٦٢٤	١٥٤٢٤٥	٣٦٣٠٨١
١٩٧٠	٩٨٤٩٨	١١٨٢٧٣	٢١٦٧٧١
١٩٧١	١١٢٨٥٣	١٢٧٧١٣	٢٤٠٥٦٦
١٩٧٢	١٠٣٠٣٣	١١٢٦٥٩	٢١٥٦١٢
١٩٧٣	١٤٣١٥٠	١١٥٤٩١	٢٥٨٦٤١
١٩٧٤	١٤٣٣٠٠	١٣١٢٤٢	٢٧٤٦٤٢
١٩٧٥	١٦٧٢٥٢	١١٢٤٤١	٢٧٩٦٩٣
١٩٧٦	٢٥٢١٩٠	٨٧٦٠٧	٣٣٩٧٩٧
١٩٧٧	٣١٥١٨٧	١١٠٣٨٠	٤٢٧٥٦٧
١٩٧٨	٣٢٥٩٣٠	١١٤٤١٩	٤٤٠٣٤٩
١٩٧٩	٣٤٣٩٣١	٩٣٣٥٨	٤٣٧٢٨٩
١٩٨٠	٣١٨٩٢٨	١٣٥٧٥٤	٤٥٤٦٨٢
١٩٨١	٤٣٧٨٢٢	١٢٣٧٧٩	٥٦١٥٤١
١٩٨٢	٤١٧٢٩٧	١٣٤١٨٧	٥٥١٤٨٤
١٩٨٣	٤٥٧٨٩٢	١٢٧٦٨٩	٥٨٥٥٨١
١٩٨٤	٤٢٥٠٤٠	١١٤٢٤٠	٥٣٩٢٨٠
١٩٨٥	٤٥٣٦٢٨	١٢٢٩٨٤	٥٧٦٦١٢
١٩٨٦	٣٩٨٧٧٧	١٣١٠٠٥	٥٢٩٧٨٢
١٩٨٧	٤٥٣٤٢٨	١٣١٧١٦	٥٨٥١٤٤
١٩٨٨	٤٧٥٢٣١	١٩٩٧١٠	٦٧٤٩٤١
١٩٨٩	٥٤٧١٠٦	٢٧٥٩٤٤	٨٢٣٠٥٠
١٩٩٠	٥٧٦٥٤٧	٣٢٥٧٣٠	٩٢٢٢٧٧
١٩٩١	٦٩٠٦٤١	٤٠٣٤٧١	١٠٩٤١١٢

المصدر : من سنة ١٩٢٥:١٩٥٥

- Bonjean, J.; (1967), op. cit., pp. 30-37.

من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٧٩ مستخلصة من النشرات الإحصائية السنوية لكل سنة.

- Annuaire statistique du Maroc

الأرقام من ١٩٨٠ من تقارير ODEP (أودب)

- Office D'Exploitation des port (ODEP).

ملحق رقم (١٨)

حركة المسافرين بين عبر ميناء طنجة ونسبتها إلى جملة المملكة المغربية (١٩٩١ - ١٩٨٠)

السنة	ذهاب	وصول	مرور	جملة	النسبة من جملة المغرب %
١٩٨٠	٤٤٩٥٨٤	٢٨٨٦.٢	٢٦٩٤١	٨٦٥١٢٧	٨٧,٥
١٩٨١	٤٩٢١٣٩	٤٣.٢٦٤	٣.٣٢٠	٩٥٢٧٢٣	٩٦,٢
١٩٨٢	٥٢٤٦٦٠	٤٣.٢٦٤	٢٨٣٥٢	١.١٥٣٩٢	٩٨,٠
١٩٨٣	٥١١٥٨٣	٤٨٦٧٥٥	٢٢٩٩٦	١.٢١٣٣٤	٩٩,٠
١٩٨٤	٤٨٢.٥٨	٤٥١٨١١	٣١٣٢٣	٩٦٥١٩٢	٩٩,١
١٩٨٥	٤٢٧.٥٣	٤٢٧.١٠	٤٧٢١٥	٩٧.٢٧٨	٩٩,٤
١٩٨٦	٤.٣٣.٩	٤.٣٣٧٢	٣٣١٣٤	٩٢٧٩١٥	٩٩,١
١٩٨٧	٤٩٦٣.٧	٣٧٨٤٦١	٢٩٥٤٩	٩.٤٣١٧	٩٨,٦
١٩٨٨	٥٥٧٩١٨	٤٥٩٤٨٩	١٧.٧٩	١.٣٤٤٨٦	٩٩,٢
١٩٨٩	٥٩٢٩٨٦	٥.٨٦٩٠	٢٩٦٦٢	١١٣١٣٣٨	٩٩,٣
١٩٩٠	٦٤٩٤٦٨	٤٨٩.٧٧	٥.٩٥٥	١١٧٩.٤٢	٩٩,٢
١٩٩١	٥٦٣٣٨٣	٤٩٩١.٢	١٦٥٥٧	١.٧٩.٤٢	٩٩,١

المصدر : الأرقام الخاصة بطنجة من تقارير ODEP

.- Office d'Exploitation des port (ODEP)

نسبة طنجة إلى المغرب محسوبة على أساس جملة المسافرين بالمغرب في النشرات الإحصائية السنوية من سنة ١٩٨٠-١٩٩١.

- Annuaire statistique du Maroc.

ملحق رقم (١٩)

الحركة الشهرية للمسافرين والسيارات عبر ميناء طنجة سنة ١٩٨٨

الشهر	المسافرين						سيارات بخصبة المسافرين	
	وصول	مغادرة	مرور	جملة	وصول	مغادرة	جملة	جملة
يناير	١٥.٣٦	٢٦٣٨٤	٤٥٦	٤١٨٧٦	١٢٩٩	١٩٦٣	٣٢٦٢	٣٢٦٢
فبراير	١٣٤٣٠	٢٣٣٢٣	٦٥٤	٣٧٤٠٧	١٠٤٢	١٥١٨	٢٥٦٠	٢٥٦٠
مارس	٢٢٥٤٩	٣١١٦٨	١٢٦٠	٥٤٩٧٧	١٤٤٧	١٧٧٩	٣٢٢٦	٣٢٢٦
أبريل	٢٤٨١٨	٣٧٩٨٠	٤٤٦	٦٣٢٤٤	١٥٢٠	٢٢٦٤	٣٧٨٤	٣٧٨٤
مايو	٢١٢٦١	٢٤٣٨٧	٢٠٢٢	٤٩٦٧٠	١٦٥٦	١٦.٣	٣٢٥٩	٣٢٥٩
يونيه	٢٧٩٠٥	٣٤٧٤٧	٢٢٢٤	٦٤٨٧٦	٢٧١١	٢١٧٦	٤٨٨٧	٤٨٨٧
يوليه	١٣٥٧٩٦	٥٥٩٧٧	٥٧٨	١٩٢٣٥١	٢٤٢١٤	٥١٨٠	٢٩٣٩٤	٢٩٣٩٤
أغسطس	٧١٢.٧	١٥٩٨٥٣	٢٧٨٠	٢٣٣٨٤٠	٩٧٨٥	٢٣٣٨٢	٣٣١٦٨	٣٣١٦٨
سبتمبر	٤.٦٤٤	٧١٣٣٣	٣٣٦١	١١٥٣٣٨	٣٢.٨	٧٧١٣	١.٩٢١	١.٩٢١
أكتوبر	٣٦٧١٨	٣٧٧٥٢	٥٨٥	٧٥.٥٥	٢٩٨٧	٣.٠٠	٥٩٨٧	٥٩٨٧
نوفمبر	٢.٤١٢	٢٥٣٢٤	١٤٧٢	٤٧٢.٨	١٩.٣	٢٣٤٦	٤٢٤٩	٤٢٤٩
ديسمبر	٢٩٧١٣	٢٧٦٩٠	١٢٤١	٥٨٦٤٤	٤٣٤٠	٢٥٥٤	٦٨٩٤	٦٨٩٤
المجموع	٤٥٩٤٨٩	٥٥٧٩١٨	١٧.٧٩	١.٣٤٤٨٦	٥٦١١٢	٥٥٤٧٩	١١١٥٩١	١١١٥٩١

ABREVIATION

- A.I.D. :	Agence International pour le Développement.
- A.A.N. :	Annuaire de l'Afrique du Nord.
- A.E. :	Annales de l'espace.
- A.G. :	Annales de Géographie.
- A.M. :	Annales des mines.
- A.L.U.B. :	Annales littéraires de l'université de Besancon.
- A.O.A.P.C. :	Association des organisation Africaines de Promotion Com- merciale.
- B.C.P. :	Banque Centrale Populaire.
- B.E.S.M. :	Bulletin Economique et Social du Maroc.
- B.I.R.D. :	Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développe- ment.
- B.N.D.E. :	Banque Nationale pour le Développement Economique.
- B.R.P.M. :	Bureau de Recherche et de Participation Minière.
- B.U.A. :	Built Up Area.
- B.A.G.F. :	Bulletin de l'Association de Géographes Francals.
- B.E.S.M. :	Bulletin économique et Social du Maroc.
- B.S.B.E.G. :	Bulletin de la Société Belge d'études géographiques.
- B.S.G.L. :	Bulletin de la Socciété géographique de Liège.
- B.S.L.G. :	Bulletin de la Société Languedocienne de Géographie.
- C.A.F.R.A.D. :	Centre Africain de Formation et de Recherche Administratives pour le Developpement.
- C.B.D. :	Central Business Distrect.
- C.C.D.T. :	Chambre de Commerce et d'industrie de Tanger.
- C.C.E. :	Chambre de Commerce Espagnole.
- C.D.G. :	Caisse de Dépôt et de Gestion.
- C.E.A. :	Centre Economique pour l'Afrique.
- C.E.R.E.D. :	Centre d'etudes et de Recherches Démographique.
- C.E.R.F. :	Centre d'Etudes, de Recherche et de Formation.
- C.E.I.M. :	Centre d'Etudes Industrielles du Maghreb.
- C.I.H. :	Crédit Immobilier et Hôtelier.
- C.R.E.S.M. :	Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerrané- nées.
- D.E.P. :	Division des Etudes et Programmes.
- D.E.P.T. :	Direction d'Exploitation du port de Tanger.
- D.U.H. :	Division de l'Urbanisme et de l'Habitat.
- E.R.A.C. :	Etablissement Régional d'Aménagement et de Construction.

- **F.N.A.E.T. :** Fonds National d'Aménagement et d'Equipement des Ter-
rains.
- **F.N.S.P. :** Fondation Nationale des Solences Politiques.
- **G.E.R.M. :** Groupement d'Etudes et de Recherche sur la Méditerranée.
- **G.R.E.S.M.O. :** Groupe de recherche sur l'économie et les sociétés de la
Méditerranée et du Moyen Orient.
- **H.B.M. :** Habitat Bon Marché.
- **I.N.A.U. :** Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme.
- **I.N.S.E.A. :** Institut National de Statistiques et d'Economie Appliquée.
- **M.U.H.E. :** Ministère de l'Urbanisme, de l'Habitat et de l'Environnement.
- **O.D.E.P. :** Office d'Exploitation des Port.
- **O.D.I. :** Office pour le développement industriel.
- **O.N.C.F. :** Office National des Chemins de Fer.
- **O.N.E.P. :** Office National de l'eau potable.
- **O.N.P. :** Office National de peche.
- **O.N.T. :** Office National de Transport.
- **P.P.S. :** Parti du Progrès et du Socialisme.
- **R.G.E. :** Revue de Géographie de l'Est.
- **R.G.L. :** Revue de Géographie de Lyon.
- **R.G.M. :** Revue de Géographie du Maroc.
- **R.I.S.S. :** Revue Internationale de Sciences Sociales.
- **R.J.P.I.C. :** Revue Juridique et Politique, indépendance et Coopération.
- **R.M.M. :** Revue Maghreb-Machrek.
- **R.T.M. :** Revue Tiers Monde.
- **R.T.S.S. :** Revue Tunisienne de Sciences Sociales.
- **R.G.M. :** Revue de Géographie Marocaine.
- **S.D.A.U.V.T. :** Schema directeur d'aménagement Urbain Ville de Tanger.
- **S.E.G.M.C. :** Société d'editions Géographique maritimes et Coloniales.
- **S.N.A.B.T. :** Societé National d'aménagement de la Baie de Tanger.
- **T.S.A. :** Trame Sanitaire Améliorée.
- **U.G.T.M. :** Union Générale du Travail au Maroc.
- **U.M.T. :** Union Marocaine du Travail.
- **U.N.C.H.B.P. :** United Nations Centre of Habitat, Building and Planing.
- **U.N.F.P. :** Union Nationale de Forces Populaires.
- **U.R.B.A.M.A. :** Urbanisation du monde Arabe.
- **V.T. :** Ville de Tanger.
- **Z.E.P. :** Zone à Equipement Progressif.
- **Z.H. :** Zones Homogenes.

رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٢٣٨ / ٩٧

التقييم الدولي I. S. B. N

2 - 2632 - 19 - 977

الكتابة بالكمبيوتر والطباعة والإخراج الفني

ميديا برنت - الصفوة للطباعة

م/ عصام عبد المعطي ت: ٤٥٣٣١٣٥

صفوت الشحات



طنجة

بوابة إفريقيا

- دأبما بين عالمين.
- طنجة العريقة بين التاريخ والهوية والتدويل.
- طنجة الحديثة بين المغرب وإفريقيا وأوروبا.
- طنجة الموقع الإستراتيجي والمستقبل بين الربط القاري والشراكة والتبادل الحر والاندماج في الوطن.
- نمو طنجة العمراني بين التخطيط والعشوائية.
- وظائف طنجة بين الصناعة والسياحة والخدمات.
- ميناء طنجة بين العبور والتجارة.

